

2913

BOX HAW. No 5648

القرآن الكريم

١٤٢

4 1/2

[11]

Yah. Ms. Ac. 554



اللهم يا مفتح العوالم

اللهم يا معلم الجليل
 اجعل في قلبي نوراً
 و في سمعي حياء
 و في فمي حقايق
 و في عملي خيرا
 و في قلبي رجا
 و في رزقي قهرا
 و في ديني تقيا
 و في عبادتي خيرا
 و في خلقك حياء
 و في رزقي قهرا
 و في ديني تقيا
 و في عبادتي خيرا

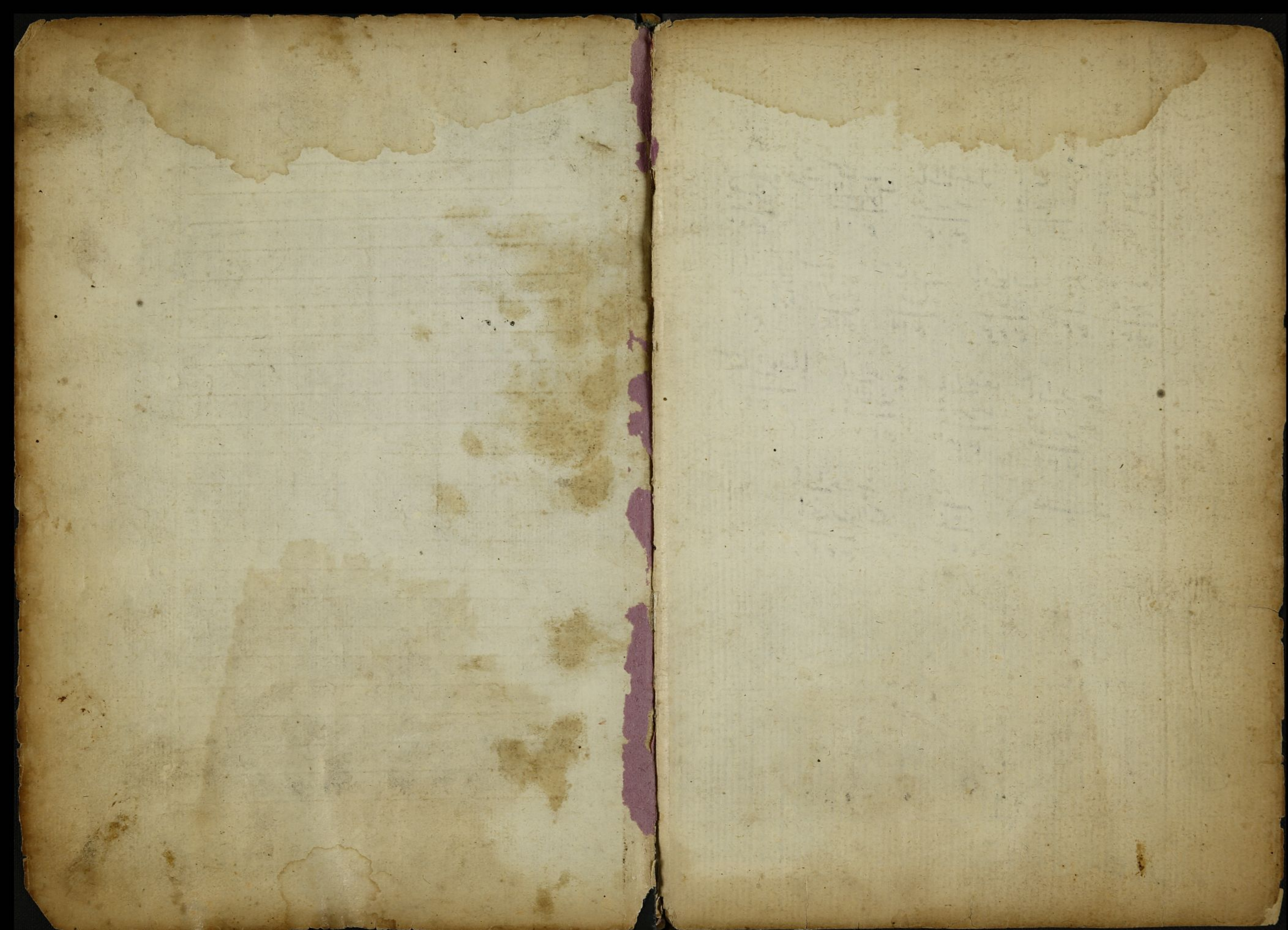
کلمه
 در این کتاب مجازیه از انصاری که در این کتاب
 حق سبحانی و تعالی
 و علی محمد خدایه
 فیروز و اولاد
 و اولاد
 ۱۱۴۲

عمر طويع
بمصر
٢٥

و تقالی بر حدیث التلبیس عمر طلوع
جگر کوشم قدم چوینایه کلو قدم چشمدس حقا جان

Handwritten notes in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[4]



[5]

[Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, possibly a letter or a manuscript page. The text is written in a cursive style and is heavily faded and obscured by ink smudges and stains.]



Yah. Ms. Ar. 554



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي احكم احكام الشرع القويم بحكم كتابه . واعلى اعلام الدين المستقيم بمعظم خطابه .
والقلوة والسلام على سيدنا محمد وآله واصحابه . المتكلمين عن التقابض بينتم مسح وجواهر
بصعده باب **اما بعد** فان من المفقعات المقررة عند اولى الابصار . والسمات المحررة لدى
ذوي الاستبصار . ان شرف الانسان في الدارين . ونبل درجات الكمال في الكونين انما هو بتجليه
الظاهر بالاعمال الصالحة الدينية بعد تركية الباطن بالعقائد الاسلامية اليقينية . فالعلم الكلي
المتكامل بتعريف الاولويات . والمختص من بين العلوم بالاهتمام بها . ان يكون من اولى العلوم
بالاستغناء واحدا للعلم عليه وعقد الببال . وهو علم الفقه الذي اعتنا به علماء الامة
النقية . وبذل الوسع في تشييد اركان عظيمة الملة الحنيفية فان الله تعالى لما جعل يتل عليه
الصلوة والسلام خاتم الانبياء والرسل . والموضح لا قوم المناهج والسبل . وكانت حوادث
الايام خارجة عن النطاق . ومعرفة احكامها لازمة اليوم التباد . ولم يف ظواهر النصوص
ببيانها بل لابد من طريق لها واقف بها . اقتضت الحكمة الالهية جعل مثل هذه الامة مع
علمائهم . كل من اسلم مع انبياءهم فحصل في قدام هذه الامة ائمة كالا اعلام هدى لهم قواعد الشرع
وشيد ببيان الاسلام واوضح بآثارهم مفصلات الاحكام . لبيان الفلاح من اتبعهم (ايوم)
القيام . اتفاهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة . بضم القلوب بانوار افكارهم . ومقصد
النفس باتباع آثارهم . وخص من بينهم نفرا باعلا اقدارهم ومناصبهم . وابتقاء اذكارهم . و
ومذايبرهم . اذ على اقوالهم مدار الاحكام . وبياناتهم بغير نقول . الاسلام . وخص منهم الامام
الاعظم . والرهامم الاقدم . سراج الملة والدين الثابت . الامام . والبايع . ففان من ثابت .
بواه الله تعالى على عرفه . وانما هو على سرقة الشرف سبحان الغفران . بكثرة المجتهدين
في المتكئين . وعزارة مستطاة . وعنده من شريفة . فان ما اراه من الاحكام بحر متلاطم
الامواج . بل لا ماطة ظلال الصلوات . وواجب . ولقد كنت من ايمان الله . وعنفوان العزم . ففقا

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

مفتة فامن ذلك البحر واصول . متفحصا عن مسائل ابوابه وفصوله . بالاستفادة عن المنسوين اليه .
والافادة على الطالبين المكبين عليه . وابنت في اثنائه بيلا . القضاء . بلارغبة فيه والارضا .
واعده ما يرضى فيه من عرى عبثا . ومخالطة القوام . ومخالطة غير اهل الاسلام حثا . كان جمل
في خلدي . وايما انه غير لابق بحالي . وكنت اسأل الله تعالى ان يبدل بالخير مالي . ومع ذلك لم يكن
ذلك الا ابتلا . خاليا عن حكمه . ولا عار يا عن فائدة . ومصلحة . حيث كان سببا لتبع احكام .
جزيات الوقايح والنوازل . والعثور على تقييد اطلاقات المتنون في تقرير المسائل . فصا
باعثا على كتب متين حاو للفوائد . وخا . وعن الزوايد . موصوف بصفات مذكورة في خطبة .
داعية لكل الرجال ايا خطبة . فمررت في ترتيب كتب الفن . على النمط الاخره والوجه الاخر
فاختلست فرضا من بين الاشغال . وانتهزت نهرا مع توزع الببال . وحين قرب اتمام
وان يقص بالاختتام ختامه . خلصني الله تعالى من بلا . القضاء . اذ بعد حصول المراد بالابتلا
يخلص عن البلاء . فوجب علي شكر نعمتي اتمامه . واحسان التخليص عن البلاء . وانعام
في الدولتين . ففترعت في شرحه شكر النعمتين . الموصلتين لصاحبهما الي الدولتين . راجيا من الله تعالى ان يور
وبسهل علي . لا تمامه ويسهل لي بالسلمة طريق اختتامه . وعاز ما ان استتم اتمام . ودر الاحكام .
في شرح غرر الاحكام . انه قريب مجيب عليه . توكلت واليه ائيب . بسم الله الرحمن الرحيم .
الباء . للباب . والظرف مستقر حال من ضمير اجنداء الكتاب كما في دخلت عليه ثياب السفر
اول الاستعانة والظرف لغو كما في كتب بالعلم من اختار الاول نظر اياه اذ دخل في التعظيم .
ومن اختار الثاني نظر اياه مشغرا بالفضل لا يتم عالم صدر بلمة . فافاض اسم الله تعالى
ان كانت للاختصاص وضعا لانه تعالى المتصف بالصفات الجليل . اختص بلفظة الله للوفا
على ان ما سواه معان وصفات وفي الشكر بالاسم او الاستعانة به كمال التعظيم للمسمى فلا بد
على التماسه لئلا يسئل بالاضافة على تعاليمهما والرحمن والرحيم اسمان بيلا للبا لفة من
رحم كالفصائل من عصب . والعلم من علم والاول . بلع لان زيادة اللفظ بل على زيادة المعنى
وتخص به تعالى لانه من الصفات العاليه لا يتصف بها غير استعماله في غير . فوجب الوضع
وليس كذلك بل لان معناه النعم الحقيقية البالغة في الرحمة عابرها . وتقيب بالرحيم من قبيل

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

التيمم فانه لما دل على جلال النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها الحمد لله جمع بين التيمم
 التسمية والتحميد في الابداء جريا على قضية الله في كل امر ذي بال فان الابداء يعتبر في العرف بمبدأ
 في التصنيف من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث فبقائه التسمية والتحميد ونحوهما ولهذا بقدر الفعل
 المحذوف في اوائل التصانيف ابتداء سواء اعتبر الظرف مستقرا او لغوا لانه في امثال الحديث
 لفظا ومعنى وفي تقدير غيره معنى فقط وقدم التسمية اقتفاء بما ينطبق به الكتاب واتفق عليه
 اولو الابواب والتحيد هو الشئ بالثان على الجمل الاختيار من انعام او غيره والملاح
 هو الشئ بالثان على الجمل مطلقا وانكر مقابلة النعم بالقول او الفعل او الاعتقاد فهو
 اعم منها بحسب المورد واخص بحسب المتعلق فبين وبينها عموم وخصوص من وجه وما يقع
 في اوائل الكتب يكون في مقابلة النعم بمقابلها وانهم لا يحققون لا الحصر ذكره ابن هشام في معنى
 اليبس والتحقيق استفاد من حمل لام الحمد على الاستفراق لقرينة المقام الذي فقه الى جعل
 فقيرها من فقه الرجل بالضم فقا به الى صار فقيرا و يقال فقهه بالكسر فقها وفقرا الى فهم الى
 المجتنب والمصلين الجلي من اقراس السابق والمضلي هو الذي يتلو لان راسه عند صلواته
 والمراوهم اكثر الممارسة والمراولة في حلبة متعلق بالمجاين والمصلين وهي بنوخ الحاء وكون
 اللام خيل تجمع للسباق من كل جانب استعيرت للمضمار جليلة العالمين المتقين وهي تهذيب
 الظاهر بالاعمال الصالحة والباطن بالاحكام العلمية واحكم النظرية يعني ان من مارس وسعى
 في تحصيل هذين الامرين الى ان يحصل له سكون استنباط الاحكام الشرعية والعمل بموجبها فقد
 رزقه الله تعالى مرتبة الفقا به التي هي عبارة عن العلم بالاحكام المذكورة مع العمل كما اختاره
 الامام في الاسلام وحققناه في شرح اصوله بما لا مزيد عليه وظهر من تيمم اي قصده بفتح الاء
 متعلق بتيمم انت الابرار الى التضرع وازافة الالف اليه لادنى ملازمة فان اول ما
 ما يصل الى الارض حال السجدة للتضرع هو الالف والجيب عطف على الالف على الارض
 الالف متعلق بفتح وهذه الازافة ايضا لما ذكر عن الجيب متعلق بظهر الخشخشة
 السعد كالحوسنة ضد السعادة والمراوهم بالافعال النشيطة والصفات الذميمة والعقائد
 الباطلة وبانجاسها الملوك من اجل ان لا يفتت اياها الخلود في النار انما روي عن ابي العاتق
 الخارجين

بمقارنة
 في التصنيف
 هو الامور في تصنيفها
 على الاستيفاء في تصنيفها
 الاصل

الخارجين عن طاعة الله تعالى والصلوة والسلام جمع بينهما امثالا لقول تعالى صلوا عليه
 وسلموا تسليما على سيدنا محمد النبي ان المطهر لصايم اي تمسك قلبه عن متعلق بصايم ان
 حج الى يقصد ايا مكنون الاسلام من دين بيان لما وحل الله واصحابه المجاهدين في رفع رايات
 آيات لدقائق حقائق الحق المبين الحق المبين هو الشريعة المصطفوية وحقايقها الاحكام
 المنسوبة اليها من العمليات والاعتقادات والوجدانيات ودقائق حقايقها الادب والادب
 التفصيلية المعينة لها وآيات تلك الدقائق طرق الاستدلال بها من العبارة والاشارة والادلة
 والاقتضاء ورفع راياتها اظهار تلك الطرق للسند لئلا وافثا بها بين المستنبطين حتى قدرا
 على استخراج ما لم يظهر منهم ولا يخفى ما في قوله فقهه والمصلين وتيمم ونحو ذلك من رعاية براعة
 الاستدلال والاشارة الى انواع العبادات الخمس اما بعد فان من اهم المطالب الى العلية
 واتم المآرب جمع ما رتبة بمعنى الحاجة السمية اي الرفعة التي يجب ان يوجه تلقاء ما اظهرتها
 عنان العناية وبصرف اليها اعمار اهل الهداية في البداية والنهاية علم الفقه اتم ان في قوله
 فان الذي هو سبب لنظام المعاش ونجاة المعاد وفلاح العباد بسبل المراد يوم التناد اي
 يوم القيامة فاعمل من النماء ستمه لانه يوم ينادي اصحاب الجنة اصحاب النار وبالعكس
 ولقد كنت صرقت شروخ في بيان سبب الاقدام على التصنيف شرا الى بعضا من عنقوان
 الشباب ايا تدبر الى تفكر لطائفة وتدرج الى اعتبار تصفح تقول تصفحت الشئ اذا نظرت
 في صفاته ما فيه من الكتب والابواب حتى انجته ان الكتب فيه مشاكلا في الاصول وهو مرعاة
 الوصول ايا علم الاصول في الاصل عوايق الدهر عافية الى كتب المتن عن الاصول الحصول
 حتى ساقني رماي حين رماي اشارة الى ما عرض له من مرض الطاعون عام الوباء الاكبر وهو
 سنة اثنين وسبعين وثلاثمائة وهو من قبيل الاسناد والمجازي ايا ان سرت متعلق بقوله
 ساقني على انه شانه وعظم سلطانه ان خلصني من هذه الآفة بحيث اقدر على قطع المسار
 في مهارة المعارف والعلوم ومفاوز الادراكات والعلوم كلها جمع مائة بمعنى الفهم والمفاوز
 جمع مفازة بمعنى موضع النور ستمه النور نقلا لا صرف خرا لقوله ان خلصني خلاصته من
 بقيته عمري المعهودة ايا ابراز ما في خلدي اي قلبي بطريق مبدوءة بينها يقول بان اصف فيه

الى الفقه متشابهة الى قوتها رتبة الى عجايب نظامه الى ترتيبه وارصف الى ارتب وهو في
 الاصل عقد الحجارة بعضها ببعض للاحكام بنيانا وهو ما ركب وسؤل كالحايط رصينا
 الى حكمها التقا وهو ايضا بمنع عجايب نظامه خاليا الى ساعا من الروايات الضعيفة خاليا
 الى مزينا بالقبول المذكورة في الشروح والفتاوى لاطلاقات المتن والاشارات بما وقع
 في المتن من المسامحات والمسايلات الشرعية للطبيعة من قبيل اللغ والشر محتويات
 على سائل مهمات خلقت عنها المتن المشهورة ومنطوية على احكام قضايها كليات الى
 وقايح لم تكن تلك الاحكام فيها الى في المتن المشهورة مسطورة عجايب نظرية الفصح الاديب
 الى الماهر في علم العربية وموفقا في اه الفقه الارب الى العاقل ولا يخفى لطف توصيف
 الفصح بالاديب والفقيه بالارب فلما احسن الله تعالى الى بما طه الى ازالة ما ياتي من
 السقام والسن من خرائن رافعة حلة السقام شرعت فيما اردت وبدأت بما قصدت
 وراعت ما ذكرت من اتصاف المتن بالقصائد المذكورة بقدر الامكان مستغنية ذلك
 بالملك المنان وعرفت ان اسميه بغير الاحكام بعد ان يترانه تعالى الى الاختتام بمثلها
 اليه تعالى ان يجعل خالصا لوجهه الكريم وان يوفقني لاختتامه انه هو البر الرحيم الى الله
 الذي وفقني لاختتامه وصرف عني العوائق عن تمامه مع ابتلائي بكثرة المشادة و
 المشاغل وتقام الموانع على والشواغل والمسؤل من لطفه تعالى ان يوفقني لاختتام
 هذا الشرح ايضا فانه ان يتسري لم يكن الا من آثار تخليصه اياك من تلك الموانع محضاً و
 واليه انضرع ان يقبل بفضل دعوتي ويظفي سجالات لال لطفه لوعتي انه على بشاء قد ير
 وباجابة رجاء المومنين جدير **كتاب الطهارة** الكتب لغة اما مصدر بمعنى الجمع سمي به
 المنقول للبا لغة او فعال بمعنى المنقول كالتيسر وعلى التقديرين يكون بمعنى المجموع
 واصطلاحاً ما سئل اعترت مستقلة شملت انواعا واولا والطهارة مصدر طهر الشئ
 بفتح الهاء وضمتها والاول الفصح وهي لغة النظافة وخلوها بالنس وشرعا النظافة
 المخصوصة المتنوعة ايا وضوء وغسل وتيمم وغسل البدن والثوب ونحوه وانما واحد
 لانها في الاصل مصدر يتناول القليل والكثير ومن جمعها قصد التفرجح به فرض الوضوء

انقاسا

في كتاب الطهارة
 في كتاب الطهارة
 في كتاب الطهارة

الوضوء لغة النظافة وشرعا غسل الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس والوضوء لغة

الوضوء لغة النظافة وشرعا غسل الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس والوضوء لغة
 القطع والتقدير وشرعا حكم لم يبدل قطعي وحكمه ان يستحق العقاب تاركه بلا عذر ومكفر
 جاحده وقد يقال لما يفوت الجواز بفوته كالوتر يفوت بفوته جواز صلوة الفجر للتميز كره
 والاول يسمى فرضا اعتقاديا والثاني فرضا علميا والمراد ههنا هو المذهب الاول لشوكة بالتواتر
 فان قيل آية الوضوء مدينة بالاتفاق والصلوة فرضت بكملة فيلزم كون الصلوة بلا وضوء
 اليدين نزولها قلنا لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر رضي الله عنه انه قال
 وسلم مسح على خفيه فقبل لا تفعل قال فما يعني ان اسح وقد رايت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مسح قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة قال ما سلمت الا بعد نزول المائدة ولما
 قال في صحيح البيان روى النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا حدث امتنع من الاعمال كلها
 حتى انه لا يرد جواب السؤال حتى ينظر للصلوة ايا ان نزلت هذه الآية فيجوز ان يثبت الوضوء
 بالوحى الغير المتكلم او الاخذ من الشرايع السابقة كما يدل عليه ما روى انه صلى الله عليه وسلم
 وضوءه حين توضع ثلثا ثلثا قال هذا وضوء الانبياء من قبلي فان قيل اذا ثبت الوضوء بهذه
 الطريقة فما فائدة نزول الآية قلنا لعلها تقرر امر الوضوء وتبين فانه لما لم يكن عبادة مستقلة
 بل تابعا للصلوة احتمل ان لا يثبت الا بآية ثبوتها وبما يملكون في مراعاة شرائطه واركانه
 بطول العهد عن زمن الوحى وانتفاض الناقضين يوما فيوما بخلاف ما اذا ثبت بالنقل المتواتر
 الباقى في كل زمان على الكل وايضا اذا ورد فيه الوحى المتلو يتأني اختلاف العلماء الذي هو حجة
 وتحقيق هذا المقام على هذا الاسلوب مما يتفرقت به غسل الوجه مرة لان امره فاعلموا لا يدل
 على التكرار وهو ان الوجه ما بين سنتي الشعر عاليا هذا القيد يخرج الزنعتين وهما جانباه
 الجبهة ينحس الشعر عنهما فانه لا يجب غسلهما في الوضوء لان المراد بمسح الشعر كل نباته عاليا كونه
 او لا وبين اسفل الذقن والاذنين وبه يتم تحديده الوجه بحسب الطول والعرض ولما اتفق على
 اقتضى هذا التحديد بعد قوله فرض الوضوء غسل الوجه ان يجب على الملتحي المتوضي غسل ما
 تحت العذار والشارب والحاجب والحية ايا اسفل الذقن مع ان كتب الفقه مشحونة بان
 غسل ما تحته لا يجب اراد دفعه بقوله والعذار ايا اخره عذار الحية جانبها ما استعبر من عذار

لم تفعل سدا

جواب لما في قوله ولما اتفق
 هذا التحديد

الدابة وهما ما على حدتهما من اللحم لا يسقط حكم ما رواه وهو بياض بين العذار والاذنين
يسمي العارض وحكمه وجوب غسله فان العذار لا يسقط خلافا لابي يوسف بل يسقط حكم ما تحت
وهو وجوب الغسل اليه ان ايا العذار حتى يجب غسله كالثارب والحاجب حيث يتقلا
حكم ما تحتها اليها حتى يجب غسلها ولا يجب ايصال الماء اليها ما تحتها والنجاسة تنقل الى
حكم ما تحتها اياها في البثرة فيراها من النجاسة وهو ظاهر الروايات عن ابي ج واختاره في المحيط
والبدائع قال في معراج الدراية وهو الصحيح وفي الفتاوى الظهيرية وبه يفتي اولنا فتعلم بل
بل تبدل به مسح المسحاة البثرة قال قاض خان وفي اشهر الروايتين عن ابي ج
مسح ما يستر البثرة فرض وهو الصحيح المختار ومسح راحة اليد من الملاقاة وهو رواية
ولكن عن ابي ج قال في المحيط بعد تحريم الوجه فان كان امره غسل جميعه وان كان
ملتجيا لا يجب غسل ما تحتها وقال الشافعي يجب ان كانت النجاسة خفيفة وكذا
لا يجب ايصال الماء اليها تحت الثارب والحاجب خلافا لرواية الصحيح قولنا لان محل
الوضوء استر بالجل وصار بحال لا يواجه الناظر اليه فسقط الوضوء عنه وتحول
اياها كجل كثره الرأس ثم قال والبياض الذي بين العذار والاذنين يجب غسله عندهما
وعند ابي يوسف لا يجب بخلاف محل الغزالة لانه استر بشعره نبت عليه مقام مقامه
واليد من عطف على الوجه فرادى وكيفية على ما في الكافي وغيره ان يأخذ الينا بشماله
ويصت على يمينه ثلاثا ثم يأخذ بيمينه ويصت على يسره كذلك وكذا اذا كان كبيرا ومعه
صغيره ولا يدخل اصابع يده اليسرى مضومة في الينا ويصت على كفه اليمنى ويدك الاصل
بعضها بعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الينا ويغسل اليسرى ووجهه ما ذكره شرح تاج
الشرعية ان تغسل البثرة في الوضوء من احدى اليدين او الرجلين ايا الاخره لم يجز وجاز في
الغسل لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا ما حقيقة فظا واما ما فلائها
لا تغسل مرة واحدة وعضو واحد حكما نظرا اليه الدخول تحت خطاب واحد فتعارض
الاختلاف الحقيقي مع الاتحاد الحكمي فتخرج الاختلاف بالتعرف ولا كذلك الغسل فان جميع
الاعضاء متحد حكما وعرفا فتخرج الاتحاد الحكمي بالتعرف وبه يظهر ان ما قيل لاحاجة الى

في قوله لا يسقط حكم ما رواه وهو بياض بين العذار والاذنين
يعني ما بين العذار والاذنين وهو بياض بين العذار والاذنين
وهو بياض بين العذار والاذنين وهو بياض بين العذار والاذنين

اي الصب على كل واحد من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بالمياه التي صببت على الكف
ايتمنى كما هو العادة فان فيه ترجيح العادة العوام على عرف الشرع فلكل مرة ثمانية بالمرفعين
هو ملتقى عظم العضد والزاغ والرجلين مرة بالكعبين وهو العظم الناز المتصل بعظم الساق
من طرفي القدم لا مارول هشام عن حماد انه المفضل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراة
لانه في كل رجل واحد كالمرفعة اليد وقد شئ الكعب في الآية فتعين ان المراد ما ذكرنا ولا يظهر
للعديل ايا التثنية فائدة فان قيل مقابل الجمع بالجمع في الآية يقتضي كون الواجب لكل واحد
غسل يد ورجل قلنا يجوز ان يثبت غسل الاخرى بدلالة النص او فعل الرسول صلى الله
عليه وسلم المنقول عنه بالتواتر والاجماع لانه ثابت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والاجماع
بعده فان قيل وارة الجرح في حكم متواترة ايضا فتعني الجمع بين التواتر ايا التخييل بين
الغسل والمسح كما يقتل قال به بعضهم او حمل النصب على حالة الخفية والجرح على حالة ال
التخفيف كما قال به بعضهم قلنا وارة الجرح ظاهرة متروكة بالاجماع لان من قال بالمسح لم
يجعل نفيًا بالكعبين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك
وكان هذا وفقا لما عليه الاكثرون واذا في تحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء واقرب الى
الاحتياط كما في الغسل من المسح فتعين الرجوع اليه فيكون الجرح بالجوار كانه عذاب يوم يحيط
وتخرج ضرب خرب ونظيره كثر في القرآن والشعر وهو المعنى معطوف على المفسول ومما يرد
صورة الجرح التثنية على انه ينبغي ان يقصد في صب الماء عليها ونفلا غسلا خفيفا شيئا بالمسح
لا يقال الجرح بالجوار لم يحج مع الالبس وهما ملتقى لا يتناول ضرب القاية بقوله ايا الكعبين
رفع الالبس كما ذكرنا بهذا يجب ان يعلم هذا المقام والدلائل التي الوسخ الحاصل في اعضاء الو
والوتيم وهو ما يحصل من الذباب او البرغوث والحق ان لونه اذ جرحه كالطين لا يمنع الطهارة
كطعام بين الانسان وضوءه كانت او غسلا لانه لا يمنع نفوذ الماء واختلعه مثل العجين
والطين بناء على الاختلاف في منع نفوذ الماء وعدمه والحكم الضيق بغيره او يحرك ليصل
الماء ايا موضع الخلقة ومسح عطف على غسل راحة الرأس مرة في رواية الطحاوي والكرج
عن ابي ج او قدر ثلاث اصابع اليد في رواية هشام عن ابي ج بما جديدا وابق بعد غسل عضو

والدرن ساء
ضوء

لا سمح الا ان يتقاطر الماء لا ما حوذا عطف على باقى اى لا بما، اخذ من عضو سوا، كان ذلك
العضو مغسولا او تمسوخا ولا يعاد المسح بخلق الرأس كما لا يعاد الفعل بخلق الحاجب
وقص الشارب وقلم الظفر وسنة وهي مع تفاوت انواعها ما يوجب على فعله ولا يلام على تركه و
المسح ما يوجب على فعله ولا يلام على تركه البداء بالتسمية اى قصد القلب بالوضوء او رفع
الحديث او امثال الامر في ابتداء الوضوء والبداء بالتسمية بان يقول قبل الوضوء بسم الله
العظيم والحمد لله على دين الاسلام اخبر كونه سنة وان قال في الهداية والاصح انها سنة لان
السنة مختار القدوري والطحاوي وصاحب الكافي قبل الاستحباب لانه من مقتضات الوضوء
وبعد لانه حال احال مباشرة الوضوء احتياطا لانه عند بعض المشايخ قبله وعند بعضهم بعده
فالاحوط ان يجمع بينهما لكن لا حال الانكشاف والبداء بفعل اليدين ايا الرغبتين سوا،
استيقظ من النوم ولا يؤوب الفرض فلا يلزم اعادته اذا غسل اليدين ايا المرافق و
سنة ايضا السواك وهو يوجب بغير الشجرة التي يستاك بها ويجوز المصدر وهو المراد ههنا
فلا حاجة اليه تقدير استعمال السواك بيناه لانه المنقول المتواتر كيف شاء اى يبداء من
الاسنان العليا او السفلى من الجانب الايمن او الايسر طولا او عرضا او بهما وعند
الضرورة يعالج بالاصح كما هو حكم الخلف وسنة ايضا غسل التيمم اى اتصال الماء الى
جميعه والانت اى اتصال الماء الى المارن بجماء جديدة خلافا لما في بعض النسخ والبالغة فيهما وهي
في الاول ان يصل الماء الى اذنين حلقه وفي الثاني ان يجاوز المارن كذا في الخلاصة الاصابا
لان فيها احتمال انتفاضة سنة ايضا تحليل التيمم وهو ان يدخل اصابع يديه في خلال
لحمته من الاسفل الى الاعلى بعد التثليث وتحليل الاصابع من اليدين والرجلين بعد التثليث و
وكيفية في اليدين ان يشبك بينهما وفي الرجلين ان يخلل بغيره اليسرى فيبدا من حنجر
رجل اليمنى ويختم بغيره اليسرى من الاسفل وسنة ايضا تثليث الفسل لاعضاء الوضوء
في المغسولات ومسح كل الرأس مرة وكيفية ان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه
ويمرهما الى خلفه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء
مستغلا بهذا لان الاستيعاب بما، واحد لا يكون هذا الطريق وما قاله بعضهم من انه يجازى كفيه تحرا

تحرا عن الاستعمال لا يفيد اذ لا بد من الوضع والمدة فان كان مستغلا بالوضع الاول فكذا بان
فلا يفيد تاخيره كذا قال الزيلعي اقول وايضا اتفقوا ان الماء مادام في العضو لم يكن مستغلا
وسح الاذنين داخلهما بسبابه وخارجهما بامهامة بانه الى الرأس والترتيب المنصوص عليه
في آية الوضوء والاولا بكسر الواو وهو غسل الاعضاء على التعاقب بحيث لا يجف العضو
الاول في اعتدال الهواء، وسحبه اليدين الى الشروع من جانب اليمنى وسح الرقبة الا
الحلقوم فان مسح بدعة كذا في الظاهر ومن آدابنا قال هكذا لانه اذا باخرى ذكرت في الماء
المطلوبات استقبال القبلة عند الوضوء وذلك احضارها وادخال حنجره صماح اذنيه وقدره
على الوقت لغير المعذور فان وضوء المعذور قبل الوقت ينتقض عند زفر بدخول الوقت
فلا حوط له ان يحترز عنه وتحريك خاتمة الواح وعدم الاستقامة بالغير وعدم التكلم
بكلام الناس والجلوس في مكان مرتفع احذر من الماء المستعمل والجمع بين نية القلب في فعل
التكلم والتسمية عند غسل كل عضو كما مر والدعاء بالثلاث نوات من الادعية عنده اى
عند غسل كل عضو بان يقول عند المضمضة اللهم احني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن
عبادتك وعند الاستنشاق اللهم ارحني راحة الجنة وعند غسل وجهه اللهم بيقض وجهي
يوم بيض وجوهه تسود وجوه وعند غسل يديه اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وحاسني حسابا
يسير او عند غسل يديه اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمال ولا من ولا ظلمي وعند مسح رأسه و
اذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيستمعون ما احسنه وعند مسح عنقه اللهم اغفر
عنقي من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام والصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم بعد اى بعد الوضوء وان يقول بعد اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
من المتطهرين وان يشرب بعده من فضل وضوئه بنسخ الواو ما يتوضا به استقبال القبلة قايما
قالوا لم يجز شرب الماء قايما الا هنا وعند زفر وكسره لطم الماء على الوجه بالماء والاسراف
فيه وتثليث المسح بما، جديدة ذكره الزيلعي ونقل في معراج الدارية عن بسوط شيخ الاسلام بكران
التثليث بما، واحد لا بأس به وبما، بدعة وناقضه خروج ثوبين من الجيم وهو عين النجاسة و
واما بالكسر ما لا يكون ظاهرا منه الى المتوضي ايا ما يظهر الى البحث حكم الظاهر في الوضوء والفعل

قوله خروج نجس يتناول خروجه من السيلين وغيرهما لما قال في المحيط الخرج الانتقال
من الباطن الى الظاهر وذلك يعرف بالسيلان عن موضعه فخرج عن الخرج بالسيلان بخلاف
ما لو ظهرت النجاسة على رأس السيلين فانه ينقض الوضوء وان لم يسئل لانه رأسه
السيلان السيلين ليس مكان النجاسة وانما توجه بالانتقال من مكانها اليه فخرج الانتقال
بالظهور فاقيم الظهور مقام الخرج وحده السيلان ان يعلم فيخرج عن رأس الخرج
بكذا فتره ابو يوسف لانه لا مالم يخرج عن رأس الخرج لم ينتقل عن مكانه فاما ما يوافق
الدم من اعلى الخرج مكانه ومنه يعلم ان الخرج في غير السيلين عين السيلان ويظهر
ضعف ما قال صدر الشريعة ان قوله ايا ما يظهر يجب ان يكون متعلقا بقوله يخرج لا بقوله
سال فانه اذا قصد خروج دم كثير بحيث لم يتلخص رأس الخرج فانه لا شك في الانتقاض
عندنا ما لم يسئل ايا موضع بل حكمه حكم الظاهر بل خرج ايا موضع بل حكمه حكم الظاهر ثم
سال فان السيلان ايا موضع بل حكمه حكم الظاهر قد وجد في هذه الصورة وان لم يوجد
السيلان عليه فليما مل في ضعف ما قال فالعبارة الحسنة ان يقول ما خرج ايا السيلين
او غيره ايا ما يظهر ان كان نجسا سال لان مينا فكون الخرج مغايرة للسيلان وقد تبين
فاده فيكون قوله سال حشوا بعد قوله خرج بل العبارة الحسنة ما احسنه الله
تعالى قوله خرج نجس احسنه الله عز وجل فارتقى الدم على رأس الخرج لكن لم يسئل فانه
غير ناقص لانه ليس نجس لكونه غير مسفوح وقوله ايا ما يظهر احسنه الله اذا وصل البول
ايا قصبة الذكر ولم يظهر وعما اذا كان في عينه قرصة وصل دمه ايا جانب آخر من عينه وعما
اذا سال الدم ايا يوق مارن الانف بخلاف ما اذا سال ايا المارن لان الاستئذان في
النجاسة فرض وخروج ریح او دودة او حصة من البر ذكر الریح لانه خارج منه وليس
بنجس مع انه ناقض لمجاورة النجس وذكر الاخرين لان ما مرهما من النجس وان قل حدث
في السيلين لا خروج ریح من القبل والذكر لانه لا ينفث عن محل النجاسة ولا خروج دودة
من الخرج لان ما عليه من النجس قليل وهو ليس بحدث في غير السيلين كذا لا ينقض لم
سقط منه الى الخرج وملا الدم عطف على خروج وهو ان يضبط بتكليف حتى انه لو لم يتكلف

في قوله يخرج نجس
في قوله يخرج نجس
في قوله يخرج نجس

لو لم يتكلف الخرج ويكفي ان ينفض من الكلام في في مرة ان صفاء او علق وهو لغة دم منعقد
لكنه هنا سوداء وكذا اعتبر فيه ملاء الدم اوتي طعام او ماء وانما اعتبر فيه ذلك لما قال في
الهداية ان الخرج اي خروج النجس من غير السيلين يتحقق بالسيلان ايا موضع بل حكمه
حكم الظاهر وبملاء الدم في الدم ثم قال وملاء الدم ان يكون بحال لا يمكن ضبطه الا بتكليف لانه
يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا واعتبر في قوله لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا بان جعل الظاهر
الغالب كالمحقق انما يكون فيما لا يضبط فيه الاصل كالسكر القائم مقام المشقة اولا يطلع
اولا عليه كالايجاز القائم مقام الانزال واما في المنضبط الظاهر فلا يكون فلا كما يجب
فان خروج الدم من الدم لا يعتبر الاطلاع عليه فكيف اقيم ملاء الدم مقامه كيف وفي الصورة
انته تكون في الدم ملاء الدم ثم منع من الخرج بالتكليف عدم الخرج متيقن فن ان ابن حكم
بالانتقاض وفي الصورة التي يكون التي اقل من ملاء الدم ولكن خرج من الدم الخرج
متيقن فالقول بعدم الانتقاض نقض للعلّة اقول مبناه جعل ضمه لانه راجعا الى التي
وليس كذلك بل هو راجع الى النجس وقوله لانه الخرج دليل لقوله يتكلم وبملاء الدم في التي فالحق
ان خروج النجس يتحقق بملاء الدم في التي لان النجس يخرج ظاهرا لان هذا الذي ليس
الامن في المعدة فالظاهر انه مستحق للنجس بخلاف القليل لانه من اكل المعدة فلا يستحب
بكذا يجب ان يعلم هذا المحل فان شراخ لم يتوضوا بالخروج انه واجب المحل كذا الى كما ينقض
ملاء الدم في قتي ما ذكر ينقض دم في قتيه بلا شرط ملاء الدم لظهور كونه نجسا لكونه ما يباع
وتخرج ولو كانا مخلوطين بغير ریح لكن عليه او ساوياه الى الدم والنجس ساويا البزاق حتى
لو كانا مخلوطين لم ينقضوا بالبلغ لا ينقض مطلقا الى سواء نزل من الرأس او صعد
من الجوف وسواء كان ملاء الدم او لا لانه لا ينفذ لانه لا ينفذ النجاسة الا عند ابي يوسف في
صاعد ملاء الى الدم لتنجس بالمجاورة وان اخلط بالبلغ بالطعام اعتبره الغالب فان غلب
الطعام وملاء التي الدم تنقض وان غلب الببلغ لا ينقض الا عند ابي يوسف اذا ملاء الدم واما
والجلس يجمع متفرقة الى التي عنده الى ابي يوسف والسبب يجمع متفرقة عند محمد رحمه الله يعني
لوقا متفرقا بحيث لو جمع صار ملاء الدم فابو يوسف يعتبر اتحاد المجلس فان حصل ملاء الدم

في مجلس واحد نقض عنه وان تعد الغيبان ومحمد الله يعتبر اتحاد السب وهو الغيبان
 فان حصل ملاء الغيبان واحد نقض عنه وان اختلف المجلس وما ليس بحديث من
 في غيره ليس بنجس انا التي فلما عرفت ان قليل يخرج من اعلى المعدة وهو ليس بحديث النجاسة
 واما الدم فلان قليل غير مسفوح فلا يكون محرما لانه فلا يكون نجسا واما حرمه غير المسفوح
 في الاذى بناء على حرمته فلا يوجب نجاسة اذ هذه الحزمة للكرامة لا للنجاسة فغير المسفوح
 في الاذى يكون على طهارة الاصلية مع كونه محرما وناقض ايضا نوم يزيل مسكته الى قوته
 الماسكة وهو النوم بحيث يزول مقعده عن الارض وهو النوم مضطجعا الى واضعا احد
 جنبه على الارض او متكيا على احد ركبتيه او مستلقيا على قفاه او متكيا على وجهه فان المسكة
 اذا زالت لا يبرى عن خروج شئ عادة والثابت عادة كالمستيقن به والاكالى وان لم يزل النوم
 مسكته بان كان حال القيام والقعود والركوع والسجود اذا رفع بطنه عن فخذه وابعده
 عضديه من جنبه فلا الى لا ينقض الوضوء مطلقا خلافا لثاني وان تعد الامام قصدا في
 الصلوة خلافا لابي يوسف واختلف في نوم مستند ايا ما لو ازيل سقط حاله في الهداية عند
 عدة النواقض او مستند اليها لو ازيل سقط وقال شراح هذا مما اختاره الطحاوي وليس
 من اصل رواية البسوط وفي الحيط ان لم يكن مستقرا على الارض كان حدثا وان كان مستقرا
 لا وهو الاصح وفيه لو نام قابلا او قاعدا فسقط ان انشبه قبل السقوط او حاله او سقط
 نائما فانه من ساعته لم ينقض وان استقر نائما ثم انشبه انقض ولو نام على دابة هي عريان
 ان كان حال القعود والاستواء لم يكن حدثا وفي حال السقوط حدث وناقضه ايضا الامام
 واسكر الله حصل به في المشية تمايل والجنون اما الاولان فله والى المسكة بهما واما الثالث
 فلم يعمد عليه الحديث عن غيره وناقضه ايضا انه يوجب ما يكون مسموعا له ولغيره واما
 الضحك المسموع له فقط فلا يبطل الوضوء بل الصلوة والتبسم لا يبطل شيئا منها بيقظان
 في صلوة يفتل بالوضوء الى مباشرة الوضوء فيكون احرازه عن وضوء في الغسل صلوة كما
 كاسية الى ذات ركوع وسجود وذلك لان النقص الوارد فيه وهو قوله ثم الامسح بركبتك من راسك
 فليعد الوضوء والصلوة ورد في صلوة مطلقة فيقتصر عليها فلا ينقض غير التيمم وتيمم العبي

ونحوه

كذلك في صلاة

في صلاة

الصبي والنائم والمفتل والتميم خارج الصلوة ولا في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة وان
 افترقا ولو كانت التيمم عند السلام اي قبل وبعد التيمم لانها تكون في الصلوة الا ان تعد
 المصلي في التيمم لانها تكون خروجا بصفه وسبب ان الصلوة تتم به كيف كان فاذا خرج الامام
 عن الصلوة به ان تعد التيمم فتم التيمم المأموم لم تنقض وضوءه لان خروج الامام خروج له الا
 ان يكون مسوقا فانها تكون في اتنا صلوة وناقضه ايضا المباشرة الخاصة وهي ان يترك
 الرجل امراته بمخترين وانتشر الله واصاب فرجه فبرها الى ان ينقض وضوءه الرجل والمرأة
 لا من الذكر والمرأة فانه غير ناقض عندنا خلافا لثاني فترت نقطة قال ماء او نحوه
 كالصديد والدم نقض وان علما على راس الجرح ما ريل لو كان بحيث اذا ذكره سال نقض و
 والا فلا ينقض خرج من اذنه فيج لو خرج بوجع نقض لانه يكون من الجراحة والا فلا ينقض في عينه
 رمد او كحل فيخ الميم ضعف البصر سيلان الدم في اكثر الاوقات ان خرج منها الدم
 نقض وان اسمر صار صاحب عذر وسبب بياضه كما اذا كان بها بالعين عرق فيخ العين
 المجرى وسكون الراعق في العين يسقى ولا ينقطع الحديث البالغ لا يستصحى وكوبياضه
 الحائي عن الخط الابطال وتوتمصل وهو المشرى وقيل متصلا كالحبطة وكحوها الاول هو الاصح
 صرح به في الحيط والكافي واختاره في الهداية الثاني ولم يكرهه بالكلم وقيل كرهه قال في الحيط
 كرهه بعض مشايخنا من المحققين بالكلم للحايض وقال عاتقهم لا يكره لان المستحرم وهو
 اسم للشر باليد بلا حائل واختاره في الكافي ايضا واختاره في الهداية الثاني وخصص المستحرم
 باليد في الكتب الشرعية الا التفسير ذكره في جميع الفتاوى وغيره ولا يستدرجها فيه سورة
 قالوا المراد بها الآية الابقرة وان جاز قراءته فترق في الحديث بين القراءة والمستحرم لان الحديث
 حقل اليد دون النعم حتى يجب غسل اليد لا النعم واستويا في الجنب والحايض لان الجنازة والحيف
 حلا النعم واليد حتى يجب غسلهما ولا يكره العين لان الجنب حقل نظره ايا مصحف بلا قراءة كذا في الكافي
 وكذا قوله في الحديث سجد من المساجد وطهارة بالعبادة كذا في التتارخانية وانا لم يجزها لان
 حرمتهما من احكام الحديث الا كره كالحيف والجنازة فرض الغسل المراد به ههنا ما يتناول الفرض
 الاعتقاد والعلم وهو ما ينفوت الجواز بنوته غسل النعم والالتفات وسائر البدن حتى داخل القلعة

قال

فانه لا ينقض بالتميم ما كان

يتم

في صلاة

قشر العود قشرا افضل
 بوسا باركرا ازجوبيا

في صلاة

في الاصح غسل السرة والشارب والحاجب وجميع اللحية الى يجب اتصال الماء ايا انشاء
 اللحية كما يجب ايا اصولها اذ لا يخرج فيه كذا في المحيط والفرج الخارج ذكره في الخلاصة وذلك لان
 قوله تعالى فاطمروا صفة مبالغة تقتضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجه
 كالاشياء المذكورة لا يغسل ما فيه خرج كالعين وثقب انضم لانه خرج بقوله تعالى وما جعل
 عليكم في الدين من حرج وفي المحيط ان كان لا يصل الماء ايا ثقب القوط الا يتكلف لا يتكلف
 وكذا ان انضم بعد نزع القوط وصار بحيث لا يدخل القوط فيه الا يتكلف لا يتكلف ايضا كذا
 ان كالعين في الحرج تقض صغيرها وبلها فيه اشارة الى ان لو كانت منقوضة يجب غسلها
 وكفى بل اصلها دفعا للحرج لا تقض صغيره حيث يجب احتياط كذا في الكافي وسنة الى الغسل
 البدن بما ذكر في الوضوء من النية والتسمية وغسل اليدين وغسل فرجه وحبس بهتان
 كان فيه حبس والتوضي الى استعمال الماء في جميع اعضاء الوضوء الا رجليه وهذا التقرير
 احسن مما قيل ان يغسل جميع اعضاء الوضوء الا رجليه لان جميع اعضاء ليست بمفصلة
 بل بعضها مضمومة وفي لفظ التوضي اشارة الى انه يجب برأسه كذا وضوء الصلوة وبهوط
 الرواية لو كان رجلاه مستقيمات لم يجتمع ما حتى لو كان على سطح يغسلهما ثم ثلثت صب
 حتى لو لم يغسل لم يكن الغسل مستونا وان زال الحدث مستوعب جميع البدن حال كونه
 باديا في الغسل بكنية الايمن ثم الايسر ثم راسه في الاصح احتراز عما قال في معراج الدراية
 وقيل يبدأ بالايمن ثلثا ثم بالاراس ثم الايسر وقيل يبدأ بالاراس ثم بقية بدنه وبعده الى
 بعد الصب المستوعب يغسل رجليه تكميلا للوضوء وتنظيها لهما عن الماء المستعمل لم يغسل
 ثم غسل رجليه بالبركة لانه يكون في سياق قوله باديا وليس له معنى وسنة ايضا لذلك لان
 السنة اكمال الفرض في محله وهو كذلك وصح نقل بركة عضو ايا اخر فيه الى الغسل اذا تقاطعت
 البدن دون الوضوء كما بينا سابقا وفرض الى الغسل عند خروج من وضوءه ولو في نوم منفصل عن وضوءه
 بشهوة قهرا لا بد اذا خرج يحمل ثقله وقيل ونحوه لم يفرض خلافا لثالث فقي وان لم يخرج ايا ظاهر
 البدن بها الشهوة ولم يذكر الفرق لانه ليس بشرط عند ابعده وم في فرض عند ابلح الى ادخال
 ادنى احتراز عن الجنى في المحيط لو كانت امرأة مع جنى ياتيني فاجد في نفسي ما جدد اذا جامعني

من غير ان يغسل

اذا جامعني زوجي لا يغسل عليها لانها قد امسح به وهو الا ببلح الى الادخال او الاحتلام حشة
 او قد رأت من مقطوعها متعلق بقدر رأت في احد متعلق بالابلح سبيل آدمي احتراز عن سائر
 الحيوانات فان ادخالها في احد سبيل البهائم لا يوجب غسلا لقلة الرغبة حتى احتراز عن ادخالها
 في احد سبيل ميت فانه ايضا لا يوجب غسلا على مكلفها متعلق بفرض المقدرة في ابلح وان لم ينزل
 لان الغالب في مثل الانزال فيجب احتياطا وعند رؤية مستيقظ منها او مد بها بسكون الذال
 المجمع ماء رقيق ابيض يخرج عند ملاعبة الرجل مع اهل وان لم يذكر حتما لان الظاهر انه
 متى رقبتهوا اصابه لا يفرض ان تذكره الى الحلم ويذكر الله والانزال ولم ير بل لا تفكر
 في النوم كما في البقعة بل انزال في الذخيرة اذا استيقظ من النوم فوجد على فخذه او فراسه
 بل لا ان تذكر احتلاما وتيقن انه مذي او منى او شك انه منى او ودي فعليه الغسل وان
 يتيقن انه ودي فلا يغسل عليه وان لم يذكر احتلاما وتيقن انه ودي فلا يغسل عليه وان يتيقن
 انه منى فعليه الغسل وان شك انه منى او ودي فمكذلك عندهما وقال ابو يوسف لا يجب عليه
 حتى يذكر الاحتلام لان الاصل براءة الذمة فلا يجب الا يتيقن وهو اليقين وبما اخذ بالاحتياط
 لان التام غافل والمضى قد برق بالهوى فيصير مثل الذي فيجب عليه احتياط كذا المرأة في الاصح
 احتراز عما قيل لو احتلت المرأة ولم يخرج منها المني وجبت لذة الانزال فعليه الغسل لان
 ما ينزل من صدرها ايا رجاها بخلاف الرجل حيث يشترط الظهور ايا ظاهر الفرج في حق الغسل
 كذا قال الزيلعي او يجرى الى الحشفة ملفوفة بحرقه وجب الغسل ان وجد لذة الجماع وفرض عند
 انقطاع حبض ونفس لا عند خروج مذي وودي بسكون الدال المهملة ماء غليظ يعقب
 البول وحفنة تحطف على خروج مذي ولا عند ادخال اصبع ونحوه في الذكر ووطئ لايمة
 بل انزال لقلة الرغبة كما مر الى غير ذلك ولم ير لغيرها يغسل رجلا امرأة عذرا فانما لم ينزل عندها
 لا يغسل عليها ما لم ينزل لان العذرة تمنع من التقاء الختانين كذا في المستقى وجب الغسل للميت
 الى وجب على الحي ان يغسل الميت وجوبا بطريق الكفاية حتى لو فصل البعض سقط عن الكل
 والا ثم الكل وكذا من اسلم جنبا لو حيا ايضا وقيل هما مندوبان او بلغ لا يستل بل بالانزال في الاصح
 قيد للجوع وقيل لا يجب في البلوغ لان الواجب بعد البلوغ والبلوغ بعد الانزال فلو وجب

لا يجب الغسل على من لم ينزل
 وظن ان ادخال اصبع في الذكر

لزم تقدم الحكم على السبب قلنا لا زال دليل تكامل القوى فيكون مظهر اللوجوب لا مثبتا
يلزم ذلك او لا تثبت ولم يرد دائما ما نالوا به كان فرضا لا واجبا كذا في الظاهرية وستة
صلوة الجمعة هو الصحيح لا ما قيل يوم الجمعة ولعيد واحرام وعرفة اعادة الايام لئلا يتعلم
كون ستة صلوة العيد وتدل على اسم طاهر ابلغ من سبج في كتاب الحج ان الفتوى
على ان سن البلوغ في الصغير والصغيرة خمس عشرة سنة لو افاق عن حنة ومكة ومزدلفة
وكوف واستقاء اختلف في وجوب من ماء غسلها على زوجها غنية كانت او فقيرة
وحرم على الجنب دخول المسجد ولو للمصير خلافا لما في قوله عليه السلام فان لا اجل
المسجد كايض ولا جنب الا لضرورة كان يكون باب بيعة الى المسجد وحرم عليه الطواف
بالكعبة لانه في المسجد واجتنب الجاهل ذكره بعد قوله وحرم على الجنب دخول المسجد لئلا يتعلم
انه لما حازه الوقوف مع انه اقوى اركان الحج فلان يجوز الطواف ولي كذا في الكافي
ولان المسجد الحرام امر عارض الابرار انه لم يكن في زمن ابراهيم هم ولو قدر انه لم يكن لا
المسجد الحرام لا يجوز له الطواف كذا في المستصفى ويؤيده ما ذكر في غاية الامام السرخسي
ولهذا اوجب عليها الجأزة لدخول النقص في الطواف لا لدخولها المسجد وقراءة القرآن
اختلف في قدره قيل لانه وقيل ما دونها ايضا بقصده واما قرايته بقصد الذكر والثناء
فوجب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وتعليم القرآن حقا فاعلم انما يباس به
اشفاقا كذا في المحيط وست ما هو القرآن فيه كاللوح والاوراق وحملها على حملها فيه
ولا يباس في قراءة الادعية وسهرها وحملها وذكر اسم الله تعالى والشيخ والاكل والشرب بعد
المضغطة وغسل يديه ولا في النوم ومعاودة اهل قبل الاغتسال الا اذا احتلم لم يات اليه
قبل الاغتسال كذا في المستصفى ويكره له ان يلبس كتابه الى القرآن في الايضاح لا يباس للجنب
ان يلبس القرآن اذا كانت الصحيفة او اللوح او الوسادة على الارض عند باب يوسف لانه ليس
بحامل والكتب وجدت حفا فادناه ليس بقرآن وقال محمد رحمه الله احب ان لا يكتب لان كتبه
احرف تجرله بحرف القرآن ويكره له قراءة التوراة والزبور والانجيل لا قراءة التوراة لانه كتاب
الادعية ولا يكره من القرآن بالتم على ما سبق ودفع المصحف للصبي لان في تكلمهم بالوضوء حجا

في غير ذلك من الامور

في غير ذلك من الامور

في غير ذلك من الامور

حجابه وفي تأخره الى البلوغ تكليل حفظ القرآن فرخص للضرورة ثم لما فرغ من الوضوء والغسل
شرع في بيان ما يحصل ان به فقال ويجوز ان الى الوضوء والغسل بيا السج والعين واليد
والخط والشيء الذائب وبما قصد تشبيهه بالشيء وقيل بكرة قابله الشافعي وابو
الحسن التميمي وفي قوله قصدا اشارة الى انه لو لم يقصد بكرة اتفقا ويجوز ان بيا، يستعمله المصنف كذا
في عيون المذاهب لا بيا، المصنف اي حاصل بذو بان المصنف كذا في الخلاصة لعل الفرق بينهما ان الا
باق على طبيعة الاصلية والثاني انقلب الى طبيعة اخرى وان مات الى يجوز ان بالمياه المذكورة
في واحد على تقدير ان يموت فيه الى في احد من تلك المياه بدمه الى ما لا دم له سائلا كالماء في البور والعقود
والبقا والذباب ونحوها او ما في المولود كالشعر والشرطان والصفد ونحوها والصفد في البحر
والبرق سواء وقيل البرق بغيره او حارجه عطف على فيه الى وان مات حارجه فالتقى فيه
بغيره لافرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او حارجه فالتقى فيه لا ما يثني المصنف وبرق المولود
عطف على ما في المولود كالبط والاورقان فان موته في الماء بغيره كذا الى كالماء ساير المباحات في
الحكم المذكور او غير عطف على مات او صاف الى او صاف واحد من تلك المياه وهي اللون و
الطمع والراحة ملك او طاهر جامد احراز عن المايح وسباني بيانه قد وقعت عبا وكثرة
من الشايح هكذا وغيره احد او صاف طاهر فتواتم بعض شراح الهداية ان لفظ الاحد احراز
عما فوقه حتى قال اذا غير الوصفين لم يجر الوضوء به وليس كذلك لما قال في البنايع لو نفع المحض
او الباقلا فتغير لونه وطعمه وريحه يجوز به الوضوء وقال في النهاية المنقول من الاساتذة
جواز حتى ان اوراق الاشجار وقت الخريف تقع في الحياض فتغير ما، ما من حيث اللون والطعم
والراحة ثم انهم يتوضؤون منها من غير كبر وشارة في شرح الطحاوي اليه ولكن شرط ان يكون
باقيا على رفته اما اذا غلب عليه غيره وصار به شينا فلا يجوز كالماء كاشان وزعفران وما كذا
ودور في الاصح اشارة الى ما نقل من البنايع والنهاية ان بغير رفته لا مثله المذكورة وقوله بخلاف
متعلق بقوله او غير او صاف ما غير احده الى احد او صاف نجس فان المراد بالموصول في قوله
عليه الصلوة والسلام الماء ظهورا كالماء ظهورا لا بغير شي الا ما غير لونه او طعمه او ريحه هو النجس
لان الطاهر لا ينجس طاهر او نجس عطف على بيا، يستعمله المصنف في تفسير الماء الجار فاختبره هنا

طهورا

والشيطان ساتر
يا نبي الله

يقولون عينة ليس بنجس ويستون بطهارة جلده بالذباغ وقال في التجريد الكلب نجس العين
عند ما خلا لابي ج وقيل جلده نجس وشعره طاهر في فتاوى ابي القيث الكلب نجس العين عند
حلقه لابي ج وقيل جلده نجس وشعره طاهر اذا دخل الماء ثم خرج وانتفض فاصاب ثوب انسان
افس ولو اصابه ماء مظهر مطر وبقي المسئلة بحالها لم يفسد لان الماء في الاول اصاب
جلده وجلده نجس وفي الثاني اصاب شعره وشعره طاهر وتنجس المك طاهرة الا ان يكون طرية
ولغيره المذبوحة حتى لو كانت رطبة لكنها المذبوحة فهي طاهرة ولو كانت لغير المذبوحة لكنها يابسة
فهي ايضا طاهرة والمك طاهر حلال كذا في الخانية وزاد قوله حلال اذا يلزم من الطهارة الحلكا
في الشراب وبول ما يוכל نجس وقال م طاهر ولا يشوب اصلا للثداوي ولا لغيره وقال ابو يوسف
يجوز للثداوي وقال م رحمه الله يجوز مطلقا **فصل** بيرون عشرة عشر قديده لانها لو كانت
عشرة عشر لا يتنجس الماء بغير لون الماء او طعم او اثره ذكره قاضي خان وغيره وهو مبتدأ
خبره قوله الا يخرج ويخرج فيها نجس وان عفي خمر حمام وعصفور ونقاط بول كروث الاربعه
لو كان اكبر منها لم يفت وبغير نجس وبغير ما ابل او غتم بشير ايا ان التث كثره كما نقل عن الامام
الترمذي ووجه العصفوان الابار في الغلوات ليس لها رؤس حاضرة والابل والغنم تبع حولها
فليس في الرياح فيها فلو ان القليل لم يخرج وهو مدفوع فخرج هذا لافرق بين الرطب واليابس
والصحيح والكسر والبعر والخش والروث لشمول الضرورة ولا فرق ايضا بين ابار المص
والغلوات في الصحيح لشمول الضرورة في الجمل كما اذا وقع في حلب فربما اناء تدل على
النور قال في البسوط لا يتنجس به اذا ربيت من ساعته ولم يبق لها لون للضرورة لان من
عادتها يتبع عند الحلب او الشح فيها حيوان ومولا قديده لمساها ان سالاد لم اذا انتفخ
او تنفخ في الماء او العصير لم يتنجس لم يذكر التنفخ لان حكمه ينهم من الانتفاخ بطريق الاولوية
او مات نحو آدمي يخرج الواقع في البئر فينزع كلها الى كل ما فيها فكان نزع ما فيها من الماء
طهارة لها وقال في النهاية اشارة الى انها تظهر في نزع من غير توقف على غسل الاحجار
ونقل الاوصال وان نزع نزع كلها فقدر ما فيها الى فينزع قدر ما فيها من الماء فينقض
من الله فينقض في نزع قدر ما فيها الى اول بصره الى رجلين لها شعور وسعره في حال

فلقية ساه

تبع عند الحلب

الرسال
في رمل وهو الذي
يكنى بالان والفقير

في حال الماء فان مقدار قال انه في البئر نزع ذلك المقدار وهو الاصح الا شبه بالفقير لكونها
نصاب الشهادة المخرمة ولان الاصل الرجوع الى اهل العلم عند الابتلاء بامر قال الفقير فاستلوا
اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقيل بقدر ما يها رول عن ابي يوسف فمجرها ان احدهما ان يحفر
حفرة عمقها ودور في مثل موضع الماء منها ويخصص ويصب الماء فيها فاذا امتلأت فقد نزع
ماؤها والثاني ان يرسل قصبة في الماء ويحمل علامة لمبلغ الماء ثم ينزع عشرة دلاء مثلا ثم يعاد
القصبة فينظر كم انتقص فان انتقص العشرة فهو مائة ولكنه لا يستقيم الا اذا كان دور البئر من
اول حدة الماء ايا قعر البئر متساويا وقيل ينزع ما يتناول الى ثلثه وهو مروي عن م رحمه الله
افتي بما شاهد في بغداد لان ابار ما كثر الماء بجواره وجلده وان مات نحو حمام او دجاجة
فاربعون ولو اوسطا ايا ستمين الاربعون بطريق الوجوب والعشرون بطريق الاحتياط
وان مات نحو قارة او عصفور فعشرون ايا ثلثين هو ايضا كما مر وما جاوز الوسط
احسب به ثم ما بين القارة والحامة كالقارة فينزع عشرون ايا ثلثين وما بين الدجاجة
والشاة كالدجاجة فينزع اربعون ايا ستمين كذا قال الزيلعي ولو وقع اكثر من قارة فالى الا
ينزع عشرون ولو خاف اربعون ايا التسع ولو عثر الخبيث الماء ولو كانت فارتان كهيئة
الدجاجة فاربعون وفي السورين ينزع كلها كذا في الظاهرية ونجسها الى البئر من وقت
الوقوع ان علم ذلك الوقت والآن بعد يوم وليلة وان لم يتفح في حق الوضوء حتى يلزمهم اعادة
الصلوة اذا توضأوا منها واما في حق غيره فيحكم بنجاستها في الحال من غير استناد لانه من باب و
وجود النجاسة في الثوب حتى اذا كانا غسلوا الثياب بما يزيلها لم يلزم الاغسلها هو الصحيح كذا
قال الزيلعي يؤيده ما قال في معارج الدراية ان الصباغي كان يصب هذا وان انتفخ او تنفخ فقد
ان نجسها منذ ثلاثة ايام وليا يها ذكرها هنا التنفخ لان حكمه ينهم من الانتفاخ لان التنفخ
اكثر تلوثا للماء من الانتفاخ فكان ينبغي ان يكون ما قدر له من المدة اكثر مما قدر للانتفاخ
فلما قصر في تقدير هذه المدة على الانتفاخ لتوهم ان التنفخ يقتضي مدة اكثر من مدة الانتفاخ
ولو عكس لتوهم ان الانتفاخ يقتضي اقل من هذه المدة فيجوز بينها بيان الحكم ودفع اللوهم فظهر
ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث جمع في الاول بين الانتفاخ والتنفخ واقتصر الثاني

ولكن لا يستقيم زيلعي بالاحد

في خانه كحكم بنجاستها

لا يلزم الاغسلها على الصحيح

البيان فان قيل قد سبق ان بدن هذه الحيوانات طاهر فكيف يصح قوله لتولد من التيمم الحي
 النجس قلنا معنى ما سبق كون طاهر البدن طاهرا حكما بمعنى ان ما يلاقيه من المايعات لا يكون
 نجسا ضرورة استعماله وهو لا ينافي كون باطنها نجسا لانتفاء الضرورة بالنظر اليه **باب التيمم**
 هو لغة التقصير وشرا استعماله الصعيدي بقصد التطهر جاز ولو قبل الوقت خلافا لما في
 والاكثرون من فرض واحد وغيره يعني يصلي به ماشيا من الفرائض والنوافل وعند الشافعي يتيمم لكل
 فرض ويصلي من التقل ماشيا لمحيث متعلق بجاز وجب وحايض ونفسا وعرجا وعن الماء
 اي ماء يكفي لطهارة حتى ان رجلا انشبه من النوم محملا وكان له ماء يكفي للوضوء لا الفصل يتيمم
 ولم يجب عليه الوضوء عندنا خلافا لما في اما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء بان
 احدث بعد التيمم فيجب عليه الوضوء فالتيمم للجنابة بالاتفاق واذا كان للمحيث ماء يكفي لفصل
 بعض اعضائه فهو ايضا على الخلاف بعده اي الماء متعلق بعجزه وميل او هو ثلث البحر الفرج
 اربعة آلاف خطوة او مرض لا يقدر معه على استعمال الماء او ان استعمل استدرسه ولا يشترط
 خوف التلف خلافا لما في او يرد يودي الى الهلاك او المرض ولو في المص حلا فالمراد بالمراد
 اوسع بينه وبين الماء والقائه النفس الى التهلكة جازم فيتحقق العجز او عطش يحصل له
 اولدائه او عدم آله كالتلو والحبل او خوف فوت صلاة جنازة ان اشتغل بالوضوء
 لغية الاولى يعني اذا خاف غير الاولى بالامانة وهو من لا يكون سلطانا او قاضيا او واليا
 او اماما المحي فوت صلاة الجنازة ان اشتغل بالوضوء جاز له التيمم وعبارة الاولى اولى من
 الاولى كما لا يخفى او خوف فوت صلاة عيده ولو بناه اي ولو كان التيمم للنساء يعني اذا شرع في
 صلاة العيدين متوشحا ثم سبقه الحدث وخاف انه ان توشا فانه الصلوة جاز له ان يتيمم للنساء
 لان لم يجز التيمم لفوت الوقتية والجمعة لان قوتها الى خلف وهو الظاهر والقضاء بنية الله
 الصلوة او سجدة التلاوة متعلق بقوله جاز فالعبرة ان ينوي عبادة مقصودة لا تنفع الا بالطهارة
 حتى لو تيمم عند فقد الماء لدخول المسجد او الاذان او الاقامة لا يودي به الصلوة فلفظها اذا شرط
 فيه النية لغايتها كافر لا وضوءه لان الكافر ليس باهل للنسبة والوضوء غير مشروط بها فلو توشا
 بلامية ثم اسلم جاز صلوة به بغير تبين متعلق ايضا لجاز ان استوعب الى الضربان **فقال الشافعي**

والماء الذي ان
 وان لم يكن فيهما نقعة ولا ماء
 ويدبره في موضع لا ينجس
 فيل لا ينجس ولا وان لم يمسح عليه

مثال ان يلزم ضرب ثالثة فيحصل الاستيعاب بالنقع او اليد المضروبة على الارض ان لم يكن
 وعلى هذا لا يرد ما يرد على قول صدر الشريعة ثم اذا لم يدخل الفبار بين اصابعه فعليه ان
 يخلل اصابعه فيحتاج الى ضرب ثالثة لخليلها من ان هذا يقتضي اشتراط النقع وقد
 قال المصنف بعد ولو لا النقع قد تكرر على طاهر متعلق بغير تبين من جنس الارض كالتراب والركل
 والحجر والكل والارض والذهب والفضة المختلطين المختلطين بالتراب وحطه وشعر
 عليها غبار ويخرج عنه الملح المائي لانه ليس من جنس الارض وهو لا يطبع الى لا يلبس احرا
 عن الذهب والفضة والحديد وكحوا ولا يبرمه الى لا يصير مادا بالاحراق كالشجر وذلك
 لان الصعيد اسم لوجه الارض باجماع اهل اللغة فلا يتناول ما ليس من جنسها او يطبع
 او يبرمه ولو كان ذلك الطاهر بلا نقع اي غبار وعليه عطف على قوله على طاهر والضمير
 للنقع اي وبغير تبين على النقع بلا عجز عن الصعيد كما اذا كس دارا او هدم حايطا او
 حنطة فاحصا وجهه وذراعيه غبارا فتخرج حتى اذا لم يسح لم يجز ويجب طلبه الى الماء
 علوة وهي مقدار ثلثي ذراع او اربع مائة وعن ابن يوسف انه اذا كان الماء بحيث لو ذهب
 اليه وتوشا ذهب القافلة وتغيب عن بصره كان بعد اجاز له التيمم واستحسنه صاحب
 الحيط ان قلن قربة الى الماء والا فلا طلبه ونسب لراعيه الى الماء الصلوة اخر الوقت فلو
 صلى بالتيمم في اول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق لا يعيده ووضعه الى الماء في رجل او ثمر
 غيره به الى بوضعه فيه ونسب فصله الى بالتيمم لم يعد الصلوة الا عند ابن يوسف ولو وضعه
 غيره بلا علم فقبل جاز التيمم وقاما وقبل هو ايضا يختلف فيه طلبه من رفيقه فان منع
 او عطاء اكثر من ثمن المثل او اعطاه به ان ثمن المثل وهو ليس عنده تيمم والا ان لم يمنعه
 او اعطاه بثلث المثل وهو عنده فلا تيمم وقبل ان قبل طلبه منه قبل جاز التيمم اختاره في الهداية
 وقبل لا اختاره في المبسوط ولم يجز التيمم على ارض تنجست وزال اثرها لانها لم تكن طيبة وان طهرت
 بخلاف الصلوة اذا طهرت كافي فيها وناقض ناقض الوضوء لانه خلفه والقدر على ما كافي
 لظهوره لان الحدث السابق يظهر فيشترط طهوره بالتراب لانه من اسباب النقص لانه
 ليس بخروج نجس لا حقيقة ولا حكما فاذا قدر على الماء ولم يتوشا ثم عدله اعاد التيمم واذا

او امر سد

واذا اغسل الجنب ولم يصل الماء ظهره مثلاً وفي الماء واحد حدثا بوجوب الوضوء فيتم
لهما ثم وجد من الماء ما يكفيهما بطلت نيته في حق كل واحد منهما وان لم يكف لاحدهما بقي في حقهما
وان كفي لاحدهما بعينه غسله ويبقى التيمم في حق الآخر وان كفي لكل منهما مفردا غسل المنيعة
لان الجنابة اغلظ فصل عن حاجته فانه لو كان مشغولا بها كرفع العطش كان في حكم العدم
ونافضة ايضاً وروى النعمان بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من لم يمسح على الماء حتى لو ستره النائم ينقض تيممه بالنوم
لا بالمسح على الماء كالمسح على الماء لا بالرداء فانها لا
تنقض حتى اذا تيمم المسلم ثم ارتد العباد بالذبح منه ثم اسلم صح صلوة به جرح الشتر لو كان
اكثر اعضاء الوضوء منه يجزى جرح واحد والاصغر واكثر جميع بدنه في الحدث الاكبر
لان لاكثر حكم الكل والآل وان لم يكن اكثره جرح واحد لا اعضاء في الوضوء والفعل ولا
يجزى بينهما الا بين التيمم والفعل لان فيه جمعاً بين البدل والمبدل ولا ينظر له في الشرع و
لو كان باكثر مواضع الوضوء جراحة ينقض الماء وبكثر مواضع التيمم جراحة ينقض التيمم
لا يصلح وقال ابو يوسف يصل ما قدر عليه ويصلي ويبعد كذا قال الزبيدي رحمه الله تعالى المانع
من الوضوء لو كان من قبل العباد كاسير يمنعه الكفار من الوضوء ويجوز في السجدة ومن
قبله ان توشأت قتلك جاز له التيمم ويبعد الى الصلوة اذ لم يأت المانع **باب المنيعة**
الحقن جاز بالسنة المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب كالمسح على الرجلين
ويكون من لم يره مبتدعاً لكن من رآه ولم يحسب اخذاً بالعزيمة كان ما قال في الكافي فان قلت
هذه رخصة اسقاط لما عرف في اصول الفقه فيبقى ان لا يثبت باتيان العزيمة لولا تتبع العزيمة
شروعاً اذا كانت الرخصة للاسقاط كما في قصر الصلوة قلنا العزيمة لم تنقض مشروعاً مادام
متحققاً **الثواب** باعتبار النزوع والفعل واذا نزع صارت مشروعاً وقال الزبيدي
هذا هو فان الفعل مشروع وان لم ينزع خفيه ولا جل ذلك يبطل مسحه اذا خاض الماء
ودخل في الخف حتى انفسل اكثر جلبيه هكذا عامة الكتب ولو لان الفعل مشروع لما بطل
بفعل البعض من غير نزوع وكذا لو تكلف وغسل رجله من غير نزوع الخف اجزاه عن الفعل
حتى لا يبطل بالمتصل المدة اقول القول بان هذا هو لان مراد صاحب الكافي بالمشروعية

لان فيه

بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث يترتب عليه الثواب لان يترتب عليه حكم من
الاحكام الشرعية يدل عليه تنظيره بقصر الصلوة فان العامل بالعزيمة ثم بان صلى اربعاً و
تعد على الركعتين ياتى مع ان فرضه يتم وتحقق جوابه ان المنيعة مادام متحصلاً لا يجوز له
ذلك فان المسافر مادام مسافراً لا يجوز له الاقام حتى اذا افتتحها بنيتها الاربع يجب قطعها والا
فتتاح بالركعتين كما سبقت في صلوة المسافر واذا افتتح بنيتها السنتين ونوى الاقامة انشأ الصلوة
تحت اي الاربع فالتخفيف مادام متحققاً لا يجوز له الفعل حتى اذا تكلف وغسل رجله من
غير نزوع ثم وان اجزاه عن الفعل واذا نزع الخف وزال الترخيص صار الفعل مشروعاً عما نياً
عليه والعجلان هذا مع وضوحه لمن تدرب في كتب الاصول كيف خفي على فحل من العلماء ان
القول مودة اذ لم يسن في المسح التكرار لانه في الفعل للمبالغة في التطهير والمسح ليس
له لو كان المسح امرأة لان دليل جوازه لم يفرق بينها وبين الرجل في دخولها في عموماً الخطأ
لاجنباً لان المسح ثبت على خلاف الفيل في الوضوء فلا يمس عليه الجنابة ولا ان صبغة البيا لفة
انته فاطهروا واجبت كل كمال النظير كما سبق وفي المسح ينوت ذلك ثم قالوا الموضع موضع النفي
فلا يحتاج الى التصوير فان من اجب بعد لمس الخف على طهارة كاملة لا يجوز له المسح لعدم
الدليل لكن قيل صورته ان يمس خفيه على وضوء ثم يجنب في مدة المسح فانه يترفع خفيه ويصل
رجليه وكذا المسافر اذا جنب في المدة وليس عنده ما يقيم ثم احدث ووجد من الماء ما يكفي وضوءه
لا يجوز له المسح بطريقين على طهر تام عند الحدث هذا احسن مما قيل اذا لم يمسها على طهر تام
عند الحدث لان المقصود من هذا الاشارة الى خلاف الشافعي فانه يقول لا بد من لمسها على وضوء
تام ابتداء حتى لو غسل رجله فلبس خفيه ثم اتم الوضوء لم يجز المسح ونحن نقول يكفي كون الوضوء
واللبس موجودين وقت الحدث بان طريق كان فظاهر ان ذلك الوقت زمان بقاء اللبس لازماً
حدوثه والمفيد للبقاء والاستمرار هو الاكتم لان الفعل يفيد التجدد وانما قلنا احسن لجواز توجيه
عبارة القوم بان يجعل على طهر تام حالاً من ضمير ليس وعند الحديث متعلقاً بتام والمفعول اذا لم يمسها
كاتباً على طهر تام عند الحدث فيكون مأل العبارتين واحداً للمقيم متعلق بقوله جاز يوماً وليلة
والسائر ثلاثة ايام وليا لها بقوله صلى الله عليه وسلم يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة

العمل بالعزيمة فانزال الترخيص
جائز له

أيام ولها لها من حين الحدث لا حين اللبس ولا المسح لان الزمان الذي يحتاج فيه الى
المسح هو وقت الحدث على ظاهر حقيقته متعلق ايضا بقوله جاز الخف ما يستركعب
او يكون الظاهر منه اقل من ثلاث اصابع الرجل اصغرها اما لو ظهر قدره فلا يجوز لانه بمنزلة
الحرق ولا يلبس بان يكون واسع بحيث يركب رجله من الخف قيد بالظاهر اذ لا يجوز
على باطنه وعقبه وساقه لان المسح معدول به عن سنن القيس فيما عني فيه جميع ماورد به
الشرح او جرموقيه هما خفان يلبس فوق الخف وقاية لهما الملبوسين على الخف قبل
الحدث حتى لو لبسها عليه بعد الحدث لم يجز المسح عليها وقال الشافعي لا يجوز المسح
عليها لان البدل لا يكون له بدل بالرائي ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
مسح على الجرموقين ثم انه ليس ببدل عن الخف وان كان تحته بل عن الرجل كانه ليس عليها
الا الجرموق لان الوظيفة كانت بالرجل ولم يكن بالخف وظيفة لبسها من اعضاء الوضوء
فيصير الجرموق بدلا من اعضاء سرية الحدث اليه بل يمنع السراية الى الرجل ولذا قلنا اذا حدث
ومسح بالخف او لم يمسح فليس الجرموق لا يمسح عليه لان حكم المسح استقر بالخف فصار
من اعضاء الوضوء حكما فلو مسح على الجرموق يكون بدلا عنه وهذا لا يجوز كما قال شيخنا
اقول يعلم منه جواز المسح على خف ليس فوقه نجس من كبراس او جوخ او نحوهما اما لا
يجوز المسح عليه لان الجرموق اذا كان بدلا من الرجل وجعل الخف مع جواز المسح عليه
في حكم العدم فلا يكون الخف بدلا من الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم
اولى كما في التثنية ويؤيده ان الامام الفراء في الوجيز والرافعي في شرحه له
مع التزامهما بما ذكر خلاف الامام ابي حنيفة في المسائل اورد هذه المسئلة في صورة الاتفاق و
وكان مشايخنا انما لم يصحروا به فيما اشتهر من كتبهم اكتفاء بما قالوا في مسئلة الجرموق من
كونه خلفا عن الرجل او جرموقين الخ حيث يستمكن على الساق بلائحة كان الامام
لا يجوز المسح عليها اولا ويجوزها صاحبه ثم رجع الى قولها وبيّن في او المنعطين المتعل
والمتعل ما وضع الجلد على اسفل كالتعل فانه يمكن مواظبة المشي عليه فيصير كالتعل
او الجلد بن وهو ما وضع الجلد على اعلاه واسفله فيكون كالتعل ولا يجوز المسح علىهما

على عمامة وتفسوة ويرقع بضم القاف ونحوها الخاروق عمار بن مابعل للبدن لدفع البرد
او تحلب الصقروا نأجج عليها لانه لدفع الحرج ولا حرج في نزعها لكن لو سحت على خمار ونفذ
البدن اياها ساحتا حتى ابتل قدر الربع جاز كذا في معراج الدراية وفرصة فرض المسح على
الخفين قدر ثلاث اصابع اليد من كل رجل على واحدة حتى لو مسح على احد رجله مقدار اصبعين
وعلى الاخرى مقدار اصبع لم يجز ولو مسح بالشيء واحدة ثلاث مرات بمياه جديدة جاز للحصول
المقصود وبلا تجديد لاولوا صاب موضع المسح ماء مطر قدر ثلاث اصابع جاز وكذا الوضوء
في حشيش مبتل بالمطر او الطل او اصاب الخف طلق قدر الواجب وذكر اليد احتراز عن اصابع
الرجل كما روي الكشي وسنة مدتها اي الاصابه حال كونها مفرجة من اصابع القدم الى
العبارة منقولة عن المشايخ يشهد به تتبع فلو وجه لما قال صدر الشريعة ما زاد على مقدار
ثلاث اصابع انما هو بجا مستعمل فلا اعتبار له وذلك لان مد الاصابه الى الساق اذا كان
سنة لم يحصل الا بالما والمطهر وقد اتفقوا ان الماء المستعمل غير مطهر وايضا اتفقوا
ان الماء مادام في العضو لم يكن مستعملا فكيف يصح ما ذكره حرق قدر ثلاثها اي ثلاث اصابع
القدم الا صاعرا يمنع ان المسح وهو خبر قوله حرق اعتبر اصابع القدم لانها الاصل في
القدم حتى يجب الدية بقطعها بلا كف ولا كثر حكم الكل ولا انها المنكشفة واعتبر الاصغر للاحاط
بهذا اذا كان حرق الخف غير مقابل للاصابع وفي غير موضع العقب اما اذا كان مقابل لها
فالمعتبر ظهور ثلاث اصابع تماوقت في مقابل الحرق لان كل اصبع اصل في موضعها واذا
كان في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر اكثره والحرق فوق الكعب لا يمنع اذا لم يمسح
وظهور الانامل لا يمنع في الاصح بل المانع ظهور قدر ثلاث اصابع بكمالها وانما يمنع الحرق
الكبير اذا كان منفردا برك ما تحته فان لم يرك ما تحته فلان لم يمسح الخف لكنه اذا دخل فيه
الاصابع دخلت لا يمنع ولو بدا حال وضع القدم يمنع لانه المشي ليس ويجوز الحرق في
خف لا جرموقين اذا كان في خف واحد حرق كثيرة تحت الساق بحيث لو صعدت يبدوا
منها القدر المذكور منع المسح لانه يمنع السفر ولو كان هذا القدر في حقيقته لم يمنع لانتفاء
المانع عن السفر والحرق المعتبر ما يدخل فيه مسلة وما دونها كالعدم بخلاف النجاسة اما

باصبع

الى الساق

حيث

ولو بدا حال المشي

بكره اليه بالركب والرد

المتفرقة حيث يجمع وان كانت في حفيه او ثوب او بدنه او مكانه او في المجموع وبخلاف ذلك
 اي انك في العورة بالتفرقة كانت في شيء من فرج المرأة وشئ من ظهرها وشئ من
 من بطنها وشئ من فخذه وشئ من ساقيها حيث لو جمع بين جوار الصلوة المعذور وسباني
 فبغيره يمسح في الوقت لا بعدة خلافا لغيره الا اذا انقطع عذره وقت الوضوء والتبس حتى
 اذا وجد حال الوضوء لا التبس او بالعكس او في الحالين لم يمسح بعده وناقضه ان الممسح ناقض
 الوضوء لانه بعضه ونزع الحنف لسراية الحدث ايا القدم حيث زال المانع يجب نزع
 الآخر لا يجمع الفل والمسح في وظيفة واحدة ولو كان النزع يخرج اكثر القدم ايا السابق
 لان موضع المسح فارق مكانه فكانه ظهر رجله هو الصحيح لان لاكثر حكم الكل كذا في الكافي
 والاحراز عن خروج القليل معتذر لانه ربما يحصل بلا قصد فيلزم الحرج وقيل اكثر العقب
 وهو قول ابو يوسف وعن م رحمه الله ان بقي من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلث اصابع
 لم يبطل مسحه وعليه اكثر المشايخ وان كان القدم في موضع العقب يخرج ويدخل لم
 يبطل مسحه كذا في الكافي وناقضه ايضا مضي المدة لما روينا ان لم يجف ذهاب رجله يعني
 اذا انقضت مدة المسح وهو مسافر ويخاف ذهاب رجله من البرد لو نزع حفيه جاز المسح
 كذا في الكافي وعيون المذاهب وبعدهما الى بعد النزع والمضي على رجله فقط لسراية
 الحدث السابق اليهما دون باقي الاعضاء قبل وبلوغ الماء الكعب وقيل اصابة اكثر القدم
 قال في التناول التارخانية اذا مسح على الخنثين ثم دخل الماء الحنف وابتل من رجله ثلث
 اصابع او اقل لا يبطل مسحه ولو ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح روى ذلك
 عن احمد ويجب غسل الرجل الاخرى ذكره في ذخيرة الفقهاء وعن الشيخ الامام ابا جعفر اذا
 اصاب الماء اكثر احد رجله ينقض مسحه ويكون بمنزلة الفل وبه قال بعض المشايخ
 وفي الذخيرة وهو الاصح وبعض مشايخنا قالوا لا ينقض المسح كما على كل حال وقد اقتصروا
 في الكتب المشهورة على النواقض الثلاثة المذكورة فكانهم احتاروا الرواية الاخرى نزع جوار
 يمسح على حفيه لان المسح عليها ليس سحا على الخنثين لان اتصالهما عن الخنثين بخلاف المسح
 على خلف ذل طائفتين لو نزع احداهما بطل مسحهما في بعيد مسح الجرموق الآخر ومسح الحنف لان

في مسحه في حفيه او ثوب او بدنه او مكانه او في المجموع وبخلاف ذلك
 اي انك في العورة بالتفرقة كانت في شيء من فرج المرأة وشئ من ظهرها وشئ من
 من بطنها وشئ من فخذه وشئ من ساقيها حيث لو جمع بين جوار الصلوة المعذور وسباني
 فبغيره يمسح في الوقت لا بعدة خلافا لغيره الا اذا انقطع عذره وقت الوضوء والتبس حتى
 اذا وجد حال الوضوء لا التبس او بالعكس او في الحالين لم يمسح بعده وناقضه ان الممسح ناقض
 الوضوء لانه بعضه ونزع الحنف لسراية الحدث ايا القدم حيث زال المانع يجب نزع

في مسحه في حفيه او ثوب او بدنه او مكانه او في المجموع وبخلاف ذلك
 اي انك في العورة بالتفرقة كانت في شيء من فرج المرأة وشئ من ظهرها وشئ من
 من بطنها وشئ من فخذه وشئ من ساقيها حيث لو جمع بين جوار الصلوة المعذور وسباني
 فبغيره يمسح في الوقت لا بعدة خلافا لغيره الا اذا انقطع عذره وقت الوضوء والتبس حتى

في مسحه في حفيه او ثوب او بدنه او مكانه او في المجموع وبخلاف ذلك
 اي انك في العورة بالتفرقة كانت في شيء من فرج المرأة وشئ من ظهرها وشئ من
 من بطنها وشئ من فخذه وشئ من ساقيها حيث لو جمع بين جوار الصلوة المعذور وسباني
 فبغيره يمسح في الوقت لا بعدة خلافا لغيره الا اذا انقطع عذره وقت الوضوء والتبس حتى

في مسحه في حفيه او ثوب او بدنه او مكانه او في المجموع وبخلاف ذلك
 اي انك في العورة بالتفرقة كانت في شيء من فرج المرأة وشئ من ظهرها وشئ من
 من بطنها وشئ من فخذه وشئ من ساقيها حيث لو جمع بين جوار الصلوة المعذور وسباني
 فبغيره يمسح في الوقت لا بعدة خلافا لغيره الا اذا انقطع عذره وقت الوضوء والتبس حتى

لان الانتقاض في الوظيفة الواحدة لا يجزئ فاذا انتقض في احدهما انتقض في الآخر وقيل
 ينزع الجرموق الآخر لان نزع احدهما كثرهما لعدم التجزئ والاول اصح مقيم مسح مسافر
 قبل تمام يوم وليلة اتم مدة السفر ان يتحول الاولى ايا الثانية بحيث يكون المجموع ثلاثة ايام
 ولياليها ولو سافر بعدهما الى بعد يوم وليلة نزع لان الحدث يهرى ايا القدم والسفر لا يرفع
 ومسافر اقام بعدهما نزع وقبلهما يتمهما الى اليوم والتسليم لان رخصة السفر لا تبقى بدونهما
 فالحاصل انه اما ان يسافر المقيم او يقيم المسافر وكل منهما اما قبل تمام يوم وليلة او بعده
 المسح على الجبهة وهي عود يخرج به العظم المكسور ووجه القرحه وهي ما يوضع على الرقبة
 وموضع النضيد والعصابة ما رثت به الحركة لئلا تسقط كالفل لما تحتها فلا يتوقفت
 بمدة كالفل ويجمع به الى بالفل ولو كان سحا حكا كما يجمع به كفل احد قدميه ومسح
 احد حفيه وجاز الى المسح على الجبهة وتوسدت الجبهة بلا وضوء لان اجتنابه في تلك الحالة
 خرج وترك المسح على الجبهة ان ضرر والا فلا يترك والمجاوز المسح على الجبهة اذا خرج عن
 مسح الموضع الى موضع الجبهة بان كان بضره الماء او كانت شدة ودية بضره حله اما اذا كان
 قادرا على مسحه فلا يجوز مسحه الجبهة في المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون
 ولا يبطل الى المسح سقوطها الى الجبهة الا لمن نزع فان سقطت في الصلوة عنه الى عن
 يبطل المسح واستوفت الصلوة والال وان لم يسقط عن برء اما بان لا يسقط او
 يسقط لكن تخن برء فلا ال فلا يبطل المسح ولا يستأنف الصلوة ولا يشترط مسحها الى
 مسح الجبهة والحركة والعصابة التثنية والنية قال الرازي لا يشترط فيها النية في جميع
 الروايات وتبين التثنية عند البعض اذا لم يكن على الرأس ويكفي المسح على اكثر العصابة
 ولا يشترط فيه الاستيعاب هو الصحيح كذا في الكافي قصد وضوء حرقه وشدة العصابة به
 قبل لا يجوز المسح عليها بل على الحركة وقيل ان امكنه شدة العصابة بلا اعانة لم يجز والاحراز
 وقيل ان كان حل العصابة وغسل ما تحتها بضر الجراحة ولا فلا وكذا الحكم في كل حرقه
 الجراحة جاوزت موضع الحرقه وان لم يضر حلها بل نزعها من موضع الجراحة بضر حلها وبطل
 ما تحتها ايا موضع الجراحة فبشرط ما يمسح موضع الجراحة وعامة المشايخ على جواز مسح عصابة

في مسحه في حفيه او ثوب او بدنه او مكانه او في المجموع وبخلاف ذلك
 اي انك في العورة بالتفرقة كانت في شيء من فرج المرأة وشئ من ظهرها وشئ من
 من بطنها وشئ من فخذه وشئ من ساقيها حيث لو جمع بين جوار الصلوة المعذور وسباني
 فبغيره يمسح في الوقت لا بعدة خلافا لغيره الا اذا انقطع عذره وقت الوضوء والتبس حتى

المقصد واما الموضع الظاهر من اليد ما يلي بين العقدين من العصابة فالاصح انه يكفيه الى
 السجادة لو غسل يبتل العصابة فربما يصل الماء موضع **الفصل باب دماء تختص بالنساء**
 وهي ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة واختاضة الحيض دم ينفضه رحم بالغة الى بنت
 سبع سنين احترز بالرحم عن الاختاضة لانه دم عرق لا دم رحم وعن الرغيف والدماء
 الخارجة عن الجراحات وعما تراه الحامل فانه لا يخرج من الرحم لان الله تعالى جعل عادته
 ان المرأة اذا حبلت ينسد فم الرحم فلا يخرج منه شيء لاداء بها احترز به عما ينفضه الرحم
 لمرض كالولادة ونحوها فان النساء في حكم المريضة حتى اعتبر بمرعاتها من الثلث لم يمتل
 ولا يابس لانه مختلف فيه كما سبقت فلا وجه لاختصاصه في حد الحيض واقلة يعني اقل مدة
 ثلاثة ايام بلياليها يعني ثلاث ليال كما هو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن ثلاثة ايام و
 وما يتخللها من ليلتين واكثره عشرة لقوله صلى الله عليه وسلم اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره
 عشرة ايام وهو وجه على الثاني في تقديره الاقل يوم والاكثربخسة عشرة يوما ولون راته
 في مدة اى الحيض سواد البياض وظهر يتخلل فيها الى تلك المدة حيض يعني اذا احاط الدم
 طرف في مدة الحيض كان كالدّم المتوالي في رواية م عن ابي ج ووجه ان استيعاب الدم مدة
 الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر اوله واخره كالنصاب في باب الزكوة وامل الطهر الذي
 يكون بين الحيضين خمسة عشر يوما لاجماع الصحابة عليه ولانه مدة الزموم فكان مدة الاقامة
 فان قيل قد تقرر ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام فاذا كان اقل الطهر خمسة
 عشر يوما لزم ان يكون في الشهر يوما ليس حيض فيه كما حيض ولا طهر قلنا هذا انما يلزم اذا
 وجب ان يكون الطهر الواحد والحيض الواحد في شهر واحد وليس كذلك ولذا قال في البدائع
 ان المرأة لا تحيض في الشهر عشرة لالحالة ولو حاضت فلا تطهر عشرة من لالحالة بل تحيض
 ثلاثة وتطهر عشرين وقد تحيض عشرة وتطهر خمسة عشر وسبب زيادة تحقيق له ان شاء الله
 تعالى ولا حجة لاكثره لانه قد يعتد بالاسنة وستين وقد لا تترك الحيض ابدا فلا يمكن تقديره الا عند
 نصب العادة اذا استمر الدم فيكون لاكثره عادة واختلفوا في تقديره مدة والاصح انه مقدّر
 ستة اشهر الا ساعة لان العادة نقصان طهر غير الحامل عن طهر الحامل وامل مدة الحمل ستة

في الشهر الواحد

فيهما سمان

ستة اشهر فانقصت عن هذا بشئ وهو ان الساعة صورة مبتدأة رأيت عشرة دماء
 وستة اشهر اشهر طهر وانما استمر الدم تنقضي عدتها بتسعة عشر شهرا الا ثلاث ساعات
 لا نقول نحتاج الى ثلاث حيض كل حيض عشرة ايام والى ثلثة اطهار لكل طهر ستة اشهر
 الا ساعة اعلم ان احاطة الدم للطرفين شرط بالاتفاق لكن عند دم رحم الله لطرفي مدة الحيض
 وعند ابي يوسف لطرفي مدة الطهر المتخلل وان الطهر الذي يكون اقل من خمسة عشر اذا تخلل
 بين الدمين فان كان اقل من ثلثة ايام لا يفضل بينهما بل هو كالدّم المتوالي اجماعا وان كان
 ثلثة ايام او اكثر فعند ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة لا يفضل وان كان ولو اكثر من عشرة
 ايام بل هو ايضا كالدّم المتوالي عنده لانه طهر فاسد لا يصلح للفصل بين الحيضين لما مر
 ان اقل الطهر خمسة عشر يوما فكذلك لا يصلح للفصل بين الدمين لان الفاسد لا يتعلق
 به احكام الصحيح شرعا فيجوز بداية الحيض وختمه بالطهر على هذا القول لا الاقوال في
 الحجة الآتية وفي رواية م عن ابي حنيفة لا يفضل ان احاط الدم بطرفيه في عشرة او اقل
 وفي رواية ابن المبارك عنه بشرط مع ذلك كون الدمين نصابا وعند م بشرط مع هذا كون
 الطهر سمانا والدتين او اقل ثم اذا صار الطهر لكونه كالدّم المتوالي دما عنده فان وجد في
 عشرة ذلك الطهر فيها طهر آخر يغلب الدمين المحيطين به لكن يصير مغلوبا ان عد ذلك الدم
 الحكمي دما فانه بعدد ما حقه يجعل الطهر الآخر حيضا ايضا الا في قول ابي سهل رضى ولا فرق
 بين كون الطهر الآخر مقدما على ذلك الطهر او مؤخرا وعند الحسن بن زياد الطهر الذي يكون
 ثلثة او اكثر يفضل مطلقا فانه ستة اقوال ووضعوا مثالا تجمع هذه الاقوال مبتدأة رأت
 يوما دما واربعه عشر طهر ثم يوما دما وثمانية ثم يوما دما وسبعة ثم يومين وثلاثة
 ثم يوما وثلاثة ثم يوما واربعة ثم يوما دما فانه ستة اقوال تجمع هذه الاقوال مبتدأة رأت
 العشرة الاولى التي حادها دم وعاشرة طهر والعشرة الرابعة التي طهر فاما طهر حيض وفي رواية
 م رحم الله بعد طهر هو اربعة عشر حيض وفي رواية ابن المبارك العشرة بعد طهر هو ثمانية حيض
 وعند محمد رحم الله العشرة بعد طهر هو سبعة حيض وعند ابي سهل الستة الاولى من هذه العشرة
 حيض وعند الحسن الاربعة الاخيرة حيض وما سواه ما حكم كل مجتهد بكونه حيضا اختاضة عند

العشرة

العشرة

فصار كالمخرج عقب الصلاة الواحدة وانقضاء العدة متعلق بوضع حمل مضى اليها قسما ول
 الجميع وسقط يدرك بعض خلقه كيد او رجل او اصبع او ظفر او شعر ولا يكون به نفاء و
 تنقضي العدة وتضمير الامه ام ولد وبخت لو كان علقا عينه بالولادة واما الاكليس ففيل
 لا يجد مدة بل هو ان تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها فاذا بلغت هذا المبلغ وانقطع دمها
 يحكم باياسها ثم انما بعد الانقطاع حيض ان اذا لم يحض فان رأت بعد ذلك دما كان حيضا
 فيبطل الاعتداد بالاشهر وفيه الاكثه وقيل بمدة واختلف فيه فقيل بمدة نجسين
 سنة وهو مذهب عابث رضي الله عنها وفي الحجة اليوم يعني به يسيرا على من ابتلى به
 بارتفاع الحيض بطول العدة وقيل بمدة نجسين وبه افتى مشايخ بخاركة وخوارزم
 ومرو وقيل بمدة سنتين سنة وهو مذهب عن حماد بن محمد انه نقض واعتبر عند اكثر المشايخ و
 واختلف فيما رآه بعد ان بعد مدة الاكليس وظاهر المذهب انه لا يكون حيضا والمختار
 انها ان رأت دما قويا كالاسود والاحمر القاني كان حيضا ويبطل به الاعتداد بالاشهر
 قبل التمام وبعده لا وان رأت اصفر او اخضر او ثريا صافا فاحتاجة صاحب العذر ابتداء
 من استوعب عذره تمام وقت صلوة ولو حكما بان لا يجد في وقت صلوة زمانا يتوضا
 ويصل فيه خاليا عن الحدث وفي البقاء كفي وجوده في جزء من الوقت وفي الزوال شرط اعتبار
 الانقطاع حقيقة قال الفاضل السمرقاني في الغاية ذكر في الذخيرة والفتاوى والمرغيبانية
 والواقعات والحاوي وغيره مطلوب وجامع الخلاط والنافع واخوته انه لا يثبت
 حكم الاحتضا في حاجته بسترها الا ان وقت صلوة كاملا ويستوعب الوقت كله ويكون
 الشبوت مثل الانقطاع في اشراط الاستيعاب قال الزيلعي بعد ما اطلع على كلام الغاية
 ونقل في الكافي في حفظ الدين وانما يصير صاحب عذر اذا لم يجد في وقت صلوة زمانا يتوضا
 ويصل فيه خاليا عن الحدث ثم قال هذه عامة كتب الحنفية كما تراء فكان هو الاظهر واذا
 الرد على الكافي بالكلام مخالف لتلك الكتب اقول لا مخالفة بينها لان المراد بما ذكره تلك الكتب
 من استيعاب ثبوت العذر تمام وقت الصلوة غير ما ذكره الكافي به كبل ان شراح الجامع الخلاط
 قالوا في شرح قوله لان زوال العذر باستيعاب الوقت كالشبوت انما الانقطاع الكامل معتبر

ادام بحمد الله
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠

عين

معتبر في ابطال رخصة المعذور والقاصر غير معتبر اجماعا فاحتج ايا حة فاصل فقدرنا
 بوقت الصلوة كما قدرنا به ثبوت العذر ابتداء فانه بشرط الشبوت في الابتداء واما التسليم
 من اول الوقت ايا آخره لانه انما يصير صاحب عذر ابتداء اذا لم يجد في وقت صلوة زمانا
 يتوضا فيه ويصل خاليا عن الحدث الذي ابتلى به ولاشارة ايا دفع هذا الاعتراض
 قلت اقولا ولو حكما واخر حقيقة وهو ان صاحب العذر يتوضا لوقت كل فرض ويصل
 ان بذلك الوضوء فيه ان ذلك الوقت ماشاء من فرض ونفل وعند الشافعي يتوضا لكل
 فرض ويصل التوافل بتسمية الفرض وينقضي الوضوء المعذور خروج الوقت لا دخوله
 وعند زفر دخوله وعند ابي يوسف كلاهما فيصلي المتوضي قبل الزوال ايا آخر وقت الظهر خلا
 لهما لوجود دخول الوقت لاخروجه ولا يصلح بعد طلوع الشمس من توضا قبل طلوعها و
 بعد طلوع الفجر لوجود الخروج لا الدخول **باب تطهير الانجاس بظهر المتنجس ثوبا**
 كان او غيره عن نجاسة مرتبة بزوال غيرها وزوال اثرها كالقون والرايحة ان لم يشق زواله
 بان لا يحتاج ايا الصابون ونحوه فان الالة المعدة لقلع النجاسة هي الماء فاذا اخرج
 ايا شيء اخر يشق عليه ذلك بالماء متعلق بقوله بزوال وبما يصح تنزيله الى من شأنه الازالة
 بان يكون اذا عصر انقصر كالحل ونحوه كما الورد بخلاف نحو اللبن كالدهن فان فيه
 دسوسية لا تنقص عن الثوب فيبقى بفساد في الثوب ولا يزيل غيره ويظهر المتنجس عن
 غيره ان غير المرتبة بالفضل ايا عليه ظن الطهارة فان غلبه الظن من الادلة الشرعية
 وقد روي بالفضل والعصر ثلاثا في المنعصر ان من شأنه ان ينقص كالثوب ونحوه بمالعا
 في المرة الثالثة بحيث لو عصر بقدر طاقته لا يسيل منه الماء ولو لم يبالغ فيه صيانة للثوب
 لا يظهر وتثليث الجفاف عطف على العصر ان وقدره بالفضل وتثليث الجفاف في
 غيره ان غير المنعصر والمراد بالجفاف انقطاع النقا لا اليسير فقد اقاموا انقطاع النقا
 مقام العصر كما اقاموا اجراء الماء مقام الفضل ثلاثا كما سبأني اعلم ان ما لا ينقص اذا نجس
 لا يظهر عندهم رحمه الله ابدال النجس انما يزول بالعصر ولم يجد وعند ابي يوسف يظهر بفسل و
 بجفيفة ثلاث مرات بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة وبه يعني فاذا كانت الحنطة مستفحة

صاحب العذر

متنجس

والجمل مغل بالما النجس فطريق غسله وتجفيفه ان يرفع الخطه في الماء الطاهر حتى تشرب
 ثم تجفف ويغسل في الماء الطاهر ثم يرد ويغسل ذلك فيها ثلاث مرات ولو كان السكين
 مسبقا بالماء النجس يغسل بالماء الطاهر ثلاث مرات ولو تجس العمل فتطهيره ان
 يصب فيه ماء بقدره فيغسل حتى يعود الى مكانه والدنه ينصب عليه الماء فيغسل فيغسل الدهن
 الماء فيرفع بشئ هكذا يغسل ثلاث مرات ثم ان المعصية لما كان عليه النطق بالطهارة وكان
 حصولها مختلفا بحسب اختلاف الحال وتبين بعضها اراد ان يبين بعضها آخر فقال وعن النبي
 ان بطهر المتنجس بالمني ثوبا كان او بدنا بعد رطبا كان او يابا او فرك يابا ان طهر
 راس الخنفة حتى انه ان لم يكن طاهرا لم يكف الفرك بل يجب الغسل ولا فرق فيه بين الثوب
 والبدن في طهارة وفي رواية الحسن لا يطهر البدن بالفرك ويطهر الخنفة عن نجس ذي
 جرم جف عليه الى على الخنفة بالذلك بالارض كذا رطب الى بطهر الخنفة ايضا عن نجس
 ذي جرم رطب على الخنفة بالذلك اذا بولغ فيه اي ذلك ويطهر الخنفة عن نجس ذي
 نجس ذي جرم بالفضل ويطهر الصبغ كالماء والسيف والسكين وخوفا بالمسح وانما يغمر
 بالصبغ لانه ان كان خشنا او متقشرا لا يطهر بالمسح ويطهر البساط بجر الماء عليه
 قبل يوما وليلة كذا في التارخانية وقيل اكثر يوم وليلة كذا في الحجة وقيل ليلة كذا في الوقاء
 نجس بعض اطرافه الى البساط يمسح على الطرف الطاهر منه مطلقا الى سواء تحرك طرفه
 الآخر بتركه او لا وفيه رد على من قال انما يمسح على الطرف الآخر اذا لم يتحرك احد طرفيه بتركه
 الآخر ويطهر الارض باليس وذباب الاثر للصلوة لا للتيمة لان التيمم يقتضي صعبا طيبا و
 وفي الصلوة يكفي الطهارة كذا في الاجر المرفوش والخض وهو السرة التي تكون على السطوح
 من القصب وشجر وكلاء ما يمان في الارض فانها باليس وذباب الاثر والمقطوع من الشجر
 والمكلا يغسل ولا يكفي فيها اليس وذباب الاثر ثم لما فرغ من تطهير النجاسات شرع في
 تقسيمها الى الغليظة والخفيفة وبيان ما هو عفوم منها فقال وعن قدر الدم وهو مثقال
 في النجس الكفيف يعني ان المراد بالدرهم الدم الكبير وهو المثقال كما ذكر في الهداية لا ما يكون
 عشرة سبعة مثاقيل كما هو المشهور وعن مقرر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع في

في النجس الكفيف يعني ان المراد بالدرهم الدم الكبير وهو المثقال كما ذكر في الهداية لا ما يكون عشرة سبعة مثاقيل كما هو المشهور وعن مقرر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع في

في النجس الكفيف يعني ان المراد بالدرهم الدم الكبير وهو المثقال كما ذكر في الهداية لا ما يكون عشرة سبعة مثاقيل كما هو المشهور وعن مقرر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع في

في النجس الرقيق روي عن امثارة اعتبره من حيث الوزن وهو قدر الدرهم الكبير وثارة اعتبره
 من حيث المساحة وهو قدر عرض مقعر الكف فوفقا بوجوه الهند والى بينهما كما ذكرنا ماعظما
 متعلق بقدر الدرهم كقول مالك يوكل ولو من صغير دفع لتوهم ان بول صغير لم يطعم يكون طاهرا
 وغالب ودم وخر وخر وجاج وروث وضئ وعف مادون ربع ثوب قبل المار به ربع ادنى
 ثوب يجوز فيه الصلوة وقيل ربع موضع اصابه النجس كالذيل والذخريص وقدره ابو يوسف
 شبر في شبر فما خف كقول فرس وبول ما يوكل وخر طير لا يوكل كذا في الافي ايضا بول ما لا يوكل
 فان بول ما يوكل مختلف فيه التفتيح كروى الابر وما زاد عليه مما الى على قدر الدرهم من الافي
 الغليظ ومادون الربع من الخفيف لا يعني الوارد الى الماء الذي يرد على النجس كقول
 ان كالماء الذي يرد عليه النجس لا شرا كراهية على النجاسة وهي اختلاط النجس بالماء لا ما
 قد روي لا ملح كان حمارا فانها ليس النجس لتبدل الحقيقة فيها فان الاعيان تظهر بالاختلاط
 كالمية اذا صارت ملح والعدرة اذا صارت ترابا والحجر خلا وخوذا كذا في بصل على ثوب غير
 مضر بطلان نجس حتى لو كان مضر بالمخر وعند ابو يوسف لم تجز مطلقا كما يصل على ثوب
 الى كما جاز ان يصل من ليس ثوبا ظهر فيه بل يوجب نجس لثوب النجس فيه الى في
 الثوب الاول لكن لا يكون ظهور البلية فيه كما لو عثر الثوب قطرت تلك البلية منه فانه اذا كان
 كذلك لم يجز الصلوة فيه كذا في كالثوب الملقوف فيه في جواز الصلوة فيه لو وضع الثوب حال
 كونه رطبا على جدار يابس طين بما فيه سرفين او نجس عطف على وضع طرف منه الى من ذلك
 الثوب نسي الى وقع الشبان وغسل طرف اخر منه بلائح كالوبال حر على ما تدوسه من الخطه
 وخوفا فقم او غسل بعضه حيث يظهر الباقي وان لم يوجد التحرك غسل النجاسة المبرئة عن
 الثوب في اجانه حتى زالت النجاسة او غير ثلثا الى غسل غير المبرئة من النجاسة ثلاث
 مرات في ثلاث اجانات او واحدة بعد غسلها مرتين وعصر كذا في ثلثا مبالغا في الثانية ظهر
 الثوب استحسانا فان كان القياس ان لا يطهر الا بصت الماء عليه او الغسل في الماء الجاري للنجس
 الماء باول الملاحظات ثم الاجانة والمياه التي غسل بها الثوب نجسة لا تنقل النجاسة من الثوب
 الى الماء لكن تلك المياه في النجاسة كالحمل حال اللقا الى عند ملاقات الماء اياه واتصاله في حال به

في النجس الكفيف يعني ان المراد بالدرهم الدم الكبير وهو المثقال كما ذكر في الهداية لا ما يكون عشرة سبعة مثاقيل كما هو المشهور وعن مقرر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع في

في النجس الكفيف يعني ان المراد بالدرهم الدم الكبير وهو المثقال كما ذكر في الهداية لا ما يكون عشرة سبعة مثاقيل كما هو المشهور وعن مقرر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع في

في النجس الكفيف يعني ان المراد بالدرهم الدم الكبير وهو المثقال كما ذكر في الهداية لا ما يكون عشرة سبعة مثاقيل كما هو المشهور وعن مقرر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع في

في النجس الكفيف يعني ان المراد بالدرهم الدم الكبير وهو المثقال كما ذكر في الهداية لا ما يكون عشرة سبعة مثاقيل كما هو المشهور وعن مقرر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع في

منه في كل يوم
في كل يوم
في كل يوم

تقوله حال الانفصال في احراز

اجابة لاجال الانفصال عنه في الاظهر احراز عما ذهب اليه البعض وهو رواية عن الطي اول
ان تجت الماء كمن الحبل عند انفصال الماء عنه فيظهر بناء على الاظهر النجاسة الاولى الى
النجس بالنجاسة الاولى انتقلت الى الماء باول الغلات فيما اذا احاب ذلك الماء ثوبا او
او عضوا بالثلاث الى الغسل ثلاث مرات والوسطى بين النجس بالنجاسة التي انتقلت
الى الماء بالغسل الثانية يظهر بالغسل مرتين والاحر بمرة الى يظهر النجس بالنجاسة التي
انتقلت الى الماء بالغسل الاخرة بالغسل مرة واحدة كما هو حكم الحبل عند ملاقات الماء وكذلك
الاجابة في لا يظهر الاولى الا بالغسل ثلاثا والثانية بمرتين والثالثة بمرة وعلى غير الاظهر يظهر ما نجس
بالماء الاول بالغسل مرتين وبالماء الثاني بالغسل مرة وبالماء الثالث بمرتين والعصر على ما هو
حكم المفسول عند الانفصال وكذا يظهر الاجابة الاولى بمرتين والثانية بمرة والثالثة
بالارائة **فصل في الاستنجاء** في غسل اللثة النجس ما يخرج من البطن والاستنجاء بطلب الفراغ
عنه وعن اثره بما او تراب من نجس يخرج من البطن كالبول والغائط والمذك والمثني كما مر في اصول
والدم الخا رج من احد السيلين كذا في التارخانية فلا يستنج من الرشح لانه ليس بنجس
وان خرج من البطن ولا يسمى تطهير ما يخرج من غير السيلين استنجاء نجو كدر وخشب
وتراب لا اى لم يستعمل بعد بل تدب قال في الوقاية بعد قوله بلا عدد يدبر بالحق الاول الخ
فرد عليه انه غير مرتبط بما قبله لان العدد اذا نفي وان كان المراد في سببه لم يناب بعده
ذكر العدد بقوله بالحق الاول الخ ولهذا قال ههنا لا العدد ثم اضرب بقوله بل استجب ثم قال يدبر
بالاول ويقتل بالثاني الادبار الا اذا تاب ايا جانب الابر والاقبال ضده ويدبر بالثالث صفتا
ويقتل بالاول والثالث ويدبر بالثاني شتا فان في المسح اقبالا وادبارا مبا لفة في التنقية
وفي العفيف يدبر بالاول لان الحصى فيه مذلة فلا يقبل احراز ان تلوثها ثم يقبل ثم يدبر
مبا لفة في التطيف ولا كذلك في الشتا فيقبل بالاول لانه المبع في التنقية ثم يدبر ثم يقبل للبا لفة
والمرأة في الوقتين العفيف والشتا مثل صيفا بعد تدبر بالاول ابد اليا يلبثت فرجها والغسل
بعدها الخ اولي ان امكن بلاكشف العورة فيفصل يدبر ثم يخرج في مبا لفة ان لم يكن صابنا
كذا في الظهيرة ويفصل بطن اصبح واحدا ان حصل به اشقاء او اصبعين ان احيى ايا برة

في غسل

الي زيادة او ثلاث ان احيى ايا زيد ويصعد الرجل اصبعه الوسطى على سائر الاصابع
صعودا قليلا في ابتداء الاستنجاء ويقبل موضعه ثم يصعد بصره اذا غسل مرات ثم يصعد
حصى ثم سبابة ويقبل موضعه حتى يطمئن قلبه والمرأة تصعد بصرها ووسطها جميعا معا
ثم تقبل كما تقبل الرجل لانها لو بدأت باصبع واحدة كالرجل عن تنوع اصبعها فلكذا فيجب
عليها الغسل وهي لا تستمر كذا في الظهيرة ويقبل يديه ثانيا ويجب ان يغسل الخرج بما جاوزة
ما فوق الدرهم من النجس الخرج مفعول المجاوزة ايا ان يبقى متعلق يجب ولو بالان ولو كان
الغسل مقدار فوق الثلاث مان المصير هو الانقاء لا العدد حتى لو حصل بواحد كفى ولو لم يحصل
بثلاثة زاد عليها يغسل المستنجى الابر او لا عند ابر وعندها ثانيا ويكره يعظم لانه اذا اجنى
كما ورد في الحديث وطعام الانسان لانه من نجاسة المال المحرم شرعا وللبرهان كالحديث ثانيا
من نجس الظاهر بلا ضرورة وروث لانه متنجس فبنا في التنقية واجر وحرف وفيه وسخ محرم
بين الناس كخرقة الديباج ونحوها لانه ينافي الاحترام مع ورود النهي عن الاشياء المذكورة وبين
للنهي عنه ايضا الا ضرورة بان يكون بسراه مقطوعة او بهاجرة ولو استنجى بالاشياء المذكورة
جاز لان النهي لم يعم في غيره فلا ينافي في المشروعية في الجملة ويكره استقبال القبلة في البول والغائط
كذا استدل بآية كذا لا مطلقا بل بكشف العورة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اتيم الغائط فغط
قبلة الله لا تقبلوه ولا تستدبروه ولكن شرفوا او غربوا وفيه اشارة الى ما ذكر في الاجناس
انه اذا لم يكن للحديث بل لازالة لم يكن مكره وتلويح البيان لان الدليل لم يفرق ويكره فعلها
ان البول والغائط في الماء والظل ان ظل قوم يستريحون فيه والطريق وتحت شجر ثم يخلف
غيره المخر للنهي عن الخرج في الحديث والشر ظاهر وانكلم عليها للنهي عنه ايضا والبول قايما لا عدد
كذا في التارخانية ويجب الاستبراء بالمشي او التمشي او النوم الى الاضطجاع على شقة الابر
حتى يستقر قلبه على انقطاع العود كذا في الظهيرة وقيل يكفي مسح الذكر واجتذابه ثلاث مرات
والصحيح ان طباع الناس وعاداتهم مختلفة فمن في قلبه انه صار طاهرا جازله ان يستنجى لان
كل احد اعلم بحاله كذا في التارخانية ومع طهارة المفسول يظهر اليه كذا في المفسول المفسول والله
اعلم بالصواب **كتاب الصلوة** شرط لقضيتها الاسلام والعقل والبلوغ لا تفرق في الاصول

فقد تعلق بوجوب الاستنجاء بالفسل
المقدار الذي هو فاعل يجب ان يعلق بوجوب
الاستنجاء

في قول فنج لا تعلق له الاستنجاء فحقة
ان يذكر في آخر باب ما يفصل الصلوة
كما فعل صاحب البداية في حركه الفقيه

ان مدار التكليف بالفروع هذه الثلاثة وان وجب ضرب ابن عمر ان صبي سنة عشر
سنتين عليها ان على تركها لما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مروا اولادكم بالصلوة
وهم ابنا سبع واضربوهم عليها وهم ابنا عشر سنين وبكره ان يترك الصلوة المكتوبة بعينه منكر
فرضها كما في شعوبها بالادلة القطعية التي لا احتمال فيها بحكم المردود وان كان عند الحاجة
ان تكاسا فاسعا بحسب حتى يصلح لانه يحس بحق العبد في الله ان يعاقبه اذ يحق به وقيل يضرب
حتى يسيل منه الدم مبالغة في التجر وكبح بسلام فاعلها بالجماعة يعني ان الكافر اذا صلى بجماعة
يحكم بسلامه عندنا خلافا لما في لانها مخصوصة بهذه الامة بخلاف الصلوة منفردا وسائر
العبادات لوجودها في سائر الامم قال عليه الصلوة والسلام من صلى صلواتنا واستقبل قبلتنا
فهو منا قالوا المراد بقوله صلواتنا الصلوة بالجماعة على الهيئة المخصوصة لوجود الصلوة بدون
الجماعة في الكفرة ايضا ولا يجوز فيها النيابة اصلا لان لا بنفس كما صحت في الحج ولا بالمال كما
صحت في الصوم بالندية في حق الشيخ الفاضل لانها لا يجوز باذن الشرع ولم يوجد وجب باول
الوقت على غير المندور لوجود السب كما تقرر في الاصول ويجب عليه ان على المندور كصبي
بلغ وكافر مسلم وجنون ومعفي عليه انا قاقا وحايض ونسبا ظهورنا باجرة لانه السب في حق
ولا يجوز قبله لا متاع تقدم السب على السب فوق الفجر فانه اول اليوم ومن قدم
الظهور نظر اليه ان الصلوة فيه اولى الواجبات من طلوع الفجر الثاني وهو البياض المنتشر
في الافق المسمى بالفتح الصادق اليه طلوع الشمس لما روى ان جبرائيل م ام بر رسول الله
عليه وسلم فيها حين طلع الفجر في اليوم الاول وفي اليوم الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس
تطلع ثم قال في آخر الحديث ما بين يدين وقت كك ولا منك ووقت الظهور من زوالها الى الشمس
اي بلوغ الظل منبها اما الاول فلقوله تعالى ثم الصلوة لدكوك الشمس الى زوالها وعليه
الاكثر ولا مامة جبرائيل م في اليوم الاول وقت الزوال واما الثاني فلامامة م في اليوم
الثاني في ذلك الوقت وعندنا اخره اذا صار الظل منبها سوي الفجر الى في الزوال التي لغة
الرجوع وعرفنا ظل راجع من المغرب الى المشرق حين يقع على خط نصف النهار واضافة
الي الزوال لادني ملاسة لحصوله عند الزوال فلا بعدت محاذ وقت العصر منه ان بلوغ

في جميع الشرائع قال ابو حنيفة رحمه الله
في الشفاعة في الحرة
شيل ساه
في جميع الشرائع قال ابو حنيفة رحمه الله
في الشفاعة في الحرة

اي بلوغ الظل منبها الى غروبها الى الشمس اما اوله فالذكر كونهما قول ابي حنيفة وعندنا اذا صار
الظل منبها دخل وقت العصر وهو مبني على خروج وقت الظهور على القولين واما اخره
فلقوله م من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري ومسلم
ووقت المغرب منه ان غروبها الى غروب الشفق وهو عندنا حنية البياض الذي يعقب
الحيرة وعندنا الحيرة وبقي لا يطابق اهل الفن عليه حتى نقل ان الامام رضي الله عنه
لما ثبت عنه من حمل عامة الصحابة الشفق على الحيرة وفي البسوط قولها اوسع وقوله
احوط ووقت العشاء والوتر منه ان غروب الشفق الى الفجر اما اوله فقد اجمعوا انه يد
عقب الشفق على اختلافهم فيه واما اخره فلا جاع السلف انه يبقى الى طلوع الفجر الا يبر
ان الحايض اذا ظهرت بالليل قبل طلوع الفجر يجب عليها قضاء العشاء بالاجماع فلولات
الوقت باق لما وجب عليها بعد ابي حنيفة وعندنا وقت الوتر بعد العشاء بخلاف في الآخر
وهذا الخلاف مبني على ان الوتر فرض عنه وسنة عندنا كما سيجي وفائدة الخلاف في
الموضعين احدهما انه لو صلى الوتر قبل العشاء ناسيا او صلاهما فظهر فاد العشاء
لا الوتر فان الوتر يقع وبعيد العشاء وحده عندنا لان الترتيب بسقط بمثل هذا التقدير
عندنا ما بعد الوتر ايضا لانه تابع لها فلا يفتي قبلها والثاني ان الترتيب واجب بينه وبين غيره
من الفرائض حتى لا يجوز صلوة الفجر ما لم يصل الوتر عنه وعندنا يجوز اذا لا ترتيب بين الفرائض
والسنن ولا يجبان الى العشاء والوتر لقائده وقتها الى من لم يجد وقت العشاء والوتر بان
بان كان في بلد يطلع الفجر فيه كما تغرب الشمس او قبل ان تغرب الشفق لم يجبا عليه لعدم السب
وهو الوقت ووقت التراويح بعد العشاء الى الفجر قبل الوتر وبعده لانها فاعل سنت بعد
العشاء هو الاصح وقبل بين العشاء والوتر حتى لو صلا قبل العشاء او بعد الوتر لم يبرأ
في وقتها وقبل الليل كله قبل العشاء وبعدها وقبل الوتر وبعدها لانها قيام الليل لما فرغ عن
بيان اصل اوقات الصلوات ثم عرج في بيان الاوقات المسحبة فقال ويستحب تأخير الفجر
اي ما يمكن فيه من تأخير اربعين آية ثم اعاد ان لم يمت بان ظروفا وضويرة قال عليه الصلوة
والسلام اسفروا بالفجر فانه اعظم الاجر ويستحب تأخير ظهور الصيف لابراد لقله وم ابردا

في جميع الشرائع قال ابو حنيفة رحمه الله
في الشفاعة في الحرة
الوتر فرض عندنا م
الوتر فرض عندنا م

بالظهور فان شدة الحر من مخرج جبرته وتأخير العشاء الى وقت آخر الثلث الاول بان يكون
ابتداء وقت قبل آخر الثلث وانتهى وقتا في آخر الثلث ولو بالتخمين وبه يؤقتان قول القدرين
ايما قبل ثلث الليل وقول صاحب الكنز اي ثلث الليل وتأخير الوتر الى اللواتي بالانبياء
وان لم يبق به او تر قبل النوم لقوله من خاف ان يقوم آخر الليل فليوتر آخره ويستحب
تقبل ظهر الشتاء لما روى عن ابن ابي ربيعة انه كان يصلي الظهر في ايام الشتاء ما ندر
ما ذهب من النهار اكثر او بقي منه رواه احمد وتقبل المغرب لما روى انه كان يصلي
المغرب اذا غرت الشمس وتوارت بالحجاب رواه البخاري ومسلم ويوم عجم تقبل
العصر والعشاء لان تأخير العصر احتمال وقوعه في الوقت المكره وفي تأخير العشاء
تقبل الجماعة على اعتبار المطر والطين ويؤخر عن ما بين المغرب والظهر والمغرب لان
المغرب والظهر لاكرانه في تأخيرهما والمغرب يخاف قبل الغروب شدة الالتهاس لا يصح صلاة
وسجدة التلاوة كانت تلك التلاوة في الوقت الكامل وصلاة جنازة حضرت قبل الالتهاس
الاوقات التي ذكرت بقوله حال الطلوع والامساك والغروب وهو ظرف لقوله لا يصح
الح العصر يوم استشاء من قوله لا يصح صلاة فان اداها لا يكره وقت الغروب لانه اذا
كما وجبت لان سبب الوجوب اخر الوقت ان لم يؤد قبل فاذا اداها كما وجبت لم يكره فصلها فيه
وانما يكره تأخيرها اليه كالتضاء لا يكره فعله بعد خروج الوقت وانما يحتم تنويته قالوا المراد
كاسجدة التلاوة ما تلاه قبل هذه الاوقات لانها وجبت كاملة فلا يتأذى بالتقص واما
اذا تلاها فيها فجاز اداؤها فيها بلا كراهية لكن الافضل تأخيرها يؤديتها في الوقت المستحب
لانها لا ينفوت بالتأخير بخلاف العصر وكذا المراد بصلاة الجنازة ما حضرت قبل هذه الاوقات
فان حضرت فيها جازت بلا كراهية لانها آتت كما وجبت اذا الوجوب بالحضور وهو افضل
والتأخير مكره وانما لم يجر المذكورات في هذه الاوقات للنهي الوارد عنها في الحديث بناء على انها
اوقات تعبد فيها عبادة الشمس كذا اذا جاز العصر وقت الغروب جاز تطوع بداءه فيها
ان تلك الاوقات او نذر اداه فيها وقضاء تطوع بداءه فيها فافسد ما نذر ان ما وجبت فيها
يؤدى ناقصا والافضل الاولين يحسن تطوعا بداءه فيها ونذر اداه فيها القطع والقضاء في الوقت

اوله ومن طمع ان يقوم اخره فليوتر صح

في وقت صلاة العصر والعشاء لا يكره تأخيرها الى وقت آخر الثلث الاول بان يكون ابتداء وقت قبل آخر الثلث وانتهى وقتا في آخر الثلث ولو بالتخمين وبه يؤقتان قول القدرين ايما قبل ثلث الليل وقول صاحب الكنز اي ثلث الليل وتأخير الوتر الى اللواتي بالانبياء وان لم يبق به او تر قبل النوم لقوله من خاف ان يقوم آخر الليل فليوتر آخره ويستحب تقبل ظهر الشتاء لما روى عن ابن ابي ربيعة انه كان يصلي الظهر في ايام الشتاء ما ندر ما ذهب من النهار اكثر او بقي منه رواه احمد وتقبل المغرب لما روى انه كان يصلي المغرب اذا غرت الشمس وتوارت بالحجاب رواه البخاري ومسلم ويوم عجم تقبل العصر والعشاء لان تأخير العصر احتمال وقوعه في الوقت المكره وفي تأخير العشاء تقبل الجماعة على اعتبار المطر والطين ويؤخر عن ما بين المغرب والظهر والمغرب لان المغرب والظهر لاكرانه في تأخيرهما والمغرب يخاف قبل الغروب شدة الالتهاس لا يصح صلاة وسجدة التلاوة كانت تلك التلاوة في الوقت الكامل وصلاة جنازة حضرت قبل الالتهاس الاوقات التي ذكرت بقوله حال الطلوع والامساك والغروب وهو ظرف لقوله لا يصح الح العصر يوم استشاء من قوله لا يصح صلاة فان اداها لا يكره وقت الغروب لانه اذا كما وجبت لان سبب الوجوب اخر الوقت ان لم يؤد قبل فاذا اداها كما وجبت لم يكره فصلها فيه وانما يكره تأخيرها اليه كالتضاء لا يكره فعله بعد خروج الوقت وانما يحتم تنويته قالوا المراد كاسجدة التلاوة ما تلاه قبل هذه الاوقات لانها وجبت كاملة فلا يتأذى بالتقص واما اذا تلاها فيها فجاز اداؤها فيها بلا كراهية لكن الافضل تأخيرها يؤديتها في الوقت المستحب لانها لا ينفوت بالتأخير بخلاف العصر وكذا المراد بصلاة الجنازة ما حضرت قبل هذه الاوقات فان حضرت فيها جازت بلا كراهية لانها آتت كما وجبت اذا الوجوب بالحضور وهو افضل والتأخير مكره وانما لم يجر المذكورات في هذه الاوقات للنهي الوارد عنها في الحديث بناء على انها اوقات تعبد فيها عبادة الشمس كذا اذا جاز العصر وقت الغروب جاز تطوع بداءه فيها ان تلك الاوقات او نذر اداه فيها وقضاء تطوع بداءه فيها فافسد ما نذر ان ما وجبت فيها يؤدى ناقصا والافضل الاولين يحسن تطوعا بداءه فيها ونذر اداه فيها القطع والقضاء في الوقت

في الوقت الكامل الذي ذكره بعد طلوع الفجر واداء صلاة العصر اي اداء المغرب النفل في
سنة الحج فانها لا تكرر وكره المذود والروايات الطواف وما يدا به فاف لا يكره
الغاية في هذين الوقتين الا في وقت الاحرام فان القضاء فيه مكره ولا صلاة الجنازة وسجدة
التلاوة فيها وكره ما سوى الغاية عند خروج الامام الى صعوده الى المنبر للخطبة اطلقها
ليقول في الخطبة كخطبة الجمعة والعيد وخطبة الحج وغيرها ذكره الزيلعي وشرح الهداية حتى
يفرح من الصلاة لان مجزاة الخطبة وسيلة تحقيقه باب صلاة الجمعة ان شاء الله تعالى
وانما كره لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة قال صدر الشريعة يكره الغوايات وصلاة الجنازة
وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة اذا خرج الامام للخطبة وقال صاحب النهاية الغاية تجوز
وقت الخطبة من غير كراهية واخيرها قولك لكون الاعتماد عليه اكثر لا يجمع فرضان في
وقت واحد خلافا لما في فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعد
المطر والمرض والسفر بل يحج فان الحاج يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر في عرفه
بين المغرب والعشاء في وقت العشاء في مزدلفة ظهرت في وقت عصر او عشا يقضيها
فقط وعند الثالث في يقضي الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء بناء على ان وقت الظهر
والعصر واحد وكذا وقت المغرب والعشاء ولهذا يجوز الجمع بالعذر كما مر صار اهلها
آخر الوقت يقضيه لان حاضرت فيها وقت المعصية في السببية آخر الوقت عندنا
وعند الشافعي اولا حتى لو سلم الكافر او بلغ الضيق او ظهرت الحاجة يلزمهم فرض الوقت
عندنا ولو حاضرت فيه عندنا يقضيه خلافا له وقد تقررت في الاصول **باب الاذان** هو لغة
الاعلام وشرعا اعلام وقت الصلاة بوجه مخصوص ويطلق على الالفاظ المخصوصة
سنة مؤكدة للفوايض وهي الروايات الخمس وقضاؤها واجبة بخلاف الوتر وصلاة
العيدين والكسوف والخسوف والجنازة والاستسقاء والسنن والنوافل في وقتها الى
لا قبل ولا بعده الا للقضاء لانه وقت القضاء وان فات وقت الاداء لقوله صلى الله عليه
وسلم فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها اي وقت قضائها فيعاد لو اذن قبله ان قبل وقته
بترتيب التكبير متعلق بقوله سن بد اذان يقول في ابتداء الاذان الله اكبر الله اكبر الله اكبر وهو
الله اكبر الله اكبر

جميع صح

المطر

مطلوع الشمس بعد طلوع الفجر واداء صلاة العصر اي اداء المغرب النفل في سنة الحج فانها لا تكرر وكره المذود والروايات الطواف وما يدا به فاف لا يكره الغاية في هذين الوقتين الا في وقت الاحرام فان القضاء فيه مكره ولا صلاة الجنازة وسجدة التلاوة فيها وكره ما سوى الغاية عند خروج الامام الى صعوده الى المنبر للخطبة اطلقها ليقول في الخطبة كخطبة الجمعة والعيد وخطبة الحج وغيرها ذكره الزيلعي وشرح الهداية حتى يفرح من الصلاة لان مجزاة الخطبة وسيلة تحقيقه باب صلاة الجمعة ان شاء الله تعالى وانما كره لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة قال صدر الشريعة يكره الغوايات وصلاة الجنازة وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة اذا خرج الامام للخطبة وقال صاحب النهاية الغاية تجوز وقت الخطبة من غير كراهية واخيرها قولك لكون الاعتماد عليه اكثر لا يجمع فرضان في وقت واحد خلافا لما في فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعد المطر والمرض والسفر بل يحج فان الحاج يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر في عرفه بين المغرب والعشاء في وقت العشاء في مزدلفة ظهرت في وقت عصر او عشا يقضيها فقط وعند الثالث في يقضي الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء بناء على ان وقت الظهر والعصر واحد وكذا وقت المغرب والعشاء ولهذا يجوز الجمع بالعذر كما مر صار اهلها آخر الوقت يقضيه لان حاضرت فيها وقت المعصية في السببية آخر الوقت عندنا وعند الشافعي اولا حتى لو سلم الكافر او بلغ الضيق او ظهرت الحاجة يلزمهم فرض الوقت عندنا ولو حاضرت فيه عندنا يقضيه خلافا له وقد تقررت في الاصول باب الاذان هو لغة الاعلام وشرعا اعلام وقت الصلاة بوجه مخصوص ويطلق على الالفاظ المخصوصة سنة مؤكدة للفوايض وهي الروايات الخمس وقضاؤها واجبة بخلاف الوتر وصلاة العيدين والكسوف والخسوف والجنازة والاستسقاء والسنن والنوافل في وقتها الى لا قبل ولا بعده الا للقضاء لانه وقت القضاء وان فات وقت الاداء لقوله صلى الله عليه وسلم فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها اي وقت قضائها فيعاد لو اذن قبله ان قبل وقته بترتيب التكبير متعلق بقوله سن بد اذان يقول في ابتداء الاذان الله اكبر الله اكبر الله اكبر وهو الله اكبر الله اكبر

التغني ولا ترجع وهو ان يخفض بالشهادتين صوت ثم يرجع فيرفع بها صوت يضع المؤذن
اصبعه وجاز وضع يديه في اذنيه لا روى انه قال لبلال اجعل اصبعك في اذنيك
فانه ارفع لصوتك وان ترك فلا بأس لانه ليس سنة اصلية وبشرى ان يتكلم ولا يرفع ويلفت
في الجعلتين بينا وبين ان امكن الاسماع بالثبات في مكانه لا روى ان بلال لارض لما بلغ
حي على الصلوة حي على الفلاح حول وجهه بينا وبين ارا ولم يستدرك كيفية ان يكون
الصلوة في اليمن والفلاح في اليسار وقيل الصلوة في اليمن واليسار والفلاح كذلك
والصحيح الاول كما قال الزيلعي والاشعري في موضعين يعني اذا كان المؤذن في موضع لو حول
وجهه مع ثبات قدمه لا يحصل الاعلام استدار فيها فيخرج رأسه من الكوة اليمنى و
يقول حي على الصلوة ثم يذهب الى الكوة اليسرى ويخرج رأسه ويقول حي على الفلاح
ويقول بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من النوم مرتين لا روى ان بلال لارض جاء الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجهه نائما فقال الصلوة خير من النوم مرتين فقال النبي
ما احسن هذا اجعل في اذانك وضعت الفجر لانه يؤذن في حال النوم والغفلة فخص به زيادة
الاعلام كما خص بتطويل القراءة كذا في الاذان في عدد الكلمات لكن فرق بينهما
بان الاقامة يكون بلا وضع للاصبع في اذنيه ويكون مجرد وهو الاسراع ضد الترتل
وبزيادة قد قامت الصلوة بعد فلاحها الى بعد قوله حي على الفلاح مرتين وانما لم يقل
وبلا الثغرات في الجعلتين لانه لو قال كذلك لزم عدم جوازه اصلا وقد قال الامام الترمذي
لا يحول في الاقامة الا بالناس ينظرون ويستقبلونها في الاذان والاقامة القبلية و
لا يتكلم في اثنا وثوب الثوب الاعلام بعد الاعلام وتثويب كل بلدة على منعار ف
العود اليها

والا استدار سال

في قوله لا يتكلم في اثنا وثوب الثوب الاعلام بعد الاعلام وتثويب كل بلدة على منعار ف

المراعاة والعبد وولد الزنا والاعمى والاعرجي وكره للجب وصبي لا يعقل والمراة و
المجنون والسكران والفاسق والقاعد ان يؤذن قاعدا الا ان يؤذن ثوبا
مراعاة السنة الاذان وعدم الحاجة الى الاعلام ويعاد لغير الاخيرين ومهما هما الفاسق
والقاعد كذا في كراهة اذان السبعة المذكورين كراهة اقامتهم واقامة الحديث لكن لا تقاد
اقامتهم لعدم شرعية تكرار الاقامة ويأتي بهما اي الاذان والاقامة المسافر والمصلحة
في المسي جماعة وفي بيته بمصر وكره للماول ان يلبس فتر كرهاي الاقامة وللثاني ان
المصلحة في المسي تركه اي الاذان ايضا كالاقامة بخلاف الثالث ان المصلحة في بيته بمصر
حيث لا يكره تركها قال في الوقاية في اذانها المسافر والمصلحة في المسي جماعة او في بيته
في مصر وكره تركها للاولين والثالث وانت في غيرهم بان المفهوم منه كراهة تركه كل
واحد منهما للمسافر والمصلحة في المسي جماعة وامان تركه واحد منهما فلم يفهم منه ولهذا غيرت
عبارة ههنا الى ما ترى وكره اي الاذان والاقامة للسبعة لانها لا تسق الجماعة
المسحبة اقام غير من دون بعبية اي غيبة المؤذن لم يكره وان اقام بحضوره كراهة
ان كرهها الى باقائه وحشة السبع للاذان والاقامة يقول ما قال المؤذن
الا الجعلتين فان معانيهما اسرعا الى الصلوة واسرعا الى ما فيه نجاتكم في شبه
احاديث الشريعة، وقوله الصلوة خير من النوم فانه ايضا كذلك بل يقول في الاول لا حول
ولا قوة الا بالله او ماشاء الله كان وفي الثاني صدقت وبررت ويقول عند قوله قد قامت
الصلوة اقامها الله وادامها الي يوم القيمة رجل في المسجد يقرأ القرآن فسمع الاذان
لا يترك القراءة لانه اجاب بالحضور ولو كان في منزله يترك القراءة ويحب كذا في النظرية
باب شروط الصلوة الشرط ما يتوقف عليه وجود الشئ ولا يدخل فيه لم يقل التي
يتقدمها لان من قال جعل صفة كاشفة لا مميزة اذ ليس من الشروط ما لا يكون مقدما حتى يكون
احترار عنه منها ظهر نوم ومكانه من حيث وطأ يديه منه ومن حديث هذه العبارة
احسن من عبارة الكثر والوقاية كالا يخفى على اهل الدراية عدم ثوب صلوة ما كان
به ركوع وسجود لان في القعود سعة العورة الغليظة وعدم اداء الاركان وفي القيام

شرح الشريعة وهو الوقاية

باب شروط الصلوة التي يتقدمها

لا بد من هذا التنداء حتى انشد الله لا يتقدمها بل لا تتأخرها او يتأخر عنها او ياتي بها في باب صفة الصلوة

كشفتها واداء الاركان فيقبل اي ايتها شاء ونبت قاعا مومياهما لان الست وجب لحق
 الصلوة وحق الناس والركوع والسجود لم يجبا الا لحي الصلوة وكيفية القعود ان بقعد ماداً
 رجله اي القبلة ليكون الست وواحد ما كل نجس او اقل من ربه طاهر ندب صلوة فيه لان
 فرض الست عام لا يخص بالصلوة وفرض الطهارة مختص بها وواحد ما ربه طاهر لا يصلح
 غريباً لان ربه الشيء يقوم مقام كل مكان الاحرام فيحصل كان كل طاهر في موضع الضرورة
 بنوبه نجس مانع عن الصلوة بان يكون بثوب مثلاً نجس قدر درهمين وبثوب نجس قد
 ثلاثة دراهم اقلهما اي ايتها اقل نجاسة احب للصلوة فيه وان بلغ النجس ربع احد هما
 فصلين الآخر للصلوة فيه لان للربع حكم الكل كما هو ولو على احد هما نجس وربع الآخر طاهر تعلقت
 الآخر لما رتفا وجدت عريانة ثوباً يستبرئ بها وربع راسها نجس ستمائة لو تركت
 سترة الرأس لم تجز صلواتها لما عرفت ان للربع حكم الكل فصارت تاركه سترة الرأس مع الامكان
 ولا يجز الستة اقل من ربع الرأس حتى لو تركت سترة الرأس جاز صلواتها اذ ليس لما دون
 الربع حكم الكل ولكن الستة اولى تقديراً لاكتشاف عادم من ثوب النجس سواء كان في بدنه
 او ثوبه او مكانه يصح مع النجس ولا يعيد الصلوة لان التكليف بحسب الوسخ ومنها ان
 من الشوط سترة العورة وهي ان العورة للرجل ما تحت شرة فاسترة ليست بعورة اي ما
 تحت ركبة فالركبة عورة ونحوه الامة اي ما يكون عورة من الرجل يكون عورة من الامة مع
 ظهورها وبطنها فانها في الرجل ليس بعورة وفيها عورة ونحوه الامة المكنية والمدة
 واما الولد فيكون ظهره وبطنه ايضا عورة اية اي جميع اعضاءها عورة الا وجهها
 وكفيها وقدميها فانها لا تجز بدناً من مزاوله الاشياء بيديها وكفيها زيادة ضرورة ومن
 الحاجة اليك كشف وجهها خصوصاً في الشهادة والحكمة والنكاح وتضطر اي المشي في الطرقات
 وظهور قدميها خصوصاً في الفجرات منهن وهو معنى قوله تعالى ما قالوا الا ما ظهروا منهن
 اي ما جرت العادة والجيلة على ظهوره ويؤدى اي القدم عورة بعد الصلوة كشف ربه
 عضو هو عورة غليظة كالقبيل والذرة او حقيقة كما عداها من البطن والفخذ وعند اي يوسف
 بعد ما كشف نصفه ذكر العورتين اشارة اي التسوية بينهما في الحكم ولهذا قال صاحب الهداية

في قوله تعالى انما وجهها

بين الغليظة والخفيفة

الهداية والعورة الغليظة على هذا الخلاف بعد ما ذكر الخلاف في الكشف المانع انه مقدار الربع
 او النصف وكل من ذكره وانثبته احتراز عما قال بعضهم الذكر والانشان عضو واحد
 وشعره ان شعر راسها مطلقاً ان النازل وغيره واذنها ونديها المندى احتراز عن الناحية
 فانه تابع للصدر عضو جبر لقوله وكل انكشف العورة او قام المصلح على نجس مانع من جواز
 الصلوة او قام في صف النساء قدراً اي زماناً يكن فيه اداً ركن من اركان الصلوة
 فسدت صلوة عند اي يوسف لان المفرد جبرها وعدم لا تقيد ما لم يؤده الي الركن
 لان المفرد اداً ركن من الصلوة معه ولم يوجد فيه بقدر الاداء اذ لو ادى ركن مع الاكثاف
 فسد اتفاقاً ولو لم يثبت جازت اتفاقاً ومنها ان من الشروط استقبال عين الكعبة للمكان
 اجماعاً لو صلح في بيته يجب ان يصلي بحيث لو ازيل الجدران وقع الاستقبال على عين الكعبة
 واستقبال جهتها لغيره وهو الاتفاق في فان الموانع لو ازيلت لم يجب ان يقع الاستقبال على
 غير ما بل على جهتها في الصحيح اذ ليس التكليف الا بحسب الوسخ وقيل يجب على الاتفاق ايضا
 استقبال غير ما قالوا فائدة الخلاف تظهر في اشتراط نيّة عين الكعبة فعنده يشترط غير لا وجهها
 ان يصل الخط الخارج من جبين المصلح اي الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل ثبات
 او نقول هو ان يقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الذراع ما غيّر جان اي العينين
 كما في مثلث كذا قال التحريم التفاريز في شرح الكشف فيعلم منه انه لو انحرف عن العين انحرافاً
 لا يزول به المقابلة بالكلية جاز يؤيد ما قال في الظهيرية اذ انما من اوتيا سر يحوز لان وجه الانسان
 مقوس فعند التيامن او التياسر يكون احد جوانبه اي القبلة وعن بعض العارفين انه قال قبل
 البشر الكعبة وقبله اهل السما البيت المعمور وقبله الكروبيم والكروبيم وقبله العرش العرش
 ومطلوب الكل وجه الله تعالى كذا في الظهيرية وقبله العاقر عن التوجه اي القبلة مع علم جهتها
 بان خاف من عذرة او سبغ او مرض ولا يجد من يحوله اليها او كان على حسب في الجحيم قدرته
 ان يصلي الى اية جهة قدر عليه ويحكي المصلح النحرى بذل الجهد لنيل المقصود لا لاشبهه الي اشتبا
 القبلة عليه بانظراس الاعلام او تركه الظلام او نظام الغمام وعدم النحر بها فان الاصحاب ربه
 تحروا وصلوا ولم ينكر عليهم الرسول هم والتقرير دليل الجواز ولم يعد الصلوة ان اخطأ لان التكليف

سرها

بجسب الوسخ ولا وسخ في اصابة الجهة حقيقة فصارت جهة التحرك هناك الكعبة للفايت عنها
وقد قيل قوله تعالى فاني ما تولى وجهي لشيء الا للذي انا عليه والصلوة حال الاستبانه وفدت
ان شرع فيها بالتحرك لان قبله جهة تحريم ولم يوجد وان علم فيها الى في الصلوة اصابته لان بناء
القول على الضعيف فاسد وحاله بعد العلم اقول من حاله قبله ولو علم اصابته بعد ان بعد
الصلوة تحت صلوة لحصول المقصود لان ما وجب لغيره لا يغيب حصوله بل حصول الغير
كالسعي الى الجمعة ولو علم خطاه فيها الى في الصلوة او تحول رايه بعد الشروع بالتحرك استدراك
في الاول الى جهة الصواب وفي الثاني الى جهة تحول رايه اليها تحركي كل من المصلين جهة يعني ان
رجلا امة قومنا في ليلة مظلمة فخرى وصلى الى جهة وتحرك القوم وصلى كل منهم الى جهة ان لم يعلم
المقصد في حاله امامه ولم يتقدم الى المقصد الامام في الواقع جاز فعل كل واحد لان قبلهم
جهات تحريمهم ولم يضر الخالفه كجوف الكعبة والآل وان علم انه مخالف لامامه او تقدم عليه
في الواقع فلا يجوز فعله اما الاول فلانه اعتقد امامه على الخطا بخلاف جوف الكعبة لان
الكل قبله واما الثاني فلانه فرض المقام كما اذا وقع في جوف الكعبة والظاهر ان مراد صاحب الوفاية
بقوله وهم خلفه بيان كونهم خلفه في الواقع لا انهم يعلمون انهم خلفه ليحمل قوله على التام
كما حمل صدر الشريعة عليه السلام في قوله لا لمن علم حاله سهل لان علمه بحاله لا يفيد عدم الجواز
بل لا بد ان يعلم مخالفته للامام ولهذا غيرت العبارة الى ما ترى ومنها الى من الشروط والنية
لقوله ام انما الاعمال بالنيات وهي الارادة وهي صفة من شأنها ترجيح احد المتساويين على
الآخر لا العلم قال في مجمع الفتاوى قال عبد الواحد في صلوة اذا علم ان يصلي بصلية قال محمد بن
سلمة هذا القدر نية وكذا في الصوم والاصح انه لا يكون نية لانها غير العلم الا يرى ان من علم
الكفر لا يكفر ولو نواه بكفر والاسف اذا علم الاتمام لا يصير مقبلا ولو نواه يصير مقبلا والهداية
في النية لا ارادة والشرط ان يعلم بقلبه ان يصلي او يصلي اما الذكر باللسان فلا معتبر به ويكن
ذلك لاجتماع غرضية واعتراض عليه بان هذا منزع الى تغير النية بالعلم وهو غير صحيح واجب
بان مراده ان يحرم تخصيص الصلوة التي يدخل فيها وتمييزها عن فعل العادة ان كانت فضلا
وعما يشاركها في اخصاوصها وهو الفرضية ان كانت فرضا لان التحصيل والتميز بدون

في

بدون العلم لا يتصور اقول هذا الجواب يقوى الاعتراض ولا يدفعه لان الحزم علم خاص
بل الصواب في الجواب ان مراده بيان ان المعنى في النية التي هي الارادة عمل القلب لا ارادة
للارادة وهو ان يعلم بداهة ان صلوة يصلي وان لم يتدر على الجواب الا بتاميل لم يحرك صلوة
والجدة بالذكر التام في قبي كل من الاعتراض والجواب الفضل عن قوله اما الذكر باللسان
فلا معتبر به والتميز مستحب لما فيه من استحضار القلب لاجتماع الغرضية ولا يمتثل بينها الى
النية وبين التحريم بغير لا يبق الصلوة كالأكل والشرب ونحوهما واما نحو الوضوء والمشي الى
المسجد فلا يضره ووقتها افضل ان يقارن الشروع بان يتصل بالتحريم هذا الرواية
وقيل تصح النية ما دام المصلي في الشاء وقيل تصح قبل الركوع وقيل تصح قبل رفع رأس
عن الركوع وفائدة هذه الروايات ان المصلي اذا غفل عن النية امكن له التدارك فانه احسن
من ابطال الصلوة لا بد لمصلحة الفرض كالروايات الخمس والجمعة والواجب كالوتر وصلوة
العيد وصلوة الجنازة ونحوها من تعيينه يمتاز كل منها عما يشاركه في اخصاوصها وهو
الفرضية او الوجوب دون تعيين عدد ركعاته لانه لا يولى الظاهر مثلا فقد نوى عدد الركعات
والخطا في عدده لا يضر حتى لو نوى الفجر اربعا او الظهر ركعتين او ثلثا جاز ويلغو نية التعيين
كذا في الحائض بخلاف المستكمل متعلق بقوله لمصلحة الفرض فان مطلق النية كاف فيه لانه ادنى
انواع الصلوة فيصرف مطلق النية اليه ولو كان ذلك التعليل بزاوية والسبق المؤكدة
فان مطلق النية كاف فيها ايضا عند الجمهور لانها نوافل في الاصل في الفرض تفصيل لقوله
لا بد لمصلحة الفرض اي يعني ينوي في الفرض ظهور اليوم مثلا ولو نوى ظهر الوقت والوقت باق
جاز لوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم لم يجز لان فرض الوقت في غير ال
الظهور ولو نوى فرض الوقت جاز الا في الجمعة للاختلاف في فرض الوقت فيها فغيرها صلواتها
الينوي في الجمعة صلوة الجمعة والاصح ان يصلي بعد الظهور اي بعد صلوة الجمعة قبل سنها
قابل لنوب آخر ظهر ادركت وقتها ولم اصل بعد لان الجمعة التي صلّاها ان لم تجز عليه الظاهر
وان جازت اجزائه علمه لم يقبل اربعا بنية السنة لانها احسن من مطلق النية وينوي في الوتر
صلوة الوتر لا الواجب للاختلاف في وجوبه وينوي في الجنازة الصلوة لله تعالى والدعاء

صلوة الوتر وصلوة العيد وصلوة الجنازة

لا بد من ظهورها في علمه

لهذا الحديث وان استنبه انه ذكر او اثبت ان اُصلي مع الامام الصلوة على من يصلي عليه وينوي قضاء النفل الذي شرع فيه فاقسه قضاءه كقضاء نفل افسه وينوي في العيد صلوة الصلوة العيد المقتدى بالامام ينوي صلوة الصلوة نفسه وينوي اقتداءه بالامام اذ يلزمه الف من جهة امامه فلا بد من التزامه ولو نواه حين وقف الامام موقف الامامة جاز عند عامة المشايخ ولو نوى الاقتداء به ولم يعين الظهر او نوى الشروع في صلوة الامام الاصح انه يجزئ وينصرف الى صلوة الامام والافضل للمقتدى ان يقول اقتدى

بمن هو امامي او بهذا الامام قال الزيلعي وان ينوي الاقتداء بعد تكبير الامام ليكون مقتدى بالفضل اقول فيه بحث لان الافضل اذا كان ان ينوي الاقتداء بعد تكبير الامام لم يكن الافضل تكبير المقتدى بعد تكبير الامام لان التكبير اما مقارفاً بالنية او متأخر عنه وسيأتي ان الافضل ان يكبر القوم مع الامام وينوي الامام صلوة فقط لا امامة المقتدى اذ امام الرجال واختلف في السأ اذ لم تعد محاذية وما اذا اقتدت محاذية لرجل فلا يصح اقتداؤه الا ان ينوي الامام امامتها وسيأتي لهذا زيادة تحق في مسألة الحفاة ان شاء الله

باب صفة الصلوة لها فريضتها الجزئية التحريم جعل النية تحريماً والهاء لتحقيق الاستحباب وحقت التكبير الاولى بها لانها تحتم الاشياء المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات وهي التكبير الى الوصف بالكبرياء بقوله الله اكبر بالحدف وهو ان لا يأتى بالمد في مرة الله ولا في باء اكبر بعد رفع يديه هو الاصح لان في فعله نفي الكبرياء عن غيره الله تعالى والنفي مقدم خذ انية الى برفع حتى ياذي بارهامية حتى اذنيه كذا في الهداية وقال قاضي حان ويستحسن طر في ابراهيمية حتى اذنيه وبعد رفع المراءة يدها خذاً، تكبيرها هو الصحيح لانه استلها وعلى هذا التكبير القنوت والاعيان والجنابة والاصابع بحالها الى غير مفرجة ولا مضومة بل مشدودة وجازت الجزئية بما يدل على التعظيم نحو الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر وبالنسبة نحو سبحان الله وانه يزيل كلاله الا الله وبالفارسية نحو خذال بزرگ است كما لو قرأها او دجج وسمي بها لا بما يدل على الدعاء نحو رب اغفر لي فالحاصل انه يجوز ان يتبدل بذكر يدل على مجدة التعظيم ولا يشوب بالدعاء وجهه الى التكبير الامام وكبر معه القوم سواء الافضل عندنا ان

الافضل

له اكبر

واللعياد ساه

ان يكبر المقتدى مع الامام لانه شريك في الصلوة وحقيقة المشاركة في المقارنة وعند ههنا الا فضل ان يكبر بعده لانه تبع للامام وفي التسليم عنه روايتان كذا في الكافي ولو قال الموقر الله اكبر قبل قول الامام ذلك الاصح انه لا يكون شارحاً في الصلوة عندهم واجمعوا على انه لو فرغ من قول الله اكبر قبل فراغ الامام لا يكون شارحاً كذا في الحاشية وهي ان التحريم شرط عندنا وعند الشافعي ركن وقاعدة الخلاف تظهر في حوازي بناء النفل على تحريم الفرض حتى لو صلح الظهور يصح ان يقوم الى النفل بلا اهرام جديد وعنده لا يصح الا باهرام جديد ووجه البناء انها اذا اذا كانت شرطاً كان مؤدياً بالنفل بشرط اذ لم يفرغ من الفرض وهو جائز كما لو توضع للفرض وادلى به النفل واذا كانت ركناً كان مؤدياً بالنفل بركن الفرض وهذا لا يجوز والمذكورات سنن يرفع اليدين للتحريم ونشر اصابعه وجهه الامام بالتكبير ومنها ان الفرائض القيام في الفرض يعني ان فرضية القيام مخصوصة بالصلوة المفروضة ولا يكون فرضاً في النفل حتى جاز اذا وده بدون كسائية في بابه وفيه يضع يمينه على ياره تحت سرة وعندا في يضع على صدره وصفة الوضع ان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخصر والاهام على الرشح ويرسل يديه في قومة الركوع وبين تكبيرات العيد فالحاصل ان كل قيام فيه ذكر سنون فنية الوضع وكل قيام ليس كذلك ففيه الارسال ويشتي الى بقاء سبحانك اللهم الا قوله وجل شاؤك فلا يأتى به في الفرائض لانه لم يأت في المشايخ ان ام او انفراداً او اقتدى بغيره او جاز قبل الجهر حتى اذا اقتدى حين يجهر لا يشتي ولا يوجه الى لا يضم ايا الشاء قوله اني وجهت وجهي الى خلافاً لابي يوسف فان عني اذا فرغ من التكبير يقول وجهت وجهي للذي ارجو وعندهما لو قال قبل التكبير لاحضار القلب فهو حسن ويتقوؤ سر القراءة لا الشاء فيتعوؤ المسبوق في قضا، ما سبق لا الموقر لان المسبوق يقرأ ولا يشتي لانه اثني حال اقتداء فيتعوؤ والموقر يشتي ولا يقرأ فلا يتقوؤ ويؤخر حال التعوؤ عن تكبيرات العيد لانها بعد الشاء فينبغي ان يكون التعوؤ متصلاً بالقراءة لا بالتشاء وهي ان المذكورات ايضا سنن يعني وضع اليدين على اليار والارسال في قومة الركوع وبين تكبيرات العيد والتشاء والتعوؤ ومنها ان الفرائض القراءة فرضها آية لقوله تعالى فاقروا ما ينزل من القرآن وما دونها خارج بالاجماع و

تم

وعند ثلاث آيات قصار أو آية طويلة والكسبي بها سنة لأبنا ان قراءة الفاتحة وضعت
 سورة او مقدارها اليها واجب وفيه تركه وقراءة الفاتحة ويسمى ان يقول بسم الله الرحمن
 الرحيم سراً فيها فقط لا يسمى في سورة بعدة ويؤمن ان يقول آمين بعدة الى الفاتحة
 سرّاً سواء كان اماماً او مأموماً او منفرداً وبسمها الى الفاتحة سورة او ثلاث آيات من
 ان سور شاء وما سوى الفاتحة والضم فيه يكون التسمية سنة يؤيده ما قال في معراج
 الدراية روى الحسن عن ابي جعفر ان المصلي يسمي اول صلوة ثم لا يعيد لها شيئاً شرعت لافترار
 الصلوة كالنقود والثناء وبها الى الفاتحة والضم واجبان قراءة الفاتحة ليست بركن عندنا
 وكذا ضم السورة اليها خلافاً لثاني في الفاتحة ولما كان فيها له قوله ثم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
 وسورة معها وللشافعي قوله ثم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب كذا في الهداية واعتزض الامام
 الشافعي عما قوله ولما كان فيها بان احد الم يقل ان ضم السورة ركن وخطأ صاحب الهداية فيه
 ولما قوله ثانياً فافترار ما ينسب من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لم تجز كنية بوجوب العمل
 فقلنا بوجوبها لما كان الفاتحة واجب حتى يؤخر بالاعادة بتركها دون السورة وثلاث الآيات
 يقوم مقام السورة في الاعجاز فكذا هنا وكذا الآية الطويلة وسننّها الى سنة القراءة في السفر
 على الفاتحة وان سورة شاء وامنه نحو البروج والانشق والاحضر احسن في الفجر والظهر
 طوال المفصل والعصر والمساء اوساط والمغرب قصار وفي الضرورة بقدر الحال من
 الحرات طوال ايا البروج وسننّها اوساط ايا لم يكن ومنها قصار ايا الآخر ومنها ما لا يرضى
 الركوع يكبره حافضاً الى الخطا لانه لم كان يكبر عند كل حفص ورفع ويحتمل يديه على ركبته
 مفرجا اصابعه لا يندب التفرج الا في هذه الحالة باسقاط يديه حتى لو ضمت الماء على ظهره
 لا يستقر لارافعا راسه ولا يمشي ويبطن في الفاتحة الى الركوع سجد الى فاعل سبحان ربّي
 العظيم مرات ثلاثاً اي ادناه لقوله ثم من قال في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثاً فقد تم ركوعه
 وذلك ادناه ومن قال في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلاثاً فقد تم سجوده وذلك ادناه ويكره ان ينقص
 منها ولو رفع الامام راسه قبل ان يتم المقعد ثلاثاً اللهم اني روي الصحيح انه يتابعه وكلاماً
 زادوه افضل للمنفرد بعد ان يكون الختم على وتره واما الامام فلا يبرئ على وجه يمل القوم

القوم ثم يسمي ان يقول سمع الله لمن حمده رافعا راسه من الركوع والامام يكسفي به بالسمع
 والمقعد يكسفي بالتحديد يعني رتبك الحمد لا روي انه ثم قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده
 فقولوا ربنا لك الحمد رواه البخاري وسلم قسم بينهما والقسم بينا في الشكر وفي المحيط اللهم
 ربنا لك الحمد افضل لزيادة الثناء والمنفرد قبل المقعد يعني يكسفي بالتحديد قال الزيلعي عليه اكثر
 المني وفي المبسوط وهو الاصح لان التسميع حيث لم تبعه على التحديد وليس معه غيره ليجتنب
 عليه وقبل المنفرد بجمعها الى التسميع والتحديد وهو رواية الحسن عن ابي جعفر قال صاحب الهداية
 هو الاصح ويقول ثم سجد بعد رفع راسه وما سجد الا طمأنينة وهو سكين الجوارح
 في الركوع حتى يطمئن مفصلاً ومساواة تكبير الركوع وتفرج الاصابع والتسبيح والتحميد والتسميع
 والقيام مستويان وهو الاطمينان في الركوع الذي هو من تعديل الاركان واجب لانه
 شرع لتكبير ركن مقصود بخلاف القومة بعد رفع الراس من الركوع وبين السجدين فان
 الاطمينان فيها سنة لانها شرعت للفرق بين الركعتين فالحاصل ان تكمل الفرض واجب
 وتكمل الواجب سنة ومنها الى الفرائض السجود يكبره لانه صلوة عليه وسلم كان يكبر عند كل
 حفص ورفع الا عند رفع راسه من الركوع ويضع ركبته على الارض لم يقل واضعاً كما قال
 في الركوع حافضاً لان التكبير يمارن الحفص هناك ولا يمارن الوضع ههنا ثم يضع يديه على ركبتيه
 على راحتيه لان واثلاً راض سجد وانكأ على راحتيه ورفع ما بين يديه ثم قال هكذا كان يسجد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يضع وجهه بين يديه وحذاء اذنيه لا قال وانزل ربه كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يديه حذاء اذنيه وما روي انه اذا سجد وضع يديه حذاء ركبتيه
 محمول على حالة العذر للكبر او المرض ضاماً اصابعه لا يندب الضم الا ههنا مبداء اي مظهر
 محضه بعد ابطنه عن تحذيره لما ثبت انه كان يفعل هكذا وقيل لا يفعل ان كان
 في الصف حذر من اضرار الجار واضعاً رجليه على الارض موجهاً اصابعه نحو القبلة لقوله
 ثم اذا سجد العبد سجد كل عضو منه فليوجه من اعضاء القبلة ما استطاع والمراد به
 تخفيض وتلويح بطنها نحو القبلة لان ذلك استمر لها فيسجد عطف على يكبر بانفـه وجهه لوجه
 عليه قدم الاثني على الجبهة وان كانت اقوى منه في السجود للوجه من الارض اذا سجد

موجهاً يميناً

ظلية عم

على ما يجده ويستقر فيه جهة واحدة الاستقرار ان اتاجدان بالغ لا ينزل رأسه أسفل
من ذلك فلا يجوز على القطن المخلوع واليدين والذرة ونحوها الا ان يدحرج الارض في السجود
على كور عمامة او دورق وفاضل ثوبه كذا وفيه اذا وجد حرج الارض وجاز على ظهور من يصلي
صلوة بان يصلي الظهر مثلاً حتى اذا لم يصلي او صلى السجود عليه غير صلوة التاجد لم
الرحام للضرورة فلا يجوز في السجدة وان كره الاولان اي السجود على الكور وفاضل الثوب
كالاكتفاء بالانف في السجود فانه جاز عند ابي ح مع الكراهة بخلاف الجهة فان السجود
عليها وحده من غير عذر يجوز عند ابي ح بلا كراهة كذا في البدائع والتخفة تقول صاحب
الكنز وكره باحد هما منظوريه ويطلب في السجود سبحان الى قائل سبحان ربي الا على
مرات ثلاثا هي ادناه لما روينا في الركوع وندب ان يزيد على الثلاث في الركوع والسجود
ويجتم بالوتر كالحسن والسبع لانه لم كان يجتم بالوتر وان لم لا يطول على وجه يحل ان
القوم وقالوا ينبغي للامام ان يقول خالصا ليكن القوم من الثلاث ويرفع رأسه
مكبراً لما رواه م كان يكبر عند كل خفض ورفع قيل في مقدار الرفع انه اذا كان اياً السجود
اقرب لم يجز لانه بعد ساجداً اذا قرب اياً الشئ ياخذ حكمه وان كان اياً الجلوس اقرب
جاز لانه بعد جالساً فيحقق السجدة الثانية وقيل اذا رايت جهة الارض بحيث
يجري الريح عن بين جهتيه وبين الارض جاز عن السجدين ويجلس مطمئناً بقدر شدة
وكبر وسجد مطمئناً فان قيل فرضية الركوع والسجود ثبتت بقوله تعالى ركعوا واسجدوا
والامر لا يوجب التكرار ولذا لم يجب تكرار الركوع فيما ذهبت فرضية تكرار السجود
ولما ذكر قلنا قد تقرر ان آية الصلوة بجملة وبيان المجل قد يكون بفعل الرسول م
وقد يكون بقوله وفرضية تكراره ثبتت بفعل المنقول عنه تواتر اذا كل من نقل صلوة الركوع
م نقل تكرار سجوده واما وجه تكراره فقيل انه تعبد لا يطلب فيه المفع كاعداد الركعات
وقيل ان الشيطان امر سجد فلم يفعل فبقيت يمينه ترغيباً له وقيل الاولى اشارة الى اننا
خلقنا من الارض والثانية اياً انما نادى اليها قال تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم ثم نكرمها للقياء
ويرفع رأسه ثم يديه ثم ركبته على عكس السجود ويقوم سواها بلا اعتماد على الارض كما ذهب

فاجده

كما ذهب اليه الشافعي ولا يعود قبل القيام سمي جلسته الاستراحة كما ذهب اليه الشافعي
والركعة الثانية كالاولى لكن لا تشاء ولا تعوذ ولا رفع يديها الا بفعل في الركعة الثانية كما
يفعل في الاولى لكن لا يستفتح ولا يعوذ لانهما لم يشرا الا مرة ولا يرفع يديه كما رفع في الاولى
وفيه اشارة اياً انه يأت بالتسمية ترك السجدة الثانية فقد ذكر قبل السلام او بعده وقبل
التكليم قضاة في الصلوة يعني اذا ترك سجدة ثم تذكرها قبل ان يسلم او بعد سلم وقبل ان
يتكلم سجدة سواء علم انها من الركعة الاولى او غيرها لانها فأت عن محلها الاصل ولم يفسد
الصلوة بفواتها عنه لوجود المحل في الجملة لقيام الخيرية فلا بد من قضائها لانها ركن لو لم يقض
خرج عن الصلوة فسدت ويشترط عقيب السجدة لان العود الى السجدة الاصلية يرفع
الشهد لانه يبين انه وقع في غير محله فلا بد من التشهد ولو ترك لم يجز صلوة لان القعدة
الاخيرة فرض في تشهد ويسلم فيسجد للتشهد ثم يسلم كذا في البدائع وبعد سجدة يقرأ
بقرش رجل اليسرى ويجلس عليها ناصباً يمينه واضعاً يديه بسوطين على فخذي يمينه
اصابع يده ورجله نحو القبلة لما روت عايشة رضي الله عنها ان علياً الصلوة والسلام كان يعقد ال
القعدة بين علياً وبين تشهد كابين مسودتين وهو النجيات لله والصلوات والطيبات السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا
الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله النجيات جمع تحية وهي الملك وقيل البقاء الدائم و
قيل العظمة وقيل السلامة الى السلامة من الافات وجميع وجوه النقص قال ابن قتيبة
انما جمعت النجيات لان كل واحد من ملوكهم كان له تحية فيجوز لها فقيل لنا قولوا النجيات
لله الالفاظ الدالة على الملك مستحقة لله تعالى والصلوات قال ابن منذر وبعض الشافعية
هي الصلوات الخمس وقيل كل الصلوات وقيل الرحمة وقيل الادعية وقال الزهري لا العبادات
والطيبات قال الاكثرون هي الكلمات الطيبات وهي ذكر الله تعالى وما والاها وقيل الاعمال
الصالحات وبعضهم عليه سنا في القعدة الاولى يعني لا يأت بالصلوات ويكتفي بالتحية فيها
بعد الاوليتين بغيره ليتناول صلوة المغرب وان سج فيه او سكت جاز لكنه ان سكت عمداً
اسماً سكتوا وان سكتوا وجب عليه سجود السهو في رواية الحسن عن ابي ح فلا حوط ان يتركها

وأن كان الصحيح انه ليس بواجب وما سئل وضع الرجلين وتعيين الاوليين للقراءة
 والاطمينان في السجود والقعدة الاولى والشهد فيهما الى التشديد والافتقار عليه
 في الاولى الى ترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم سئل اراد بما سئل المذكورات تكبير
 السجود وسبحه ثلاثا ووضع يديه على ركبتيه وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى
 والقومة والجلوس فانها سئل والاول الى وضع الرجلين فرض في رواية وهي رواية القدوري
 حتى اذا سجد ورفع اصابع رجله عن الارض لم يجز كذا ذكره الكرخي والخصاف ولو وضع احد
 جاز قال قاضي خان ويكره وذكر الامام الترمذي ان اليد اليمنى والقعدة اليمنى في عدم الفرضية
 وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في بسوطه وهو الحق كذا في العناية والبواقي و
 واجبه وهي تعيين الاوليين الى حيث لو اخر القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد قد رما
 يؤدى فيه ركن وقيل حرف غير انما اوسر السجود ومنها الى الفرائض القعدة الاخيرة قد رما
 فيه التشهد اي عبده ورسوله لقوله صلى الله عليه وسلم لا ين مسعود رض حين علمه التشهد
 اذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت صلواتك على التمام بالفضل قرا او لم يقرأ لان معنى
 قوله اذا قلت هذا الى قراءات التشهد وانت قاعد لان قراءة التشهد لم تشرع الا في القعود
 وقوله او فعلت هذا الى قعدت ولم يقرأ شيئا فصار التحجيز في القول لا الفعل لانه ثابت
 في الحالين كما بينا والمعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط ولان الصلوة متناهية والمتناهي
 لا يكون الا بالتمام لا يكون والتمام لا يكون الا بالتكامل ما التمام وذا لما يعلم ببيان الشارع
 وقد بين فيه فيكون فرضا فان قيل لا يثبت الفرضية بخبر الواحد قلنا نعم لا يثبت به ابتداء
 اما لا يثبت الجمل به فيثبت كما مر ثم قيل القدر المفروض من القعدة ما يأت فيه بالشهادتين
 والاصح ما اختير في الكافي وذكره هنا اذا استشهد عند الاطلاق ينصرف اليه وهي الى القعدة
 الاخيرة كما لاولى في افتراش رجله ونصب اليمنى كنه يريدها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وهي سنة عندنا وفرض عند الشافعي وكيفية الصلوة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى
 آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم وارحم محمد وآل محمد كما رحمت وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ربنا انك

البري

انك حميد مجيد ذكره بعضهم ان يقال اللهم ارحم محمد وآله لانه يوم تقصير الانبياء عليهم السلام اذ الرحمة
 يكون باثنيان ما يلام عليه والصحيح انه لا يكره كذا قال الزيلعي ويدخلون في غيره من المؤمنين
 وهذا اول مما قيل ودعا لنفسه لان من السنة ان لا يخص نفسه بالدعاء شبه القرآن الى بكتابه
 لفظا ومعنى كان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي او يقول اغفر لاي او لاي ثور عطف على شبه
 القرآن الى المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ان يقول اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا
 وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاعف عني مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم لا كلام الا ان
 الى لا يدعو شبه كلام الناس لانه بعد الصلوة الاصل فيه ان كل ما لا يسجل سوا من العباد
 فهو كلامهم وما يسجل فليس بكلامهم ثم المفسر انما يفيد اذا لم يقعد قدر التشهد في آخر
 الصلوة واتما اذا قعد فصلوة تامة بوجود الخروج بصفه كما سأل ولكن المرأة تسرك الى
 تخرج رجلها من الجانب الايمن وتكمن وركبها من الارض لانه استر لها وبني حالها على السر
 فيهما الى قعدتين والصلوة والدعاء سنان الاول فرض عند الشافعي ومنها الى من الفرائض
 ترتيب القيام الى تقديم بعض الترتيب على الركوع والركوع على السجود حتى لو ركع قبل القيام
 او سجد قبل الركوع لم يجز لان الصلوة لا توجد الا بذلك كذا في الكافي وخشعة ان الصلوة من
 الشرعية فلها ما هيته مركبة شرعا من اجزاء مادية هي القيام والركوع والسجود وجزء صورتي
 هي الهيئة الحاصلة من تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود ولم يذكر القراءة مع انها
 من الاجزاء المادية ايضا اذا دخل لها في حصول اجزاء الصور لان الشرع لم يعين له محلا
 مخصوصا بطريق الفرضية كما عيّن لباقي الاركان بل جعلها فرضا في الصلوة مطلقا حتى لو تركت
 في الاوليين وجدت في الاخرين صحت الصلوة وانما يفسح لو تركت بالكلية فلهذا السر الذي بين
 جعلوا امر اعاد الترتيب بين القراءة والركوع من الواجبات لا الفرائض واقتصر في التمثيل
 لوجوب رعاية الترتيب في الاركان على هذا المثال يؤيده ما قاله في اوخر باب الحديث في
 الصلوة ان ما اتحدث شرعية براءعي وجوده صورة ومعنى في محله لانه كذلك شرع فاذا غيره فقد
 قلب الفعل وعكسه وقلب المشروع باطل ومنه يعلم تحقيق ما قال صاحب الهداية عند
 عدة الواجبات ومراعات الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال فانه اراد بما شرع مكررا في الركعة

الافعال الشرعية

عاى صاحب الكافي رحمه الله
 صاحب ساه

ما شرع مكررا

الواحدة كالسجدة فان من ترك الثانية ساهيا وقام واتم صلوة فقد ترك فعلية ان سجد
السجدة المتروكة وسجد للشهوكة فاحترز به عما شرع غير مكررها كالركوع فانه اذا وقع
بعد السجود لا يقع تلك الركعة معناه بالاجماع ذكره شراح الهداية حتى قال في الجلالة الترتيب
فرض فيما اتحدت شرعية في كل ركعة كالقيام والركوع وليس بفرض فيما تعدت شرعية
في كل ركعة كالسجدة حتى لو ذكر في ركوع الركعة الثانية انه ترك سجدة من الركوع الركعة الاولى
فاخط من ركوعه فسجد لا يلزم عليه اعادة الركوع فان قيل السجدة الثانية فرض كالاولى و
من الاجزاء المادية فاني ستر في جعل مراعاة الترتيب بينهما واجبا لا فرضا فلما الترتيب ان
اصل السجدة ثابت لقوله تعالى اسجدوا لربكم بفعل الرسول لم يكسب فاذ وجد الاولى
في حكمها فقد حصل الترتيب المفروض لوجود مقتضى النص ولو فرض الترتيب بين السجدين
لزم ساواة ما ثبت بالفعل لما ثبت بالنص مع ان الاول اعلى رتبة من الثاني ويعلم ايضا
تحقيق ما قال في الذخيرة اما تقديم الركن نحو ان يركع قبل القراءة فلان مراعاة الترتيب
واجبة عند الصحابة الثلاثة خلا فانه قد فرغ من مراعاة الترتيب في هذه الصلوة خاصة
واجبة عندهم وفرض عنده فانه يقبض على الاركان المعتبرة كالقيام والركوع والسجود
وهم يفرقون بينها وبين تلك الاركان بما ذكرنا ويعلم من جميع ما ذكرنا في هذا المحل ان كلام
صدر الشريعة هنا مختل اما اولان قوله قوله فيما ذكرنا ليس قيدا للجم مخالف لما صرح
شراح الهداية انه احراز عما شرع غير مكرر في الركعة الواحدة كالركوع فانه اذا وقع بعد
السجود لا يقع معناه واما ثانيا فلان ايرادهم نظير تقديم الركن الركوع قبل القراءة
لا يتعلق بما نحن فيه لما عرفت ان القراءة ليست من الاركان التي لها مدخل في الترتيب
واما ثالثا فلان قوله فعلم ان رعاية الترتيب واجب مطلقا غير مطابق للواقع اذ لا يلزم من
وجوب رعاية الترتيب في صورة لخصوصها وجوب رعاية في صورة خالية عن ذلك الخصوص
واما رابعا فلان المفهوم من قوله ويخطى بالي مما لا ينبغي ان يخطى بالبال لان الكلام هنا
كما عرفت به نفسه في مراعاة الترتيب في الاركان وتكبير الافتتاح قد مر انه ليس بركن بل شرط
والقعدة الاخيرة سياتي انها ايضا ليست بركن ولو سلمت مراعات الترتيب بين الشئين الثاني

الشيئين

انما يكون فضا اذا امكن فك الترتيب بينهما ليكون مقدورا فيكون فضا والقعدة الاخيرة من
حيث هي اخيرة وتكبير الافتتاح من حيث هو تكبير الافتتاح لا يقبل فك الترتيب بينهما فكيف
يصح ان يكون ما ذكره توجيه الكلام الهداية المحذرة على توفيقه ككشف اسرار هذا المقام وتحقيقه
وقد وقع منها من بعض اهل الصلوة ومن له حرص على كلام المجتهدين وشعف ما يجب
النظر فيه من حاله ويقين عليه سائر ما صدر عنه من مقالته ومنها ان الفرائض الخروج من
الصلوة بصنعة ال فعل الاختيارى بال وجه كان فانه فرض عنده لا عندهما لهما ما روينا
من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما من الخروج من الصلوة بقاء الصلوة فلا يكون من جملتها ولا
ان للصلوة تحريما وتحليلا فلا يخرج منها الا بصنعة كالجمعة ولا يمكن اداء صلوة اخرى الا بالخروج
من هذه وكل ما لا يتوصل اليه الفرض الا به يكون فضا مثله كذا قال الزبيدي اقول في قوله ولان
الخروج من الصلوة الحجج لانه انما يفيد عدم الركبة وهو لا ينافي في الفرضية لجواز ان يكون
كالخروج كما يشهد استدلال الامام بقوله ان للصلوة تحريما وتحليلا وبين كيفية الخروج بقوله
بسم الله مع الامام الى مقارنا سلامه سلام الامام كما في التحريم وفي رواية عنه بعد الامام
كما مر وعندهما بسم بعد كما يكبر للتحريم بعد عن يمينه وبسرة فيقول السلام عليكم ورحمة الله
اي جانيبه لانه كان بسم عن يمينه حتى يركع بياض خده اليمين وعن يساره حتى يركع بياض
خده اليسرى وبما يخطب السلام عليكم القوم والحفظة من الملايكة ان يقول بالتسليم الاول
من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وقيل لا يقول النساء في زماننا لانهم لا يحضرون
المسجد غالبا وبالثانية من عن يساره منهم لانه يستقبلهم بوجهه وتعالى بلسان فيقولهم
بجنانة اذ السلام قربة والاعمال بالنيات وما وبها الامام في جانبته وفيها ان حاداه يعني يقول
امامه لانه من الحاضرين وهو احق منهم لانه احسن اليهم بالتزام صلواتهم صحة وفادان
كان الامام في الجانب اليمين نواه فيهم ولو في اليسر نواه فيهم ولو خذ ان نواه بالاولى عند
ابا يوسف اذا تعارض الجانبان فيرجح اليمين وعندم رحمه الله وهو رواية عن ابي ج بنو في
التسليمين لان الجمع عند التعارض يمكن فلا يصح الى الترجيح وبسم الامام ناويا لهما الى
بالتسليمين والمراد خطابهما القوم والحفظة وبسم المفردة ناويا لهما الحفظة فقط اذ ليس

وتعالى عليهم

بيان وترك التكرير فيها فرض
غير مكررا كالكرواع حتى لو كثره
عداثم اوسلوا واجب السجدة

مع سواهم ولا يصح خطاب الغائب وهو ان لفظ السلام واجب والبواقي سنن وهي
ظاهرة ولها ان للصلوة واجبات آخر كناية الترتيب فيما تكرر في ركعة كالسجدة وقدرته
وقوت الوتر وتكبيرات العيد والجهر والاسرار فيما جهر ويسر بقدر ما يجوز به الصلوة
وقبلهما سنان حتى لا يجب سجود التهليل كرها ولها اداب هي نظره الى موضع سجوده حال
القيام والى ظهور قدميه حال الركوع والى اربعة حال السجود والى حجره في القعود والى منكبه
الايمن حال التسليم الاولى والى الايسر عند الثانية لان المقصود الخشوع وترك التكلف
فاذا ترك وقع بصره في هذه المواضع قصد اولم يقصد كذا قال الزبلي وكفى في هذا التناوب
الى ستة لقوله ثم التناوب في الصلوة من الشيطان فاذا تناوب احدهم فليكظم ما استطاع
واخراج كفيه من كفيه عند التكبير لانه اقرب الى التواضع وابتعد من التشبه بالجارية ورفع
السعال ما استطاع لانه مع كونه ليس من افعال الصلوة لو كان بغير عذر يفسد ما يجتنبه
ما امكن والقيام عند الركعة الاولى يعني حين يقال حي على الصلوة لانه امر به اذ معناه تكلم
واقبل فسبح المسارعة اليه والشروع عند قد قامت الصلوة لان المؤذن امين وقد اخبر
بقيام الصلوة فيشرع عنده صوتا لكلامه عن الكذب **فصل** الامام جهر في الفجر والاولى
العشائرين اداء وقضا والجمعة والعيدين والارواح ووتر بعد لانه المأثورة المتوارث
من زمن النبي ثم ايا يومنا هذا لا غنى عنه لانه ايضا كذلك والمنفرد بجهر في الصلوة الجهرية ان
ادى الى اذا اراد المنفرد اداء خيره ان شاء فهو كونه امام نفسه وهو افضل ليكون الاداء
على هيئة الجماعة ويروى ان من صلى على تلك الهيئة صلت بصلوة صفوف من الملائكة
وان شاء خافت اذ ليس خلفه من يسمعه قيد بالجهرية لانه لا يجهر في غير ما بل يخاف فيه
حتما هو الصحيح كسفل بالليل مانه مخبر بين الجهر والخفاقة والجهر افضل قبل وخاف ان
المنفرد ان قضى الجهرية كسفل بالنهار في الهداية من فاته العشاء فقضا بعد طلوع
الشمس ان ام فيها جهر وان كان وحده خافت حتما ولا يجهر هو الصحيح لان الجهر يخص
اما بالجماعة حتما او بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد احدهما وقيل يجهر في
في الكاف من قضى العشاء نهارا ان ام جهر واذا كان وحده خيره والجهر افضل ليكون القضاء

ولا يجهر ساء

في العمود ساء

المختار

القضاء على حسب الاداء قال صاحب النهاية قول المص هو الصحيح مخالف لما ذكره شمس الدار
الشرخشي وفخر الاسلام وقاض حان والامام الترمذي والامام المجتهد في شروهم بجامع الصغير
واجب عنه بان ما ذكره المص من ان سبب الجهر ثابت بالاجماع وقد اتفق الحكم واما موافقة
القضاء الاداء فليس على سببها اجماع ولا نص فجعلها سببا يكون اثبات سبب بالاداء ابتداء
وهو باطل ولعل هذا حمل صاحب الهداية على حصر الصحة فيه فيكون مراده الصحة ذرية لارواية
اقول فيه بحث لان الحكم انما يشترط اذا كان الاجماع على حصر السببية في المذكورين وليس كذلك
كيف ولو كان على الحصر اجماع لما حصل الذبول على هؤلاء القول بل الاجماع على كون كل
منها سببا للجهر وقد تقرر في الاصول ان ما ثبت بالاجماع يجوز تعديله والحق بخبره لوجود
العلّة فيه وجواز الجهر في الوقت في حق المنفرد بل افضليته معلل باقتراح الحديث المذكور
فان الجماعة كما هي شروعة في الاداء شروعة ايضا في القضاء فينبغي ان يكون الجهر في قضاء المنفرد
الجهرية ايضا افضل بدلالة الحديث فظهر انه ليس بصحيح ذرية ايضا ولذا اختار صاحب
الكافي الجهر اسماع غيره والخفاقة اسماع نفسه هذا مختار المصنفين وقال الكرمي الجهر اسماع
نفسه والخفاقة تصحيح الحروف لان القراءة فصل اللسان لا الصماخ والاول اصح لان مجرّد
حركة اللسان لا تسمى قراءة بلا صوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية في
الذيحة ووجوب السجدة في التلاوة والطلاق والعاق والاشهاد ثم سورة اولي العشاء
وقرآن الفاتحة واما ان السورة بالفاتحة جهرا في الاخيرين ولو ترك الفاتحة في الاوليين لال
لا يقضيها في الاخيرين لانه يقرأ فاتحة الاخيرين فلو قضى فيها فاتحة الاوليين يلزم تكرار الفاتحة
في ركعة واحدة وهو غير مشروع وتطاول اولي الفجر على الثانية فقط ان لا اولي سائر الصلوات
لانها ثبتت في الفجر اجماعا ليدرك التمام الجماعة وستة الف لانه وقت غفلة بخلاف سائر
والتطويل معتبر من حيث الاى ان كانت متقاربة في التثنية في الطول والقصر وان كانت
متفاوتة اعتبر الكلمات والحروف وينبغي ان يكون التفاوت بقدر الثلث والثلثين الثلثان
في الاولى والثالث في الثانية وهذا بيان الاستحباب اما بيان الحكم فالتفاوت وان كان فاحشا لا يفسد
لورود الاثر واطالة الثانية على الاولى تكرر اجماعا وانما يكره التفاوت بثلاث آيات وان كان

كل منهما ج
فيستحق

اولي ساء

وطال ساء

الحاكم في الصلاة
في بيوتهم
في بيوتهم
في بيوتهم

وحضور العجز الظهورين ان الظهور والعصر والجمعة لان الفسقة يجتمعون في اوقاتها و
وغير شيق قد جعلهم على رغبة العجايز وفي الفجر والعشاء ينمون وفي المغرب بالطعام
مشغولون فيمكنها الاعتناء عن الرجال فلا يكره وفي الكافة الفتوى اليوم على الكراهية في
كل الصلوات لظهور الفساد ويقف الواحد عن يمينه ان يمين الامام لانه صلى الله عليه وسلم
صلى بيمينه فانما عن يمينه ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله انه
يضع اصابعه عند عقب الامام وان كان المقتدي اطول فوقع سجوده امام الامام لم يضره
لان العبرة لموضع الوقوف لا المكان السجود وان صلى في براء او خلفه جاز واسأ فيها
في الاصح في الفتاوى ويقف الانسان خلفه لانه لم يفعل كذلك ويقف متوضعا يستلم لان
اليمين طهارة مطلقة عندنا كالوضوء ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة ويقف في حائل يسهل
لان الحف مانع سارية الحديث الى القدم وما حلت بالحقين يزيل المسح وقائم بتأجيله لانه لم
صلى آخر صلوة قاعدا والقوم خلفه قيام وموم بموم لا سواهما في الحال الا ان يومى الموم
قاعدا والامام مضطجعا ومستقل بفرض لان الحاجة في حقه الى اصل الصلوة وهو موجود
في حقه الامام فيحقق البناء ويستقل لا سواهما في الحال وحالف بحالف يعني حلف رجلان
كل منهما ان يصلي ركعتين فاقتدى احدهما بالآخر صح كافتاء المتنقل بالمتنقل وحالف بتأذر
يعني نذر رجل ان يصلي ركعتين وآخر حلف بالله لاصلي ركعتين واقتدى الحالف بالتأذر جاز
لانه كافتاء المتنقل بالمفترض بلا عكس ان لا يقتدى ناذر بحالف لانه كافتاء المفترض بالمتنقل
لانا نذرنا نذر يعني نذر رجل ان يصلي ركعتين وآخر كذلك فاقتدى احدهما بالآخر لا يجوز لان
كلامهما كقوله فرضا آخر الا ان ينوي تلك المندوبة بان نذر رجل ان يصلي ركعتين وقال
آخر بالله علي ان اصلي تلك المندوبة ثم اقتدى احدهما بالآخر جاز لوجود الاشتراك ولا رجل
بامر الله او صبي اما المرأة فلقوله ثم اخروها من حيث اخرهن الله فلا يجوز تقديمها واما الصبي
فلا يستقل فلا يجوز اقتداء المفترض به ولا طاهر بعدد وقار كباقي ولا يستأ بهار وغير موم
يوم ومفترض مستقل لان كل منهما بناء القول على الضعيف وذال يجوز ويقتضي فرضا آخر لا قضاء
الا شراك ولا يفتقر بغيره بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهور والعصر والعشاء سواء كانت

كانت تحريمه المقيم ايضا بعد الوقت او كانت في الوقت فخرج الوقت فافتدى المسافر بخلاف
ما اذا كانت تحريمها في الوقت فخرج وهما في الصلوة او كانت الصلوة مما لا يتغير كالنحر والمغرب
وانما يصح وانما يصح فيما ذكر لان فيه بناء الفرض على غير الفرض حكما اما في الوقت القعدة ان اقتدى
به في الشفع الاقل اذا القعدة فرض عليه لا على الامام او في حق المرأة لو اقتدى به في الشفع الثاني
فان القراءة فيه فقل على الامام فرض على المقتدي ببلد الوقت ان يقتدى المسافر بالمقيم فيما يتغير
في الوقت لا يتأخر حالهما في الافتراض والتسفل اذ يجب على المسافر تكميل صلوة الرباعية حال
الاقتداء بالمقيم لانه بمنزلة يمينه الاقامة لانه يصير مقاما في حقه هذه الصلوة تبعالا لاسامه فلم يلزم
اقتداء المفترض بغير المفترض في حق القعدة الاولى وحق القراءة في الاخيرين اذا القراءة فرض
في ركعات التسفل وسبب لهذا زيادة تخفيف في باب صلوة المسافر ان شاء الله تعالى وانما
يحدث اعادة ان اقتدى بامام ثم ظهروا ان امامه محدث اعاد المقتدي صلوة لقوله ثم ارجل
صلى يقوم ثم تذكر جنابة اعدوا اقتدى ابي وقار كباقي او استأملت اميا في الاخيرين
فدت صلواتهم اما صلوة القار فلانه ترك القراءة مع القدرة عليها واما صلوة الاتيين
فلازما لما رغبنا الجماعة وجب ان يقتدى بالقار ليكون قرائة قرائة لهما فتركا القراءة التقديرية
عليها ولو استأملت القار اميا في الاخيرين فدت لكل لان القراءة وجبت في كل الصلوة تحقفا
او تقدير او لم توجد خص الاخيرين بالذكر لدفع توهم ان يصلح الاتيين في الاخيرين لا استخلاف لعدم
وجوب القراءة فيهما وبصفت الرجال حلف الامام لقوله ثم يكتفي منكم او لوال الاجلام والنهي الى
لقرب مني الباقون فالصبيان فالحائض في نفي الحائض كالحائض جمع الحائض كالحائض قدم الصبيان
لتحضرهم في الذكورة فالتحاضرة قدر ركن العلم ان كون محاذاة المرأة مفردة للصلوة مشروط
بامور الاول ان يكون في مكان المحاذات قدر اذ ركن حتى لا يفسد ثابونه الثاني ان يكون المحاذية
مشتركة بان كانت ضحية قابله للجماع هو الصحيح والمراد كونها من اهل الشهوة في الجملة حتى
لو كانت بجنوبة او صغيرة لا تشتهى لا تفرد ولو كانت محرما او مجنونا يتفر عنها الطباع فسد
الثالث كون صلواتها ذات ركوع وسجود وان كانا قاصيين بالاباء حتى ان المحاذات في صلوة
الجنابة لا تشترط كون الصلوة مشتركة بينهما تأدية بان يكون احدهما اما لا اخر فمباشرة يانه

مع القدرة

انما موطنه سان
 يثبت او يكون له امام فيما يؤتيه فيشمل الشك بين الامام والمأموم وبين المؤمنين ثم ان اشتراكهما
 في الصلوة قد يكون حقيقة كما في الذكر وقد يكون حكما كما في الآحق فانه يقتضي كانه حلف الامام
 كسبانه وايضا انه اعم من الاداء والقبض وغيره كصلوة العيد والارواح والوتر
 في رمضان فان المحاذات في جميع ذلك مفصلة الحاشا كونها في مكان واحد بل حايلا لانه يرفع
 المحاذات وادناه قدر مؤخر الرجل لان ادائه الاحوال القعود فقد رادناه به وغلظ الاصبع
 والفرجة تقوم مقام الحايلا ولهذا لم يفرده بالذكر وادناه قد ما يقوم فيه الرجل كذا قال الزيلعي
 السالك كون جهتها متحدة حتى لو اختلف لاتف ولا يتصور اختلاف الجهة الا في جوف الكعبة
 او في ليلة مظلمة وصلى كل بالتحري كذا قال الترمذي في الغاية في باب الصلوة في الكعبة السابعة
 ان ينوي امامتها الى امامة النساء وقت الشروع لا بعدة ثم ان المحاذات لا يجب كونها جميع
 الاعضاء بل يكفي كونها ببعضها قال ابو علي النسفي حذ المحاذات ان يجاذل عضو منها عضوا
 منه حتى لو كانت المرأة على الظلة والرجل جذاها اسفل منها ان كان يجاذل الرجل شيئا
 منها ثلث صلوة وقال الزيلعي المعبر في المحاذات الساق والكعب على الصحيح وبعضهم اعتبر
 القدم اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله مشتهرة فاعمل حادثة ان حاذت مشتهرة رجلا مقدار
 ما يودي فيه ركن من اركان الصلوة ولو كانت تلك المحاذات بعضو واحد فيكون قوله قدر
 ركن اشارة الى الشرط الاول وقوله مشتهرة ولو لمحرمه ما له بان يكون اخيه او ابنته او نحو
 ذلك اشارة الى الشرط الثاني وقوله في صلواتها الكاملة اشارة الى الشرط الثالث وقوله
 المشتركة تادية اشارة الى الشرط الرابع ولم يقل اداء لئلا يتوهم مقابل القضاء وقوله
 في مكان بلا حايلا متعلق بقوله حاذت واشارة الى الشرط الخامس وقوله واتخذ جهتهما
 اشارة الى الشرط السادس وقوله قدت صلوة جذا لقوله حاذت وقوله ان ينوي امامتها
 والاصولها اشارة الى الشرط السابع قوم صلوات على ظلة في المسجد وتحريم قيامهم ساجدا
 او طريق لم يجز صلواتهم لان الطريق وصف النساء مانع من الاقتداء كذا في الحاشية ولو جاز لهم
 من تحريم ساجدة صلوة من كان على الظلة اذ ليس بينهم وبين الامام نساء فلا محاذاة
 ههنا المكان الحايلا فلا يثبت صلواتهم كرجل وامرأة صليها صلوة واحدة وبينهما حايلا المصلي

مؤخرة ساه

بفسد ساه

المصلي على روف المسجد ان وجد في صحته مكانا كره والا فلا يمنع الاقتداء بالطريق الواسع
 بين الامام والمقتدي وهو الذي يحرك فيه العجلة والاقطار والنهر الكبير وهو الذي يحرك
 فيه الزورق في المسجد حال من الطريق والنهر لا يلا يمنع الاقتداء القضا الواسع فيه
 الا في المسجد كذا في الحاشية وقيل يمنع الاقتداء ايضا وقد راد ما يمكن الاضطراب فيه حال كونه
 في الصحراء وقيل يمنع الاقتداء فرجة قدر ثلاثة اذرع في الصحراء والجبانة عند صلوة العيد
 في المسجد قال قاضي خان لوصي بالناس صلوة العيد في الجبانة جازت صلواتهم وان كان
 بين الصفوف فضاء او اثناع لان الجبانة عند اداء الصلوة لها حكم المسجد الحايلا
 بينهما الى الامام والمقتدي لو كان بحيث يشبه به الاسبب حال الامام بمنعه الى ان يقتل
 والا ان وان لم يكن يشبه فلا يمنع الاقتداء الا ان يختلف المكان قال قاضي خان ان قام
 على المذمار الذي يكون بين ارضه وبين المسجد ولا يشبه عليه حال الامام يصح الاقتداء
 وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح الاقتداء بالمسجد وان كان لا يشبه
 عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح داره كثرة التخلل فصار المكان مختلفا اما في
 البيت مع المسجد لم يتخلل الا الحائط ولم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء
 الا اذا تشبه عليه حال الامام فقال ايضا الامام اذا فرغ من الصلوة سجد ان يتحول
 الى بين القبلة وبين القبلة ما يكون بجذا يسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون بجذا
 يمين المستقبل ككلمة لباحث الاقتداء المذكور في الاصطلاح من صلى الركعات مع الامام
 والمسبوق من سبقه الامام بها ان بالركعات كلها بان ادرك الامام بعد رفع رأسه
 من الركوع الاخر او في التشهد او بعضها بان ادركه بعد الركعة الاولى في الثانية او الثانية
 او الثالثة في الرابعة واللاحق من فاتة كلها الى كل الركعات او بعضها بعد الاقتداء
 بان يكون ادرك الامام في الركعة الاولى فسبقه الحدث فذهب ونوشا وجاء بعد ذلك
 الامام فشرع يصلي الرابع بالتمام او سبقه الحدث بعد اداء ركعة او ركعتين او ثلاث
 فشرع يصلي ما فات وسبأ بيان حكم المسبوق فيما يقتضي له جهتان جهة الانفراد حقيقة
 فان ما يصلي ليس تمام التزمه مع الامام وجهة الاقتداء صورة حيث بني تحريمه على تحريمه

ولهذا لا يفوت به شرط الصلوة وهو الطهارة فاذا صادف جأء لم يفد فلم يؤثر ذلك في حق
المسبوق ولكنه يقطع في اوانه لا غير اوانه والكلام في معناه من حيث انه لا يبطل شرط الصلوة
وهو الطهارة بخلاف التيمم والحدث العمد وكذلك الخروج من المسجد فانه قاطع لا مفد وما
ان مانع البناء الحدث العمد والخون والائتماء والامساك بالاحكام بان نام في صلوة نوباً لا
ينقض وضوءه فاحتمل او غيره كذا ذكرنا وستمسك بصلوة كذا في الظهيرة والعتمة واصابة
بول كنية جاوز قدر الدم وسيلان شجرة وظهور العورة في الاستنجاء الا ان يضطر
كذا المرأة اي عورتها في الاستنجاء يمنع البناء الا ان تضطر ابضا والفرأة واهباً وجائزاً
فيل لو فرأه اهباً تفد وائتياً لا وقيل بالعكس والصحيح الفاد فيها لانه في الاول ادى
ركن مع الحدث وفي الثاني مع المني بخلاف التيمم والتهليل في الاصح اذ ليس فيها
اداء ركن وطلب الماء بالاشارة عطف على الحدث العمد او الفرأة وشرأوه بالتعاطي
فيه لظهور فساد الصلوة بصرح الايجاب والقبول والكلت قدر اداء ركن بعد
سبق الحدث الا اذا كان ال الحدث والكلت نايماً اي في حال نوم الحدث فان ذلك
لا يمنع البناء والخروج من المسجد وتجاوز الصفوف في غيره كالصباح بعد ما ظن
انه احدث ثم ظهر طهره ولو عمل عمداً بعد التيمم في الصلوة تمت الصلوة لو حو
الخروج بصفه ولو وجد من في الصلوة بعده بلا صفه بطلت الصلوة لوجود الثاني
قبل تمامها خلافاً لما قيل قبطل الصلوة بقدر التيمم في الصلوة على استعمال الماء وروية
اي وتبطل ابضا بروية المتوضي المقتد بالميتيم الماء قال في الكفر وبطلت ان رأى ميتيم
ماء قال الربيع المراد بالروية القدرة على الاستعمال حتى لو رآه ولم يقدر على استعماله
لا تبطل ولو قدر بلارؤية بطلت فدار الامر على القدرة لا غير وتقيده بالميتيم لبطان
الصلوة عند رؤية الماء غير مفيد لانه لو كان متوضي بصلح حلف ميتيم فإى المقتد الماء
بطلت صلوة لعلمه ان الماء الامام قادر على الماء باخباره وصلوة الامام تامة لعدم قبحه
ولهذا غيرت تلك العبارة اياما ترك ونزع الحلف المالح حقه بعمل يسير بان كان و
لا يحتاج اليها المعالجة في النزع وان كان النزع بفضل عنيف تمت صلوة لوجود الخروج

بالنفس

الخروج بصنعه ومضى مدة سحره ان وجد الماء وقيل مطلقا ونعلم الاية ان
تذكره او حفظه بالسمع من غيره بلا اشتغال بالتعلم والاعتصم صلواته لوجود الخروج
بصنعه وقع في المتن المشهورة لفظ سورة كان آية ولا يستقيم إلا على قولها وقيل العا
نوبا ان ثوبا يجوز الصلوة وقدره الموصى على الاركان فان آخر صلوة قول فلا يجوز
بناؤه على الضميمة وتذكر فاية عليه وهو صاحب الترتيب اذا كانت فاية على الامام
فتذكر المأموم بطل صلوة المأموم وحده كما قال الزيلعي وتقدم القاري اميا وطلوع الشمس
في الفجر ودخول وقت العصر في الجمعة وزوال عذر المعذور وسقوط الحجبة عن المرأة
ووجدان المصلي بالحسن ما يزيله ودخول وقت الكراهة على مصلي القضاء وعدم تمر الجارية
عورتها اذا كانت تضي غير متناع فاعتقت فان هذه الاشياء ممتنع مفسدة للصلوة بلما
عنده خلا فالحالها وهو مبني على ان الخروج بصنعه فرض عنده لا عند ما كمر ركنه او سجده
فاحدث او ذكر سجدة فسيح فان بني اعادة ما حدث فيه قطعاً وما ذكره فيه تدبيري ان
من احدث في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة في الركعة الاولى فقصاه لا يجب عليه اعادة الركعة
او سجدة لكن ان اعادة يكون مندوباً ليقع الصلوة مرتبة بقدر الامكان ام واحداً فاحدث
الامام فلو كان المقعد رجلاً فامام الى فذلك المقعد امام بلانية ان متعين بخلافه
الاول صلوة مقدياً به كما اذا اختلف حقيقة والآل وان لم يكن ذلك الواحد رجلاً بل صبياً
او امرأة او حشياً فـ صلواته في رواية لا تختلف من لا يصلح للمامة وقيل لا يفسد اذ لم يوج
الاستحلاف قصد او كذا الحكم فيما اذا كان ذلك الواحد امياً او مستغنياً خلف المفترض او مقبلاً
خلف المسافر في القضاء احده رعا فمكث اياماً انقطاعه ثم توضع يميني لا يجب عليه ا
الاستيناف **باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها يفسد الكلام السلام** عمداً قبل بالعد
لان السلام غير مفسد لانه من الاذكار ففي غير العمد يحمل فيها ذكره وفي العمد كلاماً او دونه لم يفسد
بالعد لانه ليس من الاذكار بل هو كلام وتخطب يفسد الكلام مطلقاً ان سواه كان عمداً
او سهواً او نسياناً او قليلاً او كثيراً او الدعاء بما يشبه كلامنا نحو اللهم اني ثوباً كذا اقامت
زوجتي فلانة وعنده ان يفسد والابن وهو ان يقول آة في الكافي عن ابي يوسف

صفحة فلما تدرك بعبد الكريم والستجود والركوع
وقوموا وفيه الامام الرضا ابو بابا القاسم
اخذت فيه احدى الامم التي تفتقد في ارم القوم
ما ولو كان اما ما تقدم غيبه ارم القوم
على الركوع والستجود والركوع
بالاستدامة وان تذكر بالركوع
او سجودا صحيحا

وان لم ينوه لافيه من صيانة الص
كلما نرى اول الباب ونعني الام
جده لقطع المزاومة عند الاكثر
بنا ويتم الاول

البني سان

ان اء لا يفسد سواء كان من وجع او ذكر جنة او نار والتاوة وهو ان يقول اوه يفسد فيها
وغ التار حانية شغل عن محمد بن سلمة عن ذلك فقال لا يقطع وفي الغاية قالوا لاخذ هذا
احسن للقول لانه مما يبتلى به المريض اذا اشتد مرضه والتايف وهو ان يقول اوف وبكاء
بعوت لوجع او مصيبة لا ذكر الجنة او النار لان الاثنين ونحوه اذا كان من ذكرهما صار كأنه
يقول اللهم اني اسالك الجنة واعوذ بك من النار ولو صرح به لا يفسد صلوته وان كان من
وجع او مصيبة صار كأنه يقول انا مضطرب فغرتني ولو صرح به يفسد كذا في الكافي ويصح
بلا عذر بان لم يكن مدفوعا اليه اي مضطربا بل كان لتحسين الصوت ان ظهر به حرف نحو
بالفتح والضم يفسد عند ابي ج وم وان كان مضطرا للاجتماع البزاق في حلقه لا يفسد كالغصا
فانه لا يقطع وان حصل تكلم لانه مدفوع اليه طبعا والجنب فان حصل به حرف ولم يكن
مدفوعا اليه يقطع عندهما وان كان مدفوعا اليه لا يقطع كذا في الكافي وتثبت عا طيس
بالتين والتين والتايف افسح وهو ان يقول بركم الله وجه افساده من كلام الناس
اذ يقع التثنية بينهم ولو قال العاطس اوات مع الحمد لله لا يفسد لانه ليس جوابا
عمرنا ولو قال العاطس بفسد بركم الله لا يفسد لانه بمنزلة بركم الله وبه لا يفسد كذا في
الظاهر به وجواب جبري بالاسترجاع بان يقول انا لله وانا اليه راجعون وسائر الجمل
بان يقول الحمد لله وحسب بالاسجدة بان يقول سبحان الله والهيمنة بان يقول لا اله الا الله
ذكر الجواب لانه لو لم يرد بالتحية ونحوه الجواب بل اعلم انه بانه في الصلوة جاز صلوة اتفاقا
وقيد بالتحية ونحوه لان الجواب باليس بثناء من اتفاقا وفيه قراءة من صحف لانه
يتلقن من المصحف فانه التلقن من غيره وفيه على غير امامه لانه تعليم وتعلم فكان من كلام
الناس قوله على غير امامه يشمل فتح المقتدى على المقتدى وعلى غير المصلي وعلى المصلي وحده وفيه
الامام والمنفرد على الشخص كان وكل ذلك مفدا اذا قصد به التلاوة دون الفتح نظيره
ما لو قال قيل له ما ساك فقال الحبل والبغال والحمة فانه يفسد صلوته ان اراد به جوابا
والا فلا وان فتح على امامه لا يفسد استحسانا وقيل ان قرأ قدر ما يجوز به الصلوة يفسد لانه
لا ضرورة اليه وقيل ان انتقل الى آية اخر لا يفتح عليه يفسد صلوته الناحية وكذا صلوته الامام ان

ان اء لا يفسد سواء كان من وجع او ذكر جنة او نار والتاوة وهو ان يقول اوه يفسد فيها

الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه وينبغي للمقتدى ان لا يجعل بالفتح اذ يرتد ذكر الامام
ليكون التلقن بلا حاجة ولا امام ان لا يفتح اليه بل يركع اذا قرأ قدر الركن والانتقال الى
آية اخرى واكثر وشرب لانها ينافيان الصلوة ولا فرق بين العهد والسبان لان حالة الصلوة
مذكورة اذا لم يكن بين اسنانها فاكل اما اذا كان فابتلعه لا يفسد صلوته كما سبناه وسجوده على
جس وعن ابي يوسف يفسد السجدة الصلوة حتى لو اعدا على موضع طاهر صح لان اذا اعدا على
كالعدم لهما ان الصلوة لا تجزى فاذا فسد بعضها فسد كلها بخلاف وضع يديه وركبته عليه
فان صلوته يجوز لان وضعهما عليه كركن الوضوء اصله وتركه وضعهما لا يفسد الجواز بخلاف
الوجه فان ترك وضعه يفسد وادار ركن او امكنه بكشف عورة او نجاسة لو انكشفت
عورته في الصلوة فسد بلا لبث جاز صلوة اجماعا لان الاكث في الكثرة في الزمان اليسير
كالاكث في اليسير في الزمان الاكث وهذا لا يفسد فكذا هذا فان ادى ركنه الاكث في الاكث
بقدر ما يتمكن فيه من اداء ركن فسد وكذا الوضوء على موضع نجس او اصاب ثوبه نجاسة
اكثر من الدرهم اوقع في صف النساء للرحمة فاذا اوكت فسد عند ابي يوسف وعند
محمد رحمه الله لا يفسد كسفت العورة وملاية النجاسة بالكلت ما لم يؤده الى الركن يعني انه
لا يعتبر قدر اداء الركن بل حقيقة اداؤه واختلاف مقتضى خارج المسجد يعني اذا كان المسجد
ملا من القوم والصفوف متصل بهم خارج المسجد فسبق الامام حدث فخرج من المسجد
واختلف رجلا من خارج المسجد يفسد صلوة الكل لما مر ان خلوه مكان الامام عنه يفسد ان
الصلوة لكنه ما دام في المسجد جعل كأنه لم يجز مكانه وعند محمد رحمه الله لا يفسد لان لم يوضع
الصفوف حكم المسجد كانه الفضاة واختلاف ائمة ولو خلفه ساء ان اختلف الامام امرأة
وقد سبقت حدث وخلفه رجال وساء يفسد صلوة وصلوة القوم لا تستقاله باختلاف من لا يصلح
خليفة له يفسد صلوة وبها يفسد صلوة القوم وكل عمل كثير اختلف في تفسيره وعامة
الشايع على انه ما يعلم ناظره ان عامل غير مصل وقيل ما استكره المصلي قال الامام الرضى
هذا اقرب الى مذهب ابي حنيفة فان دأبه التفتيش الى ركن المسجد وقيل ما يحتاج الى اليدين
لناظره عطف على قراءة ايا مكتوب وفهمه قرأنا كان او غيره واكثر ما بين اسنانه فانه لا يفسد

النجاسة

لانه تبع لربه ولهذا لا يفد به الصوم وقيل اذا كان ما بين اسنانه فليلا كما دون الحصة
لا يفد صلوة واذا كان اكثر منه فسد كذا في الكلاخ الزهابة او مرور ما في الصلوة موضع
سجوده فكل موضع الذي يكره المرور فيه والاصح انه موضع صلوة في الصلوة وهو من قد
اي موضع سجوده فانه لا يفد الصلوة وان اتم المار وتجر الصلوة امامه فيه اي الصلوة
ان طل المرور ويدفعه الى المرور بالاشارة او النسيج لانهما خيرا عن العمل الكثير ان عدلها
اي السرة متصل بقوله ويدفعه او مرسى من المصلح والسيره ان وجدت وكفى للجماعة سيرة
الامام وان المار في المسجد الصغير بالمرور بين يديه مطلقا ان سواء كان ما بين يديه الصلوة
او اكثر بل احاطل بينهما والسي الكبير قبل الصلوة وقيل كالصلاة كما فرغ من بيان ما يفد
شرع في بيان ما يكره فيها وما لا يكره فقال وكره تشاوبه لانه من التكاسل والامتناع فان غلب
فليكنظم ما استطاع وان زاد وضع يده او كره على فم وتخطيه لانه ايضا من الكسل وتقصير فيه
للنهي عنه وكف ثوبه الى رفع ثوبه من بين يديه اذا اراد السجود فانه نوع تجبره وسد له وهو
ان يجعل ثوبه على راسه وكفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه فانه تشبه باهل الكتاب وخبره
اي لعنه الله ان يتقرب ويدير لانه خارج الصلوة منتهى عنه فاطك فيها وعقاص شعرة للنهي عنه
وهو ان يجمع شعرة على ثامة وبشده يحفظ او يضع ليتلبذ وفرقة اصابعه للنهي عنه ايضا
والثامة بان يلو عنقه الحاجة للنهي عنه ايضا فلو نظر نحو عينيه بمنزلة اويسة من غير ان يلو
عنقه او يلو الحاجة لايكره ولو حول صدره عن القبلة في صلوة ورفع بصره الى السماء
للنهي عنه ايضا واقعا في النهي عنه ايضا وهو ان يقعد على اليدين وينصب خذيه ويضم ركبتيه
ويضع يديه على الارض فانه يشبه افعاء الكلب وافترش ذراعيه للنهي عنه ايضا وتربعه
لان فيه ترك سنة القعود للثمة بلا عذر فلو كان بعذر لم يكره وتحصه للنهي عنه ايضا
وهو اليد على الخاصرة وقلب الحصى ليسي الامرة الى وكره قلب الحصى ليتمكن من السجود الا ان
يقلب مرة للنهي عنه ايضا والرحضة في الملة قال عم بالارسة او ذر وعده الا جمع آية وهو
والنسيج باليد للنهي عنه ايضا وفيه خلاف لهما فلا يكره عدهما بالقلب ولا باليد خارج الصلوة
وقام الامام في المحراب او على دكان او الارض وحده هذا قيد للصورة المذكورة يعني يكره قيام الامام

هذا هو الوجه في النهي عنه

ان في كل واحد من هذه ما يكره في الصلاة

الامام وحده لانه تشبه باهل الكتاب لا قيامه في الخارج وسجوده فيه لانتفاء سبب الكراهة
وكذا يكره قيامه على دكان وحده والقوم على الارض للنهي عنه وللتشبه وكذا عكس في الاصح
لانه يشبه اختلاف المكانين فكان تشبهها ولان فيه ازديا بالامام ثم قدر الارتفاع فانه
ولا يكره ما دونها ذكره الطحاوي وهو رواية عن ابي يوسف وقيل مقدار ذراع وعليه الاعتناء
وان كان مع الامام بعض القوم لا يكره في الصحيح لانه وال المعنى الموجب للكراهة والقيام
حلف صف فيه ان في ذلك الصف فرجة للنهي عنه وليس ثوب فيه تصادير لانه يشبه
حامل الصنم وان يكون بين يديه ثوبا او كانوا في نار تشبه بعبادة الجوس لانهم يعبدون
الحجر او يكون فوق رأسه او خلفه او بين يديه او يحذونه صورة لحد يث جبرائيل عم انا لانه خل
بينما فيه قلب او صورة واشد كراهة ان يكون امام المصل ثم فوق رأسه ثم على عينيه
ثم على ساره ثم خلفه وفي الغاية ان كان التمثال في مؤخر الظهر لا يكره لانه لا يشبه عبادة
وفي الجامع الصغير اطلق الكراهة الا ان يكون صغيرة او مقطوعة الراس او لغير
ذي روح فانها اذا كانت كذلك لا تقبل فلكراهة وصلوة حراما رأسا للتكاسل وعدم الالتفات
لالتفت الى جهة لو كان لم يكره او صلوة وهو يدافع الاجئين الى التبول والغايط وهو جمل حاله
اي صلوة حال مدا فعة لهما او الرجح للنهي عنه وصلوة في ثياب البذلة وهي ما تبس في
البيت ولا يذهب بها الى الكا بر وسج جبرته من التراب للنهي عنه ايضا لان لا يكره قتل
حيته وعقرب في الصلوة لحد يث اية بريرة رضائه عم امر يقتل الاسودتين في الصلوة الحية
والعقرب ثم قيل انما تقتل اذا تمكن من قتلها بفعل يسير كالعقرب واما اذا احتاج الى
اي المعالجة والمشي فيفد الصلوة وذكر في الجسوط والظاهر انه لا تفصيل فيه لانه رخصة
كالشي في الحديث والاستقاء من البيز ولا الصلوة بالظهر فاعيد يحدث وقيل يكره والصحيح
ما ذكرنا لما روي انه عم اذا اراد ان يصلي في الصلوة امر عكرته ان يجلس بين يديه ويصلي
وايا مصحف اوسيف معلقين لانها لا يعبدان والكراهة باعتبارها وان قال بعض بكر استهما او
سراج لان الجوس لا يعبدون بل يكره او على ساط فيه تصادير لانه امانة وتحقيه للصورة وليس
بتعظيم ان لم يسجد عليها الا الصورة بان كانت في موضع جلوس وقيامه فان السجود عليها تشبه

فلا تتركه

انها

شبه بعبدة الاوثان كذا انظر كذا اهرنا كالفصل في عبارة الكفر ووجه الفصل بين الكلامين
 ان الثاني غير متعلق بالصلوة بكرة الوطن والبول والتخلي الى التغطية فوق سجدة لانه بنا في
 احترامه لان سطح المسجد حكمه حتى لو قام عليه مقديا بالامام صح ولو صعد اليه المعتكف
 لم يفسد اعتكافه ولم يحل للحايض واجنب الوقوف عليه لافوق بيت فيه سجدة والمردما
 اعتد للصلوة في البيت بان كان له محراب لانه ليس بسجدة حتى جاز بيعه فلم يكن له حرمة الا
 المساجد كذا في الكافي ويكره علق بابه لانه مضى المسلمين فلا يصح منعهم قالوا هذا في
 زمانهم وفي زماننا لا بأس في غير اوان الصلوة اذ لا يؤمن على مناع المسجد الا لا يكره
 تزيينه بالجص والياح هو حشب مقوم يجب من الهند وما الذهب بالمال الا مال البائس
 واما المتولى فيضمن فيه ما زنيه به اذا فعل ذلك من مال الوقت قراء بعد الفاتحة من
 وسط السورة لا يكره وقيل بكرة قراءة خاتمة السورة في ركعتين بكرة وكذا خاتمة سورة في
 ركعة او سورتين في ركعتين وقيل لا يكره فيهما جمع بين سور في ركعة لا يكره وقيل بكرة وكذا
 سورة في الركعتين بكرة الا في النفل وينبغي ان لا يفصل بين الركعتين سورة او سورتين واما
 يفصل سورة كذا في التنية قراءة في الركعة الاولى المعوذتين قال بعضهم بقراءة الثانية
 بياحة وشئ من البقرة وقال بعضهم بعيد قل اعوذ برب الناس في الثانية كذا في الحانية قراءة
 في الاولى قل اعوذ برب الناس قراءة في الثانية ايضا قراءة بعض السورة في كل ركعة قيل
 بكرة وقيل لا وهو الصحيح قراءة سورة فقرة في الثانية سورة فورها بكرة والآية كالسورة
 كذا في جميع الفتاوى سقطت فلتسوية او عمامة في الصلوة فرفع القنوسه بيد واحدة
 افضل من الصلوة بكشف الرأس واما العمامة فان امكنه رفعها ووضعها على الرأس
 بيد واحدة معقودة كما كانت فسر الرأس اولى وان انحلت واحتاج الى كونه في الصلوة
 بكشف الرأس اولى من عقدنا وقطع الصلوة كذا في التارحانية لوصل رافعا بيمينه الى
 اليانفقتين بكرة ولو صلح السراويل والعقب عنده بكرة المصلحة اذا كان لا بأس بشئ او لم يجرى
 ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون في الكراهية والمتأخرون وانما رانه لا يكره كذا في
 الخلاصة **باب الوتر والنوافل** الوتر فرض على لا اعتقادي وقد مر الفرق بينهما وهو

في بعض النسخ انما هو كذا

وهو المراد بما روي انه واجب وفي الطهارة انه فرض على علماء واعلموا واجب علماء وهو سنة
 مؤكدة عندنا فلا يكون حايجه تزيين على كونه غير اعتقادي وبقيت تزيين على كونه فرضا
 اذ لو كان سنة لم يقض وكذا قوله وتذكره في الصلوة المكتوبة فيه ولو كان سنة لما
 افرد وقوله وتذكره فيه فيه ولو كان سنة لما افرد وقوله ولا يعاد الوتر لاجل
 العتاء ولو كان سنة لا يعيد تبعا للفرض وثلاث ركعات سلمية لما روي انه عليه الصلوة
 والسلام كان يؤثر بثلاث لا يسلم الا في اخرها من رواه لابي وجماعة من الصحابة بقراء
 المصلي في كل من الركعات الفاتحة وسورة لانه المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم كما سجد
 ولان وجوبه لما كان بالسنة وجب القراءة في الحج احتياطا وقبل ركوع الثالثة بكرة لافضا
 يديه فيقف فيه الى فيما قبل الركوع لما روي انه صلى الله عليه وسلم لو تر بثلاث ركعات
 قراء في الاولى سجدة ثم ركبا الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد
 ونفت قبل الركوع وتجدد الشافعي بعده فيقول اللهم انا نستعيبك ونستغفرك ونستغفر
 ونستوب اليك ونؤمن بك ونؤكل عليك ونشرب عليك الخية كل شجرة وكفره ونقصه كل نخلة
 ونشرك من يشركك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسبي ونخضع ونرجو رحمتك ونخشى
 عذابك ان عذابك بالكفار ملحق روى بكراحا، ونفخها والكسرا صح والقوم يتابعون
 الامام اياها فاذا شرع الامام في الدعاء قال ابو يوسف يتابعونه ويقرؤنه معه وقال
 محمد رحمه الله لا يتابعونه ولكن يؤمنون والدعاء اللهم اهدنا بين هديت وعافنا بين عافيت
 وتولنا بين توليت وبارك لنا بين اعطيت وقنا بين ما قضيت انك تقضي ولا تقضي
 عليك انه لا بد من واليت ولا يفر من عادت تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت
 ونستغفر من انك اللهم ونستوب اليك وقيل رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين واما في كل السنة
 وقال الشافعي لا يفتن في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان دون غيره وقال الشافعي
 لا يفتن في الوتر يفتن في صلوة الفجر ايا ان فارق الدنيا والنا حديث ابن مسعود رضي الله عنه
 فت في صلوة الفجر يقرأ بعد دعاء على من احبها العوب ثم تركه والشرك دليل النسخ والتزجيح
 بغيره المراد ان اوبالمروي فانه حاطر فيخرج على الميبح ويبس فالت الوتر ان يبتسج في قراءة القنوس

ايضا في الركعة الثانية بعد الركوع
 كذا في النسخ وفيه الله عنه انه عليه
 السلام كان يفتن في صلوة الفجر

حتى حقت شافيا بقنت بعد الركوع لان اختلافهم في الفجر كما سبأه مع كونه منسوخا دليل على
 انه يتابعه في قنوت الوتر كونه تابعا بقين فصار كالشأن والشهد والدعاء بعده وسبحات
 الركوع والسجود لا الفجر لا يتابع شافيا بقنت في الفجر عند ايام دوم وعند ايام يوسف يتبعه
 لانه مقتد للامام والقنوت مجزئ فيه فصار كالكبيرات العبدية والقنوت في الوتر بعد الركوع
 ولما انه منسوخ لما روي ولا يتابعه في المنسوخ فصار كما لو كبر خاشعا في الجنازة حيث لا يتبعه
 بل يسكت قابلا يتابعه فيما يجب متابعته وقيل بقوله تحبنا للمخافة لان التاكيد شريك
 الاداعي والاول اظهر لوجوب المتابعة في غير القنوت ومن لم يجزئه في القنوت بسحب
 ان يقول اللهم اغفر لي مرات ثلاثا وهو اختيار الامام ابي الليث او يقول اللهم ربنا
 آتئنا الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وهو اختيار سائر المشايخ كذا
 في المعراج تذكر انه ترك القنوت في الركوع متعلق بتذكر او القيام فيه اي الركوع لم يفت فيه
 اي الركوع لانه ليس كمالا للقنوت ولو قنت في القيام بعد الركوع لم بعد الركوع لان الركوع
 فرض والقنوت واجب ولا يجوز رفض الفرض لا فامة الواجب وسجد للسهولة وال
 القنوت عن محله الاصل ركوع الامام قبل فراغ المقتدي منه اي القنوت تابعه اي قطع
 المقتدي القنوت وتابع الامام لان ترك المتابعة بعد الصلوة دون ترك القنوت
 بخلاف الشاهد بعينه اذا سلم الامام قبل فراغ المقتدي من الشاهد لا يقطع الشاهد ولا يتابعه
 في السلام اذ لا يلزم بهما من تركها فاداء الصلوة اذ رك المقتدي الامام في الركوع من ثالثة
 اي الركعة الثالثة من وتر رمضان كان المقتدي مدركا للقنوت لان ادراكه في الركوع اوله
 في القيام قنت في الركعة الاولى او الثانية سهوا لم يفت في الثالثة لان تكرار القنوت غير
 مشروع لما فرغ من احوال الوتر شرع في بيان احوال النوافل فقال سن سنة مؤكدة ركعتان
 ركعتان قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء وسن اربع بسلامة حتى لو اداها بسلامتين
 لا يكون معتد بها ولهذا لو نذر ان يصلي اربع بسلامة فصلت اربع بسلامتين لا يخرج عن
 النذر وبالعكس يخرج كذا في الكافي قبل الظهر والجمعة وبعده اي الجمعة والاصل فيه
 قوله عم من ثابره على ثني عشرة ركعة في اليوم والليله بنى الله له بيانا في الجنة وفاته ذلك صلى

صلى الله عليه وسلم على نحو ما ذكره في اربع قبل العصر والعشاء وبعده اي العشاء بسلامة
 وست بعد المغرب بسلامة وكذا زيادة ثقل للنهار على اربع بسلامة والليل على ثمان
 لان السنة وردت في صلوة الليل ايا الثمان وفي صلوة النهار ايا الاربع ولم ترد بالزيادة فيكون
 لاثنا دليل عليه لا يثبت والافضل فيهما الى الليل والنهار رابع اربع اربعة وعندهما
 في النهار ربيع وفي الليل مثني وعند الشافعي فيهما مثني لا يصلح على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى في
 اربع قبل الظهر والجمعة وبعدها في الجمعة واذا قام ايا الثالثة من ذوات الاربع المذكورة
 لا يستفتح الا لا يقرأ سبحانك اللهم ايج لانها لتأكد الشهرة الفريضة ولهذا اختلف في جوب سجدة
 السهوه على من زاد على الشاهد فيها وفي البواقي من ذوات الاربع وهي ما سؤل المذكورات
 يصلح ويستفتح لان شفع منها بغير صلوة مستقلة لانتفاء شبه الفريضة فيها لحوال القيام اولى
 من كثرة السجود لقوله عم افضل الصلوة طول القنوت اي القيام ولان القراءة تكسر بطول
 القيام وبكثرة الركوع والسجود وكثرة السجود والقراءة افضل منه وسن تحية السجود وهي
 ركعتان قبل القعود لقوله عم اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يسلم ركعتين واداء الفريضة
 يسوبا كذا قال الربيع وندب ركعتان بعد الوضوء لقوله عم من احدى يتوضا فيحسن الوضوء
 ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وجبت له الحجة واربع فصاعدا في الضحى ما روت
 عابشة رضي الله عنهما ان كان يصلي الضحى اربع ركعات وبريد ما شاء فرض القراءة في ركعتي الفرض
 يعني ان القراءة فرض في ركعتين من الفرض غير متبعتين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقد
 فسدت وأجب في الاوليين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الاخير بين جاز صلوة ويجب عليه سجدة
 السهوان سلمي ويأثم ان عمد وقصد في كل النفل والوتر ما النفل فلان كل شفع منه صلوة
 على حدة والقيام منه ايا الثالثة بمنزلة تحية مبتدأة ولهذا لا يجب بالتحية الاولى الا ركعتان
 في المشهور عن اصحابنا واما الوتر فلا احتياط كما لم يلزم النفل بالشروع قصد الاحتراز عن الشروع
 ظنا كما اذا ظن انه لم يصل فرض الظهر فشرع فيه فتذكر انه صلاه صار ما شرع فيه نفلا لا يجب
 اتمامه حتى لو نقصه لا يجب القضاء ولو عند الغروب والطلوع والاستواء فيجب القضاء بالا
 وقد مر تحقيقه في اول كتاب الصلوة ما اول الاربع فضع ركعتين لو نقص النفل الاول او الثاني

مطلق لا يصلح على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى في اربع قبل الظهر والجمعة وبعدها في الجمعة واذا قام ايا الثالثة من ذوات الاربع المذكورة لا يستفتح الا لا يقرأ سبحانك اللهم ايج لانها لتأكد الشهرة الفريضة ولهذا اختلف في جوب سجدة السهوه على من زاد على الشاهد فيها وفي البواقي من ذوات الاربع وهي ما سؤل المذكورات يصلح ويستفتح لان شفع منها بغير صلوة مستقلة لانتفاء شبه الفريضة فيها لحوال القيام اولى من كثرة السجود لقوله عم افضل الصلوة طول القنوت اي القيام ولان القراءة تكسر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود وكثرة السجود والقراءة افضل منه وسن تحية السجود وهي ركعتان قبل القعود لقوله عم اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يسلم ركعتين واداء الفريضة يسوبا كذا قال الربيع وندب ركعتان بعد الوضوء لقوله عم من احدى يتوضا فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وجبت له الحجة واربع فصاعدا في الضحى ما روت عابشة رضي الله عنهما ان كان يصلي الضحى اربع ركعات وبريد ما شاء فرض القراءة في ركعتي الفرض يعني ان القراءة فرض في ركعتين من الفرض غير متبعتين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة فقد فسدت وأجب في الاوليين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الاخير بين جاز صلوة ويجب عليه سجدة السهوان سلمي ويأثم ان عمد وقصد في كل النفل والوتر ما النفل فلان كل شفع منه صلوة على حدة والقيام منه ايا الثالثة بمنزلة تحية مبتدأة ولهذا لا يجب بالتحية الاولى الا ركعتان في المشهور عن اصحابنا واما الوتر فلا احتياط كما لم يلزم النفل بالشروع قصد الاحتراز عن الشروع ظنا كما اذا ظن انه لم يصل فرض الظهر فشرع فيه فتذكر انه صلاه صار ما شرع فيه نفلا لا يجب اتمامه حتى لو نقصه لا يجب القضاء ولو عند الغروب والطلوع والاستواء فيجب القضاء بالا وقد مر تحقيقه في اول كتاب الصلوة ما اول الاربع فضع ركعتين لو نقص النفل الاول او الثاني

يعني اذا شرع في اربع ركعات من النفل واف الاول يقضيه فقط لانه افسه ولم يشرع
في الثاني وكل شفع من النفل صلوة على احدى وان لم يفسد وقعد على الركعتين وقام الى الثالثة
واف يقضيه الشفع الثاني فقط لان الاول قد تم واف الثاني فلم يفسد قضاؤه اولم يقرأ
فيهما الى الشفعين لان الاصل عند ابي ج ان ترك القراءة في الركعتين يبطل التحريم وفي احد
لا يلبي الاداء فاذا لم يقرأ في الشفع الاول بطلت التحريم فلم يفسد قضاؤه الشفع الاول
لصحة الشروع فيه لا الثاني لفاد الشروع بطلان التحريم اولم يقرأ في الشفع الاول فانه
ج يفسد ويبطل التحريم فلفاده يلزم قضاؤه وبطلان التحريم لم يفسد الشروع في الثاني
او في الشفع الثاني لان الشفع الاول قد تم والثاني فسد فلم يفسد قضاؤه او في احد الركعتين
من الشفع الاول لانه فسد فلم يفسد قضاؤه وبطلت التحريم فصح الثاني او في احد الركعتين
الشفع الثاني لان الاول قد تم وفسد الثاني فلم يفسد قضاؤه اولم يقرأ في الشفع الاول واحد
الركعتين من الشفع الثاني لان الاول يبطل بعد الشروع فلم يفسد قضاؤه ولم يفسد الشروع
في الثاني بطلان التحريم وقضت ركعات اربع ان لم يقرأ في احد الركعتين لانه
اذا لم يقرأ في احد الركعتين فسادا كل مع صحة الشروع فلم يفسد قضاؤه الركعات او ترك
القراءة في الشفع الثاني واحد ركعة الاولى لانه لما ترك في احد الركعتين فساد الاداء وبطل
التحريم فصح الشروع في الثاني واذا لم يقرأ في الثاني فسادا فلم يفسد قضاؤه الاربع ولا يفسد
ان لم يقعد بينهما الى اذ اتم اربع ركعات من النفل ولم يقعد بين الشفعين كان ينبغي ان
يفسد الشفع الاول ويجب قضاؤه لان كل شفع من النفل صلوة ومع ذلك لا يفسد
قياسا على الفرض كما سبقت تحفيقه في باب سجود التواضع بعد التشهد او لا
نوله اربع ركعات من النفل وقعد على الركعتين بقدر التشهد ثم نقض لا قضاؤه عليه لان
ما وجب عليه اذاه ولم يشرع في الشفع الثاني ليحب قضاؤه وبطلت قاعدته مع قدره القيام
ابتداء وكره بقائه الا بعد رآه ان قدر على القيام جاز ان يشرع في النفل قاعدا وان شرع
فيه قائما كره ان يقعد فيه مع القدرة على القيام واذا عرض له عذر لم يكره وبطلت ركبا خارجا
الحضر وهو كل موضع يجوز للمساوق قصر الصلاة فيه وسبب التقييد به ينبغي اشتراط السفر

باب الصلاة
على الذابة منسوخة

والجواز في المصومين ويكون سجوده اخفض من ركوعه ولو كان الى غير القبلة لان التوافل غير محقة
بوقت فلو التزموا الشغل واستقبلوا بغير القبلة بغيره فبطلت الصلاة لان التوافل غير محقة
الذابة الا الصلوة في الواجبات من التوسعة والمنذور وما شرع فيه فانه وصلوة الجائزة وسبح
تليت على الارض واما ابن الرواتب فتوافل وعن ابي حنيفة انه ينزل سنة بالبحر لانها كالماء
غير ما بين يديه من غير ان يشرع ركبا ثم ينزل نبي لا ركوبه يعني اذا اتم ركبا ثم ركب لا ينبي
لانه افسد ما شرع فيه لان الاول يؤديه اكمل مما وجب عليه وفي الثاني انقصة التحريم موجبة لمركوع
والسجود فلا يجوز اداؤه بالايام وسبب زيادة كلام فيه في باب الصلوة على الذابة ان شاء الله
تعالى التواضع جمع ترويح وهي في الاصل اسم للجملة وسميت بالترويح لاستراحة النفس بعد اربع
ركعات بالجملة ثم سميت كل اربع ركعات ترويح مجازا لما في اخرها من الترويح وهي سنة رسول الله
صلعم اذ قد صرح انه ماقام في بعض الليالي وبين العذر في ترك المواظبة عليها وهي حثيثة ان يكتب
عليها ثم يواظب عليها الحنفيا الراشدون وقد قال م عليكم بشي وسنة الحنفيا الراشدون من بعدى
وهي سنة للرجال والنساء وقال الروافض سنة الرجال فقط والجماعة فيها اي التواضع سنة على
الكفاية حتى لو تركها اهل المسجد اساءوا ولو اقامها البعض فالتخلف تارك للفقيدة ولم يكن ميسرا
او قد تخلف بعض الاصحاب وعن ابي يوسف من قدر على ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام فصلوة
في بيته افضل والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة اخرى فهو جازي احد الفضيلتين
وترك الفضيلة الزائدة كذا في الكفاية وان فاست لا يقضي اصلا اي لا الجماعة ولا منفردا لان
القضاء من هو اصل الفرض وما يتبعه من التواضع يستحب تاخيرها الى انتهائهما في الليل الاول وهي
فمن ترويح كحل اي لكل ترويح تسليمة فتكون التسليمة عشرة او الامام والقوم يكونون
بالشأن في كل كبيرة الافتتاح ويجلس بين الترويح يجتنب قدر ترويح وكذا بين الخامسة
والسابعة لانه المتوارث من زمن الاصحاب رضوان الله عليهم اجمعين الى يومنا
هذا وينبغي على التشهد اي الامام يزيد على التشهد الصلوة على النبي صلى الله عليه
وسلم الا ان يميل القوم في تركها والسنة الخمسة مرة ويختتم بلبه التسبيح والعشرين
لكثرة الاخبار بانها ليلة القدر ولا يترك اي الخمسة لكسبهم اي القوم وقيل

ان قال صاحب الاختيار الا فضل في زماننا قد رما لا يتقبل عليهم ومن صلى العشاء وحده فله
ان يصلي التراويح بالامام ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصليوا التراويح جماعة
ولو لم يصليها اي التراويح بالامام صلى الوترية ولا يوتر اي لا يصلي الوتر جماعة خارج
رمضان لا اجاز ولا يصلي تطوع جماعة الا في ايام رمضان وعن شمس الائمة الكثر في
التطوع بالجماعة انما يكره اذا كان على سبيل التراويح اما لو اقتدى واحد بواحد او اثنان
بواحد لا يكره واذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه وان اقتدى اربعة بواحد كرهه اتفاق كذا في
الكافي **باب ادراك الفريضة** في العلم ان الاصل نقض العبادات
قصدا بلا عذر حرام لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وان التقص لا كمال اكمال
معنى فيجوز كمنقص المسجد للاصلاح ونقص الظهر بالجمعة وللصلاة بالجمعة
مرتبة على الصلوة منفردة في زوال الصلوة منفردة الا حرجا من فضل الجماعة اذا
نقض هذا فاعلم ان من شرع في فريضة منفردة اذا اقيمت اي اذا شرع
الامام في تلك الفريضة قطعها خبر لقوله الشارع فيها واقتدى
بالامام ان لم يسجد للركعة الاولى لانها لم يحل القطع لاكمال او سجد
وهو غير رابعي لانه ان لم يقطع وصلى ركعة اخرى يتم صلوة في الثاني
ويوجد الاكثر في الثاني ولا كثر حكم الكل ففيه شبهة الفراغ وحقيقة
لا تحل التقص فكذا يشبهه اوفيه اي في الرابعي لكن ضمن اليها اخرى ليصير
ركعتين نافلت فيجوز فضل الجماعة بقطعه وان صلى ثلاثا منه اي الرابعي
اتم اي ضمن اليها اخرى لانه قد ادعى الاكثر حكم الكل فلا يحل التقص لما مر
ثم اتم اي اتم في متفلا الا في العصر لان التقص بعينه مكروه والشارع
في التقص لا يقطع لانه ليس للاكمال واختلف في سنن الظهر اذا اقيمت والجمعة في خطبة
فقبل يقطع على اس الركعتين لانها فوافل سنة يروي ذلك عن ابي يوسف وقيل
يتيمها اربع لا انها بمنزلة صلوة واحدة والقطع بهنالك لا كمال بخلاف الظهر لا يخرج احد من سجدة
اوق فيه من غير ان يصلي فيه الا مقيم جماعة اخرى من ان ينتظره او بان يكون مؤذن مسجد او امام

او من يقوم بالجماعة يتفرون او يبتلون بعينيه وفي النهاية ان خرج ليصلي في مسجد حبه مع
الجماعة فلا بأس به مطلقا من غير قيد بالامام والمؤذن والاصلي الظهر والعشاء مرة يعني
ان كان صلى فرض الوقت لا يكره الخروج بعد النداء لانه قد اجاب داعي الله مرة فلا بأس في
تركه ثانيا ولا يخرج من مسجد احد عند الاقامة فيه لان من خرج اتمهم على لغة الجماعة عيانا او
بظن انه لا يرى حوز الصلوة خلف اهل السنة الا المقيم ان مقيم جماعة اخره فلا بأس
بإخراجه ومعنى النج والعصر والمغرب مرة فان لم يخرج ايضا لكرامة التقص بعد كما سبق
لامصلحة الظهر والعشاء فانه لا يخرج بعد الاقامة لجواز التقص بعد ما حابف فوت الجماعة
في الغريزة سنة ويقتدى لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بتركها الزم فكان احراز فضيلتها
اولى ومدرك الركعة منه انما في صلاة السنة يعني ان من يتوقع ادراك ركعة من فرض
النج في السنة فان فات عنه الركعة الاولى ولا يقضيها الا في السنة الفجر لا تبعا للفرض اذا فاتت
معه وقضاها مع الجماعة او وحدها فانما يكمل في السنة ان لا تقص لاحتمال القضاء بالواجب
لكن ورد الخ بقضاها قبل الزوال تبعا للفرض وهو ما روي انه لم يقض ما مع الفرض غداة
ليلة النعريس بعد ارتفاع الشمس فيبقى ما وراه على الاصل وفيما بعد الزوال اختلاف
المشايخ واما اذا فاتت بلا فرض فلا تقص عندهما وقالتم احب الي ان يقضيها ايا الزوال
ولا تقص قبل طلوع الشمس بالاجماع لكرامة التقص بعد الفجر وفي الظهر يكرهها الا السنة
مطلقا الا سواء اذكر ركعة منه او لا اذ ليس السنة الظهر فضيلة سنة الفجر حتى قالوا لو كان
العام مرجعا للفقهاء لم يترك سائر السنن الا سنة الفجر كذا في الكافي وقضاها قبل شفعها
الركعتين اللتين بعد الفرض وهذا عند ابي يوسف وعندهم رحمه الله قضاها بعد ما ونقل صدق
الصدر الشريفة الاختلاف على العكس ولا تقص غيرهما من السنن فانها لا تقص بعد الوقت
وحدها اجماعا واختلفوا في قضاها تبعا للفرض والاصح انها لا تقص وفي الخلاصة لو صلى سنة
الفجر او الاربع قبل الظهر ثم اشتغل بالبيع او الشراء او الاكل فانه يعيد السنة اما بالكلية
او بشرط ما فلا تبطل السنة وقبل الظاهر لا يعيد ما تركه سنن الصلوات الخمس ان لم يركع
حقا كذا في الامم كذا في الكافي مدرك ركعة من ذوات الحاريج كالظهر والعصر والعشاء مدرك

مطلوب
يجوز صلوة التقص بعد الظهر
والعشاء

مطلوب
سنة الفجر اذا فاتت بلا فرض لا يقص

مطلوب
مطلوب
مطلوب

مطلوب
يجوز ترك سنة الفجر في السفر
والاجماع

مطلوب
سنة الصلوات الخمس
هل يجوز اتمها

فصل الجماعة لا يصلحها واختلاف في مدركة الثلاث والآحق يعني ان من ادرك ركعة
 منها ادرك فضل الجماعة لوجود الاشتراك معهم لكنه لم يصلها جماعة اذ فاته الاكثر ولهذا
 لو حلف لا يصلح الظاهر مع الامام ولم يدرك الثلاث لا يحنث لان شرط حنثه ان يصلح
 الظاهر مع الامام وقد انفرد عنه بثلاث ركعات وان ادرك معه ثلاث ركعات ومات
 ركعة فمضاهي الجواب لا يحنث لانه لا يحنث ببعض الحلو ف عليه بخلاف الآحق
 لانه خلف الامام حكما ولهذا لا يقران فيسقط به وذكر شمس الائمة انه يحنث لان الاكثر
 حكم الكل وروى عن ابي يوسف ان الآحق ايضا لا يحنث الا ان يقول ان صليت بصلوة
 الامام وهو القيس كذا قالوا ولم يتفرعوا بالمدركة ركعتين اقول وجه عدم التعرض له
 ان حكمه يعم من حكم الطرفين فان مدركة ركعة اذا ادرك ركعة فضل الجماعة فاولى ان
 يدركه مدركة ركعتين واذا اختلف في كون مدركة الثلاث مصلية بالجماعة فاولى ان لا
 يصلح بها مدركة الركعتين فتدبر من امن فوت الوقت يتطوع قبل الفرض يعني ان من فاته
 الجماعة فاراد ان يصلح الفرض منفردا قبل بان ياتين قال بعض شايخنا لا ياتي بها
 لانها انما ياتي بها اذا ادرك الفرض بالجماعة لكن الاصح ان ياتي بها وان فاته الجماعة
 اذا ضاقت الا اذا خاف الوقت فيترك اقتدى برأيه فوقف حتى رفع رأسه فانه الركعة يعني انه
 اقتدى بالامام ركع فوقف حتى رفع الامام رأسه لم يدرك ركعة لغوات المراكبة
 فيه المستلزم لغوات الركعة بخلاف ركع حقة يعني اقتدى بالامام فركع قبل الامام فوقف
 حتى حقة امامه جاز خلافا لانه لوجود المراكبة في جزء **باب قضاء الغوايت والترتيب**
بين الفروض الخمسة والوتر ادا وقضاء فرض عملي يعني ما ينوت الجواز بفوته وتغير
 مرارا يعني ان الكل ان كان فائتا لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا ان
 ان كان البعض فائتا والبعض وقتيا لا بد من رعاية الترتيب فيقضي الفائتة قبل
 الوقتية وعندئذ لا ترتيب بين الفروض والوتر لانه سنة عندئذ لا ترتيب بين الفروض
 والسنة والاصل في لزوم الترتيب قوله من نام عن صلوة او نسيها فلم يذكرها الا وهو
 يصلح مع الامام فليصل التي هو فيها ثم لبعض التي تذكر ثم لبعض التي يصلح مع الامام وقد صرح

بينها وبين الوتر وكذا

وقد صرح شراح الهداية بان خبر مشهور يورثه العلماء بالقول فيثبت به الفرض العملي كما في الحديث
 الوارد في الحيازة فان صلح تفرج على قوله الترتيب بين الفروض خمسة من الفروض والارباب
 قد استلخه فاداموا فوافوا عند ايج وقتت عندهما بالتوقف لكن عند ابي يوسف قد
 وصف الفرضية وعند محمد رحمه الله اصل الصلوة ان ادرك فرضا سادسا صح الكل ان السنة
 عنده مع وصف الفرضية وان قضاءه الى تلك الغابت قبل ان يمس بطل فرضية الخمسة
 وتصوره فاعند ابي ج كما كانت كذلك عند ابي يوسف قبل قضاء كلهما ان الخمسة اديت مع
 قلها بل بالترتيب ففدت فلا تنقلب صحيحة والكثرة المحالة بالثبوت انما تؤثر فيه وفيما
 بعده حيث يصح ان اتفقا لا في الخمسة الماضية كما ان الكلب المعلم اذا ترك الاكل ثلاث مرات ثبت
 الحنث فيما بعد الثلاث لا فيها وله في القول بفناء الخمسة ملاحظة وجوب الترتيب فيما دون
 السنة وفي القول بالتوقف ان وجوب الترتيب انما هو في القليل دون الكثير فلما احتل ان
 يؤدى الساس فبلغ ايا الكثرة فلا يراعي الترتيب فيصح الحنث وان يقضى الغابت قبل
 الساس ويبقى قليلا فيراعي الترتيب فيفقط على ما يصح الجرم بالفاد مع ان الكثرة الموجبة
 لسقوط الترتيب قائمة بجميع السنة مستندة ايا اولها كسائر المستندات فكان صلح الحنث
 حال سقوط الترتيب فوقف صحيحة وانما لم يطل الاصل عند ابي ج وابي يوسف لان بطلان
 الوصف بما يخصه لا يوجب بطلان الاصل كما في صوم كفارة معسر اذا ايسر حيث لا يقع كفارة
 بل يصير نفلا ولم يجز من ذكر انه لم يؤثر تفرج على قوله بين الفروض والوتر وفيه خلاف
 لهما بناء على ان الوتر واجب عنده وسنة عندهما ويسقط الترتيب بفوت سنة من الفروض
 فان الغابت ج يبلغ حد الكثرة بخروج وقت الساس حتى يكون واحد من الفروض مكرا
 فيصلح ان يكون سببا للتخفيف لسقوط الترتيب الواجب بين انفسها وبينها وبين اغيارها
 والاصل فيه القضاء بالانعام حيث ثبت ان عليا رضي الله عنه اعلم عليه اقل من يوم وليلة ففرض
 الصلوات وعما رين بسا رضى اعني يوما وليلة فقضاها وعبد الله بن عباس رضى الله عنه اكثر من يوم
 وليلة فلم يقضها فنقل ان النكاح معتبر في التخفيف ويسقط ايضا بضيغ الوقت فان بقي
 منه ان الوقت ما يسح بعض الغوايت مع الوقتية بعض ما يسح من الغوايت معها الى

مطل في الاسماء

الوقتية كما اذا فاتت العشاء والوتر ولم يبق من وقت الفجر الا ما يسع خمس ركعات بقضي الوتر
ويؤدى الفجر عند ايح وكذا اذا فات الظهر والعصر ولم يبق من وقت المغرب الا ما يصلي فيه
سبع ركعات يصلي الظهر والمغرب ويسقط ايضا بالنسيان فيعيد العشاء والسنة لا الوتر
من علم انه صلى العشاء بلا وضوء والاخرين به يعني ان من تذكر في الوقت انه صلى العشاء بلا وضوء
والسنة والوتر به يعيد العشاء والسنة اذا لم يصح اداء السنة قبل الفرض مع انتهاء
اذيت بالوضوء لا انها تتبع الفرض اما الوتر فصلوة مستقلة عنده فصح اداؤه لان الترتيب
بينه وبين العشاء فرض لكنه اذ الوتر بغيره صلى العشاء بالوضوء فكان ناسيا ان
العشاء في ذمة فقط الترتيب وعندهما بقضي الوتر ايضا تبعاً للفرض لانه سنة عندهما
ويسقط ايضا بالنظر المعتبر فاذا صلى الظهر ذكر الترتيب فافاد اقصى الفجر وصلى
العصر ذكر الترتيب جاز العصر فترجع على قوله والنظر المعتبر فانه اذا صلى الظهر وهو
ذكر انه لم يصل الفجر فافاد اقصى الفجر وصلى العصر وهو ذكر الترتيب يجوز العصر اذا
فايته عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر لانه مجرد فيه ذكره الزيلعي اجتمعت
الحديث والقديمة جازت الوقتية بتذكر الحديثة ولا يعود الترتيب بعد الكثرة الى
القلة فيصح وقتي من ترك صلاة شهر مثلاً حتى سقط الترتيب فاجب يؤدى الوقتيات في ترك
ومما قوله فيصح الفجر فترجع على قوله اجتمعت الحديثة والقديمة اي فانه اذا اخذ يؤدى
الوقتيات صار فوات الشهر قديمة وهي مسقط للترتيب فاذا ترك فريضاً يجوز مع ذكره
اداء وقتي او قضي صلاة شهر الا واحدة او اثنتين عطف على قوله ترك صلاة شهر ونفر
على قوله ولا يعود الترتيب اي ويصح وقتي من قضي صلاة شهر الا واحدة او اثنتين فانه
اذا قضاها كذلك قلت الغوايت ولا يعود الترتيب فيصح اداء الوقتية وعن بعض
الشافعية ان قلت بعد الكثرة عاد الترتيب زجراً له عن التراخي بالصلوة والاول اختيار
شمس الائمة وفي الاسلام وقال ابو حفص الكبير وعليه الفتوى اذا كثرت الغوايت فاشغل
بالقضاء يحتاج اليه تعيين الظهر والعصر ونحوهما وينوب ايضا ظهر يوم كذا وعصر يوم
كذا اذ عند اجتماع الظاهرين في الذمة لا يتعين احدهما فاختلاف الوقت كاختلاف السبب

واختلاف الصلوة فان اراد تسهيل الامر عليه يؤى اول ظهر عليه او اخره اي اخر
ظهر عليه فاذا يؤى الاول فصلتي في ابلية بصيرة او لا وكذا لو يؤى اخر ظهر عليه وصلي
فما قبلها بصيرة آخر فيحصل التعيين كذا الصوم اي كما يحتاج الى التعيين في الصلوة يحتاج
اليه ايضا في الصوم لو كان ما عليه من القضاء من رمضان فيؤى اول صوم عليه من رمضان
الاول او الثاني او اخر صوم عليه من رمضان الاول والثاني والاى وان لم يكن من
رمضانين فلا يحتاج الى التعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد فقضى يوماً ولم يقين
جاز لان السبب في الصوم واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال العدد والسبب في
الصلوة مختلف وهو الوقت وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التعيين كذا في الخلاصة
قال في النصب وفي جمع الفتاوى اذا قضى الفائتة يتبين ان بقضائها في بيته لا المسيحي حتى
لا يقف الناس على ذلك لان تاخير الصلوة عن الوقت معصية فلا ينبغي ان يطاع عليه غيره وفي
الخلاصة رجل فاته صلوة كثيرة في حالة القعدة ثم مرض مرضاً يصرة الوضوء وكان
يصلي بالميتة او لا يقدر على الركوع والسجود ويصلي بالايما فادى الغوايت في المرض
بهذه الصفة جاز ولو صح وقدر على القضاء يسقط القضاء **باب صلوة المريض**
اذا تعذر القيام لمرض حصل قبلها اس الصلوة او فيها او خاف زيادته اي المرض
او خاف بطو البرية اي سبب القيام او خاف دوران الرأس او يجد القيام الكثرة يراعى جوار
اذا تعذر كيف شئت من الترتيب وغيره وصلى فاعدا ركوع وسجود وان قدر على بعض القيام قام
بان كان قادراً على التكبير قائماً او على التكبير وبعض القراءة فانه يؤمر بالقيام قال شمس الائمة
هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا اجفت ان لا تجوز صلوة وان تعذر اي الركوع والسجود ولا القيام
او موقفاً او هو افضل من الائمة قائماً ولكن سجوده احض من ركوعه لان الائمة قائم مقامهما
فاخذ حكمهما ولا يرفع اليه شئ وخصه الله بالسجدة على ما لا يجزئ ولا يستقر عليه جهته جاز
لوجود الائمة وان تعذر اي القعود او موقفاً وسجوداً وحوا القبله لقوله عليه
السلام يصلي المريض قائماً وان لم يستطع فاعدا وان لم يستطع فمقفاً فافاد يومى
فان لم يستطع فانه حتى يقبل العزيمة وينبغي ان يوضع تحت راسه وسدة ليثبه القعدة ويمكن

فان عارضه احداهما
فان عارضه الاخر
فان عارضه كليهما

ليس سجدة لقوله
دخلى عليه عائداً ان قدر
ان تسجد على الارض فليجهد ولا
فأزم ولا يرفع اليه شئ

الى المقدار
والجدة
احذر

من الأيمان أو حقيقة الاستلقاء تمنع الأيمان بالصحة فكيف لم يرض كذا في الكافي وإن تعذر الأيمان
 اضرت الصلوة فيه اشارة الى انها لا تقطع ولا يومي بعينه ولا يجابيه ولا يقبلها رونا
 وفيه خلاف رفر مرض في صلوة يتم بما قدر ان صلى صحيح بعض صلوة قائما ثم مرض يمتها
 قاعدا يركع ويسجد او يومي ان لم يقدر على الركوع والسجود او مستلقيا ان لم يقدر
 على القعود لانه بناء الاواني على الاعلى كافتاء المومى بالتصحيح مع فيها اي الصلوة ركع
 وسجد قاعدا يعني فريضه عن القيام فصل قاعدا يركع ويسجد اذ صح فيها بيني قائما
 لان البناء كالاقتداء والقيام يقتدى بالافتاء فكذا المنفرد بيني اخر صلوة على اولها وموم كذا
 اي صح في الصلوة لا يبنى بل يتأنف لان افتاء الركع والركع بالموى لم يجز فكذا البناء
 للمتطوع القائم يجوز ان يتكى على شئ كوعك او حائط او يقعد ان اعني لانه عذر جهنا مسئلة
 مسئلة القعود ومسئلة الانكسار وكل على نوعين عذر وبلا عذر اما الانكسار بعذر فغير مكره
 اجماعا وبغير عذر كذا عند ابى حنيفة وعندهما مكره واما القعود بعذر فغير مكره
 وبغير عذر جازا زوكره عنده ولم يجز عند بهما حتى او اعني عليه يوما وليد وقضى الخمس وان
 زاد وقت صلوة لا لا ذكرنا في باب قضاء الفوائت ان عليا رضي الله عنه اعني عليا اقل
 من يوم وليد فقضا من وعار بن باس رضي الله عنه اعني عليه يوما وليد فقضا من
 وعبد الله بن عمر رضي الله عنه اعني عليه اكثر من يوم وليد فلم يقض من فذل ان
 التكرار معتبر في التحفيف والنجون كالاغناء فيما رواه ابو سليمان هو الصحيح وهو لا
 لا ما نقل عن ابى يوسف ان المعية الزيادة من الساعات اي الازمة لا ما نقل
 لعل نجوم زال عقله بالسنج او انخر لزمه القضاء وان طال اي زوال العقل
 لان سقط القضاء عرف بالاشرا اذا حصل بآفة سماوية فلا يقاس عليه
 ما حصل بفعله فطلعت يداه ورجلاه من المرفق والكعب لفت
 ونشر لاصلوة عليه كذا في الكافي وقيل ان وجد حايوضه بامر غسل وجهه
 وموضع القطع ونمى راسه والاوضع وجهه ورأسه في الماء او مسح
 وجهه وموضع القطع على جدار فيصلي كذا في التار حاشية **باب الصلوة على الدابة**

قول اعني ان تعبد
 وهو قيد للسائلين
 حرقي

قصر
 كل موضع يجوز للصلاة فيه ان في ذلك الموضع وهو خارج عن مقامه سواء
 كان مقامه مصر او قرية كما سبأ في صلوة المسافر جاز فيه ان ذلك الموضع التطوع لم ان
 للمسافر وغيره عليها الدابة بالما حيث توجهت الدابة قبله كان اوله ولو بلا عذر ان جاز
 التطوع فيه على قدر عدم العذر وجاز فيه المكتوبة به ان بعد قال قاضي حان اذا صلى
 على الدابة بعد ان لم يقدر على ابقائها جاز الايمان عليها وان كانت تسير وان قدر لم يجز
 لاختلاف المكان بسيرة وفي القنية اذا سيرة راكبها لا يجز به الفرض ولا التطوع وهو ان
 العذر ان يخاف في النزول على نفسه او دابته من سبع او لصوص او كان في ظلمة ولا يجد مكانا
 جافا او كان عاجزا كبيرا او ضعيفا راجعا او نحو ذلك ودابة جوج لونه ل لا يركب
 بلا عذر كذا في الظهيرة او كان في البادية على الرحلة والقافلة شربا فانه يخاف عذابه
 وشبابه لونه كذا في الكافي وينزل للوتر وعند هلالا كالباب **باب الصلوة في السفينة**
 الاصل فيها ما روى انه صلى الله عليه وسلم لما بعث جعفر بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه الى
 الحبشة امر ان يصلي في السفينة قائما الا ان يتكلى بخاف الفرق وعن سويد بن غنيم قال
 قال ابابكر وعمر رضي الله عنهما عن الصلوة فيها فقالا لان كانت جارية فصل قاعدا وان كانت
 راسية فصل قائما يتوجه المصلح فيها القبلة بان يدور اليها كيف ما دارت السفينة عند الا
 حوزة الصلوة لانه يمكن الاستقبال من غير مشقة بخلاف الدابة اذ لا يمكن الاستقبال الا القبلة مع سيرة
 الدابة القادر على القيام في السفينة والقادر على الخروج عنها صلى قاعدا فيها لف ونشر
 ان القادر على القيام فيها صلى قاعدا والقادر على الخروج عنها صلى فيها جازت تلك الصلوة
 يعني ان القضاء لا يلزم لان الغالب العجوز والسوداء العين والغالب كالكاين كنه ترك
 الافضل والافضل القيام في الاول والخروج في الثاني لا يجوز الصلوة قاعدا في المروطة في
 الشط بالاجماع الا ان يدور راسه في يجوز لا يقدر اهل سفينة بامام في سفينة اخرى
 لاختلاف المكان الا ان يقدر ناخ يجوز لا اتحاد المكان حكما بخلاف ما اذا كانا على الدابتين او
 القنديل على الشط والامام فيها الي السفينة او بالعكس لو كان بينهما مانع من الاقتداء كالا
 كالطريق او طابفة من الزهر لم يجز الاقتداء والا جاز والله اعلم واهم **باب المسافر يومين**

ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان في الدابة جاز له ان يصلي في الدابة
 كل من الطوافين متعلق
 بشيخة
 لا يثبت ان اهل سفينة بامام في سفينة اخرى

من جاوز بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان كان خارج من قرية للسفر
سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون
سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاوز ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع
ان من شأن تلك المسافة ان تقطع سير وسطا اعتبر في الوسط للسير الابل والراجل
وللمرأة عند الريح وللجبل ما يليق به في ثلاثة ايام مع الاستراحات معنى قول علي بن ابي
اؤذي مدة السفر مسيرة ثلاثة ايام ولها بها السير الذي يكون في ثلاثة ايام وليا لها مع الاستراحة
التي يكون في خلال ذلك لان المسافر لا يمكنه ان يمضي دائما بل يمضي في بعض الاوقات ويستريح
في بعضها ويأكل ويشرب كذا في المحيط ولكون التيامل من اوقات الاستراحة تركت في بعض
الكتب ذكرتها في بعضها وبغير خص له ان للسافر ولو كان عاصيا فيه ان سفره كقطع الطريق
وعقوق الوالدين وسفر المرأة للحج بلا حرم وسفر العبد الا بغير من مولاه وعند الشافعي
هذا السفر لا يفيد الرخصة قصر الفرض الرباعي فاعل به خص قبة بالفرض اذ لا قص في السن
وبالرابع يخرج الفري والمغرب لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان الصلوة وضعت
في الاصل ركعتين فلما قدم النبي عم وسلم المدينة ختم اليها كل صلوة مثلها غير المغرب فانها وتر
النهار ثم زيدت في الحضر واقتضت في السفر حتى يدخل مقامه غاية لقوله وبغير خص او يقول
اقامة نصف شهر او اكثر ببلد او قرية تعينه لها اشعار بان نية الاقامة لا تنحصر في المغاور
كما ذكرت في الهداية لكن قال في الكافي قالوا هذا اذا سار ثلثة ثم نوى الاقامة في غير موضعها
فان لم يسو ثلثة نصح فيقصر الى اذ كان مدة الاقامة مقدرة بنصف شهر لم يصح نية
الاقامة فيما دونه فيقصر ان نوى الاقامة في اقل منه ان من نصف شهر او فيه لكن موضعين
مستقلين ككعة ومنه فانه يقصر اذ لا يصير مقبلا فاما اذا تبع احدهما الاخر بان كانت القرية
قريبة من المصر بحيث يجب الجمعة على ساكنها فانه يصير مقبلا بنية الاقامة فلها فيتم بدخول
احدهما لانها في الحكم كوضع واحد كذا في التختة او دخل بلدة ولم ينو الى الاقامة ثم بل على
عزم ان يخرج غذا او بعد غد وبقى سنتين فانه ايضا يقصر وعكس عطف على غير يقصر ان
يقصر عكس دخل دار الحرب ونواها الى الاقامة بدار الحرب نصف شهر او اكثر وان حاصر

من جاوز بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان كان خارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاوز ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

من جاوز بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان كان خارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاوز ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

من جاوز بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان كان خارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاوز ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

من جاوز بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان كان خارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاوز ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

وان حاصر حصنا فيها دار الحرب لانها ليست موضع الاقامة لانهم بين القرار والفرار
لكن من دخل فيها باساين ونوى الاقامة في موضع الاقامة صح كذا في الكافي الثانية او نواها
بدارها وحاصر البغاة في غير موضعها الى موضع الاقامة فانهم ايضا يقصرون ولا يجوز
اقامتهم لاهل اخصية عطف على غير يقصر ان لا يقصر الصلوة اهل اخصية كالاعراب والا
وهو جمع جبار وهو بيت من دبر اوصوف تؤذي الى الاقامة في موضع خمسة عشر يوما في
الاصح احراز عاقلة لا يجوز اقامتهم بل يقصرون لانها لا يصح الا في الامصار والقرى والاصح
المغني به ما روي عن ابي يوسف ان الرعاة ان كانوا في رحال في المغاور كانوا مسافرين
الا اذا نزلوا مراعى وعزموا على الاقامة فيه خمسة عشر يوما فانه استحسان ان جعلهم مقبين
وان لم يقصر عطف على قوله فيقصر والضيق للساكن ان لم يقصر المثل اتم الرابع فان قصد
الاولى ثم فرضه لان فرضه ثلثان فالقعدة الاولى فرض عليه فاذا وجدت يتم فرضه ولكنه
اسا لتأخيره السلام وتركه واجب تكبيرة الافتتاح في النفل وشبهة عدم قبول صدقة
الله تعالى لان القصر عندنا رخصة استطاق وحكمة ان ياتم العامل بالعمرة وما زاد على
الركعتين نفل والا لكان وان لم يقصر الاولى بطل فرضه وانقلب الكل نفلا لما عرفت انه
ترك الفرض عن الحسن بن حي اقتحمها المسافر بنية الرابع اعادة حتى يفتحها بنية الركعتين
قال الرازي وهو قولنا لانه اذا نوى اربعا فقد خالف فرضه كنية الفجر اربعا ولو نواها
ركعتين ثم نواها اربعا بعد الافتتاح فهي ملغاة كمن افتتح الظهر ثم نوى العصر كذا في شرح
الرازي واختلف في السن فقيل الافضل هو الترك تركضا وقيل تركضا وقال الرازي وان
الفعل حال النزول والترك حال السير وقيل يصلي سنة الفجر خاصة وقيل سنة المغرب
ايضا كذا في المحيط اقتدل مسافر بمقيم في الوقت صح اقتداؤه وانما ما شرع فيه لان قصد
الاقتداء من المسافر بالمقيم يكون بمنزلة نية الاقامة في حق وجوب التكليف لا بعده فبما يقصر ان
لا يقتدل المسافر بالمقيم بعد الوقت في فرض يتغير بالسفر وهو الرباعي واكثر من غيره
والغريب فان اقتداه به فيما يصح في الوقت وبعد وانما لم يصح بعد الوقت فيما يتغير
لاستزادة بناء الفرض على غير الفرض حكما اما في القعدة ان اقتدك به في الشفع الاول ذا

من جاوز بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان كان خارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاوز ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

من جاوز بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان كان خارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاوز ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

من جاوز بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان كان خارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاوز ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

من جاوز بيوت مقامه الى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان كان خارج من قرية للسفر سافر ايضا هذه العبارة احسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت اذ لو قيل امامه بيت لا يكون سافرا قاصدا قطع مسافة فن جاوز ولم يتعد او قصد ولم يجاوز لم يكن سافرا قطع

اذ القعدة فرض عليه لا على الامام او في حق القراءة ان اتمه في الشفع الثاني فان القراءة
 فيه قل على الامام فرض على المقتدى وتام تحقيقة في شرح تلخيص الجاهل الكبير وعلمه
 ان اقتداء المقيم بالمسافر فيهما الى الوقت وبعد لان حال المقيم لا يتغير عما كان في الوقت
 فانه لو اقتدى بالمسافر في الوقت كان في حق القعدة اقتداء المتغير بالمتغير وكذا لو اقتدى
 بعد الوقت ثم ان المقيم المقتدى بالمسافر اذا قام الى الاقام لا يقرأ في الاصح لانه لا لاحق
 حيث ادركه اول صلوة مع الامام وفرض القراءة صار مؤذك بقراءة امامه بخلاف الموقوف
 بالشفع الاول فانه يقرأ فيه وان قراء الامام في الشفع الثاني لانه ادركه قراءة ثالثة ولم يقرأ
 المقيم المقتدى بالمسافر لانه لم يصل في سفره بالنسبة وقال حين سلم اتوا صلواتكم يا اهل مكة
 فانما قوم سفر ونسب ان يقول الامام المسافر اتوا صلواتكم فانه مسافر كما قال في السفر
 والخضر لا يتغير ان الثانية ان اذا قضى فائبة السفر في الخضر بقصر واذا قضى فائبة الخضر
 في السفر يتم والعبرة في تغير الفرض باجر الوقت فان كان في آخره مسافر اوجب عليه ركعتان
 وان كان مقبلا اوجب عليه اربع لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء قبله كما تقرر في
 الاصول يبطل الوطن الاصل بمكة فقط ويبطل وطن الاقامة بمكة والسفر والاصل الى وطن
 الاصل هو المكن ووطن الاقامة موضع نول ان يتمكن فيه خمسة عشر يوما واكثر من
 غير ان يتجده مسكنا فاذا كان لشخص وطن اصلي فان اتخذ وطنا اصليا آخر سواء بينهما
 مدة السفر ولا يبطل الوطن الاصل الا في حقه لو دخله لا يصير مقبلا الا بالنسبة ولا يبطل
 الاصل بالسفر حتى لو قدم المسافر اليه يصير مقبلا بغير الدخول واما وطن الاقامة في
 يبطل بمكة حتى لو دخل وطن اقامة اتخذ وطنا بعد الاول ليس بينهما مدة السفر لا يصير
 مقبلا الا بالنسبة وكذا اذا سافر عنه وانتقل الى وطنه الاصل العبرة بنسبة الاصل لا بالبيع
 يعني اذا نوى الاصل السفر والاقامة يكون البيع كذلك ولا يحتاج الى النية استقلاله
 كالمراة مع زوجها فانها تكون تبعه اذا كانت مستوفية لهرمها ولا تقبض نيتها كذا في
 المحط والعبد مع مولاه والحجوة مع الامير الذي يلي عليه ورزقه منه ومثله الامير مع
 الخليفة والامير الذي يليه من استأجره ورزقه منه السلطان اذا سافر قصر الاطراف

لا يخرج من مكة

واجتدى ساء

اذا طاف في ولاية من غير ان يقصد ما يصل اليه في مدة السفر فانه لا يكون مسافرا او
 طلب العدو ولم يعلم ان يدركه فانه ايضا لا يكون مسافرا ذكره قاض حان وفي الرجوع
 يقصر ان كان بينه وبين منزله مسيرة سفر مسافر كافر وصبي حريمه اخر جاقاصدين
 مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فاسلم الكافر وبلغ القبي وسنهما وبين منزلهما الى مقصد هما باله
 بالسفر اقل من المدة قالوا ان عامة المشايخ المسم يتقصر فيما بقي من السفر والقبي يتم لان
 نية الكافر معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف القبي فانه من هذا الوقت يكون مسافرا
 والفرض ان الباقي ليس بمدة السفر وقيل يتمان بناء على عدم العبرة بنية الكافر ايضا
 وقيل يقصر ان بناء على تبعية الابن للاب المسافر **باب الجمعة** وهي فرض لقوله تعالى
 فاسعوا الي ذكر الله والامر بالسعي الى الشيء خالبا عن القارف لا يكون الا لاجابه شرط
 صحها المصير فلا يجوز في القرن خلافا للشافعي وهو ما لا يسع كبر صاحب البيت يعني
 من يجب عليه الجمعة لا مكانه مطلقا او ماله مفت ذكرو قاض حان وامير وقاض يقصر
 الاحكام ويقيم الحد وكل المعنيين منقول عن ابن يوسف والاول اختيار الكرخي
 والثاني اختيار البلخي او فناء عطف على المصير والضرورة وهو ما اتصل به اهل المصير
 معدا لمصالحهم كرض الذوات وجمع العسكر والخروج للزعمى ودفن الموتى وصلوة الى
 الجنزة وخود ذلك وشرط صحته ان يكون السلطان او من امره السلطان باقامة الجمعة ما
 واما المصير فالحج الى اقام الجمعة بامر خليفة الى الميت او صاحب الشرط بفتح الشين والراء
 بمعنى العلامة وهو الذي يقال له شيخية يعني به لانهم جعلوا لانفسهم علامة يعرفون بها
 او القاضي جاز لان امر العامة مفوض اليهم ذكره قاض حان ولا عبرة لنصب العامة الا
 اذا لم يوجد من ذكر من خليفة الميت او صاحب الشرط او القاضي وجازت الجمعة بمعنى في
 الموسم للخليفة او امير الحجاز وهو السلطان بمكة فقط فيلزم للجوع الى لا يجوز بعرفات
 ولا معنى في غير الموسم ولا معنى في الموسم لا امير الموسم وشرط صحته ايضا وقت الظهور قبيل الجمعة
 بخروجها وقت الظهور فيقضي الظهور ولا اتيام الجمعة وشرط صحته ايضا الخطبة خوفا
 وعندهما لا بد من ذكر طويل بسمي خطبة وعند الشافعي لا بد من خطبتين يشتمل كل منهما على

قوله ومن امره السلطان يشتر
 ان الاستدانة من السلطان
 او ما يقوم مقامه للخطباء
 واجب ولا يجوز الجمعة بدون
 الاستدانة اصلا ثم

على الخيرة والصلوة والوصية بالتقوى والأولى على القراءة والثانية على الدعاء للمؤمنين قبلها
 والجمعة ان الجمعة وقتها فلو صلوا بلا خطبة او بغيرها بعد الصلوة او قبل الوقت بطلت
 الجمعة فتعاد في وقتها بشرط صحتها ايضا الجماعة واقبالها ثلاثه رجال سواء الامام فان
 نهر والى تفرق الجماعة قبل جوده ان الامام بطلت الجمعة لانشاء شرطها ولزم البدء بالظهر
 وان بقي ثلثه او ثلثه او ثلثه او ثلثه لان الجماعة شرط الانعقاد وقد انعقدت فلا يشترط
 دوامها انتهائها بشرطه وشروط صحتها ايضا الاذن العام ان ياذن الامير للناس
 اذنا عاما حتى لو غلق باب قصره وصلى باصحابه لم تجز لانها من شعائر الاسلام وخصايص
 الدين فيجب اقامتها على سبيل الاشهر وان فتح باب قصره واذن للناس بالدخول جاز
 وكره لانه لم يقض حق المسجد الجامع وشروط وجوبها عطف على قوله شرط صحتها الاقامة بصر
 والحقه والحريه والذكوة والبلوغ والعقل وسلامة العين والرجل ففقدوا الى فاقدهن
 الشروط ونحوه كالحق من السلطان الظالم والمسيحون ان صلا ما يقع فضا لان السقوط لا جله
 تخفيفا فاذا تجدد جاز عن فرض الوقت كالمسافر اذا صام جازت الجمعة في مواضع في
 مصر وهو قول ابي حنيفة وم وهو الاصح لان الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجا كثيرا
 وهو مدقوع الصالح للامامة في غير صالح فيها تجازت للمسافر والعبد والمرضى وقال زفر
 لا يجوز لانها غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة ولنا انهم اهل الامامة وانما سقط عنهم الواجب
 تخفيفا للرخصة فاذا حضر وابتع فضا كالمسافر اذا صام بخلاف الصبي لانه غير اهل و
 والمرأة لانها لا تصلح اما للرجال وتنعقد الجمعة بهم انما بحضورهم حتى لو لم يحضر غيرهم
 جازت لانهم صلحوا للامامة فاوون ان يصلحوا للاقتداء وكره يومها الى الجمعة بمصر احتراز
 عن السواد ظم معذور وسجون ومسافر واهل مصر فانهم الجمعة بجماعة متعلق بقوله
 ظهور معذور وانما كره لانه من الاخلال بالجمعة لانها جامعة للجماعات بخلاف اهل السواد
 اذ لا جمعة عليهم ولو صلوا اجزاء لم لا اجتماع شرايطه ومنه يعلم كراهية ظهور غير المعذور بطريق
 الاولى وكره ظهور غيرهم الى غير المعذور والمسيحون والمسافر قبلها الى الجمعة لانه من الاخلال
 فان ندبهم واراد ان يحضر فاعلم اليها والامام فيها الى الصلوة بطلت ظهره ويجزى سعي اليها

كالحق من

والاخذ بالجمعة في وقتها فلو صلوا بلا خطبة او بغيرها بعد الصلوة او قبل الوقت بطلت الجمعة فتعاد في وقتها بشرط صحتها ايضا الجماعة واقبالها ثلاثه رجال سواء الامام فان نهر والى تفرق الجماعة قبل جوده ان الامام بطلت الجمعة لانشاء شرطها ولزم البدء بالظهر وان بقي ثلثه او ثلثه او ثلثه او ثلثه لان الجماعة شرط الانعقاد وقد انعقدت فلا يشترط دوامها انتهائها بشرطه وشروط صحتها ايضا الاذن العام ان ياذن الامير للناس اذنا عاما حتى لو غلق باب قصره وصلى باصحابه لم تجز لانها من شعائر الاسلام وخصايص الدين فيجب اقامتها على سبيل الاشهر وان فتح باب قصره واذن للناس بالدخول جاز وكره لانه لم يقض حق المسجد الجامع وشروط وجوبها عطف على قوله شرط صحتها الاقامة بصر والحقه والحريه والذكوة والبلوغ والعقل وسلامة العين والرجل ففقدوا الى فاقدهن الشروط ونحوه كالحق من السلطان الظالم والمسيحون ان صلا ما يقع فضا لان السقوط لا جله تخفيفا فاذا تجدد جاز عن فرض الوقت كالمسافر اذا صام جازت الجمعة في مواضع في مصر وهو قول ابي حنيفة وم وهو الاصح لان الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجا كثيرا وهو مدقوع الصالح للامامة في غير صالح فيها تجازت للمسافر والعبد والمرضى وقال زفر لا يجوز لانها غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة ولنا انهم اهل الامامة وانما سقط عنهم الواجب تخفيفا للرخصة فاذا حضر وابتع فضا كالمسافر اذا صام بخلاف الصبي لانه غير اهل و والمرأة لانها لا تصلح اما للرجال وتنعقد الجمعة بهم انما بحضورهم حتى لو لم يحضر غيرهم جازت لانهم صلحوا للامامة فاوون ان يصلحوا للاقتداء وكره يومها الى الجمعة بمصر احتراز عن السواد ظم معذور وسجون ومسافر واهل مصر فانهم الجمعة بجماعة متعلق بقوله ظهور معذور وانما كره لانه من الاخلال بالجمعة لانها جامعة للجماعات بخلاف اهل السواد اذ لا جمعة عليهم ولو صلوا اجزاء لم لا اجتماع شرايطه ومنه يعلم كراهية ظهور غير المعذور بطريق الاولى وكره ظهور غيرهم الى غير المعذور والمسيحون والمسافر قبلها الى الجمعة لانه من الاخلال فان ندبهم واراد ان يحضر فاعلم اليها والامام فيها الى الصلوة بطلت ظهره ويجزى سعي اليها

والاخذ بالجمعة في وقتها فلو صلوا بلا خطبة او بغيرها بعد الصلوة او قبل الوقت بطلت الجمعة فتعاد في وقتها بشرط صحتها ايضا الجماعة واقبالها ثلاثه رجال سواء الامام فان نهر والى تفرق الجماعة قبل جوده ان الامام بطلت الجمعة لانشاء شرطها ولزم البدء بالظهر وان بقي ثلثه او ثلثه او ثلثه او ثلثه لان الجماعة شرط الانعقاد وقد انعقدت فلا يشترط دوامها انتهائها بشرطه وشروط صحتها ايضا الاذن العام ان ياذن الامير للناس اذنا عاما حتى لو غلق باب قصره وصلى باصحابه لم تجز لانها من شعائر الاسلام وخصايص الدين فيجب اقامتها على سبيل الاشهر وان فتح باب قصره واذن للناس بالدخول جاز وكره لانه لم يقض حق المسجد الجامع وشروط وجوبها عطف على قوله شرط صحتها الاقامة بصر والحقه والحريه والذكوة والبلوغ والعقل وسلامة العين والرجل ففقدوا الى فاقدهن الشروط ونحوه كالحق من السلطان الظالم والمسيحون ان صلا ما يقع فضا لان السقوط لا جله تخفيفا فاذا تجدد جاز عن فرض الوقت كالمسافر اذا صام جازت الجمعة في مواضع في مصر وهو قول ابي حنيفة وم وهو الاصح لان الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجا كثيرا وهو مدقوع الصالح للامامة في غير صالح فيها تجازت للمسافر والعبد والمرضى وقال زفر لا يجوز لانها غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة ولنا انهم اهل الامامة وانما سقط عنهم الواجب تخفيفا للرخصة فاذا حضر وابتع فضا كالمسافر اذا صام بخلاف الصبي لانه غير اهل و والمرأة لانها لا تصلح اما للرجال وتنعقد الجمعة بهم انما بحضورهم حتى لو لم يحضر غيرهم جازت لانهم صلحوا للامامة فاوون ان يصلحوا للاقتداء وكره يومها الى الجمعة بمصر احتراز عن السواد ظم معذور وسجون ومسافر واهل مصر فانهم الجمعة بجماعة متعلق بقوله ظهور معذور وانما كره لانه من الاخلال بالجمعة لانها جامعة للجماعات بخلاف اهل السواد اذ لا جمعة عليهم ولو صلوا اجزاء لم لا اجتماع شرايطه ومنه يعلم كراهية ظهور غير المعذور بطريق الاولى وكره ظهور غيرهم الى غير المعذور والمسيحون والمسافر قبلها الى الجمعة لانه من الاخلال فان ندبهم واراد ان يحضر فاعلم اليها والامام فيها الى الصلوة بطلت ظهره ويجزى سعي اليها

اليها سواء ادرى او لا وقال لا يبطل حتى يدخل مع الامام لان السعي دون الظهور فلا ينعقد
 بعد تمامه والجمعة فوقه فتستقضه فصار كالمتوجة بعد فراغ الامام ولان السعي الى الجمعة
 من خصايص الجمعة فينزل منزلها في حق انتقاض الظهور احتياطا بخلاف ما بعد الفراغ
 منها لانه ليس سعي اليها ولا بغيضه ومدركها في التشهد او سجود التهويتمها لان من ادرى
 الامام يوم الجمعة حتى معه ما ادرى وبني عليه الجمعة عند قول الله عليه وسلم ما ادرىكم
 فصلوا وما فاكم فاقضوا وقال من ادرىكم معه اكثر اركعة الثانية بني عليها الجمعة وان
 ادرىكم اقلها بني عليها الظهور لا يستخلف الامام للخطبة اصلا والصلوة بداء يعني ان الاختلاف
 للخطبة لا يجوز اصلا ولا للصلوة ابتداء بل يجوز بعد ما احدث الامام وهذا معنى ما قال
 في الهداية في كتاب ادب القاضي بخلاف المتأخر باقامة الجمعة حيث يستخلف لانه على
 شرف الفوات لتوقته فكان الامر به اذنا بالاختلاف وقد قال شراحه يجوز له ان يستخلف
 لان اداء الجمعة على شرف الفوات لتوقته بوقت يفوت الاداء بانقضائه فكان الامر
 من الخليفة اذنا بالاختلاف دلالة لكن انما يجوز اذا كان ذلك الغير يسمع الخطبة لانها من شرط
 افتتاح الجمعة وجهه ان الخطبة والامامة بعد ما من افعال السلطان كالتصديق فلم تجز لغيره
 الا باذنه فاذا لم يوجد لم يحضر وتحتقيقه ما قال الشيخ ابو القاسم في شرح الجامع الكبير لا يجوز
 استخلاف القاضي الا اذا فوض السلطان ذلك اليه لانه استفاد القضاء بالاذن فحقه
 ما لم يؤذن بقي على ما كان قبل الاذن ويجوز استخلافه بعد ما فوض اليه لانه ملك ذلك باذن
 السلطان كما ملك القضاء بنفسه بين الناس واعين هذا بالوكيل بالبيع اذ اوكل غيره بخلاف
 المستعير حيث كان له ان يعير لان المنفعة يحدث على ملكه فيملك ذلك من غيره فيكون
 متصرفا بحكم الملك بخلاف ما نحن فيه فانه متصرف بحكم الاذن فيملك بقدر ما اذن له ثم قال
 وغيره ما نحن فيه اذ قالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون له ان يقيم غيره مقام نفسه ومن
 قام مقام غيره لنفسه كان له ان يقيم غيره مقام نفسه والفقهاء ما بينا فان قيل هل يجوز خطا
 النائب بحضور الاصل عند عدم الاذن كما جاز حكم النيابة وتصرف الوكيل عند حضور القاضي
 والموكل عند عدم الاذن قلنا لا لان مدارهما حضور الركن فاذا وجد جاز بخلاف الجمعة اذ لا مدخل

والاخذ بالجمعة في وقتها فلو صلوا بلا خطبة او بغيرها بعد الصلوة او قبل الوقت بطلت الجمعة فتعاد في وقتها بشرط صحتها ايضا الجماعة واقبالها ثلاثه رجال سواء الامام فان نهر والى تفرق الجماعة قبل جوده ان الامام بطلت الجمعة لانشاء شرطها ولزم البدء بالظهر وان بقي ثلثه او ثلثه او ثلثه او ثلثه لان الجماعة شرط الانعقاد وقد انعقدت فلا يشترط دوامها انتهائها بشرطه وشروط صحتها ايضا الاذن العام ان ياذن الامير للناس اذنا عاما حتى لو غلق باب قصره وصلى باصحابه لم تجز لانها من شعائر الاسلام وخصايص الدين فيجب اقامتها على سبيل الاشهر وان فتح باب قصره واذن للناس بالدخول جاز وكره لانه لم يقض حق المسجد الجامع وشروط وجوبها عطف على قوله شرط صحتها الاقامة بصر والحقه والحريه والذكوة والبلوغ والعقل وسلامة العين والرجل ففقدوا الى فاقدهن الشروط ونحوه كالحق من السلطان الظالم والمسيحون ان صلا ما يقع فضا لان السقوط لا جله تخفيفا فاذا تجدد جاز عن فرض الوقت كالمسافر اذا صام جازت الجمعة في مواضع في مصر وهو قول ابي حنيفة وم وهو الاصح لان الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجا كثيرا وهو مدقوع الصالح للامامة في غير صالح فيها تجازت للمسافر والعبد والمرضى وقال زفر لا يجوز لانها غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة ولنا انهم اهل الامامة وانما سقط عنهم الواجب تخفيفا للرخصة فاذا حضر وابتع فضا كالمسافر اذا صام بخلاف الصبي لانه غير اهل و والمرأة لانها لا تصلح اما للرجال وتنعقد الجمعة بهم انما بحضورهم حتى لو لم يحضر غيرهم جازت لانهم صلحوا للامامة فاوون ان يصلحوا للاقتداء وكره يومها الى الجمعة بمصر احتراز عن السواد ظم معذور وسجون ومسافر واهل مصر فانهم الجمعة بجماعة متعلق بقوله ظهور معذور وانما كره لانه من الاخلال بالجمعة لانها جامعة للجماعات بخلاف اهل السواد اذ لا جمعة عليهم ولو صلوا اجزاء لم لا اجتماع شرايطه ومنه يعلم كراهية ظهور غير المعذور بطريق الاولى وكره ظهور غيرهم الى غير المعذور والمسيحون والمسافر قبلها الى الجمعة لانه من الاخلال فان ندبهم واراد ان يحضر فاعلم اليها والامام فيها الى الصلوة بطلت ظهره ويجزى سعي اليها

المعين

للأمر في إقامة الأذان لا يجوز اختلافهما إلا إذا كان ما دونهما من السلطان للاختلاف في يجوز ذلك وهذا مما يجب حفظه فان الناس عنه غافلون بالاذان الأول
 وجب السعي وكثرة السعي لقوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله
 وزروا البيع وقيل بالاذان الثاني لان الاول لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والاول
 اصح اذ وقع بعد الزوال لانه لو توجه عند الاذان الثاني لم يمكن من السنة قبلها ومن استماع
 الخطبة بل يحكي عليه فوات الجمعة لم يقبل وحرمة البيع وكن قال في الهداية في وجوب
 السعي وحرمة البيع لان البيع وقت الاذان جائز ولكنه مكروه كما تقرره كتب الفروع
 والاصول ولهذا اورد بعض الشراح لفظ الكراهية بدل الحرمة ونجس خروج الامام الى
 صعوده الى المنبر حرم الصلوة والكلام ايا تمام الصلوة لم يقبل ايا تمام الخطبة كما قال
 في الهداية لما صرح في المحيط وغاية البيان انها يكرهان من حين يخرج الامام ايا ان يفرغ
 من الصلوة ومن كان في صلوة وان كانت سنة الخطبة يقطع على رأس الركعتين فان
 صلى ركعة ضم اليها ركعة اخرى وسلم وان كان في الثالثة اتم الرابع فاذا جلس على المنبر
 اثنى بين يديه وسن ان يخطب خطبتين بينهما جلسة قايما طاهرا لانه المأثور المتوارث
 واقيم بعد تمامها لا ينبغي ان يصلي غير الخطبة لان الجمعية مع الخطبة كشيء واحد فلا ينبغي
 ان يقيمها اثنان وان فصل جاز خطب حتى ياذن السلطان وصلى بالبحر جاز كذا في الخلاصة
 لا يثبت في السفر يومها اذا خرج من عمران البلد قبل خروج الوقت الى وقت الظهر لان
 الجمعة اتا يجب في آخر الوقت وهو مسافر فيه القروى اذا دخل المصير يوم الجمعة ان
 نوى ان يكث ثمة يوم الجمعة بلمه الجمعة وان نوى ان يخرج من ذلك اليوم قبل الوقت
 او بعده لا الجمعة عليه لانه في الاول صار كواحد من اهل المصير في ذلك اليوم وفي الثاني لم
 يصير واذا قدم المسافر المصير يوم الجمعة لا بلمه الجمعة ما لم ينو الاقامة حصة عتبه يوما
 قاله قاض حان كل بلدة فتحت بالسيف عشوة يخطب الخطيب على منبره بالسيف يبرهن
 انها فتحت بالسيف فاذا رجعتهم عن الاسلام فذلك باق في ايدي المسلمين فقاتلوهم حتى
 ترجعوا الى الاسلام وكل بلدة اسلم اهلها طوعا يخطب الخطيب فيها بلا سيف ومدينة
 طوعا

ومدينة الرسول صلى الله عليه وسلم فتحت بلا سيف فيخطب الخطيب بلا سيف ومكة
 فتحت بالسيف فيخطبون بالسيف كذا في التارحانية **باب العيدين يجب صلواتهما**
 على من يجب عليه الجمعة بشرائطها وجوبها رواية ثمانية وهو الاصح وما نقل عن ام
 قال عيدان اجتماع يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ما قول با وجوبها ثبت
 بالسنة سوى الخطبة فانها ليست من شرائط العيد بل سنة وهي بخلاف خطبة الجمعة
 بان الجمعة لا تنفخ بدونها بخلاف العيد وبانها في الجمعة متقدمة على الصلوة بخلاف العيد
 ولو قدمها في العيد ايضا جاز ولا يعاد الخطبة بعد الصلوة كذا في العناية وتقدم على صلوة
 اجتماع الجمعة اذا اجتمعا وان كان الناس بخلافه وتقدم صلوة الجنازة على الخطبة كذا في
 القية ويندب يوم الفطر الاكل قبل الصلوة والاستسبال والاعتزال والتطيب ولبس
 احسن الثياب لانه صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك وفي يوم النحر لا يلحقه يرجع فياكل
 من الضحية واذا الفطرة ثم الخروج الى الجبابة لقوله صلى الله عليه وسلم اغتسلوا عن المسئلة في مثل هذا اليوم
 في التجيل ترفع قلب الفقير للصلوة والخروج اليها سنة وان وسعهم المسئلة فلا بأس
 باخراج المنبر اليها في زماننا كذا في الاحتمار وكبير جهوا في طرقاتها حلها لهما ونقل الزبلي
 عن ابي جعفر انه قال لا ينبغي ان يبيع العتامة من ذلك لفترة رغبتهم في الخيرات ولا تنقل قبل صلوة
 لانه لم يفعل مع حرمه على الصلوة ولو جاز لفعل تعلما للجوارز وقهرها من الارتعاش للشمس
 ايا الزوال لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد والشمس على قدرها او رجبها وروى ان
 قوما شهدوا بركة الهلال بعد الزوال فامر صلى الله عليه وسلم بالخروج ايا المصلين من الغد
 ولو جاز الاداء بعد الزوال لما اخره يصلي بهم الامام ركعتين كبيرتين قبل تكبيرات رواه
 ثلاث في كل ركعة ويوالي بين القرائتين يعني ان الامام يكبر للافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثا
 ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر للركوع فاذا قام ايا الثانية يقرأ الفاتحة وسورة او لا ثم يكبر
 ثلاثا ثم يكبر للركوع ويرفع يديه في الزوال لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن
 وذكر منها تكبيرات الاعياد ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث شجحات لانها تقام جميع
 عظيم وبالاولاء تشبه على من كان بعيدا ويخطب بعد خطبتين لانه عليه الصلوة والسلام

فعل كذلك بخلاف الجمعة فان الخطبة فيها قبل الصلوة لانها شرط مقدم يعلم
 فيها احكام الفطرة لانها شرعت لاجلها فان قيل قد سبق ان المندوب اداء الفطرة قبل الخروج
 الى الجاية واداء ما قبل العلم مح والخطبة ليست الا بعد الخروج اليها فبين الكلمتين تاف
 قلنا لا تاف لان مندوبية تقديم الفطرة على الخروج لانها في جواز تأخيرها عن الخروج فيجوز
 ان لا يعلم بعض الحارجين كيفية ادائها فيفيد التعليم بالنظر اليهم فانه مع الامام لا تقضي
 يعني ان الامام لو صلح مع جماعة وفاتت بعض الناس لا يقضيها في الوقت وبعده لانها
 بصحة كونها صلوة العبد لم توف قربة الا بشرائط لا تتم بالمفرد وتؤخر بعد راي الفداي تؤخر
 صلوة العبد عند الفداي اذ اضع من اقامتها عند بان غم عليهم الرهال وشهد عند الامام
 بالهلال بعد الزوال او قبل بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال او صلح في يوم غم وظل
 انها وقعت بعد الزوال فقط ان لا يؤخر اياها بعد الفداي لان الاصل فيها ان لا تقضي كاجعة
 الا انما كنيتمارونا من تأخيرها على الصلوة والسلام ايا الفداي ولم نؤخرها اياها ما بعد
 الفداي فبقى على الاصل والاحكام المذكورة في الفطرة هي الاحكام في الاصحى لكن فيه ان الاصحى
 بخلاف تأخيرها الى الصلوة ايا ثالث ايام التخر بلا عذر بكرامة وجاز تأخيرها ايا الثالث
 به ايا بعد بدونها الى الكرامة فانها موقفة بوقت الاصحى فيجوز ما دام وقتها باقيا
 ولا يجوز بعد خروجه لانها لا تقضي والعذر بانها التخر الكرامة وفي الفطرة يجوز لو اخرها
 ايا الفداي بلا عذر لم تخر ولكن فيه تدب تأخيرها الى الصلوة بخلاف الفطرة وفيه يتكر
 بصيغة المجهول جهرا في الطريق بخلاف الفطرة وفيه يعلم الامام في الخطبة تكبير التثنية
 والاصحية بخلاف الفطرة والتثنية وهو ان يجمع الناس يوم عرفة في موضع تشهداته
 بالواقفين في عرفات ليس بشئ وعن ابي يوسف وم في غير رواية الاصول انه لا يكره وال
 والفتيح هو الاول ويجب تكبير التثنية لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات والتثنية
 في اللغة تعدد الشيء وعن الخليل التكبير فالاضافة للبيان فيقول التسمية بتكبير التثنية
 هي التثنية بعد يوم النحر واما يوم النحر في يوم العيد ويومان بعده فالاول من الاربعة فخر بلا
 تشريق والرابع تشريق بلا نحر والاثنان نحر وتثنية والتكبير قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله

في يوم النحر والاصحية
 في يوم النحر والاصحية
 في يوم النحر والاصحية
 في يوم النحر والاصحية

لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اكبر اصل ذلك ما روى ان جبرائيل عم لاجا بالقرمان
 خاف العمل على ابراهيم فقال الله اكبر الله اكبر فلما رآه ابراهيم عليه الصلوة والسلام
 قال لا اله الا الله والله اكبر فلما علم اسماعيل بالقداء قال الله اكبر والله الحمد فبقى في الا
 واجبا مرة بان يقول ما نقلناه من اوله ايا آخره مرة وهو احسن از عن قول الشافعي
 فان التكبير عند ثلاث مرة الله اكبر ولا يرد عليها وله في التثنية بعد قولان من فجر يوم
 عرفة بلا خلاف بين علمائنا فيه لا تاف كبار الصحا به عليه ايا عصر العيد فيكون التكبير
 عقيب ثمان صلوات فوتر متعلق يجب الى عقيب فرض بلا فصل يمنع البناء فخرج بالقرض
 النوافل وصلوة العيد اذ خرج به القضاء اذ لا تكبير فيه يجاعة سحبة خرج به جماعة
 التا اذ لم يكن مع من رجل اذ لا تكبير فيها ايضا على امام مقيم فلا يجب على المفرد
 ولا امام مسافر وامرأة او من اهل القرى والمعاوز وعلى مقدم مسافر وقروى
 او امرأة وقال لا يجب التكبير فور كل فرض مطلقا لسوا اذ لا يجاعة اول وسواء اذ
 كان المصلح رجلا او امرأة مسافرا او مقيما في المصر والقرى ايا عصر اليوم الخامس
 من يوم عرفة وهو الثالث عشر من ذي الحجة الذي هو تشريق وليسا يجرى به الى
 بالتكبير ايا هذا الوقت وعدم الاقتصار ايا عصر العيد يعمل الآن احتياطا في باب
 العبادات ولا يتركه المؤتم وان ترك الامام لانه يؤدى بعد الصلوة لا فيها فلم يكن
 الامام فيه حتما كسجدة التلاوة بخلاف سجود التسهل لانه يؤدى في الصلوة ويكره المسبوق
 لانه مقدم تحريمه لكنه لا يكره مع الامام عقيب القضاء ايا قضاء ما فات منه يعلم حال
 الاصحى لانه كانه حلف الامام بالتمام **باب صلوة الكسوف** امام الجمعة او مأمور
 السلطان ان من امره السلطان ان يصلي هذه الصلوة يصلي بالناس عند الكسوف ركعتين
 كالنفل الى على هيئة النفل بلا اذان ولا اقامة ولا جهل ولا خطبة وبركوع في كل ركعة وعبد
 الشافعي بركوعين فيه ويطول الامام القراءة فيها الى الركعتين وبعدهما يدعوه حتى تجلي
 الشمس وان لم يحضر الى الامام ومأمور السلطان صلوا فرادى كالخسوف والرياح الشديدة
 والظلمة الهابطة والفرغ الى الخوف الغالب من العدو **باب صلوة الخوف** لم يجوز ما يوجب

وتأخر القيام إلى الثالثة بزيادة على التشهد قبل جوف والصحيح بقدر ما يؤدى فيه
وركوعين فان التقصير على الواحد واجب ففى الزيادة عليه تركه والمحمول فيما يخاف
وعكسه واختلف في مقداره والاصح قد ما يجوز في الصلوة في الفصلين وترك القعود الاول
وساير الواجبات المذكورة في باب صفة الصلوة وان تكرران ترك الواجب بعينه يجب
سجدة واحدة على تعدد تكرار ترك الواجب على منفرد متعلقا يجب وعلى منعه سهوا مائة
ان سجدة مائة وان لم يسجد الموضع بخلاف تكبيرة الشريك كما مر في باب لا يسجد الا
لا يجب على المقتدى بسره اذ لو سجد وحده خالف امامه وان سجد معه الامام انقلب الامة
اقتداء ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الثاني والاحوط التصلية فيهما ان الشريك
كذا في الظاهر المسبوق بسجدة مائة وان كان سره فيما فات عنه ثم يقضى ما فات واد
والاولى ان لا يقوم قبل سجدة الامام ولو قام قبل سجدة فعليه ان يعود بسجدة معه ان
لم يقبض الركعة بالسجدة وان قبله لا يعود ولو سجد فيهما بقضى سجدة ثانيا لهذا
السهو كذا لا يحق بعينه عليه سجود السهو امامه بان سجد حال نوم المقتدى
او ذهابه الى الوضوء لانه بمنزلة السجدة حلفه سمي عن القعود الاول في ذوات الاربع والثلاث
من الفرض احترازه عن النفل لان القعدة الاول فيه كالقعدة الثانية من الفرض حتى
يعود اليها لا محالة وان استوى قايما وذكره الى القعود الاول وهو اليه الى القعود افر
بان يرفع ركبته عاد ولا سهوا والاقام وسجد للسهو وقبل يعود الى القعود مالم يستقم
قايما وهو الاصح كذا قال الربيع وان سجد عن الاخير حتى قام الى الحاشية في الرابعة
والاربعة في الثالثة والثالثة في الثانية عاد مالم يسجد لثانيه اصلاح صلوة وامكنه
ذلك لان ما دون الركعة ليس محل الرقص وسجد للسهو لانه اخر فضاوان سجدة مرتبطة
بقوله مالم يسجد صار فرضه نفل وضم في الرابع ركعة سادسة ان شاء انا قاله لانه نفل
لم يشرع فيه قصدا فلم يجب عليه اتمامة وفي الثالثة الصائرا ربعا لا يحتاج اليها ضم اذ ركعت
الثلاث بضم الرابعة اليها تحوالت الى النفل فحصلت الصلوة التامة وفي الثاني الصائرا ثلثا
وهو الخ لا بضم رابعة ليكون الكل نفل لان النفل بعد طلوع الفجر باكثر من سنة الفجر مكره

الضم

مكره وان تعد الاخير عطف على قوله وان سجد عن الاخير ثم قام سهوا ولم يسجد عاد
وسلم الا ان يسجد للحاشية في الرابع والرابعة في الثالثة فيقيم فرضه لوجود القعود
الاخير ويضم سادسة في الرابع لم يقل انها ان شاء الله تعالى في الاول مع انه لو قطع
لاقتضا في صورتين لان ضم التامة ههنا كذا من ضمها هناك لان فرضه قد تم ههنا كذا
بناحية السلام يجب سجود السهو ولو قطع لا يثبت الركعتين بان لا يسجد للسهو لزم ترك
الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يوجب سجود السهو على الوجه المنسوخ
فلا بد ان يضم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى فان
الفرضية ثم لم تبقى ليجتاز اليها تدارك نقصانها ولو عجز اشارة الى ضعف ما قيل لا يضم
في العصر كركعة النفل بعدها وقيل يضم لانه هذا ليس بمقصود والنهي عن النفل بعده
العصر يتناول المقصود فلا يكره بدونه وهو الاصح كذا قال الربيع ويضم حاشية في السكاة
لبصير الركعتان في صورتين مثلا وان لم تنوب سعة الظهر والعشاء والمغرب لان
مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليهما كانت تحريمه مبتدأة وسجد عطف على قوله ويضم
للسهولناخيرة السلام ومقتضى فيهما الى الركعتين الزايتين في صورتين صلاهما
بتسوية الامام وقضاها ان افسد لانه شرع قصدا وفي الف الصائرا ثلثا لا بضم رابعة
لكركعة النفل بعده كما كره قبل مطلقا وفي العصر يكره بعده اذ شرع بالقصد لا قبل مطلقا
لما فرغ عن بيان حال الفرض بالنظر الى السهو في القعود اذ ادى بيان حال النفل فيه
تقيما للاقام فقال ترك القعود الاول في النفل سهوا بسجد ولم يفسد وكان القياس ان
يفسد وهو قول زفر ورواية عن محمد بن الله وفي الاستحسان لا يفسد ويجب سجدة بالسهو
تركها سائلا ان الطلوع كما شرع ركعتين شرع اربعا ايضا فاذا ترك القعدة وقام
الى الشفع الثاني امكنا ان نجعل الكل صلوة واحدة وفي الواحدة من ذوات الاربع لم يفرض
الا القعدة الاخيرة وهي قعدة الختم والتحليل كما في الظهر بخلاف صلوة الفجر لانها شرعت
ركعتين لا بغير ويضم الشفع الثاني لا بصير الكل صلوة واحدة وهذا الفقه وهو ان القعدة الاخيرة
ليست من الاركان وكلها فرضت للتحتم لان ختم المفروض فرض واذا لم يكن القعدة الاولى

فرضا فاذا قام الى الثالثة هنا صارت الصلوة من ذوات الاربع فلم يكن القصص الاول
 الختم فلم يبق فرضا كما في الفرض كذا في معراج الدراية تنقل ركعتين وسهي لا يبي الى
 لا يصلي هذه التحريم صلوة بلا تجديد تحريم لان سجود السهو وقع في حلال الصلوة ولو يبيح
 بقاء التحريم ولكن اعاده الى سجود السهو لان ما في من السجود وقع في حلال الصلوة
 فلا يبعد سلام من عليه السهو تحريمه موقوفا لا قطعيا حتى يصح الاعتناء به وبطل وضوءه ^{استدرك}
 بالهزيمة ويصير فرضه اربعا بنية الاتمام ان كجد شرط لقوله يصح والا الى وان لم يسجد فلا يترتب
 عليه الاحكام المذكورة وسلامه الى سلام من عليه السهو للقطع اى بنية قطع الصلوة لا يقطع
 لان بنية تغيير المذبح فلفظها كما لو نوى الظهور ساقبل عليه ان يسجد للسهو بقاء التحريم
 بخلاف ما اذا سلم وهو اكر للسهو للتحريم الصلوة حيث تفصل صلوة والفرق ان
 سجود السهو يوجب في حرمه الصلوة وهي باقية والصلوة يوجب بها في حقيقتها وقد بطلت
 بالسلام ما لم يتحول عن القبلة او يتكلم فانها يبطلان التحريم وقيل لا يقطع بالتحول ما لم يتكلم
 او لم يخرج من المسجد والاصل ان يسجد قبل ان يتكلم او يخرج وان شئ واخر عن
 القبلة وبه قال بعض المشايخ كذا في النهاية متصل الظهور سلم على الركعتين بتواتر الاتمام الى
 توابعها انما انما الى اتم الظهور اربعا وسجد للسهو كما روي انه لم فصل كذلك بخلاف ما لو سلم
 على ظن انه مسافر او انها الجمعة او كان المصل في غير العهد بالاسلام فظن ان الظهور اى فرضه
 ركعتان او كان في العشاء فظن انها الزاوية حيث يبطل صلوة في جميع هذه الصور لانه
 سلم عامدا لا بسجد للسهو في الجمعة والعيدين شك من ليس الشك عادية وقع في عبارة
 الفقهاء شك اول مرة قال في الكافي معناه ان الشك ليس بعادة له لانه لم يسه في غيره
 فظانهم صلح متعلق بشك استأنف وان كثر الشك عمل بصلاب ظنه وان لم يغلب ظنه
 احد بالافضل وقعد في كل ما ظنه اخر الى الصلوة شك فيها الى صلوة فتكفر في ذلك حتى استيقن
 ان طالع تكفر قد ما يكتنه ادا ركن من اركان الصلوة وجب السجدة عليه ولو لم يكن طول
 تكفرة ذلك القدر بل كان دونه لا يبيح السجدة لان الفكر الطويل مما يؤخر الاركان عن مواضعها
 والفكر القليل مما لا يكتن الا حذر عنه فحتم كانه لم يكن كذا في تحفة الفقهاء والله اعلم **باب**

الصلوة
 في سجود السهو

باب سجود التلاوة يجب موسعا عند ابي يوسف وفي رواية عن الامام وفورا عند
وفي رواية عنه كذا في العناية سجدة فاعمل يجب فيها الى تلك السجدة تسبيح السجود يعني
 سبحان ربى الاعلى بشرط الصلوة وقد تقدمت بين تكبيرتين متعلقا بسجدة بلا رفع يد يعني
 ان من اراد سجودا كبيرا ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع راسه اعتبارا بسجدة الصلوة وهو المروي
 عن ابن مسعود رضي ولا تشهد وسلام لان ذلك للتحلل وهو يستدعي سبق التحريم وعدميتها هنا
 على من تلا آية متعلق يجب ولو بالفارسية ذكره قاضى خان من الاربع عشرة المعروفة وهي في آخر
 الاعراف والرعده والنخل وبني اسرائيل ورميم واولى الحج والفرقان والنمل والتم السجدة و
 صرح السجدة والنجم والشفقت واقرأ من بيان عن قوله على من يعني اذا تلا آية السجدة
 من بقرته الصلوة اذ اذ وقضا وجب عليه السجود ويجب على الاصم اذا تلا لانه اهل الاداء
 والجنب والمحدث والسكران اذا تلاوا لانهم اهل القضا لا على الكافر والمجنون والصبي
 والحائض والنفسا لانهم ليسوا اهلها او سمعها عطف على قوله تلا آية وان لم يقصده الى
 السماع فانهم اولم يسموا اذا اخرجوا قرأ آية سجدة ذكره قاضى خان من ذكر متعلق بسمعها ومن
 ذكر هو الاصم ايا اخره وسمع من التام قال قاضى خان وان سمعها من نايم اختلفوا فيه و
 الصحيح الواجب لا على من سمعها من الطير والمجنون المطبق والصدى والموتم لعدم
 اهليتهم للقراءة فالقراءة منهم تلا قراءة والسموع كذا مسوع واما الثلاثة الاول فظاهرة
 واما الرابع فلان الموتم يحوز عن القراءة لتفاد تصرف الامام عليه وتصرف المحذور لاحكامه
 بخلاف الجنب والحائض ونحوهما لانهم منهيون والنهي غير المحذور قال في تلخيص الجامع الكبير
 المسوع من الموتم كهو من المجنون والطير والصدى لا يوجب شيئا وقال قاضى خان يجب على
 من يجب عليه الصلوة اذا قرأ آية السجدة او سمعها من يجب عليه الصلوة او لا يجب بجهض
 او نفاس او جنون او كفا او صغر وبينهما مخالفة ظاهرة في حق المجنون اقول وجه التوفيق
 ان مراد قاضى خان بالمجنون المجنون الغير المطبق ومراد صاحب التلخيص المجنون المطبق
 يؤيده ما نقل الزاهد عن النوادر ان المجنون اذا قصر فكان يوما ويلا او اقل من ثلاثة تلاما
 او سمعها فالتحقق ان المجنون على ثلاث مرات قاصر كالمركب غير مطبق وهو الذي يكون

ان المجنون على ثلاث مرات

اكثر من ذلك لكنه قد يزول وكامل مطبق وهو الذي لا يزول والاشخاص ايضا بالنظر الى
 سجدة التلاوة على ثلاث مرات احداهما من يلزم بتلاوته عليه وبسماعها منه على غير سجدة
 ومنه المجنون القاصر وهو المذكور في النواذر وثانيهما من لا يلزم بتلاوته عليه سجدة لكن
 يلزم بسماعها منه على غيره ومنه المجنون الكامل غير المطبق وهو الذي ذكره قاض حان وثالثها
 من لا يلزم بتلاوته شي لا عليه ولا على غيره بالسمع منه وهو الذي ذكره صاحب التلخيص
 هذا ما يترتب في هذا المقام بعون الله الملك العلام الحمد لله الملهم الصواب واليه المرجع
 والمآب وبودى الى سجدة التلاوة بر كوع وسجدة غير ركوع الصلوة وسجدة كائين في
 الصلوة لها الى التلاوة ويؤدى بر كوع الصلوة اذا كان الركوع على الفور ان عقيب قراءة
 الآية ان نواه الى كون الركوع لسجدة التلاوة ويؤدى ايضا سجدة الى الصلوة كذلك
 الى على الفور وان لم ينوه يعني لو تلا في صلوة ان شاء ركع لها وان شاء سجدة ثم قام
 فقرأ لان المقصود من السجدة اظهار الخشوع للمعبود وذلك يحصل بالركوع ايضا
 ويتاين بالسجدة الصلوية لانها توافرها من كل وجه كذا في المحيط وقال في الخلاصة
 اجمعوا ان سجدة التلاوة يتاين بسجدة الصلوة وان لم ينو للتلاوة واختلصوا في الركوع
 قال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده لابد للركوع من النية حتى ينوب عن التلاوة
 نص عليه رحمه الله سجدة الموم بتلاوة الامام وان لم يسمع لا لزوم متابعته ولو تلا الموم
 لم يسجد الى الامام والموم لما عرفت ان الموم يحجور ولا حكم لفعل اصلا الى لا في الصلوة
 ولا بعد ما خلاص الخارج من الصلوة اذا سمع من الموم حيث يجب عليه لان الخشوع
 في حق المصلين فلا بعد واهم سمع المصل الآية من غيره لم يسجد فيها لانها ليست بصلوية
 لان سماعهم هذه السجدة ليس من افعال الصلوة بل يسجد بعدها الى الصلوة لتحقيق سببها
 ولو سجد فيها لم يجز لانه منهي عن ادخال ما ليس من الصلوة فيها وقد وجبت السجدة
 كاملة بسبب خارج الصلوة فلو ادخل فيها يقع ناقضا فلا يجز به عن العهدة بل اعاده
 الى السجدة دونها الى الصلوة لان سجدة السجدة لا ينافي احرار الصلوة سمع رجل من ايام
 ليس هو معه في الصلوة ولم يأت به اصلا وانتم في ركعة اخرى سجد خارجها الى خارج الصلوة

وعقيب

خارجة من سجدة التلاوة
 الامام وان لم يسمع

الصلوة لوجود السبب وعدم الاداء وان اتم فيها الى في الركعة التي سمعها فيها قبل سجودها
 سجدة معه لانه لو لم يكن سمعها سجدة معه كما تر فيها اولي وان اتم فيها بعد ان بعد سجود امامه
 لا يسجد مطلقا الى في الصلوة ولا خارجها لانه صار مدركا لها بالركعة التي سجدت فيها
 الصلوة لا تقضي خارجها لانها صلوية ولها منية الصلوة فلا تشارك بالتأخير لم يقبل وسجدة
 وجبت في الصلوة احتراز اعم وجبت فيها ومجمل كونها خارجها كما اذا سمع المصل من ليس
 معه او سمع من امامه واقعد في ركعة اخرى تلا خارجها الى الصلوة وسجد واعاد فيها سجدة
 اخرى لانه اذا سجد قبل الصلوة لا يقع عما وجب في الصلوة وان لم يسجد او لا كفته واحدة لان
 الصلوية استتبع غيرها وان لم يسجد المجلس كمن كرر في مجلس حيث كفت واحدة سواء
 قرا مرتين ثم سجد او قرا وسجد ثم قرا في ذلك المجلس لا يجلس فيان تكرارها فيها يوجب سجدة
 ولو بدلها الى قرا بدل الآية الاولى آية اخرى في مجلس لم يكف واحدة بل وجب سجدة ثان
 الاصل ان مبنى السجدة على التداخل فمما لم يخرج وهو تداخل في السبب لا الحكم وهو لا
 البق بالعبادات الاحكام والثاني بالمقويات لظهور كرم صاحب الشرع وامكان
 التداخل عند اتحاد المجلس كونه حاسما للمتفرقات فاذا اختلف عاد الحكم ايا الاصل
 واسماء الثوب والاشغال من غصن ابا غصن تبدل لوجود الاختلاف حقيقة وعدم
 الجامع حكما بخلاف زوايا المسجد والبيت فانها في حكم مكان واحد بدليل صحة الاقتداء
 لا لفعل القليل يعني انه ليس بتبدل كالقيام حيث كفت سجدة واحدة سواء وقعت بعد
 الفعل كان تلا فقام ثم ثني فسجد او قبل كان تلا فسجد ثم قام فثنى فخطوة او خطوتين
 واكمل لقمه وشوب شربة ماء وتكلم بكلام يسير ونحوها مما لا يتبدل به المجلس كالقعود و
 والالتكأ والركوب والنزول بخلاف ما اذا تلا آية سجدة اخرى او ثني بعد فعل كثير كشي
 خطوات فانها لا يكفي تكرارها كحال كونه غير متصل بتكرار السجدة لان سير الدابة ايضا
 ايا راكبا حتى يجب عليه ضمان ما اتلف الدابة فاعتر مكانه الارض لا ظهر الدابة وانما قال
 غير متصل لان حرمه الصلوة يحصل الا ان كان مكانا واحدا ولو تلا ما حجت صلوة اذا اختلف
 المكان يمنع صحتها في تلك الركعة وركعتين لا يمنع لو كرر في تلك لا يكرز السجدة وان لم يكن

ولو قرا في موضع واحد ثم قام فقرأ في موضع آخر
 واحدة ولم يحصل هذا التكرار في المجلس فاقطع
 حكم المجلس بخلافه في المجلس فاقطع
 فقام فقرأ في موضع آخر فاقطع
 فقام فقرأ في موضع آخر فاقطع

في الصلوة لان الفلك كالبيت اذ جرياتها لا يقف اليه قال تعالى وجربهم ولو كرر المصل
 في ركعة كفته سجدة قيا و استحال ان لا تجد المجلس ولو في ركعتين فذلك عند ابي يوسف
 يدل مجلس السام مع لا الثاني بوجوب سجدة اخرى عليه ان السام مع لا على ان تبدل
 مجلس الثاني لا بوجوب سجدة اخرى على ان السام مع لا قبل الثاني لانه كالمسام له ركعة واحدة
 امام يجاف ان كره للمسام ان يقرأ في صلاة يجاف فيها لانه يؤذن اليه استباه الامر
 على القوم الا ان ينوي في ركوعه على الفور وكره ايضا ترك ايها وقراءة الباقي لانه يؤهم
 الاستكاف عنها والفرار عن لزوم السجدة عليه وندب ضم آية او اكثر اليها ففعلوا يوم ان
 التفضل واخفاها عن السام مع شفقة عليه والقيام ثم السجود روى عن عاتبة
 رضي الله عنها ولان الحزق في كماله والله اعلم حقيقة الحال **باب الجنازة** جمع جنازة
 وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير حتى توجبه المحضر الى من حضره الموت الى القبلة
 على شقة الابن اعتبارا بحال الوضوع في القبر لانه اشرف عليه وحاز الاستلقاء وقيل
 اليها الى القبلة لانه ايسر لرفع الروح والاول هو السنة ويرفع راسه قليلا ليصير
 وجهه الى القبلة لا السماء ويلقن بذكر الشهادتين عنده لان الاول لا يقبل بدون ان
 الثانية ولا يؤتم بها مخافة ان يتخبط ويرد بها وبعد موته يشد كياه ويقص عيناها
 بذلك جرد التوارث وفيه تحسية فيحن ولا بأس باعلام الناس موته ويجعل
 في جهنمة فيوضع على تحت حجر وتر الكفنة لما فيه من تعظيم الميت واحتيال الوتر
 لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر ويجر عن ثيابه ويسر عورته القبطية
 وقيل مطلقا وبوصلا بلا مضمة واستشاق لتقدير اخراج الماء ويصب عليه ماء
 مقل به روض وهو الاشارة بالشفقة والتطيف والآل وان لم يوجد ماء كذلك
 في الصلابة فيصب عليه ماء خالص لحصول اصل المقصود ويقبل راسه وحجبه بالخطم
 لانه ابلغ في اخراج الوسخ وان لم يوجد فبالقانون ونحوه ثم يصب على يده ليكون البداية
 بجانب يمينه ويقبل بالمال والتدريج فيصلى الماء ايا ما يلي التخت من الميت ثم يصب
 على يمينه كذلك ويقبل حتى يصل الماء ايا ما يلي التخت من الميت ثم يجلس الى الفاسل الميت

باب الجنازة

باب الجنازة

الميت مسنداً للميت الجانف ويصح بطنه بطين بيضا تحزاً عن تلوث الكفن والخارج فيقبل
 غسله لا يغسله وكذا وضوءه لان الفل عرف بالنقص وقد حصل مرة ثم يشف بقبول يثلا
 الكفان ولا ينقص ثقله ولا يسهل شدة لانه للرنية وقد استغن عنها ويجعل على راسه وحجبه
 المحوط لان التطيب سنة وعلى من جده جمع مسجد بفتح الجيم يعني موضع السجود وهو جهنم
 وانه وبيده وركبته وقدماه الكافور فانه كان بسجده هذه الاعضاء فتخص بزيادة كرامة
 فصا وصيانة لها عن سرعة الفساد واذا اجري الماء على الميت او اصابه المطر لم يكن غسل
 بالبريق فيقبل كذلك فياضحان وسنة الكفن له ال للرجل انار وقيص ولعانة كل من الارزار
 واللعانة من القرن ايا القدم والقيص من المتكئين ايا القدمين وهو بلا دخا ويص ولا جيب
 ولا كفن ولا يلف اطرافه واتحن العمامة تحت المتأخرون ولها ال للمرأة درع وهو بالضم
 ما تلبسه المرأة فوق القيص وازار وحجاز هو ما تشربه المرأة رأسها ولعانة وحرمة
 لربط يديها وكفايته الى الكفن له الازار ولعانة ولها همال الازار ولعانة وحجاز وحرمة يدها
 ما يوجد من الاثواب واذا ارادوا التكفين يسطر اللعانة ويسطر الازار عليها و
 ويقص الميت ويوضع على الازار ويلف بساره الى الازار ثم يمسح كاهه في الحية ثم يلف
 اللعانة كذلك وهي المرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه
 الازار ويجعل الحار فوقه الدرع تحت اللعانة وان جيف اشارة الى الكفن عقد
 من طرفين القليل والجد فيه رسول لا رجحان للشاة ولا بأس بالبرود والكتان وفي
 الب بالحرير والمرحمة والمقصود من لا مال له فلفته على من يجب عليه نفقة واختلف
 في الزوج والاصح الوجوب عليه كذا في الظاهرية وان لم يوجد من يجب عليه نفقة فغيره
 المال صلوة فمن كفاية ان ادى البعض سقط عن الكل والآل ثم الكل يصل على كل مسلم
 الا البغات وقطاع الطريق اذا قتلوا في الحرب هذا القيد اشارة الى ما ذكره قاض حان
 ان اهل البغ اذا قتلوا بعد ما وضع الحرب اوزاراً فيصل عليهم وكذا قطاع الطريق
 اذا احدثهم الامام ثم قتلهم يصل عليهم كذا المكارم في المصلي بالاستحاج لا يصل عليه
 اذا قتل في تلك الحال وان قتلوا قاتل نفسه فيصل ويصل عليه لا قاتل احد بوجه

يقبل

باب الجنازة

باب الجنازة

باب الجنازة

في صلاة ركعتين
في ركعة واحدة

زجره الى ان يصلي ركعة واحدة في كل ركعة
بعد ذلك الى بعد الاولى كما في سائر الصلوات وصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية
كما يصلي في سائر الصلوات بعد الشهادتين ودعاء بعد الثالثة الدعاء للبايعين هذا اللهم
اغفر لنا ولساننا ولساننا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانا نشأنا اللهم من احببت
مننا فاحبه على الاسلام ومن توفيت منا فتوفه على الايمان وتسلمين بعد الرابعة
وعند الشافعي سلم واحدة يبدأ بها من يمينه ويختمها في يساره مدورا وجهه لاقراءتها
وعند الشافعي يقرأ الفاتحة ولا تشهد لوكبر الامام تكبيرة واحدة لم يسمع لانه منسوخ لا
يستغفر المصلح في التكبير الثالث لصبي ومجنون اذ لا ذنب لهما بل يقول بدل الدعاء بعد
بما يدعوه للبايعين كما مر اللهم اجعل لنا فرطا الى اجرنا بقدر ما اللهم اجعل لنا ذخرا
باقيا اللهم اجعل لنا شافعا مقبولا للشفاعة ويقوم الامام بآراء صدر الحيت
مطلقا ان ذكر كان او انشئ لانه موضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده
اشارة الى الشفاعة لا يماند الجنازة اذا اجتمعت فالأول بالصلوة اول ثم الاولى ان يقدم
الافضل منهم وان اراد الجمع بها بالصلوة يعني الصلوة على المجموع مرة جعلها الى الجنازة
صغارا طولا مما يلي القبلة بحيث صدر لكل قدام الامام وراعي الترتيب بان يضع الرجل
فيما يلي الامام فالصبيان فالحائض والنساء فالصبيان والصبي الحر يقدم على العبد
والعبد على المرأة ثم تكلموا بكيفية الوضع من حيث المكان قال ابن ابي ليلى يوضع رجل
خلف رجل رأس الآخر اسفل من رأس الأول يوضعون هكذا رجلا ورجلا عن ابي
انه حسن لان النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضي الله عنهما فوضعا كذلك وان وضعوا
رأس كل مجذرا رأس صاحبه فحسن لان المقصود حاصل وهو الصلوة عليهم سبق المصلي
بتكبيره صدرت من الامام او تكبيره يمين ينظر ليكبر الامام فيكبر معه فاذا سلم الامام المقتدي عليه
من التكبير قبل رفع الجنازة لان صلوة الجنازة بدونها لا تصور ولا ينظر الحاضر في التحريم
يعني لو كان حاضرا فلم يكبر مع الامام لا ينظر الثانية لانه كالمذكر وان جاء بعد ما كبر الامام
الرابعة فاته الصلوة عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف تكبيرة واحدة واذا سلم الامام قضى ثلاث

وصلة

ثلاث تكبيرات كما لو كان حاضرا خلف الامام ولم يكبر حتى كبر الامام الرابعة والصحيح قولها
اذ لا وجه لان يكبر واحدة لان كل تكبير منها كركعة من سائر الصلوات والامام لا يكبر بعد الثانية
والاصل في الباب عندنا ان المقتدي يدخل في تكبيرة الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة تعد
عليه الدخول وعند ابي يوسف يدخل اذا بقيت التحريم كذا في البدائع الاولى بالامامة
السلطان او نائبه وهو امير البلد وقال ابو يوسف ولي التبت اولى وجه الاول ان الحسين
بن علي رضي الله عنهما امامات الحسن رضي الله عنه قدم سعيد بن العاص فقال ولولا الله لما قد
وكان سعيد والى المدينة يومئذ قال العاص فامام الحنفية قالوا لا بأس باذن الاولى وليا كان
او غيره لان تقدم حقه فملك ابطاله بتقديم غيره لم يقل الولي ليشاؤول السلطان وغيره
غيره فيها الصلوة فان صلى غيره الى غير الاولى بعد الاولى ان شاء تصرف الغير في حقه
وان صلى الاولى لا يصلي غيره بعده لان الفرض يتأدى بالاولى والتفعل بها غير مشروع وقت
بلا صلوة صلى على قبره مالم يظن نفسه والمعتبر فيه اكبر الرأى على الصحيح لانه يختلف باختلاف
الزمان والمكان والأشخاص وقيل قدر ثلاثة ايام ولم يحضر صلواتها ركبنا حتى نايض مع
القدرة على النزول وايضا لم يصلوا قاعدين مع القدرة على القيام الجواز لانه دعاء وكره
في مسجد يوقبه كراهية تحريم في رواية وتفسير في اخرها اما الذي بنى صلوة الجنازة فلا يكبر فيه
واختلف في الخارج بناء على اختلافهم ان الكراهية لاجل التلويث او لان المسجد المكتوب
لا صلوة الجنازة ولذا قال ان استهل الاستهلال ان يكون منه ما يدل على الجوة من بكاء
او تحريك عضو سمي وغسل و صلى عليه والى وان لم يستهل غسل في طه الرواية وادرج في
حرقة ودفن ولم يصل عليه كصبي سبي باحد ابويه ولو سبي به او بدونه فاسلم هو او الصبي صلى
عليه لانه سلم حكم كافر مات عبدا كان او حرا قبل ولية المسلم من مولاه او اقراره لا كالمسلم
اللا غسل افضل المسلم وبلغه في حرقة ويدفنه في حفرة يحمل الجنازة بوضع مقدمها ثم يرفعها
على الكتف اليمين كذا في البدائع يرفعها بوضع مقدمها ثم يرفعها على الكتف اليسار ويضعها
بها لا خيال يحشون بها مسرعين بلا عذر وكره الجلوس قبل وضعها عن الاكثاف لقوله
صلى الله عليه وسلم من تبع الجنازة فلا يجلس حتى توضع وتكب الشح خلفها لما روينا ولقوله

الحد وفتح العين الملهل وسكون الدال
هو الذي يقال بالتاركي بوييدان من

قوله الاولى بالامامة السلطان لان التقدم
عليه اذ رآه ولما روى ان الحسين بن علي
رضي الله عنهما حين توفي اخوه الحسين قدم
سعيد بن العاص وكان امير المدينة وقال
لولا الله لما قد منك احسارنا

قوله الاولى بالامامة السلطان لان التقدم
عليه اذ رآه ولما روى ان الحسين بن علي
رضي الله عنهما حين توفي اخوه الحسين قدم
سعيد بن العاص وكان امير المدينة وقال
لولا الله لما قد منك احسارنا

قوله الاولى بالامامة السلطان لان التقدم
عليه اذ رآه ولما روى ان الحسين بن علي
رضي الله عنهما حين توفي اخوه الحسين قدم
سعيد بن العاص وكان امير المدينة وقال
لولا الله لما قد منك احسارنا

الجارة متبوعة ولا يراها ابلغ في الاحتياط والتعاون في حملها ان احتج اليه ويلى القبر ولا يبق
لعله لم يلق لنا والشفق لغيرنا الا في ارض روضة فلما باس بالشفق واتخاذ ثابوت من حجر
او حديد ويغرس فيه التراب ويدخل من قبل القبلة ويقول واضعه بسم الله ال وضعك
ملتبئين بسم الله وعلى مله رسول الله ال سلكك على مله صلى الله عليه وسلم ويوجه اليها ال
القبلة اذ به امر النبي عم ويحل العقدة التي على الكفن خوفا لا انتشار لانه عم امر به ولا من
من الانتشار ويؤول اللبن والقصب لا الحطب والاجر وجوز في ارض روضة كذا في
الكافي وسجى قبره لا قبره لان النبي على الاستار بخلافهم ويهاى التراب عليه للتوارث وتسم
القبر ولا يربع ولا يخصص للنهي عنهما ولا يخرج الميت منه الى القبر الا ان يكون الارض مقصود به
او اخذت بالشفقة وطلب الحاكم فيخرج مات في السيفه بفعل ويقتل ثم يصل
عليه ويرى به في الحجرة كذا في الظهور في بيت جامل وولد جامل يشق بطنا ال من جنسها ال
الابر ويجرح ولده كذا في الحانية وفيها ايضا وسحب في القنيل والميت دفنه في المكان
الذي مات في مقابر اولئك المسلمين وان قتل قبل الدفن ايا قدر ميل او ميلين فلما باس
به وكذا لو مات في غير بلدة يسحب تركه فان قتل ايا غيره آخر لانا س به لا يكره عظام
اليهود ويخرجهم اذا وجدت في قبورهم ويكره القفود على القبور وقلع الشجر والحشيش
من المقبرة ولا يمس في التراب **باب الشهيد** سمي به لانه مشهود له بالجنة بالنفس او لان الملا
يشهدون موته اكرامه اولاده حتى عند الله تعالى حاضر علم ان الاصل في هذا الباب شهداء
أجد فانهم كفوا وصلى عليهم ولم يغسلوا لانه قال في حقهم زملوهم بكموهم ودمارهم
ولا تغسلوهم الحديث وكل من بغضهم بلحق بهم في عدم القبل من ليس بغضهم ولكنه
قتل ظلما او مات حرقا او غرقا او مطعونا فلم يثواب الشهداء مع انهم يغسلون وهم
شهداء على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الا يرى ان عمر وعلي رضي الله عنهما
حملوا الى بيتهما بعد الطعن وغسلوا وكانا شهيدين بقوله كذا في الكافي والمقصود ان
تقرب شهيد هو بمن شهدا احذر من ان الله تعالى عليهم في ترك القبل ولم هذا قال هو سلم
ظاهر احذر عن وجب عليه القبل لا الجنب والكافي والنسابة بالبحر احذر عن القنيل قتل

في القنيل قتل
في القنيل قتل
في القنيل قتل
في القنيل قتل
في القنيل قتل
في القنيل قتل
في القنيل قتل
في القنيل قتل
في القنيل قتل
في القنيل قتل

قتل ظلما احذر عن قتل حد او قصاصا ولم يجب بنفس القتل مال احذر عن قتل وجب
به مال وانما قال بنفس القتل لان الاب اذا قتل ابنه جدي ظلما يكون الابن شهيدا لان
المال وان وجب لم يجب بنفس القتل بل لسقوط القصاص بشبهة الابوة ولم يثبت على
البناء للمفعول يقال ارتث الجرح ال حمل من المعركة وم رفق والارتثا في الشرع ان ير
بشي من مرافق الجوة او يثبت له حكم من احكام الاحياء كما سبنا في بيان سوا قتله باغ اخرى
او قطاع الطريق وتويعه اليه جازية لان الاصل فيه شهيد احد كما عرفت ولم يكن كلام قنيل
السيف والسلاح ففهم من دفع رأسه بالحجر وفهم من قتل بالعصا وقدمهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الامر بترك القتل او قتل غيرهم بها ال جازية فان سلما قتله سلم غير باغ وغير
قاطع الطريق وسلما قتله دمي جازية ظلما يكون شهيدا او وجد عطف على قتل ظلما جازيا
ميتا مع كراهة ال معركة الباعى او نحوه واشترط الجازية ليعلم انه قتل لاميت حقت الله
فيخرج عنه غير الصالح للكفن كالفرس والحشو والفلسوة والسلاح والحف فانها تنزع و
ويراد ان نقص وينقص ان زاد ليتم الكفن ولا يغسل للنهي عنه كما مر ويصل عليه اكرامه و
تغظما ويدفن بدمه لانه بمن شهدا اخذ وقدمه انه عم له عن علمه والشافعي في القنيل
الصلوة بفعل من وجد قنيل في مصر فيما الى موضع يجب اذا وجد فيه القنيل القامة
احذر ان يجمع والشارع ولم يعلم قاتله قال في الهداية ومن وجد قنيل في مصر غسل لان
الواجب فيه القامة والدية فخفت اثر الظلم الا اذا علم انه قتل بجديرة ظلما لان الواجب
فيه القصاص وقال صدر الشريعة اقول هذه الرواية مخالفة لما ذكر في الذخيرة لان رواية
الهداية فيما اذا لم يعلم قاتله لانه على وجوب القامة ولا فاته الا اذا لم يعلم القاتل ففي
صورة عدم العلم بالقاتل اذا علم ان القتل بالحديد ففي رواية الهداية لا يغسل لان نفس
هذا القتل اوجب القصاص واما وجوب الدية والقامة فلعارضهما في القامة ال
القصاص فلا يخرج به هذا العارض عن ان يكون شهيدا واما على رواية الذخيرة فيفضل
ومحابة الذخيرة هذه وان حصل القتل بجديرة فان لم يعلم قاتله يجب الدية والقامة على
اهل المحلة فيفضل وان علم قاتله لم يغسل عندنا ففي الذخيرة لم يغسل نفس القتل فوجب

تفق
استفاد

الدية وان كان بالعارض اخرج من الشهادة ففي المتن اخذ بهذه الرواية اقول كانه لم يتناول
في عبارة الهداية ولم ينظر في شروحه فانهم صرحوا بان قوله الا اذا كان علم انه قتل بحديدة
ظلم محمول على ما اذا علم قاتله عينا وان لفظ الكتاب يشير اليه لانه قال الواجب فيه القصاص
ولا قصاص يجب الا على القاتل المعلوم وقال تاج الشريعة جده صدر الشريعة في شرحه
قوله ظلم المحل وعلم قاتله وفي الكتاب اشارة اليه لانه انما كان ظلم اذا كان القاتل معلوما
حتى لو لم يعلم جاز ان يكون هو متعديا فلا يكون القتل ظلم او ما قول صاحب الهداية او لا
من وجه قتل في المصنف عنه على ما اعترف به صدر الشريعة ومن وجه قتل في المصنف ولم يعلم
قاتله دليل قوله لان الواجب فيه الفدية والدية والعجب انه يعتبر في الاول قبل الاخر
من الدليل ولا يعتبر في الثاني قيدا فيهم من الدليل ايضا فعلم ان كلام الهداية والذخيرة من وجه قتل
في المال واحد ولا اختلاف رواية ههنا ومنشأ توهم المخالفة والاختلاف عدم التفرقة بين
ما ذكر في الهداية قبل الاوين ما ذكر بعده فتدبر وانما الهادى ايا سواء السبيل وحسب ونعم
الوكيل او قتل كذا او قصاص فانه يفضل لان هذا القتل ليس بظلم اخرج وارث
بان اكل او شرب او نام او تناول واذا واه خيمة او مضى وقت صلوة وهو يعقل ويقد
على الاداء حتى يجب عليه القضاء بشركها فيكون بذلك من احكام الدنيا او قتل من المعركة
الاخوف وطن الجبل لا يكون النفل منافيا للشهادة هذا الاستثناء ذكره الزيلعي او اوصى
بامور الدنيا او الاخرة وهو قول ابي يوسف خلافا لغيره وقيل الاختلاف بينهما في الوصية
بامور الدنيا وفي الوصية بامور الاخرة لا يكون مرثا بالاجماع او باع او اشترى او تكلم
بكلام كثير وقيل بكلمة وكل ذلك ينقص معنى الشهادة فيفضل لانه بذلك يصير خلفا في حكم
الشهادة وينال شيئا من مرافقة الحيوة فلا يكون في معنى شهداء احد لانهم ما تواعظوا
والكاس يد ارباعهم خوفا من نقصان الشهادة هذا الكون ما ذكر في بيان الارثاش
موجبا للنفل اذا وجد ما ذكر بعد انقضاء الحرب ولو فيها الا لا لو وجد ما ذكر في الحرب
لا يكون مرثا شيئا من ذلك كذا قال الزيلعي ويصير عليهم عطف على قوله ويفضل من وجه
كتاب الزكوة عقب الصلوة بالزكوة اقتدا بقوله تعالى اقيموا الصلوة وآتوا الزكوة

في الهداية...
في الذخيرة...
في التلخيص...
في التكملة...
في التلخيص...
في التكملة...
في التلخيص...
في التكملة...

الزكوة عبارة في القسط عن الثناء وفي الشريعة
عبارة عن اخراج جزء من المال

الزكوة وقوله تعالى ويقيمون الصلوة وتمازقنا هم ينفقون عليك بعض مال جرت عليه
ان ذلك البعض الشارع قال في الكفر هي عليك المال من فقير مسلم غير ثاشي اقول هذا
التعريف يتناول مطلقا الصدقة ولا يختص بالزكوة بخلاف ما اختاره ههنا فان قوله
الشارع يفيد التخصيص اذ لا تعين في الصدقة وايضا قال الزيلعي في شرحه الكفاة اذا
ملكك لان التملك بالوصف المذكور موجود في مال غيرك فلو قال عليك المال كذا وجب لا بد له منه
لانفصل عنه لان الزكوة يجب فيها عليك المال فقلت جرت عليه وعلى ذلك فان معناه
بلا احتمال في نفسه لغير التملك كالا باحة فان الكفاة في نفسه لا تقتضي التملك بخلاف
الزكوة لان ثبوتها بقوله تعالى آتوا الزكوة والايتاء كما قالوا يقتضي التملك ولا يتأذى بالا باحة
حتى كينل شيئا فانفق عليه ناولا للزكوة لا يجزى بخلاف الكفاة ولو كره تجزئ لوجود
التملك لغير متعلق بالتملك مسلم غير ثاشي ولا مولاه احراز عن الثغني والكافر والكاهي
ومولاه فان دفع الزكوة اليهم مع العلم لا يجوز كما سياتي مع قطع المنفعة عن المالك مطلقا
وجه احرازه عن الدفع ايا فروعه وان سفلوا واصولهم وان علوا ومن دفعه اليه مكانه
ومن دفع احد الزوجين اليه الاخر كما سياتي لله تعالى لان الزكوة عبادة فلا بد فيها من الا خلاص
له تعالى لقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين وشرط وجوبها العقل
والبلوغ اذ لا تكليف بدونها والاسلام لانه شرط لصحة العبادات كلها والحريية ليحقق
التملك لان الرقيق لا يملك لملك وسببه السبب وجوبها الملك التام بان لا يكون يد
فقط كما في مال المكاتب فانه ملك المولى حقيقة وقد تقرر في كتب الاصول ان سبب وجوبها
الملك المذكور وان عد في الكثرة شرط لوجوبها لنصاب اجتهاد النصاب لانه لم قدر السبب
به فارغ عن الدين المراد به دين له مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين النذر والكفاة
وينبغي دين الزكوة حال بقاء النصاب وكذا بعد الاستهلاك لان الامام يطالب به في الاموال
الظاهرة ونوابه في الاموال الباطنة وهم الملاك فان الامام كان يأخذ ما يرضى من عثمان رضي
الله عنه وهو فوقها ايا رباها في الاموال الباطنة قطعا طبع الظلمة فيها فكان ذلك
توكيلا عنه لا رباها ولا فرق بين ان يكون الدين بطريق الاصل او الكفاة ذكره الزيلعي وغيره

عنه

في الهداية...
في الذخيرة...
في التلخيص...
في التكملة...
في التلخيص...
في التكملة...
في التلخيص...
في التكملة...

في الهداية...
في الذخيرة...
في التلخيص...
في التكملة...
في التلخيص...
في التكملة...
في التلخيص...
في التكملة...

وقد خرج صدر الشريعة الزكوة الى النذر والكفارة وهو مخالف للهداية وغيره فكانه سهوا من
 الكساح الاول وعن الحاجة الاصلية كدور السكنى ونحوها وسبيلها هو تقدير النماء اما
 تحقيقه يكون بالتوالي والتشاكل والتجارات او تقديره يكون بالتكليف من الاستثناء بيان
 يكون في يد او يدنايه فاذا فقد لم يجب الزكوة فلما يجب تفرع على قوله الملك التام على ملكا
 لانه ليس بملك من كل وجه بل بملك فقط ومديون للعبد تفرع على قوله فارغ عن الدين بقدر
 دينه متعلق بقوله فلما يجب فانه اذا كان له اربع مائة درهم وعليه دين كذلك لا يجب عليه الزكوة
 ولو كان دينه مائتين يجب زكوة مائتين ولا في دور السكنى تفرع على قوله والحاجة الاصلية
 وهي ككتاب البدن واثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وكتب العلم لاهله و
 آلات المحرقة فيقول الواصل من مال الضار تفرع على قوله نام ولو تقديره او الضار مال
 تقدير الوصول اليه مع قيام الملك كابق ومنقود ومغضوب اذا لم يكن عليه دينه وبما
 ساقط في البحر ومدفون في مفازة شئ مكانه ومال اخذ السلطان مصادرة ووديعة شئ
 المودع وهو ليس من معارفه ودين محرم لم يكن عليه دينه ثم صارت له بعد سنين بان اقر
 عند الناس فانه اذا وصل اليه بعد سنين لا يجب زكوة للسنين الماضية لا انتقاء النماء ولو تقديره
 بخلاف ما عليه مقرر ولو كان مفسر اذ يكتسب الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل ومنفك
 حكوما فلا يسه او على جاحد عليه دينه او على قاض فان هذه الاموال اذا وصلت اليها ملكها
 يجب زكوة السنين الماضية ولا يجب ايضا في دور السكنى تفرع ايضا على قوله نام ولو تقديره
 وكذا كتاب لائس واثاث لا تسفل ودواب لا تتركب وعبيد لا تسخر وكتب العلم
 لغير اهله ونحو ذلك ولم يوافق التجارة لا انتقاء النماء التقدير قال في الهداية وعلى هذا كتب العلم
 لاهله وقال في النهاية الاله بها غير مفيد لما انه ان لم يكن من اهله وليست هي للتجارة لا يجب
 فيها الزكوة وان كثرت لعدم النماء وانما يفيد ذكر الاله في حق مصرف الزكوة فانه اذا كانت له
 كتب ساوي مائتي درهم وهو يحتاج اليها للتدريس وغيره يجوز صرف الزكوة اليه وما اذا
 لم يجز اليها وهي ساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكوة اليه وكذلك آلات المحرقة فيقول
 وجوب اذ انها توجه الخطاب بعينه قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول

في قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول
 في قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول

الحكمة فيه

في قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول
 في قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول

في قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول
 في قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول

من يقول ان وجوبه فور وفي آخر العزم من يقول انه عمري وسبابة بيان وشرطه ان شرطه
 وجوب اذ انها الحولان الحولان الحول بجمعية المال كالدراهم والدنانير والسوم او نية النية
 اذ ما لم يوجد هذه الاشياء لم يتوجه الخطاب فلا ياتم بالترك وشرط اذ انها الحولان الحولان الحولان
 لانها عبادة فلا تصح بلا نية مقارنة له ان لا اداء بالمعنى المصدري او مقارنة لعزل ما وجب فانه
 اذا عزل من النصاب قدر الواجب ناولا الزكوة وتصدق اليه الفقير بلا نية سقطت زكوة او قصد
 كله عطف على نية فانه اذا تصدق بكل دخل الجزء الواجب فيه فلا حاجة اليه التعيين استحسانا
 وان تصدق ببعضه سقطت زكوة عنده رحمه الله وعند ابي يوسف لا واما وجوبها فيقبل عمري
 ان يجب على التراخي لان جميع العزوفت الاداء ولهذا لا يضمن بهلاك النصاب بعد التفریط
 وقيل فور ان واجب على الفور لانه مقتضى الامر المطلق وهو قول الكرمي فانه قال ياتم
 بتأخير الزكوة بعد التمكن ورول عن من آخر الزكوة من غير عذر لم تقبل شهادته لا يبق للتحا
 ما اشتراه لها فقول خدمته ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها ما دام لم يبعه مثلا اشتري امه
 للتجارة فنواه للخدمة بطلت الزكوة لا اتصال النية بالامساك للاستحرام وان نوى التجارة
 بغيره لم يكن للتجارة حتى يبيعها فيكون في غناها زكوة ان كان دراهم او دنانير لعدم اتصال النية
 بالعمل لانه لم يجر فلم يعبه نية ولهذا يصير الما فمقيما بحد النية ولا يكون المقيم ساوا
 بها الا باستمر ما ورثه لا يكون للتجارة بالنية لان النية لم تنصل بالعمل لان المورد يصير
 ملكا للوارث جبراً بلا اختيار ولهذا يرث الجدين وان لم يتصور منه العمل حتى يتصرف فيه
 لا فتر ان النية بالعمل الا الذهب والفضة كذا في عاية البيان وما ملكه بهيمة او وصية
 او نكاح او صلح او صلح عن قود كان لها ان للتجارة بالنية لا فتر انها يعمل هو قبول العقد
 هذا عند ابي يوسف واما عند من فلا يصير للتجارة لانها لم تقارن عملها وقيل الخلاف على
 العكس لان زكوة في الآتي والجواهر كالقمل والياقوت والزمرد وامثالها كذا في الكافي
 الا ان يكون للتجارة كذا في التارحانية **باب صدقة السوام** هي جمع سائمة هي المكتشفة
 بالرمي بالكر الكلاء وما بالفتح مصدر في اكثر السنة حتى لو عطفها نصف الحول لا يكون
 سائمة فلما يجب فيها نصاب الابل خمس وفي كل خمس ايا خمس وعشرين تحت جمع مجتبي

في قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول
 في قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول

في قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول
 في قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول

في قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول
 في قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول

في قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول
 في قوله نعم انما الزكوة وهو عقيب حوالان الحول عند من يقول

وهو المثل بين العربي والعجم ذوات السمانين منسوب تحت نصر او عرب جمع عربي شاة
عليه انفق الآثار واشتهرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بين النصابين
عفو كذا الحكم في سائر النصب الآتية وفيها في خمس وعشرين بنت مخاض هي التي طلعت
في الثانية سببت به لان امها يكون مخاضة اي حامل باخرى عادة وفي ست وثلاثين بنت
لبون هي التي طلعت في الثالثة سببت به لان امها تلد اخرى ويكون ذات لبن غالبا و
في ست واربعين حقة هي التي طلعت في الرابعة سببت به لانها حق لها الحمل والركوب
او الضراب وفي احد وستين جذعة هي التي طلعت في الخامسة سببت به لمخ في
اسنانها يعرفه ارباب الابل وفي ست وسبعين بتالبون وفي احد وتسعين حقتان
اي مائة وعشرين ثم تسنت الفريضة ففي كل خمس شاة بالحقين وفي مائة وخمس
واربعين بنت مخاض وحقتان وفي كل مائة وخمسين ثلاث حقات ثم تسنت الفريضة
ففي كل خمس شاة ثلاث حقات وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين
بنت لبون وفي مائة وست وستين اربع حقات اي مائتين ثم تسنت الفريضة
ابدأ كما في الحين التي بعد المائة والحين التي يجب في كل حين حقة فيه بذلك احترازا
عن الالتباس الاول اذ ليس فيه ايجاب بنت لبون ولا ايجاب اربع حقات لعدم
نصابها لانه لما راد خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة
واربعين فهو نصاب بنت المخاض مع الحقين الحقين فلما زاد عليها خمس وصار مائة
وخمسين وجب ثلاث حقات ونصاب البقر والجاموس جمع بينهما لان حكمهما واحد
حتى قالوا ان البقر يتناولهما ثلثون وليس فيما دونها صدقة وفيها تباع هو مائة الحول
او تسعة هي انشاء وفي اربعين سنة هو مائة عليه الحولان او سنة هي انشاء وما بين
النصابين عفو وفي الزايد على الاربعين لا يكون عفو بل يجب اي سببت في الواحدة
الزايدة ربع عشر سنة وفي الثلث نصف عشر سنة وهذه رواية الاصل لان العفو ثبت
نصا بخلاف التباس ولا نص فيها ضعف مائة ثلاثين في ستين تبعا ثم في كل
ثلثين تباع وفي كل اربعين سنة ففي سبعين تباع ومائة وفي ثمانين مستان وفي تسعين

داخل

وفي تسعين ثلاثة اتبعة ثم في مائة تبعا ومائة وعشرة تباع ومستان وفي
مائة وعشرين اربع اتبعة او ثلاث سنات هكذا الى غير النهاية ونصاب الفهم ضاها ابو
او مائة اربعون وفيها شاة وفي مائة واحد وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث
شياه هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتاب ابي بكر رضي الله تعالى عنه
وعليه انفق الاجماع وفي اربع مائة اربع وفي كل مائة شاة ويؤخذ فيها الثمن وهو مائة
سنة لا الجذع وهو ما اتى عليه اكثره لان الواجب هو الوسط وهذا من الصغار ونصاب
الحمل خمسة وقيل ثلاثة قال صاحب مجمع الفتاوى في حراة الفتاوى قال ابو جعفر الطحاوي
ونصابها خمسة فاذا كان اقل من خمسة لا يجب وقال ابو احمد العياشي نصابها ثلاثة فاذا كان
اقل منها لا يجب وفي كل فرس من العرب اختلط به الذكور دينار اربع عشر قيمة نصابا
قال صاحب المجمع في شرح هذا التحية مختص بافراس العرب حيث كان قيمة كل فرس
اربع مائة درهم وقيمة الدنار عشرة دراهم فيكون عن كل مائة درهم خمسة درهم فاما
الافراس التي تتفاوت قيمها فانها تقدم لذكور الحمل منقذة لانها لا تتكاثر كالثانها في
رواية لانها بافرادها ايضا لا تناسل ويجب فيها في رواية اخرى لانها تناسل بالخلع الى
المستعار بخلاف الذكور لاشي في حوامل هي التي اعتدت لحمل الاثقال وعوامل هي التي
اعتدت للعمل كاثارة الارض فانها من الحوامل الاصلية وعملها بفتح العين وهي التي
تطعم العلف فلا يكون سائرا ولا يفل وحمار لب التجارة لقوله عليه الصلوة والسلام لم يرسل
علي فيهما شي والمقادير ثبت سمعا بخلاف ما اذا كانتا للتجارة لان الزكوة تتعلق بالمالية
كايه اموال التجارة ولا حمل وفصيل والحمل الاتباع صورة المسئلة نوع اشكال لان الزكوة
لا يجب بلا معنى الحول وبعد الحول لم يبق اسم الحمل والفصيل والحمل فقيل في صورتها
رجل اشترى خمسة وعشرين من النصلان او ثلاثين من العجا جيل او اربعين من الحلمان
او وحب ذلك هل ينفق عليه الحول او لا فعلى قول ابي ج وم لا ينفق وعند غيره بما ينفق
حتى لو حال الحول عليها من حين ملكها وجبت الزكوة وقيل اذا كان له نصاب سائرا فمضى عليها
سنة اشهر فتوالدت على عدتها لم يملك الاصول وبقيت الاولاد هل يبقى حول الاصول

لا تناسل سان

ينفق سان

فسبق الدواب عا عدد ما

على الاولاد عند ما لا يبقى وعند الباقيين يبقى ولا في مال الصبي التعلبي وعلى المرأة ما على
 الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من سائر
 المسلمين لا يصيبانهم جاز دفع القيمة في الزكوة وكفارة غير العتاق والعشر والله يعنى
 ان اداء القيمة مكان المنصوص عليه في الصورة المذكورة جاز لا على ان القيمة بدل
 عن الوجوب لان المصير الى البدل انما يجوز عند عدم الاصل والاداء القيمة مع وجود
 المنصوص عليه في ملكه جاز فكان الواجب عندنا احدهما اما العين او القيمة وتحقق
 هذا المقام في الاصول لا يؤخذ الا الاوسط رعاية للجانبين بلا جبر الى اذا امتنع عن اداء
 الزكوة لا يأخذ فاكرا لانها عبادة فلا يؤخذ الا بالاحسان وعند الشافعي يأخذ فاكرا لانها
 حق الفقير فصار كدين وجب للعبد على العبد لا من تركته الى لومات من عليه الزكوة
 لا يؤخذ من تركته الا ان يوصى في بعضه من الثلث وعنده يؤخذ من تركته ثم يوجد سن
 واجب السن معرفة سمي بها صاحبها وذلك انما يكون في الدواب دون الانسان
 لانها تعرف بالسن دفع المالك الادنى مع الفضل او الاعلى ورد الفضل او دفع القيمة
 قال في الهداية احدا المصدق اعلى منها ورد الفضل او اخذ دونها واخذ الفضل وقال
 في النهاية ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على ان الخيار للمصدق وهو الذي يأخذ الصدقات
 ولكن الصواب ان الخيار شرع رفقا بمن عليه الواجب والرفق انما يتحقق بتخييره
 فلما اراد به اذا سمحت به نفس من عليه الواجب اذ الظ من حال المسلم انه يتخار ما هو
 ارفق بحال الفقير ويوافق كلام الكافي ولذا قلت دفع مكان اخذ المستفاد انشاء
 الحول من جنس النصاب بضم اليه يعنى ان من كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول
 من جنس ضم اليه وزكاه به فمن كان له ما يتاخرهم في اقل الحول وقد حصل في وسطه
 مائة درهم بضم المائة اليه المائتين ويعطى زكوة الكل والزكوة في النصاب لا العفو عند
 اية حصة وابي يوسف فانه اذا ملك مائة شاة فالواجب عليه وهو شاة انما هو في
 اربعين لا المجموع حتى لو ملك ستون بعد الحول فالواجب على حاله وعندم وزفر يقط
 بقدره وملكه ان النصاب بعد الحول يسقط الواجب ويملك البعض حصته ويصرف

في الزكوة لا يؤخذ الا الاوسط رعاية للجانبين بلا جبر الى اذا امتنع عن اداء الزكوة لا يأخذ فاكرا لانها عبادة فلا يؤخذ الا بالاحسان وعند الشافعي يأخذ فاكرا لانها حق الفقير فصار كدين وجب للعبد على العبد لا من تركته الى لومات من عليه الزكوة لا يؤخذ من تركته الا ان يوصى في بعضه من الثلث وعنده يؤخذ من تركته ثم يوجد سن واجب السن معرفة سمي بها صاحبها وذلك انما يكون في الدواب دون الانسان لانها تعرف بالسن دفع المالك الادنى مع الفضل او الاعلى ورد الفضل او دفع القيمة قال في الهداية احدا المصدق اعلى منها ورد الفضل او اخذ دونها واخذ الفضل وقال في النهاية ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على ان الخيار للمصدق وهو الذي يأخذ الصدقات ولكن الصواب ان الخيار شرع رفقا بمن عليه الواجب والرفق انما يتحقق بتخييره فلما اراد به اذا سمحت به نفس من عليه الواجب اذ الظ من حال المسلم انه يتخار ما هو ارفق بحال الفقير ويوافق كلام الكافي ولذا قلت دفع مكان اخذ المستفاد انشاء الحول من جنس النصاب بضم اليه يعنى ان من كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول من جنس ضم اليه وزكاه به فمن كان له ما يتاخرهم في اقل الحول وقد حصل في وسطه مائة درهم بضم المائة اليه المائتين ويعطى زكوة الكل والزكوة في النصاب لا العفو عند اية حصة وابي يوسف فانه اذا ملك مائة شاة فالواجب عليه وهو شاة انما هو في اربعين لا المجموع حتى لو ملك ستون بعد الحول فالواجب على حاله وعندم وزفر يقط بقدره وملكه ان النصاب بعد الحول يسقط الواجب ويملك البعض حصته ويصرف

ويصرف المملوك الى العفو ولا فان لم يجاوز المملوك العفو فالواجب على حاله كما اذا ملك بعد
 الحول عشرون من ستين شاة او واحد من ست من الابل حيث يبقى وجوب شاة
 ثم ايا نصاب بليغ يعنى ان جاوز المملوك العفو صرف ايا نصاب بليغ كما اذا ملك خمسة
 عشر من اربعين بغير اربعة تصرف ايا العفو ثم ايا النصاب الذي بليغ
 وهو ما بين خمسة وعشرين ايا ست وثلاثين حتى تجتنب محاض ولا تقول المملوك يصر
 ايا النصاب والعفو حتى تقول الواجب في اربعين بنت لبون وقد ملك خمسة عشر من
 اربعين وبقي خمسة وعشرون فيجب نصف وثمن من بنت لبون ولا تقول ايضا ان
 المملوك الذي جاوز العفو يصر ايا مجموع النصاب حتى تقول يصر اربعة ايا العفو
 ثم يصر واحد عشر ايا مجموع ستة وثلاثين ان كان الواجب في ست وثلاثين بنت لبون
 وقد ملك واحد عشر وبقي خمسة وعشرون فالواجب ثلث بنت لبون وربع بنت لبون
 ثم ولم ايا ان يتهى كما لو ملك من اربعين بغير عشرون فاربعة تصرف ايا العفو واحد
 عشر ايا نصاب بلي العفو وحمة ايا نصاب بلي هذا النصاب حتى يبقى اربع شياه و
 قس عليه اذا ملك خمسة وعشرون او ثلاثون او خمسة وثلاثون اخذ البعثة زكوة التسليم
 والعشر والخارج يعاد غير الخارج ان لم يصر في حقه فان ولاية اخذ الخارج للامام وكذا
 اخذ الزكوة في الاموال الظاهرة وهي عشر الخارج وزكوة التسليم وزكوة اموال الخيا وما
 دامت تحت حماية العاشر فان اخذ البعثة او سلاطين زماننا الخارج فلا اعادة عليه كما
 المالك لان مصرف الخارج المقاتلة وهم منهم لا لهم يحاربون الكفار وان اخذوا الزكوة والصدقة كورة
 فان صرفوها الى مصارفها الا ان ذكرها فلا اعادة عليهم ولا تفعلهم الاعادة اليه مستحقا فيما بينهم
 وبين الله تعالى غضب سلطان مالا وخطط مالا صار ملكا له حتى يجب عليه الزكوة وورثته
 كذا في الكافي مجمل ونصاب لستين او نصاب جاز قد عرفت ان سب وجوب الزكوة المالى
 التام والحولان شرط لوجوب الاداء وقد تقرر في الاصول السبب اذا وجد صح الاداء وان لم
 يجب فاذا وجد النصاب صح الاداء قبل الحولان فاذا كان له نصاب واحد كذا في درهم مثلا فاذا
 لستين جاز حتى لو ملك في كل منها نصابا اجزاء ما ادى من قبل وكذا اذا كان له نصاب واحد

الزكوات

وجب

فأول نصاب جاز حتى إذا ملك النصب أثناء الحول فبعد تمام الحول اجراه ما أدل لا يضمن
 مضمون غير مضمون أي قصر من عليه الزكوة في الأداء، حتى ملك النصاب سقط عنه الزكوة ولا يضمن
 قدره وقال الشافعي لا يضمن ولو استمر ملك يضمن لأن النصاب صار في حق الواجب حقا
 لصاحب الحق فصار المستر بك متقدما فيضمن والله اعلم **باب زكوة المال** المراد بالمال
 غير السوايم والآم فيها إشارة إلى المذكورة من قوله ثم ما توارى عنكم أموالكم فإن
 المراد به غير الآم أي الزكوة التي تبت غير مقدرة بربع العشر نصاب الذهب عشرون
 مثقالا والفضة مائتا دراهم وزن سبعة ألبكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل و
 المثقال عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمسة شعيرات اعلم أن
 الدرهم قد كانت على عهد عمر رضي الله عنه مائة درهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة
 على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فاختار عمر رضي الله عنه من كل نوع ثلثا كيلا يظهر الخصومة
 في الأخذ والإعطاء ثلث عشرة ثلاثة وثلاث وثلاث وستة اثنان وثلاث خمسة درهم وثلثان
 فالجوع سبعة وان شئت فاجمع الجوع فبكون احدا وعشرين ثلث الجوع سبعة وثلثا
 سمي الدرهم وزن سبعة وفي مضمون كل خبر مبتدا، هو قوله الآية ربع عشر ومعموله و
 توحيا وهو ما يحتل به من الذهب والفضة مطلقا إلى سواء كان مباح الاستعمال أولا وعند
 الشافعي لا يجب في خلي النساء، وخاتم الفضة للرجال لأنه مباح الاستعمال فاشبه نصاب
 البذرة ولما روي أنه عليه السلام قال لا مراة في أيديهما سواء كان من ذهب أو ثوبان
 زكوة فالت لا فقال عليه الصلوة والسلام أذ بار زكوة وتبره وعرض تجارة قيمة هو
 يكون ما بعده صفة عرض وهو يكون الرأ، متاع لا يدخله كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا
 ولا عقارا كذا المعنى وأما العرض بفتحها فمتا الدنيا ويتناول جميع الاموال فلا وجه
 له هنا لجعله مقابلا للذهب والفضة نصاب من احدهما إلى الذهب والفضة قال
 الزبيعي قوله في عرض التجارة ليس يجزى على اطلاقه فإنه لو اشترى أرض خراج ونولا
 التجارة لم يكن للتجارة لأن الخراج واجب فيها وكذا إذا اشترى أرض عشر وزرعها أو اشترى
 بذرا للتجارة وزرعها فإنه يجب فيه العشر ولا يجب فيه الزكوة لأنها لا يجتمعان أقول
 يجوز

يسقط وجه

والزكاة

ونوا للتجارة

أقول هذا الكلام منه في غاية الاستعداد أما أولا فلا عرف أن الأرض غير العرض لأنها
 من العقار والعرض يتبادل العقار وأما ثانيا فلا أن عدم وجوب الزكوة في البذر أن
 حدث الزراعة وذلك لا يضر لأن بذر الحنظل إذا سقط وجوب الزكوة في العبد الحنظلي
 للتجارة كما مر فلان يسقط المقرف الأقوى من النية أولى مقوما لما لا تنفع للفقير ربع عشر
 أن كان التقويم بالدرهم انفع للفقير قوم عرض التجارة بها وإن كان بالدينار انفع
 قوم بها ثم في كل واحد زاد على النصاب ربع عشر بحسب ما في الزكوة في الكسور لا يجب
 عندنا إلا إذا بلغ خمس النصاب فإذا زاد على مائة درهم أربعون درهما زاد في الزكوة درهم
 وفي ثمانين درهما ولا شيء في الأقل غلب حاله خالص أن في حكم الخالص لهما أفضة
 وما غلب غش يفهم لأنه في حكم العروض واختلف في المسألة يعني أن كان الغش والو
 والفضة سواء ذكر أبو النضر أنه يجب فيه الزكوة احتياطا وقيل لا يجب وقيل يجب فيهما
 ونصف نقصان النصاب أثناء الحول بدر لآن الحول لا ينقص إلا على النصاب ولا يجب
 الزكوة إلا في النصاب فلا بد منه في البداية والنهاية ولا جرة لما بينهما إذا قلنا يبقى المال حولا على
 حاله لكن لابد من ثبات شيء من النصاب ليضم المستفاد إليه لأن هلاك الكل يبطل انعقاد
 الحول إذ لا يمكن اعتباره بلا مال يضم قيمة العروض إلى الثمنين يعني إذا ملك مائة درهم أو
 عشرة دراهم وملك عرضا قيمة مائة درهم أو عشرة دراهم ودينار وجب عليه الزكوة لأن
 الكل للتجارة وإن اختلف جهة الأعداد إذا الثمنان للتجارة وضعا والعروض جعلوا ويضم
 الذهب إلى الفضة قيمة الأجزاء وعندهما أجزاء حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها
 مائة درهم يجب عنده لا عندهما ولو ملك مائة درهم وعشرة دنانير أو مائة وخمسين درهما
 وخمسة دنانير أو خمسة عشر دينار أو خمسين درهما يضم أجماعا ولا يظهر الاختلاف عند
 تكامل الأجزاء لأن قيمة احداهما مع انتفعت يزداد قيمة الآخر فيمكن تكميل ما انتفعت قيمة
 بما زاد فيجب الزكوة بلا خلاف وإنما يظهر الخلاف حال نقصان الأجزاء **باب العاشر**
هو من نصاب الزكوة على الطريق لاخذ صدقة التجار كباقي من النصوص وكما يأخذ
 من الاموال الظاهرة يأخذها من الاموال الباطنة التي مع التجار كما سبقت في باب الدين

يجب سان

ومن كرامة الله تعالى له رضي الله عنه ما روي كان النبيل لا يجزي في الجاهلية حتى يلقى فيه جارية
عائقة فلما كان الاسلام كتب عمرو بن العاص اليه رضي الله عنه ان النبيل لا يجزي حتى يلقى فيه جارية
عائقة فكتب عمرو بن الخطاب رضي الله عنه على ورقته بسم الله الرحمن الرحيم من غير الخطأ اليه النبيل ان كنت
تجزي بامر الله تعالى فاجز وان كنت تجزي بامر الله فلا حاجة فيك وامره بان يلقى الكلب
في النبيل فالتقاء وبنا وانما لم يجب الخدم لانه اخذه متعلقا بغير جارية ولو دخل جماعة ممنعون ان لهم منفعة
وعليه وظفره والى كنفهم ثم يجب وان وجد في الركا من ثمانين في ارض مملوكة لاهل
الحرب رده اليها ملكها خذ راجع القدر والحيانة ولو لم يردده واخرجه فيها ايا دار الاسلام
ملكه ملكا غير طيب كالمملوك بشرا فاسد او وجد الركا في ارض مملوكة من دار الحرب
غيره ان غير ثمانين لم يرد ولا خمد لانه اخذه متعلقا كذا في غاية البيان وجد
من غيرهم في ارض مملوكة خمس وباقية للواجد قال في الوقاية وان وجد ركا في ارض
في ارض مملوكة خمس وباقية للواجد الظان مراده نقل مسئلة ذكرت في الهداية
في آخر الباب بقوله متاع وجد ركا في ارض مملوكة وفيه الخمس ايج كن عبارة لا
تساعد ذلك لان الظان لفظ وجد على صيغة المبنى للفاعل وخبره راجع المثلث
بدليل التباين والتباين وخبره منها راجع اليه دار الحرب فالغنى ان وجد المثلث
ركا في ارض مملوكة من دار الحرب غير مملوكة خمس وباقية للواجد وهذا مع كونه غير
مطابق لعبارة الهداية غير صحيح في نفسه اما الاول لفظ واما الثاني فلما صرح شرح
الهداية وغيرهم ان الخمس انما يجب فيما يكون في معنى الغنيمة وهو فيما كان في يده اهل
الحرب ودفع اليه ايدى المسلمين باتخاذ الجبل والركاب والمذكور في الوقاية ليس
كذلك ولان المثلث انما يخصص والارض من دار الحرب لم ينجح ايدى المسلمين
فالتصواب ان ينقطع وجد عما قبله ويقرأ على البناء للمفعول ويترك لفظ منها ويضاف
الارض اليه المسلمين ولهذا غيرت العبارة اليه ما تسمى **باب العشر في العشر**
في عمل ارض عشرية وسية بيانها في كتاب الجهاد او عمل جبل وان قل العمل
وغيره وفي التمر ثلث ما يوجد في الجبال والبراري والموات من العمل والفاكهة ان
لم يجز الا ما لم فهو كالصيد وان جاء فيه العشر لانه مال مقصود وعن ابي يوسف
لا عشر فيه لانه باق على الاباحة وفيه من شرط ان يملك او يذبح بلا شرط نصيب
وهو خمسة اوسق والوسق ستون صاعا والنعاع ثمانية اراطال والرحل اثنتي عشرة
اوقية والاوقية اربعون درهما ولا شرط ثباته يعني سنة حتى يجب في الخضروات وقال

العاشر رضي الله عنه
هذا المكتوب في النبيل
في روي ولم يزل ايا الآن
عنون المحال

في النبيل لا يجزي حتى يلقى فيه جارية
عائقة فلما كان الاسلام كتب عمرو بن العاص اليه رضي الله عنه ان النبيل لا يجزي حتى يلقى فيه جارية
عائقة فكتب عمرو بن الخطاب رضي الله عنه على ورقته بسم الله الرحمن الرحيم من غير الخطأ اليه النبيل ان كنت

الشجرة المذمومة ان كانت في الدار لا عشر فيها
خلاف الكلابية في الاراضي لان المساكين
منها يشعروا عفو لانا لا راف
مع ما يشعروا عفو لانا لا راف
منها يشعروا عفو لانا لا راف

وقالا لا يجب الا فيما له ثمة باقية بلغ خمسة اوسق الا في الحطب كالحشيش والقصب
ونصفه عطف على ضمير يجب وجاز للفصل ان وجب نصف العشر في مسعى غير او
دالية بل ارفع المثلث ان يجب العشر في الاول ونصفه في الثاني بل ارفع اجرة العمال ونفقة
البقر وكري الانهار واجرة الحافظ وغير ذلك وبلا رافع اخرج البذر فان شراح الهداية
وغيرهم صرحوا بوجوب العشر في كل الخارج ويجب ضعفه في عشرية تعلقي ولو طفلا او
او اسلم او اشترى فانه مسلم او ذمي فان العشر يؤخذ من ارض اطفالنا فيؤخذ ضعفه من
ارض اطفالهم ولا يسقط عليهم العشر المضاعف بالاسلام ويجب الخراج في عشرية مسلم
شرا ذمي وقص لم يذكر في الوقاية واكثره وشرط في الهداية لان الخراج لا يجب الا بالتمكن
من الزراعة وذلك بالقبض ويجب العشر على مسلم اخذ فانه ضعفه او ردت عليه
لف والبيع او خيرا لشرط او الروية او العيب بنقصا متعلق بقوله ردت يعني اذا
اشترى ذمي من مسلم عشرية ثم اخذها مسلم بالشفعة او ردت عليه لفساد البيع او بخيار
فما ردت عشرية كما كانت وعلى ذمي جعل داره ستا خراج كذا المصنف ان ستا بجماعة ولو
بما العشر عشر وسية بيان الباه ايضا في كتاب الجهاد والاشي في عين قيمه ونقط مطلقا
ان سواء كانت العين في ارض عشرية او خارجية وفي حرمها الصالح للزراعة خراج لو كان
حرمها خارجيا ووقته ان وقت اخذ العشر عند ظهور الفرم هذا عند ايج واما عند ايج يوسف
فوقته وقت ادراكه وعندم رحمه الله عند حصوله في الحصيد وثمة الخلاف يظهر في وجوب الضمان
بالانكاف كذا قال الزيلعي **باب المصارف هم الفقير** هو من له مال دون النصاب
والمسكين هو من لا شيء له والعامل اي عامل الصدقة فيعطى بقدر عمله وهو ما يكفيه
واعوانه غير مقدر بالثمن وان استقرت كفايته الزكوة لا تنزاد على النصف قاله الزيلعي
والكاتب لفته والفارم من لزمه دين ولا يملك نصبا فاضلا عن دينه او كان له مال على النكاح
لا يملك اخذه وفي سبيل الله منقطع الفزاة عند ابي يوسف الفقراء منهم ومنقطع الخراج
عندم الفقراء منهم وانما افر بالذكر مع دخوله في الفقير او المسكين لزيادة حاجته بسبب
الانقطاع وابن السبيل هو المسافر سمي به للزوم الطريق فيزاله الاخذ من الزكاة قد حاجته

اما الخطيب والنفس الخطيب
لا يقبله بل لا يستأجر الا بالارض
لا يقبله بل لا يستأجر الا بالارض
لا يقبله بل لا يستأجر الا بالارض

العاشر رضي الله عنه
هذا المكتوب في النبيل
في روي ولم يزل ايا الآن
عنون المحال

وأن كان له مال في بلد ولم يقدّر عليه في الحال ولا يجل أن يأخذ له أكثر من حاجته فالحق به
 كل من غاب عن ماله وأن كان في بلد وبصرف اليك أو بعضهم عليك لا يبطئ الأجر
 وقال الشافعي لا يجوز إلا أن يصرف اليك ثلاثة من كل صنف لا يبيح إلا أن
 يبيح بالزكاة مسجد لأن التملك شرط فيها ولم يوجد وكذا بناء القنطرة واصطلاح الطرقات
 وكرع الأنهار والحج والجهاد وكل ما لا يملك فيه وكفن ميت وقضاء دين ولو قضى دين
 حي والمديون فقير فأنفق بغير امره كان مستباحا ولا يجزئ من زكاة ماله ولو قضى بامر جاز كان
 صدق اليك الغريم فيكون القابض كالوكيل في قبض الصدقة ولو لم يصدق اليك لا يشترى
 به بقرية تعق لا لعدم التملك فيها ولا لاي من بينهما ولا لأن أصله وأن علا وفرعه وإن
 سفل أو زوجة أو لا يعطى زوج زوجته ولا زوجة زوجها لا شتره في المنافع عادة و
 ومملوك المزرعة أو مدبره ومكاتبه وأمه ولده وحبسه اعتق المزرعي بعضه لأنه بمنزلة مكاتبه
 وعبد اعتق المزرعي المفسر حصته يعني إذا كان العبد بين اثنين فاعتق أحدهما وهو
 نصيبه لم يجز للمزرعي الآخر دفع زكاة اليه لأنه يسمي له نصيبا مكاتبه وقال لا يجوز لأنه حر
 مديون وانفق شراعه على أن قوله قد اعتق بعضه لا يجوز أن يكون مبيا للفاعل ويرجع
 ضميمه إلى المزرعي لأنه لا يملك قوله وقال لا يدفع اليه لأنه حر مديون عندهما فإن العبد إذا كان
 كله له فاعتق بعضه كان كله حرا بلا دين بل يجب أن يكون على البناء للممول ويصور المملوك
 في عبد بين اثنين اعتق أحدهما نصيبه وهو مفسر حتى يتأتى هذا التعليل ولما كان كون اعتق
 مبيا للفاعل صحيحا في نفسه وإن لم يصح التعليل وكان دلالة قوله قد اعتق بعضه
 على الصورة المذكورة في غاية الخفاء كما لا يخفى ذكرنا المسئلة الأولى في المتن ودليلها
 في الشرح غير ما ذكر في الهداية والثانية بعبارة يدل ظاهرها على المذكورة ودليلها مثل
 المذكورة في الهداية ونحوه ومملوكه لأن الملك واقع لمولاه وطله لأنه بعد غيبته بالأمير
 بخلاف الكبير وأن كان نفقة عليه كذا امرأة لأنها إن كانت فقيرة لا تقع غيبة
 يسار الزوج ويقدّر النفقة لا تصير كالمرورة وبني شتم وهم آل علي وعيسى وجعفر
 وعقيل والحارث بن عبد المطلب لقوله لم يابني شتم أن الله تعالى حرم غالة أموال

الغنمة بالغنم والمسلم طالق
 أو لأن كونه يجمع قنطرة على
 اعتق زكية

في قوله لا يجوز لأنه حر
 مديون وانفق شراعه
 على أن قوله قد اعتق
 بعضه لا يجوز أن يكون
 مبيا للفاعل ويرجع
 ضميمه إلى المزرعي

أموال الناس وأوساخهم ومواليهم إلى معتق بني شتم لما تقرت أن مولى القوم منهم
 وأن جاز التطوعات من الصدقة والأوقاف لهم إلى بني شتم ومواليهم لا تنفأ العلة
 المذكورة في الزكاة فيها ولا ذمة لقوله لم يعاذرهم خذ ما من أغنيائهم ورد ما إلى فقرائهم
 يعني المسلمين وأن جاز غير ما أن صدقة غير الزكاة له أن للذمة وكذا العشر والصدقة
 والخراج لا يجوز له دفع بغير أن يظن أنه مصرف فظهر كونه عبدا أو مكاتبه يعيد ماله
 بالدفع إلى عبده لم يخرج من ملكه والتملك ركن وله في كسب مكاتبه حق فلم يتم التملك
 ولو ظهر غناه أو كفره أو أنه أبوه أو ابنه أو شتم لا يعيد ماله لأن الوقوف على هذه الاشياء
 بالاجتهاد لا القطع فينبغي الأمر على ما يقع عنده كما إذا اشترت عليه القنطرة ولو لم
 بالأعداد كان مجتهدا فيها أيضا فلا فائدة فيه وفي قوله دفع بغير إشارة إلى أنه إذا دفع
 بلا حر وخطأ لا يجزيه وكراهة الأغنياء أن جاز إعطاء ما في ذمتهم فضا مع الكراهة
 لأن الأداء يلاقي الفقر لأن الزكاة إنما تتم بالتملك والمندفع اليه في حالة التملك فقير
 وإنما يصير غنيا بعد تمام التملك فيتأخر الغني عن التملك ضرورة لكنه يكره لقرب
 الغني منه كمن صلب وقربه بخاسه ونقلها إلى الجهد بله آخر لأن فيه تغويت حق الجوار
 فقير قريب أو أحوج يعني لا يكره إذا نقلها إلى قريبه أو إلى قومهم أحوج من أهل بلده
 لما فيه من الصلة أو زيادة دفع الحاجة ولو نقل إلى غيرهم جاز وإن كره لأن المحرف
 مطلقا الفقراء وندب دفع مغبته عن سؤال يوم ولا يزال من له قوت يومه
باب الفطرة أي صدقة الفطرة يجب على حر مسلم ولو صغير له نصاب الزكاة
 فاضلا عن حاجته الأصلية وإن لم يتم وقدم بيان وجه هذا النصاب بحرم الصدقة
 وقد سبق لغير متعلق بقوله تجب وطله الفقير فلا يجب عليه لولده الكبير وطله
 الغني بل ماله ومملوكه الخادم احتراز عن غيبه وأما للتجارة فإنها لا يجب عليه لهم
 ولو كان مدبرا أو أم ولد أو كافرا أو زوجة عطف على نفسه وعبده الأبقالا
 بعد عوده أي إذا كان العبد أبقا وقت الفطر لا يجب الأداء مادام أبقا فإذا عاد
 يؤدى لما مضى ولا مكاتبه لعدم الولاء ولا يجب عليه أي المكاتب لنفسه لفقره لأن

عبيد

لا شاف به مولاه ولا لملوك مشرك بين اثنين على احدهما لقصور الولاية والموت في حق
كل منهما وكذا العبد بين اثنين عند ابي حنيفة رحمه الله وان بيع المملوك المشرك بين
اثنين بجار احدهما معناه اذا مضى يوم الفطر والجار باق فعلى من بصره لان الملك
موقوف فانه لو رد يعول الى قديم ملك البائع ولو اجبر يثبت الملك للمشتري من وقت
العقد فيتوقف ما يثبت عليه من ثمر متعلق بقوله يجب او دقيقة او سوية اشارة
اي ان المراد بالدقيق والسويق ما يجتمع من البر ما دقيقا الشبه نكاحا شريفا وربيب
نصف صاع فاعل يجب ويملك او شعبة صاع تمام من صاع ببع الفاعل
واربعين درهما فانه القاع المعبر من حج وهو الماشي او عرس وانما قدر بها القلة الى
التفاوت بين جاراتها عظاما وصغرا وتختلفا في اختلاف غيرهما من الجواب فان
التفاوت فيها غايه الكثرة بطلوع فجر الفطر متعلق ايضا يجب ثمن مات قبله ان قبل
طلوع فجر الفطر او ولد بعده او اسلم لا يجب عليه لانقاء السب بالنظر الى كل منهما وحي
اداء الفطر لو قدم الاداء على وقت الوجوب لانه اداء بعد تقرر السب وهو راس
ثبوت وتبلي عليه فاشبه التحويل في الزكوة والافرق بينه ومدة او اخر عن وقته ولم يقطر
فعليه اخرجها لان وجه القرية فيها معقول وبموسدة خلة المحتاج فلا يتقدر وقت
الاداء فيها بخلاف الاضحية فان القرية فيها اراقة الدم وهي لم تقبل قرية فيقتصر على
مورد النص ولذبت تعجيلها والمراد اداؤها قبل الخروج الى المصلى لقوله عام الغنم عن
المسئلة في مثل هذا اليوم فانه يدل بشارته على ان الاقوال اداؤها قبل الخروج الى المصلى
ليست في الفقيه عن السؤال ويجوز المصلى فارغ البائل من النفقة الاهل والعيال ووجب
دفع كل شخص فطرته الى فقير واحد حتى لو فرقه الى فقيرين لم يجز لان المنصوص عليه
الاغناء لما لم ولا يستغنى باذن ذلك وقيل القائل اكثر من جاز دفعها الى فقيرين لكن
الاول هو الاول ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى فقير واحد ذكره الزيلعي **كتاب**
الصوم عقب الزكوة بالصوم اقتداء بالحديث حيث قال عليه السلام بني الاسلام
على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله واقام الصلوة وايتاء الزكوة

قوله يكونه ويلى عليه يد
من المونة وهي احتمال نقل
النفقة والكسرة وخيل
مسقة التبرية ويلى
الولاية
قوله ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى فقير واحد ذكره الزيلعي

الزكوة وصوم رمضان بولاعة الاساك وشرا ترك الاكل والشرب واجماع من الصبح
الى المغرب لم يقل زياركا قال بعضهم لانه قد يطلق ايضا على ما بعد طلوع الشمس الى
غروبها كما قال عليه السلام صلوة النهار رجباً يتيه فان الاعمال بالنيات من اهلها احترار
عن الحايض والنفساء والكافر وهو اما فرض وهو نوعان معين كصوم رمضان
اداء وقضا وفرضية ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع وغير معين كالحكماء
ان كفارة اليمين والظهار والقتل وجزاء الصيد وفدية في الاحرام كما سئل واما
واجب كالنذر المعين والمطلق ونقل كغيره ذكر في الهداية ان صوم رمضان فرضية
لقوله كتب عليكم الصيام وعلى فرضية انعقد الاجماع ولهذا يكره جأهده والمنذور
واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله تعالى واوفوا بعهدي اذ احسبتم فان
قيل فوجب ان يكون المنذور ايضا فرضا لثبوتها بالكتاب اوجب بان الكتاب
عام خفف منه البعض ما ليس من جنسه واجب كعباد المريض وتجديد الوضوء
عند كل صلوة ونحو ذلك واخرض عليه صدر الشريعة بان المنذور اذا كان من
العبادات المقصودة كالصلوة والصوم والحج ونحو ذلك فلهزمه ثابت بالاجماع
فيكون قطعي الثبوت وان كان سندا الاجماع ظاهريا وهو العام المحض فينبغي ان
يكون فرضا لقول الجواب عنه ان المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي بكونه جأهده
كما يدل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا تثبت بالاجماع بل بالاجماع على
الفرضية المنقولة بالتواتر كما في صوم رمضان ولما لم يثبت في المنذور نقل الاجماع
على فرضية بالتواتر بل في مرتبة الوجوب فان الاجماع المنقول بطريق الشهرة
او الاحاديث الوجوب دون الفرضية بهذا المعنى كما في الحديث على تقرر في كتب الاصول
صح صوم رمضان والنذر المعين والنقل بينة من الليل الى الضحوة الكبرى لا عند
فان النهار الشرعي من الصبح الى المغرب والضحوة الكبرى مستقصية فوجب ان توجد
النسبة قبلها ليكون موجودا في اكثر النهار فتوجد في كل حكماء وهذا هو الاصح لا ما قبل
اي الزوال لانه منتصف نهارا اعتبر من طلوع الشمس الى غروبها وحي الصوم بطلوعها الى

والصوم صوم كل يوم اذ بالنية وحي
النية بعد غروب الشمس ولا يجوز
قبله والنية ان يكون بطلوع
نقل من وجوب
صوم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

النية ونية النفل وبخطا الوصف في اداء رمضان لما تقرر في الاصول ان الوقت
معتق لصوم رمضان والاطلاق المعتق تعيين والخطا في الوصف لما بطل بقي
اصل النية فكان في حكم المطلق نظيره المتوحد في الدار فانه اذا نوى بيا رجل او
بلم غير اسم يرا ديه ذلك بخلاف قضاء رمضان حيث لا تعيين في وقته الا اذا وقع
النية من غير رمضان او مباح حيث يحتاج الى التعيين ولا يقع من رمضان بل يقع
حما نول لعدم التعيين في الوقت بالنظر في النظر اليها والنذر المعتق يقع عن واجب
نواه مطلقا اذا نذر صوم يوم معين فنوه في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن
ذلك الواجب سواء كان مسافرا او مقبلا صحيحا او مريضا وشرط للباقي وهو قضاء
رمضان والنذر المطلق والكفارة التبييت من البيوت والمعاد النية من الليل و
والتعيين اذ ليس لها وقت معين فلابد من التعيين من الابداء ولا يصام
يوم الشك الا تطوعا وهو آخر يوم من شعبان احتمل ان يكون اول يوم من رمضان
وانما كره غير التطوع لما روى صاحب السنن عن ابن عباس رضي الله عنه انه عليه
السلام قال لا تقعدوا الشهر بصوم يوم ولا يومين الا ان يكون بشئ يصوم احدكم
الحديث قال الزبيدي وما رواه صاحب الهداية من قوله عليه السلام من صام يوم
الشك فقد عصي ابا القاسم ومن قوله لا يصام اليوم الذي يشك فيه الا تطوعا لا
اصل له وكره فيه الواجب لما روي ياتي عن في الاصح وقبل يقع تطوعا لان غيره
منه عن فلا يتاوى بنية الواجب فان صام تطوعا او واجبا وظهر رمضان نية انما
ان التطوع والواجب يتعان عنه ال رمضان والا ان لم يظهر فعما نول اي
يقع عما نول من التطوع والواجب ونذب النفل ان وافق معتادة بان يعتاد صيام
يوم الجمعة او يوم الحبل والاثنين فوافق يوم الشك وكذا اذا صام شعبان كله
او نصفه الاخر او عشرة من آخره او ثلثه منه ويصوم فيه الخواص كالخفي والقاضي
اخفا بالاحتياط ويحظر غيرهم بعد الزوال نية التهمة ارتكاب النهي لا صوم ان نوه
انا صائم ان كان الغد من رمضان والا فلا لعدم الجرم في العزم فلم يوجد النية كذا

اذا نوى
سان

البرهان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

كذا ان نوى ان لم اجد غدا فانا صائم والا فمعتق وكره ان قال انا صائم ان كان الغد
من رمضان والا فعن واجب آخر لشره وبين يكره بين نية الفرض ونية واجب
آخر او قال انا صائم ان كان الغد من رمضان والا فعن نفل وانما كره لانه ناف للفرض
من وجه فان ظهر رمضان نية فعنه لوجود مطلق النية والا فعن نفلها الى الواجب
والنفل ما في الاول فلامه مرة في الواجب الآخر فلا يقع عنه فبق مطلق النية فيقع
عن النفل واما في الثاني فلو جود مطلق النية ايضا لم يضمن عليه بالقضاء
لعدم الشروع في النفل قصد ابل مسقط للواجب عن ذمة لا يبطل النية حتى ان
شاء الله يعني اذا قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله عن شئ الا انه الحكواني
انه يجوز كذا في الخلاصة راي هلال رمضان او هلال فطر وحده ورد قوله ان رده
الحكم لانفراد صام في الاول والاخر اما الاول فلقوله عليه السلام صوموا لرؤيته
وافطره لرؤيته وقد راه ظاهرا واما الثاني فالاحتياط فيه ان يصوم ولا يفطر الا
مع الناس لقوله عليه السلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون وان
افطر في الوقتين قضى فقط بالكفارة لان القاضي رده شهادة بدليل شرعي وهو التهمة
الغلط فاوردت شبهة وهذه الكفارة تندري بالشهادت ولو افطر قبل ردة القصة
شهادته اختلف فيه والصحيح عدم الكفارة ولو اكمل راي هلال رمضان ثلثين
يوما لم يفطر الا مع القاضي ولو افطر لا كفارة عليه وقبل بلا دعوى ولفظ الشاهد للصوم
بعلة ان اذا كان بالسما علة كغيره وعبار خبر عدل فاعل قبل ولو كان قنا او انشئ او
حد وها في قذف تاب لانه امر ديني فاشبه رواية الاخبار ولهذا لا يخص بلفظ
الشهادة ويشترط العدالة لان قول القاضي لا يقبل في بيانات وشرط للفظ اذا كان
بالسما علة نصاب الشهادة وهو رجلان او رجل وامرأتان ونظر الشاهد لانه
تعلق به نفع العبد وهو الفطر فاشبه سائر حقوقه لا الدخول لانه كعتق الالة
وطلاق الحرة ولا يقبل فيه شهادة محدودة في القذف تاب لكونه شهادة وبلا علة با
بالسما شرط فيهما الذي الصوم والفطر مع عظيم يحصل العلم بخبرهم وبحكم العقل

هذه

عن من طرق القاضي
او مبرم كيف رايت

رواها قول من غير نظر في كونهما اثباتا بحسب
الاختلاف المطالع

بعد تواترهم على الكذب وبعد صوم ثلثين يوما يقول عدلين حل الفطر لوجود
نصاب الشهادة لا يقول عدل واحد لان الفطر لا يثبت بقول واحد خلافا لما
والاصح كالقسط في الاحكام المذكورة في اختلاف المطالع يعني قال بعض المشايخ
يعتبر وقال بعضهم لا يعتبر معناه اذا كان الهلال اهل بلكة ولم يره اخرى يجب ان يصح
برؤية اولئك كيف ما كان على قول من قال لا عبرة باختلاف المطالع يجب وان كان
بحسب يختلف لا يجب واكثر المشايخ على انه لا يعتبر قال الزبيدي والاشبه ان يقتصر
لان كل قوم مخاطب بما عندهم وان اتصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف ما
باختلاف الاقطار كما ان دخول الوقت وخروجه يختلف باختلافها اقول يؤيده
ما مر في اول كتاب الصلوة ان صلوة العشاء والوتر لا يجب لفاد وقتها **باب**
موجب الاف اي ما يجب الاف ومن الاسباب كالاكل والشرب ونحوهما
وموجب الاف ما يوجب الاف ومن الاحكام كالقضاء والكفارة او القضاء فقط
اعلم ان الافعال الصادرة من الصائم فيما يتعلق بهذا الباب ثلثة اقسام الاول
ما يتوهم انه مفيد له وليس بمفيد والثاني ما يفيد ولا يجب الكفارة والثالث
ما يفيد ويوجب الكفارة فقد بينت الاقسام بالترتيب وذلك الاول بقوله ان اكل
او شرب او جامع ناسيا قبل الثلاثة المذكورة او احل او انزل بنظر اداهين او
الرجل او اجتمع او اغتاب من الغيبة او دخل حلقه غبارا او دخان او دباب او
ولو كان ذكرا للصوم او اصبح جنباً او صب في احليله دهن او ماء ذكر الزبيدي او في
اذنيه ماء احتراز عن الذين فان صب فيها سقطت زلة الزبيدي عن خزانة الاكل او
او دخل انفه مخاط فاستنجه فادخل حلقه ولو عمد الكذا في الخلاصة لم يفد صومه
جزاء لقوله ان اكل الخ وذكر الثاني بقوله وان افطر خطاء وهو ان يكون ذكرا للصوم
فاطر من غير قصد له كما اذا اغتصب فدخل الماء في حلقه او مكره في لفظ افطر اشارة
اي فاد صومه او اكل ناسيا وظن انه فطر فاكل عمدا او حقيق او استعطى اي
صب الدواء في انفه فوصل ايا قصبته او افطر في اذنه او دهن او دواى جابغة اخرى
الاف

في الصوم في اهل
البلد يتن
بذرية احد
هلال رمضان

جائفة اي جراحة بلغت الجوف او امه اي شجة بلغت اتم الدماغ فوصل الى
الدواء ايا جوفه او دماغه او ابتلع حصاة او لم ينو في رمضان كذا صوتا ولا فطر
او اصبح غير ناو للصوم فاكل او دخل في حلقه مطر او تلج او وطئ امرأة مبيته او رايته
او فطر في الحنظل او بطن الى امني في البطن او قبل او لمسا والزل قيد لقوله
وطئ الخ حتى لو لم ينزل في هذه الصور لم يلزم القضاء او اف غير صوم رمضان
يعني اداءه حتى لو اف قضاء او ادا غير رمضان لم يجب الكفارة لانها وردت في
حرمة رمضان اذ لا يجوز اخلاؤه عن الصوم بخلاف غيره من الزمان او وطئت
بان نوت الصوم ليلا ثم جئت بالنهار وهي صائمة فجا معها رجل والا فكيف تكون
صائمة وهي مجنونة او نائمة او سحر اي اكل السحور او افطر في آخر النهار بطن اليوم
فعل **ليلا** ان يهين الفضلين بطن الوقت ليلا والنحو طالع في الاول والشمع لم يغرب في
الثاني قضى فقط جزاء لقوله وان افطر خطاء الخ والاخر ان من سحر ومن افطر بطن
اليوم ليلا كان يتيه يومها كسافر اقام وحايض او نكح طهرت ومجنون
افاق ومريض صح وصبي بلغ وكافر اسلم وكلم يقضون الا الاخيرين يعني صبا وكافرا
اسلم الاصل ان من صار على حاله في آخر النهار لو كان عليها في اول النهار يلزمه الصوم
لزمه الا ساك قضاء لحق الوقت تشبها بالصائمين كالوتشهد الشهود بروية الهلال
في بعض اليوم كذا في غايه البيان وانما لم يقض الاخيران وان افطر لان السبب في
الصوم هو الجزاء الاول من اليوم والاهلية معدومة عنه بخلاف الصلوة فان السبب
فيها هو الجزاء الثاني بالاداء او جزاء يسع ما بعده الطهارة والتجنية وذكر الثالث بقوله
وان جامع في اداء رمضان احتراز عن قضائه او جومع في احد السيلين ادا كل او
شرب غداة او دوا احتراز عن نحو الزراب والجزء قيد لما ذكر من قوله جامع اياها
او اصبح وظن انه فطر فاكل عمدا قضى وكفر جزاء لقوله وان جامع الخ وانما وجب
الكفارة في صورة الاحتجام لان فاد الصوم بوصول الشئ ايا باطنه لقوله عليه
السلام الفطر مما دخل ولم يوجد الا اذا افتاه مفت بفساد صومه في الكفارة عليه لان

هتك

مجنونة

ادع

احتراز عن قضاء رمضان

لان الواجب على العائى الاخذ بمقتضى المفتى فيصير الفتوى شبهة في حقه وان كان خطأ
في نفسها وان كان بسمع الحديث وهو قوله عليه السلام افطر الحاجم والمحجوم واعتد
على ظاهره قال محمد لا يجب الكفارة لان قول الرسول عليه السلام لا يكون ادنى درجة من
قول المفتى وهو اذا صح عذرا فتقول الرسول عليه السلام اولي واما الحديث فقد ادلوه
بانه عليه السلام مر بها وهما يغتبان آخر فقال عليه السلام ذلك ان ذب ثواب
صومهما بالغبية بدل عليه انه لم السلام سوى بين الحاجم والمحجوم ولا خلاف في انه
لا بد صوم الحاجم كالظاهر وكفارة اعتناق رقبته وان عجز عنه فصوم شهرين متتابعين
وان عجز عنه فاطعام ستين مسكينا ذرعه ان عليه وسبعة فتي او ماء او مرة وخرج
لم يظطر ملاء الفم ولا لقوله عليه السلام من ذرعه الفم فليس عليه القضاء ومن استنق
عذرا فليقض ويستوى فيه ملاء الفم وما دونه فان ملاءه ان الفم وعاد وهو ذكر انه
صائم لم يظطر في الصحيح وهو قول محمد كذا في النهاية اذ لم يوجد صورة الافطار وهو
الخروج فيحقق صورة الافطار فان لم يملأه لم يظطر لما روينا وان عاد في الصحيح
فانه ان اعاد القليل فصومه عند محمد لوجود الصنع ولا بد عند ابي يوسف
لعدم الخروج وهو الصحيح ذكره الزبيلى استقنا ملاءه افطر بالاجماع لما روينا فلا
يتأتى فيه تفرغ العود والاعادة لانه افطر بالقي او اقل من ملاءه افطر عند محمد
لاطلاق ما روينا فلا يتأتى على قوله التفرغ المذكور ولا يظطر في الصحيح وهو قول ابي
يوسف لعدم الخروج ويتأتى التفرغ على قوله ولذا قال فان عاد الفم بنفسه لم يظطر
لاذكرنا او اعادة فيه روايتان في رواية لا يظطر لعدم الخروج وفي رواية اخرى يظطر
لكثرة الصنع واما البالغ فلا يظطر عندنا في صوم ومحمد وعنده ابي يوسف يظطر اذا ملاء الفم
بنا على ان الاختلاف في استنقاض الطهارة لكل ما بين اسنانه مثل حمصة قصي ولا كفاة
ولا اقل لا الا اذا خرج فالحل كسمة منقطة الا اذا مضى بحيث تلاشت كوه ذوق
شئ ومضغه بلا عذرا متاكر اية الذوق فلانه تفرغ لافاد صومه وذكر بعضهم

في رواية اخرى ان من افطر بالقي او اقل من ملاءه افطر عند محمد
لاطلاق ما روينا فلا يتأتى على قوله التفرغ المذكور ولا يظطر في الصحيح وهو قول ابي
يوسف لعدم الخروج ويتأتى التفرغ على قوله ولذا قال فان عاد الفم بنفسه لم يظطر
لاذكرنا او اعادة فيه روايتان في رواية لا يظطر لعدم الخروج وفي رواية اخرى يظطر
لكثرة الصنع واما البالغ فلا يظطر عندنا في صوم ومحمد وعنده ابي يوسف يظطر اذا ملاء الفم
بنا على ان الاختلاف في استنقاض الطهارة لكل ما بين اسنانه مثل حمصة قصي ولا كفاة
ولا اقل لا الا اذا خرج فالحل كسمة منقطة الا اذا مضى بحيث تلاشت كوه ذوق
شئ ومضغه بلا عذرا متاكر اية الذوق فلانه تفرغ لافاد صومه وذكر بعضهم

بعضهم ان زوج المرأة اذا كان سقي الخلف لا يمس لذوقها بل يمسها قالوا هذا في الغرض
واما في التطوع فلا يكره واما كراهية المضغ فلما فيه ايضا من الافاد وان كان بعذر
بان لم تجد المرأة من يضع لصبغها الطعام ممن لا يصوم ولم يدر طبعها ولا لبا حليبا
فلا يمس به للضرورة ولو كان المحضوع علكا فان فيه ايضا تفرضا له ولانه يترجم بالافطار
فان من رآه من بعيد بظنه اكلا قيل هذا اذا كان محضوعا اذ لا يفصل منه شئ وان
كان غير محضوع فيه لانه يتفتت ويصل منه شئ الى جوفه وكراهية القبلة ان لم تكن لادهن
الشرب والسواك ولو كان السواك عشا وعذات فليكره عشا لانه يزيل خلوة
الفم **فصل حامل او مرضع** خافت على نفسها او ولدها ومرضع خاف الزيادة و
المسافر افطر وهذا خبر لقوله حامل الح وانما جاز الافطار لوجود العذر وقضوا
ما قدوا الى الزم عليهم قضاء صوم ايام مضت بقدر ما ادركوا من ايام زوال العذر
وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالاطعام عند فقد القضاء بلاكفاة لانه افطار
بعذر ولا فدية لانها وردت في الشخ الفاني بخلاف اليكس فعليه لا يقاس عليه والفدية
نصف صاع من بر وصاع من تمر او شعيرة ونذوب صوم مسافر لا يضره لقوله تعالى وان
يقصوا خير لكم ان كنتم تعلمون واما قوله عليه السلام ليس من البر الصيام في السفر
فمحول على حالة المشقة فان ما توافقه في ذلك العذر فلا فدية الا لا يجب الوصية
بالفدية ولو ما توافقه زواله الى العذر فدل عنه ان عن الميت وليه بقدر ما قدر عليه
الميت وفاته عنه فان الغائب اذا كان عزة ايام فاقام بعد رمضان حصة ايام ثم
مات فان كان صحيحا في ايام الاقامة فعليه فدية تلك الايام دون ما سواه ان اوصى
الى الميت متعلق بقوله فدل عنه فيكون ان ما فاده الولي من الثلث وان تبرع وليه
به ان بافداه جاز وان صام او صلى عنه لا لقوله عليه السلام لا يصوم احد عن احد
ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم عنه رواه النسائي **كذا كفارة اليمين والقتل جاز**
بغير الاعتاق يعني اذا تبرع بالاطعام والكسوة في كفارة اليمين والقتل جاز ولم يجز التبرع
بالاعتاق لما فيه من الزام الولاء للميت بغير رضاه يقتضي رمضان ولو انفصل بغير يجوز

१७७७

بعضاً آخر لأن اربعه من
بالا فكل واحد اربعه لان اصل
في شغل كما قال به بعض
انما قال اربعه لان اصل
بعضاً آخر لان اربعه من
بعضاً آخر لان اربعه من

بخلاف النذر المعلق يعني لو قال ان جاء فلان فله علي ان اتصدق او اصوم او اصلي او
 اعتكف ففعل قبله لم يخرج والفرق ان النذر سببه في الحال والداخل تحت النذر ما هو
 قربة وهو اصل التصديق دون التعيين فبطل التعيين والزمته القربة بخلاف المعلق
 لان التعليق يمنع كونه سببا فلم يخرج التعجيل قبله نذر صوم رجب فدخل رجب وهو
 مريض لا يستطيعه ان الصوم الا بضر افطر وقضى رمضان ان يوصل او بفصل **باب**
الاعتكاف الاعتكاف لغة اللبث والدوام على الشيء وشرعاً لبث رجل في مسجد جماعة
 او امرأة في بيتها بنيتة ان الاعتكاف وهو واجب في المنذور سنة مؤكدة في العشر
 الاخير من رمضان وسحب فيما سواه الى العشر الاخير والصوم شرط للصحة الاول يعني
 الواجب لا الثالث يعني المسحب فانه ان اقل الاعتكاف المسحب على عدم اشتراط ان
 الصوم وهو ظاهر الرواية عن الامام واختارهما ساعة وليس لها حد معين حتى لو دخل
 المسجد ونوله الاعتكاف لما ان يخرج منه صح لان مبنى النفل على المساء وقبل الصوم
 شرط فيه ايضا وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة ر ح فانه يوم فمن قطعه فيه الذي
 اليوم بقضى لانه شرع فيه قصد او بطل لا يخرج من المسجد **الحاجة الى ان**
البول والغائط لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدره او جمعة لانها اتم حاجاته
 فيباح له الخروج لاجلها ضرورة وقت الزوال ان كان معتكفا قريبا من الجامع بحيث
 لو انتظر زوال الشمس لا يفتقر الخطية ومن بعد منزله فوفا بذكرها الى الجمعة يعني لا
 يتظر زوال الشمس بل يخرج في وقت يمكنه ان يصل الجامع ويصلي ركعتين تحية المسجد
 واربع ركعات سنة وبعد الجمعة يكث بقدر ما يصل السنن على الخلاف ان اربع ركعات
 عند ابي حنيفة ر ح وستا عندهما ولا يكث اكثر من ذلك لان الخروج للحاجة وهي باقية في
 حق السنة لانها تابعة للعرض والحاجة بعد الفراغ منها ولا يفتد بكثرة اكثر منه ولو يوما
 ويلة لان المنع له الخروج من المسجد لا الكثرة فيه كنه لا يستحب لانه التزم الاعتكاف
 في مسجد واحد فلا ينبغي ان يتنقل في مسجدين كذا في الكافي وان خرج من المسجد ساعة
 بلا عذر فقد اعتكافه لان الخروج ينافي اللبث وما ينافي الشيء يستوي فيه قليل وكثير

في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

كالاكل في الصوم والحديث للطهارة وقال لا يفد ما لم يخرج اكثر من نصف يوم رخصت
 بالكل وشرب ونوم وبيع وشراء فيه يعني بفعل المعتكف هذه الافعال في المسجد دون
 غيره ولكن كره احضار المبيع فيه اذ لا ضرورة فيه والصمت لانه عليه السلام نهى عن
 صوم الصمت وسئل ابو حنيفة ر ح عن صوم الصمت فقال ان تصوم ولا تكلم احد قال
 الامام حماد الدين هذا اذا اعتكف الصمت قربة والا فلا يكره لقوله عليه السلام من صمت
 نجار واه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما والتكلم الا بخير فان قوله تعالى قل لعبادتي يقول
 التي هي احسن يقتضي لعموم ان لا يتكلم غير المعتكف خارج المسجد الا بخير فاطمك باله
 بالمعتكف **باب المعتكف في المسجد** ويبطله ان الاعتكاف الوطئي في فرج في المسجد او خارجه ولو لبس
 لان الليل كل الاعتكاف بخلاف الصوم او ناسيا لان حالة العاكفين مذكورة فلا يعذر
 بالنسيان ويبطله الوطئي في غيره ان غير الفرج ان انزل لانه في معنى الجماع حتى يفسد به
 الصوم وان لم ينزل لا يفد كما لا يفد الصوم كذا القبلة **والتمس** يعني انه ان انزل لهما
 بطل اعتكافه لانهما ايضا في معنى الجماع والا فلا وان حرم الكل للمعتكف يعني الوطئي
 والقبلة **والتمس** بلا انزال لانها من دواعي الوطئي نذر اعتكاف ايام لزمه بليا لهما لان
 تلك الايام على سبيل الجمع يتناول الليالي يقال ما رايتك منذ ايام والمراد بليا لهما ولان
 المتابعة وان لم بشرط التتابع وفي نذر اعتكافه يومين لزمه بليا لهما بليا لهما لان
 في المتن معنى الجمع فيلحق به احتياطا في العبادة وصحة في الصورتين نية النهار خاصة
 لانه نوله الحقيقة نذر اعتكاف رمضان فصامه ان رمضان بدونه ان الاعتكاف واجب
 فصاؤه ان الاعتكاف بصوم قصد صح لو تركها معا يخرج عن العهدة بالاعتكاف
 في قضاء هذه الصوم لبقاء الاتصال بصوم الشهر حكما صرح به في الجامع الكبير واصول
 الشافعية وانما وجب قضاؤه بصوم مقصود لعود شرط الاعتكاف وهو الصوم لقوله عليه
 لا اعتكاف الا بصوم بالصوم الى الكمال الاصل وهو ان يجب مستقبلا مقصودا بالنذر
 الموجب للاعتكاف **كتاب الحج** اخبره لانه رابع العبادات الجامع بين العبادات
 المالية والبدنية هو لغة القصد وشرعا زيارته مكان مخصوص بفعل مخصوص في زمان

مخصوص وسبب تفصيلها ان شاء الله تعالى فرض مرة لان قوله تعالى والله اعلم ان حج الى
البيت من استطاع اليه سبيلا لما نزل قال النبي عليه السلام ايها الناس حجوا فقالوا الحج
في كل عام او مرة واحدة فقال لا بل مرة واحدة ولان سب وجوب البيت كما تقرر في
الاصول ولا بعد له بالفور عند ابي يوسف وفي العمر عند محمد بن وقت الحج في اصطلاح
الاصوليين يسمى مشكلا لان فيه جهة المعيارية والظرفية فمن قال بالفور لا يقول
بان من اخره يكون فعلة قضاء ومن قال بالترخي لا يقول بان من اخره عن العام
الاول لا يأنم اصلا كما اذا اخر الصلوة عن الوقت الاول بل جهة المعيارية راجحة عند
القائلين بالفور حتى ان من اخر يفتى بيرة شهادة كمن اذا حج بالاحرة كان اذا
لاقضاء وجهه الظرفية راجحة عند القائل بخلافه حتى اذا اداه بعد العام الاول لا يأنم
بالتأخر لكن لومات ولم يحج ثم عنه ايضا على حرم متعلق بقوله فرض سلم مكلف
صحيح بصير له زاد وراحلة فضلا ان زائدا عما لا بد منه كالسكنى والخدم واثاث
البيت والشباب ونحو ذلك وعن فقهاء نبال الجعوف مع امن الطريق لان الاستطاعة
لا تثبت دونة ونحوه او زوج لامرأة في مسيرة سفر المحرم من لا يحل له نكاحها على
التأيد بقرابة او رضاع او مصاهرة فلو احرمت حتى يبلع او يمس فاعتق فخص
لم يسقط فرضها لاحرامها انفق لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض وتجدد
الصبي البالغ احرامه للفرض قبل وقوفه مسقط للواجب عليه لا المعتق فان تجدد
غير مسقط له لان احرام الصبي لم يكن لازما لعدم الابهلية واحرام العبد لازم فلا يمكنه
الخروج عنه بالشروع في غيره وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيادة فاذا
واحد منها بطل الحج ووجب القضاء في العام القابل والاول شرط كالحج في الصلوة
والباقيان ركنان وعند الشافعي الاول ايضا ركن وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا حرم
قبل اشهر الحج جاز عندنا لا عنده ووجه الوقوف بمزدلفة وبسمي جعلا ايضا سمي
بهما لان آدم عليه السلام اجتمع فيها مع حواء وازدلف اليها الى دناءة السعي ورمى الحجار
وطواف الصدر للافاق والحلق اذا ترك شيئا منها جاز حجه عليه الدم وغيره ما سئل

٧٣
سئل واداب وسبب تقرير الكل في مواضعها ان شاء الله تعالى واشهره سؤال ودوالقعة
بفتح القاف وكسرة واو عشرة ذي الحجة فكمه يعني اذا كان هذه اشهره كونه الاحرام له الى الحج
قبلها والعمرة سنة وهي طواف ونسي وجازت في كل سنة وكبرت يوم عرفة و
واربعة بعده لكونها اوقات الحج وتوابعه موافقت الاحرام الى المواضع التي لا يتجاءر
الانسان الا محرمات ما ذوالخليفة للمدني وذات عرق للعراقي وحجفة للثامي وقرن في
المغرب يسكن الرابو في الصحاح بفتحها للنجدي ويبلغ للمدني لا يهلها الى اهل المواضع
ولمن مر بها من اهل خارجها وجازت بعد الاحرام عليها الى المواضع لا تأخره عنها
لقاصد متعلق بقوله جاز الحج دخول مكة ولو حاشية الى الحج والعمرة والحجاجة اخرى
قد قصد الدخول لانه لو لم يقصد ذلك ليس عليه ان يحرم قال في النهاية اعلم ان البيت
لما كان معظما مشرفا جعل له حصين وهو مكة وحج وهو الحرم والحرم حرم وهو المواضع
حتى لا يجوز لمن وصل اليها ان يتجاوز الا باحرام الا ان يكون القاصد من داخل المبانيات
فله ان اذا كان داخل المبانيات وخارج مكة فالمبانيات الحلال الذي بين المواضع وبين
الحرم ولين بمكة للحج الحرم وللعمرة الحلال لان الحج في العرفات وهي في الحلال فاحرامه من
الحرم والعمرة من الحرم فاحرامها من الحلال ليحصل له نوع سفر من اراد احرامه الى كونه
محرمات وضوء وغسل اجب ولبس ازار او رداء ظاهرين وتطيب وصلى شععا و
قال المفرد حج اللهم اني اريد الحج فيسره لي وقبل متى لم يتي يقول بها الحج وهي التلبية ان
يقول لبيك ورد بلفظ التلبية والمراد تكثير الاجابة مرة بعد اخرى ومعناه انا اقيم
في طاعتك اقامة بعد اقامة من الت بالمكان ولبس اذا اقام ولزمه ولم يبارقه اللهم
ليبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لك لا شريك لك ولا ينقص منها
وان زاد جاز وعن عمر رضي الله عنه انه كان يقول لبيك ذالنعاء والفضل والحمد
لك لبيك مرغوبا ومرهوبا اليك واذ التينا ويا للحج والعمرة او قلدة بدنة نقل التعبد
ان يربط قلادة على عنقه البدنة فيصير به محرما بالتلبية او بدنة نذر او جراحا صيدا
او نحوه كالدعاء الواجبة بسبب الجناية في السنة الماضية ونحوه بحجة الاحرام وان لم يحجها

معها الى الله ثم يرد الى حال عن ضمير توجه او بعثها ثم توجه وكحتها الى بعثها لتعبر
 وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها فقد احرمت جزاء لقوله واذا لبى ناول الى اصل
 ذلك ان الشروع في الحج لا يحصل بحمد النية لانها انما تقع اذا صادفت فعلا فاذا
 صادفت التلبية صححت وصار محرما واذا صادفت التقليد مع التوجه صار
 شارعا لاتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام لان التقليد مع السوق
 من افعال الحج فقد اورد صاحب الوقاية قوله او قلده بدنة فقل الحج في آخر الباب
 وليس كذلك ذلك موضعه المناسب كما لا يخفى ولو اشترى الى شق سنامها ليعلم انها
 يد او جللتها الى القى الجلى على ظهرها او بعثها بغير متعة ولم يلحقها او قلده شاة لا
 يكون محرما وبعده الى بعد الاحرام يلقى الرقت وهو الجماع قال الله تعالى احل لكم
 ليلة الصيام الرفث الى سائلكم وقيل الكلام الفاحش لانه من دواعيه فيحرم
 كالجاء والنسوق يعني المناهى وهي حرام مطلق لكن الحرمة في الاحرام اشد كلبس
 الحر في الصلوة والتطرب بقراءة القرآن والحدال وهو مراء مع الرفق والخدم
 والمكاريين وقتل صيد البر لا البحر لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما
 والاشارة اليه والدلالة عليه الاشارة يقتضى الحضور والدلالة الغيبة والتطيب
 وقلم الطفر وستر الوجه والراس وغسل راسه وكحيتة بالخطمي قيد به لان له
 راحة طيبة عند الحصفه راحة فصار طيبا وعند ما قتل الهوام فيجتنبه وثمة
 الخلاف يظهر في وجوب الدم فعند يجب الدم لانه طيب وعند ما الصدفة
 ويتقى قصرها الى اللحية وحلق راسه وشعر بدنه وليس قميص وسراويل وقباء
 وحمامة وخفين الا ان يجد نعلين فيقطع اسفل من الكعب وثوب صبيغ باله
 طيب الا بعد زواله لانه لا يبقى الاحتام والاستقلال ببيت وحمل بفتح الميم الاولى
 وكسر الثانية وبالعكس اليهودج الكبير وشدة هيمان في وسطه يعني انه مع كونه محيطا
 لا يلبس بشدة على حقوه واكثر التلبية برفع الصوت حتى صلى او على شرفه او بهبط
 واديا او اخر واذا دخل مكة بداه بالمسجد وحين رآه البيت كبر وهلل ثم استقبل

من احرام

ثم استقبل الحجر مكبرا مهلا رافعا يديه كالصلوة واستلمه ان تناول باليد وبالقبلة او
 سمه بالكف ان قدر بلا ايذاء ان بالايذاء مسلم يراحمه والايضا في يده فيقبل
 وان حجر عمرها الى الاسلام والاساس استقبل مكبرا مهلا حامدا لله تعالى ومصليا
 على النبي صلى الله عليه وسلم وطاف للقدوم مضطجعا مضطجعا الى جاعلا رداءه تحت
 ابطه اليمنى ملقيا طرفه على كتفه اليسرى وراى الخطيم وهو قطعة جدار في طر والميزاب
 من الخطيم يعني الكسرة سمي به لانه خطيم من البيت فانه كان في الاول من البيت واذا كان
 كذلك بطاف وراى حته لودخل الفرجة لم يخرج احتياطا لكن ان استقبل المصلى الخطيم
 وحده لم يخرج لان فرضية التوجه ثبت بنص الكتاب فلا يتأتى ذلك بما ثبت بخبر الواح
 احتياطا اخذا عن بينة بما يلي الباب الى بين الطائفتين المستقبل الحج يكون بينه الى
 جانب الباب فيبدأ من الحجر ذاهبا الى هذا الجانب وما بين الحجر الى الباب هو
 الملتزم سبع اشواط الى سبع مرة متعلق بقوله طاف رمل في الثلثة الاولى
 فقط من الحجر الى الحجر الرمل ان يمتد في مشية الكفتين كما يبارز فيجتر بين اليدين
 الصفتين وذلك مع الاضطباع وكان سببه اظهار الجدل للمشركين حين قالوا انتم
 حتى يثرب ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمن الرسول عليه السلام وبعده و
 يمشي في الباقي على هيئة وكلام ربه الحج فقل ما ذكر من الاستلام وندب استلام
 ركن اليمنى وعن محمد انه سنة ولا يسلم غيره وصح الطواف بالاستلام الحج ثم
 صلى شععا يجب بعد كل اسبوع عند المقام او غيره من المسجد وهو الطواف القدوم
 وسمي طواف النجاة ايضا سنة للاخفاق في ثم عاد واستلم الحجر وخرج وصعد الصفا
 واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على السلام ورفع يديه ودعا ما شاء ثم مشى
 نحو المروة ساعيا بين الميادين الا حضرين وصعد فيها المروة وفعل ما فعلهم على
 الصفا بفعل هكذا سبعين مرة بالصفا ونحتم بالمروة يعني ان السعي من الصفا الى
 المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوط آخر فيكون بداية السعي من الصفا ونحتم
 وهو السابع على المروة وهذا هو الصحيح وفي رواية السعي من الصفا الى المروة ثم منها

بالفتح اغا جردا مجيد وورق خيال
 جلد الى حذبه من باب ضرب ط

اي الصفا شوط واحد فيكون الختم على الصفا ثم سكتا بركة محرما وطاف بالبيت ثلثا
ما شاء وخطب الامام سابع ذي الحجة بعد الزوال وصلوة الظهر اعلم ان في الحج ثلث
خطب احدها قبل يوم التروية بيوم وهي هذه يعلم فيها الناس كمال الحجة والاسنى
والصلوة بعرفات والافاضة فاذا صلى بركة الحج ثامن الشهر وهو غداة التروية سمي
بذلك لانهم يرون الاصل في هذا اليوم خرج الياسمين ومكث بها اياما فخرج عرفة ثم راح الياسمين
وكثما موقف الا بطن عرفة لما ورد في الحديث فبعد الزوال قبل الظهر خطب الامام ط
خطبتين هذه هي الخطبة الثانية كالحجة يعني يجلس بينهما يعلم فيها الوقوف بعرفات
ومزدلفة ورمى الجمار والحج والحلق وطواف الزيارة فصلى باذان واقام بين الظهر
والعصر وقت الظهر يخطب الامام والاحرام للحج والاحرام المخصوص بالحج ذكره
الزبيعي فلو صلى الظهر منفردا او جماعة هذا التزويج احسن من تزويج الوقاية كما
لا يخفى على اهل الدراية ثم احرم لا يجتمع الا لا يجوز ان يجتمع بين الظهر والعصر
في وقت بل يجوز العصر الا في وقت ثم ذهب اليه الموقف بفضل سنة ووقف الامام
على ناقته بغرب جبل الرحمة مستقبلا ودعا بحمده وعلم الناس ووقف الناس
خلفه بقرين مستقبلين سامعين قوله فبعد المغرب اتي بمزدلفة وكلها موقف الا
واذا تحسرت ونزل عند جبل قزح وصلى العشاء ثانيا باذان واقامة ههنا جمع المغرب
والعشاء في وقت العشاء واعاد مبربا ان اذاه في الطريق او عرفات ما لم يطلع الفجر
فانه ان صلى المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز عند ايا حنيفة ومحمد فيجب الاعادة ما لم
يطلع الفجر فان احكم بعدم الجواز لا دارك فضيلة الجمع وهذا الى طلوع الفجر فاذا فات
امكان الجمع سقط القضاء لانه ان وجب القضاء فاما ان يجب قضاء فضيلة الجمع
فما حال اذا لمثل له واما ان يجب قضاء نفس الصلوة فقد اذاه في الوقت فلا وجب
للقضاء وصلى الفجر بركتي هو الظلمة في آخر الليل ثم وقف وكبر وهلل ولبي وصلى ودعا
هذا الوقوف بمزدلفة واجب حتى يجب بركته بلا عذر دم واذا اسفر ان يرمى ورمى
العقبين من بطن الوادي سبعا الي حصيات خدفا بالحاء المعجمة رمي الحصى بالاصابع

شجره سان

بالاصابع وفي المغرب هو ان يضع طرف الابهام على طرف السبابة والرمي وكثر بكل فيقول
بسم الله والله اكبر رغما للشيطان وخزبه اللهم اجعل حجتي مسرورا وسعي مشكورا وذنبى
مغفورا وقطع تلبسه باولها ثم ذبح ان شاء وانما قاله لان الدم يأتي به المفرد يتطوع
والكلام في المفرد ثم قصر وحلقه افضل وحل له غير النساء وخطب الامام كما في السابع
هذه هي الخطبة الثالثة يعلم فيها الترويه وخرج الحاج من منى فطواف الصدر ثم
طاف للزيارة قد مر انه الغرض يوم ثامن ايام النحر سبعة الى سبعة اشواط بلا رمل
وسعى ان فعلا الى الرمل والسعى قبل والا فنهما فان اخذه الى طواف الزيارة عنها
الى عن ايام النحر وجب الغم وسبب في باب الجنابات ان شاء الله تعالى واول وقت
الوقت طواف الزيارة بعد طلوع فجر يوم النحر وهو الى الطواف فيه الى يوم
النحر افضل وربه الى بالطواف حل النساء ثم اتي منى ورمى الجمار الثلاث بعد زوال
ثاني النحر يدا بما يلي مسجد الحيف ثم بالعقبه سبعا سبعا وكبر بكل الى بكل حصاة
رماتا ووقف الى وقف في الله تعالى واثنى عليه وهلل وكبر وصلى على النبي صلى الله
عليه وسلم بعد رمي بعده رمي فقط الى بعد الرمي الاول والثاني والثالث ولا بعد يوم النحر
ودعا حاجته رافعا يديه ثم غدا كذلك وبعده كذلك ان مكث وهو الى مكث احب
وان رمي قبل الزوال فيه الى الفذ جاز وله النحر الى الخروج الياسمين قبل فجره الى اليوم
الرابع لا بعده فاذا ان وقف حتى طلع الفجر وجب عليه رمي الجمار وجاز الرمي راكبا او
اهل الاوليين الى يلى مسجد الحيف ثم ما يليه منيا افضل لا بالعقبه بالجر عطف على
الاوليين وكبره ان لا يبيت بمنى ليا الى الرمي لان النبي صلى الله عليه وسلم بات فيها وعمر
رضي الله عنه كان يؤدب على تركه المقام بها وكبره ايضا تقديم ثقله الى مناهه وحواله
الي مكة واقامته بمنى للرمي لانه يوجب شغل قلبه واذا رجع ايام مكة نزل بالحج
اتم موضع يقال له الا بطح نزل به عليه السلام ثم طاف للصدر وهو واجب الاعلى
اهل مكة سبعة الى سبعة اشواط بلا رمل وسعى ثم شرب من زمزم وقبل العقبه الى
العقبه ووضع صدره ووجهه على الملتزم وهو ما بين الحجر والباب وتبث الى

تسك

بالاستار الى استار الكعبة ساعة ودعا بجنته او بكى على فراق الكعبة ورجع فمقر
 حتى يخرج من المسجد جاز ترك طواف القدوم للوقوف بعرفات قبل دخول مكة ولأن
 عليه بركة لانه سنة من وقف بها الى عرفات ساعة من زوال عرفة اي صبح يوم
 النحر او جاز بالنوم او الاغماء او جهل انها الى تلك الارض عرفات صح وقوفه لأن
 ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف كذا الصحيح ايضا لو اهل ربيعة عنه بالحج لانه لما
 عاقد من عقد الرفعة فقد استعان بكل منهم فيما يعجز عن مباشرة بنفسه والاحرام
 مقصود بهذا السفر فكان الاذن به ثابتا دلالة فاته اذا اذن انسان بان يحرم عنه
 اذا اغنى عليه او نام فاحرم عنه صح بالوقوف فكذا اذا افاق واستيقظ وانى
 بافعال الحج جاز فيصير الرقيق محررا عن نفسه بالاصالة وعنه بالنيابة ومن لم يبق
 فيها الى عرفات فاته حجة قطاف ويسمى وتحلل وقضى من قابل الى عام بعده
 والمرأة في جميع ما ذكر كالرجل لكنها تكشف وجهها لارأسها ولا تلبس جهوا ولا توصل
 ولا تلبس بين اليدين ولا تحلق وتقص وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر في الزحام وجبها
 لا يمنع نكاح غير الطواف لانه في المسجد ولا يجوز دخوله للمحائض وهو الحيض
 بعد ركبة الى الوقوف بعرفات وطواف الزيارة سقط الصدر وهو طواف
 الوداع البدن جمع بدنة من الابل والبقر والهدى منها ومن الغنم كما سيأتي ان
 شاء الله تعالى **باب القرآن والتمتع بالقرآن ان يهل** الالهلال رفع الصوت باله
 بالتكبير حجة وعمره معا قال في الكفر وهو ان يهل بالعمرة والحج من الميقات الحج وقال
 الزبيعي اشترط الالهلال من الميقات وقع اتفاقا حجة لو احرم بهما من ذؤيرة اهل
 او بعد ما خرج من بلده قبل ان يصل الى الميقات جاز فصار قارنا ولذا اقلت
 هنا من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها كذا في الكافي ويقول بعد الصلوة
 بعن الشفع الذي يصلي مريدا للاحرام اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها
 مني وطواف للعمرة سبعة يرمل للثلاثة الاول ويسمى بلا خلق بخلاف المتمتع ثم
 يحج الى يدا بافعال الحج فيطوف طواف القدوم ويسمى كما مر في المفرد وكره

وتقبلها من

وكره طوافان وسعيان لهما بان طاف اربعة عشر شوطا سبعة للعمرة وسبعة
 لطواف القدوم للحج ثم سعى لهما وانما كره لانه اخر سعي العمرة وقدم طواف القدوم
 ورجع للقرآن بعد رمي يوم النحر وان يحج عن الذبح صام ثلثة اخر عرفة وسبعة
 بعد ايام التشريق اي نسا صام في مكة او غيرها وان فاته الثلثة فعين الدم وبالوقوف
 قبل العمرة بطلت وقضيت الى العمرة ووجب دم الرض وسقط دم القرآن قوله
 قوله والتمتع عطف على قوله القرآن اجمع بين الحج والعمرة في اشهره في سنة واحدة
 بلا امام باهل صحيحا بينها قال في الهداية التمتع الترتيق باداء النكسين في سفر واحد
 من غير ان يلزم باهل بينها وقال في غاية البيان الدال قال صاحب الهداية لا يتم به
 التمتع لان الترتيق باداء النكسين اذا حصل من غير الامام باهل الماصحبي اشهر الحج
 لكن احدهما حصل في اشهر الحج من هذه السنة والاخر من السنة الاخرى ولم يوجد الامام
 باهل الماصحبي وايده بكلام الامام ابي بكر الرازي ثم قال فاذا لابت من التقييد بان
 يقال التمتع هو الجمع بين الحج والعمرة في اشهر الحج في سنة واحدة من غير الامام باهل
 بينهما الماصحبي واجاب عنه صاحب الغاية بان ما ذكره المصنف هو تفريقا وما
 كون الترتيق في اشهر الحج من عام واحد فهو شرط وسنذكره اقول فيه بحث لان
 تفسير اللفظ اللفظ بحسب معناه الاصطلاحي لا يكون الا تعريفا اسميا فيجب كونه جازما
 وما نفع كما تقرر في موضعه فاذا حلق فيه ما ليس من افراد الحد ولم يكن مانعا فلا
 يكون صحيحا فلذا اخبرت ان تلك العبارة تنحصر من الميقات في الاشهر بعمرة فقط
 فيها قاطعا التلبية اول طوافه للعمرة ويسمى ويحلق او يقصر فبعد ما حل منها احرم
 من الحرم وكونه من المسجد ليس بشرط بالحج يوم الزوية وقبله افضل وحج كالمفرد
 لكنه يرمل في طواف الزيارة ويسمى بعده لانه اول طوافه للحج بخلاف المفرد لانه اول
 طوافه للحج قد سمي مرة وذبح وهو دم التمتع ولم تنب الاضحية عنه وان يحج عن الذبح
 صام كالقرآن الالثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع وجاز صوم الثلثة بعد احرامها
 الى العمرة لا قبل الى العمرة لا قبل الى الاحرام ونذهب ناضحة الى عرفة فاشهر الحج وقت

لا يسمى متمتعها اذا كان احدها
 في شهر اشهر الحج والاخر في غيره
 لا يسمى متمتعها اذا كان النكسين في

الصوم الثلاثة لكن بعد تحقق السب وهو الاحرام وكذا الحال في القرآن لكن التأخير
افضل وهو ان يصوم ثلثة ايام متتابعة آخرها عرفة لان الصوم يدل عن الهدى
فيستحب تأخيرها الى آخر وقت رجاء ان يقد ر على الاصل وان شاء الله المتع سوف
يهدى احرم وساقه وهو افضل من قوده الا اذا كانت لا تتقاد فح بقوده وفله بدته
وهو اولى من التجليل الى القاء الجمل على ظهره لانه ذكر في القرآن حيث قال الله تعالى
والهدى والقلادة وكره اشعاره وهو يشق سنامها من الابر وهو الاشبه بالصوم
فان النبي عليه السلام قد طعن في جانب البر قصدا وفي جانب البهيم اتفاقا
وابو حنيفة انما كره هذا الصنع لانه مثل ذواتنا ففعله النبي عليه السلام لان الكثر كين
لا يتشعرون عن تفرقه الا بهذا وقيل انما كره اشعار اهل زمانه لباغتهم فيه حتى
تخاف منه السراية وقيل انما كرهه اشارة على التقليد واعتراف فعل افعال العم ولا تجل
منها الى بالوعة اذا ساقه اما اذا لم يسقه فنجعل منها كما مر ثم احرم المتع بالبح يوم
الزوية قبل احب كما مر فمخلقة يوم الخرج من احرامه لان الحلق يخل في الحج
كالسلام في الصلوة المكي يفر فقط ان لا تتع له ولا قرآن لان شراها للترقة باستل
احدي السفرتين وهذا في حق الافاق من اعتمر بلا سوق ثم عاد الى ابله فقد اتم الى
ابطل تمتع من قبيل ذكر المزموم واردة الا لازم اذ قد عرفت معنى التمتع فالذي
اعتمر بلا سوق الهدى لما عاد الى بلده صح الماسة فيبطل تمتعه ومع سوق تمتعه فانه
اذا ساق الهدى فلا يكون الماسة صحيحا اذ لا يجوز له التحلل فيكون عوده واجبا فاذا
عاد واحرم بالبح كان متمتعاً فان طاف لهما اقل من اربعة قبل اشهره ونمها قد
فيها حج فقد تمتع لان الاحرام عندنا شرط فيصح تقديمه على اشهر الحج وانما يعتبر اذا
الافعال فيها وقد وجد الاكثر وحكم الكل ولو طاف اربعة قبلها الى الاشهر لا يكون
متمتعاً لانه ادى الاكثر قبل اشهر الحج كوني منه ا خبره قوله الا في متمتع حلق عتمة فيها
الى الاشهر وسكن بكة او بصره وحج في عامه ذلك متمتع لان السفر الاول لم ينه برحوا
اي بصره كانه لم يخرج من الميقات ولواني برة وافسدها ورجع من بصره وقضاها وحج

مخلقة

متمتعاً

لان شراها

وحج لا يكون متمتعاً لان حكم السفر الاول لما بقى بالرجوع الى بصره كانه لم يخرج من مكة
ولا تمتع لك كن فيها الا اذا كان لم يابل ثم انى رها فانه اذا اتم بابل ثم رجع واتي بالوعة
والحج كان هذا انشاء سفر لانتها، السفر الاول بالانام ما جتمع سكان في سفر واحد فيكون
متمتعاً وان افد الله بلادهم من اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه واهلها فمضى
فيه ادلا يمكنه الخروج عن عمدة الاحرام الا بالافعال وسقط دم التمتع لم يرتفع باءاً
الشك في الصحيحين في سفر واحد القرآن افضل منه اي التمتع وهو اي التمتع افضل
من الافراد فيكون القرآن افضل منهما اما الاول فلان فيه جمعا بين العبادتين فاشبه
الصوم والاعتكاف والحراسة في سبيل الله تعالى وصلوة الليل واما الثاني فلان
في التمتع جمعا بين العبادتين في الجملة فاشبه القرآن **باب الجنائيات** لما فرغ عن
بيان احكام الحرمين شرع فيما يعسر حكمهم من العوارض من الجنائيات والاحصار و
والفوات وهي جمع جنابة والمراد بها فعل ما ليس للحرم ان يفعل ثم ان الواجب بها قد يكون
دما وقد يكون دمين وقد يكون تصدقا ودما وقد يكون غير ذلك فاراد تفصيلها فقال
وجب دم على محرم بالغ ان طيب عضو كاملا في زاد كالرأس والناق والفخذ وخوفا
او خضب رأسه بختا، لانه طيب او ادهن الى استعمال الدهن في عضو بريت او حل
ولو كانا خالصين فان ادهن كدهن البنفسج ونحوه يوجب الدم اتفاقا واما الخالص
فيوجب عنه وعندنا يوجب الصدقة اولى من مخططا وستر رأسه يوما كاملا وان
كان اقل منه فعليه صدقة وعن ابي يوسف انه اذا لبس اكثر من نصف يوم فعليه دم او
حلق راسه او خلق بحاجته او احدى ابطيه او عانته او قصا اظفار يديه ور
في مجلس او يد او رجل فيه فان الكل اذا كان في مجلس واحد لا يرا د على دم واحد لان
الجنابة من نوع واحد وان كان في مجالس يجب اربعة دماء وان قلم في كل مجلس
بدا او رجلا لان الغالب فيه معنى العبادة فيستقيده الداخل بالتحاد المجلس كما في آية السجدة
وان قص يد او رجلا فيه اي في مجلس واحد فعليه دم اقامة للربيع مقام الكل كما في
الحلق وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة كسبائة او طاف للقدوم والصد

شر لاغنى

جنباً أو للعرض محدثاً ولو لم جنباً فبذنه إلى لو طاف للعرض جنباً فالواجب بذنه لأن
الجنباء الغلط من الحدث فيجب جبه نقصانها بالبدنه اظهارا للتفاوت بينهما وكذا
ان طاف أكثره جنباً لأن الأكثر حكم الكل أو ماض من عرفات قبل الامام وتركه أقل
سبح الفرض إلى تركه ثلثة اشواط أو أقل من طواف الزيارة وتركه أكثره إلى أربعة
اشواط أو أكثر بقي محرماً يطوفه أو تركه طواف الصدر أو أربعة منه أو السعي
أو الوقوف بجميع من دلالة أو الوحي كله أو في يوم أو الوحي الأول أو أكثره إلى رمي
الحجارة عقب يوم النحر أو من بشهوة عطف على تركه أو قبل أو آخر الحلق أو طواف
العرض عن أيام النحر أو قدم نسكاً على آخر كالحلق قبل التومي ونحو القارن قبل التومي
والحلق قبل الذبح أو حلق في حل حاجاً أو معتمراً إلى حلق في أيام النحر وأما إذا خرج
في أيام النحر فحلق في غير الحرم فعليه دمان عند أبي حنيفة ربح ذكر الزيلعي أو خرج حاجاً
من الحرم قبل التحلل ثم عاد بجلاف معتمراً خرج ثم عاد فقصر حيث لا يلزمه دم قال
في الوقاية أو حلق في حل الحج أو لعمرة لا في معتمراً رجع من حل ثم قصر أو قبل أو لم
أقول فيه تكلف بوجوه الأول أن المراد بقوله حج أو عمرة لأجل الخروج من إحرام
حج أو عمرة ولا يخفى ما في دلالة اللفظ عليه من التكلف ولذا قال بعضهم أنه متعلق بحرم
في قوله ان طيب محرم في أول الباب وأن لم يطابق الواقع الثاني أن المعطوف عليه
لقوله لا في معتمراً غير ظاهر وأن كان المراد ظاهره إذا معناه أن المعتمراً ان خرج من الحرم
ثم عاد إليه وقصر لم يلزمه دم بل حق العبادة ان يقال وخرج خارجاً من الحرم قبل
التحلل ثم عاد إليه لا معتمراً رجع الحج الثالث ان ظاهر قوله أو قبل يوم عطفه على
قصره أنه معطوف على حلق ولذا غيرت العبارة هنا إلى ما ترى ودمان عطف
على قوله دم في قوله وجب دم في أول الباب على قارن حلق قبل ذبحه دم للحلق
قبل أو انه دم لتأخير الذبح عن الحلق وعلى من طاف للركن جنباً وطاف للصدر في
آخر أيام التشريق طاهر يجب دمان عند أبي حنيفة ربح وقالوا دم ولو طاف للزيارة
محدثاً وطاف للصدر في آخر أيام التشريق طاهر يجب دم واحد اتفاقاً والوقوف ان

هذا هو الوجه في قوله وجب دم في أول الباب على قارن حلق قبل ذبحه دم للحلق قبل أو انه دم لتأخير الذبح عن الحلق وعلى من طاف للركن جنباً وطاف للصدر في آخر أيام التشريق طاهر يجب دمان عند أبي حنيفة ربح وقالوا دم ولو طاف للزيارة محدثاً وطاف للصدر في آخر أيام التشريق طاهر يجب دم واحد اتفاقاً والوقوف ان

ان طواف الصدر في الوجه الثاني لم ينتقل إلى طواف الزيارة لأن طواف الصدر
واجب وإعادة طواف الزيارة بالحدث مستحبة فلم ينتقل إليه وفي الوجه الأول وجب
نقل طواف الصدر إلى طواف الزيارة لأن إعادة واجبة وفي إقامة هذا الطواف
مقام طواف الزيارة فائدة إسقاط البدنه عنه وقد وجدت الغرمة في ابتداءه إلا حرام
للافعال على الترتيب المشروع فبطلت نيته بخلافه ووجب صرفه إلى ما عليه
كن عليه السجدة الصليبية إذا سجد لله أو تصرف إلى الصليبية دون السجود
فيصير كأنه طاف طواف الزيارة في آخر أيام التشريق ولم يطف للصدر فيجب دم
لترك طواف الصدر ودم لتأخير طواف الزيارة عن أيام النحر عند أبي حنيفة وقالوا
يجب دم ترك طواف الصدر ولا شيء بترك طواف الزيارة وتصدق عطف على
فاعل وجب في أول الباب أو على قوله ودمان بنصف صاع من بر أن طيب أقل
من عضو أو ستر رأسه أو لبس أقل من يوم أو حلق أقل من ربح رأسه وانقص
أقل من نصف خمسة أطعاراً وخمسة متفرقة أو طاف للقدم أو للقدمين محدثاً
أو ترك ثلثة من سجد الصدر أو أحد جارتين أو حلق رأسه غير الإحرام
آخر ذبح أو تصدق عطف على قوله تصدق ثلثة أصوع طعام على ستة مساكين
أو صام ثلثة أيام يعني أنه يختار بين هذه الثلثة أن طيب أو حلق بعد قوله ووطئه
ولو نكس قبل وقوف فرض مبتدأ خبره قوله بغير حجة ويضي ويذبح ويقتضي من
قابل ولم يعتد قال ليس عليه ان يفارقها في قضاء ما فاء ووطئه بعد وقوفه
أو وقوف الفرض لم يفسد وتجب بدنه وان وطئ بعد الحلق لم يفسد أيضاً و
تجب شاة ووطئه في عمرة قبل طوافه أربعة يفسد قال العمرة فيمضي ويذبح ويقتضي
وإذا وطئ في عمرة بعد أربعة ان بعد طوافه أربعة ذبح ولم يفسد الوطئ عمرة ان
قتل بحرم صيد أو قتل عليه قاتل مطلقاً ان سواه كان أول مرة أو لا وكان سهواً أو
فعليه جرأوه ولو كان الصيد سبعاً غير صائغ ولا شاة في الصائغ ولو كان الصيد شاة
أو حماماً سهواً ولا وهو الذي في رجله ريش كالسراويل وقال مالك انه ألوف مستأنس

فصار كالبط قلنا هو صيد باصل الخلقة وانما لا يطير ثقله او هو مضطرب ايا اكله
بالجوع او غيره وهو اى جراؤه ما قومه عد لان في مقتله او في اقرب مكان منه والجر
في السبع لا يري على شاة وان كان اكبر منها لم ياله اللحم ان يشترك به بهد يا ويذبح
مكة او طعاما ويصدق على كل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير
لا اقل منه او بصوم عن طعام كل مسكين يوما وان فضل عن طعام مسكين طعام
المسكين نصف صاع وما فضل يكون اقل منه تصدق به الى با فضل او صام يوما
بدله ويجب ما نقص بجره ونقص شعره وقطع عضوه لا يخرج صيد الشف
شعره او قطع عضوا منه حتى ما نقص اعتبار البعض بالكل كما في حقوق العباد
وجب القيمة الى قيمة الصيد كما في شيف ريشه وقطع قوائمه حتى خرج عن جز
الاتفاق لانه فوت عليه الامن بتقويت الة الاتماع فيضن جراؤه وكسر بيضه ان
يجب عليه قيمة البيض بكسره لانه اصل الصيد وله عزيمة ان يصير صيدا فترل
مترلة احتياطا ما لم ينف فان فدان صار منه زرع لم يجب عليه شيء وكسره
وخروج فرخ ميت يعني اذا خرج بعد كسر البيض فرخ ميت يجب قيمة الفرخ حيا
هذه المسئلة لا يخ من ان علم انه كان حيا ومات بالكسر او علم انه كان ميتا ولم يعلم
ان موته بسبب الكسر او لا فان كان الاول ضمن قيمته وان كان الثاني فلا شأن وان
كان الثالث فالقيل ان لا يزوم سوى البيضة لان حيوة الفرخ غير معلومة وفي
الاتحان يجب عليه قيمة الفرخ حيا لان البيض معه يخرج منه الفرخ غير معلومة
ونحو الاتحان يجب عليه قيمة الفرخ حيا الى سوا الكسر قبل او ان سبب موته بفجاء به
عليه احتياطا كذا في العناية وذبح الحلال صيد الحرم الى يجب عليه قيمتها بصدق بها
وسيجى فائدة التقييد بالحلال وحلبه الى يجب عليه من حلب صيد الحرم قيمة لبنه
لان من اجزاء الصيد فاشبه كله وقطع حشيشه وشجره النبات بنفسه وليس مما يثبت
ليس من جنس ما ينبت الناس ولو كان ذلك الشجر مملوكا لاشارة ايا ان حشيش الحرم
وشجره على نوعين شجر انبته الانسان وشجر نبت بنفسه وكل منهما على نوعين لانه اما

في حشيش الحرم
في شجر الحرم
في شجر الحرم
في شجر الحرم

اما ان يكون من جنس ما ينبت الناس او لا يكون والاول بنوعه لا يوجب الجراء
الاول من الثاني كذلك وانما الجراء في ان منه وهو ما ينبت بنفسه وليس من جنس
ما ينبت الناس ويستوى فيه ان يكون مملوكا لان بان ينبت في ملكه او لم يكن حتى
قالوا في رجل نبت في ملكه ام غيلان فقطعها انسان فعليه قيمتها لملكها وعليه
قيمة اخرى لحق الشرع الا ما جفت حشيشه يجوز قطعه بلا عزم ولا صوم في الارضة
ان لا يصوم في ذبح الحلال صيد الحرم وحلبه وقطع حشيشه وشجره بدل القيمة
لان ما وجب ههنا من القيمة غرامة وليس بكفارة فاشبه ضمان الاموال فلا يتاذى
بالصوم وانما قال ذبح الحلال لان الفاني لو كان محرما يتاذى كفارة بالصوم ذكره
في النهاية ولا يري الحشيش في الحرم ولا يقطع الا الاخر لقوله عليه السلام لا يخل
خلانا ولا يعرض شوكها واما الاخر فقد استشه رسول الله عليه وسلم فيجوز قطعه
ورعيه والكفاية فانها ليست من جملة النبات ويجب صدقة وان قلت يقتل قلة
او جراءة ولا يقتل غراب وجداء وعقرب وحية وفأرة وكل عقور قد ذكر
الذئب في بعض الروايات وقيل المراد بالكل العقور الذئب وبعضه و
بوعوث وقراد وسحفات وله ذبح البقر والشاء والبعير والدجاجة والبط
الاهلي والكل ما صاده حلال وذبحه مملوكا لا يحرم واخره به حلال دخل الحرم قال في
الهداية ومن دخل الحرم بصيد الحرم وقال صاحب النهاية وهو حلال حتى يظهر خلاف
الشافعي فان في الحرم لا يتوقف وجوب الارسال على دخول الحرم فانه يجب عليه
الارسال بمجرد الاحرام بالاتفاق ولهذا قلت حلال دخل الحرم بصيد في يده الى يده
الحقيقية التي هي الجارحة حتى اذا كان في رجله او قفصه لا يجب عليه الارسال
ذكره تاج الشريعة ارسله الى عليه ان يرسله ورد يبعه الى البيه الذي اتى به بعد
دخوله في الحرم ان بقي في يد المشتري والاجر ان اعطى قيمة كبيع الحرم صيده الى
ان يرد الحرم البيه ان كان قايما ويجب القيمة ان كان فائتا سواء باعه من محرم او
لا صيده اعطى على غير ارسله في بيته او قفصه معه ان احرم ان احرم او في قفصه
الارضية

صيد ليس عليه ان يرسله لان الاحرام لا ينافي ما كنية الصيد وبما فظته بخلاف المسئلة
الاولى فان الصيد فيها صار صيد الحرم فيجب تركه التعرض له ارسل صيد في يد محرم
ان اخذه حلالا ضمن والا فلا قتل محرم صيد مثل يجرى كله لان الاخذ متعرض للصيد
بتقويت الامن والقائل مقر بذلك والتقرير كالابتداء في حق التضمن كشره والطلاق
قبل الدخول اذ ارجعوا ويرجع اخذه على قائله لانه بالقتل جعل فعل الاخذ علة
فيكون في معنى مباشرة علة العلة فيحال بالصنان اليه ما به دم على المفرد فعلى القارئ
به دمان دم بحجة ودم لعمرته الا يجوز الميقات غير محرم فان الواجب عليه عند
الميقات احرام واحد نقل الزيلعي عن شيخ الاسلام ان وجوب الدمان على القارئ فيما
اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما بعده ففي الجماع يجب عليه دمان وفي غيره من
المخطورات دم واحد بشئ جزاء صيد قتله محرم فان جزاء الفعل وهو متعة
وتجده لو قتل صيد الحرم حلالا فان جزاء صيد الحرم جزاء المحل وهو واحد بطل
بيع الحرم صيد او شراؤه وحرم ذبحه وعزم قيمة ما لكل لا محرم لم يذبحه اي لو
اكله محرم اخر لم يغرم فقوله لا محرم عطف على ضمير غرم وجاز للفصل ولدت طيبة
اخرجت من الحرم وما ناعزمها الى الطيبة والولد لان الصيد بعد الاخراج من الحرم
بقي مستحق الامن شرعا ولهذا وجب رده ايا ما فيه وهذه صفة شرعية فتشرك اليها الاولاد
كافة الحرة والرقبة والكتيبة وكونها وان اذ جزاها لم ولدت لم يجره الى ليس عليه جزاء
الولد اذ بعد ادا جزاء الامم لم تنف امنه لان وصول الخلق كوصول الاصل افا في
اراد الحج او العمرة قيد باو اذ لم يرد شيئا منها لا يجب عليه شئ بمجاوزة الميقات
وجاز مبقاة لزم دم فان عاد فاحرم او حر ما ان عاد الى الميقات حال كونه محرما
في الطريق لم يشترط في سك وانما قال ولبي احتراز عن قولها فان العود الى الميقات
محرما كان لسقوط الدم عندها واما عنده فلا بد من العود محرما ملبيا سقط الى الدم
اللازم والا فلا الى وان لم يعد الى الميقات او عاد ولكن بعد ما شرع في السك بان ابتداء
بالطواف او استلم الحجر فلا يسقط الدم مكي يري الحج ومنتح فرع من عمرته وحرجا

80
وحرجا من الحرم واحرما تشبه بالمسئلة المتقدمة في لزوم الدم فان احرام المكي
من الحرم والتمتع بالعمرة لا يدخل مكة واتى بالعمرة صار مكيا واحرامه من الحرم فيجب
عليه ما دام بمجاوزة الميقات بالاحرام دخل كوفي البستان حاجة فله دخول مكة بلا احرام
ومبقاة البستان كالبستان في بستان بني عامر موضع داخل الميقات خارج الحرم
فاذا دخل لمحاكاة لا يجب عليه الاحرام لكونه غير واجب التعظيم فاذا دخل المحقق
باهل ويجوز لاهل دخول مكة غير محرم لكن ان اراد الحج فمبقاة البستان الى جميع
الحل الذي بين البستان والحرم كالبستان ولا شئ عليهما الى البستان ومن دخله ان
احراما من الحل ووقفا بعرفات لانها احراما من مبقاة ما دخل مكة بلا احرام لزمه حج
او عمرة وصح منه ان يماز لم بسبب دخول مكة بغير احرام او خرج في عامه ذلك الى
الميقات واحرم وحج عما عليه في ذلك العام لابعده وقال زفر لا يبعث وهو القيس عتبا
اعتبارا بالزمن بسبب النذر وصار كما اذا تحوت السنة ولنا انه تدارك المتروك
في وقته فان الواجب عليه ان يكون محرما عند دخول مكة تعظيما لهذه البقعة
لان يكون احرامه لدخول مكة على التعيين بخلاف ما اذا تحوت السنة لانه صار
دينا في ذمته فلا ينادى الا بالاحرام مفسودا كما في الاعتكاف المنذور فانه يتأدى بصوم
رمضان من هذه السنة دون العام الثاني كما مر جاز مبقاة بلا احرام فاحرم بعمرة او حجة
مضيته معنى تقضي ولا دم لترك مبقاة لانه يصير قاضيا حق الميقات بالاحرام عنه في القضا
مكي طاف لعمرته شوطا فاحرم بالحج رفضه الى عليه ان يرفض الحج عنه عند ابي حنيفة
رج بنا على ان المكي منهي الجمع بين الاحرامين وعندهما يرفض العمرة وعليه دم لا جليل
الرفض وحج وعمرة لانه كفاية الحج من حيث انه يحج عن المضي في الحج بعد شروعه وعلى فائده
حج وعمرة ولولا انهما صح لانه اذا هما كما التزمهما لكنه منهي عنه والنهي عن الافعال الشرعية
يجقق المنع وعية ولكن ذبح للنقصان وهذا دم جبر وفي الافا في دم شكر من احرم بالحج
وحج ثم احرم يوم النحر باخر الحج آخر فان حلق للاول لزمه الآخر حتى يقضي في العام الثاني بل
بلا دم والا الى وان لم يحلق فيه ان لزمه الآخر بالدم قصر بعد الاحرام الثاني او لا اصل

هذا ان يجمع بين احرأى الحج والعمرة في فصد هذا ان حلق يحلل عن الاول وجنى على الثاني
لانه غير اوانه فلهذا دم اجماعا وان لم يحلق حتى في العام الثاني فعليه دم عند ابي حنيفة
لتأخر الحلق عن الاحرام الاول وهذا معنى قوله والاقية قصرا ولا اتى بعمرة الا بافعالها
الا الحلق فاحرم باحرأى الحج والعمرة وهو مكروه فلهذا دم افاق
احرم به الى بالحج ثم بها الى بالعمرة لزمه لان الجمع بينهما مشروع للافاق كالقرآن وبطلت
العمرة بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه اليها عرفات وان طاف له الى الحج يعني طواف
القدوم ثم احرم بها الى بالعمرة فخص عليها ما دمج لانه بان افعال العمرة على افعال الحج
وندب رفضها لان احرام الحج ناكذ بشئ من اعماله بخلاف ما اذا لم يطف الحج فان رفض
قضى لصحة الشرع فيها ودمج لرفضها حج فاهل بعمرة يوم النحر او في ثلثة ثلثة لزمته لان
الجمع بين احرأى الحج والعمرة صحيح ورفضت الى بلمه الوفض لانه اذن ركن الحج وهو
الوقوف فيصير باقيا افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في
هذه الايام ايضا وقضيت مع دم للرفض وان مضى صح ويك دم لارتكاب فعل
مكروه فأتى الحج اهل به او بهار رفض وقضى ودمج الى فأتى الحج اذا احرم بحج او
عمرة يجب ان يرفض الاحرام ويحلل افعال العمرة لان فأتى الحج يجب عليه هذا ثم يقضى
ما احرم به لصحة الشرع ويذبح وانما يرفض احرام الحج لانه يصير جامعا بين احرأى
الحج والعمرة فيرفض الثاني وانما يرفض احرام العمرة اذ يجب عليه عمرة لغوات الحج
فيصير بالاحرام جامعا بين العرتين فيرفض الثاني وانما يجب عليه دم للتحلل قبل اوانه
بالرفض **باب المحرم احصر** الاحصار لغة المنع مطلقا يقال احصر العدو واحصر
المرض وفي الشرع منع الخوف او المرض من وصول المحرم الى اتمام حجة او عمرة
فاذا احصر بعد او مرض جاز له التحلل فيجئ بهت المفرد دكا والقارن دمين
لاحتياجه الى التحلل عن احرأى وعين يوم الذبح الى واخذ من يبعثه يوما بعينه
يذبح فيه في الحرم لا اكل ولو كان يوم الذبح قبل يوم النحر وعند هان كان محصرا
بالعمرة فذلك وان كان محصرا بالحج لم يجز له الذبح الا في يوم النحر ويذبح يحل بلا حلق

وفى المال الى غيره بلح ذلكا الغير عن الميت الا اذا قبل له ال للمأور وقت الدفع اصنع

ثبت في جاز دفعه مرض اولاً لانه صار وكيلاً مطلقاً خرج اياها الحج ومات في الطريق
واوصى بالحج عنه ان يفسر شيئاً فالامر على ما فسر والا ففعله يحج عنه من بلدته ان ولى به
ثلاثة وعند ما يحج من حيث مات هذه المسائل من فتاوى قاضي حاله اوصى بالحج فقطوع
عنه رجل لم يحج كذا في الخبر يد ومن حج عن امره يعني رجل امره رجلان يحج عنهما
لم يقع عنهما بل وقع عنه الالمور وضمن ما لهما ان اتفق منه لانه صرف نفقة الامر
اي حج نفسه ولا يجعله الالمور ان يجعل الحج عن احدهما ولكن جاز عن احده
ابويه فانه ان حج عنهما جاز له ان يجعل عن اتهما شاء لانه متبرع يجعل ثواب عمله لاحدهما
اولهما وفي الاول يفعل بحكم الامر وقد حاله فيقع عنه ودم الاحصار على الامر وفي
ماله ميتاً لانه الذي ادخله في هذه الورطة فيجب عليه تخليصه ودم القرآن والجنابة
على الحاج اما دم القرآن فلا وجب شكر الما وفقه الله من اجمع بين النكسين
والامور مختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه هذا اذا اذن له الامر بالقرآن و
الا فبغيره كما في ضمن النفقة واما دم الجنابة فلا الجاني فيجب عليه كفارة و
ضمن الحاج عن الغير النفقة ان جامع قبل وقوفه وعليه الحج من قابل بمال نفسه
وان مات الحاج عن الغير وسرق نفقته في الطريق يحج عن منزله امره بثلاث ما بقي
من ماله وعند محمد ما بقي من المال المدفوع اليه المقرر للحج ان بقي شيء والا بطلت الوصية
اعتبار القسمة الوصية بسمه الموصي فانه لو قدر في حياته مالا ودفعه اليه رجل ليحج
عنه ومات فذلك المال في يد النائب لا يؤخذ غيره وكذا اذا قرره الوصية لانه قائم مقامه
وعند ابي يوسف يحج عنه بما بقي من الثلث الاول لان محل نفاذ الوصية الثلث فمضى بقى
منه شيء تنفذ ولا يوجب حنيفة رجح ان قسمة الوصية وغزله المال لا يصح الا بالسليم الى الوجه
الذي عينه الموصي ولم يسم ايا ذلك الوجه لان ذلك المال قد ضاع فينفذ وصيته بثلاث
ما بقي لان من حيث مات كما هو قولها وهو عطف على قوله عن منزله امره ووجهه وهو
الاستحسان ان سفره لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله الآية
وقال عليه السلام مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة واذا لم يبطل اعتبر

اعتبرت الوصية من ذلك المكان ووجه قوله وهو القياس ان القدر الموجود من السفر
قد بطل في حق احكام الدنيا قال عليه السلام اذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله
الحديث وتنفيذ الوصية احكام الدنيا فبقيت الوصية من وطنه كان الخروج لم يوجد
الهدى وهو ما يهلك اياها الحرم لينقرب به فيه من ابل وبقر وغنم ولا يجب تعريفه ان
الذئب به ايا عرفات وقيل المراد الاعلام كالنقلية ولم يخرج فيه الا جابر النخعي و
سجى يانها عن قريب وجاز الغنم في كل شيء الا في طواف فرض جنباً ووطنه بعد الوقوف
حيث لا يجوز فيها الا البنية اكل اي جاز الاكل بل استحب من يترك تطوع ومنعه و
وقر ان فقط لانه دم نكس فيجوز الاكل منها بمنزلة الاضحية بخلاف سائر الهدايا لانها
دماء كفارات شرعت جزاء للجنابة فتعلق بها الحرمان عن الانتفاع بها الزيادة البرزخ
وقد صح عن النبي عليه السلام النهي عن اكلها ويذبح الاخير في يوم النحر ان يتغيب
يوم النحر لاجلها ويذبح غيرهما من شاء ويتعين الحرم للكل من الهدايا لا فقيه لصدقة
ان لا يتعين الحرم للكل لا فقيه لصدقة اقول ربط وغيرهما من شاء ايا ما قبله كما
ايما تكلف واعتساف كما لا يخفى على اهل معرفة وايضا في العبارة المتارة هنا
اخضر وادل على المقصود منها ونصدق بحل حله وخطاه ولم يبط اجر جزائه
ولا يركب الا للضرورة ولا يجلب لينة ويباع لقطع بطنه ضربه بيا بار وما عطف
او تطيب بناحيتي فني واجبه ابدله والمعيب له او في نقله لاش عليه ونحوه من النقل
ان عطبت ان قربت اياها الهلاك في الطريق وضبح نعلها ان قلا دتها بدمها وضرب به حنكة
سماها لياكل الفقير فقط شهدها ابو قوفهم بعد وقته لا تقبل ولو شهدوا ابو قوفهم
قبل ان قبل وقته قبلت ان امكن التدارك يعني انهم وقفوا في يوم وشهد قوم بانهم و
قفوا بعد يوم الوقوف ان وقفوا يوم النحر لا تقبل ويجزئهم حجهم استحسانا والقياس
ان لا يجزئهم لانه عرف عبادة محقة بزمان ومكان فلا تكون عبادة دونها فصار
كما لو وقفوا يوم التروية او في غير عرفات وجه الاستحسان ان هذه شهادة على التقى
لان غرضهم نفي حجهم فلا تقبل ولان الاحراز عن الخطا غير ممكن والتدارك متعذر

مختصة سان

وفي الامر بالاعادة خرج ظاهر فوجب ان يكتب في به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا
يوم التروية فان التدارك يمكن رمي في اليوم الثاني من ايام الحجارة الوسطى والثالثة
وترك الاولى فان قصد التكليل ورمى الاولى فقط جاز لحصول الكل ولو بلا ترتيب
لانه ليس بشرط اوري الكل بالترتيب حسن لرعاية الترتيب السنون نذر حجا
مشابهي حتى يطوف الفرض يعني اوجب على نفسه ان يحج ماشيا فانه لا يركب حتى
يطوف طواف الزيارة اشترى جارية احرمت بالاذن ال اذن مولاه حتى لو احرمت
بدونه لا يكون محرمة له ان للمشتري ان يملكها بقص شعر او تم ظفر في جامعها وهو
اول من التحليل بالجماع تعظيما لامر الحج **كتاب الاضحية** وجه مناساة هذا الكتاب
بكتاب الحج وقوع الاضحية في ايامه وهي اسم لما يضحى بها ويجمع على اضاحي على افعال
من اضحى يضحي اذا دخل في الضحى ويسمى ما يذبح ايام النحر بذلك لانه يذبح وقت الضحى
تسمية له باسم وقته وفي الشرع اسم حيوان مخصوص بسنة مخصوص يذبح بنسبة
القرية في يوم مخصوص عند وجود شرائطها وسببها وشرائطها الاسلام والاتقان
واليار الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر وسببها الوقت وهو ايام النحر وركنها
ذبح ما يجوز ذبحها هي شاة من فرد وبديهة هي بعير او بقرة كاسر منه الى من واحد لياسته
والقياس ان لا يجوز البدنة كلها الاغن واحد لان الارقاة قرية واحدة وهي لا تجزئ الا
انما تركناه بالاثرو وهو مروى عن جابر رضي الله عنه انه قال خرنا مع رسول الله
عليه السلام البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا تنقص في الشاة فبقيت على اصل
القياس ويجوز عن ستة او خمسة او ثلثة ذكره محمد في الاصل وانما يجوز عن سبعة
ان لم يكن لاحد اقل من سبع حتى اذا مات رجل وترك ابنا وامراة وبقرة وضحاياها لم يجز
في نصيب الابن ايضا لقوات وصف القرية في البعض وعدم تجزئ هذا الفعل في كونه
قرية كذا في الكافي وصح لو احدا اشترى ستة الى جعلهم شركا له في بدنة مشترية اشتراه
ذلك الواحد لاضحية احسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر لانه اعدا للقرية فلا
يجوز بيعها وجه الاحتياط انه في بدنة بقرة سبعة ولا يجد الشريك وقت الشراء فمست

قوله لغوات وصف القرية
في البعض وهو نصيب المرأة
لأنه حصتها الثمن وهو أقل
من السبع فيسرى بطلانها
إلى بطلان حصتها المأبى البطلان
والنكاح

فمنتهى الحاجة اليها وندب كونه الى الشراء المشترك قبل الشراء ليكون ابعد عن الخلاف
وعن صورة الرجوع في القرية وقسم اللحم وزنا لاجرا فالأول اذا ضم معه من الكارعة او جلد
الى يكون في كل جانب شئ من اللحم والاكاع او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض
الجلد او يكون في جانب لحم او اكارع وفي آخر لحم وجلد في يجوز صرفا للجنس ايا خلاف
الجنس ويجوز في الجوامع عن ابي يوسف انها ستة وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي
انها ستة مؤكدة على قول ابي يوسف ومحمد وابن ماجه ومثل هذا الوعيد لا يلحق
الاستزك الواجب على آخر فانها قرية مائية فلا يتأدل الا بالملك والملك هو الحر مسلم
فان القرية لا يتصور الا من المسلم بمقيم فان ادا ما يخص بسباب يشق على الف
وينوت بعض الوقت فلا يجب عليه دفعا للخرج عنه كاجعة موسر يسار الفطرة فان
العبادة لا يجب الا على القادر وهو الغني ومقداره ما يجب به صدقة الفطرة بنفسه
متعلق يجب لا طفله ان لا يجب عليه لا ولادة الصغار لانها قرية محضة والاصل في
العبادات ان لا يجب على احد بسبب غيره بخلاف صدقة الفطرة فان فيها معنى المؤنة
والسبب فيها راس يورث ويل عليه وهذا المعنى يتحقق في حق الولد وروى الحسن عن
ابي حنيفة رجا ان الاضحية يجب عليه لولده الصغير لانه في معنى نفسه بل يضحى ابوه عنه
من ماله ان مال الطفل ان كان له مال او يضحى وصية بعده ان بعد الاب واكمل الطفل
وباقية بعد الاكل يدل بما يستفح بعينه من آلات البيت ونحوها في الهداية الاصح انه
يضحي من ماله وياكل منه ما امكن ويتباع بما بقي ما يستفح بعينه وفي الكا في الاصح انه لا
يجب ذلك وليس للاب ان يفعل من ماله ان مال الصغير لا يذبح الاضحية في مصر قبل
ان صلوة العيد ويذبح في غيره بعد طلوع فجر يوم النحر ايا غرض اليوم الثالث فان اول
وقت التضحية بعد الصلوة في حق المصري وبعد طلوع فجر يوم النحر في حق غيره وآخره
قبيل غروب الشمس في اليوم الثالث من ايام النحر واحتمل الآخر للفقير والغني والولادة
والموت فانه اذا كان غنيا في اول الايام فقيرا في آخرها لا يجب عليه وفي العكس يجب
عليه وان ولد في اليوم الاخر يجب عليه وان مات في يومه لا يجب وكره الذبح لبلوان جاز

رواه احمد صح
سنة فلم يضح فلا يقرب مصلانا
من ووجه الوجوب قوله من وجد

لا احتمال الغلط في ظلمة الليل تركت التفتية ومضت ايامها اعلم ان ايام النحر ثلثة واما
 التشرية ايضا ثلثة والكل يعني باربعة اولها نحر لاغير واخرها تشرية لاغير والموسطن
 نحر وتشرية والتفتية فيها افضل من التصديق ثمن الاضحية لانها تقع واجبة او سنة
 والتصدق تطوع كمن واذا تركت حتى مضت ايام التفتية تصدق بها بالاضحية
 نفسها حية تاذر لمعينة ان كان في ملكه شاة وقال الله على ان اضحي بهذه الشاة
 وتصدق بها ايضا فغير شاة ال الاضحية لها ال الاضحية فانها تجب على الفقير بالشاة
 بنية التفتية عندنا وتصدق بقيمتها عن شاة اولايه ان كان غنيا تصدق بقيمتها
 الاضحية اشترى او لم يشتر لانها واجبة على الغني فاذا فات الوقت وجب عليه التصديق
 اخراجه عن الهدية كالجمعة تقضى بعد فواتها ظهرا والصوم بعد العجز فدية صح
 للتفتية الجذع من الضان الضان ما يكون له الية والجذع شاة لها ستة اشهر و
 صح الشئ فضا عدا من الابل والبقر والغنم وهو ال الشئ ابن خمس من الاول ال
 الابل وحولين من الشاة ال البقر وحول من الثالث ال الغنم فالجذع ان الشئ فضا عدا
 يجزى من ذلك كله الا الضان فان الجذع منه يجزى لقوله عليه السلام فضا بالثبات
 الا ان يصير على احدكم فليذبح الجذع من الضان وصح الجذع ال الية لا قرن لها
 والحصى والثولاء ال الحفونة لا العيلة والعوراء ال ذات عين واحدة والعجاف ال
 بحيث لا ينج في عظامها وعرجاء لا تشي ايا المنك ومقطوع يدها او رجلها وما ذبح
 الاكثر من ثلث اذنها او ذنبها او عيها واليتها وقيل الثلث وقيل الربع وعندنا
 ان بقي اكثر من النصف اجزاء مات احد سبعة اشهر وبقرة الاضحية وقال ورثة
 للثة الباقية اذ جوف عنه وعلم صح والقبلى ان لا يبيع لانه يترج بثلاثي بالانلاف
 فلا يجوز عن الغير كالاعتاق عن الميت وجه الاحتقان ان القرية قد تقع عن الميت
 كالصدق بخلاف الاعتاق لان فيه الزام الولاية على الميت وايضا البقرة يجوز
 عن سبعة لكن بشرط ان يكون قصد الكل القرية وان اختلفت جهاتها بقرعة عن احمية
 ومنه وقران فانها يجوز عندنا لاتحاد المقصود وهو القرية ولو كان احدهم كافرا

الدية بالفتح قتيون قوير وفي دحي
 بالشرع رعاك ودين امتاعه بالذمة
 اولن قضاجه التكميم بالفتح
 كلور يقال كبش الية ونحوه
 الية احسن
 الشئ من الابل
 الشئ يستعمل السنة
 الخامسة ودخل في الشاة

كافرا او قصدا للكم لا يبيع لان الكافر ليس اهل للقرية وكذا قصد اللحم بنا فيها وبكل من
 لحم الضحية ويؤكل غيره من الاغنياء والفقراء وذهب لمن يشاء ولا يعطى اجرا جزا منها
 للزمن عنه وذهب التصديق بثلثها لان الجهات ثلث الاكل والاخراج والاطعام وثبت
 تركه اي تركه التصديق لدى عيال توسعة عليهم والذبح بيده احسن ان احسن والا
 امر غيره وكره ذبح كتابي لانه قرية وليس من اهلها ولو امره فذبح جاز لانه من اهل الزكوة
 والقرية حصلت بانابته ونسبه بخلاف المجوسي لانه ليس من اهلها ويتصدق بجلده
 او يجعله آلة كجواب وخف وفر واوله له بما يستغنى به باقيا لاستهلكا كاطعمة
 وهو ينافي القرية القرية فان بيع اللحم او اكله به ال بما يستغنى به يستهلكا تصدق
 بثلثه لان القرية انتقلت ايا بدل غلطا واذبح كل شاة صاحبه صح بالاغم احتانا
 والقبلى ان لا يبيع ويفرم لانه ذبح شاة غيره بغير امر وجه الاحتقان انها تقبض
 للذبح لتعينها للاضحية حتى وجب عليه ان يضحى بها بعينها في ايام النحر فصار المالك
 مستعينا بكل من هو اهل الذبح اذ ناله دلالة لانه ينفوت بعض هذه الايام ويجوز
 ان يجر عن اقامتها لما منع واذا غلطا ياخذ كل واحد منها سلوحة عن صاحبه ولا
 يضمنه لانه وكيل فيما فعل دلالة وان كانا كلاما علميا فيجعل كل صاحبه وان تشا حيا
 فلكل منهما ان يضمن صاحبه قيمة لحمه ثم يصدق بثلث القيمة لانها بدل عن اللحم
 وصحت التفتية بشاة الغنم لا الودبعة وضمنها وجه الصحة في الاول لا الثاني
 ان الملك في الغنم ثبت وقت الغنم وفي الودبعة يصير غاصبا بالذبح فيقع
 الذبح في غير الملك هكذا في الهداية والكافي وسائر الكتب المعتمدة قال صدر الشريعة
 يصير غاصبا بقرعة مات الذبح كالاصحاح وشدة الرجل فيكون غاصبا قبل الذبح ا
 اقول حقيقة الغنم كما تقر في موضع ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله
 وغاية ما يوجد في الصحاح الاصحاح وشدة الرجل اثبات اليد المبطله ولا يحصل
 ازالة اليد المحقة وانما يحصل ذلك بالذبح كما ذهب اليه الجمهور **كتاب الصيد**
 اورده اهلنا لذكره في كتاب الحج ولفظ الاصطيد وبسم المصيد صيد التسمية للمفعول

الجراب بالكسر
 في التركي طفر جوي

بالمصدر كضرب الامر بحمل بكل ذي ناب من السباع وتحلب من الطيور المحلب
ظفر الطائر وفي المبسوط المراد من ذي ناب الذي يصيد بآنيته ومن تحلب الذي يصيد
بخلبه لاكل ذي ناب وتحلب فان الحماة لها تحلب والبغير له ناب الاول كالكلب
وفهد والثاني نحو باذوخو من السباع والطيور ويشترط لما يؤكل ان يكون اكل
ما يؤكل من الصيد امور بخلاف ما لا يؤكل فان شئنا منها ليس بشرط في جواز صيد
كما سئل منها علمها ان علم ذي ناب وذي تحلب كبقية الصيد لقوله تعالى وما علمكم
من الجوارح مكليين تعلمونهن مما يحكم الله ولقوله عليه السلام ثعلبية ما صدرت
بكلك المعلم فذكرت الله عليه فكل وما صدرت بكلك البغير المعلم فادركت ذكوة فكل
رواه البخاري وسلم ومنها جرحها ان موضع منه وهو ظاهر الرقابة حتى لو ضحك الكلب
الصيد ولم يجرحه لم يؤكل وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه لا يشترط ومنها ارسال مسلم
او كتابي اياها ان ارسال من له سنة التوحيد دعوى واعتقادا كالمسلم او دعوى لا
اعتقادا كالكتابي وسبأ في الذبح فان انبعث الكلب او البازي على اثر الصيد بغير
الارسال فاخذته وقتله لم يجل ومنها التسمية اشار اليه بقوله ستميا الى غير تارك
التسمية استأقوله ستميا عمدا والاصل فيه قوله عليه السلام لعدي بن حاتم اذا
ارسلت كلبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وان اكل منه فلا تاكل ومنها ان يكون
الصيد محتما منوش اشار اليه بقوله على ممتنع منوش ما كولا الى شانه ان يؤكل
ومنها عدم تركه كلب لا يجل صيده ككلب غير معلم او كلب الجوس او كلب لم يرسل للصيد
او ارسل وترك التسمية عمدا ومنها عدم طول وقته بعد ارساله فانها ان طالت بعد
لم يكن الا صطياد مضانا الى الارسال الا اذا كان التردد فانه حيلة في الاصطيد فيكون مضانا
الى الارسال قال شمس الائمة السرخسي ناقلا عن الشيخ الامام شمس الائمة الخلواني للفرق
حسن خصال ينبغي لكل عاقل ان ياخذ ذلك منها انه يمكن للصيد حتى يتمكن منه وهذه
حيلة منه للصيد فيبغي للعاقل ان يجاهر بالخلاف في عدوه ولكن بطلب الفرصة حتى يحصل
مقصوده من غير انتاب نفسه ومنها انه لا ينبغي بالضرب ولكن بضرب الكلب بين يديه اذا

بومعنى
بومعنى
بومعنى

اذا اكل من الصيد فيتعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل ان يتعظ ببغضه كما قيل السبع من
وعظ ببغضه ومنها انه لا يتناول الحبيث وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا
ينبغي للعاقل ان يتناول الا الطيب ومنها انه ينبغي ثلاثا او خفا فان تمكن من الصيد والا
تركه ويقول لا اقبل نفع فيما اعمل في غيره وهكذا ينبغي لكل عاقل ويعلم المعلم بترك اكل
الكلب ثلث مرات ورجوع البازي بدعائه وهو مروى عن ابن عباس رضي الله عنه
ولان بدن الكلب يحتمل الضرب فيمكن ضربه حتى يترك الاكل ويذهب البازي لا يجمل ما كفى
بغيره مما يدل على التعلم فان في طبعه نفورا ويعلم زواله برجوعه بالدعاء والنفور ونحوه
بما ينبغي ان النفور ونحوه يحتمل الضرب وعادة الافتراس النفور فيشترط فيه ترك الاكل
والاجابة جميعا كذا في الاختيار ولا يؤكل مما اكل الكلب او الفهد لاكتك قد عرفت ان تعلم
بترك الاكل وسبأ انه اذا اكل علم انه لم يتعلم ينجر صيده بخلاف البازي لما عرفت ان
تعلمه ليس به يكون ضده دليل الجمل ولا يؤكل ايضا ما اكل الكلب او الفهد منه بعد تركه
ثلث مرات لانه علامة الجمل ولا يؤكل ايضا ما صاده بعده الى بعد ما اكل بعد تركه ثلث
مرات حتى يتعلم او قبل ان لا يؤكل ما صاده قبل اكل بعد الترك لو بقي في ملكه فان ما تلف
لا يظهر فيه الحرمة لانعدام المحلية وما ليس بحرز بان كان في المغارة بعد ما ثبت فيه
الحرمة اتفاقا والحرز في بيته يحرم عنده خلافا لهما وشرط للحل بالرى التسمية وعدم
تركها عمدا والجرح لقوله عليه السلام لعدي بن حاتم اذا رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله عليه
فان وجدته قد قتل فكل الا ان يجده قد وقع في ماء فانك لا تدرى الماء قتل او سهمك وعدم
العود عن طلبه او غاب تحت لاسهمه الى رى فغاب عن بصره تحت لاسهمه فان ادركه
ميتا فان لم يقعد عن طلبه حل الكلب لئلا وسعه وان قعد عنه حرم اذا كان في وسعه ان
يطلبه وقد قال عليه السلام لعلي بن ابي طالب قتلته فان ادركه المرسل او الرامي حيا
بحيوة اقوى مما لم يد بوج حل بالذكوة ولو شلها حل بدونها ان لو كان حيوة مثل حيوة
الذبوح لا يجب تركه بل يجل بدونها ولا عبرة بتلك الحيوة واما المتردية والموقودة
والمخنقة والنطيحة وما بقدر ديب بطنه وبه حيوة والشاء المربضة فالفتوى على ان الحيوة

بومعنى
بومعنى
بومعنى

وان قلت معتبره حتى لو ذكاه وفيها حيوة قليل يحل لقوله تعالى الا ما ذكيتم وحرم عطف
على حل بالزكوة الى حرم الصيد ان تركها الى الزكوة عما مع الغدة عليها فانت لان حيوة
لما كانت اقوى مما للذبوح كان ذكوة واجبة فاذا نوكت حرم كذا الى يحرم ايضا اذا عجز
عن الذكوة في ظاهر الرواية لان العجز في مثل هذا لا يحل الحرام وقيل حل وهو رواية عن
ابن حنيفة وابي يوسف وقول الشافعي اوارسل عطف على تركها بجوسى كلبه فجره
مسلم فان جرحه الى اغراه بالصباح فاشد او قتل معراض بعرضه وهو سبيل لا يبيح له سبي
لانه يصيب الشئ بعرضه فاذا كان في رأسه حدة فاصاب بحدته يحل او بحدته قبله ذات
حدة انما حرم لاحتمال قتلها بقلها حتى لو كانت حفيفه بها حدة يحل لتيقن الموت بالجرم
اورى صيدا فوق في ماء لاحتمال ان الماء قتل كما ورد في الحديث او وقع على سطح او جبل
فترك منه ايا الارض لانه المتردية والكل ان وقع ابتداء على الارض لا يستأج الا حذر عنه
وكذا الواقع على السطح او الجبل او الصخرة ان لم يترد اوارسل سلم كلبه فاغراه بجوسى
فاخذ ولم يرسل الكلب فاغراه سلم فاخذ الحاصل انه اذا اجتمع الارسل والاغراء
فلا عبرة للارسل فان كان من الجوسى والاغراء من المسلم حرم كما سبق وفي العكس حل
وان لم يوجد الارسل ووجد الاغراء فان كان من المسلم حل ولو من الجوسى حرم او اذ
الكل ان اخذ الكلب غير ما ارسل اليه لا يستأج التعليم بحيث ياخذ ما عتبه وان ارسل
فقتل صيدا ثم احرأ كما لو رمى سهما ايا صيد فاصابه واصاب آخر وكذا لو ارسل ايا صيد
كثيرا وسعى مرة واحدة بخلاف ذبح الشاتين بتسميه واحدة كذا يؤكل صيد رمى فقطع
عضوه منه لا العضو لقوله عليه السلام ما بين من الحي فهو ميت وكذا يؤكل ما قطع
الثلاثا واكثره مع جرحه الى قطعه قطعتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس والثلاثان
في طرف العجز او قطع نصف رأسه او اكثره او قد ينصفان فان كله يؤكل اذا لا يكن في هذه
الصور حيوة فوق حيوة المذبوح فلم يتناول قوله عليه السلام ما بين من الحي فهو ميت
بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف العجز لا مكان الحيوة في الثلثين
فوق حيوة المذبوح وبخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الرأس لا مكان المذكور

المذكور رمى صيدا ورماه آخر فقتل الآخر فان اثنى الاول الى اخره عن الجرح فهو له
اي سلك الاول وحرم رمي الشئ وضمن الشئ لم يمتنه حال كونه جرحا برمي الاول والا لاي
وان لم يمتنه الاول فالثاني لانه صاده وحل لان ذكوة اضطرارية كما سئل وبصا الى يجوز
صيد ما يؤكل وبصا غيره لان صيده سبب للاعتناع بجلده او شعره او ريشه او الاستدفاع
شرة وكل ذلك مشروع وبما بالصيد يظهر لحم غير نجس العين لانه ذكوة حكماء حتى يجوز صلوة
حاملة ولا ينجس طاهر وان لم يؤكل ويظهر جلده ايضا حتى يجوز الصلوة به وعليه **كتاب**
الذبايح جمع ذبيحة وهي حيوان من شاة ان يذبح بفجره السمك والجراد اذ ليس من
شاة الذبايح فيحلان بل ذكوة ويدخل المتردية والنطيحة ونحوهما ولا تحل لنقد الذكوة
الذكوة تحل الماء كقول الى من شاة ان يؤكل لقوله تعالى الا ما ذكيتم ولانها الميتة للذم النجس
من اللحم الطاهر ويظهر غير نجس العين فانها كما تنفذ الحنك تنفذ طهارة الماء كقول
وغيره لانها التسمية ثم انها نوعان ضرورية واحتيارية وضرورية تخرج عضو وسيلته
والاختيارية ذبح في الحلق وهو ما بين اللبة واللجين واللبة موضع الغلاظة من الصدر
ولو كان الذبح فوق العقدة التي في اعلى الحقوم وقيل لا الى لو كان فوقها لم يكن ذكوة في الجاه
الصغير لا باس بالذبح في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه
السلام الذكوة ما بين اللبة واللجين وهو يقتض جواز الذبح فوق الحلق قبل العقدة
لانه وان كان قبلها فهو بين اللبة وهو دليل ظاهر لمن يقول بالحل فيما اذ بقى عقدة الحلق
تمايلي الصدر ورواية المبسوط ايضا ساعد ولكن صرح في ذبايح الذخيرة بان الذبح اذا
وقع اعلى من الحلقوم لا يحل وكذلك في فتاوى اهل سمرقند لانه ذبح في غير المذبوح وهو مخالف
لقاير الحديث كما يرى ولان ما بين اللبة واللجين يجمع العروق والحجى فيحصل بالفعل
فيه انهار الدم على ابلغ الوجوه وكان حكم الكل سوا ولا عبرة بالعقدة كذا في الغاية وعروقه
الحلقوم والمرة والودجان في المغرب الحلقوم بحرك النفس والمرك بحرك العلف وفي الهلالية
بالعكس وحل بقطع ثلث منها الى من العروق الاربعة ان ثلث كان اقامة لاكثر مقامه
الكل بكل متعلق بقطع ما قطع الاوداج واسال الدم ولو كان قشر العصب وجرا فيه

وبالمزوعين بكرة وعند الشافعي حدة الآس أو ظفر قايين لقوله عليه السلام ما خلا الظفر والسن فانهما من مدني يحرم لما روي عن نخله الحبة وتندب احد اشغرت قبل الاضجاع وكوه بعده لورود الاثر فيها وارفاقا للمذبح
 على غير المزوع فانه الصادر وكوه الحبة برجلها الى المذبح وذبحها من قفاها فان بقيت حية يقطع عروقها لوجود الموت
 من الحبة ح ح بما هو ذكوة فيحل ويكوه لان فيه زيادة الالم بالحاجة فصار كما اذا جرحها ثم قطع الا وادج
 والا انه وان لم يبق حية قبل قطع العروق حرمت لوجود الموت باليس بدكوة فيها
 وكوه الخنك اي الذبح الشديد حتى يبلغ التخلخيل التنازع وهو بالفارسية حرام بغير السخ
 قبل ان يبردا ان سكن من الاضطراب وكوه ترك التوجه الى القبلة وحلت الذبيحة كذا في
 الذخير وشرط في حل المذبح كون الذبايح مسلما حلالا خارجا لحرم ان كان صيدا او
 كتابيا لانه يدعى التوجه والاصل فيه قوله تعالى اما ذكيتم وقوله تعالى وطعام الذين اوتوا
 الكتاب حل لكم والمراد به طعام بالحق الذكوة من جهتهم لانه حصص اهل الكتاب بالذكوة
 وفيها لا يلحق الذكوة بسنن الكتابي والمجوس كالتسك وغيره ديتا وحرينا والمتولد
 من كتابي وغير كتابي يحل صيده وذبيحته لان الولد يتبع خير الابوين دين كذا في الكافي
 بفعل التسمية ان يعلم ان حل الذبيحة يتعلق بذكر اسم الله تعالى عليها والذبح ان يعلم
 شرايط الذبح من فرك الاوداج ونحوه ويقدر على فرك الاوداج ويحسن القيام به ولو كان
 الذبايح مجنونا او صبيها فانما اذا تعقلا التسمية والذبح وقدر ان كانا كالعاقل البالغ
 او امرأة او اقل او اخرس فيحرم ذبيحته وشئ ومجوس ومردة اذ لا مله له لانه ترك
 ما عليه وما انتقل اليه لا يقر عليه بخلاف الكتابي اذا تحول الى غير دينه لانه يقر عليه
 عندنا ويعتبر ما هو عليه عند الذبح حتى لو تجسس يهودي او نصراني لم يحل صيده ولا
 ذبيحته بمنزلة ما كان مجوسا في الاصل وان عكس يوكل كما لو كان عليه في الاصل كذا في الكافي
 ويحرم ذبيحة تارك التسمية عمدا او لو تركها ناسيا حلت ذبيحته وقال الشافعي حلت
 في الوجهين وقال ما كحرمت في الوجهين وحرمت ان ذكر الذبايح مع اسم الله تعالى غير عطا
 فوبكم الله وبكم فلان او فلان لانه اهل به لغيره لانه فلم يوجد الخريد وهو شرط وكوه وحل
 بلا عطف ولم يحرم في قوله تعالى باسم الله محمد رسول الله لان الشكر لم توجد لعدم العطف

العطف فلم يكن الذبح واقعا لكنه بكرة لوجود القرآن صورة فيصور بصورة المحرم
 هذا اذا قرئ الحمد بالرفع واما اذا قرئ بالجاء والنصب فيحرم كذا في غاية البيان والبيان
 اذا فصل صورة ومعنى كالرباء قبل التسمية والاضجاع لما روي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم مضى بكبش من اهل بيته الى احداهما عن نفسه والاخر عن امته فوجهاهما نحو القبلة عند
 الذبح وقال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وميانا انا من المسلمين
 ان صلوني ونسكني وحياي وما في الله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول
 المسلمين ثم ذبح وقال عند الذبح باسم الله والله اكبر وبعد الذبح كواللهم تقبل من فلان
 وهذا ايضا لابن عباس لما روي النبي عليه السلام انه قال بعد الذبح اللهم تقبله هذه
 عن امته محمد بن شريك بالوحيدانية ولي بالبلاغ والشرط في التسمية هو الذكر الخالص
 عن سبب الدعاء وغيره فبقوله اللهم اغفر لي لا يحل له لانه محض دعاء بخلاف الحمد لله
 لا يحل لعدم قصد التسمية والمشهور المتداول في الامة وهو بكم الله والله اكبر
 منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما يدب نحو الابل وكوه ذبحها عكس البقر والغنم اما
 الذبيحة في الصورتين فلموفق السنة النوارية ولا جماع العروق في المخ وفيها في
 المذبح واما الكراهة فلم في السنة وهي لمخ في غيره فلا يمنع الجواز والحل بدج صيد
 استأنس ويكفي جرح ثم نوحش او سقط في بئر ولم يكن ذبحه لان ذكوة الاضطرار انما
 انما يصار اليها عند العجز عن ذكوة الاختيار كما مر والحق بوجوده في الشاة لا الاول الشاة
 اذا نذرت خارج المصر يحل بالعقر واذا نذرت في المصر لا يحل به لانها لا تدفع عن نفسها
 فيمكن اخذها في المصر عادة فلم يتحقق العجز عن ذكوة الاختيار بخلاف خارج المصر والمصر
 كحاجبه في البقر والبقر لا يذبح لانه لا يدفع عن نفسه فلا يقدر على اخذها وان نذرها في المصر
 فيتحقق العجز والصيد كالنبيذ اذا لم يقدر على اخذه حتى لو قتل المصول عليه مريدا للذكوة
 حل اكله لانه لا يذبح في جبينه ذكوة امه حتى لو خر ناقته او ذبح بقرة او شاة فخرج من بطونها جنين
 ميت لم يؤكل لا يحل ذوات من السباع او تحلب من الطيور قد مر ان المراد بها حيوان
 يصيد بنابه او حيوان يصيد لمخلبه والخنازير هي صغار دواب الارض والحر الاصلية بخلاف

سبحان بقصد التسمية
 فانه ذكر خالص فلو عطف
 فقال الحمد لله لا يحل له

خلاف الوحشية فانها تحل والبغل والحمل وعندهما حمل الحمل قبل كراهية الحمل عنده كراهية
 تنزيه لان كراهية الكراهية كبد لا يحصل بايا حنة تقبل الى الجهاد ولهذا كان سورته ظاهرا
 وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا ذكره في الاسلام وابو المعين في جامعها وقيل كراهية
 تحريم وحكي عن عبد الرزيم الكرمي انه قال كنت مترددا في هذه المسئلة فزابت ابا حنيفة
 ربح في المنام يقول لي كراهية تحريم با عبد الرزيم واليه مال صاحب الهداية وروى الحسن
 عن ابي حنيفة كراهية في سورة كاذب لينة وقيل لا بائس بلبنة اذ ليس في شربه تقليل آله
 الجهاد كذا في الكاذب ولا الضيق والغلب والضب وفيها خلاف الشافعي والزيور وال
 والحنابلة والابن عرس والاكمل للجيف والنفاد في كلاغ سياه بركة والعقل والبربروع
 وابن عرس والحيوان المائي الا سمك لم يطف السمك الطافي هو الذي يموت في الماء
 حنف انه بلا سب ثم يعلو فيظهر واصحابنا كرهوا الحيوان المائي مطلقا الا سمك لم
 لم يطف ابا حنيفة ابني ليكي وماك والشافعي واستثنى بعض المالكية كلب الماء وخزيره
 وانما في الخلاف في البيوع والاكل واحد الاصل في السمك عندنا ان يمات منه سبب
 فهو حلال كالماء خود منه ومات منه بغير سبب لا يحل كالطافي وان ضرب سمكه
 فقطع بعضها يحل اكل ما بين وما بقي لان موته بسبب وما بين من الحتم وان كان
 ميتا قسمة حلال للحديث وكذا ان وجد في بطنها سمكه اخر لان ضيق المكان بسبب
 لموتها وكذا ان قتلها من طير الماء او ماتت في جيب ماء او جمعها في خيطه لا يستطيع
 الخروج منها وهو يقدر على اخذ ما بغير صيد فميت فيها لان ضيق المكان بسبب لموتها واذا ماتت
 في الشبكة وهي لا يقدر على التخلص منها او اكل شيئا القاه في الماء لياكل فماتت منه
 او بطنها في الماء فماتت او تجردت الماء فميت بين الجهد وماتت تؤكل وان ماتت
 بحر الماء او برده يؤكل في رواية لوجود السبب لموتها وفي الاخرى لا لان الماء لا يقتل
 السمك حارا كان او بردا كذا في الكافي ومنه ان من السمك الماء كحل الجرب والحمار
 ما بين خصها بالذكر اشارة الى ضعف ما نقل في المغرب عن محمد بن جميع السمك حلال
 غير الجرب والمواشي وايضا قال في غاية البيان ان بعض الروافض واهل الكتاب

بالكره في النسخ جمع حنف

الجرب في النسخ جمع حنف

الكتاب يكونون اكل الجرب ويقولون انه كان ديونا يدع النسل ايا خليفته فسيح
 وحل الجراد وانواع السمك بلا ذكوة لكن بينها فرق وهو ان الجراد يؤكل وان مات حنف
 انه كانه بخلاف السمك شلل على رضى الله عنه عن الجراد يؤخذ الرجل من الارض
 وفيها الميت وغيره فقال كل كل وهذا عد من فصاحته وحل خراب الذرع والارب
 والعقوق بهال بالذكوة ذبح شاة لم يعلم جوارها فحكت او خرج الدم حلت والا فلا
 وان حلت جوارها حلت الشاة وان عد مال الحركة وخروج الدم لان المقصود منها
 الاستدلال على الجوة فاذا علمت لم يحجج اليها **كتاب الجهاد** لما فرغ من العبادات الاربع
 التي اخبرنا بها وعميانا سبه من الاضحية والصيد والذبايح شرع الآن في حاسة العبادات
 وهي الجهاد فقال هو فرض كفاية بداء ان ابتداء يعني يجب علينا ان نبدا بهم بالقتال
 وان لم يقاتلونا فان الرسول عليه السلام كان ما نورا في ابتداء الامر بالصحة والاعراض
 عن المشركين كما قال الله تعالى فاصبح الصبح الجليل وقوله واعرض عن المشركين ثم امر
 بالاعلاء ايا الدين بانواع من الطرق المستحسنة حيث قال ادع ابا سبيل ربك بالحكمة
 والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ثم امر بالقتال اذا كانت البداية منهم بقوله
 اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا الا اذن لهم في الدفع ثم امر بالقتال ابتداء في بعض
 الا زمان بقوله تعالى فادنا السج الاشرار الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتمهم ثم
 امر بالقتال مطلقا في الازمام كلها والاماكن باسرها بقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون
 فتنة وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم
 الآخر ايا غير ذلك من الايات وجه كونه فرض كفاية انه لم يشرع لعينيه لانه قتل وافي
 نفسه بل شرع للاعلاء كلمة الله تعالى واعزاز دينه ودفع الفساد عن العباد فح ان قام به
 البعض في كل زمان سقط الفرض عن الكل لحصول المقصود بذلك كصلوة الجماعة
 ودفنها وورد السلام فان واحدا منها اذا حصل من بعض الجماعة سقط الفرض عن
 باقيةها والا لان لم يفرق بين البعض بل خلا عن الجهاد الزمان في ديار الاسلام نحو الى
 المسلمين كلامهم لتركهم فرضا عليهم كما اذا ترك الجماعة لاهل صلوة الجماعة او دفنها او رده

٨٢
 فان في النسخ قوله الجرب
 هذا السور في باطل لان ما
 لا سبيل ولا يبق بعد ذلك اياهم

فيقاتل وقبل يذلوها نوابدا ال قولوا قبل ارسال خبر النقص ان بدوا بالحياة
وبصالح المدين والبايعين حتى ينظروا امرهم لانه ترك القتال لمصلحة فجاز كافي
حق اسل الحرب بلا مال لان اخذ المال منهم تقرب لهم على ذلك وهذا يجوز ولا رد
ان اخذنا لان في المدين معونة لهم على القتال لا يباع سلاح ويحبيل واحد منهم
ولو بعد صلح لما فيه تقويتهم على الحرب حتى امان حرة من المسلمين كافر او كفارا
او اهل حصن او مدينة حتى لم يجز لاحد من المسلمين قتلهم فان كان الصلح شرابا لالمان
واذب معطي الامان لا يبيع امان ديني لانه منهم بهم وكذا لا ولاية له على المسلمين الا
ان يامر امير العسكر بان يؤمنهم في جاز ذكره الزيلعي ولا امان اسير سلم معلوم ونا
سلم معلوم لانها معلوم ان تحت ايديهم فلا يجازونها والامان يخص بحمل الخو
ولا امان من السلم ثم ولم يهاجر اليها لما ذكرنا وصبي وعبد مجبورين ومجنون اما
الصبي فاذا لم يعقل بطل امانه كالمجنون وان عقل وهو مجبور عن القتال فكذا
عند ابي حنيفة خلافا للجمهور وان كان ما ذونا له في القتال فلا يصح ان يبيع بالاتفاق
واما العبد فاذا حجب عن القتال لم يبيع امانه عنده خلافا للجمهور وان اذن له فيه صح
امانه **باب المغم** وقسمته اذا فتح الامام بلدة صلحا يجزى الى الامام على موجب
لا يغيره هو ولا من بعده من الامراء وارضها تبقى على ملكهم ولو فتحها عنوة اي قهرا
فلو فتحها بخير ان شاء خسرانهم قسمها بينا يفتح الغائبين فيكون ملكا لنا كما فعل
رسول الله عليه السلام بخيبر ووضع عليها العشر اذ لا يجوز وضع الخراج ابتداء
على المسلم كاسية او اقر اهلها عليها ان شاء من به على اهلهم وتركهم احرارا
لاصل ذمة للمدين والارض مملوكة لهم بخير الى بوضع جزية عليهم ووضع خراج
على ارضهم كما فعل عمر رضي الله عنه حين فتح سواد العراق حيث من على اهلها وترك
دورهم وعقاربهم في ايديهم وضرب الجزية على رؤسهم والخراج على ارضهم ولم يقسمها
بين الغائبين قالوا الاول اولى عند خاصة الغائبين والثاني عند عداها ليكون ذمية لهم
في الثاني من الزمان او مقام منها وانزل بها قوما آخرين ووضع عليهم الخراج لو كانوا

لو كانوا كفارا كذا في المحقق يعني وضع عليهم خراج الارض وعلى انفسهم الجزية وقوله
لو كانوا كفارا اشارة الى ان القوم الاخرين لو كانوا مسلمين لا يوضع عليهم الا العشرة
لانه ابتداء ووضع على المسلمين والامام في حق اهل ما فتح مخترا ايضا ان شاء قتل الا
لانه صلى الله عليه وسلم قتلهم ولان فيه حبيهم مادة الشكر واستزقتهم توفيرا للمنفعة
على المسلمين او تركهم احرارا ذمة لنا الا لشرك العرب والمتردين اذ لا يقبل منهم الا
الاسلام او السيف وحرمتهم وهو ان يترك الكافر الاسير بلا اخذ شيء منه وفداؤهم
وهو ان يترك ويأخذ منهم مالا او اسيرة اسلما في مقابلته وفي المني خلاف الشافعي واما
الفداء قبل الفراع من الحرب جاز بالمال لا بالاسير المسلم وبعد لا يجوز بالمال عند
علمنا شوا بالنفس عند ابي حنيفة ويجوز عند محمد وعن ابي يوسف روايتان وعند
الشافعي يجوز مطلقا ودفعهم اليه لان فيه تقوية لهم على المسلمين وحرمتهم عفو
يستحق ثلها يعني اذا اراد الامام العود اليه دار الاسلام ومعه مواش ولم يقدر على ثلها
اي دار الاسلام لا يقدر ما خلاها لملك ولا يتركها خلافا للشافعي فتدبر وتحرق اما
الذبح فلا نه جائز لمصلحة والحق القبط بهم من اقوى المصالح واما الحرق فليلا
بها الكفار فصار كتحريق البنيان وقطع الاشجار ولا يحرق قبل الذبح اذ لا يبعد
بان رأتها ويرقى الاسلحة ايضا وما لا يحرق كالحد يدفن في حفرة مغم في
قمة غيبية في دار الحرب قبل اخراجها اليه دار الاسلام وقال الشافعي يجوز بعد
استقرار الهزيمة وهذا بناء على ان الملك لا يثبت قبل الاحراز بدار الاسلام عندنا
وعنده يثبت وتبنى على هذا الاصل مسائل كثيرة الا بالابداع فيه دينا وبهم وذلك
اذا لم يكن للامام في بيت المال جملة يحمل عليها الغنائم فيقسمها بين الغائبين قسم
ابداع ليجلوه اليه دار الاسلام ثم يسترد ما منهم فان ابوا ان يحملوا اجبرهم على ذلك
باجر المثل في رواية السير الكبير لانه دفع ضرر عام بحيل ضرر خاص كما لو استاجر
دابة شربوا منعت المدة في الفارة او استاجر سفينة فمضت المدة في وسط البحر فانه ينفق
عليها اجارة اخرها باجر المثل ولا يجبرهم على رواية السير الصغير اذ لا يجوز يجبر على

سرى

يستفح

ناوهم صح

على عقد الاجارة ابتداء كما اذا نقت دابة في المفازة ومع رفيقه دابة لا يجزى على الاجارة
 بخلاف ما استشهد به فانه بناء وليس بابتداء وهو اسهل منه وحرم بيعه الى
 المغمم قبلها الى الغنمة للنهي عنه في الحديث ولانه قبل الاحراز بالدار لم يملك كائنا
 وبعده نصيب مجهول جهالة فاحشة فلا يملكه ان يبيعه والرد الى العون ومدد
 بالحكم ثم كقاتل في استحقاق الغنمة لا سويق لم يقاتل ولا من مات ثم لعدم التملك
 ويورث قسط من مات هذا من الحصول الملك وان كان مشاعيا وحل فيها الى دار
 الحرب طعام وعلف ودهن وسلاح عند الحاجة بلا ممانعة لما روي عن ابن
 عمر رضي الله عنه انه قال كان نصيب في مغازي العسل والعنب فناكله ولا نفعه
 رواه البخاري وهو دليل على ان عاداتهم الانتفاع بما يحتاجون اليه لا بعد الخروج
 منها لزوال البيع وهو الضرورة لان حقوقهم قد تاكل حتى يورث نصيب فلا يجوز الا
 انتفاع بلا رضاهم ولا بيعها وتحويلها الى الطعام ونحو لانها لم يملك بالاختصاص
 التناول للضرورة فان باع احدهم رد الثمن الى المغمم ورد الفضل الى ما بقي من
 اخذه في دار الحرب يستفحق به الى المغمم بعد الخروج الى دار الاسلام لزوال حاجته
 هذا قبل القسمة وبعده ان كان غنيا فصدق بعينه لو قايما وبقيته لو بالمال
 والفقير يستفحق بالعين ولا شيء عليه ان يهلك ومن اسلم من اهل الحرب ثم الى في
 دار الحرب ^{اكتسب} نصيبه وطفله لانه صار مسلما تبعا فلا يجوز قتلهم واسترقاقهم و
 عصم ما لا يملكه او ادفعه معصوما الى وضعه امانة عند معصوم مسلما كان او
 ذميا لانه في يده حكما لاولئك الكبار وعمره وحملها لانه جزء الامة وعقاره لانه من جملة
 دار الحرب وهو في يد اهل الدار وعبد مقاتلا وماله مع حربي بقتل او ودبعة
 وتعتبر في الاستحقاق لسلم الفارس او الراجل وقت المجاورة الى مجاوزة مدخل دار
 الحرب فمن دخل دارهم فارسا فقتل فرسه الى مات فشهد الواقعة راجلا فله سهمان
 سلمان فارس ومن دخلها راجلا فشهد فرسا فشهد الواقعة فارسا فله سهمان
 راجل ولا يسلم لغير فارس واحد الى لا يسلم لغير سجين ولا لراحلة وبغل ولا عبد

لا سوقى ساء

بشرهم مع
 منا وسهم راجل

ولا عبد وصبي وامرأة وذمي ورضخ لهم الى الرضخ اعطاه شئ قليل والمرد ساقدر مراه
 الامام ثم يصالحهم على القتال وانما يرضخ لهم اذا باشر القتال او كانت المراءة تداوى
 الجرحي وتقوم بمصالحهم فيكون جهادا بما يليق بحالها او دل الذي على طريق لان في
 دلالة منفعة للمسلمين ولا يبلغ الرضخ في السهم لانهم لا يساوون الجيش في عمل الجهاد
 الا في دلالة الذمي فانه يراعى السهم اذا كانت في دلالة منفعة عظيمة لان الدلالة
 ليست من عمل الجهاد فلا يلزم منه التسوية في الجهاد اذا ما ياخذ في الدلالة بمنزلة الاجرة
 فيعطى بالغا ما يبلغ الخس للبيتم والمكين وابن السبيل وقدم فقرا ذوى القربى
 عليهم ولا شيء لغيرهم وذكره تعالى قوله جل جلاله فان لله خسر للثمن الى لا فتاح
 الكلام تبركاً بهم تعالى لان الكل له وهو غير محتاج الى شئ وسهم النبي عليه سقط بعد
 لانه عليه السلام كان يستحقه بالرسالة ولا رسول بعده كالمصطفى وهو ما كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصطفيه لنفسه من الغنمة ويستعين به على امور المسلمين من
 دخل دارهم فاعا رخص الامن لا منفعته ولا اذن فان الخس انما تؤخذ من الغنمة
 وهي ما يؤخذ من الكفار فهو او ما يابا لمنفعة او باذن الامام فانه في حكم المنفعة لانه
 بالاذن التزم نصرة وللا امام ان ينقل التثقل اعطاه شئ زايد على سهم الغنمة وقت
 القتال حشا الى اغراء فيقول من قتل قتيلا فله سلبه وسبانه مع السلب وهو مند
 اليوم لقوله تعالى يا ايها النبي حرص المؤمنين على القتال او يقول من اخذ شيئا فهو له
 ويستحق الامام النفل استحسانا في قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه اذا قتل
 الامام قتيلا لانه ليس من باب القضاة وانما هو من باب استحقاق الغنمة ولهذا
 يدخل فيه كل من يستحق الغنمة سهما او رضيا فلا يترتب به لامن الى لا يستحق الامام النفل
 اذا قال من قتل انا فله سلبه لانه خفي نفسه فصارتها ولا الى لا يستحق الامام النفل
 ايضا اذا قال من قتل منكم لانه يترتب منه منهم وهذا الى استحقاق السلب انما يكون اذا كان
 القليل مباح القتل حتى لا يستحقه بقتل النفس والعصيان والمجاين لان التثقل يحرض
 على القتال وانما يتحقق ذلك في المقاتل حتى لو قاتل الصبي فقتله مسلم استحق سلبه لكونه

الطريق ساء

بالقتال وانما يستحق التلب بقتل المريض والاجه منهم والتج في عسكرهم والذي الذي
 نقص العبد وخرج لان نيتهم صالحة للقتال اذ هم مقاتلون بآيهم او يقول عطف
 على قوله فيقول ان يقول الامام لسرية وهي من اربعة ايام اربع مائة من المقاتلة لا
 عسكر جعلت لكم الكل وقد رآته نزل في النهاية عن السيد الكبير ان الامام اذا قال
 لا اهل العسكر جميعا ما اصبح فلكم قتلا بالسوية بعد الحس هذا لا يجوز وكذلك اذا
 قال ما اصبح فلكم ولم يقتل بعد الحس وان فعل مع السرية جاز وذلك لان المقصود
 من التسليم التخرج عن القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص البعض بشيء وفي التعميم
 ابطال تفصيل الفارس على الرجل وابطال الحس ايضا اذا لم يستثنى لا بعد
 الاحراز بها الا من الحس لا يجوز ان يقتل بعد اخراج الغنيمة بدار الاسلام اذا
 دخلها الكفار للقتال الا من الحس لانه حق الغائبين قد تارك فيه بالاحراز بالدارو
 لهذا يورث فلا يجوز ابطال حقهم وسلبه ما معه من ثياب وسلاحه وما له على وسط
 حتى مركبه وما عليه من السرج والالة وحقية مع ما فيها من ماله وهو اى التلب
 للكل ان جميع الجند ان لم يقتل الامام والقاتل وغيره فيه سواء **باب استيلاء الكفار**
اهل الحرب اذا سوا اهل الذمة من دارنا لا يملكونهم لانهم احرار كذا في واقعات
الصدر الشهيد واذا سبي بعضهم بعضا واخذوا اموالهم او بيعوا ابدانهم او غلبوا
على ماله واخر زوجه بدارهم ملكوه ولو كان ماله عبا او مائة مؤمنة ذكره في الكافي
وغيره في شرح المسئلة الآتية وهي ما اذا اتاع مستامن عبدا مسلما وادخل دارهم
الحج وانما قال واخر زوجه قبل احرازهم بها ووجه ما ذكره في يده اخذه بلائها لا حرا
ومدبر تاو ام ولدنا ومكاننا حتى لو كان اهل الحرب اخذوهم من دارنا واخر زوجه
بدارهم ثم ظهروا عليهم فمما ملكهم قبل القسمة وبعد بلائها وذلك لان الاستيلاء
انما يكون سببا للملك اذا لاقى محلا قابلا للملك وهو المال الباج والحري ليس محلا
للملك وكذا من سواهم حتى يترهم من وجه وعبدنا اى عبدا من دارنا سواء كان مسلما او ذميا
ذكره شرح الهداية بعد ادخل اليهم احراز عن ابي ميرة في دار الاسلام فانهم يملكون

انما يملكونهم من دارنا
 انما يملكونهم من دارنا
 انما يملكونهم من دارنا

يملكونه اذا استولوا عليه وانما قال وان اخذوه اشارة الى خلاف الامامين فانهم اذا
 اخذوه وقتلوه ملكوه عند ما خلا فانه لهما ان العسمة بحق المالك لقيام يده وقد رآك
 ولهذا لو اخذوه من دار الاسلام ملكوه كما مر وله ان يده ظهرت على نفسه بالخروج من
 دارنا لان سقوط اعتباره ليحقق يد المولى عليه فكيف له من الانتفاع به وقد رآك
 وظهرت يده على نفسه وصار معصوما بنفس فلم يبق محلا للملك بخلاف المتردد
 لان يد المولى باقية عليه حكما لقيام يد اهل الدار عليه فمنع ظهور يده بملكهم ولهذا لو
 وبه لانه الصغير ملكه ولو وبه بعد دخوله دار الحرب لا يملكه ويملك بالقبلة عليهم
 حرام ومديتهم وام ولدهم ومكاتبهم وملكهم فان الشرح اسقط عصمتهم جزاء على جانيهم
 فانهم انكروا وحداثة الله تعالى واستكفوا عن عبادته جازا ام الله تعالى عليه بان
 جعلهم عبيد عبيده وتبع ما لهم رقابهم ثم ان الكفار بعد ما غلبوا علينا واخذوا ما لنا
 اذا غلبنا عليهم واخذوا غنائمهم منهم ما اخذوا منا فمن وجدنا ماله في الغنائم
 اخذه مجانا قبل قسمنا الغنيمة بين الغائبين واخذوا بالغنيمة بعد ما مال بعد الغنيمة
 لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه ان المشركين اخذوا ناقة لرجل من المسلمين بدارهم
 ثم وقعت في الغنيمة فخاض فيها المالك القديم فقال عليه السلام ان وجدتها قبل
 القسمة اخذتها بغير شيء وان وجدتها بعد القسمة اخذتها بالغنيمة ان شئت وانما
 فرق بين الحالين لان المالك القديم يتضرر بزوال ملكه عنه بلا رضاه ومن وقع العين
 في نصيبه يتضرر بالاخذ منه مجانا لانه استحق عوضا عن كرامته في الغنيمة فقلنا بحق
 الاخذ بالغنيمة جبر للضررين بالقدر الممكن وقبل القسمة الملك فيه للعامة فلا يصيب
 كل فرد منهم ما يبالى بفوته فلا يتحقق الضرر وانما قلت قبل قسمنا لرد وقع في الحس
 وشرحه للمصنف حيث قيل فيه واذا ظهر لنا عليهم قبل القسمة حلت لاربابها او بعد
 اخذوها بالغنيمة ان شاؤا وفي الشرح اذا ظهر المسلمون على الكفار فوجدوا اموالهم ما
 بايدهم قبل ان يقتسموها في لاربابها بغير شيء وان وجدوها بعد ان اقتسموها اخذوها
 بالغنيمة ان اختاروا فان حثل القسمة على قسمة الكفار مخالف لجميع الكتب كما لا يخفى

هذا هو الحق في هذه المسألة
والتي هي من المسائل العرفية
والتي هي من المسائل العرفية
والتي هي من المسائل العرفية

على اولى الابصار واخذ بالثمن ان شراه منهم في دار الحرب تاجر اخرجه الى دارنا فان المالك
القديم ان وجد ماله في ملك خلاص فان كان دوايد ملكه بما وضعت صحيحة اخذه بمثل العوض
ان كان مثليا وبقية ان كان قيميا لانه لا اخذ منه بجانا بلحق الضرر به لانه دفع العوض
بمقابلته وان كان ملكه بعد فاسد او بغير عوض بان وصوبه لم اخذه بقيمة ماله
ان كان قيميا وان كان مثليا لا ياخذ لانه لو اخذه بمثل فلا يفيد وان كان اخذ
ارث عينه معقوفة يعني اذا اسروا عبدا فاشتره مسلم واخرجه الى دارنا ففقيقت
عينه واخذ المسلم ارثها فالقول القديم اخذ العبد بثلث اخذه به من العدو لما من الفرق
ولا ياخذ الارث لان حقه في العين المستولى عليها ولم يرد الاستيلاء على الارث ولم يتولد
من العين ملك الارث والشراء بان اسر الكفار عبدا فاشتره رجل بالف درهم فاسره
ثانيا فادخلوه في دار الحرب فاشتره آخر بالف درهم واخرجه الى دارنا فليس للمالك
القديم اخذه من المشتري الثاني لان الاسر لم يرد على ملكه بل اخذ المشتري الاول من الثاني
بثمنه لو ردد الاسر على ملكه ثم اخذه المالك القديم من المشتري الاول بالثمنين ان شاء
لان العبد قام على المشتري الاول بالثمنين فلم يخط منه شيء صيانة لحقه وقبل اخذ الاول
من الثاني لا ياخذ المالك القديم من الثاني وكذلك اذا كان الماسور منه الثاني غائبا ليس
للاول اخذه اعتبارا بحال حضرة وان ابي المشتري الاول لا ياخذ المالك القديم لان
حق الاخذ بالثمنين انما يثبت للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول فاذا لم يثبت
المتضمن لا يثبت في المضمن ابي عبد المجيب فاخذ بها الكفار فاشترى ابا منهم رجل اخذ العبد
بجانا لانهم لم يملكو لامة وغيره بالثمن لانهم ملكوه استماع مستامن عبدا مسلما وادخله
دارهم فهنا نحن سائل يعق العبد في كلها بلا اعتاق احد بها منه فانه يجر دخوله
دار الحرب يعق اقامة لتباين الدارين مقام الاعتاق وذكر ان ثنية بقوله او يتولى عليه
وادخلوا فيها الى دار الحرب فابق منهم وخرج الى دار الاسلام وذكر الثالث بقوله او
او سلم عبده وجاءنا وذكر الرابعة بقوله او ظهرنا عليهم وذكر الخامسة بقوله او خرج
الى العبد اياهم المملوكين مسلما عتق العبد في جميع الصور ولا يثبت الولاء من احد لان

هذا هو الحق في هذه المسألة
والتي هي من المسائل العرفية
والتي هي من المسائل العرفية
والتي هي من المسائل العرفية

لان هذا عتق حكى ذكره في غاية البيان نقل عن شرح الطحاوي **باب المثلث من يومين يدخل**
غير دارنا بامان مسلما كان او حريا لا يتعرض تاجرنا لدمهم وماله لان المسلمين عند شر وطهم
وقد شرط بالاسيما ان لا يتعرض لهم فالتعرض بعده غدر فاما اخرجه ملكه حراما اما الملك فلو رود
الاستيلاء على مال مباح واما الحريم فالحصوله بسبب العذر الحرام فيصدق به تغريقا
لذمته عنه الا اذا اخذ ملكا لماله استثناء من قوله لا يتعرض اوجب به او فصل ذلك
غيره بعله ولم يمنعه لانهم بدوا بنقض العهد والالتزام يكون مقبدا لهذا الشرط بخلاف
الاسير المسلم حيث يباح له التعرض ولا يكون غدرا وان اطلقوه طوعا لانه غير متامن
ولم يوجد منه التزام ولا يبيح فرجه لان الفرج لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاقرار
كامة الا اذا وجد امراته الماسورة او ام ولد او مدبرة لانهم مملوكون ولم يبطأ بهن
الحربي اذ لو كانوا وطوا بهن ووطأ المالك لزم اشتباه النسب لامة الماسورة مطلقة
ان لا يبطأ وان لم يبطأ بالحربي لانهم مملوكون اذ ان حربي الى جعل المتامن مديونا يتصرف
او عكس الى اذن المتامن الحربي او غضب احدهما من الآخر ما لا وجب اهنا واستثناء من
الحربي لم يقض لاحد منهما بشي اما الادانة فلان القضاء يعقد الولاية ولا ولاية وقت
الادانة اصلا ولا وقت القضاء على المتامن لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من
افعاله وانما التزمه في المستقبل واما الغصب فلانه صار ملكا للغاصب المستولى
عليه لصا دفته ما لا غير معصوم كامة كذا حريتان فعلا ذلك وجاء استا منين ما ذكرنا
فان جاء مسلمين قضى بينهما بالدين لا الغصب اما الدين فلانه وقع صحيحا لو
قوعه بالتراض والولاية ثابتة حال القضاء لا التزاما بالاحكام بالاسلام واما ان
الغصب فلما ذكر انه ملك ولا خبث في ملك الحربي ليؤمر بالرد قتل مسلم متامنا
ثم اي في دار الحرب مثل ان متامنا مخطئا او خطا وذي الى يعطى الدية من ماله
فيما هو العبد والخطا وكفر للخطا اما الكفاية فلقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطا
فخبره رقة مؤمنة بلا تعقيب بدار الاسلام والحرب واما تخصيصه بالخطا فلانه لا كفاية
في العهد عندنا واما الدية فلان العصمة الثابتة بالاحراز بدارنا لم تبطل بعراض الايمان

اي قاتل

لا خلاف الدارين ثم في حاله لما ذكر وكونه مسلما لا ينافي الرق لما عرف في موضعه
 ذكره الزبلي وان اسلم ثم وجا، هنا وظهر عليهم فقتله حر مسلم لانه لما اسلم
 في دار الحرب تبعه طفل لا تحاد الدار ودبعت مع معصوم مسلم او ذمي يكون له
 لانه في يد صحبة محترمة فكانت في يده وغيره في، وهو اولاده الكبار وعرس وعقاره
 وودبعت مع حر من اسلم حر من دار الحرب وله ورثة مسلمون فيها فقتله مسلم
 فقتله عليه الا الكفار في الخطا، ولا شيء في العود قد علم وجهه باخذ الامام دية مسلم لا اول
 ودية مسلم من اسلم من دار الاسلام من عامل في قاتله خطا، لانه قتل نفس
 معصومة فتناول له النصوص الواردة في قتل الخطا، ومعنى قوله اخذه الامام ان اخذه
 له ليضعه في بيت المال لانه نصب ناظر للمسلمين وهذا من النظر ويقتل الامام او باخذ
 الدية في عده يعني ان كان القتل عمدا فالامام بالخيار بين العود واخذ الدية بطريق
 الصلح لان موجب العمد العود وولاية الامام نظرية بنظرية فأيهما راى اصلحة فعل
 وظاهر ان الدية في هذه الصورة انفع من العود ولهذا لا يعفو لان الحق للعامة
 وليس من النظر اسقاط حقهم بلا عوض **تم** لهذا البحث يبين فيها كون دار الحرب
 دار الاسلام وعكس دار الحرب تصير دار الاسلام باجرا، احكام الاسلام فيها كاقامة
 الجمع والاعياد وان بقي فيها كافرا صلى ولم تنصل بدار الاسلام بان كان بينها وبين دار
 الاسلام مصر اخر لاهل الحرب ويعكس ال بصر دار الاسلام دار الحرب بامور ثلثة
 ذكر الاول بقوله باجرا، احكام الشراك فيها والثاني بقوله واتصلها بدار الحرب بحيث
 لا يكون بينهما مصر للمسلمين والثالث بقوله وان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمننا بالان
 الاول على نفسه كذا في السيد الكبير هذا عند ابي حنيفة رجم وعندهما اذا اجرها فيها
 احكام الشراك صارت دار الحرب سواء اتصلت بدار الحرب او لا وبقي فيها مسلم
 او ذمي آمننا بالان الاول او لا **باب الوظائف** جمع وظيفة وهي ما يقتدر للانسان
 في كل يوم من طعام اورزق والمراد هنا العشر والخراج فيكون مجازا من قبيل تسمية
 الشيء باعتبار ما يؤهل اليه الاراض العشرية ارض العرب وهي ما بين العقديين الى

بعضه ليه سنة ١٨٦٦
 في دار الحرب تبعه طفل لا تحاد الدار ودبعت مع معصوم مسلم او ذمي يكون له
 لانه في يد صحبة محترمة فكانت في يده وغيره في، وهو اولاده الكبار وعرس وعقاره
 وودبعت مع حر من اسلم حر من دار الحرب وله ورثة مسلمون فيها فقتله مسلم
 فقتله عليه الا الكفار في الخطا، ولا شيء في العود قد علم وجهه باخذ الامام دية مسلم لا اول
 ودية مسلم من اسلم من دار الاسلام من عامل في قاتله خطا، لانه قتل نفس
 معصومة فتناول له النصوص الواردة في قتل الخطا، ومعنى قوله اخذه الامام ان اخذه
 له ليضعه في بيت المال لانه نصب ناظر للمسلمين وهذا من النظر ويقتل الامام او باخذ
 الدية في عده يعني ان كان القتل عمدا فالامام بالخيار بين العود واخذ الدية بطريق
 الصلح لان موجب العمد العود وولاية الامام نظرية بنظرية فأيهما راى اصلحة فعل
 وظاهر ان الدية في هذه الصورة انفع من العود ولهذا لا يعفو لان الحق للعامة
 وليس من النظر اسقاط حقهم بلا عوض **تم** لهذا البحث يبين فيها كون دار الحرب
 دار الاسلام وعكس دار الحرب تصير دار الاسلام باجرا، احكام الاسلام فيها كاقامة
 الجمع والاعياد وان بقي فيها كافرا صلى ولم تنصل بدار الاسلام بان كان بينها وبين دار
 الاسلام مصر اخر لاهل الحرب ويعكس ال بصر دار الاسلام دار الحرب بامور ثلثة
 ذكر الاول بقوله باجرا، احكام الشراك فيها والثاني بقوله واتصلها بدار الحرب بحيث
 لا يكون بينهما مصر للمسلمين والثالث بقوله وان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمننا بالان
 الاول على نفسه كذا في السيد الكبير هذا عند ابي حنيفة رجم وعندهما اذا اجرها فيها
 احكام الشراك صارت دار الحرب سواء اتصلت بدار الحرب او لا وبقي فيها مسلم
 او ذمي آمننا بالان الاول او لا **باب الوظائف** جمع وظيفة وهي ما يقتدر للانسان
 في كل يوم من طعام اورزق والمراد هنا العشر والخراج فيكون مجازا من قبيل تسمية
 الشيء باعتبار ما يؤهل اليه الاراض العشرية ارض العرب وهي ما بين العقديين الى

اي اقصى حجر باليمن ثم طولا واما العرض فما بين يثربين ورمل عالج الى حد الشام و
 وما اسلم اهل طوعا فان اسلم لا يبدأ بالخارج ضيانه له عن ذلك لانه من معنى
 الجزية والعشر معنى القرية او فتح عنوة وقتهم بين القرية ولو قسمها بينهم
 ووضع الخراج عليها يجوز اذا كانت سقي بما، الخراج كذا في الجامع الصغير للفتا
 والبصرة لا جماع الصحابة رضي الله عنهم على ارضهم عشيرة والقبائل ان يكون خراجية لانها
 تحت عنوة واقرا اهلها عليها وهي من جمل اراض العراق ولكن ترك ذلك باجماعهم
 وبنان مسلم او كرم له كان دار لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشر
 البقية لان فيه معنى العادة ولا في اخف او يتعلق بنفس الخارج والارض الخراجية
 سواد العراق ارض العرب وهو ما بين العذيب الى عقبة خلوان عرسا ومن الثعلبية
 ويقال من العيث الى عبادان طولا وما فتح عنوة واقرا اهل عليه او صالحهم الامام لان
 الحاجة الى ابتداء التوظيف على الكافر والخراج البقية او اجلاهم الامام من ارضهم
 وقتل اهلها قوما آخرين يعني كقرا لما عرفت ان الخراج الما يوضع على القوم المنقولين
 اذا كانوا كافرا واما اذا كانوا مسلمين فيوضع عليهم العشر وموات عطف على ما فتح
 عنوة احياء الذمة بالاذن اذن الامام فانه ايضا خراجي لان ابتداء الوضع على
 الكافر او رخص له من الغنمة اذا قاتل مع المسلمين اهل الحرب فانه ايضا خراجي لان ابتداء
 الوضع لما روي ما احياه مسلم بغيره بقرية فان قرب من ارض الخراج في خراجي او ارض العشر
 فعشرى وكل منها ال من ارض العشرية والخراجية ان سقي بما، العشر يؤخذ
 منه العشر الا ارض كافر سقي بما العشر حيث يؤخذ منها الخراج وان سقي بما، الخراج
 يؤخذ منه الخراج قال في الجامع الصغير العشر والخراج متعلقا بالارض النامية واما
 بما فيها فيعتبر السقي بما، العشر او بما، الخراج وقال الزبلي مراده في هذا التفصيل في حق
 المسلم اما الكافر فيجب عليه الخراج من اى ما، سقي لان الكافر لا يبدأ بالعشر فلا يتا
 فيه التفصيل في حاله لا ابتداء اجمالا عاوانا الخلاف فيه في حاله البقاء فيما اذا
 ملك عشرة هل يجب عليه الخراج او العشر ان ثم لا ذكر الما، اراد ان يبيته فقال ما،

وهذا الخراج الامام بالارض النامية اذا سقي
 في رايها وعرضها من القرية عن ارضها
 سقيها بالارض النامية فان سقيها بالارض
 والاشجار الخراج من ارضها فان سقيها بالارض
 جاز للسلطان ان يشترط في الخراج
 ان يسبقها من غيره ثم يشترط
 ان يسبقها من غيره ثم يشترط

ماء السماء وماء ينزل من السماء في أرض عشر وعشرى وماء ينزل من السماء في أرض عشر وعشرى
وعين في أرض حراجه حراجه كذا في المحيط ولو ان المسلم الذي يستأجر مرة بماء
العشر ومرة بماء الحراج فالمسلم احق بالعشر والكافر بالحراج كذا في حراجه الدابة
كذا في حراجه يستحقون نهر جند وجحون نهر زبد ودجلة نهر بغداد والفرات نهر كوفة
عند ابي يوسف رجب وعشر كذا عند محمد رجب وهو الالحاج نوعان احدهما حراج مقاسمة
ان كان الواجب بعض الحراج كالحبس وكحوه والثاني حراج وطيفة ان كان الواجب
شيئا في الامة يتعلق بالتكليف من الاستغناء بالارض كما وضع عمر رضي الله عنه لكل جرب
وهو ستون ذراعا في ستين ذراعا كبري وهو سبع قبضات وذراع المساحة
سبع قبضات واصبع قامة وعند الحساب اربع وعشرون اصبعاً والاصبع ست
شعيرات مضومة بطون بعضها الي بعض وقيل ما ذكر جرب سواد العراق وفي
غيرهم بغير المعنا دعهم عندهم يبلغه الماء صفة جرب صاعا مفعول وضع من به
او شعير ودرهما عطف على صاعا وجرب الرطبة حبة درهم وجرب الكرم باغ
او الخيل منصرف صاعها ولا سواء كزعران وسان وهو ارض يحوطها حائط و
فيها خيل متفرقة واشجار واعناب ويكن ذراعة ما بين الاشجار فان كانت الاشجار
ملتصقة لا يكن ذراعة ارضها فهي كرم تطبق اذ ليس فيه توظيف عمر رضي الله عنه
وقد اعتمد الطائفة في ذلك فقيل فيهما لا توظيف فيه قالوا ونصف الحراج غايبة
الطائفة اذ لا يراى عليه لان التصفيف غايبة الانصاف ونقص ان لم تطلق وطيفتها
بالاجماع ولا يراى ان اطلقت عند ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة ويزاد عند
محمد اعتبارا بالنقصان ولا يري يوسف ان حراج التوظيف مقدر شرعا واتباع ابي
الصحابه وضوان الله عليهم اجمعين واجب لان المقادير لا يعرف الا توقيفا والتقدير
يمنع الزيادة لان النقصان يجوز اجماعا فتعين منع الزيادة ليلا يخلوا التقدير عن
الفايدة ولا حراج لو انقطع الماء عن ارضه او غلب الاستغناء النماء التقدير في المعية
في الحراج ان يمكن من الذراعة او احصا الذرع آفة لان الاصل اذا ملك بطل ما تعلق

ما تعلق به وقالوا انما يسقط اذا لم يبق من السنة مقدار ما عليه ان يزرع الارض
ثانيا واما اذا بطل فلا يسقط ويجب الحراج ان عطلها ال الارض ما كملها لان التمكن
كان ثانيا وقد فوته ويبقى الحراج ان اسلم المالك لان فيه معنى المؤنة فيعتبر مؤنة
في حالة البقاء فامكن ابقاؤه على المسلم او شراءه من اهل الحراج سلم لما ذكرنا وقد
ان الصحابة اشترى الاراضي الحراج وكانوا يؤدون خراجها ولا عشر في خارج ارضه
ان ارض الحراج لقوله عليه السلام لا يجمع عشر وخراج في ارض مسلم ولان احدا
من ائمة العدل والجور لم يجمع بينهما وكفى باجمعهم حجة ويكره العشر بكثر الحراج
لان العشر لا يتحقق عشر الا بوجوبه في كل الحراج لا الحراج الموقوف فانه لا يتكره
بكثر الحراج لان العشر لا يتحقق عشر الا في سنة لان عمر رضي الله عنه لم يوظف
بكثره واما قيد الحراج بالموظف لان خراج المقاسمة بكثر بكثر الحراج يجب العشر
في الاراضي الموقوفة وارض الصبيان والمجانين لو كانتا عشرية والحراج لو خرا
لان سبب العشر الارض النامية بحقيقة التي ربح وسبب الحراج الارض النامية
بالتكليف ولا عبءه بالصاحب **فصل في الجزية** وهو نوعان جزية وضعت بالصلح و
الارض بقدر يجب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يضعها الامام اذا غلب عليهم
ما وضع من الجزية يصلح لا يقتدر ال لا يكون له تقدير من الشارع بل كل ما يقع الصلح
عليه يقين ولا يتغير بزيادة ونقص وما وضع بعد ما غلبوا واقرواعه املا لهم
فيه اشارة ايا ما في ايديهم من العقار وغيره يكون املا كما لهم بعد ما اقرواعه عليه بقدر
على كتابي وجوسي ووشي يجرى ظهر غناه بان ملك عشرة آلاف درهم فصاعدا والام
في لكل سنة متعلق بقوله بقدر وقوله ثمانية واربعون درهما فاعل بقدر يؤخذ
منه في كل شهر اربعة دراهم وزن سبعة ويقدر على متوسط ملك مائتي درهم
اي عشرة آلاف فضعها الى اربعة وعشرون يؤخذ في كل شهر درهما وثلث لا يملك
المانين ولكن يكسب ال هو من اهل الكسب ربعها الى اثني عشر يؤخذ في كل شهر
درهم لا على وثنى عرق فان ظهر عليه فقره وطفله في ولا على امرته ولا يقبل منها الا

من حاكمها او لا يرضى ما كملها لان التمكن
كان ثانيا وقد فوته ويبقى الحراج ان اسلم المالك لان فيه معنى المؤنة فيعتبر مؤنة
في حالة البقاء فامكن ابقاؤه على المسلم او شراءه من اهل الحراج سلم لما ذكرنا وقد
ان الصحابة اشترى الاراضي الحراج وكانوا يؤدون خراجها ولا عشر في خارج ارضه
ان ارض الحراج لقوله عليه السلام لا يجمع عشر وخراج في ارض مسلم ولان احدا
من ائمة العدل والجور لم يجمع بينهما وكفى باجمعهم حجة ويكره العشر بكثر الحراج
لان العشر لا يتحقق عشر الا بوجوبه في كل الحراج لا الحراج الموقوف فانه لا يتكره
بكثر الحراج لان العشر لا يتحقق عشر الا في سنة لان عمر رضي الله عنه لم يوظف
بكثره واما قيد الحراج بالموظف لان خراج المقاسمة بكثر بكثر الحراج يجب العشر
في الاراضي الموقوفة وارض الصبيان والمجانين لو كانتا عشرية والحراج لو خرا
لان سبب العشر الارض النامية بحقيقة التي ربح وسبب الحراج الارض النامية
بالتكليف ولا عبءه بالصاحب **فصل في الجزية** وهو نوعان جزية وضعت بالصلح و
الارض بقدر يجب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يضعها الامام اذا غلب عليهم
ما وضع من الجزية يصلح لا يقتدر ال لا يكون له تقدير من الشارع بل كل ما يقع الصلح
عليه يقين ولا يتغير بزيادة ونقص وما وضع بعد ما غلبوا واقرواعه املا لهم
فيه اشارة ايا ما في ايديهم من العقار وغيره يكون املا كما لهم بعد ما اقرواعه عليه بقدر
على كتابي وجوسي ووشي يجرى ظهر غناه بان ملك عشرة آلاف درهم فصاعدا والام
في لكل سنة متعلق بقوله بقدر وقوله ثمانية واربعون درهما فاعل بقدر يؤخذ
منه في كل شهر اربعة دراهم وزن سبعة ويقدر على متوسط ملك مائتي درهم
اي عشرة آلاف فضعها الى اربعة وعشرون يؤخذ في كل شهر درهما وثلث لا يملك
المانين ولكن يكسب ال هو من اهل الكسب ربعها الى اثني عشر يؤخذ في كل شهر
درهم لا على وثنى عرق فان ظهر عليه فقره وطفله في ولا على امرته ولا يقبل منها الا

الا الاسلام والسيف لان كونهما قد تفلظ اما وثني العرب فلان النبي صلى الله عليه
 وسلم شأ بين اظهريهم والقرآن نزل بلغتهم فالعجزة في حقهم اظهر واما المرتبة
 فلان كونهما بعد ما هنك للاسلام ووقف على محاسنهم ولا على راي لا يحاط
 روي محمد عن ابي حنيفة رحمه الله ان يوضع عليه اذا كان يقد على العمل وهو قول ابي يوسف
 وصبي وامرأة ومملوك واعمي وزمن وفقير لا يكتب وتسقط الجزية بالموت والام
 لان شرع العقوبة في الدنيا يكون لدفع الشر وقد اندفع بها ويتداخل الجزية بالكرار
 يعني اذا لم يؤخذ منه الجزية حتى حال عليه الحولان سقط عنه وعند هملاد هو قول
 الشافعي لا يحدث بيعة وكسبة وبيت تار يقال كسبة اليهود والنصارى
 لمقتبهم وكذلك البيعة مطلقا في الاصل وان غلب استعمال الكسبة لمقتبة اليهود
 والبيعة لمقتبة النصارى كذا في النهاية والصومعة للتحكي فيها بمنزلة البيعة بخلاف
 موضع الصلوة في البيت لانه تبع للسكنى هنا في دار الاسلام ولهم اعادة المنهدم
 اليهم ان ينووا في ذلك الموضع على قدر البناء الاول ولا يمنع منه بل من نقلها الي
 موضع آخر لانه احداث التي اذا اشرك دارا ارا اراد شرا في المص لا ينبغي ان
 يباع منه فلو اشرك بغيره على بيعها من السلم وقيل يجوز الشراء ولا يجز على البيع الا
 اذا كثر ذلك ذكره قاضي جان بيمه الذي في رية ومركبه وسرجه وسلاحه ولا يركب حبل
 ولا يعمل سلاح ويظهر الكسبة هو خيط غليظ بقدر الاصبع من الصوف والشر
 بشده الذي على وسطه وهو غير الزنار فانه من الابرة يركب على سرج كالكاف ويثبت
 سواهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم ليلا يستغفر لهم ونقض عهده حتى استحق
 القتل ان غلب على موضع الحرب او كلف بدراهم لانهم صاروا حربيا علينا فيقر عقد
 الذمة عن الفايده وهو دفع شر الحرب وصار كمن تد في الحكم بوجه لمخافة لكن لو اسر
 بسرق والمراد بقتل لامة وسبائ الا ان يرجع فيسلم لان لا ينقض عهده ان امتنع
 عن الجزية او زني بسلمه او قتل مسلما او سب النبي صلى الله عليه وسلم قال الشافعي رحمه
 سب النبي صلى الله عليه وسلم ينقض العهد لان عقد الذمة خلف عن الايمان في اعادة

في قوله لا يكتب وتسقط الجزية بالموت والام
 يعني اذا لم يؤخذ منه الجزية حتى حال عليه الحولان سقط عنه وعند هملاد هو قول
 الشافعي لا يحدث بيعة وكسبة وبيت تار يقال كسبة اليهود والنصارى
 لمقتبهم وكذلك البيعة مطلقا في الاصل وان غلب استعمال الكسبة لمقتبة اليهود
 والبيعة لمقتبة النصارى كذا في النهاية والصومعة للتحكي فيها بمنزلة البيعة بخلاف
 موضع الصلوة في البيت لانه تبع للسكنى هنا في دار الاسلام ولهم اعادة المنهدم
 اليهم ان ينووا في ذلك الموضع على قدر البناء الاول ولا يمنع منه بل من نقلها الي
 موضع آخر لانه احداث التي اذا اشرك دارا ارا اراد شرا في المص لا ينبغي ان
 يباع منه فلو اشرك بغيره على بيعها من السلم وقيل يجوز الشراء ولا يجز على البيع الا
 اذا كثر ذلك ذكره قاضي جان بيمه الذي في رية ومركبه وسرجه وسلاحه ولا يركب حبل
 ولا يعمل سلاح ويظهر الكسبة هو خيط غليظ بقدر الاصبع من الصوف والشر
 بشده الذي على وسطه وهو غير الزنار فانه من الابرة يركب على سرج كالكاف ويثبت
 سواهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم ليلا يستغفر لهم ونقض عهده حتى استحق
 القتل ان غلب على موضع الحرب او كلف بدراهم لانهم صاروا حربيا علينا فيقر عقد
 الذمة عن الفايده وهو دفع شر الحرب وصار كمن تد في الحكم بوجه لمخافة لكن لو اسر
 بسرق والمراد بقتل لامة وسبائ الا ان يرجع فيسلم لان لا ينقض عهده ان امتنع
 عن الجزية او زني بسلمه او قتل مسلما او سب النبي صلى الله عليه وسلم قال الشافعي رحمه

في اعادة الايمان فما ينقض الاصل الا قول ينقض الخلف الا في بطريق الاول ولنا ان
 ما ينهى به القتال التزام الجزية وقبولها لا اداء ولا التزام باقي من سقط القتال
 كذا في الهداية والكافة اقول فيه اشكال لان معنى امتناع عن الجزية التصريح بعدم
 اداها كانه يقول لا اعطي الجزية بعد هذا فظاهر ان ينافي بقا الالتزام الا ان
 يراد بالالتزام تأخيرها والتعليل في اداها ولا يخفى بعده وسب النبي صلى الله عليه وسلم
 كفر والكفر المقارن لا يمنع عقد الذمة فالظاهر كيف يرفع مع ان الدفع اسهل
 من الرفع وايضا قال يهودي لرسول الله صلى الله عليه وسلم انك عليك فقال اصحابه
 فقتله فقال عليه السلام لا رواه البخاري واحمد هذا اذا سبته كافر واما اذا سب
 او واحد من الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين سلم فانه يقتل حدا ولا توبة له
 اصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة او جأ تائبا من قبل نفسه كالتزديق
 لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور خلاف لانه حد يتعلق به حق
 الصديق فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكذا القذف لايزول بالتوبة بخلاف
 ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي صلى الله عليه وسلم والبشر
 جنس بلحقمة المعصية الا من اكرمه الله تعالى والبار تعالى ينزه عن جميع المعايير وبخلاف
 الارتداد لانه معنى يتغير به المرتد ولو كونه حق الغير قلنا اذا شتم سكران لا يعفى و
 ويقتل ايضا حدا وهذا مذهب ابي بكر الصديق رضي الله عنه والاسام الاعظم
 والبدري واهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لا اعلم
 احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن سحنون
 المالكي اجمع العلماء ان شأته كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر كذا
 في الفتاوى البرازية وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الكتاب المسمى
 بالسيف السلوي على من سب الرسول ثم يؤخذ من باقي تعليلي وتعليلية
 ضعف زكوت لان عمر رضي الله عنه صالحهم على ذلك بحضور من الصحابة رضي الله عنهم
 ولا يؤخذ من اطفالهم لان الصلح على الصدقة المضاعفة والصدقة لا تجب على الاطفال

مطلقا
 سب النبي صلى الله عليه وسلم وكفره المقارن لا يمنع
 عقد الذمة فالظاهر كيف يرفع مع ان الدفع اسهل
 من الرفع وايضا قال يهودي لرسول الله صلى الله عليه وسلم انك عليك فقال اصحابه
 فقتله فقال عليه السلام لا رواه البخاري واحمد هذا اذا سبته كافر واما اذا سب
 او واحد من الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين سلم فانه يقتل حدا ولا توبة له
 اصلا سواء بعد القدرة عليه والشهادة او جأ تائبا من قبل نفسه كالتزديق
 لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور خلاف لانه حد يتعلق به حق
 الصديق فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين وكذا القذف لايزول بالتوبة بخلاف
 ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى ولان النبي صلى الله عليه وسلم والبشر
 جنس بلحقمة المعصية الا من اكرمه الله تعالى والبار تعالى ينزه عن جميع المعايير وبخلاف
 الارتداد لانه معنى يتغير به المرتد ولو كونه حق الغير قلنا اذا شتم سكران لا يعفى و
 ويقتل ايضا حدا وهذا مذهب ابي بكر الصديق رضي الله عنه والاسام الاعظم
 والبدري واهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك واصحابه قال الخطابي لا اعلم
 احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن سحنون

هكذا المضاعف بخلاف المرأة فانها اهل الوجوب ويؤخذ من مولاة الجزية
 لنفسه والخراج لارضه بمنزله مولى القرشي حيث يؤخذ منه الجزية والخراج و
 قوله عليه السلام مولى القوم منهم انما يعمل به في حق الصدقة فيجعل مولى الهامى
 كالهامى في هذا الحكم لان الحرمان ثبت بالسننات وهما الى الجزية والخراج
 ومال التغلبي وهدية اهل الحرب وما اخذ منهم بل الحرب يصرف في مصالحها
 كسنة يفرقونها وقبضة وهي ما يكون مكرها وجبر وهو خلافها مثل ان يشد
 العتق وكفاية العلم والعقضاء والعمال ورزق المغالطة وذرايتهم من ما
 في نصف السنة حرم من العطاء فانه صلة لانك قبل القبض ذكر في العدة امام
 المسجد اذا رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة
 والعدة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يؤتم في المسجد يستحق
 فصار كالجزية وموت القاض في حلال السنة وفي فوائده صدر الاسلام طاهرين
 محمود قرية فيها اراضي الوقف على امام المسجد يصرف اليه غلتها وقت الادراك
 فاخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن تلك القرية لا يسترد منه حصته ما بقي
 من السنة وهو نظير موت القاض واخذ الرزق ويجزى للامام اكل ما بقي من السنة
 ان كان فقيرا وكذلك الحكم في طلبه العلم في المدارس وفي فوائده صاحب المحيط المؤذن
 والامام ان كان له ما وقف فلم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه في معنى الصلة
 وكذا القاض وقبل لا يسقط لانه كالاجرة **باب المرتد من ارتد والعباد بالله عليه**
 الاسلام وكشف شربه وجسد ثلثة ايام ان استمر وقيل مطلقا وان لم يمت
 فان تاب بالبرية عن كل دين سوى الاسلام او عما انتقل اليه فيها ونعت والآل
 وان لم يمت قتل لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه رواه احمد والبخاري وغيرهما
 ويكره ان قتل قبل العرض معنى الكراهية ههنا ترك الذنب بلا ضمان لان الكفر بفتح والرض
 بعد بلوغ الدعوة غير لازم ولا يسترق وان لحق بدار الحرب اذا لم يشرع فيه الا الاسلام
 او السيف لقوله تعالى فقاتلوهم او يسلمون وكذا الصحابة اجمعوا عليه في من ابي

في سنة ١١٢٣ هـ
 في سنة ١١٢٣ هـ
 في سنة ١١٢٣ هـ

ابي بكر رضي الله عنه ولان الاسترقاق للتوسل الى الاسلام واسترقاق المرتد لا يقع
 وسيله لامة بخلاف المرتدة اذا حقت بدار الحرب فانها تسترق اذا لم يشرع قتلها
 ولا يجوز ابتداء الكافر على الكفر الا مع الجزية او الرق ولا جزية على النسلون فكان ابتداء
 على الكفر مع الرق انفع للمسلمين من ابتداءها من غير شيء الكفر ملة واحدة خلافا لما في
 فلو تضرع يهودي او عكس يترك على حاله ولم يخرج على العود ردة احد الزوجين فسخ
 النكاح عند ابي حنيفة وابي يوسف رة لا طلاق وعند محمد ردة الزوج طلاق قياتا
 على ابياء الزوج وبزول ملك من ماله موقوف فان اسلم عادوان مات او قتل او
 لحق بدارهم وحكم به تحقيق مدبره وام ولده وحل دين عليه فانه في حكم الميت والاد
 الموقوف يصير حالاً بموت المدبون وكسب اسلامه لو ارثه المسلم فان قيل المسلم
 لا يرث على الكافر فكيف يرثه المسلم قلنا ان ملكه في كسبه بعد الردة باق لما عرفت
 انه موقوف فيستقل كسبه في الاسلام ابا وارثه لا مكان استناده لوجوده قبل
 الردة ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدم قبليها ومن شرط الاستناد وجوده
 الكسب قبل الردة فيكون توريث المسلم من المسلم وكسب ردة في وقضي دين كل
 حال من كسبها من دين حال الاسلام يقضي من كسب حاله دين حال الردة من كسب
 حالها وصحح طلائها فان النكاح لما انفسح بالردة كانت المرأة معتدة فان طلقها
 يقع وكذا اذا ارتد امثا فطلقها فاسلمها فان النكاح لم ينفسخ فيقع الطلاق واستلاد
 فان امته اذا ولدت فادعى ثبت نسبه ويرث مع ورثته فيكون الامه ام ولده
 لاذبحه اذ لا دين له وبوقف معاوضة لانها تقتضي المساواة في الدين ولادين له لكنه لم يزوج
 وبيعه وشروه وهبته واجارته وتبذيره وكسبه ووصيته لانها تقتضي الملك المقتصر
 ان اسلم قلنا وان ملكه ان قتل او مات او لحق بدار الحرب وحكم به ان يلحقه بطل
 كل واحد من تلك الاحكام فان جاء مسلما قبل ان قبل الحكم فكان له ميرته حتى لا يعق
 مدبره وام ولده وبضمن الوارث ما تلفة فان قصا، القضا القاض بشرط بطلان هذه
 الاحكام لان كون المرتد ميتا بالحق بدار الحرب مجتهد فيه اذ الشافعي مخالف فلا بد

في سنة ١١٢٣ هـ
 في سنة ١١٢٣ هـ
 في سنة ١١٢٣ هـ

من النضاء لينا كد به وان جاء الى سلبا بعده وماله مع وارثه اخذه لان الوارث انما
يخلفه فيه لا يستفاد كونه كالميت واداعا دسما احتاج اليه وان اراد من ملك
لا يأخذ ال قيمة اذ لا ضمان بانلاف مال مباح ويقتض عبادات تركها في الاسلام
قال شمس الائمة الخلو في عليه قضاء ما ترك في الاسلام لان ترك الصلوة والصيام معصية
والمعصية تبقى بعد الردة ذكره قاضي خان وما ادرك منها من العبادات فيه ان الاسلام
يبطل ولا ينفذ الا الحج فانه بالردة صار كانه لم يزل كان كافرا قاسم وهو غني فعليه
الحج وليس عليه قضاء سائر العبادات كذا في الخلاصة مسلم اصحاب مالا او شيئا
يجب به القصاص او الحد او الذمة ثم استأدوا واصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق
وحارب المسلمين زمانا ثم جاء مسلما اخذ بكل ولو اصابه بعد ما لحق مرتدا فليح
لا ال لا يؤخذ بشيء من ذلك بل كل موضوع عنه لانه اصاب ذلك وهو حر في دار
الحرب والحربي لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه محاربا للمسلمين ذكره
قاضي خان اخبرني امرأة باردة ادز وجها فلها النزوح باخر بعد العدة كما في الاخبار
بموتة وتطبيقه لا تقتل مرتدة خلافا للشافعي وان قتلها احد لا يضمن شيئا حرة
كانت او امه قال في النهاية كذا في المبسوط وتجس حتى سلم لانها امتعت عيني
ايضا حق الله تعالى بعد الاقرار فنجبه على ابنته بالجس كما في حقوق العباد حرة كما
او امه والامه يجبر مولاه ويؤذي تضرب في كل يوم مبالغة في الحمل على الاسلام
وصح نصرتها وكسبها لو رثتها ان كسب الاسلام وكسب الردة ولدت امه مسلمة
كانت او نصرانية فادعاه فهو ابنه حر اير في المسلمة مطلقا ان سوا كانت بين
الارتداد والولادة اقل من ستة اشهر واكثر لان الولد ينجح خير الابوين دينه
فيصبح الام فكان مسلما والمسلم يرث المرتد ان مات او لحق بدار الحرب كذا امه
النصرانية يعني اذ اولدت فادعاه فهو ابنه حر اير ثم الا اذا جاءت به ستة اشهر
او اكثر من اربعة فانه اذا جاءت به اقل من ستة اشهر كان العلق في حالة الاسلام
فيكون مسلما يرث المرتد وان جاءت لاكثر منه كان العلق من ماء المرتد فيصبح المرتد لانه

وكسبها ساه

فان امه

لانه اقرب الي الاسلام الام لانه يجبر فالظاهر من حاله ان سلم فاذا كان مرتدا لا يرث لان
المرتد لا يرث المرتد لحق بدار الحرب بماله الى مع ماله وظهر عليه فانه في ان لا نفسه
لان المرتد لا يرث وليس عليه الاسلام او السيف ويجوز ان يكون المال فيثا دون او
النفس كسرى العرب ولحق بدونه ان بدون ماله وحكم القاضي بلحاظ فرج اباد الاسلام
فلحق بدار الحرب ثانيا به الى مع ماله فظهر عليه فهو لوارثه قبل قسمته بين الغائبين لان
الاول لم يجز فيه الارث والثاني انتقل اليه ورثته بحكم القاضي بلحاظ فكان الوارث مالكا
قدما قضى بعد مرتد صفة عبد لحق صفة مرتد لانه متعلق بقضي يعني اذا لحق المرتد بدار
الحرب وله عبد فقضى به لانه فقامت ابنته فحيا المرتد مسلما فبذلها لا بدل الكتاب والولاء
لاب لولا وجه لبطان الكتاب لنفوذها بدليل منقذ فحمل الوارث الذي هو خلفه كا لو كمل
من جهته وحقوق العقد فيه ترجع الي المولى والولاء لمن يتبع العتق عنه قتل مرتد رجلا
خطا ولحق او قتل على ردة قدي يمينه في كسب الاسلام لان العواقل لا تقتل المرتد لانه
النصرة فيكون في ماله المكتسب في الاسلام لنفوذ تصرفه دون الكتب في الردة لتوقف
نصرته قطع يده اي يد مسلم عدا فارتد والعباد بالله ومات على ردة منه ان القطع او
او لحق فقضى به فحيا مسلما ثلث منه ضمن القاطع نصف الدين من ماله لوارثه لان القطع
حل محلا معصوما والسرية حلت محلا غير معصوم فاعتبر القطع لا السرية فيجب نصف
نصف الدين ويجب في ماله لان العاقل لا يتحمل العدم كما مر ولم يجب القصاص لشبهة
الارتداد وان لم يلحق المقطوع يده المرتد بل سلم فبذلها منه ان من القطع ضمن القاطع
كلها ان كل الدين لكونه معصوما وقت القطع ووقت السرية مكاتب ارتد فلحق واكتب
مالا فاخذ بماله واري ان سلم قتل فبذلها بدل الكتاب لسيده والباقي لوارثه لان المكاتب
انما يملك اكسبه بالكتابة والردة لا تؤثر في الكتابة فكذا اكسبه زوجان ارتدا فلحقا فجلت
المرأة في دار الحرب فولدت هي ولد اثم ولد الولد فظهر عليهم ان الزوجين والولد وولد
الولد جميعا فالولد ان ولد بها وولد ولدها فحق اي يكونا رقيقين لان المرتد تترق
والولد ينجح الام وكذا ولد الولد والولد الاول يجبر على الاسلام لاولده لان الاولاد يتبعون

بالتعاقب فطريق الاول في الارض الرابعة على ما روي عن محمد لانه اذا سكنت عن الاول
 والثاني والثالث صار الباقى طريقا لفاذا احياء الرابع فقد احيى طريقه بحسب المعنى
 فيكون له فيه طريق حفر يد في موات بالاذن فله حرمها للمعطين وهو يترى في الارض
 حولها وتسمى والتاسع وهو يترى يخرج ما واما سيرة الابل ونحو اربعون ذراعا
 من كل جانب انما قاله الاصح احترازا عما قيل ارجون من جميع الجوانب وللعين
 حسمه كذلك ان من كل جانب لقوله عليه الصلوة والسلام حريم العين حسمه
 ذراع فلان العين تخرج للزراعة فلا بد من موضع يحرك فيه الماء ومن حوض
 يجمع فيه الماء ومن موضع يحرك منه ايا المزرعة فلهذا يقدر بالزيادة والتقدير بحسب
 بالتوقف والاصح انه حسمه من كل جانب ومنع غيره من الحفر فيه الى الخريم
 لانه صار ملكا لصاحب البئر ضرورة تملكه من الانتفاع بها فكان متعديا بتصرفه في
 ملك غيره فان حفر فلا يزال ان يسه ولا يضمنه النقصان وان ياخذ بكنس
 ما احفره لان ازالة حنابة حفره بركا في كناية بليقها في دار غيره يؤخذ برفعها
 وقبل يضمنه النقصان ثم يملكه بنفسه كما اذا يديم حفره غيره وهذا هو الصحيح
 وان حفر الثاني بئر ايا امر الامام في غير حريم الاول قرية منه فذهب ماء البئر
 الاوى وعرف ان ذهابه من حفر الثاني فلا شيء عليه لانه غير متعدي فيما صنع والماء
 تحت الارض يملوك لاحد فليس له ان يخاصه في تحويل ماء بئر ايا بئر الثاني لا
 اذا كان له حانوت فاختار حنوبه حانوتا مثل تلك التجارة فكذلك تجارة
 الاول بذاك لم يكن له ان يخاصم الثاني كذا في الكافي وله ان للذي حفر فيما وراء الحرم
 متصلا بحرم متصل بحرم البئر الاول الحريم من تلك جواب سوى جانب الاول
 لسبق تلك الحافرة الاولى فيه وان اراد الثاني التوسعة عليه حفر بعيدا من حريم
 البئر الاول وللقناة حريم قدر ما يصلحها القناة بحرك الماء تحت الارض ولم يقدر
 حريم بشئ يكن ضبطه وعن محمد انه بمنزلة البئر في الاحتفاظ بالحريم وقيل هذا عند
 وعند ابي حنيفة لا حريم له ما لم يظهر على وجه الارض ولا حريم للبئر للنهر الا بحجة

في حفر البئر في حريم غيره
 في حفر البئر في حريم غيره

بصلحها

الا بحجة يعني من كان له نهر في ارض غيره فليس له حريم عند ابي حنيفة لا حريم له ما لم يظهر
 ان ان يقيم بئره على ذلك وقال له مسنة النهر بئره عليها ويلقى عليها طينة واذا لم يكن
 له حريم الا بحجة مسنة مبتدأ خبره قوله الاتي لصاحب الارض وقوله بين نهر رجل
 صفة مسنة وارضه لآخر وليست تلك المسنة في يد احد الا ليد لاحد ما عليها غير
 او طين ملقى يكون تلك المسنة لصاحب الارض اما اذا كان لاحد ما عليه ذلك فخصه
 الشغل اولى لانه صاحب به **فصل** اعلم ان الماء نوعان احدهما الشرب والثاني الشفة
 وقد خلط بينهما في الكتب وميز بينهما في اكل الشرب واحكامه ثم الشفة واحكامها
 حيث قيل الشرب نقي الماء يشترط الكثرة في ماء او دية غير مملوكة كجدل ونحوه في عموم
 المنافع كمرى نهر ونصب رعي اذا كان في ارضه ولو كان في ارض غيره لم يجز بلا ضرر لغيره
 فانها مباحة في الاصل لكن ان كان يضر بالعمامة فليس له ذلك لان رفع الضر عنهم واجب
 وذلك بان يميل الماء الى هذا الجانب اذا انكسر طرف النهر فيغرق القرى والاراضى صح
 دعواه ان الشرب المجرد بلا ارض استحسانا لانه قد يملك بدونه ارضا وقد يبيع الارض
 ويبقى الشرب له وهو مرغوب فيه وقسم الشرب بقدر ارض قوم اخصوا فيه
 يعني اذا كان نهر بين قوم واخصوا في الشرب ولم يعلم كيف اصل الشرب بينهم كان
 بينهم على قدر اراضيهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيقدر بقدره بخلاف الطريق
 لان المقصود التطرق وهو في الدار الواسعة والضيقة على عطف واحد ومنع الاعلى منهم
 من سكر النهر ان سده بلا رضاهم وان لم يشرب منه ان النهر بدونه ان السكر يعني ان كان
 الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لان فيه ابطال حق الباقيين فان تراخى
 على ان يسكر الاعلى حتى يشرب بخصته او اصطلاحا على ان يسكر كل رجل منهم في نوبة جاز
 لان الحق لهم وكل منهم عطف على الاعلى اي منع كل منهم من شق نهر منه اي من اصل النهر
 ونصب رعي نصب في ملكه غير مضر بالنهر والماء لانه تصرف في ملك نفسه ولا ضرر في حق
 غيره ومنع من توسيع نهر النهر في ارضه لانه يفسد طرف اصل النهر ويؤذي على من
 حقه في اخذ الماء ومنع ايضا من القسمة بالايام وقد كانت بالكوى بكسر الكاف جمع كوة

وحسب حنيفة اذا دار بين رجلين في حفر البئر
 وحسب حنيفة اذا دار بين رجلين في حفر البئر

قد روي عن النضر بن السهمي ان النهر
 قد روي عن النضر بن السهمي ان النهر

او دالية او حسم عليه بلا اذن
 او دالية او حسم عليه بلا اذن

وبشرها وقد يضم الكاف في المفرد فالحج كونه كرهة ويحكي وهو رورن البيت استغفر
 للشئب التي تنقب في الحطب يحرك الماء فيه ايا المزارع او الكجد اول وجه المنع ان القيد
 يترك على قدمه ومنع ايضا من سوق شربه ايا ارض له اخرى ليس لها منه شرب لا
 تقادم العهد دليل على انه حق وبورث ويوصي بغيره لانه ولا يبيع ولا يورث ولا يهب
 ولا يتصدق به ولا يحمل مهر او بدل خلع وصلى والفرق ان الورثة خلفاء الميت فيقومون
 مقامه في حقوق الميت واملاكه وجاز ان يقوموا مقامه فيما لا يجوز تملكه كالمعاوضات
 والبرعات كالدين والقصاص والخراج فانها تملك بالارث وكذا الشرب والوصية
 اخت الميراث بخلاف البيع والاجارة والهبة والصدقة والوصية بنفس الشرب
 وكذا حيث لا يجوز للغير ان يهب او للجمالة او لعدم الملك فيه للحال اوله ليس بالمتقوم
 ولو تزوج على شرب بغير ارض فالنكاح جائز ولا شرب لها لانه بدون الارض لا يملك
 التملك بعقد المعاوضة ويجب مهر المثل لانه مجهول جهالة فاحشة فلم يصح تسمية ولا
 بضمن من ملاء ارضه فزنت ارضا جارة او غرق لانه بسبب غير متعدي كذا في البيروني
 الحجر فان فعله في ارضه مباح فلا يضمن قالوا بهذا اذا سقى ارضه سقيا معتادا لا يملك
 ارضه عادة وانما اذا سقى سقيا لا يملك فضمن لا جرك الماء ايا ارض جارة تقدر ان
 في الكلا ولا يضمن ايضا من سقى من شرب غيره في رواية وهي رواية الاصل وفي رواية اخرى
 بضمن وهو متخا ربح الاسلام ذكره في الكلا في كره لم يملك من بيت المال لانه من حاجة
 العامة وان لم يوجد في بيت المال شئ فله العامة وللإمام ان يجبر الناس على كره
 لانه نصب ناظ او في تركه ضرر عام وكره النهر المملوك على اهل النهر المملوك الذي دخل
 ماوة تحت القبة اما عام او خاص والفرق بينهما ان ما يستحق صاحبه من الشفعة
 كما يأتي في بابها فهو خاص وما لا يستحقها به فعام وكرهها على اهلها لا على بيت المال لان
 المنفعة تعود اليهم على الخصوص فيكون مؤنة الكرى عليها كذلك لان القوم بالقيم لما فرغ
 عن بيان الشرب واحكامه شرعي في بيان الشفعة واحكامها فقال والشفعة شرب بين
 آدم والبهائم ولكل من بنى آدم والبهائم حقها ان حقت الشفعة في كل ماء لم يجز بظرف

في حق الماء

ان الشفعة في الماء والكلالة والارث

بنظر فيشركون فيها الى الشفعة فقط الى بلا اشتراك لهم في الشرب فان الاصل فيه قوله
 صلى الله عليه وسلم ان الشربة في ثلث في الماء والكلالة والارث وهو يتناول الشرب
 والشفعة ثم خص منه الشرب بعد دخول الماء في القاسم بالاجماع ففي الشفعة ولان
 البئر وكذا لم يوضع للاجزاء والمباح لا يملك بدونه كالظلي اذا تملك في ارضه في انهار
 مملوكة ويروى وحوض وقينة وما كانت الشفعة متناولة لشرب الدواب وكان القول
 بالاشتراك فيها مقتضيا للقول يجوز سقي الدواب من هذه المياه استدركه بقوله لكن
 لا سقى دوابه من زرع غيره ان خيف تخريبه لكثرة تها الى الدواب ولا يسقى ارضه وشجره
 منه ومن قنائه ويؤنه الا باذنه وسقى شجره او خضره في داره بجارة في الاصح وقال بعض ائمة
 بلخ ليس له ذلك الا باذن صاحب النهر طالب الشفعة ان لم يملك ماء الا في ملكه يخصه خلاه
 الا ان ذلك الشخص الطالب لياخذها او اخرجها اليه يعني اذا كان البئر والعين او الحوض
 او النهر في ملك رجل له ان يمنع من يريده الشفعة من الا دخول في ملكه اذا كان بجده ماء آخر
 بقرب هذا الماء وان لم يجد قبل لصاحب النهر اما ان تقطع الشفعة او تتركه ياخذ بنفسه
 وانما قال في ملك شخص لانه اذا حفر في ارض مواة ليس له ان يمنع لان المواة كان مشرعا
 لا يقطع الشفعة في الحفر لا حياء حق مشترك في الشفعة وان امتنع صاحب الماء عنهما الا تخليه والاخراج
 وطالب الماء بخاف على نفسه او ظهره فائمه بالسلاح لانه قصد التلافه بمنع حقه وهو
 الشفعة والماء في البئر مباح غير مملوك وفي ماء محرز في الاناء وكخه قائمه بلا سلاح بل بعضا
 وكخه لانه ارتكب معصية فقام ذلك مقام التعزير له كطعام عند المحضة فان لطالبه
 ان يجاهم بلا سلاح **كتاب الكراهية والاحتحان** لما فرغ من العبادات المحسوس
 يتعلق بها عقوبتها هذا الكتاب لان مسائل تناسلها بعضها تناسل التضاد وبعضها
 تناسل التجانس ما كره كراهية التحريم حرام عند محمد ولم يلقظ له لعدم القاطع فاذا استعمل
 الكراهية في كنهه اراد به الحرام وعندهما ايا الحرام الا اقرب فنسبه ايا الحرام كنسبة الواجب
 ايا الفرض واتما الكراهية كراهية التعزير فالي الحث اقرب **فصل فرض الاكل بقدر دفع**
 الهلاك واوجب بقدر ما يقدر به على صلوة قايما وصومه واجب ايا الشيع لم يرد قوله

في حق الماء

فصل فرض الاكل بقدر دفع الهلاك

وحرم ما فوقه الا بقصد قوة صوم الفداء او دفع احتياج ضيق وكراهة لم الأمان ولبنها
 وهي اثني الحار والاهل واللبن من التجم فصار مثله بخلاف الحار الوضوء فانه
 ولبنه حلال لم يقبل حرم لان فيه خلاف ما كذا الخ الحبل ولبنه مكروه عند أبي حنيفة
 قيل كراهية تحريم وقيل كراهية تنزيه خلافا لها وحرم بول الابل واكل وشرب واد
 وتطيب من أناذيب وفصة للرجال والنساء قيل صورة الادمان ان يأخذ آتية
 الذهب والفضة ويصب الدهن على الرأس اما اذا دخل يده فيها واخذ الدهن ثم
 صبه على الرأس من اليد فلا يكره كذا في النهاية فتلا عن الذخيرة واجترأ عليه بان
 يقتضي ان لا يكره اذا اخذ الطعام من آتية الذهب او الفضة بملء فيه ثم اكله منها
 وكذا لو اخذه بيده واكل منها ينبغي ان لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي ان لا يقتضي هذه الرواية
 لئلا يفتح باب استعمالها اقول منشاؤه الغفلة عن معنى عبارة المشايخ وعدم الوقوف
 على مرادهم اما الاول فلان من في قولهم من انا ذهب ابتداءً واما الثاني فلان مرادهم
 ان الادوات المصنوعة من المحرمات انما يحرم استعمالها اذا استعملت فيما صنعت
 لم يجب متعارف الناس فان الادوات الكبيرة المصنوعة من الذهب والفضة
 لاجل الطعام انما يحرم استعمالها اذا اكل الطعام منها باليد او المعلقة لانها
 وضعت لاجل ابتداء الاكل منها باليد او المعلقة في العرف واما اذا اخذ منها ووضع
 على موضع مباح فاكل منه لم يحرم لا ابتداءً استعمالها وكذا الادوات الصغيرة
 المصنوعة لاجل الادمان ونحوه انما يحرم استعمالها اذا اخذت وصبت منها الدخان
 على الرأس لانها انما صنعت لاجل الادمان منها بذلك الوجه واما اذا دخل يده
 فيها واخذ الدهن وصبه على الرأس من اليد فلا يكره لا ابتداءً استعمالها
 فظهر ان مرادهم ان يكون ابتداء استعمال المتعارف من المحرم ويؤيده ما بينا في
 من مسئلة الاناء المفضض والسري المفضض مع ملاحظة قولهم متيقاً موضع الفضة
 فتدبر كذا الاكل بملء فيه والاكحال بملء فيه ونحوها من الاستعمالات وحل الاكل
 من انا رصاص وزجاج وبلور وعقيق وانا مفضض وحل جلوسه على سري

على سري وسري مفضض متيقاً موضع الفضة فان الاكل والشرب من الاناء المفضض
 والجلوس على الكرسي او التبريد او السرج او نحو مفضضا انما يحل اذا اتقى موضع
 الفضة بان لا يكون الفضة في موضع الفم عند الاكل والشرب وفي موضع اليد
 عند الاخذ وفي موضع الجلوس على السري فانه لا يكون مستعملاً لها على الوجه
 المذكور بخلاف ما اذا لم يتق موضعها وكذا الاناء المصنوع بالذهب او الفضة و
 والكرسي المصنوع باخذها بهذا كله عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف بكره كل وقول محمد
 يروى مع أبي حنيفة ويروى مع أبي يوسف وهذا الاختلاف فيما اذا تخلص واما
 المحرم فلا يمس بالاجماع روى ان هذه المسئلة وقعت في مجلس ابي جعفر الدواني
 وابو حنيفة واية عصره حاضرون فقالت الائمة بكره وابو حنيفة ساكت فقيل له
 ما تقول فقال ان وضع فاه موضع الفضة بكره واما فلا وقيل له من اين لك
 فقال ارايت لو كان في اصبعه خاتم فضة فشرب من كفه اكره ذلك فوقف الكل
 ففج ابو جعفر من جوابه وهذا الجواب ايضا يؤكد ما ذكرنا وقيل قول الكافر
 ولو كان بجوسيا شرب اللحم من مسلم او كتابي فيحل او شربته من مجوسي محرم قال في
 الكفر ويقبل قول الكافر في الحل والحرم وقال الزيلعي هذا سهو لان الحل والحرم
 من البيانات ولا يقبل قول الكافر في البيانات وانما يقبل في المعاملات خاصة
 للضرورة اقول ليس الساهي صاحب الكفر لان مراده بالحل والحرم ما يحصل في
 ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرم كما توهم بدليل انه قال في الكافر ويقبل
 قول الكافر في الحل والحرم حتى لو كان له اجير مجوسي او خادم مجوسي فامسك بشيء له
 لهما فاشترى وقال اشتريته من يهودي او نصراني او مسلم وسعه كله وان كان غير
 ذلك لم يسه كله ثم قال واصل ان خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع لصدوره
 عن عقل ودين مانع الكذب ومسئس الحاجة اليه قبول لكثرة المعاملات وكونه
 من اهل الشهادة في الجمل فظهر ان مراده ما ذكرنا والوجه انه بعد ما اعترض عليه بهذا
 الاعتراض نقل بحصول كلام الكافر وكان عليه ان يقول بدل الاعتراض ان اريد بالحل والحرم

هذا الجواب
 من قوله كذا

ما يحصل في ضمن المعاملات ويجعل كلام الكاذب قسرية عليه فليست له وقيل قول فرد
 ولو كافر او انثى او فاسقا او مجذوما او معيلا لانها تكثر بين اجناس الناس
 فلو شرط شرط يابدا ان اياها خرج فقبل قوله مطلقا دفعا للحرج وفي التوكيد بان اخر
 اني وكيل فلان في بيع هذا حيث يجوز الشراء منه وقبل قول العبد والصبي في الهدية و
 الاذن كما اذا جاء بهدية وقال احدي اليك فلان هذه الهدية يحل قبوله منه او قال
 انا ماذون في التجارة فقبل قوله وشرط العدل في الايات المحضة كالخبر عن نجاسة
 الماء فان اخبر مسلم عدل وتوعدا قبل قوله وتبتم السائل او اخبر بها فاسق
 او مستور مخفي وعمل يغالب ظنه فلا حوط الا راقه فالتبتم في غلبه صدقة والتوضي
 فالتبتم في غلبه كذبه رجل دعي ايا وليمة فيها منكر وعليه لم يحضر وان لم يعلم او حدث
 بعد حضوره فان كان مقدا فان قدر على المنع منع والا خرج البينة ونحوه الى غير
 المقدري ان قعد والحل جاز فان اجابة الدعوة سنة لقوله صلى الله عليه وسلم
 من لم يجب الدعوة فقد عصي ابا القاسم فلا يترك لاقتران البدعة من غيره كصلوة
 الجنازة لا تترك لاجل الناحية **فصل لا يلبس رجل حريرا الا قدر اربع اصابع**
 عرضا وعند ما حل في الحرب ويتوسل في غير سنة وليس ما سداه حريرة ولحمته
 غيره لان الضحية رضي الله تعالى عنهم كانوا يلبسون الحريرة ولبس الحريرة ولا ان الثوب عرض
 انما يصير ثوبا بالنسج لما عرف ان العبرة لا خرج في العلة بالنسج بالحريرة فكانت
 هي المعينة لا الحريرة وليس عليه في الحرب فقط للضرورة وبكره في غيره لانها
 ملائحة الى لا يترك الرجل بذهب او فضة الا بخاتم ومنطقة وحلية سيف منها
 الالفضة وسماز ذهب لتب فتن لانه تابع ولا يبعد لاسبابه وحل للمرأة كلها ما رواه
 عدة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم منهم علي رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم خرج وباحدي يد حريرة وبالاخرى ذهب وقال هذا حرمان على ذكر ما متى حلال
 لانهم ويروي حل لانهم ولا يتختم بالحديد والفضة اما الحديد فلان النبي صلى الله
 عليه وسلم رأى على رجل خاتم حديد فقال مالي ارا عليك حلية اهل النار فامرهم ففكوا
 الخاتم

فرمى به واما الصفر فلانه صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتم صفر فقال مالي اجد
 منك ربح الا صنم فامرهم فرمى به واختلف في الحج واليشت قال في الجامع الصغير لا
 لا يتختم الا بالفضة وقال في الهداية وهذا نص على ان التختيم بالحجر والحديد والصفر
 حرام ووافقه صاحب الكافي وزاد عليه قوله ومن الناس من اطلق اليشت واليه
 مال شمس الائمة السرخسي فانه قال والاصح انه لا يلبس به كالعقيق فانه عليه الصلوة
 والسلام كان يتختم بالعقيق وقال تحتوا بالعقيق فانه مبارك اقول يرد على صاحب
 الهداية والكافي انا لا نسلم كون تلك العبارة نصا على ما ذكر كيف وقد قال الامام
 قاض خاني في شرح الجامع الصغير ظاهر لفظ الكتاب يقتضي كراهية التختيم بالحجر
 الذي يقال له يشت والاصح انه لا يلبس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا صفر
 وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان التختيم بالعقيق وقال في فتاواه ظاهر
 اللفظ يقتضي كراهية التختيم بالحجر الذي يقال له يشت والاصح انه لا يلبس به لانه ليس
 بذهب ولا حديد ولا صفر بل هو حجر وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان التختيم بالعقيق
 ولو سلم انه نص لكنه لا ينافي احتمال التأويل والتخصيص كما تقرر في الاصول فيجوز
 ان يراد بالقصر في قوله لا يتختم الا بالفضة القصر بالاضافة الى الذهب فانه المتبادر عند
 ذكره حتى اذا اطلق الحجر ان لا يراد الا الذهب والفضة ولو لم انه صريح في نفي الحجر لكان اذا ثبت
 ان الرسول صلى الله عليه وسلم يتختم بالعقيق الذي هو الحجر وقال تحتوا بالعقيق فانه
 مبارك كان التختيم بالحجر جائزا بقوله وفعله فكيف يعارضه عبارة الجامع الصغير
 فالحاصل ان التختيم بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والصفر حرام
 عليهم بالحديث والحجر حلال على اختيار الامام شمس الائمة والامام قاض خاني اخذ من
 الرسول وفعله صلى الله عليه وسلم لان حل العقيق لما ثبت بهما ثبت حل ماير
 الاحجار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرمان على اختيار صاحب الهداية والكافي اخذ
 من ظاهر عبارة الجامع الصغير المحتمل لان يكون القصر فيها بالاضافة الى الذهب
 ولا يخفى ما بين المأخذين من التفاوت وتركه لغير الحكم او لانه انما يتختم بالحجته

وإذا حصله نصا على ذلك لا ينافي القصر
 في قوله لا يتختم الا بالفضة على القصر
 وسببه انه لا يلبس بذلك بل اضاف في مسلم

مطل
 ان التختيم بالفضة حلال
 للرجل

الى الختم وغيره لا يحتاج اليه ولا يشترط الا بفضة ان من ترك سنة بشربها با لفضة
 وعند محمد لا يشترط بالذهب ايضا وكره البعض الصبي ذنباً او حريه لان حرمة اللبس
 لما ثبت في حق الذكور حرمة اللبس ايضا كالحرم لآحرم شرها حرم سيقها وجاز حرقه
 لوضوء او كحاط ونحوه لان المسلمين قد استعملوا في عامة البلدان مناديل الوضوء
 والحرق للمخاط وسج العرق وما راه المسلمون حراماً فهو عند الله حرام ولو حملها
 بلا حاجة بكرة كالتبرع والاكاء لا يكرهان لحاجة ويكرهان بدونها والتم وهو خط
 التذكر يعتقد في الاصبع قال الشاعر اذ لم يكن حاجتنا في نفوسهم فليس يحسن عنك
 عقد الرتاج **فصل بنظر الرجل الى الرجل الا العورة** وهي من تحت ركبتيه فالركبة
 عورة الا النسوة ثم حكم العورة في الركبة اخف منهم في الخنث وفي الفخذ اخف منه في
 السوء حتى يكره عليه في كيف الركبة وفي الفخذ يفتق وفي السوء يضرب ان آخر والمرأة
 للمرأة والرجل كالرجل للرجل ان نظر المرأة الى المرأة والرجل كنظر الرجل الى الرجل
 حتى يجوز للمرأة ان تنظر منها الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل اذا امتن ال
 الشهوة لان ما ليس بعورة لا يختلف فيه النساء والرجال وينظر الرجل الى فرج زوجته
 وامته لقوله عليه الصلوة والسلام غشي بصره الا عن امك وامراتك التحال قيد به
 لانها اذا حرمت عليه فالامة المجوسية او المشركه اذا كانت او اخته من الرضاع او ام
 امراته او بنتها فلا يحل له النظر اليها فرجها مطلقا ان شهوة او بدونها وينظر الرجل
 الى الوجه والرأس والصدر والساق والعضد من محرمه لان البعض يدخل على
 البعض بلا استئذان والمرأة في بيتها في ثياب بذلتها عادة فلو حرم النظر اليها هذه
 المواضع ادرك الى الحجج وامته غيره فان حكمها حكم المحرم لضرورة رؤيتها في ثياب البذلة
 وهي تناول المدبرة وام الولد والمكاتبه ان من شهوته والا فلا ينظر لال لا ينظر
 الى الظهور والبطن والفخذ كامة غيره اذ لا ضرورة في كشفها بخلاف سابق وما حل نظره
 فيها ان محرمه وامته غيره للحاجة اليه في المسافة والمخاططة وله تسديك له عضو
 جاز النظر اليه من الامة ان اراد شراها وان خاف شهوة للضرورة وامته تشتهى

تحت ستره الى ص

انما هو من غير ما يشترط في غيره

تشتهى وتجامع مثلها لا تعرض على البيع في ايار واحد المراد به ما يستمر بين السرة والركبة
 لان ظهورها وبطنها عورة ومنه يعلم حال البالغة وينظر الرجل الى وجه الاجنبية و
 كغيرها فقط لان في ابدان الوجه واكف ضرورة حاجتها الى المعاملة مع الرجال اخذ
 واعطاء ونحوها كذا السيد ان لملوكها ان ينظر الى وجه سيده وكغيرها لا قد يراها
 وان خاف الى الرجل او الملوك الشهوة لا ينظر اليها وجهها الا لحاجة لقوله صلى الله
 عليه وسلم من نظر الى محاسن امرأة اجنبية عن شهوة ضبت في عينيها الا انك يوم
 القيامة فاذا خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة تحترع عن المحرم كقاض يحكم عليها و
 وشاهد يشهد عليها فان نظرهما الى وجهها جاز وان خافا الشهوة للحاجة الى احيا
 حقوق الناس بالقضاء واداء الشهادة ولكن ينبغي ان يقصد ابر الحكم عليها واداء
 الشهادة لا قضاء الشهوة تحترع عن قصد التبع ومن يريد نكاح امرأة حيث جاز
 ان ينظر اليها وان خاف الشهوة لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال للمغيرة اذا اراد
 ان تزوج امرأة ابصرها فانه احب ان يؤتم بيكما ورجل بداورها فينظر الى موضع
 مرضها بقدر الضرورة وينبغي ان يعلم امرأة مداواتها لان نظر الجنس الى الجنس اخف
 الا يكره ان المرأة تقبل المرأة بعد موتها دون الرجل الخصى والجبوب والمخنت
 في النظر الى الاجنبية كالتحل اما الخصى فلقوله عايشة رضي الله عنها الخصى مثله فلا
 يسجد ما كان حراما قبل وقيل هو اشد الناس جماعا لان الله لا تغفر بالانزال واما
 الجبوب مثله يسجد فينزل وان كان مجبوبا قد جف ماؤه فقد رخص بعض شايخنا
 احتطالا احتلاطه بالنساء في حقه والاصح انه لا يحل ويعزل عن امته العزل ان
 يطا فاذا قرب الى الانزال اخرج ولم ينزل في الفرج بلا اذنها لقوله صلى الله عليه و
 سلم لمولى امته انزل عن راسه ان شئت ويعزل عن زوجته به الا باذنها الزهية صلى الله عليه
 وسلم عن العزل عن الحرة الا باذنها **فصل من ملك امه بشرا ونحوه كهيبة ووصية و**
وميراث وخلع وصلي ونحو ذلك ولو كانت الجارية بكرا او مشوية من امرأة او عبد
اما اذا كان عبد غيره فظاهر واما اذا كان عبده فكذا اذا كان ماذونا له مستقرا بالدين

وفيما كان من غفلت اليها فانه احب ان يؤتم بيكما
 انظر الى ما قبله وقيل هو اشد الناس جماعا لان الله لا تغفر بالانزال واما
 الجبوب مثله يسجد فينزل وان كان مجبوبا قد جف ماؤه فقد رخص بعض شايخنا

العزل عن امته جاز

عند أبي حنيفة وعندهما لا يجب فان من اصل أبي حنيفة ان العبد اذا كان عليه دين
 مستغرق فالمولى لا يملك مكاتبه وعندهما يملك وان اشترى من مكاتبه فكذا لانه لا يملك
 مكاتبه او مشرية من محرمها او مال الصبي بان باعه ابوه او وصيه وكذا الحكم اذا
 اشتراه من مال ولده الصغير ذكره في غايه البيان حرم عليه الا على المالك وطهرها
 ودواعيه من الكس والقيل والتظر اليها فخرجها قال بعضهم لا يحرم الدواعي لان الوطئ
 انما حرم لكلا يخلط الماء ويشبهه النسب وهذا معدوم في الدواعي ورأى بان الوطئ
 حرام لاحتمال وقوعه في ملك الغير ايضا بان كانت حاملا عند البيع ويدعى البائع
 الولد فيسرد ما يظهر ان وطئه صادق ملك الغير وهذا المعنى موجود في الدواعي
 حتى يستبرأ المالك ان يعرف براءة رحمها بحضه فحين يحض وبشره فيضد قال
 الصغير والآية والمنقطعة الحيض فان الشهور قايمة مقام الحيض في العدة
 فكذا في الاستبراء واذا حاضت في اثناة بطل الاستبراء بالايام لان القدرة
 على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل تبطل حكم البدل كالمعدة بالاشهر اذا
 حاضت وان ارتفع حيضها بان صارت عمدة الطهر وهي ممن يحض تركها حتى
 يتبين انها ليست بكامل ثم وقع عليها وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية وقال محمد
 يستبرأ بها بشهرين وخمسة ايام والفتوى عليه لان هذه المدة مع صلح للتعرف
 عن شغل يتوهم بالنكاح في الاماء فلا يصلح للتعرف عن شغل يتوهم بملك المملوك
 وهو دونه اولى كذا في الكاغ وبوضع الحمل في الحامل والاصل في هذا الباب قوله
 عليه الصلوة في سبأ او طاس الا لا توطأ الجبال حتى يضمن حملها ولا الحيالي
 حتى يستبرأ بحضه والحديث ورد في المسببة لكن بسبب الاستبراء حدوث الملك
 والبدل لانه الموجود في المنصوص عليه والاستبراء يعرف براءة الرحم لئلا يخلط ماؤه
 بما الغير اذ لو وطئها قبل ان يعرف براءة رحمها فجاءت بولد فلا يدرك انه منه
 او من غيره فوجب التعرف صيانة للياه عن الاختلاط والاسباب عن الاشتباه و
 الاولاد عن الهلاك لانه عند الاشتباه لا يدعى الولد فيملك لعدم من يقوم بترتيبه

بترتيبه وذلك عند حقيقة الشغل او توهمه لكنه امر خفي فادبر الحكم على امر ظاهر وهو
 تجدد الملك وان كان عدم وطئ المولى معلوما كما في الامور المعهودة فان حكمه الحكم
 تراعى في الجنس لا كل فرد فان قيل اذا علم عدم وطئ المولى كيف يتوهم شغل الرحم
 فليعلم اختلاط الماء واستنباه النسب قلنا الشغل لا يلزم ان يكون من المولى لحوار
 ان يكون من غيره وكذا التوهم في البكر ثابت لان الشغل يتصور بدون زوال العذراء
 كذا في الكافي اقول يرد عليه ان الشغل اذا كان من غير المولى كان من الزنا وقد تقرر
 ان نكاح المزنية ووطئها جائز بلا استبراء عند أبي حنيفة والي يوسف فكيف يوجب
 توهم الشغل من الزنا بلا استبراء ويكفي دفعه بان الشغل اذا كان من غير المولى
 لا يجب كونه من الزنا يجوز ان يكون المولى زوجها بآخر كما سيأتي واعترض على
 قولهم حكمه الحكم تراعى في الجنس لا في كل فرد بان الحكم لا تراعى في كل فرد لكن تراعى
 في الانواع المضبوطة فاذا كانت الامة بكرا او مشرية من لا يثبت نسب ولده منه بان
 يكون الولد ثابت النسب من غيره بان زوجه المولى امته من رجل فحلت منه ثم طلقها
 وبعد انقضاء عدتها باعها من رجل فكان ينبغي ان لا يجب الاستبراء على المشتري
 لان الحمل ثابت النسب فلا يلزم اختلاط المياه واشتباه الاسباب واجب
 بانه انما يثبت بالحديث في سبأ او طاس كما عرفت ولا يخفى انها لم تخل من ان يكون
 فيها بكر او مسببة من امراءه وكذا ذلك ومع هذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم
 حكما عاما فلا يخص بالحكمة كما انه تعالى بين الحكمة في حرمة الخمر بقوله تعالى انما يريد
 الشيطان ان يوقع الاية فلا يمكن ان يقول احد اني اشترى بها بحيث لا يقع العدة وات
 ولا يصدني عن الصلوة فاذا كانت المصلحة غالبة في تحريمها فالشرع حرّمها على
 العموم لما ان في التخصيص ما لا يخفى من الخط ويجابر اناس بحيث يرتفع الحكم
 فاذا ثبت الحكم في الشيء على العموم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك قياسا فان
 العدة معلومة ثم تأيد ذلك بالاجماع ولم يكف حصة ملكها فيها لان الواجب عليها
 الحيضة وهي اتم التاكيد للكمال ولا يخفى بعد الملك وقبل القبض لانها وجدت قبل

يقوله فان قال قاض جان اذا جوفت اكله
 فبادرنا انفسه ففضل الماء فخرجها فحلبت
 وقد دنا اوان ولادتها قال في الخبر
 سيفه او جف درهم لان خروج الولد
 بدون ذلك لا يكون منه

عليه وهي الملك واليد جميعا فلا يعتبر احدهما او بعد البيع وقبل الاجارة في بيع
القبض وان كانت في يد المشتري او بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشترها
مجيها ولا ان ولا لم كيف ايضا ولادة كذلك ان حصلت بعد سبب الملك قبل
القبض لا تنافي العلة كما سبق وكفت حصة بعد القبض وهي جوسية او مكانية
ثم اسلمت او عجزت يعني اشترى امة جوسية او مسلمة فكانت قبل ان يشترها
ثم حاضة المكاتبه حال كثرها او حاضة الجوسية حال جوسيتها حصة ثم عجزت
المكاتبه او اسلمت الجوسية اجزأت تلك الحصة من الاستبراء لانها وجدت بعد
سبب وحرمة الوطى لانها في حاله الحيض اشترى من عبده المأذون من حلت
عنده ان عند العبد ان لم يستغرق دينه كفت تلك الحصة من الاستبراء لانها دخلت
في ملك المولى وقبضه من وقت الشراء والا ان لم يستغرق دينه فلا لا ينفك
تلك الحصة عند ابى صيفه خلافا لما يجب الاستبراء بشرط حصة شرعية من الجارية
المشتركة لان السبب قد تم في ذلك الوقت والحكم يضاف اليها تمام العلة لا عند
حدود الأبقرة ورذ المصوبة والمناجزة وتمك الموهنة لا تنافي استخذ
الملك ورخص جيل اسقاطه عند ابى يوسف خلافا لما يوجب بالاول ان علم عدم
وطى بايعها في ذلك الطهر وبالتالي ان وطى وهي الحيلة ان يشترها المشتري
قبل الشراء ان لم يكن تحت حرة لو كانت لم ينجح النكاح الا انه كما سبانه في كتاب
النكاح ثم يشترها اذا بالنكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى زوجته بطل النكاح
وحل الوطى ويسقط الاستبراء قال في الفتاوى الصغرى قال ظهر الدين رابت
في كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه انما يحل للمشتري وطئها في هذه الصورة
لو تزوجها ووطئها ثم اشترى لانها لم يملكها وهي في عدة اما اذا اشترى قبل ان
يوطئها فاما اذا اشترى بطل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء
لتحقق السبب وهو استحداث حل الوطى بملك اليقين قال وهذا لم يذكر في الكتاب
وهذا دقيق حسن اياهنا لفظ الفتاوى الصغرى وان كانت تحت حرة فهي الى الحيلة ان

هذا في النكاح المبرور
فان كان المهر مائة دينار
فان كان المهر مائة دينار
فان كان المهر مائة دينار

شبهه

ان يزوجه البائع قبل البيع او يزوجه المشتري قبل القبض من يوثق منه مفعول
يزوجهها اي يعتمد على انه يطلقها ثم يشترها المشتري ويقبضها لم يطلق الزوج لا يجب
الاستبراء لانه اشترى منكوبة الغير ولا يحل وطئها فلا استبراء فاذا طلقها الزوج قبل
الدخول حل على المشتري وجب لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء او يزوجه المشتري
قبل القبض من يوثق به ويقبض فيطلق الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض وجب
لا يحل الوطى واذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك فتقوله فيطلق الزوج
متعلق بما قبل ايضا من فعل بشهوة احدى او اعمى الوطى بامتناع لا يجتمعان نكاحا
صفة امتنعه سوا كانتا اختين او امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحا حرم عليه وطئ
واحدة منهما وودوا عليه حتى يحرم احدهما بقية علقته ان من له لشان امثان كما ذكر
فقبلهما مثلا بشهوة فانه لا يباح واحدة منهما ولا يقبلها ولا يستبرأ بها بشهوة حتى
يمك فرج الاخرى غيره بملك او نكاح او بغيرها والاصل فيه قوله تعالى وان تجمعوا بين
الاختين عطفنا على امرائكم في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ثم المراد من تحريمهن
تحريمهن في حق قضاء الشهوة واسبابه بالاجماع وكراهة تقبيل الرجل وحنقه في ازار
واحد وعليه تبص اوجبه لا يكره وعن عطاء بن رباح بن عيسى رضي الله تعالى عنهما
عن المعانقة فقال اول من عانق ابراهيم حليل الرحمن عليه الصلوة والسلام كان
بكره فاقبل البهاذ والقرنين فلما وصل بالابطح قبل له في هذه البلدة ابراهيم حليل الرحمن
فقال ذو القرنين ما ينبغي لي ان اركب في بلدة فيها ابراهيم حليل الرحمن فزال ذو القرنين
ومضى الى ابراهيم فلم عليه ابراهيم واعتقه وكان هو اول من عانق وقد ورد
احاديث في النهي عن المعانقة وتجوزها والشيخ ابو المنصور الماتريدي وفق بينهما
فقال المكره منها ما كان على وجه الشهوة واسما على وجه البهائم فجازة وخص
الشيخ الامام شمس الدائمة السرخسي وبعض المتأخرين تقبيل يد العالم او المتورع
على سبيل التبرك كصاحبة فانها لا يكره لما روى انس رضي الله تعالى عنه انه قال قلنا
لرسول الله صلى الله وسلم ابغضني بعضنا لبعض قال لا قلنا ايما نكاح بعضنا لبعض

مطلوع
عن المعانقة

او ان كان المهر مائة دينار
فان كان المهر مائة دينار
فان كان المهر مائة دينار

الاطا بنق

اليهود والنصارى اوبياع فيه المحر وانما قال بقرائنا اذ نقل عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز
ما ذكره السوادى لكن قالوا اراده سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة واما في سواد
بلا وبلادنا فاعلام الاسلام فيها ظاهرة فلا يكتفون فيها ايضا وهو الصحيح كذا في الكافي
وجاز بيع بناء بيوت مكة بالاجماع لانها ملك من بناء الابرار ان من بناء على الارض
الوقف جاز بيعه فكذا في هذا كذلك واختلف في بيع ارضها جوزه ابو يوسف ومحمد
وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة وجاز تقييد العبد احراز عن الابق والتمرد
بجلاء العبد ان جعل العبد في عتق العبد حيث لم يجز لانه عادة الظلمة وفي القنية
لاباس بوضع الراوية يعني العتق في عتق العبد في زماننا لعلنا الابق خصوصاً في
الهنود وجاز قبول هديته تاجر او اجابة دعوته واستعارة دابة والقياس ان
لا يجوز الكل لانه يترفع والعبد ليس من اهل لكن يجوز في الشيء اليسير للضرورة احتسائنا
لانه لا يجد بئانه كالمضايقة ليجتمع اليه الحمازون ويجب قلوب العالمين
فكان من ضرورات التجارة ومن ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته وكره كسوة ثوبا
واهداه النعمان لا تنقأ الضرورة وكره استخدام المحصى لان فيه تحريض الناس
على الخصاء ولانه لا يعرف عن مخالطة النساء وكره افراض بقال دراهم لياخذ منه
ما يشاء لانه قرض جبرئيل وهو منتهى عنه وينبغي ان يستودعه دراهم ياخذ منه ما
شاء جراً فخراً ليس بقرض حتى لو ملك لاشي على الاخذ وكره اللعب بالشطرنج والنرد
وكل لهو لقوله عليه السلام كل لعب ابن آدم حرام الا ثلاثة ملاعبة الرجل اهلته وناديه
لفرسه ومناضلته لقوسه واباح الشافعي الشطرنج بلا قمار ولا اخلاص بحفظ
الواجبات لان فيه تشجيع الخاطر والحجة عليه ما روينا ولا يثبت بالسابقة في الرمي
والفرس والابل ان شرط المال من جانب واحد بان يقول احدهما لصاحبه ان سبقتني
ملك كذا وان سبقتك فلا شيء يا لقوله عليه السلام لا سبق الا في حق ابي بغير او فضل
الرمي او حافر الفرس وحرام لو شرطاه من الجانبين بان يقول ان سبق فرسك
اعطيتك كذا وان سبق فرسي اعطيتك كذا الا اذا دخلت لثا بينهما وقال لثا لثا ان سبقتا

في البيع والشراء

جمع ههنا

في البيع والشراء

ان سبقتا فالما لانك وان سبقتك فلا شيء لنا عليك ولكن اية ما سبق اخذ المال المشروط
وكذا المتفق عليه اذ ان شرط لاحدهما الذي معه الصواب صحيح وان شرطاه لكل واحد
على صاحبه لم يجز كما في المسابقة وكره قوله في دعائه اللهم اني اسالك بمقتد العزمين
عزتك يروي بعبارة بين الاولى من العقد والثانية من القعود ولا يملك في كراهية الثانية
لاستحالة معناه على الله تعالى وكذا الاولى لانها تؤهم تعلق عزة بالعرش والعرش حادث
وما تعلق به بهذا الوجه يكون حادثاً ضرورة وعزة الله تعالى قديم لا يملك عنه ازل ولا ابد
وقال ابو يوسف لا بأس به وبه اخذ الفقيه ابو الليث لماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان من دعائه اللهم اني اسالك بمقتد العزمين عزتك ومنتهى الرحمة من كتابك وحديثك لا
الاعلى وكلما تك التامة ولعل البس في تجويزهما جواز جعل العتق صفقة للعرش لان
العرش موصوف في القرآن المجيد بالمجد والكرم فكذا بالضرورة ولا يخفى على احدا ان موضع
الرهبة واظهار ركال القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه وكره قوله في دعائه بحق
ملائكته وكذا بحق انبيائك واوليائك اورسك او بحق البيت او المشعر الحرام اذ
اذ لا حق للخلق على الله تعالى وانما يختص به رحمة من يشاء بلا وجوب عليه ولو قال
رجل لغيره بحق الله او بالله ان تفعل كذا لا يجب عليه ان ياتي به شرعاً وان كان الاولى
ان ياتي به وكره احتكار قوت البس واليهام في بلد يضرب به ليقول عليه السلام
الجال مرزوق والمختر ملعون ولانه تعلق حق العانة وفي الامتناع عن البيع
ابطال حقهم ويجب ان ياتوا القاضى ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهلته فان لم
عززه والصحيح ان القاضى يبيع ان امتنع اتفاقاً وجب ومدة الحبس قبل
اربعون يوماً وقبل شهر وهذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن ياغم وان قلت المدة
لا غلظة ارضه وجلوبه من بلد اخر لانه خالص حقه ولم يعلق به حق العانة ولا يبيع
حاكم الا ان يفسد الارباب عن القيمة نقداً فاحس ففسد بمشورة اهل الرأى بكرة
اسك الحمايات ان كان يضرب بالناس ذكره قاضى حان وفي القنية له حمايات ملوكة
يطهره فوق السطح مطلقاً على عوالات المسلمين ويكره زجاجات الكس برقية تك

مسئلة فقه

الجال مرزوق والملعون

الحامات بعزرونيج اشد المنع فان لم يمنح ذبحها الحسب وسحب قلم اظافيره
يوم الجمعة قال قاضي حان رجل وقت لعل اظافيره وخلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان
كان يري جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخرها يومها تاجرا فاحشا كان مكره لان من
كان ظفره طويلا يكون رزقه ضيقا فان لم يجاوز الحد واخره تبركا بالاختيار فهو مستحب
لما روي عابثه رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم اظافيره
يوم الجمعة اعاد الله تعالى من الدنيا ايام الجمعة الاخرى وزيادة ثلثة ايام وسحب خلق
عائنه وتنظيف يده بالاعسال في كل اسبوع مرة في الغيبة الافضل ان يعلّم اظافيره
ويخني شاربه ويخلق عائنه وينظف يده بالاعسال في كل اسبوع مرة فان لم يفعل
ففي كل خمسة عشر يوما ولا عذر في تركه وراى الاربعين فالاسبوع هو الافضل والجمعة
عشر الاوسط والاربعون الابعد ولا عذر فيما وراى الاربعين وسحب الوعيد في المحيط
ذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب ان وفروا الاظافير في ارض العدو فانها
سلاح وهذا مندوب اليه للجهاد في دار الحرب وكان كان قصص الاظافير من الغيرة لانه
اذا سقط السلاح من يده وقرب العدو منه ربما يتمكن من دفعه باظافيره وهو نظير
الشارب فانه سنة وفي حقا الفار في دار الحرب ان توفير شاربه مندوب اليه
ليكون السبب في عين العدو ورجل تعلم علم الصلوة او نحوه ليعلم الناس واخره ليعمل
به فالاول افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر جازا في الاثر ان مذاكرة العلم ساعة
خير من اجبا ليل كذا في فتاوى قاضي حان وفيها رجل خرج في طلب العلم بغير اذن
والدبة فلا بأس به ولم يكن عفو قاضي هذا اذا كان ملجئا وان كان امره فلا بد ان يمنح
من الخروج مراده بالعلم العلم الشرعي وما يستفح به فيه دون علم الكلام وامثاله لما روي
عن الامام الشافعي انه قال لان يلقي الله عبدا بأكبر الكبار خير من ان يلقيه بعلم الكلام
فاذا كان حال علم الكلام المتداول في زمانهم هكذا فاطنك بالكلام المخلوط بهذه بات
الفلاسفة المغمورين ابا طيهم المزخرفة وفيها ايضا رجل علم ان فلانا يتبعاطل من
المفكر هل له ان يكتب اياه به بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب اياه به يمنعه الاب عن

في الجمعة

في الجمعة

في الجمعة

في الجمعة

صقلسن

عن ذلك ويقدّر عليه مجتهد ان يكتب والا فلا يكتب كبل يفتح العداوة بينهما وكذلك فيما بين
الرجلين وبين السلطان والرية والحكم الناجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يستمعون امر
اذا كان يصوم ويصلي ويصبر بالناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة وان
اخر السلطان بذلك ليزجره فلا اثم عليه رجل يذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الا
بتسام لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان تذكر على وجه الغضب بغير السب حتى يمتنع من ابي
اللسان الحافظ معه كنت افني بثلثة اشياء رجعت عنها كنت افني ان لا يجتهد
للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت افني ان لا ينبغي للعالم ان يدخل على الله
السلطان وكنت افني ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج ايا القرى فيذكرهم ليجعل
له شيء فرجعت عن ذلك كله صلى الله عليه وسلم واجبه وتوسلهم وخيبة وهدية وهي معاودة
الاقارب والاحسان اليهم والتلطف بهم والمجالسة اليهم والمكالمة معهم ويزور
ذوي الارحام غيبا فان ذلك يزيل الغلة ويحب بل يرسو به وراقرباءه كل جمعة او شهر
ويكون كل قبيل وعشيرة بداء واحدة في التناصر والتطاطر على من سواهم في اظهار الحق
ولا يرد بعضهم حاجة بعض لانه من القطيعة في الحديث صلى الله عليه وسلم تزيده في العرو في حديث
آخر لا تنزل الملايكة على قوم فيهم قاطع رجم وفي بعض الحديث ان الله يقبل من وصل
رحمة ويقطع من قطعها **فصل** في الاخرة ان تعليم صفة الايمان للناس وبيان خصائص
اهل السنة والجماعة من اهم الامور والسلف رحمهم الله تعالى في ذلك نصا نبيا والمحقر
ان يقول يا امرئ في الله تعالى به قبلته ومثانيها في عني انتميت عنه فاذا اعتقد ذلك و
بقليه واقرب بلسانه كان ايمانه صحيحا وكان مؤمنا بالكل وقية اذا قال الرجل لا ادرى
اصحيح ايماني ام لا فهذا خطأ الا اذا اراد به نفي الشك كمن يقول شيء نفسي لا ادرى
أبرئ غيب فيه احدا لا ومن شك في ايمانه او قال انا مؤمن ان شاء الله فهو كافرا لان يؤ
فقال لا ادرى اخرج من الدنيا مؤمنا في لا يكون كفرا وفي المحيط من اني بلفظ الكفر مع
عليه انها كفر ان كان عن اعتقاد لا شك انه يكفر وان لم يعتقد او لم يعلم انها لفظة الكفر
ولكن اني بها عن اختيار فقد كفر عند عامة العلماء ولا يحد بالجهل وان لم يكن قاصدا

في الجمعة

في الجمعة

في الجمعة

في الجمعة

في الجمعة

في الجمعة

وأجرت على الاسلام وهذا قوله الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على
الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بانه اسلم **كتاب النكاح** لا فرغ عن الكراهية
والاستحسان شرع في النكاح لانه تارة يستحسن واخرى بكراهة اختلف في معناه لغة واختار
صاحب المحيط وتبعه صاحب الكافي وسائر المحققين انه الضم والجمع قال الشاعر ان
القبور تنكح الالاما النسوة الارامل البتاني اي تضم وتجمع اليها سمي
النكاح نكاحا لما فيه من ضم أحد الزوجين الى الآخر شرعا اما وطنا او عقدا حتى صار
فيه كضامى باب وزوجى خفي ومعناه شرعا عقد موضوع لملك المتعة اكل استماع
الرجل من المرأة وهو احتراز عن البيع فانه عقد موضوع لملك اليمين وان تبعه في
بعض الصور ملك المتعة فلا حاجة الى زيادة قولنا في حكمها كما زيد في النهاية احتراز عن بيع
الغلمان والبرهايم فان نكحها ليس بسبا لملك المتعة التي هي الوطنية المراد بالعقد الحاصل
بالمصدر وهو ارتباط اجزاء التصرف الشرعي بل الاجزاء المرتبطة بخروج وتزوجت
وكذا بعث واشترى فان الشارع قد جعل بعض المركبات الاخبارية اشياء بحيث
اذا وجد وجد معه معنى شرعي يرتب عليه حكم شرعي مثلا اذا قيل زوجت وتزوجت
وجد معنى شرعي هو النكاح يرتب عليه حكم شرعي هو ملك المتعة وكذا اذا قيل بعث
واشترى وجد معنى شرعي هو البيع يرتب عليه حكم شرعي هو ملك اليمين ولما بين ان
اللفظ الاثني ومعناه من العلاقة القوية بحيث لا يتخلل عنه المعنى لان الاثني
ايجاز معنى بلفظ يقارن في الوجود سميت الفاظ الاثنية باسماي معاينها حيث
ذكر البيع والنكاح واريد بهما الايجاب والقبول ولذا اطلق النكاح هنا على العقد
مع ان العقد موضوع للنكاح شرعا كما عرفت فظهر ان اللام في ملك المتعة ليست صلة
للموضوع بل للغاية فكانه قيل عقد موضوع لعين يرتب عليه ملك المتعة وان هنا عللا
اربعا الفاعلية المتعاقدة والمادية الايجاب والقبول والصورية الارتباط والغاية
الاستماع هنا تحقيق ما ذكره صدر الشريعة وان كان عبارة قاصرة عن افادته ويندفع
به ما يرد عليه انه فسر اول النكاح بعقد موضوع لملك المتعة وصرح بان النكاح هو الايجاب

الاياما
دول اولان
كسنة ذكرا
كان او انتج

تخليها سان

الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط فلم يزل منه ان يكون الايجاب والقبول مع الارتباط
معنى النكاح ثم فهم من قوله فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حشا
يرتبطان ارتباطا حاكيا فيحصل معنى شرعي يكون ملك المتعة اثر له فذلك المعنى
هو البيع ان يكون النكاح معنى الايجاب والقبول مع الهيئة وبينها تناف ثم المفهوم
من قوله فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول
مع ذلك الارتباط الشرعي ان يكونا متحدين لان يكون احدهما معنى للآخر وهو مناف
للتنافيين ووجه الاندفاع ظاهر مما قررنا فليتنا مثل **سنة** النكاح حال الاعتدال ان
اعتدال المراجع بين الشوق القوي الى الجماع وبين الفتور عنه ويجب في التوقان
وهو الشوق القوي وبكره لخوف الجور ان عدم رعاية حقوق الزوجية وينعقد النكاح
اي يحصل ويحقق بايجاب وقبول الباء للملابسة كما في نيت البت بالجماع والدر لا الاستعانة
كما كتبت بالعلم لانه ينافي كون الايجاب والقبول اجزاء مادية والمراد بالايجاب ما تقدم
من كلام العاقدين يسمى به لانه يوجب وجود العقد اذا اتصل به القبول او ثبت
لاخر غير القبول وضعا في اصل اللغة للمضي اي للاخبار عما حدث في الزمان الماضي
وانما اشترط ذلك لان البيع انشاء تصرف شرعي والنكاح كذلك والتصرف الشرعي
لا يوثق الا بالشيء الا بالشرع قد استعمل اللفظ الموضوع للاخبار عن الماضي لغة
في الاثني ليدل على التحقيق والنبوت فيكون اول على قضاء الحاجة فنه فغني
اشارة ايمانه لا ينعقد بالكتابة في الحاضر فانه لو كتب على شيء لامرأة زوجتي نفسك فكتبت
المرأة على ذلك الشيء عقبة زوجت نفسي منك لا ينعقد النكاح كذا في معراج الدراية
كروية ان نفس ان يكون صدر عن المرأة او بنتي او نحوها ان صدر عن الرجل وتزوجت
وينعقد ايضا وضعا في لفظين وضع احدهما في الماضي والآخر للاستقبال كزوجتي و
وتزوجت وانما انحطفت قوله بما وضعا على الايجاب والقبول اشارة الى ان ما وضع
للاستقبال ليس من الايجاب والقبول فان صاحب الهداية قال النكاح ينعقد بالايجاب
والقبول بل لفظين يعبر بهما عن الماضي ثم قال وينعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي و

يعني الامر فانه موضوع للاستقبال

وبالآخر عن المستقبل واعاد لفظ ينقد بلفظين تبييناً على ان اللفظين اللذين احدهما ماض
والآخر مستقبل ليسا بايجاب وقبول بل قول زوجني توكل وقوله تزوجت ايجاب
وقبول حكماً فان الواحد يتوكل في النكاح بخلاف البيع كما بينا في موضعه ان شاء الله
فما وصاحب الوقاية والكفر كما زعم ان قوله ثانياً وينقد بلفظين غير محتاج اليه
بناءً على زعم ان ما وضع للماض والمستقبل ايجاب وقبول فقص الاخصار فقال
الاول وينقد بايجاب وقبول لفظها ماض كزوجت وتزوجت او ماض ومستقبل
كزوجني فقال زوجت وقال الثاني وينقد بايجاب وقبول وضعاً للماض او احدهما
وقال الشارح الزليعي ان ينقد النكاح بالايجاب والقبول بلفظين وضعاً للماض
والآخر للمستقبل او وضع احدهما للماض والآخر للمستقبل فخطوا ما وضع للمستقبل من
من الايجاب والقبول وهو مخالف للكتب والعجب ان الزليعي قال بعد ذلك وهذا المعنى
موجود ايضا فيما اذا كان احدهما ماضيا والآخر مستقبلا مثل ان يقول زوجني
فيقول زوجتك لان قوله زوجني توكل وانا به وقوله زوجتك امثال لأمره
فينقد به النكاح فان المص يحل زوجني شرط العقد ويوافق الشارح فيه ثم
يجعل توكل وانا به والعجب من ذلك ان صاحب الهداية بعد ما نبه على هذه
الدقيقة كيف لم ينبه لها هؤلاء الا فاضل الحمد لله عليهم الصواب والبه المرجع و
المأب ويجوز ان يراد بالاستقبال ما يتناول المضارع لما نقل في معراج الدرابنة عن
الشيخ حميد الدين انه قال نظير الانقضاء بالماضي والمستقبل ان يقول الرجل اني تزوجت
فتقول المرأة زوجت نفسي منك بفتح النكاح وان لم يعلم معنى ما قال في الفتاوى
الظهيرية رجل تزوج امرأة بالعربية او بلفظ لا يعرف معناه لو زوجت نفسها به
ان علما ان هذه اللفظ ينقد به النكاح يكون نكاحاً عند الكل وان لم يعلم معناه
فان لم يعلم ان هذا اللفظ ينقد به النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعناق
والنكاح والخلع والابراء عن الحقوق والبيع والتملك فالطلاق والعناق
والنكاح واقع في الحكم ذكر في عناق الاصل والعناق في الجواب في العناق والطلاق
اسم كتاب

فجعلوا

والطلاق ينبغي ان يكون النكاح كذلك لان العلم بضمون اللفظ انما يعبر لاجل المعنى
القصد فلا يشترط فيما يستوي فيه الجدة والهمز بخلاف البيع وكونه وينقد ايضا
بقوله ماداد وبذيرفت بلايم بعد ادلا وبذيرفتي يعني اذا قيل للمرأة خويشتن برني عزتكم
بغلان دادني فقال دادني قبل للرجل بذيرفتي فقال بذيرفت بلايم بفتح النكاح لجهان
العرف به وبذيرفت الاخطا ان يقول باليم وعن نجم الدين النسي انه كانت
يقول ينبغي ان يقول الخاطب خويشتن برني دادني وتقول المرأة خويشتن برني
دادم لان في انعقاد النكاح بدون ذكر برني اختلاف الشارح فلا بد من ذكره ليكون
المسئلة متفاهة كما في الذخيرة كبيع وشراء اذا قيل للبايع فروضتي فقال فروضت
ثم قيل للمشتري خريدي فقال خريدي بفتح البيان وان لم يقول لا فزخم وخريدم كما ذكر
لا ينقد بقوله ما عند الشهود يوازن وشيوع وكذا لو قال لاسراة هذه امرأتني
وقالت المرأة هذا زوجي عند الشهود لا يكون نكاحاً قال الامام قاضي حان ينبغي
ان يكون الجواب على التفصيل ان اقرت بعقد ماض ولم يكن بينها عقد لا يكون نكاحاً
وان اقرت المرأة انه زوجها واقر الرجل انها امرأته يكون ذلك نكاحاً وبقيت ا
اقرارها بذلك اثبات النكاح بينها بخلاف ما اذا اقرت بعقد لم يكن فانه كذب محض
ولا ينقد ايضا بالتعاطي وهو لا يذكر العاقدان شيئاً من الايجاب والقبول بل
تراضيا على قدر من المهر وينقد الزوج او وكيله وبأخذ المرأة او وكيلها وسلم
المراة نفسها وانما لم ينقد به مبالغة في صيانة الانبساط عن الهتك واحترامات انما
وينقد به البيع اذ ليس فيه هذا المعنى ولذا قال بعضهم ينقد به في الحبس لا
النكاح وانما يصح بلفظ النكاح والتزوج وما وضع لتمليك العين كراهية وتمليك
وصدقة وبيع وشراء فلا يصح بلفظ الاجارة والاعارة لانها وضعت لتمليك المنفعة
في الحال فلا يصح بلفظ الوصية لانها وضعت لتمليك العين بعد الموت وفي غاية البيان
هذا اذا قيدت الوصية بما بعد الموت او اطلقت واما اذا قيل او صبت بابنتي
فلانه لك الآن محض من الشهود وقال الرجل قبلت يكون نكاحاً وانما انما خانية

صاندي

الوقوع وبه يقع كلف الزمان ورضا البعض كالكل اي رضا بعض الاوليا كرضا
 كلهم حتى اذا عقد واحد منهم لم يقدر الباطل على فسخه لو استويا في الدرجة واما اذا كان
 بعضهم اقرب من العاقد فلا يفسخ وقبضه اي الولي المهر ونحوه اي قبضه المهر كقبضه
 منه وبما شئت اسباب الولي رضا لانه تقر به حكم العقد وان خاضع الزوج في المهر و
 النفقة ففي القيس لا يكون رضا في الاستحسان يكون رضا ذكره قاضي حان لا بسكونه
 لان السكون عن المطالبة محتمل فلا يجعل رضا الا في مواضع مخصوصة وليس بينها
 لا تجزئ بغيره بالغة على النكاح اي لا تنكح بغير رضا بل تجزئ الصفة عندنا وتوشيا وتجزئ البكر
 عند الشافعي ولو بالغة فالبكر الصفة تجزئ اتفاقا والنيب البالغة لا تجزئ اتفاقا عند
 كل ولي فله الاجبار وعند الشافعي ليس الا للاب والجد اب الاب فان استاء ذمها
 اي البالغة هو اي الولي نفسه او وكيله او رسوله او زوجها اي الولي فعلت
 بوصول خبر الزوج اليها فكت او صحت غير مستهزئة فان صحت مستهزئة لا
 يكون رضا هو الصحيح كذا في النهاية او بكت بلا صوت كان اذا ناسط ان يعلم
 الزوج بعينه ان سكوتها وما عطف عليها انما يكون النكاح اذا ناسطها اذا علمت الزوج
 انه من هولاء رغبها فيه من رغبها عنه حتى لو قال لها اريد ان ازوجك من رجل
 فكت لا يكون رضا لعدم العلم به ولو قال ازوجك من فلان او فلان وذكر جماعة
 فكت فهو رضا بزوجها اياها ذكره الزيلعي لا المهر ان علمها المهر ليس بشرط لان النكاح
 صحته بدونه وان كان المبلغ فضوليا بشرط فيه العدد والعدالة عند ابي حنيفة رخص خلافا
 لها كذا ان كان سكوتها المذكور اذن كذلك اذا زوجها الولي عند فكت يكون سكوتها
 اذ ناسط الاصح ذكره الزيلعي وان استاذنها غير الاقرب اليه الاجنبى او ولي بعيدا عنها
 فاذن لا يكون بالسكوت بل بالقول لان هذا السكوت بقله الالتفات اليه كلامه فلم يدل
 على الرضا بخلاف الرسول فانه قائم مقام الولي كالنيب لقوله عليه السلام النبي
 بشاؤ ولان النطق لا بعد عيبا منها اذ قل الحياء بما مارسته فلا مانع من النطق
 وفي الكافي اذا وجد فضل يدل على الرضا فهو كالقول كتمكينها نفسها ومطابقتها

واذا تبست رضا
 فهو رضا صح

مهرها ونفقها لان الدلالة تفعل عمل الصريح وفي المحيط لو قبلت الهدية او خدعت الزوج
 او اكلت من طعامه لا يكون رضا وبشرط في استيذان ان يغير الاقرب اعلامها اي المهر
 والزوج قبل لا بد من تسمية المهر في استيذان الاب والجد وغيرهما لان رغبتهما يختلف
 باختلاف قلة الصداق وكثرة المهر والصحيح ان المزوج اذا كان اباً او جدا فذكر الزوج بكفى
 لانه لا ينقص عن المهر الا لغيره فوفقه وان كان غيرهما فلا بد من تسمية الزوج والمهر كذا في
 في الكافي الزايل بكارتها بوثية او حيا او جرح او قبض هو طول كبرها في اهلها بعد
 اذ ركبها حتى خرجت من عداد الاكبار او زنا بغير حكمها اي لها حكم البكر في ان سكوتها رضا
 والقول لها ان اختلعا في السكوت اي اذا قال الزوج للبكر البالغة بلفظ النكاح فكت
 وقالت بل رددت فالقول قولها لانه يدعي العقد وتلك البضع والمرأة تدفعه وقبل
 بيتية على سكوتها ولا تخلف هي عند عدمها اي بينة هذا عند ابي حنيفة رخص بناء على عدم
 التحليف عنده في النكاح خلافا لما للولي النكاح الصغير والصغيرة بان زوج بنته او
 الصغيرة ونقص من مهرها نقصانا فاحشا ولو كانت الصغيرة ثيبا خلافا للشافعي
 وقدمه بغير فاحش وهو ما لا يتفق بين الناس فيه بان زوج بنته الصغيرة ونقص من
 مهرها نقصانا فاحشا او لغيره كفوا بان زوج بنته الصغيرة بعد او زوج ابنة الصغير
 امه ان كان الولى اباً او جدا اب الاب خلافا لما قالوا الخلاف فيما اذا كان الاب
 صاحبها ولو كان سكرانا لا يصح اتفاقا وكذا لو عرف منه سوء الاختيار لطيمه او سقمه
 لا يصح اتفاقا لهما ان ولايتهما نظرية فاذا قضيت ضررا لا يجوز له ان شفقتها وافر
 فالظاهر ان هذا الضرر يفي في مقابلة فوايد آخر من كون الزوج حسن الخلق والالفة
 وواسع النفقة والعفة والظاهر انهما قصدا بال عقد فلا ضرر والا ان لم يكن
 الولي اباً او جدا فلا يلا يصح انكاحه بغير فاحش او لغيره كفوا اتفاقا العقد عليه
 الصحيح في الغير في عقد المهر عقد الاب والجد اذا كان ذلك العقد مهر المثل او كفوا
 لزم اي العقد ولا خيار لو احدى مناهما بعد البلوغ وفي عقد غيرهما من الاوليا خيار نسخ
 بالبلوغ او العلم بالنكاح بعده ان بعد البلوغ يعني اذا كانا عاقلين قبل البلوغ بالعقد

اعلامهما صح

فلكل منهما الفسخ عند البلوغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ عند ايه يوسف حسنة
 ونحوه والا فلكل منهما الفسخ اذا علم بعد البلوغ قوله غيرهما يتناول القاض والام حتى
 اذا وجب احدهما ثبت الخيار بها الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي بشرط القضاء
 يعني اختيار الصغير والصغيرة الفرقه بعد البلوغ لا يثبت الفرقه ما لم يفسخ القاضي
 النكاح بينهما بخلاف خيار الصغار بحيث لا يحتاج فيه الى القضاء وبخلاف خيار الخيرة
 فانها اذا اختارت نفسها وقعت الفرقه بلا قضاء فينوار ثمان قبله ان اذا شرط
 الفرقه بالقضاء ومات احدهما قبل القضاء بلغ اول ورثة الآخر لبقاء النكاح قبل
 القضاء وسكوت البكر هناك عند البلوغ او العلم بالنكاح بعد البلوغ رضا وخيار
 لا يثبت اليه آخر المجلس وان جهلت به ان بالخيار فان ابكر اذا سكنت هناك بناء على
 علم انها لم تعلم ان لها الخيار يبطل خيارها ولا يعذر بالجهل وينبغي ان تختار نفسها
 مع رؤيه الدم وان رأت بالليل تختار بلسانها فتقول فسخ نكاحي وتشهد اذا
 اصبحت وتقول رأت الدم الآن فان قالت الحمد لله اخترت فهي على خيارها وان
 بعثت خادمها حين حاضت فدعى شهودا فلم يقدر عليهم وهي في مكان منقطع لزما
 النكاح ولم تقدر ولو سألت عن اسم الزوج او عن المهر المسمى او عن سلمت على
 الشهود يبطل خيارها ولو اختارت واشهدت ولم تتقدم اليه القاض بشهرين فهي على
 خيارها بخلاف العيب ذكره الزيلعي بخلاف المعقنة اي اذا اعتقت امه ولها زوج
 ثبت لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار فجهلها فجهلها عذر لان خدمة المولى تمنع
 التعلم بخلاف الحائز فان طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة واما الصبي والصبيته
 فاذا راعها يجب عليها تعلم الايمان واحكامه او وجب على وليها ان
 التعليم ولا ينبغي ان يتركها سدى قال عليه السلام مروا صبيانكم بالصلاة اذا بلغوا
 واخبروا ثم اذا بلغوا عشر او خيار الصغير الى خيار المجلس للصغير واليتيم اذا
 بلغا لا يبطل بلا صريح رضا بان يقول رضيت او قبلت او دلالة بان يفعل ما
 يدل على الرضا كالقبول والمشي واعطاء الغلام المهر وقبول اليتيم المهر ولا يقيماها

نسبا

ولا يقيماها عن المجلس لان خيار البلوغ ثبت بعدم الرضا لتوهم الخلل وما ثبت
 بعدم الرضا يبطل بالرضا الا ان سكوت البكر رضانا فلا يثبت اليه آخر المجلس فضلا عما
 ورأيه لا سكوت الغلام فلا يبطل خياره بالقيام المسلمم للسكوت واما عدم بطلان
 خيار اليتيم بقيامها عنه فلان خيار بلوغها لم يثبت باثبات الزوج وهو ظاهر وما
 لم يثبت به لا يقتصر على المجلس فان التوفيق هو المقصر عليه كسائر في موضعه الولي
 في النكاح لا التصرف في مال الصغير فانه لا يثبت له لايه ثم لو صيرها ثم وتم العصبه بنفس
 وبوذكر ينصل باليتيم بلا توسط اثني احراز به عن العصبه بالغير كاليتيم اذا صارت
 عصبه بالابن فلا ولاية لها على اتمها المجنونة وعن العصبه مع الغير كالاخت مع الت
 حيث لا ولاية لها على اخوها المجنونة على ترتيب الارث اي يقدم الجدة وان سفل ثم الاصل
 وهو الاب والجد ابوالاب وان علم ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام
 ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب ثم المصنف فولي المجنونة
 الابن مع وجود الاب والحجب اي الا بعد محجوب بالا قرب بشرط حرية وتكليف فلا
 ولاية لعبد وصغير ومجنون على غيرهم اذ الولاية على الغير فرع الولاية على النفس ولا ولاية
 لهم على انفسهم فلا ولاية لهم على غيرهم واسلام في حق مسلمة ارادت التزوج وولد
 مسلم لقوله تعالى لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وكذا الولاية لمسلم على كافر
 وينبغي ان يقال الا ان يكون المسلم مستديما كافر او سلطانا ذكره الزيلعي ثم الى الولي
 بعد العصبه المذكورة الام ثم الاخت لاب وام ثم لام ثم ذوالرحم الاقرب فالاقرب
 ثم مولى الموالاة وهو من لا وارث له ووالى غيره على انه ان جني فارتبه عليه وان مات
 فميراثه له ثم السلطان لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له ثم فاحس كتب في
 مشوره اي مكتوب المعطى من قبل السلطان ذلك اي تزوج من لا ولي لها لا بعد ان
 يجوز للولي الا بعد التزوج بغيره الاقرب غيبة مقطعة فسرنا بعضهم بان يكون
 في بلد لا تصل اليه القوافل في السنة الامرة وهو اختيار القدوري وقيل ادنى مدة
 السفر يعني مسافة القصر اذ ليس لا قصي مدة السفر نهاية فاعتبر الادنى وهو اختيار القاض

بقيامها

على كل من النكاح الصبيته
 ولو كان النكاح الصبيته

وهو الابن مع

وام ثم ابن العم لاب مع

ولاية

فقد علم ان القاض ليس له ان يزوج
 الصبي الا اذا شرط له ذلك في العقد وليس
 للوصي ان يزوج الا بامام الا ان يزوج اليه
 الموصى ذلك

بان قالت اشهدوا اني زوجت نفسي من فلان فاجازة اي اجاز الغائب التزوج
 ببلوغ جبه اليه فان كان قبل عنه اي عن طرف الغائب في المجلس واحد سواء
 كان فضولي او وكيل اجاز النكاح والا فلا لان ما صدر عن المرأة شرط العقد و
 شرطه لا يتوقف على قبول نكاح غائب بل يتوقف على القبول في المجلس ولو من
 فضولي ليحقق صورة العقد ويتوقف تمامه على اجازة الغائب بتولي
 طرفي النكاح يعني الايجاب والقبول واحد ليس بفضولي من جانب ولا بشرط
 ان يتكلم بهما بل الواحد اذا كان وكيلاً منهما فقال زوجتها اياه كان كافياً وله او
 اقام امثالاً صيل وولي كالمثل في تزوج بنت عمه الصغيرة او اصبل ووكيل
 كما اذا وكلت رجلاً ان يزوجهها نفسه او ولياً من الجانبين او وكيلاً منهما او ولياً من جانب
 او وكيلاً من آخر ولا يجوز ان يكون فضولياً كما اذا كان اصيلاً وفضولياً او ولياً
 من جانب وفضولياً من آخر او وكيلاً من جانب وفضولياً من آخر وفضولياً من
 الجانبين اذ انت امرأة لرجل ان يزوجهها فعقد ال تزوج ذلك الرجل تلك المرأة
 لنفسه عند شاهدين جاز النكاح لانه اذا تولى طرفيه لكونه غير فضولي من جانب
 فقول زوجت بضم الشطر الشطرين فلا يحتاج الى القبول كذا ابن عم زوج
 بنت عمه من نفسه اي بضم هذا التزوج ايضاً كونه ولياً ليس بفضولي من جانب
 ولو وكلت رجلاً بزوجها فزوجها لم يجز لانها نصبت من زوجها لا من زوجها **باب**
المهر في النكاح بلا تسمية ونفيه لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ان تنفوا
 بما اوتاكم فان الباء لفظ خاص معناه الا لصاق فيديل قطعاً على امتناع النكاح الا
 الابتغاء وهو العقد الصحيح عن المال فان قبل الابتغاء ورد مطلقاً عن الا لصاق
 بالمال في قوله تعالى فانكم اما طاب لكم والمطلق لا يجعل على المقيّد عندنا وايضا
 يحصل الاستدلال ان الله تعالى احل الابتغاء الصحيح ملصقاً بالمال فمقتضى هذا
 ان لا يكون الابتغاء المنفك عن المال صحيحاً لان يكون صحيحاً ومستوجباً لثبوت
 ما بقي او سكت عنه عن المهر قلنا عن الاول ان المطلق يجعل على المقيّد عندنا ايضا

وعند الشافعي

ايضا اذا اتحد الحكم والحادثه ودخل المطلق والمقيّد على الحكم المنيب كما تقر في الاصول
 وههنا كذلك وعن الثاني ان قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتموا النساء ما لم تمسوهن
 او تفرضوا عليهن فريضة دل على تحقق الطلاق بدون سبعا فرض المهر وهو انما يترتب
 على النكاح الشرعي فاذا صح النكاح بدون تسمية المهر وجب ان يجعل الآية المذكورة
 على ما حللنا عليه واقله قدر عشرة دراهم فضة وزن سبعة اذ وزن كل عشرة
 سبعة مثاقيل سواء كانت مضروبة او غير مضروبة ووزن عشرة مثاقيل كانت
 قيمته اقل بخلاف نصاب السرة ذكره الزيلعي ووجب ان عشرة اذ سمي دونها
 ووجب الاكثر ان سمي اي الاكثر عند الوطئ متعلق بالوجوب او الحلوة الصحيح
 وسبب بيانها او موت احدهما فانه ايضا موكد للمهر ونصفه اي وجب نصف
 المسمى بطلاق قبل الوطئ والحلوة ووجب مهر المثل عند ما ذكر من الوطئ والحلوة
 والحلوة والموت في الشغار وهو ان يزوجه كل من الرجلين بنته او اخته لآخر
 بشرط ان يزوجه الآخر بنته او اخته فانه صحيح عندنا ولكل منهما مهر المثل وانما سمي
 به لان الشغار هو الرقع والاختلاء فكانها بهذا الشرط رفعا للمهر واخليا البضع
 عنه ووجب مهر المثل ايضا فيما لم يسم المهر او نفي اذا لم يتراضيا على شيء والا اي و
 ان تراضيا على شيء فذلك الشيء هو الواجب او سمي عطف على لم يسم اي وجب
 مهر المثل فيما سمي خرا وخزيرا وهذا الخل وهو خرا وهذا العبد وهو حر او ثوب
 او دابة لم يبين جنسهما او تعليم القرآن او خدمة الزوج الخ لها سنة لان المشروع
 هو الابتغاء بالمال المتقوم والتعليم ليس بمال فضلا عن التقوم وكذا المنافع
 على اصلنا ولو تزوجهما على خدمة حر آخر فقيل لا يستحق الخدمة والصحيح انها
 مستحق و يرجع على الزوج بقيمة خدمته ولو تكفها على رعي الغنم او الزراعة لم يجز
 على رواية الاصل والصواب ان يسم لها اجماعاً استدلالاً بقتة موسى وشعب
 صلوات الله عليهما فان شريعتهم من قبلنا شريعة لنا اذا قصها الله تعالى ورسوله
 بلا انكار كذا في الكافي ولو كان الزوج عبداً فاما خدمته ال قالو وجب الخدمة لان خدمته

يعني لا قطع بهذا

او موت احدهما فانه
 ان سمي بالخدمة في النكاح
 او اذن على ان صدق كل واحد منهما
 بضع الآخر في النكاح او اذن
 بضع الآخر في النكاح او اذن
 في الاسلام على النكاح

عنه يكون احد العقدين عوضاً عن
 الآخر فلا يسمي ما لا يصلح مهراً
 اذا المسمى ليس بمال فوجب
 مهر المثل كما اذا تزوجهما على
 خمر او مينة ربيع

وغيرة او وبيت الباقي في ذمة الزوج ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ ايضا
 او وصل اليه عين ما يستحقه كما لو قبضت اكثر من النصف فماتت وبيت له الباقي
 ثم طلقها قبل الدخول فعنده يرجع عليها بانه وعندهما بثلثائه ولو قبضت اقل
 من النصف ما يتبعن كالمعرض فو بيت له نصفه او كله قبضته او لا ثم طلقها قبل الدخول
 لم يرجع عليها بشئ لان حقه سلامة نصف المتبوض بلا عوض من جهتها بالطلاق
 قبل الدخول وقد وصل اليه لانه مما يتبعن فكان الموهوب عين المهر فلم له
 مقصوده بكل حال فلا يرجع بشئ نكحها بالتعدي ان لا يخرجها من مقامها او لا يخرجها
 عليها او نكحها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان وفي اي فمات نكحها
 على ان لا يخرجها او لا يخرجها ورجع عليها واقام فيما نكحها بالف ان اقام وبالفين ان
 اخرج فلها الالف والا فمات المثل اما الالف في صورة الوفاة ومهر المثل في صورة
 عدمه فلان المسمى صلح للمهر وقد تم رضا به واتا مهر المثل في عدمه فلا تسمى
 ما لها فيه نفع فعنده فواته بنعدم رضا بالتفكيك مهر مثلها هذا عند اي حنفية
 رج فعنده الشرط الاول صحيح لا الثاني وعندهما الشرطان صحيحان وعند زفر فلان
 لكن لا يبراد المهر في المسئلة الاخيرة وهي قوله وبالف ان اقام فانه اذا اخرجها وجب
 مهر المثل لكنه اذا كان اكثر من الفين لم يجب الزيادة وان كان اقل من الالف
 يجب الالف ولا ينقص منه شئ لا اتفاقهما على ان المهر لا يبرد على الفين ولا ينقص
 عن الف نكح بهذا العبد او بهذا العبد واحد ما او كس الالف فبمته من الآخر
 حكم مهر المثل ان جعل مهر المثل حكما فان كان اقل من او كسها فلها الاوكس
 وان كان اكثر من ارفعها فلها الالف وان كان بينهما فلها مهر المثل وهذا عند اي
 حنفية رج وعندهما فلها او كس في ذلك كله فان طلقت قبل وطئ فنصف الاوكس
 ان فلها نصف الاوكس في ذلك كله بالاجماع امر عديدين واحد بهما حر فمهر العبد
 ان ساو عشرة والاكل لها عشرة ذكره الزيلعي شرط البكارة ووجدت شيئا لزمه

بالتعين

لزمه الكل اي كل المهر ولا عبرة بالشرط صح امره فمات وبتت برودة وان لم يبالع فمات
 صفة ومكيل وموزون بين جنبه لاصفة ولزم الوساو قيمة وان يتزها اي
 صفة ايضا ان كما بين جنبه فالوصوف الى الازم هو وجب في النكاح الفاسد
 بالوطئ لا الخلوة مهر المثل يعني ان مهر المثل في النكاح الفاسد انما يجب بالوطئ
 لان المهر انما يجب فيه بالتمتع، منافع البضع لا يجرى العقد ولا بالخلوة لوجود
 المنافع من صحتها وهو الحرة فان الخلوة انما اقيمت مقام الوطئ للتمكن منه
 ولا تمكن مع الحرة فلها لا يجب بها حرة المصاهرة ولا العدة ولكل منهما فسخ
 بغير تحضر من صاحبه وقبل ليس له ذلك بعد الدخول الا بحضرة من صاحبه كما
 في البيع الفاسد بعد القبض ولا يبراد على المسمى ان زاد مهر مثلها على المسمى لم
 يعتبر الزيادة عليه لرضا بما دونها وان كان اقل من المسمى وجب مهر المثل
 لعدم صحة التسمية بخلاف البيع لانه مال متقوم في نفسه فيقدر ببدل القيمة وان لم
 يكن المهر مسمى او كان مجهولا وجب بالف ما بلغ اتفاقا ذكره الزيلعي والعدة
 تجب الحاقا للشبهة بالحقيقة في موضع الاحباط وتحذر عن اشتباه النسب
 ويعتبر ابتداؤه من وقت التعدي لان آخر الوطئيات هو الصحيح لانها تجب
 باعتبار شبهة النكاح ورفعها بالتفريق والنسب يثبت لانه مما يجتاط في اثباته
 احيا، للولد فيثبت على الشاب بوزن كان اقل لا هذا عند محمد رج وبه يفتي وعند
 احمد وابي يوسف رحمهما الله يعتبر من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح ومهر
 مثلها في اصطلاح الفقهاء مهر مثلها ان مهر امراة تماثلها من قوم اميرها لان الان
 من جنس قوم اميرها وقيمة الشئ انما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر باميرها الا
 ان تكون من قوم اميرها كان تكون بنت عمه فابتن ما فيه المماثلة بقوله سناو كما لا
 وما لا وعقلا وديانة وبلدا بان يكونا من بلد واحد وعصرا وبكارة وشيعة و
 وعفة ذكر في الهداية وعقلا وادبا وكما لخلق ذكر هذه الثلاثة الزيلعي وفي المتن
 بشرط ان يكون المخرجه مهر المثل رجلين او رجلا وامراة ثنتين ونفط الشهادة فان لم يوج

فيقدر ربا

فان كان من وقت الوطئ او وقت النكاح
 فانه انما يثبت على الشاب بوزن كان اقل لا هذا عند محمد رج وبه يفتي وعند احمد وابي يوسف رحمهما الله يعتبر من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح ومهر مثلها في اصطلاح الفقهاء مهر مثلها ان مهر امراة تماثلها من قوم اميرها لان الان من جنس قوم اميرها وقيمة الشئ انما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر باميرها الا ان تكون من قوم اميرها كان تكون بنت عمه فابتن ما فيه المماثلة بقوله سناو كما لا وما لا وعقلا وديانة وبلدا بان يكونا من بلد واحد وعصرا وبكارة وشيعة وعفة ذكر في الهداية وعقلا وادبا وكما لخلق ذكر هذه الثلاثة الزيلعي وفي المتن بشرط ان يكون المخرجه مهر المثل رجلين او رجلا وامراة ثنتين ونفط الشهادة فان لم يوج

فان لم يوجده فماتت
 لانها لم يوجده فماتت

فمن الاجاب ان لم يوجد من قبيل ابها من هي مثلها بعينه مهر مثلها من الاجاب
من قبيل هي مثل قبيل ابها صح حين ان الولي مهرها لانه من اهل الالتزام وقد اضاف
اليها ما قبل فصح ولو كانت صغيرة لانه جعل نفسه زعيماً والزعيم عارم وانما
قال دفعنا نوتهم انها اذا كانت صغيرة فطالب المهر ليس الا ولها فيلزم كون الوكيل
مطالباً ومطالباً لكن لا عبرة لذلك الوهم لان حقوق العقد هنا راجعة اليها الاصل
والولي صغير ومعه تجل في البيع فان الاب اذا باع مال الصغير لا يجوز ان يضمن
الثمن لان الحق راجع اليها العاقد وتطالب المرأة اياها ثبات من زوجها وو
وولتها اعتبارا بساير الكفالات وان ادى الى الولي رجوع على الزوج ان امر
الزوج الولي به كما هو الرسم في الكفالة لها منعه ان يجوز للمرأة ان تمنع زوجها
من الوطئ والسفر بها بعد وطي او خلوة رخصتها ال وان طهرها او خلاها برضاها
وهذا الدفع انها اذا رضيت بالوطئ او الخلوة لم يبق لها حق المنع لانها سلمت
اليها المعتقد عليه فلا تكون لها حق الاسترداد ووجه الدفع ان كل وطئ
معتود عليها فتسلم البعض لا يوجب تسليم الباقي لاخذ متعلق بالمنع ما بين
تجمل من المهر كلاً او بعضاً او اخذ قدر ما يعجل بمثلها من مهر مثلها غير
مقدر بالربع او الخمس ان لم يوجمل كله وان اجل كله او عجل فهو على ما شرط
حتى كان لها ان تجسد نفسها اليها استيفاء لم يوجب عجل كله وليس لها ان تجسرها فيما اذا
اجل كله لان التصریح اقوى من الدلالة والتفقه عطف على قوله منعه اي لها
التفقه بعد المنع والسفر والخروج من بيت زوجها للحاجة ولها زيارة اهلها بلا اذن
متعلق بقوله السفر الى اخره ما لم يقبضه اي المهر لان حق الجسد لا يستعاض المستحق
وليس له حق الاستيفاء قبل الابناء وسافر بها بلا رضاها بعد اداء اي اداء ما
بين تجمل او قدر ما يعجل لمثلها لقوله لستكون من حيث سكنتم وقيل لا الى السفر
الي بلد غير بلد لان الغريب يؤذى وبه يفتي به الفقيه ابو الليث رج واختاره
القاسم الصغار ومن بعده وينقلها فيما دون مدة ان مدة السفر اتفاقاً اذ في المهر

المهر القريب لا يتحقق الغربة اعلم ان المهر المذكور هنا ما تصور في تجل حتى لا يكون
لها ان تجسد نفسها فيما تصور في تأخره اليها الميسرة او الموت او الطلاق لان المتعارف
كالمشروط وذلك يختلف باختلاف البلدان والازمان والشخاص هذا اذا لم ينص
على التجل او التأجيل واما اذا نص على تجل جميع المهر او تأجيله فهو على ما شرط
كما ذكره الزبيدي اختلف في المهر ففي اصل يجب مهر المثل يعني قال احد الزوجين لم يتم
مهر وقال الآخر قد سمي فان قام البيعة قبلت والابستخلف المهر فان لم يكن ثبت دعوى
السمية وان حلف يجب مهر المثل قال صدر الشريعة واما عند البيعة في ينبغي
ان لا يحلف لانه لا يحلف في النكاح فيجب مهر المثل اقول فيه بحث لان هذه ليست مثله
النكاح بل هي مثله المهر وفيها الحلف بالاجماع والعجب ان المصنف قال في اوائل
كتاب الدعوى وكذا في النكاح اذا ادعت مهرها وقال الشارح ثم اي اذا ادعت
المرأة النكاح وطلبت المال كالمهر والتفقه فانكر الزوج يحلف فان نكل يلزم المال
فاذا صح ذلك لم يبعث ما ذكره هنا وقد روي ان كان اختلافهما في قدره فادعى انه
تزوجها بالف وادعت انه بالنين حكم مهر المثل في ان قام النكاح فالقول لمن شهد
مهر المثل بميمنة اي ان كان مهر المثل مساوياً لما يدعيه الزوج او اقل منه فالقول
له مع يمينه وان كان مساوياً لما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها مع يمينها و
واي برهن قبل سوا شهد مهر المثل له اولها لان المرأة تدعي الزيادة فان اقامت
بيعة قبلت وان اقامها الزوج قبلت ايضا لان البيعة تقبل لرد اليمين كما اذا
اقام المودع بيعة على رد الوديعة اياها المالك تقبل وان برهنها فبيعة من لا يشهد
اي تقبل بيمينها ان شهد مهر المثل له وبيعة ان شهد لها لان البيئات شرعت لاثبات
خلاف الظاهر واليمين لا بقاء الاصل والاصل في النكاح كونه مهر المثل فمن ادعى خلافة و
فبيعة اولى وان كان مهر المثل ينسبها تحالفاً فان حلفا وبرهنها قضى بمهر المثل
وان برهن احدهما قبل برهانه فان طلقت قبل الوطئ عطف على قوله ان قام النكاح
حكم منعه المثل اي ان كان منعه المثل مساوياً لنصف ما يدعي الرجل او اقل منه

واما الولد باذن المولى متعلق بقوله وقف وهذه العبارة احسن من عبارة
 الكفر وهي لم يجز نكاح العبد لانه جائز لكنه موقوف ان اجاز ان المولى تفقد ان
 النكاح وان رد بطل فان تكوينا به ان بالاذن فالمهر والتفقة عليهم ان على الفتي
 وغيره وبموتهم بسقطان ان المهر والتفقة لفوات محل الاستيفاء والمهر على الفتي
 بعد العتق ان كان المهر بعد الاذن وان كان به ان بالاذن يتعلق المهر برقبته ان
 ان الفتي دفعا للضرر عنهما فان ذمته ضعيفة فلو لم يتعلق برقبته لتضررت
 بخلاف ما اذا تزوجت بلا اذن مولاه ودخل بها حيث لا يباع به بل بطلب
 بعد العتق كما اذا الرهب الدين باقراره قبيل في المهر مرة فان لم يبق يد
 لم يبيع ثانيا بل بطلب بيا فيه بعد العتق لانه بيع جميع المهر وبيع فيها ان التفقة والاستيفاء
 مرارا لانها يجب ساعة فاعلم يقع البيع بالجميع هذا اذا تزوج العبد
 باجنية واما اذا زوج المولى امته فاختلف المشايخ فيه منهم من قال يجب
 المهر ثم يسقط لان وجوب حق الشرع ومنهم من قال لا يجب لاحتحالة وجوبه
 للمولى على عبده لاقتضائه ايجابا له عليه اقول يؤيد القول الثاني ان النص
 المفيد لوجوب المهر لا يتناول العبد وهو قوله نقه واحل لكم ما وراء ذلك ان
 ان تسقوا باموالكم فان هذا خطاب لارباب الاموال والعبد ليس بماك للمال
 والآخر ان المال كالمالك والمدير بعيان في المهر والتفقة لانها لا يجملان النقل
 من ملك الى ملك مع بقاء الكتابة والتدبير وبكسبه عطف على قوله برقبته
 بعد ما فضل كسبه من دين التجارة فان دينها مقدم على دين المهر ان ثبت المهر
 باقرار المولى وان ثبت بالبينة تاتى المرأة الغرماء في مهرها كذا في الخصعة قوله
 ان قول المولى لعبده الذي تزوج بلا اذنه طلقها رجعية اجازة لان الطلاق في
 الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح فيكون اجازة لا قوله طلقها او فارقتها لا
 يكونان اجازة لاحتمالهما الرد لان رد هذا العقد ومشاركته يسمى طلاقا ومفارقة
 وهو البق بحال العبد المرد او هو ادنى فكان الحبل عليه اولى والاذن للعبد
 او هو مان

ان العبد يسقط المهر
 بعد العتق لان
 التفقة والاستيفاء
 قد سقطا
 من المهر

في نكاح العبد
 لا يكون الا في نكاح صحيح
 فيكون اجازة لا قوله طلقها او فارقتها لا
 يكونان اجازة لاحتمالهما الرد لان رد هذا العقد ومشاركته يسمى طلاقا ومفارقة

للعبد بالنكاح يتناول القصد ايضا ان كما يتناول الصحيح هذا عند ابي حنيفة
 رج وقال لا يتناول القصد وثمة الخلاف يظهر في امرين ذكر الاول بقوله قبيل
 لمروا ان وطئها بغيره اذا تزوج امرأه نكاحا فاسدا ودخل بها لزم العقد
 عنده في الحال قبيل في فيه فعندهما لا بطلان الا بعد العتق وذكر الثاني بقوله و
 لو نكحها ثانيا او الاخرى بعد ما ولو صححنا وقف على الاذن بغيره اذا تزوج امرأه
 نكاحا فاسدا ودخل بها بغيره الاذن عنده لا عندهما حتى لو نكحها ثانيا او نكح اخرى
 بعد ما صححنا عندهما ولم يبع عند بل وقف على الاذن زوج عبد الله ما دونها
 مديوننا في وسات المرأة غرماء ان غرماء العبد في مهر مثلها اما صحة النكاح
 فلا تبيتن على ملك الرقبه فيجوز تخصيصا له واما المهر فلا تبيتن حكما بسبب لا
 لامرؤله وهو صحة النكاح فلا تبيتن غير مشروع بلامهر في مثل هذه الصورة ولو زوج
 المولى على اكثر من مهر المثل فالزائد بطلان به بعد استيفاء الغرماء كذا في الصحيح
 مع دين المرضي من زوج امته لا يجب عليه التوبة وهي ان يجلي بينها وبين زوجها
 ولا يستحدمها مصدر بوائت له اذا حققت له منزلا والمولى وان
 لم يهره لا منزلا لكن يستد اليه التوبة لتكفيه منها واذا لم يجب فتجده ان الجارية
 مولاه وانما لم يجب لان حق المولى اقوى من حق الزوج لانه يملك ذاتها ومنافعها
 بخلاف الزوج ولو وجبت التوبة لبطل حق في الاستحدام وحق الزوج في الوطئ
 لا يبطل بالاستحدام اذ بطل الزوج ان طفر بها لكن يجب بها ان بالتوبة التفقة و
 والسكنى على الزوج لان ذلك جزء الاحتباس ومحج الرجوع بعد ما ان اراده
 استحدامها بعد التوبة فله ذلك لان حقه لا يسقط بها كما لا يسقط بالنكاح وسقط
 التفقة به ان بالرجوع لما مر انها جزء الاحتباس فاذا زال سقطت ولو خدمته
 بلا استحدامه لا ان لو خدمت المولى بلا استحدامه بعد التوبة لا تسقط التفقة
 عن الزوج وله اجبار عبده وامته على النكاح مع الاجبار هنا نكاحا عليها
 بل ارضاها وعند الشافعي لا اجبار في العبد وهو روي عن ابي حنيفة وابي يوسف

مطلقا
 من زوج امته لا يجلي التوبة

ان الزوج يسقط المهر
 بعد العتق لان
 التفقة والاستيفاء
 قد سقطا

رحمها الله وانما جاز لان مملوكه رقبته ويدا فملك عليه كل تصرف فيه صيانة للملك
ويسقط المهر بقتل المولى امته قبل الوطى متعلقا بالقتل هذا عند ابي حنيفة
وقالا لا يسقط اعتبار ابعوثها حتى انما فان المقتول ميت باجله ولا يبيح حنيفة
ان المولى اتلف المقتول عليه قبل تفرقه بوصول الزوج اليها فلا يجب عليه شيء
ياخذ المولى كالو باعها وذهب بها المشترك من المصرا واعتقها قبل الدخول فاخترت
الفرقة او غيرها بوضع لا يصل اليها الزوج والقتل جعل التلافة حق احكام الدنيا
حتى وجب القصاص والدية والحرم من الارث كذا في الهداية والكاظم وغيرهما
وقال صدر الشريعة لانه عجل بالقتل اخذ المهر فجوز بالحرمان اقول فيه بحث
لان علة سقوط المهر لو كان حرمان المولى من الارث لكونه قاتلا لزم ان لا يأخذ
المهر اذا قاتلها بعد الدخول وقد قال بعد هذا وانما قال قبل الوطى لان بعد الوطى
المهر واجب في صورتين لا ان لا يسقط المهر بقتل الحرة نفسها قبل ان قبل
الوطى خلا فالمرء هو يقول انها فوتت المبدل قبل التسليم فيفوت المبدل
كقتل المولى امته ولنا ان جناية المرء على نفسه غير معتبرة اصلا في احكام الدنيا
ولهذا اذا قتل نفسه بقتل وبصل عليه وله ان للمولى الاذن في العزل لانه
لان منع عن حدوث الولد وهو حق مولانا وخيرت امته ومكانة وكذا مدبرة وام
ولادعت وكذا كانت تحت حر سواء كان النكاح برضا او لا فان كانت تحت
العبد فلها الخيار ان تقاد فمعا للعار وهو كون الحرة فراسا للعبد وان كانت
تحت الحر ففيه خلاف الشافعي نكح عبد بلا اذن فعققت النكاح وكذا الوباة
فاجازا المشترك كذا في النهاية كذا الامه اذا تزوجت نفسها بلا اذن مولانا ثم عتقت
فقد نكحها لانها من اهل العبرة وامتناع النفوذ حق المولى وقد زال بلا خيار لها
لان النكاح نفذ بعد العتق وبعد النكاح لم يزد عليها ملك فلم يوجد سبب الخيار فلا
يشترط كما لو تزوجت بعد العتق ولو وطئ اى الزوج الامه قبل ان قبل العتق
فالمسمى من المهر وان كان ازيد من مهر مثلها له ان للمولى او وطئ بعده ان بعد العتق

هذا هو المهر المسمى من المهر وان كان ازيد من مهر مثلها له ان للمولى او وطئ بعده ان بعد العتق

هذا هو المهر المسمى من المهر وان كان ازيد من مهر مثلها له ان للمولى او وطئ بعده ان بعد العتق

هذا هو المهر المسمى من المهر وان كان ازيد من مهر مثلها له ان للمولى او وطئ بعده ان بعد العتق

العتق فلها اى المسمى للامه يعني ان تزوجت بلا اذن نكح الف ومهر مثلها مائة مثلاً فدخل
بها زوجها ثم اعتقها سيدها فالالف للمولى لانه استوفى منفعة مملوكه له فوجب المبدل له
وان لم يدخل بها حتى اعتقها فالمرء لها لانه استوفى منفعة مملوكه لها فوجب المبدل لها العلم ان
من لا يملك اعتناق العبد لا يملك تزويجه بخلاف الامه فالاب والمجد والولى والقاضى والوصى
والمكاتب والشركاء المغاوض يملكون تزويج الامه لا العبد والعبد المأذون والصبي المأذون
والشركاء شركاء عتقهم ان لا يملكون تزويجها ايضا من وطئ امته فولدت منه فادعاه
ثبت نسب وهو ام ولد وعليه قيمتها لامرأته اى عقراً ولا قيمة الولد سواء ادعى
الاب شبهة او لا صدقة الابن فيه او لا وانما يثبت النسب اذا كانت ملك الابن من و
وقت العلوق اى وقت الدعوة لان الملك انما يثبت بطريق الاستناد اى وقت العلوق
فيستدعى قيام ولاية الملك من وقت العلوق اى وقت الدعوة وذلك لان للاب ولاية
ملك مال الابن عند الحاجة اليه صيانة نفسه لقوله عليه السلام انت وماك لا يبيك وماك
جزؤه فوجب صونه عن الضياع بمال الابن وذا يملك جارية لتصبح فعل الاستنلال
اذا خلا عن الملك لغاوا اذا تمككها غرم قيمتها لانه لا حاجة لبيت بكامله لانها ليست
من ضرورات البقاء ولهذا لا يجبر ان يعطى اياه امته يستولى له فلقبام الحاجة او جازا
الملك ولعدم الضرورة او جازا القيمة صيانة لماله ولم يجب العتق لان الوطى وقع في
ملكه ولم يضمن قيمة الولد لانه افلق حر الاستناد الملك المقتل الاستنلال كذا في كالا
الجد في الاحكام المذكورة بعد موته ان موت الاب ولو تزوجها الابن جارية اياه فولدت
منه لم يهرام ولده لان انتقالها الى الاب لصيانة ماله وقد صار موصوفاً بدونه فلا حاجة
اليه ويجب المهر لا التزامه بالنكاح لانه لا قيمة لعدم ملك الرقبه وولده حر لان اخاه ملكه
فعق عليه حرة قالت لولى زوجها اعتقه عني بالى فاعتق ففد النكاح وكذا لو قال جل
تحت امه لمولانا اعتقها عني بالى ففعل عتقت الامه وفد النكاح ويسقط في المسئلة
الاولى المهر لا تحاله وجوبه على عبده ولا يسقط في الثانية وعند في النكاح لعدم الملك
وتحقيق الخلاف ان المبدل اذا ذكر ثبت الملك بالافتضاء عندنا فصار كما لو قالت بعد متى

هذا هو المهر المسمى من المهر وان كان ازيد من مهر مثلها له ان للمولى او وطئ بعده ان بعد العتق

هذا هو المهر المسمى من المهر وان كان ازيد من مهر مثلها له ان للمولى او وطئ بعده ان بعد العتق

بكذا ثم اعتقه عني وقول المولى اعتقت بمنزلة قوله بعته منك واعتقتك عنك فاذا ثبت
 الملك اقتضاء فساد النكاح وزفر لا يقدر بالاقتضاء فلا يثبت الملك الملك فلا يثبت
 النكاح عنده وتام تحقيقه في الاصول والولاء لها وبمع عن كفارتها ان نوت لكونها
 معتقة ولو تركت الحرة البذل الى لا تقول بالثبوت لم يفسد النكاح لعدم الملك والولاء
 لانه المصنف بهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ثم فرغ عن نكاح الرقيق شرعا في نكاح
 الكافر فقال اسم المتزوجان بلاء شهودا وفي عدة كافر معتقد في ذلك اقر عليه ولو
 كانا ان المتزوجان اللذان اسمهما محمدين او اسم احد المحمدين او نرافعا
 او عرضا امرهما اليها وما على الكافر فرق بينهما لعدم المحلية المحمية وما يرجع
 الى المحل يستوي فيه الابتداء والبقاء بخلاف ما لم يبرأ فعه احداهما لان لا يفرق
 اذ يرافعه احداهما لا يبطل حتى الآخر لعدم التزام احكام الاسلام وليس لصاحبه
 ولاية التزامه بخلاف ما اذا اسلم لان الاسلام يعمل ولا يعمل الولد يتبع خبر الابوين
 دينان فان كان احدهما مسلما فالولد مسلم او كتابيا والاخر مجوسيا فهو كتابي لانه انظر له
 وهذا اذا لم يختلف الدارين كلون كانا في دار الاسلام او في دار الحرب او كان
 الصغير في دار الاسلام واسم الوالد في دار الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكما و
 اما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم لا يتبعه ولده ولا
 يكون مسلما اذا لا يمكن ان يجعل الوالد من اهل دار الحرب بخلاف العكس ذكره
 الزيلعي والمجوسي ومثل كالمثني وسائر اهل الشرك شر من الكتابي اذ له دين سما و
 دعوى ولهذا يؤكل ذبحته ويجوز نكاح نسائه للمسلمين فكان المجوسي شر احسن
 اذا ولد بينهما ولد يكون كتابيا تبعا وفي اسلام احد الزوجين المجوسيين او امرأة
 الكتابي يعرض الاسلام على الآخر فان اسلم فهي له والا فارق بينهما بعد الاباء هذا
 احسن من قول صاحب الكنز اذا اسلم احد الزوجين يعرض الاسلام على الآخر
 لانه يستقيم في المجوسيين اذا اسلم احدهما مطلقا يفرق بينهما بعد الاباء واما اذا
 كانا كتابيين فان اسلمت يعرض عليه الاسلام وان اسلم لم يعرض لهما يجوز تزويجهما

خلاف
 للمصنفين

و في قوله
 فانه اسلم
 فانه اسلم

تزوجها للمسلم ابتداء وكذا اذا كانت كاتبة والزوج مجوسي فاسلم لما ذكرنا واما بآؤه
 طلاق لالبا او ما يعنى اذا فارق القاض بينهما فان كان الاباء من طرف الرجل كان التفريق
 طلاقا وان كان من طرف المرأة كان فسخا لاطلاقا لان الطلاق من الرجال لا النساء ولا
 في هذا الى ابائهما الا للموطوعة لان غير الموطوعة فوطت المبدل قبل تاكيد البذل فكتب
 الردة والمطوعة واما في صورة اباء الزوج فان كانت موطوعة فلها كل المهر والآن
 ففسخه لان التفريق سنا طلاق قبل الدخول ولو كان ذلك في اسلام احد المجوسيين
 او امرأة الكتابية ثم ادى في دار الحرب لم تبين حتى تحيض ثلثا قبل اسلام الآخر لان الا
 ليس سببا للفرقة وعرض الاسلام متعذر لعصور الولاية ولا بد من الفرقة رفعا
 للفارقا شرطها وهو مضي الحيض مقام السبب كما في حفر البيرواني قلنا او امرأة
 الكتابية لان الاسلام اذا كان الزوج وهي كتابية وهما على نكاحهما اسلم زوج الكتابية
 لم تبين اذ يجوز له التزوج بها ابتداء فالبعاء اولى بتابين الدارين سبب الفرقة لا السبب
 حتى لو خرج احدهما اليها مسلما او ذميا او اسلم او عقد عقد الذمة في دارنا او سبي و
 ادخل فيها وقعت الفرقة بينهما ولو سبيا معا لم تقع وعند الشافعي سببها السبي
 لا التباين حائل في ضد الحامل فاجرت من دار الحرب اليها مسلمة او ذمية او اسلمت
 في دار الاسلام او صارت ذمية تنكح بلاعدة بخلاف الحامل حيث لا تنكح قبل الوضع
 وجه جواز النكاح قوله فقه فلا جناح عليكم ان تنكحوهن حيث اباح نكاح المهاجرة
 مطلقا فقيده بما بعد العدة زيادة على النص وهي نسخ كما تقرر في الاصول ارتداد
 احدهما الى احد الزوجين فسخ عاجل للنكاح غير موقوف على الحكم وفائدة كونه
 فسخا ان عد الطلاق لا يتقضى به هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما وقال محمد
 ان كانت الردة من المرأة فكذلك وان كانت من الزوج فطلاق والموطوعة كل المهر
 سواء كانت الردة منها او منه لانه تأكد بالدخول فلا يتصور سقوطه وبغيره اى
 بغير الموطوعة النصف الا نصف المهر لو ارتد اى لو ارتد الزوج لان الفرقة من جهته
 قبل الدخول بوجب نصف المهر ولا شيء من المهر بغير الموطوعة لو ارتدت لان الفرقة

مطلب
 تبين الدارين
 سبب الفرقة

ففسخه

أي بعد وقت مخصوص على الخلاف لأن اباحت ضرورية لأنه جزء الأدمية فيستدبر بعد
الضرورة ويثبت به أي بالرضاع وأن قل وعند الشافعي لا يثبت التحريم إلا بالجنس
رضاعات يكفي الصبي بكل واحدة منها أمومة المرضعة فاعل يثبت للرضع
وابوة زوج مرضعة لبنها منه أي من ذلك الزوج له أي للرضع يعني يثبت بالرضاع
كون المرضعة أمًا للرضع وكون زوجها أبًا له إذا كان لبنها منه حتى إذا لم يكن منه
بأن تزوجت ذات لبن رجلًا فارضعت به صبيًا فإنه لا يكون ولدًا له من الرضاع
بل يكون ربيبة من الرضاع حتى يجوز له أن يتزوج بأولاد زوج الثاني من غير علم وباطن
كما في النسب ويكون ولدًا للزوج الأول ما لم تلد من الثاني فإذا ولدت منه ما
فارضعت صبيًا فهو ولد الثاني بالاتفاق لأن اللبن منه وإن لم تجل من الثاني
فهو ولد الأول بالاتفاق لأن اللبن منه ثم إن استغناء هذا القيد يقتضي استغناء الابوة
لكن لا يلزم منه جواز نكاح الزوج للرضعة بعد المفارقة بينه وبين المرضعة
الموطوءة له لأن وطئ الانتهاء يحرم البنات ولو سمحة الرضاع كما مر في حرم به أي
بالرضاع ما يحرم بالنسب الأم وأختها وأختها أم الأم والأخت والأخ من النسب
هي الأم أو موطوءة الأب وكل منهما حرام ولا كذلك من الرضاع وهي شاملة لثلث
صور الأولى الأم رضاعًا للأخت أو الأخ نسبا كأن يكون له رجل أخت من النسب
ولها أم من الرضاعة حيث يجوز له أن يتزوج أم أخته من الرضاعة والثانية
الأم نسبا للأخت أو الأخ رضاعًا كأن يكون له أخت من الرضاعة ولها أم من
النسب حيث يجوز له أن يتزوج أم أخته من النسب والثالثة الأم رضاعًا للأخت
أو الأخ رضاعًا كأن يجتمع الصبي والصبيبة الأجنبية على ندي امرأة أجنبية
وللصبيبة أم أخرى من الرضاعة فإنه يجوز لذلك أن يتزوج أم أخته من الرضاعة
وأخت ابنه فإن أخت الابن من النسب أمًا للبنت أو الربيبة وقد وطئت
أمتها ولا كذلك من الرضاع وجدة ابنه فإن جدة ابنه نسبا أم موطوءة أو أمه ولا
كذلك من الرضاع وأم عمه وعمته وأم خاله وخالته فإن أم الأولين موطوءة الجدة

من جهتها قبل الدخول بعصية توجب سقوطه والاباء نظيره ان نظيره ان زاد حتى اذا
كان بعد الدخول من ايها كان يجب المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان منه
يجب النصف وان كان منها لا يجب شيء ارتدوا اسلاما معا لم يثن وان اسلمت
متعاقبات فان اسلام احدهما اذا تقدم بقى الآخر على ردته فيحقق الاختلاف **باب**
القسم هو بنج القاف مصدر قسم القاسم المال بين الشركاء فترقه بينهم وعين
انصائهم ومنه القسم بين النساء وهو اعطاء حصة في البيوت عند المصيبة للمصيبة
والموانسة لاجل الجماعة لانها تبنى على الشايط فلا يقدّر على التوبة فيها كما في
المحبة يجب العدل فيه وفي الملبوس والمأكول ولا يجوز ترجيح بعض على بعض في
شيء منها والكبر والجدة والمسلمة كاضداد ما ينعى الثوب والقدية والكنانية فربها
القسم والملبوس والمأكول وللحرة ضعف الامة والمكاتبه والمذبة وام الولد المثلو **حاشي**
اظهار الشرف والحرية وبها فربن شاء لا لا يعتبر القسم في السفر حتى جازله ان يجب
واحدة منهن فيه والفرقة اول تطيبا لقلوبهن ولها ان ترجع ان تركت قسمها
لاخرى لانها استنطت حقها لم يجب بقدر فلا يقطع فان الاسقاط انما يكون في القايم
فيكون الرجوع امتناعا بمنزلة العارية حيث يرجع المعبر فيها من شيء لما قلنا و
ولا يقطع برضاها **كتاب الرضاع** هو في اللغة مصن الثدي مطلقا وفي الشرع
صن الصبي الرضيع من ثدي امه احراز عن ثدي الشاة ونحوها فان الرضيعين اذا احتا
لا يترتب عليه حكم الرضاع كما سبأ في وقت مخصوص هو عنده ان عند ابي حنيفة
رحم الله حولان ونصف وعندهما حولان فقط وانفقوا على ان اجرة الرضاع
اذا اطلقت المدة لا يجب على الاب بعد الحولين ثم مدة الرضاع اذا مضت لم
يتعلق به تحريم لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصال ولا يعتبر الفطام قبل
المدة الا في رواية عن ابي حنيفة اذا استغنى عنه وذكر الخصاص انه اذا فطم
قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا وان لم تستغن يثبت به الحرمة **عند**
وهو رواية عن ابي حنيفة وعليه الفتوى ذكره الزيلعي ولا يباح الارضاع بعده **الكل**

آدمیه

من ۱۵۰ تا ۲۰۰
باز ۱۵۰ تا ۲۰۰
کا

کتابخانه
موزه و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

والنهي عليه والمعنة من العنة وهو اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه فينب
مرة كلام العقل مرة كلام المجانين والنائم وانما لم يقع طلاقهم لعدم التمييز او
العقل فيهم اذ امك احداهما الى احد الزوجين الآخر كذا وبعضه بطل النكاح لان
المالكية تنافي ابتداء النكاح فيمنع بقاءه ولو حررت الى المرأة زوجها المملوك
حين ملكته فطلعت في العدة او خرجت الحرة من دار الحرة سلمت ثم خرج زوجها
سما فطلعت في عدها الغاه الى الطلاق ابو يوسف رحمه الله قال لا يقع الطلاق
في المسكين واقعه الى الطلاق محمد فيها واعتباره الى الطلاق والمراد عدده
بالتاء فطلاق الحرة الى جميع طلاقها لثمة حر كان زوجها او عبدا وطلاق الامه
انسان حر كان زوجها او عبدا ويقع الطلاق بلفظ العنى بلا عكس يعني اذا قال لا
لامرأة اعتقك تطلق اذا نوى اودل عليه الحال واذا قال لامرأة طلقك لا تعتق
لان ازالة الملك اقوى من القيد وليست الاولى لازمة للثانية فلا يصح استغناء
الثانية الاولى ويصح العكس **باب افعال الطلاق** الطلاق نوعان صريح وكناية
الصريح عند الاصوليين ما ظهر المراد منه ظاهرا بيقين حتى صار مكشوف المراد بحيث
يسبق اليه السامع بمجرد السماع حقيقة كانت او مجازا صريح ما الى لفظ لم
يستعمل الا فيه كطلقك وانت طالق ومطلقه وطلاق قال الشاعر فانت طلاق
والطلاق عزيمه فان هذه الالفاظ لم يستعمل الا في الطلاق ويقع به اي بالصريح وان
اما قوله فانت طالق فلما قال في الهداية انه نعت فرد حتى قيل للشيخ طالقان وللثالث
طوالق فلا يحتمل العدد لانه ضمة وذكر الطالق ذكر لطلاق هو صفة المرأة لا لطلاق
هو تطبيق والعدد الذي يقرن به نعت لمصدر محذوف معناه طلاقا ثلثا وتوضيحه
ما قال صاحب التوضيح ان قوله انت طلاق يدل على الطلاق الذي هو صفة المرأة
لغة ويدل على التطبيق الذي هو صفة الرجل اقتضاء فالذي هو صفة المرأة لا يصح
فيه نية الثالث لانه غير منفعة في ذاته وانما قلنا التعدد في التطبيق حقيقة وباعتبار
عدده بعدد لازمه الى الذي هو صفة المرأة فلا يصح فيه نية الثالث واما الذي هو صفة

صفة الرجل فلا يصح فيه نية الثالث ايضا لانه ثابت اقتضاء وبنيته صاحب التلويح
بالامزيد عليه وبه يظهر ان قول الزبلي قول صاحب الهداية انه نعت فرد لا يستقيم
لان الكلام في الطلاق للمرأة لا يستقيم فليتأمل واما البواقي فلا تنافي للاخبار لغة
والشارع نقلها الى الثالث لكنه لا يقطع معنى الاخبار بالكلية لانه في جميع اوضاعه
اعتبر المعاني اللغوية حتى اختار للاثاء الفاظ تدل على ثبوت معانيها في الحال
كالفاظ الماضي فاذا قال طلقك وهو في النية لاخبار وجب كون المرأة موصوفة
به في الحال فيثبت الشرع الايقاع من جهة المتكلم اقتضاء ليصح هذا الكلام فيكون
الطلاق ثابتا اقتضاء فلا يصح فيه نية الثالث اذ لا عموم للمقتضى ولان نية ال
الثالث انما تصح بطريق المجاز يكون الثالث واحدا اعتبارا راي ولا تصح نية المجاز الا
اللفظ كنية التخصيص رجعي لقوله تعالى الطلاق مرتان فاما ك بمعروف ونسبح
باحسان وقد قالوا الامساك بمعروف وهو الرجعة مطلقا الى سواء نوى واحدا بابا
او اكثر منه او لم ينو شيئا لانه ظاهر المراد فتعلق الحكم بعين الكلام وقام مقام معناه
فاستغنى عن النية وبنيته الابانة قصد نتيجة ما علقه الشارع بانقضاء العدة فيلغو
قصده كما اذا سلم يريده قطع الصلوة وعليه سهو وكذا نية الثالث تغيير لمقتضى
اللفظ كما سبقين به فيلغو ولا يمنع ان الطلاق الرجعي الارث اصلا الى في الصحة ولا في
المرض وصدق في نية الوثاق ديانته يعني اذا قال انت طالق ونوى به الطلاق عن
وثاق لم يصدق قضا لانه خلاف الظاهر والمرأة كالعاقبة لا يحل لها ان تمكنه اذا
سقط منه ذلك او شهد به شاهد عدل عندا لكن بعينه نية بينه وبين الله تعالى
ولو صح صريح به الى قال انت طالق عن وثاق صدق مطلقا الى لم يقع في القضا ايضا
شي لانه صريح بما يحتمل اللفظ فيصدق ديانته وقضا وفي نية العمل لم يصدق اصلا
لاديانته ولا قضا لانه لرفع القيد والمرأة غير مقيدة بالعمل كذا الى كما ذكر من الصور
في وقوع الطلاق انت الطلاق او طالق الطلاق او طالق طالق او طالق فطلقه لكن
يقع بها الى هذه الصور واحد رجعي ان لم ينو ونوى واحدة لما مر انه ظاهر المراد او شين

الطلاق عند المصباح لوجود المعلق به وصح في الثاني اي في قوله في غيبة العمة يعني اخر
 النهار ومراده في القضاء واما ديانة فيصدق فيهما هذا عند ابي حنيفة واما
 عندهما فلا يصدق فيهما قضاء ويصدق ديانة وفي انت طالق اليوم عند ابي حنيفة
 اليوم يعني الاول ويلحق الثاني يعني تطلق في الصورة الاولى في اليوم ويلحق
 ذكر الغد وفي الثاني تطلق في الغد ويلحق ذكر اليوم فانه اذا ذكر ثبت حكمه
 تعليلًا او تجزئة فلا يحتمل التغيير بذكر الثاني لان المعلق لا يقبل التجزئة والعجز لا
 يقبل التعليق بخلاف ما اذا قال انت طالق اليوم اذا جاء غدا حيث لا يقع
 قبل الغد لانه تعلق بجي غدا فلا يقع قبل وذكر اليوم لبيان وقت التعليق
 انت طالق واحدة او لا او مع موتي او مع موتك لغو اما الاول فلان الوصف
 متى قرئ بالعدد كان الوقوع بذكر العدد كما سياتي فيكون الشك داخلًا في الايقاع
 فلا يقع واما الثاني فلانه اضاف الطلاق الى حالة منافية له لان موته ينافي
 اهليته الايقاع وموتها ينافي محليته الوقوع ولا بد منهما كذا انت طالق قبل ان
 تزوجك او اسس وتلك نكحها اليوم لانه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن ما الكال
 فيه فلما كما اذا قال لها انت طالق قبل ان اخلق او قبل ان تخلق او طلقك
 وانا صبي او نائم بخلاف ما اذا قال انت حر قبل ان اشر بك وانت حرام
 وقد اشتراه اليوم حيث يعتق عليه لا قرار له بالحرية قبل ملكه الا يترك ان من
 قال لعبد الغيرة عتقه مولاه ثم اشتراه يعتق عليه لا قلنا ذكره الزيلعي وان
 نكحها قبل امس وقع الآن لانه لم يسهه الى حالة منافية ولا يمكن تصحيحه
 اخبارا عن طلاق نفسه ولا عن طلاق غيره لانعدامهما فيه فتعين الانشاء
 ولا قدرة له على الاسناد فتعين الانشاء في الحال قال انت طالق قبل
 موتي بشهرين او اكثر ومات قبل مضي شهرين لم تطلق لانشاء الشرط وان
 طلقت لوجود الشرط ولا ميراث لها لان العدة قد تنقض بشهرين بثلاث
 حيض كذا في الخبر بدلالة الجامع الكبير قال انت طالق ما لم اطلقك او متى

في قوله في غيبة العمة
 يعني اخر النهار

بعده

او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت لانه اضاف الطلاق الى زمان
 حال عن التطبيق وقد وجد حين سكت فان متى صريح في الوقت كونه من ظروف
 الزمان وما ايضا يستعمل فيه ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لا اي لا تطلق به
 بالسكوت بل بمقتضى النكاح حتى يموت احدهما قبل ان تطلق فيقع الطلاق قبل الموت
 لان الشرط محقق واذا ما بلانية كان عنده وعندهما وقد مر حكمها وان يوى
 الوقت او الشرط فذلك لاحتمال اللفظ كلاً منهما وفي قوله انت طالق ما لم اطلقك
 انت طالق تطلق بالافرة معناه اذا قال ذلك الموصول والعكس ان يقع شتان
 ان كانت مدخولها وهو قول زفر لانه اضاف الطلاق الى زمان حال عن التطبيق
 وقد وجد ذلك وان كان قليلا وهو زمان اشتغاله بالطلاق قبل ان يفرغ منه وجه
 الاستحسان ان زمان البر غير داخل في اليمين وهو المقصود به ولا يمكن تحقيقه الا باخراج
 ذلك القدر عن اليمين واصل الخلاف فيمن حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس
 ويخو ذلك كما سياتي وفي قوله انت طالق يوم اترجك فتكلمها ليلاحت بخلاف
 الامر باليد اعلم ان اليوم اذا قرئ بفعل ممتد يراى به النهار واذا قرئ بفعل
 غير ممتد يراى به مطلق الوقت لان ظرف الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ فيكون
 معيارا لقوله صمت السنة بخلاف صمت في السنة فاذا كان الفعل ممتدا كالامر
 باليد كان المعيار ممتدا فيراد باليوم النهار واذا كان غير ممتد كوقوع الطلاق كان
 المعيار غير ممتد فيراد باليوم مطلق الوقت وتام تحقيقه في التلويح وقد اوضحنا
 في جوابه وفي انت طالق شتين مع عتق سيدك فاعتق سيدك له اي للزوج او
 الرجعة يعني رجل تزوج امه غيره فقال لها هذه العبارة فاعتقها المولى وطلق شتين
 وكان الظاهر ان لا يملك الزوج الرجعة لان الشتين في حق الامة كالثالث لكنه
 يملكها لان اعتاق المولى شرط للتطبيق ولا ينافي فيه لفظ مع لانه يستعمل في معنى بعد
 كقوله نعم فان مع العسر يسرا فيقدم عليه فيقع الطلاق وهي حرة فلا يكون تمام
 طلاقها شتين بل ثلثا فيملك الرجعة بعد الشتين ولو علق على البناء للمنفول

فطلقت

عنقها وطلقها بحج العدة يعني قال المولى اذا جاء العدة فانت حرة وقال الزوج اذا
 جاء العدة فانت طالق شتين محج العدة لا ان ليس له الرجعة لان وقوع الطلاق
 مقارن لوقوع العتق فيقع الطلاق وهي امة بخلاف المسئلة الاولى فان العتق
 هنا مقدم رتبة كما عرفت وعند محمد عليك الرجعة لان العتق اسرع وقوعا لكونه
 رجوعا الى الحالة الاصلية وهو امر حسن بخلاف الطلاق فانه ابعض المباحات
 بل تعد كالحرة بالاتفاق لاحتياط نطق المراء باننا ان يقول الزوج انما ملك باني
 او عليك حرام ان نوى لابان ملك طالق وان نوى لان الطلاق لازالة العتق وهو
 فيها دون الزوج ولو كان لازالة الملك وهو عليها لانها مملوكة له والزوج مالك بخلاف
 الابانة لانها لازالة الوصلة وهي مشتركة بينهما وبخلاف التحريم لانه لازالة الحلق
 وهو ايضا مشترك فصحت اضافتها اليها ولا تصح اضافة الطلاق الا اليها وانما لم يذكر
 ما قال في الوقاية ولا طلاقه بعد ما ملك احدهما صاحبه او شفعه اكتفاء بما ذكر
 قبيل باب ابقاء الطلاق ان احدهما اذا ملك الآخر بطل النكاح فانه اذا بطل
 لم يجزئ الوقوع ويقع بان طالق هكذا يشترط الا يصح بعد متعلق ببيع
 المقدار المنصور الى المنصوب من الاصح ويقع بما ذكر مشيرا بظهوره بعد المضموم
 فانه اذا اشير بالاصح المنشور فالعادة ان يكون بطن الكف في جانب الخطاب
 فيعتبر عدد المنشور واذا عقد الاصح يكون بطن الكف في جانب العاقد فيعتبر
 عدد المضموم اعتبارا بطريق الخطاب وعرفهم ويقع بان طالق باني او اسد
 الطلاق او المحنة او حبة او طلاق الشيطان او طلاق البدعة او طلاق كالحمل
 كالجبل او كالف او ملاء البيت او تطليقة شديدة او طويلة او عريضة بلانية
 ثلاث بشمل ما اذا لم ينو عددا او نوى واحدة او شتين وهذا في الحرة واما في
 الامة فشتان بتمزك الثلث ولم يذكره اكتفاء بما مر مرارا واحدة بآية فاعل يقع
 المقدرة في اول المسئلة يعني اذا وصف الطلاق بصرب من الزيادة او الشدة
 كان بايثا لانه وصفه بما يجمل فيكون هذا الوصف لتعيين احد المحتملين ويقع

في قوله طلاق الشيطان او طلاق البدعة او طلاق كالحمل كالجبل او كالف او ملاء البيت او تطليقة شديدة او طويلة او عريضة بلانية ثلاث بشمل ما اذا لم ينو عددا او نوى واحدة او شتين وهذا في الحرة واما في الامة فشتان بتمزك الثلث ولم يذكره اكتفاء بما مر مرارا واحدة بآية فاعل يقع المقدرة في اول المسئلة يعني اذا وصف الطلاق بصرب من الزيادة او الشدة كان بايثا لانه وصفه بما يجمل فيكون هذا الوصف لتعيين احد المحتملين ويقع

ويقع بها اي بنية الثلث ثلثا لتمام الجنس فيجملها اللفظ فيجمل عليها بالنية
 قال لغير الموطوءة انت طالق ثلثا وفعين اي الثلث وقال الحسن البصري اذا قال
 انت طالق ثلثا وقعت واحدة واذا قال او فقت عليك ثلاث تطلقات وقعت
 لانها تبين بقوله انت طالق لا اية عدة وقوله ثلثا يصادفها وهي اجنبية فصارت كما
 لو عطف بخلاف قوله او فقت عليك ثلاث تطلقات ولنا انه متى ذكر العدد كان
 الوقوع بالعدد كما سياتي بخلاف العطف وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية
 والكترة لان فيها اشارة الى الخلاف المذكور بخلافها كما لا يخفى على الناظر فبرها فليست مثل
 وان فرق اي الطلاق لغير الموطوءة بان قال انت طالق واحدة وواحدة او انت
 طالق طالق او انت طالق انت طالق باني بالاولى لا اية عدة لكونها غير مدخول بها
 ولم يقع الثانية لانها المحل ويقع اي الطلاق بعد قرن به اي بالطلاق لانه
 يقع اذا قال انت طالق واحدة يقع الطلاق بواحدة لا بان طالق لان صدر
 الكلام موقوف على ذكر العدد فلا يفيد الحكم قبل كما تقرر في الاصول فلو مات قبل
 ذكر العدد لقال قولك انت طالق فلم يقع الطلاق قيد بموتها اذ يموت الزوج قبل
 ذكر العدد يقع واحدة لانه وصل لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها وذكر العدد
 حصل بعد موتها وفي موت الزوج ذكر لفظ الطلاق ولم يتصل بذكر العدد فبقى
 قوله انت طالق وهو عام بنفسه في وقوع الطلاق الا يري انه لو قال لامرأته
 انت طالق يريد ان يقول ثلثا فاخذ رجل فاه فلم يقبل شيئا بعد ذكر الطلاق يقع
 واحدة لان الوقوع بلفظه لا بقصده كذا في معراج الدراية ويقع في غير الموطوءة
 بواحدة اي انت طالق واحدة وواحدة او قبل واحدة او بعد واحدة طلقة واحدة
 اما الاول فظاهر واما البواني فلان الواحدة الاولى فيها وصفت بالقبلية فلما وقعت
 لم يبق للثانية محل ويقع بواحدة اي انت طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة
 او مع واحدة او معها واحدة طلقان شتان اما الاول فلان القبلية صفة انية
 لاتصالها بحرف الكناية فاقضى ابقاها في الماضي وابقاها في الاولى في الحال كذا في الاتباع

في قوله طلاق الشيطان او طلاق البدعة او طلاق كالحمل كالجبل او كالف او ملاء البيت او تطليقة شديدة او طويلة او عريضة بلانية ثلاث بشمل ما اذا لم ينو عددا او نوى واحدة او شتين وهذا في الحرة واما في الامة فشتان بتمزك الثلث ولم يذكره اكتفاء بما مر مرارا واحدة بآية فاعل يقع المقدرة في اول المسئلة يعني اذا وصف الطلاق بصرب من الزيادة او الشدة كان بايثا لانه وصفه بما يجمل فيكون هذا الوصف لتعيين احد المحتملين ويقع

في الماضي ايقاع في الحال فيقترنان فيقترنان واما الثاني فلان البعدية صفة الاولى فاقطع
 ايقاع الواحد في الحال وايقاع الاخر قبل هذه فيقترنان واما الثالث والرابع
 فلان مع للفران ويقع بان دخلت الدار فان ^{طال} واحدة وواحدة طلقة واحدة ان
 دخلت الدار لان المعلق بالشرط كالمخرج عند وقوعه وفي المخرج يقع واحدة اذ لا يقع
 للثاني والثالث محل فكذا هنا وان آخر الشرط وقال لغير الموطوءة انت طالق وطالق
 ان دخلت الدار فنتان لان الجرائن يتعلقان بالشرط دفعة فيقترنان كذلك
 وفي الموطوءة فتان في كلتا البناء انما التكاح بوجود العدة هذا هو محل لهذه العبارة
 وقد وقعت في الوقاية في غير محلها قال امرأتني طالق وله امرأتان او ثلث تطلق واحدة
 وله اي للزوج خيار التعيين هو الصحيح احراز عما قبل يقع على كل واحدة منهن
 طلاق والصحيح هو الاول ذكره الزيلعي في اخر باب الايلاء من طلق امرأته قبل الدخول
 ثلثا وقعن لان قوله انت طالق ثلثا ايقاع لمصدر محذوف تقديره طلاقا ثلثا
 فيعين جملة وليس قوله انت طالق ايقاع على حدة كذا في الاختيار لا يقال النص
 قد ورد في المدخول بها حيث قال حة تنكح زوجها غيره لانا نقول قد تقرر في الاصول
 ان العبرة لعوم اللفظ لا بخصوص السب ولا دلالة النص على الدخول الزوج
 الاول لو قال لثلاثة الاربع يمكن تطلقه طلقت كل واحدة تطليقة وكذا لو قال
 يمكن تطلقان او قال ثلث او اربع الا ان يكون قسمه كل واحد بينهما فطلق
 كل واحدة ثلثا ولو قال يمكن خمس تطليقات يقع على كل واحدة طلاقا فكذا
 اي ثمانية تطليقات فان زاد عليها طلقت كل واحدة ثلثا كذا في الخاتبة **وكتاية**
 وهي عند الاصوليين ما ما استمر المراه به حقيقة كان او مجازا وهي انها لم توضع
 له الا للطلاق واحتمل وغيره فلا يقع بها الطلاق الا بالنية او دلالة الحال لانها لم توضع
 واحتمل غيره وجب التعيين بالنية او دلالة التعيين كحال المذكرة الطلاق وحال
 الغضب وهو ان ما لم يوضع له ثلثة اقسام ذكر الاول بقوله اما صاحب للجواب
 عن سؤال المرأة الطلاق فقط ان لا يكون رد الكلامها ولا سبها ولا شتمها كاعتدي ما

في قوله امرأتني طالق

في قوله امرأتني طالق

فانه يحتمل ان يراد به اعتدي نعم الله تعالى او نعمي عليك او اعتدي من النكاح فاذا نوى
 الاعتد من النكاح نال الا بهام ووجب بها الطلاق بعد الدخول اقتضا كانه قال
 طلقك او انت طالق فاعتدي وقبل الدخول بها جعل سفارا عن الطلاق لانه
 سب في الجملة وان لم يكن سببا هنا ويجوز استعارة الحكم لسببه اذا احتضن
 السبب به كما تقرر في الاصول استوى رجك فان الاستبراء يستعمل بمعنى الاعتد
 لانه تخرج بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة ويجتمل الاستبراء ليطلقها في حال
 فراغ رحمها اي تفرقي برأه رجك لا طلقك انت واحدة اي انت واحدة عند قومي
 او منفردة عندك ليس لي معك غيره ويجتمل ان يكون نقلا لمصدر محذوف ولاجرة
 باعزاب واحدة عند عامة المشايخ لان عوام الاعراب لا يفرقون بين وجوه
 الاعراب ففيه احتمال الجواب عن سؤال الطلاق لا الرد والسبب امرتك بيدك
 اي عمك بيدك كما في قوله تعالى وما امر فرعون بشيئ ويجتمل اداة الامر باليد
 في حق الطلاق كما سياتي اختار اي اختار نفسك بالفراق في النكاح او اختار
 نفسك في امر آخر فانها لا يصلحان للرد والشم فيكونان جوابا لسؤال الطلاق
 ومرادها من ان لفة كان وفي الآخرين يعني قوله امرتك بيدك اختار لا تطلقا
 المرأة ما لم تطلق نفسها كما سياتي في الباب الذي يليه وذكر الثاني بقوله واما
 صالح للجواب عن سؤال الطلاق والرد لسؤالها كاخري اي من عندي لا في طلقك
 او اخري ولا تطلي الطلاق وكذا اذ هي قومي واما تقع فاما من القناع وهو
 الخمار اي استترت لا في طلقك او القناعه بما زكك الله تعالى من امر المعيشة
 ولا تطلي الطلاق وكذا اخري واستترت واما اخري فمن الغيبة اي اختار الغيبة
 لا في طلقك او لغيرك ورايها وقيل اعزتي وهي من العزوبة وهي الخجرة عن الزوج
 او بمعنى البعد عني لا في طلقك او لزيارة امك ولا تطلي الطلاق نزوي اي ابغى الزواج
 اي لا في طلقك او اطلي النساء اذ الزوج مشرك بين الرجل الرجل والمرأة ولا تطلي
 الطلاق الكفى باهلك اي لا في طلقك او لا في اذنتك ولا تطلي الطلاق جلك على غاريك

وقال اقع

الفارب ما بين السنام والعنق اى اذ بهى حيث ثبت لاني طلقك او لئلا تظلمى
الطلاق ويمنهاه سرحك ولذا لم يفر بالذكر لا سبيل لي عليك لا تكاح بيني وبينك
لاملك لي عليك احتمالها للطلاق ظاهر واما احتمال الرد فلان كلاً منها محذور للنكاح
فلا يكون طلاقاً بل كذباً كما سيأتى فوجب الحمل على الرد بالبلغ وجه ومرادها من
اى لغة كان وذكر الثالث بقوله واما صالح للجواب والثتم كحلية برية بتلثة
بابين فارقك حرام احتمالها للطلاق ظاهر واما احتمال الثتم فليجوز ان يراد
خليفة عن الخير لاجتماع كبرية عن الطلعات والمحامد بنية بتلثة بابين كلاً بمعنى
المنقطعة اى منقطعة عن كل رتبة او عن الاخلاق الحسنة فارقك منارفة
صورة حرام الصحية والعشرة ثم ان الاحوال ايضا ثلث حال الرضا، وحال
مذكرة الطلاق بان تال هي طلاقها او بسا، اى اجنبى وحال الغضب ففى الرضا
لا يقع الطلاق بشئ منها الا بالنية للاحتمال والقول له مع بینه في عدم النية في حال
مذكرة الطلاق يقع الطلاق بالصالح للجواب والرد بالنية لانه لما احتل الجواب
والرد ثبت الادنى بدون النية وهو الرد لانه ابتداء ما كان على ما يكون كان واذا وجدت
الجواب ويقع الطلاق بالباقيين وهما القسم الاول الصالح للجواب فقط و
والثالث الصالح للجواب والثتم بدونها اى بلا نية اما الاول فلان الحال حال
الجواب فحل عليه بدلالة الحال فصار طلاقاً وكذا الثالث لان الحال لا يصلح
لثتم فتعين الجواب وفي حال الغضب يقع الطلاق بالصالح لانه الجواب فقط
بلا نية لانه يصلح للطلاق الذي يدل عليه الغضب ولا يصلح للرد والثتم ويقع
بالباقيين وهو القسم الثاني الصالح للجواب والرد والثالث الصالح للجواب والثتم
بها اى بالنية لانه لما احتل الجواب وغيره اجتمع اياً ما يترجح الجواب وهو النية
وتطلق المرأة بالثالث الاول بغير اعتدى استبرى رجلك انت واحدة واحدة
رجعية اما اعتدى فلان حقيقة الامر بالحساب ويحتمل ان يراد اعتدى نعم الله
تعالى او نعم عليك او اعتدى من النكاح فاذا نوى الاخير زال الابهام ووقع به الطلاق

لغة ساه

الطلاق بعد الدخول اقتضا، كانه قال انت طالق فاعتدى وقبل الدخول جعل به
مستعاضاً عن الطلاق لانه سببه ويجوز استعاضة الحكم للسبب اذا كان الحكم محققاً به
كما تقر في الاصول والطلاق مقفوت للرجعة واما استبرى فلانه يستعمل بمعنى
الاعتداء لانه يخرج بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة ويحتمل الاستبراء ليطهرها
في حال فراغ رحمها اى تقر في براءة رجلك لا طلقك وامانت واحدة فلانه يحتمل ان
يراد به انت واحدة عند قومك او منفردة عندك ليس لي معك غيرك ونحو ذلك
وان يكون ثتماً لمصدر محذوف اى انت طالق طلقة واحدة وقد مر ان عوام
الأعراب لا يفقهون بين وجوه الأعراب فاذا زال الابهام بالنية كان دالاً على الصريح
لاعاملاً بوجهه والصريح يعقب الرجعة ولا يصح في هذه الثلث نية الثلث
لان قوله انت طالق ثبت اقتضا، في اعتدى واستبرى رجلك ومضمر في قوله
انت واحدة ولو كان مضمر حالم يقع به الا واحدة فاذا كان مقضى او مضمر اولي
ان لا يقع به الا واحدة فان قيل المصدر لما كان مضمر في قوله انت واحدة وجب
ان يصح نية الثلث قلنا التخصيص على الواحدة ينافي نية الثلث كذا في الكافي
وتطلق بغيره من الفاظ الكتابات طلقة واحدة باينة وان نوى ثنتين اما
البيونة فلانها لم يكن كناية عن مجرد الطلاق بل عن الطلاق على وجه البيونة و
واما امتناع ارادة الثنتين فلما تقر ان الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد
ويصح نية الثلث في غير الموطوعة غير ثمن الكتابات الا اختار له لسانى في الباب
الذي يليه ان الاختيار لا يتنوع وهذا الاستثناء لا بد منه ولم يقع في الكفر قال اعتدى
ثلاثا قال اعتدى اعتدى ونوى اى قال نويت بالاول طلاقاً وبالباقي
حيضا صدق في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه وان لم ينو اى قال لم انو به اى
بالباقي شيئاً فثبت لانه لما نوى بالاول الطلاق صار الحال حال مذكرة الطلاق
فتعين الباقيان للطلاق فلا يصدق في نفي النية ليست لي بامرأة بغير ان قول
الزوج لامرأته ليست لي بامرأة وكذا قوله لها انما لست لك بزوج طلاقاً باين ان

في قوله لا يكون طلاقا لانه في النكاح وهو لا يكون طلاقا قابل كذا يكون الزوجية معلومة فصار كما لو قال لم اترؤجك او سئل هل لك امرأة فقال لا ونوى الطلاق لا يقع فكذا هنا وله ان هذه الفاظ تصلح لانكار النكاح وتصلح لانشاء الطلاق الا يرى انه يجوز ان يقول لست لي امرأة لاني طلقها كما يجوز ان يقول لست لي امرأة لاني ما تزوجها فاذا نوى به الطلاق فقد نوى بحتم لفظه فيصح كما لو قال لا نكاح بيني وبينك طلاقا واحدا فحملها ثلثا صارت ثلثا وقال لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا يتصور ان تكون ثلثا وله ان الواحدة تكون ثلثا بانضمام الشئين فيحمل على هذا تصحيح الكلام طلقها رجعا فجعل افعال قبل الرجعة جعلت ذلك الطلاق بائنا صار بائنا وعند محمد لا يكون بائنا لانه قصد تغيير المشرع وهو ابطال ولا الرجعة بعد ثبوتها فيلغو ولها انه ما لك للطلاق بوصف البيونة ابتداء لو جود الحاجة اليه فيصح الحاق هذا الوصف به تصحيحا لتصرفه وتخصيلا لغرضه وانما قال قبل الرجعة لما قال في المحيط هذا اذا كان قبل الرجعة لانه لو راجعها ثم قال جعلها بائنة لانه لا يصح اتفاقا لانه بالرجعة ابطال عمل الطلاق فتعذر به جعلها بائنة الصريح يلحق بالصريح اذا قال انت طالق انت طالق او قال انت طالق وطاقك تطلق شئين وهو ظاهر والصريح يلحق بالبائن اي اذا اباها ثم قال انت طالق يقع الطلاق لانه قال الله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به يعني الخلع ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والغاء للتعقيب مع الوصل فيكون هذا انصاعا وقوع الثالثة بعد الخلع الذي هو طلاق باين وقد حقق هذا في التلويح واوضحناه في حواشيه فمن اراد فليرجع ثم والبائن يلحق بالصريح يعني اذا قال للموطوءة انت طالق ثم قال انت بائن يقع الطلاق البائن لا البائن اي لا يلحق البائن البائن الا اذا كان معلقا بان قال ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال انت بائن ثم دخلت الدار في العدة فانها تطلق اما حقوق البائن الصريح فظاهر لان القيد الحكم باق ببقاء العدة واما عدم حقوق البائن البائن فلا مكان

في قوله لا يكون طلاقا لانه في النكاح وهو لا يكون طلاقا قابل كذا يكون الزوجية معلومة فصار كما لو قال لم اترؤجك او سئل هل لك امرأة فقال لا ونوى الطلاق لا يقع فكذا هنا وله ان هذه الفاظ تصلح لانكار النكاح وتصلح لانشاء الطلاق الا يرى انه يجوز ان يقول لست لي امرأة لاني طلقها كما يجوز ان يقول لست لي امرأة لاني ما تزوجها فاذا نوى به الطلاق فقد نوى بحتم لفظه فيصح كما لو قال لا نكاح بيني وبينك طلاقا واحدا فحملها ثلثا صارت ثلثا وقال لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا يتصور ان تكون ثلثا وله ان الواحدة تكون ثلثا بانضمام الشئين فيحمل على هذا تصحيح الكلام طلقها رجعا فجعل افعال قبل الرجعة جعلت ذلك الطلاق بائنا صار بائنا وعند محمد لا يكون بائنا لانه قصد تغيير المشرع وهو ابطال ولا الرجعة بعد ثبوتها فيلغو ولها انه ما لك للطلاق بوصف البيونة ابتداء لو جود الحاجة اليه فيصح الحاق هذا الوصف به تصحيحا لتصرفه وتخصيلا لغرضه وانما قال قبل الرجعة لما قال في المحيط هذا اذا كان قبل الرجعة لانه لو راجعها ثم قال جعلها بائنة لانه لا يصح اتفاقا لانه بالرجعة ابطال عمل الطلاق فتعذر به جعلها بائنة الصريح يلحق بالصريح اذا قال انت طالق انت طالق او قال انت طالق وطاقك تطلق شئين وهو ظاهر والصريح يلحق بالبائن اي اذا اباها ثم قال انت طالق يقع الطلاق لانه قال الله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به يعني الخلع ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والغاء للتعقيب مع الوصل فيكون هذا انصاعا وقوع الثالثة بعد الخلع الذي هو طلاق باين وقد حقق هذا في التلويح واوضحناه في حواشيه فمن اراد فليرجع ثم والبائن يلحق بالصريح يعني اذا قال للموطوءة انت طالق ثم قال انت بائن يقع الطلاق البائن لا البائن اي لا يلحق البائن البائن الا اذا كان معلقا بان قال ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال انت بائن ثم دخلت الدار في العدة فانها تطلق اما حقوق البائن الصريح فظاهر لان القيد الحكم باق ببقاء العدة واما عدم حقوق البائن البائن فلا مكان

ان نواه وقال لا يكون طلاقا لانه في النكاح وهو لا يكون طلاقا قابل كذا يكون الزوجية معلومة فصار كما لو قال لم اترؤجك او سئل هل لك امرأة فقال لا ونوى الطلاق لا يقع فكذا هنا وله ان هذه الفاظ تصلح لانكار النكاح وتصلح لانشاء الطلاق الا يرى انه يجوز ان يقول لست لي امرأة لاني طلقها كما يجوز ان يقول لست لي امرأة لاني ما تزوجها فاذا نوى به الطلاق فقد نوى بحتم لفظه فيصح كما لو قال لا نكاح بيني وبينك طلاقا واحدا فحملها ثلثا صارت ثلثا وقال لا يكون الا واحدة لان الواحدة لا يتصور ان تكون ثلثا وله ان الواحدة تكون ثلثا بانضمام الشئين فيحمل على هذا تصحيح الكلام طلقها رجعا فجعل افعال قبل الرجعة جعلت ذلك الطلاق بائنا صار بائنا وعند محمد لا يكون بائنا لانه قصد تغيير المشرع وهو ابطال ولا الرجعة بعد ثبوتها فيلغو ولها انه ما لك للطلاق بوصف البيونة ابتداء لو جود الحاجة اليه فيصح الحاق هذا الوصف به تصحيحا لتصرفه وتخصيلا لغرضه وانما قال قبل الرجعة لما قال في المحيط هذا اذا كان قبل الرجعة لانه لو راجعها ثم قال جعلها بائنة لانه لا يصح اتفاقا لانه بالرجعة ابطال عمل الطلاق فتعذر به جعلها بائنة الصريح يلحق بالصريح اذا قال انت طالق انت طالق او قال انت طالق وطاقك تطلق شئين وهو ظاهر والصريح يلحق بالبائن اي اذا اباها ثم قال انت طالق يقع الطلاق لانه قال الله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به يعني الخلع ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والغاء للتعقيب مع الوصل فيكون هذا انصاعا وقوع الثالثة بعد الخلع الذي هو طلاق باين وقد حقق هذا في التلويح واوضحناه في حواشيه فمن اراد فليرجع ثم والبائن يلحق بالصريح يعني اذا قال للموطوءة انت طالق ثم قال انت بائن يقع الطلاق البائن لا البائن اي لا يلحق البائن البائن الا اذا كان معلقا بان قال ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال انت بائن ثم دخلت الدار في العدة فانها تطلق اما حقوق البائن الصريح فظاهر لان القيد الحكم باق ببقاء العدة واما عدم حقوق البائن البائن فلا مكان

شئت

وادانيت او اذا ما شئت امامتي وميتما فلا تهما لعموم الاوقات كانه قال في الى
 وقت شئت فلا يقتصر على المجلس واما اذا ما فانهما ومتى سواء عندهما
 واما عنده فيستعملان للشرط كما يستعملان للظرف لكن الامر صار في يدنا فلا يخرج
 بالسك وفي طلق صرتك او طلق امرائي عكسها يعني اذا قال لامرأته طلق
 صرتك او قال لاجنبي طلق امرائي صح الرجوع لانه توكيل محض لا يشترط تمليك
 ولم ينفذ بالمجلس كما هو حكم التوكيل الا اذا قيد بالمشية في لم يصح الرجوع
 ويقتصر على المجلس وقال زفر هو الاول سواء لانه توكيل كالاول وعامل لغيره
 وبذكر المشية لا يكون عاملا لنفسه وما لا لان التوكيل يتصرف عن مشية سول
 ذكره الموكل او لا فصار كالوكيل بالبيع اذا قال له بعد ان شئت ولنا ان المأمور
 يصلح وكيله وما لا لان الوكيل من يتصرف براءى غيره والمالك من يتصرف براءى
 نفسه سواء تصرف فيه لنفسه او غيره فاذا قال له طلقها ان شئت كان تمليكاً لانه
 فوض الامر اليه رآية والمالك هو الذي يتصرف عن مشية واما الوكيل فمطلوب
 منه الفعل شاء او لم يشاء وقوله لان الوكيل يتصرف عن مشية اي قلنا المراد
 بالمشية مشية ثبت بالصيغة وما ذكر من المشية ليست كذلك وانما نشأت
 من عدم القدرة على الالتزام وكلامنا في موجب الصيغة فان لم ينو في الاول
 متعلق باول الكلام يعني اذا قال الزوج طلقني نفسك فان لم ينو شيئاً او نوى
 طلقه واحدة فطلقت نفسها في المجلس وقت طلقه رجعية لانه فوض اليها
 الصريح ولو نوى ثلثا فطلقت ثلثا وقصنا اي الثلث لانه امر بالتطبيق لغة فقط
 مصدر هو اسم جنس فيقع على الادنى مع احتمال الكل كسائر اسماء الاجناس وفي قوله
 اختارت ان اختارت نفسها بان قالت اخترت نفسي بانث بواحدة والقياس ان
 لا يقع بشئ وان نوى الزوج الطلاق لانه لا يملك الا بقاء هذه اللفظة حتى لو قال
 اخترت من نفسي واخرت نفسي منك لا يقع شئ لكنهم اتخسروا الاجماع الصحابة
 ووجه وقوع البائن ان اختياراً نفسها انما يكون بثبوت اختصاصها بها وهو

وهو في البائن اذ في الرجعي يمكن الرجوع من له جمعها بلا رضاها او قالت اختار نفسي
 والقياس ان لا يقع بشئ لانه مجرد وعيد او جمل لانه مشترك بين الحال والاستقبال
 فلا تطلق بالسك كما اذا قال طلقني نفسك فقالت انا اطلق نفسي وجه الاستحسان
 ان هذه الصيغة غلب استعمالها في الحال كما في كلمة الشهادة واداءات هذه الشهادة
 فيكون حكاية عن اختيار في القلب بخلاف قولها انا اطلق نفسي اذا لا يمكن ان
 يجعل حكاية عن تطلبها في تلك الحالة لانه فعل اللسان ولم يوجد فيها ولم يصح نية
 الثلاث اكل لا تطلق ثلثاً وان نوى الزوج لان الاختيار لا يتنوع لانه بني عن الحلو
 وهو غير محقق متنوع الى العطفة والحقة كالطلاق بخلاف البيونة وفي قوله انت
 طالق متى شئت او نحوها اي متى شئت وادانيت او اذا ما شئت لا يقتصر على المجلس ولا يجرى
 الزوج ولا يرد الامر برة بل تطلق المرأة نفسها متى شئت اما الاولان فلما
 واما الثالث فلانه ملكها الطلاق في الوقت الذي شئت فلما تمليك قبل المشية
 ليرتد بالرد ولا تطلق نفسها الا واحدة فقط لانها تقيم الزمان لا الافعال فيملك
 التطبيق في كل زمان لا تطلقاً بعد تطبيق وفي قوله طلقني نفسك او انت طالق
 كلما شئت تطلق المرأة نفسها في الثلث لان كلما يفيد عموم الافعال بالتفريق
 لانها تفيد عموم الافراد دون الاجتماع ولا تطلق المرأة نفسها بعد زوج آخر لان
 التعليق ينصرف الى الملك القائم فلا يتناول الملك الحادث بعد زوج آخر وفي قوله
 انت طالق حيث شئت وابن شئت لا تطلق حتى نشاء ويتقيد بالمجلس لان حيث
 وابن من اسماء المكان والطلاق لا يتعلق بالمكان حتى اذا قال انت طالق في الشام
 تطلق الآن فيلغو ويبقى ذكر مطلق المشية فيقتصر على المجلس بخلاف الزمان
 فان له تعلقاً به حتى يقع في زمان دون زمان فوجب اعتباره خصوصاً كما لو قال
 انت طالق غداً او عموماً كما لو قال في الى وقت شئت وفي قوله انت طالق كيف شئت
 يقع قبل المشية طلقه رجعية لانه يقتضيه اللفظ فان شئت ان قالت شئت بآية
 او ثلثاً ونواه الى الزوج الا قال نويت ذلك وفي ذلك ثبوت المطابقة بين مشيتها

واما الاختيار فيكون على ما في المتن
 واما الاختيار فيكون على ما في المتن

بينهما

وارادته وان اختلف بينهما بان ارادت ثلثا والزوج واحدة او بالعكس فرجعية
 لان تصرفها لغيرها لعدم الموافقة فبقي ابقاء الزوج وان لم ينو الزوج ثلثا
 اي يعتبر مستبها جريا على موجب النية وفي قوله انت طالق كم ثبت او ما ثبت طلقت
 نفسها ما شئت في المجلس لانها يستعمل للعدد فقد فوض اليها اي عدد شئت
 وان قامت من المجلس بطل لان هذا الامر واحد ومخاطب في الحال فيقتضي الجواب
 في الحال وان ردت ارادة لانه عليك فيقبل الرد وفي قوله انت طالق من ثلث ما ثبت
تطلق ما دونها اي واحدة وثنتين دون الثلث وعندهما تطلق ثلثا ايضا ان شئت
 لان ما يحكم في العموم ومن قد يستعمل للتمييز فيجعل على تسمية الجنس كما اذا قال كل من
 طعامي ما ثبت او طلق من ثلثي من شئت وله ان من حقيقة في الله التبعض
 وما في التعميم فيعمل بها وفيما استشهد به ترك التبعض لدلالة اظهار التماح
 او لعموم الصيغة وهي المشية حتى لو قال من شئت كان على الخلاف ثم لما ذكر المجلس
 اراد ان يبين ما يختلف به وما لا يختلف فقال والمجلس انما يختلف بقيامها
 ان كانت قاعدة او ذواتها ان كانت قائمة او شروعا في قول او عمل لا يتعلق
 بما مضى من تفويض الطلاق فجلوس القائمة وانكاه القاعدة وقعود المتكئة ووعاء
 الاب للمشورة وشهود شهودهم ووقف دابة هي راكبها لا يقع بقطع المجلس لان
 كلامها يحجب الراي فيتعلق بما مضى ولا يكون دليلا على الاعراض بخلاف الصرف
 والسم لان المبطل هناك الافراق لا عن قبض دون الاعراض وفلكها كغيرها
 واثبتها كغيرها حتى لا يتبدل المجلس بجري الفلك ويتبدل المجلس بسير الدابة فان
 سيرها ووقوفها مضاف اليها كغيرها وسير الفلك ووقوفها غير مضاف اليها كغيرها
 فافترقا وشرطا في وقوع الطلاق ذكر النفس من احدهما الى الزوج والمرأة لانه عرف
 بالاجماع وهو في المفردة بذكر النفس من احدهما فلو قال اختارني فقلت اخترت بطل
 ولم يقع به الطلاق لانقاء الشرط الا ان يتصادقا على اختيارها الى اختيار النفس قال
 تاج الشريعة في شرح الهداية اعلم ان كون ذكر النفس شرطا اذا لم يصدقها الزوج انها

انها اختارت نفسها ما اذا صدقها وقع الطلاق بتصادقهما وان خرج الكلام منهما
 مجلا او بقول الزوج اختاري اختارة فيقول المرأة اخترت فان ذكر الاختيار كذكر
 النفس لان ثمة الوحدة تنبئ عن الاتحاد واختيارها نفسها هو الذي يتحد تارة و
 يتحد اخرى بان قال لها اختارني نفسك بما شئت او بثلث فطلبتك ولو نلتها
 اي ذكر لفظ اختارني ثلث مرات فقلت اخترت اختارة او قالت اخترت
 الاولى او الوسطى او الاخرة فقلت اما وقوع الثلث في الاولى فقول اي حبيبة
 رج وقال تطلق واحدة لان ذكر الاولى ونحوه ان كان لا يبين من حيث الافراد
 فيعتبر فيما يبين وله ان هذا وصف لعموم لان المجتمع في الملك لا يربط فيه كالمجتمع
 في المكان والكلام للترتيب والافراد من ضرورته فاذا الفا في حق الاصل لفا
 في حق البناء ففي قوله اخترت فيقع الثلث على ان ما ذكرنا ثابته بدلالة الحال
 لانه صار جوابا لكل ما فوض اليها بلانية من الزوج لدلالة التكرار عليه اذا لا
 في حق الطلاق هو الذي يتكرر ولو قالت في جواب اختارني ثلثا
 طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطبيقه فبانه اي بانث بواحدة لان العاقل
 فيه تخيير الزوج لا ابقاها كذا في المبسوط والجامع الكبير والزيادات وشرح
 الجامع الصغير لقاضي حان وجامع الفقه وكذا اعترض على قول الهداية
 هي فهي واحدة بملك الرجعة بانه غلط وقع من الكاتب والصواب لا بملك الرجعة
 لان المرأة انما تنصرف حكما للتفويض والتفويض بطلقة بانه كونه من الكنايا
 فيملك الابانة لا غير فقبل فيه روايتان احدهما وقوع واحدة رجعية لان لفظها
 صريح ذكر ما صدر الاسلام في الجامع الصغير والاخر وقوع البانث وهذا صحيح
 وبما مر كبيدك البانث متعلق بقوله الا في يقع في تطبيقه او اختارني بتطبيقه فاختارت
 نفسها يقع رجعية لانه جعل الاختيار اليها كونه بتطبيقه وهي مفعولة للرجعة كما
 فان قيل قوله امر كبيدك او اختارني بغيره البانث فلا يجوز صرفها عنها الى غير
 اجيب بانه لما قرنه بالصريح علم انه اراد الرجوع كما لو قرن الصريح بالبانث في قوله
 الرجعي ما

انت طالق باين حيث يقع البائن وبامر بك الباء بتعلق بقوله الاتي بعين ونوى
الثالث فقالت اخبرت نفسي بواحدة او بمرّة واحدة يقعن الى الثالث لان الاختيار
يصلح لجواب الامر باليد لكونه تعليقاً كالنحية والواحدة صفة الاختيار فصارت
كانها قالت اخبرت نفسي بمرّة واحدة وبه يقع الثالث اوقالت في جواب قوله امرك
بيدك طلقت نفسي واحدة واخبرت نفسي بتعليق يقع بالثمة لما مر ان المعبر
تفويض الزوج لا ابتاعها فيكون الصفة المذكورة في التفويض مذكورة في الجواب
ضرورة الموافقة ولا يدخل الليل في امرك بيدك اليوم وبعد غد يعني اذا قال لا
امر بك اليوم وبعد غد لا يدخل فيه الليل حتى لا يكون الخيار بالليل لان كل
واحد من اليومين ذكر مفرداً واليوم المفرد لا يتناول الليل وبردة الامر اليوم
باختيار الزوج رد امر اليوم لا الامر بعد غد يعني ان ردت الامر في يومها بطل
الامر فيه وكان امرها بيدك بعد غد لانه لما ثبت انها امران لا انفصال وفيهما ثبت
لها الخيار في كل من الوقتين على حدة فبردة احداهما لا يرد الآخر ويدخل الى الليل في
قوله امرك بيدك اليوم وهذا اذ لم يتخلل بين الوقتين وقت من جنسهما لم يتناول
الامر فكان امرها واحداً وتخلل الليل لا يفصلها لان القوم قد يجلسون للمشورة
في اجمع الليل ولا ينتطح مشورتهم ويحكم بجلستهم وبردة الامر اليوم باختيار الزوج
رد امر غد حتى لم يبق لها الخيار في الغد لما مر انه امر واحد فلا يقع لها الخيار بعد
الرد كما اذا قال لها امرك بيدك اليوم فردته في اول النهار لا يقع لها الخيار في آخره
قال طلق نفسك فطلعت ثلثاً ان نوات الى الزوج الثالث وقعت والاى وان لم ينو
ثلثاً سوا، لم ينو اصلاً او نوى واحدة فرجعية ولغائية التثنية لان قوله طلق معنا
افعلي طلاقاً والطلاق لفظ فرد يجعل الواحد الاعتباري وهو الثالث لانه تمام الى
الجنس كما مر لا العدد المحض وهو ثلثان كذا في كماله بلغونية التثنية يلغوا ايضا قولها
اخبرت نفسي في جواب طلق نفسك حيث لا يقع به الطلاق لانه ليس من الفاظه ويقع
بابث نفسي رجعية لانها قالت في جواب طلق نفسك وليس لها ابتاع البائن بل مطلق

فطلقت بها

بل مطلق الطلاق فبطل مطلق الابانة في قولها اثبت نفسي وبقى مطلق الطلاق وهو
رجعي امرت بالثالث اي قال الزوج لها طلق نفسك ثلثاً فطلقت واحدة فواحدة
لانها ملك ابتاع الثالث فتملك ابتاع الواحدة ضرورة لان من ملك شيئاً ملك كل جزء
من اجزائه ولغائكه اي اذا قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت ثلثاً لا يقع شيء
عند ابي حنيفة رجوع وعندهما تطلق واحدة امرت بالبائن او الرجعي فطلعت اي
قال لها الزوج طلق نفسك واحداً بائناً فقالت طلقت نفسي واحداً رجعيّاً او
قال لها الزوج طلق نفسك واحداً رجعيّاً فقالت طلقت نفسي واحداً بائناً فزوج
ما امر به الزوج ويلغو ما وصفت لان الزوج فوض اليها ذات الطلاق مع الوصف
وانها انت بذات ما فوض اليها وخالف في الوصف فصارت مخالفة في الوصف
موافقة في الاصل ولا يجوز ابطال الاصل بالوصف فيقع الاصل ويستتبع الوصف
الذي ذكر الزوج ولا يقع الطلاق بطلق نفسك ثلثاً ان ثبت لو طلقت واحدة
ولا يقع بعكس ايضاً وهو ان يقول طلق نفسك واحدة فطلقت ثلثاً اما الاول
فلان معناه ان ثبتت الثالث فصارت مثية الثالث شرط الوقوع الثالث لان
مثل هذا الكلام يفهم منه البناء على ما سبق واذا بني عليه تبين ان الشرط مثية
الثالث فلم توجد الا مثية الواحدة واجزاء الشرط لا تقسم على اجزاء المشروط
فلا يقع شيء بخلاف المرسله وهي المسئلة المتقدمة لانه ملكها الثالث هناك ولم يتعلق
وقوعها بمثية الثالث فلها ان توقع بعض ما تملك ولو قالت في هذه المسئلة
ثبتت واحدة وواحدة فان كان بعضها متصلاً ببعض طلقت ثلثاً
دخل بها اولاً لان مثية الثالث قد وجدت والطلاق لا يقع الا بمثية الطلاق
الثالث ومثيتها لا توجد الا بعد الفراغ من الكل فوجدت مثية الثالث وهي في نكاح
فبانت بثلاث جملة وان كانت بعضها منفصلاً عن بعض بان سكت عند الاولى او
او الثانية ثم شأت الباقي لا يقع شيء اذ لم يوجد مثية الثالث لكون السكوت فصلاً
واما الثاني فالذكر هنا قول ابي حنيفة وعندهما يقع واحدة وهذا بناء على ما تقدم

وجه الاتحان انها ليست حق نفسها اذ لا يعلم ذلك الا من جهرتها فيقبل قولها
كما في حق العدة والوطئ لكنهما شاهدة في حق ضررها بل منتهى فلا يقبل قولها في
حقها نقل في النهاية عن شرح الطحاوي ان هذا ليس بحجة على عموم بل هذا فيما
اذ كذبها الزوج في قولها حضت واما اذا صدقها يقع الطلاق عليها جميعا بحكم
بالطلاق بعد الدم ثلثة ايام من اولها يقع اذا رأت الدم لم يقع الطلاق
حتى يمتثل ثلثة ايام لان ما ينقطع دونها لا يكون حضا فاذا تمت ثلثة ايام حكى
بالطلاق من حين حاضت لانه بالامتناد عرف انه من الرحم فكان حضا من الا
وبان حضت اى اذا قال ان حضت حضا فان طالق تطلق اذا طهرت
لان الحضا بالهاى هى الكاسلة منها وكما لها بانتهائها وذلك بالطهر وبان حضت
يعنى اذا قال ان حضت يوما فانت طالق تطلق اذا غربت الشمس في اليوم
الذي تصوم فيه ثمانية ايام ان اليوم اذا قرن بفصل مئة يراى بياض النهار
بخلاف ما اذا قيل ان حضت ولم يقبل يوما لانه لم يقدر بمقيار وقد وجد
التصوم بركنه وهو الامساك وشرطه وهو انها روية علقى طلقه بولادة
ذكر وطلقتين بانتهى يعنى اذا قال لامرأته اذا ولدت علما فانت طالق وحده
واذا ولدت جارية فانت طالق شتين فولدتها ولم يعلم الاول طلقت
واحدة قضا وشتين نكاحا اى احتياطا وانقضت العدة بالآخر من الولد بن
فانها لو ولدت الغلام او لا وقعت واحدة وتنقض عدها بوضع الجارية ثم
لا يقع به اخرى لانه حال انقضاء العدة ولو ولدت الجارية او لا وقعت طلقتان
وتنقض عدها بوضع الغلام ثم لا يقع شئ اخر به لانه حال انقضاء العدة
فاذا يقع في حال واحدة وفي حال ثنتان فلا يقع الثانية بالشك والاولى
ان ياخذ بالنتين احتياطا حتى لو كان الزوج طلقها واحدة قبل البت
واراد ان يزوجها قبل اخر فالاحوط ان لا يزوجها لانه ان يكون ولادة
الجارية او لا علقى الثلث شتين يقع الثلث ان وجد الثاني في الملك يشمل ما

يشمل ما اذا وجد في الملك او وجد الثاني فيه فقط مثل ان يقول ان كنت زيدا
وبكر انا طالق ثلثا فانت فانت وانقضت عدها كملت زيدا ثم تزوجها فكلت
بكر اذنى طالق ثلثا ولا فلا يشمل ما اذا لم يوجد شئ منها في الملك او وجد الاول
فيه لا الثاني وذلك لان صحة الكلام باهلية المتكلم لكن الملك بشرط حال التعليق
لبصر الجرا، غالب الوجود يستصحب الحال فيصح اليقين فيشرط عند تمام الشرط
ايضا ليشترط الجرا، لانه لا ينزل الا في الملك والحال فيما بين ذلك حال بناء اليقين
فيستغنى عن قيام الملك اذ بقاؤه محتمل وهو الامة علقها هو اى الزوج الثلث
او مولى الامة العلق بالوطئ فقال الزوج انى وطأ بك فانت طالق ثلثا وقال
المولى الامة ان وطأ بك فانت حرة فاولج اى ادخل الحشفة على التقى الخياط
طلقت المرأة وعنت الامة لوجود الشرط ولبت بعد الابلاج ولم يخرج بعد
وقوع الثلث فلا عقر وهو مهر المثل وقيل هو مقدار اجرة الوطئ لو كان الزنا
حلالا لانه بالبت عليه اى على كل من الزوج والمولى ولم يصبر به الى بالبت مراجعا
في الطلاق الرجعي لان الجماع ادخل الزوج في الزوج ولم يوجد ذلك بعد الطلاق و
العتق لان الادخال لا دوام له حتى يكون له دواء حكم الابتداء، ولهذا وحلف
لا يدخل دابته الا ضيبل وهي فيه لا يباح باسائها فيه بل يجب العقر عليه في
الاول وبصير مراجعا في الثاني بابلاجه ثانيا لوجود الجماع فيه حقيقة بعد ثبوت
الحرمه لكن الحدة لا يجب نظرا الى اتحاد المجلس والمقصود وهو قضا، الشهوة فاذا
امتنع الحدة للشبهة وجب المهر لانه يجب نظرا مع الشبهة قال ابن طالق ان شاء الله
متصلا ومات قبل ذكر الشرط لم يقع الطلاق اما الاول فلان التعليق بشرط
لا يعلم وجوده مغيرة لصدر الكلام ولهذا الشرط انقضاءه واما الثاني فلان الكلام
خرج بالامتناع عن ان يكون ايجابا والموت ينافي الموجب لا المبطل وان مات
الزوج قبل الشرط وقع الطلاق اذ لم يتصل بجملة الشرط قال ابن طالق ثلثا
وثلثان شاء الله اذ انت حرة وان شاء الله نكح طلقت المرأة وعنت العبد

الاحتنان ساء

وقالا لا تطلق ولا يصدق لان التكرار شايع في كلامهم فيجعل عليه نصيبا للكل ما
 فلا يبطل اتصال الشرط وله ان اللفظ الثاني لغوا لا ينفذ فوق ما يفيد الاول
 ولا وجه لكونه تأكيد للفصل بالواو فيمنع المعطوف عن اتصال الشرط به فيقع
 كذا ان شاء الله انت طالق فانه تطلق عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما وتعلق عند
 ابي يوسف رج له ان يبطل متصل بالايجاب فيبطل حكمه كما لو اخر ولهما ان المو
 لا ارتباطا للجليلين هو الفاء فاذا انتفى انتفى الارتباط فيبقى قوله انت طالق منجزا
 بخلاف تأخير الشرط فانه مجتزأ يتوقف عليه صدر الكلام وبانت طالق بمشيه
 الله فله او بارائه او بحجة او برضاه لا اي لا تطلق لانه تعلق بما لا يوقف عليه
 كقوله ان شاء الله اذ ابا، لا الصاق وفي التعلق الصاق الجزاء بالشرط و
 واضافها الى اضافة المذكورات من المشيه وغيره الى العبد عليك منه اي من
 العبد كاشا فلان او اراد او احب ارضى فيقتصر على المجلس فان علمه العبد
 في المجلس وشاء وقع الطلاق وقوله انت طالق بامره او حكمه او قضائه او اذنه
 او علمه او قدرته تجزئ بغيره الطلاق في الحال سواء اضيف اليه تعالى او الى العبد
 اذير اذ بطل الحكم التخيير عما كقولك انت طالق بحكم القاضي وان قال باللام
 اي انت طالق مشيه الله او لامه او حكمه الح يرفع الطلاق في الكل الى الوجوه
 العشرة كلها سواء اضاف الى الله تعالى او الى العبد لانه لتعليل كانه اوقع وعمل
 كقوله انت طالق لدخولك الدار وان قال بنى اي انت طالق في مشيه الح قال
 اضاف اليه تعالى لا يقع الطلاق في الوجوه كلها لان في بعض الشرط فيكون تعليقا
 بامر موجود ولا يلزم القدرة لان المراد منها التقدير وقد يقدّر شيئا ولا يقدّر شيئا
 حتى لو اراد به صفة تؤثر على وفق الارادة يقع في الحال وان اضاف الى العبد صح عليك
 في الرابع الاول فيقتصر على المجلس كما مر تعليقا في غير ما وهي السنة الباقية فالحاصل
 ان الالفاظ عشرة اربعة منها للملك وهي المشيه واحوائها وستة ليست للملك
 وهي الامر واخواته والكل على وجهين اما ان يضاف الى الله تعالى او الى العبد وكل

هذا هو الوجه في قوله انت طالق
 انما هو ان يضاف الى الله تعالى
 او الى العبد او الى غيره
 فان اضاف الى الله تعالى
 كان له ان يوقعه متى شاء
 وان اضاف الى العبد كان
 له ان يوقعه متى شاء
 وان اضاف الى غيره كان
 له ان يوقعه متى شاء

وكل وجه على وجه ثلثة اما ان يكون بالياء او باللام او بنى بانت طالق ثلثة الاشياء
 يقع واحدة وبالا واحدة يقع شتان وبالا ثلثة يقع ثلث لان الاستثناء تكلم بالياء
 بعد الشياء فشرط صحته ان يبقى وراء المستثنى شيء ليصير متكما به حتى لو قال انت
 طالق ثلثة الاشياء تطلق ثلثة لانه استثنى جميع ما تكلم به فلم يبق بعد الاستثناء شيء
 ليحكم به الا بان تكلم بها عليك فهي طالق فتكلم عليها في عدة البائين ان لا تطلق امرأته
 الجديدة فيما اذا قال للتي تحته ان تزوجت عليك امرأة فالتى امرت زوجها طالق وه
 فطلق التي معه ثم تزوج اخرى وهي في العدة لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها
 ان يدخل عليها من تنازعها في الفراش وتزاجها في القسم ولم يوجد سالت المرأة
 الطلاق فقال الزوج انت طالق حسين تطليقة فقالت المرأة ثلث يكفى فقال
 الزوج ثلث لك والباقي لصواحبك وله ثلث نسوة خيرة تطلق المحاطبة ثلثا لا
 غيرها اصلا كذا في وافحات الصدر الشهيد **باب طلاق الفار** من غلب حاله
 الهلاك مبتداه خبره قوله الاتي فار بالطلاق كمرض مجر عن اقامة مصالحه خارج
 البيت فمن يقضيها في البيت وهو يشك في لا يكون فارة لان الانسان قلما يخلو عنه
 هو الصحيح ومن يارز رجلا في الحاربه او قدم ليعقل بخصاص او رجم ومن المشايخ
 من قال اذا قدم للخصاص لا يكون فارة لان العفو مندوب اليه بخلاف الرجم وعمل
 الاول الاعتماد ذكره الزبلي او ركب بسقية فانكسرت وبنى على الزوج او امرأته
 البيع وبقى في فيه والمفوض ما دام يزداد ما لم يرض فان صار قدما
 ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره والمرأة في جميع ما ذكر كالرجل حتى لو باشرت
 سبب الفرة كخيار البلوغ وخيار العتق والتمكين من ابن الزوج والارتداد بعد
 ما حصل لها ما ذكر من المريض وغيره يرضها الزوج لكونها فارة ذكره الزبلي والحاصل
 كالصحيح فان اخذ الطلاق المطلق فهي كالمريضة لان هلاكها لا يغلب مالم يخل
 الطلق كذا في الكافي فار بالطلاق ولا يقع تبرعه الا من التلث فلو ابانها بلاء رضا
 حتى لو رضيت لم يكن الزوج فارة او مات الزوج ولو بغير ما ذكر من المرض والمبارزة
 اي محاربة

هذا هو الوجه في قوله انت طالق
 انما هو ان يضاف الى الله تعالى
 او الى العبد او الى غيره
 فان اضاف الى الله تعالى
 كان له ان يوقعه متى شاء
 وان اضاف الى العبد كان
 له ان يوقعه متى شاء
 وان اضاف الى غيره كان
 له ان يوقعه متى شاء

حينئذ يرضى
 الطلق
 بوري وضع محله

ونحوهما بان يقتل المريض او يموت بمرض آخر وهي العدة تترت بهذا في البائن
 واما في الرجعي فترت منه مطلقا اذا مات وهي في العدة لبقاء الزوجية بينهما
 فانها السب لا يترت في مرض مائة فان الزوج قصد ابطاله فترت عليه قصده
 بتأخير عمله الى ان انقضاء العدة لدفع الضرر عنها ولهذا يترتها هو اذا تبت
 بخلاف البائن لان السب وهو النكاح قد زال كذا تترت طالبة رجعي طلقت
 ثلث لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا يجعل له وطئها ولا يحرم به الميراث
 فلم يكن سبوا لها اياه راضية بطلان حقها وكذا لو طلقها واحدة بائنة وكذا
 تترت مائة قبلت ابن زوجها يعني ابا ان المريض امراته فقبلت ابن زوجها
 لا يمنع قبيلها الارث اذا البينة وقعت بائنة لا بتقبيلها بخلاف ما اذا تبت
 بالتقبيل فانها لا تترت وكذا تترت من لا عنها او الى منها فيه الى في المرض اما
 الاول فهو اذا قذف امراته فهو صحيح ثم لا ينع في المرض فلها ارث وكذا اذا قذف
 في المرض فان هذا ملحق بتعلق الطلاق بفعل لابد للمراة منه كما سياتي اذا
 اذ لابد لها من الخصومة لدفع العار عن نفسها واما الثاني فهو اذا حلف
 في مرض مائة ان لا يقربها اربعة اشهر فلم يقربها حتى مضت المدة ووقعت
 البينة ثم مات تترت المراة ولو الى في صحته وبانت به بالايلاء في مرضه لا
 الى لا تترت امراته وان كان الايلاء ايضا في المرض تترت لان الايلاء في معنى تعلق
 الطلاق بمحض اربعة اشهر خالية عن الوقاع فيكون ملحقا بالتعلق ثم
 بجي الوقت وسياتي بيانه بخلاف البائنة متعلق بقوله كمرريض عجزا يكون
 من صف القتال او حرم او حرم لتصاص او رجح او حصر فان المطلقه تترت
 لان الهلاك ليس بغائب عنها كذا لا تترت المختلعة في مرضه ومخيرة اخواتها
 فيه ومن طلقت ثلثا بامر ثم مات في العدة لانها راضية بطلان حقها والتأخير
 كان كحقها ولا يبرأ وكذا لا تترت من طلقت ثلثا لا بامر ثم صح الزوج من مرضه ثم مات
 في العدة فانه لا يكون فارا لانه لا يصح تبين انه ليس بمرض المرض ولهذا يعتبر تبرعته

في مرضه او يموت بمرض آخر وهي العدة تترت بهذا في البائن
 واما في الرجعي فترت منه مطلقا اذا مات وهي في العدة لبقاء الزوجية بينهما
 فانها السب لا يترت في مرض مائة فان الزوج قصد ابطاله فترت عليه قصده
 بتأخير عمله الى ان انقضاء العدة لدفع الضرر عنها ولهذا يترتها هو اذا تبت
 بخلاف البائن لان السب وهو النكاح قد زال كذا تترت طالبة رجعي طلقت
 ثلث لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا يجعل له وطئها ولا يحرم به الميراث
 فلم يكن سبوا لها اياه راضية بطلان حقها وكذا لو طلقها واحدة بائنة وكذا
 تترت مائة قبلت ابن زوجها يعني ابا ان المريض امراته فقبلت ابن زوجها
 لا يمنع قبيلها الارث اذا البينة وقعت بائنة لا بتقبيلها بخلاف ما اذا تبت
 بالتقبيل فانها لا تترت وكذا تترت من لا عنها او الى منها فيه الى في المرض اما
 الاول فهو اذا قذف امراته فهو صحيح ثم لا ينع في المرض فلها ارث وكذا اذا قذف
 في المرض فان هذا ملحق بتعلق الطلاق بفعل لابد للمراة منه كما سياتي اذا
 اذ لابد لها من الخصومة لدفع العار عن نفسها واما الثاني فهو اذا حلف
 في مرض مائة ان لا يقربها اربعة اشهر فلم يقربها حتى مضت المدة ووقعت
 البينة ثم مات تترت المراة ولو الى في صحته وبانت به بالايلاء في مرضه لا
 الى لا تترت امراته وان كان الايلاء ايضا في المرض تترت لان الايلاء في معنى تعلق
 الطلاق بمحض اربعة اشهر خالية عن الوقاع فيكون ملحقا بالتعلق ثم
 بجي الوقت وسياتي بيانه بخلاف البائنة متعلق بقوله كمرريض عجزا يكون
 من صف القتال او حرم او حرم لتصاص او رجح او حصر فان المطلقه تترت
 لان الهلاك ليس بغائب عنها كذا لا تترت المختلعة في مرضه ومخيرة اخواتها
 فيه ومن طلقت ثلثا بامر ثم مات في العدة لانها راضية بطلان حقها والتأخير
 كان كحقها ولا يبرأ وكذا لا تترت من طلقت ثلثا لا بامر ثم صح الزوج من مرضه ثم مات
 في العدة فانه لا يكون فارا لانه لا يصح تبين انه ليس بمرض المرض ولهذا يعتبر تبرعته

تبرعته من جميع المال وكذا اذا اقرب بالدين لا يقدم عليه غراما، الصحة تصادق على
 ثلث الصحة ومضى العدة او ابانها بامر فافترقا او وصي فلها الاقل منه ومن الارث
 الى قال لها في مرضه كنت طلقك وانا صحيح فانقضت عدتك فصدة ثم اقر لها
 بمال او وصي لها به او ابانها بامر في مرضه فافترقا او وصي ثم مات فلها الاقل منه
 ومن ميراثها منه اذا علق المريض طلاقها بفعل اجنبى او بجي الوقت والتعلق
 والشرط الى والحال انهما في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه وبما اذا التعلق
 الشرط في المرض او الشرط فقط فيه او علق طلاقها بفعلها ولا بد لها منه كالاكل والشرب
 وكلام الابوين وقضا، الذين واستغناء وبما في المرض او الشرط فقط فيه وجواز
 اذ اقوله ورثت المراة لكون الزوج فارا وفي غير هذا الصور المذكورة لا ان
 لا تترت المراة وهو ما اذا كان التعلق والشرط في الصحة في الوجهه كلها او كان التعلق
 في الصحة فيما اذا علقه بفعل الاجنبى او بجي الوقت او كيف ما كان اذا علقه بفعلها
 الذي لها منه بد فانها لا تترت في هذه الصور اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه اما
 ان علق الطلاق بجي الزمان او بفعل اجنبى او بفعل نفسه او بفعل المراة وكل
 وجه على وجهين اما ان يكون التعلق في الصحة والشرط في المرض او كانا في المرض اما
 الوجهان الاولان اعني ما اذا علقه بجي الزمان او بفعل الاجنبى فان كان التعلق
 والشرط في المرض ورثت للفرار وان كان التعلق في الصحة والشرط في المرض لم تترت
 واما الوجه الثالث وهو ما اذا علقه بفعل نفسه فترت كيف ما كان اذا وجد الشرط
 في المرض سواء كان التعلق في الصحة او في المرض وكان الفعل تمامه منه بد او لا لانه
 صار قاصدا ابطال حقها بالتعلق والشرط او بالشرط وحده لان الشرط شبرا بالعدة
 لان الوجود عنده فصار متمتعاً به من وجه صيانة لحمها واضطراره لا يبطل حق غيره كالتلا
 مال الغير حال الاضطرار او النوم واما الوجه الرابع وهو ما اذا علقه بفعلها فان كان
 فضلا لها منه بد لم تترت مطلقا سواء كان التعلق والشرط في المرض او كان التعلق في الصحة
 والشرط في المرض لانها رضيت بالشرط والرضا به يكون رضا بالشرط ابانها في مرضه و

وقد دخل بها فصح فأتت أو بانها فارتدت فسلمت فأت الزوج لم تزل أماني الأول
فلان النكاح لما تحللت بين الطلاق والموت نكاحاً ليس بفار وما في الأول الثاني فلان
المرأة بارتدادها بطلت اهلية الارث لأن المرتدة لا يرث أحدًا فإذا سلمت بعده لا تكن
عود السب قال لها ان مرضت فأت طالق ثلثا كان فاراً حتى إذا مرض ومات فيه
نكاح قال لزوجها المريض طلقني فطلقها ثلثا ورثت لأن مدلول طلقني طلب الطلاق
الرجعي ولا يلزم من الرضا به الرضا بالثلث فإذا أتى بها الزوج كان فاراً ورثت
المرأة قال آخر امرأة تزوجها طالق ثلثا فزوج امرأة ثم آخر ثم مات الزوج ط
طلقت المرأة الأخرى عند الزوج فلا يصح الزوج فاراً فلا نكاح المرأة عنده وعند
طلقت عند الموت فصح فاراً ورثت المرأة لأن الأخيرة لا تحقق إلا بعدم تزوج غيرها
بعد ما وذلك بتحقق بالموت وكان الشرط متحققاً عند الموت فيقتصر عليه وله ان الموت
معروف وانصافه بالأخيرة من وقت الشرط فثبت فكان الشرط مستنداً **باب الرجعة**
هي استدامة القيام في العدة أي ابتداء النكاح على ما كان ما دامت في العدة فان النكاح
قيام فيها لقوله تعالى فاسكوبن بمعروف فالامسك عبارة عن استدامة القيام لا عن
إعادة الزايل فيدل على شرعية الرجعة وشرطية بقاء العدة لأن الاستدامة إنما يتحقق
ما دامت العدة باقية إذا ملك باقي العدة نابيل بعد انقضائها بخبر راجعك وبما
يوجب حرمة المصاهرة من الوطئ وغيره على ما مر وفيه خلاف الشافعي فان الرجعة
عنده لا يكون إلا بالقول فلا يجوز عنده الوطئ قبل الرجعة بالقول ونصح أي الرجعة فيها دون
الثلث من طلقه وطلقتين وهذا في الحرة والثلثان في الامه كالثلث في الحرة وقدر
مراراً وأن ابنت المرأة عن الرجعية فان الامر بالامسك مطلق فيمثل التقادير و
وندب اعلامها أي اعلام الزوج أياً ما بالرجعة لأنه لو لم يعلمها لربما تقع المرأة في المعصية
لأنها قد تزوجت بناء على زعمها ان الزوج لم يراجعها وقد انقضت عدتها وبطلت في الزوج
الثاني فكانت عاصية وزوجها الذي أوقعها فيه سبياً بترك الاعلام ولكن مع ذلك
لوم يعلمها صححت الرجعة لأنها استدامة للقيام وليست بانشاء فكان الزوج برجعة

برجعة متصرفاً في خالص حقه وتصرف الانسان في خالص حقه لا يتوقف على علم الغير
فان قيل كيف يكون عاصية بغير علم اجيب بانها إذا تزوجت بغير سؤال فقد تركت الله
التي ثبتت فوقعت في المعصية لأن التقصير جاز من جهتها وندب الاشراف أيضاً أحراً
عن النكاح وعن الوقوع في مواقع الترهل لأن الناس عرفوه مطلقاً فيتهم بالعمود
معها وإن لم يشهد صحته وندب أيضاً عدم دخوله عليها بلا إذنها ان لم يقصد الرجعة
أي يعلمها بدخوله عليها بالنداء أو التخيخ أو صوت النعل لتائب لدخوله لئلا يقع
نظره على ما لا يحل نظره فيه لأنها مطلقاً في الجملة أي بعد العدة الرجعية فيها ان
صدقته رجعة لأن النكاح ثبت بمصادق الزوجين فالرجعة أولى وإن كذبته
ملا أن لا يكون رجعة لانه مدع ولا يشهد له ولا يملك انشاؤه في الحال وهي منكرة فالقول
قول المنكر ولا يمين عليها كما يأتي في كتاب الدعوى ان الرجعة من الاشياء التي لا يمين
فيها كما في راجعك أي كما لا يكون رجعة إذا قال راجعك يريد به الاثبات فقالت
بجيبه لم مضت عدتي لأن هذه الرجعة صادفت حال انقضاء العدة فلا تنفع وهذا
لأنها مبينة في الاخبار فوجب قبول قولها فاذا خبرت دل ذلك على سبق الانقضاء و
واقرب احوال حال قول الزوج راجعك فيكون مفارنا لانقضاء العدة فلا يصح
بخلاف ما إذا استكت ثم أخبرت بالانقضاء لأن اقرب الاحوال فيها حال السكنة
فيصار إليها كما في زوج امه أخبر بعد ما ان بعد العدة بالرجعة وصدقته سبياً وكذبته
الامة فان القول لها فان صحته الرجعة بناء على قيام العدة والقول في العدة قولها
بقا، وانقضاء، فكذلك فيما بيني عليه أو قالت الامة مضت عدتي وانكر أي انكر الزوج
والسيد مضى العدة فان القول لها لأنها اعرف بشأنها تنقطع إلى العدة إذا طهرت
من الحيض الآخر عشرة وهو الحيض الثالث من العدة وأن لم تفصل حتى لو بقي من
الوقت بعد الانقطاع ما تمكن فيه من الاغتسال وتحريم للصلاة فذهب ذلك القدر
بحكم بطلانها لأن الحيض لا يبرأ على عشرة فبقينا بخروجها من الحيض بخروج الانقطاع
فانقضت العدة وانقطعت الرجعة وإذا طهرت منه لا قل من العشرة لا أي لا ينقطع الرجعة
لاسان

هذا المتن الثاني لا من هذا المسند

حجة تقتل او يمضي وقت صلوة او يتم وتصح مكتوبة او تطوعا فانه اذا انقطع فيما دونها
 يحتمل عود الدم فلم يتحقق خروجها من الحيض فيكون ذلك حائضا لان مدة الاغتسال
 من الحيض اذا كانت ايامها اقل من عشرة فالاغتسال مؤكدة لا انقطاع وكذا مضى وقت
 الصلوة او يمضي وقتها صارت الصلوة دينا في ذمتها وهو من احكام الطاهرات لانها
 لا تصير دينا الا على الطاهرة عن الحيض واذا لم تقدر على الماء بعد ما ظهرت وايامها
 دون العشرة فتيممت وصلت فقد انقطعت الرجعة لانا حكمنا بطهارتها حيث جوزنا
 صلواتها بالتمسك بصل عضو راجع الزوج ونسب ما دونه الى ما دون عضو
 لان لا يرجع وهذا السحان والقياس في العضو الكامل ان لا يبقى الرجعة لانها
 غلت اكثر لبدن والقياس فيما دونه ان يبقى لان حكم الجنابة والحيض مما لا يجزئ
 وجه الاحتياط وهو الفرق ان ما دون العضو يتسارع اليه الخفاف لقلته فلا
 يتحقق بعدم وصول الماء اليه فقلنا بان ينقطع الرجعة ولا يجزئ لها التزويج اخذنا
 بالاحتياط في الرجعة والتزويج بخلاف العضو الكامل اذ لا يتسارع اليه الخفاف
 ولا يفعل عنه عادة فافترقا فاطلقا حاملا منك او طهرها فراجعها فولدت لاقل المدة
 فصاعدت تحت الرجعة يعني له امرأته حامل طهرها واكثر وطهرها ثم راجعها ثم ولدت
 لاقل مدة الحمل من وقت النكاح صحت رجعتها ولا عبرة بالنكاح والوطئ لان الشرع
 كذب بجعل الولد للفراش وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية واكثر لانها
 حاوية عن مسامحة ذكرها صدر الشريعة وطلق من ولدت لاقل المدة فصاعدا
 بطل قبله ان قبل الطلاق منك او طهرها فله الرجعة يعني له امرأته ولدت لاقل المدة
 وانكر وطهرها جازله ان يراجعها ولا عبرة لانكاره لانه ان الشرع كذب وان خلاها
 حلوة صحيحة فانكر الوطئ فلا اي لا يصح رجعتها لانه انكر الوطئ ولم يكذب الشرع
 فيكون انكاره حجة عليه فان طهرها او بعد ما خلاها وانكر الوطئ ان طهرها فراجعها
 فولدت لاقل من سنتين صحت الرجعة فانها اذا ولدت لاقل منهن من وقت الطلاق
 ثبت نسب هذا الولد لانها لم تقر بانقض العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فلا بد

رجعة من طهرها او طهرها فراجعها فولدت لاقل المدة فصاعدا
 رجعة من طهرها او طهرها فراجعها فولدت لاقل المدة فصاعدا

فلا بد من ان يجعل الزوج واطنا قبل الطلاق لا بعده لانه لو لم يطل قبل نزول الملك
 بنفس الطلاق فيكون الوطئ بعد الطلاق حراما فيجب صيانة فعل المسلم عنه فاذا
 جعل واطنا قبل الطلاق يصح الرجعة قال اذا ولدت فان طالق فولدت ولدا ثم
 ولدت ولدا آخر بطنين فهو رجعة المراد بطنين ان يكون بين الولدين سنة او اكثر
 او اكثر اما اذا كان اقل يكون بطن واحد وانما يثبت الرجعة لانها طلقت بالولادة
 الاولى ثم الولادة الثانية دللت على انه راجعها بعد الولادة الاولى ليكون الوطئ حلالا
 اما اذا كانت الولادة ثمان بطن واحد فلا يثبت الرجعة لان علوق الولد الثاني
 كان قبل الولادة الاولى وقال كلما ولدت فان طالق فولدت ثلث بيطون يقع
 طلقات ثلث والولد الثاني والثالث رجعة فانها طلقت بالولد الاول وصارت
 معتدة وبالولد الثاني صار مراجعا في الطلاق الاول اذ يجعل العلوق بوطئ حاد
 في العدة حلالا لامر المسلم على الصلاح فطلقت ثانيا بالولد الثاني لان البين عقد
 بكلمة وبالولد الثالث صار مراجعا في الطلاق الثاني لانه وطقت ثالث بالولد
 الثالث فعدت بالحيض لانها حائض من ذوات الافراء حين وقع الطلاق الرجعي من
 الطلاق لا يحرم الوطئ لبقاء اصل النكاح كما مر حتى لو وطئ لا يفرم العقر وقال
 ان في جرم حتى يفرم العقر ومطلقا في مطلق الرجعي تنزيه لثمة رغب الزوج في
 رجعتها ولا ياب فيها بلا اشهاد على رجعتها لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن
 الاية نزلت في المعتدات من الرجعي لبقا لقوله تعالى فاذا طلقتم النساء وصرح
 الطلاق رجعي بالاجماع ينكح الزوج مباحة بلا ثلث في العدة وبعده لان حل المحلته باق
 لان زواله معلق بالطلقة الثانية فينعدم قبلها ومنع الغير في العدة لاستباه النسب
 ولا استباه في حق لا مطلق بها ان بالثلاث لوجه وبالشين لو اتمه حتى بطا غير لقوله
 تعالى فان طهرها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمراد منه الطلقة الثالثة
 والثتان في الامة كالثلاث في الحرة لان الرقي منصف لحل المحلته على ما عرف والنكاح
 في الآية حمل على العقد ولزوم الوطئ ثبت بحديث مشهور يجوز به الزيادة على الكتاب

حائل من الحمل
 يعني كبره
 فان طهرها او طهرها فراجعها فولدت لاقل المدة فصاعدا
 رجعة من طهرها او طهرها فراجعها فولدت لاقل المدة فصاعدا

رجعة من طهرها او طهرها فراجعها فولدت لاقل المدة فصاعدا
 رجعة من طهرها او طهرها فراجعها فولدت لاقل المدة فصاعدا

ان زوجتك فوالله لا افرىك ولم يوجد ولو وطئها كفر عن يمينه لانها منعقدة في حق و
 وجوب الكفارة عند الحنث عجز عن الوطئ لمرض باحدهما او صفة او رتمها او لم
 اربعة اشهر بينهما فبطل قوله فثبت الربا فلا تطلق بعده ان مضت مدته وهو عاجز
 وان قدر على الجماع في المدة فثبت الوطئ لان الفئ باللسان خلف عن الفئ بالجماع
 فاذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل كالتيم اذا رآه الماء
 قوله لامرأة انت على حرام ابلاء ان نوى التحريم اولم ينو شيئا فان هذا اللفظ مجمل
 فكان بيانه الى الجمل فان قال اردت به التحريم اولم ارد به شيئا كان يميناً وهو
 يصير به مؤيماً لان تحريم الحلال يمين وطئها ران نواه لان في الظاهر حرمة فاذا نواه
 صح لانه مجمل وعند محمد لا يكون ظاهراً لعدم ركنه وهو شبه المحللة بالمحترمة
 ويذكر ان نوى الكذب لانه وصف المحللة بالمحترمة فكان كذبا حقيقة فاذا نواه صدق
 وتطبيقه بآية ان نوى الطلاق وثبت ان نواه وقد مر في الكتابات والفتوى
 على انه طلاق وان لم ينوه وجعلنا وباعرها ولهذا لا تخلف به الا الرجال وعن
 هذا قالوا لو نوى غيره لا يصدق قضاء ولو كانت له اربع نسوة والمصلحة بها
 تقع على كل واحدة منهن طلاقه بائنه وفيل تطلق واحدة منهن واليه البيان
 وهو الاظهر والاشبه ذكره الزيلعي كذا كل حل على حرام وبهرجه بدست راس
 كبرم برؤي حرام الى الفتوى على انه طلاق وان لم ينوه ولو قال بدست جب كبرم
 لا يكون طلاق لعدم العرف ولو قال بهرجه بدست كبرم كان طلاقا كذا في النكاح
باب الخلع الخلع والخلع بضم الخاء ونحوها لغة الازالة مطلقا وبضمها شرعا
 الازالة المخصوصة هو فصل من نكاح بما لم يلفظ الخلع عابثا انما قاله لانه قد يكون
 بلفظ البيع والشراء ونحوهما كاستائة ولا يمين به عند الحاجة لقوله تعالى فلا جناح
 عليهما فيما اقتدت به بما يصلح للمهر لان ما يكون عوضا للنيقوم اولى ان يكون عوضا
 لغير النيقوم لكن لا يجب ان يكون ما يصلح لبدل الخلع مهر اية النكاح كادون العشرة و
 ويستقر اياها ايجاب وقبول كايضا العقود وهو في جانب الزوج يمين لانه تعليق الطلاق

ان يقع

الطلاق بشرط قبولها المال حتى لم يبع رجوعه قبل قبولها كما لا يبع الرجوع في اليمين
 ولم يعل بقيامه عن المجلس قبل قبولها كما لا يبطل اليمين به بل يصح ان قبلت بعد
 المجلس ولم يتوقف على حضوره فيه اي في المجلس كما لا يتوقف اليمين عليه بل يعلمها
 فاذا ابلغها فلها القبول في مجلسها وجاز تعليقه بشرط او وقت كما جاز في اليمين لان
 لم يجز بشرط الخيار له الى الزوج كما لا يجوز في اليمين وهو في جانبها الى المرأة عطف
 على قوله في جانبه كبيع بغير معاوضة لانها تبدل مالا لم لها فتمتعها حتى انعكس
 الاحكام ان جاز رجوعها قبل قبوله وبطل بقيامها عن مجلس علمها ولم يجز تعليقه
 بشرط ووقت وجاز شرط الخيار لها كما في احكام المعاوضة وطرف العبد والعاق
 كطرفها في الطلاق فيكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى يميناً وهي تعليق
 العقد بشرط قبول العبد فثبت احكام المعاوضة في جانب العبد لا المولى والخلع
 قد يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة بان يقول الزوج خالعك على الف
 درهم او بعتك نفسك او طلاقك على الف درهم او تقول المرأة اشتريت نفسي او
 طلاقك منك بالف او يقول الزوج طلقك على الف او بارأى بك ال فارقتك ففقت
 المرأة وقد يكون بالفارسية كما لو قال رجل لامرأة خويشتن از من خريد فقال خريدم
 فقال الزوج فروضم بابت اي يقع واحدة بائنه ذكره الزيلعي قاض خان والواقع به
 اي بالخلع وبالطلاق على مال وهو ان يقول الزوج طلقك او انت طالق على كذا
 من المال او تقول المرأة طلقني على كذا ويقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما
 ان الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الاحكام الا ان بدل الخلع اذا بطل بقي الطلاق بائنا
 وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعا كذا في المحيط وسئل في المتن طلاق بائنه لانها لا
 المال الا لم لها ثمنها وذلك باليسونة وهو ان الخلع من الكتابات لاحتمال الطلاق
 وغيره فيعتبر فيه ما يعتبر فيه من فرائض تزوج جانب الطلاق وان قال لم اؤويه الطلاق
 فان ذكر بدلا لم يصدق في ثمنه من الصور الاربع بل جعل على الطلاق ويكون ذكر
 البديل مفسيا عن النية والا لوان لم يذكر بدلا صدق في الخلع والمباراة اي فيما وقع الخلع

بلفظ الخلع او المباراة لانها كنايةات فلا بد من النية او يقوم مقامها وهو ذكر البذل وقد انتفى
ولا يصدق في لفظ البيع والطلاق لكونها صريحتين كذا في الكاغ واعترض عليه بان
لفظ البيع غير صريح والطلاق وهو ظاهر اقول المراد بكونه صريحا فيه دلالة عليه
قطعا بحيث لا يختلف عنه اصلا وذلك لان البيع يوجب زوال ملك المالك فيلزم
قطعا زوال ملك المتعة ولهذا وقع الطلاق بلفظ العتق لا العتق بلفظ الطلاق
كما مر فليتل فلان دقيق وبالقبول حقيق وكراهية ان اخذ البذل ان شر الى الزوج
لقوله تعالى وان ردتم استبدال زوج مكان زوج وانتم احديهن فظنوا فلا تأخذوا
منه شيئا ولا تارة او حشرها يستبدل فلا يزبدف وحشرها باخذ المال وكراهية اخذ الفضل
اي الزايد على ما وقع اليها من المهر ان شئت وفي رواية الجامع الصغير لا يكره للطلاق
قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به انكراها ان كره الزوج المرأة عليه اي على الخلع
تطلق المرأة لان طلاق المكره واقع بلا مال اي بلا لزوم مال ان لم يكن لها عليه مال
بل الزمت ان تعطيه ما لا يتخلص او بلا سقوط مال ان كان لها عليه مال كالمهر
ونحوه لا يستلزم ان الرضا شرط في لزوم المال ويستقوطة والاكره بعد الرضا، هك
بدل في يد ما يقع خالعت مع زوجها على مال فقبل ان تدفعه اليه هك المال او اتفق
فقبلها قيمته ان كان قريبا او مثله ان كان مثليا ولا يبطل الخلع لانه لا يقبل النسخ بل
يجب الضمان عليها تخفيفا للمعاوضة خلع او طلق بخر او خسر او مية وكهنا
مما ليس بمال وقع طلاق البايين بابين في الخلع رجعي في غير مجانا اي غير شئ لان الا
معلق بالقبول وقد وجد فيقع في الخلع البايين وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ
وقد نقلناه من المحيط ولا يجب عليها شئ لانها لم تستم ما لا متقوما لتبصر غارة لا ايضا
لا وجه لاجاب المسمى للاسلام ولا لاجاب غيره لعدم الالتزام كما لعني على ما في يد
وليس في يد ما ان كما يقع الطلاق مجانا اذا قالت خالعتني على ما في يدي وليس في يد ما شئ
فانها لم تستم ما لا متقوما فلم تبصر غارة له والرجوع بالفرور المراد باليد هنا اليد المحيطة
وان زادت على قولها خالعتني على ما في يدي قولها من مال او دراهم ولم يكن في يد ما شئ

شئ ردت عليه في الاولى مهر الذي اخذته منه او دفعت اليه في الثانية ثلثة دراهم وان
كان في يد ما درهماين تؤمر باتمام ثلثة دراهم وان كان اكثر من ثلثة دراهم فله ذلك كذا في
النهاية اما دما اخذته في الاولى فلانها لما سميته ما لا لم يكن الزوج راضيا بزوال ملكه
الا بعوض ولا وجه لاجاب المسمى وقيمته لكونه مجهولا ولا لاجاب قيمة البضع وهو امر
اعمل لانه غير متقوم حال الخروج فتعين ايجاب ما قام به البضع على الزوج دفعا للفر
عنه واما دفع ثلثة دراهم في الثانية فلانها سميته بلفظ الجمع واقل ثلثة فيجب عليها
ليعتق بها فصار كما لو اقر او اوصى بدرهم خالعت على عبد ابق لها على براتها من
ضمان لم تبراء بل عليها تسليم عينة ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت لانه عقد معاوضة
فمقتضى سلامة العوض واشترط البراءة عنه شرط فاسد فيبطل به ولا الخلع لانه
لا يبطل بالشرط الفاسد طلبت طلقات ثلثا اي قالت طلقني ثلثا بالف او على
الف فطلقها واحدة يقع في الاولى باثنتي ثلث الف وفي الثانية رجعية مجانا
فانها اذا قالت طلقني ثلثا بالف جعل الف عوضا للثلاث فاذا طلقها واحدة وجبت
ثلث الف لان اجزاء العوض تنقسم على اجزاء المعوض اما اذا قالت طلقني ثلثا
على الف فجعل على الشرط عند اية حبيفة زوج والطلاق يصح تعليقه بالشرط واجزاء
الشرط لا تنقسم على اجزاء الشرط فيقع رجعية بلا شئ وعند ما يقع بابين ثلث الف
لانها حملاه على العوض بعينه الباء كما في بيعت عبد بالف او على الف وله ان يبيع لا
لا يبيع تعليقه بالشرط فيجعل على العوض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق لصحة تعليقه
بالشرط وان قال طلقني نفسك ثلثا بالف او على الف فطلعت واحدة لم يقع لانه لم يرض
بالبيونة الا لسلامة الف كلها بخلاف قولها له طلقني ثلثا بالف لانها لما رضت
بالبيونة بالف كانت بيعتها اولى ان ترضى وبات اذا قال انت طالق بالف
او على الف فقبلت باتت المرأة ولزم الف لانه مبالغة او تعليق فيقتضى سلامة
البديلين او وجود الشرط وذلك بما ذكرنا وبات طالق اي اذا قال لامرأة انت طالق
وعليك الف او قال لعبد انت حر وعليك الف طلقت المرأة وعنت العبد مجانا سواء

سواء قبل او لا عند وقال على كل واحد منهما الالف اذا قبل ولا يقع الطلاق والعاقبة
بلا قبول لان هذا الكلام مستعمل للمعاوضة يقال رجل هذا المتاع وكل على درهم و
يكون بمنزلة قولهم بدرهم وله انه جملة ثمانية فلا يرتبط بما قبله الا بدلالة الحال اذا لا
الاستقلال فيها الاستقلال ولا دلالة هنا لان الطلاق والعاقبة يتكلمان عن المال بخلاف
البيع والاجارة فانها لا يوجدان بدون قال طلقك امس على الف فلم يقبل
وقالت قبلت قال قول له وفي البيع القول للمشتري بعينه من قال لغيره بعث منك
هذا العبد بالف درهم امس فلم يقبل فقال المشتري قبلت فالقول للمشتري والفرق
ان الطلاق باليمين من جانب الزوج والقبول بشرط الحث فيتم اليمين بلا قبولها
فلا يكون الاقرار باليمين اقرارا بشرط الحث لفتحها بدون فصار القول قوله
لان الزوجين اذا اختلفا في وجود الشرط فالقول للزوج لانه منكر فاما البيع فاجبا
وقبول ولا صحة لاحدهما بدون الآخر فصار الاقرار بالبيع اقرارا باليمين الآيه
فاذا انكره فقد رجح عما اقر به فلا يصدق ويبطل الخلع والبراءة بفسخ الهبة
جعل كل منهما برئاً للآخر من الدعوى عليه كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق
بالنكاح كالمهر مقبوضا وغير مقبوض قبل الدخول بها او بعده والنفقة الماضية
واما نفقة العدة فلا تفسد الا بالذكر فيه بالنكاح لانه لا يفسد ما لا يتعلق به كما
كالقرض وثمن ما اشترت ونحوها خلع الاب صغيرة بماله او مهرها طلقته ولم يلزم
اي المال عليها ولم يفسد اي المهر اتما وقوع الطلاق على ما هو الاصح فلا تعلق
بقول الاب فيكون كتعليقه بغير افعال واما عدم وجوب المال عليها فلان
بدل الخلع بترغ ومال الصبي لا يقبل التبرع فان خلعها اي الاب صغيرة ضمانا له
اي لبذل الخلع لم يرد بالضمان الكفارة عن الصغيرة لان المال لا يلزمها بل المراد به
التزام المال ابتداء صح الخلع والمال عليه اي الاب لان اشتراط بدل الخلع على
الاجنبى صحيح فعلى الاب اولى بلا سقوط المهر لانه لم يدخل تحت ولاية الاب وان شرط
الزوج الضمان عليها اي الصغيرة فان قبلت وهي من اهل اهل القبول بان كانت

بان كانت تعقل ان الخلع سالب والنكاح جالب طلق لوجود الشرط بلا شئ
لانها ليست من اهل الفرائض قال الزوج خالفك ولم يذكر ما لا يقبل الفرائض طه
طلق لوجود الابحباب والقبول وبراءة عن المهر الموجب لو كان عليه والآله وان
لم يكن عليه من الموجب شئ ردت على الزوج ما ساق اليها من المهر العجل فانها اذا
قبلت الخلع وقد ثبت انه معاوضة في حقها فقد التزمت العوض فوجب اعتباره
بقدر الامكان خلع المريضة يعتبر من الثلث لكونه تبرعا لان البضع غير متقوم حال
الخروج **باب الظهار** هو لغة مقابلة الظاهر بالظهور فان الشخصين اذا كان بينهما عداوة
يجعل كل منهما ظهرا لآخر وشرا عا تشبه ما يضاف اليه الطلاق وهو طلاقا
او ما يعتبر به عن الكل اجزاء يشايح منها من الشكوة فلا يصح الظهار من امته و
لا ممن تكلمها بلا امر تام ظاهر منها ثم اجازت بما يحرم النظر اليه متعلق بالتشبه
من عضو محرمه بيان ما نسب او رضاعا فغيره من محرمه وحكمه حرمة وطهرها ودوا عليه
كالنس والقبول حتى يكفر لقوله تعالى والذين يظاهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا
فكره رقة من قبل اثبات الآيه للظهار والعود المفترضة بالعزم على الوطئ فان سب
وجوب التكفير هو الظهار والعود لان الكفارة دائمة بين العقوبة والعبادة وسبها
ايضا دائر بين الخط والاباحة حتى يتعلق العقوبة بالمحذور والعبادة بالمباح وانما
جاز تقديم الكفارة على العود لانها وجبت لرفع الحرمة الثابتة في الذات فتجوز
بعد ثبوت تلك الحرمة ليرفع بها كما قلنا في الطهارة انها يجوز قبل ارادة الصلوة مع
انها سبها لانها شرعت لرفع الحدث فتجوز بعده وجوده ولهذا اجازت الكفارة بعد ما اياها
او بعد ما انسخ العقد بالاداء او غيره لان هذه الحرمة لا تزول بغير التكفير من
اسباب الحل كملك اليمين او اصابه الزوج الثاء والمرأة ان تطالبه بالوطئ وعليها
ان تمنعه من الاستمتاع بها حتى يكفر وعلى القاضي ان يجبره على التكفير دفعا للضرر عنها
ذكره الزبلي ولو وطئ قبله اي قبل التكفير استغفر الله تعالى وكفر للظهار فقط لا لاي
عليه غير الكفارة الاولى وقال سعيد بن جبير يجب عليه كفارة وان وذا اي الظهار كانت

كانت على كظرائمي اوراسك ونحوه يعني رقبك وعنقك مما يعبره عن الكل او نصك
كظرائمي ونحوه من الجزء السابع او كظرائمي او كظرائمي او كظرائمي وهي ال
الصورة المذكورة ونظايرها وان لم ينوه لان المشية فيها اما كلها او ما يعبره
عنه او جزء منها وهو الشرط في حق المرأة والشرط في جانب المحرم ان يكون
المشي به عضوا لا يجوز النظر اليه كما ذكر وقد وجد الاطلاق وان نواه ولا ابلاء
لان اللفظ لا يكتفي به في قولك انت على كائني او مثل كائني ما نواه من الكرامة او الظاهر
او الاطلاق لان اللفظ يكتفي به في قولك انت على كائني ما نواه من الكرامة او الظاهر
المعاني وعدم المخرج وفي قولك انت على حرام كائني ما نواه من الظاهر او الاطلاق
لان اللفظ يكتفي به في قولك انت على حرام كائني ما نواه من الظاهر او الاطلاق
نوى طلاقا او ابلاء لان ذكر الظاهر يترجح جانب الظاهر وبانت على كظرائمي
لنساء يكون مظاهرا منهن جميعا لانه اضاف الظاهر اليهن فصار كما اذا
اضاف الطلاق فيجب لكل منهن عليه كفارة وهي رقية فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان ما لم يستطع فاطعام ستين مسكينا للنقص الوارد فيه وفصل
ذلك بقوله وهي تحرير رقية مؤمنة كانت او كافرة ذكر ان كان او انثى صغيرة كانت
او كبيرة لم يكن كافيت جنس المنفعة والمانع اما اذا اختلفت المنفعة فلا يمنع
حتى جاز القول ونحوه وجاز الاصم والفيلس ان لا يجوز لان الغاية جنس ال
المنفعة لكنهم احسنوا الجواز لان اصل المنفعة باق فانه اذا أصبح عليه يسمع حتى
لو كان بحال لا يسمع بان ولد اصم مثلا وهو الاخرس لا يجوز ولو كان ذلك التحريم
بشرأ فربيه بسترها الى بنية الكفارة وبين فوت جنس المنفعة بقوله كالا على بخلاف
الاعور ومجنون لا يعقل لان الانتفاع بالجوارح ليس الا بالعقل فكانت فائتة
المنافع والذي يحن ويثيق يحزبه لان الاختلال غير مانع والمقطوع يداه فانه فائت
منفعة البطش او ارباها ما لان قوة البطش بهما فيفوتها بفوت منفعة البطش
او رجلاه فانه فائت منفعة المشي او يده ورجله من جانب فانه ايضا فائت منفعة

منفعة المشي لانه متعذر عليه بخلاف ما لو قطعنا من خلاف اذ لم يفت جنس المنفعة
ولامدبر اعطف على من لم يكن فائت جنس المنفعة او ام ولد لا تحاقها الحرة بجهة
فكان الرق فيها ناقصا او مكاتبا اذ لا بعض بدله لانه تحريره بعوض ولا يتاذى الكفارة
لانها عبادة فلا بد ان يكون خالصا لانه تعالى وان كان بعوض لم يكن خالصا لانه يكون
تجارة فان اعتق مكاتبا لم يؤد شيئا جاز او عبدا مسترا كما اعتق المكفر عن ظاهره
نصفه وهو موسر ثم اعتق عنه باقية بعد ضمانه لان الاعتاق يتجرى كالمكاتب والنصفان
تكن في النصف الآخر لتعذر استدانة الرق فيه وهذا النقصان حصل في ملك شركه
ثم انتقل اليه بالضمان فلا يجزى عن الكفارة او عبدا اعتق نصفه عن تكفيره باقية
بعد وطن من ظاهر منها لان الاعتاق يتجرى عنه والمأثور به العتق قبل المسيس
فلم يوجد لان النصف وقع بعده وان عجز عن العتق صام شهرين ولا ليس فيها
رمضان ولا الايام المنسية الاولاء التابع وهو ثابت بالنقص وصوم رمضان
لا يقع عن غيره فلا يجوز التكفير به والصوم في الايام المذكورة منهي عنه فيكون ناقصا
فلا يتاذى به الواجب الكامل وان افطر المظاهر يوما ولو بعد ذلك المرض والسفر
او وطنها الى التي ظاهر منها في الشهرين متعلق بافطر وما عطف عليه ليلا محمدا او يوما
سرها استأنف الى الصوم اما في الافطار فلا ينتطاع التابع بالافطر وهو عذر
يمكن الاحتراز لانه قد يجد شهرين لا عذر فيها واما في الوطن فلان الواجب عليه
صوم شهرين متتابعين قبل التماس ومن ضرورة كونهما قبل اخلاؤهما عنه اما الوطن
غير التي ظاهر منها ناسيا فلا يضره كذا في النهاية لا الاطعام ان وطن حلاله الى وطن
التي ظاهر منها في خلال الاطعام لم يستأنف لان النقص في الاطعام مطلقا غير مقيد
بما قبل التماس وهو منصوص عليه في الاعتاق والعيام ولو قدر المكفر بالصوم
على الاعتاق في آخر اليوم الاخر الى قبل غروب الشمس من اليوم الاخير من الشهر
الثاني لزمه اي الاعتاق ولم يبعث تكفيره بالصوم وكان صومه مقطوعا والافضل
ان يتم صوم اليوم الاخير وان افطر فلا قضاء عليه ذكره الزيلعي وان عجز الى المكفر عنه
فلا

اي الاعتاق اطعم عنه اي عن الظهار هو او ثمانية سنين مكينا يعني امر غيره
 ان اطعم عنه عن ظهاره ففعل اجزاءه اعلم ان ما شرع بلفظ الاطعام او العظام
 يجوز فيه التملك والاباحة وما شرع بلفظ الايتاء والاداء يشترط فيه التملك فذكر
 صورة التملك بقوله اطعم عنه هو او ثمانية سنين مكينا كذا قدر الفطرة او قيمة
 وعند الشافعي لا يجوز دفع القيمة من غير المخصوصة الاشياء المنصوصة كالبر و
 ودققة وسويقة والزبيب والتمر والشعير وغير ذلك كالارز والعدس والذرة
 ونحوها فان ربع صاع من التمر اذا ساوى نصف صاع بر او صاع شعير قيمة
 لم يجز دفعه بخلاف الارز مثلا فان ربع صاع منه اذا ساوى نصف صاع بر
 او صاع شعير قيمة جاز دفعه وهو مبني على اصل مقرر في شروح الجامع الكبير
 ان المنصوص لا ينوب اخاه او اطعم واحدا شهرين الا اعطى الطعام كله مكينا
 واحدا سنين يوما جاز عندنا لان المقصود سد خلّة المكين وروء جوعته
 وذات جوعته بجدة الايام فكان يوم في اليوم الثاني مكين آخر ليجتدب الاحتقاق
 لا في يوم قدر الشهرين الا عن يومه سواء كان بدفعه او دفعات لان الواحد لا
 يستوفي في يوم واحد طعام سنين مكينا فلم يوجد العدد المفروض حقيقته وحكما
 لعدم تجدد الحاجة وذكر صورة الاباحة بقوله واذا اشبعهم الا سنين مكينا
 وان قتل ما ملوا بالعداء وهو الطعام قبل نصف النهار والعشاء وهو
 الطعام بعد نصف النهار او عند اثنين اي اشبعهم بطعام قبل نصف النهار
 مرتين او عشرين اي اشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين قال في الاسلام اطعام
 الاباحة اكلتان لكل مكين عشاء وعشاء والغداة والغداة ان كذلك والعشاء
 والسحر كذلك واوقفها واعدها الغداة والعشاء والمغربة فيه الشبع لا المقدار
 والمغربة في التملك المقدار لا الشبع والسحر قد يصلح للاستيفاء فاقيم مقام
 الغداة وانما اعترا الاكلتان لقوله فاطعام سنين مكينا والواجب منه ابو
 الوسط وهو الاكلتان لان الاكثر في العادة ثلث مرات والاقل مرة كذا في غايه البيان

الانظار
 ١٥٢

في غايه البيان بجدة برفق او خبر شعير بالادام فانه لا يستوفي منه حاجة
 الا بالادام بخلاف خبر البر او اعطى عطف على اشبعهم كذا ربع صاع بر ونصف
 صاع شعير او ثمانية سنين بر او ثمانية سنين شعير جاز جزءا لقوله اذا اشبعهم وما عطف
 عليه فان ربع صاع بر ونصف صاع شعير او ثمانية سنين مكين نصف صاع بر او
 صاع شعير او ثمانية سنين بر وثمانون شعير او ثمانية سنين مكين نصف صاع بر او
 صاع شعير وثمانون مكينا هذه الاشياء متحدة الجنس لان الكل من حيث الاطعام
 جنس واحد جاز تكميل احدهما بالآخر ولا كذلك القيمة كما عرفت بخلاف اعتاق
 نصف رقبة وصيام شهر لتعذر تكميل احدهما بالآخر لاختلافهما معنى فان العتق
 شرع لتخليص الرقبة والصوم لتجوبع النفس وبخلاف اطعام نصف صاع بر
 قيمة نصف صاع بر لما عرفت من عدم جواز اداء ما هو من الاعداد المنصوصة
 قيمة اذا كان اقل قدر مما قدره الشرع وان كان اكثر من الآخر او مثله قيمة
 اطعمهم اي سنين مكينا كذا منهم صاع بر عن ظهارين لم يصح الاعتاق واحد
 وعن افطار واحد وظهار واحد عنهما لان النية تعقل عند اختلاف كفاية الظهار لا
 عند اتحادهما فاذا الفت النية والصاع يصلح كثرة واحدة لان نصف الصاع
 من ادنى المقادير فالمؤدى وهو الصاع كثرة واحدة فلا يصلح لجعلها للظهارين
 بل لظهار واحد بخلاف ما اذا فرق في الدفع لانه في الدفعة الثانية في حكم مكين
 آخر كصوم اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين مكينا او اعتاق عشرين عن
 ظهارين فانه صحيح وان لم يعتق واحدا لوان الجنس في الظهارين متحد فلا يجب
 التعيين وله للمظاهر في اعتاق عشرين او صوم شهرين ان يعتق لاني منها شاة
 وان اعتق عن قتل وظهار لم يجز عن واحد لان نية التعيين في الجنس المتحد لغو
 وفي المختلف مفيد فاذا الفت بقى مطلق النية وله ان يعتق ايتها شاة كما لو اطلقه
 في الابداء توضيحه انه لو نوى قضا يومين من رمضان يجز به عن يوم واحد ولو نوى
 من العتق والنذر او عن القضا والكفاية لا يجز به عن واحد منها عبيد ظاهر

توضيحه

كفر بالصوم فقط أي صوم شهرين لولا ملك له فلم يكن من أهل التكفير بالمال وقال
النفخي كفر بصوم شهر اعتباراً بالعقوبة لانه شرع ناجراً كالحديد ولا سيده عنه بالمال
بان اعتقاعه أو اطعم لم يجزه لانه ليس من أهل الملك فلا يصير مالاً بملكه **باب**
اللعان هو لغة من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لما في الخامسة من
لعن الرجل نفسه ومن قبول المرأة غضب الله عليها المستلزم للعن وشرعاً
شهادتان مؤكدتان باليمين مقررة باللعن قايمة مقام حد القذف في حقه
بمعنى انهما اذا اتلعا سقط عنه حد القذف ومقام حد **الزنا** في حقه بائع
انهما اذا اتلعا سقط عنها حد الزنا والدليل على انه قائم مقام حد القذف
في حقه ان هلال بن امية جاء ايا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال نجيت
عن امرأتى ستين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشريك يزني بها
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اثبت باربعة شهود ولا تجلده على ظهره فقال
هلال رايته بعيني يا رسول الله واعد هذه المقالة ثم قال واني لأرجو من
الله ان يجعل لي محرماً فانزل الله نفيه هذه الآيات فدل ذلك على ان اللعان
قائم مقام حد القذف في جانب الزوج حيث لم تجلده هلال بقذفه ثم الدليل
على انه قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة ان هلال لما رماها بالشريك بن السحيا
حيث قال وجدت على بطن امرأتى الشريك يزني بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ان جاءت به امرءة على نكاحها لم يزل وان جاءت به اسود جفراً
جاء بها فهو لشريك فجاءت به على النعت المكره فقال ام لولا الايمان سبقت
لكان لي ولها شأن وهذا اشارة الى اللعان قائم مقام حد الزنا في جانب
المرأة كذا في البسوط وحكم حرمة الوطئ والاستمتاع بعد التلاعن لم يحصل
البيوننة الثالثة وشرط قيام الزوجية حتى اذا طلقها بائناً وثلاث سقط ولم
يجب الحد وثانيه بيانه في آخر الباب ان شاء الله نفيه وكون النكاح صحيحاً فمن
قذف بالزنا زوجته العفيفة أي البرية عن الزنا غير متهم به كمن يكون معها

معها ولد لا يكون له اب معروف وصلى الى الزوجان لاداء الشهادة على المسلم
حتى لا يجزى اللعان بين الكافرين ولا بين كافر ومسلم وان صلى شاهدا على مثل
كسبائي او ثقي عطف على قذف ولدها احسنه از عن ثقي الحمل كسبائي وطلبت
اي بموجب القذف وهو الحدة فانه حتمها فلا بد من طلبها كسائر حقوقها ولانه من
شرط اللعان واذا لم تكن عقيقة ليس لها المطالبة لغوات شرطه وهو العفة لاعن
خبر لقوله فمن قذف فان اي الزوج عن اللعان حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه
فيحتمل لان اللعان حلف عن الحدة فاذا لم يأت بالخلف وجب عليه الاصل فان لاعن
الزوج لاعنت المرأة بالنص لكن بيذا، بالزوج لانه المدعى فيطلب منه الحجة أولا
والآل وان لم تلاعن حبس حتى تلاعن او تصدقه قال الربيع وفي بعض نسخ
القدوري او تصدقه فيحتمل وهو غلط لان الحدة لا يجب بالافرار مرة فكيف يجب
بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق اربع مرات لان التصديق ليس باقرار
قصدا فلا يعقبه في حق وجوب الحدة ويعبر في ذرية فيندفع به اللعان ولا يجب
به الحدة ولو صدقته في ثقي الولد فلا حدة ولا لعان وهو ولد مما لان النسب انما ينقطع
حكما باللعان فلم يوجد وهو حق الولد فلا يصح قان في ابطاله وبه يظهر عدم صحة
قول صدر الشريعة فينتفي نسب ولدها منه قان لم يصلح الزوج للشهادة بان كان
كافرا وعبد او محمدا في قذف حدة لوهي من اهلها لان اللعان تعذر بعينه من
جهنم فيصار ايا الموجب الاصل وهو ثابت بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات
الاية ولا يتصور ان يكون الزوج كافرا وهي مسلمة الا اذا كانا كافرين فاسلمت ثم
قذفها قبل عرض الاسلام عليه وان صلى لها الى الزوج للشهادة وهي لا تصلح
لها بان كانت امه او كافرة او محدودة في قذف او صبية او مجنونة او لا يجد
قاذفها بان كانت زانية فلا حدة عليه كما اذا قذفها اجنبية ولا لعان لانه خلف عنه
صورته او صورة اللعان ما نطق بالنص بعينه القرآن وحاصل ان يقول الزوج
اولا اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما ربيتها به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه

ان كان كاذبا فيما رما به من الزنا مشدرا اليها في كلفه ثم تقول هي اربع مرات اشهد
بالله انه كاذب فيما رما به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا
فيما رما به من الزنا فانهم يستعملون اللعن في كلامهم كثيرا كما ورد به الحديث
انك تكثر اللعن وتكثر الفسار وسقطت حرمة اللعن في عيניהن فعساين
يخترن اللعن بخلاف العصب فان اللعن فرق القاصح بينهما ولا تبين قبله حتى
لومات احدهما قبل ورثة الآخر ولوزالت اهلية اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه
او قذف انما فخذ له او نحو ذلك لم يفرق بينهما ونفي نسب ولدان قد فها به و
والحقه باسمه به وبات بطلقة وشرطه ان يكون العلوق حال جريان اللعان
بينهما حتى لو علفت امه او كافرة ثم اعتقت او اسلمت لا ينفي ولا يلعن لان
نسبه كان تابعا على وجه لا يمكن قطعه فلا يتغير بعده فان كذب نفسه حذ لا
لاقراره بوجوب الحد عليه فله ان بعد ما حذ جاز له ان يتروجهما ومعنى قوله
عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابداهما لا يجتمعان ماداما متلاعنين
كما يقال المصلحة لا يتكلم الا مادام مصليا كذا ان قذف غيره بعد اى بعد التلاعن
فخذ اوزنت فانه حجة القذف لم يبق اهل اللعان وكذا المرأة بعد الزنا لم يبق
اهل له فجاز ان يتروجهما وانما لم يقل اوزنت فخذت كما وقع في الهداية وغيره
لان مجرد زنا لا يسقط احصائها فلا حاجة الي ذكر الحد بخلاف القذف اذ لا يسقط
به الاحصان حتى يجد روى عن الغيبة لكن ان كان يقول زنت بشدة يدنون
اي نسبت غيره الى الزنا وهو القذف فعلى هذا يكون ذكر الحد فيه شرطا كما ذكره
ولا يبقى الاشكال لاللعان بقذف الاخرى لانه قائم مقام حد القذف لا يعرى عن
شهرة والحدود تدرك بها ولا ينفي الحمل لان قيامه عند الحمل غير معلوم لاحتمال
كونه انتفاخا وان ولدت لاقول المدة وقال لا يجب بنفيه اذا جاءت به لاقها وتلا عنها
برزيت وهذا الحمل منه لوجود القذف منه صريحا بقوله زنت ولا يبقى القاصح الحمل
اي نسب الحمل من القاذف لان تلاعنهما كان بسبب قوله زنت لا ينفي الحمل نفي

نفي الولد عند التهنئة ومدة نفيها سبعة ايام من حيث العادة كذا في الزنا او شراء الكرة
الولادة صح وبعده لا لان قبوله التهنئة او سكوت عند التهنئة او شراء الكرة الولادة او
سكوت عن النفي عند مضي ذلك الوقت اقرار منه ان الولد منه لانه اذا لم يكن منه لم يحل
له السكوت عن نفيه بعد الولادة فلا يصح نفيه بعده كما لو وجد الاقرار صريحا
ولا عن غيرها الا فيما اذا صح نفيه وفيما اذا لم يصح لوجود القذف بنفي الولد نفي
اول التوئين وهما اللذان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر واقر بالشان حذ لانه
اكذب نفسه بدعوى الثاني وان عكس بان اقر بالاول ونفي الثاني لا عن لانه قاذف
بنفي الثاني ولم يرجع عنه والافرار بالعفة سابق على القذف فصار كانه اقر بغيرها
بعضها ثم قذفها بالزنا وصح نسبها اي نسب الولدين فيها اي في المثلثين
لانها خلقا من ماء واحد فثبت نسب احدهما يلزم ثبوت نسب الآخر
اجتمع شرائط اللعان فيها اي الزوجين ثم طلقها باثنا واثنا سقط اي اللعان
ولم يجب الحد لما عرفت انه شرطه قيام الزوجية فاذا انتفت استغنى كذا الوتر وجهها
بعد ذلك لان الساقط لا يعود ولو طلقها رجعا لا يسقط لما عرفت من بقائه
اصل الزوجية **باب العنين وغيره** كالجبوب والحصى هو اي العنين من لا يقد
على الجماع مطلقا او يصل اليه الشب لا الابكار او لا يصل الى امراته واحدة بعينها
من عن اذا حبس في العينة وهي حظيرة الابل وحديث زوجها مجبوا به هو مقطوع
الذكر والخصتين فرق بينهما في الحال ان طلبت التفريق لانه حقها ولا فائدة في
التأجيل بخلاف العنين كما سياتي وفيه اشعار بان له لوجب بعد ما وصل اليها
لاخبارها كما اذا صار عينا بعده ولا فرق في هذا بين ان يكون الزوج مريضا او
صغيرا لما ذكره بخلاف العنين حيث يستظر بلوغه او برؤه لاحتمال الزوال كما اذا
كانت المرأة صغيرة وهو مجبوب او عنين حيث يستظر بلوغها لاحتمال ان ترضى
او وجدت زوجها عينا او حصىا وهو مقطوع الخصتين فقط فان اقر ان بعد
ما وجدت عينا او حصىا ان اقر انه لم يصل اليها اجل اي الزوج بعينه اجل القذف

مطلوب

بكر الكا
كون قربة
ساعت
دقيقة
كون شمس
ساعت

بكر الكا كانت او ثبات سنة في يوم في الصباح وهي اثني عشر شهرا ومدتها ثلثمائة
واربعة وخمسون يوما وثلاث يوم وتلك سنة يوم وفي رواية الحسن عن ابي
حسرة انه يوجب سنة شمسية وهي مدة وصول الشمس الى النقطة التي
فارها من ذلك البرج وذلك في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم لان
المريض يزول غالبا فيها لانه يكون لعله البرودة او الحرارة او البسوسة او الرطوبة
وفصول السنة تسلمة عليها فالربيع حار رطب والصيف حار يابس والخريف
بارد يابس والشتاء بارد رطب فاذا مضت السنة ولم يزل المريض ظهر انه خلق
سنة مدة مرضه ومرضها بخلاف رمضان وايام حضرها فانها داخل في السنة
ان لم تكن ركنيا قيد لقوله اجل فانها اذا كانت ركنية لم يند التاجيل كما اذا كان
الزوج يجوب فان وطئ فيها ونعت والآل وان لم يطأ بانت بالتفريق الى تفرق
القاضي بينهما وكان تفرقه طلاقا بانيا لان المقصود وهو دفع الظلم عنها لا يحصل
بالرجعي ان طلبت لانه حقها ولها كل المهر ان خلاها لان خلوة العنين
صححة وجب العدة لاحباط وان خلتا عطف على قوله فان اخر الى اختلف
الزوجان فادعت المرأة عدم الوصول وانكر الزوج وكانت ثيبا او بكر افترقت
النساء قلن ثبت حلف الة الزوج لان الثبابة تثبت بقولهن وليس من ضرورة
ثبوت الثبابة الوصول اليها لاحتمال زوالها بشئ آخر فيختلف بخلاف البكار
فان ثبوتها ينفي الوصول اليها ضرورة فتجبر بقولهن فان حلف الزوج بطل
حلفها فيكون امراته كالمواخاترة عند العقد او بعده فانها اذا اختارت زوجها
بطل حلفها في طلب التفرق لان الخي بين الشبهين لا يكون له الا واحد منهما وان كل
نكاح الزوج او قلن انها بكر اجل الزوج سنة فان اختلفا الى بعد التاجيل سنة
ان ادعت المرأة عدم الوصول وانكر الزوج فالحكم كالاول ان صدقها خبرت
وان انكر نظر اليها النساء فان قلن بكر خبرت وان قلن ثيب فالقول له بيمينه
فان حلف فله امراته لکنها خبرت انها جنت اجل الزوج ثم لان المقصود باني جيل

كون قربة
ساعت
دقيقة
كون شمس
ساعت

بالتاجيل ثم حصول العلم بالعدة لتجبر المرأة وقد حصل العلم بها ههنا فخيرت
ثم اذا قامت عن مجلسها او اقامها اعوان القاضي قبل ان يختار ثيبا بطل جبارا
لان هذا بمنزلة تجبر الزوج فلا يتوقف على ما وراء المجلس بل يبطل بالقيام واذا
اختارت الفرقة امر القاضي الزوج ان يطلقها طلقة باينة فان ابي فرق القاضي
بينهما وقيل يقع الفرقة بينهما باختيارها لنفسها ولا يحتاج الى القضاء كخيار العتق
ولو فرق بينهما فزوجها ثانيا لم يكن لها خيار لرضاها بحاله وان تزوج امرأة
اخرى وهي عاتمة بحاله ذكر في الاصل انها لا خيار لها العلم باللعيب وذكر الخفاف
ان لها الخيار لان العجز عن وطئ امرأة لا يدل على العجز عن غيره والفتوى على الاول
ولا تجبر احدهما بعيب الآخر خلافا للشافعي في العيوب الخمسة وهي الجنون
والجذام والبرص والقرن وهو ما يمنع سلوك الذكر في الفرج وهو ما غدة غليظة
او لحم مرتفعة او عظم والرتق وهو التلاحم وعند محمد ان يكون بالزوج جنون او
جذام او برص فالمرأة بالخيار وان كان بالمرأة لا اذ يمكن للزوج دفع الضر عن
نفسه بالطلاق ظهر زوج الامنة عينا فاختار للمولى لان الحق له كما في العزل **باب**
العدة هي لغة الاحصاء يقال عدت الشئ الى احصيته وشرعا فترت بعض الى انتظار
وتوقف يلزم المرأة مدة معلومة شيئا بيا نها به وال متعلق بيلزم ملك نكاح
متاكدة صفة ملك بالموت او الدخول ولو حكما اراد به الخلوة الصحيحة او زوال فراش
معتبر احراز عن فراش امية موطوءة غير متولدة اذ لا عدة لها بخلاف ام ولد مات
مولدا او اعتقها كما شيئا ولا بد من هذا القيد والقوم لم يذكروه وبوطئ عطف
على بزوال بشبهة النكاح شيئا بيا نه فلا عدة بالطلاق قبل الدخول لعدم تملك
ملك النكاح ومن حكمها منع جواز تزوج غيره الى غير زوجها ومنع جواز نكاح احدها
واربع سواها لانه من بقاء اصل النكاح وصحة الطلاق فيها بالرفع عطف على
منع جواز زوجه مائة ايضا وهي العدة في حق حرة تحيض للطلاق والفسح
كالفسح بخيار البلوغ وعدم الكفاءة وملك احد الزوجين للآخر وتبيلها ابن الزوج

المعجب انما
والرقيق ضيق الفرج
والقرن طهر رقيقة
الفرج يمنع الجاسة

موطوءة غير متولدة
او لا عدة لها

وتدخلت الى العدتان فماتت اى اذا تدخلت يكون ما تراه من الحيض بعد
الوطئ بشهر من مائها الى العدتين وادام العدة الاولى ولم تكمل الثانية انقضت
بعد الثانية فعليها اتمامها اذا وجبت على المرأة عدتان فاما ان تكونا من جلين
او جل واحد فان كان الثاني كما اذا طلقها ثلثا وقال طنت انما تحلى او طلقها
بالفاظ الكناية فوطئها في العدة فلا شك ان العدتين تدخلتا وان كان الاول
فكانتا من جنين كالموت في غيرها زوجها اذا وطئت بشهر كما سياتي او من جن
واحد كالمطلقة اذا تزوجت فترق عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما تدخلتا
عندنا وعند الشافعي لا يكون ما تراه المرأة من الحيض محسبا من مائها جميعا
اذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثاني فعليها اتمام العدة الثانية وصورة
الوطئ الثاني ان كان بعد مارات حيضة يجب عليها بعد الوطئ الثاني ثلث
حيض ايضا فالحيضة الاولى من العدة وحيضتان بعد ثلث من العدة تبتن فيتم
العدة الاولى ويجب حيضة رابعة ليتم العدة الثانية وان كان قبل مارات
حيضة فلا شيء عليها الا ثلث حيض وهي تنوب عن ست حيض ومعتدة وفات
وطئت بها الى بشهر تعتد بالشهور ويجب بماتراه من الحيض فيها الى في الشهور
قال في المبسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثانية ففرق بينهما فعليها
بقية عدتها من الاول تمام اربعة اشهر وعشر وعليها ثلث حيض للآخر ويجب
بما حاضت بعد التفريق من عدة الوفاة ايضا تخفيفا للدخول بقدر الامكان
وهذا الشق من العدة غير مذكور في الوفاة والكنز وعدة الطلاق والموت تنقضي
وان جهلت المرأة بها الى الطلاق والموت حتى ان الزوج اذا كان غائبا عنها و
بلغها بغير تطليق ابان الى بعد مارات ثلث حيض او مائة بعد مضي اربعة اشهر
وعشر كانت عدتها منقضية وابدا اى ابدا عدتها عقيبها اى عقيب الطلاق
والموت لا عقيب عليها لان الله تعالى اوجبها على المطلقة والمتوفى عنها زوجها
وهما تضمنان بهما عقيبها وابدا في نكاح فاسد عقيب فترقبه ان تفرق القاض

بعض

بما حاضت بعد التفريق من عدة الوفاة ايضا تخفيفا للدخول بقدر الامكان

القاض او عمره على ترك الوطئ بان يقول تركك او خليت سبيلك ونحو ذلك لا يجوز
الزوج ذكره الربيعي قالت مضت عدتي وكذبها الزوج خلت فان القول لها مع انه
اليمين لانها امينة فيها تحس وقد مر في آخر باب الرجعة نكح معتدة من يمين الى ابان
امراته بحدون الثلث ثم تزوجها في العدة وطلق قبل الوطئ وجب عليه مهر تمام
وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطئ الاول وبقي اثره وهو العدة فاذا
جحد النكاح وهي مقبوضة ثاب ذلك المقبوض عن القبض الواجب في هذا النكاح
كالغاصب يشتري مفعولا في يده فيجبر قابضه على العدة فيكون طلاقا بعد الد
لا عدة على مسبة افترقت بتبين الدارين لان العدة حيث وجبت انما وجبت حقا
للعبء والحري ملحق بالجداد والبهائم حتى صار محلا للملك فلا حرة لفراسه الا
الحامل لان في بطنها ولد اثابت النسب ولا على ذمية طلقها ذمي اذا اعتقدوا
عدمها لان وجوب العدة لا يجوز ان يكون كحق الشرع لانها غير مخاطبة بحقوق
الشرع ولا كحق الزوج لانه خلاف معتقده وقد ائروا ان تركهم وما يدعون و
ولا على حريته خرجت الياسمة او ذمية او مستأمنة ثم اسلمت او هربت ذمية
لقوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلقا بل اقبه ولما عرفت ان الحري ملحق
بالجداد والبهائم ولحرمته لفراسه الا الحامل لما عرفت ان في بطنها ولدا ثابت النسب
فصل في الاحداد وهو ترك الزينة والطيب والحد المنع تحت معتدة البائنة والموت
اظهار التائب على فوت نعمة النكاح الذي هو سبب لصيورتها وكفاية مؤنتها ولهذا
لا تحس المطلقة الرجعية لان نعمة النكاح لم تنفها بقاء النكاح ولهذا يحل وطئها و
يجري عليها احكام الزوجات حال كونها كبيرة مسلمة طان الصغيرة والكافرة غير محس
مخاطبتين بالفروج ولو كانت الكبيرة المسلمة امه لانها مخاطبة بحقوق الله تعالى فيما
ليس فيه ابطال حق المولى بخلاف المنع من الخروج فان فيه ابطال حق المولى
وحق العبد مقدم كحاجته بترك الزينة متعلق بقوله تعالى وترك ليس المرعراى
المصوغ بالزعران والمصغراذ يفوج منها راحة الطيب والحناء والطيب والد

فانما حان
استقلال العدة عند طلاقها
وارب يوسف رج وطئها
بكل النكاح ان كان النكاح الثاني افضل
في العدة ثم طلقها قبل الدخول الاول وهو
شرف في رجوعه الى طلقها بان تم تزوجها
ولا عدة على ذمية طلقها ذمي

اي المصوغ بالصغير

والكل لا بعد فان الضرورات تبيح المحظورات لا اى لاحقة معتدة عنق وهي
ام ولد اعترفا مولاه ومعتدة بنكاح فاسد لان الحداد لاظهار الناسف على فوات
نفة النكاح ولم يفترها ذلك لا تخطب معتدة الا تعريضا لقوله تعالى ولا جناح عليكم
فيما عرضتم به من خطبة النساء ايا ان قال ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا
قولا معروفا فاعالوا التعريض ان يقول اني اريد ان اتزوج انك بحيلة وانك لصالح
وتخوذك مما يدل على اعادة التزوج بها والقول المعروف اني فبكرا اعجب اني
اريد ان نجتمع وتخوذك ولا تخرج معتدة الطلاق رجعي كان او بائنا من بينها
ليلا ونهارا وتخرج معتدة الموت نهارا وبعض الليل وثبت فيه ان في بينها فان
نفقة معتدة الموت عليها فيحتاج الى الخروج نهارا للكب وقدمت اليها في الجميل
والمطلقة ليست كذلك لدور النفقة عليها من مال زوجها ونقدان اى معتدة
الطلاق ومعتدة الموت في بيت وجبت العدة في بيت يضاف اليها بالسكنى
حال وقوع الفرقة والموت لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الا بيوث السكنى
الا ان يظهر عذر بان كان من دار الميت فصيها لا يكفيها واخرجها الورثة من نصيهم
او حافت تلف مالها او الا نهدام او لم تجد كرا، البيت لابد من سيرة بينهما في الطلاق
البائن حتى لا تنزع الخلوة بالاجسبة وبعد طلاقها في ان يكونا في منزل واحد لاني
معترف بالحكمة فالظاهر انه اذا لم يزل لا يباشرا الحرام وان ضاق المنزل عليها
او كان الزوج فاسقا فالاولى خروج وان جاز خروجها وتنب ان يجعل بينهما
امراة ثقة قادرة على الحملولة احتياطاً بان او مات عنها زوجها في سفر وبينها
وبين مصر دون ثلثة ايام رجعت الي مصر لانه ليس بائنا، والخروج بل هو بناء
ولو بينهما ثلثة ايام خبرت بين المضي والرجوع سواء كان معها ولي او لا وتنب
الرجوع ليكون الاعتدال في منزل الزوج هذا اذا كان الي المقصد ايضا ثلثة ايام و
ان كان اقل مضت الي مقصد ولم يذكر هذا الشق اعتمادا على انها مة مما قبله وهو
ان الحكم في صورة النساء الحيار وفي صورة اقلية احداهما التعتين ولو في مصر عطف

عطف على قوله في سفر الى لوبانت او مات عنها زوجها في مصر من الامصار لا يخرج بل
تعد فيه مخرج بحرم ان كان لها محرم من لم تحض قط فتعد بالاشهر كذا من رأت يوما
ومثلا فتقطع حتى مضت سنة لانها في حكم الاولى واعتبار الشهر في العدة بالايام لا الا
كذا في السفر ظنهما فصالحته من نفقة العدة لوبالشهور جاز الصلح لتعين الشهور
ولو بالحض لا كونها مجهولة اجبرت المرات بمضي عده اي عدة الزوج الاول وعدة
الحمل وعلم ظنه اي ظن الزوج الاول بصدقها والمدة تحمل ما اجرت به نكحها اي
جاز ان ينكحها الزوج الاول مضيتها اي العدة لو كان بحض فاقبل ما اي مدة تصدق
المرأة فيه شهران عند ابي حنيفة رج وعندهما سنة وثلاثون يوما لا احتمال ان يقع
الطلاق قبل اول حبضة فتكون مدتها ثلثة وتظهر بعد ثمانية عشر يوما ثم تحيض
ثلثة وتظهر خمسة عشر فتكمل العدة وذا شيخ الاسلام ثلث ساعات لاغتسال بناء على
كون زمان الاغتسال من الحيض وله ان رؤيتها هكذا انادة فلا يبين عليها الحكم الشرعي
بل الأعم الأغلب فيعتبر اكثر مدة الحيض واقبل مدة الطهر لتعده لا يكون ثلث حيض
شهر او الطهر بينها **باب ثبوت النسب** اكثر مدة الحمل ستان لقول عائشة
رضي الله عنها الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين ولو بفلكة مغرول واقلاها سنة
اشهر لقوله تعالى وحمل وفصاله ثلاثون شهرا ثم قال تعالى وفصاله في عامين فبقى للحمل
سنة اشهر فثبت ولد معتدة الرجعي وان ولدت لاكثر من سنتين ما لم تفر بمضي
العدة لاحتمال العلوق حال العدة لجواز كونها محدة الطهر وبانت في الاقل
بعض اذ اجابات به لاقل من سنتين بانت من زوجها لانقضاء العدة وثبت نسب
لوجود العلوق في النكاح او في العدة ولا يصير مراجعا لانه يجتمل العلوق قبل
الطلاق ويجتمل بعده فلا يصير مراجعا بالشك وكان مراجعا في الاكثر يعني اذ اجابات
به لاكثر من سنتين كان مراجعا لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه منه لا تنفك الزنا
منها فيكون مراجعا كذا مبسوطة ولدت لاقل منهن يعني يثبت نسب ولد مبسوطة
اذ اجابات به لاقل من سنتين بلا دعوة لاحتمال كونه الولد قايما وقت الطلاق فلا

فلا يتحقق بزوال الفراش ويثبت النسب احتياطا ولو لتماهما لا اى اذا جاءت
 به تمام سنتين من وقت الفرقة لم يثبت نسبه لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا
 يكون منه لحمه الوطئ الا بدعوة لانه التزمه وايضا يحتمل ان يظنها في العدة
 وكذا امره صحة اى صبيته نسبه ثمة فصاعدا لم يظهر فيها امارات البلوغ
 يثبت نسب ولد اذا ولدت لاقل من تسعة اشهر منذ طلقها بائنا كان او رجعا
 لان العلوق حي يكون في العدة وتسعة لا اى لو ولدت تسعة لا يثبت نسب
 ولد لان العلوق حي يكون خارج العدة وذلك لانها صغيرة يبين لا يزول بالاحتمال
 والصغر مناف للحمل فاذا بقي فيها صفة الصغر حكم بمضئ عدها بثلاثة اشهر وحمل
 الحمل على انه حادث فلا يثبت النسب الا يبرأ انها لو اقرت بمضئ العدة ثم ولدت
 لست اشهر لم يثبت النسب لوجود دليل الانتضاء وهو اقراره فكذا هنا بل
 اولى لان اقراره يحتمل الكذب وحكم الشرع بالانتضاء لا ترد فيه وكذا معتدة
 اى معتدة الطلاق اقرت بالمضئ عدها وولدت لاقل من نصف سنة من وقت
 الاقرار بهذا هو المصطوف في الهداية واكثره وغيرهما وهو الصواب الموافق له
 للتعليل وقد وقع في عبارة صدر الشريعة الطلاق مكان الاقرار وكأنه مرهون
 النسخ الاول يثبت نسب ولد لما مر ان العلوق حي يكون في العدة لظهور كذبها
 بيقين حيث اقرت بالانتضاء ورحمها مشغول بالماء ونصفها لا لما مر ان العلوق
 حي يكون خارجها او ظهر عطف على اقرت اى كذا معتدة طلاق ظهر حملها او اقر
 الزوج به اى يثبت نسب ولد معتدة ادعت ولادته وانكره الزوج وقد كان قبل
 الولادة حمل ظاهر او اقر الزوج بالحمل والاى وان لم يظهر حملها او اقر الزوج به
 فيثبت الى النسب اذا ثبت ولادتها بحجة تامة اى شهادة رجلين او رجل وامرأتين
 بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها احد ولا في البيت والرجلان على الباب حتى ولدت
 فعلمت الولادة برؤية الولد او سماع صوته فيد الحجة بالتامة اذ لا يثبت النسب
 بشهادة امرأة واحدة على الولادة خلافا لما لها فالحاصل ان المعتدة اذا ولدت ولدا

نسب

ولذا لم يثبت نسب عند ابي حنيفة الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان
 الا ان يكون هناك حمل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب بلا شهادة
 وعندهما يثبت في اجمع بشهادة امرأة واحدة مسلمة حرة عذبة كذا في الكافي
 وكذا معتدة وفات ولدت لاقل منهنها منه مسئلة ذكرت في الهداية بقوله ويثبت نسب
 ولد المتوفى عنها زوجها اى يثبت نسب ولد معتدة وفات يكون بين الموت
 وولادة اقل من سنتين وقال زفر اذا جاءت به بعد انتضاء عدة الوفاة لست اشهر
 لا يثبت النسب لان الشرع حكم بانتضاء عدها بالشهور لتعين الجهة فصار كما اذا
 اقرت بالانتضاء كما بين في الصغيرة ولنا ان الانتضاء عدها جهة اخرى وهو وضع
 الحمل بخلاف الصغيرة لان الاصل فيها عدم الحمل لانها قبل البلوغ ليست بحمل و
 في البلوغ شك والصغر ثابت بيقين فلا يزول بالشك او ولدت عطف على قوله
 ولدت لاقل منهنها منه مسئلة ذكرت في الهداية ثانيا بقوله وان كانت معتدة
 عن وفات وصديقتها اى ثبت نسب ولد معتدة وفات ولدت في العدة واقر الوفاة
 بالولادة ولم يشهد على الولادة احد فهو ابنه اخفاقا وهذا في حق الارث ظاهر لانه
 خالص حرمه فيقبل فيه نصديقه واما في حق النسب فليس يثبت في حق غيرهم ممن
 ممن لم يصدق قالوا اذا كانوا من اهل الشهادة بان صدقها رجلان او رجل وامرأتان
 من الورثة يثبت لقيام الحجة ولذا قبل بشرط لفظ الشهادة وقبل لا بشرط لان
 الشبوت في حق غيرهم تبع للشبوت في حرمه باقرارهم وما ثبت تبعا لا يبرأ في شرائط
 الاصل كالعبد مع المولى والجندى مع السلطان في حق الاقامة وهذا هو الصحيح
 كذا في الكافي وكذا منكوحة ولدت لست اشهر يعني اذا تزوج الرجل امرأة في بيت
 بولد لست اشهر فصاعدا يثبت نسبه منه سواء اقر الزوج او سكنت لان الفراش
 قائم في المدة تامة وان انكر الزوج ولادتها ثبت بشهادة امرأة واحدة فان نفاها
 فلا عا لان النسب يثبت بالفراش القائم واللعان انا يجب بالقذف وهو موجود
 هنا لان قوله ليس متى قذف لها بالزنا والقذف لا يستلزم وجود الولد فلم يعين

وهذا التقدير احسن من غيره
 صدر الشريعة لا يخفى
 على اهل الطبيعة

مطلق النسب
 امرأة واحدة

الولد اثبات بشهادة القابلة يلزم كون اللعان ثابتاً بشهادة القابلة بل اضعف
 اللعان الى القذف مجرد اعني اقول يرد على ظاهره اننا سلم ان القذف المطلق لا
 يقتضي وجود الولد لكن لا سلم ان القذف بالولد لا يقتضي وجوده والكلام فيه
 ودفعه ان مراد القوم بالوجود الوجود الخارجي والقذف بالولد انما يقتضي الوجود
 في العبادرة دون الخارج مثلاً اذا سمح الزوج ان امرأته ولدت ولداً فقال ذلك
 الولد ليس مني كان قد خالها بالزنا اذ كانت قال زنيته فحصل الولد منه وان لم يكن الولد
 موجوداً في زمان ولدت لا قبل منها الى من سنة اشهر لا يثبت نسب لسبق العلوق
 على النكاح قال ولدت ثم اختلفت وادعت نكاحاً من سنة اشهر وادعى الزوج
 الاقل صدقت بلا يمين عنده خلافاً لها كما سأل قال ان نكاحها في طالق ثم نكحها
 فولدت لنصف سنة من نكحها لزمه الى الزوج نسب الى الولد وهو موجود
 العلوق في القعدة علق طلقها بولادتها الى قال لامرأته اذا ولدت ولداً خانت
 طالق فشهدت امرأته واحدة بها الى بالولادة لم يقع الى الطلاق عند ابي حنيفة
 رح وعندهما يقع لان الولادة تثبت بشهادة امرأته ثم يثبت الطلاق بالتبعية
 وله ان الولادة تثبت ضرورة فيستقدر بقدره فلا يستدعي الى الطلاق وهو ليس بتابع لها
 لان كلامها يوجب بدون الاخر اعترض عليه بعض شراح الهداية بان كلامنا
 في الطلاق المعلق بالولادة والمعلق بشئ لازم من لوازمه والولادة تثبت بشهادتها
 والشئ اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه اقول قوله والشئ اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه
 ليس على احلافه بل هو في موضع لا يتصور الا نكاح بين لازم والملزوم كما في اللزوم
 العقلي وقد اشار اليه صاحب الهداية بقوله والطلاق ينكح عنهما وقد تقرر في
 كتب الاصول في بحث الافتضاء لان قوله اعتق عبدك عني بالف يقتضي البيع
 ضرورة صحة العتق فصار كأنه قال بيع عبدك عني بالف وكن وكيلي بالاعتاق فيثبت
 البيع بقدر الضرورة حتى لا يثبت من الاركان والشرايط الا ما لا يجتمل السقوط اصلاً
 وان كان الزوج اقر بالجل ثم علق طلقها بالولادة فتالت المرأة ولدت وكذبها

انما نكحها

وكذبها الزوج يقع الطلاق بلا شهادة عند ابي حنيفة رح وعندهما يشترط شهادة القابلة بل
 لانها تدعى حنة فلا بد من الحجة وله ان اقراره بالجل اقرار بما يقتضي اليه وهو الولادة
 نكح امه فطلقها فمراة فان ولدت لا قبل من سنة اشهر من نكحها لزمه الولد والا فملك
 فلا يلزم لان الولد في الوجه الاول ولد المعتدة اذ العلوق سابق على الشراء وفي الثاني
 ولد المملوكة اذ الحادث يضاف الى اقرب وقت فلا بد من الدعوة قال لامرأته ان كان
 في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأته على الولادة لا قبل من سنة اشهر من نكحها لزمه ام
 ولده لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو مني
 وانما الحاجة الى تعيين الولد ويثبت بشهادة القابلة اتفاقاً وانما قال لا قبل من
 سنة اشهر من نكحها لانها لو ولدت لسنة اشهر فصاعداً لا يثبت النسب لاحتمال
 انها جلت بعد مقالة المولى فلم يكن المولى مدعيها هذا الولد بخلاف الولد الاول
 للثبوت بقيام الولد في البطن وقت القول فصحت الدعوة اول طفل عطف على قوله
 لامرأته ان لو قال لطفل هو ابني ومات المرفق قالت امه ان المولى هو ابني
 وانما زوجته يرثه اي يرث الطفل وامه من المرفق لان السكك فيما اذا كانت معروفة
 بالحرية ويكونها ام الطفل ولا سبيل الى بنوة الطفل الا بالنكاح امه نكاحاً صحيحاً
 لانه الموضوع للحمل وان قال وارثه انت ام ولده وجعلت حرية لانه لا يورث لان ظهور
 الحرية باعتبار الدار حجة في دفع الرق لا لا شحاق الارث زوج امه من عبده في
 بولد فادعاه المولى لم يثبت نسب لان ثبوت نسب يقتضي نسخ النكاح وقد ثبت ان
 النكاح بعد ما صح لا يقبل النسخ بخلاف البيع فان المولى اذا باع امه وولدت عند
 المشتري ثم ادعاه البائع يثبت نسب ويتفخح البيع وعتق اي الولد لانه ملك
 المولى وقد اقر ببنوة فلزم حرية وان لم يثبت الملزوم كما اقر ببنوة عبده المعروف
 النسب ونصير الى الامه ام ولده لاقراره بذلك ولدت امه الموطوءة له ولداً لم يثبت
 حتى يدعيه فان الغرض على ثلث مرات قوي وهو فراش المتكوجة وحكمه ان يثبت به
 النسب بلا دعوة ولا يثبت بغيره النفي بل يثبت باللعان في النكاح الصحيح اذ اللعان في

لو ادعى رجل ان امه ابنته لزمه ان يزوجها او يعقها او يملكها او يتركها
 ولو ادعى رجل ان امه ابنته لزمه ان يزوجها او يعقها او يملكها او يتركها
 ولو ادعى رجل ان امه ابنته لزمه ان يزوجها او يعقها او يملكها او يتركها

مطلوب
 الغرض على ثلث مرات

في النسب كانه وضيع وهو فراش الامة وحكمه ان لا يثبت به النسب الا بدعوة لضعف
ومتوسط وهو فراش ام الولد وحكمه ان يثبت به النسب بلا دعوة ويتفق بحكم
النسب لكن بثبوت بلا دعوة انما يكون اذا حل للمولى وطهرها وانما اذا لم يحل فلا يثبت بلا
دعوة كانه وليها مولاه وامة مشتركة بين اثنين استولوا فانما جاءت بولد لا يثبت
نسبه بدونها كذا في خزانة المقتنين **باب الحضانة** هي من حضن الطائر ينضه بحضنه
اذا ضمت اليه نفسه تحت جناحه وكذا المرأة اذا حضنت ولدها هي للام ولو بعد الطلاق
ما لم تنزوج بعنه بزواج آخر غير محرم للطفل كما سياتي وانما كانت لها لاجماع الامة
عليه ولا يثبتها اشفق من غيرها الا ان يكون مرتدة فانها تجس وتضرب فلا تنزع للحضانة
او فاجرة كذا في الكافي بلا جبر على اخذ الولد اذا ابت او لم تطلب لاحتمال ان
تخرج عن الحضانة الا اذا تعينت بان لا ياخذ الولد ثديا غير ثديها ولا يكون له ذورحم
محرم سوى الام فتجبر على الحضانة اذا الاجنبية لا شفقة لها عليه ثم امها اي ام الام
وان علت لان هذه الولاية تستفاد من قبل الاتهات ثم ام ابيها اي اب الولد كذلك
اي وان علت لاتها من الاتهات ولهذا يخرج ميراث الاتهات السدس ولا يثبتها في
شفقة لاجل الولد ثم اخذ لاب وام لانها اشفق ثم اخذ لام لانها قريبة لما قبلها
في هذا الامر ثم اخذ لاب لان بنات الابوين اولى من بنات الاجداد ثم حاله لان قرابة
الام ارحم في هذا الامر كذلك اي من كانت لام ثم اب اولى ثم لام ثم لاب والحقالة
اولى من بنات الاخ لانها تدعى بالام وتلك بالاخ ثم عمته كذلك في الترتيب ولا حق
لبنات العم والخال في الحضانة لانها غير محرم بشرط حرمتين لعمه الرقيق عن الحضانة
لاشفقة له بخدمة المولى ولان حق الحضانة نوع ولاية ولا ولاية للرقيق على نفسه فضلا
عن الولاية على غيره فلا حق لامة وامه ولد قبل عنقها بل الحق للمولى ان كان الصغير
رقيقا ولا يفرق بينه وبين امة ان كانا في ملكه كما كان في البيوع وان كان حرا فالحضانة
لاقرابة الا حرا واذا اعتقا كان لهما حق الحضانة في اولادهما الا حرا لانها واولادهما
احرار حال ثبوت الحق الذميمة كالمسلمة بعنه انما احق بولدها المسلم حتى يجعله ابا الو

اي الولد دينا لان الحضانة تبنى على الشفقة وهي اشفق عليه فيكون الدفع اليها
انظر له ما لم يعقل دينا فاذا عقل ينزع منها لاحتمال الضرر او يخاف ان يتركها
فان تعلق الكفر قد يكون قبل تعقل الدين فاذا خيف هذا ينزع ايضا منها بسقط
حقها اي حق الحضانة انما كانت او غير كما كالحدة بكماله غير محرم اي محرم الولد لانه
لا يتقاضى الشفقة حتى اذا تكلمت محرمه لا تسقط كانه تكلمت عنه وجدة جده ويعود
اي حرمها بالفرقة لان المانع اذا زال عادا الممنوع طلبت الام اجرا فلو طلبت في النكاح
او في عدة الرجم لم يسحق الاجر لان الارضاع يسحق عليها ديانة وان لم يكن مستحبا
دينا قال الله تعالى والوالدات برضعن اولادهن لكنهن عذرت لاحتمال عجزها فاذا
اقدمت عليه بالاجر ظهر قدرتها فكان الفصل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه
ولو طلبت بعد عدة او فيها لكن لا بعد لابنه من غير ما تسحق اما الاول فلان النكاح
قد زال بالكلية فصار كالاجنبية واما الثاني فلانه غير مسحق عليها اعلم ان الام اولى
بارضاع الولد بعد انتصاء عدها ما لم تطلب اكثر من اجرة الاجنبية لانها اشفق و
انظر للصبي وفي الاخذ منها اضرار به فان التمس اكثر من ذلك لم يجبر الاب عليها دفعا
للفرقة قال الله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده اي لا تضار هي بخد
الولد منها ولا يضار هو بالزاهر باكثر من اجرة الاجنبية وان رضيت الاجنبية ان
ترضعه بغير اجرا وبدون اجر المثل والام باجر المثل فالاجنبية هنا اولى لما قلنا ذكره **باب**
وفي المبسوطة روايتان في رواية جاز استيجارها لان النكاح قد زال فالتحقت بالاجاب
وفي اخرى لان العدة من احكام النكاح ولهذا يجب فيها النفقة والسكنى ولا يجوز دفع
الزكوة اليها والشهادة لها قال الاب احمد مرفوعة بلا اجر حين قالت الام بعد العدة
لا ارضعه الا باجر او بلا فل حين قالت لا ارضعه الا بكذا البس لها منفعة ولكن توضع
الطير في بيتها ما لم تنزوج رعاية للعطفين لا تدفع صبية الى عصبه غير محرم كولي
العاقبة وابن العم لاحتمال الفساد مع وجود محرم غير عصبه كالحال لعدم احتمال
ولا تدفع ايضا الى فاسق ما جن وهو من لا يباي بايصنع فانه لا يتجاسر على الفساد

لا يجزئ طفل بين أبيه وأمه وأن كان مميزاً وقال الشافعي بخير إذا بلغ سن التمييز وسلم
إلى من يجزئ الأم والأجداد أحق به من أبيه حتى يستغنى عن الغير بأن يأكل
ويشرب ويلبس ويستحي وحده لا يبرأ إذا استغنى يحتاج إلى التأيب والتخلق بأدب
الرجال وأخلاقهم والابن أقدر على ذلك وقد استغنى سبع سنين فذره الحضانة
وبه ينفع كذا في الكافي والأتم والجدة أحق بها من أبيه من حيث يستغنى عن الغير بأن يأكل
الاستغناء يحتاج إلى معرفة أدب النساء والمرأة على ذلك أقدر وبعد البلوغ يحتاج
إلى التحصين والحفظ والابن فيه أقدر وروى عن محمد بن حنفية عن شريفة بنت أبي
الابن إذا بلغت حد الشهوة لتحقق الحاجة إلى العيانة وهو الاحتياط لساد الزمان
وغيرهما إلى حاضنة غير الأم والجدة أحق بها من أبيه بالبنت منها حتى تستغنى لان الزكوة
عند من تحضنها نوع استخدام وغيرهما لا يقدر على استخدامهما ولان المقصود هو التعليم
وهو يحصل بالاستخدام وغيرهما لا يمكن ولهذا لا يوجب الخدم فلا يحصل المقصود
بخلاف الأم والجدة لغدتهما عليهما شرعا لا في مطلق بولدهما أي بدون
إذن أبيه لما فيه من الإضرار بالولد إلا إلى وطئها الذي تكلم فيها حتى لو وقع التزويج
في بلد وليس بوطن لها ليس لها أن تستعمل إليه ولا إلى وطئها لعدم الأمرين في كل
منهما وهو رواية كتاب الطلاق من الأصل وهو الأصح هذا إذا كان بين الموضعين
تفاوت وإن تفاوتاً بحيث يمكن من مطالعة ولده في يوم ورجوع إلى أهل فيه قبل
البل جاز لها النقل إليه مطلقاً في دار السلام ولا يشترط فيه وقوع التزويج ولا
الوطن إلا قرية من مصر لان الانتقال إلى قريب بمنزلة الانتقال من محلة إلى محلة
في بلدة واحدة لكن الانتقال من مصر إلى قرية فيضم بالولد لانه يتخلق باختلاف أهل
القرى فلا يملك ذلك إلا أن تكون وطئها ووقع العقد فيها في الأصح لما بينا وخص
هذا السفر بالأم وليس لغيرها أن يتقلد بلا إذن الأب حتى الجدة للصغيرة تحت مؤسرة
وأب معصرا رأت العمة أم كل الولد مجاناً ولا تمنعه أم العمة الولد عن الأم وهي
أم الأم تأتي إلى تمنع من الحضنة ومطالبه بالاجر ونفقة الولد فالصحيح أن يقال

أن يقال لها ما إن تمسكي الولد مجاناً أو تدفعي إلى العمة كذا في الخلاصة **باب النفقة**
هي اسم بمعنى الاتفاق قال هشام سألت محمداً عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة
والسكنى كذا في الخلاصة هي يجب بأسباب منها الزوجية ومنها النسب ومنها الملك
قد تم الزوجية لأنها أصل النسب والنسب أقوى من الملك فتحجب على الزوج ولو صغيراً
لا يقدر على الوطئ أو فقير ليس عنده قدر النفقة لزوجته سواء كانت مسلمة أو كافرة
أو صغيرة توطأ أي من شأنها أن توطأ حتى لو لم يكن كذلك كان المانع من جهتها فلم يوجد
سليم البضع فلا يجب النفقة بخلاف ما إذا كان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطئ
فإن المانع من جهته ولو كان صغيراً لا يطيقان الجماع لانه لا يمنع من جماعه
من قبلها فعناية ما في الباب أن يحصل المانع من قبله كالمعدوم فالمنع من قبلها قائم
ومع قيام المانع من قبلها لا يستحق النفقة كذا في النهاية فقيرة أو غنية فإن غناءها لا
يُبطّل حقها في النفقة على زوجها موطوءة أو لا كما إذا كان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطئ
وهي كبيرة بقدر حالهما متعلق بقوله فيجب وهو اختيار الحنفية وعليه الفتوى وبه
يقول في الموسر من نفقة البسار والمفسر من نفقة العار والمختلفين بأن يكون أحدهما
موسراً والآخر مفسراً وهو يتناول صورتين أحدهما أن يكون مفسراً والزوج موسراً
والثانية عكسها بين الحالين أي نفقة دون نفقة الموسرات وتوق نفقة المفسرات
وقال الكرخي بغير حال الزوج وهو قول الشافعي قال صاحب البدائع هو الصحيح وقال
صاحب المبسوط المعتبر حاله في البسار والاعار في ظاهر الرواية ولو هي في بيت أبيها
قال في الهداية إذا سلمت نفسها إلى منزله فعليه نفقتها وقال في النهاية هذا المشروط ليس
بلازم في ظاهر الرواية فإنه ذكر في المبسوط وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة لها
وإن لم تستقل إلى بيت الزوج ثم قال صاحب النهاية وقال بعض المتأخرين من أبيه بلح
لاستحقاق النفقة إذا لم تزق إلى بيت زوجها والفتوى على جواب الكتاب وهو وجوب
وجوب النفقة وإن لم تزق أو مرضت في بيت الزوج فإن لها النفقة والنفيس عندها
إذا كان مرضاً يمنع الجماع لفتوت الاحتباس للاستمتاع وحده الاستحسان أن الاحتباس قائم

فانه يثبت بها ويثبتها وتحفظ البيت والمانع لعارض فاشبه الحيض وعن ابي
يوسف انها اذا سلت نفسها ثم مرضت تجب النفقة لتحقيق التسليم ولو مرضت
ثم سلت لا تجب لان التسليم لا يصح وواجبة في الهداية لا لانها لا تجب النفقة
لثبوتها بقوله خرجت من بيتي لان بيت الزوج بلا حق حتى تعود الى منزل لان
فوت الاحتباس منها واذا عادت جاء الاحتباس فيجب النفقة بخلاف ما اذا
امتنعت من التمكن في بيت الزوج لان الاحتباس قائم والزوج قادر على الوطئ
جبراً وقوله بلا حق احتراز عن خروجها بحق كما اذا لم يقطعها المهر المعجل فخرجت
من بيتها بحجوبة بدون لان الامتناع جاء من قبلها بالماطل وان لم تكن منها بان كانت
عاجزة فليس منه ومرضية لم تزف اهـ لم تستقل الى منزل زوجها لعدم الاحتباس
لاجل الامتناع بها ومقصود به اخذ رجل كرها فذهب بها فان النفقة جزاء
الاحتباس في بيته وقد فات وحاجة بدونه اي بلا زوج ولو مع محرم لان فوت الاحتباس
منها ولو سافرت به اي بالزوج فنفقة الحصة الواجب هي لان الاحتباس قائم
لقيامه عليها لا بخلاف النفقة السفر ولا الكراهة ولما دهمها الواحد عطف على قوله في
اول الباب لزوجته لو كان الزوج موسراً لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها
لا معصاة الاصح لا يفرق بينهما الى الزوجين بعده الى الزوج عنهما اي النفقة ولا بعد
ايقاضه الى الزوج حال كونه غائبا حقها مفعول ايقاضه او كونه الزوج موسراً
ولو كان الزوج موسراً ان يجوز النسخ عند الشافعي امران احدهما اعتبار الزوج
وطريقه ان يثبت اعتبار عند الحكم قبل ثلثة ايام ويكفيها منه ضيعة الرابع
في غاية البيان القصور وثانيهما عدم ايقاض الزوج الغائب حقها من النفقة ولو موسراً
قال في شرح غاية القصور ولو غاب الزوج حال كونه قادراً على اداء النفقة ولكن لا يوفي
حقها فظاهر الوجهين انه لا فسخ فيها ولكن بيعت الحكم الى حاكم بلده ليطالبه ان كان
موضع معلوما والثاني ثبوت الفسخ واليه مال جمع من اصحابنا وافقوا بذلك للمصلحة
وقال في شرح الحاوي وهو اختيار القاضي الطبري وابن الصباغ وعن الرؤباني وابن

وابن اخيه صاحب العدة ان المصلحة والغتوى به وقد اشار الى الخلاف الاول
بقوله بعده عنها واي الثاني بقوله ولا يقدم ايقاضه الى الزوج قد علم مما نقل عن كتب
الشافعية الموثوق بها ان الحكم بالعرج عند الشافعي انما هو بالنظر الى الحاضر واتما الحكم
بالنظر الى الغائب فعدم الاتفاق وكل من العرج وعدم الاتفاق يكون معلوماً بالضرورة
فلا وجه لما ذكره الرقة على الشافعي في شرح الهداية وغيره ان العرج عن النفقة انما يظهر عند
حضور الزوج وانما اذا كان غائبا غيبة منقطعة فلا يعرف العرج يجوز ان يكون
قادراً فيكون هذا ترك الاتفاق لا العرج عن الاتفاق فان رفع هذا القضاة الى قاض
آخر فاجاز قضاؤه فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا القضاة ليس في جبهته فيه لما ذكرنا
ان العرج لم يثبت نعم به هذا على من لا يعرف مذهب من الشافعية ويجزم على الغائب
بالعرج عن الاتفاق لا على الشافعي ولا على من يعمل بمذهب الشافعي فليأمل وتؤمر
الى المرأة بالاستدانة اي يقول لها القاضي استديني على زوجك الى اشترى الطعام
نسبة على ان تقضي الثمن من ماله فرض نفقة العار لكونها معسر من قايصر الزوج
الزوج ثم لم لها نفقة بساره ان طلبت لان النفقة تختلف بحسب البار والعار
وما قضى به تقدير النفقة لم تجب لانها تجب شيئاً فثباتها اذا تبدل حاله فلها المطالبة
بتمام حقها وهو ما دون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعسرات ونسقط ما
مضت من النفقة الا اذا فرضت او رضيت بشئ الى بطل ما على شئ لانها صلت
ليست بعوض فلا يثبت الا بالقبض كالهبة فانها لا توجب الملك الا بموئيد وهو
القبض الصلح كالقبض لان ولايته على نفسه اقوى من ولاية القاضي بخلاف المهر
فانه عوض عن الملك وموت احدهما او طلاقها تسقط المفروضة بعينها
بعد ما فرض عليه النفقة لكن لم تؤمر المرأة بالاستدانة ومضت شهر ولم تأخذها
سقطت المفروضة لما مر انما صلت والصلح تسقط بالموت كالهبة تسقط بالموت
قبل القبض الا اذا استدانته بامر القاضي لانها لا تملك كالمهر ولا تسترد المعجل
يعني ان عجلها نفقة سنة مثلاً ثم مات احدهما قبل مضي المدة لا يسترد منها شئ

لانها صلة وقد اتصل بها القبض ولا رجوع في الصلوات بعد الموت لانها حكمها
 كما في الرتبة ببيع القين المأذون بالكاح في نفقة زوجته لانه دين واجب في
 دمه لوجود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى لان السبب كان باذنه فيتعلى
 برقبته كدين التجارة في العبد التاجر والمولى ان ينفذ لان حقها في النفقة لا
 في عين الرتبة مرة بعد اخرى مثلاً بعد تزوج امرأته باذن المولى ففرض القاضي
 النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع بحسامة وهي قيمة والمشتري عالم
 ان عليه دين النفقة ببيع مرة اخرى بخلاف ما اذا كان الالف عليه بسبب
 آخر فبيع بحسامة فانه لا يبيع مرة اخرى ونسقط اي النفقة بموته الى العبد
 وقتله ولا يواخذ المولى بشئ لفوات محل الاستيفاء وبيع في دين غيره اي غير
 النفقة مرة فان اوفى الغرماء فيها والا طوبى به بعد الحرية والفرق ان دين
 النفقة يتجدد في كل زمان فيكون ديناً آخر حادثاً بعد البيع بخلاف ما يردون
 ولو كان مدبراً او مكاناً لا يبيع بالنفقة لعدم جواز البيع لكن المكاتب اذا
 عجز بيع لانه يقبل النقل بعد العجز نفقة الامة المنكوحة انما تجب بالتبوة الى
 اذا تزوج امة لغيره فانما تجب عليه النفقة اذا بوأها سيداً اي خلى بينها وبين
 زوجها ولا يستحقها لان الاصل ليس لا يتحقق الا بها وعدم استحداها فان
 المعبر في استحقاق النفقة نفقتهما لمصالح الزوج وذلك يحصل باذنه ولو
 ولو استخداها المولى بعد ما بعد التبوة نسقط اي النفقة لزوال الموجب وان
 كان خديماً احياناً بلا استحداها لا يستقط لانه لم يستخداها لم يكن مستقداً ولا فرق
 فيه بين ان يكون الزوج حراً او عبداً او مدبراً او مكاناً لان المعنى الموجب هو
 التبوة فلا يختلف باختلاف الازواج كذا الى كالقنية المدبرة وام الولد حتى
 نفقتهما الا بالتبوة بخلاف المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى حيث تجب نفقتها
 قبل التبوة كالحرية اذ ليس للمولى ان يستخداها بصيرورتها احق بنفسها ومنافيتها
 ويجب على الزوج السكنى لزوجه لقوله تعالى استكنوهن من حيث سكنتم في بيت

في بيع الرتبة

ولو استخداها المولى بعد ما بعد التبوة

في بيت حال عن اهل الزوجين لانها يتضرران بالسكنى مع الناس اذ لا يامنان على
 متاعها ويعملان من الاستمتاع والمعايشة الا ان يجنرا لان الحق لهما فلها ان يسكن
 معه ويتقاع عليه ولا يسلها بعنف محرمها النظر اليها والكلام معها متى شاء ولا يمنعهم
 الزوج من ذلك لما فيه من طبيعة الرحم وليس عليه في ذلك ضرر لا الدخول عليها بل اذا
 فانه لا يجوز لان البيت ملكه فلا يمنع من الدخول فيه والصحيح ان لا يمنع من خروجها
 الى الوالدین ولا من دخولها عليها كل جمعة ودخول محرم غيرهما كل سنة قوله
 والصحيح احتراز عن محمد بن مقاتل فانه يقول لا يمنع المحارم من الزبارة في كل شهر
 نفرض لزوجه الغائب وطفله وابويه في مال له اي للغائب من جنس حفرهم اي دارهم
 او دنائره او طعاما او كسوة من جنس حفرهم بخلاف ما اذا كان من خلاف جنس
 لانه يحتاج الى البيع ولا يبيع مال الغائب لا اتفاقاً بالوفاق ان اقر من عنده المال
 بعينه المضارب او المودع او المديون به اي بالمال وبالزوجية والولاد او علم القاضي
 ذلك اي المال والزوجية والولاد ولم يعترف به من عنده المال ويحكمها الى القاضي
 الزوجية على انه اي الغائب لم يعطها النفقة ويكفلها لان من الناس من يعطي
 الكفيل ولا يكفل ومنهم من يعكس فيجمع بينهما حبساً طاً نظر الغائب لا باقامة بيته
 عطف على قوله نفرض لزوجه الغائب اي لا نفرض النفقة باقامة الزوجية بيته
 على النكاح ولا نفرض ايضاً ان لم يترك اي الغائب مالا فاقامتها اي اقامة الزوجية
 البيته ليعرضها اي القاضي النفقة عليه اي الغائب ويأمره بالاستدانة لان فيه
 قضاء على الغائب ولا يقضي به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغائب وقال
 زفر بنعنه بها لانه اي بالنفقة لا النكاح لان فيه نظر الها ولا ضرر على الغائب فانه
 لو حضر وصدقها فقد اخذت حقها وان جحد يكلف فان نكل فقد صدقها وان
 اقامت بيته فقد ثبت حقها وان عجزت بضمن الكفيل او المرأة وهذه الى يقول زفر
 يعمل للحاجة اليها دون ما يعلم انه لا يقضي بنفقة في مال الغائب الا لهؤلاء المذكورين
 لان القضاء على الغائب لا يجوز فنفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء فلهذا كان لهم ان

مطلق
 وجب على الزوج السكنى في بيت
 قال عن اهل الزوجين

غائب الزوج وليس له مال حاضر لا نفرض
 القاضي لزوجه الغائب نفقة غداً
 بيته القاضي

ان ياخذ واقتل القضا بدون رضا فيكون القضاء في حقهم اعانة وقوى من القاضي
بجلاف غيرهم من الاقارب لان نفقتهم غير واجبة قبل القضاء ولهذا ليس لهم ان ياخذوا
من مال شيا قبل القضاء اذا ظفروا به فكان القضاء في حقهم ابتداء ايجاب فلا يجوز ذلك
على الغائب ويجب لعنة الطلاق رجما كان او بائنا ومعتة التفریق لا بمصيبة كجاء
العنف والبلوغ او التفریق لعدم الكفاءة النفقة والسكنى اما الرجعي فلان النكاح
بعده قائم لا يستأخذنا اذ جعل له الوطن واما البائن فلان النفقة جزاء الاحتباس
كما ذكر والاحتباس قائم في حق حكم مقصود بالنكاح وهو الولد اذ العدة واجبة لصيانة
الولد فيجب النفقة ولهذا كان لها السكنى بالاجماع لا الموت والمصيبة الى لا يجب
النفقة لمعتة الموت والتفریق بمصيبة كالردة وتقييل ابن الزوج اما الاول فلان
النفقة يجب في مال شيا فثبات ولا مال له بعد الموت ولا يمكن ايجابها في مال الورثة
واما الثاني فلانها صارت حابة نفسها بغير حق فصارت كالناشرة ونسقط الى النفقة
بارتداد معتدة الثلث لا بملكها ابنه لان الفرقة تثبت بالطلاق الثلث ولا عمل
فيها للردة والتكليف الا ان المرتدة تجس حتى يتوب ولا نفقة للمجوسه والمكنته لا تجس
فلها النفقة ومنها الى من اسباب وجوب النفقة النسب فيجب على الاب خاصة
لا يشترط احد فيها كنفقة ابويه وزوجه الى كما لا يشترط احد في نفقتهم ولو كان الاب
مفقر القوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن والمولود له هو الاب لولده متعلق
بقوله تجب الفقير حال كونه صغيرا حتى لو كان الصغير غنيا فهي في ماله او كبر
عاجزا عن الكسب حتى لو لم يعجز عنه لم يجب نفقة على ابيه وفي الخلاصة اذا كان
من ابناء الكرام فلا يستأجره فهو الشئ فهو عاجز وكذا طلبه اذا لم يهتدوا
الي الكسب فلا تسقط نفقتهم عن ابائهم وعلى الموسر عطف على قوله على الاب الى
تجب على الموسر فانه اذا كان معسرا كان عاجزا ولا نفقة على العاجز بخلاف نفقة
الزوجه والاولاد الصغار لانه التمس بالعقد فلا يسقط بالنفقة واختلفوا في ابيار
والفتوى على انه مقدّر بملك نصاب حرمان الصدقة اعني بارسال العظة وقدم بيانه

لا بمصيبة

او اعتبار

بغير
شئ
من
ماله

مثل ذلك فان ترتب الحكم على الوصف مشعر بعلية ولان العزم بالغنم ويجب عليه
ان على الاتفاق لا بناء على تحقق فوجب نفقة البنت البالغة والابن الرز من الاب
على ابويها اثلاثا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث لان الميراث لهما على هذا المقدار
وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
وفي غير الوالدين بعينه قدر الميراث رواية واحدة وفسر عليه بقوله نفقة من اب
فقير له اخوات متفرقات موسرات عليهن اخا ساكرا ثلثة ثلثة اخا ساهرا على الاحت
لاب وام وخمسها على الاخت لاب وخمسها على الاخت لام على قدر ميراثهن و
نفسه في ذل الرحم المحرم اهلية الارث بان لا يكون محرما لا حقيقة بان يكون
محرزا للميراث لانه لا يعلم الا بعد الموت وفسر عليه بقوله نفقة من اب فقير له اخ
وابن ثم موسرات على الحال اذ يمكن ان يموت ابن العم ويكون الارث للحال فان ابن
العم ليس بمحرّم فلا نفقة عليه والحال محرم فيكون النفقة عليه لا نفقة مع الاب
الاختلاف دينا لان الاحتفاق انما يثبت بهم الوارث واختلاف الدين يمنع التوارث
فلا يجب على النصارى نفقة احمي المسلم ولا على المسلم نفقة احمي النصارى الا
للزوجة لانها يجب باعتبار المحسن المستحق بعقد النكاح وذلك يعتمد صحة العقد
لا النكاح الملة حتى لا يجب بالنكاح الفاسد ولا الوطني بشبهة والاصول لقوله تعالى
وصاحبهما في الدنيا معروفا وفسره النبي عليه السلام بحسن المعاشرة وقد مر بيان
والاجداد والجدات كالا بون كما مر ولا يجب المسلم على اتفاق ابويه الحرين ولا
الحرين على اتفاق ابيه المسلم او الذي لان الاحتفاق بطريق الصلة والحرين لا
لا يستحقان للزواج عن بواهم بقوله تعالى انما ينهاكم الله عن الذين خاتلوكم في الدين و
ولهذا لا يجب الارث بين من هو في دارنا وبينهم واتحدت ملتهم والفروع لان الزوج
جزؤه ونفقة الجدة لا تمنع بالكلية نفقة نفسه الذي يبين قديرا احترازا عن الحرين و
المستأن من اما الاول فلاننا نهي عن البرء حق من يقاثلنا كما مر واما الثاني فلما فيه
ان يلحق بدار الحرب يبيع الاب عرض ابنه لا عماره لنفقة الا يجوز بيعه لنفقة لان له

لان له ولاية الحفظ في مال ولله الغايب اذ لو وصى ذلك فللاب اول لو فور شفعة و
بيع المنقول من باب الحفظ اذ يخشى عليه التلف ولا كذلك العقار لانها محفوظة
بنفسها وبخلاف غير الاب من الاقارب اذ لا ولاية لهم اصل في التصرف حال ان
الصغير لم يبق اثره بعد البلوغ ولا في الحفظ بعد اكبر بخلاف الاب فاذا جاز بيعه
فالثمن من جنس حقه وهو النفقة فلم الاستيفاء منه لا ان لا يجوز بيع الاب عرض
ابنه لدين له اي الاب عليه اي الابن عجزا اي غير النفقة هذا عند ابي حنيفة ومنا
عندهما فلا يجوز ذلك كله وهو القيس اذ لا ولاية له لا تقطاعا بها بالبلوغ ولهذا لا يملك
حال حضرة ولا يملك البيع في دين سوى النفقة ووجه الاحتقان ما ذكرنا قال
الربيعي في المسئلة نوع اشكال وهو ان يقال اذا كان لاب حال غيبة ابنه
ولاية الحفظ اجماعا فان مانع له من البيع بالنفقة عندهما او بالدين عند الكل
اقول لا اشكال اصلا لان ههنا مقدمتين احدهما ان لاب حال غيبة ابنه ولاية
الحفظ والثانية ان بيع المنقول من باب الحفظ ولا يلزم من كون الاولى اجماعية
كون الثانية كذلك فالمانع من البيع بالنفقة عندهما كونه منافيا للحفظ واما المانع
من البيع بالدين فهو ان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء بخلاف نفقة الوالد كما سبق
والعجب ان هذا مع كماله في الظهور كيف خفي على من هو بالفضل مشهور وقال صد
الشرعية قالوا ان لاب ولاية حفظ مال الابن وبيع المنقولات من باب الحفظ
لا بيع العقار لانه محض نفقة فاذا باع المنقول فالثمن من جنس حقه وهو النفقة
فيصرفه اليها ثم قال قلت الكلام في انه هل يجل ببيع العروض لاجل النفقة لاني
البيع لاجل المحافظة ثم الاتفاق من الثمن على ان العدة لو كان هذا جاز البيع لدين
سوى النفقة بعين هذا الدليل اقول القوم انما يذكرون جواز البيع لاجل المحافظة
لاني جواز البيع للنفقة فان معنى كلامهم ان بيع المنقولات يجوز لاجل النفقة
لانه يجوز لاجل المحافظة بدليل جوازه للوصي فلان يجوز من الاب اول لانه يستفيد
الولاية من الاب فاذا جاز للمي فظة وباع حصل مال من جنس النفقة فجاز صرف

المدا اعمام عن غيرهم

الاب اياه الى نفقة واما قوله على ان العلة لو كان هذا الح فباطل محض لما عرفت ان المانع
 من البيع بالدين هو ان ثبوت الدين يحتاج الى القضاء والقضاء على الغائب لا يجوز
 بخلاف نفقة الولادة فلا يلزم من جواز الاول جواز الثاني ولا تتبع الام ماله الى مال
 ابنه لها الى نفقتها اذ لا ولاية لها في التصرف حال الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر فان
 قيل قد سبق ان لام ايضا حق التملك في مال الابن بالحديث وهو يقتضي ان يجوز
 لها ايضا ان تباع مال ولدها للنفقة قلنا ان مدار جواز البيع ليس حق التملك بل
 ولاية التصرف في مال الولد فمن له ولاية التصرف فيه جاز له البيع ومن لا فلا ضمن مودع
 الابن لو انتقمها الى الودبعة على ابويه بلا امر قاض تصرفه في مال غيره بلا انايته وولاية
 بخلاف ما اذا امره القاض لانه ملزم لا الابوان الى لا يضمنان لو انتقم ماله الى
 مال الغائب على انفسهما اذا كان من جنس النفقة لان نفقتها واجبة عليه
 قبل القضاء فاستوفيا حقهما قضى بنفقة غيره الزوجة يعني الاصول والفروع و
 والقراب ومضى مدة لم تصل اليهم فيها سقطت لان نفقة هؤلاء باعينا
 الحاجة فاذا مضت المدة اندفعت الحاجة وانا قال غير الزوجة لان القاض اذا
 قضى بنفقتها لا تسقط نفقة المدة لانها جزاء الاحتباس لا الحاجة كما مر ولهذا يجب
 مع يسارها فلا يسقط بحصول الاستفتاء فيما مضى الا اذا استدانوا الى الاصول
 الفروع والقراب باذن القاضى الى اذن لهم القاض بالاستدانة فاستدانوا على القاض
 في لا يسقط نفقتهم ايضا كما لا يسقط نفقة الزوجة بمجرد تقدير القاض وان مضت
 مدة ومنها الى من اسباب وجوب النفقة الملك فيجب على المولى لملوكه فان ابي
 الى امتنع المولى ان ينفق عليه كمال المملوك ان قدر على الكسب وانفق على
 نفسه والا الى وان لم يقدر عليه امر الى المولى يعني امر القاض ببيعه لورقيا وفي
 المذبر واما الولد اجبر المولى على الاتفاق لا امتناع البيع غيرها والمالك على المال يكسب
 لانه مالك يداوان كان مملوكا رقية واحضره عن المكاتب على الخدمة فانه كالرقيق
 اذ لا يملكه اصله رجل لا ينفق على عبده ان قدر الى العبد على الكسب ليس له اكل مال

بعض ما
 في المذبر
 في المذبر
 في المذبر

مال مولاه بلا رضاه والا الى وان لم يقدر على الكسب جاز اكله بلا رضاه لانه مضطرب
 كذا الى جاز اكله بلا رضاه ايضا ان منع مولاه عنه الى عن الكسب غضب الى شخص
 عبدا فنفقة عليه الى على الغاصب الا ان رده المفضوب الى ماله فان طلب الغاصب
 من القاض الامر بالنفقة الى بالنفق الغاصب على العبد او البيع الى بان يبيع الغاصب
 العبد لا يجبره القاض ولا يقبل كلامه الا ان يخاف على العبد ان يضيع فيبيعه القاض
 لا الغاصب وبك نمته لانه اودع شخص عبدا عند زيد فغاب الشخص المودع
 فطلب زيد المودع من القاض الامر بالنفقة فالقاض لا يأمره بالتصرف المولى به لا حتمال
 استيعاب قيمة بالنفقة بل بوجره فينفق عليه منه الى من اجره او يبيعه ويجوز
 نمته لمولاه دفعا للضرر عنه **كتاب العتق** والعتاق لغة القوة مطلقا
 وشرعا قوة حكيم تفرغ في حق الادنى بانقطاع حق الاغيار عنه والاعتاق لغة
 اثبات القوة مطلقا وشرعا اثبات القوة الشرعية التي بها يصير المعتق اهلا
 للشهادات والولايات قادرا على التصرف الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار عن
 نفسه لا مطلقا بل بانالة الملك الذي هو ضعف حكمي كالقوة الحقيقية التي تحصل
 في البدن بزوال ضعف حقيقي هو المرض او ازالة الملك مطلقا الى غير مفيد بكونه ملكا
 وحاصل جعله غير مملوك لاحد فيخرج به البيع والهبة اذ فيها جعل مملوكا لغيره
 ويلزم اثبات القوة الشرعية وسببا في تحقيقه ويصح الى الاعتاق من حر لان المملوك
 لا يملك وان ملك ولا يعتق الا في الملك مكلف الى عاقل وبالغ اما الاول فلان الجنون
 بنا في اهلية التصرف ولهذا لو قال العاقل البالغ اعتقت وانا صبي او مجنون وجنونا
 كان ظاهرا كان القول له لسانه التصرف الى حالة منافية له واما الثاني فلانه ضرر
 ظاهر ولهذا لا يملك الوصي والمولى عليه والصبي ليس باهل للضار المحض بخلاف النافع
 المحض والمتزوج بينهما حيث يكون اهلا للاول قبل الاذن وللثاني بعده في ملكه حال من
 ضربه يبيع وانا اشترط ذلك لقوله عليه السلام لا يعتق فيما لا يملك ابن آدم ولو بالاضافة
 اليه الى ويصح الاعتاق ولو كان باضافته الى الملك كان يقول لعبد غيره ان ملكته فهو حر

حَتَّى شَيْئًا أَوْ تَوَجَّهْتُ إِلَى شَيْئٍ مِنْ بِلَادِ اللَّهِ لَا يَتَّقِي وَأَنْ نُوَكِّلَ لَمْ يَفْعَلْ وَوَالِدُ الْمَدِينَةِ
 فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْعَقْدِ كَمَا فِي الْمَكَاتِ كَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَقَوْلُهُ لَمْ يَفْعَلْ قَدْ أَطْلَقْتَ بَيْتَهُ
 الْأَعْيَانُ تَقَعُّ أَيْ قَالَ أَطْلَعْتُ مِنَ السَّجْنِ إِذْ خَلَّى سَبِيلَهُ فَهُوَ قَوْلُهُ خَلَّى سَبِيلَكَ
 لَا يَطْلُقُ وَأَنْتَ طَائِفٌ لِمَ سَبَقَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الطَّلَاقِ أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ بِلَفْظِ الْعَقْدِ
 بِلَا عَكْسٍ فَإِنْ أَرَادَ مِلْكُ الرِّقَةِ يَسْتَلْزِمُ إِزَالَةَ مِلْكِ الْمُتَعَةِ بِلَا عَكْسٍ وَلَا يَكُنَّ بَيِّنَاتُ
 الطَّلَاقِ وَأَنْ نُوَكِّلَ لِهَذَا الْوَجْهِ كَذَا أَيْ لَا يَتَّقِي أَيْضًا يَقُولُ يَا ابْنِي وَيَا ابْنَ بَضْمِ الْفَوْنِ
 وَيَا بَيْتِي وَيَا بَيْتِي وَيَا أُخِي وَيَا سَيِّدِي وَيَا مَالِكِي لِأَنَّ النَّدَاءَ كَمَا عَرَفْتَ لَا تَحْضُرُ الْمُنَادَى
 فَإِنْ نَادَاهُ بِوصفٍ يَمُكُّ أَشْأَهُ كَالْحَرِيَّةِ كَانَ تَحْقِيقًا لَذَلِكَ الْوَصْفِ وَإِنْ لَمْ يَمُكُّ أَشْأَهُ
 كَانَ لِلْإِعْلَامِ بِالْحَرَةِ لَا تَحْقِيقُ الْوَصْفِ لِعَقْدِهِ وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وَ
 لَا يَقُولُ لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ وَأَنْ نُوَكِّلَ لِأَنَّ السُّلْطَانَ هُوَ الْحُجَّةُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أُولَئِكَ بَيِّنَاتُ
 سُلْطَانٍ مَبِينٍ إِلَى الْحُجَّةِ وَيَذْكُرُ وَبَرَادِيهِ الْبَيْدُ وَالْأَسْتِيلَا سَمِيَ السُّلْطَانُ بِهِ لِقِيَامِ
 يَدِهِ وَاسْتِيلَا فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ لَا حُجَّةَ لِي عَلَيْكَ وَلَوْ نَصَّ عَلَيْهِ لَمْ يَتَّقِ وَأَنْ نُوَكِّلَ فَكَذَا
 هَذَا وَلَا يَقُولُ أَنْتَ مِثْلُ الْحَرِّ لِأَنَّ مِثْلَ سَمْعٍ لِلشَّارِكَةِ فِي بَعْضِ الْأَوْصَافِ عَرَفَا
 فَوْقَ الشَّكِّ فِي الْحَرِيَّةِ فَلَا تَنْتَبِهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ هَذَا ابْنِي لِلْأَكْبَرِ سَمَاءُ مِنْهُ أَوْ الْأَصْفَرِ
 ثَابِتُ النَّسَبِ فَإِنَّهُ يَتَّقِي بِلَا نِسْبَةٍ لِأَنَّ الْأَكْبَرِيَّةَ فِي الْأَوَّلِ وَثَبُوتُ النَّسَبِ فِي الثَّانِي
 يَنْعَانِ إِرَادَةَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ وَهُوَ ثَبُوتُ الْبُنُوَّةِ فَيَصَارُ إِلَى الْمَجَازِ وَبَرَادِي ثَبُوتُ الْحَرِيَّةِ
 الْأَزْمُ لِلْبُنُوَّةِ وَفِيهِ خِلَافُ الْأَمَامِينَ وَالشَّافِعِيِّ وَآمَنَ بِمُتَابَعَةِ الْغَيْرِ ثَابِتُ النَّسَبِ
 بِغَيْرِ مَجْهُولٍ النَّسَبِ فِي مَوْلَاهُ أَيْ وَطَنُهُ الْأَصْلِيَّ إِشَارَةً إِلَى الْخِلَافِ فِي تَفْسِيرِ مَجْهُولِ
 النَّسَبِ قَالَ فِي الْقَنِينَةِ مَجْهُولُ النَّسَبِ الَّذِي يَذْكُرُ فِي الْكَلْبِ هُوَ الَّذِي لَا يَعْرِفُ نَسَبَهُ
 فِي الْبَلَدَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا وَمَحَارِ الْمَحْتَمَلِينَ مِنْ شُرَاحِ الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ الَّذِي لَا يَعْرِفُ
 نَسَبَهُ فِي مَوْلَاهُ وَمَقْطَرُ رَأْسِهِ بِدَلِيلِ الْوُفَاقِ عَلَى أَنَّ الْحَامِلَ الْمُسَبِّحَةَ وَلَدًا ثَابِتُ
 النَّسَبِ فَإِذَا ثَبَتَ نَسَبُ الْحَمْلِ أَخْرَجَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مِنَ الشَّكَّاحِ لَا
 لَا السَّكَّاحِ فَلَا يَنْشِئُ نَسَبَ الشَّخْصِ الْخَارِجِ مِنْهَا أَوْ لِي فَالْجَلِيلُ أَيْ لَا يَكُونُ مَجْهُولُ
 أَيْ الرِّثَا

مجموع النسب الذي يذكر في الكتب
هو الذي لا يعرف نسب في البلدة التي
هو فيها قضية النساو

حيث يفتى اذا سلكه وقدمه في الطلاق بصرجه اى صرح الاعناق بان كان مستغلا
فيه وضعا وشرا متعلق بيمينه بلانية لانها انما شرط اذا اشبه مراد المتكلم وانما
اذا لم يشبه فلانية وذلك كانت حر او عتق او معتق او محررا او حررتك او اعتقتك
وما انت الا حر لان كلامه اشتمل على النفي والاثبات وهو اكتم من مجرد الاثبات بدليل
كلمة الشهادة بحجة الوصف بالحرية يفتى فاذا اكده كان اولى ان يفتى او هذا مولاي
او بامولاي فان لفظ المولى مشترك احد معانيه المعتق وفي العبد لا يفتى الا هذا
المعنى فيعتق بلانية او باحر او باعتق فان لفظ الاحبار جعل انشاء في التصرفات
الشرعية دفعا للحاجة كما في النكاح والطلاق والبيع ونحوها فان نصيب كلام العام قل
بقدر الامكان واجب ولا وجه له الا بتقديم ثبوت العتق ونحوه في المحل ليحقق
منه هذا الاخبار فان قال اردت الكذب او حرية من العمل صدق وبانة للاحتمال
لا قضاء والنداء لا تخضار المنادى فاذا ناداه بوصف بملك انشاء كان تحميها
لذلك الوصف الا اذا سماه به اى سماه عبده بالحر او العتق في لا يفتى لان مراده الاعلام
بسم عليه وهو ما لقبه به ثم اى بعد ستمائه به اذا نادى بالحرية وقال يا زاد وسماه
بالحر او عكس بان سماه يا زاد ونادى بياحر عتقا لانه ليس بمنداء بل اسم عليه فيعتب
اخيارا عن الوصف كذا رايتك حر ونحوه مما يعتبر به عن البدن اى وجهك او
رقبتك لو قال لامة فربك فان هذه الالفاظ مما يعتبر به عن البدن وقدمه في الطلاق
وان اضافه الى جزء شايع كالنصف والثلث ونحوهما يقع في ذلك الجزء وسباني
الخلا في فيما وراءه في الباب الذي يلي هذا او يقول له لعبده وهبت لك نفسك او بعت
منك نفسك عتق وان لم يقبل العبد البيع والهبة ولم ينو المولى الاعناق لان بيع
نفس العبد منه اعناق وكذا تلك الهبة ولو زاد بهذا لم يفتى ما لم يقبل كذا في العمادية
وبكناية عطف على بصرجه ان نوى ازالة الاشياء والاحتمال كلامك لي عليك اولاد
اولا سبيل وخرجت من ملكي وخبثت سبيلك لانه يجمل نفى هذه الاشياء بالبيع
او الكناية كما يجمله بالعتق واذا نواه تعين ولو قال لعبده اذهب حيث شئت

حَيْثُ يَنْفَعُ إِذَا
 فِيهِ وَضْعًا وَشَرِّ
أَوْ مَا أَنتَ الْأَدَّ
كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ بِحَرِّ
أَوْ بِأَمُولٍ لَا قَارَ
 الْمَعْنَى فَيُصْطَقُّ بِهَا
 الشَّرْعِيَّةُ دَفْعًا
 بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ
 مِنْهُ هَذَا الْأَخْبَارُ
 لَا قَضَاءً وَالْإِنْدَاءُ
 لِأَنَّ خِلَافَ
 لِذَلِكَ الْوَصْفِ
 بِسَمْعٍ عَلَيْهِ وَهُوَ
 بِالْحَرِّ أَوْ عَكْسِهِ
 أَخْبَارُ عَنْ الْوَلَدِ
 رَفِيقُكَ لَوْ قَالَ
 وَإِنْ أضافَ

هذا هو النسب
الذي هو في
الكتاب
والذي هو في
الكتاب
والذي هو في
الكتاب

النسب اذا لم يعرف نسبه في مولده ووطنه الاصل فيعتق ويثبت نسبه جليبا
اي مجلوبا من دار الحرب او مولودا في دار الاسلام قال في الكافي ولا فرق بين ان
يكون جليبا او مولودا لان صحة دعوى المولى باعتبار الملك وحاجة الملوك الى النسب
وقال في الكفاية قوله جليبا انما يصح اذا كان جليبا غير ثابت النسب في مسقط
راسه اما اذا كان ثابت النسب في مولده فلا يثبت نسبه عن مولاه ولهذا
قلت انما غير ثابت في مولده ولو قال لعبد هذا ابني او لامة هذا ابني قيل هو
على هذا الخلاف وقيل لا يعتق بالاجماع لان المثار اليه ليس من جنس المسمى اليه
كما يعتق بقوله هذا ابني على الخلاف يعتق بقوله هذا ابني او امي بطريق المجاز وهو مقتضى
كما ذكرناه في هذا الاخي حيث لا يعتق به في ظاهر الرواية يعني اذا وجد الابوة او الامومة
في الملك كانتا موجبتين للعتق بلا واسطة فيكون الحرة لازمة لهما لهما فيصح المجاز
بلا ذكر واسطة بخلاف الاخوة لانها لا يكون الا بواسطة الاب والام لانها عبارة
عن مجاورة في صلب او رحم وهذه بواسطة غير مذكورة ولا يوجب لهذه الكلمة
في الملك بدون هذه بواسطة فاذا لم يذكر لغا الكلام لعدم صحة المجاز الا اذا قال
من النسب اولاد اولاد قال في المبسوط ان اختلاف الروايتين في اللاح انما كان اذا
ذكره مطلقا بان قال هذا اخي فاما اذا ذكره مقبدا او قال هذا اخي لابي او امي فيعتق
بلا تردد لان مطلق الاخوة مشتركة وقدر ادبها الاخوة في الدين قال الله تعالى انما
المؤمنون اخوة والمشتركة لا يكون حجة فاما اذا قيد بما ذكر فتعين المراد فان قيل
البنوة ايضا مشتركة بين نسب ورضاع فكيف يثبت العتق باطلاق قوله
هذا ابني قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض الحقيقة فاذا امتنع بصار الى مجاز يكون
بينه وبينه علاقة وهو هذا حرة فان الحرة لازمة للبنوة فيكون الانتقال من المملوك
الى الامانة كذا في كقولنا هذا اخي هذا حرة لا يعتق الا اذا قال ابو ابي خا
هذا الكلام لا يفيد العتق الا بواسطة اذ لا موجب له في الملك الا بما سبق من
ملك مبتدأ خبره قوله الاتي عتق عليه دارحم في الرحم في الاصل وعاء الولد في بطن أمه

ولا يلزم ان يكون نسب الرحم محرم كنسب غيره عن القرابة النسبية
الامانة اصلها في النسب
الرحم اصلها في النسب
الامانة اصلها في النسب

هذا هو النسب
الذي هو في
الكتاب
والذي هو في
الكتاب
والذي هو في
الكتاب

وهذا هو النسب
الذي هو في
الكتاب
والذي هو في
الكتاب

امه وسميت القرابة من جهة الولاد رحما ومنه ذو الرحم محرم المحرمان شخصان لا يجوز
النكاح بينهما لو كان احدهما ذكرا والاخر انثى وهو صفة ذواته لغيره للحوار والاصل
فيه قوله عليه السلام من ملك دارحم محرم فهو حر واللفظ لعموم يتناول كل
قرابة مؤكدة بالحمية ولا ذلك كانت او غير ما ولا فرق بين ما اذا كان المالك عبدا او كافرا
في دار الاسلام لعموم العتق والمكاتب اذا اشترى اخاه لا يكتف عليه اذ ليس له ملك
تام بقدره على الاعتاق واللزوم عند القدرة ولو وصلة كان المالك صبي او مجنون
حتى يعتق القريب علمها عند الملك اذ تعلق به حقا العتق فانه النفع او اعتق
عطف على ملك لوجه الله تعالى او للسلطان او للصنم فانه ايضا يعتق لوجود ركن
الاعتاق من اهل في محله ووصف القرابة في اللفظ الاول زيادة فلا يختل العتق
في الاخرين بعد بل يكون المعتق عاصيا لان ذلك من فعل الكفرة ونجدة الاصنام
او اعتق مكرها او سكران فان اعتاقها صحح لصدوره عن اهل مضافا الى محله
ولا يشترط في الاستطاقات الرضا وبالاكراه بغير الرضا ولا تأثير له في اعدام
الحكم الا انك الى ما روي عنه عليه السلام ثلث حجة من حدة ومنه لمن حدة النكاح
والطلاق والعتاق والهازل لا يرضى بالحكم او اضاف على اعتق عتقه الى شرط
ووجد الى الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت حرة فدخل عتق عليه اي على
من ملك والمذكور بعده كعبد حرني خرج اليك مسلما فانه يعتق لقوله وم في عبد
الطابق حين خرجوا اليه مسلمين هم عتقا الله تعالى ولانه احرز نفسه وهو مسلم
ولا استرقاق على المسلم ابتداء والحمل يعتق بعتق امه تبعالها لانصالها بها ولا يلزم
بيعته وبه لان التسليم نفسه شرط في الهبة والقدرة عليه في البيع ولم توجد بالاضافة
الى الحمل وشئ منها ليس بشرط في الاعتاق ثم قيام الحمل وقت الاعتاق انما يعرف
اذا ولدت بعد عتقها لافل من سنة اشهر لانه اقل مدة الحمل كما مر اعلم ان المسطور
في كتب القوم ان الحمل يعتق باعتاق الام تبعالها مطلقا كما ان اعتقت وهي حامل فانه ولد بعد عتقها اقل من سنة
بان ولدت للاكثر يعتق تبعالها كمن ينجح ولاؤه الى مولى الام كما مر وبهذا يظهر ان

وهذا هو النسب
الذي هو في
الكتاب
والذي هو في
الكتاب
والذي هو في
الكتاب

ان في عبارة صدر الشريعة حيث قال اعلم ان الرجل يعتق بعنق امته لا بطريق التبعية بل بطريق الاصلية حتى لا ينجح ولا يورث ولا يورثه الاب وهذا اذا ولدت بعد عتقها لا قبل من سنة اشهرت احوالها لان ظاهر مخالف ل عبارة القوم حيث قالوا ان اعتق حاملة عتق حملها تبعاً وايضا قوله اذا ولدت بعد عتقها لا قبل من سنة اشهر قيد لقوله يعتق بعنق امته ونتم له وقد فصل عنه بل حق العبارة ان يكون هكذا اعلم ان الرجل يعتق بعنق امته وهي حاملة بان ولدت لا قبل من سنة اشهر حتى لا ينجح ولا يورثه الاب فالحاصل ان الرجل يعتق بعنق امته مطلقا فان وقع العتق عليه فصداً بان ولدت لا قبل من سنة اشهر يعتق لا يقتل ولا يورثه ابداً الى موالى ابيه وان وقع بحد تبعية امته بان ولدت لاكثر يعتق ايضا لكن اذا اعتق الاب بعده بحد ولا ابنة الى موالىه وسبانه تمام تحقيقه في بجنه الولاء بلا عكس يعني ان الام لا يعتق بعنق الرجل بل يعتق الرجل فقط اذا وجه لاعتاقها منصوصا لعدم الاضافة اليها ولا تبعاله لان فيه قلبا لموضع الولد يبيع الاب في النسب لانه للتعريف والام لا تشتر ويبيع الام في الملك حتى اذا كانت الام ملك زبد فولدت ولداً كان الولد ايضا ملكا له وان كانت مشتركة بينه وبين غيره كان الولد كذلك والرق في الفرق بينهما ان الرق هو الذي ركه الله تعالى على بعض عباده جزاء استنكاحهم عن طاعته وهو حق الله تعالى او حق العامة على الخلاف فيه والملك هو ممكن الشخص من التصرف فيه وهو حق واول ما يؤخذ المأثور بوصف بالرق لا الملك الا بقدر الاخراج الى دار الاسلام والملك يوجد في الجاهل والحيوان غير الادمي لا الرق وبالبيع يزول ملك المالك لا الرق وبالعتق يزول ملكه فصداً لانه حقه ويزول الرق ضمنا ضرورة فراغه عن حقوق العباد ويتبين لك الفرق بينهما في القن وام الولد والمكاتب فان الرق والملك كاملان في الرقيق القن ورق ام الولد ناقص حتى لا يجوز اعتاقها عن الكفاة والملك فيها كامل والمكاتب رقه كامل حتى جاز اعتاقه عن الكفاة ومملكه ناقص لوجه عن يد المولى ولا يدخل تحت قوله كل مملوك الى كذا ذكره الزيلعي والعتق وفروعه كالندبيرة والاستيلاد والكتابة بالاجماع عليه ولان ماء

ولان ماء يكون مستهلكا بما فيها فيرجع جانبها ولانه مستغن به من جانبها ولهذا يثبت ولد الزنا وولد الملاعة منها حتى توثق ويرثها ولانه قبل الانفصال كعضو منها حتى وحكما حتى تنفذ بحدائها وينتقل بانتقالها ويدخل في البيع والعتق وغيرهما من التصرفات تبعالها فكان جانبها ارجح ولهذا يعتق جانب الام في البهائم ايضا حتى اذا تولد بين الوحشي والاهلي او بين المأكول وغير المأكول بول كل اذا كانت امه مأكولة ذكره الزيلعي ويبيع الولد خيره في الدين رعاية لجانب الولد فولد الامه من زوجها ملك لسببه ما تفرغ على كون الولد تابعا للام في الملك ولو كان الولد من سببه ما تفرغ لانه مخلوق من ماء فبعنق عليه ولا يعارضه ماء الامه لان ماء المملوك لسببه بخلاف الامه الغير لان ماء المملوك لسببه ما تفرغ فخرج جانبها بما ذكرنا والزواج قد رضى به لعله وولد المهرور حر بالقيمة المهرور رجل اشترى امرأة على انها ملك البايع او كسج امرأة على انها حرة فولدت كل منهما ولدا فظهر ان الاول ملك لغير البايع والثانية امه فيكون كل من الولدين حرا بالقيمة اما حريته غلانه خلق من ماء الحر ولم يرض الوالد برقبته كما رضى في الاول فلا يثبته واما القيمة فلم رعاية جانب التبعية الاصلية **باب عتق البعض** اعتق بعض عبده لم يعتق كله خلافا لهما ولت في حيث يقولون يعتق كله وحاصل الخلاف ان اعتاق او البعض هل يوجب زوال الرق عن المملوك كله ام لا فعنده لا يوجب بل يبيح المملوك رقيقا ولكن زال الملك بقدره وعندهم يوجب لهم ان الاعتاق اثبات العتق الذي هو قوة حكمية واثباتها بازالة ضد ما الذي هو الرق وهما لا ينجح بان بالاتفاق فكذا الاعتاق والالزام تخلف المعلول عن العللة او تخري العتق لانه اذا تخري فاما ان يثبت باعتاق البعض اعتاق الكل او لا يثبت بشئ او يثبت بعضه وعلى كل من الاولين يلزم تخلف المعلول عن العللة وعلى الاخير يلزم تخري العتق وصار العتق كالطلاق والعفو عن القصاص والاستيلاد في عدم التخرى وله ان الاعتاق اما اثبات العتق بازالة الملك او ازالة الملك ابتداء لا اثبات العتق با

المراد بالقيمة القيمة يوم الخصومة
مركبة في باب دعوى النسب

الاعتاق
علته
معتق

بازالة هذه الذي هو الرق ولا ازالة الرق ليلزم عدم التجزئ وذلك لان الاعناق تصرف وكل ما هو تصرف لا يتعدى ولاية المتصرف وولاية المتصرف انما تكون على ما هو حقه وحقه الملك وولايته انما تكون على الملك والملك متجزة بالاجماع لكن يتعلق به امر غير متجزئ وهو العتق وتعلقه به لا يستلزم تجزئ كجواز الصلوة فانه امر غير متجزئ يتعلق بمتجزئ وهو الاركان هذا ملخص ما ذكره القوم في هذا المحل وانت خير بانه لا يفيد الجواب عن دليلهم الا بتحقيق مرام الامام ودفع الاشكال الوارد على الامام في هذا المقام بان العتق مطاوع للاعناق فكيف يتصور تجزئ الفعل وعدم تجزئ مطاوعه فان اردت القوم على تحقيق المرام فاستمع لما اقول عليك من الكلام فاقول وبالله التوفيق وبالله عني مقاليد التحقيق ان المعنى الحقيقي للاعناق اثبات العتق الذي هو قوة شرعية كما قالوا ومن البين ان اثباته من حيث هو كذلك خارج عن قدرة البشر وانما هو مقدور خالق القوى والقدر فاذا منع المعنى الحقيقي وجب ان يصار الى المجاز كما هو القاعدة المقررة واقرب المعاني المجازية الى الحقيقة ههنا امران احدهما اثبات القوة الشرعية بازالة الملك بان يكون الصادر من العبد ازالة الملك ويترتب عليه ثبوت القوة ونظيره اكسب والخلق في افعال العباد فان الاول مقدور العبد ويترتب عليه مقدور الله تعالى والمعنى الثاني ازالة الملك وهو ظاهر وهذا يخرج الجواب عن دليلهم المذكور ويندفع ايضا الاشكال المذكور اما الاول فبان يقال لا نسلم ان الاعناق اثبات القوة الشرعية فان صدوره عن العبد محال فكيف يصح اسناده اليه حقيقة فاذا نه بطلت هذه المقدمة بطل ما يترتب عليها واما الثاني فبان يقال ان اردتم ان يكون العتق مطاوعا للاعناق كونه كذلك بحسب معناه الحقيقي سلمناه لكن المراد ههنا ليس ذلك المعنى كما عرفت بل معناه المجازي ويجوز تخلف مطاوع الفعل عن معناه المجازي كما في كسره فلم يكسره لان معناه اردت كسره فلم يكسره واذا اردتم به كونه مطاوعا للمعنى المراد ههنا فلان سلم ذلك فانه اما ازالة الملك او ما هو سبب عنها وهو ظاهر ان تجزئ ازالة الملك لا يستلزم تجزئ العتق بل تجزئ زوال الملك ولا يحد

ولا يحدور فيه بل الامر كذلك فانه اذا اعتق البعض زال بعض ملك الملك المولى وهو اليد وبقي ملك الرقبة فصار كالمكاتب ولهذا اعتبرت بالمسئلة التي تليها وهذا التحقيق القاطن على من انوار التوفيق اضحى على صاحب البدايع ان اكثر القوم على ان المتجزئ عنه الاعناق لا العتق وهو غير سديد لان الاعناق لما كان متجزئا كان العتق متجزئا ضرورة ان العتق حكم الاعناق والحكم ثبت على وقت العتق ولان القول بهذا قول بتخصيص العتق اذ يوجد الاعناق في النصف وبتأخير العتق فيه الى وقت الضمان او السعاية وانه قول بوجود العتق ولا حكم له وهو تفسير بتخصيص العتق وما قال بعض نحوي الهداية انه يلزم من تقرير صاحب البدايع ان العتق لا يتخلف عن الاعناق في عدم التجزئ فانه لا يقبل التجزئ فيظهر قوة قول صاحبهين ووجه الاضطلاع بظاهر من التامل فيما ذكرنا فليتنامل ثم اذا تجزئ الاعناق بزوال بعض الملك اجنس ماله بعض العبد عنه فوجب عليه السعاية وبسبب لولاه في قيمة الباقي من ذلك البعض فصار كالمكاتب لان المستسمى بمنزلة المكاتب عنه حتى لا يجوز له تكاح الا ربع ولا يملك التبرعات لان الاضافة اليه البعض توجب ثبوت المالكية في كله وبقاء الملك في بعضه بمنع فعلنا بالدليلين بانزاله مكانا لانه ما كان يدلا لرقبة والسعاية كيدل الكتاب فله ان يستعبد وله ان يعتقه لان المكاتب قابل للاعناق بل ازالة الرق لو تجزئ في الفرق بينهما ان معنى البعض اذا تجزئ عن الاداء لا يرد الى الرق لانه اسقاط بعض فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتاب المعصودة لانها عقد يقبل الفسخ وليس في الطلاق والعصا حال متوسطة فاشتبه في الحل ترجيح المحرم والاستبلاذ متجزئ عنه حتى لو استولد نصيبه من مدبرة يقتصر عليه وفي القصة لما ضمن نصيب صاحبه بالافاد ملكه بالضمان فكل الاستبلاذ اعتق رجل حصته من المملوك المشترك بينه وبين غيره فله ترك الاعناق او الاستعفاء والولاء لهما لانهما المصنفان او نصيبه الى تركه ان يضمنه لو كان المعتق موسرا بان يملك قدر قيمة نصيب الآخر ولو كان معسرا فله ترك الاعناق او الاستعفاء فقط والولاء لهما كما في الاول ويرجع المعتق الضامن به الى ما ضمن

على العبد لانه قام مقام الكاكت وقد كان للكاكت الاستعلاء فكذا للمعتق والولاء
 له لان العتق كمن جرت حيث يملك بالضمان شهد كل من الشريكين بعقبي نصيب
 الآخر سمي العبد لهما موسرين كانا او معسرين او احدهما موسر والاخر معسر هذا
 عند ابي حنيفة رجوع عندهما ان كانا موسرين فلا سعاية عليه وان كان معسرين
 سعي لهما وان كان احدهما معسرا والاخر موسرا سعي للموسر لا للمعسر والولاء لهما
 لان كلا منهما يقول عتق نصيب صاحبي عليه باعتاقه وولاءه له وعتق نصيب
 بالسعاية وولاءه لي والولاء موقوف في جميع ذلك عندهما لان كلا منهما يجلب على
 صاحبه وهو يتبرأ عنه فيبقى موقوفاً الي ان يتفقا على اعتاق احدهما عتق احدهما
 من الشريكين عتقه بفعل عتق فقال ان دخل فلان هذه الدار غدا فهو حر
 والاخر بعده وقال ان لم يدخل فهو حر فمضى احد وجعل شرطه ان لم يعلم انه
 دخل او لا عتق نصفه وسعي في نصفه لهما وعند محمد سعي في كله لان المقضي عليه
 بسقوط السعاية مجهول فلا يكون القضاء على المجهول ولهما ان نصف السعاية
 ساقط بيقين وكل واحد من الشريكين يقول لصاحبه ان النصف الباقي
 هو نصيبى واب فقط نصيبك فينصف بينهما ولا عتق في عبيد ان قال رجل
 ان دخل فلان الدار غدا فعبدي كذا وقال آخر ان لم يدخل فعبدي كذا فمضى
 ولم يعلم انه دخل او لا لا يعتق واحد من العبدين لان المقضي عليه بالعتق
 والمقضي له به مجهولان فمضت الجمالة ملكا الى رجلان ولدا احدهما بشرا
 وهبة او وصية او اشتري احدهما نصف ابنة من مولاه الى مولا ابنة او
 او عتق عتقه الى عتق عبدا بشرا نصفه بان قال زيد لزيد بن عبد الله ان اشتريت
 نصيبك فنصفك حر ثم اشتراه الى ذلك العبد هو ال زيد ورجل آخر بالاشتراك
 عتق حصته الى حصته الاب في الصورتين الاولى لانه ملك شقص قريب
 وشراؤه اعتاق كمار وحصته الخالف في الثالث لوجود الشرط ولم يضمن عند ابي حنيفة
 لانعدام التعدي علم الشريك حاله او لا اي سواء انه ابن شريكه او لا كما لو شراه الى
 لو ورثاه

اي لا يضمن الاب نصيب الشريك في الصور المذكورة كما لا يضمن الاب اذا ورث هو
 شريك ابنة صورته امرأة ماتت ولها عبد ابن زوجها فمضت الزوج والاخر فمضت
 الاب نصف ابنة فعتق عليه لا يضمن حصته اجبرها اتفاقا لان الارث ضرورة لا اختيار
 للاب في ثبوته قالوا عتقه او استعفى الى اذا لم يكن للشريك ولاية التضمن بقي له اخذ
 الامر من اما الاعتاق او الاستعفاء وقالوا في غير الارث ضمن نصف قيمته غنيا وسعي له
 فقيرا لان شراء القريب اعتاق فان كان موسرا يجب الضمان وان كان معسرا سعي
 العبد واو حنيفة رجوع يقول انه رضي بافاد نصيبه فلا يضمن كما اذا اذن باعتاق
 نصيبه حيث شاركه في عتقه وهو الشراء فان جهل فالجهل لا يكون عذرا
 وان اشترى الى اجنبى نصفه ثم اشترى الاب موسرا باقية ضمنه الى اجنبى الاب
 لانه ماضى بافاد نصيبه او استعفى الابن في نصف قيمته لا حبس ما لبيته عنده و
 هذا عند ابي حنيفة رجوع لان يسار المعتق لا تمنع السعاية عنده وقالوا لا خيار له وضمن
 الاب نصف قيمته لان يسار المعتق يمنع السعاية عندهما وان اشتراه الى النصف
 الاب موسرا من مالك كله لم يضمن الى الاب له الى لايك كله لانه رضي بافاد نصيبه
 ببيع من الاب دبره احد الشريكين واعتقه آخر وهما موسران ضمن الكاكت مدبره
 فقط لا المعتق وضمن المدبر معتقه ثلثه مدبره الا ما ضمنه اذا كان العبد بين ثلثة
 فرد دبره احدهم ثم اعتقه الآخر وهما موسران والثالث ساكت فارد الكاكت
 والمدبر الضمان فلما كات ان يضمن المدبر دون المعتق والمدبر ان يضمن المعتق
 ثلث قيمته مدبره او لا يضمن الثلث الذي ضمن توصيته ان قيمته العبد اذا كانت
 سبعة وعشرين ديناراً مثلاً فان الكاكت يضمن المدبر ثلثه والمدبر يضمن المعتق
 ستة وذلك لان قيمة المدبر ثلثا قيمة القين لاسيما في التدبير نلغت منه تسعة
 وكان الاتفاق بالاعتاق واقفا على قيمة المدبر وهي ثلثا قيمة القين وهي ثمانية عشر
 وثلثها ستة فيضمن المدبر المعتق تلك الستة فقط ولا يضمن التسعة التي هي نصيب
 الكاكت مع تلك الستة التي يضمنها اياها هذا عند ابي حنيفة رجوع وقالوا العبد للمدبر

وبعض ثلثي قيمته لشركيه موسرا كان او موصرا لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسا
والصار خلاف ضمان الاعتراف فانه ضمان جناية قال هي ام ولد شرعية وانكر
شريكه تحمده اي تحمده الجارية الشريك المنكر يوما ويوقف يوما عند اي حنفية رج
لان المرافرة ان لا حق له عليها فيواخذ باقراره وانكره يبرأ عما كانت فلا حق له
الا في نصفها وعندهما للمكر ان يستعي الجارية في نصف قيمتها ثم يكون حرة لانه لم يلم
بصدقه صاحبه انقلب اقراره عليه كانه استولى فعتق بالسعاية لا قيمة لام ولد
وقال لها القيمة لانها مملوكة محرة مستغف بها وطيا واجارة واستحدا ما فتكون
مقومة كالمدينة ولهذا لو قال كل مملوك لي كذا تدخل ام الولد واستباحة الوطني
دليل الملك الملك لانه لا يحمل الا بالنكاح او بملك اليدين والاول مستف فعتق
الثاني وبناء الملك دليل بناء المالية والتقوم اذا المملوكية في الادنى ليست
غير المالية والتقوم وحق الما الحرية لا ينافي التقوم كالمدينة ولهذا اذا سلمت
ام ولد النصراني تسمى وهي آية التقوم ولا يبر حنفية قوله عليه السلام اعنتها
ولقد رواه ابن ماجه والدارقطني ومنعني الحرية زوال التقوم لكنه تعاقد
عن افادة الحرية لمعارض وهو قوله السلام اي امراة ولدت من سيدنا فهي
معتقة من ذمة وفي رواية من بعده رواه احمد رج ولا معارض له في زوال التقوم
فيثبت فلا يضمن غنى اعنتها اي ام ولد له حال كونها مشركة بينه وبين غيره
بان ولدت ولذا فادعاء فانه لا يضمن حصه شريكه عند اي حنفية رج بناء على
عدم تقومها وعندهما يضمن بناء على تقومها رجلا له عبد ثلثة قال في صحته
لاثنين عنده احدهما حر فخرج واحد منهما ودخل آخر فاعاد هذا الكلام فان كان
حبا ام بالبيان وان مات بجهلا اعنت ثلثة ارباع الثابت ونصف كل
من الآخرين عند اي حنفية واي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رج من دخل وغيره
كما قالوا ذلك لان الايجاب الاول داير بين الخارج والاثبت فينصف بينهما ثم
ثم الايجاب الثاني داير بين الثابت والداخل فينصف بينهما فالنصف الذي اصاب

في بعض ثلثي قيمته لشركيه موسرا كان او موصرا لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسا
والصار خلاف ضمان الاعتراف فانه ضمان جناية قال هي ام ولد شرعية وانكر
شريكه تحمده اي تحمده الجارية الشريك المنكر يوما ويوقف يوما عند اي حنفية رج
لان المرافرة ان لا حق له عليها فيواخذ باقراره وانكره يبرأ عما كانت فلا حق له
الا في نصفها وعندهما للمكر ان يستعي الجارية في نصف قيمتها ثم يكون حرة لانه لم يلم
بصدقه صاحبه انقلب اقراره عليه كانه استولى فعتق بالسعاية لا قيمة لام ولد
وقال لها القيمة لانها مملوكة محرة مستغف بها وطيا واجارة واستحدا ما فتكون
مقومة كالمدينة ولهذا لو قال كل مملوك لي كذا تدخل ام الولد واستباحة الوطني
دليل الملك الملك لانه لا يحمل الا بالنكاح او بملك اليدين والاول مستف فعتق
الثاني وبناء الملك دليل بناء المالية والتقوم اذا المملوكية في الادنى ليست
غير المالية والتقوم وحق الما الحرية لا ينافي التقوم كالمدينة ولهذا اذا سلمت
ام ولد النصراني تسمى وهي آية التقوم ولا يبر حنفية قوله عليه السلام اعنتها
ولقد رواه ابن ماجه والدارقطني ومنعني الحرية زوال التقوم لكنه تعاقد
عن افادة الحرية لمعارض وهو قوله السلام اي امراة ولدت من سيدنا فهي
معتقة من ذمة وفي رواية من بعده رواه احمد رج ولا معارض له في زوال التقوم
فيثبت فلا يضمن غنى اعنتها اي ام ولد له حال كونها مشركة بينه وبين غيره
بان ولدت ولذا فادعاء فانه لا يضمن حصه شريكه عند اي حنفية رج بناء على
عدم تقومها وعندهما يضمن بناء على تقومها رجلا له عبد ثلثة قال في صحته
لاثنين عنده احدهما حر فخرج واحد منهما ودخل آخر فاعاد هذا الكلام فان كان
حبا ام بالبيان وان مات بجهلا اعنت ثلثة ارباع الثابت ونصف كل
من الآخرين عند اي حنفية واي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رج من دخل وغيره
كما قالوا ذلك لان الايجاب الاول داير بين الخارج والاثبت فينصف بينهما ثم
ثم الايجاب الثاني داير بين الثابت والداخل فينصف بينهما فالنصف الذي اصاب

اصاب الثابت شاع وما اصاب النصف الذي عتق بالايجاب الاول لغاوما
اصاب النصف الفارغ وهو الربع بقى فعتق منه ثلثة ارباعه واما الداخل
فيعتق منه رتبة عند محمد رج لان هذا الايجاب لما اوجب عتق الربع من الثابت
اوجبه من الداخل ايضا لتصفه بينهما وبما يقولان المانع من عتق النصف يقتص
بالثالث ولا مانع في الداخل فيعتق نصفه ولو كان هذا القول منه في المرض ومثا
قبل البيان وقيم العبيد متساوية فان كان له مال يخرج قدر المعتق من الثلث
وذلك رتبة وثلثة ارباع رتبة عندهما ورقبة ونصف رتبة عنده او لم يخرج
ولكن اجازت الورثة فالجواب كما ذكر وان لم يكن له مال سوى العبيد ولم يخرج
الورثة قسم الثلث بينهم على هذا الى ما وصفنا وبينا ان حق الخارج في الد
النصف وحق الثابت في ثلثة ارباع وحق الداخل عندهما في النصف ايضا
فيحتاج الى يخرج له نصف وربع واقل اربعة فتقول ايا سبعة فحق الخارج
في سهمين وحق الثابت في ثلثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة
فجعل ثلث المال سبعة لان العتق في المرض وصية ومحل نفاذ الثلث واذا صار
ثلث المال سبعة صار ثلث المال اربعة عشرة وهي سهام السعاية وصار جميع
المال احدا وعشرين وماله ثلثة اعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج
سهمان وسعي في خمسة ويعتق من الداخل سهمان وسعي في خمسة ويعتق من الثابت
ثلثة وسعي في اربعة فبلغ سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية اربعة عشر
فاستقام الثلث والثلثان وعند محمد رج حق الداخل في سهم وكان سهام العتق
عنده ستة ويجعل كل رتبة ستة وسهام السعاية اثني عشر وجميع المال ثمانية
عشر فيعتق من الثابت ثلثة وسعي في ثلثة ومن الخارج سهمان وسعي في اربعة
ومن الداخل سهم وسعي في خمسة فينقسم الثلث والثلثان اقول يرد على ظاهره
ان ارباب الفرائض صرحوا بان الاربعة لا تقول فكيف يصح قوله واقل اربعة
فتقول ايا سبعة ودفعه ان معناه على ما ذكر شرعا كلامهم لا يتصور في مسئلة

قط اجتماع نصفين وربع وهذا لا ينافي وقوع العول فيها فيما سوى قسم الشركة و
 ولو طلق كذلك قبل وطئ سقط ربع مهر من حرجت وثلاثة اثمان من ثبوت وثمن
 من دخلت يعني ان كانت له ثلث زوجات مهر من على السواء فطلقهن قبل الوطئ
 على الوجه المذكور فبالايجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفها بن الخارجه
 والثانية فسقط ربع مهر كل واحدة ثم بالايجاب الثاني سقط الربع منصفها بين
 الثانية والثالثة فاصاب كل واحدة الثمن فسقط ثلث اثمان مهر الثانية بالاجابين
 وسقط ثمن مهر الثالثة وانما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطئ ليكون الا
 الايجاب الاول موجبا للبيونة فما اصاب الايجاب الاول لا يبقى محلا للايجاب
 الثاني فيصير في هذا المعنى كالعنف الوطئ والموت بيان في طلاق مبرم يعني اذا قال
 لامرأتي احرقتك طالق فوطئ احداهما او مانت فكل منهما بيان ان المراد هي
 الاخرى اما الوطئ فلان النكاح عقد وضع محل الوطئ والطلاق وضع لازالة
 ملك النكاح اي ازاله حل الوطئ اما في الحال او بعد انقضاء العدة فالوطئ
 دليل على ان الموطوءة لم تكن مرادة بالطلاق واما الموت فلما عرفت ان البيان
 من وجه فلا بد من محل كبيع وموت وتبذير واستيلاء وبه وصدة مسلمين
 في عتق مبرم اي اذا قال لعبدتي احرقتك فباع احداهما او مات احداهما او تبره
 او استولدا احدى امته بعد ذلك القول او وب احداهما او تصدق به وسلم
 فكل ذلك بيان ان المراد هو الآخر فان من حصل له الاشياء لم يبق محلا للعنف
 اصلا بالموت والعنف من جهة البيع والعتق من كل وجه بالتبذير والاستيلاء
 فتعين الآخر والرهبة بالتبذير والصدقة بمنزلة البيع لانه يملك لا ووطئ فيه الا لا يكون
 الوطئ بيانا في عتق مبرم يعني لو قال لامته احرقتك فباع احداهما لم يكن
 بيانا عنده وعندهما بيان لان الوطئ لا يجل الا في الملك فصار الاقدام عليه دليل
 دليل الاستبقاء وله ان الملك ثابت فيها ولم يزل كان له ان يستخدها وكان له الاشياء
 اذا جئني عليها والمراد اذا وطئنا بشبهة لان العتق المبرم معلق بالبيان والمعلق

بشرط ان يكون
 في طلاق
 بالاجابين

هذا لا ينافي

والمعلق بالشرط لا ينزل قبل ويا قول ولي اي بقوله لامته اول ولد تلده له لو كان ابنا
 اثار بزيادة لو في العبارة الي ان عبارة الوقاية لا تستقيم بدونها فان قلت حرة ان ولد
 ابنا وبنتا ولم يدرا الاول عتق نصف الام ونصف البنت والا بن عبد لان كلام من
 الام والبنت يعتق في حال وهو ما اذا ولدت الغلام اول مرة الام بالشرط والبنت
 بتبعتها ككونها حرة حين ولدها وبرق في حال وهو ما اذا ولدت البنت اول لعدم
 الشرط فيعتق نصف كل واحدة وتسمى في النصف واما الابن فيرق في الحالين
 فهذا الذي شهد رجلان على زيد بعتق احد مملوكيه عبد بن كانا او اثنين لفت الى الشهادة
 في صورتين عند ابي حنيفة رج اما في الاول فلان الشهادة على عتق العبد لا تقبل
 بلا دعوى العبد عليه ولا دعوى منه من هنا كونه مجرورا ولا وعندهما تقبل بلا دعوى
 فلا تلغو واما في الثانية فلان الدعوى وان لم تكن شرطا في حق الامه لكن الشهادة
 على العتق المبرم مردودة كما في احد العبدين الا ان يكون الى شهادتهما في وصية كما
 قال في الهبة اذا شهد انه اعنت احد عبديه في مرض موته او شهدا على نديرة في
 صحته او مرضه واداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة تقبل استحيانا لان الله به
 حيث ما وقع وصية وكذا العتق في مرض الموت وصية والخم في الوصية انما هو
 الموصى وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي او الوارث اقول مراده ان مقتضى
 القياس ان يلفظ هذه الشهادة ايضا لجها لمدعي كثرها تقبل استحيانا لوجود المدعي
 تقدير او مدعي عليه تحقينا لان هذا وصية والخم في الوصية هو الموصى لان نفعه
 يعود اليه فيكون مدعيا تقديرا وعنه خلف يقوم مقامه في المحاصيات وغيرها
 وهو الوصي او الوارث فيكون كل منهما مدعي عليه تحقينا فكان الموصى ادعى
 على احدهما حقة واقام الشاهدين فيكون الموصى مدعيا من وجه ومدعي عليه
 من آخر فاضل بهذا الحل ما قال صدر الشريعة الدليل الاول مشكل لان المتنازع
 فيه ما اذا انكر المولى تبذير احد عبديه او الوارث ينكر ذلك بعد موت المولى والعبدان
 يريدان اثباته فكيف يقال ان المدعي هو الموصى او نائبه لانا لا نسلم ان المتنازع فيه

هذا لا ينافي وقوع العول فيها فيما سوى قسم الشركة و
 ولو طلق كذلك قبل وطئ سقط ربع مهر من حرجت وثلاثة اثمان من ثبوت وثمن
 من دخلت يعني ان كانت له ثلث زوجات مهر من على السواء فطلقهن قبل الوطئ
 على الوجه المذكور فبالايجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفها بن الخارجه
 والثانية فسقط ربع مهر كل واحدة ثم بالايجاب الثاني سقط الربع منصفها بين
 الثانية والثالثة فاصاب كل واحدة الثمن فسقط ثلث اثمان مهر الثانية بالاجابين
 وسقط ثمن مهر الثالثة وانما فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطئ ليكون الا
 الايجاب الاول موجبا للبيونة فما اصاب الايجاب الاول لا يبقى محلا للايجاب
 الثاني فيصير في هذا المعنى كالعنف الوطئ والموت بيان في طلاق مبرم يعني اذا قال
 لامرأتي احرقتك طالق فوطئ احداهما او مانت فكل منهما بيان ان المراد هي
 الاخرى اما الوطئ فلان النكاح عقد وضع محل الوطئ والطلاق وضع لازالة
 ملك النكاح اي ازاله حل الوطئ اما في الحال او بعد انقضاء العدة فالوطئ
 دليل على ان الموطوءة لم تكن مرادة بالطلاق واما الموت فلما عرفت ان البيان
 من وجه فلا بد من محل كبيع وموت وتبذير واستيلاء وبه وصدة مسلمين
 في عتق مبرم اي اذا قال لعبدتي احرقتك فباع احداهما او مات احداهما او تبره
 او استولدا احدى امته بعد ذلك القول او وب احداهما او تصدق به وسلم
 فكل ذلك بيان ان المراد هو الآخر فان من حصل له الاشياء لم يبق محلا للعنف
 اصلا بالموت والعنف من جهة البيع والعتق من كل وجه بالتبذير والاستيلاء
 فتعين الآخر والرهبة بالتبذير والصدقة بمنزلة البيع لانه يملك لا ووطئ فيه الا لا يكون
 الوطئ بيانا في عتق مبرم يعني لو قال لامته احرقتك فباع احداهما لم يكن
 بيانا عنده وعندهما بيان لان الوطئ لا يجل الا في الملك فصار الاقدام عليه دليل
 دليل الاستبقاء وله ان الملك ثابت فيها ولم يزل كان له ان يستخدها وكان له الاشياء
 اذا جئني عليها والمراد اذا وطئنا بشبهة لان العتق المبرم معلق بالبيان والمعلق

ما ذكر بل انكار المولى تدبير احد عبده و ارادة العبد ان يثبت له لا فيما اذا شهد
 في صحة المولى على انه اعتق احد عبده كيف لا وقد قال في الهداية وهذا كله اذا شهد
 في صحة على انه اعتق احد عبده وقال بعده اما اذا شهد انه اعتق احد عبده في مرض
 الموت وايضا لم يفعل صاحب الهداية ان المدعى هو الموصي او نائبه بل جعل الموصي مدعيا
 ونائبه مدعى عليه كما بينا يؤيد ما ذكرنا قال في غايه البيان لما كان العتق في مرض
 الموت او التدبير وصية كان المقضي له معلوما لان الخصم في تنفيذ الوصية هو
 الموصي وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي او الوارث فقبلت الشهادة بخلاف
 حال الجبوة فان الشهادة للعبد لا للمولى لان المولى لا يدعى والعبد الذي وقت
 الشهادة له مجهول واوجب من قول صدر الشريعة ما قال في الكافي وتبعه الزليعي
 وجوه الاستحسان ان العتق في مرض الموت وصية حتى اعتبر من الثلث والتدبير وصية
 سواء كان في الصحة او في مرض الموت والخصم في تنفيذ الوصية هو الموصي لان
 وجوب تنفيذ الوصية كحق ونفع يعود اليه وانكاره مردود لانه ينفعه وهو معلوم
 وعنه خلف وهو الوصي او الوارث فيحقق الدعوى من كل واحد من وصية
 او وارثه فانه غير صحيح اما اول فلان انكار المولى ليس في هذه الصورة بل
 فيما اذا شهد في صحة المولى كما مر واما ثانيا فلان تحقق الدعوى من الوارث
 في هذه الصورة غير معقول اتصالا لانه اذا قال اعتق مورثي احد عبده كان
 اقرارا لدعوى فلا يحتاج اليه شاهد فليتأمل في هذا المقام فانه من مزايا الاقدام
 وهو الهادي اليه سواء السبيل حسب الله ونعم الوكيل او طلاق ميراثهم بان قال لأمريته
 احدكما طالق فان الشهادة فيه يقبل بلا دعوى لتضمنه تحريم الفرج فيكون حقا
 لله فلا يشترط فيه الدعوى اجماعا **باب الحلف بالعتق** قال ان دخلت هذه
 الدار فكل مملوك لي يومئذ حر اى يوم اذ دخلتها اعتق من له وقت الدخول مطلقا
 اى سواء لم يكن له مملوك فاشتراه ثم دخل او كان في ملكه مملوك يوم حلف فبقي على
 ملكه حتى دخل لان المعبر قيام الملك وقت الدخول وهو حاصل فيها ولا يومئذ من

هذا هو الوجه في صحة العتق في مرض الموت
 وهو الوجه في صحة العتق في مرض الموت
 وهو الوجه في صحة العتق في مرض الموت

من له وقت حلفه فقط ان لم يقبل في بيته يومئذ بل قال ان دخلت الدار فكل
 مملوك لي حر لا يعتق من ملكه بعد اليقين لان قوله كل مملوك لي للحال والجزاء حرية
 المملوك في الحال الا انه بدخول الشرط عليه تأخر اليه وجود الشرط فيعتق اذا بقي على ملكه
 اى وجود الشرط وهو الدخول ولا يتناول من اشتراه بعده لعدم الاضافة الى ال
 الاضافة الى الملك نحو ان ملكك او سبه نحو اشترت كذا اذا قال كل مملوك لي او
 قال كل ما ملكه حر بعد عدوله في الصورتين مملوك فاشترته آخر ثم جاء بعد عد
 او قال كل مملوك لي او امك حر بعد موتى وله مملوك فاشترته آخر حيث يتناول العتق
 والتدبير من ملكه حلف فقط ولا يتناول من يشتره بعد اليقين لان قوله كل
 مملوك لي للحال وكذا كل مملوك ولهذا يستعمل فيه بلا قرينة وفي الاستقبال بقرينة
 السنين او سوف فينصرف مطلقا الى الحال فكان الجزاء حرية المملوك او تدبيره
 في الحال فلا يتناول ما يشتره بعد اليقين لكن بموت المولى عتقا له من ملكه
 بعد اليقين لان اللفظ حقيقة للحال كما مر فلا يتناول ما سبكه ولهذا صار من
 كان في ملكه وقت اليقين مدبرا دون الآخر ولهما ان هذا ايجاب عتق بطريق الوصية
 حتى اعتبر من الثلث والوصية انما تقع بعد الموت ويكون المقصود منها حال الموت
 الا بانه ان من ادعى ثلث ماله وليس له مال او كان له مال واتخذت غيره يتناول لهما
 اذا بقيا في ملكه الى الموت المملوك اى لفظ المملوك لا يتناول الحبل لان متناوله المملوك
 المطلق والحبل مملوك تبع لاله ولهذا لم يصح اعتاقه عن كفارة اليقين ولانه عضو
 من وجه واسم المملوك يتناول الانفس لا الاعضاء فلا يعتق حبل جارية من قال كل
 مملوك لي ذكر فهو حر قبل بالذكر لانه لو اطلق عتق الامة فيعتق الحبل تبعا والمملوك
 لا يتناول المكاتب ايضا لانه ما لك يد **باب العتق على جعل** هو بالضم ما يجعل
 للانسان من شيء يفعل وكذا الجمالة بالكسر اعتق عبده على مال او به بان قال
 انت حر على الف درهم او بالف درهم فقبل العبد عتقا لانه معاوضة المال ولو بغير
 المال اذا العبد لا يملك نفسه ومقتضى المعاوضة ثبوت الحكم بقبول العوض كما في

وقوله من قلته وقال ابو يوسف لا يعتق
 من ملكه بعد اليقين

المراد الحكم العتق

كما في البيع فاذا قبل صار حراً والمال الذي شرط دين صحيح عليه كونه ديناً على حرة
حتى يكتل به ولو لم يكن صحيحاً لما صح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة حيث لم يصح
الكفالة به لانه يثبت مع الماني وهو قيام الرق كما سئل والمال يتناول التقيد
والعرض والحيوان وان لم يعتق لانه لما كان معاوضة المال بغيره شابه النكاح و
الطلاق والصالح عن دم العبد وكذا الطعام والمكيل والموزون اذا علم منه
ولا يضر جهالة الوصف لانها بسيرة المعلق عتقه بالاداء بان قال مولاه ان
اذبت الي الف درهم فانت حرة ما دون اي عبد ما دون لا يعتق الا باداء المال
لا مكاتب لانه صريح في تعليق العتق بالاداء وانما صار ما دوناً لان المولى رغبه
في الاكتساب بطلبه الاداء منه و مراده التجارة لا التكدى فكان انزاله دلالة
في حرة بيعة اي اذا كان عبداً ما دوناً معلقاً عتقه بالاداء لا مكاتباً جاز للمولى ان
يبيعه بخلاف المكاتب ولا يكون العبد احق بمكاسبه حتى جاز للمولى اخذ ما منه بلا
بلا رضاه بخلاف المكاتب ولا يبرك اي حكمه الي الولد المولود قبل الاداء كما يبرك
في المكاتب وعتق العبد باداء كله لوجود المعلق به ولو كان اداؤه بالتخليفة
بينه وبين المولى يعني ان العبد اذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه
وخلت بينه وبين المال اجرة الحاكم ونزله قابضاً وحكم بعتق العبد قبض
اولاً وبعضه لا اداء باداء بعض المال لا يعتق لان انتفاء المعلق به ولو اجرة
المولى على القبول اعتباراً بالخبر بالكل فان كان المال الذي اداؤه مما كسبه
قبل التعليق رجع به المولى عليه لانه ملك المولى ولو كان مما كسبه بعده اي
بعد التعليق لا يرجع لانه ما دون من جهته بالاداء منه وعتق في حاله اي
حال اداؤه من كسبه قبل التعليق او بعده لوجود الشرط فان عتق المولى
بان فقال ان اذبت الي آخره فعتق اداؤه اي اداؤه العبد او اداؤه المال بالمجلس
فان ادى فيه عتق والا فلا لانه نجية كرامة في الطلاق وبإذ لا يتقيد به لانه يستغل
لوقت كمن كرامة قال المولى انت حرة بعد موتى بالف ان قبل العبد بعده اي

اي بعد موته واعتقه الوارث عتق به اي بالالف والا اي وان لم يقبل العبد العتق
بالالف بعده او قبل ولم يعتقه الوارث فلا اي لا يعتق بالالف وان جاز ان يعتقه
الوارث مجاناً اعتبر القبول بعد الموت لان ايجاب العتق اضيف الي ما بعد الموت
ولا يعتبر وجود القبول قبل وجود الايجاب فصاعداً كقولك انت طالق غداً ان ثبت
حيث لا يعتبر مشيتها قبل غداً واعتبر اعتناق الوارث حتى ان العبد ان قبل بعد الموت
لا يعتق ما لم يعتقه الوارث لان الميت ليس باهل للاعتاق لان العتق ليس بمعلق
بالموت وفي مثل لا يعتق الا باعتاق الوارث كما لو قال انت حرة بعد موتى بشرط بخلاف
المدة لان عتقه تعلق بنفس الموت فلا يشترط فيه اعتناق احد حرره على خدمته سنة
فقبل عتق لان الاعتاق على شيء يقتضي وجود القبول لا وجود القبول كسائر العقود
وصورة ان يقول اعتقتك على ان تحملي كذا سنة واما اذا قال ان خدمتي كذا
مدة فانت حرة لا يعتق حتى تحملي لانه معلق بشرط والاول معاوضة ولزمته اي لزمته
الخدمة العبد اذا ستم له المبدل فلم يملك عليه تسليم البديل فان مات هو اي العبد
او مولاه قبلها اي قبل الخدمة تجب قيمته عليه وتؤخذ من تركته ان كان الميت هو
العبد عند ابي حنيفة روي عن ابي يوسف روي عنه محمد روي عنه عليه قيمة العبد الخدمة في المدة
كبيع عبد منه بعين فملك العين تجب قيمته اي قيمة العبد يعني ان هذه الخلافة مبنية
على خلافة اخرى وهي ما لو قال لعبد بعت نفسك بهذه العين فملك العين
تجب قيمة العبد عندهما وقيمة العين عند محمده انه معاوضة مال بغير مال لان نفس العبد
ليس بمال في حقه اذ لا يملك نفسه فصاعداً كقولك روي عنه امرأه على عبد فاحتج فانها ترجع
عليه بغيره العبد لا بقيمة البضع وهو المثل ولها ان معاوضة مال بمال لان العبد
مال في حق المولى وكذا المتافع صارت مالاً بابراد العقد عليها فصاعداً كما اشترى اياه
بانه فملك قبل القبض او ائتمنت فان البايع يرجع عليه بقيمة الاب لا بقيمة الامه
قال رجل لمولي امة اعنتها بالف على ان تزوجنيها ان فعل اي اعنتها المولى و
وابت اي استفت الامه عن النكاح عتقت الامه ولا شيء عليه اي على القائل لان اشترط

البدل على الاجنبى جائز في الطلاق لا العتاق كما مر ولو ضم القابل عني وقال اعتقها
عني بالثمن على ان تزوجها قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها فحصة القيمة عليه
وحصة المهر سقطا ما اصاب القيمة اذ اده الامر وما اصاب المهر سقط لانه لما قال
عني تضمن الشراء اقتضاها كما مر في آخر باب النكاح الرقيق فاذا كان كذلك فقد قابل
الالف بالرقبة شراء وبالبضع نكاحا فانقسم عليها ووجب عليه حصة ما سلم له
وهو الرقبة بطل عنه حصة ما لم يسلم له وهو البضع ولم يبطل البيع باشتراط النكاح
لانه مقتضى صحة العتاق ان يكون مذكرا جانيبا فلا يرعى فيه شرائط المقتضى وهو العتق
كما تقرر في الاصول فلما اوجب عليه حصة من الالف المسمى ولو كان فاسدا لوجب
عليه القيمة فلو لم تأب الاثمة بل تزوجت من القابل مهرها حصة مهر المثل منه اي من
الالف وهو ثلث الالف في صورتي الضم اى ضم عني وتركه ولو اعتق امته على ان
تزوج نفسه فزوجته نفسها كان لها مهر مثلها عند ابي حنيفة ومحمد لان العتق
ليس بال فلا يعلج للمهر وعند ابي يوسف يجوز لانه عليه الصلوة والسلام اعتق صفية
رضي الله عنها ونكحها وجعل عتقها مهرها قلنا كان النبي صلى الله عليه وسلم مخصوصا
بالنكاح بغير مهر فان اثبت فعلها قيمتها في قولهم جميعا وكذا لو اعتقت المرأة عبدا
على ان يزوجه فان فعل فلها مهرها فان ابي فعليه قيمة **باب التديير** هو لغة
النظر اى عاقبة الامر فكان المولى نظرا اى عاقبة امره فاخرج عبده اى الحرية بعد
وشرعا بفعل كل من لفظ التديير والمدبر في المطلق والقييد والظاهر ان اشتراكه
بينهما معنوي لان اللفظي يحتاج اى تقدير الوضع وهو خلاف الظاهر فلا يصار
اليه بلا دليل وليس فليس اى اب هناك دليل فليس مصير فلا بد ههنا من بيان ذلك
المعنى المشترك او لا ثم نسبته اى ذنبك القيمين وبيان احكام كل منهما كما وقع الهنا
حيث قلت هو تعليق العتق بالموت اى تعليق المولى عتق مملوكه بالموت سواء
كان موة او موت غيره كما سيأتي في المدبر المقيد ثم قسمته اى التبيين وبيئت ا
احكامها وما يؤيد ان كون اشتراكه معنويا قول الامام شمس الائمة في الميسر

في الميسور التدبير عبارة عن العتق الواقع في المملوك بعد موت المالك فعلم من هذا
ان قول ابي بكر هو ان تعليق العتق بمطلق مائة وقول شارح الزيلعي احسن من الشيخ
عن المدبر المقيد بقوله بمطلق موت المولى ولفظ الوقاية من العتق عن دبر مطلقا
وقول شارح صدر الشريعة انما قال مطلقا احسن من العتق ليس كما ينبغي نعم يد
على الميسور ايضا ان قوله بعد موت المالك ليس كما ينبغي لخرج المطلق المعلق
بموت الغير عن المقيد اللهم الا ان يقال كلامه مبني على الاعم الاغلب وما ذكرنا
الوقوع وهو اما مطلق كاذم فانت حر اوانت حر يوم اموت لو انت حر
عن دبر مائة اوانت مدبر او دبر مائة اوانت حر ان مائة سنة الى ان
مات من هذا الوقت الى مائة سنة وغلب مائة قبلها بان يكون ابن ثمانين سنة
مثلا فانه في الصورة مقيد وفي المعنى مطلق لان الغالب ان يموت قبل هذه المدة
ثم يثبت حكم المطلق بقوله فلا يرهن ولا يخرج من الملك بيع او هبة او نحوه مما لا
بالاعتاق او الكتابة وعند الشافعي يجوز انتقاله من ملك الى ملك ويستخدم وشا
والامة نوطا، ويكسح والمولى احق بكسبه وارثه ومهر المدبرة لبقاء الملك في الحرة
وبموتها اي موت المولى يعقب المدبرة من الثلث وبيع في ثلثه ان لم يترك المولى غيره
من المال وله وارث له والحال ان المولى وارثا ولم يجزه اي التدبير حتى لو لم يكن
له وارث او كان لكنه اجازة يعقب كله لانه في حكم الوصية فيقدم على بيت المال
ويجوز باجازه الوارث وبيع في كل اي كل قيمته لو كان المولى مديونا ولا يمكن
نقض العتق فيجب ردة قيمته وولد المدبرة مدبرة لاجماع الصحابة ولانه يتبعها و
واما مقيد عطف على اما مطلق كما ثبت في سفر هذا ورضي هذا او مات فلان
او مائة سنة او نحوه الى عشرة سنين مثلا مما يقع غالبا هذه العبارة احسن من عبارة
الوقاية مما يمكن غالبا في بيع ويوهب ويرهن فان الموت على تلك الصفة ليس
كائنا لا محالة فلم ينعقد سببا في الحال واذا انتفى معنى السببية لتردده بين
البثوث والعدم بقى تعليلك اية التعليقات فلا يمنع البيع ونحوه قبل وجود

قضاؤه ولو قضى القاضي جواز بيع المذبة المطلقة بنقد
جواز بيع المكاتب بنقد قضاؤه في ظاهر الرواية ولو قضى
الصحيح من الرواية أن لا يبيع المكاتب بجور
برضاه ويكون ذلك فسخا لكننا به نقاب

حكم الاول الى بدل ما وقفنا فيه
بغير اننا نعلم ما بعد آخر فغيره يتصل
الدرء او قل ضلوا واذ العلم انهم

الشرط ويعتق من الثلث ان وجد الشرط لان الصفة لما صارت متعينة في آخر جزء
من اجزاء الحيوة اخذ حكم المدبر المطلق لوجود الاضافة الى الموت وزوال التردد
صحيح قال لعبد انت حر قبل موتني بشهر فمات بعد شهر عتق من كل ماله يعني رجل
صحيح قال لعبد هذا الكلام ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعتق من ثلث ماله وقال
بعضهم يعتق من جميع ماله وهو الصحيح لان العتق على قول ابي حنيفة رج يستند الى
اول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت كذا في الخاتبة ولو مات قبل
ان قبل شهر لم يعتق لانه مدبر مقيد والعقد لم يوجد ولو قال انت حر بعد موتني بشهر
فمات بعده لم يعتق بالموت لعدم اهلية المولى للاعتاق عند وجود المعلق به بل
يعتق الوصي او الوارث او القاضي لاشغال الولاية بعده اليهم كذا في الخاتبة قيمة
المدبر المطلق نصف قيمة لو كان قنأ والمقيد يقوم قنأ اختلفوا في قيمة المدبر قبل قيمة نصف قيمة
لو كان قنأ وقبل ثلث قيمة لو كان قنأ وقبل ينظر بكم يستخدم مدة عمره من حيث الحرز
والظن فيجعل قيمة ذلك وقال الفقيه ابو الليث نصف قيمة لو كان قنأ وهكذا
ذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده لان للعتق منعتين منفعة البيع وما
شاكلها من التمليك بالدين والامهار وغير ذلك والثاني منفعة الاجارة والاستخدام
والتدبير فينبوت الاول وتبقى الثانية فيكون قيمة نصف قيمة لو كان قنأ ولو كان
التدبير مقيدا يقوم قنأ كذا في الخاتبة **باب الاستيلاء** هو لغة طلب الولد ونسرا
طلب المولى الولد من امته بالوطن امته متبدا خبره قوله لانه لم يملك ولدت من مولا
بأقراره الى باقرار المولى بان الولد منه ولو كان اقراره حال كونها حاملا بان يقول
حل هذه الامة مني او ولدت من زوجها بان زوجها المولى من رجل فولدت منه فاما
فاشارة الزوج لم يملك الا لم تكن مملوكة ملكا تاما وان بقي فيها الملك في الحمل وحكمها
الى حكم المستولدة كالمدة وقدمه لغيرها الى كمن الفرق بينهما ان المستولدة يعتق
بموت من الكل والمدبرة من الثلث ولم تشع لديه والمدبرة تسعي فان ولدت ولدا اخر
ثبت نسب بلا دعوى اذ بدعوى الاول تعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا كالمكتوبة

هذا هو الصحيح لان الصفة لما صارت متعينة في آخر جزء من اجزاء الحيوة اخذ حكم المدبر المطلق لوجود الاضافة الى الموت وزوال التردد
صحيح قال لعبد انت حر قبل موتني بشهر فمات بعد شهر عتق من كل ماله يعني رجل
صحيح قال لعبد هذا الكلام ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعتق من ثلث ماله وقال بعضهم يعتق من جميع ماله وهو الصحيح لان العتق على قول ابي حنيفة رج يستند الى اول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت كذا في الخاتبة ولو مات قبل ان قبل شهر لم يعتق لانه مدبر مقيد والعقد لم يوجد ولو قال انت حر بعد موتني بشهر فمات بعده لم يعتق بالموت لعدم اهلية المولى للاعتاق عند وجود المعلق به بل يعتق الوصي او الوارث او القاضي لاشغال الولاية بعده اليهم كذا في الخاتبة
المدبر المطلق نصف قيمة لو كان قنأ والمقيد يقوم قنأ اختلفوا في قيمة المدبر قبل قيمة نصف قيمة لو كان قنأ وقبل ثلث قيمة لو كان قنأ وقبل ينظر بكم يستخدم مدة عمره من حيث الحرز والظن فيجعل قيمة ذلك وقال الفقيه ابو الليث نصف قيمة لو كان قنأ وهكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده لان للعتق منعتين منفعة البيع وما شاكلها من التمليك بالدين والامهار وغير ذلك والثاني منفعة الاجارة والاستخدام والتدبير فينبوت الاول وتبقى الثانية فيكون قيمة نصف قيمة لو كان قنأ ولو كان التدبير مقيدا يقوم قنأ كذا في الخاتبة
باب الاستيلاء هو لغة طلب الولد ونسرا طلب المولى الولد من امته بالوطن امته متبدا خبره قوله لانه لم يملك ولدت من مولا بأقراره الى باقرار المولى بان الولد منه ولو كان اقراره حال كونها حاملا بان يقول حل هذه الامة مني او ولدت من زوجها بان زوجها المولى من رجل فولدت منه فاما فاشارة الزوج لم يملك الا لم تكن مملوكة ملكا تاما وان بقي فيها الملك في الحمل وحكمها الى حكم المستولدة كالمدة وقدمه لغيرها الى كمن الفرق بينهما ان المستولدة يعتق بموت من الكل والمدبرة من الثلث ولم تشع لديه والمدبرة تسعي فان ولدت ولدا اخر ثبت نسب بلا دعوى اذ بدعوى الاول تعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا كالمكتوبة

كالمكتوبة ولهذا لزمها العدة بثلاث حيض بعد العتق ولكن استغنى بنفيه لان فراشا شاهد
ضعيف حتى يملك نقله بالتزويج بخلاف المكتوبة حيث لا يفتي الولد بنفيه الا باللعان
لنكاح الفرائش حتى لا يملك ابطاله بالتزويج وهذا الذي ذكره حكم القضاء واما الدبابة
فان كان وطئها وحققها ولم يعزل عنها يلزمه ان يعترف به ويدعي لان الظاهر
ان الولد منه وان عزل عنها او يحضرها جاز له ان ينفيه لان هذا الظاهر يقابل ظاهر
اخر وان زوجها فحيا ت بولد فهو حكم امه لان حق الحرية يسري الى الولد كالتيدير
والنسب يثبت من الزوج لان الفرائش له ولو ادعى المولى لا يثبت نسب منه
ويعتق الولد وتفسير ام ولد له لا قراره واذا مات المولى عتقت من جميع المال
كذا في التمهات الهداية ام ولد الذمي اذا اسلمت عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي
له والا تسعي في قيمتها وعتقت بعد ان بعد السعاية ادعي ولد امته مشتركة بينه
وبين آخر ثبت نسب منه لان النسب اذا ثبت منه في نفسه لمصادفته ملكه يثبت
في الباقي ضرورة لانه لا يجزى لانا سببه وهو العلوق لا يجزى اذ الولد الواحد لا
ينفلق من مائتين وهي ام ولد لان الاستيلاء لا يجزى عندهما وعند ابي حنيفة رج
يصير نصيبه ام ولد ثم يملك نصيب صاحبه لانه قابل للتمليك اذ لم يحصل لها من اسباب
الحرية شئ كالتيدير وغيره وضمن نصف قيمتها لانه يملك نصيب صاحبه حين استكمل
الاستيلاء ويعتق قيمتها يوم العلوق لان امومية الولا تثبت من ذلك الوقت سواء
كان موسرا او معسرا لانه ضمان التمليك بخلاف ضمان العتق كما تقر في موضعه و
ونصف عقره لانه وطن جارية مشتركة ان ملكه يثبت بعد الوطى حكما للاستيلاء و
فيستحق الملك في نصيب صاحبه بخلاف الاب اذا استولد جارية ابنه حيث لا يجب
عليه العقر لانه ولد له لانه علق حر الاصل اذ النسب يثبت مستندا الى وقت العلوق
والضمان يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه ولم يعلق منه شئ على ملك غيره
وان ادعى به معا فتمها الى الولد ثابت النسب منها ومعناه اذا جلت في ملكها وكذا
اشرها باجتناب لا يختلف في حق ثبوت النسب منها وانما يختلف في حق وجوب العقر

ولم يملك نصيبه ام ولد ثم يملك نصيب صاحبه لانه قابل للتمليك اذ لم يحصل لها من اسباب الحرية شئ كالتيدير وغيره وضمن نصف قيمتها لانه يملك نصيب صاحبه حين استكمل الاستيلاء ويعتق قيمتها يوم العلوق لان امومية الولا تثبت من ذلك الوقت سواء كان موسرا او معسرا لانه ضمان التمليك بخلاف ضمان العتق كما تقر في موضعه و ونصف عقره لانه وطن جارية مشتركة ان ملكه يثبت بعد الوطى حكما للاستيلاء و فيستحق الملك في نصيب صاحبه بخلاف الاب اذا استولد جارية ابنه حيث لا يجب عليه العقر لانه ولد له لانه علق حر الاصل اذ النسب يثبت مستندا الى وقت العلوق والضمان يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملكه ولم يعلق منه شئ على ملك غيره وان ادعى به معا فتمها الى الولد ثابت النسب منها ومعناه اذا جلت في ملكها وكذا اشرها باجتناب لا يختلف في حق ثبوت النسب منها وانما يختلف في حق وجوب العقر

والولاء وضمان قيمة اتم الولد حتى لا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحب لعدم
الوطئ في ملكه ويجب عليه نصف قيمة الولد ان كان المدعى واحدا ويثبت لكل منهما
فيه الولاء لانه تحرير على ماعرف وانما كان منهما استواء هما في سبب الاحتقاق فيستوفيان
فيه واما اتم الولد ولدهما لصحة دعوة كل منهما في نصيبه الولد فيصير نصيب منهما
ام ولدهما لبعث الولد وعل كل منهما نصف عقره قصا صا باله على الآخر ويرث
الابن من كل من الشريكين ارث ابن كامل لانه اقرار ببراءة كلفه وهو حجة في حقه و
ورثا منه ارث واحد لاستواءهما في النسب كما اذا اقاما البينة على البتة ادعى
ولد امة مكاتبه يعني اذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه وصدقه
اي المكاتب المولى لزمه عقره لانه وطئ بغير نكاح ولا ملك يمين وقد سقط عنه الحد
للمشبهة ولزمه نسب الولد لتصادقهما على ذلك فصار كما لو ادعى نسب ولد
جارية الاجنبى فصدقه وقيمة اى قيمة الولد لانه في معنى المفزور حيث اعتمد
دليلا وهو انه كتب كسبه فلم ير ض بكونه رقيقا فيكون حرا بالبيعة ثابت النسب
منه كما ان المفزور اعتمد دليلا وهو الملك ظاهر وان لم يكن حقيقة لا الامة اذ لا
ملك له فيها حقيقة وماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء فلا حاجة الى النقل و
تقديم الملك بخلاف امة الابن اذ ليس للاب فيها حقيقة الملك ولا حقه وانما له
حق التملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاحتجنا الى نقلها الى ملك الاب ليصح
الاستيلاء وان لم يصدقه اى المكاتب المولى في دعواه فلا يثبت نسبه اى نسب
الولد منه وقال ابو يوسف يثبت لان الجارية كسبه فصار كجارية الابن
بل اولى لان للمولى في المكاتب ملك الرقبة بخلاف الابن وجه الفرق ان للاب ان
يملك مال ابنة اذا احتاج اليه ولهذا لا يجب عليه عقره ولا قيمة الولد ونصير
اتم ولده وليس للمولى ان يملك مال مكاتبه لانه بالعقد حجر على نفسه والحقها
بالاجنبى ولهذا لا يجب عليه عقره وقيمة ولده ولا نصير اتم ولده فيشترط تصديقه
بخلاف ما اذا وطئ المكاتبه فجاءت بولد فادعاه حيث يثبت نسبه ولا يشترط

ولا يشترط تصديقها لان رقبته مملوكة له الا اذا ملكها المولى يوثق في يده
منه وتغير اتم ولد له ايضا اذا ملكها لان الاقرار باق وهو الموجب وزال حق
المكاتب وهو المانع وطعن جارية امراءته او والده او جدته فولدت فادعاه لا
يثبت النسب ويذكر عنه الحد للشبهة فان قال احلها الى المولى لا يثبت النسب
الا ان يصدق ان المولى فيه وفي ان الولد منه ولو صدق في احدهما فقط لا يثبت
النسب وان كذب المولى ثم ملكها يوثق بالنسب لبقاء الاقرار كما مر في الثانية
كتاب الكاتبة اورده ههنا لان الكاتبة من توابع العتق كالتيه والكتيلاد
وهي لغة الضم والجح ومنه الكتيبة للجيش العظيم والكتيب يجمع الحروف في الخط
وشرعنا جمع حرية الرقبة مالا مع حرية اليد حالما كان المكاتب مملوكا يدا ومملوكا
رقبة وسبب بيانها وركنها الايجاب والقبول كأن يقول لعبده ان ادبت
الى الغافات حر او كاتبك على الف فقبل لانها معاوضة فلا بد من الايجاب
والقبول وشرطها كونه البديل معلوما مالا كان او عملا واما كونه بنحيا او مؤجلا
فليس بشرط حتى يجوز الكتابة على المال الحال والمجتموع وعند الشافعي لا يجوز الا مؤجلا
بنحيين وحكمها في جانب العبد انتفاء الحجج وثبوت الحرية في حق لا الرقبة حتى يكون
احق بنافعه ومكاسبه لان الغرض من الكتابة وصول المولى الى بدلها والعبد
الى الحرية باذنه وهذا لا يتحقق الا بذلك وفي جانب المولى بقاء رقبة العبد على
ملكه وثبوت حق المطالبة ببدلها متى شاء واسترداده اليه ملكه اذا عجز اذا كان
قته ولو صغيرا بقبل البيع والشراء فانه اذا عقل كان من اهل القبول والتصرف
بنافع في حقه فيجوز بماله حال او مؤجل سنة او سنتين مثلا او بجمع اى موقت
بازمنة معينة اخذ من التوقيت بطلوع الحج ثم شاع في مطلق التوقيت او
جعلت عليك الف الف ذية نحو ما اولها كذا واخرها كذا فان ادبته فانت حر وان
مجت نعتا وقبل الالف عطف على قوله كاتب شرط قبوله اذ يلزمه المال فلا بد
من الزامه صح جواب اذا كان الالف صح عقد الكتابة سواء عيّن بلفظ الكتابة او بما

والكتب سالانية ولم ينزل
الكتاب طارعا وترى المعونة اذا انقلب
ساعة الحربة فهو كانهما اذا انقلب
تباروا اذا انقلب نظامه مستقيم
عقولهم فقبل معية في المثالين وبه يكون
المثال الاول مثل الكتابة وان لم يقنع
فيه كان العبد مأذونا مكاتبيا مرة
في باب الفتق على جعل مسئلة

او بما يؤدى مؤداه لوجود ركنه ^{هو} ومعه الايجاب والقبول وعنف الفتن ان ادى
كلمه وان وصليه لم يقل اذا اذيتها فانت حر لان موجب الكفاية هو العتق عند
الاداء لانها تنبئ عن جميع حرية اليد بالحرية الرقبة عند الاداء وفيه خلاف ال
الشافعي فخرج عطف على صحح وقرع له اى اذا صح عقد الكتابة خرج المكاتب من يده
اى المولى لان مقتضى الكتابة ما لكى اليد في حق المكاتب ولهذا لا يكون للمولى منه
من الخروج ايا السفر لان ملكه لانه عقد معاوضة فيقتضى المساواة بين المتعاقدين
واصل البدل يجب للمولى في ذمته بنفس العقد لكنه ضعيف لا يتم ملكه فيه الا بالقبض
لانه ثبت في ذمته مع المتاع اذا المولى لا يستوجب على عبده ديناً ولهذا لا يصح الكفاية
به فيثبت للعبد بمقابلته ما لكى صنفه ضعيفه ايضا فاذ اتم للمولى الملك بالقبض
ثم المالكية للعبد ايضا وتام المالكية لا يكون الا بالحرية فيعتق لضرور المالكية
فيحقق المساواة بذلك ابتداء وانتهى وعنف متجانا اى بلا بدل ان اعتق مولاه
لا سقاط حقه وعزم المولى العقران وطى مكاتبه او ارش الجناية ان جنى عليها
او على ولده او مثل المال او قيمة ان جنى على مالها لانها بعقد الكتابة خرجت من
بد المولى فصار كالا جنى وصارت احق بنفسها وولها لدها ومالها اذا ثبت على
اذا كاتب على قيمته بان قال ان اذيت اى قيتك فانت حراً او كاتبك على قيتك
او على عين لغيره بان قال كاتبك على هذا العبد وهو لغيره هذا في ظاهر الرواية و
عن ابي حنيفة رجم انها تخرج حتى اذا ملكها وسلمها عتق وان عجز رد اى الرق يقتل
بالعتيق احراز عن دراهم الفجر ودانيره فان الكتابة عليها جائزة لعدم ثبوتها او
على مائة من الدراهم والدانيره ليرة مولاه اليه وصيفاً اى خادماً عبداً كان او امة
حتى لو شرط ان يرد عبداً معتباً او امة معينة صح او المسلم عطف على ضيمه كاتب وجاز
للفصل على خرا وخزير قوله قد جواب اذا كاتب اى قد العقد في هذه الصورة
اما الاول فلان القيمة مجهولة قدر او جناً ووصفا فتباحث الجاهل في اموال الناس
فلجوه عن تسليم ملك الغير واما الثالثة فلان هذا عقد اشتمل على بيع وكتابة لان ما كان

لان ما كان من المائة بآراء الوصيف الذى يرد المولى بيع وما كان منها بآراء رقة
المكاتب كتابة فيكون صفقة في صفقة فلا يجوز للزهر عن كذا قال الزبلى وغيره عليه
انه يقتضى عدم صحة العقد اذا شرط ان يرد عليه عبداً معتباً او امة معينة والقوم صرحوا
بخلافه فالصواب ما في الكفاية ان بدل الكتابة في هذه الصورة مجهول القدر فلا يصح
كما لو كاتبه على قيمة الوصيف وهذا لان العبد لا يمكن استشاؤه من الدانيره وانما يستثنى
من بدل البدل واما الرابعة فلان الخرا والخزير ليس بالبيع في حق المسلم فلا يصح له
للمعوض في عقد المعاوضة وعنف قيمهما اى الخرا والخزير بعينه اى ادايتهما لانهما مال
في الجدة فامكن اعتبار معنى العقد فيه وموجب العتق عند اداء المعوض المشروط
ثم اى بعد ما عتق بآراء المسمى سعى في قيمة نفسه وقال زفر لا يعتق الا بآراء قيمة
فنه لان البدل هو القيمة قال في الكفاية وفي شرح الهداية لا يعتق الا بآراء قيمة
الخروانه مشكل جداً مخالف لعامة روايات الكتب فان فيها لا يعتق الا بآراء قيمة
فنه لا يقتضى منه ويزاد عليه هذه مسئلة لها نوع تعليل بما فيها قبلها غير محققة
بها يعني ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن
عن المسمى لا يقتضى منه وان كانت زائدة زيدت عليه لان الواجب عليه رد رقيمة
لفاد العقد وقد فعد ربا لعتق فوجب رد قيمته بالكت بالغة ما بلغت لان المولى
لم يرض بالانقضاء والعبد رضى بالزيادة كيلا يبطل حقه في العتق فوجب ذلك ولو
على مائة ونحوه يبطل اى عقد الكتابة لانها ليست بالمال فلا يلزم على المكاتب شئ وصحت
الكتابة على حيوان ذكر جنسه كالعبد فقط اى لا نوعه وصفته ويؤدى الوسط او قيمة
فان كل واحد اصل من وجهه اما الوسط فظاهر واما قيمته فلانه يعرف بالقيمة فضارت
اصلاً فدفع القيمة قضاء في معنى الاداء كما تقرر في الاصول ومن كافر عطف على قوله
على حيوان اى صحت الكتابة من كافر كاتب عبد امثله يعني كافر انجز مقدرة اعتبره التقدير
ليعلم البدل وانما صحت لانه مال عند اتم بمنزلة الخلق عندنا واولا من المولى من والعبد اتم
للمولى قيمته لان المسلم ممنوع عن ملك الخرا وتكليفه وعنف العبد بقبض الخرا لان العتق

فلا يصلح ما

معلق بقبضها لكن مع ذلك يجب عليه قيمة فقه كسامة وعلى خدمة شهر عطف على قوله
على حيوان له اى للمولى او لغيره او حفر بئر او بناء دار او اذابن قدر المعجور والاخر
بما يرفع النزاع ليحصل الركن والشرط والف على ان يؤدبها الى عربة والف و
ووصيف والف وخدمة سنة وخدمة ابد الا ان لا يجوز هذا لانه مناف لمقتضى
العقد فان المقصود من الكتابة يكون المملوك مالكا بيدا ولو في بعض الايمان يكون
مالكا مطلقا بعده كما في الكتابة على الخدمة سنة وهذا ينافي فيه لانه الكتابة
بشرط الا ان يكون اى الشرط في صلب العقد قال في الهداية الكتابة تشبه البيع
يعني انتهاء لانها مبادلة المال بالمال انتهاء وتتشبه النكاح يعني ابتداء لانها
مبادلة المال بغير المال وهو البضع ابتداء فالحقناه بالبيع في شرط تمكن في صلب
العقد كما اذا شرط عليه خدمة بجهولة لانه في البدل وبالنكاح في شرط لم يتمكن
في صلبه هذا هو الاصل **فصل في تصرفات المكاتب** صح بيعه وشراؤه وبالحجارة
فانها من صنيع التجار فان التاجر قد يجاري في صفقة ليربح في اخرى وسفرو
وان شرط تركه لانه شرط مخالف لمقتضى العقد وهو ملكية اليد ولا تشبه الكتابة
بمثل هذا الشرط لانه ليس في صلب العقد وتزوج امته لانه يفيد المال وهو المهر
لا تزوج عبده لانه تنقضي العبد ونقصه وشغل ذمته بالمهر والتفقة وصح كتابته
رقيقه لانه عقد اكساب للمال فيملكه كتزويج امته والولاء الى ولأى الثاني له
اى الاول ان ادى الثاني بعد عتقه الى عتق الاول لان العاقد من اهل ثبوت
الولاء وهو الاصل فيثبت له والاول وان لم يؤده بعد عتقه بل قبل فليؤلاه الى
مولى المكاتب الاول لان له فيه نوع ملك ويصح اضافة العتق الاعناق اليه
في الجمل فاذا عتق راضا فانه المباشر لعدم اهلية اضيف اليه كما في العبد المأذون
اذا اشترى شيئا وان ادى الى المكاتبان بدلهما جميعا معا فولاؤهما للمولى ترجيحيا
للاصل وان عجز الاول عن اداء البدل ورد الى الترق ولم يؤد الثاني بدله في الثاني
مكاتبان فان ادى البدل الى المولى عتق وان عجز رد الى الترق كالاول لا التزوج عطف

عطف على قوله ببيعته لا يصح تزوجه بلا اذنه اى المولى ولا التشرى واتخاذ السرية
يعني اشترى جارية يستمتع بها وطيا ولو به اى باذن المولى كذا المأذون والمذبر
وذلك لان مبنى التشرى على ملك الرقبة دون المتعة فالرقبة وان كان مكاتب
او مأذونا او مذبرا لا يملك شيئا من احكام ملك المال لكون رقبة مملوكة ولا يقع
اذن المولى ولا الهبة ولو بموضع ونصدق الابسر والتفعل والافراض واعناق
عبده ولو بمال وبيع نفسه اى العبد منه اى من العبد لان هذه تصرفات فلا يملكها
المكاتب الاب والوصى في رقيق الصغير كالمكاتب اى كل تصرف يملكه المكاتب
في عبده يملكه كانه في رقيق الصغير ومالا فلا فانها يملكه فيه تصرفا يحصل به
المال للصغير كالمكاتب يملك كسب المال فيحكم حكمه فيملكه كانه عبده لا اعتنا
على مال وبيع عبده من نفسه ويملكه تزويج امته لا اعتنا فها على مال ويملك
شيئا منها مضارب وشريك شركة مفادضة او عتق لانها لا يملكه الا النجارة
والتزويج والكتابة ليس منها ويكاتب عليه بالشراء من بينها ولا لان المكاتب
من اهل ان يكاتب وان لم يكن اهلا للعتق فيجعل كل منهم مكاتباً معه تحقيقا
للمصلحة بقدر الامكان واقواهم دخولا الولد المولود في كتابته في الولد المشتري ثم الابوان
وعن هذا ايضا وتون في الاحكام فان المولود في كتابته يكون حكمه حكم ابيه حتى اذا مات
ابوه ولم يترك وفاء سعى على نجوم ابيه والولد المشتري يؤدى بدل الكتابة حالا والا
ردة الى الترق والوالدان بردة ان الى الترق كالمات ولا يؤدى بان حالا ولا مؤجلا و
انما كان كذلك لان الولد المولود في الكتابة تبعية ثابتة بالملك وبالبعضية بينهما حكما
في حق العقد لا حقيقة في حق اذ لا بعضية بينهما حقيقة بعد الانفصال والوالدان
بتبعيتهما باعتبار الملك لا البعضية فانها ليس ببعض له فاختلت الاحكام
لذلك لا يجوز ولو محرما كالاج والعلم هذا عند ابي حنيفة رحمه وقال لا يكاتب عليه لان
وجوب الصلة يشتمل القرابة المحرمية ولهذا يعتق على الحر كل ذى رحم محرم منه ويجب
نقمتهم عليه ولا يرجع فيما وهب لهم ولا ينقطع يده اذا سرق منه ايا غيره ذلك من الاحكام

وله ان للمكاتب كسبا لا ملكا حقيقة لوجود ما يملكه وهو الرق ولهذا اشترى امرأته
لا ينفك نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كثر الا ان الكسب يكفي للصلة في الاول
الا يترك ان القادر على الكسب مخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكفي في غير ما حتى يخطب
الا بنفقة اخيه الا اذا كان موسرا والدخول في الكتابة بطريق الصلة فيحقق الوجوب
بمحل حتى جاز له ان للمكاتب بيعهم لانه لم يملكهم لبيعهم لكنه ان المكاتب اذا ادى البدل
عقفا لان كسب المكاتب موقوف بين ان يؤدى فيتقرر له وبين ان يعجز فيتقرر
للمولى وهما تقرره ففتوا عليه ولا سعاية عليهم لانه صار كسره القريب ابتداء
اشترى المكاتب ام ولد له لو كانت معه ام ولد لم يجز بيعها لان الولد لما دخل
في كتابتها امتنع بيعه لما ذكر فتبعته امه فامتنع بيعها لانها تبع له قال عليه السلام
اعتقها ولدها والا لا وان لم يكن ولدها معها جاز بيعها عند ابي حنيفة ر2 وعندهما
لا يجوز لانها ام ولد فلا يجوز بيعه وله ان القيس جواز بيعها وان كان معها
ولدها لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به ما لا يحمل النسخ اما اذا كان معها
ولدها فيمنع بيعها بتبعية الولد للحديث وبدون الولد لو ثبت ثبت ابتداء والقياس
منه بنفقة زوج المكاتب امه من عبده فكاتبها فولدت منه ولدا دخل الى الولد
في كتابتها وكسبه لها لان تبعية الام ارجح ولهذا يبيعها في الحرية والوقفية كما مر
مكاتب او ما دون نكح بالاذن حرة لانه الواقع بل يزعمها حيث قالت انا حرة
فولدت المتكوسة ولدا فاستحقت فولد ما عبده عند ابي حنيفة ر2 وابي يوسف ر2
وقال محمد ر2 حر بالقيمة لانه شاركه الحر في سب ثبوت هذا الحق وهو الغرور
فانه لم يرغب في نكاحها الا لئلا يبال حرية الاولاد ولها ان ولد بين رقيقين فيكون
رقيقا وقدره مرارا ان الولد يبيع الام في الرق والحرية لكن ترك هذا الاصل في
الغرور باجماع الصحابة رضوان الله تعالى عنهم وهذا ليس في معناه بل يفتى به لان حق
المولى ينال بمجور بعتة ناجرة وهما بعتة متأخرة ايا ما بعد العتق فبقي على
الاصل ولم يلحق به وطئ المكاتب امه اشتراقا فاسد افردت على مولاه او اشتراقا

او اشتراقا شراء صحيحا فاستحقت ضمن عقده حال اى يؤخذ حال الكتابة كما لا دون
بالتجارة فانه اذا فعل هكذا يضمن عقده حال نكحها بلا اذن فاستحقت ضمن العقر
بعد عتقها والفرق ان في الاول ظهر الدن في حق المولى لان التجارة وتوابعها
داخل تحت الكتابة وهذا العقر من توابعها اذ لولا الشرى لم يسقط الحدة وما
لم يسقط لا يجب العقر في الثاني لم يظهر في حقه لان النكاح ليس من الاكساب
فلا يدخل في الكتابة قال صدر الشريعة ولقائل ان يقول ان العقر ثبت ما
بالوطئ لا بالشراى والاذن بالشراى ليس اذنا بالوطئ والوطئ ليس بالتجارة
في شئ فلا يكون ثابتا في حق المولى اقول جوابه انا سلمنا ان العقر ثبت به
بالوطئ لا بالشراى ابتداء لكن الوطئ مستند الى الشراى اذ لولا له كان الوطئ
حرما بلا شبهة فلا يثبت العقر ويجب فيكون الاذن بالشراى اذنا بالوطئ و
الوطئ نفسه وان لم يكن من التجارة لكن الشراى منها فيكون ثابتا في حق
المولى المولى يدبره اى يجوز لمولى المكاتب ان يدبره فان عجز بقى مدبره والا
يسعى في ثلثي قيمته او ثلثي البدل بموته معسرا يعنى ان المكاتب بعد التدبير يختار
اما ان يعجز نفسه فيكون مدبره او يمضى على الكتابة فان مضى عليها فمات لا
المولى ولا مال له سواء فهو بالخيار اما ان يسعى في ثلثي قيمته بدل الكتابة وانما
قال معسرا لانه اذا مات موسرا بحيث يخرج المدبر من ثلثه فانه يعتق بالتدبير
ويسقط عنه بدل الكتابة ويستولده عطف على يدبره اى المولى يجوز ان يستولده
مكاتبته بان وطئها فولدت فاذا عصى الولد فتصير ام ولد له ومضت عليها او
عجزت وكانت ام ولد اى خبرت بين ان يمضى على الكتابة وتؤدى البدل فتعق
قبل موت المولى وتأخذ العقر منه وبين ان يعجز نفسه فتعق بعد موت
المولى ويكاتب على يدبره او يستولده اى للمولى ان يكاتب ام ولد وعنت
بموته لتعلق عتقها بموته مجازا اى يسقط عنها بدل الكتابة لان الفرض من ايجاب
العتق عند الاداء فاذا عنت قبله لا يمكن توفيق الفرض عليه ومدبره عطف
الى العوض

على أم ولد له يجوز له ان يكاتب مدبره وبسعي في ثلثي قيمته او اكل البدل بموته
اي مولاة معسر ابدا عند حيفه رجوعه وعند ابي يوسف بسعي في الاقل منهما وعند محمد
رجوعه بسعي في الاقل من ثلثي القيمة او ثلثي القيمة البدل والخيار وعدمه فرع التخي
وعنده كما مر وبصالح المولى مع مكانته من الغني مؤجل على الف حال والفتن
ان لا يجوز لانه اعتياض عن الاجل بالمال وجه الاحتياط ان الاجل في حق المكاتب
مال من وجه لانه لا يدرى على الاداء الا به وبدل الكتابة ليس بمال من وجه حتى
لا يصح الكفالة به فاعند الامات مريض كاتب عبده في مرضه ليس له مال سوى
العبد على ضعف قيمته بان كان قيمته الف فكتابة على الفين باجل ورثة هذا
التصرف ادى المكاتب ثلثي البدل حالا وباقي مؤجلا او اشترى بغيره ان العبد
مختار بين ان يؤدى ثلثي البدل حالا والباقي مؤجلا وبين ان ياتي فسترى وهذا
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد يؤدى ثلثي الف حالا والباقي الى
اجله لان المريض ليس له التأجيل في ثلثي القيمة اذ لا حق له فيه وفيما وراءه يصح له
الشر فصح التأخير ولهما ان جميع المسمى بدل الوقبة وحق الورثة متعلق بالبدل
فلا يجوز التأخير في ثلثي ولو كانت المريض على نصفها الى نصف قيمته بان كانت على
الف وقيمته الفان ادى ثلثيها حالا وسقط الباقي من القيمة او استرق بغيره ان
مختار بين الامرين لان الحيازة وقعت في المقدار وفي التأخير فيبقى بالثلث لا الثلثين
حر كاتب عن عبد بالف وادى الحر لمولى العبد كاتب عبدك عتق العبد ولا يرجع
الحر عليه وان قبل العبد فمكاتب صورته ان يقول حر لمولى العبد كاتب عبدك على
الف درهم على اني اديت اليك الف فهو حر وكاتبه المولى على ذلك يعتق باداءه بحكم
الشرط واذا قبل العبد صار مكاتباً لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته وقبوله
اجازة ولو لم يقل على اني اديت اليك الف فهو حر فاذي لا يعتق قياسا لان الشرط
معدوم والعتق موقوف والوقوف لا حكم له ويعتق احتيانا اذ لا ضرر لعبده الغائب
في تطبيق عتقه باءا القابل فيصح في حق هذا الحكم ويتوقف في لزوم الف للعبد

للعبد ولو ادى الحر البدل لا يرجع العبد لانه متبرع كوث حاضر وغائب وقبل الحر
العقد فاني منها ادى البدل قبل المولى ذلك البدل جبراً وعتقا صورته رجل رجوعه
قال الاحد هما كاتبتني بالف عن نفسي وعن فلان ففصل وقبل الحاضر فالفقيل ان يصح
في صحة حصته الحاضر ويتوقف في صحة الغائب على قبول وجه الاحتياط ان الحاضر يراه
بإضافة العقد اليه نفسه ابتداء جعل نفسه فيه اصيلا والغائب تبعاً كانه كوثبت
دخل اولاداً تبعاً حتى عتقوا باءا نراها وليس عليهم من البدل شيء فاذا صححت عن
الحاضر فلم يولى ان يأخذه بكل البدل لاصالته فانهما ادى يجبر المولى على القبول
اما الحاضر فمكون البدل عليه واما الغائب فلا ينال شرف الحرية وأن لم يكن
البدل عليه وصار كغير الرهن اذا ادى الدين يجبر الرهن على القبول لم حاجته
الي تحليص دينه وان لم يكن الدين عليه وانهما ادى لم يرجع على الآخر لانه متبرع
في حق الآخر وقبول الغائب لغو فلا يؤخذ بشئ لنفاذ العقد على الحاضر فان حرق
الاعتق المولى الغائب سقط عن الحاضر حصته من البدل لان الغائب دخل
في العقد مقصودا فكان البدل مفتاعا عليها وان لم يكن مطالباً به بخلاف الولد
المولود في الكتابة حيث لا يسقط عن الامتة شئ من البدل بعقده لانه لم يدخل
مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل في الكتابة تبعاً وكذا ولده المشترى
وان حر المولى المكاتب الحاضر او مات سقط حصته الحاضر وادى الغائب حصته
حالا والارادة فماتت اذ اخل في العقد مقصودا بخلاف الولد المولود في الكتابة
حيث يبقى على نجوم والده اذا مات كوثبت امة وطفلان لها وقبلت فاني ادى
لم يرجع وعتقوا لما مر في المسئلة الاولى **باب كتابة العبد المشترك** احد شركي عبدي
اذن للاخر بكتابة حصته الا حصته الآخر بالف وقبضه الى قبض الالف ففصل
وقبض بعضه فهو له الى القابض ان يحجز المكاتب وقالوا هو مكاتب بينهما وما ادى
فهو بينهما فان الكتابة عندهما غير متجزئة فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل ما
فالقابض اصيلا في البعض والمقبوض مشترك بينهما فبقى كذلك بعد العجز وعنده

متجر فيكون الاذن مقتصر على نصيبه وفائدة انه ان لم ياذن فله حق الفسخ فبا لاذن
 لا يبقى ذلك واذن لشريكه بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه فيكون متجرا في نصيب
 على القابض فيكون له ولو قبض كله عتق نصيبه الى القابض مكاتبه لرجلين
 جاءت بولد فادعاه احداهما ثم وطني الآخر فادعاه فخرجت فهي ام ولد لاول
 لان احدهما لما ادعى الولد صحت دعوته لقيام ملكه نصيبه ام ولد لان المكاتب
 لا يقبل النقل من ملك ايا ملك فيقتصر امواله الولد على نصيبه كما في المدة المدة
 المشتركة واذ ادعى الآخر ولده الثاني صحت دعوته ايضا لقيام ملكه ثم خرجت
 جعلت الكتابة كان لم تكن وبنين ان الالة كلها ام ولد لاول لان المانع من
 من الانتقال قد زال ووطئه سابق وضمن للآخر نصف قيمتها لانه تملك نصيب
 لما اكتمل الاستيلاء ونصف عقده لوطئه جارية مشتركة وضمن شريكه عقده
 بالتام لانه وطني ام ولد الغير حقيقة فلم يمس كمال العقدة وقيمة الولد بعينه الولد الثاني
 وهو ابنه لانه بمنزلة المفور لانه حين وطئها كان ملكه قائما ظاهرا وولد المفور
 ثابت النسب منه وحر بالقيمة كما عرف واذ دفع اليها العقر صح لان الكتابة
 ما دامت باقية فحق القبض لها لا اختصاصا بها بما فيها وابدانها واذ اخرجت
 ترة ايا المولى لظهور اختصاصه وان دبر الثاني ولم يطاء ما فخرجت بطلان
 التدبير لانه لم يصادف الملك اما عندهما فظاهر لان المستولد تملكها قبل العقر
 واما عنده فلا يجرى بانيه ان تملك نصيبه من وقت الوطئ فبين ان مصادف
 ملك غيره والتدبير يعتمد الملك بخلاف النسب فانه يعتمد المفور كما مر وهي ام ولد
 لاول لما مر انه تملك نصيب شريكه وكل الاستيلاء والولد له لما مر ان دعوته
 صحيحة لقيام المصالح وضمن لشريكه نصف عقده لوطئه جارية مشتركة ونصف
 قيمتها لانه تملك نصيبها بالاستيلاء وهو تملك بالقيمة فان حررها بعينه ان كانا كاتبين
 ثم حررها احداهما فخرجت ضمن المحرر نصف قيمتها لشريكه ورجع الضامن عليها
 عنده وعندهما لا يرجع وهذا مبني على ما مر ان الساكن اذا ضمن العتق يرجع عنه

في حصة المولى

عنده لانهما عبد لرجلين ودبره احداهما فحره الآخر عتقا او عكس الامر
 احدهما ثم دبره الآخر عتقا المدة او استعفى فيهما الى في صورتين او ضمن شريكه
 في الاول فقط وهي ما اذا دبره احداهما او لا فانه اذا دبره او لا فله شريكه نصيبه او
 اعتاقا حصته او الاستعفاء من العبد عند ابي حنيفة رجح فاذا اعتق لم يبق له
 ولاية التضمن والاستعفاء واذا فيه نصيب المدة فلا ان يعتق او يستعفى
 او يضمن قيمة مدته او هي نصف قيمته فثنا او ثلثا كما مر وبالصمان لا يملك لانه
 لا يستقل من ملك ايا ملك وفي الصورة الثانية وهي صورة العكس اذا حرر الاول
 فلا آخر الخيارات الثلث عنده فاذا ابر لم يبق له ولاية التضمن بل ولاية الاعتاق
 او الاستعفاء فولاية الاعتاق والاستعفاء ثابتة في صورتين والتضمن في
 يختص بالاول وعندهما اذا دبره احداهما فاعتاق الآخر باطل لان التدبير لا يجزئ
 عندهما فملك نصيب صاحبه بالتدبير ويضمن نصف قيمته فثنا موسرا كان
 او معسرا لانه ضمان تملك فلا يختلف بالعار والبار وان اعتقه احداهما فند
 الآخر باطل لان الاعتاق لا يجزئ عندهما فيضمن نصف قيمته ان كان موسرا
 ويسعى العبدان كان معسرا لان هذا ضمان اعتاق فيختلف بالعار والبار
باب الموت والبيع مكاتب عجز عن نجم النجم الطالع ثم سمي به الوقت لانه يوفى
 به ثم سمي به ما يودى فيه للملاسة بينهما لو كان له مال سيصل لم يعجزه الحاكم الى
 لم يحكم بعجزه ايا ثلثة ايام نظرا للجانبين فانها مدة ضربت لابل لا اعدار كامهال
 الخصم للرفع والمديون للقضاء والا لوان لم يكن له وجه سيصل محرة هذا عندهما
 وعند ابي يوسف لا يعجزه حتى يتوالى عليه بخان وفسخها الى فسخ الحاكم الكتاب بعد
 عجز المكاتب بطلب مولاه وافسخ مولاه بوضاه الى رضا المكاتب وان لم يرض به
 العبد فلا بد من القضاء بالفسخ لانه عقد لازم قائم فلا بد من القضاء والرضاء
 كما في الرجوع عن الهبة وفي بعض الروايات ينفرد المولى بالفسخ ولا يشترط رضاه
 كما اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فانه ينفرد بالفسخ كذا في الكا في اعلم ان حكم

الكتابة النافذة ان يكون للمولى حق الفسخ واعادته الى الرق من غير رضا
العبد وللعبد ان يفسخ في الجائزة والنافذة بغير رضا المولى كما في العبادية و
وعادته لا تفسخ الكتابة وما في يده من الاكتاب مولاه اذا ظهر انه كسب
عبده وان مات عن ولاء لم يفسخ الكتابة وعند الثالث فسخ لفوات المحل
ونحن نقول تستند الحرية الى ما قبل الموت وقضى بدله منه وحكم بموته حراً
والارث منه وعنف بينه سوا ولد وان كانت اوشراهم حال كتابة او كوثب
هو وابنه صغير او كبير اية اى بكتابة واحدة فان كلاً منهم من يتبعه في الكتابة
وبعته عتقوا وان لم يترك وفاء فمن ولد في كتابة يسمى على نجوسه وبإدائه حكم
بعنف ابيه قبل موته وبعته الى عتق الولد لانه داخل في كتابة وكسبه
لكسبه فيخلفه في الاداء وصار كما اذا ترك وفاء وترك ولد اشره فيها اى كتابة
اذا ولد البذل حال الوردة رفيقا عنده وعند ما يؤديه الى اجل اعتباراً
بالمولود بالمولود في الكتابة وله ان الاجل ثبت شرط في العقد فتدخل في حق
من دخل تحت العقد والمشتري لم يدخل اذ لم يصف اليه العقد ولا يبرى
حكمه اليه لانفسه بخلاف المولود في الكتابة لانه متصل وقتها فسمى الحكم
اليه واذا دخل في حكمه يسمى على نجوسه ترك ولد آمن حرة ودينياً يفسى البذل
فجنى الولد وقضى به الى بموجب الجناية على قلة امة لم يكن تعجيز الابه لان
النفساء يقر الكتابة لانها بمنزلة الحاق الولد بموالي الامم واجاب العقل
عليهم لكن على وجه يحتمل ان يعتق فينجى الولاء الى موالى الاب والنفساء
بما يقر حكمه لا يكون تعجيزاً وانما قال ودينياً يعني لانه ان كان عينا لا يتأق في القضاء
بالالحاق بالام لان مكان الوفاء في الحال وان اختص قوم امة وابيه في ولايه
فمضى به لقوم امة فهو تعجيز لان معنى القضاء يكون ولا الولد لمولى الامم ان
الاب مات رفيقا وفسخ الكتابة فيكون القضاء بجهد فيه فيفسخ وينسخ
الكتابة طاب لمولاه صدقة اذا اصابه تعجيز يعني ان مولاه اذا لم يكن مصرفاً

مصرفاً للصدقة زكوة كانت او غيرا فاخذ المكاتب الزكوة مثلاً لكونه من المصارف
واذا اياه الى المولى عن بدل الكتابة ثم عجز فظهر ان المولى اخذ الزكوة غنياً ومع
ذلك يطيب له لانه اخذه عوضاً عن العتق زمان الاخذ والعبد قد اخذه صدقة
ومن الاصول المقررة ان تبدل الملك قائم مقام تبدل الذات اخذ امن قوله
عليه السلام بربوثة هي كل صدقة ولنا بديهة جنى المكاتب جناية او جناية
خطأ كان عليه حالاً الى على المكاتب في كسبه لاعلى مولاه لان المكاتب مملوك
للمولى رتبة وذا انما حر يداً ونصرفاً باعتبار انه مملوك رتبة يكون موجب
جناية على المولى وباعتبار انه حر يداً وكسباً يجب ان يكون موجب جناية
عليه لاعلى المولى فحصل موجب جناية في كسبه حتى يكون موجب جناية
عليها لان لها حقاً في كسبه وقد تقرر دفعه بسبب الكتابة وهي حقها
فوجب القيمة في مالها الاقل من قيمته ومن الارش لان المكاتب عبد لكن
تقرر دفعه بسبب الكتابة ولو كان ممكن الدفع يتخلص المولى بدفعه وان كان
الارش اكثر من قيمة العبد فاذا تقرر دفعه يتخلص بدفع قيمة كذا المدبر
وان تكررت قبل القضاء لزمته قيمة واحدة ولو جنى فمضى عليه ثم جنى اخرى
يفضى عليه بقيمة اخرى لان جناية المكاتب لا تصير ديناً الا بالقضاء او الصلح
او اليأس عن الدفع بان يعتق او يموت فيتوقف وجوب القيمة على ما يوجب
توكيداً باحد الاشياء الثلاثة اقر بجناية خطأ لزمته في كسبه يعني لو اقر المكاتب
بجناية خطأ لزمته وحكم بها عليها عليه لان جناية مستحقة في كسبه وهو اقر
بالكسبه فتقرر اقراره كالحكم واذا لم يحكم عليه حتى يجرى بطلت كذا في العبادية عبد
فكاتبه مولاه جاهلاً بجناية فجنى او جنى مكاتب فلم يفيض به الى بموجب جناية
فجنى دفع المولى العبد الى ولي الجناية او فدى لان الموجب بجناية العبد في الاصل
ولم يكن عالماً بالجناية حتى يصير مختاراً للفداء لكن الكتابة ما نفعه للدفع فاذا زال
المانع عاد الحكم الاصل وان قضى به عليه حال كونه مكاتباً فجنى بيع فيه لانتقال

القوي بخلاف ما اذا كان الاب عربيا لان انساب العرب قوية معتبرة في حكم
 الكفاية واليحيى لكون ناصريهم بها فاعتنت عن الولاء، الام اذا كانت حرة الاصل
 بعين عدم الوق في اصلها فلا ولا، على ولد الاب اذا كان كذلك فلو عربيا لا ولا
 عليه مطلقا ولو نجس لا ولا، على لقوم الاب ويرث معتق الام وعصبته خلافا
 لابي يوسف اعلم ان لفظ حرة الاصل يستعمل عند الفقهاء في معنيين احدهما من ايجز عليه
 نفسه رقب بل تولد من معتقة بعد مضي سنة اشهر من وقت النكاح والخلوق
 او ممن في اصلها رقيق والثاني من لا يكون في اصل رقيقا اصلا وان الولاء كما صرح به
 صاحب الهداية وغيره مني على زوال الملك ولهذا قالوا لا تقبل الشهاد بالاسماع
 في الولاء، كما في العتق وزواله فرع بثبوت وثبوت على الولد فلا يكون زواله عن الولد
 الا من قبل معتق الام وعصبته في حكمه فاذا لم يكن في جانب الام رق لا يتصور على
 الولد ولا، وان اللفظ اذا كان قطعيا في معنى وجب ان يحمل عليه الظاهر المحتمل
 له وغيره وان المطلق يحمل على الحقيقة في الروايات اذا عرفت هذه المقدمات فاعلم
 ان صاحب البديع ذكر فيه ان من شرائط ثبوت الولاء ان لا يكون الام حرة
 اصلية فاذا كانت فلا ولا، لاحد على ولد الاب معتقا لما ذكرنا ان الولد
 يتبع الام في الوق والحرة ولا ولا، لاحد على امه فلا ولا، على ولد فانه اراد بالحرة
 الاصلية الحرة الاصلية بالمعنى الثاني بقرينة قوله ولا ولا، لاحد على امه وقد عرفت
 ان الولاء مني على زوال الملك وزوال الملك بالواسطة لا يكون الا من قبل الام
 فاذا كانت حرة الاصل بهذا المعنى لم يثبت على الولد ملك فلا يثبت عليه ولا، ووافقه
 كلام الشيخ رشيد الدين محمد النيسابوري في شرح التكملة وكلام صاحب المحيط
 في مختصر المحيط وكلام الشيخ ابي محمد مسعود بن الحسين في مختصر المشهور بالمسعودي
 وكلامه فيما صنفه في الفرائض وسماه بالكافي وآما ما قال في المنية الولد وان علقني
 حرة الاصل بان كانت امه حرة اصلية او عارضية يجوز ان يثبت عليه ولا، آما
 الولاء لقوم الاب او لقوم الام ثم قال ان كان الاب حرة الاصل لا ولا لقوم الاب

ما يكون من قبل الام لما تقر
 ان الولد يتبع الام في الوق والحرة
 ولا يسرى ملك الاب الى الولد صح

الاب وكذا اذا كانت الام حرة الاصل لا ولا، لقوم الام لان حرة الاصل لم يجر
 عليه عتق فالمستأدر من ظاهره ان الام اذا كانت حرة الاصل مطلقا جاز ان يثبت
 على ولد الاب ولا، وليس كذلك بل مراده بالحرة الاصلية هي الحرة الاصلية بالمعنى
 الاول بقرينة انه جعل الولد المتولد من حرة عارضية وهي المعتقة حرة الاصل
 ثم جعل الحرة الاصلية مقابلة للعارضية فلا مخالفة بينه وبين مطلق من الحق
 فصوره كون الولاء لقوم الاب ما اذا لم يكن في جانب الاب رقيق والولد
 ولد من معتقة او ممن ولدت من معتقة وصورة كون الولاء لقوم الام ما
 اذا كان الاب بنطيح حرة الاصل تزوج بمعتقة انسان او ممن ولدت من معتقة
 فان ولاد الولد في الاول لقوم الاب اتفاقا وفي الثاني لقوم الام عندك حنفية
 ومحمد رحمهما فالحاصل ان الابوين اذا كانا حريين اصليتين بالمعنى الثاني فلا ولا،
 على الولد واذ كانا معتقين او في اصلهما معتق فالولاء لقوم الاب واذا كان
 الاب معتقا وفي اصله معتق والام حرة الاصل بذلك المعنى سواء كانت عربية
 او لا فلا ولا، على الولد لقوم الاب واذا كانت الام معتقة والاب حرة الاصل
 حرة الاصل بذلك المعنى فان كان عربيا فلا ولا، على الولد لقوم الام وان كان غير
 عربي فعند ابي حنيفة ومحمد يكون لقوم الام عليه ولا، خلافا لابي يوسف وهناده
 فوايد كثيرة ذكرناها في رسالتنا المعمولة في الولاء فمن ارادها فليرجع عنه ثم المعتق
 عصبه سببية الى شخص ياخذ ما بقي من صاحب العرض وكل المال عند عدم اخرت
 عن العصبه النسبية وهي ما تقرر في علم الفرائض اما عصبه بنفسي ذكر
 لا فرض له ولا يدخل في نسبة الى الميت انثى واما بغيره وهي انثى يعقبها ذكروا
 مع غيره كاخت لاب وام اولاب يصير عصبه مع البنت وكلامهم يقدم على المعتق
 وقدمت العصبه على ذي الرحم وهو من لا فرض له ويدخل في نسبة الى الميت
 انثى فان مات السيد ثم المعتق فارثه لا قرب عصبه سيده ان مات السيد ثم
 المعتق ولا وارث له من النسب فارثه لا قرب عصبه سيده على الترتيب المعروف

ويثبت به اي بالولاء العيقل وهو من العاقل وسببها بيانها في كتاب المعاقلة وولاية
النكاح وقد مر في كتابه اذ عيا الشخصان ولاء ميت وبرهن كل منهما انه اعتق
بعض بالولاء والميراث لهما يجوز اشتراكهما فيه كما في الملك ذكره في المنية لا ولاء له
لنساء الامانة اعتقن كما في الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء
من الولاة الا ما اعتقن او اعتق ما اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين او دبر فمك
او دبر من دبرين او جرة ولا معتقن او معتق معتق من اي ليس للنساء من الولاة
الا ولاء من اعتقته او ولاء من اعتقه من اعتقته واما ولاء المدبر فقد عرفت بيانه
بالوجهين وعرفت ايضا مسئلة جرة الولاة الثانية اي الولاة الحاصل من المولاة اذا
حكتف اي عاقل بالغ قدير لان عقد المولاة تصرف داير بين النفع والضرة
لان فيه ايجاب الارث والقيام العيقل فلا يصح بدون ذلك الا بالاذن كما سببنا
مجهول النسب قدير لان من عرفت نسبه لا يجوز ان يوالي غيره غير عرق قدير
لان تناحر العرب بالقبائل فان غنى عن الولاة او ولى صبي عاقل قدير لانه اذا لم
يعقل لم يعتبر تصرفه اصلاً باذن ابيه او وصيته لان الصبي من اهل ان يثبت له
ولاء العتاقة اذا ثبت سبيته بان ملك قريبه او كاتب ابوه او وصته عبده وعتق
كان ولاءه للصبي فجاز ان يثبت له ولاء المولاة اذا صدر عنه عقد كما بالاذن او
او ولى العبد بان سبه فانه يكون وكيلاً من سيده لعقد المولاة آخر مفعول والى
على ان يورثه متعلق بقوله والى وبيانه لعقد المولاة الى ان مات الاسفل ورثه
اعلى ويعقل عنه اي ان جنى الاسفل فدينه على الاعلى سواء اسلم الاسفل في يده
اي بد الاعلى او لا فان ما وقع في عبارة بعض الفقهاء من ذكر الاسلام في يده قد اخرج
مخرج الغالب وهو ليس بشرط صحيح هذا العقد خلافاً للشافعي وعقل عليه وارثه
في الاولين اي الحر المكلف والصبي العاقل لان كلامهما اهل للارث والتزام المال
وليس في الاخير اي العبد لانه ليس باهل لهما بل هو وكيل من الامل كما مر ولو شرط
اي ولاء المولاة من الجانبين يتوارثان اذ لا مانع من صحته بخلاف ولاء العتاقة حيث

في كتاب الميراث في الميراث

حيث لا يورث الا الاعلى واخر مولى المولاة عن ذي الرحم لان المولاة عقد بها فلا تلزم
غيرها وذا والرحم وارث شرعاً فلا يلزم ابطاله للاسفل المتعلق عنه الي غيره اي يجوز
للاسفل ان يتصل ولاءه عن الاعلى الي غيره ما لم يعقل عنه فانه اذا عقل عن الاسفل
ليس له ان يتصل ولاءه لتعلق حق الغير به او عن ولده فانها في حق الولاة كشخص واحد
ولا على التبرع عنه اي عن ولاء الاسفل بمحض منه اي الاعلى قال في الهداية لا على ان
تبرع عن ولاءه لعدم اللزوم الا انه بشرط في هذا ان يكون بمحض من الآخر كما في عزل
الوكيل قصد الاختلاف ما اذا عقد الاسفل مع غيره بغير محض من الاول لانه في حق حكمي
بمنزلة العزل الحكمي في الوكالة المتعلق لا يوالي احداً الا ان ولاء العتاقة لازم لا يخلو ان
التنقض والتام امرأة اي عقدت ولاء المولاة مع شخص فولدت مجهول النسب
اي ولدا لا يعرف له اب صحيح هذا العقد ويتبعها ولدها وبغير ان مولى ذلك الشخص
كذا لو اقرت به اي بعقد المولاة او امانة وهو ال وال حال ان ولدها المجهول ال
النسب معها فانه صحيح ايضا ويتبعها ولدها عند اي حينة رج وقال لا يتبعها لان
الام لا ولاءة لها ما لم يولد اي ان لا يكون لها في نفسه ولد ان الولاة كالنسب وهو
وهو نفع محض في حق صغير لا يدري له اب فتلك الام كقبول الهبة قال في المحيط
والى ذمى سلم او ذمياً جاز وهو مولاة لانه يجوز ان يكون للذمى على المسلم ولاء
العتاقة فكذلك ولاء المولاة وان اسلم على يدى حرى وولاه هل يصح لم يذكره في
الكتاب وفيه خلاف قيل يصح لانه يجوز ان يكون للحرى ولاء العتاقة على المسلم فكذلك
ولاء المولاة كما في الذمى وقيل لا يصح لان في عقد المولاة مع الحرى تناسر الحرى
ومولاة وقد مر سببنا عنه بخلاف الذمى اقول ظاهره مشكل لان الارث لازم للولاء
وقد تقرر ان اختلاف الدينين مانع من الارث اللهم الا ان يقال معناه ان سبب
الارث ثبت في ذلك الوقت ولكن لا يظهر ما دام على حالهما فاذا زال المانع يعود
الممنوع كما ان كسر العصبة او صاحب الفرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت
يعود للممنوع **كتاب الايمان** ذكر ما عقيب العتاق لمنسبته له في عدم تأثيره الميراث

جاز ولا مولاة

والأكره فيها اليمين لغة القوة وشرعا تقوية الجزم بذكر اسم الله فهو والله لا فعلن كذا
او والله لا فعل كذا او التعليق بعينه تعليق الجزاء بالشرط نحو ان فعلت فكذا او ان
لم تفعل فكذا والمقصود منه تقوية عزم الحالف على الفعل او على الترك وهذا
ليس بيمين وضعها وانما سمي بها عند النفاذ ليحصل معنى اليمين به وهو الحمل والمنع
والمعبر من القسم الاول ثلثة الى الايمان التي اعتبرها الشرع ورب عليها الاحكام
ثلثة انواع والا فطلق اليمين اكثر منها كاليمين على الفعل الماضي صاذا والمراد
بترتيب الاحكام عليها ترتيب المواخذة الاخرية على الغفوس وعدمها على اللغو
والكفارة على المنعقدة احدها اليمين الغفوس سميت به لانها تغتصب صاحبها في الائم
في الدنيا وفي النار في العقبى وهي حلفه على كاذب يعلم كذبه حتى لو لم يعلم وظن صدق
يكون لغوا كما سياتي كوالله ما فعلت كذا عالما بفعله ووالله ما له على ديني
عالمنا بخلافه ووالله انه زيد عالما بانه غير المشهور في عبارة القوم ان الغفوس
حلف على فعل او ترك ماض كاذبا عمدا او قد صرح شرآح الهداية وغيرهم ان ذكر
الفعل والمضى ليس بشرط بل هو بناء على الغالب وايراد المثاليين الاخيرين
اشارة الى هذا فلا حاجة الى تكلف ارتكبه صدر الشريعة حيث قال فان قلت فاذا
قبل والله ان هذا حجر كيف يصح ان يقال هذا الحلف على الفعل قلت بقدر كلمة كان
او يكون ان اريد في الزمان الماضي او المستقبل على ان اعتبار الحال والاستقبال في
هذا الحلف باطل لتعنين ارادة الحال فتدبر وبين حكم الغفوس بقوله وياتي بها الى
الحالف لقوله عليه السلام من حلف كاذبا دخل النار وثابت بها اليمين اللغو سميت به
لانها لا يعتبر بها فان اللغو اسم لما لا يفيد يقال لغى اذا اتي بشئ لا فائدة فيه وهي
حلفه كاذبا بظنه صادقا كما اذا حلف ان في هذا الكوز ماء بناء على انه رآه كذلك
ثم اربى ولم يعرفه وبين حكمها بقوله ويرجى عفو فان قيل ما معنى تعليق المواخذة
بالرجاء وقد قال الله تعالى لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم قلنا نعم لا شك في نفي الكفر
المواخذة في اللغو المذكور في النص وانما الشك في كون الصورة التي ذكرها لغوا فان

فان اللغو عند الشافعي ان يجري على لسانه بلا قصد سواء كان في الماضي او الآتي
بان قصد التيسير فجرى على لسان اليمين مثلاً والثالث اليمين المنعقدة وهي حلفه
على شئ آت في المستقبل فعلا كان اتركاً قال صدر الشريعة فان قلت الحلف كما يكون
على الماضي والآتي يكون على الحال ايضا فلم يذكره وهو من ان افام الحلف قلت
انما لم يذكر لعينه دقيق وهو ان الكلام يحصل اولاً في النفس فيعبر عنه باللسان قال
فلاخبار المعلق بزمان الحال اذا حصل في النفس وعبر عنه باللسان فاذا تم التعبير
باللسان انفق اليمين فزمان الحال صار ماضيا بالنسبة الى زمان انقضاء اليمين
فاذا قال كتبت لا بد من الكتابة قبل ابتداء التكلم واذا قال سوف اكتب لا بد من
الكتابة بعد الفراغ من التكلم بل الزمان الذي من ابتداء التكلم الى آخره فهو زمان
الحال بحسب العرف وهو ماض بالنسبة الى الفراغ وهو انقضاء اليمين فيكون الحلف على الحال
الحلف على الماضي اقول حاصل الجواب ان ما يظن من كون الحلف على الحال فهو
في الحقيقة حلف على الماضي ولا يوجد الحلف على الحال حقيقة ولذا لم يذكره وفيه
بحث لان الحال المقابل للماضي والمستقبل على ما ذكره رضي الدين وتبعه من بعده
من المحققين اجزاء من اواخر الماضي واوليل المستقبل فيعبر امتدادا بحسب العرف
حتى قالوا ان زيدا اصلي فهو في حال الصلوة مادام مصليا واد اكتب فهو في حال
الكتابة مادام كاتباً فاذا قال زيد حين كتابة الله اتى كاتب يكون يمينا على الحال
بلامرية ولا يكون يمكن اعتباره ماضيا فالسؤال باق بل الصواب في الجواب
ان يقال لا وجه لهذا السؤال بعد ما قال اولاً ان مطلق اليمين اكثر من الثلث فتدبر
وبين حكم المنعقدة بقوله وكفر فيه الى في هذا القسم فقط الى دون الاولين لقوله
نعم ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته الآية والمراد به اليمين على المستقبل
بدليل قوله تعالى واحفظوا ايمانكم ولا تبصروا الحفظ عن الحث والهيئك الا في المستقبل
ان حث الحالف وقوله فقط اشارة الى خلاف الشافعي في الغفوس فان الكفارة تجب
فيها ايضا عنده ولو كان الحالف مكرماً او ناسياً الى خطيئته كما اذا اراد ان يقول

حلفه

الحلف على الحال

استغنى الماء فقال والله لا اشرب الماء وقيل ^{منه} ذاهبا عن التلفظ به بان قيل له
الا تاتينا فقال بلى والله غير خاسد للبين وانما وجب فيها الكفارة لقوله عليه السلام
فك حذ بن حذ وبن له بن حذ الكاح والطلاق واليمين في البين او الحنث لان
يجب الكفارة في المنعقدة سواء كان الاكراه او النسيان في البين او الحنث لان
الفعل الحقيقي لا يفعله الاكراه والنسيان كذا الاغما والجحون فتجب الكفارة
بالحنث كيف ما كان والتسم بالله او بغير اسم الله تعالى كالحنث والرحيم
والحق وجميع اسماء الله تعالى ذلك سواء تعارف الناس الحلف به او لا هو
الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح وقال بعضهم كل اسم لا يسمى به غير الله تعالى
كالله والرحمن فهو يمين ومسمى به غيره كالنبي والعلية والقادر فان اراد به يمينا فهو
يمين ومسمى به غيره كالنبي والعلية والقادر في الكافي والحق من اسماء الله تعالى ذلك بان الله
هو الحق المبين او بصفة يختلف بها من صفاته كقوله الله تعالى وجلاله وعظمته وقدرته
فان الايمان مبني على العرف فما تعارف الناس الحلف به من صفاته تعالى يكون يمينا
وما لا فلا لان البين انما تنفقد للحمل او المنع وذا انما يكون بما يعتقد الحالف تعظيمه
وكل من يعتقد تعظيم الله تعالى وصفاته وهو يوجب صفاته معظم فصارت حزمة
ذاته وصفاته حاملا للحلف او مانعا وهذا انما يكون اذا كان الحلف بها متعارفا
واما اذا لم يكن فلا لا اله الا الله لا يسم بغير الله تعالى كالتبى والقرآن والكتب لقوله صلى
الله عليه وسلم من كان منكم حالفا فليحلف بالله او ليذر هذا اذا قال والنبى و
والقرآن واما قال انا بربى من القرآن او النبى فانه يكون يمينا لان البراءة منه ما كفى
وتعليق الكفر بالشروط يمين ولو قال انا بربى من المصحف لا يكون يمينا ولو قال انا بربى
ما في المصحف يكون يمينا لان ما في المصحف قرآن فانه قال انا بربى من القرآن كذا
في الكافي ولا بصفة لا يختلف بها عن ما كونه وعلمه ورضاه وعظمته وسخطه و
وعذابه لما سبق ان مبني البين على العرف واما قوله لعمر الله جواب اما قوله الا انى
فسم وجه كون عمر الله قسما ان عمر الله بقاءه والبقاء صفة وهو مرفوع بالابتداء

٢٠٠
بالابتداء والام لتوكيد الابتداء والخبر محذوف والتقدير لعمر الله قسمي ومعناه
احلف ببقاء الله ووداه كذا في الصحاح واما الله معناه عند الكوفيين ايمان الله وهو
جميع يمين حذف نونه لكثرة الاستعمال وعند البصريين من ادوات القسم ومعناه
والله وعهد الله وميثاقه فان العهد يمين لانه تعالى قال واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم
ثم قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيده والميثاق بمعنى العهد واقسم واحلف في العهد
واعزم وان لم يفعل بالله فان هذه الالفاظ مستعمل في الحلف فحمل حلفا في الحال
سواء قال بالله او لا وعلى نذر او يمين او عهد فان كلامها يكون قسما وان لم يصف
ايا الله حتى اذا قال ان فعلت كذا فعلت نذر فان نوى قربة من القرب التي يصح النذر
بها لزمت وان لم ينو فعلية كفارة يمين لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر نذرا
ولم يسم فعلية كفارة يمين وكذا قوله على يمين لان معناه على موجب يمين والعهد
بمعنى البين كما مر وان فصل كذا فهو كافر فانه قسم يستوجب الكفارة اذا حنث ان
كان في المستقبل واما ان كان في الماضي لشئ قد فعله فهو الغفوس ولا يكفر فيما روى
عن ابي يوسف راجع اعتبار الماضي بالمستقبل لانه قصد به البين ولم يقصد به تخفيفه
بل ان يصدق في مقابلة وقال محمد بن مقاتل يكفر لانه علق الكفر بما هو موجود و
التعليق بامر كائن تجيز فانه قال كافر والاصح ان الحالف لم يكفر في الماضي والمستقبل
ان علم انه يمين وكفر ان كان جاهلا ان اعتقد انه كفر في الماضي والمستقبل لانه اذا قدم
على ذلك الفعل وعنده انه يكفر به فقد رضى بالكفر وسوكنه في حورم بخلاف قسم لانه
للحال لاحقا لان المنكر به اذ به تحقيق الوعد ومعناه افعل هذا لا محالة فلا يكون
يمينا ولو قال والحق يكون يمينا ولا حق الله فانه لا يكون يمينا عند ابي حنيفة ومحمد ربهما الله
وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله لان الحق اذا اضيف ايا الله تعالى هو اذ به طاعة الله اذ
اذ الطاعات حقوقه كما ورد في الحديث فيكون يمينا بغير الله ولا حرمة اذ لا حلف
لهما عن فاعو سوكنه حورم بخلافه قبل لا يكون يمينا لانه وعد او يقول سوكنه حورم
بطلاق زن فانه ايضا لا يكون يمينا لعدم التعارف قوله او اشارة اليان لفظة بالنا رتبة

الواقعة في عبارة الوقاية مكان أو غير صحيحة فتدبر وان فعله فعليه غضبه
أو سخط أو لعنه أو ما نازان أو سارق أو سارح حر أو أكل ربوا فان كلامها
لا يكون يمينا لأنه دعا على نفسه ولا يتعلق ذلك بالشرط ولأنه غير متعارف وحروفه
الحرورية القسم الواو وخو والله والباء نحو بالله والناء نحو بالله لأن كلامها مشهور
في الإيمان ومذكور في القرآن وقد يكره بضم الحرف فيكون حالها كماله لا الفعل فان
من عادة العرب حذف حرف الجر لا يجاز ثم قيل ينصب بنزع الكافض وقيل يحذف
ليدل على المحذوف ثم لما فرغ من بيان موجب اليمين شرع في بيان مخرجها وهو الكفارة
لكنها موجهة عند الانقلاب لأن اليمين لم تشرع للكفارة بل تشتبب اليها عند الله
الاتقاض بالحنث فقال وكفارة اعتاق رقبة أو اطعام عشرة مساكين كما هي في
الظهار وقد بينا بهما أو كسوتهن بحيث يكون لكل من تلك العشرة ثوب يستتر
عامة بدنه فلم يجز السراويل لأن لا يستر بسمي عريانا عريانا وهو الصحيح المروي
عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما لا ما روي عن محمد بن أنس أن أبا حنيفة لا يجزئ الصلوة
فإن يحذفها عن الأشياء الثلاثة وقت الأداء أي وقت إرادة الأداء صام ثلاثة
أيام ولا والأصل فيه قوله تعالى فكفارة اطعام عشرة مساكين الآية ولم يكفر
قبل حنث بعنه لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث وقال الشافعي يجوز إذا كانت
بالمال لأنها إذا ما بعد السب وهو اليمين لأنها تضاف إلى اليمين يقال كفارة
اليمين والاضافة دليل السببية والأداء بعد السب جائز اتفاقا فاشبهه
التكفير بعد الجرم قبل الموت ولنا أن الكفارة تنافي الجناية ولا جناية ههنا لأنها
تحصيل برتك حرمة اسم الله تعالى بالحنث فيكون هو السب دون اليمين لأن أقل
مرتبة السب أن يكون منضيا إلى الحكم واليمين غير منضية إلى الكفارة لأنها تجب
نقضها بالحنث وإنما أضيفت اليها لأنها تجب بحنث بعد اليمين كما تضاف الكفارة
إلى الصوم بخلاف الجرم لأنه منضى إلى الموت حلف على معصية كعدم الكلام مع
أبيه وترك الصلوة ونحوه حنث وكفر أي ينبغي أن يحنث ويكفر لقوله عليه السلام

السلام من حلف على عين ورأى غيره خيرا منها فليأت بالذي هو خير ثم يكفر
بيمينه للكفارة في حلف كافر وإن حنث مسلما لأنه ليس أسل لليمين لأنها تعقد
لتعظيم الله تعالى والكفر بناء على التعظيم ولا أسل للكفارة لأنها عبادة وإن تعها معنى
العقوبة من حرمة ملك لا يحرم أي من حرمة على نفسه شيئا مما يملك لم يصح حراما عليه
وإن استباحه العمل به معاملة المباح كقوله قال الشافعي للكفارة عليه لأنه
ليس بيمين إلا في النساء والجوارح لأن تحريم الحلال قلب المشروع واليمين عقد
مشروع فلا ينفق بلفظ هو قلب المشروع كلفه وهو الحليل الحرام ولنا قوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحرم ما أحل الله لكم الآية قوله قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم
ثم قيل حرمة النبي صلى الله عليه وسلم الفعل على نفسه وقيل حرمة مارية على
نفسه والتك على الأول ظاهر وكذا الثاني لأن العبارة لعموم اللفظ لا يحفظ
للاختصاص السبب كل حل أي إذا قال الرجل كل حل علي حرام يحل على الطعام
والشراب الآن ينوي غيره ذلك واليمين أن يحنث عقوب فراغه لمباشرة فعلا
مباحا هو النفس أو نحوه كما ذهب إليه زفر بن وجه الاستحسان أن المقصود هو
البط لا يحصل مع اعتبار العموم وإذا سقط اعتبار بصرف إلى الطعام والشراب
للعرف والفتوى على بينة امرأة بلانية لغلبة الاستعمال فيه كذا قوله حلال
بروي حرام للفتنة أيضا المنذور إذا كان له أصل في الفروض لزوم النادر
كالصوم والصلوة والصدقة والاعتكاف وما لا أصل له في الفروض فلا يلزم
النادر لعبادة المربص وتشييع الجنائز ودخول المسجد وبناء القنطرة وال
والوباد والسقاية ونحوها هذا هو الأصل الكلي نذر مطلقا نحو لله على صوم
هذا الشهر أو معلقا بشرط يريده نحو والله على كذا أن قدم غائبي فوجد في الشرط
وفي أي عليه الوفاء في الصورتين لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر وسعي فعليه
الوفاء بكسبي أو نذر معلقا بما لا بشرط لا يريده كأن زنت فعلي كذا أو في أو كفر
وبه يعني يعني أن علق نذره بشرط لا يريده ثبوته كالزنا ونحوه فحنث بتخيير بين الكفارة

وبين ولو فاء بما التزم وهو قول الشافعي في الجديد وروى ان ابا حنيفة رجع اليه
قبل موته بسبعة ايام وبه كان يفتي الامام سحن الائمة السرخسي وغيره من كبار الفقهاء
وذلك لان كلامه نذر بظاهره بين بمناه لانه قصد به المنع عن ايجاد الشرط فيقبل اليه
اي الجهرتين شاء بخلاف ما اذا علق بشرط به بدو ثبوته لان معنى اليقين وهو قصد المنع
غير موجود فيه لان قصد اظهار الرغبة فيما جعله شرطا قال صدر الشريعة اقول
ان كان الشرط حراما كان زنت مثلا ينبغي ان لا يتخير لان التخيير تخفيف والحرام لا
لا يوجب التخفيف اقول ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل وجود دليل التخفيف
لان اللفظ لما كان نذرا من وجه وبينا من وجه لزم ان يعمل بمقتضى الوجهين ولم يجز
اهدار احدهما فلزم التخيير الموجب للتخفيف بالضرورة فتدبر واستمع نذر بعنف
رغبة بملكها وفيها والاثم ولا يجزئ القاض بعنف لوقال الله على ان يعق هذه الرقبة
وهو يملكها فعليه ان يفي به ولو لم يفي يا ثم ولكن لا يجزئ القاض نذرا
مكة جاز الصنف اليه فخره لان المقصود التقرب الي الله تعالى فذبح حابة
انقر ولا مدخل فيه خصوص المكان قال الفقيه وهو قول علمائنا الثلاثة و
وقال زفر لا يجوز الا التصديق بمكة نذر بتصديق عشرة دراهم خيرا فتصدق بغير
الحج تمام يساوي عشرة دراهم او تصديق بمكة جاز اما الاول فلان خصوص الحج
لا مدخل له في دفع الحاجة واما الثاني فلان الثمن انفع للفقير قال ان بونيت من
مريض هذا ذبح شاه لم يلزمه الا القول فله على ان اذبحها لان اللزوم لا يكون
الا بالنذر والدال عليه الثاني لا الاول نذر بصوم شهر بعينه لزمه متابعا لكن
اذا افطر يوما فصاه ولا يلزمه الاستقبال يعني لو قال لله تعالى ان اصوم شعبان
مثال فافطر فيه يوما فصاه وحده ولا يستقبل وان قال في نذره متابعا لان شرط
التتابع في شهر بعينه لفلان متابع الايام وايضا لا يمكن الاستقبال لانه معين نذره
بتصدق الف درهم من ماله وهو لا يملك الامانة لزمه فقط وهو الصحيح اذ فيما لا يملك
لم يوجد النذر في الملك ولا مضافا اليه سبب الملك فلا يصح كما لو قال مالي في المسكين

لا يكون

في المسكين صدقة وليس له مال لا يصح نذر ان يتصدق بهذه المائة يوم كذا على فلان و
فتصدق بمائة اخرى قبل ذلك اليوم على فقير آخر جاز لما عرفت ان هذه الخصوصيات
لا تعتبر بعد حصول دفع حاجة الفقير قال علي نذر فسكت ولا يثبته كفاية
يبين كذا في النوازل وصل بحلفه ان شاء الله بطل اي حلفه يعني اذا حلف على فعل او
او ترك وقال بعده متصلا به ان شاء الله لا يثبت لما روى عن القنادلة الثالثة موقوف
ومرفوعا من حلف على يمين وقال ان شاء الله فقد استثنى ومن استثنى فلا يثبت عليه
ولا كفارة لكن لابد من الاتصال لانه بعد الاتصال رجوع ولا يصح الرجوع في الايمان و
عن ابن عباس رضي الله عنه انه كان يجوز الاستثناء المتصل ايا سنة اشهر لقوله تعالى
واذكر ربك اذا نسيت الى اذا نسيت الاستثناء المتصل او استثنى مفصلا قال
مشايخنا في تصحيح الاستثناء المتصل اخرج المعقود كلها من البيوع والاتكحة و
غيره عما ان يكون مكرمة ولا يحتاج اليه المحلل لان المطلق يستثنى اذ اندم واما قوله
تعالى واذا ذكر ربك اذا نسيت ففناه اذا لم تذكر ان شاء الله في اول كلامك فاذا ذكر في اخره
موقوف لا يروى ان محمد بن ابي صاحب المغازي كان المنصور وكان يقرأ عنده
المغازي وابو حنيفة كان حاضرا فاراد ان يفتي الحليفة عليه فقال ان هذا الشيخ
يخالف جدك في الاستثناء المتصل فقال له ابلغ من قدرك لا يخالف جدك فقال ان
هذا يريد ان يفسد عليك ملكك لانه اذا جاز الاستثناء المتصل فليس يبيعونك و
يحلون ثم يخرجون ويستنون ثم يخالفون ولا يحشون فقال نعم ما قلت وغضب
علي محمد بن ابي واخرجه من عنده **باب حلف الفصل** الاصل ان الالفاظ المستعملة
في الايمان مبنية على العرف عندنا وعند الشافعي على الحقيقة لانها حقيقة بان يرددون
الحجاز وعند مالك على معاني كلام الله تعالى حلف لا يدخل بيتا يحنث بدخول ضفة
لان البيت اسم لمبنى مستقيم مدخل من جانب واحد بين البيوت سواء كان حيطا لها
اربعة او ثلثة وهذا المعنى موجود في الضفة الا ان مدخلها اوسع ميتا ولما اسم
البيت فيحنث بسكنه الا ان ينوي ما سواه وهو الصحيح احتراز عما قيل انما يحنث

اذا كانت الصفة ذات حوايط اربعة وهكذا كانت صنف اهل كوفه لا بدخول
 الكعبة او سجد او بيعة او كنيسة وقد مر بيان معناها لان البيت كما عرفت ما ينسب
 للبيوت وهذه ليست كذلك او دليلا لانه ايضا لم ينسب للبيوت فيه وقيل بحيث اذا
 اذ يبات فيه عادة اقول هذا القدر لا يكفي في كونه بيتا بل لابد من كون بناء للبيوت
 كما سبق لا يقال اذا بنيت فيه عادة كان بناؤه للبيوت عادة لان الملازمة ممنوعة
 او ظلة باب دار وهي التي تكون على باب الدار ولا يكون فوقه بناء واذا كان على باب
 الدار على السكة فلا يكون بيتا فلا بحث وفي الحلف بانه لا يدخل دارا لم يثبت بدخولها
 فربما في هذه الدار بحث وان صارت صحرا او بنيت بعد اهدام دار اخرى لان الدار
 اسم للعرصة عند العرب والعجم يقال دار عامرة ودار غامرة وقد شهدت اشعار
 العرب بذلك والبناء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغايب معتبر
 هذه عبارة الهداية وتحققها ان مراده بالوصف ليس صفة عرضية قائمة بجوهر كاد
 كالثاب والشيخوخة وكما بل ما يتناولها ويتناول جوهرها وقاها بجوهر آخر بزيد
 قيامه به حساله وكما لا يورث انتقاصه عنه فتحال ونقصا حتى فرقا بين الوصف
 والقدر كما سياتي في اوائل البيوع ان شاء الله تعالى بان الاول ما يورث تشخيص
 ضررا لاصل والثاني ما لا يورث ذلك وجعلوا ما يواي الذرع في المذروعات
 وصفا وما يواي التكليف في المكيلات قدرا فاذا كانت الدار اسما للعرصة وكان
 البناء وصفا فكانت الدار منكرا كانت غايبة فيعتبر فيها البناء واذا لم يوجد
 لم يثبت واذا كانت معرفة كانت حاضرة فلا يعتبر فيها البناء واذا لم يوجد بحث اذا عرفت
 هذا فاعلم ان ما صدر من صدر الشريعة ههنا ايضا من الغراب لانه خالف جهو
 الائمة برأي غير صائب حيث قال واعلم انهم قالوا لا يدخل هذه الدار فيدخلها
 منهدمة انه بحث لان اسم الدار يطلق على الخربة فهذه العلة توجب البحث في لا يدخل
 دارا فدخل دارا خربة ثم فرمهم بان الوصف في الحاضر لغو فرق واه لان معناه اذا
 وصف المثار اليه بصفة مثل لا يتكلم هذا الثابت فكله شيئا بحث لان الوصف

هذا البيت من البيت
 الذي في البيت
 الذي في البيت

لان الوصف بالثاب صار لغوا وفي قولنا لا يدخل هذه الدار او لا يدخل دارا ابن الوصف
 حتى يكون لغوا في احدهما غير لغو في الآخر ثم هذا المعنى يوجب البحث في يدخل هذا
 البيت وعدمه في لا يدخل بيتا ان دخل منهدما صحرا لان البيوت وصف فيلغوا
 في المثار اليه فزوال اسم البيت ينبغي ان لا يعتبر في المثار اليه ثم قالوا لا يدخل هذه
 الدار فدخلها بعد ما بنيت حتما انه لا بحث لانه لم يبق دارا فان ما قاله فاسدا ما اول
 فلان قوله فهذه العلة توجب البحث ناش من الغفلة عن قول صاحب الهداية غير
 ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغايب معتبر واما ثانيا فلا قوله لان معناه
 انه اذا وصف المثار اليه الحاضر ناش من الغفلة عن معنى الوصف وقد مر ان البناء
 وصف الدار كما صرح به في الهداية واما ثالثا فلان قوله ثم هذا المعنى يوجب البحث
 محض ناش من عدم التفرقة بين البيت والدار وايضا البيوت ليست بوصف
 للبيت لانه كما عرفت عبارة عن امر زائد على الذات قائم بها والبيوت ليست كذلك
 بل هي علة غائية لبناء بخلاف الدار فان البناء زائدة على الدار التي هي العرصة
 واما رابعا فلان حاصل قوله ثم قالوا لا يدخل هذه الدار الحان الدار اذا كانت
 عبارة عن العرصة ينبغي ان يثبت فيما اذا بنيت حتما لوجود العرصة وهو فاسد لان
 الدار تطلق على العرصة المجردة وعلى عرصة مع مبني عليها من بناء الدار واما اذا بنى عليها
 بناء غير الدار انصرف فيها نصرة فابزول به اسم الدار عنه عرفا فلا يكون دارا كان
 هذا الفاضل لم ينظر في الفاظ الهداية وعباراته فضلا عن التامل والتفكر في اعتبار
 الحد لله فلم الصواب واليه المرجع والمآب كذا الوقوف على سطحها فانه ايضا
 يوجب البحث لان السطح من الدار لا يبرك ان المعتكف لا يفد اعتكافه بالخروج
 الى سطح المسجد وقيل في عرفنا لا يثبت كما لو جعلت الدار سجدا او حتما او شيئا
 او بيتا حيث لا يثبت لانها لم تبقى دارا لا اعتراض اسم آخر عليه او دخلها بعد هدم الحام
 واشباهه لان اسم الدار لا يعود به وهكذا البيت يعني اذا حلف لا يدخل هذا
 البيت ودخل منهدما صحرا لم يثبت لزوال اسم البيت فانه لا يبات فيه حتى لو بقيت

الحيطان وسقط السقف بحيث اذبيات فيه والسقف وصف فيه او قبله بعد
 ما بنى بيتا آخر لم يحن ايضا لان اسم الدار لم يبق بعد الانهدام او حلف لا يدخل هذه
 الدار فوق في باب دار لو اخلق الباب كان خارجا لم يحن لان الباب لا حراز
 الدار وما فيها فلم يكن الخارج من الدار وحلف لا يسكنها الى هذه الدار وهو ساكنها
 او حلف لا يلبس الى الثوب وهو لابس او حلف لا يركبها الى هذه الدابة وهو راكبها
 فاخذ في النقلة من الدار في الاول ونزع الثوب في الثاني ونزل من الدابة في الثالث
 بلا مكث قيد للثلاثة فانه لا يحن في شيء من الصور وقال زفر بحيث لوجود الشرط
 وان قل ولنا ان اليمين تنقذ للبر فيستثنى منه زمان تحقيقه فان لبث على حال
 ساعة حنت لان هذه الافعال لها دوام ثم تجدد امثالها حتى يضرب لها مدة يقال
 ركبت يوما وليست يوما بخلاف الدخول اذ لا يقال دخلت يوما بمعنى المدة والتوقيت
 وان جاز بمنع الظرف ولو نوي ابتداء اللبس مثلا يصدق لانه محتمل كلامه فلا يحن
 باللبس او حلف لا يدخلها وفيها ففقد فيها فانه لا يحن بالنعوذ الا بخروجه ثم دخوله
 واليكن ان يحن بالنعوذ لان الدوام له حكم الابتداء وجه الاستحسان ان الدخول
 لا دوام له لانه انفعال انفصال من الخارج الى الداخل وحيث لا يسكن هذه الدار او
 البيت او المحلة لا بد من خروجه باهلها ويحجب مناعه حتى لو بقي وتبدلت حنت هذا
 عند ابي حنيفة روى وقال ابو يوسف ربيعة نقل الاكثر لان نقل الكل قد يتغير
 وقال محمد ربيعة نقل ما يقوم به كتحذائية لان ما وراء ذلك ليس من السكنى قالوا
 هذا حسن وارق باللس بخلاف المهر والقرية فان البت لا يتوقف فيها على نقل
 المتاع والاهل لانه لا يبعد ساكن في الذي انتقل عنه عما بخلاف الاول ويحن
 في لا يخرج ان حمل واخرج بامر لان فعل المأمور مضاف الى الامر فنصار كما ركب
 دابة فخرجت به وبدونه الا بدون الامر بان يكره عليه لا الى لا يحن لان الفعل لم
 لم ينتقل اليه لعدم الامر ولو كان راضيا بالخروج لان الانتقال يكون بالامر لا بحرية
 الخروج ومثله لا يدخل افا ما وحلها فاقام ان يخرج بامر وبلا امر اما مكرها

كسبها

اما مكرها وراضيا واحكم الحنت في الاول وعدمه في الآخرين ولا يحن في قوله والله
 لا يخرج من داره الا الى جنازة ان خرج اليها ثم انى الى امر آخر لان خروجه لم يكن الا الى
 جنازة قال في الوقاية ان خروج اليها ثم الى امر آخر وكانه من النسخ الاول لانه
 ينتفع بخروجه اليها جناية فيبطل الحصر ويحن ولذا قلت ثم انى الى امر آخر كما قال
 في الهداية فخرج اليها ثم انى الى حاجة اخرى وحن في لا يخرج اليها مكرها فخرج لها وحن
 لوجود الخروج على قصد مكرها وهو الشرط لا الى لا يحن في لا تاتى بها حتى يدخلها لان الاتى
 انما يكون بالدخول ودنا به كخروجه يحن لو حلف لا يذهب اليها مكرها قيل هو كالاتيان
 وقيل كالخروج والاصح لانه عبارة عن الزوال وحن في لا تاتى بها مكرها فلم ياتى بها حتى
 حنت في اخره من اجراء حيوة لان البر قيل ذلك مرجوء واليائس ح حصل وحن
 في لا تاتى بها ان استطاع ان لم ياتى بها غدا بلا مانع يعتبر ما مكرها من او سلطان
 ودين بنته الحقيقة الى ان قال اردت الاستطاعة الحقيقة المعارضة للتعذر كما تقرر
 في الكتب الكلامية صدق ديانة لا قضاء لانها تطلق في العرف على سلامة الاسباب والآلات
 والمعنى الآخر خلاف الظاهر حلف لا يدخل دار فلان يراد به نسبة السكنى بدلالة العلاء
 وهي ان الدار لا تشارك ولا تخرج لذاتها بل لبعض ساكنيها الا ان السكنى قد تكون حقيقة
 وهو ظاهر وقد تكون دلالة بان تكون الدار ملكا فيمكن من السكنى فيها فيحن
 بالدخول في دار تكون ملكا لفلان ولا يكون هو ساكن فيها سواء كان غيره ساكنا فيها
 أولا لقيام الدليل السكنى التقديرية وهو الملك صرح به في الخانية والظهورية لكن ذكر
 ضمن الآية ان غيره لو كان ساكن فيها لا يحن لان استطاع النسبة بفعل غيره او حلف
 لا يضع قدمه في دار فلان حنت بدخولها مطلقا اي سواء كان ماشيا او راكبا حافيا
 او متوقفا فان المعنى الحقيقي ههنا المجوز ان لو اضطرر ووضع قدمه في الدار
 يحن يكون في باقي جسده خارج الدار لا يقال في العرف انه وضع القدم في الدار فاذا
 هجر الحقيقة اريد معنى مجازي وهو الدخول مطلقا بقرينة العرف وشروط البرز لا يخرج
 الا باذن لكل خروج اذن لانه استثناء مفرغ معناه لا يخرج خروجا الاخر وجا باذني والكثرة

الحنت الخفية اليه كذا
 في الصحيح

يقال بنت يمينه الى صدقت وبنو
 الخائف في يمينه وابنه كاي امضا
 على الصدق كذا في المغرب

والكثرة في سياق النفي يقع فاذا اخرج منها بعض بقى ما عاده على العموم الا قوله لا يخرج
 الا ان اذن لك فانه لا يوجب الكل خروج اذا ناذ لا يكن حله على حقيقة الاستثناء لان
 الاذن ليس من جنس الخروج فحل على الغاية لمناسبة بينهما فان الغاية قصه لا متداد
 المفتاويهان لا تنهيه كما ان الاستثناء قصه للمشتني منه وبيان الاستثناء حكمه وفي هذا
 المقام مباحث شريفة اورنا في شرح المرافاة فمن ارادها فيطلب ثم وشرط للبحث
 في ان خرجت مثلاً لم يخرج فعل فوراً يعني لو اردت المراءة الخروج مثلاً فقال
 الزوج ان خرجت فانت طالق فجلس ساعة ثم خرجت لم يثبت وهذه سمي بثبوت
 الفور فخرجت اوصيعة ربح باظهارها ووجهه ان مراد المتكلم الزوج عن ذلك الخروج
 عرفاً وبني الايمان على العرف وشرط للبحث في ان تعديت بعد قول الطالب
 تعالى تقدم قوله تعديت معاً قائم مقام مفعول شرط المقدر يعني اذا قال زيد
 ليكر اجلس فتقدمي فقال بكر ان تعديت فتعدي كذا فخرج ايا منزله فتعدي
 لم يثبت لان كلامه خرج مخرج الجواب فينطبق على السؤال فيصرف ايا الغداء
 المدعو اليه وان ضم اليوم وقال ان تعديت اليوم كني في البحث مطلق التعدي لانه
 زاد على قدر الجواب فيجعل مبتداً مركب المأذون ليس لولاه في حق اليمين الا اذا
 لم يستغرق دية ونواه يعني ان حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبد مأذون له
 لم يثبت عند ابي حنيفة ربح ان كان عليه دين مستغرق لوقبته وكسبه لانها حرج ليست
 لزيد وان لم يكن عليه دين مستغرق فان نوى بدابة زيد ابنته الخاصة له لا يثبت وان
 نوى دابة هي ملك زيد سواء كانت خاصة له او كانت لعبد المأذون في بحث وقال
 ابو يوسف يثبت بحث مطلقاً اذا نواه وقال محمد يثبت وان لم ينوه يوراد بالاكل من الشجر
 ثمه يعني اذا قال لا اكل من هذا الشجر يوراد به ثمه لان المعنى الحقيقي الجورحاً ويراد
 بهذا البه قصه عند ابي حنيفة ربح حتى لو اكل من خبره لم يثبت وعند ابي حنيفة
 ايضا وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر بينهما وهو ان اللفظ اذا كان له معنى حقيقي
 مستعمل ومعنى مجازي متعارف فابو حنيفة ربح يخرج المعنى الحقيقي وهما المعنى المجازي

والكثرة في سياق النفي يقع فاذا اخرج منها بعض بقى ما عاده على العموم الا قوله لا يخرج الا ان اذن لك فانه لا يوجب الكل خروج اذا ناذ لا يكن حله على حقيقة الاستثناء لان الاذن ليس من جنس الخروج فحل على الغاية لمناسبة بينهما فان الغاية قصه لا متداد المفتاويهان لا تنهيه كما ان الاستثناء قصه للمشتني منه وبيان الاستثناء حكمه وفي هذا المقام مباحث شريفة اورنا في شرح المرافاة فمن ارادها فيطلب ثم وشرط للبحث في ان خرجت مثلاً لم يخرج فعل فوراً يعني لو اردت المراءة الخروج مثلاً فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فجلس ساعة ثم خرجت لم يثبت وهذه سمي بثبوت الفور فخرجت اوصيعة ربح باظهارها ووجهه ان مراد المتكلم الزوج عن ذلك الخروج عرفاً وبني الايمان على العرف وشرط للبحث في ان تعديت بعد قول الطالب تعالى تقدم قوله تعديت معاً قائم مقام مفعول شرط المقدر يعني اذا قال زيد ليكر اجلس فتقدمي فقال بكر ان تعديت فتعدي كذا فخرج ايا منزله فتعدي لم يثبت لان كلامه خرج مخرج الجواب فينطبق على السؤال فيصرف ايا الغداء المدعو اليه وان ضم اليوم وقال ان تعديت اليوم كني في البحث مطلق التعدي لانه زاد على قدر الجواب فيجعل مبتداً مركب المأذون ليس لولاه في حق اليمين الا اذا لم يستغرق دية ونواه يعني ان حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبد مأذون له لم يثبت عند ابي حنيفة ربح ان كان عليه دين مستغرق لوقبته وكسبه لانها حرج ليست لزيد وان لم يكن عليه دين مستغرق فان نوى بدابة زيد ابنته الخاصة له لا يثبت وان نوى دابة هي ملك زيد سواء كانت خاصة له او كانت لعبد المأذون في بحث وقال ابو يوسف يثبت بحث مطلقاً اذا نواه وقال محمد يثبت وان لم ينوه يوراد بالاكل من الشجر ثمه يعني اذا قال لا اكل من هذا الشجر يوراد به ثمه لان المعنى الحقيقي الجورحاً ويراد بهذا البه قصه عند ابي حنيفة ربح حتى لو اكل من خبره لم يثبت وعند ابي حنيفة ايضا وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر بينهما وهو ان اللفظ اذا كان له معنى حقيقي مستعمل ومعنى مجازي متعارف فابو حنيفة ربح يخرج المعنى الحقيقي وهما المعنى المجازي

المجازي فالمراد عندهما اكل باطنه مجازاً فبحث باكله مطلقاً عملاً بعموم المجاز ويراد
 بهذا الدقيق ما يتخذ منه لان عينه غير ما كوى عادة فانصرف ايا ما يتخذ منه خبراً
 كان او غيره قال في الوقاية باكل خبره اقول هو غير صحيح لان الباء متعلقة بقوله
 يقيته واذا قيد به وجب ان لا يتناول غيره وبطلان ظاهر ولا يصح قول صدر الشريعة
 اى باكل ما يتخذ منه كالتجذ ونحوه بل يظهر فانه لانه اذا قيد بعينين يجب ان لا يصح
 الاطلاق فكيف يصح التقييد به فتدبر واستقم ويراد بالسؤال اللحم لا الباذنجان و
 الجوز وبالطبخ طبخ اللحم وبالرواس رأس يكس في التناوير ويبيع في مصر لانها
 المتعارفة وبالشم شم البطن عند ابي حنيفة ربح وعند ابي حنيفة ربح شم الظفر ايضا
 وبالجذ ما اعتاده ببلدة والمعتاد في اكثر البلدان خبر الحنطة والشعير وان كان في
 بعضها خبر الارز والذرة معتاداً ايضا وبالفاكهة التفاح والبطيخ والشمس
 لا لعنب والرمان والرطب والتفاح والحيار عند ابي حنيفة ربح وهما العنب
 والرمان والرطب فاكهة ويراد بالشرب من نهر الكويع وهو تناول الماء من موضع
 بالغم حتى لو حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بآنا لم يثبت حتى يكره فيها كروعا
 خلافا لهما لا يمين ما يه اى لا يوراد بالشرب من ماء نهر الكويع بل يثبت بالشرب منه
 بآنا ونحوه لانه بعد الاعتراف بقى منسوب اليه وهو الشرط لا يثبت في حلفه لا يكل
 لا ياكل من هذا البر ياكل رطبه او من هذا الرطب او اللبن ياكل ثمرا او شيرا لان هذه
 صفات داعية ايا اليمين فتستفقد بها بخلاف ما لو حلف لا ياكل لحم هذا الحجل او لا
 ياكل هذا الصبي او هذا الشاب فاكل بعد ما صار كبشاً او كرم بعد ما شاخ فانه
 يثبت لان تلك الاوصاف غير داعية ايا اليمين لان الشرع امرنا بالتحلل باخلاق
 الغنسان ومدايات الصبيان وقد صرح في الكافي وغيره ان الصفة في المعين لغو
 الا اذا كانت داعية ايا اليمين كما في مثله الرجل اذ رتباً يضربه الرطب لا التمر ولا
 يثبت في لا ياكل ثمراً باكل رطب لانه ليس بشيء والفرق بين هذه المسئلة وبين ما
 ما قبلها ان صفة البسورة وصفة الرطبية وجدنا في المعين وكان مقتضى

مصره

قولهم الصفه في المعين لغوا ان تكون لغوا لكنها لم تلغ ليكون الصفه داعية الى اليقين
وهنا وجدت في المنكر والصفه فيه معتبرة فظهر من هذا ان قول الصدر الشريفة و
اعلم انه لا فرق بين قولنا لا يأكل من هذا البسر فكله رطباً وبين قولنا لا يأكل بسراً فكل
رطباً بناء على ان الرطب والبسر من اسماء الاجناس فاذا صار رطباً صار ما بهيته اخرى
كما بينا في لا يخلينا مع كونه مبتدأ على كلامه المرفوع في اول الباب مخالف لكلام الهداية
والكاف وغيرهما ان صفه البسورة ونحوها ينافي اعتبار كون البسر ونحوه من اسماء
الاجناس وان كان البسر ونحوه اسم جنس في الواقع فتدبر واستقيم ولا بحث في لا
أكل لحماً بكل سمك والقياس ان بحث لانه سمي في القرآن لحماً وجب الاحتجاج ان
السمية مجازية لان اللحم مشاؤه من الدم ولادم له كونه في الماء ولا بحث في لا أكل
لحماً او سمكاً بكل البية لانها نوع ثالث حتى لا يستعمل استعمال اللحم والسمك ولا بحث
في لا يشترى رطباً بائناً كباية بسره فيها رطب لان الشراء يصادف الجمله والمطلوب
تابع ولو كان اليقين على الاكل بحث لان الاكل صادف شيئاً فكان كل واحد
منهما مقصوداً فصارت كما اذا حلف لا يشترى شعيراً او لا يأكله فاشترى حنطة فيها
حبات شعير واكلها بحث في الاكل لا الشراء لما ذكر وحلت في لا يأكل رطباً او بسراً
او لا يشترى بائناً مذهب البسر المذهب بكسر النون الذي اكثره بشره وشئ منه رطب
والرطب المذهب عنه وانما حلت لانه اكل المحلوف عليه وزيادة فيحت وجت
في لا يأكل كل لحماً كيد او كرش لان نشوء هذه الاشياء من الدم والاختصاص بهم
آخر لا لانتصان كالنوايس والكرايع قال صاحب المحيط هذا في عرف اهل الكوفة و
وفي عرفنا لا بحث لانها لا تعد لحماً ولا يستعمل استعمال اللحم او لحم خنزير او اسنان
لان كلامها لحم حقيقة وذكر المتأني انه لا بحث وعليه الفتوى كذا في الكافي الا دام
ما يصطبح به كالحمل والملح والزيت لا اللحم والبيض والمجبن يعني لو حلف لا يأكل لحم
ولانية له فكل شئ يصطبح به الخبز فهو ادام وما لا فلا هذا عند كبي حنيفة وابي يوسف
رحمهما وقال يخرجه ما يؤكل مع الخبز غالياً فهو ادام وهو رواية عن ابي يوسف الغداء

الغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر كذا العرف والعشاء منه الى نصف الليل لان
ما بعد الزوال يسمى عشاءً والسبحر منه الى الفجر لانه مأخوذ من السحر فاطلق على يقرب
منه فمن حلف لا اتقدي او لا اتقسي او لا اشترى يراى بها هذه المعاني قال ان اكلت
او شربت ولم يذكر منعوا ولا نوى ما كولا او مشروبا او ملبوساً معينا لم يصدق لان
المنق ما بهيته هذه الافعال ولا دلالة لها على المفعول الاقضاء وتقرر مقتضى لا عموم
له عندنا ليصح بنية التخصيص اصلاً لان الاقضاء ولا ديانة ولو ضم طعاماً او شراباً
او ثوباً بين اي صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ عام يقبل التخصيص لكنه خلاف
الظاهر فلا يصدق قضاء امكن البسر شرط صحة الحلف يعني ان اليقين انما تنفقه عند
اي صيغة ومحمد رحمهما الله تعالى اذا كان المحلوف عليه ممكن الوقوع سواء الحلف بالله
تعالى او الطلاق او العتاق خلافاً لابي يوسف ر. وحاصله ان اليقين عقد كسائر العقود
الشرعية فلا بد له من محل ومحل هذه خبره المستقبل سواء قدر عليه الحالف او لا
الا يترك ان اليقين على متي السماء او نحو بل المحذور بها منعقة لانه عقد على خبر في
المستقبل وان لم يقدر عليه وعندما محل خبر فيه رجاء الصدق لان محل الشئ ما
يكون قابلاً للحكم وحكم اليقين البر وهو لا يتحقق فيما ليس فيه رجاء الصدق فلا تنفقه
اصلاً كيمين الغيوس ففي قوله والله لا شر بين ما هذا الكوز اليوم او قوله ان لم اشرب
الماء الذي في هذا الكوز اليوم فكذا ولا ما فيه او كان فيه ما فصب الماء قبل الليل
او اطلق الحالف ولم يقل اليوم ولا ما فيه لم يثبت عندنا لعدم صحة الحلف لا تنقاه
شرطها وهو امكن البر وعند ابي يوسف بحث لصحة الحلف عنده وان كان فيه ما
وصت حنت لان البر وجب عليه اذا فرغ من التكلم لكن توسعاً بشرط ان يفوته في
عمره والبر يمكن عند الفراغ منه فانفقه اليقين حتى لو امتنع بان صب الماء عقيب اليقين
بلا تراخ لا تنفقه فان قيل لم لم ينفقه اليقين على ما يوجوده الله تعالى في الكوز فانه يمكن قلنا
ذلك لما ليس الماء الذي انفقه اليقين عليه فان قيل امكن القول بانفقاء موجب للبر
على وجه يظهر في حق الحلف وهو الكفارة قلنا شرط انفقاء السبب في حق الحلف احتمال

الانقضاء في حق الاصل ولا احتمال الانقضاء في حق الاصل ولا احتمال انعدام المكان
البروي ليضعدهن السماء او لينقلن هذا الحجر دهباً حث للحال وعند زفر لا يثبت
لاحتالة البر عادة ولنا ان الصعود الى السماء ممكن حتى وقع لبعض الانبياء ولكن
حيث قال واتات السماء الالة وكذا قلب الحجر دهباً ممكن في نفسه وواقع لبعض
الاحبار فاذا امكن البر ينقذ اليمن فيثبت في الحال لغيره عن تحقيق البر طاهر او ذاك
للمن كذا القطن فلا ناعماً بموته اذ براد ح قتل بعد احيا الله تعالى وهو ممكن فينقذ
اليمن ويثبت في الحال اما اذا لم يكن عالماً بموته فالمراد القتل المتعارف ولما كان ميتاً
ذلك متمنعاً حقيقة شرعاً ان سينا وحلف ليقبلته فهو على حقيقة فان قتل بر
والأخت لان السيف الاله ولو شرعياً وحلف ليقبلته فعلى اي الحلف يقع على الاصل
لاحقيقة القتل فان لم يبر والأخت لان العصا ليس الاله للقتل بل لا يلام بالضرب
كذا في الشرح الجامع الكبير للصدر سليمان تحليف الوالي ليعلمه كل داعية اني مقبلة
بحال ولايته يعني اذا حلف الوالي رجلاً شعوراً على اهل النصارى ليعلمه مقبلاً
في البلدة كان ذلك مقبلاً بحال ولايته الوالي وان لم يذكر فان اعلم حال ولايته بر والأخت
وبعد ما عزم لم يلزم الاعلام والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه مقبلاً بالجو
يعني لو حلف على ضرب فلان او كسوة او الكلام معه او الدخول عليه كان ذلك مقبلاً
بجوته حتى لو فعل هذه الافعال بعد موته لا يكون باراً لان الضرب اسم لفعل مؤلم
يتصل بالبدن والايلام لا يتحقق في الميت ومن بعد بوضع فيه قدراً
من الحيوة وكذا الكسوة اذ يراد به التملك عند الاطلاق وهو في الميت لا يتحقق الا ان
ينوي به السر وكذا الكلام لان المقصود منه الاذعان والموت بنا فيه وكذا الدخول فان
فان المقصود منه زيارته وبعد الموت يزارة لا هو لا الفصل يعني لو حلف على غسل
فلان لا يتقيد بجوته لان الفصل هو الاسالة ومعناه التطهير وهو يتحقق في الميت
والغريب مقبلاً بدون الشرح ليعضيق دينه ايا قريب فالشهر وما زاد عليه بعيد
ولهذا يقال عند العهد ما التفتك منه شهر من شهر او حفرها وعصها كضربها يعني لو

لو حلف لا يضرب امرأته من شهر من شهر او حفرها وعصها كضربها يعني لو
الايلام وقيل لا يثبت في حال الملاعبة لانه يسمى ممازجة لا ضرباً قال لامرأته ان ليست
من غزبك فهدى اي فاللبس صدقة يتصدق بها في مكة فاشترى الزوج قطناً ففرضته
المراة وسج وحيط ولبس الزوج هو اي اللبس هدي عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ليس
عليه ان يهدي حتى يغزله من قطن ملكه يوم حلف لان النذر انما يصح في الملك او مضافاً
الي سببه ولم يوجد لان اللبس وغزل المراة ليس من اسبابه لانه ان غزل المراة عادة
يكون من قطن الزوج والمعتاد هو المراد وذلك سبب ملك ولهذا يثبت اذا غزلت
من قطن مملوك له وقت النذر لان القطن له لم يذكر حتى اذا ذكر بان اضافته الي نفسه
وقال ان ليست من غزبك من قطن فهدى بالاجماع وان اضافته اليها وقال ان ليست
غزك من قطنك لم يكن هدياً بالاجماع عقد لولو لم يوضع وخاتم ذهب حلي لا خام
فضة يعني حلف لا يلبس حلياً فليس عقد لولو غير مريض لم يثبت عند ابي حنيفة
رج وقال لا يثبت لانه حلي حقيقة حتى سمي به في القرآن وله انه لا يتحلى به عرفاً الامر صفاً
ومبنى الايمان على العرف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان وينبغي بقولها لان التحلي به
منفرد معتاد وان يختم بخاتم ذهب حث لانه حلي ولهذا لا يحل استعماله للرجال وان
يختم بخاتم فضة لا يثبت لانه حلي عرفاً ولا شرعاً حتى ابيح استعماله للرجال حلف
لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير او لا ينام على هذا الفراش فنام على
فراش فوفه او لا يجلس على هذا السرير فجلس على سرير فوفه لم يثبت ولو حال بينه
وبينها البسه او جعل على الفراش فراش او على السرير بساط او حصير حث اما الاول
فلانه لا يسمى جالساً على الارض واما الثاني والثالث فلان مثل الشيء لا يكون تبعاً له فقطع
النسبة عن الاول ولو حال بينه وبينها البسه في الصورة الاولى او جعل على الفراش
فنام او على السرير بساط او حصير في الصورتين الاخيرتين حث اما الاول فلان لانه
تبع له فلا يمتد حالاً واما الثانية فلان الفراش تبع للفراش فيقع نائماً عليه واما
في الصورة الثالثة فلان الجلس على بساط او على حصير فوفه السرير جلوس على سرير

انما الجلبوس عليه في العادة كذلك قوله على هذا السبيل اشارة الى ان ما وقع في الهداية
 والوقاية والكنز من تشكيك سريه كان سهوا من النسخ اذ على هذا الاستقيم قول الهداية بخلاف
 ما اذا جعل فوقه سريه آخر لانه مثل تلك الاول فان هذا الاستقيم الا في المعين بل الصلوة
 ما في الكافي من تعريف السريه فليتنامل لا يفعل يقع على الابد يعني اذا قال والله لا افعل
 كذا وجب ان لا يفعل ابدا لانه في المعنى نكرة في سياق النفي وينفعل يقع على مرة لانه نكرة
 في سياق الاثبات يعني بغيره على الشيء يعني بقوله على الشيء ايا بيت الله او الكعبة سواء كان
 فيها او في غيرها يجب عليه حج او عمرة ما شيا ودم ان ركب وفي القيلس لا يجب عليه شيء
 لا التزامه ما ليس بقرينة واجبة ولا مقصودة في الاصل لكنه مستحسن بالاشارة عنه على
 رضى الله تعالى عنه لاشي بغير الحج او الحج او الحج او الحج ايا بيت الله او الحرم او المسجد
 الحرام او الصفا والمروة لان التزام هذه الافعال بهذه العبارات غير متعارف ولا يمكن
 ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ لانها ليست بقرب مقصودة قال لعبد الله ان لم اجد الحج العام
 فانت حر فشهدا بحجهم بكونه لم يعتق العبد عندهما وقال محمد يعتق لانها شهادة على امر
 معلوم وهو النضحية ومن ضرورة انتفاء الحج فيتحقق الشرط ولها انما قامت على
 النفي لان المقصود من هنا نفي الحج لا اثبات النضحية ادلا مطالبا لها فصار كما اذا شهدوا
 انه لم يحج العام غايته ان هذا الكافي مما يحيط به علم الشاهد ولكنه لا يترتب نفي ونفي تيسير
 كذا في الهداية والكافي وغيرهما من كتب الفروع لكنه مخالف لما تقرر في كتب الاصول ان
 النفي اذا كان محصورا احاط به علم الشاهد كان مثل الاثبات في لا يصوم حيث يصوم
 ساعة بنه يعني حلف بانه لا يصوم فتوى الصوم وصام ساعة ثم افطر من يومه حيث
 لوجود الشرط اذا الصوم هو الامساك عن المفطرات في النهار على قصد التقرب ولو ضم
 يوما او صوما لا يحث حتى يتم يوما لان المراد به الصوم التام المعبر شرعا وذلك بانما
 ايا آخر اليوم وفي لا يصلي حيث بركة لا يبادونها يعني لا يحث بالقيام او القراءة او الركوع
 وان سجد مع ذلك ثم قطع حيث والنكاح ان يحث بالافتتاح اعتبارا بالشرع في الصوم
 وبه الاحتياط ان الصلوة عبارة عن الاركان المختلفة فمالم يات بأكملها لا يسمى صلوة بخلاف

في قوله على هذا السبيل
 لانه في المعنى نكرة في سياق النفي

في قوله على هذا السبيل
 لانه في المعنى نكرة في سياق النفي

الصوم لانه دكن واحد وهو الامساك ويكره في باقي الاجزاء ولو ضم صلوة فليست الاقل
 اذ يرد بها الصلوة المعبرة شرعا واقلها ركعتان للنهي عن التثنية وبان ولدت فانت
 كذا يحث بولده ميت يعني لو قال لامرأته ان ولدت ولدا فانت طالق فولدت
 ولدا ميتا طلقت وكذا لو قال لامرأته ان ولدت ولدا فانت حرة فولدت ميتا لان
 المولود ولد حقيقه ويسمى به في الوف ويعبر ولدا في الشرع حتى ينقض به العدة والدم
 بعده نفكس وانه ام ولد لم يحقق الشرط وان ولدت ولدا فهو ام الولد حرة حتى
 الحي ان ولدت ميتا لم يجزعه وقال لا يفتق لان الشرط تحقق بولادة الميت كما ذكرنا
 فان حلت اليمن لا ايجزا لان الميت ليس بحل الحرة وله ان يطلق اسم الولد بقيد
 بوصف الحيوة نصحي الكلام العاقل اذ لو لم يتقيد به لكانه قصد اثبات الحرية جزاء
 وهي لا تثبت في الميت فيقتد به لكانه كما اذا قال ان ولدت ولدا حرة فانت حرة
 الطلاق وحرية الام لانه لا يصلح للتقيد وفي بعضين دينه اليوم وقضاه زبونا
 او بنهرية او حقة او باع به شيئا وقبضه بولي يعني اذا حلف لبعضين فلانا دينه
 اليوم فقضاه ثم وجد فلان بعضها زبونا او بنهرية او حقة لم يحث لان
 الزيادة عيب والعيب لا يعدم الجنس ولهذا الوجوه صار مستوفيا لدينه فوجد
 شرط البر وكذا النهرية وقبض المستحقة صحيح ولا تقع برده البر المحقق وكذا
 لو باع من الدائن عبدا بدينه وقبضه بولي لان قضاء الدين طريقة المقاصة لان
 الدين ينقض بائنا لها لا اعيانها وقد تحققت بالبيع فكان شرط القبض بغير القضا
 ولو كان ما قضاه سقوة او رصا او وهبه الى الدائن الدين له ان للمدينون لا
 الاية اما السقوة والرصاص فلانها ليس من جنس الدراهم حتى يجوز التجوز بها
 في الصرف والسلم واما الهبة فلم يعدم المقاصة وفي لا يقبض دينه درهم دون درهم
 لا يحث حتى يقبض كل متفرقا غير ضروري يعني اذا حلف لا يقبض دينه درهم دون
 درهم فقبض بعضه لم يحث حتى يقبض كل متفرقا لان الشرط قبض الكل بوصف التفرق
 لانه اضاف القبض الى دين يعرف بالاضافة الى نفسه فيصرف ايا كذا فلا يحث الا به

فانكثت

فان قبض دينه في وزنين لم يتشغل بهما الا بعمل الوزن لم يثبت لانه ليس بتفريق اذ قد
يتخذ قبض الكل دفعة في العادة فيكون هذا العقد ركنين منه واليه اشار بقوله غير
ضروري ولا ان كان في الامانة فكذا اولم يملك الاخرين يعني اذا قال ان كان في الامانة
درهم فكذا ولم يملك الاخرين درهم لم يثبت لان المقصود منه عرفان ما اذا ادعى المانة
وكذا اذا قال غير مائة او سوى مائة لان كلها اداة الاستثناء ولا ال لا يثبت في الاستثناء
رجحانا ان لم يرد او باسمه لانه اسم لا لاساق له ولها ساق والنفج والورد
يقع حتى لو حلف لا يشتري بفسج او وردا فاشترى ورفهما يثبت ولو اشترى دهنهما
لا يثبت لانها يقعان على الورق لا الدهن في عرفنا كذا في الكافي **باب حلف القول** حث
في لا يملك ان كلمة نائما فاقطع لانه كلمة واسمه فيثبت ولو لم يقطع ذكر العقد وركبانه
اذا كان بحيث يسمع لو لم يكن نائما واصغى اليه اذنه يثبت والخيار الاول وحث
في لا يملك الا بانه ان اذن ولم يعلم فكله لان الاذن مشتق من الاذان بمعنى الاعلام
او من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بالسمع وحث في لا يملك صاحب هذا
الثوب فباعه فكله لان هذه الاضافة لا تحتمل الا التفريق لان الانسان لا يعادى بمعنى
في الثوب والايح اذا كلم المشتري فبدا به الذات وحث في لا يملك هذا الشاب فكله سحبا
لان الحكم يتعلق بالذات لان الصفة في الحاضر لغو وهذه الصفة ليست بداعية اليقين
لتعتبر كالمروحة في هذا حر ان بعته او شريته ان عقد بالخيار يعني اذا قال لعبد هذا
حر ان بعته فباعه على انه بالخيار يثبت لانه لم يخرج من ملكه وقد جدد الشرط فيه ولو قال
لعبد الفيران اشتريته فهو حر فشراه بالخيار يثبت اما عندهما فلا دخل في ملك المشتري
واما عنده فلا يعلق العتق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط كالمخرج عند وقوعه
فكانه قال بعد الشراء بالخيار هو حر ومن اشترى عبدا بالخيار واعتقه بعد الشراء
يسقط خياره ويثبت الملك مقتضى الاعتاق سابقا عليه كذا انها بخلاف قوله ان ملكك
فان حر فاشتراه بالخيار لا يثبت لان شرط الحث وهو الملك لم يوجد لان المشتري
لا يملك عند الحث فليميز الجرا وان باعه بعبا بانه لا يثبت لان البيع كانه زال الملك

الملك والجرا لا يميز في غير الملك وحث بالفسد والوقوف يعني اذا حلف لا يبيع بحت
بالبيع الفاسد لوجود حدة وهو التمليك والملك من الجانبين لا الباطل لا انتفاء حدة
وحث في ان لم ابعه فكذا فاعتق ودبر لوجود المعلق عليه وحث بفعله وفعل و
كيد في حلف النكاح والطلاق والحلع والعتق والكسرة والصلح عن دم عمد والهدية
والصدقة والقرض والاستقراض اقول عند لهم الاستقراض ههنا مشكل لانهم قد خوا
بان التوكيل بالاستقراض باطل فيجب ان لا يثبت عليه الحث لان الباطل لا يثبت
عليه الحكم والابداع والاحتياج والاعارة والاستعارة والذبح وضرب العبد و
قتل الدين وقبضه والبناء والحياطة والكسوة والحمل يعني اذا قال ان تزوجت
بنف اوزوجه وكيد يثبت وكذا حال سائر الصور ووجهه ان التوكيل فيها سفيه
محض حتى ان الحقوق ترجع ايا الامر فكان الامر فعل بنف وحث بفعله فقط
اي دون فعل وكيد في حلف البيع والشراء والاجارة والاحتجارة والصلح عن مال و
المحسنة والقسمة وضرب الولد وانت خبير بان ما يرد في الاستقراض واردة ههنا
في ضرب الولد لان الضرب فعل حسي لا يتقل من محل ايا آخر الا اذا صح التوكيل
وصحة في الاموال فيصح بالنظر ايا العبد ويبطل بالنظر ايا الولد ولا يثبت في لا يملك
فقران القرآن او حج او هلال او كبر في صلوة او خابرها عند تالاه لانه لا يملك كلاما عرفا
وشراعا وعند الشافعي يثبت وهو القيلس يوم اكلمه يقع على المملوك يعني اذا قال عبدي
يوم اكلم فلانا يقع على الليل والنهار لما مر ان اليوم اذا قرن بفعل غير مراد به مطلق
الوقت وصحة نية النهار لانه مستعمل فيه ايضا وعند ابو يوسف لا يصدق قضاء كونه
حلاف المتعارف وكيد في حلف على الليل خاصة لان الليل لا يستعمل في مطلق الوقت
الا ان للغاية كنه في لا اكلمه الا ان يقدم زيدا وصح يقدم حث ان كلمة قبل قدومه والا لاف
ضرب المدة لا يملك عبده اي اذا قال لا يملك عبدي فلان او لا يبيع ثوبه او لا يدخل داره
او يا كل طعامه او لا يركب دابته ان اشار ايا المضاف بان قال عبدي هذا مثل وزا ل
اضافته بان اخرجته من ملكه لا يثبت لان اليقين تحققت على عين مضاف ايا فلان اذ

النجاء وهو الحرة

تسليم

الملك لا من شأنها لا تفق وقال زفر تفق لان التسري لا يكون الا في الملك كان ذكره ذلك
 الملك دلاله او اضار لانه لا يقول بالاقضاء ولنا ان الملك يصير مذكورا ضرورة التسري فيقتدر
 بعده فلا يظهر في حق صحة الحرة ويقتضى بطلان ملكه في حرمانها اولاده ومدرته وعبيده لو جرد
 الاضافة المطلقة فيهم بثبوت الملك فيهم رتبة ويذا لا مكانه الا بشيئهم لعدم ثبوت الملك بذا
 ولهذا لا يملك كسبه ولا يجل له وطني مكانه ويقتضى هذا حرمانه وهذا العبيده الثلثة بالتميز في الحال
 وخبره الاولين لان سوق كلامه لا يجاب العتق في احد الاولين وشريك الثالث لا يفتق له
 الكلام كاحد احرار وهذا فالمعطوف عليه هو المأخوذ من صدر الكلام لاحد المذكور
 بالتعنين وهما مباحث شريفة ذكرناها في مرآت الاصول كالطلاق يعني اذا قال نسوة له
 هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخير وخبره الاولين والاقراء يعني اذا قال لفلان
 على الف درهم او لفلان وفلان كان للآخر خمسمائة وخمسمائة بين الاولين ولا يعلق
 مبتدأ خبره قوله الا في اقضى بفعل يقبل نيابة الغير كبيع وشراء واجارة وحياطة وصيانة
 وبناء اقضى الام امره الى امر ذلك الغير للتكلم بحجته ان يقضى الام احتصاص ذلك الفعل
 به ان يترك الغير لان وضع الام للاختصاص وهو لا يتحقق هنا الا بالامر المفيد للتوكيل لم يثبت
 في ان يثبت لك ثوبا ان باعه بلامر لا انتفاء التوكيل سواء ملكه الى المخاطب ذلك الثوب او لا
 بخلاف ما اذا قال ثوباك فانه يقتضي كونه ملكا له كاشيائه وان تعلق الام الى ثوبان بعين او فعل
 لا يقتضيها الى النيابة كاكل وشرب ودخول وضرب الولد احتراز عن ضرب العلام فانه يقبل
 نيابة الغير اقضى ملكا الى ملك المخاطب لانه كمال الاختصاص فثبت في ان يثبت ثوباك ان
 الى ثوبه بلامر علمه به البائع او لا بان اخفى المخوف عليه ثوبه في ثياب الخالف فباعه ولم يعلم
 هذا فظن التعلق بالغير واما نظير التعلق بفعل لا يقبل النيابة فخوان اكلت لك طعاما او شربت
 لك شرابا اقضى ان يكون الطعام والشراب ملك المخاطب كما في قوله ان اكلت طعاما لك
 او شربت شرابا لك فانه وان تعلق بالاكل صورة متعلق بالطعام معناه واما ضرب الولد فلا
 يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص قالت امرأة لزوجها اكتب علي امرأة فقال
 الزوج كل امرأة لي مكر اطلقت العائلة لدخولها تحت كل امرأة وصح فيه خبره لانه قال هذا

هذا الكلام لارضائها ومراعاة غيره كونه خلاف الظاهر فيصدق ديانة لا قضاء **كتاب الحدود**
الح لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة خرج به التعزير اذا لا تقدر فيه الى ليس قدر معين فان اكثره
 تسعة وتكون سوطا واقل ثلثة كما سياتي فيجب الى على الامام اقامتها حقا لله تعالى فان المقصد
 الاصل من شرعية الانزجار عما يتقرر به العباد خرج به العصاص لانه حق العبد والربا
 الموجب للمحد وطني مطلق خرج به وطني المجنون والصبي والوطني يتناول الاطلاق المحر عن
 الانزال فانه ليس بشرط ههنا كما في الجنابة قبل مشهدة خرج به وطني غير المشهدة كصغيرة
 لا شهرة والميتة والبهائم فان وطني لا يوجب الحد خال عن ملك اعم عن ملك النكاح
 وملك البهائم وبشبهه ويدخل فيه شبهة الاشتباه والمحل وسياته بيانها عن طوع خرج
 زنا المكره فان الاكره يسقط الحد وسياته تفصيل في كتاب الاكره هذا في حق الرجل
 واما زنا المرأة فعبرة عن تكليفها بثل هذا الفصل كذا في النهاية ويشتر الزنا بشهادة
 اربعة من الرجال في مجلس واحد حتى لو شهدوا متفرقين لم تقبل ذكره الزيلعي بالتواضع
 بالشهادة ان شهادة ملتبسة بلفظ الزنا لانه الدال على فعل الحرام او ما يفيد معناه وسياته
 بانه لا يجر لفظ الوطني والجماع فانه لا يفيد فايدته فيسألهم الامام عنه ما هو الا عن ما
 هيته فانه قد يطلق على كل وطني حرام وايضا أطلقه الشارع على غير هذا الفعل نحو العينا
 تزنيان وكيف هو فان الوطني يقع بلا انتفاء الختانين وبين ربي فان الزنا في دار الحرب لا يوجب
 الحد ومتى ربي فان المتقادم لا يوجب الحد وبين ربي فانها تكون في وطني بشبهه فان يشهده
 وقالوا رايانه وطهها في فرجها كالميل في المكحلة بعضهم وعاء الكحل وعبدوا سرا وعلمنا
 ولم يكتف بظاهر عدالتهم احتيا لا للدراهم الى الامام به ان يثبت الزنا وباقرار العاقل البالغ
 عطف على قوله بشهادة اشترط العقل والبلوغ اذا لا اعتبار لقول المجنون والصبي خصوصا
 في وجوب الحد لا الكلام لان الذمى تجده باقراره عندنا خلافا لما لك ولا الحرة لان اقرار العبد بالزنا
 يوجب الحد عليه ما دون ما كان او محجورا خلافا لفرقة اربعة الى اربع مرات عندنا وعند
 الشافعي رجب بخلافه اقرار مرة كما في سائر الحقوق في اربعة مجالس من مجالس المقر لا الحكم لقصة
 ما عدا رض الله عنه فانه صلى الله عليه وسلم اقر اقامته عليه الى ان اقراره مرأت في اربعة مجالس

تعا فاجلدوا حيث لم يذكر الغريب والسكوت في موضع الحاجة الى البيان تمام البيان كما قرئ
في الاصول وما رواه مشوخ الاسيا سنة فان الامام اذا اراد فيه مصلحة غريب بقدر
ما يبرك لانه لا يبعد في بعض الاحوال ويرجم مريض يحسن زني لانه شرع ان لا ينفك عن سب
المرض ولا يجلد مريض حدة الجلد حتى يبرأ لانه شرع زاجر الامتلاء والجلد في المرض ربما
يكون متلفا وحامل زنت لم تحده حتى تضع لان فيه اهزارا بالولد الذي لم يكن والحمل
من ماء الزنا محرم كغيره فان حدة الرجم توجب حين وضعت لان التأخير لاجل الولد
وقد خرج والمرضى لا ينافي اقامة الرجم واذا كان حدة الجلد تجلد بعد النفاس لانه نوع
مرض فينظر البواء منه **باب وطئ يوجب الحد او لا** الشبهة دارته للحق لقوله صلى الله
عليه وسلم ادروا الحد وبالشباهات ما استعظم هذا حديث تلقته الامة بالقبول وانما
اختلفوا في ثبوت الشبهة وحدها فاحتاج الى تحديدها وتنويعها فتقول الشبهة ما يشبه
الثابت وليس بثابت وهي ثلثة انواع احدها شبهة في الفعل ويسمى شبهة اشتباه
وهي شبهة تثبت في الفعل بظن غير الدليل اي غير دليل الحمل دليل وهي يتحقق في حق
من اشتبه عليه لامن لم يشبه عليه فلا بد من الظن ليحقق الاشتباه كقولهم سقوا
حده من علم منهم انه حر لامن لم يعلم فلا يجد من ظن الحمل في ثمانية مواضع ذكرها بقوله
وطئ امه ابوه فان ابي حال الاماكن بين الاصول والفروع فيبذل ظن ان للابن ولاية
وطئ جارية الاب كما في العكس وامه امراه فان غنى الزوج بمال زوجته المستفاد
من الحاقول بها ووجدك عابلا فانغى الى مال حديجة رضي الله عنها قد يوجد شبهة
ان مال الزوج ملك للزوج وامه سبه فان احتياج العبيد الى اموال المولى اذ ليس لهم
مال يستقون به مع كمال الانسباط بين ممالك مولى واحد ومع انهم معذورون بالجهل
مظنة لا اعتقادهم حق وطئ امه المولى ووطئ المهر من الامة المهرونة فان مالكية المهر من
المهرونة ملك يد يبيع ظن حبل وطئ المهرونة بقاء انوال النكاح وهو العدة لا يبعد ان يبيع
بغيره لان يشبه عليه حق وطئ المعتدة الى معتدة بثلاث والمعتدة بطلاق على مال
والمعتدة باعتان وهي ام ولده والحال ان المعتدة ام ولده ولا حدة في هذه المواضع الثمانية

ما استطعتم
في امره في امره

الثمانية ان قال الجاني ظنت انها تحل لي وان قال علمت انها حرام على وجب الحد
وثاني انواع الشبهة شبهة في الحمل ويسمى شبهة حكمية وهي تثبت في الحمل بقيام دليل
للحرمة انا اي اذا نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع تكون منافيا للحرمة
ولا يتوقف على ظن الجاني واعتقاده فلم يجد الجاني بهذه الشبهة مطلقا اي ولو قال
علمت انها حرام على في ستة مواضع ذكرها بقوله وطئ امه ابوه فان الدليل ان في
الحرمة فيه قوله ام انت وما لك لا يبيك ووطئ معتدة الكنايات فان الدليل منه
قول بعض الصحابة ان الكنايات رواجع ووطئ البايع الامة المبيعة ووطئ
الزوج الامة المهرولة التي جعلها صداقا لمرأة تزوجها قبل تسليمها الى سيد الاول
اي المشرى والثانية الى الزوجة فان كون المبيعة في يد البايع بحيث لو هلك انتقض
البيع دليل الملك في الاول وكون المهر صلة اي غير مقابل بمال دليل عدم زوال الملك
في الثانية ووطئ الشريك في احد الشريكين الجارية المشتركة فان الملك في الجارية المشتركة
دليل جواز الوطن واذا ادعى النسب يثبت اي النسب هنا اي في شبهة الحمل لا
الا او في اي شبهة الفعل لان الفعل في الاول يخص زنا وان سقط الحد لامر
راجع اليه وهو اشتباه الامر عليه بخلاف الثانية وثالث انواع الشبهة شبهة
العقد وهي تثبت بالعقد اي عقد النكاح عنده اي عند ابي حنيفة رجم ووطئ محرم نكاحها
وان كان حرمة متفقا عليها وهو عالم به حيث لا حدة عليه عنده ولكن يرجع عقوبة
ان علم بذلك وعند غيره ان علم بحده والا فلا وسنأتي بيانه وحده بوطئ امه اخيه
او اخته وعمه او عمته وقال ظنت انها تحل لي وكذا ساير المحارم سوى الولاد اذ
لا بسوطه له في مال هو لا فلم يستند ظنه الى دليل فلم يغير وحده بوطئ اجنبية جده
على فراشه وقال حسبها امرائي اذ بعد طول الصحبة لا يشبه عليه امرائه ولو هو
اعني لانه بقدر رجلي التمييز بالحركات والمهرينات الا اذا عاها فاجابتها اجنبية وفان
انا زوجك فوطئها لان الاخبار دليل كذا في الكا في حدة اذا اجابت بالفعل ولم تفصل
ذلك فوافعها وجب عليه الحد كذا في الابيضاح ودمية عطف على ضريبة وجاز للفصل

في امره في امره

في امره في امره

زني بها حرة ودمي زني بحرية كون اهل الذمة محاطين بالعقوبات لا الحرة والحرية
 والحرية لانهم ليسوا محاطين بها ولا من وطن اجنبية زنت اليه وقلن اي عرسك
 وعليه مهر ما قضى به عمر رضي الله عنه وبالعدة ولا من وطن محرماتها عند ابي حنيفة
 ر. فانه جعل العقد بشبهة في ذمة الحرة كما سبق ولا من وطن بهيمة لانه ليس في معنى الزنا
 في كونه جنسية ثم ان كانت مما لا يؤكل تذبح ثم تحرق بالنار ولا تحرق قبل الذبح ومن
 الفاعل قيمة الدابة ان كانت لغيره لانها قتلت لاجله والاحراق بالنار ليس بواجب
 وانما يفعل للامانة الرجل بها ان كانت باقية فينقطع الحديث به وان كانت مما يؤكل
 تذبح فتؤكل عند ابي حنيفة ر. وعند ابي يوسف ر. تحرق او ان في ذمة عطف على
 وطني فانه لا يحد عند ابي حنيفة ر. وعندهما وعند الشافعي ر. يحد لانه في معنى الزنا
 لانه قضاء الشهوة في محل مشتهر على سبيل الكمال تحضرا ما وراثة ليس بوزنا
 فان الصحابة اختلفوا في وجوبه من الاحراق وحدهم الجدار عليه والتكس من
 محل مرتفع باتباع الاجار فعند ابي حنيفة ر. يعز زنا بمثل هذه الامور او زني
 دار الحول ودار البقي ثم خرج اليها لانها الى الحد ولا تقادم هناك بالحديث ولا بعد
 ما خرج لانها لم تنفذ موجبة فلا ينقلب موجبة ولا بوزنا غير مكلفة مطلقا الى الاعلى
 الفاعل والمفعول به وزنك بان زنا مكلفا بغير مكلف حده فقط ولا بالزنا
 بمساجرة له الا للزنا بان استاجر امرأة ليأتي بها لم يحد عند ابي حنيفة ر. وقال
 حذا وهو قول الشافعي اذ ليس بينهما ملك ولا شبهة فكان زنا محضا وله ما روي
 ان امرأة سالت رجلا ما لا فابي ان يعطيها حتى تكتنه من نفسها فدرء عمر رضي الله
 عنهما الحد وقال هذا مهر ما ولا بالزنا باكره سواء كان الكره زانيا او مزية ولا باقر
 بالزنا اربع مرات ان انكره الاخر هذه المسئلة على وجهين احدهما ان يقر اربعا
 بالزنا بفلانة وقالت انه تزوجني او اقرت اربعا بالزنا مع فلان وقال فلان
 تزوجتها لم يحد او ما قال وثانيهما ان يقر اربعا انه زني بفلانة فقالت ما زني
 ولا اقرت اربعا بالزنا مع فلان وقال فلان ما زنت بها ولا اقرتها

في الزنا بالزانية
 في الزنا بالزانية

لا يحد المقر عند ابي حنيفة ر. وفي قتل امه بوزنا يحد والقيمة لانه جن جناتين فيرث على
 كل منهما موصيها الحد بالزنا والقيمة بالقتل والخليفة ان الامام الذي ليس فوقه امام لا يحد
 لان الحد حق الله تعالى واقامته اليه دون غيره ولا يكتنه ان يقيم على نفسه ويقض ويؤخذ
 بالمال لانهما من حقوق العباد ويستوفيه ولي الحق اما يكتنه او بالاستعانة بمقتضى
 المسلمين **باب شهادة الزنا والرجوع عنها** شهد بحد متقادم بلا عذر بان يكون قريبا من
 امامه بحيث يقدر على اقامة الشهادة بلا تأخير لم يقبل لان الشاهد في الحد ومخبر بين
 حجتين ادراك الشهادة والسرفا للتأخير ان كان لا حصارا لسرفا لا قدام على الاداء بعده
 لسوفي باطنه من حقد او عداوة حركة فيتهم فيها والاصار فاسقا انما بخلاف الاقرار
 كما ساء الا انه حد فذوق لان الدعوى فيه شرط فيجمل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا
 يوجب قسبهم وبعضهم السرفة اي اذا شهد شهود والسرفة بعد التقادم لا يحد
 السارق وبعضهم ما يسرق لان التقادم لا يضره لانه حق العبد ولو اقر به الى الحد بعد
 التقادم يحد لاستثناء تهمته الحقد والعداوة الا انه الشرب كما ساء والتقادم الى الشرب
 برؤاى الرجوع والتقادم لغيره بعضي شهر هو الاصح وقبل سنة اشر شهدوا بوزنا وهي غايبة
 حد وبسرفة من غيب لان الدعوى تنعدم بالغيب وهي شرط في السرفة لا الزنا كما ساء
 ولو اختلف اربعة في زوايت البيت او اقر بوزنا واهلها حد اما الاول فمعه ان يشهد
 كل من اثنين على الزنا في زانية والقياس ان لا يجب الحد لاختلاف المكان حقيقة وجه الأشخاص
 ان التوفيق ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زواية والاشهاد في الاخرى بالاضطراب
 وفي الحاشية هذا اذا كان البيت صغيرا بحيث يحتمل ذلك واما اذا كان كبيرا فلا واما الثاني
 فلان جهل المقر لا يدفع الحد اذ لو كانت امرأة او امته لم تخف عليه وان كان شهد وكذلك
 اي شهدوا انه زن بامرأة لا يعرفونها او اختلفوا في طوعها الى شهد اثنين انه زني بفلانة
 فأكبرهما واخران انها طاعة او اختلفوا في بلد زناه الى شهد اثنين انه زني بامرأة
 بالكوفة واخران انه زني بها بالبصرة او اتفق مجتاهد في وقته واختلفا في بلدته او شهدوا
 بوزنا وهي بكر او هم فسقة او شهدوا على شهود لم يحد احوال لا المشهود عليها ولا الشهود

مطلقا
 وفي قتل امه بوزنا يحد
 الحد والقيمة

في الزنا بالزانية
 في الزنا بالزانية

بسبب القذف وان شهد الاصول بعد ايام عدم الحجة في الاول على المشهود
 عليه فلان الظاهر انه زوجته او امته واما عدمه على الشهود فلا يتفاهم على النسبة
 الى الزنا بل يفظ الشهادة اخرى كلامهم من ان يكون قذفا واما عدمه في الثاني فلان
 الفعل المشهود به ان كان واحدا فبعضهم كاذب لان الواحد لا يكون بطوعها و
 كرها والا فلا نصاب للشهادة على كل منهما واما عدمه على الشهود فلا يتفاهم بلفظ
 الشهادة واما في الثالث فلان الفعل الواحد لا يكون في موضعين ولا يحد الشهود
 لما ذكر واما في الرابع فلما في الثالث واما في الخامس فلان الزنا لا يتحقق مع البكارة
 فظهور كذبهم يتبين فلا يجب الحجة عليهما لان قولهن حجة في اسقاط الحجة لا في ايجابها
 ولا على الشهود لتكامل عددهم ولفظ الشهادة وكذا اذا شهدوا على رجل بالزنا
 فهو محبوب فانه لا يحد لظهور كذبهم ولا شهود لتكامل عددهم ولفظ الشهادة كما
 اذا شهدوا على امرأة بالزنا فوجدت زنتها حيث لاحد عليهما ولا عليهم واما في
 فلان الفاسق من اهل التحل والاداء وان كان في ادائه نوع قصور لثمة الفسق
 ولهذا الوقفي بشهادته ينفذ عندنا فيثبت بشهادتهم الزنا من وجه باعتبار الالكية
 دون وجه باعتبار القصور فيسقط الحجة عن المشهود عليهما باعتبار عدم الشف
 ويسقط عن الشهود باعتبار الثبوت واما السابع فلان في الشهادة على الشها
 زيادة الشبهة لان احتمال الكذب فيها في موضعين في شهادة الاصول وشهادة
 الفروع ولا يحد الفروع لانهم ما نسبوا المشهود عليه بالزنا بل حكموا بشهادة الاصول
 وانما ردت شهادتهم لنوع شبهة وهي كاذبة لاداء الحجة لا لاثباته وان جاء الاصول
 وشهدوا على معانية ذلك الزنا بعينه لم تقبل ولم يجدوا ايضا لان شهادتهم قد ردت
 في تلك الحادثة من وجه برة شهادة الفروع لانهم قايضون مقامهم وشهادتهم شهادتهم او اصل
 وشهادة في حادثة اذا ردت لم تقبل فيها ابدا فان شهدوا بالزنا حال كونهم محبسين
 او محذرين في قذف او ثلثة وقد وجب الاربعه احداهم محذوف او عيب
 او وجد كذا الى محذوف في قذف او عيب بعد الحجة حدوا الى الشهود لا المشهود عليه

حيثما

عليه وهو جواب لقوله فان شهدوا او انا خص الحجة بهم لعدم اهلية الشهادة فيهم او عدم
 النصاب فلا يثبت الزنا ويحب الحجة لكونهم قذفة وارشح جرح جلدته بعد ان شهدوا
 بالزنا والزنا في غير محض فخلد فخرجه الجلد ثم ظهر احداهم عبدا او محذورا في قذف
 فارس الجلد بعد رده عنده خلافا لهما ودينه رجع في بيت المال واتي شهدوا والزنا في محض
 فخرج ثم ظهر احداهم عبدا او نحوه فدينه رجع في بيت المال واتي رجع من الاربعه بعد
 رجع حجة الى حد الرابع فقط حجة القذف خلافا لفرع وعزم رجع الدية خلافا للشافعي
 وقبل ان رجع منهم قبل الرجم حدوا الى حد جميع الشهود حجة القذف لان كلامهم قد
 في الاصل وانا يصير شهادة بالتصال القضاء به فاذا لم يتصل بقي قذفا فيحدون لاشي
 على خامس رجع اذ بقي من بقي بشهادتهم كل الحق وهو الاربعه فان رجع آخر حجة او
 عزم ما الرجع الى ربع الدية اذ بقي ثلثة اربع الحق بقاء الثلثة على الشهادة لان تكال
 العدد ليس بشرط للبقاء بل بقي بكل رجل فسط فصار عليهما الرجع وعلى كل واحد
 من الواجبين حجة كاملة لان الحجة لا تجزئ ضمن المزدكية دية المرحوم ان ظهر واعبدا
 او كفارا يعني شهدا ربعة على رجل بالزنا فزكوا فزكوا فاذا الشهود كفارا وعبيدا فائدة
 على المزدكية عنده وعندهما على بيت المال قالوا معناه اذا رجعوا عن الزكية وقالوا
 ايم عبيد او كفار وقيل هذا اذا قالوا نعدنا بالزكية مع علمنا بحالهم كما لو قتل من امر
 برحمه فظهر واكدك يعني شهدا ربعة على رجل بالزنا فامر القاضي بوجبه فضرب رجل
 عنقه ولم يدرج ثم وجد الشهود عبيدا او كفارا فاعل القاتل الدية والعيس ان يكفى القضا
 لانه قتل نفس معصومة بغير حق وجه الاحتكان ان القضاء صحيح ظاهرا وقت القتل
 فاورث شبهة بخلاف ما اذا قتل قبل القضاء لان الشهادة لم تخرج بعد ويجب الدية
 في ماله لانه عديم سبائة ان العواقل لا تقبل دم العبد وضمن بيت المال ان لم تنزل فخرج
 لانه امثل امرا لا مام فقتل فعلى البه ولو باشر بنفسه يجب الدية في بيت المال كذا
 في هذا اقر شهود الزنا بنظرهم عدا قبلت لاجابة النظر لهم ضرورة تحتمل الشهادة ناني
 انكر الاحصان بعد وجود سائر الشرايط فشهد عليه رجل وامرأتان او ولد زوجته

شهادة

كلامهم

منه ربح اما الاول ففيه خلاف زفر والشافعي فان زفر يقول انه شرط في معنى العلة فلا
يقبل فيه شهادة النساء، احتيالا للدرء والشافعي يحكي على اصله ان شرها دهرهن غير مقبولة
في غير الاموال ولنا ان الاحصان عبارة عن الخصال الحمدة وانها ماسنة من الزنا فلا
يكون في معنى العلة لان ادنى درجات العلة ان يكون مفضية الى المخلول وهو في المانع
غير معقول **باب حدة الشرب** اذا شرب خمر اجاب اذا قوله الاتي حذيقه ان حجة وشرب الخمر
ولو كانت نقطة واحدة يجرها وان زالت الا ربحها بعد الطريق او سكر عطف على شرب
ورال عقله بحيث لا يميز بين الرجل والمرأة وهو عطف تفسير بقوله سكر فان المراد
بالسكر عند ابي حنيفة في حق وجوب الحد هذا المعنى وفي حق حمة الاشربة ان يهذى و
عندهما ان يهذى مطلقا ببسبب وكفه من السكر انه يجر الخمر واقر به الي شرب الخمر والسكر
بغير فامة او شهيد رجلان لارجل وامرأتان فانها لا تقبل في الحدود وعلم شره طوعا
فان الشرب بالاكراه لا يوجب الحد **حد صاحب ليل** ادب به وينزجر لان الظاهر انه لا يثأتم
حال السكر ثابتهن سوطا للحر ونصها للعبد لاجماع الصحابة عليه رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين يتوزع ثوبه بينه الا الا زار ويفرق جلده كما في الزنا لما مرته وان اقر به الي سبب
الخمر او شهد عليه بعد زوال التوحيق قبل مجموع الاقرار والشهادة او تقيانها الى علم شرها
بان تقيانها او وجد ربحها منه بلا اقرار او شهادة او رجوع عن اقرار شرب الخمر وشرب
السكر بفنختين عصير الرطب اذا اشتد وقبل به كل شراب مسكر او اقر سكران لا الا لاجدة
اما عند الحد بعد زوال التوحيق فلان حد الشرب ثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم
ولا اجماع الابواب ابن مسعود رضي الله عنه وهو شرط قيام الواجبة واما عدمه بتقيانها
ووجدان ربحها فلان الواجبة محتملة وكذا الشرب قد يقع عن اكراه او اضطرار
ولا يجزئ السكر ان حذيقه يعلم انه سكر من النبيذ وشره طوعا لان السكران من المباح لا يوجب
الحد كالسج ولبن الوميك وكذا شرب الكمر لا يوجب الحد واما عدمه بالرجوع عن اقراره
فلانه خالص حق الله فيعمل فيه الرجوع واما عدمه في اقرار السكران فلزيادة احتمال الكفر
في اقراره ومخال لدرءه لانه خالص حق الله تعالى بخلاف حد القذف لانه فيه حق العبد والسكران

والسكران فيه كالمصاحي عقوبة عليه كما في سائر نهيها فانه لو ارتد السكران زائل العقل
لا يجرم عرسه لان الكفر من باب الاعتقاد ولا يتحقق مع زوال العقل اقيم عليه بعض
الحكم فهو بفسقه ثانيا يشترك في الحكم كذا في الزنا لما سياتي ان الحد وادراكه كانت
من جنس واحد يتداخل **باب حد القذف** هو كحد الشرب كمية الى عدد او هو ثمانون
جلدة للحر ونصفها لغيره وثبتوا حيث ثبت كل منهما بشهادة رجلين ولا تقبل فيه
النساء كما في سائر الحدود وادراكه في محصنا او محصنة ولما كان معنى الاحصان
مغايير للمعنى الاحصان في الزنا ففسره بقوله اي مكلفا يعنى عاقلا بالغوا وانما شرط ذلك
لان العار لا يلحق الصبي والمجنون لانتفاء الزنا منهما مسما لقوله الصلوة والسلام
من اشرك بالله فليس بمحصن عفيفا عن الزنا فان غير العفيف لا يلحقه العار وايضا
القاذف صادق فيه وعفته اعم من ان وطئ بنكاح صحيح او لا وبهذا التعميم يميز
عن احصان الزنا بصريحه متعلق بقذف اي بصريح الزنا بان يقول زنت او يازا
او انت زانية وكذا او بزناك في الجمل معناه زنت فانه يجرى مهورا ايضا وعند
محمد لا حجة لان المهور هو الصعود او مشركا والشبهة دارية قلنا حالة القذف
تخرج ذلك اولست لا ييك اولست بآبى فلان آبيه اي قال لست بآبى زيد الذي
هو ابو المقدوف فقوله آبيه لفظ المص في غضب متعلق بزناك والمعطوفين
بعده وثقى النبوة في غير الغضب يجعل المعاتبه حد القاذف بطلت المقدوف لا
المحصن واشترط طلبه لان فيه حقه من حيث دفع العار عنه ولو كان المقدوف
عائبا عن مجلس القاذف حال القذف واشترط ذكر هذا التعميم في التارخانية
نظرا عن المخبرات ولا بد من حفظه فانه كثير الوقوع ينزع الفروع والحشو فقط متعلق
بحد يعنى لا يجرى كما يجرى في حد القذف الزنا لان سببه غير مقطوع به لاحتمال كون
القاذف صادقا لكن ينزع منه الفروع والحشو لانه يمنع ايصال الالم اليه لا يثبت
اي لا حجة بقوله لست بآبى فلان حده بالجر صفة فلان او بدل منه وانما لم يحده
لانه صادق في نفيه وبشبهة اي لا حجة ايضا بشبهة آبيه اي حده او يا حال او غيره

او رتبة لان كل من سمي ابا وليس باب حقيقة فلا حد في نفيه ولا بقوله يا ابن ماء السماء
 فان في ظاهره نفي كونه ابنا لا يسمي وليس المراد ذلك بل التثنية في الجود والسماحة والصفا
 ولا بقوله يا بنطي لعربي فانهم جيل من الناس اسود العراق وقال ابن ابي ليلى هو قذف
 فيحد فيه لانه نسب اليه غير ابيه والحجة عليه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل
 عن رجل قال لرجل يا بنطي فقال لا حد عليه وبطل عطف على بطل القذف
 من يقع القذف في نسب بحد القذف الميت يعني لا يطالب بحد القذف للميت الا من يقع القذف
 في نسب بحد القذف كالولد وان على والولد وان سئل لان العار يلحق بهم بسبب الجزئية
 فيتلوا لهم القذف معنى وعند الشافعي حد القذف يورث فيثبت لكل وارث حق المطالبة
 ولو كان الطالب محرما عن الميراث بالقتل او الكفر او الرق فان القذف اذا كان
 محصنا حاز لابنه الكافر والعبد ان يطالب بالحد خلافا لمحمد ويثبت لولد الولد حال
 كقيام الولد خلافا لوفيهما او ولد بنت فان له المطالبة لتحقيق الجزئية وعند
 محمد لا يطالب الامم يرث بالعصوبة قال ابن الزائين وقد مات ابواه فعليه
 حد واحد لان الغلب في الحد ودعنا حق الله تعالى فيحد اخل حتى لو قذف رجلا مرارا
 او جماعة كل واحد منهم لا يجب الا حد واحد كما سئل عن ابي ليلى كان قاضيا بالكو
 فسمع يوما رجلا يقول عند باب مسجد لرجل يا ابن الزائين فامر باخذه فادخل
 المسجد فضر به حدين ثمانين ثمانين لقذفه الولد بن فبلغ ذلك ابا حنيفة رضي فقال
 باللعين قاض ببلدنا قد اخطاه في مسئلة واحدة من خمسة اوجه حدة من غير خصوصية
 القذف وضر به حدين ولا يجب عليه الا حد واحد ولو قذف الغاوي بن الحزين
 والواجب ان ينصل بينهما يوم او اكثر وجبة في المسجد وقد قال عليه الصلوة والسلام
 جنبوا صبيانكم ساجدكم ومجايبكم وسليبيوكم واقامة حدودكم والخامس
 ينبغي ان يكشف ان القذفين حيان او ميتان ليكون الخصومة اليهما او الى ولدهما
 وان اجتمعت على واحد اجناس مختلفة بان قذف وزني وشرب وسرق يقام عليه
 الحد ولا يوالي بينهما خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الاول فيبذل بحد القذف والا

اول لان فيه حق العبد ثم الامام بالخيار ان شاء بدا بحد الزنا وان شاء بدا بالقطع استوا
 في القوة لثبوتها بالكتاب ويؤخر حد القذف لانه اضعف منها ذكره الزيلعي ولا يطالب احد
 من العبيد بسبه ولا احد من الاولاد باه بقذف امه الحرة المسلمة لان المولى لا يعاقب
 بسبب عبده ولا الاب بسبب ابنه فلو كان لها ابن من غير له الطالب لوجود السبب
 وانتفاء المانع وليس فيه ارث اذا مات القذوف بطل كل الحد عندنا خلافا للشافعي
 لان الارث يجري في حقوق العباد منها حق الشرع غالب عندنا ولا فيه رجوع يعني
 من اقر بقذف ثم رجع لا يقبل لان القذوف فيه حقا فيكذب به في الرجوع بخلاف حدود
 وهي خالص حق الله اذ لا مكذب له فيها ولا اعتناص اخذ عوص عنه لانه ايضا يجري
 في حقوق العباد قال رجل لاحد ياراني قد اقرت كلاءه عليه بلاءي بقوله لا بل انت حد
 لان معناه لا بل انت زان ولو قال لعمره قد ردت به حدت ولا لعان لان كلامها
 قذف الآخر وقذفه يوجب اللعان وقذفها يوجب الحد فيبدا بالحد لان بدايته
 فائدة ابطال اللعان لان الحد ودية القذف ليس باهل اللعان ولا ابطال في عكسه
 لان الملاعة تحدد حد القذف لان احصائه لا يبطل اللعان والحد ودية في القذف
 لا تلاعن لسقوط الشهادة فيجوز لدفع اللعان لانه في معنى الحد وبزيت بك يدري
 اذا قال لها يارانية فقالت رنت بك فلا حد ولا لعان لوقوع الشك في كل منهما لاحتمال
 انها ارادت الزنا قبل النكاح فيجب الحد لا اللعان واحتمال انها ارادت النكاح زنا
 هو الذي كان معك بعد النكاح لانه ما كنت احدا غيرك وهو المراد في مثل هذه الحال وعلى
 هذا يجب اللعان لا الحد لوجود القذف منه لامتناع الشك اقر بولد فحق لعان وان
 عكس حد لان النسب ثبت باقراره ثم بالنفي صار قاذفا فوجب اللعان واذا نفيه ثم اقر
 فقد كذب نفسه فوجب الحد والولد ان يعني ولدا اقر به ثم نفيه وولد انفيه ثم اقر
 به له الا يثبت نسبهما منه لاقراره قال لامرأة ياراني حد ورجل يارانية لا كذا في تحفة
 الفقهاء لا شيء بليس يا بني ولا بابك لانه نفي الولادة ولا يصير به قاذفا ولا حد بقذفه من لها
 ولد لا بل لقيام امارة الزنا منها وهي ولادة ولده لا بل له ففانت العفة فظن اليها

وما كنت بها

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the top of the page.

[illegible]

۱۰۸
 در این سفر و این ایام و این روزها و این شبها و این اوقات و این
 در این سفر و این ایام و این روزها و این شبها و این اوقات و این

من الزنا كالوطئ حالة الحيض وفي العرف لا يراد إلا أول الزنا وكثيرا ما يراد به الحب
الليثم فلاحه فيه وانما عزز فيها لانه اذى مسلما والحق الشئ به ولا مدخل للقياس
في الحد وفوجب التعزير لاني لا يعزى بياحار يا خضر يا كلب يا تيس يا قرد يا حمام
يا ابنه الى ابن الحمام وابوه ليس كذلك يا مواجر فانه يستعمل فيمن يوجرا اهل الزنا لكنه
ليس بمعناه الحقيقي المتعارف بل بمعنى المخرج فلا تعزير فيه يا بقا فانه من شتم العوام
ولا يقصدون به معنى معينا بل يحكمه بوزن القصة النقطة من يضحك عليه الناس
وبوزن المأثرة من يضحك على الناس يا سخرة هو ايضا كذلك وقيل في عرفنا يعزى في
يا كلب يا حار يا خضر يا بقا اذ يراد به شتم ويتأذون به وقيل ان كان المسبوب من
الاشراف كالنقمة والعلوية يعزى لان الوصية تلحقهم بذلك وان كان من العامة
لا يعزى لليقين بكذبه وهذا حسن كذا في الكافي اذ عني رجل عند القاضي على رجل سرقه
ومخرج عن اثباتها لا يعزى لان مقصود المدعى تحصيل ماله لا البت والشتم بخلاف
دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت بحد لامة وهو حق العبد اي حق العبد غالب فيه في
الزنا فيجوز فيه الابرار والعفو واليمين والشهادة على الشهادة وشهادته رجل وامرأته
بخلاف الحدة الذي هو خالص حق الله تعالى حيث لم يخرج فيه شيء من ذلك يعزى المولى عبده
والزوج زوجته على تركها الزينة وتركها عمل الجناية وعلى الخروج من المنزل
وترك الاجابة الى العرش لاني لا يعزى الزوج زوجته على ترك الصلوة والاب
يعزى ابنه عليه قال في النهاية انه انما يضربها بالمنفعة تعود اليه لا بالمنفعة تعود اليها
الا ترى انه ليس له ان يضربها على ترك الصلوة ولا ان يضربها على ترك الزينة ونحوه
من حد او عزيمات فدمه يهدر لانه فعل بافضل بامر الشرع فيكون منسوبا اليه الا
فكانه مات حتى انبثه الامراء عزرا واما لمثل ما ذكرنا فمات فان دمها لا يكون
هدرا لان تأذيه مباح فيستفيد بشرط السلامة اذ عت على زوجها ضربا قاشا و
ثبت ذلك يعزى وكذا المعلم اذا ضرب الصبي ضربا قاشا يعزى كذا في مجمع الفتاوى
الى رجل امراه او مع حرمة وهما مطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعا كذا

ارجى الزنا ولم تبت بجد الكدعي
 لا في الدنيا ولا في الآخرة
 ومحمد وانما رزقنا من الغنم اياك الامام عند الرضا
 وعندي انا الصنف ثانيا الذي جني عليه الامام
 بنين قال اخي والواجب صيانة قلنا فان ارباب
 فذلك في الغنم والواجب صيانة انا جني على
 اننا انما قال الطحاوي في بيان ان الغنم
 اننا انما قال للسيد الصغير ان الغنم
 اياك الامام ثم ذكر الطحاوي وذكر

زوجها

في النية **كتاب السرقة** هي لغة اخذ الشيء من غيره خفية اي شئ كان وشرعا
اخذ مكلف اي عاقل بالغ خفية قدر عشرة دراهم مضروبة جيدة محررا صفة قدرا
وحال عنه بكان او حافظ فقد زيد على المعنى اللغوي واصاف شرعا منها في السارق
وهو كونه مكلفا ومنها في المسروق وهو كونه مالا متقوما مقدرا ومنها في المسروق منه
وهو كونه حرزا وبيانها ان شاء الله تعالى والمعنى اللغوي فيها مرعي فيها اما ابتداء
او انتهاء كما اذا شرب الاخذ خفية واخذ خفية او ابتداء فقط كما اذا نخب الخبز
خفية واخذ المال من المالك مكابرة على الجهاد ثم انها اما صفة وهي السرقة المشهورة
وفيها سارق عيّن المالك او من يقوم مقامه واما كبرى وهي قطع الطريق وفيها
سارق عيّن الامام لانه المصديك لحفظ الطريق باعوانه وشرط كون السارق
مكلفا لان الجناية لا تتحقق دون العقل والبلوغ والقطع جزاء الجناية وشرط كون
المأخوذ عشرة دراهم مضروبة خفية فضاء او قدرا قيمة لان النص الوارد في حق
السرقة يحمل في حق قيمة المسروق وقد ورد الحديث في بيان ذلك في الجملة حيث قال عليه
الصلوة والسلام لا يقطع السارق الا في ثلث الخيول وقال اصحابنا الخيول التي قطعت
اليدين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يساوي عشرة دراهم رواه ابن عباس
وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وشرط كونها وزن سبعة مثاقيل لان المعبرة وزن الدراهم
في غالب البلدان وكونها مضروبة لانها المتناول عرفا لاسم الدراهم وهو ظاهر الرواية
وهو الاصح حتى لو سرق عشرة ثياب او عشرة معزوبة لا يجب القطع لان
شرط العقوبات تراعى في وجودها بصفة الكمال والتميز انقص من المضروب
قيمة ولهذا شرطوا الجودة حتى لو سرق عشرة ردية لم يقطع عند ابي حنيفة وزفر
رحمهما الله تعالى وشرط كون الاخذ من حرز شبهة فيه لان ما يدرك بالشبهات لا يتبع
بشبهته والحرز قد يكون بالمكان وقد يكون بالحفاظ وبيان ان سارقا قد
يقطع السارق الى يمينه ان اقر مرة كما في النصوص وخذ القذف ويروى عن
ابي يوسف عدم القطع الا باقراره مرتين او شهد رجلان كما في سائر الحقوق و

وسا لها اي الشاهد بين الامام كيف هي وما هي ومن هي واين هي ومن سرق وبيانها
لزيادة الاحتياط كما مر في الحد ويجب ان يسئل عن الشهود وللمهرنة ثم يحكم بالقطع
وان شارك جمع في السرقة واصاب كلا قدر مضاب وهو عشرة دراهم قطعوا وان اخذ
المال كله من الحرز بعضهم لان المعتادين السارق ان يتولى بعضهم الاخذ ويستعد الباقيون
للدفع فلما امتنع الاخذ بطل لا تمتنع القطع في اكثر السارق فيؤدي الى فتح باب الفساد بقطع
بالساح حجب مقوم يجب من الهند والغانا الروح والابوس حجب حجب وفي الصحاح
شجر طيب الواجبة والعود والمك والادمان والورس نبات كالشمس ليس الا باليمن
يزرع فيبقى عشرين سنة كذا في القاموس والزعران والعنبر والمقصود من الحضر كانهما
الزمر والياقوت والزبرجد واللؤلؤ والعقل والغير وزج وبالحكمة كل ما هو من اعز
الاموال وانفسها ولا يوجد في دار الاسلام مباحة الاصل غير مرغوب فيها واناء
وباب من حجب فان الصنعة فيها غلبت على الاصل فالحق بالاموال الغيبة
وانما يقطع في الباب اذا كان محرزا غير منصوب على الحد خارج البيت وكان خفيئا
لا ينقل على الواحد حمل لال لا يقطع بتأنيده اي حقه يوجد مباحة دارنا كحجب
وحشيت وقصب وسكك وصيد وزرنيخ ومغرة وهي الطين الاحمر ونورة ولا با
بفسد سرجا كلبين ولحم وفاكية رطبة ويخرج على شجر لعدم الاحراز ويطبخ وزرع لم
يحصد لعدمه فيها ايضا ولا في اشربة مطربة والاث لهو وصيلب من ذهب فضة
وشطرنج ونرد لان اخذ ما يتناول اكثر بخلاف دراهم عليها التمثال لانها ما اعتد
للعباد بل للتمتع فلا يثبت فيها تاويل اكثر وباب سجد لعدم المحرزة الاحراز
ومصحف لانه ليس بحرز للتمتع واخذ يتناول القراءة فيه وصبي حر لان الحر ليس
بمال ولو كان المصحف والصبي محليين لان ما فيها تابع لهما فلا يعتبر وعبد كبير لان اخذه
عصب او خذاع لا سرقة ودفا تو غير الحساب لان المقصود ما فيها وهو ليس بمال
ولانها ان كانت شرعية كلب التفسير والحديث والعقبة فهي كالمصحف وان كانت
اشياء مكرهة فهي كالطنبور واما دفاتر الحساب فالمدكور في الكاذب ان المراد دفاتر

في مشاهدان

أَمْضَى حَابِهَا لَأَنْ مَا فِيهَا لَا يُقْصَدُ بِالْأَخْذِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ الْكَوَادِعُ فَيَقْطَعُ أَنْ يُلْقَى نَصَابًا
وَفِي الْمَحْظُورِ سَرَقٌ وَفَاتِحُ حَابِ الْإِنْسَانِ وَاسْتَرْكَلَهَا بِضَمْنِ الْمَالِكِ قِيمَتَهَا وَهِيَ أَنْ يَنْظُرَ بِكُمْ
يَشْتَرِي ذَلِكَ وَهُوَ نَظِيرٌ مِنْ حَرْقِ صَكِّ الْإِنْسَانِ ضَمْنُ قِيمَةِ الصَّكِّ مَكْتُوبًا عَلَى قَوْلِ أَكْثَرِ
الْمُتَأَخِّرِينَ وَلَا يَنْظُرُ إِلَى الْمَالِ وَكَلْبٍ وَفَهْدٍ لَأَنَّهُمَا يُوجَدَانِ مَبَاحٍ الْأَصْلَ وَخِيَانَةٍ كَانَتْ يَحْتَوِي
الْمَوْضِعُ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الشَّيْءِ الْمَأْمُونِ وَجَلَبَ هَوَانٌ بِأَخْذِهِ مِنَ الْيَدِ بِسُرْعَةٍ جَهْلًا وَوَلَبَ
هَوَانٌ بِأَخْذِهِ وَجْهَ الْعِلَاقَةِ قَهْرًا مِنْ ظَاهِرٍ بِلَدَةٍ أَوْ قَرْنَةٍ كَذَا فِي الْمَنْصُفِيِّ وَفِي كِتَابِ
لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقْطَعُ عَلَى الْمُخْتَفِي وَهُوَ الْبَيْتُ بِلَفْظِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَمَالُ الْعَالَمِ
كَأَنَّ بَيْتَ الْمَالِ وَمَالُ لَدَيْهِ شَرَكٌ وَمِثْلُ حَقِّهِ حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا بَانَ كَانَتْ لَهُ عَلَى أَخْرَجِهِمْ
حَالَةً أَوْ مُؤَجَّلَةً فَسَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا لَمْ يَقْطَعْ لَأَنَّهُ اسْتِغْنَاءٌ لِحَقِّهِ وَالْحَالُ وَالْمُؤَجَّلُ فِيهِ
سَوَاءٌ لَأَنَّ التَّاجِلَ لَتَأْخِرَ الْمَطَالِبَ وَلَوْ أَخَذَ بِرَأْسِهِ عَلَى حَقِّهِ لَأَنَّ بَعْدَ رَحْفَةٍ يَكُونُ شَرَكًا
فِيهِ وَهُوَ شَابِعٌ وَإِنْ سَرَقَ مِنْهُ عَرَضًا يَقْطَعُ أَذْلُ لَدَيْهِ لَدَوْلَاةِ الْإِسْتِغْنَاءِ مِنْهُ إِلَّا
بِيعًا بِالزَّائِدِ وَمَا يَقْطَعُ فِيهِ وَلَمْ يَقْطَعْ بِغَيْرِهِ مِنْ سَرَقٍ عَيْنًا فَقَطَعَ فَرْدًا ثُمَّ عَادَ فَرَقَهَا
وَهِيَ بِجَاهِلِهَا لَمْ يَقْطَعْ لِمَا بَيَّنَّا حِينَ إِذَا تَقَيَّرَ فُسِّرَ قُطْعٌ ثَانِيًا كَقَوْلِهِ قَطَعَ فِيهِ فُسْرٌ وَ
فُسْرٌ وَلَا يَقْطَعُ بِسَرَقَةٍ مِنْ ذَلِكَ رَحْمَ حَرَمٍ وَلَوْ كَانَ الْمَسْرُوقُ مَالًا غَيْرَهُ يَعْنِي أَنَّ السَّرَقَةَ مِنْ
ذَلِكَ الرِّجْمِ الْحَرَمِ سَوَاءٌ كَانِ الْمَسْرُوقُ مَالًا ذَلِكَ الرِّجْمِ أَوْ مَالًا غَيْرَهُ لَا يُوجِبُ الْقَطْعَ لِلشَّيْءِ
فِي الْحَرْزِ جَلًا وَمَالًا كَالْمَالِ الْحَرَمِ إِذَا سَرَقَ مِنْ بَيْتِ غَيْرِهِ حَيْثُ يَقْطَعُ لِنَتَحَقُّقِ الْحَرْزِ جَلًا
مَالًا رَضْعَةً مَطْلَقًا إِلَى سَوَاءٍ سَرَقَ مِنْ بَيْتِهَا أَوْ مِنْ بَيْتِ غَيْرِهَا حَيْثُ يَقْطَعُ لِنَتَحَقُّقِ الْحَرْزِ
لَا بِسَرَقَةٍ مِنْ دُورٍ وَعَرَسٍ وَلَوْ كَانَ سَرَقَةُ الْوَسْطِ مِنْ حَرْزٍ حَاقِصٍ لَمْ يَلْزَمْ دُورُهَا فَانْشُؤْطُ
الْبَيْدُ لِكُلِّ مَنَازِلٍ مَالًا الْآخِرَ مَانِعٌ مِنَ الْقَطْعِ وَلَا بِسَرَقَةٍ عَيْنٍ مِنْ سَيِّئِهِ أَوْ عَرَسٍ إِلَى عَرَسِهِ
أَوْ رُجْمٍ سَيِّئَةٍ لَوْجُودِ الْأَذْنِ بِالْذُّخُولِ عَادَةً فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَلَا بِسَرَقَةِ الْوَلَدِ مِنْ مَكَانِهِ
لَأَنَّ لَدَيْهِ الْكُتَابَ حَقًّا وَلَا بِسَرَقَةِ الضَّيْفِ مِنْ مَضِيغَةٍ لَأَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يَبْقَ حَرْزًا فِي حَقِّهِ لَكُونِهِ
مَادُونًا فِي دُخُولِهِ وَلَا بِسَرَقَةٍ مِنْ مَعْنٍ لَأَنَّ فِيهِ نَصِيبًا وَحَامًا نَهَارَ الْوُجُودِ الْأَذْنِ عَادَةً
فِي الْأَوَّلِ حَقِيقَةً فِي الثَّانِي فَاصْطَلَحَ الْحَرْزُ وَكَذَا حَوَائِثُ التَّجَارِ وَالْخِثَانَاتِ إِذَا سَرَقَ

الْأَشْرَقَ مِنْهَا لِيَلَا لَهَا بَيْتٌ لِأَحْزَانِ الْأَمْوَالِ وَالْأَذْنِ مَخْصَصٌ بِالنَّهَارِ أَوْ سَرَقَ شَيْئًا وَلَمْ يَخْرُجْ
مِنَ الدَّارِ لَا يَقْطَعُ فِيهِ أَيْضًا لَأَنَّ كُلَّهَا الدَّارُ كُلُّهَا حَرْزٌ وَاحِدٌ فَلَا يَدْخُلُ مِنْهَا إِلَّا خَرَجَ مِنْهَا أَوْ دَخَلَ
بَيْتًا وَتَوَلَّى مِنْ هُوَ جَائِعٌ حَيْثُ لَا يَقْطَعُ عَلَيْهَا لَأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَخْرُجْ لَاعْتِرَاضٍ بِدَعْوَةٍ عَلَى
الْمَالِ قَبْلَ حَرْزِهِ وَالثَّانِي لَمْ يَكُنْ الْحَرْزُ فَلَمْ يَخْرُجْ السَّرَقَةُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ وَتَقَبُّلُ بَيْتًا فَاقْبَلْ
يَدَهُ وَأَخْذُ نَصَابٍ لَا يَقْطَعُ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّصَّ إِذَا كَانَ ظَرْفًا لَا يَقْطَعُ
يَدَهُ وَفُسْرُهُ هَذَا أَوْ طَرَفُهُ خَارِجَةٌ مِنْ كُمِّ غَيْرِهِ قَالَ فِي النَّهَابَةِ السَّرَقَةُ وَعَاءُ الدَّرَاهِمِ
وَالْمَرَادُ بِهَا هَهُنَا نَفْسُ الْكُمِّ وَإِنَّمَا كَانَ الْحُكْمُ بِكَذَا لَأَنَّ الرِّبَاطَ مِنْ خَارِجٍ فَيَالِطُ بِتَحْقِيقِ الْأَخْذِ
مِنَ الظَّاهِرِ فَلَمْ يَوْجَدْ بَيْتُ الْحَرْزِ وَإِنْ كَانَتِ السَّرَقَةُ دَاخِلَةً فَطَرَفًا وَأَخْذًا يَقْطَعُ لَأَنَّ الرِّبَاطَ
مِنْ دَاخِلِهِ فَيَالِطُ بِتَحْقِيقِ السَّرَقَةِ دَاخِلَ الْكُمِّ فَيَوْجِدُ الْأَخْذَ مِنَ الدَّخْلِ وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الظَّرْفِ
حَقْلَ الرِّبَاطِ يَنْعَكُ الْحُكْمُ لَا نَفَاسَ عَلَيْهِ أَوْ سَرَقَ جِلْدًا مِنْ قَطَارٍ أَوْ جِلْدًا حَيْثُ لَمْ يَقْطَعْ
سَوَاءً كَانَتْ مَعَهُ سَائِقٌ يَسُوقُهُ أَوْ قَائِدٌ يَقُودُهُ أَوْ لَا لَأَنَّ مَقْصُودَ السَّائِقِ وَالْقَائِدِ السُّوقُ
وَالْقُودُ وَقَطْعُ الْمَسَاقَةِ لَا يَحْظَرُ وَقَطْعُ سَارِقِ الْجِلْدِ وَالْجِلْدُ أَنْ يَحْفَظَ صَاحِبُهُ أَوْ لَمْ
عَلَيْهِ فَإِنَّ النُّومَ عَلَى الْجِلْدِ أَوْ قَرَبَ مِنْ حِفْظِهِ أَوْ شَقَّ الْجِلْدَ وَأَخْذَ مِنْهُ شَيْئًا يُلْقَى النَّصَابَ
فَإِنَّ الْجَوَالِقَ حَرْزًا أَوْ دَخَلَ يَدَهُ فِي صَدُوقِ غَيْرِهِ أَوْ كُمِّهِ أَوْ جِيبِهِ لَا أَخْذَ وَأَخْذَ قَدْ نَصَّ
أَوْ أَحْرَجَ مِنْ مَقْصُودِهِ دَارِ فِيهَا مَغَاصِيرُهَا أَوْ سَرَقَ صَاحِبُ مَقْصُودِهِ مِنْ مَقْصُودِهِ
أَوْ كَيْفَ يَعْنِي دَارِ فِيهَا حَرَجَاتٌ يَكُنُّ فِي كُلِّ مِنْهَا مِنْ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْحِجَةِ الَّتِي يَكُنُّ فِيهَا مَغَاصِيرُ
غَيْرِهِ لِأَنَّ الْوَاحِدَ يَبُوتُهَا مَشْغُولَةٌ بِمَتَاعِهِ وَخَدَائِهِ وَيَنْهَمُ انْبِسَاطُ أَوَّلِ شَيْءٍ مِنْ
حَرْزِ الطَّرِيقِ ثُمَّ أَخْذَ لَأَنَّ الرُّومِيَّ حَيْلُهُ يُعَادَةُ السَّرَاقِ لِأَخْرَاضِ فَاسِدَةٍ فِيهِ وَلَمْ يَعْرِضْ
عَلَيْهِ يَدٌ مَعْتَبَرَةٌ فَاعْتَبَرَ الْجِلْدَ فَعَلًا وَاحِدًا فَقَطَعَ وَإِذَا خَرَجَ وَلَمْ يَأْخُذْ فَهُوَ مُضِيغٌ لَا سَارِقٌ
فَلَا يَقْطَعُ أَوْ جِلْدًا عَلَى حَارِفَةٍ فَخَرَجَ لَأَنَّ سِيرَهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ لِسُوقِهِ فِي الْعَمِيَّةِ
لِلْأَمَامِ أَنْ يَقْتُلَ السَّارِقَ سِيَاسَةً لَسَعِيهِ فِي الْأَرْضِ بِالْفَصْلِ يَقْطَعُ بَيْنَ السَّارِقِ
أَمَّا الْقَطْعُ فَبِالنَّصِّ وَأَمَّا الْيَمِينُ فَلِقَوْلِهِ ابْنُ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَاقْطَعُوا بِأَيِّمَا نَهَا
وَالْعَوَاذُ الْمَشْهُورَةُ يَعْمَلُ بِهَا عِنْدَ مَنْ دُنِيَ لَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقَطْعِ السَّارِقِ
بَلْ

ع لا غرض

من الزند ويجزم لقوله صلى الله عليه وسلم فاقطعوا وأحسوا الآية خير وبرد شديد
لأنه ربما ينفي إلى التلف والحد زاجر لا ينفك ثم جرد السرق أن عاد فان عاد ثانيا لا
إلى لا يقطع وجب حتى يتوب وعزرا أيضا وقال الشافعي يقطع في الثالثة بيده السرق
وفي الرابعة جلد اليمنى لقوله صلى الله عليه وسلم من سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه
فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ون اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم حين
جزمهم على رضي الله تعالى عنه بقوله اني لا أسجد من الله تعالى ان لا ادع له يدا يبطش بها ورجلا
يشتي بها ولم يجز احد منهم بالحديث فدل على عدمه وقال الامام الطحاوي وسفنا هذه
الاناء فلم نجد شيئا منها أصلا ولو صح جمل على السباسه والشيخ فان كان جواب
هذا الشرط قوله لا يقطع أما عدم القطع فيما اذا كان يده اليسرى او ايمانيها او
اصبعها او رجل اليمنى مقطوعة او مثلاً فلان فيه تقوية جنس المنفعة وهو البطش
والخشي بخلاف ما اذا كانت اصبع واحدة سوى الابهام مقطوعة او مثلاً لان فوها
لا يمنع القطع في ظاهر الرواية واما عدمه فيما ذكر بقوله اوردته الى ما ذكره قبل الخصومة
فلان الدعوى حينئذ لا يمكن فلا يظهر السرقة بقوله او ملكه بهمة مع القبض اوسع
او نقصت قيمته من النصاب قبل القطع هذا فيد للملك والنقصا معاً فلان قيام
الخصومة عند الاستيفاء شرط القطع وقد انتفى في الاول وقيام كمال النصاب
عند الامضاء شرط القطع ايضا وقد انتفى في الثاني واما فيما ذكر بقوله او سرق وهما
عليه شاهدان فادعى كونه المسروق ملكه وأن لم يبرهن فلان الشبهة دائرية للحدوث
بحر الدعوى لاحتمال واما فيما ذكر بقوله اواخر الى السارق فان بالسرقة وادعاه
الى الملك احدهما وان لم يبرهن حيث لا يقطعان فلان الوجوع عامل في حق الراجع
ومورث للشبهة في حق الآخر لان السرقة تثبت باقرارهما على الشركة قال في الوفاة او
سرق فادعى ملكا واحدا السارقين اقول فيه بحث لان المفهوم من العبارة غير مطلوب
والمطلوب غير مفهوم منها اما الاول فلان قوله احد السارقين عطف على ضمير فادعى
فالغنى او سرق سارقان احدهما وهو ليس بمطلوب واما الثاني فلان المطلوب ان يقر

القبض

القطوع

ان يقر السارقان وادعى الملك احدهما كما هو المذكور في الهداية والكافي وغيرهما وهو ليس
بلازم الا لا اشعاره العبارة بالاقرار واما فيما ذكره بقوله او لم يطالب المالك وأن اقر السارق
لم يقطع فلان الدعوى شرط فلا بد من المطالبة سرقا فغاب احدهما فبرهن على سرقتهما قطع
الاحد لان السرقة اذا لم تثبت على الغائب كان اجنبيا ودعوى الاجنبى لا يثبت بالشبهة ولان
احتمال دعوى الشبهة شبهة الشبهة فلا تعتبر وقطع السارق بخصوصية ذي يد حافظة كتاب
ووضي ومودع وغاصب وصاحب رباو وسفند ومستاجر ومضارب وقابض على سرق
السرقة ومزني ومستضع وخصوصية المالك ايضا من سرق منهم مفعول خصوصية اما خصوصية
ذي حافظة فلان السرقة موجبة للقطع في نفسها وقد ظهرت عند القاضي بحجة شرعية بناء
على خصوصية معتبر فيستوفي القطع واهم يد صحيحة وهي مقصودة كالمالك فاذا ازيلت كان لهم
ان يقيموا عن انفسهم لاسرقة او اصالته لانيابة لانه ان كان امينا لا يمكن من ادائه الا مائة
الآية وان كان ضميئا لا يمكن من اسقاط الضمان عن نفسه الآية بان يقول سرق متي
فاذا كان اصيلا في الخصومة وجب الاستيفاء عند الثبوت بلا حصر على المالك لان القطع حق الله
تعالى بخلاف القصاص واما خصوصية المالك من سرق منهم فلان حقيقة المالك وهي اقوى
من اليد الحافظة فاذا جازت بالثانية فلا يجوز بالاولى اولى لا الى لا يقطع من سرق من
سارق قطع بغنى اذا سرق رجل شاف قطع به وبغنى المسروق في يده وسرقه من السارق
آخر لا يقطع الثاني لان السرقة اذا توجب القطع اذا كانت من يد المالك او الامين او
الضمين لامة انما ولم يوجد شيء منها اذ السارق الاول ليس بمالك ولا امين ولا
لاضمين حتى لو اتلفه لا يضمن كما سئل بخلاف ما اذا سرق قبل القطع حيث يكون له وارت
المال القطع لانه في معنى الغاصب وقطع عبدا بسرقة لانه اقراره صحيح من حيث انه
ادعى لان الجراء انما يجب عليه سب الحناية انما يحقق بواسطة التكليف والتكليف انما يحقق
من حيث انه ادعى ادعى لا من حيث انه مال لم يتعدى الى المالية فيصح من حيث انه مال
اذ لا تهمة فيه الا يبرهن ان قوله مقبول في هلال رمضان لعدمها وما قطع به مطلقا اي سواء
كان المقطوع حر او عبدا ان يقر رد اليه صاحبه بقاء على ملكه والا لا يضمن وان اتلف لقوله

وجوه عصاهم كالسيف لان قطع الطريق يحصل بالقتل باي الزكاة كانت بل تجزأ أخذ المال
 او الاحاقه وان جرح واحد المال اي قطع يده وجرح من خلاف وهو جرحه لان الحدة
 لما وجب حقا لله تعالى سقطت عطية النفس حقا للعبد كما يسقط عصية المال لان
 القطع مع الضمان لا يجتمعان وان جرح فقط اي لم يقتل ولم يأخذ ما لا جواب هذا الشرط
 قوله الا في فلاحه او قتل عمدا مجدية واخذ المال قتال قبل ان يسكن او كان منهم غير مكلف
 اي صبي او مجنون او ذورم محرم من المارة او قطع بعض المارة على البعض او قطع
 الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين متقاربين فلاحا ما سقطه اذا جرح فقط فلان
 هذه الجناية ليس فيها حد فلا يسقط حق العبد او سقوطه في ضمن استيلاء الحدة ولم يوجد
 فيبقى حقه فلولي القصاص ان كانت الجراحة تمامية قصاص او الارش ان كانت تمامية
 الارش في الاولى من الصور المذكورة وهي ما اذا جرح فقط واما سقوطه اذا أخذ المال
 بعد ما تاب وقد قتل عمدا واخذ المال فلقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تعذبوا
 عليهم فاذا سقط ظلم حق العبد فيه ويكون له اي للموتى القود اي قتل القاطع او العفو
 في غير ما من الصور المذكورة واما اذا كان منهم غير مكلف وذورم محرم فلا جناية واحدة
 قامت بالكل فاذا لم يقع فصل بعضهم موجبا كان فعل الباقيين بعض العلة وبه لا يشترط
 الحكم واذا سقط الحد صار القتل ايا الاولياء ان شاء واقتلوا وان شاء واعفوا واما
 اذا قطع بعض المارة على البعض فلان الحزوا حد فصار القاطع كدار واحدة واما اذا
 قطع ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين متقاربين فلان الظاهر حقوق الغوث الا انهم يؤخذون
 برة المال ايضا لا للمال المسمى ويؤذون ويجسون لارتكابهم الجناية ولو قتلوا فالا
 ايا الاولياء وعن ابي يوسف انهم لو كانوا في المصر ليلا او فيما بينهم وبين المصر قتل من سيرة
 سفر يجزى عليهم احكام قطاع الطريق قال في الاختيار وعليه لصحة النكاح وهي دفع
 شر المتغلبة المتلصقة والحق بكسر النون مصدر خنق يعني اذا خنق رجلا حتى قتل عليه
 دية وسبيل وجهه في الجنايات ان شاء الله تعالى ومن اعتاده في المصر قتل به لانه صار
 ساعيا في الارض بالنار في دفع شره بالقتل مع القطاع امرأة فقتلت واخذت المال

هذا هو مقتضى القول في الجنايات التي تقع في الطريق
 من قطع الطريق على المارة او على بعض المارة
 او على الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين
 متقاربين او على الطريق في المصر او فيما بينهم
 وبين المصر او على الطريق في المصر قتل من سيرة
 سفر او على الطريق في المصر قتل من سيرة سفر
 او على الطريق في المصر قتل من سيرة سفر

المال دون الرجال لم يقتل المرأة وقتل الرجال عشرة نسوة قطع الطريق واخذت المال وقتل
 قتلن وضمن المال كذا في المنية **كتاب الاثمة** لا يخفى وجه مناسبة كتاب الحرد والقوم
 اخروه ايا اخر الكتاب وهي جمع شراب والشراب لغة كل ما يشرب مشكرا كان او لا وشرعا
 ما بيع سكر اعلم ان جميع ما يخرج منه الاثمة اربعة العنب والتمر والزبيب والجنون
 كالحنطة والشعير والذرة ثم الماء المسخرج منها حالتان في ويطبخ ويطبخ
 قد يطبخ حتى يبقى ثلثه وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه وقد يطبخ حتى يبقى نصفه والحرام من الاثمة
 ايضا اربعة والحلال ايضا اربعة اما الحرام فبين الاول منه بقوله حرم الخمر وان قلت
 فهي اربعة من ماء العنب اذا غلي واشتد وفذف بالزبد خض هذا الاسم بهذا الشراب
 باجماع اهل اللغة وقيل كل مسكر خمر لانها انما سميت خمر الخمرية العقل وسائر المسكرات
 كذلك قلنا لا سلم ذلك بل انما سميت به لاختيارها قال ابن الاعراب سميت الخمر لاختيارها
 تركت فاصحرت واختارها فقبر ربحها كذا في الصحاح ولو سلم فلان اسم ان رعاية الخمر
 بسبب الاطلاق بل بسبب للوضع وترجيح الاسم على الغير فان القارورة سميت بها
 لقرارها فيها ولا تطلق على الدق والكوز وقد تقرر في موضعه ان القياس لا يجري
 في اللغة ثم القذف بالزبد شرط عنده وعندهما اذا اشتد صار مسكرا فذف بالزبد او لا
 وبين الثاني بقوله كذا الطلاء وهو ماء عنب طبخ فذهب اقل من ثلثه كذا في الهداية
 والكاغ وقال في المحيط الطلاء اسم للثلاث وهو ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه
 وبقي ثلثه وصار مسكرا قال الزيلعي وهو الصواب لما روي ان كبار الصحابة رضوا الله تعالى
 عنهم كانوا يشربون من الطلاء وهو ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وغلظا الى الحمر وما ذهب
 اقل من ثلثه نجاسة اما الخمر فليشربها بالدليل القطعية حيث سماها الله تعالى خمر
 اسم للحرام الخمر العين كذا في الكاغ وورد الاحاديث المتواترة المعنى فيه واما ما ذهب
 اقل من ثلثه فلانه يكون في حكم الخمر وبين الثالث بقوله حرام السكر وهو الذي من ماء
 الرطب كذا في الهداية والكاغ وبين الرابع بقوله ونقيع الزبيب فقا اذا غلت الى الطلاء
 والسكر والنقيع واشتد وقذف بالزبد فان هذه الاثمة انما تحرم عند ايا ضعف

حينئذ حصلت لها هذه الصفات الثلاث وعند ما يكفى الاشتداد كما في الخمر وحرمة
الخمر أقوى من حرمة الثلثة الباقية لثبوتها بدلائل لا شبهة فيها أصلاً كما ترى فيكم سخطها
ولم يجزئها ولم يضمن مثلها إلا أن يكون لذى ومجده شامها ولو قطرة وشاب غير أن سكرها
وأما الحلال فبين الأول بقوله وحل المثلث العنبى وهو ما طلع من ماء العنب حتى
ذهب ثلثاه وبقى ثلثه وأعلى أو اشتد وسكن من الغليان هذا عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما الله تعالى ومحمد وماك والشافعي قليل وكثيره حرام سئل أبو حنيفة الكبير
عنه فقال لا يحل شربه فقيل خالفنا أبا حنيفة رحمه الله وأبا يوسف رحمه الله فقال لا لأنها يحلان
لاستمرار الطعام والشراب زماناً يشربون للخمر والتلوي فعملهم أن الخلاف في المقصود
التقوى فاما إذا قصد به التلوي فلا يحل اتفاقاً والذي نصب عليه الماء بعد ما ذهب
ثلثاه بالطلح حتى يرق ثم يطبخ طمحه حكيم حكم المثلث لأن صب الماء لا يزيده إلا ضعفاً
بخلاف ما إذا صب الماء على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلث الكل لأن الماء يذهب
أولاً للطفافة أو يذهب منهما فلا يكون الذائب ثلثي ماء العنب وبين الثاني بقوله
وحل بيند التمر والزبيب مطبوخاً أدنى طمحه وان غلى واشتد وسكن من الغليان
عندهما وعند محمد والشافعي رحمهما الله حرام والكلام فيه كاللزام في المثلث المذكور
وبين الثالث بقوله وحل الحليطان وهو أن يجمع بين ماء التمر والزبيب مطبوخاً
أدنى طمحه ويتركه أن يغلى ويشد فانه أيضاً يحل إذا شرب ما لم يسكره بل لا يهرق
ولا طرب وبين الرابع بقوله وبيند العسل والبن والشعير والذرة وإن لم يطبخ
وهل يجد في هذه الإشارة إذا سكر منها قيل لا يجد قالوا الأصح أنه يجد بلا تفصيل بين
المطبوخ والني لأن الفاق يجمعون عليها في زماناً كاجتماعهم على سائر آيات
الحكمة بل فوق ذلك وكذا الخ المخبز من الألبان إذا اشتد إذا شرب قيد لقوله حل
أي حل هذه الإشارة الأربعة إذا شربته ما لم يسكر وإذا سكر واحدة منها كان القدر
الآخر حراماً لأنه الحف بل لا يهرق وطرب متعلق بقوله شرب وهذا قيد غير مختص
بهذه الإشارة بل إذا شرب الماء وغيره من المباحات بل هو وطرب على هيئة الفقه

الفقه حرمت أعلم أن السكر حالة يعرض للانسان من امتلاء دماغه من الأبخرة
المتصاعدة اليه فينقطع عقله المميز بين الامور الحسنة والقيحة وهو حرام
بالاجماع لكن الطريق المفضى اليه قد يكون أيضاً حراماً كما في الأربعة السابقة
وقد يكون مباحاً كما في الأربعة اللاحقة وسكر المضطر إلى شرب الخمر والسكر الحاصل
من الادوية والاعذية المخبزة من غير العنب فان قيل الحل والحرمة من صفات الاء فعال
الاحتياطية حتى ان الحرام يكون واجب الترك والسكر على ما ذكر ليس بفعل فضلاً
عن كونه اختيارياً قلنا معنى كونه حراماً حرمة المباشرة اليه تحصيله واكتساب
اسباب حصوله كما قالوا في بيان وجوب الايمان وحرمة الكفر فانهما من الكيفيات
النفسانية دون الافعال الاحتياطية فتدبر وحل الخمر عطف على المثلث أي
حل خل الخمر أي الحل الذي يتحول الخمر اليه ولو كان تحولاً بعلاج كالقاء الملح والخمر
مثلاً اليها ولا يكره تحليلها وقال الشافعي يكره ولا يحل الحل الحاصل به ان كان بالتقاء
شيء فيه قولاً واحداً وان كان بدونه فله الحل قولان والاشتباه في حل اتخاذ السكر
البيضاء الدباء وهو الفرع والخم وهو الحبة الخضراء والمرقت وهو الظف والمطلي
بالزفت والتغير وهو ظرف يكون من الخشب المنقور فان هذه الظروف كانت مختصة
بالخمر فاذا حرمت حرم النبي صلى الله عليه وسلم استعمال هذه الظروف اما لان فيه
تشبهاً بشرب الخمر واما لان فيها اثر الخمر فلما مضت مدة اباح النبي صلى الله عليه وسلم
استعمالها وايضا بما يقع في ابتداء تحريم الشيء ويشد لئلا يترك التمام مرة فاذا تركوه
واستقروا لم يزول التشديد وكره شرب دردي الخمر والامشاطية اراد بالكرامة الحرمة
لان فيه اجزاء الخمر وبغيره لعدم القاطع فيه كما مر في اول كتاب الكراهية والاحتحان
ولا يجد شارب بلا سكر لان وجوب الحد في قليل الخمر لكونه داعياً الى الكثرة والذرة
ليس كذلك فاعبر حقيقة السكر **كتاب الجنائيات** لا يخفى وجه مناسبة هذا الكتاب
لكتاب الحدود والاشربة والجنائيات اسم لفعل يجرم شرعاً سواء تعلّق بما لا او
نفس وفي اصطلاح الفقهاء خفت بما تعلّق بالنفوس والاطراف وخص العقب

طريق السكر
تفريق السكر

الغضب والسقعة بما يتعلق بالاموال القتل وهو فعل مؤثر في انما في الروج وهو على ما
ذكر في المبسوط ثلثة اقسام عمد وضطأ وشبه عمد وكان ابو بكر الرازي يقول هو خمسة
اقسام عمد وشبه عمد وضطأ وجاري الخطأ وقتل بالسب واختاره المتأخرون
والمراد به بيان انواع قتل تتعلق به الاحكام الآتية والا فالقتل انواع كثيرة كالزجر والقتل
وقتل الخبي والقتل صلبا في حق قطاع الطريق بين الاول بقوله اما عمد وهو قتل
ادنى قصد احتراز به عن الخطأ ولا يخفى ما في قول الوفاية ضربته قصدا من التسامح
بجو سلاح اى سلاح ونحوه في طريق الاجراء فان القصد فعل القلب لا يوقف عليه فاقم
استعمال الآلة القاتلة سلبا مقامه بغيره كما اقيم السفر مقام المشقة كلبطة وباري
ورجاج ومخدر حسب واحد وجرح فان الآلة القاتلة غالباً هي الحديدة لانها هي المعدة
للقتل حتى لو قتر به بحجر كبير او بطنج حديد او نحاس لا يجب القصاص
عند ابي حنيفة رجم وسباً في شبه العمد وفي الخانية ان الجرح لا يشترط في الحديدة وما
يشبهه كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية وشروطه اى شرط القتل العمد كون القاتل مكلفاً
اى عاقلاً بالغاً متميزاً اول الحردان غير المكلف ليس اهلاً للعقوبات وقال في الخلاصة
ليس للصبي والمجنون عمد وهو خطأ منهما وكون المقتول معصوماً الدم بان يكون
مسلماً او ذمياً ابداً احتراز عن المتأمن فان عصية دمه موقت اى رجوعه بالنظر الى
القاتل احتراز عما اذا قتل زيد بكراً عمداً وجب عليه القصاص ثم قتل بشراً زيدا
فان زيدا لم يكن معصوماً الدم بالنظر اى اولياً بكر لكنه كان معصوماً الدم بالنظر الى بشر
ابداً ولذا وجب على بشر القصاص ان كان قتل زيدا عمداً والدية ان كان خطأ كما سئل
وان لا يكون بينهما اى بين القاتل والمقتول شبهة ولا شبهة ملك كما سئل ان القتل ج
لا يكون عمداً شبهة عليه القصاص وحكمه الاثم لقوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه
جهنم خالداً فيها ابداً وقد ورد فيه احاديث كثيرة وانفذ عليه الاجماع والقود عينا
وقال الشافعي هو غير متعين بل الولي تخير بينه وبين اخذ الدية ونافقوا ما كتبت عليكم
القصاص في القتل والمراد به العمد لانه اوجب في الخطأ الدية لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ

المراد بالعمد العمد العمد العمد

المراد بالعمد العمد العمد العمد

خطأ الآية ولانه قال النبي صلى الله عليه وسلم العمد قوداى موجه القود فان نفس العمد
لا يكون قوداً اقول في كل من الدليلين اشكال اما في الاول فهو ان من القواعد المقررة
في الاصول ان التحصيل بالذكر لا يدل على الحصر فتخصيص الخطأ بالذكر لا يدل على قصر
الدية على الخطأ بل يجوز ان يكون الدية مشتركة بين العمد والخطأ كما ذهب اليه
الشافعي واما في الثاني فهو ان من القواعد المقررة في الاصول ايضا ان تقييد المطلق
بشيء هو لا يجوز بغير الواحد والظاهر ان هذا الحديث كذلك ومن ادعى الشهرة فعليه
البيان وان تخصص عام الكتاب بخبر الواحد قبل ان يخصص بكلام مستقل موصول
لا يجوز ولغظ القتل في الآية اما مطلق او عام وعلى التقديرين لا يجوز العمل بخبر الواحد
بل الوجه ان يقال ان الآيات بغير بعضها بعضاً فقوله تعالى وتكم في القصاص حيوة
يدل على ان موجب العمد هو القصاص فقط لان معنى الآية على ما ذكر في التفسير وكتب
المعنى ان القاتل اذا لا حظ ان قتل قتل ارتدع بالضرورة عن القتل فاذا لم يقتل
لم يقتل فيقتل على الحيوة وظاهر ان هذا يخص بالعمد فان القاتل في الخطأ لا يقتل
بل يتخلص بالدية وبه يظهر الرواية على الشافعي فيما ذهب اليه فليأمل فانه مما تفرقت به
الحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب الا ان يقف عليه بل لا بدل او يصالح
بدل لان الحق له وحكمه ايضا حرمان الارث لقوله صلى الله عليه وسلم لا ميراث لقاتل
ولا كفارة في اى العمد عندنا سواء كان عمداً يجب فيه القصاص او لا كالباب اذا قتل
ابنه عمداً او رجل قتل من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها عمداً كذا في النهاية وقال الشافعي
يجب الكفارة لانها شرعت كاسمها ماحية للآثم والاثم في العمد اكثر فكان ادعى اى ايجاب
الكفارة ولنا ان الكفارة دائرة بين العادة والعقوبة لما في البيهقي فليأمل
الاسباب دايماً بين الخطأ والاباحة كخطأ فانه بالنظر اى اصل الفعل مباح وبالنظر
اى المحل الذي اصابه حرام بسبب قوله التثبت وذكر الشافعي بقوله واما شبه العمد وهو قتل
قصد اغير ما ذكر في العمد كالعصا والسوط والحج الصغير واما الضرب بالحج والحبس
الكبيرين فمن شبه العمد ايضا عند ابي حنيفة رجم خلافاً لغيره سمي به لان في هذا الفعل معنى العمدية

باعتبار قصد الفاعل ايا الضرب ومعنى الخطأ باعتبار عدم قصده اية القتل لان الآلة التي
استعملها ليست بآلة القتل والعاقلة انما يقصد ايا كل فعل بالآلة فاستعماله غير آلة القتل
دليل عدم قصده اية فكان خطأ بسببه العمد وحكمه الاثم لقصد ما هو محرم بغير عا والكناف
لانه خطأ نظر الى الآلة فدخل تحت قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ الآية وبين الكفاية بقوله
تحرير رقبته مؤمنة ان قدر عليه والا اى وان بقدر فصيام شهرين متتابعين لقوله تعالى
ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة الآية والاطعام غير مشروع فيه لانه غير متصور
منصوص عليه وانما الابدال بالرأى لا يجوز ويجزى به رضيع احد ابويه مسلم لانه مسلم لتبعه
خبر الابوين ديناً والسلامة في اطرافه ثابتة ظاهراً وغالباً ولا يجزى به ما في البطن لانه عضو
من وجه فلم يدخل تحت اسم الرقبة ودية مغلطة على العاقلة وبيانها ان شاء الله
تعالى بملأ قوداى ليس فيه قود لشبهه بالخطأ كما عرفت وهو الا شبه العمد فيما دون النفس
من الاطراف عمد يعني اذا جرح عضو بالآلة جرحه وجب فيه القصاص ان كان مما يرمى
فيه المماثلة كما يشاء فليس فيه اى فيما دون النفس شبهة الا شبهة العمد كما كان في النفس
لان اتلاف النفس يختلف باختلاف الآلة وما دون النفس ليس كذلك وذكر الثالث
بقوله واما خطأ وهو اما في القصد كرمية سما ولو عجد ابطنه صيدا او حربيا فانه
لم يخطأ في الفعل حيث اصاب ما قصد رمية وانما خطأ في القصد اى في الظن حيث
ظن الاذى صيدا والمسلم حربيا وانما قال ولو عجد لدفع توهم ان العمد مال وضمان الا موال
لا يكون على العاقلة فان المعتمد اذية لا ماليتها او خطأ في الفعل كرمية غرضاً فاصاب
أدنيا فانه خطأ في الفعل لا القصد فيكون معذورا لاختلاف المحل بخلاف اذا
نعم الضرب موضعاً من جسده فاصاب موضعاً آخر منه فمات حيث يجب القصاص
اذ جميع البدن محل واحد فيما يرجع اليه مقصوده فلا يقتدر وانما صار الخطأ نوعين
لان الانسان يتصرف بفعل القلب والجوارح فيجوز في كل منهما الخطأ على الاثر كما ذكر
او الاجماع بان يرمى ادنياً بظنة صيدا فاصاب غيره من الناس وذكر الرابع بقوله واما جرح
مجرى الخطأ كناية انقلب على رجل او سقط من السطح عليه فقتل فان هذا ليس بخطأ

بخطأ حقيقة لعدم قصد النائم ايا شئ حتى يكون مخطئاً مقصوده لكن لما وجد فعل حقيقة
وجب عليه ضمان ما اتلفه كفصل الطفل فحصل كخطأ لانه معذور بالمخطئ وحكمها اى
حكم الخطأ والجرح بالآلة دون اثم القتل اما الاثم فلنذكره في آخر فان الافعال الباطنة لا يكون
مباشرة بالابشراط ان لا يؤذى احد افاذا اذى فقد ترك التحرز قائم واما كونه دوني فليعدم ان
القصد والكناف والدية اما كونها حكم الخطأ فبالنقص واما كونها حكم الجرح الجرح فخطأ
وحرمان الارث لاحتمال ان يقصد استعمال الميراث واظهر من نفسه القصد اى محل آخر
وان يكون متناوئاً ولم يكن نائماً قصد ايا استعمال الارث وذكر الخامس بقوله واما
قتل سبب اى يكون سبباً للقتل كالتلافى بجر البئر او وضع الحجر في غير ملكه قيد للحرق
الوضع او وضع خشبة على قارعة الطريق ونحوه مما هو سبب للتلافى الا ان يحشى
الهالك عليه اى على البئر ونحوه بعد علمه بالحرق ونحوه في لا يلزم شئ على الحافر ونحوه
وحكمه الدية على العاقلة لان الفاعل سبب التلف وهو متعمد فيه فكانه موقع في يده
البئر ودافع على الحجر فوجب الدية وهي على العاقلة بلا كفارة ولا اثم القتل لان القتل
منه معدوم حقيقة ولو الحرق بالخطأ في حق الضمان ففي حق غيره على الاصل وانما قال
ولا اثم القتل لانه ياتى بالحرق في غير ملكه ولا ارث الا به لان الحرمان بسبب القتل ولا قتل
بنايات ما يوجب القود **اولا يوجب** يجب يقتل معصوم الدم عدا قيد للقتل بشرط
ذكرت من كون القاتل مكلفاً فيقتل الحر بالحر والتمائم بالحر وبالعبد وعند الشافعي
لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس
بالنفس والتحريض بالذكر لا ينبغي ما عداه لا يقال لودل وجب ان لا يقتل العبد بالحر لان
الشافعي يجب عنه بانه تفاوت ايا نقصان فلا يمنع وبه يندفع ما قال صدر الزريعة
على انه ان دل يجب ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى العبد بالعبد والمسلم بالذمي وعند الشافعي
لا يقتل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافر ولنا ما روى انه صلى الله عليه وسلم
قتل مسلماً بذمي وقول علي رضي الله عنه انما اعطوا الجزية ليكون اموالهم كاهلنا واما
كدهائنا والمراد بما روى الحر بن سبابة ولا ذوق عهده والعطف للمغايرة فكانه

قال لا يقتل مؤمن ولا ذمى بكاف ف يكون مستأثرا ضرورة لا يهاك لا يقتل مسلم وذمى بمقتضى
غير معصوم الدم على التأييد كما مر بل هو بمنزلة من يقتل المستأمن بالمستأمن قياسا للمساواة
بينهما ولا يقتل أخا نائيا من بيع القتل ويقتل القاتل بالجنون والبالغ بالصبي
والصبي بالاعمى والزمن وناقص الاطراف والرجل بالمرأة للعمومات والفرع بال
وان عدم المسقط لا عكس ان لا يقتل الاصول الاصل بفرعه يتناول الا
والأم والجد والجدوة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقاتلوا الذبوله ولا سيد بعبد و
مديره ومكاتبه وعبد ولده لانه لا يستوجب لنفسه القصاص على نفسه ولا ولده
عليه وعبد بعضه لانه ان القصاص لا يجزى ولا اى لا يقتل قاتل عبد الرهن حتى
يجمع عاقده الى الراهن والمرتهن لان المرتهن لا ملك له فلا يملك القصاص والراهن
لو تولا به بطل حق المرتهن في الرهن بشرط اجتماعهما ليسقط حق المرتهن برضاه
وذكر في العيون والجامع الصغير لمحرر الاسلام وغيرهما ان القصاص لا يثبت لهما وان
اجتمعا كذا في الكافي ولا قاتل مكاتب قتل عمدا عن وفاء اى وقد ترك ما بقي بيد له
وعن وارث وسيد وان اجتمعا الى الوارث والسيد لان العمالة برضى الله تعالى عنهم
اخلفوا في موته حر او رقبة فعلى الاول الولى هو الوارث وعلى الثاني المولى فانه
من له الحق وارثه القصاص فان لم يترك وارثا غير سيده اتركه ولا وفاء افاقده سيده
تعيينه لا قود يقتل مسلم مسلما ظنه مشركا بين الصفتين بل يكفر ويدين اى يعطى الدية
لانه ليس بعبد بل خطا مات شخص بفعله نفسه بان شج نفسه وفعل زيد بان شج
واسد بان عقره وحيته بان لدغته ضمن زيد تلك الدية لان فعل الاسد والحيه جنس
واحد كونه يد راغ الدارين وقتل نفسه يد راغ الدنيا معصية في العقبي حتى ياتم بالا جماع
وفعل الاجنبى معصية الدارين فصارت الافعال ثلثة اجناس فتوزع دية النفس
اثلاثا فيكون التالف بفعل الاجنبى ثلثا فليز من ثلث الدية لكن في ماله لانه عمدا
والعاقلة لا يفعل العمدا سيما ان شاء الله تعالى شرا سيفا على المسلمين وجب قتله
لقوله صلى الله عليه وسلم من شرب على المسلمين سيفا فقد اطل دمه اى اهدره وانما وجب

وانما وجب لان دفع الضرر واجب ولا شيء به اى يقتل وانما قال بعد القول بالوجوب
بحوازان يجب قتله لدفع الشر ويجب بقتله شيء كاذب الجمل الصائبل والمجنون كما سألنا كذا
اى يجب ايضا قتل شارب سلاح على رجل مطلقا اى ليل او نهارا في مصر وغيره او شارب
عصا ليل في مصر او نهارا في غيره فقتل المشهور عليه عمدا حيث لا يجب عليه شيء لامة تتبع
سارقه المخرج سرقته ليل او نهارا ولا يجب بقتله شيء لقوله صلى الله عليه وسلم قاتل
دون مالك اذا قتل اى القتل خلاص ماله واذا لم يتعين لم يجز وكذا اذا قتل قبل الاخذ
اذا قصد الاخذ ولا يتكلم من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل رجل بالسلاح فطعن على ظن
صاحب الدار انه قاصد لقتل رجل قتل شارب عصا نهارا في مصر قتل من قتل عمدا لان العصا
ليس كالسلاح والظاهر حقوق الفيوت نهارا في مصر فلا يفتى اى القتل شارب سلاحا و
فضب فانصرف فقتل المضروب بقاد القاتل لانه اذا انصرف عاد عصيته الزائلة بالقر
فاذا قتل اخر قتل معصوما فعليه القود وضمن في ماله قاتل مجنون لا صبي شارب
السلاح ولو كان قتلها عمدا لدية معقول ضمن في ماله لامة ان العواقل لا تضمن العمد
وضمن قاتل جمل صال عليه القيمة وذلك لان فعل المجنون والصبي والذات غير متضمن
بالخط فلم يقع بغيره فلا يسقط العصية ومقتضى قتل النفس المعصومة في الآدمي وجوب
القصاص لكنه امتنع لوجود المنيح وهو دفع الشر فيجب الدية فيه والقيمة في الدابة به
يقض بجرم ثبت عيانا او بشهادة جعل بجرم وحاوذا فاش حتى مات بغيره ان طريق
ثبوت القصاص سوى الاقرار ايمان احد هما ان يجرم رجل رجلا بحضر جماعة فمات
منها والثاني ان يشهد رجلان انه جعل بجرم وحاوذا فاش حتى مات ولو كان جرحه اياه
بجرم مسلمة وهى بكسر الميم وتشديد الهمزة عظمية يقال بالفارسية جوال دون لا يجوز
آية وان تعد لا نها ليست في معنى السلاح الا ان يفرز الامة في مقتله اى في موضع يقتل
ايضا بجرم حدية وهو بالفارسية كلنك لانه في معنى السلاح لاظهاره لانه ليس كذا كدوروى
عنه اذا جرح وجب القصاص ولا عود او شغل او حقيق وهو بكسر النون مصدر
قولك حنقه بحنقه كذا في الصحاح وتوريق او سوط والى في ضرب فمات لان وجوب
صوبه وضمن

في الكافي وجب عطف على سلة
اى يقتل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

القصاص يختص بالعد المحض وذا بان بياش القتل بالية وهي الالة الجارة لان الجرح يعمل
في نقص البنية ظاهرة او باطنا وغيره ينقصها باطنا لا ظاهرا او قواها بالظاهر والباطن كل
ما هو جرح الى يد كالمصير والنجاس والارضاص والذهب والنقصة والالتك كالحديد لو كان له
جدة تفرق لانه يكون في معنى السلاح رماه بقدر احد يد يقتل به الى من شانه ان يقتل به
جرحه اولاً فمات منه قتل كذا الوضعية بمقتضى ما مضى بالحديد وقد احاط به الحديد
جرحه اولاً او وضعية بقدر جرحه او قتيه او عموده فمات منه كذا في الميسر وروى الطحاوي
عن ابي حنيفة راجح القصاص اذا لم يخرج كما لو ضربه بالعصا الكبر او الجرح المدور ولم يخرج
لا يجب القصاص في قول ابي حنيفة راجح قال ضحى حان وفي ظاهر الرواية في اليد وكتابه
كالنجاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص قتل من له ولي واحد فله ان لذلك
الولي قتل القاتل قصاصاً قبل قصص القاص بالقصاص بنفس متعلق بقوله قتل
القاتل الى ان يقتل بنفس القاتل او امر القهر ولا ضمان عليه اي على ذلك الغير اذا كان
الامر ظاهراً اذا قتل جميع ما سبق بغير اذا قتل رجل رجلاً بخفض جماعة وكان له ولي واحد
جاز له قتل القاتل بنفسه حتى لو كان متعدد اغان انقضاء كانوا كواحد والام يخرج القتل
وجاز ايضا ان يامر آخر يقتل اما كونه قيدا لجواز القصاص له قبل القصاص فلما
من جواز القصاص يخرج ثبت عيانا واما كونه قيدا لجواز الامر به فلانه لما جاز له
انابه الغير منابه واما قيد عدم الضمان عليه فلان جواز القتل وهو ظهور الامر
ينافي الضمان واما اذا قتل اي الاجنبي وقال الولي امره لم يصدق وقيل الاجنبي لا يتقاضي
شرط جواز القتل وهو ظهور الامر وبلي القصاص من يرضى الى كل من يرضى المقتول عليه
ولاية القصاص وان كان زوجا او زوجة كذا الدية لا يستحق الدية لكل من يستحق الار
وليس لبعض الورثة استيفاءه اذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا الاحتمال عفو الغائب او محام
او صلي وبنو الكبر قبل كبر الصغير لانه حق لا يتجزى لشوية بسبب لا يتجزى وهو
القرابة واحتمال العفو اذا الصلح من الصغير منقطع فيثبت لكل واحد كلاً كذا ولاية
الانكاح ولا يجوز التوكيل باستيفاءه الى استيفاء القصاص بحسب التوكيل عن الجلس لانها تدرك

الاجابة في القصاص
ان القصاص يختص بالعد المحض
ولا ضمان عليه اي على ذلك الغير
اذا كان الامر ظاهراً اذا قتل جميع ما سبق
بغير اذا قتل رجل رجلاً بخفض جماعة
وكان له ولي واحد جاز له قتل القاتل
بنفسه حتى لو كان متعدد اغان انقضاء
كانوا كواحد والام يخرج القتل وجاز
ايضا ان يامر آخر يقتل اما كونه قيدا
لجواز القصاص له قبل القصاص فلما من
جواز القصاص يخرج ثبت عيانا واما كونه
قيدا لجواز الامر به فلانه لما جاز له انابه
الغير منابه واما قيد عدم الضمان عليه
فلان جواز القتل وهو ظهور الامر ينافي
الضمان واما اذا قتل اي الاجنبي وقال
الولي امره لم يصدق وقيل الاجنبي لا يتقاضي
شرط جواز القتل وهو ظهور الامر وبلي
القصاص من يرضى الى كل من يرضى المقتول
عليه ولاية القصاص وان كان زوجا او زوجة
كذا الدية لا يستحق الدية لكل من يستحق الار
وليس لبعض الورثة استيفاءه اذا كانوا كبارا
حتى يجتمعوا الاحتمال عفو الغائب او محام
او صلي وبنو الكبر قبل كبر الصغير لانه
حق لا يتجزى لشوية بسبب لا يتجزى وهو
القرابة واحتمال العفو اذا الصلح من الصغير
منقطع فيثبت لكل واحد كلاً كذا ولاية
الانكاح ولا يجوز التوكيل باستيفاءه الى
استيفاء القصاص بحسب التوكيل عن الجلس لانها
تدرك

تدرك بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حال غيبته بل هو الظاهر للندب الشرعي قتل رجل
عمدا رجلاً لا ولي له للامام قتل والصلح لان السلطان ولي من لا ولي له لا العفو لان فيه
ضرراً للعامة ويقتل ابو المعنوه قاطع يده وقابل قريبه يعني اذا قطع رجل يد المعنوه عمدا
او قتل قريبه كولد فاب المعنوه يقتل من جانبه لان لايه ولاية على نفسه فيلزمها كالاكراه
ويصلح لانه انفع للمعنوه يقتل من الاستيفاء فلما ملك الاستيفاء فلا نيك الصلح اولى
بهذا اذا صلح على قدر الدية او اكثر منه والا لا يصلح ويجب الدية كاملة ذكره الزبيدي
ولا يعفو لانه ابطال محقة وللوصلح الصلح فقط لان ولاية القصاص تابعة لولاية انت
النفس وهي مختصة بالاب والصبى كالمعنوه والقاص كالأب في الاحكام المذكورة فقط
فقد نفس في مادونها ورثه على ابيه بان قتل ابوه امه عمدا او قطع يده عمدا لا يستوفيه
ابنه بل بسقط لحرمة الابوة وبموت القاتل لغوات المحل ويعفو الاولياء وصلى
على مال وان قتل لانه حرمهم فيجوز نصرهم كيف شاؤوا ويجب حالاً وان لم يذكر والكلول
والناجل لانه مال واجب بالعقد والاصل في امثاله المحلول كالمهر والثلث ويسقط
ايضا بصلح احدهم وعفو لان القود اذا ثبت للجمع فكل منهم يتمكن من الصلح والعفو
وضرورة سقوط حق البعض في القود سقوط حق الباقي فيه لانه لا يتجزى وللبا في
حصه من الدية لان استيفاء القصاص تغذر لمعنى في القاتل وهو يثبت عصيته بعفو
البعض فيجب المال كما في الخطاء فان العجز عن القصاص ثم لمعنى في القاتل وهو كونه خائفاً
ولا حصه للعاني لا سقاطه حقه صالح بالف وكيل مولى جرح قتل الى العبد والحر
بالصلح متعلق بوكيل عن دمه الى الدم الواجب عليه ان يالف تنصف بينهما الا لف
بغير ان قتل حر وعبد رجلاً عمدا حتى وجب عليهما الدم فويل الحر ومولى العبد رجلاً ان
يصلح عن دمه على الف ففصل فالالف على الحر ومولى العبد نصنان ويقتل جميع يرد
يعني اذا قتل جماعة واحد اعمدا تقتل الجماعة به لاجماع الصحابة رضي الله عنهم
وبالكل يقتل يقتل واحد بجماعة قتلهم عمدا ويقتل به اي يقتل للجمع ولا شيء من المال ان
حصه ولهم وقال الشافعي يقتل الاول منهم ان قتلهم بالتعاقب وبقتل بالدية لمن بعده

الشافعي اذا عفى العبد عن العبد
لا يملك عليه كذا كان عليه من الدية
بالمطل من القصاص والظالمية

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, written diagonally across the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing dense cursive writing.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, written diagonally across the page.

بان اخذ سكينا واحدا ثم اثاره على يده حتى انصلت لا يقطع يداها وقال الشافعي تقطعا
اعتبارا بالنفس لان الاطراف تابعة لها بخلاف ما اذا اثار احد الكفين من جانب
والآخر من جانب آخر حتى التقا السكتان في الوسط وبانت اليد حيث لا يجب القود فيه
على واحد منهما اذا لم يوجد من كل منهما امرار السلاح الاعلى بعض العضو ولنا ان كل
واحد منهما قاطع للبعض لان ما قطع بقوة احداهما لم ينقطع بقوة الآخر فلا يجوز ان يقطع
الكل ببعض ولا الشئان بالواحدة لانعدام المساواة فصار كما اذا اثار كل واحد
من جانب آخر بخلاف النفس فان الشئ فيها المساواة في العصمة حفظ وفي الطرف معتبر
المساواة في المنفعة والقيمة وضمانا دينها الى ضمن القاطعان دية المقطوعة لان التلف
حصل بفعلها فيجب عليها نصف الدية على كل منهما الوبر من مالها لما مر مرارا وان قطع
رجل يميني رجليين سواء قطعها معا وبالنعاق فلهما اذا حضر يمينه الى قطع يمينه
ودية يداي نصف دية النفس يقتسمانه بينهما نصفين اما ثبوت القطع لهما فلان ساويا
في سبب الاحتقاق بوجوب التساوي في الاحتقاق ولا عبرة بالتقدم والتأخر كالغريقين في الزرقة
وذلك لان حق كل واحد منهما ثابت في الكل اليد تنقر السبب في حق الشاذ ولهذا لو كان
القاطع لهما عبدا استويا في استحقاق رقبته واما ثبوت الدية لهما فلما عرفت ان الاطراف
ههنا في حكم الاموال وعرفت ايضا ان القود ثابت لهما على الكمال لكن كل منهما لم يستوف
حقه كما هو حق فلهزم بالضرورة اعتنا رما لبيت الاطراف ايضا كيلا يبقى حق المظلوم
على الظالم ولهذا وجب الدية بخلاف ما اذا كان القصاص في النفس حيث يكتفى فيه بالقتل
لها بدون الدية فيد يميني رجليين لانه لو قطع يمين رجل وسائر قطع يداها وكذا
اذا قطع لهما لو احدهما فان حضر احداهما الى احد المقتولين وقطع يد القاطع فلا بد من الدية
الى دية يد واحدة لان الحاضر ان يستوفي في حقه ولا يجب عليه التأخير ليحضر الآخر لثبوت
حقه بيمين وحق الآخر مقفول لاحتمال ان لا يطلب او يعفو تجانا وصليحا فاذا استوفى
الاول تمام حقه بالقود بقي حق الشاذ في تمام دية يد واحدة لان الاطراف ليست كالنفس
كما مر في عمد فقتلهم الاخر فانا يقتضيان الاول لانه عمد وعلى عاقلة الدية للشاذ لانه

لانه خطأ قطع رجل يد رجل آخر ثم قتل اخذ اي القاطع بهما الى موجب قطعه وقتل في
عمدين ومختلفين بان قطع عمدا وقتل خطأ او عكس بؤى بينهما او لا متعلق بالعمدين
والمختلفين اما في العمدين فان برئ بينهما يقتض بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرأ فكذا عنده
لانه المثل صورة ومعنى وعندهما يقتل ولا يقطع فيه خل جأ القطع في جأ القتل واما في
المختلفين فانه اذا قطع عمدا ثم قتل خطأ يقتض للقطع ويؤخذ دية النفس وفي عكس يؤخذ
الدية للقطع ويقتض للقتل لاختلاف الجنايتين لكون احدهما عمدا والاخر خطأ واخذها
ايضا في خطا يمين بينهما براءة الى يجب دية القطع ودية القتل واخذ بدية واحدة في
خطا يمين اي خطأ القطع وخطا القتل لانه بينهما لان دية القطع انما يجب عند
احكام اثر الفعل وهو ان يعلم عدم الشراية والفرق بين هذه الصورة وبين عمد
لا براء بينهما ان الدية مثل غير معقول فالاصل عدم وجوبهما بخلاف القصاص فانه
مثل معقول فالاصل ان القتل اعمدا او خطأ والقطع كذلك صار اربعة ثم اما
ان يكون بينهما براء او لا صار ثمانية وقد بين حكم كل منهما كما ضرب مائة سوط بواء
من تسعين ولم يبق اثم ومات من عشرة حيث يكتفى بدية واحدة فانه لا براء من تسعين
لم يبق معبرة الا في حق التعزير وكذا كل جراحة ان لم يمت ولم يبق لهما اثم عند ابي حنيفة
وعن ابي يوسف في مثل حكومة عدل وعن محمدا بن ابراهيم الطيب وعن الادوية وان بقي اي
الامر وجب حكومة عدل وسبب بيانها في الديات ودية للقتل عفا المقطوع عن القاطع
فان من ضمن دية يمين رجل قطع يد رجل عفا عن المقطوع عن القاطع ثم مات منه
ففعي القاطع الدية في ماله ولو عفا عما يحدث منه ايضا او عن الجناية فهو عفو عن
النفس ولائى عليه الى على القاتل فالخطا من الثلث والعمد من الكل يعني ان كانت الجناية
خطا فقد عفى عنها فهو عفو عن الدية فيعبر من الثلث لان الدية مال في حق الورثة يتعلق
بها والعفو وصية فيخرج من الثلث واما العمد فوجب قود وهو ليس بمال فلم يتعلق به
حق الورثة فيعبر العفو عنه على الكمال هذا عنده وعندهما العفو عن القطع عفو عن
النفس ايضا كذا الشجة يعني ان العفو عن الشجة كالعفو عن القطع عنده وعندهما

عن عن النفس ايضا قطعت امرأة يد رجل عدا فتكلمها على يده ثم مات فلها مهر مثلها
وعليها دية في مالها وعلى عاقلها لو خطأ هذا عند ان حنيفة ر^ح لان العفو عن اليد
او القطع لا يكون عفوا عما يحدث منه فكذا التزويج على اليد او القطع لا يكون تزويجا على
ما يحدث منه عنده ثم ان كان القطع عدا كان تزويجا عن القصاص في الطرف وهو ليس
بمال على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير السقوط اولى فلا يصلح للمهر فيجب لها عليه مهر
المثل فان قيل قد سبق ان القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يصح تزويجها
عليه قلنا الموجب الاصل للبعد القصاص لاطلاق قوله تعالى والجور قصاص وانما
سقط للعذر ثم تجب عليها الدية لان التزويج وان تضمن العفو لكن عن القصاص في
الطرف فاذا سري تبين انه قتل ولم يتناول العفو فيجب الدية لعدم صحة العفو عن النفس
وهو في مالها لانه عدا والعاقلة لا تخمس فاذا وجب له الدية ولها المهر تقاضا ان استويا
وان كان احدهما اكثر رجع صاحبه على الآخر لان كان القطع خطا كان تزويجا على ر^ح
اليد واذا سري الى النفس تبين انه لا ارش للبدوان المسمى معدوم فيجب مهر المثل كما اذا
تزوجها على ما في يده ولائ في مالها والدية واجبة بنفس القتل لانه خطا ولا يقع المقاصة
لان الدية على العاقلة اقول ينبغي ان يقع المقاصة على القول المختار في الدية وهو عدم
وجوبها على العاقلة بل في القاتل كاستيفاء تحقيقه ولو تكلمها على ما في يده وما يحدث منها
بغير السراية او على الجناية فمات منه فلها مهر مثلها لو عدا لانه نكاح على القصاص وهو
ليس بمال فلا يصلح للمهر فيجب مهر المثل كما اذا تكلمها على فرا وخنزير ولائ عليها اه لا دية
ولا قصاص لان حق القصاص قد رضى بسقوطه على امرائها وهو لا يصلح له فسقط
اصلا ورفع عن العاقلة قدر مهر مثلها لو خطأ لان هذا تزويج على الدية وهي تصلح للمهر
فان يسأل المهر المثل الدية ولا مال له سواء اى سول مهر المثل فلا شك عليهم ان العاقلة
لان التزويج من الحوايج الاصلية فيقتضيه جميع المال وهو لا يفرمون شيئا منه لها لانهم
انما يتزوجون عنها بسبب جانيها فكيف يفرمون لها واما اكثر اى ان كان مهر المثل اكثر
من الدية لم تجب الزيادة لانها رضىت باقل من مهر المثل والزيادة الاقل اى ان كان مهر

المرء

مهر المثل اقل من الدية يرفع عن العاقلة مهر المثل والزيادة منها وصية لهما للعاقلة ونفقة
لانهم من الاجاب فان كان يزوج من الثلث يرفع عنهم ايضا والا سقط عنهم قدر الثلث
واذا والفضل الى الولي اذ لا ينفذ الوصية الا من الثلث قطعت يده بغير قطع زيد
يد بكر فاشبه بكر عند القاضي فاما القاضي بالقصاص فاقصص زيد له اى بكر بان فصله يد
زيد فمات المقتول الاول وهو بكر قبل قتل المقتص منه وهو زيد له اى بقطع سابقا
اذ تبين بالسراية ان الجناية كانت قتل عدا ولان حق المقتص له في القصاص في النفس
واما استيفاء القطع من المقتص منه فلا يوجب سقوط حق المقتص له في القتل وضمن دية
الآخرة النفس من قطع بنفسه بغيره قودا فسرى بغيره ان من له القصاص في الطرف اذا
استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم ثم سري الى النفس فمات ضمن دية النفس عند ابا حنيفة ر^ح
وعندهما لا يضمن وهو قول الشافعي ر^ح لانه استوفى حقه وهو القطع فسقط حكم سرايته
اذا احرار عن السراية خارج عن وسعها فلا يفتقر بشرط السلامة للبلاية باب القصاص
فصار كالامام اذا قطع السارق سري الى النفس ومات وكالزناغ والقصاص والحجامة و
الحجامة وله ان يفرق حق لان حقه في القطع والموجود قتل الا ان القصاص سقط
للمشبهة لانه في معنى الخطي لانه قصدا استيفاء حقه لا القتل وقتل الخطا يوجب الدية
بخلاف ما ذكره من المسائل اذ يجب الحكم فيها بالقصاص على القصاص القاض بقتله والعمل
على النزاع ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا تنقيد بشرط السلامة كالرسم الى الحرب وفي
وفي مسئلتنا هو محير بين الاستيفاء والعفو بل العفو مندوب فيقتضيه استيفاء بشرط
السلامة كالرسم الى الصيد هذا ما قالوا ويرد على ظاهره ان استيفاء القصاص بنفسه في
هذه الصورة اذا اؤثرت شبهة يسقط بها القصاص كان ينبغي ان يورث حكم القاضي
في الصورة الاولى شبهة يسقط القصاص لان حكم القاضي بس ادنى من الباشرة بنفسه اقول
في دفعه ان حكم القاضي لا يورث شبهة يدفع بها القصاص بل يوجب القصاص على مدعى
القطع لانه اذا ادعاه واشبهه عند القاضي كان موجبا عليه الحكم به فيكون المدعى في حكم
المكره للقاضي كما يكون المستوفى بنفسه في حكم الخطي بل يكون مكره حقيقة يقتضى توريث

أمكن يعني حيالون جعفر من
كان الى تحشته جكمك
سقت جى

قوله والعفو عن الزنا معطوف
على قوله الحكم فيها وادنى

قوله كما ينبغي ان يورث حكم القاضي
في الصورة الاولى شبهة هذا هو ظاهر
لان من حقوقه يسقط حكم القاضي حتى
وهو المقتول قاتلا والمقتول المقتول
اولا اولا لم يلحق بقطع حكم القاضي
حتى يورث حكم القاضي

الأكراه وهو حمل الغير على فعل ما يعدم رضاه لا باختياره فاذا كان في حكم الكراه او مكرها
وجب القصاص عليه لان القاصح يكون له ويكون ذلك كالبشارة للقتل العمد كما تقرر
في موضعه وارسل اليه عطف على قوله دية النفس ان ضمن الرض اليد ومن قطع يد من له
عليه قود نفس فمقتله ان قطع وي القتل يد القاتل ثم عفا عن القتل ضمن دية اليد عند
اي حيفه رج وعندهما لا يضمن لانه الحق انلاف النفس بجميع اجزائها فانلف البعض فاذا عفا
فهو عفا سؤل هذا البعض وله انه استوفى غير حقه لكن لا يجب القصاص للشبهة **باب**
الشهادة في القتل واعبار حالته الى حاله القتل القود ثبت للورثة بداء لا ارضا اعلم ان
المنظرين احدهما طريق الخلافة وهو ان يثبت الملك للوارث ابتداء بسبب انعقد في
حق المورث كما اذا اترك العبد فان الملك يثبت للمولى بطريق الخلافة عن العبد
لان العبد ليس اهلا للملك والثاني طريق الوراثة وهو ان يثبت الملك للمورث ابتداء ثم للوارث
بالقتل منه اليه فذهب الامامان الى الثاني قولان القصاص موروث عن الميت حتى يخرج
فيه سهام الورثة ويصح عفو قبل الموت وبقي دية منه اذا انقلب مالا وينفذ وصاياه
منه كما في الولاية وذهب الامام الى الاول قولان القصاص غير موروث لانه يثبت بعد
الموت للتشقي وذكره الشار والميت ليس من اهله وانما يثبت للورثة بطريق الخلافة بسبب
انعقد للميت الى يقومون مقامه فيستحقون ابتداء من غير ان يثبت للميت لان القصاص
ملك الفاعل في المجهل بعد موت المجرم ولا يتصور الفعل من الميت ولهذا صح عفو الورثة
قبل موت المجرم وانما صح عفو المجرم لان السبب انعقد له وقوله تعالى ومن قتل مظلوما
فقد جعلنا لولييه سلطانا لنقتل على ان القصاص يثبت للوارث ابتداء بخلاف الولاية لان
الميت اهل للملك المال ولهذا الوصل شكة فتعلق به حينئذ بعد موته بملكه واصل الاختلاف
راجع الى ان استيفاء القصاص حق الورثة عنده وحق الميت عندهما فاذا كان القصاص
يثبت حقا للورثة عنده ابتداء فلا يصير احدهم خصما عن الباقي في اثبات حقه بغير وكالة
منهم وباقامة الحاضر البينة لا يثبت القصاص في حق الغائب فلو زعم احداهم بغيره
اجبه على قتل ابيه فحضر الاخ الغائب بعيدا فيمكن من الاستيفاء ويجبس القاتل اذا اقام

اذا اقام الحاضر البينة بالاجماع لانه صار منهما بالقتل والمتمم بحبس بخلاف الخطاء والدين
متعلق بقوله بعيدا اي لو كان القتل خطا لا يحتاج الى اعادة البينة لان موجب المال
وطريق ثبوت الميراث وكذا الدين اذا اقام احد الورثة بيمينته ان لا يديه على فلان كذا
فحضر اخوه لا بعيدا بيمينته القاتل على عفو الغائب فالحاضر خصم ويسقط القود ان اذا كان
بعض الورثة غائبا وبعضهم حاضرا فقام القاتل بيمينته على الحاضر ان الغائب قد عفا
فالحاضر خصم لانه يدعي على الحاضر سقوط حقه في القود وانتقاله الى المال فاذا قضى عليه
صار الغائب مقضيا عليه بتعاله كذا لو قتل عبد لرجلين احدهما غائب يعني اذا قتل
عبد لرجلين احدهما غائب فادعى القاتل على الحاضر ان الغائب قد عفا عنه فالحاضر
خصم ويسقط القود ان اثبت لما ذكره اخبر وليا قود بعفو شرهما فهو عفو للقصاص منهما
يعني ان رجلا قتل عبدا وله ثلثة اولياء فشهد اثنان منهم على صاحبه انه قد عفا فاحضارهما
عفو للقصاص منهما وهذه المسئلة على وجوه اربعة ذكر الاول بقوله فان صدقتهما الى المحبين
القاتل والشريك ملكا لانه لا للشريك لانه يتصدق بغيره بغير نصيب ولهما ثلثا الدية لان
نصيبهما صار مالا والثاني بقوله وان كذبا هما كذب القاتل والشريك المحبين فملك
للمحبين لانها باختيارهما استقطا حقهما في القصاص وانقلب مالا ولا مال لهما فكذلك
القاتل وهو والشريك ولشريكهما ثلثها لان حق المحبين لما سقط في القصاص سقط حق
شريكهما وتبقى ثلث الدية والثالث بقوله وان صدقتهما القاتل وحده الى كذبهما الشريك
فلعل منهما ثلثها لانه لما صدقتهما اقر لهما بثلثي الدية فلم يرد وتبقى بطلان حق الشريك فلم
يصدق فيقول مالا وعزم القاتل الدية اثنان والرابع بقوله وان صدقتهما المحبين والشريك
فقط الى كذبهما القاتل فله ان للشريك ثلثها الا بغيره القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك
ويصرف الباقي للمحبين لانه زعم الشريك انه عفى لتصديق المحبين فذلك له على القاتل ولهما على
القاتل ثلث الدية وما في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصرف اليهما
والقيس ان لا يلزمه شيء لانها ادعى المال على القاتل والقاتل ينكر فلم يثبت وما اقر القاتل
لشريكه قد بطل بتكذيبه وجه الاستحسان القاتل بتكذيبه المحبين قد اقر للمشهد عليه

في عدم تحريمه وانتقال المال وسقط
حقوقه الى المال ايضا لما ذكره في حق
حصة شريكهما

ثبت الدية لرعيه ان القصاص سقط باختيارها بالعفو كما بدأ العفو منها والمقر لها
كذب حقيقة بل اضاف الوجوب اليه وفي مثل لا يؤيد الاقرار كمن قال لفلان علي
فقال المقر ليس لي ولكن لفلان فان المال للمقر الثاني كذا انا اختلف شاهد القتل
في زمان او مكان او لغيره بان قال احدهما قتل بعضا والاخر قال قتل بالسيف او قال
شاهد قتل بعضا وقال الآخر جهلت انه قتل لغت الشهادة لان القتل يختلف
باختلاف الزمان والمكان والالة ويختلف احكامهما والمطلق يقاير المقيّد فكان على كل
قتل شهادة فرد فرقت شهدا بقتله وتالا جهلت الالة وجب الدية والقياس ان لا يجب
ان لا يجب شيء لان القتل يختلف باختلاف الالة فجهل المشهود به وجه الاتقان انهم شهدوا
بقتل مطلق والمطلق ليس بمحمل ليمتنع العمل به قبل البيان فيجب اقل موجب قتل وهو
الدية ويجب في ماله لان الاصل في الفعل العمد فلا يلزم العاقلة لما مر مرارا اقل كل من
رجلين يقتل زيدا وقال الولي قتلناه قتلناه لان كلا منهما اقر بانفاده بكل القتل
بالقصاص عليه والمقر له صدقة في وجوب القتل عليه ايضا لكنه كذب في انفراده بالقتل
وتكذيب المقر له المقر له يقتض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي لان ذلك يوجب تقييده
وقد اقر المقر لا يمتنع صحة اقراره ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت اي شهدا بقتل زيدا
عدوا واخران يقتل بكر اياه لغت الشهادة فان لان تكذيب المشهود له الشاهد في بعض
ما شهد به يبطل شهادته لان التكذيب تفريقا بين ما شهد به وما شهد له شاهد اعلى رجل
بقتل خطا وحكم بالدية فجاء المشهود بقتل جانيه العاقلة الولي لانه قضى الدية بغير
حق او الشهود لان المال تلف بشهادتهم ورجعوا الى الشهود عليه اي على الولي لانهم ملكوا
المضون وهو ما في يد الولي كالمغيب الغائب والعقد كخطا الالة الرجوع اي ان كان
الشهادة على العمد يقتل به ثم جاء حيا بجير الورثة بين قضين الولي الدية والشهود فان
ضمنوا الشهود لم يرجعوا الى الولي عند اي حنيفة رج لانهم اوجبوا على الولي ما ليس
بمال وهو القصاص فلا وجه لان يرجعوا بمال اذ لا مائنة بينهما وعند ما يرجعون
على الولي كما في الخطاء ولو شهد اعلى اقره اي اقرار القاتل بالخطا او العمد ثم جاء حيا

ط القاتل صح

كالغائب

حيات لم يضمنوا اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما او شهدا على شهادة غيرهما في الخطاء وقضى بالدية
على العاقلة ثم جاء حيا لم يضمنوا ايضا اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما لان المشهود به شهادة
الاصول على القتل لانفس القتل ضمن الولي الدية في الصورتين للعاقلة اذ ظهر انه اخذ
منهم بغير حق ثم فسخ عن مسائل الشهادة في القتل شرع في مسائل اعتبار حالة القتل فقال
العبرة بحالة الرمي لا الوصول اعلم ان الاصل ان العبرة لو قوت الرمي في حق الضمان
والحل لان الضمان انما يجب بالجناية وانما يصير الشخص جانيا بفعل يدخل تحت اختياره
وهو الرمي لا الوصول فيجب الدية على من رمى سلما فارتد الرمي اليه فوصل السهم اليه
فمات فعلى الرامي الدية لورثة المرتد عند اي حنيفة رج وقال لا شيء على الرامي لان التلف
حصل في محل غير معصوم والطلاق غير المعصوم يدرؤ له ان الرمي اليه وقت الرمي هو
معصوم والعبرة به ويجب القيمة لسيد عبد رمى اليه بصيغة المجهول اه صار مريتا اليه
فاعتقه فوصل السهم اليه فمات لانه وقت الرمي ملوك وقال محمد يجب عليه فضل ما بين
قيمتيه مريتا اليه بغير رمي ويجب الجرا على محرم رمى صيدا فحمل الى فخج من الاحرام فوصل
السهم لانه وقت الرمي محرم لا على حال رماه فاحرم فوصل لانه وقت الرمي غير محرم
ولا يضمن من رمى مقبضا عليه برجم فرجع شاهده فوصل لانه وقت الرمي مباح الدم
كتاب الديات جمع دية مصدر وروي القاتل المقتول اذا اعطى ولية المال الذي يدرى
التضي ثم قبل لذلك المال دية تسمية بالمصدر وروي ما حذوفه كما في عدة كذا في المغرب
والاربع اسم للواجب على ما دون النفس الدية الف دينار من الذهب وعشرة آلاف درهم
من الفضة ومائة من الابل فقط يعني ان الدية عند اي حنيفة لا يكون الا من هذا الاموال الثلاثة
وقال ابو من الغنم العتاشاة ومن الحلال ما تاحية فكل حية ثوبان وهذه الابل في شبه العمد
ارباع بين الارباع بقوله من بنت مخاض حسن وعشرون ومن بنت لبون حسن وعشرون
ومن حقة حسن وعشرون ومن جذعة حسن وعشرون وهي الدية المعظمة قتل في غايه
البيان عن شرح القدر ان تغليظ الدية روي عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد واني
مولى الاشعرى والمغيرة بن شعبه رضي الله عنهم وان اختلفوا في كيفية التغليظ فعند اي حنيفة

لا الوصول

بني

بني

منها ومن البقر ما تاحية

واني يوسف ما ذكرها وعند محمد والشافعي ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون
 شية كلها خلقات في بطونها اولادها وفي الخطاء عطف على شية العدا الابل في الخطاء
 احاس منها الى من المذكورات الاربع ومن ابن مخاض عشرون بنت مخاض وعشرون
 بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون ابن مخاض وهذا قول ابن مسعود
 رضي الله عنه فاخذنا بذلك وكنا ربه ما ذكر في النص وهو عن مؤمن وان محرمه صام
 شهرين ولا ولا يصح الاطعام اذ لم يرد به نص والقادر يترقب تعرف بالتوقيف و
 الجحش اذ لم يعرف جوده ولا سلامته ويصح رضيع احد ابويه مسلم لانه مسلم يتعاو
 الظاهر سلامة اطرافه ودية المرأة نصف دية الرجل في النفس وما دونها وقدره
 هذا اللفظ موقوف على علي رضي الله عنه ومن فوعا الي النبي صلى الله عليه وسلم والذي
 فيها الدية كالمسلم لقوله صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهد الف دينار وبه قضى
 ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وفي النفس هو وما عطف عليه خبر لقوله الآتي دية والمارن
 والسان ان منع النطق او اداء اكثر الحروف والذكر والخفة والعقل والسمع
 والبصر والشم والذوق واللحم ان خلقت ولم يثبت وشعر الويلس ايضا ان خلق
 ولم يثبت دية اعلم ان الجاني ان قوت في الاطراف جنس منفعة على الكمال او ازالها
 فملا دية من كمال الجاني يجب عليه كل الدية لانها في النفس من وجه وهو حق
 بالاتلاف من كل وجه فخطا لا ادى اصله فضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية
 كلها في اللسان والاذن وقد قضى عمر رضي الله عنه لرجل على رجل باربوع ديات بغربة
 واحدة وقعت على راسه ذهب بها عقل وسمع وبصر وكلامه كذا كل ما في البدن
 انسان كالحاجبين والعينين واليدين والرجلين والشفقين والاذنين والاشقين
 وتيدي المرأة فان الواجب في كل اثنين منها دية كاملة وفي احداهما نصفها كذا روي في
 حديث سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف
 الدية وفيما كتب النبي عليه السلام لعرو بن حزم رضي الله عنه وفي العينين الدية وفي احدهما
 نصف الدية ولان في تقويت الاثنين منها تقويت جنس المنفعة او كمالها فيجب كمال

في حقها الدية

في حقها الدية

في حقها الدية

في حقها الدية

كمال الدية وفي تقويت احدهما تقويت النصف فيجب نصف الدية وكذا اشعار العينين
 حيث يجب في كلها دية كاملة وفي الاثنين منها نصفها وفي احداهما اي احد الاشعار ربعها
 الاربع الدية لما ذكر وفي كل اصبع بدا ورجل عشرة لقوله صلى الله عليه وسلم في كل اصبع
 عشر من الابل وما فيها مفصيل ثلثة في احد ثلث دية اصبع لانه ثلثها ونصفها الى نصف
 دية لو فيها مفصلان كالاقدام لانه نصفها وهو نظير انعام دية اليد على الاصابع كما قيل
 سنن يعني يجب في كل سن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل لقوله صلى الله عليه وسلم في
 حديث ابي موسى الاشعري رضي الله عنه وفي كل سن خمس من الابل ومن الدراهم خمسة
 درهم فان قيل لو قلنا بذلك يرد على دية واحدة اذا اختلف كل الانسان لانها في
 الغالب اثنان وثلثون سنا وفي اتلاف كلها اتلاف النفس من وجه تقويت جنس
 المنفعة لانها تغيير كمالها كمنع اتلاف من وجه لا يجوز ان يرد على الاتلاف من كل
 وجه قلنا هذا ثابت بخلاف القيس بالنص فلا يرد السؤال كذا في غايه البيان واذا ثبت
 هذا بخلاف القيس كان غير معقول المعنى فلا يجب ان يذكر له وجه معقول وان ارد ذلك
 بطريق التبرع فالوجه ما ذكر صدر الشريعة ان عدد الاسنان وان كان اثنين وثلثين
 فالاربعة الاخيرة وهي اسنان الحكم قد لا تثبت لبعض الناس وقد ثبت لبعضهم بعضها
 والبعض كلها فالعدد المتوسط للاسنان ثلثون ثم للاسنان منفعتان الزينة والمنفعة
 فاذا سقطت بطل منفعتها بالكلية ونصف منفعة السن التي يقابلها وهو المنفعة
 وان كان النصف الآخر وهو الزينة باقيا واذا كان النصف المتوسط ثلثين منفعة
 السن الواحدة ثلث العشر ونصف المنفعة سدس العشر ومجموعها نصف العشر وفي عضو
 زال نفعه بضر دية كيد شلت وعين عميت وصلب انقطع فسل لان وجوب الدية
 يتعلق بتقويت جنس المنفعة ولا عبرة للصورة بلا منفعة الا اذا تجردت عن المنفعة عند
 عند الاتلاف فيجب فيه حكومة عدل ان لم يكن فيه جمال كاليد الشلاء او ارشه كاملا
 ان كان ذلك كالاذن الشاخصة ذكره الزيلعي **فصل** لا قود في الشيء الا في الموضحة عمدا
 وهي التي توضح العظم الى تبينه لا مكان اعتبار المساواة فيها بان يشترط عورثا بالمبار

كوز قباغي

في حقها الدية

ثم يتخذ حديدية بقدر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما
 دونها ايضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصح لا مكان لعناب الماواة فيه ايضا ذكره في
 الموضحة ذكره الزيلعي وفيها خطأ نصف عشر الدية وفيها ثمانية عشر في انكسر العظم
 في المنكسر عشرًا ونصف عشرًا وهي التي تنقل العظم بعد الكسر والامة وهي التي تنصل اليها
 الدماغ وهي جلدة رقيقة تجمع الدماغ وبعد الامة شجة تسمى الدامغة بالعين المجنة
 وهي التي تنصل اليها الدماغ لم يذكر هنا محمد لان النفس لا تبقى بعد عاده فتكون قتلا لان
 الشجاج والكلام فيها او الجائفة وهي التي تنصل اليها الجوف ثلثها كل ذلك ثبت بالحدوث
 وفي جائفة نفدت ايا جانب الآخر ثلثا لان ابا بكر رضي الله عنه هكذا حكم ولا نهما جائفتان
 وفي الجائفة هو وما عطف عليه خبر لقوله الآتي حكومة عدل وهي بالجاء الملهة التي يخرج
 الجلد اليها تحت شدة ولا يخرج الدم والدامغة بالعين الملهة وهي التي تظار الدم ولا تشبه
 شجها بل في موضع الجراحة كالدمع في العين والدامية وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي
 التي تبضع الجلد الى تقطعه والملاحة وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه والسمي القوي والجلد الذي
 التي تنصل اليها جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الوتر تسمى سمي قاح حكومة عدل اذ ليس فيها
 ارش مقدار شرعا ولا يكن اهدار ما فيجب فيها حكومة عدل وهو ما ثور عن ابراهيم
 النخعي وعمر بن عبد العزيز فيمن الحكومة بقوله فيقوم عبدا بلاء هذا الاثر ثم يقدرون
 التفاوت بين العتبات من الدية هو الحكومة فيعرض ان هذا الحر عبد وقيمته بلاء هذا الاثر
 الف درهم ومعه سائمة فالتفاوت بينهما مائة درهم وهو عشرة الف فيؤخذ هذا التفاوت
 من الدية وفي عشرة من الف درهم فمئة الف درهم فهو حكومة العدل وبه يعني احتراز
 عما ذكره الكرخي انه ينظر مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية
 وقال شيخ الاسلام قول الكرخي اصح لان عليا رضي الله عنه بهذا الطريق اعتبره فيمن قطع
 طرف اسنانه ذكره الزيلعي وفي اصابع يد بلاك وفيها نصف الدية يعني ان الارش لا يزيد
 بسبب الكف لانه تابع بل الواجب في كل اصبع عشر من الابل فيكون في الحية خسون
 ضرورة وهو نصف الدية ومع نصف الساعد نصف دية للاصابع والحكومة لنصف

وهي التي تبضع الجلد الى تقطعه والملاحة وهي التي تأخذ في اللحم وتقطعه والسمي القوي والجلد الذي
 التي تنصل اليها جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الوتر تسمى سمي قاح حكومة عدل اذ ليس فيها
 ارش مقدار شرعا ولا يكن اهدار ما فيجب فيها حكومة عدل وهو ما ثور عن ابراهيم
 النخعي وعمر بن عبد العزيز فيمن الحكومة بقوله فيقوم عبدا بلاء هذا الاثر ثم يقدرون
 التفاوت بين العتبات من الدية هو الحكومة فيعرض ان هذا الحر عبد وقيمته بلاء هذا الاثر
 الف درهم ومعه سائمة فالتفاوت بينهما مائة درهم وهو عشرة الف فيؤخذ هذا التفاوت
 من الدية وفي عشرة من الف درهم فمئة الف درهم فهو حكومة العدل وبه يعني احتراز
 عما ذكره الكرخي انه ينظر مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية
 وقال شيخ الاسلام قول الكرخي اصح لان عليا رضي الله عنه بهذا الطريق اعتبره فيمن قطع
 طرف اسنانه ذكره الزيلعي وفي اصابع يد بلاك وفيها نصف الدية يعني ان الارش لا يزيد
 بسبب الكف لانه تابع بل الواجب في كل اصبع عشر من الابل فيكون في الحية خسون
 ضرورة وهو نصف الدية ومع نصف الساعد نصف دية للاصابع والحكومة لنصف

لنصف الساعد وفي كف فيها اصبع عشر الا اصبع وان كان اصبعان فحشمها لاصبعين
 ولا في الكف ثمانية وفي اصبع رابدة هو وما عطف عليه خبر لقوله الآتي الحكومة وعين
 صبي وذكره ولان لم يعلم صحة ال صحة كل من الشدة بما دل على نظافة العين وبكره
 ذكره في الذكر وكلامه في اللسان الحكومة وان علمت ان صحة فالدية فان حكم بعد ذلك حكم
 البالغ في العمد والخطا ودخل ارش موضحة او طبقت عقل او شعر راس في الدية يعني اذا جرح
 رجلا موضحة فذهب عقله او شعر راس ولم يثبت دخل ارش الموضحة في الدية لان فوات
 العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء اذ لا يتشع بدونه فصار كما اذا اوضح فمات وارش
 الموضحة يجب بفوات جزء من الشعر حتى لو ثبت الشعر سقط ارشها والدية وجبت لفوات
 الشعر وقد تعلقها جميعا بسبب واحد وهو فوات الشعر فيدخل الجرح في الكل كمن قطع
 اصبع رجل فثقت به يده بخلاف اذا ناب السمع والبصر والنطق او لو شج موضحة
 فذهب احد هذه الاشياء لا يدخل ارش الموضحة في ارش الواحد منها لان كل منها جائزة
 فيما دون النفس والمنفعة مختصة به فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان منفعة
 عايند اية جميع الاعضاء كما في طريق معرفة ذهاب السمع ان يترك المجني عليه حتى
 يفعل ثم ينادي ان اجاب او التفت علم انه لم يذهب كذا في الفتاوى الصغرى وطريق
 معرفة ذهاب البصر ان يركب اهل البصرة فان قالوا بدهابه وجب الدية وان قالوا لا
 لا تدري اعتبر الدعوى والانكار بان يقول المجني عليه للجاني اذهب بصرى فاذا انكر طلب
 المدعى باليثة فاذا جرح فيكون القول للضارب مع يمينه على البيات دون العلم الى الخلف
 بان هذه الجناية لم تصدق رعيته فان نكل حكم ذكره في الصغرى ايضا لا فود في اذ باب عينة
 بل دية الموضحة والعينين يعني شج رجلا موضحة فذهب عيناه فلا قصاص فيه بل الدية فيها
 لان سارية الفحل مع ابتداء الفعل كشي واحد فان السارية لا تنفصل عن الجناية وقد
 اتحد المحل من وجه بواسطة اتصال احدهما بالآخر واذا لم يكن آخر الفعل موجبا للقتل
 لا يكون اوله موجبا بالنظر الى الابداء ان كان عمدا فبالنظر الى الاثر بها خطأ فصار خطأ
 من وجه دون وجه فلا يكون موجبا للقتل للشبهة ولا يقطع اصبع شل جاره لانه ايضا

لنصف الساعد وفي كف فيها اصبع عشر الا اصبع وان كان اصبعان فحشمها لاصبعين
 ولا في الكف ثمانية وفي اصبع رابدة هو وما عطف عليه خبر لقوله الآتي الحكومة وعين
 صبي وذكره ولان لم يعلم صحة ال صحة كل من الشدة بما دل على نظافة العين وبكره
 ذكره في الذكر وكلامه في اللسان الحكومة وان علمت ان صحة فالدية فان حكم بعد ذلك حكم
 البالغ في العمد والخطا ودخل ارش موضحة او طبقت عقل او شعر راس في الدية يعني اذا جرح
 رجلا موضحة فذهب عقله او شعر راس ولم يثبت دخل ارش الموضحة في الدية لان فوات
 العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء اذ لا يتشع بدونه فصار كما اذا اوضح فمات وارش
 الموضحة يجب بفوات جزء من الشعر حتى لو ثبت الشعر سقط ارشها والدية وجبت لفوات
 الشعر وقد تعلقها جميعا بسبب واحد وهو فوات الشعر فيدخل الجرح في الكل كمن قطع
 اصبع رجل فثقت به يده بخلاف اذا ناب السمع والبصر والنطق او لو شج موضحة
 فذهب احد هذه الاشياء لا يدخل ارش الموضحة في ارش الواحد منها لان كل منها جائزة
 فيما دون النفس والمنفعة مختصة به فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان منفعة
 عايند اية جميع الاعضاء كما في طريق معرفة ذهاب السمع ان يترك المجني عليه حتى
 يفعل ثم ينادي ان اجاب او التفت علم انه لم يذهب كذا في الفتاوى الصغرى وطريق
 معرفة ذهاب البصر ان يركب اهل البصرة فان قالوا بدهابه وجب الدية وان قالوا لا
 لا تدري اعتبر الدعوى والانكار بان يقول المجني عليه للجاني اذهب بصرى فاذا انكر طلب
 المدعى باليثة فاذا جرح فيكون القول للضارب مع يمينه على البيات دون العلم الى الخلف
 بان هذه الجناية لم تصدق رعيته فان نكل حكم ذكره في الصغرى ايضا لا فود في اذ باب عينة
 بل دية الموضحة والعينين يعني شج رجلا موضحة فذهب عيناه فلا قصاص فيه بل الدية فيها
 لان سارية الفحل مع ابتداء الفعل كشي واحد فان السارية لا تنفصل عن الجناية وقد
 اتحد المحل من وجه بواسطة اتصال احدهما بالآخر واذا لم يكن آخر الفعل موجبا للقتل
 لا يكون اوله موجبا بالنظر الى الابداء ان كان عمدا فبالنظر الى الاثر بها خطأ فصار خطأ
 من وجه دون وجه فلا يكون موجبا للقتل للشبهة ولا يقطع اصبع شل جاره لانه ايضا

وفي جنين الامة نصف عشر قيمته في الذكر وعشر قيمته في الانثى لان القيمة في الامة كالدية في
 الحرة ولا يلزم منه كون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر فيما اذا كان قيمة الحرة
 اكثر من قيمة الغلام لانه نادر والغالب ان قيمته تزيد على قيمتها بكثير حتى ان قوتها جا
 بالف درهم بقدر علامتها في الصفات المردودة بالثمن درهم فلا يلزم الاكثرية بهذا اذا
 كان الجنين من غير مولاه من غير المردود واما اذا كان من احداهما ففيه الغرة المذكورة
 في جنين الحرة ذكرها كان او انثى لانه حركه الزيلعي فان ضربت فاعتق سيدها وقعه عبادة
 الوفاية سيده كانت سهوا من النسخ لان الضمير للمحل وهو مؤخر مطلقا حملها فالقيمة مات
 وجب قيمته حيا لا دينة لان قتله بالضرب السابق وهو كان الترق وقد مر ان العتوة كالم
 التي لا الوصول ويلزم منه كون القيمة للمولى لا موروثه وما استبان بعضه كالتام
 الى الجنين الذي استبان بعض خلقه بمنزلة الجنين التام فيما ذكر من الاحكام لاطلاق
 ما روي ان امرأه استقطت ميتا بدوا او فعلت كضربها بطنها مثلا ففيه الغرة يجب على
 عاقلتها في سنة واحدة الا ان يكون بان الزوج في لا يلزم شي ولو ائتمت امرأته فقتله
 ففعلت لا تضمن المأثورة كذا في الخلاصة **باب ما يحدث في الطريق وغيره** احدث في
 طريق العانة كنيها وهو السراج او ميرا با وهو بحري الماء او جرح ضا وهو بحري ما
 يركب في الحائط وقبل جرح يخرج من الحائط ليس عليه اودكا ناجزا احد انه لم يضرهم
 ولكل من المارة نفقة لان كلامهم صاحب حق بالمرور بنفسه وبدونه فكان له حق النقص
 كما في الملك المشتركة وفي طريق العانة بان يكون غير نافذ لا في الممر واحدات شي منها
 بلا اذن الشركاء وان لم يضر لانه كالمالك الخاص بهم ومن دية من ماتت بسقوطها عليه
 لانه صار بها الموت كما لو وضع حجر او حفر بين في الطريق او في غير ملكه فقتل به نفس
 قيمته بهيمة تلتفت بواحدة من المذكورات ان لم ياذن به الامام فان الضمان في جميع ما
 ذكر باحداث شي في طريق العانة انما يكون اذا لم ياذن به الامام لان اذن او مات في
 طريق جو عا او عا بعض الجنين الكرية والمراد بهما اختناق من هو آء البيرو عتواي
 يوسف ان مات عما يجب الضمان لان النقص بسبب الوقوع في حرج او وضعه آخر ففقطبت
 او هلا

في جنين الامة نصف عشر قيمته في الذكر وعشر قيمته في الانثى لان القيمة في الامة كالدية في الحرة ولا يلزم منه كون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر فيما اذا كان قيمة الحرة اكثر من قيمة الغلام لانه نادر والغالب ان قيمته تزيد على قيمتها بكثير حتى ان قوتها جا بالف درهم بقدر علامتها في الصفات المردودة بالثمن درهم فلا يلزم الاكثرية بهذا اذا كان الجنين من غير مولاه من غير المردود واما اذا كان من احداهما ففيه الغرة المذكورة في جنين الحرة ذكرها كان او انثى لانه حركه الزيلعي فان ضربت فاعتق سيدها وقعه عبادة الوفاية سيده كانت سهوا من النسخ لان الضمير للمحل وهو مؤخر مطلقا حملها فالقيمة مات وجب قيمته حيا لا دينة لان قتله بالضرب السابق وهو كان الترق وقد مر ان العتوة كالم التي لا الوصول ويلزم منه كون القيمة للمولى لا موروثه وما استبان بعضه كالتام الى الجنين الذي استبان بعض خلقه بمنزلة الجنين التام فيما ذكر من الاحكام لاطلاق ما روي ان امرأه استقطت ميتا بدوا او فعلت كضربها بطنها مثلا ففيه الغرة يجب على عاقلتها في سنة واحدة الا ان يكون بان الزوج في لا يلزم شي ولو ائتمت امرأته فقتله ففعلت لا تضمن المأثورة كذا في الخلاصة

ففقطبت رجل من الخبي لان فعل الاول انفس بفعله فالضمان عليه كمن حمل على نفسه
 او ظهره شيئا في الطريق فسقط شيء من يده فقتل به فانه يضمن او اذ حل حصى او قذرا
 او حصة في سجد غيره فسقط شيء منها فقتل به انسان يضمن قتيلا بسجد غيره لانه ان كان
 سجد حية لم يضمن لان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لا يجرى كمن نصب الامام واختيار
 المتولى ونحو ذلك وكان فعلهم مباحا مطلقا بغير مقيد بشرط السلامة وفعل غيرهم نهي
 او مباحا مقيدا بشرط السلامة او جلس في مسجد سوا كان سجد حية او سجد غيره
 حال كونه غير متصل ففقطبت به احد بان سقط عليه اعم فقتل يضمن قتيلا بكونه غير متصل
 لانه لو كان مصليا سوا صلى الفرض او النفل لم يضمن لان المسجد انما يبنى للصلوة وان لم يكن
 مصليا سوا جلس لقراءة القرآن او للتعليم او للتعليم او للصلوة او نام فيه اثناء الصلوة
 ضمن الا ان لا يضمن من سقط منه رداء ليس على انسان ففقطبت به قتيلا باللبس لانه
 ان كان حاملا لم يسقط على انسان ففقطبت به او سقط فقتل به انسان ضمن والفرق
 ان حامل الشيء يقصد حفظه فلا حرج في التقييد بوصف السلامة بخلاف اللباس فلو
 فلو قتل به اذ لم يزل الحرج فحمل مباحا مطلقا وضمن ذو حائط مال ايا طريق العامة
 وطلب نفقة شتم او دمي رجل وامرأة فقتلوا مكاتب لان الناس في المرو في الطريق شركا
 وطريق الطلب ان يقول اني تقدمت ايا هذا الرجل لهدم حائط وهذا القدر يكفي ولا حاجة
 ايا الاشهاد وذكره في الكتب ليمكن من الاثبات عند الانكار ومن متعلق بطلب يكثر ان النقص
 كالراهن للمحيط فانه يملكه بقتله ان فك الرهن وارجاع المهر من ايديه واب الطفل و
 الوصي فان لها ولاية التصرف في مال الصبي والمكاتب لانه مالك يدا فولاية النقص له و
 العبد التاجر ولو مد يوتا لان ولاية النقص له ثم ماتت بالسقوط ان كان مالا فهو ذرية
 وان كان نفسا فعلى عاقله المولى لو كان له عاقله لان الاشهاد من وجه على المولى وضمان
 المال البقي بالعبد وضمان النفس بالمولى فلم يضمن من يملكه في مدة يملكه الى نفقته فيها الى
 في تلك المدة مالا منفصول ضمن وعاقلة عطف على ضمير ضمن وجاز للفصل نفسا منفصول
 ضمن المقدر تلقا الى المال والنفس به ان يملك الحائط لا ان لا يضمن من اشهد عليه فباع داره

هو سجد وقيل عطف على فاعل ص

وقبضه المشتري أو لا كذا في الكلام وليس في الهداية لفظ أو لا فسطح الحائط بعد البيع فقلت
به مال أو نفس وإنما لم يضمن لأن الجناية بترك الدم مع تمكنه وقد زال بالبيع بخلاف اشترى
الجناح لأنه كان جانيا بالوضع ولم يفسح بالبيع ولا ضمان على المشتري إذ لم يشهد عليه إلا
أن يشهد عليه بعد شرائه في ضمن لتركه التفرغ مع تمكنه بعد الطلب أو طلب ممن يمكنه
إلا لا يضمن من لا يمكنه فقتله وأن طلب منه كالمترهين والمستاجر والمودع والسكن لعدم
قدرتهم على التصرف مال الحائط الباطل إذا رجع رجل فله الطلب لأن الحق له فبصح تاجيل وإبراء
منها أي من الجناية لأن مال إلى الطريق فاجل القاضي والطلب لأنه حق العامة فلا يجوز
لها إبطاله وإن بنى ما يلا بداء ضمن بلا طلب كما في اشترى الجناح وهو أخرج الجذوع من
الجدار إلى الطريق والبناء عليه ونحوه كالكسيف مثلا حايط بحجة طلب فقتله من أحل
فقط على رجل فغضب به ضمن عاقلة إلى عاقلة المطلوب منه خمس الدية لأن الطلب
صح في المحرم فيكون متعديا فإن قيل الواحد من الشركا لا يقدّر أن يهدم شيئا من الحايط
فكيف يصح الطلب منه قلنا إن لم يمكن يهدم فصبه يتمكن من إصلاحه بوجه وهو
الرافعة إلى الحكم وبه يحصل الغرض فإذا تركه ضمن العاقلة كما ضمنوا إلى العاقلة فليتها
أن حفر أحد ثلثة ديارهم بيرا أو بني حايطا فغضب به إنسان لأن الحافر والثاني في الثلثة
متعدي **باب جناية البرية والجناية عليها** الأصل أن المور في طريق المسلمين مباح بشرط
السلامة لأنه يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه كونه مشتركين كل الناس فقلنا
بالإباحة بشرط السلامة ليعمل النظر من الجانبين فيما يمكن الاحتراز عنه لا فيما لا يمكن لأن
تقييدها مطلقا يؤدي إلى إجماع المنع من التصرف وسد باب وهو مفتوح إذا تقرر هذا
فنعول ضمن الركاب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابته بيده أو رجلها أو رأسها
أو كدت إلى عقت بمقدار سنائها أو خطت أي ضربت بيده أو صدمت أي ضربت
بنفسها شيئا يقال اصطدم الفارس إذا ضرب أحدهما الآخر بنفسه فإن الاحتراز عن هذه
الاشياء يمكن لأنها ليست من ضرورات السير فبقية بشرط السلامة عنها فلو حدث هذه
الاشياء في السير فملكه لم يضمن لأنه غير متعدي إلى الوطني وهو ركبها لأن الإبطاء مباشرة

مباشرة لأنه قتل بقتله حتى يحرم الميراث ويلزم الكفارة وغيره تسبب وفيه بشرط التقاضي
فصار كحرف البيعة ملكه وبالمباشرة لا بشرط ولو حدثت في السير فملك غيره فلو كان سيره
بأذنه إلى باذن الغير كان ذلك الملك ملكا والسير فيه كالسير في ملكه حيث لا ضمان عليه ولا
إلى وإن لم يكن بأذنه ضمن ما تلف مطلقا لأنه متعدي لما فتح عطف على قوله ما وطئت
دابته فتح الدابة بالحيا، المملوك ضربها بحايط حافر ما إلى لا يضمن ما فتح رجلها أو ذنبها
سائرة إذا لم يكن الاحتراز عنها مع سيره حتى لو وقعها في الطريق ضمن لا يمكن الاحتراز
عن الإيقاف وإن لم يكن عن النفقة فصار متعديا بالإيقاف أو بحطب جودت أو بآلات
في الطريق سائرة فإنه لا يضمن أيضا لما من امتناع الاحتراز إذا وقعها له فإن بعض
الدواب لا يفعل ذلك إلا بعد الوقوف فلو وقعها لغيره ضمن لأنه متعدي بالإيقاف إلا
أن يكون الإيقاف في موضع أذن من قبل الإمام بإيقافها فيه في لا يضمن لعدم التقدي
وإن أصابت بيده أو رجلها حصاة أو نواة أو أثارت غبارا أو حجر أصغرا فقتلها
وأفسد ثوبا لا يضمن لغير الاحتراز وبالكسيف يضمن لاسكان الاحتراز ضمن السابق للديانة
والقائد لها ما أصابت بيده أو رجلها إلى كل صورة يضمن فيها الركاب يضمن فيها السابق
والقائد لأنها مسببان كالركاب في غير الإبطاء فيجب فيها الضمان بالتعدي كالركاب
وهذا الحكم مطرد وشعكس في الصحيح وذكر القدوري أن السابق يضمن النفقة بالرجل
لأنه يركب أي عينيه فيمكن الاحتراز عنها مع السير وعنايته بغير الركاب والقائد فلا يمكنها
الاحتراز عنها وعليها بعض المشايخ أكثرهم على الأول وعليه الركاب الكفارة لأنه
مباشرة وهي حكم المباشرة ولا يثبت أن كان المقتول مورثه لذلك أيضا فجلاهما إلى السابق
والقائد حيث لا كفارة عليهما ويزان لانهما مسببان والكفارة وحرمان الأرض ليسا
من أحكام التسيب ضمن عاقلة كل حر فارس أو راجل ذكر الراجل في المبسوط وغيره دية إلا
أن اصطداما وقد مر معنى الاصطدام وماتا ولم يكونا من العجم حتى لو كانا منهم وجب الدية
في مالهم كما مر مرارا وكان إلى الاصطدام خطأ لأن موت كل منهما مضاف إلى فعل صاحبه
لأن فعله في نفسه مباح وهو المشي في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة إلى نفسه

لانه ما ح مطلقا في حق نفسه ولو اعتبر لوجب نصف الدية فيها اذا وقع في يده في قارة الطريق
 اذ لو لا مشية وتعلق في نفسه لما هو في اليد وفصل صاحبه وان كان مباحا لكنه مفيد
 بشرط السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف به وفيه خلاف زفر
 واثافي ر2 ولو كان الاصطدام عدا فتمنعها الى الواجب نصف الدية اتفاقا لان كلا
 منهما مات بفعل وفعل الآخر فيعتبر نصف الدية ويهدر النصف كما اذا جرح كل منهما
 نفسه وصاحبه ولم يذكر في الهداية والكلا في صورة العدم يحايل ضمن دليل الخصم ولهذا
 قال في الكفاية الى تحجب نصف الدية في العدم على عاقلة كل واحد في الخطاء تحجب الدية الكا
 على ما ذكر في الكتب خلافا لانه ذكر الخطاء في وضع السئلة والعهد في بيان قول الخصم ولو كان
 المصطدمان عبد بن يهدر دهما لان الجناية تعلقت برقبتهما دفعا وفدا وقد ماتت الايا
 خلف ولو كان احدهما حرا والآخر عبدا فعلى عاقلة الحرة المقتول قيمة العبد في الخطاء
 في اخذ ثورته الحرة المقتول اذ على اصل ابي حنيفة ويهدر دهما يجب القيمة على العاقلة لانه
 ضمان الادنى عند ما فقد خلف العبد الجاني بدلا لهذا القدر في اخذ ثورته الحرة المقتول
 ويبطل ما زاد عليه لعدم الخلف ونصها في العهد الى يجب على عاقلة الحرة نصف قيمة
 العبد لان المضمون في العبد النصف وهذا القدر يأخذ في المقتول وما على العبد في
 رقبته وهو نصف دية الحرة بسقط الا قدر ما خلف من البدل وهو نصف القيمة و
 ضمنها الى الدية عاقلة سابق دابة وقع بعض اداتها كالسرج والليام ونحوهما على رجل
 فمات لانه مما يمكن الترخ عنه اذ سقوطه اما لعدم شدة او لعدم احكامه وضمن ايضا
 عاقلة قائد قطار وطى بعير منه رجلا فمات لان القايد عليه حفظ القطار كالسابق و
 قد امكنه الترخ عنه فصار متعديا بالتقصير فيه الا ان ضمان النفس على العاقلة وضمان
 المال في ماله كذا في الكا ولو معه اية مع القايد سابق في جانب الابل فمات ضمانا لم
 يكن لهما عاقلة وان كانت ضمن عاقلة لانه قائد الواحد قائد لكل وكذا سابقه لانصال
 اللازمة واما اذا لم يكن في جانب الابل بل توسطها الى دخل بين الابل واخذ رماح واحد
 منها ضمن وحده ما عطف بما هو خلفه ويضمنان ما عطف بما بين يديه لان القايد لا يتقود

لا يتقود ما خلف السابق لانقطاع الزمام والسابق يسوق ما كان اماه قتل
 بعير ربط على قطار يسير بلا علم فاقده متعلق بربط رجلا مفعول قتل ضمن عاقلة
 القايد لانه لانه قائد لكل فيكون قائدا لذلك البعير والقود سبب لوجوب الضمان
 ومع تحقق سبب الضمان منه لا يسقط الزمان جهلا ورجوعا الى العاقلة بها الى بالد
 على عاقلة الربط لان الربط هو الذي اوقعه في هذا الضمان حيث ربطه بالقطار
 وهو متعد فمما صنع فصار في التقدير هو الجاني فلو ربط والقطار واقف ضمنها الى الدية
 عاقلة القايد بلا رجوع لانه قائد بعير غيره بلا اذنه لا ضرحا ولا دالة ولا يرجعون
 بالجميع على احد غاية الا انه لا يتعد بالربط والابقاف على الطريق لكنه زال بالقود
 فصار كما لو وضع حجر او حوله غيره كذا اذا علم القايد بالربط لا يرجعون على قلة الربط
 بالجميع من الضمان لان القايد رضى به والتلف قد اتصل بفعله فلا يرجع به الى الربط
 كلبا او طيرا وساقه اى شئ خلفه معه وان لم يمش خلفه فادام في فوره فهو سابق له
 في الحكم فليحق بالسوق وان تراجى انقطع السوق ذكره الزيلعي فاحاسب في فوره ضمن في
 الكلب ما اتلفه لانه محمول عليه من جهة فاضيف فعل اليه كالكره يضاف فعل اليه
 الكره فيما يصلح له لانه لا يضمن في الطير اى البازي والفرق ان الكلب يحتمل السوق
 فاجتره سوقه والطير لا يحتمل فصار وجود السوق وعدمه سواء ولا كلب لم يسمع
 لعدم سبب الضمان ولاداية متعلقة اسباب قتل او مالا ليل او ماله راقول عليه
 الصلوة والسلام جرح العجا جاز الى يهدر ويهي المتعلقة ولان الفعل لم ينفذ
 اليه اذ لم يوجد منه ما يوجب النسبة اليه من الارسال والسوق ونحوهما له كلب يا كل
 عتب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا اشهد
 عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحايط الى ايل ونظير الثور وعقر الكلب المقتور قودور
 فيضمن اذا لم يحفظ ضرب دابة عليها راكبا كلب او نحوها طعنها بقودور قودور
 او ضربت بيد شخص اخر غير الطاعن او فرت من ضرب او نحو قصديته وقيل
 ضمن هو اى الضارب او ان حصى لا راكب لانه المروى عن عمر وابن مسعود رضي الله

كلب الكلب الضمان
 كذا في كنف حيوان

ولأن الناحي متعد في السبب والركب في فعل غير متعد فيخرج جانبه في التعدي
 حتى لو كان موقفاً دابة على الطريق يكون الضمان على الراكب والناحي فصين لانه متعد
 في الايقاف ايضا وان نجت الناحي فاهلكته كان دمه هدر لانه كالجاني على نفسه وان
 القتل الراكب فقتله كانت دية على عاقله الناحي لانه متعد في سببه ثم الناحي
 انما يضمن اذا كان الوطن في فور الخس حتى يكون السوق مضافا اليه واذا لم يكن في فوره
 فالضمان على الراكب لا قطعاً انما الناحي ففي السوق مضافا اليه الراكب وضمن في فقه
 عين شاة الغصاب ما مضى بالان المقصود منها التمس فلا يعتبر فيها التقصان الا بحسبه
 وضمن في عين بغير جزاء وجزوة اي ابله والحار والنخل والفرس ربع القيمة لاروكه انه
 صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة بربع القيمة وهكذا قضى عمر رضي الله عنه لان اقامته
 العمل بها انما تمكن بربع اعين عينا وعينا المستعمل لها فصارت كانه ذات اعين
 اربع فيجب الربع بغوات احد هما **باب جنابة الوفيق والجنابة على** جنه عبد عدا في
 النفس يجب الفدية كما ان يصالح اي يقع الصلح بين الولي والمولى او يبيع الى
 يقع المقتول الولي ولم يجز الاسترقاق لكونه مباح الدم ونسب الى العود باقراره الى
 ان العبد لا اقرار المولى لان هذا الاقرار من العبد لا من الله فيه لكونه عابداً عليه بالقر
 فيقبل وهو يكره على اصل الحرية باعتبار الادمية فيما يوجب اليه الدم فلهذا لا يقبل اقرار
 المولى عليه بحد ولا قصاص وان كان هذا الاقرار يصادف حق المولى لكنه ضمني فلم يجب
 مراعاته وفيما عطف على في النفس دونها كدوني النفس كالحطاء الى يكون كالتقتل لا
 الخطاء في الحكم وبين الحكم بقوله دفعه سيده بها الى بمقابله الجنابة وبملكه وتبها الى ولي
 الجنابة او فداءه بارشها يعني ان سيده مختار بين دفع العبد والفداء بالارش لتخليص عبده
 لكن الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح ولهذا سقط الواجب بموت العبد لغوات محله
 الواجب بخلاف موت الحر الجنابة حيث يجب الارش على عاقلته حالاً الى كاشياكل من الدفع
 او الفداء على الحلول اما الدفع فلا يضمن ولا تأجيل في الاعيان واما الفداء فلا يبدل العين
 فيكون حكمه وان لم يجز شيئاً حتى مات العبد بطل حق الجنابة عليه لغوات محله كانه
 اعتبار العبد ارجاء والعقد

هذا هو الوجه في جنابة الوفيق والجنابة على
 ان العبد لا اقرار المولى لان هذا الاقرار من العبد لا من الله فيه لكونه عابداً عليه بالقر
 فيقبل وهو يكره على اصل الحرية باعتبار الادمية فيما يوجب اليه الدم فلهذا لا يقبل اقرار
 المولى عليه بحد ولا قصاص وان كان هذا الاقرار يصادف حق المولى لكنه ضمني فلم يجب
 مراعاته وفيما عطف على في النفس دونها كدوني النفس كالحطاء الى يكون كالتقتل لا
 الخطاء في الحكم وبين الحكم بقوله دفعه سيده بها الى بمقابله الجنابة وبملكه وتبها الى ولي
 الجنابة او فداءه بارشها يعني ان سيده مختار بين دفع العبد والفداء بالارش لتخليص عبده
 لكن الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح ولهذا سقط الواجب بموت العبد لغوات محله
 الواجب بخلاف موت الحر الجنابة حيث يجب الارش على عاقلته حالاً الى كاشياكل من الدفع
 او الفداء على الحلول اما الدفع فلا يضمن ولا تأجيل في الاعيان واما الفداء فلا يبدل العين
 فيكون حكمه وان لم يجز شيئاً حتى مات العبد بطل حق الجنابة عليه لغوات محله كانه
 اعتبار العبد ارجاء والعقد

هذا هو الوجه في جنابة الوفيق والجنابة على
 ان العبد لا اقرار المولى لان هذا الاقرار من العبد لا من الله فيه لكونه عابداً عليه بالقر
 فيقبل وهو يكره على اصل الحرية باعتبار الادمية فيما يوجب اليه الدم فلهذا لا يقبل اقرار
 المولى عليه بحد ولا قصاص وان كان هذا الاقرار يصادف حق المولى لكنه ضمني فلم يجب
 مراعاته وفيما عطف على في النفس دونها كدوني النفس كالحطاء الى يكون كالتقتل لا
 الخطاء في الحكم وبين الحكم بقوله دفعه سيده بها الى بمقابله الجنابة وبملكه وتبها الى ولي
 الجنابة او فداءه بارشها يعني ان سيده مختار بين دفع العبد والفداء بالارش لتخليص عبده
 لكن الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح ولهذا سقط الواجب بموت العبد لغوات محله
 الواجب بخلاف موت الحر الجنابة حيث يجب الارش على عاقلته حالاً الى كاشياكل من الدفع
 او الفداء على الحلول اما الدفع فلا يضمن ولا تأجيل في الاعيان واما الفداء فلا يبدل العين
 فيكون حكمه وان لم يجز شيئاً حتى مات العبد بطل حق الجنابة عليه لغوات محله كانه
 اعتبار العبد ارجاء والعقد

كانه وان مات بعد اختيار الفداء لم يبرأ، ليقول الحق من رغبة العبد بالزمت المولى فان فداه
 فجنه فهي كالاولى فانه اذا فدى خلاصا الجاني عن الاولى فصارت كانه لم يكن فيجب بالثانية
 الدفع او الفداء وان جن جنابين دفعه بها الى وليها يقتسمه بنسبة حصصها الى
 قدر ارش الجنابيين او فداءه بارشها لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها كما
 المتلاحقة الا يترك ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجنابة بحق الجنابة عليه الاول او ان لا
 يمنع وان كانو جماعة يقتسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وان فداه جميع اربوهم
 لا ذكر ان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها وان وسبه الى المولى العبد الجاني
 او باعه او اعطاه او دبره او استولده الى الجارية الجنابة ولم يعلم بها الى بالجنابة
 ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان علم غرم الارش فان المولى قبل هذه التصرفات
 كان مختاراً بين الدفع والفداء، ولما لم يبق محلاً للدفع بلا علم المولى بالجنابة لم يصح
 تخار الارش فقامت القيمة مقام العبد ولا فائدة في التجيير بين الاقل والاكثر فوجب
 الاقل بخلاف ما اذا علم فانه يصير مختاراً للارش كما لو تعلق عنه بقتل زيد او رميه
 او شجته ففعل الى قال ان قلت ريداً فانت حر فقتل او قال ان ريت ريداً فانت حر
 فمضى او قال ان شجته راسه فانت حر فشجته غرم الارش لانه يصير مختاراً للفداء حيث
 اعتقه على تقدير وجود الجنابة قطع عبده حر عتقاً او دفع اليه بقبضه او لا فاعتقه فمضى
 فمات منه فالعبد صلح بها فانه اذا اعتق دل على ان قصده بقبضه الصلح اذ لا صحة له الا بال
 يكون صلحاً عن الجنابة وما يحدث منها وان لم يعتقه بقبضه سيده لانه اذا لم يعتقه وركب
 ظهرا ان الواجب ليس اكمال بل القود فكان الدفع باطلاً فيرد العبد على سيده فيقتله
 الولي او يصفوا كخية الولي بين القتل والعفو لانه مباح الدم كما مر جع ما دون مديون
 خطأ، فاعتقه سيده بلا علم بها غرم لوب الدين الاقل من قيمته ومن دية ولوليها الى
 غرم لولي الجنابة الاقل منها الى من القيمة ومن الارش فان السيد اذا اعتق المأذون
 المكذوب غرم لوب الدين الاقل من قيمته ومن الدين واذا اعتق العبد الجاني جنابة
 خطأ، غرم الاقل من قيمته ومن الارش فكذا عند الاجتماع لعدم المزام بينهما اذ لولا الاعتاق

ربيع

يدفع الي ولي الجانية ثم يباع للدين ولدت ماء ذنونة مديونة ولد لا يدفع معها الجانية
ويباع لغيرها لان دينها في ذمتها متعلق بغيرها فيسري الي الولد والدفع للجانية في ذمة
المولى وانما يلاقيها اثر الفصل الحقيقي وهو الدفع والسرية تكون في الامور الشرعية
الحقيقة عبد لرجل زعم رجل اخر ان مولاه اعنته فقتل اى العبد المقتول وليا له
للازم خطأ فلا تملك له الزام لان ما زعم ان مولاه اعنته فقد اقر انه لا يستحق على المولى
دفع العمد ولا الغداء بالارش وانما يستحق الدية على العاقل لانه حر فيصدق الزام
في حق نفسه فيسقط الدفع والغداء ولا يصدق في دعواه الدية عليهم الا بجهة قال
فقتل احازيد قبل عتق خطا وقال زيد بل بعده صدق الاول لان زيدا يدعى عليه
شيئا لو اقر به لزم عليه الضمان لا على العاقل لانه يدعى عليه القتل الخطا بعد
العتق فلو اقر به لزم عليه الضمان لان الثابت بالاقراء لا يحمل العاقل قبل فزاده
بقوله قتلته قبل عتق ما قتلته بعده حذرا عن لزوم الضمان عليه لا معناه الظاهر
ليتهم لزوم الضمان على المولى بالاقول من قيمته ومن الدين ان لم يعلم بالجانية والدية
ان علم بها مع ان قوله ليس بجهة على المولى وان قال قطعت يدا قبل عتاقها وقات
كان بعده صدقت وكذا اخذ منها اى اعتق امته ثم قال لها قطعت يدا كما واخذ
ملك هذا المال قبل ما اعتقك وقالت بل بعده فالقول لها لانه اقر بسبب الضمان
ثم ادعى البراءة وهي تنكر فالقول للمكر لا الجماع والفتنة يعني اذا قال جامعها قبل الا
عتاق او اخذت الفتنة قبل فالقول له لان الظاهر كونهما حال الرق امر عبد محجور او مجنون
صبيًا يقتل رجل فقتل فالدية على عاقل القاتل لان المباشرة هو الصبي المأمور فيضني
عاقلته ورجعوا على العبد بعد عتقه لانه اوقع الصبي في هذه الورطة لكن قوله
غير معتبر حتى المولى فيضني بعد العتق لا على الصبي الامر لقصور اهليته ولو كان ما مور
العبد المحجور رعا محجورا مكر دفع السيد العبد القاتل او فداه في الخطا بلا رجوع
حالا لان الامر قول وقول المحجور غير معتبر فلا يواخذ به في الحال بل بعد عتقه لو وال
المانع وهو حق المولى بالاقول من قيمته ومن الغداء لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر

لا مضطر كذا الحكم في العداي دفع السيد القاتل او فداه ثم رجع على العمد الامر باقتل
من قيمته ومن الغداء ان كان العبد القاتل صغيرا لان عمد الصغير كالخطا ولو كان كبيرا
اقضى لانه يحري بين الحر والعبد قتل قاتل عدا من الكل وليا نفعنا احد ولي كل
منهما دفع نصفه الي الآخرين او فداي بدينه عشرة آلاف درهم لان الرقبة بحكم القود
صار بينهما لكل واحد ربيعة فاذا عفا اثنان بطل حقهما وبقى حق الآخر في النصف فلهذا
قتل له اذ دفع نصفه واما الغداء فقد كان بعشرين الفا فاذا عفا اثنان بطل حقهما
بقى حق كل من الباقيين خمسة آلاف فلهذا فداه بعشرة الاف ان شاء وان قتل القاتل
احدهما اى احد الحرين خطا والاخر عمدا وعفا احد ولي العمد فدى بدينه ولي الخطا و
بضمها لاحد ولي العمد الذي لم يعف لان نصف الحق بطل بالعفو في النصف وصار
مالا ويكون خمسة آلاف ولم يبطل شيء من حق ولي الخطا وكان حقهما في كل الدية عشرة
الاف ودفع اى القاتل اليهم يعني ان سيده كان محبوا بين الغداء والدفع فان دفع اليهم
اثلاثا لثلاثة لولي الخطا وثلاثة للذي لم يعف من ولي العمد عولا عند ابي حنيفة فيضرب
ولي الخطا بالكل وغير العافي بالنصف لان حقه في النصف وحقها في الكل فصار كل نصف
سهما فصار حق ولي الخطا في سهمين وحق العافي في سهم فيقسم بينهما اثلاثا واربعا فصار حقه
عندهما ثلثة اربعة لولي الخطا وربعة لاحد ولي العمد لان النصف سلم لولي الخطا بلا
منازعة واستوت منازعة الفريقين في النصف الاخر فينصف فلهذا يقسم اربعا قتل
عبد هما فريهما وعفا احد هما بطل كل لان ما يجب من المال يكون حق المقتول لانه بدل حقه
ولهذا يقضى منه ديونه وينفذ وصاياه ثم الورثة يحلفونه فيه عند الفراغ من حاجته و
المولى لا يستوجب على عبده دينيا فلا يخلف الورثة فيه **فصل** دية عبيد او ابنة قيمته فان
بلغت اى قيمتها دية حر وهي عشرة الاف درهم او حرة وهي خمسة آلاف درهم تقضى من كل منهما
عشرة الاف درهم استشارا بالخطا طرحة الرقيق عن الحر وتعين عشرة بائر عبد الله
بن عبد رضى الله عنهما ولو كان القيمة اكثر من عشرة الاف من الدراهم في العبد ومن خمسة الاف
في الامة وعند ابي يوسف والثاني رحمهما الله يجب قيمته بالقة ما بلغت وفي العقب بعينه

قيمة اي قيمة كل منها بالغة ما بلغت فلو غصب عبدا قيمته مائة دينار وملك في يده يلزمه تلك
القيمة وما قدر من دية الحر قدر من قيمة العنق لان القيمة في العنق كالدية في الحر لانه بدل الدم في
يده اي التلاف يد العنق يلزم نصف قيمته كما في دية الحر بالغة ما بلغت في الصحيح الا في رواية
عن حماد بن عيسى في قطع يد العبد خمسة آلاف عند قطع يده عمدا فاعتق فسر ابي ابيان ورواه
سند ففقط اي ان كان وارث المعتق سيده فقط اقا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند
محمد بن جعفر لان القود يجب بالموت مستند اليه وقت الجرح فان اعتد وقت الجرح فبب الولاية
الملك وان اعتبر وقت الموت فسيبها الولاية بالولاء فمخالفة سبب الاحتياق تمنع القود كماله
المستحق ولهما ان جهالة السبب لا تغني عن تيقن من له الحق والاملاك اي وان لم يكن الوارث
السنة فقط بل له وارث غيره لم يقد بالاتفاق لان المعتق ان كان وقت الجرح فالمستحق
السنة وان كان وقت الموت فذلك الوارث او هو مع السيد فمخالفة المستحق له يمنع الحكم قال
المولى لعبد به احد كذا فقتل ابا صار مسجونين فقتل المولى واحدا للحرية بل قال اردت
هذا فاحرقتهما الى المولى وان قتلها رجل وجب دية حر وقيمة عبد والفرق ان البيان انشاء
في حق المحل اظهار في حق المولى ولهذا اذا مات المولى قبل البيان بشيخ المعتق بينهما
وبعد الشيخة بقى محلا للبيان فاعتبر انشاء في حقهما وبعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعتبر
اظهار المحض واحد هاجر يمينين فيجب قيمة عبد ودية حر ولو قتل كلا منهما رجل فقيمة
العبدين لاننا لم يمتنع بقتل كل واحد حر او كل من القاتلين بترك ذلك فعليهما قيمتهما وفي حق
عيني عبد دفعه سيده واخذ قيمته او اسكه بلا اخذ النقصان يعني اذا اقتل رجل عيني عبد
فان شاء مولاه دفعه اليه واخذ قيمته وان شاء اسكه ولم يأخذ النقصان وقال لا يخبر بين
الدفع والاسك مع اخذ النقصان لان معنى المالية لما كان معتبرا او فاقا وجب ان يتجه المولى
على الوجه المذكور كما في سائر الاموال فان من خرق ثوب غير حر قاضا بغير المالك بين
دفعه اليه وتضييع قيمته وبين اسكه الثوب وتضييع النقصان وله ان المالية ان كانت
معتبرة في الذات فالادمية غير مدبرة فيها وفي الاطراف ايضا ولهذا لو قطع عبد يد عبد فوفر
المولى بالدفع والغدا ولو كان مالا محضا لوجب ان يباع فيها ثم من احكام الادمية ان لا ينقسم

ان لا ينقسم الضمان على الاجزاء ولا يملك الجثة ومن احكام المالية ان ينقسم وينتقل فوقرنا
على الشرايين حفظهما من الحكم **فصل** في مدبرة او ام ولد لم يذكر المكاتب اذ علم حكمه فيما سبق من
كن به بجناية خطأ لم يجز ولا شيء عليه اي على واحد منهما ولو بعد العتق لان موجب جناية
الخطأ منه على سيده واقراره لا ينفذ عليه وبعد انبائها بالبيعة ضمن مولاه الاقل من الارش
والقيمة لما روي ان ابا حنيفة عبيدة الجراح رضي الله قضى لجناية المدبرة على مولاه وكان امير
بالشام يحضر من الصحابة رضي فصارا جميعا ولا لانه بالتدبير والاستيلاء صار ما نفاذ دفع
الرقبة عند الجناية ولم يصير به محارا للدية لانه غير عالم بان يجنى فصار كما فعل بعد الجناية بغير
علمها وانما وجب الاقل من قيمته ومن الارش لان الاصل وجوب الدفع بالجناية وقد نذر
الدفع بسبب من المولى فيجب القيمة عليه لمنعه منه ولا منع من المولى في اكثر من القيمة
ولا حق للمولى الجناية في اكثر من الارش ولا يثبت الخيارين الاقل والاكثر في متحدة الجنس
بخلاف العنق حيث خير بين الدفع والغدا وجسمهما مختلف وان جنى المدبرة جنائيات لم يلزمه
القيمة واحدة بمقابل عين واحدة فيشارك في الجناية الثانية وفي الاولى في قيمة وقت
اليه اي ايولى الجناية بقضا ولا يطلب من المولى شيئا لانه مجبور في الدفع ويتبع مولاه
او ولي الاولى لو دفع اليه بدونه الى بدون القضاء لانه لم يكن مجبورا في الدفع حتى
مدبر خطا فثابت لم يسقط القيمة عن مولاه لانها يثبت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا يسقط
ذلك قتل المدبرة مولاه خطأ سعي في قيمته لان التدبير وصية برقيمة وقد سلمت له لانه عتق
بموت سيده ولا وصية للقاتل فوجب عليه دية رقبة وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهي
القيمة ولو قتل عمدا قتل الوارث او استعاه قيمته ثم قتل اما الاول فظاهر واما الثاني
فلما ذكر من ان التدبير وصية اي اخره غصب عبدا قطع سيده يده فسر في ضمن قيمته او
اقطع وان قطعه سيده في يد غاصبه فسر كانه لم يضمن لان الغصب يوجب ضمان ما
غصب ويبرأ الغاصب باسترداد المخصوص والاستيلاء عليه ففي المسئلة الاولى لما قطع
المولى يده فتقت قيمته بالقطع فوجب على الغاصب قيمتها قطع وفي الثانية لما قطع
المولى يد عبده في يد الغاصب صار مستردا له لا شيئا يده عليه ويبرأ الغاصب من ضمان

لوصول ملكه اليه وضمن عبد مجور غضب مثل ثبات يده فان المجور يواخذ بافعاله حتى لو
 ثبت الغضب بالبيعة يباع فيه دون افعاله حتى لو اقر به لا يباع بل يواخذ بعد عتقه حتى
 مدبره عند غاصبه ثم عند مولاه ضمن قيمته لهما يعني اذا غضب رجل مدبره اخرجني عنده ثم رده
 اليه مولاه فمضى عنده اخرجني المولى لولي الجانيين فيكون بينهما نصفيين لان موجب جنابة
 المدبر وان كثر قيمته واحدة فتجب على المولى لانه اخرج نفسه عن الدفع بالتدبير السابق
 من غير ان يصير مختارا للعدا كما في القن اذا اعتقد بعد الجنابات من غير ان يعلمها وانما كانت
 القيمة بينهما نصفيين لستوا لهما في السب ورجع بنصرها الى رجوع المولى بنصف ما ضمن من
 قيمة على الغاصب لانه ضمن بالقيمة بالجانيين بنصرها بسبب كان عند الغاصب والنصف
 الآخر بسبب كان عند من رجع عليه بسبب لحقه من جهة الغاصب فصار كأنه لم يرد نصف
 العبد لانه المستحق بسبب كان عند الغاصب كذا ردد دفعه اليه الاول الى دفع المولى
 نصف القيمة الذي اخذه من الغاصب اليه لولي الجنابة عند ابا حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
 وقال محمد بن زيد لا يدفعه اليه لان الذي رجع به المولى اليه الغاصب عوض ما سلم لولي الجنابة
 الاول لانه انما رجع على الغاصب بسبب ذلك فلا يدفع اليه لئلا يجمع العبد لان في ملك واحد
 ولهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى عليه لا يراحمه احد فبحق كلها وانما ينتقص
 باعتبار اراحمه الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد يدا المالك فارغيا خذ منه ليعم حقه و
 فعكس يعني جنى عند المولى خطأ ثم غضب رجل فمضى عنده لا يرجع المولى لان الجنابة الاولى
 كانت في يده والقن في الفصلين يعني اذا جنى عند غاصبه ثم عند مولاه او بالعكس
 كالمدبر لكن الفرق بينهما لان المولى يدفع القن ثمنه وقيمة المدبر فاذا دفع القن يرجع بنصف
 قيمته على الغاصب وسلم للمالك عند محمد وعندهما لا يسلم له بل يدفعه اليه الاول واذا دفع اليه
 يرجع في الفصل الاول على الغاصب وفي الثاني لا مدبر غضب مرتين فمضى في كل مرة يعني
 رجل غضب مدبره اخرجني عنده ثم رده على مولاه ثم غضب فمضى عنده جنابة اخرجني مولاه
 قيمته لهما الى لولي الجنابيين لانه منع عين العبد عن الدفع بالتدبير فوجب عليه قيمته
 كما مر ورجع بها ان يملك بذلك القيمة على الغاصب لان الجنابيين كانتا في يده فاستحقه المولى

المولى كل سبب كان في يد الغاصب فرجع عليه بالكل بخلاف المسئلة السابقة فان هناك استحق
 النصف بسبب كان عند من رجع عليه والنصف بسبب كان في يد الغاصب ودفع الى المولى نصها
 الى نصف القيمة الماخوذة من الغاصب ثانيا الى الاول الى لولي الجنابة الاولى لانه استحق
 كل القيمة لعدم المزاحم عند وجود جنابته وانما انتقص حقه بحكم المزاحمة من بعد ورجع المولى
 به الى النصف الذي دفعه ثانيا الى لولي الجنابة الاولى على الغاصب لان احتقاق هذا النصف
 ثانيا بسبب كان في يد الغاصب فرجع به عليه وسلم ذلك ولا يدفعه ابا لولي الجنابة الاولى
 لانه استوفى حقه ولا الى لولي الثانية اذ لا حقه الا في النصف لسبق حق الاول عليه وقد وصل
 ذلك اليه واما الولد في كلها الى كل الاحكام المذكورة كالمدبر لانه لا يشترط ان يكون المانع
 من الدفع للجنابة من قبل المولى غضب صبي حر اثمات عنده فمضى اوجي لم يضمن
 ولو مات بصاعقة او من شدة حبة ضمن عاقلة الدية هذا الاحتقان والقياس ان لا يضمن
 في الوجهين كما قال زفر والساقع لعدم تحقق الغضب في الحر الا يترك انه لا يستحق في
 المكاتب وان كان صغيرا لكونه حرا يد مع انه رقيق رقة فالحريه او رقة اولي ان
 لا يضمن به وجه الاحتقان انه ليس بضمان الغضب بل ضمان الاتلاف بالتسبب لتقل
 اليه مكان فيه الصواعق والحجيات حتى لو نقل اليه موضع يغلب فيه الحر ضمن كذا في الكافي
 كما في صبي او دغ عبد افسد اى اذا اودع مولى العبد عبده صبي فقتل ضمن عاقلة
 الصبي قيمته وان ائلف مالا بايداع لا يضمن عند ابي حنيفة وعند محمد رحمهما الله تعاقبه
 ويضمن عند ابي يوسف والشافعي رجة لانه ائلف مالا معصوما واما ان يغير العبد معصوما
 كحق السيد وقد فوته لافعه اى بد الصبي واما العبد فعصمة لحقه لبقائه على اصل
 الحرية في حق الدم وبدونه يضمن لما مر انه مواخذ بافعاله **باب القاتل** هي ايمان
 تقسم على اهل المحلة الذين وجد القاتل فيهم قوله ميت به جرح مبتدأ خبره قوله الا
 حقت له او اشر ضرب او ضيق بكسر النون او جرح دم من اذنه او عينه وجد في محله
 او كثره عطف على ضمير وجد وجاز للفصل الى اكثر البدن سواها كان معه رأس او لا
 او نصفه مع رأسه لا يعلم فانك اذ لو علم كان هو الخضم وسقط القاتل وادعى

م

ولية القتل على اهلها اي كلام او على بعضهم على اخطاء ولا يثبت له اى لاجل
 ذلك الميت خون جلاسه من اهل المحلة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كتب الي اهل خيبر ان هذا قتيل وجد بينكم فما الذي
 يخرجكم عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني اسرائيل فانزل الله تعالى
 على موسى عليه الصلوة والسلام ايرا فان كنت نبيا فاسئل الله مثل ذلك فكتب صلى الله
 عليه وسلم اليهم ان الله اراني ان اختاركم حين رجلا يخلفون بالله ما قتلنا ولا
 علمنا له قاتلا ثم يرمون الديق فلو القد قضيت فبنا بالناس موسى اي بالوصي مختار
 الولي اشارة الى ان خيار تعيين الحقين اي الولي لان اليمين حق والظاهر ان مختار
 من يتهم بالقتل وهم القصة والسببان او صالح اهل المحلة لان تحريم عن اليمين
 الكاذبة البغ فيظهر القاتل قاتلا كل منهم بالله ما قتل ولا علمت قاتلا لا الولي اي
 لا الخلف ولي المقتول فانهم قتلوه وقال الشافعي اذا كان هناك لوث اختلف الاوليا
 حين يمينا فان خلفوا يقضي بالدية على المدعي عليه عما كانت الدعوى اخطاء
 في قول وفي قول يقضي بالقعة اذا كانت الدعوى في العهد فان نكل المدعي عن اليمين
 خلف المدعي عليهم فان خلفوا تركوا ولا شيء عليهم وان نكلوا فعليه القصاص في
 قول والدية في قول واللوث الذي ذكره قرينة حال ترفع في القلب صدق المدعي
 بان يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه كالدن او ظاهر يشهد للمدعي من
 عداوة ظاهرة او شهادة عدل او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وان لم
 يشهد له الظاهر خلف اهل المحلة للشافعي في البداية يمين الولى قوله عليه الصلوة
 والسلام لا اوليا فيقسم منكم خون انهم قتلوه ولان اليمين حجة لمن يشهد له
 الظاهر كاذبا ساير الدعوى فان الظاهر يشهد للمدعي عليه لان الاصل في الذم
 البراءة والظاهر يشهد للمدعي عند قيام اللوث وقرب العهد فيكون اليمين
 حجة له ولكن في هذه المحلة نوع شبهة والقصاص عقوبة تسقط بها فلها
 اوجب الدية في الجديد ون قوله عليه الصلوة والسلام البينة على المدعي واليمين

في كل من يدين على المدعي عليه
 في كل من يدين على المدعي عليه
 في كل من يدين على المدعي عليه

في كل من يدين على المدعي عليه
 في كل من يدين على المدعي عليه
 في كل من يدين على المدعي عليه

واليمين على المدعي عليه وروى ابن المسيب رضي الله تعالى عنهما انه صلى الله عليه وسلم بدأ
 باليهود بالقسم وجعل الدية عليهم لوجود القليل بين اظهروا ولان اليمين ليست بحجة
 لا حقائق فليس فكيف يكون حجة لا حقائق نفس واليمين عندنا بظهر القتل تحريم
 عن اليمين الكاذبة فيقر واجب القصاص واذا خلفوا حصل البراءة عن القصاص ثم
 يقضي على اهلها اي اهل المحلة بالدية لوجود القليل بينهم وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم
 جمع بين الدية والقصاص وكذا عمر رضي الله تعالى عنه وان ادعى وليه القتل على واحد من
 غيرهم سقط القصاص عنهم يعني اذا ادعى ولي القليل القتل على رجل من غير اهل المحلة
 كان ذلك ابراء منه لاهل المحلة حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك عليهم كذا في الحاشية وان
 منهم فلا اي ان ادعى على واحد منهم بعينه لا تبطل القصاص والدية من اهلها وعن ابى
 حنيفة في رواية يكون ذلك ابراء منه لاهل المحلة كذا في الحاشية وان لم توجد الا الحجة
 فيها اي المحلة كثر الخلف عليهم اي ان يتم الالحقون ومن نكل منهم حتى يحلف
 لان الخلف فيه واجب تعظيما لامر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف النكول
 في الاموال لان الخلف فيها بذل عن اصل حقه ولهذا يستحق بذل المدعي ومنها لا يسقط
 بذل الدية وسخلف قال قتلة زيد خلف بالله ما قتل ولا عرفت قاتلا غير زيد لانه
 يريد اسقاط الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل فيخلف على ما ذكره لانه لا اقر بالقتل
 صار مستثنى عن اليمين فبقى حكم من سواه فيخلف عليه ولا قصاص على صبي ومجنون
 لانها ليس من اهل القول الصحيح واليمين قوله وامرأة وعبد لانها ليس من اهل
 النقرة واليمين على اهلها ولا قاص ولا دية على احد في حق ميت لا اثر به او خرج دم من
 او اتهم او دبره او ذكره لانه ليس بقتيل اذ لا بد من اثر يستدل به على كونه قتيلا وهو
 ما ذكر في اول الباب بخلاف ما ذكره هنا لان الدم يخرج من هذه المواضع عادة بلا فصل
 احد ولم تخلقه كالكيه اي اذا وجد سقط تام الخلق به اثر من الاثار المذكورة فهو كالكيه
 في الاحكام المذكورة لان الظاهر ان تام الخلق بفصل حيا رجل يسوق دابة عليها قتيلا
 ضمن عاقلة الرجل دية الدية القليل لاهل المحلة لانه في يده فصار كانه في داه

في كل من يدين على المدعي عليه
 في كل من يدين على المدعي عليه
 في كل من يدين على المدعي عليه

كذا لو قاديا او كبريا فان اجتمعوا الى القايده والسائق والراكب ضمنوا لانه في ايديهم ذكر
 الزيلعي ولو لم يكن قريتين او قبيلتين فعلى اقرها لان قتيلا وجدين قريتين على عهد
 النبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يمسح بينهما فوجد اليه احدهما القريتين اقرب فقتل
 عليهم بالقائه والديه وروى عن عمر رضي الله عنه مثله وان استويا الى القريتين او
 القبيلتين فعلى اهلها ان كان اي القبيلتين موضع يسمع منه الصوت يلحقه الغوث
 فيقتلهم النقرة وقد قرأوا اذا كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا يلزمهم نقرته
 فلا يسيرون اليه التقيف فلا يجعلون قاتلين تقديره وجد اي قبيل في دار رجل
 فعلى القاتل وتلك عاقلة اذا ثبت اهلها بالحق لان التدبير في حفظ الملك الخاص
 اليه المالك والدية على عاقلة لان نصرته وقوته بهم وهذا اذا كان له عاقلة والا فعليه
 كاتر مرارا لا يجد حجة لو كان به لاندى عاقلة ولا نفع ولو وجد قبيل في دار
 نفسه تدى عاقلة ورثته عند اي حنيفة رج لان الدار حال ظهور القتل لورثته
 فالدية على عاقلة عندهما وعند زفر لاشي فيه وبه يقتل لما قالوا ان الدار في يد حال
 ظهور القتل فيجعل كانه قتل نفسه فكان يهدر وان كانت الدار للورثة فالعاقلة
 انما يتحملون ما يجب عليهم تحميها لهم ولا يمكن الاجاب على الورثة للورثة والقائه
 على اهل الحطة اي على اصحاب الاملاك القديمة الذين كانوا يملكونها حين فتح الاسلام
 البلدة وقسمها بين الغائبين بخط خطه ليميز انصباهم لامع الكان اي لا يدخل
 الكان يعني المتاجرين والمستعيرين مع الملاك في القائه عند اي حنيفة رج ومحمد
 رجها الله وقال ابو يوسف رج هو عليهم جميعا لان التدبير يكون بالسكنى كما يكون
 بالملك الا يبركه ان النبي جعل القائه والدية على اليهود وان كانوا سكا ناجيئرو
 لهما ان المالك هو المختص بنقرة البقرة لان الكان واهل خبيته مقررون على اهلهم
 ولا المشركين عندهما ايضا وقال ابو يوسف كلهم شركون لان وجوب الضمان بشرك
 الحنطة تمن له ولاية الحنطة وهي بالملك وقد استوفوا فيه ولها ان صاحب الحطة هو
 المختص بتدبير الحطة وهي تنسب اليه لا المشركين وقلنا يراحمه المشرك في التدبير

في قوله لو قاديا او كبريا فان اجتمعوا الى القايده والسائق والراكب ضمنوا لانه في ايديهم ذكر
 الزيلعي ولو لم يكن قريتين او قبيلتين فعلى اقرها لان قتيلا وجدين قريتين على عهد
 النبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يمسح بينهما فوجد اليه احدهما القريتين اقرب فقتل
 عليهم بالقائه والديه وروى عن عمر رضي الله عنه مثله وان استويا الى القريتين او
 القبيلتين فعلى اهلها ان كان اي القبيلتين موضع يسمع منه الصوت يلحقه الغوث
 فيقتلهم النقرة وقد قرأوا اذا كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا يلزمهم نقرته
 فلا يسيرون اليه التقيف فلا يجعلون قاتلين تقديره وجد اي قبيل في دار رجل
 فعلى القاتل وتلك عاقلة اذا ثبت اهلها بالحق لان التدبير في حفظ الملك الخاص
 اليه المالك والدية على عاقلة لان نصرته وقوته بهم وهذا اذا كان له عاقلة والا فعليه
 كاتر مرارا لا يجد حجة لو كان به لاندى عاقلة ولا نفع ولو وجد قبيل في دار
 نفسه تدى عاقلة ورثته عند اي حنيفة رج لان الدار حال ظهور القتل لورثته
 فالدية على عاقلة عندهما وعند زفر لاشي فيه وبه يقتل لما قالوا ان الدار في يد حال
 ظهور القتل فيجعل كانه قتل نفسه فكان يهدر وان كانت الدار للورثة فالعاقلة
 انما يتحملون ما يجب عليهم تحميها لهم ولا يمكن الاجاب على الورثة للورثة والقائه
 على اهل الحطة اي على اصحاب الاملاك القديمة الذين كانوا يملكونها حين فتح الاسلام
 البلدة وقسمها بين الغائبين بخط خطه ليميز انصباهم لامع الكان اي لا يدخل
 الكان يعني المتاجرين والمستعيرين مع الملاك في القائه عند اي حنيفة رج ومحمد
 رجها الله وقال ابو يوسف رج هو عليهم جميعا لان التدبير يكون بالسكنى كما يكون
 بالملك الا يبركه ان النبي جعل القائه والدية على اليهود وان كانوا سكا ناجيئرو
 لهما ان المالك هو المختص بنقرة البقرة لان الكان واهل خبيته مقررون على اهلهم
 ولا المشركين عندهما ايضا وقال ابو يوسف كلهم شركون لان وجوب الضمان بشرك
 الحنطة تمن له ولاية الحنطة وهي بالملك وقد استوفوا فيه ولها ان صاحب الحطة هو
 المختص بتدبير الحطة وهي تنسب اليه لا المشركين وقلنا يراحمه المشرك في التدبير

في التدبير والقيام في حفظ المحلة فكان هو المختص بالقائه والدية لا المشتري و
 قيل انما اجاب بوحيفة رج هذا بناء على ما ثبت من عادة اهل الكوفة في زمانه
 ان صاحب الحطة في كل محلة يقومون بتدبير المحلة ولا يشاركهم المشترون في ذلك
 فان باع كلهم يعني ان يبق واحد من اهل الحطة فكذا الحكم لان المشتري من اتباع لاهل
 الحطة فيما يبق شي من الاصل يكون الحكم له دون الباع وان لم يبق بل باع كلهم فعلى
 المشتري اتفاقا لئلا يوال من تقدمهم عندهما او يراحمهم عنده فانتقلت عندهما اليهم و
 خلصت عنده لهم وجد قبيل في دار مشتركة بين قوم لبعضهم اكثر بان كان نصيبها
 لرجل مثلا وعشره لرجل وباقيها لآخر فهي على الرأس ولا يعتبر قدر الانصبا لاستواء
 صاحب القبيل والكثير في الحنطة والتقصير وان بيعت دار ولم يقبض حتى وجد فيها
 قبيل فعلى الالدية على عاقلة الباع وفي البيع بخيار على عاقلة ذي اليد عند اي حنيفة
 وعندهما ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من تصير له الدار
 سواء كان الخيار للبائع او المشتري فانه يعتبر اليد وهما الملك وان وجد القبيل في
 الفلك فالقائه والدية على من فيه من الركاب والملاحين والمالك وغيره فيه سواء
 وكذا العجلة وفي مسجد محلة وشارعها اي شارع المحلة احسن ارض عن الشارع الاعظم
 كما بناء على اهلها لانهم احق الناس بالتدبير فيه وفي سوق مملوك على المالك وفي غيره
 الا بخر المملوك والشارع الاعظم والسجن والجامع لا قسامة لان المقصود بهما نفى
 تهمة القتل وهذا لا يتحقق في حق العامة والدية على بيت المال لان الغرم بالغنم اعلم ان
 الطريق يقيم ابتداء اي قسمة بين احدى طرفي خاص وهو يختص بواحد او اكثر ويكون
 له مدخل لا يخرج كذا ذكر واذا بحث الزايفة المستطيلة والآخر طريق عام وهو مالا يختص
 بواحد او اكثر ويكون له مدخل ويخرج ويسمى هذا بالشارع وهو ايضا قسمة احدى
 شارع المحلة وهو ما يكون المور فيه اكثر اهل المحلة وقد يكون لغيرهم ايضا وهذا
 ما قاله النافع في مسجد محلة على اهلها كما لو وجد في شارع المحلة والآخر الشارع الاعظم
 وهو ما يكون مرور جميع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج

انما الطريق خاص وهو يختص
 بواحد او اكثر ويكون له مدخل
 لا يخرج كذا ذكر

مطلق وهو ايضا قسمة

البلدان وهذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الا عظم فلات فيه هكذا
 يجلب ان يعلم هذا المقام حتى يندفع الشبهة ويضحي الاوامام وفي قوم التقوا بالسيف واجلوا ايرل
 عن قبيل الى تفرقوا فظهر في موضع اجتماعهم قبيل على اهل المحلة لان حفظ المحلة عن مثل ذلك
 واجب عليهم فاذا لم يعرف من يباشره جعل عليهم القامة والدية الا ان يدعي الولي على القوم
 او على بعض منهم فلم يكن على اهل المحلة شأن لان هذه الدعوى تضمنت برأهم عن القامة ولا
 على القوم حتى يقومون البينة اذ يحجر الدعوى تضمنت لا يثبت الحق لكن بسقط الحق عن اهل
 المحلة لان قوله حجة على نفسه وجب قبيل في بؤيته لا عماره بقوله معنى القرب على ما سبق سماع
 الصوت اوفى تركه وهو ما ليس في يد احد ولا يمكنه كالفرات مثلا بخلاف النهر الذي
 يستحق به الشفقة لاختصاص اهلها به لقيام يدهم عليه فيكون القامة والدية
 عليهم فقول الوقاية او ما يبره ليس على اطلاقه فلهذا لانه اذا كان بهذه الحالة
 لا يلحقه القوت من غيره فلا يوصف بالتقصير ولو كان القتل بحسب ايات اطي فعله
 اقرب القرى من ذلك الموضع على التقدير المذكور للقرب ولو في ارض اودار يوقو قتي
 على ارباب معلومة فعليه لازم احق الناس بالتدبير فيها ولو كانت موقوفة على محمد
 فكان السجدة كالووجد في المسجد وقدمه ولو وجد في مفسدة في مكانة غير مملوكة ففي الحجة
 والفساط على ساكنها وفي خارجها ان كانوا اى ساكنوا خارجها قابيل فعلى
 قبيلة وجد القبيل فيها ولو بين القبيلتين كان كابين القريتين وقدمه بيانه وان
 نزلوا حلة مختلفين على اهل العسكر كلهم لانهم لما نزلوا حلة صاروا الامكنة كلها بمنزلة
 حلة واحدة منسوبة اليهم فيجب غرامة ما وجد في خارج احياءهم عليهم ولو كانت الارض
 التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى المالك اى القامة والدية بالاجماع لانهم سكان ولا يراهم
 المالك في القامة والدية جرح في حق قبيل اهل فيبقى ذافراش فمات القامة
 والدية على الحج خلا فلا يي يوسف ر لان الجرح اذا اتصل به الموت صاقتلا وهذا
 وجب القصاص بخلاف ما اذا لم يكن صاحب فراش رجل معه جرح به رفق فخلد آخر
 اى اهل تكت زمانا لم يضمن الحام في قول ابي يوسف ومحمد وفي قبيل اى حنيغة ر
 قولهم

على من يباشره بالسيف واجلوا ايرل
 عن قبيل الى تفرقوا فظهر في موضع

وان كان في ارض اودار يوقو قتي
 على ارباب معلومة فعليه لازم احق الناس

على من يباشره بالسيف واجلوا ايرل

رحي يضمن لان يده بمنزلة المحلة فوجوده جرحا في يده كوجوده فيها رجلا في بيت بلاتالت
 وجد احد ما قبيل ضمن الآخر دية عند ابي يوسف ر خلا فالحمد ر فانه لا يضمن عنده
 لاحتمال انه قتل نفسه ولا يي يوسف ر ان الظاهر ان الابن لا يقتل نفسه وجد
 قبيل في قرية امرأة كوز الحلف عليها وتدي عاقلها عند ابي حنيفة ومحمد رهما الله وعند
 ابي يوسف ر القامة ايضا على العاقل لانها على اهل النصرة والمرأة ليست
 منها فاشبهت الصبي ولهما ان القامة ثلث التهمة والتهمة من المرأة متحققة بطل شهادة
 اهل المحلة بقتل غيرهم يعني اذا ادعى الولي على غير اهل المحلة وشهد شاهدان من اهلها
 لم يقبل عند ابي حنيفة ر وقال لا تقبل لانهم كانوا بصد وان بصير واخصما وقد بطل بديوه
 الولي القتل على غيرهم فتقبل شهادتهم كالكوبيل بالخصوصية اذ انحزل قبل الخصوصية
 وله انهم خصما بانراهم قاتلين للتقصير الصادر منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من
 الخصوصية كالوصى اذ اخرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهدا وعلى واحد منهم اى بطل
 شهادتهم على واحد منهم بعد ما ادعى الولي القتل عليه بعينه لان الخصوصية قائمة
 مع الكل على ما ذكر والشاهد يدفعها عن نفسه فيكون مثمما **كتاب العاقل جمع**
 معقل بنح الميم وضم القاف بفتح المعقل اى الدية سكت لانها معقل الدماء
 من ان تستفكر ومنه المعقل لانه يمنع القبايح العاقل هم الذين يقسم عليهم دية القبيل
 حظاء اهل الديوان من هو منهم يؤخذ من عطائهم في ثلث سنين من وقت القتل
 وهم الجيش الذين كتب اسمهم في الديوان هذا عندنا وعند الشافعي على العشرة لا
 ان النبي حكم عليهم ولا نسخ بعده ولا نها صلا فالاقارب اولي بها كالارث والنفقة
 ولنا قضية عمر رضي الله عنه فانه لما دون الديوان جعل الدية على اهل الديوان
 بخفض من الصحابة من غير نكير منهم فكان اجماعا وليس ذلك بنسخ بل تقرير معنى لان المعقل
 كان على اهل النصرة وقد كانت بانواع كالولاء والحلف والعذر وهو ان يعد رجل من
 قبيلة وفي عهد عمر رضي الله عنه صار بالديوان فجعلها على اهلها اهل اتباعا للمعنى و
 لهذا قالوا لو كان اليوم قوم يتناصرون بالحرف فعاقبتهم اهل الحرفة وان كانوا

لا يقبل شهادة اهل المحلة بقتل غيرهم

فيكون مثمما كتاب العاقل جمع
 معقل بنح الميم وضم القاف بفتح المعقل

والعملة عبارة عن مال يجب
 ابتداء لا بمقتضى مال وهذا

الحلف بكسر الحاء وسكون الهمزة
 العهد والمراد به هنا ولا
 الحولا من النهاية

يتناصرون بالحلف فاهله والديه صله كما قال الشافعي لكن ايجابها فيما هو صله وهو
 العطاء او من ايجابها في اصول اموالهم لانها اخف وما تحت العاقلة الا للثمن
 والتقدير ثلث سنين مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وحكى عن عمر رضي الله عنه كذا
 ما يجب في مال القاتل من الدية يعني يؤخذ في ثلث سنين عندنا ويجب حاله عن الشافعي
 وسواء امكن ان شاء الله تعالى وان جرح اى العطايا لاكثر من اى من ثلث سنين
 او اقل منها يؤخذ منه الاكثر والاقول والحج عطف على اهل الديوان اى العاقلة
 القبيلة لمن ليس لهم اى من اهل الديوان وقع عبارة ولو قاتل بكذا وجبه لمن ليس
 منهم وكان سهو من الساج لان ضمير جبه لمن ولا وجه لارجاعه اليه فالصواب والحج
 لمن ليس منهم يؤخذ من كل اى كل واحد من احاد العاقلة في مجموع ثلث سنين ثلثة
 دراهم او اربعة فقط بحيث يؤخذ من كل واحد منهم في كل سنة درهم ليكون المأخوذ
 في ثلث سنين ثلثة دراهم او مع ثلث اى ثلث درهم ليكون المأخوذ في ثلث سنين
 اربعة دراهم وان لم يسع الحج ضم اليه اقرب الاحياء سببا الاقرب فالاقرب
 كماله العصباء واما الاءاء والابناء فاختلف في دخولهم والقاتل كاحد منهم لانه الجاني
 فلا معنى لاجراجه وفي خلاف الشافعي والعاقلة للمعتق حتى مولاه لان نصرته
 بلام يؤيده قوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم ومولى المولاه مولاه الذي
 عاقده وجبه اى قبيلة مولاه لان العرب يتناصرون بهم فاشبه مولى العتاقة
 ويحمل العاقلة ما يجب بنفس القتل الاصل في ايجاب الدية على العاقلة بالخطا
 وشبه العمد قوله صلى الله عليه وسلم لا وليا الضاربة قوموا فدوه قاله حين ضرب
 امرأة بطن امرأة قالت جنيتم فاعوا الامر اليه صلى الله عليه وسلم ولان الخاطي
 معذور وكذا المباشرة العمد لان الالة للتأديب لا للقتل وللنفذ احترام لا يجوز
 اهدارها ولا وجه لا يوجب القود عليه وفي ايجاب مال عظيم يتصل به فضم اليه العاقلة
 لانه انما قصر بقوة فيه وهي بانصاره وهم العاقلة فكانوا مقصرين في تركه سرا قبيحة
 فخصوا به وقد ارش مؤرخه فصاعدا لما مر في فصل الشجاج ان لو اوجب في المؤرخه
 ال فدايه

على ولا فادام القصد
 في تركه

في المؤرخه فصاعدا الدية وهو العاقلة لا اى لا يتحمل العاقلة ما يجب بصلح او اقرار
 لم يصدقه العاقلة او عدا سقط قوده بشبهة او قتل ابنه عدا ولا جنانية عبيدا وعبد ومادون
 ارش مؤرخه لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يعقل العواقل عدا ولا عبيدا ولا جنانية
 ولا صلحا ولا اعترافا ولا مادون ارش مؤرخه ولان الحمل للنحر عن الاستيصال
 في القليل والتقدير الفاصل عرفا بالسمع وما نقص عنه لا يتحمل العاقلة بل الجاني
 ولو صدق العاقلة الجاني لزمهم الدية لانها ثبت بتصادقهم والامتناع كان حكمهم وهم
 ولاية على انفسهم فوجب عليهم ومن ليس له ديوان ولا حى فعاقلته بيت المال في ظاهر
 الرواية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال عصام روى عن محمد بن ابي يوسف عن
 ابي حنيفة انه يجب في مال الجاني ولا يجب في بيت المال بالاجماع كذا في الخلاصة و
 لا عاقلة للحج في الخلاصة لو كان الرجل من الحج عن شمس الائمة الحلو ان الائمة
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل الحج وهو اختيار الفقيه ابي جعفر قل وبه
 كان يعني الشيخ الامام ظهير الدين المرنغيتي **كتاب الايق** لا يخفى مناسبة كتاب
 الجنائيات وتوابعها وهو مملوك فر من ماله اخذه قصدا نذبا اخذه لقادر عليه لان فيه
 اجبا مالهية وللمال حرمة كالنفس واعانة لمولاه واختلف في الصل قبل اخذه افضل
 اجبا له لاحتمال الضياع وقيل وقيل تركه افضل لانه لا يبرح مكانه فيلقاه مولاه
 وان عرف الواجد بيت مولاه فالاولى ان يصل اليه قبا اى الاخذ به بالابق الى القبا
 فيجب تعزيره لانه لا يؤمن من الاباق ثانيا ولهذا لا يبرحه ان كان له منفعة وينفق
 عليه من بيت المال ويجعلها دين على ماله فياخذه منه اذا جاء او من ثمنه اذا باع ولا
 الصل لانه لا يستحق التعزير ولا يابق وان كان له منفعة اجره وانفق عليه من اجرة
 الجاني مولاه فاذا جاء واقام البيعة انه لا قبل على القاض وقيل على من ينصبه القاض
 لحفظ الاوابق ونحو ما يكلفه اى القاض او من ينصبه المولى بالله ما اخرج عن ملكه بوجه
 من الوجوه فيدفعه اليه قبل يدفعه بالكفيل لزيادة الاحتياط وقيل لا يكون الدفع بعد
 الاثبات وان لم يتمها عطف على اقام البيعة وافر الى العبد انه عبده او وصف المولى على
 منه

على ان لا يتحمل العاقلة جنانية
 عبد عدا او عدا
 على ان لا يتحمل العاقلة
 الجنانية او مادون ارش
 المؤرخه بل الجاني الحج

روى العبد المرنغيتي

مكان افضل ثم لا يخبر ان شاء حفظ
 ان كان يقد عليه وذا شافه
 الى الامام فاذا دفعه اليه لا يتقبل منه الا باق
 البيعة على نحو ما ذكرنا في القسط ثم يجب الامام
 تعزيره لانه لا يؤمن من الاباق ثانيا ولهذا
 لا يبرحه ان كان له منفعة وينفق عليه من
 بيت المال ويجعلها دين على ماله فياخذه منه اذا جاء
 او من ثمنه اذا باع ولا يجس
 واذا طالت المدة ولم يجس
 صاحبه بامه القاض
 وحفظ ثمنه زكيم

من الموت بعد التعليق ليعينه وذكر الثالث بقوله او بقوله وقعتها في حيوتى وبعد
 مما في مؤبد فانها جائز عندهم لكن عند ابي حنيفة رج ما دام حيا كان هذا نذرا بالتصدق
 بالعتق فكان عليه الوفاء بالنذر وله ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من
 الثلث ويكون سبيل سبيل من اوصى بجزءه عليه لان فان الحرة يكون
 للموصى له والوقبة على ملك المالك حتى اذا مات الموصى له بالحرية يصير العبد ميراثا لورثة
 المالك الا ان في الوقف لا يتصور انقطاع الموصى لهم فيثابت هذه الوصية وذكر الرابع
 بقوله او بناء مسجد وافراره بطريق شرط الا فراره لان المسمى لابد ان يكون خالصا
 لله تعالى لقوله تعالى وان الما جدد لله اي تخصصة به تعالى فلا يخلص له تعالى والاذن للناس
 للصلوة فيه وصلوة جماعة وقيل لا حاجة الى صلوة جماعة بل كفى واحدا اذا صلى فيه
 شرط الاذن لهم بها لان التسليم شرط لصيرورة مسجد اعند ما خلا لا يوجب يوسف و
 بشرط في كل نوع تسليم يليق به وهو في المسجد بالصلوة فيه وهذا الوجه والوجه الاول
 مع اعادةها للزوم بالنظر الى الواقف ووارثه فينبغي ان يخرج الوقف عن ملك الواقف
 والوجه الثاني فينبغي بقاء الواقف لزوم الوقف بالنظر اليه وخروجه عن ملكه ايضا
 ولزومه بالنظر الى الوارث ان يخرج من الثلث والوجه الثالث لا يبعد خروجه عن ملكه
 ما دام حيا ولا لزومه بالنظر اليه لجواز رجوعه عنه بل بالنظر الى الوارث ان يخرج من
 الثلث ثم انها بعد ما حالها الامام في عدم زوال ملك الواقف وقال لا يزواله اختلفا
 فيما يتم به الوقف فذكره بقوله ولم يتم عطفا على قوله لم يلزم يعني بعد ما لم باحدا لا
 المذكورة لم يتم الا بذكر مصرف مؤبد عند محمد لانه قصد في بالمنفعة او العلة وذا قد يكون
 موقتا وقد يكون مؤبدا فمطلقه لا يدل على التأييد فلا بد من التخصيص فلو وقف
 على اولاده مثلا بان قال وقفته على اولادي ولم يزد عليه وانرضوا الى الاولاد
 عاد الوقف الى الملك عنده لكونه منقطع الآخر ولو وقت بان قال وقفته على عشرة سنين
 مثلا بطل اتفاقا لانه كالتوقيف في البيع وعند ابي يوسف يتم بدونه اي بدون ذكر التأييد
 لان المقصود الترتب الى الله تعالى وهو تارة يكون بالصرف الى جهة يتوهم انقطاعها

انقطاعها واخرى بالصرف الى جهة لا يتوهم ذلك فيصح في الفصلين تحصيل المقصود
 الواقف واذا انقطع الموقوف عليه كالا ولاد مثلا صرف الوقف عنده الى الفقراء فالصحيح
 ان التأييد شرط اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عند ابي يوسف لان قوله وقفته ونصته
 يقتضي الارادة الى الله تعالى وهو مقتضى التأييد فلا حاجة الى ذكره كالاتفاق كما سبقت
 وعند محمد بشرط ذكره عامر وهو ان الواقف عنده اي عند ابي يوسف اسقاط اي شرع
 لا سقاط ملك الواقف عن العين كالاتفاق فانه اسقاط بحق المولى لا بملك لله تعالى
 لاستثناءه تعالى عن ذلك لانه المالك للواقف والوقف ولا للعبه والاحراز بيده وسائر
 تصرفاته فيخرج به الى ابي يوسف الوقف عن الملك بنفس القول بلا حاجة الى القضاة
 وغيره ويجوز الشيوع لان القسمة من تمت القبط لانه للحيارة وتامها فيما يستقيم
 بالقسمة واصل القبط عنده ليس بشرط فكذا اتتته وقد عرفت ان الوقف عند
 اسقاط الملك كالاتفاق والشيوع لا يمنع الاعتاق فلا يمنع الوقف ايضا وبه يعني
 مشايخ العراق وعند محمد صدقة لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه قصدت
 باصلها لا بتباع ولا توب ولا تورث فيشرط اي محمد التسليم اي تسليم الواقف
 الى المولى والقبط اي قبض المولى الوقف كما في الصدقة المنفذة دون الموصى
 بها فانها لا تزول عن ملك المنصديق بجزء القول بل بتسليمه وقبض الفقير وذلك لان
 التملك من الله لا يتحقق قصد المارة الا ان ما ثبت له تعالى من الحق في الصدقة وثبت
 في ضمن التسليم الى العبد فيشترط منزلة الصدقات والزكوة ولو تم قبل التسليم لصاحبه
 به مستحقا عليه والتبرع لا يكون سببا للاحتقاق على المتبرع وينبغي الشيوع فيما
 قبل القسمة لان اصل القبط عنده شرط فكذا ما يتم به القبط وتامه فيما يحتمل
 القسمة بالقسمة وفيما لا يحتملها يقع مع حتى لو وقف نصف الحمام جاز كالصدقة
 المنفذة فانه اعتبر الوقف بها لا يتم في شاع يتم كما اذا قال قصدت نصف
 هذه الدار اتم العشرة لهذا الفقير فانها لا تتم ما لم يقبض ذلك الفقير وتتم في شاع
 لا يتم كنصف الحمام وبه يعني مشايخ بخاري قال في جميع الفتاوى ثم عا قول

لا تملك

فانها اذا احتل القسمة لا يتم في شاع يتم كما اذا قال قصدت نصف هذه الدار اتم العشرة لهذا الفقير فانها لا تتم ما لم يقبض ذلك الفقير وتتم في شاع لا يتم كنصف الحمام وبه يعني مشايخ بخاري قال في جميع الفتاوى ثم عا قول

تحت لو كانت الارض بين رجلين فتصدقا بها صدقة موقوفة على المسكين او على وجه
 من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جائزا لان المانع
 من الجواز على قوله هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد الشيوع
 عند العقد لانها تصدقا بالارض جملة ولا وقت القبض لانها سلمت بالارض جملة ولو
 تصدق كل واحد منهما بنصف هذه الارض مشاعا صدقة موقوفة وجعل كل واحد
 منهما الوقف متوليا على حدة لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد منهما
 باشر عقدا على حدة ويمكن الشيوع وقت القبض ايضا لان كل واحد من المتولين
 قبض نصفنا شايعا وان قال كل واحد منهما لمتوليه قبض نصيبي مع نصيب صاحبي
 جاز ولو تصدق احدهما بنصف الارض صدقة موقوفة على المسكين ثم تصدق
 الآخر بنصفها كذلك وجعل لذلك قسيما واحدا جاز لانه ان وجد الشيوع وقت العقد
 لم يوجد وقت القبض لان المتولى قبض الارض جملة وهما سلمتا اليه جملة وكذا لو جعل
 التولية لرجلين سقا لانها صار اكنة واحد وكذلك لو اختلف جهة الوقف جاز
 وكذا لو كان الواقف واحدا فجعل نصف الارض وقفاً على الفقراء مشاعا والنصف
 الآخر على امر آخر جاز كل على قول محمد اما على قول ابي يوسف يجوز الوقف في
 كلها لان الوقف عنده يجوز غير مقبوض وغير مقسوم وبعض شاخ زماننا
 افتوا بقول ابي يوسف وبه يفتى واذا لزم الوقف وتم لا يملك اى لا يكون مملوكا
 لصاحبه ولا يملك اى لا يقبل التملك لغيره بالبيع لا تحالة تملك الخازن من مكر ولا يعار
 ولا يرهين لاقتضاها الملك ولا يقسم الا عند ما اذا كانت اى القسمة بين الواقف
 والملك اى اذا قضى القاضي بجواز وقف المشاع ونفذ قضاؤه وصار متفقا عليه
 كسائر المختلفات فان طلب بعضهم القسمة فعنده لا يقسم ويتهايئون وعند ما
 يقسم واجمعوا ان الكل لو كان موقوفا على الارباب فارادوا القسمة لا يقسم
 كذا في المحيط وهو معنى قوله لا يوقوف عليهم لانه ان القسمة تسمية واقرار لا بيع و
 تملك فيجوز ولما بيع معنى لاشتمالها على الافراز والمبادلة وجهة المبادلة راجحة

راجحة في غير المثلثات اراد ابو يوسف المسمى عن ملك الواقف بقوله جعلت سبي لان
 التسليم ليس بشرط عنده لانه اسقاط كالاغتياق وشرطا للصلوة كما مر اعاد ذكر
 المسجد لان ذكره اولا في تعداد موجبات اللزوم وذكره هنا في هذه الاحكام سائر
 الاوقات في عدم اشتراط التسليم الى المتولى عند محرم ومنع الشيوع عند ابي يوسف و
 خروجه عن ملك الواقف عند ابي حنيفة ر2 وان لم يحكم به الحاكم وان جعل تحت سدا
 وهو معرب سدا به وهو بيت يتخذ تحت الارض للتبريد لمصالحه جاز كما جاز
 في بيت المقدس ولو جعل لغيره او جعل موقوفة اى فوق المسجد بيا وجعل باب
 المسجد اى الطريق وعزل عن ملكه فلا اى لا يكون مسجدا وله بيعه ويورث عنه اذا
 لان المسجد يجب له خلوصه لله تعالى ولم يخلص هنا لبقاء حق العبد متعلقا باستغله
 او بعلائه فلا يثبت احكامه وعن ابي يوسف انه يجوز الوجهين حين قدم البعداد
 ضرورة ضعف المقاميل وعن محمد انه حين دخل الروى اجاز ذلك كله للضرورة كما لو جعل
 وسط داره مسجدا او اذن للصلوة فيه حيث لا يكون مسجدا وله بيعه ويورث عنه
 لان ملكه يحيط بجوانبه فكان له حق المنع والمسيح لا يكون فيه لاحد فيه حق المنع قال الله
 تعالى ومن اظلم من منعه مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ولو حارب ما حوله واستغنى عنه
 بقي مسجد اعنه اى حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يعود الى ملك بانيه ان كان
 حيا واولى ملك وارثه ان كان ميتا وعاد الى الملك عند محرم لانه عينه لقربة معينة فاذا الله
 انتطعت عاد الى ملكه كالحجر في الحج اذا بعث بالهدى ثم زال الاحصار وادرك الحج كان له
 ان يصنع بهدية ماشاء ولهما ان القرية التي لم تنزل بخراب ما حوله اذ ان سبي المسجد
 سواء فيصل فيه المسافرون والمارة وهدى الاحصار لم يزل عن ملكه قبل الذبح
 ومثل حصير المسجد وحشيشه اذا استغنى عنهما حيث لا يدخلان في الملك عند ما خلا
 لمح الرباط والبئر اذا لم يتقع بهما فانهما ايضا على هذا الخلاف فيصرف وقف المسجد
 والرباط والبئر الى اقرب مسجد او رباط او بئر اليه تفريع على قولهما اذا اتخذ الواقف
 والجهة بان بنى رجل مسجدين وعين لمصالح كل منهما وقفا وقل رسوم بعض الموقوف

في المساجد

عليه بان انتقص رسوم امام احد المسجد بن او مؤذنه مثلا بسبب كون وقفه خرابا
 جاز للحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها ح كشي واحد وان اختلف احد
 بان بنى رجلا من مسجد بن او رجل مسجد او آخر مدرسة وقفوا لها او قانا فلان لا يجوز
 للحاكم ان يصرف من فاضل وقف احدهما اليه الاخر كذا في البرازية وقف ضيعة علي الفقراء
 وسماها المتولي ثم قال لو وصية اعطى من علمها فلان كذا او فلان كذا افضل ما رأت
 من الصواب فجعل لهم باطل لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يقدر وصية
 علي التصرف فيه الا اذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل ان يصرف الي الواقف علمها
 اي من شاء كذا في الخانية جاز جعل شي من الطريق مسجد او عكس كذا في كتاب الكرامية
 من الخلاصة وفي الفصل العاشر من العبادية وجاز ايضا جعل الطريق مسجد لا
 عكس اذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرو في المسجد كذا في العبادية وجاز ايضا اخذ
 ارض بجيب المسجد اذا ضاق على الناس بالقيمة كونا كذا في جمع الفتاوى وجاز ايضا
 جعل لواقف الولاية لنفسه لان المتولي يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة
 لكنه بعد ذلك ان كان غير مأثور على الوقف فللقاضي ان ينزع من يده نظر الفقهاء
 وكذا لو شرط ان يجره سلطان او قاض من يده وبولي غيره لانه شرط مخالف لحكم
 الشرع واجاز ابو يوسف جعل علة الوقف لنفسه يعني اذا وقف وشرط الكل او
 البعض لنفسه مادام حيا وبعد للفقهاء بطل الوقف عند محمد وهلال لغوات
 معنى القرية بازالة الملك ايا الله تعالى وقال ابو يوسف بيعه اعتبارا للابتداء بالانتهاء
 فانه يجوز على جهة تنقطع فيعود ايا ملك المالك وشايح بلخ اخذوا بقول ابو يوسف
 وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف كذا في الخانية وغيره وجاز ايضا شرط
 الواقف ان يستبدل به او يبيعه ويشتري بثمنه ايضا اذ اشاء فاذا فصل
 صارت الثانية كالاول في شرائطها بلا ذكر كما تم استبدلها بالثالثة لانه حكم ثبت بالشرط
 والشرط وجد في الاولى والثانية واما بدون الشرط فلا يملكه الاستبدل الا القاض
 كذا في الخانية صحيح وقف العمار بقرعة واكرية وهم عبيده وسائر الولايات الخاتمة تبعا

عليه بان انتقص رسوم امام احد المسجد بن او مؤذنه مثلا بسبب كون وقفه خرابا
 جاز للحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها ح كشي واحد وان اختلف احد
 بان بنى رجلا من مسجد بن او رجل مسجد او آخر مدرسة وقفوا لها او قانا فلان لا يجوز
 للحاكم ان يصرف من فاضل وقف احدهما اليه الاخر كذا في البرازية وقف ضيعة علي الفقراء
 وسماها المتولي ثم قال لو وصية اعطى من علمها فلان كذا او فلان كذا افضل ما رأت
 من الصواب فجعل لهم باطل لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يقدر وصية
 علي التصرف فيه الا اذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل ان يصرف الي الواقف علمها
 اي من شاء كذا في الخانية جاز جعل شي من الطريق مسجد او عكس كذا في كتاب الكرامية
 من الخلاصة وفي الفصل العاشر من العبادية وجاز ايضا جعل الطريق مسجد لا
 عكس اذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرو في المسجد كذا في العبادية وجاز ايضا اخذ
 ارض بجيب المسجد اذا ضاق على الناس بالقيمة كونا كذا في جمع الفتاوى وجاز ايضا
 جعل لواقف الولاية لنفسه لان المتولي يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة
 لكنه بعد ذلك ان كان غير مأثور على الوقف فللقاضي ان ينزع من يده نظر الفقهاء
 وكذا لو شرط ان يجره سلطان او قاض من يده وبولي غيره لانه شرط مخالف لحكم
 الشرع واجاز ابو يوسف جعل علة الوقف لنفسه يعني اذا وقف وشرط الكل او
 البعض لنفسه مادام حيا وبعد للفقهاء بطل الوقف عند محمد وهلال لغوات
 معنى القرية بازالة الملك ايا الله تعالى وقال ابو يوسف بيعه اعتبارا للابتداء بالانتهاء
 فانه يجوز على جهة تنقطع فيعود ايا ملك المالك وشايح بلخ اخذوا بقول ابو يوسف
 وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف كذا في الخانية وغيره وجاز ايضا شرط
 الواقف ان يستبدل به او يبيعه ويشتري بثمنه ايضا اذ اشاء فاذا فصل
 صارت الثانية كالاول في شرائطها بلا ذكر كما تم استبدلها بالثالثة لانه حكم ثبت بالشرط
 والشرط وجد في الاولى والثانية واما بدون الشرط فلا يملكه الاستبدل الا القاض
 كذا في الخانية صحيح وقف العمار بقرعة واكرية وهم عبيده وسائر الولايات الخاتمة تبعا

عليه بان انتقص رسوم امام احد المسجد بن او مؤذنه مثلا بسبب كون وقفه خرابا
 جاز للحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها ح كشي واحد وان اختلف احد
 بان بنى رجلا من مسجد بن او رجل مسجد او آخر مدرسة وقفوا لها او قانا فلان لا يجوز
 للحاكم ان يصرف من فاضل وقف احدهما اليه الاخر كذا في البرازية وقف ضيعة علي الفقراء
 وسماها المتولي ثم قال لو وصية اعطى من علمها فلان كذا او فلان كذا افضل ما رأت
 من الصواب فجعل لهم باطل لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يقدر وصية
 علي التصرف فيه الا اذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل ان يصرف الي الواقف علمها
 اي من شاء كذا في الخانية جاز جعل شي من الطريق مسجد او عكس كذا في كتاب الكرامية
 من الخلاصة وفي الفصل العاشر من العبادية وجاز ايضا جعل الطريق مسجد لا
 عكس اذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرو في المسجد كذا في العبادية وجاز ايضا اخذ
 ارض بجيب المسجد اذا ضاق على الناس بالقيمة كونا كذا في جمع الفتاوى وجاز ايضا
 جعل لواقف الولاية لنفسه لان المتولي يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة
 لكنه بعد ذلك ان كان غير مأثور على الوقف فللقاضي ان ينزع من يده نظر الفقهاء
 وكذا لو شرط ان يجره سلطان او قاض من يده وبولي غيره لانه شرط مخالف لحكم
 الشرع واجاز ابو يوسف جعل علة الوقف لنفسه يعني اذا وقف وشرط الكل او
 البعض لنفسه مادام حيا وبعد للفقهاء بطل الوقف عند محمد وهلال لغوات
 معنى القرية بازالة الملك ايا الله تعالى وقال ابو يوسف بيعه اعتبارا للابتداء بالانتهاء
 فانه يجوز على جهة تنقطع فيعود ايا ملك المالك وشايح بلخ اخذوا بقول ابو يوسف
 وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف كذا في الخانية وغيره وجاز ايضا شرط
 الواقف ان يستبدل به او يبيعه ويشتري بثمنه ايضا اذ اشاء فاذا فصل
 صارت الثانية كالاول في شرائطها بلا ذكر كما تم استبدلها بالثالثة لانه حكم ثبت بالشرط
 والشرط وجد في الاولى والثانية واما بدون الشرط فلا يملكه الاستبدل الا القاض
 كذا في الخانية صحيح وقف العمار بقرعة واكرية وهم عبيده وسائر الولايات الخاتمة تبعا

تبعا للعقار لا المنقول لانه لا يتأبد وعن محمد بن يحيى في المتعارف وقعيه كالغاس والمرة
 والقديوم والمشار والجنابة وثياها والقدور والمراجل اذا وقف على اهل مسجد
 لقراءة القرآن ان كانوا يخصصون جاز وان وقف على المسجد جاز وبقره فيه ولا
 يكون مقصورا عليه واما وقف الكتب فكان محمد بن سلمة لا يجيزه ونصير بن يحيى
 يجيزه ووقف كتبه والفقهاء ابو جعفر يجيزه وبه نأخذ كذا في الخلاصة وعن الانصاري
 وكان من اصحاب زفر بنين وقف الدراهم او الطعام او ثيابا او ما يوزن ايجوز ذلك
 قال نعم قيل وكيف قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضلهما في الوجه الذي وقف
 عليه وما يكال ويوزن يباع فيدفع ثمنه مضاربة او بضاعة كالدراهم فبيع هذا لك
 من الخطة كذا في الخلاصة بني على ارضه فوقفه اي البناء بدونها اي الارض لم يجز
 لان الاصل فيه العقار لانه مما يتأبد والحق به ما يتبعه وما ورد فيه الاثار وما فيه
 التعامل فبقى الباقي على اصل القيل وقيل جاز في الكاف ولو وقف البناء قصدا
 لم يجز في الصحيح وفي القاعدة عن ابي حنيفة ر ج انه اجاز وقف المقبرة والطريق
 كما اجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها رجل للمسلمين ويظهر قون فيها ولا يكون بناو
 ميراثا لورثته ثم قال وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء بدون الاصل و
 ذكر في الاصل ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز وبني على ارض موقوفة
 بجهة فوقفه اي البناء لها اي لتلك الجهة جاز بالاجماع لا تخاد الجهة ولو وقف لغير
 اختلف فيه قيل لم يجز ثم الوقف اذا احتاج اليه العمارة يجب عمارته سواء شرط الواقف
 العمارة او لا فانها ان لم يكن مشروطة نصا في مشروطة اقتضا لان مقصود الواقف
 ادراك الفلذة مؤبدا على المصارف وهذا انما يحصل باصلاحها وعمارته فيثبت شرط
 العمارة اقتضا والثابت به كالثابت نصا على الموقوف عليه متعلق يجب اي
 يجب عليه عمارته بما له نفسه ولا يؤخذ من الفلذة شي لو كان معينا بان وقف دارا
 على سكنى اولاده مثلا لانه المنقطع به والفرع بالغنم ولهذا يكون نفقة العبد الموصى
 بنجذته على الموصى له بها وان لم يكن معينا بينها اي بالعمارة من غلته اي من غلته

عليه بان انتقص رسوم امام احد المسجد بن او مؤذنه مثلا بسبب كون وقفه خرابا
 جاز للحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها ح كشي واحد وان اختلف احد
 بان بنى رجلا من مسجد بن او رجل مسجد او آخر مدرسة وقفوا لها او قانا فلان لا يجوز
 للحاكم ان يصرف من فاضل وقف احدهما اليه الاخر كذا في البرازية وقف ضيعة علي الفقراء
 وسماها المتولي ثم قال لو وصية اعطى من علمها فلان كذا او فلان كذا افضل ما رأت
 من الصواب فجعل لهم باطل لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يقدر وصية
 علي التصرف فيه الا اذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل ان يصرف الي الواقف علمها
 اي من شاء كذا في الخانية جاز جعل شي من الطريق مسجد او عكس كذا في كتاب الكرامية
 من الخلاصة وفي الفصل العاشر من العبادية وجاز ايضا جعل الطريق مسجد لا
 عكس اذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرو في المسجد كذا في العبادية وجاز ايضا اخذ
 ارض بجيب المسجد اذا ضاق على الناس بالقيمة كونا كذا في جمع الفتاوى وجاز ايضا
 جعل لواقف الولاية لنفسه لان المتولي يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة
 لكنه بعد ذلك ان كان غير مأثور على الوقف فللقاضي ان ينزع من يده نظر الفقهاء
 وكذا لو شرط ان يجره سلطان او قاض من يده وبولي غيره لانه شرط مخالف لحكم
 الشرع واجاز ابو يوسف جعل علة الوقف لنفسه يعني اذا وقف وشرط الكل او
 البعض لنفسه مادام حيا وبعد للفقهاء بطل الوقف عند محمد وهلال لغوات
 معنى القرية بازالة الملك ايا الله تعالى وقال ابو يوسف بيعه اعتبارا للابتداء بالانتهاء
 فانه يجوز على جهة تنقطع فيعود ايا ملك المالك وشايح بلخ اخذوا بقول ابو يوسف
 وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف كذا في الخانية وغيره وجاز ايضا شرط
 الواقف ان يستبدل به او يبيعه ويشتري بثمنه ايضا اذ اشاء فاذا فصل
 صارت الثانية كالاول في شرائطها بلا ذكر كما تم استبدلها بالثالثة لانه حكم ثبت بالشرط
 والشرط وجد في الاولى والثانية واما بدون الشرط فلا يملكه الاستبدل الا القاض
 كذا في الخانية صحيح وقف العمار بقرعة واكرية وهم عبيده وسائر الولايات الخاتمة تبعا

عليه بان انتقص رسوم امام احد المسجد بن او مؤذنه مثلا بسبب كون وقفه خرابا
 جاز للحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها ح كشي واحد وان اختلف احد
 بان بنى رجلا من مسجد بن او رجل مسجد او آخر مدرسة وقفوا لها او قانا فلان لا يجوز
 للحاكم ان يصرف من فاضل وقف احدهما اليه الاخر كذا في البرازية وقف ضيعة علي الفقراء
 وسماها المتولي ثم قال لو وصية اعطى من علمها فلان كذا او فلان كذا افضل ما رأت
 من الصواب فجعل لهم باطل لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يقدر وصية
 علي التصرف فيه الا اذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل ان يصرف الي الواقف علمها
 اي من شاء كذا في الخانية جاز جعل شي من الطريق مسجد او عكس كذا في كتاب الكرامية
 من الخلاصة وفي الفصل العاشر من العبادية وجاز ايضا جعل الطريق مسجد لا
 عكس اذ يجوز الصلوة في الطريق لا المرو في المسجد كذا في العبادية وجاز ايضا اخذ
 ارض بجيب المسجد اذا ضاق على الناس بالقيمة كونا كذا في جمع الفتاوى وجاز ايضا
 جعل لواقف الولاية لنفسه لان المتولي يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة
 لكنه بعد ذلك ان كان غير مأثور على الوقف فللقاضي ان ينزع من يده نظر الفقهاء
 وكذا لو شرط ان يجره سلطان او قاض من يده وبولي غيره لانه شرط مخالف لحكم
 الشرع واجاز ابو يوسف جعل علة الوقف لنفسه يعني اذا وقف وشرط الكل او
 البعض لنفسه مادام حيا وبعد للفقهاء بطل الوقف عند محمد وهلال لغوات
 معنى القرية بازالة الملك ايا الله تعالى وقال ابو يوسف بيعه اعتبارا للابتداء بالانتهاء
 فانه يجوز على جهة تنقطع فيعود ايا ملك المالك وشايح بلخ اخذوا بقول ابو يوسف
 وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف كذا في الخانية وغيره وجاز ايضا شرط
 الواقف ان يستبدل به او يبيعه ويشتري بثمنه ايضا اذ اشاء فاذا فصل
 صارت الثانية كالاول في شرائطها بلا ذكر كما تم استبدلها بالثالثة لانه حكم ثبت بالشرط
 والشرط وجد في الاولى والثانية واما بدون الشرط فلا يملكه الاستبدل الا القاض
 كذا في الخانية صحيح وقف العمار بقرعة واكرية وهم عبيده وسائر الولايات الخاتمة تبعا

ثم الفقراء كالوقف على الاولاد الاغنياء وبعد انقراضهم على الفقراء او يستوي فيه الفقراء
 اي الفقراء والاعنياء كالمواطات والمخانات والمقابر والمساجد والسكيات و
 القنطرة ونحو ذلك **فصل** يبيع شرط الواقف في اجارته حتى اذا شرط ان لا يوجر اكثر من
 سنة والناس لا يرغبون في اجارته سنة وكان اجارته اكثر من سنة ادر على الوقف
 وانفع للفقراء فليس للقيم ان يخالف شرطه ويوجر اكثر من سنة بل يرفع الامر الى القاضي
 حتى يوجه القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ولاية النظر للفقراء والغائب والميت وان
 لم يسطرط الواقف فله قيم ان يوجر اكثر من سنة بلا اذن القاضي كذا في الخانية فلو اكل
 الواقف منها الى ان لم يبيها قبل بطلان اي يقي على اطلاقها ولا يقيد بحد فليقيم ان يوجر
 كيف شاء جريا على سنن الواقف وقيل يقيد سنة سواء كان الوقف دارا او ارضا
 لزيادة احتياط في امر الوقف وبها الى بالسنة يفتح في الدار لان المدة اذا طالت يؤدي الى
 ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيه تصرف المالك على طول الزمان يرفع ماله
 ويثبث سنين في الارض يعني ان الارض ان كانت مما يوزع في كل سنة لا يوجر اكثر
 من سنة وان كانت مما يوزع في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة كان له ان يوجر
 مدة يتمكن فيها المتاجر من الزراعة وبالمثل يوجر لا باقل من اجر المثل دفعا للضرر
 عن الوقف فلو رخص اجره بسبب من الاسباب بعد العقد على مقدار لا يفتح
 العقد للزوم الضرر ولو زاد اجره على اجره قبل يقيد به اي باجره ثانيا لا في
 من الزمان واما الماضى وله حصص من الاجر الاول وقيل لا اي لا يقيد به ثانيا كزيادة
 واحد ثقتنا في الخير اذا استاجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة هي اجر
 المثل حتى جازت الاجارة فرضت اجرتها لا يفتح الاجارة واذا ازداد اجرها بعد ثقتنا
 مدة فعل رواية فتاوى سرقنديين لا يفتح العقد ورواية شري الصاوي يفتح ويجوز
 العقد واما وقت الفسخ يجب المسمى وزيادة الاجرة ثقتنا اذا زادت عند الكل حتى لو زاد
 واحد ثقتنا لا تعتبر وعلى رواية الشري لو ازدادت الاجرة فرضي المتاجر الاول بالزيادة
 هو اولى من غيره ولا يوجر الموقوف عليه كالمعلم والمدرس والاولاد ونحوهم لعدم ثقتهم

من وقف على الفقراء او على الفقراء
 من وقف على الفقراء او على الفقراء
 من وقف على الفقراء او على الفقراء

من وقف على الفقراء او على الفقراء
 من وقف على الفقراء او على الفقراء

من وقف على الفقراء او على الفقراء
 من وقف على الفقراء او على الفقراء

انما اذا انصب فقرا فخر له
 من وقف جازون لم يشرط الواقف
 من وقف جازون لم يشرط الواقف
 من وقف جازون لم يشرط الواقف

ثم الفقراء كالوقف على الاولاد الاغنياء وبعد انقراضهم على الفقراء او يستوي فيه الفقراء
 اي الفقراء والاعنياء كالمواطات والمخانات والمقابر والمساجد والسكيات و
 القنطرة ونحو ذلك **فصل** يبيع شرط الواقف في اجارته حتى اذا شرط ان لا يوجر اكثر من
 سنة والناس لا يرغبون في اجارته سنة وكان اجارته اكثر من سنة ادر على الوقف
 وانفع للفقراء فليس للقيم ان يخالف شرطه ويوجر اكثر من سنة بل يرفع الامر الى القاضي
 حتى يوجه القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ولاية النظر للفقراء والغائب والميت وان
 لم يسطرط الواقف فله قيم ان يوجر اكثر من سنة بلا اذن القاضي كذا في الخانية فلو اكل
 الواقف منها الى ان لم يبيها قبل بطلان اي يقي على اطلاقها ولا يقيد بحد فليقيم ان يوجر
 كيف شاء جريا على سنن الواقف وقيل يقيد سنة سواء كان الوقف دارا او ارضا
 لزيادة احتياط في امر الوقف وبها الى بالسنة يفتح في الدار لان المدة اذا طالت يؤدي الى
 ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيه تصرف المالك على طول الزمان يرفع ماله
 ويثبث سنين في الارض يعني ان الارض ان كانت مما يوزع في كل سنة لا يوجر اكثر
 من سنة وان كانت مما يوزع في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة كان له ان يوجر
 مدة يتمكن فيها المتاجر من الزراعة وبالمثل يوجر لا باقل من اجر المثل دفعا للضرر
 عن الوقف فلو رخص اجره بسبب من الاسباب بعد العقد على مقدار لا يفتح
 العقد للزوم الضرر ولو زاد اجره على اجره قبل يقيد به اي باجره ثانيا لا في
 من الزمان واما الماضى وله حصص من الاجر الاول وقيل لا اي لا يقيد به ثانيا كزيادة
 واحد ثقتنا في الخير اذا استاجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة هي اجر
 المثل حتى جازت الاجارة فرضت اجرتها لا يفتح الاجارة واذا ازداد اجرها بعد ثقتنا
 مدة فعل رواية فتاوى سرقنديين لا يفتح العقد ورواية شري الصاوي يفتح ويجوز
 العقد واما وقت الفسخ يجب المسمى وزيادة الاجرة ثقتنا اذا زادت عند الكل حتى لو زاد
 واحد ثقتنا لا تعتبر وعلى رواية الشري لو ازدادت الاجرة فرضي المتاجر الاول بالزيادة
 هو اولى من غيره ولا يوجر الموقوف عليه كالمعلم والمدرس والاولاد ونحوهم لعدم ثقتهم

انما اذا انصب فقرا فخر له
 من وقف جازون لم يشرط الواقف
 من وقف جازون لم يشرط الواقف

من وقف جازون لم يشرط الواقف
 من وقف جازون لم يشرط الواقف

في عينه الابولية اي بان يجعل الوقف متوليا فيكون له حق التصرف فيه متوليا اجره بدون اجر المثل لزم تمامه كذا اب اجر منزل صغيره بدونه اي بدون اجر المثل يعني لزم ايضا تمامه اذ ليس لكل منهما ولاية الخط والاستقاط كذا في العادة لا تفتح اي اجارة الوقف بموت المورث لان العقد لغيره كالوكيل والاب والوقف لا يعار ولا يرهن رعاية الحق الموقوف عليه لان فيهما ابطال حقه فلو سكن الميراثين فيجب عليه الاجر ويقتضى بالضمان بالتلاف منافعهم يعني اذا سكن رجل دار الوقف او اسكنه المتولي بلا اجر قبل الاشغال على السكن وعامة المتأخرين على ان عليه اجر المثل وعليه الفتوى وكذا منافع مال اليتيم كذا في العادة وعصب عتقارة يعني ان الفتوى في عصب العقار والدور الموقوفه بالضمان نظر الوقف ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة فيشترى بها ضيعة اخرى فيكون على سبيل الوقف لان هذه بدل الاولى كذا في الاثر وشيئة وتقبل فيه ال الوقف الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالنسبة والشهادة بالشهادة لا يثبت اصل وان صرحوا به ال شهدوا بالنسبة مع وقالوا عند ان القاضي يشهد بالتسامع تقبل بخلاف ساير ما يجوز فيه الشهادة بالنسبة مع كالتسب فانهم اذا صرحوا بانهم شهدوا بالتسامع لا تقبل لان الوقف حق الله تعالى وفيه تجوز قبول القبول بتصریح التسامع حفظ للاوقاف القديمة عن الاستهلاك وغيره ليس كذلك لا يثبت شرط في الاصح فان الشهادة على اصل الوقف بالشهادة تجوز على الوجه المختار وان كان الوقف على قوم باعيانهم واماعى الشرايط فلا هو المختار كذا في العادة وبيان المصروف من الاصل يعني اذا شهدوا ان هذه الضيعة وقف على كذا تقبل فيه الشهادة بالنسبة مع متولي بني في عرفة الوقف فهو ال البناء يكون للوقف فيصرف غلة ال مصارف الوقف ان بناء من مال الوقف او مال نفسه ونواه للوقف او لم يتوشتا وان بني نفسه واشهد عليه كان له ال المتولي نفسه والاجنبى اذا بني ولم يتوشتا ذلك وان تولى كونه للوقف كان وقفا كذا الغرض يعني انه كالتسب في جميع ما ذكرنا والغرض في المسجى مطلقا ان سوا تولى او لم يتوشتا

باع دارا ثم ادعى اني كنت وقفها او قال وقف على لا يصح للتناقص وليس له ان يخلت المشرق ولوقفات البيعة قبلت كما لو شهدوا على عتق امه تقبل بلا دعوى الولاية في امر الوقف للوقف وان لم يشترطها لانه احق من الاجنبى ويعزل لو خان كالوصى رعاية لمصلحة الوقف وان شرط الوقف ان لا يعزل لانه شرط مخالف لمقتضى الشرع ولاة ال الوقف المتولى واخرجه صح وان لم يكن له جريه وان شرط ان لا يخرج لانه في معنى التوكيل ولا جبره للشرط طالب التولية لا يولى كما لا يولى طالب القضاء مرض المتولى مرض الموت وقوض التولية الي غيره جاز لان المتولى بمنزلة الوصى والوصى ان يوصى الي غيره كذا في الحانية ولومات ال المتولى بلا تقويضها الي غيره او به فالرأى في نصب المتولى الي الوقف لا القاض ثم ان مات الوقف فالرأى فيه الى وصيه ثم ان مات وصيه فالرأى فيه الي القاض ويجعل المتولى من اهل الوقف ما يمكن لا الا جانب الباني للمسجى اولى بنصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم اصلي من عينه ال الباني اشترى المتولى بال الوقف دارا له ال للوقف لا يكون وقفا الاصح لان في صحة الوقف والشرايط التي يصير بها الوقف لازما كما لا يشترط ولم يوجد هنا كذا في العادة جاز للحاكم تزويج امه الوقف لاجده وتو من امته وجانية عبده في مال ال مال الوقف كذا في الخلاصة **فصل** فيما يتعلق بوقف الاولاد قال ارضى هذه موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد صليبه يستوي فيه الذكر والانثى لان اسم الولد مأخوذة من الولادة وهي موجودة فيهما الا ان يقيد بالذكور بان يقول على الذكور من ولدي فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فيما يوجد واحد من الولد الصليبي كانت الغلة له لا لغيره واذا انتفى ال الصليبي صرفت ال الغلة الي الفقراء لا لولد الولد لا لانقطاع الموقوف عليه هذا اذا كان حين الوقف ولد صليبي وان لم يكن حين الوقف ولد صليبي بل ولد الابن ذكر كان او انثى كانت الغلة له خاصة لا يشترط فيها من دونه من البطون ويكون ولد الابن عند عدم الصليبي بمنزلة الصليبي ولا يدخل فيه ولدا البنت في الصحيح وهو ظاهر الرواية وبه اخذ هلال لان اولاد البنات ينسبون الي اباؤهم لا لآباء

في عينه الابولية اي بان يجعل الوقف متوليا فيكون له حق التصرف فيه متوليا اجره بدون اجر المثل لزم تمامه كذا اب اجر منزل صغيره بدونه اي بدون اجر المثل يعني لزم ايضا تمامه اذ ليس لكل منهما ولاية الخط والاستقاط كذا في العادة لا تفتح اي اجارة الوقف بموت المورث لان العقد لغيره كالوكيل والاب والوقف لا يعار ولا يرهن رعاية الحق الموقوف عليه لان فيهما ابطال حقه فلو سكن الميراثين فيجب عليه الاجر ويقتضى بالضمان بالتلاف منافعهم يعني اذا سكن رجل دار الوقف او اسكنه المتولي بلا اجر قبل الاشغال على السكن وعامة المتأخرين على ان عليه اجر المثل وعليه الفتوى وكذا منافع مال اليتيم كذا في العادة وعصب عتقارة يعني ان الفتوى في عصب العقار والدور الموقوفه بالضمان نظر الوقف ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة فيشترى بها ضيعة اخرى فيكون على سبيل الوقف لان هذه بدل الاولى كذا في الاثر وشيئة وتقبل فيه ال الوقف الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالنسبة والشهادة بالشهادة لا يثبت اصل وان صرحوا به ال شهدوا بالنسبة مع وقالوا عند ان القاضي يشهد بالتسامع تقبل بخلاف ساير ما يجوز فيه الشهادة بالنسبة مع كالتسب فانهم اذا صرحوا بانهم شهدوا بالتسامع لا تقبل لان الوقف حق الله تعالى وفيه تجوز قبول القبول بتصریح التسامع حفظ للاوقاف القديمة عن الاستهلاك وغيره ليس كذلك لا يثبت شرط في الاصح فان الشهادة على اصل الوقف بالشهادة تجوز على الوجه المختار وان كان الوقف على قوم باعيانهم واماعى الشرايط فلا هو المختار كذا في العادة وبيان المصروف من الاصل يعني اذا شهدوا ان هذه الضيعة وقف على كذا تقبل فيه الشهادة بالنسبة مع متولي بني في عرفة الوقف فهو ال البناء يكون للوقف فيصرف غلة ال مصارف الوقف ان بناء من مال الوقف او مال نفسه ونواه للوقف او لم يتوشتا وان بني نفسه واشهد عليه كان له ال المتولي نفسه والاجنبى اذا بني ولم يتوشتا ذلك وان تولى كونه للوقف كان وقفا كذا الغرض يعني انه كالتسب في جميع ما ذكرنا والغرض في المسجى مطلقا ان سوا تولى او لم يتوشتا

وقف على ولده لا ينفى كسبه في الحكم
وقف وتصدق به عا ولاه حال حيوة وبعد وفاته
لا يكون وصية والوصية للموت لا يصح قال في المختار
لا يسب بان يكتب وصية من العدة

انتهى خلاف ولد الابن ولو زاد على العبارة الاولى وقال وولد وولد فقط الى لم يزد
 على هذا يدخل فيه الصلبي واولاد بنه يستكون في الغلة ولا يقدم الصلبي على ولد الابن
 لانه سوي بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل ولو قيد بالذكور اي
 قال ارضي منه موقوفه على وولد وولد الذكر المذكور قال هلال يدخل فيه الذكر
 من ولد البنين والبنات وهو الصحيح لان اسم الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول
 اولاد البنات لما قال الامام الرضا ان ولد الولد اسم من ولدته وولد ابنته وولد
 ومن ولد ابنته يكون وولد حقيقه بخلاف ما اذا قال على وولد فان ثم ولد
 البنت لا يدخل في ظاهر الرواية كما ان اسم الولد يتناول وولد الصلبي وانما يتناول
 ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا ثم اذا انقضت الاولاد واولادهم في صورتين المذكورتين
 صرفت الغلة الى الفقراء لا انتفاع الموقوف عليه ولو زاد البطن الثالث وقال على
 وولد وولد وولد وولد على صرف ايا اولاده ماتوا سوا الفقراء ما بقي من
 اولاده واحد وان سفل يستوي فيه الاقرب والا بعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب
 بان يقول الاقرب فالاقرب او يقول بطنا بعد بطن في بيدا بما بدأ به الواقف لانه
 لا ذكر البطن الثالث فحش التفاوت فتعلق الحكم بنفسه الانتساب لا غير الانتساب
 موجود في حق من قرب ومن بعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة له واحد كذا
 في الخلاصة كذا ان صرف ايا اولاده ماتوا سوا الفقراء اذا قال على وولد واولاد
 اولاد او قال ابدا على اولاد يستوي فيه الاقرب والا بعد الا ان يذكر ما يدل
 على الترتيب كما وقف ضيعة على اولاده ثم الفقراء مات بعضهم صرفت الغلة الى
 الباقي لانه وقف على اولاده ثم الفقراء فباقي منهم احد وان سفل لا تصرف الى الفقراء
 ولو وقفها على اولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء
 مات احد منهم صرف نصيبه الى الفقراء لانه وقف على كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء
 فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء بخلاف المسئلة الاولى فان الوقف هناك على
 الكل لا على كل واحد ولو وقف على امرأة واولادها او اولاد الواقف ثم مات امرأة

او يقول على وولد ثم
 على وولد وولد

لا يكون نصيبها لابنها المتولد من الواقف خاصة اذا لم يشترط اي الواقف و نصيب
 الميت اي من مات منهم ايا وولد حتى اذا شرط كان نصيبها لابنها بل يكون للجميع اي جميع
 الاولاد ولو قال على وولد وولد ابدان ماتوا سوا ولم يقل بطنا بعد بطن لكن
 الشرط المذكور وهو نصيب الميت ايا وولد فالغلة للجميع وولد وسفل بينهم على
 السوية ولو مات بعض ولد الواقف وترك اولاد لم جات الغلة تقسم على والد وولد
 الولد وان سفلوا بمقتضى عبارة الواقف وعلى الميت لانه استحق النصيب قبل موته
 فما اصابه اي الميت من الغلة كان لولده بالارث فيصير له ال ولد الميت سهم الذي
 عينه الواقف يحكم نصيبه وسهم والده بالارث ولو وقف على وولد فاذا انقضى
 فعلى اولادها ابدان ماتوا سوا فاذا مات احد ما خلف وولد صرف نصف غلته
 ايا الباقي والنصف الاخر ايا الفقراء كما في صورة سمية كل من الاولاد فاذا مات الا
 صرف الكل ايا اولاد الاولاد تقسم بين ولد واحد ما وكل واحد من اولاد الآخر على السوية
 وقف على ذوي قرابة لم يدخل والده وجده وولد رجل قال ارضي منه موقوفه على
 اقاربي او على قرابتي او على ذوي قرابتي قال هلال يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الانثى
 ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جده ولا وولده كذا في الحاشية دار في يده برهن آخرها
 وقت عليه وبرهن قيم الوقف اياها للشيخ فان ارجا فللباقين والا فبينهما نصفان كما هو
 الحكم في دعوى الملك وقف بين اخوين مات احدهما وبقي في يد الحي واولاد الميت ثم الحي برهن
 على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والوقف واحد يقبل
 وينتصب خصما عن الباقيين ولو برهن اولاد الاخ ان الوقف مطلق عليك وعليها
 فبينة مدعى الوقف بطنا بعد بطن اولى كذا في العنية **كتاب البيوع** هو اي البيع الذي
 دل عليه البيوع لغة مبادلة المال بمال مطلقا وهو من الاضداد يقال باع الشيء
 اذا اشتراه واشتراه ونقدي ايا المفعول الثاني بلا حرف وبها يقال باعته الشيء وباعه
 منه وانما جمع كونه انواعا اربعة باعتبار البيع لانه ما بيع سلعته بثمنها وبشيء مما يفضله
 او يبيعها بالثمن وبشيء يباع كونه اشهر الانواع او بيع ثمن ثمن كبيع النعدين وبشيء

مطلقا اي في النفس والمحبس هو الصحيح لا ما قاله اكرخي بنعقد به في المحبس فقط
كالقول ونحوه وينعقد ايضا بلفظ واحد كانه بيع الاب من طفله بان يقول بعت هذا
منه بكذا وشراؤه منه بان يقول اشتريت هذا من ابني فان عبارة الاب كمال شفقة
اقبمت مقام العبارتين فلم يحجج الى القول وكان اصيلا في حق نفسه ونائبيا عن طفله
حتى اذا بلغ كان العهدة عليه دون ابيه بخلاف ما اذا باع مال طفله من اجنبي فبلغ
كان العهدة على ابيه فاذا الزم عليه الثمن في صورة شراؤه لا يبدوا عن الدين حتى ينصب
القاضي وكلاهما ينعقد للصغير فيرده على ابيه فيكون امانة عنده وكذا لو قال بعت منك
هذا بدينهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ينعقد البيع ويجوز القابل في المجلس لانه
لو لم يجز لزمه حكم العقد جبرا وهو مستفاد من قبول الكل بالكل والشرك يعني ان البايع
اذا اوجب في شيء فقبل المشتري في بعض ذلك او اوجب المشتري في شيء فقبل البايع
في بعضه لم يجز لان فيه تفرق الصفة واحد المتعاقدين لا يملك ذلك لان فيه ضرر للمشتري
او البايع لان المبيع ان كان واحدا لزم ضرر الشرك للمشتري وان كان متعديا فالعاهة
ضم الجيد الى الردى ونقص ثمن الجيد لترويج الردى فلو ثبت جوار قبول العقد في البعض
قبل المشتري العقد في الجيد وتوكل الردى فزال الجيد ^{عن} يد البايع باقل من ثمنه وفيه
ضرره واذا لم يجز اخذ البعض بالبعض فلان لا يجوز اخذ الكل بالبعض اولى وان تعدد
الصفة فلا ذلك لانفاء الضرر عن البايع واليه اشار بقوله الا اذا كثر اى البايع لفظ
بعت وفصل الثمن اشارة الى ما ذكر في الكا في ان قوله في الهداية الا ان يبين ثمن كل واحد
لانه صفحات معني لا يتم الا ان يدرج تكرار لفظ العقد اذ به ينعقد والصفحة لا يجر بيان
كل واحد وقال الزيلعي وليس له ان يقبض بعض المبيع دون البعض وان فصل الثمن
الا اذا كثر البايع لفظ بعت مع ذكر الثمن لكل واحد عند اى صيغة وعند ماله ذلك ان
فصل الثمن بان قال بعتك هذين كل واحد بكذا او بعتك هذه العشرة كل واحد منها بكذا
او رضى اى البايع بقوله اى قول المشتري اشتريت هذا بكذا قال القدوري ان رضى
البايع في المجلس بتفرق الصفة يصح ويكون ذلك من المشتري في الحقيقة استيفاء ايجاب.

صرنا اوبيع دين بعين ويسمى سلا وباعتبار الثمن ايضا لان الثمن الاول ان لم يعتبر
 يسمى سلا ومنه واعتبر مع زيادة يسمى مراجه او بدونها يسمى تولية او مع النقص يسمى
 وضعة وشرعا مبادلة مال بمال بطريق الاكساب اى التجارة خرج به مبادلة رجلين
 بالمال بطريق التبرع او الهبة بشرط العوض فانه ليس يبيع ابتداء وان كان في حكمه
 بقاء لم يقبل على سبيل التراضي ليشاؤا لبيع المكره فانه منعقد وان لم يلزم ينقذ لانفاقا
 تعلق كلام احد العاقدين بالآخر شرعا على وجه يظهر اثره في المحل بالايجاب وهو الايجاب
 يسمى به اول كلام احد العاقدين سواء كان بعت او اشتريت لانه ثبت للأخر خيار القبول
 والقبول وهو ثاني كلام احدهما سواء كان بعت او اشتريت اما ضيق قال في الهداية
 البيع ينقذ بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي ثم قال لان البيع انشاء تعرف
 والاشاء يعرف بالشرع والموضوع للاخبار قد استعمل فيه فينقذه واراد بالموضوع
 للاخبار لفظ الماضي اذا لام فيه للعهد فلا وجه للاعتراض عليه بانه لا بد من ضم شئ الى ذلك
 وهو ان يقال وكان استواء بلفظ الماضي واللام يتم الدليل ثم قال ولا ينقذ بلفظين
 احدهما لفظ المستقبل بخلاف النكاح وقد مر الفرق هنا واراد بلفظ المستقبل صيغة
 الامر نحو بعت متى بكذا فقال بعت لانه قال هناك مثل ان يقول روحنى فيقول روحنى
 فلا وجه لحمله على المضارع كاذب اليه بعض شراعه نعم ينقذ البيع اذا قارنه النية
 كما نقل صاحب النهاية عن الطحاوى وتحت النقها وينقذ ايضا باية معناه الى
 الماضين نحو رضى واعطيتك بكذا وخذه يعنى ان لكل ما دل على معنى بعت واشتريت
 ينقذ البيع به ايضا فاذا قال بعت منك هذا بكذا فقال رضى او قال اشتريت هذا منك
 فقال خذه يعنى بعت بذلك فانه امر بالخذ باليد وهو لا يكون الا بالبيع فكانه قال بعت
 منك فخذ فقدر البيع اقتضا فثبت العقد باعتباره لا بلفظين احدهما الامر لينا في
 مائة فان المعنى هو المعبر في هذه العقود وان اعتبر اللفظ في بعضها كتمسك المعاوضة
 حيث لا تقح اذا لم يتيقن جميع ما يقتضيه حتى التعاطي اى اعطاء المبيع والثمن من الجانبين
 فان البيع ينقذ به بلا وجود لفظ فضلا عن الماضين لوجود المقصود وهو التراضي مطلقا

لا قبول ورضى البائع قبولا واعترض عليه بانه انما يبيع اذا كان للبعض الذي قبله المشتري
 حصته من الثمن كالصور المذكورة وفي تقديرين باعها بعشرة لان الثمن ينقسم عليها باعتبار
 الاجزاء فيكون حصته كل بعض معلومة فاما اذا اضاف العقد الى عيدين او ثوبين فلم يبيع
 العقد بقبول احدهما وان رضى البائع لانه يلزم البيع بالخصه ابتداء وان لا يجوز اقول
 مشاورة الفقيه عن مراد القيد وري فان تسمية عبارة المشتري ايجابا ورضى البائع
 قبولا تدل على انه اعتبر في عبارة المشتري والبائع ذكر الثمن في مقابلته بعض البائع فان
 مجرد قول المشتري اشترى به بلا ذكر الثمن لا يكون ايجابا ولا قول البائع رضى قبولا
 لعدم صدق تعريف البيع عليه وهو مبادله مال بمال فظهر عدم لزوم البيع بالخصه
 ابتداء ولهذا قلت اورضى بقوله اشترى بهذا كذا ويثبت اى خيار القبول الى آخر
 المجلس فلا يبطل بالتأخير اليه وان طال لان المجلس جامع للمتفرقات كما مر في كتاب
 الطهارة فاذا عدت الامور المتعددة بسببه واحدة فلا تعتبر ساعاته واحدة
 او لي دفعه للصبر وتحققا للصبر وانما لم يكن الخلع والعقد على مال كذلك بل توقف
 الايجاب فيهما على ورا المجلس لانه انما اشتل على اليمين من جانب الزوج ولو لم
 فكان ذلك مانعا عن الرجوع في المجلس والكتاب والرسالة كالحطاب ينعى اذا كتب
 اما بعد فقد بعثت عبدى فلانا بكذا او قال لرسول له بعث هذا من فلان الغائب
 بكذا فاذهب واخبره فوصل الكتاب الى المكتوب اليه واخبر الرسول المرسل اليه
 فقال في مجلس بلوغ الكتاب والرسالة اشترى به او قبلته نعم البيع بينهما لان الكتاب
 من الغائب كالحطاب من الحاضر والرسول معتبر وسبقه كلامه كلام المرسل فان الرسول
 لم كان يبلغ نارة بالحطاب ونارة بالكتاب ويبطل الايجاب قبل القبول بالرجوع
 اى رجوع الموجب لان المانع من الرجوع لزوم ابطال حق الغير وهو مستوفى هنا
 لان الايجاب لا ينفذ الحكم بدون القبول اعترض بان الحق غير منحصر في الملك بل حق
 التملك ايضا حق فيه ابطاله وري بان الايجاب اذا لم ينفذ ملكا للمشتري لم يكن مريلا
 ملك البائع فحق التملك للمشتري لا يعارض حقيقة الملك للبائع لكونها اقوى منه

هذا هو الوجه في صحة البيع بالخصه
 لان البيع بالخصه هو البيع بالجزء
 من الثمن لا بالكلية

منه ولا ينقض با اذا دفع الزكوة قبل الحول الى الساعي فان المزكى لا يقدر على الاسترداد
 لتعلق حق الغير بالمذموم لان حقيقة الملك زالت من المزكى فعلى حق الفقير لا ينشأ ما هو
 اقوى منه ويبطل ايضا الايجاب قبل القبول بقيام ايهما من الموجب والقابل على
 بطلان لان القيام دليل الرجوع والدلالة فعل عمل المصريح اعترض بانها تعمل عمل اذا
 لم يوجد صريح يعارضها وههنا لو قال بعد القيام قبلت وجد المصريح ولم يعتبر وري بان
 المصريح انما وجد بعد الدلالة ولذا لم يعارضها ولزم اى البيع بهما اى بالايجاب في القبول
 بلا خيار لاحدهما في المجلس وقال الشافعي لكل منهما خيار المجلس لقوله عم المتبايعان
 بالخيار ما لم يتفرقا ولان ان في الفسخ ابطال حق الآخر فلا يجوز اقول يرد على ظاهره
 انه ان اريد بحق الآخر حق التملك فسلم كنه لا يفيد لانه وان اريد حقيقة الملك فمنوع بل هو
 اول المسئلة ويمكن دفعه بان حق التملك ثابت قبل القبول ولو لم يثبت حقيقة الملك
 بعده لم يكن للقبول فائدة زائدة بل كان وجوده وعدمه سواء مع كونه ركنا فالاحسن
 ان يقال ولنا ان الايجاب والقبول يفيدان حقيقة الملك لما قال الله تعالى الذين امنوا
 لانا نكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فاباح الاكل وتوفى
 المجلس بوجود التجارة الناشئة عن التراضي والبيع تجارة فدل باطلاقة على نفي الخيار
 وضحة وفوق الملك للمشتري والقول بالخيار تقييد وهو نسخ فلا يجوز والجواب عن الحديث
 انه يحول على خيار القبول الى قبول كل واحد من المتعاقدين العقد في المجلس وفائدة
 دفع توهم ان الموجب بعد ما وجب لا يكون له ان يرجع لا خيار الفسخ بعد الايجاب في القبول
 وفي الحديث اشارة اليه لان الاحوال ثلث حال لم يوجد فيها الايجاب والقبول وحال
 وجد فيها وانقضى وحال وجد فيها احدهما والآخر موقوف واطلاق اسم المتبايعان
 عليهما في الاولى مجاز باعتبار ما يؤل وفي الثانية مجاز باعتبار ما كان وفي الثالثة حقيقة
 لما تفرق في موضعه ان اسم الفاعل حقيقة في الحال بمعنى اجزاء من او آخر الماضي واو ابل
 المستقبل وهي حال المباشرة بان يقبل احدهما في المجلس والآخر متوقف فيه لاما قبلها
 ولا ما بعدها او يحتملها فيحمل عليها لئلا يلزم ابطال حق الآخر والتفرق المذكور في الحديث

لا القبول المتعاقدين المتبايعين
 لا ايجاب لانه ظاهر لا يحتاج
 الى البيان نسخ



بحول على تفرق الاقوال بان يقول احد ما بعت ويقول الآخر لا اشتري او بالعكس حيث
لا يبقى الخيار بعده فان قيل التفرق يكون بعد الاجتماع وهو لا يتصور هنا قلنا المراد
بالتفرق عدم الاجتماع ابتداء وهذا مبنى على قاعدة مقرر في المفتاح والكث فانهم يقولون
ضيق في الركية او وشع كم الثوب والمراد في الاول جعل في الركية ضيقا ابتداء وفي
الثاني جعل كم الثوب واسعا ابتداء فلا تغفل وكفى حجة البيوع الاشارة في اعراض
اعم من المبيع والثمن غير ربوية احراز بيع درهم ودينار وحظها ونحوهما بخلاف
فان الاشارة فيه لا تكفي بل لابد من ما وانما قدر الاحتمال الواسع كما سيأتي وانما كانت
الاشارة لكونها المبلغ طرق التعريف فلا يحتاج اليها بيان القدر والوصف بخلاف
السلم فان معرفة قدر السلم فيه ووصفه واجبة فيها كونه غير مثالي كاشارة
وشروط معرفة مبيع سلم اي يحتاج اليه التسليم احراز ما اذا اقر ان لنيلان عند
متاعا فاشتره منه ولم يعرف فانه يجوز لعدم احتياجه اليه التسليم ذكره الزاهد
بما يتعلق بمعرفة برفع الجهالة المفضية اليه النزاع المفضي اليه فاد البيوع بان باع
غائبنا واثارها مكانه وليس فيه سمي بذلك الاسم غيره فانه جائز كما سيأتي في خيار
الروبة وشروط ايضا معرفة قدر ثمن كعشرة مثلاً كاي في الزمة احراز عن المثار اليه
كاسبق وما يحصل فيها هو الكليات والعدديات المتعارفة والموزونات كالأهم
والدنانير وسائر ما يوزن اذا قبلت بالاعيان القيمة ومعرفة وصفه كونه
بخاريا او سرفند بالان جهالة لهما تفضي اليه النزاع فيعبر العقد عن المقصود ووجه
البيع بحال اي ثمن حال ومؤجل لا إطلاق قوله تعالى واحل الله البيع وعنه صلى الله
عليه وسلم انه اشترى من يهودي ثوبا بالاجل ورهنه درهم ولا بد ان يكون الاجل
معلوما لان الجهالة فيه مانعة من التسليم الواجب بالعقد فهذا بطلان في قرب
المدة وذلك سلم في بعيد باكتاذ في الهداية والكافي وغيرهما قول في اشكال لان نص
البيع مطلق كما قالوا واشتراط معلومية الاجل بالدليل العقلي تقييد المطلق بالراه
وهو غير صحيح لما تقرر في الاصول ان تقييد المطلق بنسخ ونسخ الكتاب بالوفا لا يجوز

لا يجوز ويمكن دفعه بان اطلاق الثمن انما هو بالنظر اليه نفس الاجل وهي لم تقيد بال
بالمعلومية لاسباب في خيار الشرط انه اذا قال بعتك هذا بالاجل ومؤجلا صح
وصرفا بال نصف يوم او ثلثة ايام او شهر والمقيد بالمعلومية انما هو وقت الاجل
والنقص ليس بمطلق بالنظر اليه ولهذا قلت معلوم الوقت حتى اذا جهل وقته قيد
البيع كالبيع اليه الحصاد ونحوه وتحقق ان البيع مطلق والمطلق هو المتعرض للذات
دون الصفات لا بالنفي ولا الاثبات وذات البيع وحقيقته كما عرفت مباداة المال
بالمال الثمن معتبر في مفهوم البيع والتأجيل من صفات الثمن فيكون من صفات البيع
ولهذا يقال بيع مؤجل فبالنظر اليه التأجيل يكون البيع مطلقا لا يجوز تقييده بظن
واما تعيين وقت الاجل فليس من صفات البيع بل امر له نوع يتعلق بصفته فبالنظر
اليه لا يكون البيع مطلقا فيجوز تقييده بالوفا فيندفع الاشكال وبعد ما علم الاجل
ان مات البايع لا يبطل الاجل وان مات المشتري حل المال لان فائدة التأجيل ان تجز
فيؤدي الثمن من ثاء المال فاذا مات من له الاجل تعين المزدك لقضاء الدين فلا يبعد
التأجيل واذا منع البايع السلعة سنة الاجل فللمشتري اجل سنة ثانية يعني
اذا اشترى بثمن مؤجل الى سنة غير معينة ولم يقض المبيع حتى مضت السنة فللمشتري
سنة اخرى بعد قبضه وقالا ليس له ذلك وبطلان صح البيع بثمن مطلق عن ذكر الصفة
لا القدر لوجوب ذكره كما عرفت فالعقد اي فالعقد حين يقع على غالب التقديرات
غالب لنقد البلد في الرواج لانه اليه المتعارف فان استوى اليه لم يوجد الغالب بل استوى
الرواج في التقدير المالية بل تفاوتت فيها فسد اي البيع ان لم يبين اي الثمن انه من
اي نوع لان الجهالة تفضي اليه النزاع كما او استوي المالية اي كما استوى الرواج واختلف
الاسم كالا حادي والثاني والثالث صح ان يطلق اسم الدرهم على كل منها حيث يطلق
على الواحد من الاول والثنين والثالث من الثالث اسم الدرهم اذا لا نزاع عند عدم الاختلاف
في المالية وهو المانع من الجواز وصرف اليه ما قدر به من كل نوع مثلا اذا باع عبد ابان
درهم فلان يعطي الثمن الاحادي او الثنين من الثاني او ثلثة آلاف من الثلاثي بهذا

ما ذكره الكافي واراد صاحب الهداية وان كان في عبارة نوع غرض ولا يتعين الثمن
 النقد مالى مصنوع من الذهب والفضة سبكوا اولوا والعلوس النافعة كذا في الق
 في صحيحه الى صحيح البيع وان عينا بعته اذا عين العاقدان ذراهما مثلاً ثم اراد المشتري
 تبدل بدرهم آخر جاز عندنا ولا يسمع نزاع البائع وعند الشافعي يتعينان بالتعين حتى
 لا يجوز تبدل بل بأخر ولو ملك قبل التسليم واكتفى بعده او قبل ينقض البيع عنده لا عندنا
 بل يطالب بالتسليم مثلاً وانما كان في صحيحه ما ذكره في العاقدية ان الدرهم والدرانير يتعينان
 في البيع الفاسد من الاصل ولا يتعين فيما ينقض بعد الصحة صورة الاولى ما اذا باع
 عبداً وقبض الثمن فظاهرة ان من احر او باع جارية فظهور انها اتم ولده يتعين درهم الثمن للرد
 لان لهذا القبض حكم الغصب وصورة الثاني ما اذا باع عبداً وملك قبل القبض التسليم
 فالثمن المقبوض لا يتعين في رواية وهو الاصح وصحح البيع في الطعام وهو الحنطة و
 ودقيقها لانه يقع عليها عمرها وسبائك في الوكالة والجوب وهي غيرهما كالعدس والحب
 ونحوهما ولو كان البيع جراً قال بطريق المجازفة معرب كذا في صحيحه بغير حنطة لقوله
 صلى الله عليه وسلم اذا اختلفا النوعان فبعضوا كيف شئتم بخلاف ما اذا باع جنة
 مجازفة فانه لا يبع لاحتمال الوبوا وصحح ايضا بيع المكيال والموزونات باناء او حجر
 معين كل منهما جهل قدره لان المانع من الصحة جهالة ففرض ايا النزاع وساليت كذلك
 لان التسليم في البيع متعين فيندر، ملك الاناء، والجر بخلاف السلم فان التسليم فيه
 متأخر فالملك ليس بناور قبل فيحقق المنازعة وعن ابو يوسف ان الجواز فيما اذا كان
 المكيال مما لا يكتسب بالكتس كالقصعة ونحوها وما اذا كان كالزبيب ونحوه لا يجوز وكذا
 اذا كان الحبوب يفتت او باعه بوزن شيء اذا جف تخلف وصحح ايضا في القدر المسمى واحداً
 كان او اكثر اذا بيع صورة كل قفيز او قفيزين مثلاً بكذا ينع اذا قال بعتك منه الصبرة
 كل قفيز او قفيزين او ثلثة بكذا فالبيع جائز في القدر المسمى من عدد القفز ان عندنا حنطة
 لا الباقي الا اذا زالت الجهالة بعلم جميع القفران بسمتها او بالكيل في الجلس قبل الاخر
 وقالا يجوز مطلقاً لا صبرتان الى لا يبع البيع عندنا حنطة في القدر المسمى اذا بيع

اذا بيع صبرتان من جنين كصبرتي بر وشعير كل قفيز او قفيزين بكذا حيث لم يبع البيع
 عنده في قفيز واحد لتفاوت الصبرتين وعندنا يبع فيها ايضا وذكر في المحيط والابيض
 ان العقد يبع على قفيز واحد منها ولا الى لا يبعه ايضا البيع عنده في القدر المسمى
 اذا بيع متفاوت كالثلثة وهي قطع غنم كل شاة او شاتين بكذا او العدل المشتمل
 على الاثواب متفاوتة كل ثوب او ثوبين بكذا لان التفاوت في ابعاضها يقتضي الجهالة
 المؤدية الى النزاع بخلاف الصبرة وان سمي الجملتين او جملتي المبيع والثمن بان قال
 بعت منه الثلثة وهي مائة تالف درهم او بعت هذا العدل وهو عشرة اثنان بمائة
 بلا تفصيل الى لا يقول كل شاة بكذا او كل ثوب بكذا صحح البيع في الكل اجماعاً متناوياً
 او لا معلومة المبيع والثمن فان باعها هذا تفصيل لقوله وان سمي الجملتين ولم يفصلها
 فان باع الصبرة على انها مائة الى مائة قفيز بمائة صحح البيع ولا يتفاوت الحكم هنا
 بين ان سمي لكل قفيز ثمانية اثنان يقول كل قفيز درهم وبين ان لا يسمي لعدم التفاوت بخلاف
 العدديات المتفاوتة كما ساء وهي الى الصبرة اقل من المائة اخذ الى المشتري الاقل
 بخسسته من الثمن اوضح العقد يعني انه مخير بين الامرين لتفرق الصفقة عليه فلم يتم
 رضاه بالموجود او هي اكثر من المائة فالزاد على المائة للبائع والمائة للمشتري لان المبيع
 وقع على مقدار معين وقد وجد فصح العقد والقدر ليس بوصف حتى يدخل البيع كافي
 الثوب فيكون للبائع وان باع المذروع بكذا الى سمي الجملتين ولم يقل كل ذراع او ذراعين
 بكذا صحح البيع فان وجد المشتري تاماً اخذ به الثمن بلا خيار وان وجد اقل خیر ان شاء
 اخذ الاقل بالكل الى كل اثنين او ثمة لان الذرع وصف في الثوب لا ينع كونه صفقة عرضية
 له بل هو في اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعاً لشيء غير منفصل عنه اذا حصل فيه بزيادة
 حساً وان كان في نفسه جواهر كذا ذراع من ثوب وبناء من دار كما سبق في الايمان فان ثوبا
 هو عشرة اذرع ويساوي عشرة دراهم اذا انتقص منه ذراع لا يساوي تسعة بخلاف
 المكيالان والعدديان فان بعضاً منها يسمى قدراً واصلاً ولا يفيد انضمامه الى بعض
 آخر كما لا يلجوز فان حنطة هي عشرة اقره اذا ساوت عشرة دراهم كانت التسعة

منها تسمى ثمة وقد اختلفوا في تقدير الوصف والاصل والكل راجع الى ما ذكرنا
والوصف بهذا المعنى لا يقابل شي من الثمن كطراف الحيوان الا اذا كان مقصودا بالتناول
كما سيلا واخذوا المشتري الاكثر بلا خيار للبائع لانه وصف فكان كما اذا باعه معيبا
فاذا هو سليم واذا باع المتفاوت هكذا يسمى الجملتين ولم يفصل في البيع في الكل حتى اذا
تساوى المبيع والثمن لزم البيع لعلومية كل منهما لا الاقل والاكثر قال في الغاية البيان نقلنا
عن الايضاح اذا قال بعثك هذا القطيع على انه خمسون راسا وهذا العدد على انه خمسون
ثوبا بكذا فالباع جاز لان كلمة المبيع والثمن صار معلوما بالتسمية فاذا وجد المبيع زائدا
او ناقصا فالمبيع فاسد لان الزيادة لم يقع عليها العقد فيصير كانه باع ثوبا من احد وخمسين
وهذا فاسد لانه مجهول متفاوت وان كان ناقصا فيحتاج الى ان يحيط حصته الثوب النقص
وهي مجهولة فيفسد ايضا وهكذا في سائر ما يختلف قيمة وان زاد في بيع المذروع بعد
ذكر الجملتين كل ذراع بدرهم لم يتعرض لذكر الصبرة لما ذكر ان الحكم لا يختلف هناك بين ذكر
هذا القيد وبين تركه لعدم التفاوت حتى في الكل لما ذكر فان وجد اقل او اكثر اخذ الاقل
بالاقل او ترك في الصورة الاولى لان الوصف وان كان تابعا لا يقابل شي من الثمن جاز
انها اصل بافراده بذكر الثمن فاتهم قالوا الوصف يقابل شي من الثمن اذا كان مقصودا
بالتناول حقيقة كما اذا قطع البائع يد العبد المبيع قبل القبض بسقط نصف الثمن
او حكما حتى البائع كما اذا حدث عيب عند المشتري او كلف الشارح كما اذا خا ط المشتري
الثوب المبيع ثم اطلع على عيب يكون للوصف قط من الثمن فاذا صار اصلا ووجده ناقصا
ثبت الخيار ان شاء اخذه بحصة وان شاء تركه لتفرق الصفقة عليه او لفوت الوصف
المعقوب فيه وفي الصورة الثانية اخذ الاكثر بالاكثر اوضح لانه ان حصل الزيادة
في المبيع لزم زيادة في الثمن لما ذكر فكان نفعنا يفي بضره فيجوز فلو اخذه بالاقل لم يكن
عالمنا بمقتضى اللفظ وانما قال في الاول او ترك وقال انما اوضح لان المبيع لما كان ناقصا
في الاولى لم يوجد المبيع فلم ينفذ البيع حقيقة وكان اخذ الاقل بالاقل كالمبيع بالتعاطي
وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة في ثابته في الحقيقة فذهب وان وجده الى المذروع عشرة

في البيع بالثمن والوصف
في البيع بالثمن والوصف

اربعة وصفا

عشرة ونصف اخذ في الاول بعشرة بلا خيار وفي الثانية بتسعة به اي بالخيار وقال ابو يوسف
في الاول ياخذ باحد عشر بالخيار وفي الثانية بعشرة به وقال محمد في الاول ياخذ بعشرة
ونصف بالخيار وفي الثانية بتسعة ونصف به لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة
نصف بنصف فيجوز حكمها ولا يوجب يوسف انه لا فرق كل ذراع بيد ثوب ذراع منزلة
ثوب وقد انتقص وله ان الذراع وصف في الاصل وانما اخذ حكم المقدار بالشرط و
هو مقيد بالذراع فاذا اعدم عاد الحكم الى الاصل وقيل في الكريه الذي لا يتفاوت جوا به
لا يطيب للمشتري ما زاد على المشروط لانه كالمؤذن حيث لا يضره الفصل فيجوز
بيع ذراع منه وان زاده الى القيد المذكور في مقابل في بيع المتفاوت حتى في الاقل بقدر
لانه لا يبين لكل منهما ثما كان كل منهما مبسعا فصح في العدد الموجود لكنه خيل لتفرق الكه
الصفقة عليه وفيه الاكثر لانه اذا كان زائدا يبقى الجها لانه المردود والمتفاوت
فيؤخذ الى الذراع حتى يبيع عشرة اسهم من مائة من دارا جاعا لا عشرة اذرع من مائة ذراع
منها عند ايا حنيفة رز وعندهما جاز ذكر في غاية البيان نقلنا عن الصدر الشريد و
والامام العتاي ان قولها يجوز البيع اذا كانت الارب مائة ذراع وبغيرهم هذا من تعليلها
ايضا حيث قال لان عشرة اذرع من مائة عشرة الدراهم فاشبه عشرة اسهم من مائة
سهم وله ان البيع وقع على قدر معين من الدراهم لا على شاي لان الذراع في الاصل
اسم الخشبة يذرع بها واستعملت هنا لاجل وهو معين لا مشاع لان المشاع لا يتصور
ان يذرع فاذا اراد به ما يحل وهو معين لكنه مجهول الموضوع بطل العقد ولا ثوبين
على انهما يرويان فاذا اريد به ما يكون الرأ وان يبين ثمن كل لانه جعل القبول
في المؤدى شرط جواز العقد في الهوى واشترط قبول المعلوم في العقد يفسده
فصل اعلم ان هنا اصولا الاول ان كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا يدخل في المبيع
وان لم يذكر صرحا والثاني ان كل ما كان مقصلا بالمبيع اتصال قرار كان تابعا له واخلا
في المبيع وما لا مثالا قالوا ان ما وضع لان يفصل البتة بالافرة ليس بانصال قرار وضع
لان يفصل فهو اتصال قرار والثالث ان ما لا يكون من القسمين ان كان من حقوق

المبيع ومرافقه يدخل في البيع بذكره والا فلا اذا تقرر هذا فنقول لا يدخل العلو بشرائه
 بيت بلحق له وحده المرافقة او بكل قليل وكثير هو فيه او منه لان البيت اعم لما يات
 فيه العلو مثل والشئ لا يستتبع مثل فلا يدخل فيه الا بالتخصيص عليه ولا يدخل العلو
 ايضا بشراء منزل الا به ان بالقيء المذكور لان المنزل بين الدار والبيت اذ يتألف
 فيه مرافق السكنى بنوع قصور بانتقاء منزل الدواب فيه فليشبهه بالدار يدخل
 العلو فيه تبعاً عند ذكر الحقوق وليشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدون ويدخل هو
 العلو والبناء ومفتاح علق متصل بباب الدار بخلاف المنفصل وهو القفل فانه
 ومفتاحه لا يدخلان بهذا القيد والكيف بشراء دار مجردة بدون ان يكون ذلك
 ذلك القيد اما العلو فلان الدار اسم لا يدار عليه الحدد والعلو منها وكذا البناء
 واما المفتاح فلان العلق المتصل جزء منها والمفتاح يدخل في بيع العلق بلا شبهة
 لانه كالجو من ادخل لا ينتفع به الابن والقفل ومفتاحه لا يدخلان والسلم المتصل
 بالبناء يدخل ولو من حيث لا غير المتصل والسرير كالم كذا في الكافي لا يدخل
 في بيع الدار الظلة والطريق واليئرب والمسيل الا به انما الظلة فلا يمتدحى على هو
 الطريق فاخذت حكمه واما الطريق واليئرب والمسيل فلا يمتدحى عن الحدود ولكنها
 من الحدود الحقوق فتدخل بذكره وتدخل في الاجارة بلا ذكر لانها تعقد للانتفاع ولا
 يحصل الا به بخلاف البيع لانه قد يكون للتجارة ويدخل الشئ وان لم يسمه لا للزرع الا
 بالتسمية بشراء الارض لان الشئ متصل بها للقرار فاشبه البناء والزرع متصل به
 للفصل فاشبه متاعاً فيها ولا التسمية بشراء شجرة لان الاتصال وان كان خلقياً للقطع
 لا للبناء فصارت كالزرع الا بكل ما فيها او منها لانه يكون من المبيع لا يجمع فيها لانه
 ليس منها لا يجمع بيع الزرع قبل صيرورة يجمع لانه ليس بمستفيع به وتابع للارض فيكون
 كالوصف فلا يجوز ايراد العقد عليه بانزاده وان باع على ان يتركه حتى يتركه لم يخرج وكذا
 الرطبة والبقول وبعد ما يجمع ان شرط تخلية المشتري ان تخلية ارض البطل بان يقطع
 او يترك عليه دابة فتأكل كل شئ يجمع لان الشرط مقتضى العقد فلا يفسد ويجوز بيع

بيع حصته من شريكه لوجود مقتضى وعدم المانع لانه بالنظر اليه كالاصل لا كالمستطاع
 ملكها مطلقاً سواء كان بلغ أو أن الحصاد او لا ومن غيره بغير اذنه ان لم يفتح اليه
 الحصاد فانه يتقلب ايا الجواز كما اذا باع المخرج في السقف ولم يفتح البيع حتى اخرجه
 وسلم ولو كان الارض والزرع مشتركة فباع نصف الارض مع نصف الزرع من
 شريكه او اجنبى بغير رضا شريكه جاز وقام المشترك مقام البائع ثم يبيع نصف الزرع
 بدون الارض انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع حق القرار فيه بان يزرع في ملكه
 نفسه اما اذا كان متعدياً في الزراعة كالغصب فجاز بيع النصف كذا في الخلاصة كذا
 منفرد باع كل واحد جاز بغيره ايضا ان لم يفتح اليه الحصاد اذ قد يمنع الفاد باع شريكه
 فيها ورة لم يدخل في البيع يعني اصطاد سكة في بطنها ورة فملك السكة والدة لبش
 اليد عليها فلو باع السكة لم يدخل الدة في البيع لانها ليست من اجزائها كذا في الهداية
 والكافي في باب الركا ز صح بيع البر في سبيله والباقي يشهد بالآم والقصر واذا فلت
 الباقية بالمدحفت الام كذا في الضحى والارز والسهم في فقرة الاول وكذا
 الجوز واللوز والفستق وقال الشافعي لا يجوز ذلك كله في بيع السبلة قولان و
 عندنا وعندنا يجوز بيع ذلك كله ان المقصود عليه مستور بما لا منفعة له فاشبه
 تراب الصياغة اذا بيع بحسه ولنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع
 الخبز حتى يروى وعن بيع السبلة حتى تبين ويأمن العامة وحكم ما بعد الغاية خلاف
 حكم ما قبلها قال في الغاية وفيه نظر لانه لا يجهل الغاية والاولى ان يستدل بقوله
 نهى فان النهى يقتضي المشروعية **اقول** فيه بحث لان المشروعية التي يقتضيها النهى عن الا
 المشروعية هي مشروعية الاصل مع عدم مشروعية الوصف وهو عين الفاد فالدليل بغيره
 خلاف المدعى لان المدعى صحة البيع والدليل بغير فاده بل الصواب ان يقال ان الاستدلال
 به على ما قال صاحب الجمع في البديع ان الغاية عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم او على
 ما قال صاحب التلويح في بحث المعارضة والزيح ان مفهوم الغاية متفق عليه وصح
 بيع ثمرة وان لم يبدصلها لانها مال متقوم حالاً او مآلاً ولزم على المشتري قطعها اذا اشتراها

لا تبيانه

كذلك

ظاهر

مطلقا او بشرط القطع وبشرط ابقائها على الشجر حال البيع بشرط لا يفتقر
العقد وفيه نفع للمشتري وجده الى الثمن زوفيا ليس له استرداد السلعة وجبها به
 الى الثمن يعني اذا كان باع سلعة بثمن فله حق حبسها حتى يستوفي ثمنها فان سلمها الى المشتري
 بطل حقه في الحبس وليس له استرجاع السلعة وانما له المطالبة بالثمن فلو قبض الثمن
 وسلم المبيع ثم وجد الثمن زوفيا لم يكن له استرجاع السلعة وانما له المطالبة بحقه وقال
 زفر له ذلك قبض زوفيا بدل الجيد يعني كان له على آخر درهم جيد فاستوفى زوفيا
 على ظن انها جيد فالتفتها ثم علم انها زوفيا فان كانت قائمة برة وما يسترد الجيد والآن
 اي وان لم يكن قائمة سواء كانت مأكلة او مستهلكة فلا اله لبردة ولا يسترد وقال ابو يوسف
 برة مثل الزوفى ويرجع بالجيد لان الرجوع بالنقصان باطل لاستزاده الربو او
 لوجه لا بطل حقه في الجودة لعدم رضاه فكان النظر فيما عساه ولها ان قضاء الدين
 حصل بقبض جنس حقه وبعد العلم حقه في فسخ ذلك القضاء وهو ممتنع لهلاك ما به
 حصل القضاء انما قال زوفيا لانها لو كانت رصا او استوفى ثمنها اتفاقا وانما قال
 ثم علم لانه لو علم عند القبض لانها استوفى سقط حقه في ثمنها وقبضه ومات
 ملك قبل نقد ثمنه فالبايع اسوة للفرما يعني اشترى شيئا وقبضه ولم ينقد الثمن
 حتى مات ملكا فالبايع اسوة للفرما يقتسمونه ولا يكون البايع احق به وعند
 الشافعي هو احق به وانما قال قبضه اذ لو لم يقبضه فالبايع احق به اتفاقا **باب**
 خيار الشرط والتعيين اعلم ان البيع تارة يكون لازما واخرى غير لازم واللازم مالا
 خيار فيه بعد وجود شرط شرط وغيره اللازم ما فيه الخيار وكون اللازم اقوى
 قدم ثم ذكر خيار الشرط والتعيين واراد بالاول ان يكون العاقد مختارا بين قبول اصل
 العقد وردة واراد بالثاني ان يشترى احدا من الشيئين او الثلثة على ان تعيين ايها شاء
 وقدمها على باقي الخيارات لانها بمنع ان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرؤية لانه يمنع تمام
 الحكم واخر خيار البيع لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط انواع فاسد وفاقا كما اذا قال ان
 اشترى علي اني بالخيار او علي اني بالخيار با ما او علي اني بالخيار ابد او جاز وفاقا وهو

وهو ان يقول علي اني بالخيار ثلثة ايام فادونها وتختلف فيه وهو ان يقول علي اني بالخيار
 شرا او شريين فانه فاسد عندنا في حنفية وزفر والشافعي جاز عند ابي يوسف ومحمد جاز
 ان خيار الشرط للمبتايعين اي لكل منهما معا فلا يوجد البيع مالم يرضيا ولا احدهما ولو فترها
 كما سياتي الى ثلثة ايام الى آخره لقوله ام جحان بن منقذ انما يفت فقل لا خلافة في الخيار
 ثلثة ايام وجه الاستدلال ان شرط الخيار مخالف لمقتضى العقد وهو اللزوم فيكون مفاد
 لكنه يجوز بهذا النص الدال على الخيار في البيع والشراء بلفظ بايعت على خلاف القياس فيجوز
 فيقتصر على المدة المذكورة فيه لا اكثر وقال اكثر يجوز اذا سمي مدة معلومة وان اجاز ان من له
 الخيار ان يبيع بعد العقد ايا اكثر من ثلثة ايام فيها اي في ثلثة ايام جاز البيع لزوال المفسد قبل
 تفرقه ان يشترى لم يذكروه بالنسبة كما ذكر في الوقاية اشارة الى انه ليس من صور خيار الشرط
 حقيقة ليقترن عليه بل اورده عقيب لانه في حكمه معنى على انه ان لم ينقد الثمن ايا ثلثة ايام
 فلا بيع محض واما اكثر الا ان ينقد في الثلثة قالوا لان هذا في معنى اشتراط الخيار اذ اذ الى جهة
 مت ايا الانفاخ عند عدم التقدير راعى انما طلة في النسخ فيكون ملحقا به **اقول**
 به على ظاهره انك قد عرفت ان النص الوارد في شرط الخيار مخالف للقياس وقد تقرر في كتب
 الاصول ان ما ثبت على خلاف القياس فغيره عليه لا يثبت ودفعه ان المقررة في كتب الاصول
 عدم جواز القياس الجلي على ما ثبت بخلاف القياس الخفي اذ تقرر فيها ايضا جواز الحاق حكم
 بما ثبت على خلاف القياس بغيره بطريق دلالة النص وبطريق الاحتجاج الذي هو القياس الخفي
 وكل منهما محتمل بها كما لا يخفى على الناظر المتأمل ولا يخرج المبيع بخيار البايع عن ملكه لان
 تمام هذا السبب بالامضاء ولا يتم مع الخيار والذوا اعتقه البايع نفذ ولا يملك المشتري
 التصرف فيه وان قبضه باذن البايع فان قبضه المشتري فملك في يده في مدة الخيار ضمن
 قيمة لانفاخ البيع بالهالك لانه كان موقوفا ولا ينفذ بدون المحل فيبقى مقبوضا في يده على
 سوم الشراء وفيه القيمة ولو ملك في يد البايع ملك عليه وانفخ البيع ولا شيء على المشتري
 كما في البيع المطلق ويجوز المبيع عن ملك البايع بخيار المشتري يعني اذا كان الخيار للمشتري
 فقط يخرج عن ملك البايع للزوم البيع في جانبه بانتفاء الخيار فان ملك البيع عنده ضمن

قبل تفرقه

اختلاف في كسبه انما وقع الكلام في كسبه الدقيق

أي المشتري ضمن الثمن فان الهلاك لا يخلو عن مقدرة عيب وسبب في انه اذا دخل عيب يمتنع
الرد واذا امتنع لزوم العقد وتم قبله ثم الثمن المسمى بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع لان
الخيار اذا كان له يملك والبيع موقوف كما في المصلحة ولا يملكه الا لا يملك المشتري
البيع وقال لا يملكه لانه خرج عن ملكه البائع فلم يدخل في المشتري كان ملكا بلا ملك و
ولا نظيره في الشرع وله ان الثمن لم يخرج عن ملكه فلم يدخل المبيع في ملكه لاجتماع البدلان
في ملك شخص واحد حكما للمعاوضة ولا نظيره ايضا في الشرع وخرج هذا بان الخيار انما
شرع نظر المشتري ليتوكل فيقف على المصلحة فلم يدخل في ملكه رتبما كان عليه لانه بان كان
المبيع قريبا فيعتق عليه وله ان عدم ملك المشتري المبيع فروع الاول لو اشتري
زوجته بقي النكاح لعدم ملك البعین المزيل له الثاني ان وطئها اي وطئ المشتري
بالخيار زوجته جاز له رد ما لان وطئه بالنكاح لا يملك البعین ليمتنع الرد الا في أكبر
لانه قبيح وسبب انه يبطل الرد الثالث قربة لا يعتق عليه في المدة لعدم الملك
فيها والعقود مرتبة عليه الرابع كذا اي لا يعتق ايضا من شره القابل ان ملكك
عبد فهو له عدم وقوع الشرط الخامس حبسها في المدة لا يعتق من الاستبراء لانه
انما يجب بعد ثبوت الملك ولم يثبت التمسك ان ردت الامة المشتراة به اي بالبيع
على البائع فلا استبراء عليه اذا لم يملكها المشتري ليجوز للملك منجب الاستبراء الباع
من ولدت في المدة بالنكاح لم تصرا ثم ولد يعني ان اشتري زوجته بالخيار فولدت
في ايام الخيار في يد البائع لا تصير ام ولد للمشتري فيملك الرد وانما قلنا في يد البائع
لانها لو ولدت في يد المشتري لزوم البيع ويبطل الخيار لان الولادة عيب الثاني ان
اي المبيع بالخيار يملك على البائع ان قبضه المشتري باذنه واودعه عنده اي عند البائع
لارتفاع القبض بالرد وعدم الملك التاسع بقي خيار ما دون شري وابوا، بايعه
عن ثمنه في المدة اي ان اشتري عبدا ما دون شيئا بالخيار وابوا، بايعه عن ثمنه في مدة
الخيار بقي خياره لانه لم يملكه كان رده في المدة امتناعا عن الملك ولما دون ولاية
ذلك فانه اذا وهب له شيء فله ولاية ان لا يقبل العاشر يبطل شراء ذي من ذمي غير ان

بالحيار

ان اسم ليلها بملكها سلما باسقاط خياره ومن له الخيار سواء كان بايعا او مشتريا او جنيا
فله ان يفسخ وله ان يجيزه فان اراد الاجازة يجيز بلا علم صاحبه ولا ينقض بدونه
اي بدون علمه ولو كان غائبا وقال ابو يوسف والشافعي لا ينقض ايضا بدونه كالاجارة
ولا يسلط عليه من قبله ولهذا لا يشترط رضاه كالكوكل بالبيع فان له ان يتصرف فيما وكل
بلا علم الموكل لانه سلط من قبله ولها ان تصرف في حق الغير بالرفع ولا يعرض عن الضرب
لان الخيار ان كان للبائع جاز ان يعتد المشتري تمام العقد فتصرف فيه فيلزم غرامة
القيمة بهلاك المبيع وان كان للمشتري جاز ان لا يطلب البائع لسلفه مشتريا وهذا نوع
ضرر فيتوقف على علمه كقول الكوكل بخلاف الاجازة اذ لا الزام فيها مع انه موافق له فيها و
لا سلم انه سلط عليه من قبله كيف وهو بنفسه لا يملك النقص وانما ينقض ككون العقد
غير لازم وعروض بان ما ذكرتم من الزام الضرر وان دل على اشتراط العلم ولكن عندنا ما
ينفيه وهو انه ان لم ينفرد بالنقص لوجبنا اخفى من ليس له الخيار الا مضى المدة فيلزم البيع
اجيب بانه ضرر مرضية منه حيث توكلا الاستباق باخذ الكفيل مخافة الغيبة وان نقض
العقد من له الخيار فلو علمه ان علم الآخر النقص في المدة انقضت العقد لحصول العلم والا
اي وان لم يعلم به في المدة بل بعد ثمة العقد لمضي المدة قبل الفسخ ولا يورث هذا الخيار
الشرط بمعنى ان العقد لا يفسخ بفسخ الوارث كما كان يفسخ المورث حال حيوة فاذا كان
الخيار للبائع ومات ملك المشتري المبيع ولا يوارثه وارث البائع واذا كان المشتري
ومات ملك وارثه وارث المشتري بالخيار فان قبل كيف يملك الوارث والمورث
لم يكن مالكا قلنا العقد الموجب للملك كان موجودا في حقه ولكن الخيار كان مانعا
فاذا بطل الخيار في حق الوارث ظهر اثر الموجب فتدبر وقال الشافعي يورث عنه لانه
حق من حقوق البيع خيار العيب والتعيين واجمعوا انه لو مات من علمه الخيار
وهو من لا خيار له يبقى الخيار ولنا ان الارث فيما يقبل الانتقال والخيار ليس الا مشية
وارادة ولا ارث في خيار العيب والتعيين لا سببا ولا يورث ايضا خيار الزوجة
لانه ايضا ليس الا مشية واردة حتى ان المشتري لو مات قبل الردية فليس لورثته

وكونه في اول رد مثله في كتابه او لا

الرد بعد ما كان له ولا خيار التعيين لما ذكر بل ثبت للوارث ابتداء لاختلاط ملكه بملك
الغير اذا بطل الخيار لزوم البيع وتم ولا خيار العيب بل المورث استحق البيع سائما
فكذلك الوارث لقيامه مقامه ولهذا ثبت له الخيار فيما تعيب في يد البائع بعد موت المورث
وان لم يثبت للمورث شرط اي الخيار احد هما يعني ان احد العاقدين اذا شرط الخيار لغيرهما
جاز فاق من العاقدين والغير جاز او نقض صح استحسانا والقيل ان لا يصح وهو قول
زفر لان الخيار من احكام العقد فلا يصح اشتراطه للغير كالتمن وجب الاستحسان ان الخيار
لغير العاقدين يثبت بالنيابة عنه فيقدم الخيار للعاقدا نقضا فيحصل هو باعنه
نقضي التصره فيكون لكل منهما الخيار واما جازة احد هما من الاصيل والنايب هو
الغير ونقض الآخر الاول اولى لوجوده في زمان لا يراحمه غيره فيه وفي المعية ان يخرج
الكلامان منها معا بغير تصرف العاقد في رواية لان الغائب يستفيد التصره وتعرف
النقض في اخرى لان الخيار يلحقه النقص والمفوض لا يلحقه الاجازة فاذا اجتمعا كان
نكاح الحرة اولى لانه يرد على نكاح الامة بلا عكس ولان الاحتياط فيه اذا الفسخ يوجب
الحرة على المشتري والاجازة توجب الاباحة والمحرّم راجع على المبيع باع عبدا
بالحجارة احد هما ان فصل الالتمن وعين اي يحل الخيار صح الالعقد والافلا وهذا
على اربعة اوجه احدها ان لا يفصل الالتمن ولا يعين ما فيه الخيار وهو فاسد لجهالة
المبيع والتمن لان ما فيه الخيار كالتي رجع عن العقد لانه مع الخيار لا ينعقد في حق الكم
فبقي الداخل فيه احدهما وهو مجهول وثانيها ان يفصل الالتمن ويعين ما فيه الخيار وهو
جائز لكون المبيع والتمن معلومين وقبول العقد فيما فيه الخيار وان كان شرط لا يفتاد
العقد في الآخر لكنه غير مفيد لكونه محلا للبيع كالمجموع بين فن ومدبر والثالث ان يفصل
ولا يعين والواحد عكس وهو فاسد لجهالة المبيع او الالتمن وان اشترى كسيرا او
او زنيا او عبدا واحدا على ان بالخيار في نصفه صح فصل الالتمن او لا لان النصف من
الشيء الواحد لا يتفاوت بقيمة ايضا لا تفاوت فاذا كان ثمن الكل معلوما كان ثمن
النصف ايضا معلوما فالبيع معلوم اذا الشروع لا يمنع الجواز كذا في الكافي وصح التعيين

النقض اولى كنكاح الحرة
مع نكاح الامة اذا اجتمعا كان
صح

التعيين فيما دون الاربعة وهذا خيار التعيين يعني اشترى ثوبين على ان ياخذ اتهما
شاة بعشرة جاز وكذلك الثلثة استحسانا وان كانت اربعة قد وهو القياس
في الكل لجهالة المبيع وهو قول زفر والثاني وجه الاستحسان انه في معنى شرط الخيار اذا جاز
فهو للحاجة الى التاميل بخيار الالفق والافق مع انه مخالف لمقتضى العقد فكذلك الخيار
هنا الى اختيار من يثق به او من يشتريه له يجوز البيع على هذا الوجه دفعا للحاجة
والجهالة انما توجب الفد اذا كانت مفضية الى النزاع واذا شرط الخيار للمشتري
فهو لا يفضي الى النزاع لان الامر صار مفوضا اليه فيختار باشياء ويرة الآخر والحاجة
تدفع بالثلثة لاشتمالها على الجيد والردى والوسط وفي الاربعة لم يوجد النزاع لكن
لم يوجد الحاجة وهذه الوضحة قائمة بهما فلا يحصل باحدهما ثم قبل يشتط ان يكون
في هذا العقد خيار الشرط وقيل لا يشتط واذا لم يذكر خيار الشرط لا بد من توقفت خيار
التعيين بالثلث عنده ومدة معلومة عندهما اشترا بالخيار فرضي احدهما ليرة
الآخر يعني اشترى رجلا ن عبدا على انهما بالخيار ثلثة ايام فرضي احدهما دون الآخر
فليس للآخر ان يرد عنه ايا حبيفة ربح وقال له الرد وكذا خيار العيب يعني اشتريا
عبدا فظهر عيبه فرضي احدهما لا الآخر والروية يعني اشترى ثوبا لم يرباه فراه احدهما
فرضي للآخر فانها ايضا على هذا الخلاف لهما ان اثبات الخيار لهما اثبات لكل واحد
منهما لانه شرط لدفع العيب وكل منهما يحتاج الى دفعه عن نفسه فلو بطل هذا باطل
الآخر خياره لم يحصل مقصوده ويلحق به ضرورة ان المشروط خيارهما لا خيار كل
منهما بالانفراد فلا ينفرد احدهما بالرد اقول تحقيقه ان الخيار تصرف يحتاج فيه الى
الري كالمبيع والخلع وكغيرهما وكل ما هو كذلك اذا فوض الى رجلين لا يشية واحد منهما
فيه كالوكالة فانه اذا وكل رجلين بالمبيع وكخوه لا يقدرا احدهما على التصرف بدون
الآخر لان الموكل رضي برأيهما لا اراى احدهما بخلاف التوكيل بطلاق زوجته بلا عوض
اوردة الودعية وكخوها فانه لا يحتاج الى اراى بل تعين وكخوها الواحد والاثنين
فيه سواء ويبطل اي خيار الشرط الاخذ بالشفعة دارا منقول الاخذ بيعت صفة دار

يجب حال من دار اوصفه لها ما شرط الخيار فيه وهي الدار المشتراة يعني من اشترى
 دارا على انه بالخيار فبيعت دارا غيرها فاخذها بالشفعة فهو رضى لان طلب الشفعة
 دليل اختياره الملك فيها لان ثبوته لم يقع ضرر الخيل وهو بالاستدانة فتضمن
 سقوط الخيار ما بقا عليه فثبت الملك من وقت الشراء بالاستدانة فثبت اذا جواز
 كان ثابتا بخلاف خيار الوتوية فانه لو اشترى دارا ولم يرد فيها فبيعت دارا غيرها فاخذها
 بالشفعة لم ان يرد الدار الاولى بخيار الوتوية ولو عرض على بيع لا يبطل ايضا
 خيار الوتوية ويبطل خيار الشرط لانه لو قال ابطلت خيار الشرط سقط الخيار ولو قال
 ابطلت خيار الوتوية لم يبطل خيار الوتوية لان ثبوته موقوف على الوتوية كاستيائه
 كذا في غاية البيان ويبطل ايضا تعيينه الى تعيين ما شرط فيه الخيار بما لا يقرب
 لا يرفع كقطع يده فان الرد حيث يتبع حتى لو مرض وزال جاز وده ويبطل ايضا
 مضي المدة لان الخيار لم يثبت له الا فيها كالجدة في وقت مقدر لم يبق لها الخيار بعد
 مضيته ويبطل ايضا تصرف لا يفسخ كالاتفاق والديار وتصرف لا يجل الا في الملك
 كالوطي والتعيل والتمسك بشروطه او تصرف لا ينفذ الا فيه اي في الملك كالبيع والرهن
 والاجارة والرهبة فان كلا منها دليل اختيار الملك واستبقائه لا البيع والرهبة
 وخوفا كذا فانه يفصل للامتحان والتمسك فلا يدل على الاستبقاء اشترائه بالخيار الى
 العقد دخل الى العقد فيكون اختياره في العقد ايضا وكذا اذا قال ايا الظاهر والليل
 عند اية حنفية رة وعندهما لا يدخلان لان العقد وخوفا جعل غاية والغاية لا تدخل
 في الغاية كالليل في الصوم وله ان الغاية اذا كانت لمدة الحكم اليها لا يدخل كالليل
 في الصوم فانه تناول صوم ساعة فاذا قبل ايا الليل مدة الحكم ايا موضع الغاية
 واذا كان لاخراج ما ورا فابقى موضع الغاية داخل كما في المرافق فان مطلق
 الايدي ينظم الا بطل وكان ذكر الغاية لاخراج ما ورا فابقى موضع الغاية داخل
 وبما لو اقتصر على ان بالخيار ثبت الخيار مؤثرا فيفسد البيع فاسقطت الغاية
 ما ورا بخلاف التأجيل فانه لو باع مؤجلا الى رمضان لم يدخل رمضان فان مطلق

الدخيل
 في بيع آخر
 التوبة الى الله
 دفع

مع زوج وزوجته
 ايلس طلاق الاول فثبت كذا
 حكمه غير للاصل الاول

فان مطلق التأجيل بان قال بعثك مؤجلا ولم يوقت لا يتأبد بل يصرف الى نصف يوم
 او ثلثة ايام او شهر او شهرين يعني فكانت الغاية لمدة الحكم اليها فلم تدخل والقول للملك
 في الخيار يعني اذا اختلف العاقد ان في اشراط الخيار فالقول لمن ينكره مع اليقين
 في ظاهر الرواية لان الخيار لا يثبت الا بشرط فكان من العوارض فيكون القول لمن ينفيه
 كما في دعوى الاجل والمضي الى اذا اختلفا في مضي المدة فالقول للملك لانها تصادقا
 على ثبوت الخيار ثم ادعى احدهما السقوط بمضي المدة فكان القول للملك والزيادة يعني
 اذا اختلفا في قدره فالقول لمن يدعي له اقصر الوقتين لان الاخر يدعي زيادة شرط
 عليه وهو ينكر اشترى بمبدأ بشرط خيره او كسبه ووجد بخلافه اخذه بمسئله او ترك
 لانه وصف مرغوب فيه فيستحق بالشرط في العقد ثم فواته يوجب التخيير لانه لم يرض به
 دون ذلك بان لا يقدر على الخبز والكتابة قدرا ما يطلق الخيار والكتاب في مختار
 بين القول بجميع الثمن وبين الوتية اذا لم يمنع الرد بسبب من الاسباب كسرا
 شاة على انها حلوب اوليون ولم توجد كذا فانه يختار لما ذكره خلاف شرائها
 على انها حامل او تحلب كذا رطل حيث يفسد العقد لان ذلك ليس من قبيل
 الوصف بل من قبيل الشرط الفاسد فلا يصرف ذلك حقيقة اشترى جارية
 بالخيار فمعه جارية فابدا بها بالامانة المشتراة فبئزح البايع والمشتري فقال البايع
 غيرت والمبيعة ليست هذه وانكر المشتري التغير وليس للبايع بيعة فالقول له
 اي للمشتري مع اليقين وجاز للبايع وطرها لان المشتري لما ردها رضى بملكها من
 البايع بذلك الثمن فكان للبايع ان يملكها كذا في الواقعات **باب خيار الوتوية**
 جاز البيع والشراء ما لم يرد به الى البايع والمشتري يعني يجوز ان يبيع رجل شيئا لمك
 ولم يرد كذا او رده وكذا يجوز ان يشتري رجل شيئا لم يرد لما روى ان عثمان رضي الله
 عنه باع ارضا له بالبصرة من طلحة بن عبد الله رضي الله عنه فعقل لطلحة انك قد عشت
 فقال لي الخيار لاني اشتريت ما لم اره وقيل لعثمان رضي الله عنه انك قد عشت
 فقال لي الخيار لاني بعث ما لم اره فحكى جبير بن مطعم رضي الله عنه فقضى بالخيار لطلحة

الدين

مطعم

رضي الله عنه وكان ذلك بحضر من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين حضرا الى سواء
 حضر المبيع الغير المسمى في المجلس بان يكون زينا في رقب او ثوبا في جوارق او درة
 في حبة او ثوبا في كم او جارية مستقيمة او ثوبا في ملكه ولم ير المشتري
 شيئا منه او غاب المبيع عن المجلس واشتد المكاره الحالى عن تسمية الالبس في ذلك
 المكان يسمى بذلك الاسم غيره وللمشتري الخيار عند ما اى الروية ان شاء اخذ وان شاء
 رد وقال الشافعي اذا لم ير لم يصح العقد لجهالة المبيع ولنا العمومات المجوزة بلا قيد
 الروية فلا يرد قيد الروية عليها لانها كالنسخ وقد روى انه قال من اشتري
 شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه ولان الجهالة انما تكفي اذا اقصت الى النزاع كما في شاة
 من القطيع واما اذا لم يفيض اليه فلا تكفي من الصبرة والجهالة بعدم الروية لا تنقض
 اليه اذ لو لم يوافق يرد فصار جهالة الوصف في التعاين المشار اليه بان اشتري
 ثوبا ولم يعلم عدد زراعاته وان رضى قبلها بغيره اذا قال رضىت ثم رآه له ان يرد
 لان الخيار معلق بالروية لما روينا فلا يثبت قبلها كذا قالوا **اقول** فيه بحث اما اولا
 فلما تفرغ الاصول ان كل ما دخل في الشرط لا يجب ان يكون شرطا بمعنى ما يتوقف
 عليه وجود الشيء حتى يلزم من انتفاء انتفاء الشرط واما ثانيا فلان هذا
 استدلال بمفهوم الشرط ونحن لا نقول به قالوا وجه ان يقال لو لزم العقد بالرضا
 قبل الروية لزم امتناع الخيار عند ما هو ثابت بالنص فما يردى الى ابطاله كان
 باطلا دون البايع الالبس له خيار الروية لما مر من قضا جبير بن مطعم رضي الله
 عنه ولا يتوقف الالبس له وقت معين لان الحديث ورد بخيار مطلق للمشتري فالتوقيت
 فيه زيادة على النص فيبقى اياه ان يوجد مطلق ولا يثبت الا في الشراء والاجارة والقسمة
 والصالح عن دعوى المال على شيء معين لان كلاً منها معاوضة وكفى روية ما يعلم به
 المقصود فان روية جميع المبيع غير لازم لتعذره فيكفي بروية ما يدل على العلم بالمقصود
 فان كان المبيع اشياء ثمان لم يتفاوت احاده كالكيل والموزون وعلامته ان يقرض
 بالعمدة في كفى روية واحد منها الا اذا كان الباقي ارداء مما راى في محج يكون مخترا وان

ومستقيمة شاة

او رداء

المحج

وان تفاوتت كالتياب والدواب لزم روية كل واحد منها والجوز والبوز من هذا القبيل
 فيما ذكره الكرخي وقال صاحب الهداية ينبغي ان يكون مثل الحطة والشعير لكونها متقاربة
 اذا تفرقت هذا فنقول ما لم يعلم به المقصود كوجه الصبرة لانه يعرف حال البقية وان
 وجدت ارداء منه خير ووجه الوقوف لان الوجه هو المقصود في الادى ووجه الدابة
 وكذا لانها المقصود ان في الدابة وشرط بعضهم روية القوائم والاول هو المروي عن
 ابي يوسف وكيف شاة القنية عطف على كوجه فانه ايضا ما يعلم به المقصود فيكفي
 روية وظهر ثوب مطوى غير معلوم لانه ايضا يعرف بالبقية اما اذا كان في بطنه
 ما يكون مقصودا كوضع العلم فلا بد من روية موضع علمه بقوله وحسب عطف
 على روية الكرخي حتى شاة اللحم لان المقصود وهو اللحم يعرف به ووقوفه مبطوع لانه المرف
 للمقصود لا الى لا يكفي خارج الدار وصحتها بل يجب روية جميع بيوتها وما روى من
 عدم الخيار لمن راى صحن الدار وخارجها فانما هو على عادة القديما في الابنية فان
 دورهم يومئذ لم يكن متفاوتة فالنظر الى الظاهر كان يوقع العلم بالداخل فاما اليوم
 فليس الامر كذلك اذ روية الدمن في الزجاج فانها لا يكون روية للدين حقيقة
 لوجود الحائل وكفى نظركيل بالقبض كوكيل بالشراء لانظر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكيل بالشراء وكيل بالقبض ورسولا صورة التوكيل بالشراء ان يقول الموكل
 كن وكيلنا بخرى بشراء كذا او صورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكيلنا بقبض ما اشتريته
 وما رايته وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا عني بقبضه فروية الوكيل الاول
 يسقط الخيار بالاجماع وروية الوكيل الثاني يسقط عند ابي حنيفة اذا قبضه ناظرا
 اليه في بلس له وللا للموكل ان يرد الا من عيب واما اذا قبضه مستورا ثم رآه فاقطع
 الخيار فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستورا ينهى التوكيل بالقبض انقص فلا يملك
 استقاط قصه الصبر وارجنيا وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه بعد رآه فليس له
 ان يرد وقال الوكيل بالقبض والرسول سواء في ان قبضها بعد الروية لا يسقط
 خيار المشتري صح الاعمى اى بيعه وشراؤه وسقط خياره اذا اشتري بحسبه فيما يذكر

واذا اشتري شاة فاما ان يكون المحج والقبض الى الدار
 او لا يملك في الاول لا يملك في الثاني لان المقصود
 انما يعرف به واما اذا اشتري ثوبا او دابة او غيرها

بالحسن وشمه فيما يدرك بالشم وذوقه فيما يدرك بالذوق ووصف العقار ولاجرة لوقفه
 في مكان لو كان بصيرة لراه كما روى عن ابي يوسف ونظر وكيد لانه كنظره راي احد الثوبين
فاستراهما ثم راي الاخر فوجده معيبا فله ردهما لا غير لا اى لاراة المعيب وحده لئلا يلزم
 تفريق الصفقة قبل تمامها فانها لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعده شري ما راي
 اى ما راه قبل الشراء ان تغيره لانه اشترى ما لم يره اذ بالتغير صار شيئا آخر والا
 الا وان لم يتغير فلا اى لاحيا رله لانه اشترى شيئا راه الا اذا لم يعرف انه الذى راه قبل
 العقد لانه لم يرض به وان اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال البايع
 لم يتغير فالقول للبايع مع يمينه وعلى المشتري البينة لان سبب الروم العقد وهو الرؤية
 البتة ظاهر والتغير حادث والقول لمن يتمك بالظاهر هذا اذا كانت المدة
 قريبة يعلم انه لا يتغير في مثل تلك المدة فان بعدت بان راي اى شاة ثم اشتراها بعد
 عشرين سنة وزعم البايع انها لم تتغير فالقول للمشتري لان الظاهر شاهد له او اختلفا
في الرؤية فله شري اى القول له مع يمينه لانه ينكر امر حادثا وهو الرؤية شري عدل
 ثوب وقبض فيباع ثوبا منه او ويبس وسلم لم يره اى العدل بخيار رؤية او شرط
 بل يعيب لان الروة تقدر فيما خرج من ملكه وفي رة ما بقى تفريق الصفقة قبل تمامها
 لان الخيارين يمتنعان تمامهما كما مر واتا خيار العيب فلا يمنع تمامها بعد القبض وفيه
 وضع المسئلة لانها لو كان قبل القبض لما جاز التصرف فيه فان عاد الثوب الذي
 باعه المشتري اليه بسبب هو فسخ بان رة المشتري الثاني اليه بالعيب بالقضاء
 او وجع الاول في الهبة فهو على خياره فجاز ان يرد الكل بخيار الرؤية لارتقاء المانع
 من الاصل وهو لزوم تفريق الصفقة وعن ابي يوسف ان خيار الرؤية لا يعود بعد
 سقوطه بخيار الشرط وعليه اعتمد القدرى وبطل اى خيار الرؤية مبطل خيار
 ما لا يوجب حق الغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها
 لان هذه التصرفات لا تزيد على صريح الرضا وهو انما يبطل بعد الرؤية واما التصرفات
 الاول فلو اوقوه لان بعضها لا يبطل الفسخ وبعضها اوجب حق الغير فلا يمكن ابطاله

في الشرط وقدره كم مطلقا
 الاسواء لان قبل الرؤية
 او بعد ما يبطل خيار الرؤية

ابطاله كذا اطلب الشفعة بآدم يوه اى يبطل بعد الرؤية لا قبلها **باب خيار العيب** مشتري
 وجد بمشتراة ما ينقص منه عند التجار وهو العيب المعبر به عما والمراد به عيب كان عند
 البايع ولم يره المشتري حين البيع ولا عند القبض لانه رضا اخذه بكل الثمن اوردته لان
 مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع فاذا فاتت خيل لئلا يتضرر بل روم ما لا يرضى به لا غير اى
 لا امكر واخذ نقصا لانه الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا كما
 بالتناول كما مر وسئل كالا باق ولولا ما ملوون السفر والبول في الفرس والسرقة وكلها
 يختلف بالصغر والكبر فان شيئا من هذه الاشياء اذا وجد من صغير غير ميت لا يكون
 عيبا وان كان ميتا فيكون عيبا وبزول البلوغ فان عاوده بعد البلوغ كان عيبا
 حادثا فيكونان مختلفين لاختلاف سببهما فاذا حصل عند البايع في الصغر وعند
 المشتري في الكبر لا يردده المشتري على البايع بناء على انه عيب قديم وكالجنون وهو
 لا يختلف بهما اى بالصغر والكبر يعني اذا حصل في يد البايع في الصغر وعاد في يد المشتري
 في الكبر يكون عيبا واحدا يرد به على البايع لانه لفساد في الباطن لان العقل مقدرة او
 القلب وشعاعه في الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع وهو لا يختلف باختلاف
 السبب وكالجرح ثقت راحة النعم والذوق بالذال المعبر ونحو ذلك الغاء ثقت راحة الابطال
 والزنا والبول منه اى من الزنا فيها اى في الالة متعلق بالصوب الاربعة يعني انها
 عيب فيها لان المقصود قد يكون الافرش وهي محل به دون الضلام فانها ليست
 بعيب فيه المقصود منه الاتخدام وهي لا تحلل به الا ان تحلل الاولان فيه بحيث لا يكون
 في الناس مثله الا نادرا فانه يكون لعا في البدن وهو ينقص الثمن ويكون الزنا عا دة له
 لان اتباعه يخل بالخدمة والكفر اى وكالكفر فيها لان طبع المسلم ينفر عن صحبة ولا يبيع
 صرفة في بعض الكفارات فيختل الرغبة ولو اشتراه عا انه كافر فوجده مسلما لا يردده لانه
 زوال العيب السعال القديم لانه مرض ينقص الثمن والدين لان ما لينة يكون
 مشغول بحق الغرما والشعر والماء في العين لانها يضعفان البصر وارتفاع حوض
 بنت سبع عشرة والاخصا لانه كذا منها لدا في الباطن فلو حدث متعلق بقوله

لان الفعل معدة

مشتروا بغير ثمن او بعد ما ظهر العيب القديم لو حدث عيب آخر عند المشتري
رجع الى المشتري بنقصان العيب بان يقوم وبه عيب ويقوم ولا عيب
به فان كان تفاوت ما بين العيبين العشر رجوع بعشر الثمن وان كان نصف العشر رجوع
بنصف عشر الثمن او رده على البائع رضي البائع الا مانع من ردة المشتري واخذ البائع
كثوب شرا فقطعه فظهر عيبه وجاز لبائعه اخذه كذلك ان مقطوعا فلا يرجع
ان باعه اذ للبائع ان يقول انا اخذه معتبا فالمشتري يبيعه يكون حاسب المبيع
فلا يرجع بالنقصان وانه وطهرها عطف على كثوب شرا اي كانه شرا ولم يتبرأ
من عيوبها فوطهرها بكر كانت او ثوبا او قبلا بشهوة او لمساها بشهوة فوجد بها
عيبا حيث يرجع بالنقصان ولا يرد الا برضى البائع اذ له ان يقول انا اخذت
مع ذلك العيب في ليس بها مانع من الاخذ كما كان فيها فمساها ثم بين المانع من الرد برضى
البائع بقوله فان خاطب المشتري المقطوع او صبغه بغير سواد قديم ليكون الزيادة
في المبيع اتفاقا فانه لو صبغه اسود فكذلك الجواب عندهما لان السواد عند زيادة
كالخمر والصفرة وعند السواد نقصان اولت السويق بسمن وبالحمل خلط المشتري
ملك تلك البائع فظهر عيبه القديم لا ياخذ اي البائع ويرجع به الى يرجع المشتري به
بنقصان العيب ولا يقول البائع انا اخذه معيبا لا خلط ملك المشتري بالمبيع ولا
الخط والصبغ والسمن والعمادية ان الرد متنع من جهة الشريعة لان المشتري يرد
والبائع يقبل الا ان الشريعة تمنعه عن الرد والعلم بحصول الرد كما لو باعه الى
المشتري الثوب الخط وخوه بعد روية عيبه او مات العبد واعترف قبلها اي قبل روية
عيبه مجانا او رده او استولده فانه يرجع بالنقصان في هذه الصور اما في البيع بعد الروية
فلان الرد كان متناعا قبل البيع فلا يكون المشتري بالبائع حاسب للمبيع حتى لو كان
البيع قبل الخط كان حاسب واما في الموت فلان الملك ينتهي به وامتناع الرد يثبت
حكما للموت لا بفعل فلا يمتنع الرجوع واما في الاعتاق فالتقاسم فيه ان لا يرجع بالنقصان
وهو قول الشافعي لان امتناع الرد بفعل فصار كالقتل وفي الاحتقان يرجع لان الاعتاق

او صدر فعل المشتري

الخط

لان الاعتاق انها للملك اي تمام له بخلاف البيع قبل الخط فانه قاطع ملك البائع الى
غيره لا ينتهي للملك في العبد وهذا ملك المشتري فصار كما لم يبق للملك فلم يرجع بالنقصان
وانما قلنا ان الاعتاق انها للملك لان الملك في الادنى ثبت على منافاة الدليل الى غاية
العتق والشيء ينتهي بغير مدة والمنتهي متقرر في نفسه وهذا ثبت الولاء بالعتق وهو من
اثار الملك فبقاؤه كبقاؤه اصل الملك فالاعتاق لا يكون كالقتل بل كالموت واما في التدبير
والاستيلاء فانها لا يرد لان الملك ولكن الخلق لها يخرج من ان يكون قابلا للنقل من ملك
فقد تعذر الرد مع بقاء الملك المستفاد بالشري حقيقة او حكما فيرجع بنقصان العيب لانه
استحق ذلك الملك بوصف سلامة كما لو تعيب عنده وان اعتق على مال او قتل او اكل
كل الطعام او بعضه او لبس الثوب فخرق لم يرجع اما في الاعتاق على مال فلا يرجع
بدله وجب البديل كجس البديل منه عن اي خيفة انه يرجع لانه انها للملك وان كان
بعوض واما الكناية فلانها كالاعتاق على مال لحصول العوض فيها وان عجز المكاتب
ينبغي ان يرد بالبائع لزوال المانع وهذا كما قالوا اذا ابقى العبد المبيع ثم ظهر عيبه لا يرجع بال
بنقصان لان الرجوع حلف عن الرد فلا يصار الى الخلف مادام حيا لان رجوعه محتمل
فيكون فيمكن رده فاذا رجع رده لزوال المانع واما في القتل وما بعده فلا يصل فيه ان
امتناع الرد اذا كان بفعل مضمون من المشتري لا يرجع بشيء لانه اذا كان مضمونا كان ممكنا
للمبيع معنى ومن شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون ممكالا واذا امتنع الرد لا بفعل
منه بان ملكا وبفعل غير مضمون منه يرجع لانتفاء امارة القتل ففعل مضمون اذ لو اثم
في ملكا بغير مضمون واما براءة الضمان هنا بملكه فيه فيجمل سقوط الضمان عنه بسبب الملك
فصار كالمستفيد بالملك عوضا واما الاكل واللبس فليس في الخلاف لا يرجع عند اي خيفة و
عند ما يرجع لانه صنع في المبيع ما يعتاد فعله فيه ويشترى لاجل فلا يمنع من الرجوع كالا
ولانه تعذر الرد بفعل مضمون منه في المبيع فلا يرجع كالا حرق والقتل شرعا نحو بيع و
بطيخ ووجهه فاسد يستفح به في الحمل ولو بالنظر الى الدواب فله نقصان اي لا يرد لان الكسر
عيب حادث ولكنه يرجع بالنقصان دفعا للضرر بقدر الامكان والا اي وان لم ينتفع به

اصلا فكل الثمن الى فلتشرك كل الثمن لانه ليس بالبايع فالباع باطل ولا ينعى في الجوز اصلاح
 قسره كما قيل لان ما لبته باعتبار اللب باع مشترط به ورد عليه بعيب بمقتضى متعلق بقوله
 رة بعد ما تعلق به قوله بعيب رة على بايعه يعني بايع عبد افناحه المشتري ثم رة عليه
 بعيب فاما ان قبل بقضاء القاضي او لا فان كان الاول فاما ان يكون باقرا بعينه ان
 المشتري الثاني ادعى على البايع الثاني اقراره بالبيع والبايع انكره فالبينة المشتري
 بالبينة وانما احتج به هذا التأويل لانه اذا اقر باقراره لا يكون الرد محتاجا الى القضاء
 بل رة عليه باقراره بالبيع فلا يكون له ان يرد رة على بايعه لانه اقاله وانما ان يكون
 بينة او يتكول وفي كل منهما ان يرد رة على بايعه لانه فسخ من الاصل فجعل البيع الثاني
 كالمعدوم والبيع الاول قائم فلا الخصومة والرد بالبيع غاية الامر انه انكر قيام
 العيب فلم يرفع التناقض لكنه صار مكذبا شرعا بقضاء القاضي فارتفع التناقض و
 صار كمن اشترى شيئا واقر ان البايع باع ملكه ففسخ ثم ظهر المستحق لا يبطل حقه في الرجوع
 على البايع بالثمن وان كان الثاني وهو ان يكون الرد برضى من المشتري لا لا ليس له
 الرد على بايعه لانه اقاله وبيع جديد في حق ثالث والبايع الاول ثالثا بينهما اذا رد
 المشتري الثاني على الاول بعد القبض اما اذا رد قبل فلا فرق بينهما سواء كان الرد
 بقضاء او بغيره لان الرد بالبيع قبل القبض فسخ من الاصل في حق الكل فصار كالد
 بخيار الرؤية او بخيار الشرط ثم اذا رد عليه بغير قضاء بعيب لا بحث مثل كالا صبح
 الزائدة ليس له ان يجاهم البايع هو الصحيح فبعض مشريه وادعى عيبا لم يجز المشتري
 بعد دعوى العيب دفع ثمنه اذ لو دفعه فكل العيب يظهر فيستقضى القضاء فلا يقضى به
 صونا لقضاءه عن الانتفاض بل برهن على ثبوت العيب فيرد العيب ان امكن
 والا يرجع بالنقصان كما لو اوجلف المشتري البايع على عدم العيب ان لم يكن له
 شاهد ويدفع الثمن وان كان له شاهد غاب شهوده دفعه ايضا الثمن ان حلف بايعه
 لان في الانتظار ضررا بالبايع وليس في الدفع كثير ضرر بالمشتري لانه متى اقام البينة رة
 عليه المبيع واخذ ثمنه ولو لم يعبه ان ينكل لانه حجة في الزام العيب قد وقعت العبارة

مشتري

مشتري
 لا بد من دفع الثمن

فان توافقت المشتري على التسليم
 عند اقامته بالبينة العيب باع
 ٥٧٢

العبارة في الهداية هكذا ان اشترى عبدا فقبضه فادعى عيبا لم يجز له دفع الثمن حتى
 يحلف البايع او يقيم المشتري بينة وقد تكلفوا في توجيهها ما تكلفوا واحق انهما من
 قبيل التفرقة والتقديرية تقديره لم يجز المشتري على دفع الثمن ولا يكون للمشتري حق
 الرد على البايع حتى يحلف البايع او يقيم المشتري بينة وهذه فائدة افادها صاحب
 كشف الكشاف في تحقيق قوله تعالى يوم ياتي بعض ايات ربك لا ينفع نفائماهم لكن
 امت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا لانه من قبيل التفرقة والتقديرية والمعنى لا ينفع
 نفائماهم ولا عملهم لكن امت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا ادعى ابا قايضه اشتري
 عبدا فادعى انه ابق واراد تخليف البايع على انه لم يابق عنده اى المدعى لم يحلف البايع حتى
 يثبت المدعى انه ابق عنده اى عند نفسه لان القول وان كان قول البايع لكن انكاره انما
 يقتضيه بعد قيام العيب به في يد المشتري ومعرفة تكون بالبينة ثم اذا استشهد حلف اى
 البايع على البينة مع انه فعل الغير قال تعالى الآية اكلوا من ثمره قبل ان يطرح في النار
 يكون على العلم مطردا في جميع المسائل الا في دعوى البايع حيث يحلف على البينة لان البايع
 يدعى تسليم المبيع سليما فالاستحلاف يرجع الى ما ضمن بنفسه ويقال في التحليف بآية ما ابق
 فقط او ما له حق الرد عليك من دعواه هذه اوله سلم وما به هذا العيب لا بآية ما ابق عندك
 فقط فان هذه العبارة وان وقعت في الكتب لكن قال المتأخرون فيه ترك النظر للمشتري
 لانه باعه وقد كان ابق عند غيره وبرد عليه وفيه ذهبون عنه ولا بآية لقد باعه وما به
 هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري ايضا لان العيب قد يحدث بعد البيع قبل التسليم
 وهو موجب للرد ولا بآية لقد باعه وسلم وما به هذا العيب لانه يوم تعلقه بالشيطان
 فيسأله في اليمين عند قيامه في احدى اليمين وهي حالة التسليم واذا لم يثبت متعلقا
 بقوله حتى يثبت يعني اذ لم يثبت انه ابق عند نفسه يحلف بايعه عند انما اى البايع
 لا يعلم انه اى العبد ابق عنده لان الدعوى صحيحة حتى يثبت عليها البينة فكذلك اليمين
 واحتلفوا على قول الامام وله على ما قال البعض ان الدعوى لا تصح الا من خصم ولا
 خصما الا بعد قيام العيب اذا نكل عن اليمين فعندهما يحلف ثانيا لطلب المشتري الرد

على البينات

على ان ليس به هذا العيب مجموع
 الى ابق حات البيع وحالة
 التسليم بل حالة واحدة وهي
 حالة التسليم بان ابق بعد
 البيع قبل التسليم والى

عليه فان نكول ثبت العيب عند المشتري فاذا اراد الرد على البائع بهذا العيب يحلف
على البائع كما تقدم من قوله بالله ما له حق الرد عليك فان حلف لا يرد وان نكل
يرد عليه ثم الدعوى ان كانت في اباق الكبير يحلف بالله ما ابق منذ بلغ مبلغ الر
الرجال لان الباقي في الصغر لا يوجب رده بعد البلوغ كذا في الهداية **اقول** ينبغي
ان يكون الحكم في البطل في الفراش والسرقة ايضا كذلك لا يشتركها في العلة واليه
اشارة في غاية البيان بقوله وذلك لان اتحاد الحاله شرط في العيوب الثلاثة ^{استدل}
اي البائع والمشتري بعد التقاضي قدر المبيع يعني اشترى عبدا وتقا بضا فوجد به
عيبا فقال البائع بعثك هذا واخر معه وقال المشتري بعثني وحده وفائدة ^{استدل}
دعوى البائع جرت نفع تخصيص الثمن على تقدير الرد ولهذا قال وتقا بضا او المقبوض
بان اشترى عبدين فقال البائع قبضتهما وقال المشتري ما قبضت الا احدهما قال قول
في الصورتين للمشتري لانه قابض والقول للبايع كما في الغصب ^{استدل} اشترى عبدين صفقة
واحدة وقبض احدهما ووجد به او بالآخر عيبا اخذ بهما او ردتهما ولو قبضهما ردا
المعيب فخط لان تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تفريقها لانه يكون
بيعا بالحصه ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض يجوز لانه يكون بيعا بالحصه بقاء
وهو جائز كما تقرر في كتب الاصول قبض كيلا او وزنيا ووجد بعضه عيبا رده
فلا واخذ لان الكيل او الموزون اذا كان من جنس واحد كان كشي واحد قيل
هذا اذا كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين كان بمنزلة عبدين حتى يرد الوعاء
الذي فيه العيب لا الآخر ولو اتحق بعضه اي بعض الكيل او الموزون
لم يجز بعد القبض في رد ما بقي اذ لا يضره التبعض والاتحاق لا يمنع تمام الصفقة
لان تمامها برضى العاقد لا المالك واما اذا كان قبل القبض فله ان يرد الباقي لتفرق
الصفقة قبل التمام ^{استدل} في النوب خيرا لان التبعض فيه عيب وقد كان وقت البيع
وظهر بالاتحاق اشترى جارية ولم يتراءى من عيوبها فوطئها او قبلها او سها بشهوة
ثم وجد بها عيبا لم يرد ما مطلقا الى سواء كانت بكر او ثيبا نقضها الوطئ او لان كلاما

لان كلامها عيب حادث ويوجب بالنقصان لامتناع الرد الا اذا وصى البائع باخذها
لان الامتناع كان لحقه فاذا رضى زال الامتناع الحادث من العيب اذ زال فالقديم
يوجب الرد يعني اذا اشترى شيئا فحدث فيه عيب ثم اطلع على عيبه القديم لم يرد
لان حدوث العيب عنده مانع من الرد واذا زال جاز الرد لعود الممنوع بزوال
المانع فظهر عيب مبيع الغائب عند القاض فوضعه عند العدل فملك كان اي الهلاك
على المشتري الا اذا قضى بالرد على البائع يعني اشترى جارية من رجل وغاب البائع
فاطلع المشتري على عيب الجارية فرفع الامر الى القاض واثبت عنده النساء والعيب
واخذ القاض ووضعها على يد عدل فماتت في يده وحضر البائع ليس للمشتري ان يسترده
الثمن لان الرد على الغائب لم يثبت لكان خيبته فكان الهلاك على المشتري قال في
المحلاصة قلت ينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يقبض القاض بالرد على البائع بل اخذ
منه ووضعها عند عدل اما اذا قضى على البائع بالرد فينبغي ان يملك من مال البائع
وبسترة المشتري الثمن لان اقصى ما في الباب ان هذا قضاء على الغائب من غير
خضم ولكنه ينبغي في اظهر الروايتين عن اصحابنا مدواة المعيب وحرضه على البائع
ولب واثماده وركوبه في حاجته رضا لان كلامها دليل الاستيفاء ولو كان ركوبه
للرد لا اي لا يكون رضا لانه وسيلة الى الرد كالتسليم وشراء العلف عن ضرورة فانها
اذا كانا عن ضرورة بان لا تنساق ولا تنقاد او يكون العلف في عدل واحد لا يكونان رضا
واذا عدم الضرورة كانا رضا قطع المقبوض اي قطع يد المبيع المقبوض او قتل سبب
كان عند البائع رد المقتطوع لبقاء عيبه واخذ ثمنها اي ثمن المقتطوع والمقتول يعني
اشترى عبدا قد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري له ان يردّه وبأخذ ثمنه وقالا له
لا يردّه بل يرجع بما بين قيمة سارقا وغير سارق وعلى هذا الخلاف اذا قتل في المشتري
سبب وجده يد البائع وهو بمنزلة الاتحاق عنده وبمنزلة العيب عندها لانه ان
الموجود في يد البائع سبب القطع والقتل وهو لا ينافي المالبية فينبغي العقد فيه لكنه
نقيب فيرجع بنقصانه لتعد بالرد وله ان سبب الوجوب حصل في يد البائع و

والوجوب يفتي الى الوجود فيضا والوجود الى السبب السابق قوله ولم يعلم به المشتري
 يفيد على مذهبه لان العلم بالعيب رضا به ولا يفيد على قوله في الصحيح لان العلم بالاختلاف
 لا يمنع الرجوع كما سيأتي في مباحث الاحتقاق باع بشرط البوابة من كل عيب ولم يسم
 العيوب بعد ما صح وقال الشافعي لا يصح بناء على مذهبه ان الابداء عن الحقوق المجهولة
 لا يصح لان فيه معنى التملك حتى يرد بالردة وتلك المجهول لا يصح ولنا ان ايجالها في الاستط
 لا يقتضي اياها النزاع وان تضمن التملك لعدم الحاجة اليها التسليم فلا يكون مفدة ويدخل
 فيه اي في هذا البراء العيب الموجود حال العقد والحادث بعد العقد قبل القبض عند
 ابي حنيفة يوسف وقال محمد لا يدخل فيه الحادث بعد العقد وهو قول زفر قال
 العبد لمن ساومه اشتره فلا عيب به صورته اشترى زيد من بكر غلاما فاراد ان يبيعه
 من بشر فقال بشر حين المساومة اشتره فلا عيب به ولم يبيع الغلام من بشر فوجد
 زيد به عيبا كان ينبغي ان لا يجوز رده على البايع لاقراره بعدم العيب لكنه يرد
 على بايعه ولا يبطل الى الرد الاقرار السابق بعدم العيب لانه مجاز عن الترويج لا
 لظهور انه لا يخلو عن عيب ما فيستحق القاض بان ظاهره غير مراد له ولو عينه الى العيب
 بان قال لا عور به او لا شلل لا اي لاي رده لاحاطة العلم به الا ان لا يحدث مثل بان قال
 ليس له اصبع زائدة ثم وجد به اصبع زائدة له ان يردّه ليعتقنا بكذا في الاقرار كقول
 لغره قطعت يدك وبه صححة قال بايع عبد لآخر عبدى هذا ابق فاشتره منى فاشتراه
 وباع من آخر فوجد المشتري الثاني ابقا لاي رده بما سبق من اقرار البايع الاول ما لم يبرهن
 انه ابق عنه اخذ البايع الاول المقر لان الموجود من البايع الثاني السكوت عند
 اقرار البايع الاول واقراره ليس بحجة على المشتري الاول وهو البايع الثاني مشتر
 لعبد او اية قال اعنى البايع العبد او دبر او اوله الامة او هو حر الاصل وانكر البايع
 وحلف لغير المدعى عن الالبات قضى عليه الى على المشتري بالعتق والتدبير والاستيلاء لا قراره
 بما ذكره رجع بالعيب لعدم لان المبتطل للرجوع الى الله عن ملكه ايا غيره بانشاءه او اقراره
 ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان وصدة فلان واخذه لاي رجع بالنقصان لانه

يرتدح

لانه اخرج عن ملكه في الظاهر باقراره كانه وبه كذا في الجامع الكبير باع الامام او امينة غيبة
 محرزة حتى لو لم يكن محرزة لم يجز بيعها لانها لم تملك كانه في كتاب السيد ووجد المشتري في البيع
 عيبا لا يرد عليه ما الى على الامام وامينة لان الامين لا ينصب خصما بل الامام ينصب له
 خصما ولا يخلفه لان فائدة الخلف النكول ولا يصح نكول واقراره واذا اثبت عليه العيب
 ورده يباع وي دفع الثمن اليه والنقص او الفضل يرجع الى محله الى ان نقص الثمن الآخر
 على الاول ان كان المبيع من اربعة الاخماس يعطى منها وان كان من الخمس يعطى منه
 وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه لان العزم بالغنم **باب البيع الفاسد** فثبت
 الباب به وان كان فيه الباطل والموقوف والمكروه ايضا كثره وقوعه بتعدد اسبابه
 والباطل ما لا يصح اتملا ووصفا ولا يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى عبد امينة و
 قبضه واعتق لا يعتق والفاسد ما يصح اصلا ولا وصفا ويفيد الملك عند اتصاله
 القبض به حتى لو اشترى عبد اخر وقبضه فاعتقه يعتق والموقوف ما يصح باصلا ووصفا
 ويفيد الملك على سبيل التوقف ولا يقيده تمامه لتعلق حق الغير والمكروه ما يصح باصلا
 ووصفه كمن جاوزه شيء من ماله عن كالمبيع عند اذ ان اجمعه اذا تقرر هذا فاعلم انه بطل
 بيع ما ياب بال والبيع به الى جعله مباحا خال الباطل عليه كالمكروه والرجح والحر والامينة
 بسكون الباطل المينة تشبه بالبطل الى المينة التي ماتت حنف انظرها فان المينة التي
 لم تمت حنف انظرها مثل الموقوفة مال عند اهل الذمة كالخز والخزيرة كسبائة والمعدوم
 ومنه حق التعلق فانه معدوم وكفى ومنه ايضا المضامين جمع مضمونة وهي ما في
 اصلا ب النحول من الماء والملاقيح جمع ملقوحة وهي ما في البطن من الجثث ويجب ان
 تحمل مناعا على ما يكون والا كان حملا وسياسة ان بيع الحمل فاسد لا باطل والتايج
 كمنه النون من تحت الالة على البناء للمفعول وهو جبل الجبل وبيع امه بتبين انه
 انه ذكر الضمير لذكر الجذر عكس وهو بيع عبد بتبين انه امه فان الالة ليست بعبد
 وكذا العكس فيكون بيع معدوم وانما لم يكن هذه الاشياء مالا لان المال موجود بميل
 اليه الطبع ويجزى فيه البذل والمنع وهذه الاشياء ليست كذلك لان صفة المالمية للشي

قوله فاذ انت عليه الى على الامام او امينة غيبة
 من قبل الامام وان

مطلوب
 من غير
 وانكره وانما علو صاحب العلون انه اذا استقط
 حقه لا يجوز بيع حقه لانه ليس مال ولا هو
 حقه فعلق بالعين بل هو معلق بالمال وان

بافتحني فيهما بفتح تاج النتائج
 وانت انت انت لانه اعتبار الانوثة
 ثابت فيها وان

الثمن لا يبدل الثمن لاجل تحصيل ومنه لا يبدل
 فكذلك البيع وهو الثمن وانما

ثبت بتمول كل الناس او بعضهم اياه والتقوم انما ثبت باباحة الانتفاع به شرعا وقد ثبت
صفة التقوم بلاصفة المالية فان الحق من الخطه لست بمال حتى لا يصح بيعها وان
ايح الانتفاع بها لعدم تمول الناس اياها كذا في الكافي ومزول التسمية عامدا فان قيل
ينبغي ان يجوز العقد فيما ضم اليه لانه مجزئ فيه بخلاف الشافعي فيه كالمدة فينفذ فيه البيع
بقضاء القاض قلنا حرمه منصوص عليها ولا ميساغ للاجتهاد في مورد النص فلا يجزئ
خلافه ولا ينفذ بالقضاء كذا في الكافي وما حكاه الحكم مالم يبال عطف على مالم
بمال كاتم الولد والمكاتب والمدبر فان بيع هؤلاء ايضا باطل لكن ليس كبطالان بيع
الحر فانه باطل ابتداء وبقاء لعدم محمية للبيوع اصلا بثبوت حقيقة الحرية وبيع هؤلاء
باطل بقاء الحق الحرية لا ابتداء لعدم حقيقتها ولهذا جاز من انفسهم فبطل ما قيل
لو بطل بيع هؤلاء لكان كبيع الحر ولزم بطلان بيع الثمن المضموم اليهم في البيع
كالمضموم الي الحر وذلك لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلا له في الجمل ثم خرجوا
منه لتعلق حكمه بقي الثمن بحصة من الثمن والبيع بالحصة بقاء جاز كما بخلاف
الحر فانه لما يدخل في البيع لعدم المحمية لزوم البيع بالحصة ابتداء وانه باطل كما مر
سنة وبيع مال عطف على بيع مالم يبال بغير متقوم كالحر والخنزير ويقتضى
حيف انها قيدت به ليكون مالا كالحر والخنزير حتى لو ماتت حيف انها لا يكون مالا
عند اهل الذمة ايضا بالثمن الى الدراهم والدرنايز والفلوس النافقة متعلق بقوله وبيع
مال وانما بطل بيعها بالثمن لانه لا يفيد الحكم في طرف المبيع فان المبيع هو الاصل في البيع
لتوقف البيع على وجوده بخلاف الثمن والاصل ليس محلا للملك فكذا الثمن لان ثبوته
في الذمة انما يكون حكما للملك بمقابلته ملك مال آخر فادام بوجده ذلك لا يثبت في الذمة
فلا يثبت فيه الملك لا تحاله بثبوت الملك في المعلوم وان قولت بعين في البيع حتى
يملك ما يقابلها وان لم يملك عين الحر والخنزير كما سبناه ويبطل ايضا بيع قن ضم ايا حر
وذكى ضمت ايا مية ماتت حيف انها قيدت به ليكون كالحر وانما بطل بيع الثمن
والذكية وان سمي ثمن كل لان الحر غير داخل في البيع اصلا لكونه بغير مال وبضمة ايا قن
الغن

اي قن جعل شرط القبول القن وجعل غير المال شرط القبول المبيع مبطل للبيع و
صح بيع قن ضم ايا مدبر او قن غيره وملك ضم الم وقفلانها محل البيع عند البعض فبطلانها
لا يبرئ الم غيره وبيع لا يجزئ له حال العقد كبيع الصغير او وصية ماله بعين فاحش
قال في العبادية فان كان بيعهم واجارهم بعينه الاب والجد ووصيتهم والقاض بمثل القيمة
او باقل بقدر ما يتغابن الناس في مثل جاز وان كان قد رما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز
ولا يتوقف على الاجازة بعد الادراك لان هذا عقد لا يجزئ له حال العقد وبيع ثمن فيه
الثن فان اذ انفي فقد نفى الركن فلم يكن بيعا وقيل ينعقد لان ثمنه لم يصح لانه نفى العقد
واذا لم يصح ثمنه صار كانه سكوت عن ذكر الثمن ولو باع وسكت عن ثمنه ينعقد البيع ويثبت
الملك بالقبض كما سبناه وحكمه ان حكم البيع الباطل ان المبيع به لا يملك الا لا يكون
ملكا للمشتري لان الباطل لا يترتب عليه الحكم بخلاف الفاسد لما مر فان ملك المبيع
عند المشتري لم يضمن لان المقبوض امانة عنده لان العقد اذا بطل يترتب بحره القبض باذن
المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي وقيل يكون مضمونا لانه يصير كالمقبوض
على سوم الشراء وهو ان يسمي الثمن فيقول اذهب بهذا فان رضيت به اشترته بما ذكر
اتما اذ لم يسمه فذهب به فملك عنده لا يضمن نص عليه الفقيه ابو الليث قتل وعليه الفتوى
كذا في العناية ثم لما فرغ من بيان البيع الباطل شرعا في بيان الفاسد فقال وقد اى
بيع ما سكت اى وقع السكوت فيه عن الثمن فان البيع لا يبطل به بل ينعقد ويثبت الملك
بالقبض لان مطلق البيع يقتضي المعاوضة فاذا سكت كان عرضه القيمة فكانه باع بغيره
فينفذ ولا يبطل وف ايضا بيع عرض بالحر وعكسه لان مشتري العرض انما يقصد
ملك العرض بالحر وفيه اعراض للعرض لا الحر فيبقى ذكر الحر معتبرا في ملك العرض لا في حق نفس
الحر حتى فدت التسمية ووجبت قيمة العرض لا الحر وكذا اذا باع الحر بالعرض بان ادخل
البا في العرض اذ يغيره شراء العرض لا الحر لكونه معاوضة وقد ايضا بيعه الى العرض
بام الولد والمكاتب والمدبر حتى لو تقابضا ملك مشتري العرض لانهم يدخلون في العقد
حتى لا يبطل العقد فيما ضم ايا واحد منهم وبيع معه ولو كان كالحرة كالحرة لبطال وف يبيع ملك

لم يصد لانه بيع ما لا يملك او صيد والى فيما الى خطية لا يوحده الاجيلة لانه غير مقدور
 التسليم وان اخذ بدونها صح لانه مقدور التسليم الا اذا دخل في الخطية بنفسه ولم يصد
 مدخل لعدم الملك وقد بيع طيرة الهولاء قبل الاخذ غير مملوك فيكون الفاسد بغير
 البطان وبعده غير مقدور التسليم وانما قال لا يرجع لما قال الزيلعي اذا كان الطير بطير
 في الهولاء ولا يرجع لم يجز بيعه واما اذا كان له ولد عنه بطير منه في الهولاء ثم يرجع
 اليه جاز بيعه والحكم اذا علم عددا ولكن تسليها جاز بيعها لانها مال مقدور
 التسليم وقد ايضا بيع الحمل جعل بيع النجاس باطلا وبيع الحمل فاسد لان عدم
 الاول مقطوع به وعدم الثاني مشکوك فيه وقد ايضا بيع امة الاجلها لما تقرر
 ان ما لا يبيح افرادة بالعقد لا يبيح استثناءه من العقد والحمل كذلك لانه بمنزلة
 اطراف الحيوان لا اتصال بها خلقة وبيع الاصل يتناولها فلا استثناء يكون على
 خلافه الموجب فلم يبيح فيه شرط فاسد او البيع بنفسه وقد ايضا بيع لبن
 في صرغ للغير لاحتمال كونه انتفاخا ولو لو في صدق للغير ووصف على ظهر الغنم
 لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه وجيز في سقيف وذراع من ثوب اذا باع جذعا في سقيف او ذراعا
 من ثوب يعني ثوبا يضره التبعض كالقميص لا كالباس فالباع لا يجوز ذكر القطع او الا
 اذا يكتنه التسليم الا بضر لم يوجب العقد وشك لا يكون لازما فيمكن من الرجوع
 ويحقق المنازعة بخلاف ما لا يضره التبعض كببيع عشرة دراهم من نقرة فضة
 وذراع من كزبين وبيع جارية لا تنقأ المانع وهذا التعديل يندفع ما يقال ان هذا الضرر
 مرضي به فينبغي ان لا يكون مفدا ولو لم يكن الجذع معينا لا يجوز للزوم الضرر والجهالة
 ايضا ولو قطع البائع الذراع او قلع الجذع قبل ان يفسخ المشتري عاد البيع صحيحا
 لزوال المفسد قبل التقرر وضرب القاص وهو ما يخرج من ما بضرب السكة مرة واحدة
 مجهول والمزاينة وهو بيع الثمر بالثاء المنقولة بثلاث على الخيل بتم بالثاء المنقولة
 بشتين مجز ودمثل كبد حوا للنهي عنه وشبهه الزوا والملاسة والمنازعة والقاء الحج
 فانها يبيع كانت في الجاهلية بان يتساوم الرجلان على سلعة فاذا احسها المشتري او وجد

الشك
بالقائما

او نبذ اليه البائع او وضع المشتري عليها حصاة لزم البيع فالاول الملاسة والثاني
 المنازعة والثالث القاء الحج وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاولين والحق بهما الثالث بدلالة
 النبي صلى الله عليه وسلم ايضا بيع الكلاء بالقر وهو ما يحويه الارض من النبات كذا ان يفسد
 ايضا اجارته اما فاد بيعه فلا يرد على ما ورد ليس بملوك للبائع اذ يجره نبات
 الكلاء في ارضه لا ينقطع شركة الناس عنه ولا يبيع مملوكا له فيبقى على اصل الاباحة
 ما لم يوجد الاجاز قال عليه الصلوة والسلام الناس شركاء في الثلاث في الماء والكلأ
 والكلأ والنار واما فاد اجارته فلورودها على استهلاك العين وحمل الاجارة
 المتافع دون الاعيان ولا يلزم الصبي واللبن في استجار الصباغ والظفر لان
 العين ثمرة لا قامة العمل المستحق بالاجارة احيلا فيه ان يستاجر موضع من
 الارض لضرب فيه فيطاطا او ليحطبها خطية لغنه فيصح الاجارة وبيع صاحب المراء
 الانتفاع له بالرعي فيحصل مقصودهما كذا في الكاذه والحجل فان بيعه فاسد عند
 ابي حنيفة وابي يوسف وصحبه عند محمد اذا كان يحجز الاله حيوان منتفع به حقيقة و
 وشرا وان كان لا يؤكل كالنمل والحار ولما نهى عن الهوام فلا يجوز بيعه كالزنا بدمي اري سند وعده
 والانتفاع ليس به بل بما يخرج منه فلا يكون منتفعا به قبل الخروج الا مع كوارات
 فيها العمل فحجته يجوز بيعه تبعا لها لما ذكره القدوري في شرحه وقال الكرخي لا يجوز
 معها ايضا لان الشيء انما يدخل في البيع تبعا لغيره اذا كان من حقوقه كالشرب والطر يق
 كذا في الكاذه وودود الفرو وبيضة فان بيعها لا يجوز عند ابي حنيفة واليوسف معهما في الدود
 ومع محمد في بيضة وقبل فيه ايضا مع ابي حنيفة ان الدود من الهوام وبيضة لا ينتفع به
 فاشبه الحنايس والوزغيات وبيضاها ولحم ان الدود ينتفع به وكذا ابي حنيفة في المال فساد
 كالا ستصناع وبه نفي كذا في الكاذه والابق لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعه ولانه
 غير مقدور التسليم الا بمن يبيع انة عنده لان النهي عنه بيع ابق مطلق وهو ان يكون ابقا
 في حق المتعاقدين وهذا انما يبق في حق المشتري فلو قال هو عند فلان فيعنه مني لم يجز لانه
 ابق في حق المتعاقدين ولو باعه ثم عاد من الابق لا يتم العقد وقبل يتم ولبن امرأة حرة

حاشية
على
كالحجش والمهر ولان الناس
قد تعاملوا فثبت الضرورة
اليه فصار صحيحا

كانت اوامه لانه جزء الادى وهو يبيع اجزائه مكرمه مصون عن الابتدال بالبيع وعن
 اليوسف انه يجوز بيع لبن الامة اذ يجوز ايراد العقد على نفسها فكذلك اجزؤها قلنا نفسها
 محل للرق لاختصاصها محل القوة التي هي صفة وهو الحي ولا جوده في اللبن في وعاء قد
 كان او غيره قيد به دفعا لما عسى يتوهم ان يبيع في الضرع لا يجوز كسائر البان الحيوانا
 في الوعاء يجوز وشعر الخنزير لانه نجس العين فلا يجوز بيعه وجاز الانتفاع به للحز
 ونحوه للضرورة فان الاسكفة يحتاجون في حرز النعال والاخفاف اليه لانه لا يتألف
 الا به ولا ضرورة في شرايه لوجوده مباح الاصل ولو وقع في الماء القليل افسه عندنا يوفى
 وعند محمد لان اطلاق الانتفاع به دليل طهارته ولا يوجب يوسف ان الاطلاق للضرورة
 فلا يظهر الا في حالة الاستعمال وحالة الوقوع في غير طهارة وشعر الانسان لان الادى مكرمه
 غير مبتذل فلا يجوز ان يكون شيء من اجزائه مهانا مبتذلا كذا الكا لا يجوز الانتفاع به
 لما ذكره جلد الميتة قبل الدبغ لانه غير مستفيع به لقوله عليه السلام لا تتنعموا من الميتة
 باثاب وهو غير المدبوغ منه وبيع وبيعت به بعده لانه طاهر بالدبغ كعظم الميتة و
 عصبها وصورها ووبرها وقرنها فان كلامها ببيع وبيعت به كونه طاهرا باصل الخلقة
 لعدم حلول الجوده فيها كما مر في كتاب الطهارة والبيع كالبسج حتى يجوز بيع عظم
 والانتفاع بعظمه وعند محمد نجس العين وفد ايضا ببيع زيت على ان يوزن بظرفه
 ويخرج عنه بكل ظرف كذا رطل بخلاف شرط طرح وزن الطرف لان الشرط الاول
 لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه وذلك لان مقتضى العقد ان يخرج عنه وزن الطرف
 فاذا طرح كذا رطلا يحتمل ان يكون اكثر من الطرف او اقل الا اذا عرف ان وزنه كذا
 رطلا فحينئذ يجوز لانه مقتضى العقد اختلاف الزوق يعني اشترى سمنا في زوق الطرف
 فوزن في عشرة ارجال فقال البائع الزوق غير هذا وهو حقه ارجال قال قول للمشتري
 لان هذا الاختلاف اما ان يعتبر في تعيين الزوق المقبوض او مقدار السمن فان كان الاول
 فالمشتري قابض والقول قول القابض ضيقا كالمصائب او امينا كالودع وان كان
 الثاني فهو في الحقيقة اختلاف في السمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول

والضرورة

والقول للمكرم بحسبه وشراء ما باع عطف على قوله وبيع عرض الكف شراء ما باع بالاقبل
 اي باقل مما باع قبل العقد اي قبل العقد الاول صورته اشترى جارية بالف حاليه او نسبه
 فقبضها ثم باعها من البائع بخمس مائة درهم قبل عقد الثمن الاول فباع البائع الثاني وقال
 الشافعي يجوز لان الملك قد تم فيها بالقبض فصار البيع من البائع وغيره سواها وصار كالمو
 بثل الثمن الاول او بالزيادة او بالعرض ولنا ان الثمن لم يدخل في ضمان البائع فاذا وصل
 اليه البيع ووقعت المقاصة بقي له حصة في ثمنه وهو لا يعرض بخلاف ما اذا باع بالعرض
 لان الفصل كما يظهر عند المجانب بخلاف ما فهم اليه وبيع المجموع بالثمن الاول قبل عقد
 صورته اشترى جارية بخمس مائة ثم باعها واخرى معها من البائع بخمس مائة قبل عقد الثمن
 الاول فابيع فاسد في البيع اشترى من البائع وصحيح في البيع لم يشترط منه اذ لا بد ان
 يجعل بعض الثمن بمقابلته اليه لم يشترط منه فيكون مشتريا لآخر باقل مما باع وهو كما
 ولم يوجد هذا المعنى في صاحبها ولا يبيع الفاد لانه باعتبار شبهة الربوا فلو اعتبر
 فيما ضمت اليها كان اعتبارا للشبهة الشبهة وهي غير معتبرة صح ببيع الطريق حد ال بيتن له
 طول وعرض او لا ال لم يجد اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه اذا لم يبين بقدر يعرض
 باب الدار العظيم كذا في النهاية وعلى التقديرين يكون عينا معلوما فيصح بيعه وبه
 وفي التارخانية الطرق ثلثة طريقا الطريق الاعظم وطريق الماسكة غير نافذة وطريق
 خاص في مكانان فالطريق الخاص في ملك الانسان لا يدخل في البيع من غير ذكره اما
 نصا او بذكر الحقوق او المرافق والطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر لا ببيع
 مسيل الماء وبه لانه مجهول اذ لا يدرك قدما مشغلا من الماء وصح ببيع حق المرور
 تبعا للارض بالاجماع ووجه في رواية ابن سماعه وفي رواية الزيادة لا يجوز
 وصححه الفقيه ابو البيث بانه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز والشراء
 كذلك صح ببيع تبعا للارض بالاجماع ووجه في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه
 نصيب من الماء ولم يجز في اخره وهو اختيار مشايخ بخار اللجهالة لا ببيع حق النسيب
 وبه لانه ان كان على السطح كان حق النسيب وقدره ان يبيع باطل وان كان على الارض

كان مجهولاً لجهالة كحل وجه الفرق بين حق المرور على احدى الروايتين وحق التعليق
 ان حق التعليق يتعلق بعين لا بتقوى وهي البناء فاشبه المنافع وحق المرور يتعلق
 بعين تبقى وهي الارض فاشبه الاعيان ولا البيع الى اليوم ومرتب نوروز وهو
 اول يوم من الربيع والمهرجان وهو الحريف وانما لم يحذف لان النيروز يختلف بين يروز
 السلطان ويروز الدين ويروز الجوس كذا في الكفاية وايضا صوم النصارى
 وفطر اليهود واذ لم يعرفه الى المتبايعان خصوصاً اليوم لجهالة الاجل فاذا عرفاه
 جازاً فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان مدته بالايام معلومة وهي خمسون
 يوماً كما ذكره الترمذي وقدم الحاج والحصاد بفتح الحاء وكسرة طاء قطع الزرع والد يابس
 وهو ان يوطئ الطعام بقوائم الدواب او نحوها والقطاف قطع العنب والجزار
 قطع تمر النخل والصوف وانما لم يحذف لانها تقدم وتتأخر ويقتل اليها الى هذه الاوقات
 لان اجهالة السيرة متخذه في الكفاية وهذه اجهالة يسيرة لاختلاف الصحابة رضوان الله
 تعالى عليهم اجمعين في انه يمنع جواز البيع او لا ويصح الى البيع ان اسقط الاجل
 قبل حلوله لزوال المنع قبل تفرقه ولو باع مطلقاً اجل الثمن الى هذه الاوقات
 صح لان هذا اجل الدين والجهالة في الدينون متخذه وبشرط عطف على النيروز الى البيع
 البيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد من احدى العاقلين او لم يبيع بحقه
 الى النفع بان يكون ادماً وانما في البيع بهذا الشرط لانها اذا قصد المقابلة بين
 المبيع والثمن فقد خلا الشرط عن العوض وقد وجب بالبيع بالشرط فيه فكان زيادة
 مستحقة بعقد المعاوضة خالية عن العوض فيكون ربوا وكل عقيد بشرط فيه
 الربوا يكون فاسد كشرط ان يقطع الى المبيع وهو ثوب التابيع ويحيط ثوباً
 فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد من احدى العاقلين او كشرط ان يخذوه الى المبيع وهو ضم
 فغلا يقال جذاً الى غلا الى عملها او كشرط ان يشركها في النحل من الشريك الى يضع
 عليها الشراك وهو سيرة الذي على ظهر القدم كذا في المغرب وصح البيع في النحل احساناً
 للتعامل فيه فصار كصيف الثوب وكشرط ان يشركه في البيع وهو عبد هذا فطر بشرط

شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للتابع وانما قال شرط المار ان الجار اذا كان ثلثة ايام
 جازان يشترط فيه الى استخام او يدبره او يكاتبه او يستوله او لا يخرج القن عبداً
 كان او امه عن ملكه هذا مثال بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمبيع وهو يستحقه
 فان القن يوجب ان لا يبدأ له الا يدك فيوجد زيادة خالية عن العوض فبشرط البيع
 وفرع على الاصل المذكور بقوله فصح الى بيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك
 للمشتري او لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة فانها ليست
 باهل للنفع جازاً ام المالك او المبيع خمر او خنزير او شرابهما وامر المحرم غيره الى غير
 المحرم يبيع صبيده وقال لا يجوز لان الموكل لا يملكه بنفسه فلا يملكه غيره كموكل المالك ببيع
 بتزويج مجوسية لان ما يثبت للوكيل ينتقل الى الموكل فصار كانه باشره بنفسه ولو
 ان المعبر في هذا الباب اهلتيان اهلتيه الوكيل وهي اهلتيه التصرف في المأمور به ولا
 وللنصراني ذلك واهلية الموكل وهي اهلتيه بثوت الحكم له وللموكل ذلك حكماً للعقد
 بل يلزم انفكاك المأمور عن الايز الى صحة ثبوت ملك الخمر للمسلم اذا اذ اسم
 مورث النصراني ومات عن خمر وخنزير وايضا العبد المأذون له النصراني اذا اشترى
 خمر اثبت الملك فيها لمولاه المسلم اتفاقاً واذا ثبت الاهلتيان لم يمتنع العقد بسبب
 الاسلام لانه جازب لا سالب ثم الموكل به ان كان خمر خذله وان كان خنزير اسببه
 وقد قالوا هذه الوكالة مكروهة واشتد الكراهة وحكمه ان المشتري اذا قبض المبيع
 برضى بايعه صريحاً او دلالاً بان قبضه لانه حرام فلا ينال به نفع المالك ولان النهي في
 الشرعية لتناف بينهما وهذا لا يفيد قبل القبض وصار كما اذا باع بالمية او باع
 الخمر بالدرهم ولنا ان ركن البيع صدر عن اهل ووقع في محل فوجب القول بانفاذ
 ولا شك في اهلتيه والمحلية وركنه مبادلة المال بالمال وهو حاصل والنهي عن الافعال الشرعية يقتضي تفرقة الشرعية لانه
 الشرعية ما ذكرت في مرات الاصول ان مدار الامر والنهي المقدورية فالنهي عن الافعال
 المحسنة يقتضي كونها مقدورة حتماً وعن الامور العقلية يقتضي كونها مقدورة
 عقلاً وعن الافعال الشرعية يقتضي كونها مقدورة شرعاً والا كان عبثاً محضاً فان

في محل العقد محضته ولم يمتنع
 ملكه وقال الشافعي لا يملكه
 وانما قبضه

في محل العقد محضته ولم يمتنع
 ملكه وقال الشافعي لا يملكه
 وانما قبضه

الطيران

من الامور الحسية فاذا قلت لشخصي لا تقطع يديك كل من سمعه لا يتفاء القدرة وكذا اذا
قلت للاعي لا تبصر والبيع من الافعال الشرعية فاذا انتهى عنه وجب ان يكون مقدورا
شرعا وهو المانع بقول علمائنا انتهى عن الفعل الشرعي يقتضي المشروعية باصل وغير
المشروعية بوصفه فان الاول ناظر الى المقدورية شرعا والثاني الى النهي ففرض البيع
مشروع وبه يقال نعم الملك اما الحرمه لامر عارض وعدم ثبوت الملك قبل القبض بخلاف
تقرير الفساد المجاوز لانه واجب الرفع بالاسترداد فبالا متناع عن المطالبة اولى
لان الدفع اسهل من الرفع والمصلحة ليست بالبال فانه لم يردم الركن وان كان الخ مضمنا
فقد مر وجهه ولزمه ان يملك المقبوض في يد المشتري لزمه مثل حقيقة وهو الذي
بما له صورة ومعنى كان الهالك مثليا او مشرعا فقط وهو القيمة ان كان الهالك قيميا
لانه مضمون بالقبض كالغصب ويعتبر قيمة يوم القبض وان زادت قيمة في يده
فالتلف لانه دخل في ضمانه بالقبض فلا يتغير كالمقبوض كذا في الكافي ويجب
على كل منهما الى المتبايعين لم يقل لكل منهما اشارة الى وجوب الفسخ والام بغيره
الجواز فسخ قبل القبض دفعا للفساد كذا بعده الى بعد القبض مادام الى المبيع
في يد المشتري لم يقل ان كان الفاسد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين ولم يرد الشرط
ان كان بشرط زاي لا نقل صدر الشريعة عن الذخيرة وصاحب الخلاصة عن التجريد
انه قول محمد واما عندنا فلكل منهما حق الفسخ لان الفسخ بحق الشرع لا بحق احد المتبايعين
المتعاقدين فانها راضيان بالعقد فان باعته الى باع المشتري شرعا فاسد اما قبضه
او وهبه وسلم او اعنته فقد بيعه وهبه واعنته لانه لا ملكه بالتصرف فيه فلا يتصور
الفسخ فيه لتعلق حق العبد بالتصرف الثاني وفسخ البيع الاول كان بحق الشرع
وحق العبد يقدم كاحته فعلية قيمة لانه مضمون بالقبض كالغصب في الكتابة
والرهن كالمبيع لانها لازمان فيثبت عجزه عن رد العين فبذلك القيمة الا ان حق الا
سرداد يعود بغير المكاتب وحكم الرهن لزوال المانع قبل تحول الحق الى القيمة كذا
في الكافي ولا يشترط القضاء في فسخ الفاسد لان الواجب شرعا لا يحتاج الى القضاء

الى القضاء ولا يبطل حق الفسخ بموت احد ما الى احد من البايع والمشتري وبه يفتح
كذا في الخلاصة وفيه زيادة تفصيل فمن اراده فليست منه ولا باخذ البايع الى لا يأخذ
بايعة بعد الفسخ حتى يرد ثمنه لان المبيع مقابل به فيصير مجوسا به كالرهن فان
الى البايع فالمشتري احق به الى ما اشتراه حتى يأخذ ثمنه لانه تقدم عليه في حيوة فكذا
على ورثته وعمرائه بعد وفاته كالمرتهن ثم ان كانت دراهم الثمن قابضة ياخذها بعينها
لانها متعين في البيع الفاسد الاصح وان يستهلكه اخذ مثلها لانها مثلية طاب
للبايع ما ربح في الثمن لا المشتري في المبيع صورة اشتري جارية ببيع فاسدا و
تقابضا فباعها ورجع فيها فصدق بالرجوع ويطلب للبايع ما ربح في الثمن قال
في الهداية والفرق ان الجارية مما يتعين فيعلق العقد بها فيمكن الاحتفاظ بالرجوع
والدراهم والدنانير لا يتعينان في العقود فلم يتعلق العقد الثاني بعينها فلم يتمكن
الاحتفاظ فلا يجب التصديق وقال صدر الشريعة فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة
السابقة فيما اذا كانت دراهم الثمن قائمة ياخذها بعينها لا يتعين بالتعيين في بيع
الفاسد وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب فهذا ايضا قضى ما قلتم من عدم تعيين الدراهم
والدنانير قلنا يمكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد شبهة بشبه الغصب وشبه البيع
فاذا كانت قائمة اعتبر شبه الغصب سعيها في رفع العقد الفاسد واذا لم تكن قائمة فاعتبر
بها شيئا يعتبر شبه البيع حتى لا يسري الفساد اليه لما ذكرنا من شبهة الشبهة **اقول**
لا يخفى على المتأمل المصنف ان ما ذكر لا يفيد التوفيق بين كلامي الهداية واما يفيد بل
للمسئلة لا يرد عليه ما يرد على الهداية فالوجه ما قال في العناية انه انما يستقيم على الرواية
الصحيحة وهي انها لا تتعين لا على الاصح وهي ما مر انهما متعين في البيع الفاسد اعلم
ان الاحتفاظ في المال نوعان حيث لعدم الملك ظاهرا او حيث لفساد في الملك والمال ايضا
نوعان ما يتعين كالعروض وما لا يتعين كالنقود فالاحتفاظ لعدم الملك يعمل في النوعين
كالنقود والفاصل اذا تصرف في العروض او النقود ورجع بتصدق بالرجوع عندنا في
حينه ويحتمل لتعلق العقد بالغيره ظاهرا فيما يتعين فيمكن حقيقة الاحتفاظ وفيما لا يتعين

يمكن شبه الخبز لتعلق العقدة من حيث يكون سلامة المبيع او قد يورث فصار
ملك الغير وسيله الى الرجوع من وجه فيمكن فيه شبه الخبز واما الخبز لفساد الملك
فيحل فيما يتعين لا فيما لا يتعين لان فساد الملك دون عدم الملك فينقلب حقيقة الخبز
فيما يتعين ثم شبه هنا فيعتبر وشبهه فيما لا يتعين ثم ينقلب شبهه هنا فلا يعتبر
كما طالب ربح مال اذ عاه فمضى ثم ظهر عدمه بالتصادق وصورة اذ عي على رجل مالا
فقتضاه فربح فيه المدعي ثم تصادق على ان هذا المال ليس على المدعي عليه فالربح طيب
لان الخبز هنا لفساد الملك لان الدين وجب بالاقرار ثم استحق بالتصادق وبدل
المستحق مملوك فلا يعمل فيما لا يتعين بيني في دار سرقا فاسدا او غرس في ارض سرقا
فاسد الزم قيمتها الى قيمة الدار والارض وقالوا بقبض البناء ويرة الدار وكذا
الغرس لان حق الشئ اضعف من حق البائع اذ يحتاج فيه الى القضا او الرضا
ويبطل بالتأخير ولا يورث بخلاف حق البائع والا اضعف اذ لم يبطل شيء فالأقوى
اول ان لا يبطل به وحق الشئ لا يبطل بالبناء والغرس فحق البائع كذلك
ان البناء والغرس حصل للمشتري بتسليم من جهة البائع فكل ما هو كذلك ينقطع به
حق الاسترداد كالباع الحاصل من المشتري بخلاف الشئ اذ التسليم لم يوجد
ولهذا لو وهبها للمشتري لم يبطل حق الشئ وكذا لو باعها من آخر فانه يأخذ بالشفعة
بالباع الثاني بالثمن او بالاول بالقيمة وان لم يكن في الفاسد شفعة لان حق البائع
قد انقطع به هنا وعلى هذا صار حق الشئ لعدم التسليم من اقوى من حق البائع
لوجوده منه ثم لما فرغ من بيان البيع الفاسد واحكامه شرع في بيان البيع الموقوف
واحكامه فقال ووقف بيع مال الغير على اجازة وبيع العبد والصبي المحجورين
على اجازة مولاه وعلى اجازة الاب او الوصي وبيع ماله من فاسد عطل غير ركنه
على اجازة القاضي وبيع المهرمون والمساكين وارض في مزارعة الغير على اجازة
المزمن والمساكين والمزارع ولو تفا سحا الاجازة لزمه ان يسله الى المشتري وكذا
لو قضى الراهن المال وبراءه المزمن ورد الرهن عليه ثم البيع وبيع شيء بوثقه والبيع

يا فتوى

والبائع يعلم والمشتري لا يعلم توقف ان علم المشتري في مجلس البيع نقد وان نفر قاقيل العلم
بطل وبيع المبيع من غير المشتري يعني باع شيئا من زيد ثم باعه من بكر لا ينعقد الثاني حتى لو تفا سحا
الاول لا ينعقد بغير الثاني لكن يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان
قبله فيقول لا في العقار فعلى الخلاف المعروف في سبائك وبيع المزدحم ايا حنيئة
وقد مر في بابه والبيع با باع فلان والبائع يعلم والمشتري لا يعلم ان علم في المجلس صح والا
بطل والبيع على ما يبيع الناس به او بطل ما اخذ به فلان ذكره في شرح الشافعي انه لا يجوز
وفي نسخة الامام الرضا هذا اذ لم يعلم المشتري بذلك فان علم في المجلس فعند ايا حنيئة
فيه روايتان وبيع الشيء بغيره لم يجز للجهالة ولو عيئت في المجلس جاز وبيع بغيره فيه خبر
المجلس وقد مر في اول البيوع وبيع الفاسد فانه موقوف على اجازة المالك ان اقر به
الفاسد ثم البيع وان حذر والمفوض منه بینه فذلك وان لم يكن ولم يسله حتى يملك
ينقض البيع وحكمه ان حكم البيع الموقوف انه لا يقبل الاجازة اذ كان البائع والمشتري
والمبيع قابلا المراد يكون المبيع قابلا ان لا يكون متغيرا بحيث يعد شيئا آخر فانه لو باع
ثوب غيره بغير امره فبطل المشتري فاجازت الثوب البيع جاز ولو قطع وخاط
ثم اجاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا آخر كذا الثمن لو كان عرضا الى كذا بشرط قيام البيع
بشرط قيام الثمن ايضا اذ كان عرضا وصاحب المتاع ايضا الى كذا بشرط قيام البيع
والثمن المذكورين بشرط قيام صاحب المتاع المبيع حتى لو باع متاع غيره فمات صاحب
المتاع قبل ان يجيز البيع فاجازته لا يجوز وحكمه ايضا ان اخذ الثمن الى اخذ المالك
الثمن او طلبه من المشتري ليس باجازة للبيع الموقوف واختلف في اجازة فقبل اجازة
وقبل لا وقوله لا اجيز رده الى البيع المبيع الموقوف بخلاف المتاجر فانه اذا قال لا اجيز
بيع الآخر ثم اجاز كل ذلك من الخلاصة ثم لما فرغ من البيع الموقوف واحكامه شرع في بيان
بيع المكره وحكمه فقال وكره البيع عند الاذان الاول للجمعة لان فيه اخلا لا بواجب السعي
اذا قعد او وقفا يتبايعان واما اذا اشعيا يتبايعان فلا كراهة وكره النجس وهو ان يزيد
في الثمن ليرغب غيره ولا يريد الشراء لقوله عليه السلام لا تناجسوا وكره السوم على

على سوم بخره بعد رضاها الثمن لقوله عم لا يستام الرجل على سوم اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه فانه من بيعه النهي وهو المبلغ فاتا اذا ساومه بشئ ولم يكن احد هما ايا حله فلا يثبت للغير ان يساومه ويستزيم فانه بيع من يزيد والذا قال بخلاف بيع من يزيد فانه جائز لورود الارث وهو محل النهي في الخطبة ايضا وكرو ايضا لمثل الجلب ك ان يتلقى بعض اهل البلد المحلوب من خارج البلد اليه من الطعام المضرا لاهل البلد للنهي عنه ولان فيه تضيق الامر على الحاضر فان كان لا يضر فلا بأس به الا اذا التمس السعر على الواردين واشترى باقل من القيمة وبيع الحاضر للبائس ما ان القبط لقوله م لا يبيع الحاضر للبائس وهذا اذا كان اهل البلد في قحط ويبيع من اهل البلد ورغبة في الثمن العالي فيكره لانه اضار بهم فان لم يكن كذلك فلا بأس به لعدم الاضرار وقيل صورته الى تحج الباءة بالطعام ايام مصر فيتوكل الحاضر عن الباءة ويبيع الطعام وبغالي السعر على الناس فانه منهى عنه فانه لو تركه لباع بنفسه وخص في السعر والتفريق بين صغير وذو رحم محرم لقوله عليه السلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله تعالى بينهما وبين اخيه يوم القيمة وروى عن علي بن غلامين صغيرين ثم قال له ما فعل الغلامان فقال بعتهما فقال له ادركا ويدركا ويروي اردوا وادركا لان الصغير يناس بالصغير والكبير ينفق على الصغير ويقوم بجوارحه باعتبار الشفعة الناشئة من قرب القرابة فكان في بيع احدهما قطع الاستيناس والمنع من التعاقد وفي تركه المرحمة على الصغار وقد وعد عليه بخلاف الكبيرين اذ ليس هناك ترك المرحمة عليهم والزوجين لان النص معلول بالقرابة المحرمة للشكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدا الصغيرين له والاخر لغيره لا يثبت بيع واحد منهما ولو كان التفريق بحق مسحق لا يثبت به كفاح احدهما بالجناية وبيع بالدين ووده بالغيب لان المنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به وحكم الحكم البيع المكروه انه لا يفسد لان النهي باعتبار معنى مجاور للبيع لا في صلبه ولا في شرايط صحته ومثل هذا النهي لا يوجب الفساد بل الكراهة ولا يوجب فساده لان وجوبه في الفاسد

فلان الاقالة فسخ والفسخ لا يكون الا على الثمن الاول واما الثاني فلان الشرط فاسد
والاقالة لا تقصد بالشرط الفاسد كما سياتي الا اذا نصبت الى المبيع عند المشتري استثناء
من قوله او الاقل فان الاقالة حينئذ يجوز باقل من الثمن الاول لان نقصان الثمن يكون
بتقابل الغائب بالغيب وذكر الثالث بقوله ولا تقصد بالشرط لان فساد البيع به للزوم
الربوا كما مر ولا ربوا في الفسخ وذكر الرابع بقوله وجاز للبائع بيع المبيع قبل قبضه
يعني اذا تقابلا ولم يرد المشتري المبيع حتى باعه منه ثانيا جاز ولو كانت بيعا لفسد
لانه باعه قبل القبض ولو باعه من غير المشتري لم يجر لانه بيع جديد في حق غيره ما ذكر
الخامس بقوله وجاز بيع الكيل والموزون بلا إعادة الكيل والوزن يعني اذا كان
المبيع مكيلا او موزونا وقد باعه منه بالكيل او الوزن ثم تقابلا واشترى المبيع من
غيره ان يعيد الكيل او الوزن جاز ولو كان بيعا لم يجر وذكر السادس بقوله وجاز بيع
المبيع للمشتري بعد الاقالة قبل القبض يعني اذا اوجب المبيع من المشتري بعد الاقالة
قبل القبض جازت الهبة ولو كانت بيعا لم يجر لان البيع يفسخ بهية المبيع للبائع
قبل القبض وبيع في حق ثالث عطف على قوله فسخ قال في النهاية الخلاف فيما اذا
ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ المناكحة او المشاركة لا يجعل بيعا اتفاقا
اعمالا لموضوعة اللغو وقد فرع على كونها بيعا في عا ذكر الاول فسلم الشفعة
في البيع لا ينافي احدا في الاقالة يعني لو كان المبيع عقارا فسلم الشفعة كشفقة
ثم تقابلا يقضي له بالشفقة لكونه بيعا جديدا في حق كانه اشتراه منه وذكر الثاني بقوله
ولا يرد البائع الثاني على الاول بعيب عليه بعد الاقالة يعني اذا باع المشتري
المبيع من آخر ثم تقابلا ثم اطلع على عيب كان في يد البائع فادان يرد عليه البائع
ليس له ذلك لانه بيع في حق كانه اشتراه من المشتري منه وذكر الثالث بقوله وليس للواهب
الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من آخر تقابلا يعني اذا كان المبيع موهوبا
فباعه الموهوب له ثم تقابلا ليس للواهب ان يرجع في هبة لان الموهوب له في حق
الواهب كالمشتري من المشتري منه وذكر الرابع بقوله والمشتري اذا باع المبيع من آخر قبل

قبل التقدير جاز للبائع شراؤه منه بالاقل يعني اذا اشترى شيئا فقبضه ولم ينفذ الثمن
حتى باعه من آخر ثم تقابلا وعاد الى المشتري فاشتراه منه قبل نقد ثمنه باقل من الثمن
الاول جاز وكان في البائع كالمملوك بشرا، جديد من المشتري الثاني وذكر الخامس
بقوله واذا اشترى بعروض التجارة عبد الحزمة بعد الحول ووجده عيبا فرده
بغير قضاء واسترد العروض فملك في يده لم يسقط الزكاة يعني اذا اشترى
بعروض التجارة عبد الحزمة بعد ما حال عليها الحول فوجده عيبا فرده بغير
قضاء واسترد العروض فملك في يده فان الزكاة لا تسقط عنه لانه بيع جديد
في حق الثالث وهو الفقير لان الرد بغير قضاء اقالة وهلاك المبيع ينهها الا قاله
لا يملك الثمن لانها رفع البيع والاصل فيه المبيع لا الثمن ولهذا اذا هلك المبيع
قبل القبض يبطل البيع بخلاف هلاك الثمن وهلاك بعضه اي بعض المبيع ينهها
بقدره اعتبار البعض بالكل ولو تقايضا جاز الاقالة بعد هلاك احدهما ولا يبطل
بهلاكه لان لكل واحد منهما مبيع فكان البيع باقيا **باب المراجعة والتولية والوصية**
الاولى بيع ما ملك لم يقبل بيع المشتري ليتناول ما اذا اذاع المفضوب عند القاب
وضمن قيمته ثم وجده حيث جاز له ان يبيعه مراجعة وتولية على ما ضمن وان
يكن فيه شرك بمنزل ما قام عليه لم يقبل ثمنه الاول لان ما يأخذه من المشتري ليس ثمنه
الاول بل مثل وقال بمنزل ما قام عليه لاسيما ان له ان يضم اجر القصار ونحوه ايا الثمن
ويقول قام على كذا بزيادة على ما قام عليه وان لم يكن من جنس والثانية يبيعه به
ان ما قام عليه بدونها ان بدون الزيادة والثالثة يبيعه باقل منه ان ما قام عليه وشترها
ان البيوع الثلاثة شراؤه او شراء ما يبيعه مراجعة او نحوها بعثي من الموزونات و
المكيلات والعدييات المتقاربة او مملوكا من البائع الاول واللام للمشتري متعلق
بملكه والرجوع مشي معلوم جله حاله يعني ان هذه البيوع لا يبيح اذا كان عوضا للمبيع
الذي اشتراه البائع سابقا قيمتها لان مبناها على الاحترار عن الحيثية ان امكن فغلا يمكن
الاحترار عن شترها لان المشتري لا يشتري المبيع الا بقيمة ما دفع فيه من الثمن اولا يمكن

والتولية
مساوي
المراجعة
مال او غيره
فأشبهه
والوصية
اشارة
او مق

في القبيات
في القبيات
في القبيات

دفع عنه حيث لم يملك ولا دفع مثله اذا فرض عدم فقبت القيمة وهي مجهولة تعرف
بالظن والتخمين فيمكن فيه شبهة الحيانة الا اذا كان المشتري مراجه ممن مكنه ذلك البذل
من البايع الاول بسبب من الاسباب فاشتره مراجه بزوج معلوم من درهم او شئ
من الكيل او الموزون الموصوف لا قدره على الوفاء بالتزيم واما اذا اشتره
بزوج به بائنه فانه لا يجوز لانه اشتره برأس المال وبعض قيمته لانه ليس من ذوات
الامثال فصار البايع بايضا للبيع بذلك الثمن القيمة كالشوب مثلا ويجزى من احد عشر
جزء من الشوب والجزء الحادي عشر لا يعرف الا بالقيمة وهي مجهولة فلا يجوز ولا
للبايع ضم اجر القصار والصبح بالفتح مصدر وبالكسر ما يضيء به والبطار علم
الشوب والبطار والحمل وطعام البيع وكسوة وسوق الفهم والسيار المشروطة
اجرة العقد فان اجرة السمار ان كانت مشروطة في العقد يضم والا فاكتر
المشايخ على انها لا تضم بخلاف اجرة الدليل فانها لا تضم اتفاقا لانها متعلق
بقوله ضم وانما ضمت اليها لانها تزيد في عين البيع كالصبي واخواته او في قيمة
كالحمل والسوق لان القيمة يختلف باختلاف المكان فيلحق اجرتها برأس المال
وان فعل المشتري بيده شيئا مما ذكر من الفحل ونحوه لا يضم وبالحمل كل ما يزيد
في البيع او قيمة يضم وما لا فلا ذكره الزبيدي لا ليس له ضم اجر الطبيب لانه لا يزيد شيئا
في العين ولا القيمة واجر المعلم لان اجرة لم يزيد ماله البيع فان التعلم حصل فيه لانه
وشغل غايته ان يكون تعليمه شرط وهو لا يكتفي في الضم والدلال والراعي ونفقة نفسه
فانها لا تزيد في البيع شيئا بخلاف اجرة السمار المشروطة ونفقة المبيع كما مر وجعل
الابن وكرابيت الحفظ لانها ايضا لا يزيد ان شيئا بخلاف كرا، المبيع فانه يضم لان فائدة
زيادة في القيمة ويقول البايع حين البيع وضم ما يجوز ضم على بكذا الا شربة
بكذا تخراج عن الكذب خان الى البايع في المراجعة الا ظهر خيانه بالبينة او باواره وبكوله
حيث المشتري ان شاء اخذ في البيع بتمه اوردته وفي التولية خط اذ لو لم يحط في التولية
لم يبق تولية لانه يزيد على الثمن الاول فيصير مراجه فيتغيره التصرف ولو لم يحط في المراجعة

في المراجعة يبقى مراجه على حالها وان كان الزوج اكثر مما ظنه المشتري فلا يتغير الثمن
ويثبت له الخيار لغوات الرضاء ولو ملك المبيع او استهلكه في المراجعة قبل الرد او
حدث به مانع من اى من الرد لزمه بكل الثمن المسمى وسقط خياره لانه مجرد اختيار
لا يقابل شئ من الثمن كخيار الوويرة والشرط بخلاف خيار العيب لان المشتري منه
للمشتري الجزاء الثالث وعند العجز عن تسليم يسقط ما يقابل من الثمن شري ثانيا
بعد بيعه بزوج فان راجح اى اراد المشتري ان يبيع مراجه طرح عنه ما بوز اى كل
ما راجح كان قبل ذلك وان استغرق الزوج الثمن لم يراجع صورته اشترى ثوبا بعشر
ثم باعه مراجه بثلثين ثم اشترى بعشرين فانه يبيعه مراجه على عشرة ويقول قام
على عشرة ولو اشترى بعشرين وباعه باربعين مراجه ثم اشترى بعشرين لا يبيعه
مراجه اصلا لان شبهة حصول الزوج الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه تاه كد به بعد
كونه على شرف الزوال بالوقوف على عيب والشبهة في بيع المراجعة كالحقيقة احتيا
بخلاف ما اذا تحلل ثالث بان اشترى من مشتري من مشتريه لان التاكيد حصل بغيره
براجح اى جاز ان يبيع مراجه سيد شري من ما دون المحيط دية بوقبة قديمة اذ لو
على العبد دين فباع من مولاه شيئا لم يبيع لانه لا يفيد المولى شيئا لم يكن له قبل البيع
لا ملك الوقبة ولا ملك التصرف على ما شري المادون متعلق بقوله راجح صورته
اشترى عبد ما دون له في التجارة ثوبا بعشرة وعليه دين محيط فباعه من المولى
بخمسة عشرة فانه يبيعه مراجه على عشرة كعك وهو ان يشتري المولى ثوبا بعشرة
فباعه من عبده المادون له المديون بخمسة عشرة فانه ايضا يبيعه مراجه على عشرة
لان في هذا العقد وان كان صحيحا في نفسه شبهة العدم لان العبد ملكه وما فيه لا
لا يخلو عن حقه فاعبر عما في حق المراجعة لابتائها على الامانة فبقى الاعتبار للمشتري
الاول فصار كان العبد اشترى للمولى بعشرة في الاول ويبيعه للمولى في الفصل
الثاني فيعتبر الثمن الاول ويراجح رب المال على ما شراه مضاربة بالنصف متعلق به
بمضاربة او لا متعلق بشراء وعلى نصف ما راجح بشراية ثانيا منه اى من مضاربة

متعلق بقوله بشرائه يعني اذا كان مع المضارب عشرة دراهم بالنصف فاشترى ثوبا
 بعشرة وباعه من ربح المال نجمة عشو فانه يبيعه مائة باثني عشر ونصف لان هذا
 البيع وان قضى بجوازه عندنا اذا اعدم الزوج كما هو كذلك هنا لان الزوج انما يحصل
 اذا بيع من الاجنبى ففيه شبهة العدم لان المضارب وكيل عن ربح المال في البيع
 الاول من وجه فاعتبر البيع الثاني عدم ما في حق نصف الزوج يراجع بلا بيان بالتب
 ووطئ الثيب يعني اشترى جارية فاعورت او وطئها وهي يثبت ولم ينقصها الو
 يبيعها مائة ولا يجب عليه البيان اذ لم يجس عنه بشئ يقابل الثمن لان الاو
 لا يقابلها الثمن الا اذا كان مقصودا بالاتلاف كما مر بارا ولهذا قال ولم ينقصها
 الوطئ قال الزوج المراءى بقوله لم يبيع مائة بلا بيان انه اشتراه سليما بكذا من
 الثمن ثم اصابه العيب عنه بعد ذلك واما نفس العيب فلا بد من بيانه بالثمن او
 العيب والثمن من غير ان يبين انه اشتراه سليما ثم حدث به العيب عنه كقوله الفار
 ورجى النار للمشتري فان ما ضاع بالقرض او الحرق وان كان جزءا بقاء يقابلها كائ
 من الثمن كالعذرة لم يجس عنه ويراجع ببيان بالتب بان فقاء عنها بمقت
 او فقاء ما اجبى فاخذ ارشها لانه صار مقصودا بالاتلاف فيقابلها بشئ من الثمن
 ووطئ البكر لان العذرة جزء من العين يقابلها الثمن وقد جسدتها ككسرة بعشرة
 ووطئ لانه صار مقصودا بالاتلاف شرى بشئ وراجع بلا بيان يعني اشترى شيئا
 بالن درهم نسبه وباعه بربح مائة ولم يبين كلفه المشتري حيوة مشوية ان شاء
 قبل وان شاء رد لان الاجل شبه البيع حتى يوازي المبيع لاجل الاجل والشبهة هنا
 ملحقة بالحقيقة فصار كأنه اشترى وباع احدهما مائة بمئتيها فثبت له الخيار عند
 علمه بالحياة فان التلف ثم علم لزومه كل ثمن وهو الف ومائة لان الاجل لا يقابل
 بشئ من الثمن كالتولية يعني ان كان ولاه اياه ولم يبين خيرة لان الحياة في التولية
 مثلها في المراجعة لانه بناء على الثمن الاول وان كان استهلكه ثم علم لزومه بالف حال ملكه
 ان الاجل لا يقابل بشئ من ثمن رجل شيئا بما قام عليه ولم يعلم مشوية قدره ان قدر
 الثمن

شئ من الثمن

اي قدر ما قام عليه فالباع لهما في الثمن وان علم المشتري قدره في المجلس صح البيع
 لزول المف قبل تفرده وخبر المشتري ان شاء قبل وان شاء رد لان الرضا لم يتم
 قبل اعدم العلم فيشترى كما في خيار الروية **فصل** صح بيع العقار قبل قبضه لا المنقول
 عند ابي حنيفة والى يوسف وعند محمد لا يجوز لقوله ام اذا اشترى شيئا فلا تبعه حتى
 يقبضه ولانه لا يقدر على تسليمه قبل قبضه فلا يجوز بيعه بالمنقول ولهما ان ركن البيع
 صدر عن اهله ووقع في محل والحديث معلول باحتمال الهلاك وهو العقار نادرا حتى لو
 لو تصور هلاكه قبل القبض بان كان على شط النهر ونحوه قالوا لا يجوز بيعه قبل فلا يقا
 على المنقول وقد اضطرب هنا كلمات شراح الهداية وغيرهم والاظهر الموافقة لقوله عد
 الاصول ما ذكر في العناية وهو ان الاصل ان يكون بيع المنقول وبغير المنقول قبل
 القبض جاز في القول نعم واحل الله البيع لكن خص منه الربوا بدليل مستقل مقارن
 وهو قوله تعالى وحرم الربوا والعامة المخصوص يجوز تخصيصه بجوا واحد وهو
 ما روي انه من بيع ما لم يقبض ثم لا يخلو ان يكون معلولا بغير الانفا
 اولا فان كان يثبت المطلوب حيث لا يتناول العقار وان لم يكن وقع التعارض بينه
 وبين ما روي في الثمن من الالاء عن ابي هريرة رضي الله ان النبي صلى الله عليه وسلم
 بيع الغرور بينه وبين ادلة الجواز وذلك يستلزم التزك وجعل معلولا بذلك اعمال
 بشوت التوقيف حيث والاعمال متعين لا محالة ويكون مختصا بمقتد يفسد هلاك
 المعقوض قبل القبض شرى الكيل ليل لا اجرا فا قدر انه معرب كذا في ويجوز في الجيم
 الحركات الثلاث لم يبعه ولم يملكه حتى يكمل لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يحرك
 فيه صاعان صاع الباع وصاع المشتري ولانه يحتمل ان يزد على المشروط وذلك
 للبائع بخلاف ما اذا باع جزا لان الزيادة للمشتري وبخلاف ما اذا باع الثوب
 مزادعة لان الزيادة له اذ الزرع وصف في الثوب بخلاف القدر كما ذكره المشتري
 لانه اذا ملك مكيلا او موزونا بهيمة او حصة جاز للمالك ان يتصرف فيه قبل القبض
 وقبل الكيل وفيه يكون الكيل مبيعا لانه اذا كان ثما جاز التصرف فيه مطلقا كما

في النهاية الا ان يكيل البائع بعد بيعه عند المشتري لان المبيع يصير معلوما بكيل واحد
وتحقق معنى التسليم وحل الحديث اجتماع الصفقتين كما سبقت في التمسك ان شاء الله
تعالى فاذا كمال البائع قبل البيع وان كان بحصة المشتري لم يعتبر لانه ليس صاع البائع
والمشتري وهو الشرط وكذا لو كان بعد البيع بغية المشتري لان الكيل من باب التسليم
اذ به يعلم المبيع ولا تسليم الا بحصة كذا الموزون والمعدود لا يسير ولا ياكل
حتى يزن او يقيس ثانيا ويكنى ان وزنه او عدده بعد البيع بحصة المشتري لا المذروع
ال لا يشترط ما ذكره المذروعات وان اشتراه بشرط ان يذرع ثمانية اذ ان الذراع
وصف لا يقابل بشئ من الثمن فيكون للمشتري قال الزيلعي هذا اذا لم يتم لكل ذراع
ثمنا وان سمي فلا يكمل له التحرف فيه حتى يذرع جاز التحرف في الثمن قبل قبضه سواء
كان مما لا يتعلق كالنقود او يتعلق كالكيل والموزون حتى لو باع ابلا بدينار او بقرين
الحطه جاز ان يأخذ به لهما شيئا آخر لوجود المجوز وهو الملك وان شاء المانع وهو غرر
الانفاج بالهلاك كما مر ان الاصل في البيع هو البيع وبه لا يفسخ البيع بخلاف
الثمن اما اذا كان من النقود فظاهر واما اذا كان من الكيل او الموزون فلهذا مبيع
من وجهين من وجه واحد لا تبطل الا قال في صورة الغايضة بهلاك احداهما وقدر
وجاز زيادة المشتري فيه الى الثمن ان قام المبيع لانه ان لم يقع لم يبق بحاله يصح الاعتناء
عنه لانه انما يكون في موجوده والشيء يثبت ثم يستند ولم يثبت الزيادة لعدم ما
يقابل فلا يستند الى لا يلحق باصل العقد بالاستناد وجاز حط البائع عنه لانه
بحال يمكن اخراج البديل عما يقابل لكونه اسقاطا واسقاطا لا يستلزم ثبوت ما
يقابل فيثبت الحط في الحال ويلحق باصل العقد استنادا وجاز زيادته الى البائع
في المبيع لانه نص في حقه ومكمله ويتعلق الاحتقاق بالبائع والمشتري بالكل الى كل
الثمن والمبيع والزائد والمزيد عليه فالزيادة والحط يلحقان باصل العقد لانها
انما يتباينان بالحط والزيادة بغير ان العقد من وصف مشروع او لا وصف مشروع
وهو كونه راجحا او خاسرا او عدلا ولهما ولاية الرفع فاولى ان يكون ولاية التغير قال

قال صدر الشريعة ويمكن ان يقال اذا احتق مسمى المبيع او الثمن فالاحتقاق يتعلق بجميع
ما يقابل من الميزن عليه فلا يكون الزائد صله مبتدأة كما هو مذهب زفر والشافعي **اقول**
لا يمكن ذلك لان مدار هذا الاحتقاق على الدعوى والبينة فان ادعى المشتري حصة الميزن عليه
واشته اخذه وان ادعاه الزيادة واشته اخذه وكذا ان ادعى الزيادة فقط ثم ان حكم
الاحتقاق يظهر في التولية والمراجعة فيرجع ويولى عليه الى الكل ان زيد وعلم الباقي
ان حط فان البائع اذا حط بعض الثمن عن المشتري والمشتري قال لا خسر وليستك هذا
الشيء وقع عند التولية على ما يقع من الثمن بعد الحط فكان الحط بعد العقد ملحقا
باصل العقد فكان الثمن في ابتداء العقد هو ذلك المقدار وكذا اذا زاد المشتري
على اصل الثمن او البائع على اصل المبيع والسفيح يأخذ بالاقل فيهما الى في الزيادة
على الثمن والحط وان كان مقتضى الاحتقاق بالاصل ان يأخذ بالكل في صورة الزيادة
لان حقه يتعلق بالعقد الاول وفي الزيادة ابطال له وليس لهما ابطاله قال رجل لا خسر
بيع عبدك من زيد بالف على اني ضامن كذا من الثمن سوى الالف اخذه الى مولى العبد
الالف من زيد والزيادة من الضامن ولو لم يقل من الثمن فالالف على زيد لانه ثمن
العبد ولا شيء عليه الى على القابل اصل ان الزيادة في الثمن والمشتري جازية عندنا وتلحق
باصل العقد كان العقد ورثة ابتداء على الاصل والزيادة كما مر وان حصل الثمن لم
لم يشترع بغيره مال يقابل له ولهذا لا يصح ايجابه على الاجنبى لانه لا يستفيد بآرائه ما
مالا فاما فصول الثمن فبستعني عنه حتى يصح الزيادة من الاجنبى كما يصح من المشتري
اذ لا يسلم لهما شيئا يقابل له الزيادة وصارت كبذل الخلع فانه يصح على غير المرأة اذ
لها شيء اذ البضع عند الخرج غير مقوم لكن من شرط الزيادة المتقابل تسمية وصورة
حتى يجب حسب وجوب الثمن بواسطة المتقابل فاذا قال من الثمن فقد جعل المائنة
بمقاله المبيع صورة فوجد شرطها فصحة واذا لم يقل من الثمن لم يوجد المتقابل صورة
ولا معنى فلم يوجد شرطها فلا يصح وبقي التزام المال ابتداء البيع داره من غيره وهو
رشوة وهي حرام صح تاجيل الدين وان كانت حاله في الاصل لان الدين حقه فلم

لا يسلم

ان يؤخره يسهل المديون كما لو ابرؤه ايا اجل معلوم او مجهول جهالة ببدلة كالاجل
 ايا الحصاد بخلاف ما كانت فاحشة كهبوب الروح سوق القرض فان تاجيل لا يبع
 لانه يصير بيع الدرام بالدرهم لانه معاوضة انتهى وان كان اعارة وصله ابتداء
 الا اذا اوصى به فانه اذا اوصى ان يقرض من ماله الف درهم فلانا ايا سنة لزوم
 من ثلثة ان يقرضه ولا يطالبوه قبل السنة لانه وصية بالتبخر والوصية
 يتباح فيها نظر الموصي وله اجوزت بالحذمة والسكنى ولزمت او احوال المستقرض
 المقرض على اخر يدية فاجل المقرض مدة معلومة فانه يصح حجة لو اراد المقرض ان
 يطالب المستقرض ذلك الدين يسره ذلك لان احواله مبرأة براءة الدين في رواية
 وبرائة المطالبة في اخره كذا في العادة **باب الجبر** هو لغة الفضل مطلقا وشرعا
 فضل احد المتجانسين على الآخر ففضل قفيرة على شعيرة بقر لا يكون ربوا
 لانقاء المتجانسة بالمعيار الشرعي وهو الكيل والوزن ففضل عشرة اذرع
 من الثوب الهروي على خمسة اذرع منه لا يكون ربوا لانقاء المقدار الشرعي
 خاليا عن عوض اخر اذ عن بيع كوت وكوت شعيرة بكوت وكوت شعيرة فان الثانية
 فاضل على الاول لكن غير حال عن العوض بصرف الجنس ايا خلافا لجنس شرط لاحد
 المتعاقدين حتى لو شرط لغيرهما لا يكون ربوا المعايضة حتى لم يكن الفضل الخالي
 عن عوض في الهبة ربوا وعلية القدر بالجنس لان الاصل فيه الحديث المشهور
 وهو قوله عليه السلام الحنطة بالحنطة مثلا بثل بنابيد والفضل ربوا ايا بيعوا
 مثلا بثل او ببيع الحنطة بالحنطة مثلا بثل والخبر بغير الامر ولما كان الامر للوجوب
 والبيع مباح صرف الوجوب ايا رعاية المماثلة كما في قوله تعالى فربكم عليم
 مقبوضه حيث صرف الايجاب ايا القبض فصار شرط للربو والمماثلة بين الشئين
 يكون باعتبار الصورة والمغنى معا والقدر يسوى الصورة والجنسية تسوى
 المغنى فيظهر الفضل الذي هو الربوا ولا يعم الوصف لقوله لم يجز ان يرد بها سواء
 فان وجد الالف والجنس حرم الفضل كقفيرة بقر بغيرين منه والنساء ولومع

قوله فربكم عليم مقبوضه حيث صرف الايجاب ايا القبض فصار شرط للربو والمماثلة بين الشئين يكون باعتبار الصورة والمغنى معا والقدر يسوى الصورة والجنسية تسوى المغنى فيظهر الفضل الذي هو الربوا ولا يعم الوصف لقوله لم يجز ان يرد بها سواء فان وجد الالف والجنس حرم الفضل كقفيرة بقر بغيرين منه والنساء ولومع

ولومع التساوي كقفيرة بقر بغيرين منه احدهما او كلاهما نسبة وان عدما ل كل منهما حلا
 ايا الفضل والنساء وان وجد احدهما فقط حله الفضل كما اذا بيع حنطة بقفيرة
 شعيرة بيايد حله فان احدهما جزئ العلة وهو الكيل موجود هنا لا الجبر وهو الجنس
 وان بيع حنطة اذرع من الثوب سنة اذرع منه بيايد حله ايضا لوجود الجنسية
 وان عدم القدر لا النسبة لا لاجل النسبة في ما بين الصورتين ولو بالتساوي فخرية
 وبالفصل الوصفين وربوا النسبة باحدهما لان جزء العلة لا يوجب الحكم كقفيرة بقر
 الشبهة وهي باب الربوا المحقة بالحقيقة وان كانت ادنى منها فلا بد من اعتبار الظرفين
 ففي النسبة احد البديلين معدوم وبيع المعدوم غير جائز فصار هذا المعنى مرجحا
 لتلك الشبهة فلم يحل وفي غير النسبة لم يعمر الشبهة لما ذكرناه ادنى من الحقيقة
 كقفيرة بقر بيايد في رواية فانه لم يجز لاتحاد الجنس وبيع شعيرة فانه ايضا لم يجز
 لوجود القدر والجنس والردى سواء لقوله عليه السلام جده ما وردتها سواء
 لان في اعتبارها ستة باب البيعات ثم فرغ على قوله فان وجد احدهما الفضل والنساء
 قوله فخرم بيع الكيل والوزن في بيع الكيل بالكيل والوزن بالوزن متفاضلا
 ولو غير مطعوم كالجنس فانه من الكيل والحد فانه من الموزونات والطعم غير
 معتبر عندنا بل عند الشافعي وبالنسبة عطف على متفاضلا وبه يتم التوقيع الا ان لا يتنقأ
 الى العوضان استثناء من قوله فخرم بيع الوزن في بيعه في صفة الوزن بان يوزن
 احدهما بغير ما يوزن به الآخر كالنقود والزعفران والقطن والحديد وكههما فان
 الوزن في جمعها ظاهر اكونها يختلفان في صفة الوزن ومعناه وحكمه اما الاول
 فلان الزعفران يوزن بالامانة والنقود بالسجيات واما الثاني فلان الزعفران
 مثمن يتعين بالتعين والنقود مثمن لا يتعين بالتعين واما الثالث فلانه لو باعه بالنقود
 موازنة بان يقول اشترت هذا الزعفران بهذا النقد المشار اليه على انه عشرة دنانير
 مثلا وقبضه البايع صح التصرف فيه قبل الوزن ولو باع الزعفران على انه منوان
 مثلا وقبل المشتري لم يرد ان يتصرف فيه حتى يعيد الوزن واذا اختلفا في صفة

الوزن ومعناه وحكمه لم يجمعها القدر من كل وجه فينزل الشبهة فيه ايا شبهة الشبهة
 فان الموزونين اذا اتفقا كان المنع للشبهة واذا لم يتفقا كان ذلك شبهة الوزن والوزن
 وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة وهي غير معتبرة وحل عطف على حرام ان حل
 بيع الكيل والوزن متساويا بلا تفاضل وحل ايضا بيعهما بلا قدر كما ان بيع ما دون
 نصف صاع فان المعتبر في قدر الكيلات نصف الصاع لا ما دون ذلك لا تقدير في الشرع
 بما دونه باقل منه متعلق بالبيع المقدرا كبيع ما دون نصف صاع باقل منه كحفتين
 من بر خجينة منه فان بيعها بها جائز وان وجد الفضل لا انتفاع القدر الشرعي الا ان
 الا ان يكون استثناء من قوله بلا قدر انما يحل بيع الاقل من القدر الشرعي باقل منه
 اذا كان حالا اما اذا كان بالتاء فلا يحل لوجود جزء من العلة فحرم للتاء وهو
 الجنس حتى اذا انتفى الجنس ايضا حل البيع مطلقا ولو بالتاء لا انتفاء كل واحد
 من جزئي العلة كبيع حفنة من بر خجنتين من شجرة كذا حكم كل عدد لا يتقارب فان
 بيع العدد لا المتقارب يحكم متفاضلا جاز ان كانا موجودين لانعدام المعيار
 وان كان احدهما نسيه لا يجوز لان الجنس بانفراده يحرم التاء والمعتبر في غيره
 الصرف التعيين لا التقابل حتى لو باع بواحد بعينه او ثوبا قبل القبض جاز وقال
 الشافعي يعتبر التقابل قبل الافتراق في بيع الطعام بالطعام كما في الصرف لقوله صلى الله
 عليه وسلم في الحديث المعروف بدأ بيد ولنا انه مبيع متعين فلا يشترط فيه القبض كالنسي
 ومعنى بدأ بيد عينا بعين كذا رواه عباد بن صامت رضي الله عنه والبر والشعير والنمر والمخ
 كبيع والذهب والفضة وزني فان كل ما نقص رسول الله عليه السلام على تحريم التفاضل
 فيه كيل فهو كيلي ابدأ وان ترك الناس الكيل فيه مثل الحنطة والشعير والنمر والمخ وكل
 ما نقص على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو وزني ابدأ وان ترك الناس الوزن فيه كالتب
 والفضة لا يغير ان يعرف لان النص اقوى من العرف والاقوى لا يترك بالادنى خلاف
 ما عدا ان ما عدا الاشياء الستة فان ما لم ينص عليه فهو محمول على عادات الناس
 لقوله صلى الله عليه وسلم ما رواه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن فلم يجز بيع البر

البر بالبر متساويا وزنا والذهب بالذهب متساويا كيلًا كالم يجر مجازفة وان تعارفوا
 ذلك لاحتمال الفضل على ما هو المعيار فيه الا ان السلم يجوز في الحنطة ونحوها وزنا لوجود
 لوجود السلم في معلوم وجاز بيع القليس بالقلس باعيانها عندهما وقال محمد لا يجوز
 لان الثمنية يثبت باصطلاح الكل فلا تبطل باصطلاحهما واذا بقيت اثنا لا يتعين
 فصار كبيع الدرهم بالدرهمين ولهما ان الثمنية في حقهما ثبت باصطلاحهما الا لاولاه
 للغير عليهما واذا تبطلت يتعين بالتعيين بخلاف النقود لانها للثمنية خلقة وجاز بيع
 الوطى بالوطى وبالتمر ببيع التمر بالتمر ببيع العنب بالذبيب وبيع البر بطبريا او مبلو لا
 بشر او باليوس وبيع التمر او الذبيب بالمنع بالمنع منها وبيع الدقيق بثلثه نقل عن
 محمد بن الفضل ان بيع الدقيق بالدقيق انما يجوز اذا كانا مكسوسين والآن لم يجر قوله
 بالتمسا وباقيد لجواز البيع في الاشياء المحدودة ووجه الجواز انه ان كان بيع الجنس
 بالجنس بلا خلاف الصفة جاز ما وبأوكذامع اختلاف الصفة لقوله عليه السلام
 جدها وردتها سواء والآن جاز كيف ما كان لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان
 فبيعهما كيف شئتم وجاز بيع اللحم بالحيوان وبيع اللحم والالبان المختلفين ان بيع لحم
 الغنم بلحم البقر وبالعكس وكذا بينهما بعضهما ببعض وبيع الكبريت بالقطن وبالقول
 وبيع حل الدقل وهو اودا، التمر بثلث العنب وبيع نخع البطن بالالبنة او بالحم وبيع
 الحنظل بالبر والدقيق متفاضلا هذا قيد لجواز البيع في الاشياء المحدودة من اللحم الى
 ههنا وجه جوازه متفاضلا اختلاف اجناسها وبالتاء عطف على متفاضلا الى
 جاز البيع بالتاء ايضا في الاخير وهو بيع الخبز بالبر والدقيق وبه يقتضى حاجة الناس
 لكن يجب ان يجتاز وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي سمي لئلا يصير استبدال
 بالسلم فيه قبل القبض لا بيع البر بالدقيق او بالسويق او بالحنطة فان بيعها بها
 لا يجوز مطلقا لبقاء الحائسة من وجه لانها من اجزاء البر والمعارف فيها الكيل كونه
 غير مسويهما وبين البر لاكتنازه في الكيل او تخلص جبات البر فلا يجوز وان كان كيل
 بكيل ولا بيع الدقيق بالسويق مطلقا ايضا اذ لا يجوز بيع الدقيق بالمشوية ولا بيع

البر
 بالبر

مكة
 السليمان

السويق بالخط وكذا بيع اجزاها لقيام المجانسة من وجه ولا الزيتون بالزيت
والسهم بالسهم حتى يكون الزيت والشيرة اكثر مما في الزيتون والسهم
ليكون الدهن مثل الزيادة بالشجرة ولا يلزم الربوا وان لم يعلم مقدار ما فيه لم يجز
لاحتمال الربوا وقد مر ان الشبهة فيه كالحقيقة ويستقرض الجوزون لاعد
عند ابي يوسف لان احاده متفاوتة بالعدد دون الوزن وبه يعني ذكره الزيلعي
ويستقرض الفلوس بهما الى بالوزن والعدد بالعرف اذ لا نص فيها والدرهم و
الدينار يستقرض بالوزن فقط لانها من الموزونات بالنص كذا ما نشاه حاله
لان الحكم للغالب ومثلته خالص يستقرض بعد ان تعاملوا به وبورن ان
تعاملوا به لانه ليس مما ورد فيه النص فيجمل على العرف كما لا يستقرض الفهمي
لانه مختص بالثمن وهو كل شئ يكال او يوزن نحو الخط والشيرة والسهم
والزيت والزيت ونحو ذلك وفي الجوز يد ويجوز في العدد يات التي لا يتفاوت تفاوتها
فاحثا كالبيض والجوز وفي الكاف لان الوض اعادة شرعا لاطلاق الانتفاع بالعين
بخرانه لا يمكن الانتفاع بالملك والموزون والعددي المتقارب الا بالتمسك بالحياتها
وكانت المنفعة عابدة اليها فقام المثل في الذمة مقام العين كانه انتفع بالعين
ورده وهذا انما يثبت في ذوات الامثال يمكن ايجاب المثل في الذمة لانه الحيوان و
الشيء اذ لا مثل لهما ولا ربوا بين السيد والعبد ما دون ما يجزى من العبد لان العبد
وفي يده ان يكون ملك مولاه فلا يكون بينهما بيع لبيح الربوا حتى اذا كان عليه
دين يتحقق الربوا بالتحقق البيع ولا ربوا بين مسلم وحر حتى انه في دار الحرب
لقوله لا ربوا بين المسلمين والحر في دار الحرب وكذا اذا ابتاعها فيها ببيعها
ذكره الزيلعي فان مالهم مباح ويعقد الامان لم يصير معصوما لكنه التزم ان لا ينفذ
ولا يتعرض لما في ايديهم بل ارضاهم فاذا اخذه بوضاهم اخذ مالا مباحا بلا عذر او
او من امن ثم فان الحربي اذا اسلم له لا يكون بينه وبين مسلم متان في دار الحرب
ربوا عند ابي حنيفة لان مال من اسلم له لا عصية له فصا كمال الحربي ويجوز اخذ مال

بوجه شجرة
الزيتون

مال الحربي برضاه للمسلم المتان وقال انه ربوا حربي بين مسلمين وهو حرام كذا في الكافي
بالاستحقاق لم يذكر الحق كذا في سائر المتون لانها ذكرت في اوائل البيوع نوعان
احدهما بطل الملك لم يزل له بالكلية بحيث لا يبقى لاحد عليه حق الملك كالحربة الاصلية
والعق وفروعه كالشيرة والكتابه والاستيلاء وثانيهما ما قل له اي للملك من شخص الشخص
كالا حقا بالملك بان ادعى زيد على بكر ان ما في يده من العبد ملك له وبورن عليه والنوعان
بعد اتفاقهما في انهما يجعلان المستحق عليه ومن ملك ذلك الشئ من جهة مستحقا عليهم
حتى ان واحدا منهم لو ادعى وقام البينة على المستحق بالملك المطلق لا يقبل بينة يكتلفان
بوجه اخذ النوع الاول يوجب انفاج العقود الجارية بين الباعة بلا حاجة في انفس
كل منهما الي حكم القاضي بلا اختلاف رواية وفروع عليه بقوله فكل من الباعة الرجوع
على بايعة وان لم يرجع عليه بصيغة الجهرول ان وان لم يحصل الرجوع عليه ويرجع
او ايضا كذلك على الكفيل وان لم يقض على المكفول عنه فان توقف رجوع البعض على البعض
على حكم القاضي انما يكون اذا بقي اثر العقد وهو الملك كما في النوع الثاني واذا لم يبق لم
يجز اليه وايضا بدل الحر ليس بملك ولا يجتمع ثمان في ملك واحد بخلاف الاستحقاق
بالملك كما ساء والحكم بالحربة الاصلية حكم على الكافة اي كافة الناس حتى لا يسمع دعوى
الملك من احد كذا العقق وفروعه فان الحربة حق الله فله نيابة عنه تعالى لكونهم عبيد
فكان حضور الواحد حضور الكل بخلاف الملك لانه حق العبد خاصة فلا ينتصب
الحاضر خصما عن الغائب لعدم ما يوجب انتصابه خصما الا ان من تلقى الملك من
جهته نصير مقضيا عليه ايضا لتعد اثر القضاء اليه لا اتحاد الملك من قضى عليه في
حادثة لم يصير مقضيا له فيها بملك الحربة واما الحكم في الملك المورج فعلى الكافة من
التاريخ لا قبله يعني اذا قال زيد لبكر انك عبيد ملكك منذ سنة اعوام فقال لبكر اني
كنت عبيد لبكر ملكي منذ سنة اعوام فاعتقني فبورن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال
عمر لبكر عبيد ملكك منذ سبعة اعوام وانت ملكي الآن فبورن عليه يقبل وينفذ
الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمر ويدل عليه ان قاضي خان قال في اول البيوع من شرع

يكتلفان

الزيادات بعد ما حقق المسئلة حق التحقيق فصارت مسائل الباب على قسمين احدهما
عقود في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء كالمع كافة الناس
والثاني القضاء بالعقود في ملك موزع وهو قضاء على كافة الناس من وقت التوزيع
ولا يكون قضاء قبل فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة حاله عن هذه الفائدة
والنوع الثاني لا يوجب انفصالها اي انفصال العقود في ظاهر الرواية لانه لا يوجب بطلان
الملك والحكم به ان هذا النوع من الاحتقاق حكم على ذي اليد حتى يؤخذ المسمى من يده وعلى
من تلقى ذواليد الملك منه بلا واسطة او واسطة فلا يسمع دعوى الملك منهم كقولهم
محكوم عليهم تفريع على قوله والحكم به حكم على ذي اليد الى اخره بل دعوى النتائج بان يقول
بائع من الباعة حين رجع عليه بالثمن انا لا اعطي الثمن لان المسحق كاذب لان البيع
نتج في ملكي او ملك بايعي بلا واسطة او بها فسمع دعواه ويبطل الحكم ان اثبت او تلقى
الملك من المسحق بان يقول انا لا اعطي الثمن لاني اشتريته من المسحق فسمع ايضا
ولا يعاد البينة للرجوع هذا ايضا تفريع على قوله والحكم به ان يرفع اذا كان الحكم للمسحق
حكما على الباعة فاذا اراد واحد من المشتري ان يرجع على بايعه بالثمن لا يحتاج الى
اعادة البينة ولكن لا يرجع احد من المشتري على بايعه قبل الرجوع عليه حتى لا يكون
للمشتري الاوسط ان يرجع على بايعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاخر ولا يرجع
بصفة المجهول الى لا يحصل رجوع المحكوم عليه على الكفيل الى الضامن بالدرك قبل ان
القضاء على الكفيل عنه لانه الاصل ومنه يسرى الحكم الى الكفيل وانما لم يرجع قبل الرجوع
عليه لئلا يجتمع ثمنان في ملك شخص واحد لان بدل المسحق مملوك ثم الرجوع الى رجوع
المشتري بالثمن على البائع ان يكون اذا ثبت الاحتقاق بالبينة كما عرفت انها جهة متقدمة
اما اذا ثبت باقرار المشتري او بكوله عن اليقين او باقرار وكيل المشتري بالخصوصية
او بكوله فلا يوجب الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره وفي زيادات اي
بكر ابن حامد البخاري اشترى دارا واشترى رجل باقرار المشتري او بكوله عن اليقين
لا يرجع على بايعه بالثمن فان اقام المشتري البينة ان الدار ملك المسحق ليرجع على بايعه

على بايعه بالثمن لا يسمع بينة اقام البينة على اقرار البائع ان البيع ملك المسحق يقبل
وباخذ البائع بالثمن ولو لم يقيم بينة على اقرار البائع بذلك ولكنه طلب بينة بالله ما هي للمدعي
كان له ذلك لانه يحتمل ان ينكل عن اليقين فيصير بكوله كالمقر ويسد منه الثمن بعد ذلك
كذا في العمادية وهذا مما يجب حفظه والناس عاقلون عنه وقد فرغ عليه بقوله ببيعة
ولدت عند المشتري لا باستيلاده فاحتفت بينة يتبعها ولدا ان ياخذ المسحق وولد
وان اقرها لم تجز لاني لا يتبعها ولدا بل ياخذ المقر لا ولدا والفرق ان البينة تثبت
الملك من الاصل والولد كان متصلا بها يومئذ فيثبت بها الاحتقاق فيهما والاقرار جهة
قاصرة يثبت به الملك في المخبر بضرورة صحة الخبر وما يثبت بالضرورة بقدر الضرورة
التناقض يمنع الدعوى الملك لانه يكون شرهما فيها لا دعوى الحرية اما الحرية الاصلية و
فلحقاء حال العلوق فان الولد يجب من دار الحرب صغيرا ولا يعلم بحرية ابيه
وانه فيقر بالرق ثم يعلم بحرية ابيه وانته فبدعي الحرية والتناقض فيما في طريق خفاء
لا يمنع صحة الدعوى واما العارضية فلان المولى يتفرد بالاعتناق والتدبير بلا علم
العبد فيجوز فيه ايضا الخفاء فيجعل التناقض فيه عفوا واذا اقام الكاتب بينة
على اعتناق سيده قبل الكتابة يقبل لاستقلال سيده بالخبر والطلاق فان المرأة
اذا خلت ثم اقامت بينة على انه طلقها ثلثا قبل الخلع فانها تسمع وان تناقضت
للخفاء في تطبيقه لاستقلاله به والسبب كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني
يسمع وكذا اذا قال لست انا بوارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين جهته انه يصح
وفرغ عليه بقوله فلو قال رجل لا خراشتوني فاني عبد فاشتراه ثم ادعى الحرية فثبت
حرية ضمن العبد ان لم يعلم مكان بايعه لان المقر بالعبودية ضمن سلامة نفسه او
سلامة الثمن عند تعذرا استيفاء من البائع فحصل المشتري مغورا والتعذير
في المعاضة بسبب الضمان دفعا للضرورة بقدر الامكان فاذا ظهر حرية واهلية
للضمان وتعذرا الاستيفاء من البائع حكم عليه بالضمان ورجع الى العبد عليه ان
البائع اذا وجد لانه قضى دينه على البائع وهو مضطرب فلا يكون مبرا عما كعبه الى

اذا قضى الدين لتخليص الرهن حيث يرجع على المديون ولولم يقل اشترى او قاله
 ولم يقل اني عبد ليس على العبد شيء وان علم اي مكان بايعة فلا ال لا يضمن العبد
 بخلاف الرهن فانه اذا قال ارهنني فاني عبد لا يجعل ضمانا لانه مختص بعقد المعاوضة
 والرهن ليس كذلك بل حسب بلا عوض بقابل وقابلة ذكر المسئلة بطريق التفرع
 على ذلك الاصل دفع اشكال من اول الامر ذكر في الكتب المشهورة ان الدعوى شرط
 في حرية العبد عند ابي حنيفة والتناقض بين الدعوى لاجرة لتاريخ الغيبة
 بل العبرة لتاريخ الملك فلو قال المصحق غابت عني منذ سنة يعني ائتمن رجل
 دابة من يد آخر وقال المصحق عند الدعوى غابت عني هذه الدابة منذ سنة
 فقبل ان يقضي القاضي بالدابة للمصحق اخبر المصحق عليه البايع على القضية
 فقال البايع لي بيته انها كانت ملكا لي منذ سنتين لا يندفع الخصومة بل يقضي
 القاضي بالدابة للمصحق لان المصحق ما ذكر تاريخه الملك بل ذكر تاريخ غيبة
 الدابة فثبت دعواه الملك بل تاريخ والبايع ذكر تاريخ الملك ودعواه دعوى المشتري
 لا المشتري تلقى الملك منه فصار كان المشتري يملك بايعة بتاريخ سنتين الا ان التاريخ
 لا يعتبر حالة الافراد كما سياتي فحط اعتبار ذكره وثبتت الدعوى في الملك
 المطلق فيقضي بالدابة العلم بالاحتقاق لا يمنع صحة الرجوع يعني اذا اشترى شيئا
 من رجل يعلم انه ليس بملك له بل لغيره فبعد ما استحق ذلك الغير واخذ المشتري
 من يد المشتري جميع المشتري على البايع ولا يمنع علمه بالاحتقاق صحة رجوعه فاذا
 استولد مشترى يعلم غصب البايع اياها كان الولد رقيقا ويرجع بالثمن يعني اشترى
 جارية مضمومة وهو يعلم ان البايع غاصب فاستولد ما كان الولد رقيقا
 لانعدام الغرور عليه حقيقة الحال ولكن يرجع بالثمن على البايع ولو اقام البايع
 بيته ان المشتري اقر بعد الشراء بملكه المبيع للمصحق لا يبطل حق الرجوع بالثمن
 كذا في العادة لا يحكم بسجل الاحتقاق بشهادة انه كتاب كذا بل بالشهادة على
 مضمونه يعني اذا استحق دابة من يد المشتري بخار او قبض المصحق عليه السجل

السجل ووجد بايعة بسرقة واراد الرجوع عليه بالثمن واظهر سجل قاضي بخار او اقام
 البيته ان هذا كتاب قاضي بخار لا يجوز لقاضي سرقة ان يعمل به ويقضي للمصحق
 عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود ان قاضي بخار قضى بخار على المصحق عليه
 بالدابة التي اشترىها من هذا البايع واخرجها من يد المصحق عليه هذا لان الخطأ شبه
 الخط فلا يجوز الاعتماد على نفس السجل بل بشرط ان يشهدوا على قضاء القاضي
 وعلى قبض يد المصحق عليه كذا في العادة كذا ما سوى نقل الشهادة والوكالة الملاء
 بما سواها المحاضر والسجلات والصكوك فان في كل منهما يجب الشهادة على مضمون
 المكتوب لان المقصود بكل منهما كونه حجة على الخصم وهو لا يكون الا به بخلاف نقل
 الوكالة والشهادة فان المقصود بهما حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهود
 الطريق كفارا وان كان الخصم كافرا قبض كل المبيع فاستحق بعضه بطل البيع وقد
 ان قدر ذلك البعض فان اوردت الغلبة ان استحقاق البعض الغيب في الباقي او كان
 المصحق شيئين كشيء واحد كالسيف بالغير والقوس بالثمن حين الشراء فيه اى الباقي
 وهو ظاهر والاى وان لم يورث عيبا في الباقى ولم يكن شيئين كشيء واحد لونه اى لونه الباقي
 المشتري بحصة من الثمن توضيح ان البيع اذا بطل في قدر البعض المصحق ينظر ان كان
 استحقاق ما استحق يورث الغيب في الباقي كما اذا كان للمعتود عليه شيئا واحدا تبعضه
 ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فبطلت تربي الحيا في الباقي ان شاء رضى بحصته
 من الثمن وان شاء رده وكذا اذا كان المعتود عليه شيئين وفي الحكم كشيء واحد فاستحق احد
 فله الخيار في الباقى وان كان استحقاقا ما استحق لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعتود
 عليه ثوبين او عبيدين فاستحق احدهما او صبرة حنطة او حملا وورثي فاستحق بعضه فانه
 لا ضرر في تبعضه فلزم الباقي المشتري بحصته من الثمن وليس له الخيار وكذا في شراء
 الطي او او بعضه عطف على كل المبيع فاستحق المقبوض او غيره اى غير المقبوض
 بطل البيع فيه اى فيما اذا قبض البعض ايضا كما بطل في القدر المصحق في صورة
 قبض الكل وخبر المشتري في الباقي سواء اوردت استحقاق البعض الغيب فيه او لا

لتفرق الصفقة على المشتري بسبب الاحتياق قبل التمام اذ هي حقا مجهولة في دار فصول
على شئ كما تدرهم مثلاً فاحقق بعضها الى بعض الدار لم يرجع صاحب الدار من
البدل على المدعي لجواز ان يكون دعواه فيما بقي وان قل او احقق كلها الى كل الدار رد الكل
العوض للعلم بان اخذ عوض من لم يملك فيه وان ادعاها الى الدار كلها فصول على شئ
كما تدرهم فاحقق بعضها الى بعض الدار لم يرجع كحصته لان الصلح على ما تدرهم وقع عن كل
الدار فاذا احقق منها شئ ثبت ان المدعي لا يملك ذلك قدر فيه وجب له من العوض
صلح من الدار على دارهم وقبضها الى الدار لم يفسد في الدار لم يفسد بعد التفرق رجوع
بالدائر لان هذا الصلح في معنى الصرف فاذا احقق البدل بطل فوجب الرجوع جاز
اعتاق مشتري من غاصب باجازه ببيع يبيع لو غصب رجل عبداً وباعه فاعتقه المشتري
فاجاز المالك بيع الغاصب جاز عتقه عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يجوز
اذا اعتق بدون الملك لقوله لم لا يعتق فيما لا يملك ابن آدم والموقوف لا ينفذ الملك
ولو افاض ثبت مستند او هو ثابت من وجه والمصلحة له الملك الكامل للحديث ولما
ان الملك ثبت موقوفاً بغير مطلق موضوع لا فائدة للملك فيوقوف الاعتاق مرتباً
عليه وينفذ بنفاذه وصار كاعتاق المشتري من الواهب واعتاق الوارث بعد ان
تركه مستغرق بالدين حيث يبيع وينفذ اذ قضى الدين بعده لا ببيعته الى لا يجوز
بيع المشتري من الغاصب بعد ما احاز المالك بيع الغاصب اذ بالاجازة ثبت للبائع
وهو المشتري الاول ملكاً باث فاذا طرأ على ملك موقوف يغيره ابطال لا تخاله اجتماع
الملك البات والملك الموقوف في محل واحد باع عبده بغير امره وبيع من المشتري على
اقرار البائع او المولى انه لم يامر بالبيع وادى البيع لم يقبل للتناقض في الدعوى اذ اقدمها
اذا قدمها على الشراء على اقرار منها بصحة ونفاذه لان الظاهر من حال السلم العاقل ما شرة
العقد الصحيح النافذ والبيعة مبنية على دعوى صحيحة فاذا بطلت لا يقبل البيعة وان اقر
البائع به عند القاضي بطل ان طلب المشتري لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لانه غير منهم
فيه فان من انكر شيئاً ثم اقره بخلاف الدعوى لانه منهم فيه فلم يثبوت ان يساعده

هذا ما ذهب اليه
اقدام على الشراء
على اقراره عند

ان ساعده عليه فيحقق الاتفاق بينهما فلهذا شرط طلب المشتري باع دار غيره بلا امر
واعترف بالغصب وانكر المشتري لم يضمن البائع قال في كسر من باع دار غيره فادخلها
المشتري في بناء لم يضمن البائع وقال الزيلعي معنى المسئلة اذ باع دار غيره بغير اذن
ثم اعترف بالبائع بالغصب وانكر المشتري لم يضمن البائع الدار لان اقرار البائع لا يصدق
على المشتري ولا يثبت من اقامته البيعة حتى ياتى بما فاذا لم يبق المسئلة وهو صاحب الدار
البيعة كان التلف مضافاً الى حصة عن اقامة البيعة لا الى عقد البائع لان الغاصب
لا يجوز بيعه فعلى هذا التقرير يعلم ان قوله وادخلها المشتري في بناء وقع اتفاقاً اذ لا
لا ادخال في البناء في ذلك ولهذا تركت تلك العبارة هنا **السلم** هو لغة بمعنى السلم
فانه اخذ عاجل باجل فيسحق به هذا العقد كونه محتمل وقت البيع فان وقت البيع
بعد وجود المبيع في ملك البائع والسلم عادة تكون باليس بوجوده في ملكه فيكون
العقد محتملاً وهو مشروع بالكتاب وهو قوله تعالى اذا ايسم بدين الى اجل على
الاية فانها تشمل السلم والبيع بثمن مؤجل وتأجل بعد الحلول والتمتع وهو
قوله من اسلمكم فليسلم فليسلم فليسلم ووزن معلوم الى اجل معلوم والاجماع
وتأباه القياس لانه بيع المعلوم كونه تركه لما ذكر ولم يستدل بما روي انه عام في بيع
ماليس عند الانسان ورخص في السلم لان محمد بن الحنفية قال في حواشي الهداية هذا
اللفظ هكذا لم يرد من واحد من الصحابة في كتب الحديث وكأنه من كلام واحد من الفقهاء
وشرعاً ببيع الشئ على ان يكون ذلك الشئ ديناً على البائع بشرائط معتبرة شرعاً وبنية
بياتها والبائع في الاصطلاح سلم اليه والمشتري رب السلم والمبيع سلم فيه
والثمن رأس المال ويصح فيما يعلم قدره الى مقداره اعم من الكيل والوزن والزرع وصفته
الاجودته وردائه ونحو ذلك كالكيل والمورون والمتمن احراز عن الدناير والدرهم
فانها من الموزنة لكنها ليست بثمن بل اثمان فلا يجوز فيها السلم والعدوى المتعارف
قدره الى طوله وعرضه وصفته كالبحر والبيض واللين والاجر على كل معاني
والدعوى كالشوب مبياً قدره الى طوله وعرضه وصفته الى غلظه ورقته ووزنه ان يبيع به

لم يرد

اي بالوزن فصحة في السمك المالح اي القديح بالمح يقال سكا ملح ومملوح ولا يقال
 ملح الا في لغة ردية والطريحين يوجد غير مقيد بوقت دون وقت حتى لو كان في
 بلد لا ينقطع يجوز مطلقا وزنا وضربا في نوعا معلومين قيد للمالح والطريح وصح
 في الطشت والقمحة والخمين اذا عتق كل منها بما يرفع النزاع لا فيما لا يعلمان
 اي ان قدره وصفه عطف على قوله فيما يعلم قدره وصفه كالحيوان واطرافه و
 اللحم والجلود عدد اقيد للجلود والخطب جزمه واهى بالفارسية بنديهم
 والارطبة جزمه واهى بالفارسية دست توه والجور والحزب بالتحريك
 الذي ينظم فان في كل منها تفاوتا فاشايح السلم حتى ان بين الطول والعرض
 والصفة في الجلود وقد ما يشبه الحنة جاز والمنقطع اي ولا فيما انقطع ولم
 يوجد من حين العقد الى حين الحل اي الاجل بان استغرق العدم جميع الوقت
 من العقد الى الاجل ولا يكيل او ذراع معين لم يعلم قدره لان التسليم يتاخر فيه
 فربما يضيع فيؤدي الى المنازعة ولا يبر قرية او من تحلة معينة اذ قد يعتبه
 آفة فلا يقدر على التسليم ويشترط صحة بيان الجنس كبر وشعر والنوع
 كسقية وحيث والصفة كجند وردت والقدر نحو كذا كيدا لا يقبض ولا ينسط
 والاجل واقله شهر في الاصح وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقد
 رأس المال في الكيل والوزن والعقد في معنى يشترط بيان قدر رأس المال و
 وان كان مشارا اليه فيما يتعلق العقد على مقداره كالكيل والموزون والمعدود
 المتقارب كالجوز والبعض وقالا لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالاشارة
 حتى لو قال لغيره اسلمت اليك هذه الدراهم في كبره ولم يدروا وزن الدراهم او قال اسلمت
 اليك هذا البرء كذا من الزعفران ولم يدروا قدر البرء لا يصح عنده وعندهما
 يصح واجمعوا ان رأس المال اذا كان ثوبا او حيوانا يصير معلوما بالاشارة و
 ومكان ايضا كالمجمل مؤنة والا اي وان لم يكن مجمل مؤنة فيؤنه حيث شاء وهو
 الاصح لان الامكن كلها سواء ولا وجوب في الحال كذا الثمن الموجه بان باع عبدا

هذا هو المسمى
 في لغة ردية
 في لغة ردية
 في لغة ردية
 في لغة ردية

حز
 بونجون

والا ينسط

عبدا حاضرا بتر موصوف في الذمة الى اجل حيث يشترط بيان مكان ايقائه والنية
 بيان اقتسام دار او شرط احدهما على صاحبه شيئا له حل ومؤنة الزيادة غرس او بناء
 في نصيبه يشترط بيان مكان الايقاء والاجر بان استأجر دارا ودابة بالحل مؤنة
 وبناء الذمة يشترط بيان مكان الايقاء وشرط بقائها اليه بقاء صحة السلم قبض رأس
 ماله قبل الافتراق فانه ينقصد صحيحا ثم يبطل بالافتراق لا عن قبض فان سلم مائة
 نقد او مائة على المسلم اليه في كبره يبطل في حصة الدين لا انتقاء القبض في المجلس
 وجاز في حصة النقد لاجتماع شرائطه ولا يشيع الفداء لانه طارر لوقوع السلم
 صحيحا ابتداء حتى لو نقد في المجلس رأس المال صح لا يتصرف في رأس المال والمسلم فيه
 قبل القبض اما الاول فلان فيه نفوت القبض الواجب بالعقد واما الثاني فلان
 المسلم فيه بيع والتصرف فيه قبل قبضه لا يجوز كامة بشركة متعلق بقوله لا يتصرف
 بان يقول رب السلم اعطني نصف رأس المال ليكون نصف المسلم فيه كذا
 او تولية بان يقول اعطني مثل ما اعطيت السلم اليه ليكون المسلم فيه كذا وكذا
 واما ختمها بالذكر لانها اكثر وقوعا من المراجعة والوضيعة ووقع على قوله
 لا يتصرف ايا آخره بقوله وان نقايل السلم لم يشترط اي رب السلم من المسلم
 اليه شيئا برأس المال حتى يقبضه كله لئلا يلزم التصرف في رأس المال قبل قبضه
 كذا او امر رب السلم بقبضه قضا لم يصح بغير السلم كذا فلما حل الاجل اشترى
 المسلم اليه من رجل كذا او امر رب السلم بقبضه قضا لم يكن قضا وان امره ان
 يقبضه لم يمتد بقبضه لنفسه فكتاله ثم اكتاله لنفسه جاز لاجتماع الصفتين بشرط
 الكيل فلا بد من الكيل مرتين انتهى النبي م عن بيع الطعام حتى يحرك فيه صاعان وان
 امره بقبضه صح بغيره ان لم يكن سلما وكان قرضا فامر بقبضه بقبض اكثر جاز لان الغرض
 اعارة ولهذا ينقصد بلفظ الاعارة فكان المردود عين المأخوذ مطلقا حكما فلا يجمع
 الصفتان كذا اي يصح ايضا في الصورة الاولى لو اشترى المسلم اليه كذا او امر رب
 السلم بقبضه له ال لاجل السلم اليه ثم لنفسه ففصل ال اكتاله للمسلم اليه ثم اكتاله لنفسه

المسلم
 في لغة ردية
 في لغة ردية
 في لغة ردية

وانما يصح لاجتماع الكيلين ولو امره رب السلم الى لو امر رب السلم اليه ان
يكيل السلم فيه في ظرف رب السلم فكل في ظرفه بغية او امر المشتري البائع فكل
في ظرفه اي ظرف البائع لم يكن قبضا لان الامر بالكيل لم يصح لعدم مصادفة ملك
الامر لان حقه في الدين لا العين فصار السلم اليه مستعير الظرف رب السلم ووا
في نفسه فيها بخلاف كيل في ظرف المشتري بامر يبيع لو اشتري مثلا حنطة معينة
فامر المشتري ان يبيع ان يكيل في ظرف المشتري بغيره صار قابضا لانه ملك الحنطة
بالشراء فامر مصادف ملك بيل العين ثم كيل الدين في ظرف المشتري قبض وعكس
صورة رجل السلم في حنطة فلما حصل الاجل اشتري رب السلم من السلم ليه كونه
حنطة بغيره ودفع رب السلم ظرافيا السلم اليه ليكمل الكيل السلم فيه واكثر المشتري
في ذلك الظرف فان بدا بكيل العين المشتري في الظرف صار قابضا للعين لصحة الا
فيه وللدين السلم فيه لمصادفة ملكه استقرض حنطة وامر المقرض ان يوزعها في
ارضه وان بدا بالدين لم يضر قابضا في منهما اما الدين لعدم صحة الامر فيه واما
العين فلا حنطة بملك قبل التسليم فصار مستهلكا عند ابي حنيفة فيستقض البائع وهذا
الخلط غير مرضي به لجوار ان يكون مراده البداية بالعين وعندهما بالجوار ان شاء نقض
البائع وان شاء شارك في الخلط لان الخلط ليس باستهلاك عندهما السلم امه في كونه
وقبض القبضها السلم اليه فتقابلا فماتت بقى ان التقابل او ماتت فتقابلا صح ان
التقابل وعليه ان يبيع السلم اليه قيمتها يوم قبض فيهما في الموت بعد التقابل وقبل
يعني اشتري كذا بعقد السلم وجعل رأس المال امه وسلمها اليه السلم اليه ثم ماتت الامه
في يد السلم اليه بقى التقابل ولو ماتت فتقابلا صح التقابل لان الجارية رأس المال و
هو في حكم الثمن في العقد والمبيع هو السلم فيه وصحة الاقالة بعينه قيام المبيع لا الثمن
كما مر في هذا الامه لا يغير حال الاقالة من البقاء في الاولى والصحة في الثانية فاذا
انقضى العقد في السلم فيه انقضى في الجارية تبعا فوجب عليه رد ثمنه وقدمه عنده
فوجب رد قيمتها كذا المقيضة وهي بيع العين بالعين كما مر في وجوبه بغيره بقى الاقالة

والاقالة وتصح بعد هلاك احد العوضين لان كل واحد منهما مبيع من وجه ففي الباقي
يعتبر المبيعة وفي الهلاك الثمنية بخلاف الشراء بالثمن فيهما يعني اذا اشتري امه بالف
فتقابلا فماتت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقابلا بعد موتها خال الاقالة باطلا لانه
الامه هي الاصل في البيع فلا تبقى بعد هلاكها فلا تصح الاقالة ابتداء ولا تبقى انقضاء
لعدم محلها القول لدى الرواية والاجل اي اذا اختلف عاقد السلم في الشرط الرواية
والاجل فالقول لدى غيرهما انما الرواية فان يقول السلم اليه شرطنا الرواية وقال
رب السلم لم تشتر شيئا ليكون العقد فاسدا فالقول للسلم اليه لان رب السلم
متعنت في انكاره الصحة لان السلم فيه زايده على رأس المال عادة ولو ادعى رب السلم
ان السلم شرط الرواية وقال السلم اليه لم تشتر شيئا فالقول لرب السلم لانه يدعي
الصحة وبالحكم فالقول في الصورتين لدى الصحة ولكنه عندهما الاستصناع وهو ان يقول
فانما اذعاه فالقول له عنده لانه يدعي الصحة ولكنه عندهما الاستصناع وهو ان يقول
للمصانع كالحفاف اصنع لي من ما كذا خفا من هذا الجنس بهذه الصفة بكذا باجل كان
يقول اي شهر مثلا سلم سوا فاعلموا كحف وطشت وقوة ونحوها او كالثياب
ونحوها واما كون الاستصناع باجل سما اذ لم يتعاملوا خبا لا اتفاق واما اذا تعاملوا
فغند ابي حنيفة يصير سما وعندهما لان اللفظ حقيقة للاستصناع فيحافظ على
مقتضاه ويجعل الاجل على التعجيل بخلاف ما لا تعامل فيه لانه استصناع فاسد
فيجعل على السلم الصحيح وله ان دين يكتل السلم وجواز السلم باجماع الاشهاد فيه وفي
تعاملم الاستصناع نوع شبهة فكان اجل على السلم اولا والاستصناع بدونه
اي بدون الاجل صح استحسانا للاجماع الثابت بالتعامل من زمن النبي وم الى يومنا هذا
وفي القياس لا يجوز لانه بيع المعلوم والصحيح انه يبيع ببيع لا ببيع كما فعل عن الحكماء
الشرايد وفتح على قوله صح بيبعا بقوله فالصانع يجبر على عمله ولو كان عدة لم يجبر
وبقوله والامر لا يرجع عنده ولو كان عدة لم يجز رجوعه المبيع هو العين لا العمل
كاذب اليه ابو سعيد البرقي قولان بان الاستصناع الاستفعال من الصنع وهو العمل

فبالوفاق

وفرع على كونه العين بقوله فلو جاء اى الصانع بما صنعه قبل العقد او غيره عطف
على صنعه وجاز للفصل صح ولو كان البيع على ما صح ولا يتعين اى المبيع لى
لا امر بلا رضاه فصح بيعة قبل رؤية الامر ولو تعين له ما صح بيعة ولا اى الامر الخبا
بعد رؤيته لانه اشترى ما لم يره ولم يصح اى السلم في غير المتعامل كالشوب الابا اصل
يعني لو امر خائفا ان يبيع له ثيابا بغير ثمن من عنده بدراهم معلومة لم يجز اذ لم يجز
فيه التعامل فبقى على اصل القياس الا اذا شرط فيه الاجل وبين شرايط السلم
في مجوز بطريق السلم **مسائل** شئى جمع شئيت بمعنى المتفرق صح بيع كل ذى ثاب
او كلب كالكلب والتمرد والتابع والطيور الجوارح غلت اوله لانه مال متقوم
الى الاصطليد الا الخنزير لانه نجس العين والدمى فيه اى في البيع كالمسلم لقوله
فاعلم ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ولا لهم مكلفون محتاجون كالمسلمين
الا في بيع الحر والخنزير فان عقدهم فيها كعقد المسلم على العبد والنشاة وميتة
لم تمت حنف انها فانها كالخنزير وانما قال لم تمت حنف انها لانها لو ماتت كذلك
بطل بيعها اتفاقا لانها ليست بمال عند احد وقدر في البيع الفاسد وفرع على قوله
والمسلم فيه كالميت بقوله فاذا اشترى الذي يبيع مسلما او مهيما يبيع له خول
تحت اطلاق الحديث ويجوز بيعه لان ابقائه في يده اذ لا لاله له وطئ زوج
المشترى قبض لانها يبيع اذ اشترى جارية وزوجها قبل قبضها صح فان
وطئها زوجها فقد قبضت للمشتري والا فلا يكون بحد وتزوجها قابضا لها اشترى
شئيا فغاب فبرهن البايع على بيعة وعدم قبض ثمة ان علم مكانه لم يبع له بيعة اى
وبن البايع لا مكان ان يصل البايع اى حقه بدون البيع وفيه ابطال حق المشتري
والا لان لم يعلم مكانه ببيع العبد واذا اشترى لان ملك المشتري ظهر باقرار البايع
فيظهر على الوجه الذى اوتيه مشغولا بحقه واذا اعتذر استناده ببيعه القاضي كالوا
اذا مات مغلبي ببيع القاضي الرهن ويقضى الدين وان اشترى ان كان المشتري
اشترى فغاب احداهما للحاضر دفع كل الثمن وقبضه اى المبيع وجب حتى ينفذ شريك

شريك لانه مضطر في الدفع اذ لا يمكنه الانتفاع بنصيبه الا باءا جميع الثمن لان البيع
صفقة واحدة وله حق الجبس ما بقى شئ والمضطر يرجع كغير الرهن واذا كان له ان
يوضع عليه كان له حق الجبس عنه ايا ان يستوفي حقه كالوكيل بالشراء اذ اقضى الثمن
من مال نفسه باع شئيا بالثمن متقال ذهب وفضة تنصفا اى الذهب والفضة به
اى بالمتقال بان يجب خماسة متقال من الذهب وخماسة متقال من الفضة
لانه اضاف المتقال اليهما على السواء وباع شئيا بالثمن من الذهب والفضة تنصفا
اى الذهب والفضة بالمتقال ودرهم وزن سبعة اى يجب من الذهب مثاقيل ومن
الفضة دراهم وزن سبعة لانه اضاف الالف اليهما فنصف اى الوزن المعهود
في كل منهما قبض زبانا عن جيبه بلا علم وتلف او تلف كان قضا يعني اذا كان له على
آخر عشرة دراهم جيا د فقتضاه زبونا وهو لا يعلم فانفقها او سكت فهو قضا عند
المصنف ومحمد وقال ابو يوسف يرد مثل زبونه ويوجب بجياده لان حقه في الوصف
مرعى كحقه في الاصل ولا يمكن رعايته بايجاب ضمان الوصف اذ لا قيمة له عند المقتا بل
يجب فوجب الرجوع الى ما قلنا ولها انه من جنس حقه حتى لو تجوز به فيما لا يجوز
الاستبدال جاز فيقع به الاستيفاء ولا يبقى حقه الا في الجودة ولا يمكن ندادها بايجاب
ضمانها لما مر ولا بايجاب ضمان الاصل لانه ايجاب له عليه ولا نظير له كذا في الكتب المشهورة
قال صدر الشريعة يرد عليه ان مثل هذا في الشرع كسيرة فان جميع تكاليف الشرع من
هذا القبيل لانها ايجاب ضرر قليل لاجل نفع كثير اقول ليس شئ من تكاليف الشرع
من هذا القبيل فان الضرر فيها دينوى والنفع اخروى ولا يجوز للعبد ترك النفع الا
لانه حقا لله تعالى بخلاف ما نحن فيه فان الضرر والنفع فيه دنيا ودينى ويجوز للعبد
ترك نفع الدينوى لانه حقه ولهذا جاز التجوز به كما مر وبالعشور على صدر امثال هذا
عن هذا الفاضل بيتا دراية الظن انه كثير ما تفصل عن دقائق هذا الفن اخرج طبراني
او كلف ظمى ارضه قيد للجمع كان كل من الفرج والبعض وولد الظبية لاخذ لارب
الارض لانه مباح سبقت يده اليه كصيد شئت بشئك نصبت للحفا ودرهم او سكر

فوق قوله

او سكر نثر فوقع على ثوب لم ينعده اي سابقا ولم كيف اي لاحقا حتى اذا اعد الثوب لذلك
 فهو لصاحب الثوب وكذا اذا لم ينعده لكن لما وقع فيه كفه صار هذا الفعل له بخلاف
 ما عيّل النخل في ارضه لانه عد من انزاله بتملكه تبعلا لارضه كالشجر النابت فيها والشراب
 المجموع فيها بحج بان الماء ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط هنا اصلان ^{تعليقه}
 احدهما ان كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد لان الشرط الفاسد من
 باب الربوا هو الفضل الخالي عن العوض وحققة الشرط الفاسد كما مر في زيادة
 ما لا يقتضيه العقد ولا يلزمه فيكون فيها فضل خال عن العوض وهو الربوا ولا يتصور
 ذلك في المواضع الغير المالية كالنكاح والطلاق على مال والخلع ونحوها ولا في التبرعات
 كالهبة بل يفسد الشرط ويصح التصرف وثانيهما ان التعليق بالشرط المحض لا يجوز
 في التمليكات لانه من باب التماز وما هو من باب الاسقاط المحض الذي يختلف به يجوز
 تعليقه مطلقا وذلك كالطلاق والعناق وما هو من باب الاطلاق والولايات
 يجوز تعليقه بالشرط الملايم وكذا التبرعات قال عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا
 فله سلبه وهو اربعة عشر البيوع وقدمت بيانه بالبيع الفاسد واجازته البيوع كالبيع
 حتى لو قال ان زاد فلان في الثمن فقد اجرت البيوع بطلت الاجازة والفسخ والاجازة
 فان في الاولى معنى المبادلة وفي الثانية معنى التملك المنفعة والاجرة والرجعة فانها
 استدامة الملك فيكون معتبرا بائنه فلا يجوز تعليقه بالشرط والصلح عن مال
 بمال فيكون معاوضة مال بمال فيكون بيعا والابراء عن الدين فانه تملك من وجه
 حتى يرد بالرد وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتملكات الا اذا علق بكافين
 اي بشرط واقع حتى لو قال لمد يوند مال بدين دة فقال بشرتك ثوداده ام فقال
 المدعي اكر داهه بيز ارشد ثم از ثوداده است صحت البراءة لان هذا تعليق البراءة
 بشرط كائنه في الاستروشنية وعزل الوكيل والاعتكاف فانها ليس بما يختلف به
 فلا يجوز تعليقها بالشرط والمزاولة والمعامل فانها اجارة لان من يجيز بها لم يجز بها
 الا على اعتبار الاجارة فيكونان معاوضة مال بمال ففسد ان بالشرط والاقرار فانه

في البيع والرجعة فانها
 استدامة الملك فيكون معتبرا
 بائنه فلا يجوز تعليقه بالشرط
 والصلح عن مال بمال فيكون
 معاوضة مال بمال فيكون بيعا
 والابراء عن الدين فانه تملك
 من وجه حتى يرد بالرد وان كان
 فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا
 بالتملكات الا اذا علق بكافين

فانه اخبار من رد بين الصدق والكذب وان كان كذا بالاكون صدقا لغوات
 الشرط ولا بالعكس وانما التعليق في الايجابات ليشيئ ان ليس بواقع قبل وجود
 الشرط والوقوف بان فيه تملك المنفعة والتحكم فانه تولية صورة وصلاح معنى اذا نص
 اليه الا بتراضيها لقطع الخصومة بينها فباعبارانه صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته
 وباعتبارانه تولية يصح فلا يصح بالتك وما لا يبطل به اي بالشرط الفاسد
 وعشرون القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعنق والرهن
 والايضاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكنافة والحركة
 والوكالة والاقالة والكتابة الا اذا كان الفاسد في صلب العقد صلب الشيء ما
 يقوم به ذلك الشيء وقيام البيع بالعوضين فكل فاد يكون في احد العوضين
 يكون فاد في صلب العقد قال الزيلعي الكتابة انما تفقد بالشرط الفاسد اذا كان
 الشرط غير داخل في صلب العقد بان كاتبه على ان لا يخرج من البلد او على ان لا يها
 فلا فان اتمها الكتابة على هذا الشرط فصح ويبطل الشرط واما اذا كان الشرط دا
 داخل في صلب العقد بان كاتبه المسلم على خرا وخزيرة فانها تفقد به وانما كانت
 كذلك لان الكتابة تشبه البيع من حيث ان العبد مال في حق المولى وتشبه النكاح
 من حيث انه ليس بمال في حق نفسه فعلمنا بالشبهين فليشبهها بالبيع تف
 اذا كان الفاسد في صلب العقد وليشبهها بالنكاح لا يبطل بالشرط الزابط اقول
 بهذا اعلم ان ما قال في الاستروشنية والعمادية او لا وتعليق الكتابة بالشرط
 الزايد لا يجوز وانها تبطل بالشرط الفاسد مبني على كون الفاسد في صلب العقد
 وما قال ثانيا الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف يصح ويبطل الشرط مبني على
 كون الشرط زائدا ليس معه فاد في صلب العقد ولهذا قيد الشرط في الاول بالثا
 دون الثاني فلا وجه لما قال بعض المتصنفين هذا الكلام لا يتم على اطلاقه لانه لو
 لو كانت عبده بشرط ان لا يخرج من المدينة صح الكتابة وبطل الشرط ففي هذه الصورة
 لم يبطل الكتابة بفساد الشرط واذن العبد في التجارة بان ياخذ من المولى لعبده بشرط

والتحكيم

ما يصح قولها الكتابة تبطل بالشرط الفاسد

ان يوقت بشهر او سنة او نحوهما ودعوة الولد بان يقول المولى ان كان لهذه الامة
 حمل فهو مني والصلح عن دم العبد وكذا الابرار عنه ولم يذكره اكتفاء بالصلح اذ ليس
 بينهم كثير فرق فان المولى اذا قال المقابل عمدا ابرأته ذمتك على ان لا تعيم في هذه
 البلدة مثلا وصالح معه عليه صح الابرار والصلح ولا يعبر الشرط وعن الجراحة التي
 فيها القصاص فان الصلح اذا كان عن القتل الخطاء او الجراحة التي فيها الارش
 كان من القسم الاول والصلح عن جناية القصاص المقتضوب وجناية الوديعة
 العارية اذا ضمنها الى موجبات الصلح في الصلح في الصورة المذكورة رجل وشرط
 فيها الكفالة او الحوالة فان الصلح صحيح والشرط باطل وعقد الذمة فان الامام
 اذا فتح بلدة واقراها على املاكهم وشرطوا مع الامام في عقد الذمة ان لا يعطوا
 الجزية بطريق الاثارة كما هو المشروع فالعقد صحيح والشرط باطل والوديعة بالغيب
 وخيار الشرط بان يقول المشتري ان لم ارده هذا الثوب المحب عليك اليوم فقد رضى
 بالغيب وكذا الوديعة بالخيار الشرط كان يقول ابطلت خيارك غدا وله الخيار اكثر
 من ذلك بطل الشرط وله الوديعة بالغيب وخيار الشرط وعزل القاض بان يقول الامام
 للقاضي اذا وصل كتابي اليك فانت معزول قبل يصح الشرط ويكون معزولا وقيل لا يصح
 الشرط ولا يكون معزولا وبه يفتي كذا في العبادية والاستروائية وانما لم تبطل هذه
 التصرفات بالشرط الفاسدة فانها اما من معاوضات غير مالية او من تبرعات
 او من اسقاط وما يصح اضافة الى المستقبل اربعة عشر الاجارة ونحوها
 اما الاجارة فلا يملك المانع ووجوده لا يتصور في الحال فيكون مضافة
 ضرورة وهو معنى قول علماء الاجارة بنقطة ساعة فاعية على حسب حدودها
 وانما نفيها فمعتبة بها فيجوز مضافا كما ان فتح البيع وهو الاقالة معتبرة به حتى
 لا يجوز تعليقه بالشرط ولا اضافة الى زمان كالبيع اقول هكذا وقعت العجالة
 منتفيا فتح الاجارة الى الاجارة في النصولين وغيرهما من المعينات ووجهه
 ما ذكره بعد ذلك قتل في النصولين ما يخالفه حيث قيل ذكر في فتاوى القاض

والمعنى ان يوقت بشهر او سنة او نحوهما ودعوة الولد بان يقول المولى ان كان لهذه الامة حمل فهو مني والصلح عن دم العبد وكذا الابرار عنه ولم يذكره اكتفاء بالصلح اذ ليس بينهم كثير فرق فان المولى اذا قال المقابل عمدا ابرأته ذمتك على ان لا تعيم في هذه البلدة مثلا وصالح معه عليه صح الابرار والصلح ولا يعبر الشرط وعن الجراحة التي فيها القصاص فان الصلح اذا كان عن القتل الخطاء او الجراحة التي فيها الارش كان من القسم الاول والصلح عن جناية القصاص المقتضوب وجناية الوديعة العارية اذا ضمنها الى موجبات الصلح في الصلح في الصورة المذكورة رجل وشرط فيها الكفالة او الحوالة فان الصلح صحيح والشرط باطل وعقد الذمة فان الامام اذا فتح بلدة واقراها على املاكهم وشرطوا مع الامام في عقد الذمة ان لا يعطوا الجزية بطريق الاثارة كما هو المشروع فالعقد صحيح والشرط باطل والوديعة بالغيب وخيار الشرط بان يقول المشتري ان لم ارده هذا الثوب المحب عليك اليوم فقد رضى بالغيب وكذا الوديعة بالخيار الشرط كان يقول ابطلت خيارك غدا وله الخيار اكثر من ذلك بطل الشرط وله الوديعة بالغيب وخيار الشرط وعزل القاض بان يقول الامام للقاضي اذا وصل كتابي اليك فانت معزول قبل يصح الشرط ويكون معزولا وقيل لا يصح الشرط ولا يكون معزولا وبه يفتي كذا في العبادية والاستروائية وانما لم تبطل هذه التصرفات بالشرط الفاسدة فانها اما من معاوضات غير مالية او من تبرعات او من اسقاط وما يصح اضافة الى المستقبل اربعة عشر الاجارة ونحوها اما الاجارة فلا يملك المانع ووجوده لا يتصور في الحال فيكون مضافة ضرورة وهو معنى قول علماء الاجارة بنقطة ساعة فاعية على حسب حدودها وانما نفيها فمعتبة بها فيجوز مضافا كما ان فتح البيع وهو الاقالة معتبرة به حتى لا يجوز تعليقه بالشرط ولا اضافة الى زمان كالبيع اقول هكذا وقعت العجالة منتفيا فتح الاجارة الى الاجارة في النصولين وغيرهما من المعينات ووجهه ما ذكره بعد ذلك قتل في النصولين ما يخالفه حيث قيل ذكر في فتاوى القاض

في فتاوى القاض ظهير الدين او قال اخرجك دارك هذه زاس كل شهر كذا جاز في قولهم ولو قال
 اذا جاء رأس الشهر فقد فاسحتك لم يصح اجماعا كذا ذكر في نوادر صاحب المحيط ولو قال
 فاسحتك غدا هل يصح الصلح المضاف كذا رواية لهذا واختلف المشايخ فيه واختار
 ظهير الدين انه لا يصح فبين الكلامين تناف ظاهرا فليتأمل والمارة والمعاملة فانها
 اجارة حتى ان من يجيزها الا بطريقها ويراعي فيها شرطها والمضاربة والوكالة فانها
 من باب الاطلاق والاستقاطات فان تصرفا لمضارب والوكيل قبل العقد والتوكيل
 في مال المالك والموكل كان موقوفًا حقًا للمالك والموكل كان موقوفًا حقًا للمالك فهو
 بالعقد والوكيل استقطه فيكون اسقاطا فيقبل التعليق والكفالة فانها من باب
 الالتزامات فيجوز اضافة الى الزمان وتعليقها بالشرط الملائم كما تقرر في موضعه
 بخلاف الوكالة حيث يجوز تعليقها بالشرط مطلقا كما ذكره الايضاء الى جعل الشخص
 وصيا والوصية بالمال فانها لا يفيدان الا بعد الموت فيجوز تعليقهما واضافتهما
 والقضاء والامارة فانها تولية وتغيبض محض في اضافتهما والطلاق والعناق
 فانها من باب الاطلاق والاستقاطات وهو ظاهر والوقف فان تعليقه الى ما بعد الموت
 جازي وما لا يصح اضافة الى المستقبل عشرة البيع واجازة وسخة والقسمة والتمتع
 والهبة والوكالة والرجعة والصلح عن مال والابرار عن الدين فان هذه الاشياء
 تملكها فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط لما فيه من معنى التام
باب الصرف عشرة الاكثر من بالكتاب وهو لا يباي بسكون الصرف من انواع البيع
 كالربوا والسلم فالاحسن ما حيزه من مائة مائة بعينه الفضل فسمي به هذا العقد اذ لا يستغنى
 بعينه ولا يطلب منه الا بزيادة وبمعنى النقل فسمي به لاحتياجه في بدلته الى النقل من يد
 اليه قبل الافراق وشرعا بيع الثمن بالثمن ان ما خلف للثمن كالذهب والفضة سواء
 كان جنسا بجنس او بغيره كبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة او الذهب بالفضة
 او بالفضة فانما تجاف الى الثمنان بان يكونا ذهبيين او فضيين لزوم التاوى والتساوى
 لما مر في الربوا من قوله ثم الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا بثل بدل يد والفضل ربوا

قبل الافتراق بالأبدان حتى لو ذابا بمشيان في جهة واحدة او نأما او اغم عليهما في المجلس
ثم تقابضا قبل الافتراق صح وقد قال عمر رضي الله عنه وان وثب من سطح قنبت معه
بخلاف خيار الخيرة اذا تخيب عليك فيبطل بما بدل على الرذة والقيام دليلك ولو ضل به
اختلفا الى المتخافان جودة وصباغة اذا لاعة لهما لامة في الزبوا والآي وان
لم يتجانسا فالتقايض لامة ان احدث جزئي العلة يحرم الشاء فلو باع احدهما بال
بالآخر الى واحد مختلف الجنس يعني الذهب بالفضة او بالعكس جزافا او بفضل و
تقابضا في المجلس صح لم يذكر تساوي لامة ليس محل الاشتباه ولا يتعينان
اي لا يتعينان العوضان في الصرف كسائر العقود حتى اذا لم يكن عند العاقدين شيء
فاستقرضا فاذ با قبل افتراقهما او اتحق كل من العوضين فاعطي كل منهما صاحبه
بدل ما اتحق من جنسه او امكنا ما اشار اليه في العقد واعطيا مثلهما جاز وبس
الى الصرف بخيار الشرط اذ يمنع به استحقاق القبض ما بقي الخيار لان استحقاقه
مبنى على الملك والخيار يمنع والاجل لامة يمنع القبض الواجب ويصح الصرف اذا
ال خيار الشرط والاجل في المجلس الارتفاع المف قبل تقرر تقرر قبض البدل زبوا
فرد استقص فيه فقط الى اثنى الصرف في المردود ويبقى في غيره لارتفاع القبض
فيه فقط لا يتصرف في ثمن الصرف قبل قبضه لامة واجب حقا لامة وفي تجويزه فوات
فلو شرك به الى ثمن الصرف مما ثوباف قد بان باع دينار بعشرة دراهم ولم يقبضها
اشرك بها ثوباف اشرك لامة مع طوق ذهب قيمة كل الف درهم بالتين نسبة
قد في الكل اما في الصرف فلفوات التقايض واما في الامة فلان المف مقارن به
لعقد وقد تقرر في الكل معنى من حيث ان قبول العقد في القبض شرط لقبوله في الباقي
ولو نهى العاقد في المسئلة السابقة او استأما الى الامة والطوق بالتين احدهما
نقد والاخر نسبة فهو ثمن الطوق اما في الاولى فلان قبض حصة الطوق في المجلس واجب
لكونه بدل الصرف والظاهر منه الاتيان بالواجب واما في الثانية فلان الاجل
باطل في الصرف جاز في بيع الجارية والمباشرة على وجه الجواز مع الظاهر من العاقدين

من العاقدين فان وصليته لم يبين انه ثمن الطوق او قال خذ هذا من ثمنها اما اذا لم يبين
فظاهر لامة لم باع قصد العدة ولا صحة الابان يجعل المقبوض في مقابلة الفضة واما اذا
قال خذ هذا من ثمنها فلان معناه خذ هذا على انه بعض ثمن مجموعها الظهور ان الالف ليس
ثمن المجموع وثن الفضة فيجعل عليه تحريا للجواز كذا اذا باع سيفا حلية خمسون بائة
ونقد خمسين فهو حصتها الى الحلية ان تخلص بلا ضرر وكان المقبوض حصة الحلية و
وان لم يبين ذلك كما ذكرنا وكذا اذا قال خذ هذا من ثمنها لامة فان لم يتقابضا حتى افتراقا
بطل العقد في الحلية لامة صرف فيها والآي وان لم يخلص بلا ضرر بطل العقد فيهما الى
السيف والحلية اما الحلية فلامة واما في السيف فلانة لا يمكن تسليمه بغير ضرر وهذا
لم يجز افراده بالعقد كالجذع في السقف باع انا فضة وقبض بعض ثمنه وافتراق صح
فيما قبض واشتركا في الامة لامة صرف كل وصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد فالف
ظاهر لامة يصح ثم يبطل بالافتراق فلا يشيع وان اتحق بعض اخذ المشتري باقية
بقسط او ردة لان الشركة عيب في الامة وان اتحق بعض قطعة تقرر بيعت اخذ
الباقي بقسط بلا خيار لان التبعض لا يضره صح بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين
وبيع كروكر شعير بضعفها الكروكر شعير وعند زفر والشافعي لا يصح
لانة قابل الجمل بالجمل ومن ضرورة الانقسام على الشيوع وفي صرف الجنس الى خلافه فقيل
نصرفه قلنا المقابلة المطلقة يحتمل الصرف المذكور فيجعل عليه نصحي للتصرف وليس فيه
تغيير اصل التصرف بل وصفه او موجه ثبوت الملك في الكل بمقابلته الكل وهو حاصل
بهذا الوجه وصح بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار بان يكون عشرة بعشرة دراهم ودرهم
بدينار بالطريق المذكور وصح بيع درهم صح ودرهمين علة وهي ما يورده بيت المال و
ياخذ به التجار بدرهمين صح من درهم علة كتحقق التساوي في الوزن وسقوط اعتبار
الجودة من له على اخر عشرة دراهم فباع من هي العشرة عليه دينار اياها بعشرة عليه صح
بالاجماع ويقع المقاصة بنفس العقد وان باع الدينار بعشرة مطلقة الى غير مقيدة بكونها
عليه ودفعه الى الدينار وتفاصيل العشرة بالعشرة صح ايضا اذا صار لكل واحد منهما على

على الأربعة دراهم فقا صا العشرة بالعشرة فيكون التقاض فسخا لبيع الدينار بالعشرة
المطلقة وبيع الدينار بعشرة على عزمه ولو لم يحل عليه لكان استبدال الصرف
الغالب الفضة من الدراهم والغالب الذهب عن الدينار ففضة وذهب حكما
ويعتبر فيها من تحريم التقاض ما يعتبر في الجهاد فلا يبيع الخالص به أي
بالخالص ولا يبيع بعضه أي بعض الغالب الفضة والذهب ببعض منه إلا
مساويا وزنا وكذا لا يجوز الاستقراض بها إلا وزنا وذلك لأن النقود لا تخلو
عن قليل غش عادة فيلحق التقليل بالرداءة والجيد والردى سواء والغالب
الفضة منهما أي الدراهم والدنانير في حكم العروض اعتبارا للغالب فصح بيعه
أي بيع الغالب الفضة بالخالص من الدراهم والدنانير أن كان الخالص أكثر
من الغشوش صرنا للجنس إلى الجنس وغيره إلى الزايد وصرح ببيع أيضا بجنس
متفاضلا صرنا للجنس إلى خلاف الجنس بشرط التقاض في الجملة في الصورتين
وأما شرط لأن القبض في الخالص شرط فشرط في الغش لعدم التميز وإن كان
الخالص مثله كمثل الغالب الفضة أو أقل منه أو لا يدرك فلا يبيع الباع
للمروءة الأولى ولا حتمية في الثالث وإذا راجع ببيع الغالب الغش لم يتحقق ما
بالتميز والآخر إذا لم يبرح يتحقق به لأنه ما دام يروج كان ثمة فلا يتعين بالتعيين
والآخر فهو سلمة فيتعين بالتعيين وإن كان يقبل البعض دون البعض فهو كالزبوف
لا يتعلق العقد بعينه بل بجنسه زينا أن كان الباع يعلم حال تحقق الرضاء منه
وبجنسه من الجهاد لم يعلم لعدم رضاه فالمبايعه والاستقراض بما يروج منه يكون
وزنا أو عددا أو بهما إلا أن كان يروج بالوزن فالمبايع والاستقراض فيه يكون
بالوزن وإن كان يروج بالعدد فبالعدد وإن كان يروج بهما فبكل واحد منهما
لأن المعبر هو المتعارف فيما لا نص فيه والمتعارف كغالب الخالص في المبايعه والاستقراض
ولا يجوز الباع بها ولا اقراضها إلا بالوزن بمنزلة الدراهم الرومية ولا
يتقضى العقد بها قبل التسليم ويعطيه مثلها لأن الخالص موجود فيها حقيقة

حقيقة ولم يصح مطلقا بغير اعتبار بالوزن شرعا إلا أن يشار إليها كما في الخالص وكغالب
العشرة في الصرف حتى إذا باعها بجنسها جاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالخالص لم يحز
حتى يكون الخالص أكثر مما فيه من الخالص فإن أحدهما لم يغلب على الآخر وجب اعتبارهما
أشركا شيئا به الغالب في بطلان فقه فكل واحد منهما قبل التسليم بطل البيع عند
البيع فيه لأن الثمن يملك بالكد لأن التميز بالاصطلاح ولم يبق فبقية بطلان
فبطل وإذا بطل فيرة البيع ان قام ولم يملك والامتنان كان مثليا أو قيمة أن كان فيها
صح أي البيع بطلان فقه فلا يتعين لأنه بالاصطلاح وبكسرة به أي بالتعيين لأنه سلمة
فلا بد من تعيينه استقرض فلوكا فكل ردة مثلها عند أي حصة لأنه إعاره وموجبها
رد العين معنى وإذا بالمثل والتميز فضل فيه إذ صح استقراضه لم تكن باعتبار تميز بل لأنه
مثلي وبالكسرة لم يحز من كونه مثليا ولذا صح استقراضه بعد الكسرة بصفة درهم
فلوس أو دنانير فلوس أو قراط فلوس صح وقال زفر لا يبيع لأنه اشترى بالفلوس فأما
يقدر بالعدد لا بالانق والدرهم فلا بد من بيان عدده قلنا ما يباع بنصف درهم من الفلوس
أو الدنانير معلوم عند الناس فأنع عن البيان وعليه أي على المشتري أن يدفع إلى الباع
قدر ما يباع بها أي بنصف درهم أو دنانير أو قراط منها أي من الفلوس قال شيخنا رحمه الله
درهما من الصيارفة أعطني بنصفه فلوسا ونصفه نصفها أي ما ضرب من الفضة يبيع
على وزن نصف درهم الأجرة فد أي الباع في الكل للزوم الوفاقا أعطني نصف درهم
فلوسا ونصف الأجرة أي يكون النصف الأجرة بمثل وما بقي بالفلوس ولو كرر أعطني بأن
قال أعطني بنصفه فلوسا وأعطني نصف الأجرة فد أي الباع في الفلوس فقط ولم يبيع في
نصف درهم الأجرة لأنه لا كراهة لعقدين والثاني ربا أو فدا أحدهما التعيين لا يوجب
فد الآخر نسيب **كتاب البيع ببيع الوفاء** قيل رهن قال الشيخ الإمام بن محمد الدين
النفسي في فتاواه البيع الذي تعارف أهل زماننا احتيالا للربوا وسموه ببيع الوفاء
هو في الحقيقة رهن وهذا المبيع في يد المشتري كالرهن في يد الممنوع لا يملك ولا يطلق له في
الانتفاع إلا بأذن مالكه وضامن لما أكل من ثمره أو استهلك من شجره والدين يسقط بهما كره

اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا اهلك من غير صنعه والبايع استرداده
اذا قضى دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام لان المتعارفين قد ينسب
بيعا ولكن غرضها الرهن والاستيثاق بالدين لان البايع يقول لكل واحد بعد هذا العقد
رهنه ملكي فلانا والشرك يقول ارهنه ملك فلان والعبرة في التصرفات للمقاصد
والمعاني لا الالفاظ والمباني فان اصحابنا قالوا الكفالة بشرط براءة الاصيل حواله والحوالة
بشرط ان لا يبرأ كفالة وبه الحجة نفى بها حجة الشهود مع تسمية المهر نكاحا والاستصناع
الفساد اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظائره كثيرة وكان الامام السيد ابو شجاع على هذا
وقيل بيع ذكر في مجموع النوازل اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحة بيعها كما كان
عليه بعض السلف لانها تلفظا بلفظ البيع من غير ذكر شرط فيه والعبرة للمعنى نصا
دون المقصود فان من تزوج امرأة ومن نسيته ان يطلقها بعد ما جامعها صح العقد
وقيل فائز فاضحان الصحيح انه الى العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون
رهن لان كلامهما عند مستقل شرعا لكل منهما احكام مستقلة بل يكون بيعا فان شرطا
الى العاقدان الفسخ فيه الى العقد فسد لان البيع يفسد به كذا لا يفسد بغيره
ان لم يشترطاه الى الفسخ ولكن تلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء لان هذا الشرط مفاد
او تلفظا بالبيع الحائز وعندنا ان الحال ان في زعمهما هو بيع غير لازم فانه ايضا يفسد
بغيره كما يفسد وان ذكر الى العاقدان البيع من غير شرط ثم ذكره الى الشرط على وجه المعية
جاز الى البيع لخلوه عن المفاد ويلزم الوفاء به لان المواعيد قد يكون لازمة فيجعل
هذا المعية لازما لحاجة الناس الى بيع الوفاء في العقار احسانا للتعامل واختلف
في المنقول قيل يصح العموم الحاجة وقيل لا يصح لخصوص التعامل **كتاب الشفعة**
لما فرغ من البيع بانواعه شرع فيما يترتب عليه وهذا احسن من تأخيرها الى اواخر
الكتاب كما وقع في سائر الكتب هي لغة من الشفع وهو الضم سميت بها لما فيها من ضم
المشترقة الى ملك الشفع وشرعنا ملك العقار وهو الضمعة وقيل ماله اصل من دار
او ضمة كذا في المغرب وما في حكمه كالعلو قال في الكافي العلو يستحق بالشفعة في

وبسحق به الشفعة في

في السفل وان لم يكن طريق العلو في السفل لانه الحق بالعقار بما له من حق القوار
جرا على مشتربه بثلث متعلق بالملك فاما عليه من الثمن وثبتت الى الشفعة
بعد البيع للخليط الى الشفعة في نفس المبيع ثم الى بعد ما سلمها ما ثبت للخليط
في حقه الى حق المبيع كالشرب والطريق الى حصين معنى حصونها ان يكون الشرب
من نهر لا يجري فيه السفن وان لا يكون الطريق نافذا ثم الى بعد ما سلمها ثبت لجار
ملاصق ولو ذميا او ما دونها او مكاتب لا يطلق ما روى من قوله ثم الشفعة لشرك
لم يقاسم وقوله ثم جار الدار حق بالدار والارض ينتظر له وان كان غايبا اذا كان
طريقها واحدا والمعاد جار هو شريك في الطريق وثبت الحكم في الشرب دلالة لان
الشفعة انما يثبت بالشركة في الطريق باعتبار الخليطة وقد وجد في الشرب
بابه في سكره اخرى فان بابه ان كان في تلك السكة كان خليطا في حق المبيع فلا يكون
جارا ملاصقا صورة منزل مشترك بين اثنين في دار هي لقوم في سكة غير نافذة **اسلم**
اذا باع احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل احق بالشفعة فان سلم
فالشركة في الدار احق من الشركة في السكة لانهم اقرب للشركة بينهم في صحن الدار فان
سلموا فاهل السكة احق للشركة في الطريق فان سلموا فلجار الملاصق وهو الذي
على ظهر هذا المنزل وباب داره في سكة اخرى ولو وصلية الى ولو كان الجار الملاصق
واضع الجذع على حائط الى حائط المبيع او شريكه للبايع في حصة عليه الى على
الحائط فان الجار بهذا المقدار لا يكون خليطا في حق المبيع ولا يخرج عن كونه جارا
ملاصقا كذا في الهداية والكافي وغيرهما وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية لان
التبادر منها تغايرها للجار على عدد الرؤوس متعلق بقوله وثبت لا قدر الملك
عند الشافعي ثبت على قدر الملك صورة دار بين ثلثة لاحد منهم نصونها والاخر سدسها
ولالثالث ثلثها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الاخران الشفعة قضى بالشفعة
المبيع بينهما عند الشافعي اثلاثا بقدر ملكهما وان باع صاحب السدس قضى بينهما اثلاثا
وان باع صاحب الثلث قضى بينهما ارباعا وعندنا بقضى بينهما نصفين في الكل وسفر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

بالاعراض

وتستقر عطف على تثبت الاستقراء بالاشهاد لا بد من طلب المواثيق لان حق الشفع
ضعيف يبطل بالاعراض فاذا شهد ابناء على طلبها يتخذ المقصود بحكم القاضي ولم يبق
حاجة الى البين على ما سبقت وبذلك العتاد وحكمه بالقضاء او الاخذ بالرضا بين
الشفيع والمشتري وقال في الوقاية والكثرة وبذلك بالاخذ بالرضا او بقضاء القاضي وصرح
شاهد بان قوله او بقضاء القاضي عطف على الاخذ على التراضي لان القاضي اذا حكم ثبت
المك للشفيع قبل اخذه ولما كان عبارة المتين موثقة لعطف بقضاء القضاء القاضي
على التراضي بل ظاهرة فيه غير العبارة الى ما هي احسن منهم ثم اذا ثبت المك للشفيع قبل
اخذ بعد حكم القاضي كان هذه العبارة احسن من عبارة الهداية ايضا حيث قال وبذلك
بالاخذ اذا سلم المشتري او حكمها حكم حاكم لان قوله او حكم عطف على سلم فيلزم ان
يكون الاخذ معتبرا في كل من تسليم المشتري وحكم القاضي وليس كذلك الثاني وبطلانها
الى الشفع الشفعة اعلم ان الطلب هنا طلب المواثيق وطلب الاشهاد والتقرير و
طلب الاخذ والتكليف الاول بقوله وبطلانها الشفع في مجلس علمه بالبيع بسماء
متعلق بالعلم من رجلين او رجل وامرأتين او واحد عدل وقال لا يكتفى بغيره كان او عبدا
صبيا او امرأة اذا كان الخبر صدقا وان امتد الى المجلس لانه لما ثبت له خيار التملك احتج
الزمان التام كماله في الخيرة فلو قال بعد ما بلغه البيع الحمد لله او لا حول ولا قوة الا
بانه او سبحانه الله لا يبطل شفعته لان الاول حمد على الخلاص من جوار البائع مع الا من
من جوار ضرر الدخيل بالشفعة والثاني تعجب منه بقصد اضراره والثالث لافتتاح
الكلام كما هو عرف بعض الناس فلا بد من شيء منه على الاعراض بلفظ متعلق ببطلانها بهم
منه طلبها كطلبت الشفعة وانا طالما بها او اطلبها ونحو ذلك فان العبرة للبعث وفي الوفاء
يراد بهذه الالفاظ الطلب للمحال لا الخبر عن امر ماض او مستقبل حتى قال الشيخ ابو بكر
محمد بن الفضل اذا سمع بيع ارض بغير ارضه فقال شفعة شفعة كان ذلك منه طلبا
كذا في الكافي وقيل يبطل بادي سكوت حتى لو اخبر بكتاب والشفعة في اوله او وسطه
فقرء الكتاب ايا آخره بطلت شفعة قال في الايضاح الاول اصح وبسم هذا الطلب طلب

طلب مواثيق ليدل على غاية التعجيل كان الشفع يشب وبطلت الشفعة والاشهاد
فيه ليس بلازم وانا الاشهاد للخافة المحو كذا في الهداية والكافة وسبقت له زيادة تحقيق
ان شاء الله تعالى وذكر الثاني بقوله ثم يشهد عند الدار لان الحق متعلق بها او على البائع
ان كان الدار في يده ولم سلم اليها المشتري فانها اذا سلمت اليه لم تنجح الاشهاد عليه
لخوجه عن ان يكون حصلا اذ لا يدركه ولا ملك او المشتري وان لم يكن ذا يد لانه ما ملك
قابلا حال من ضمير يشهد اشترى فلان هذه الدار وانا شفيعها وكنت طلبت الشفعة
واطلبها الان فاشهد واعليه ويسمى طلب اشهاد وهذا الطلب واجب حتى اذا تمكن
من الاشهاد عند الدار وعلى ذي اليد ولم يشهد بطلت شفعته فاذا كان في مكان بعيد
فسمع فطلب طلب مواثيق وعجز عن طلب الاشهاد عند الدار وعلى ذي اليد يוכל وكبلا
ان وجد والابو سئل رسولا او كتابا فان لم يجد فهو على شفعة فاذا حضر طلبه ان وجد
ولم يفعل بطلت شفعته كذا في الذخيرة واذا اشهد في الاول يعني طلب المواثيق عند
احد الى عند الدار او البائع او المشتري استغنى عنه الى عن الاشهاد في الثاني لقيام
مقام الطرفين نقل في الكافي عن المناولي الظهيرية وفي شروح الهداية عن مبسوط شيخ
الاسلام واما قال عند احدكما لان الاشهاد على وجه طلب المواثيق بلا حضور واحد مما ذكر
لا يقوم مقام الطرفين بلا خفاء ثم يطلب عند قاضي قابلا اشترى فيلان دار كذا وانا
شفيعها بدرك كذا مرة سلم الى ويسمى طلب تملك وخصومة وبتأخير مطلقا اشهر
كان او اكثر لا يبطل الى الشفعة عند اي خيفة وقال محمد اذا تركه شرا بلا عذر بعد الاشهاد
بطلت وهو قول زفر لانها لو لم تقطع به تضرر المشتري اذ لا يمكنه التصرف جزاء نقصه
من جهة الشفع فقد شتر لانه اجل ومادون عاجل كما مر في الايمان قال شيخ الاسلام
الفتوى اليوم على هذا التفسير احوال الناس في قصد الاضرار بالغير واختاره في الوقاية
وجه قول ابو يوسف اما خيفة وهو ظاهر المذهب ان حقه قد تقرر شرعا فلا يبطل
بتأخير كسائر الحقوق الا ان يسقطها بلسانه وما ذكر من الضرر يمكنه ان يرفع بان يرفع
الامر الى القاضي حتى يامر الشفع بالاخذ او الترك فحق لم يفعل فهو المضر بنفسه وبه يفتي

كذا في الهداية والكافي ولو علم انه ليس في البلدة قاض لا يبطل شفعة بالتأخير اتفاقا
 اذ لا يمكن من الخصومة الا عند القاضي فكان عذرا واذا طلب الى الشفيع الشفعة
 عند القاضي بسأل القاضي الخصم عن مالكية الشفيع لما يشفع به فان اقر بها او تكفل
 عن الحلف على العلم بان يحلف بالله ما يعلم انه ما كد الدار التي يشفع بها او برهان
 الشفيع بكونه مالكا لما يشفع به سأل القاضي المدعي عليه عن الشفيع فان اقر به
 او تكفل عن البين على الحاصل او السب فان ثبوت الشفعة ان كان متفقاً عليه يحلف
 على الحاصل بالله ما يشق هذا الشفيع الشفعة على وان كان مختلفاً فيه كشفعة
 الجوار يحلف على السب بالله ما استرثت هذه الدار لانه ربما يحلف على الحاصل
 بذهب الشافعي او برهان الشفيع قضى له الشفيع بها الى الشفيع وان وصلته
 لم يحضر الشفيع الثمن وقت الدعوى وبعد القضاء لزمه ان الشفيع احضر الثمن
 وللشركي حبس الدار بقضه الى الثمن وتباعد اذ ان الشفيع لا يبطل الى الشفعة يعني
 اذا قيل للشفيع اذ الثمن فاخر لا يبطل الشفعة والخصم للشفيع البايع قبل التسليم
 الى تسليم المبيع الى المشتري لانه ذواليد ولكن لا يسمع البينة الى بينة الشفيع عليه
 الى البايع بغيره المشتري ويقضي الى البيع بحضوره الى المشتري لانه المالك ويقضي
 بالشفعة والعهد على البايع حتى يجب تسليم الدار عليه وعند الاحتقاق يكون عهده
 الثمن عليه فيطلب منه بخلاف ما اذا قبض المشتري المبيع من يده حيث لا يعتبر حضوره
 ولا يكون العهده عليه لانه صار اجنبيا الوكيل بالشراء خصم للشفيع لانه العاقد والاخذ
 بالشفعة من حقوق العقد ما لم يبرأ الموكل فاذا سلم اليه يكون هو الخصم اذ لم يبق له
 يد ولا ملك فيكون الخصم الموكل للشفيع خيار الروية والعيب وان شرط المشتري البراءة
 منه الى من العيب لان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض وان كان
 قبل فخره من البايع لتحول الصفقة اليه فيثبت له الخيار ان كان اذا اشتراه منها ولا يصح
 خياره بروية المشتري ولا يشترط البراءة منه لان المشتري ليس بنايب عن الشفيع
 فلا يعمل شرطه ورؤيته في حق اختلاف الشفيع والمشتري في الثمن قال المشتري الف

ط
 وهو الحليط في
 نفس المبيع في
 الحليط في حق كالتز
 والطريق الحليط

عند ج
 الشافعي

الف ومائة وقال الشفيع الف فالقول للمشتري مع بينة لان الشفيع يدعي احتقاق
 الدار عند نقد الاقل والمشتري ينكره ولو برهان الشفيع اولى لان بينة اكثر اثباتا
 مع وان كان بينة المشتري اكثر اثباتا صورة لان البينات للالزام وبينة الشفيع ملزمة
 بخلاف بينة المشتري فان بينة الشفيع اذا قبلت وجب على المشتري تسليم الدار
 اليه بالف شاء او ابي واذا قبلت بينة المشتري لا يجب على الشفيع شيء بل يتخير
 بين الاخذ والترك اذ في المشتري ثناء وبايعة اقل منه بل قبضه فالقول له ان لا
 للبايع وبه الى القبض للمشتري يعني ان ادعى المشتري ثناء وادعى بايعة اقل منه ولم
 يقبض الثمن اخذ الشفيع بما للبايع لان الامر ان كان كما قاله البايع فالشفيع
 ياخذ به وان كان كما قاله المشتري يكون حطاً عن المشتري بدعواه الاقل وحط
 البعض بظاهر في حق الشفيع كما تروى في ثناء فيأخذه به وان كان البايع قبض الثمن
 اخذ الشفيع بما قال المشتري اذا ثبت ذلك بالبينة او بيمينه لان البايع يستفيد الثمن
 خرج من البين والحق بالايجاب في الاختلاف بين الشفيع والمشتري وقد ثبت
 ان القول فيه للمشتري حط البعض في حق الشفيع حيث ياخذ المبيع بالاقل لا يلحق
 باصل العقد فكان الثمن ما بقي لاحط الكل لان العقد حنث يكون بيعا باطلا او شبهة
 وعلى التقديرين لا يبيع الشفعة ولا الزيادة على الثمن الاول لان احتقاقه الاخذ
 بما دونه وفي الشراء ينجلي ياخذ الشفيع بثمنه ويقيم ياخذ بالقيمة ففي بيع عقار بعقار
 ياخذ كالبينة الاخر يعني اذا بيع عقار بعقار ياخذ شفع كل من العقارين كلامها
 بقيه الآخر لانه بدله وهو من ذوات القيم وفي ثمن الى في البيع بثمن مؤجل ياخذ بحال
 او يطلب الان وياخذ بعد الاجل يثبت بالشرط وليس من لوازم العقد واشترطه
 في حق المشتري لا يكون اشترطه في حق الشفيع كالجارية والبراءة من العيوب وضمان
 البايع به في حق المشتري لا يدل على رضاه في حق الشفيع لتفاوت احوال الناس
 ولوم يطلب الشفيع الآن وسكت عن طلبها وجبر لطلبها عند الاجل بطلت شفعة
 لان حق الشفيع قد ثبت ولهذا كان له ان ياخذ الآن بثمن حال والسكوت عن

يظهر

عن الطلب بعد ثبوت حقه تبطل الشفعة وفي شراء دمي بخرا وحضره ياخذ الشفع
 بطل الخروضة الحزير لو كان الشفع دمي وقبضها لو كان الشفع مالا وبنا
 المشتري في الدار والارض ويجزى بالثمن وقبضها حال كونها مستحق القلع او كلف
 المشتري قلعها يعني اذا بنى المشتري او الغرس لم يقضي للشفع فهو بالخيار ان شاء
 اخذ بالثمن وبقية البناء والغرس مستحق القلع وان شاء كلف المشتري قلعها كما في
 العصب وان قلعها الى البناء والغرس الشفع فاحت رجع بالثمن فقط ولا يرجع
 بقية البناء والغرس على من اخذه منه بايعا كان او مستريا بخلاف المشتري فانه
 يرجع بغيرها على البايع لانه سلب من قبله بخلاف الشفع لانه اخذ جبرا وان حرق
 الدار واحرق بنا وما اوجف شجر البستان بلا فعل احد كما فالشفيع بالخيار ان
 شاء اخذ ما يتام الثمن لان البناء والغرس تابع حتى دخلا في البيع بلا ذكر فلا يقابلها
 بشي من الثمن الا ان يكون مقصودا بالاتلاف كما مر او تركه لانه ان يبيع عن ملك الدار
 بآلة وجبة العروة عطف على تمام الثمن ان نقص المشتري البناء يعني ان نقص
 المشتري البناء قيل للشفع ان شئت فخذ العروة بجمعها وان شئت فذع لانه صار
 مقصودا بالاتلاف فيقابلها بشي من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك فيه بآلة يسما وية
 والنقص له الى المشتري لا للشفع لانه صار منفصلا فلم يبق تبعه حتى يكون للشفع
 وفي شراء ارض تخل عليها ثم يبيع اذا شري ارضا تخل عليه ثم ذكر ثم الخلل اذا لا يخل
 بدون الذكر او شرا ثم لم يكن على الخلل ثم واثرت عنده اى عند المشتري ياخذ ما اى
 الشفع الا ارضي والخمر بكل الثمن فيها الى الفصلين اما في الاول فلا ينعى بالاعتبار والاتصال
 كان تبعا للعقار كالبناء في الدار واما في الثاني فلا ينعى تبعا لان البيع شركة البيع
 كما اذا شري حاملا فولدت عنه كان ملكا تبعا واذا اخذ المشتري ثم جاء الشفع لايأخذ
 الثمن فيها لان عدم تبعه للعقار وقت الاخذ بالاتصال لكن في الاول وهو ما اذا
 شري ارضا تخل عليها ثم سقط حصته من الثمن لانه دخل في البيع قصد اوكان له قسط
 من الثمن فينفوت قسطه بفواته لا الثاني لانه لا يقابل بشي من الثمن كدونه بعد القبض

نقص العروة ببناءين

نقص العروة ببناءين
 اعطى ببناءين

القبض فلم يرد عليه العقد ولا القبض الذي له شبه بالعقد ففواته يوجب سقوطه بشي
 من الثمن **باب** ما يكون اى الى الشفعة فيه او لا يكون وما يبطلها لا تثبت قصد الا
 في العقار عتقارا انما قال قصد لانها تثبت في غير العقار بتبعية العقار كالشجر والتمر
 وما في حكمه كالعلو وقد مر بيان ملك بالصفة عقار الى بموضع مالى حتى اذا لم يكن
 بموضع بل بهيمة لم تثبت فيه الشفعة وكذا اذا كان العوض غير مالى حتى لو خولع
 على دار لم تثبت وان لم يسم الى العقار وحكمه ذكره لان الشفعة لا تثبت فيه عند
 الشافعي لانها عند دفع ضرر القسمة وعندنا لدفع ضرر الجوارح م ورعى كذا
 ويؤوبت صغير بحيث لا يتنفع به اذا قسم وهو وطرق مملوكين لآباء وتخل فانها
 لسا بعقار ولا في حكم بيعا مقصدا وقد عرفت انها اذا بيعا للعقار لا تثبت فيها
 الشفعة ويخص ويملك خلافا لما كذا وارث الى موروث فان الدار اذا ملكت بآلة
 لا تثبت فيها الشفعة وصدقه وبه الا بشرط عوض بلا شفع فيها الى الموهوب
 وعوضه لانها بهيمة ابتداء وان لم يكن العوض مشروطا فلا شفعة فيها ولا في دار
 قسمت بين الشركاء لان القسمة فيها معنى الافراز ولهذا يجري فيها الجبر والشفعة
 لم تشرع الا في المبادلة المطلقة او جعلت اجرة او بدل بحق او بدل صلح عن دم محمد
 او مهر او ان قبول بعضها مال بان تزوج امرأة على دار على ان تدهى على الزوج
 الف درهم فلا شفعة في شي منها لانها عندنا تحقق بمعاوضة مال بال مطلق لانها
 تثبت بخلاف القياس بالاثارة معاوضة مال بال مطلق فينقص عليها او يبيع عطف
 على جعلت الى لا شفعة في دار بيعت بخيار البايع ولم يسقط خياره لانه يبيع زوال
 الملك عن البايع فان اسقط وجب لزوال المانع عن زوال الملك لكن بشرط الطلب
 عند سقوط الخيار في الصحيح لان البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك او يبيع بيجا
 فاسدا يعني اذا اشترى دارا فاسدا فلا شفعة فيها اما قبل القبض فليتها ملك
 البايع فيها واما بعده فلا حتمال الفسخ لان كل واحد من المتبايعين سبيل من
 فسخه ولم يسقط فسخه فانها اذا بيعت بيجا فاسدا وسقط حق الفسخ بان يني

قسمه قبلا

لا تثبت الشفعة

الصدقة اعطى العقر
 والهدية اعطى العتق

او بدل خلع

المشترى فيها ثبت الشفعة أورد المبيع خيار رؤية أو شرط أو عيب بقضا
متعلق برة بعد ما كنت بعد إذا بيع وملت الشفعة ثم ردة المبيع بأخذ ما ذكر
بقضا، القاض فلا شفعة لأنه لا يفسخ لا بيع بخلاف ردة بقضا، لأن الردة كما لم يجب
فأخذه بالرضا، صار كأنه اشتراه أو باقالة فإنها بيع في حق الثالث والشفعة ثالثها
وثبتت الشفعة للعبد المسترق بالدين بحيث يحيط برقته وكسبه في بيع سببه
وله أنه سببه في بيعه إلى العبد لأن ما في يده حينئذ ليس ملك مولاه وثبتت أيضا
لمن شركه سواء، شركه أصالة أو وكالة أو شريك له أي لمن وكل آخر بالشرك فاشترى لأجل
الموكل والموكل شفع كان له الشفعة صورة دارين ثلثة ولله جار بلا صق و
فإذا بيع الدار واشترى أحد الشركاء ثبتت الشفعة للشركاء سواء اشترى أصالة
أو وكالة وكذا ثبت للموكل إذا اشترى الموكل لأجل وثبتت أيضا للشركاء الآخر فائدة
أنها لا تثبت للجار لأن الشريك مقدم عليه لا أن لا تثبت لمن باع وكيل كان أو أصيلا
لأن أخذه بالشفعة يكون سعيًا في نقض ما تم من جهته وهو الملك والبدل في شري
الإنسان في نقض ما تم من جهته مردود أو بيع له وهو الموكل لأن تمام البيع به أذولا
توكيل له كما جاز بيعه أو ضمن الدركه إلى من ضمن الدركه عن البايع وهو شفع لا ثبت له
الشفعة لأنه الضمان الدركه تقرير البيع فكان كالبيع كذا إذا لا ثبت الشفعة فيما ذكر
لا ثبتت أيضا فيما بيع الأذراع ما وقع في حواله وقاية من قوله الأذراع بالنصب كأنه
سهم من الناح من طول حد الشفع إلى المقدار عرضه ذراع أو شبر أو أصبع وطوله
تمام ما يلاصق دار الشفع فإن ما يلاصقها أذ لم يبع لا ثبتت الشفعة لانقطاع الجوار
وهذه حيلة لاسقاط شفعة كذا إذا وحب للشركه هذا المقدار وقبضه وله حيلة أخرى
ذكرنا بقوله أو شركه سهمًا بمن ثم باقيا بمن آخر فالج رشفعة في الأول لأنه المبيع أو لا في
الثاني بل هو فيه جارو المشركه شريك في الثاني والشريك مقدم على الجار وهذه حيلة لإبطال
حق الشفعة ابتداء، وهنا حيلة فبعد تقبيل رغبة الشفع في الشفعة وهي أنه إذا اراد
أن يشرك الدار بالان شريكهما واحدًا من ألف سهم منها بالف الأدرهما ثم اشترى الباقي

الباقي بدرهم فالشفيع لا يأخذ بالشفعة إلا الأول ثم لا الباقي لأن المشتري صار شريكًا
وهو أحق من الجار وله حيلة أخرى ذكرنا بقوله أو شركى أي الدار بمن حال كالف مثل أو دفع
توبادينا قيمة عشرة به أي بمقابل الثمن فالشفعة بالثمن لا الثوب لأنه عقد آخر والثمن هو
الموضع عن الدار وهذه حيلة بيع الشركه والجوار فيشتري المنزل الذي قيمته مائة ألف و
يعطى عن الألف توبادينا قيمة عشرة لكن المنزل إذا اشترى يرجع المشتري على البايع بالف لبقاء
العقد الثاني فينظر البايع فالأول أن يباع بالدرهم الثمن دينار حتى إذا اشترى المنزل
يبتل الصرف فيجب ردة الدينار فقط إذا ظهر أن الألف لم يكن عليه فصار كمن اشترى من
آخر دينار بعشرة ثم تصادق أن لا دين عليه فانه برة الدينار وله حيلة أخرى أحسن والأصل
ذكرنا بقوله أو شركى بدرهم معلومة أما بالوزن أو الأثارة بقبضه أي مع قبضة
فلوس أشير إليها وجهل قدرها وضيع الفلوس بعد القبض فإن الثمن معلوم
حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كره الجبل لا سقاط
الشفعة الثابتة وما قال بأن يقول المشتري للشفيع بعد اثباته أنا أبيعها منك
بما أخذت فلا فائدة في الأخذ بها في الشفع ولا يأخذها بعد الاثبات فينقط
الشفعة لكن يكره وأما الحيلة لعدم ثبوتها ابتداء، فعند أبي يوسف لا يكره لأنه
يحتاج لدفع ضرر عن نفسه لأن في ملك الدار عليه بلا رضاه ضرر عليه والحيلة دفع
الضرر عن نفسه جائزة وإن تضرر الغير في ضيقه وعند محمد يكره لأن الشفعة إنما تثبت
لدفع الضرر وفي إباحة الحيلة ابتداء الضرر وبالأول يفتح ههنا وبثاني بالذكوة
قال صدر الشريعة الشفعة إنما شرعت لدفع ضرر الجوار فالمشترى إن كان ممن يتضرر
به الجيران لا يحل إسقاطها وإن كان رجلا صالحا يشفع الجار والشفيع متغلب
لا يجب جواره فحينئذ يحتاج إلى إسقاطها يبطلها أي الشفعة ترك طلب الموأبته أو ترك
الاشهاد عليه أو طلب الموأبته قادر عليها أما الأول فإن يترك طلب الموأبته حين علم بالبيع
قادر عليه بأن لم يأخذ أحدًا من المكن في الصلوة فإن شفعته يبطل بالأعراض وهو ما
ثبتت حالة الاختيار وهي بالاعتدال أو ما الثاني فإن يتوكل الأشهاد على طلبها حين علم بالبيع فإنه كان عنده

متعت ح

رجلا أو رجل أو امرأة أو فكت
ولم يشهدا على طلبه فانه
أيضا دليل الاعتراض قال في الهداية
أنه لا يثبت الشفع إلا بالطلب
الموأبته حين علم

وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته وقد قال قبل هذا في باب طلب الشفعة الاشهاد
 في طلب الموائمة ليس بلام واعترض عليه بان بين كلاميه تناقض ومثاواه
 الغفل عن قوله وهو يقدر على ذلك فان مراده ان الشفعين اذا سمع البيع في مكان
 حال عن الشهود فكنت تبطل شفعته واذا قال طلبت الشفعة وان سمع احد
 لا تبطل حتى اذا حضر عند القاضي وقال الشفعين طلبت الشفعة ولم اتركها وحلف
 على ذلك كان بارا في بيعة ويثبت طلب الموائمة وسببا لهذا زيادة تحقيق عن قريب
 ويبطلها ايضا صلى الله عليه وسلم الشفعين منها الى الشفعة بعوض لانه يعلم بقدرة الى العوض
 لبطلان الصلح لانها مخرجه حق التملك بلا ملك فلا يصح الاعتراض عنه لانه رشوة فردة
 ويبطلها ايضا موت الشفعين بعد البيع قبل القضاء بها الى بالشفعة ولم يكن لورثته
 حق الاخذ بالشفعة حتى اذا مات بعد القضاء بها ولو قبل نقد الثمن وقبضه لا تبطل
 لتفرقه بالتقضاء وجه بطلانها انها مخرجه حق التملك وهو لا يبقى بعد موت صاحب الحق
 فكيف يورث لانه لا يبطلها موت المشتري لان الحق باق بموت المشتري عليه لا يتغير
 سبب الاحتياق ويبطلها ايضا بيعه ما يشفع به قبل القضاء بها بغيره اذا باع الشفعين
 داره الى بشفع بها بعد شركة المشتري قبل ان يقضى له بالشفعة وهو يعلم بالشراء او لا
 بطلت شفعته لان الاحتياق بالجوار والشركة وقد زال قبل التملك ويبطلها ايضا جعل
 الجعل ما يشفع به سجدا او مقبرة او وقف سجلا قال قاضي حان شرطه في الشفعين فيما
 يستحق به الشفعة وقت القضاء فلو جعل داره التي يستحق بها الشفعة سجدا او مقبرة او
 او وقف سجلا لم يقضى له بالشفعة لم يكن شفعها للبيعة فان المسجد والمقبرة والوقف
 المسجل بمنزلة الزايل عن ملكه قال الشفعين طلبت حين علمت قال لقول له بيعة قوله قال لقول
 له يدل على ان الاصل ان يقيم المشتري البيعة اتان يقول للشفعين تركت الطلب ليكون
 صورة الاثبات او يقول ما طلبت لانه وان كان نفي ظاهر لكنه نفي محصور فيكون حكم
 الاثبات كما تقرر في الاصول وعلى التقديرين ان اقام البيعة قبيل ولا يختلف المشتري
 بانه لم يترك او طلبه ان لم يكن له بيعة على تركه و اقام الشفعين البيعة على طلبه وقبل وان كان

ما حجب

وان كان لها بيعة يزوج بيعة المشتري لان الشفعين متبرك بالطاهر وهذا كان القول له
 ولم يكتف باقامة البيعة بخلاف قوله علمت امس وطلبت كما سبنا ويدل على ذلك ما
 ذكر في بعض شروح تلخيص الجامع ان الشفعين لو لم يكن بخبرة احد يسمع ينبغي ان
 يطلب لانه يصح بلا اشهاد او اشهادا لا يشهد لئلا يترك فيبيع ان يطلب حتى اذا حلف المشتري
 يمكنه ان يحلف انه طلب كما يسمع فظهر ان الحكم هنا ان المشتري ان اقام البيعة يحكم بها والا
 فان اقامها الشفعين حكم بها وان لم يكن لواحد منهما بيعة حلف الشفعين فحكم بالشفعة
 ولو قال علمت امس وطلبت كلف اقامة البيعة ولا تبطل قوله لانه اذا وافى الطلب الى وقت
 ماض فقد حكمي مالا يملك استينافه للحال ومن حكمي مالا يملك استينافه للحال لا يصدق فيما
 حكمي بلا بيعة واذا لم يصف الطلب الى وقت ماض بل اطلق الكلام اطلاقا فقد حكمي مالا يملك
 استينافه للحال لانا نجعله كانه علم بالشراء الآن وطلب الشفعة الان فلذا جعل
 القول قوله كذا في العارضية وغيره ما سمع اي الشفعين تركا فسلمها الى الشفعة فظهر شرعا
 غير ذلك او سمع بيعه بالف تسليم وكان باقل او يكيل او وزن او عدوى متقارب قيمة الف
 او اكثر فهي له الى الشفعة يكون للشفعين ولا يكون تسليمه مانعا بعرض كذلك اي اذا علم
 انها بيعت بعرض قيمة الف واكثر لانه لا يكون له الشفعة والاصل فيه ان الغرض
 في الشفعة يختلف باختلاف قدر الثمن ووجه الشك في هذا اذا سلم على بعض الوجوه
 ثم تبين خلافه بقيت الشفعة بما لها لان التسليم لم يوجد على الوجه الذي استحقه بيانه انه
 اذا اخبر ان الدار بيعت بالف درهم فلم الشفعة ثم علم انها بيعت باكثر فالتسليم صحيح لانه
 انما سلم لاستكان الثمن فاذا كان اكثر من ذلك كان ارضى بالتسليم وان علم انها بيعت
 باقل او بجهة او شعر قيمتها الف او اكثر فهو على شفعته لان تسليمه عند كثرة الثمن لا يدل
 لا يدل على تسليمه عند القلة وكذا تسليمه في احد الجانبين لا يكون تسليمه في الآخر فربما يسأل
 عليه اداء احداهما ويقدر الآخر وكذا كل توزون او يكيل او عدوى متقارب بخلاف ما اذا
 علم انها بيعت بعرض قيمة الف واكثر فانه تسليم لانه انما ياخذ بقيمة دراهم او دنانير ولو اتيها
 بيعت بدنانير قيمتها الف واكثر صح التسليم وكذا هذا وان كان باقل فهو على شفعته بشفع

اي انما كان العرض بقيمة اقل من الف

على حصة احد المشتري لا حصة احد الباع بل اخذ الكل او ترك بيعه اشتراكية جماعة
 من واحد فليس فيه ان يأخذ فضل حده وان باع جماعة من واحد لا يأخذ حصة احد
 الباع لان في الاول دفع ضرر الجار الثاني وينفع ايضا نصيبا بغير ما بيع مشاعا
 من دار فقاما ببيع اشتري وجعل نصف دار فقام الباع والبايع والمشتري فليس فيه
 ان يأخذ النصف الذي صار للمشتري او يدع ويبذل ان ينفذ القيمة لانها
 من ثمة القبض لان القبض لا يتقاع ولا يتم الا بتقاع في الشايع الا بالقيمة صح لا
 والوصي تسليمها الى الشفعة على الصغير لانه ترك للتجارة فيصح من ملك التجارة
 كذا اذا لم يملكها بغيرها اشتراكية دار بجوار الصبي فكتا فان السكوت عن
 الطلب ممن يملك التسليم بمنزلة التسليم الوكيل بطلبها اذا سلم او اقر على الموكل
 بتسليم الشفعة صح لو كان التسليم او الاقرار عند القاي وان كان في غيره فلا يجوز
 الا انه يجوز من الخصومة وقال ابو يوسف يجوز مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا
كتاب الرهبة لما فرغ من البيع الذي هو ملك عين بعوض وما يتبعه من الشفعة
 شرع في الرهبة التي يملك عين بلا عوض فقال هي لغة تبرع وتفضل بما ينفع
 الموهوب له مطلقا قال الله تعالى حكاية فرب لي من ذلك ولينا وقال الله تعالى
 يشاء انا نأويهم لمن يشاء الذكور وشرعنا ملك عين بلا عوض اي بلا شرط عوض
 لان عدم العوض شرط فيه لينتقض بالرهبة بشرط العوض فتدبر وتفتح بايجاب
 كونه فان صرح فيها ونكت ايضا كذلك يقال بخلافه اياه بطريق
 بلا عوض واعطيت واظونك هذا الطعام فاقبضه قال صاحب الهداية الاطعام
 اذا ضيق الي ما يطعم عينه يراى به ملك العين بخلاف ما اذا قال اظونك هذه الارض
 حيث يكون عارية لان عينها لا تطعم وقال صاحب المحيط الاضافة الطعام الي ما يطعم
 عينه تحتل التملك والاباحة فاذا احتل الامر من فاذا قال اقبضه دل ذلك على ان
 المراد التملك ولهذا زيد بها قوله فاقبضه وجعلت هذا لك فان الام للتملك
 واعمر كنه لقوله دم من اعمر عمره فهو للموكل ولو رثته من بعده وسبانه تام بانه

بيانه وجعلته لك عمرى وملكك على هذه الدابة لو نول الى نول بالجل الرهبة لانه ليس
 بصريح فيها فيحتاج الى النية لانه قد راد به الرهبة يقال حمل الامير فلانا على الفرس
 يراى به التملك وكسوته يعني هذا الثوب فان الكسوة يراى بها التملك قال الله تعالى
 او كسوتهم ودارك لك بمنا، وخره هبة فصب على الحال ضمير الظرف واللام في ذلك
 للتملك سكنها هذا الاين في الرهبة بل تنبيه على المقصود بمنزلة قوله هذا الطعام
 لك تأكل وهذا الثوب لك تلبس لاغ دارك لك هبة سكني فان قوله سكني تنبيه فيكون
 تنبيها لما قبل فيكون عارية لا هبة او محكم وهو دارك لك سكني هبة فان معناه
 دارك لك بطريق السكني حال كون السكني هبة فيكون عارية لا هبة او دارك لك سكني
 سكني حال كون السكني صدقة او دارك لك صدقة عارية الى حال كونها صدقة بطريق
 العارية فعارية تنبيه يفهم منه المنفعة او دارك لك عارية هبة الى بطريق العارية
 حال كون منافعها هبة لك فان هذه العبارات تدل على العارية لا الهبة وقبول
 عطف على ايجاب فانها كالبيع لا تصح الا بالايجاب والقبول وتتم عطف على فتح
 بالقبض قال الامام حميد الدين ركن الهبة الايجاب في حق الواهب لانه يتوعد فيه
 من جهة المتبرع اما في حق الموهوب له فلا يتم الا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه فيه الا بالقبض
 الكامل الممكن في الموهوب والقبض الكامل في المنقول ما يناسبه في العقار ما يناسب
 قبض متاع الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يحتل القيمة بالقيمة حتى يقع
 القبض على الموهوب بالاصال من غير ان يكون بتسليم قبض الكل وفيما لا يحتل
 القيمة بتسليم الكل ولو وصية شاعلا لك الواهب لا مشغولا به فتم تبرع على
 قوله وتم بالقبض الكامل بالقبض في مجلسها الى مجلس الهبة بلا اذنه الى الواهب
 وبعده الى بعد المجلس به الى باذنه ولو نهاه الى ان الواهب الموهوب له عن القبض
 لم يقع القبض مطلقا في المجلس وبعده اذ لا عبرة للدلالة بمقابلته التبرع في يجوز
 متعلق بقوله يتم بالقبض والمراد به ان يكون مفرغا عن ملك الواهب وحقه واحترز
 عن هبة التبرع على التحيل وكيفية ما سبانه مقوم الى متعلق به القيمة ولم يبق مشاعا

فانه قد يره مخلصها غلبة
 بقوله سكني تنبيه او دارك
 لك سكني صدقة اي بطريق
 السكني صح

محو

ومشاع لا يتم الا ليس من شأنه ان يتم بمعنى انه لا يبقى منتفعا به بعد القسمة
كعد واحد وواحدة او لا يبقى منتفعا به بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي
كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير والثوب الصغير لا لا يتم
بالقبض فيما ان مشاع يتم الى من شأنه القسمة كالارض والثوب المذروع و
نحو ذلك ولو وصلته الى ولو كانت الهبة لله بكلمة الى شريك الواهب لان القبض الكافي
لا يتصور فيه فان قسمة الى افرز الجوز الموهوب المشاع وسلم الى الموهوب
تمت الهبة لان تمامها بالقبض وعنده لا شيوع فيه ولو سلمه شائعا لا يملكه حتى
لا ينفذ تصرفه فيه ويكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره قاضي حان
كلين في فروع وصوف على علم وزرع وتخل في ارض وتخل في ثمنه نظاير المشاع
لا مثلها اذ لا شيوع في شيوع في شيء منها كقوله في حكم المشاع حتى اذا فصلت هذه
الاشياء عن ملك الواهب وسلمت صحح بينهما كما في المشاع بخلاف دقيق في بوز
ودين في سيم وسمين في لبن حيث لا يصح اصلا الى سواء افرزنا وسلمها او لا لان
الموهوب في حكم المعدم وسره ان الخطأ احتملت وصارت دقيا وكذا غيرنا
وبعد التحال هو عين آخر على ما عرف في الغصب بخلاف المشاع فانه محل للملك
حتى يجوز بيعه لكن لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز وتتم عطف على قوله فتم بالقبض
وتفريع على قوله ولو شاعلا لملك الواهب لا مشغولا به في مشاع في دارة وطعام
في جرابه اذا سلمها بما فيها بخلاف العكس يعني لو وهب مشاعا في دارة او طعاما في
جرابه وسلمها الى الدار والجراب بما فيها صححت الهبة في المشاع والطعام ولو وهب
دارا فيها مشاع الواهب وسلم الكل الى الموهوب له او وهب جرابا وفيه طعام الى
الواهب وسلم الجراب لا يبعث الهبة والاصل ان الموهوب متى كان مشغولا بملك الواهب
يمنع التسليم فيمنع صحة الهبة ومتى كان شاغلا لا يمنع التسليم فيصح الهبة في الفصل
الاول الموهوب شاغل لا مشغول وفي الثاني الموهوب مشغول بملك الواهب
وبهذا لان المظروف يشغل الظرف واما الظرف فلا يشغل المظروف الا اذا وهب

الا اذا وهب المشاع والطعام ايضا فقبض الكل باذنه تصح في الكل يعني لو وهب الدار
ولم يسلم حتى وهب المشاع او وهب الجراب ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم الكل صححت
الهبة في الكل لانه اذا سلم الكل جملته صار كأنه وهب الكل بخلاف ما اذا تفرق التسليم
وانما قال باذنه لانه ان لم ياذنه له بالقبض فقبض ضمن لانه افسد ملكه غيره كذا في الكافي
وتنوب القبض في المجلس من باب القبول يعني اذا صدر الايجاب من الواهب فقبل قبول
الموهوب له المقعد اذا قبض الموهوب باذنه صح الهبة لان القبض في المجلس دليل القبول
ثم ان القبض في المجلس هل يحصل بالتحلية بين الموهوب له والموهوب اخلف فيه المشاع بخ
حتى قال الامام ابو الليث بن قبض عند محمد لا عند ابو يوسف والمخاراة يصح في جميعها
الى الهبة بالتحلية لا فسد كما في الفتاوى الظهيرية وهب دارا بمائة دينار وسلمها فاحتق
المشاع صححت الدار اذ بالاحتقاق ظهر ان يده في المشاع كان يد غصب وصار كالمو غصب الدار
والمشاع ثم وهب له الدار او اودعه الدار والمشاع ثم وهب له الدار فانه يصح ولو وهب
ارضاً وزرعاً وسلمهما فاحتق الزرع بطلت الهبة في الارض لان الزرع مع الارض بحكم
الاتصال كشيء واحد فاذا احتق احدهما صار كأنه احتق البعض الشايع فيما يحتق القسمة
فيبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي قال صدر الشريعة المفيد هو الشيوع المتعارف لا الشيوع
الطاردي كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشايع او احتق البعض الشايع بخلاف الوهن فان
الشيوع الطاردي يفسد في الفصولين ان الشيوع الطاردي لا يفسد الهبة بالاتفاق وهو ان
يرجع في بعض الهبة شايعا اما الاحتقاق فيفسد الكل لانه متعارف لا طاركا كذا في شرح الاسلام ابو بكر
في بنية المحيط **اقول** عنه ان صدر الشريعة صورة الاحتقاق من اشمل الشيوع الطاردي غير
صحيح والصحيح ما في الكافي والفصولين لان الاحتقاق اذا ظهر بالبيينة كان مستندا الى ما قبل
الهبة فيكون متعارفا لا طاركا عليها الهبة الفاسدة تفقد الملك بالقبض وبه يعني كذا في الفصولين
وبلى الوهب الرجوع فيها الى الهبة الفاسدة يعني اذا ثبت الملك فيها هل ثبت ولاية الرجوع
للوأهب فيما وهب هبة فاسدة لذل رحم محرم منه قال بعض المشايخ كانت المسئلة واقعة
الفتوى وفرقت بين الهبة الصحيحة والفاسدة فافيت بالرجوع وقال الامام الاسمر وشي

وسلمها

والامام عماد الدين هذا الجواب مستقيم اما على قول من لا يرى الملك بالتبضع في الهبة الفاسدة
 فظاهر واما على قول من يرى ملكا في المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على ما تقر فان
 فاذا كان مضمونا بالقيمة بعد الهلاك كان سخي الرد قبل الهلاك فيملك الرجوع والاعتداء
 قال وبهت كذا هذه الفارة الخطأ والرق السخن فقط لما عرفت ان كلا منهما شاغل
 للملك الوهاب لا مشغول به وبهت دارا لزوجها وهما معا سكاكين فيها جازت الهبة
 ويصير الزوج قابضا للدار لان المرأة ومشاغرها في الزوج فصح التسليم ذكره قاضي خان
 وبهت ثيابا في صندوق مغفل ودفعه الى الصندوق لا يكون قبضا فلا يتم الهبة لان
 الهبة القبض الما يحصل اذا صح الانتفاع به ولا انتفاع مع القفل وتم هبة ما مع الوهب
 له بل قبض جديد يعني اذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له وديعة او عارية
 او امانة ملكها بالهبة والقبول وان لم يجد فيها قبضا لان القبض في باب الهبة غير
 مضمون فيعتبر فيه اصل القبض وهو موجودا هنا فتاب عن قبض الهبة بخلاف البيع
 يعني اذا باع الوديع او نحوها من في يده يحتاج الى قبض جديد لان البيع يقتضي قبضا
 مضمونا وقبض المودع قبض امانة فلا ينوب عن قبض الضمان بل يحتاج الى جديد
 القبض والاصل فيه ان القبضين اذا اتجا نسا ناب احدهما من باب الآخر لا اتحادهما
 جبا واذا اختلفا ناب الاقول عن الاضعف بلا عكس لان في الاقوة مثل الادنى
 وزيادة وليس بالادنى ما في الاقوة ولم ايضا ما وبهت الاب لطفل بالهبة
 لانه في قبض الاب فينوب عن قبض الصغير لانه وليه فيشترط قبضه سواء كان في يده
 حقيقة او يد مودعه لان يد المودع كيد المالك بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب والمستاجر
 او المزين حيث لا يجوز الهبة لعدم قبضه لان كل واحد منهما قابض لنفسه اذا كان في
 الموهوب معلوما قال في النهاية لفظ المبوط وكل شيء وبهت لانه الصغير والشاهد عليه
 وذلك الشيء معلوم فهو جائز في القبض فيه باعلام ما وبهت له والاشهاد عليه ثم قال
 والاشهاد ليس بشرط بل الهبة تتم بالاعلام الا انه ذكر الاشهاد احتياطا عن جود سائر الورثة
 بعد موته وعن جوده بعد اذراك الولد ولم ايضا ما وبهت اجنبي له الى للطفل بقبضه

بسم الله
 في هبة ما وبهت

في هبة ما وبهت

بقبضه الى الطفل محظا لانه في ان دفع المحض ملحق بالبالغ او قبض ابيه اوجبه
 او وصي احدهما لانه قائم مقامهما او قبض ام هو الى الطفل معها او قبض اجنبي
 يريته وهو الى الطفل معه او قبض زوجها لها الى للصغيرة لكن بعد الزفاف لان الاب
 اقامه مقام نفسه في حفظها وقبض الهبة لها ولو قبض الاب ايضا صح لان اصل الولاية
 له وولاية الزوج منه ولم تجز هبة الرجل كونه وصفا لانه لا يتصل بها بمنزلة اطرافها
 ولانه ان لم تجز الهبة للرجل وان جاز الاقرار له ان بين سببا صالحا له وسببا بيا في
 الاقرار ان شاء فصح هبة اثنين دارا الواحدة لانها سلمتا كجمل وهو قد قبضها فلا
 شيوع وعكس وهو هبة واحد لاثنين لا الى لا يقع لانها هبة النصف من كل واحد
 فيلزم الشيوع لتصدق عشرة على عشرين فانه لا يجوز لان التصديق على الغني هبة فلا يجوز
 للشيوع ووجه هو ان التصديق العشرة وبهت على فقيرين لان الهبة للفقير صدقة يستغنى
 بها وجه الله تعالى وهو واحد والفقير ناب عنه بخلاف الهبة وبهت نصف الداروم
 ثم الباقي لم تجز ولو وبهت الى اب في قبض التسليم وسلم الكل جملته صححت في الكل لانه اذا سلم
 الكل جملته صار كانه وبهت الكل جملته بخلاف ما اذا اتفرقت التسليم هبة دار مشواة
 قبل القبض متعلق بالهبة تجوز يعني اذا اشترى دارا فقبل ان يقبضها وبهت الآخر
 جازت الهبة لما عرفت ان التصرف في العقار قبل القبض يجوز كذا في يجوز هبة درهم
 صحيح لرجلين لانه هبة مشاع لا يقسم وانما قال صحيح لان المقتسوس في حكم العروض كما عرفت
 فيكون مما يقسم فلا يصح هبة لرجلين للشيوع معه درهمان قال لرجل وبهت كذا دارا
 منها ان استويا الى قدر لم تجز والا جازت والفرق ان الهبة في الوجه الاول تناولت
 احدهما وهو مجهول فلا يجوز وفي الثاني تناولت قدر درهم منها وهو مشاع لا يحتل احد
 القسم فيجوز ويجوز ايضا هبة ابق متر دوز دار الاسلام لطفل لان يد المولى باقية عليه
 حكما لقيام يد اهل الدار عليه فمنع ظهوره في ملكهم ان دخل فيها ولو وبهت بعد دخوله فيها
 لم تجز وقد مر في باب استيلاء الكفار وكذا يجوز هبة البناء دون العروة اذا اذن له الى
 للموهوب له الوهاب في نفسه وبهت ارض فيها ربيع دونه الى دون النورج او محل فيها ربيع

ان دون التبر اذا امره الى الواجب الموهوب له بالمحصاد في الذرع والجذاذ في التمر لان
 المانع للجواز الاشتغال بملك المولى فاذا اذن المولى في النقض والمحصاد والجذاذ وفصل
 الموهوب له زال المانع فجاز الهبة **باب الرجوع فيها صحيح** ان الرجوع في اجنبي ارادة
 من لم يكن ذارحم محرم منه فخرج به من كان ذارحم وليس محرم ومن كان محرم وليس بذك
 رحم ولذا قال ومنعه المحرمية بالقرابة واحترره عن المحرمية بالمصاهرة كأمهات النسب
 والرباب وازواج البنين والبنات وقال الشافعي لا رجوع فيها لقوله ثم لا يرجع
 الواجب في هبة الا الوالد فيما يربى لولده ولما ماروى من قوله ثم الواجب احق بهبة
 ما لم يثبت منها الى ما لم يقوض والمرد حق الرجوع بعد التسليم لانها لا يكون هبة حقيقة
 قبل التسليم والمرد بما روى ان لا ينفرد بالرجوع بلا قضاء ولا رضا الا الوالد اذا احتاج
 الى ذلك فانه ينفرد بالاخذ بحاجته الى الانفاق وتسمى ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن
 رجوعا حقيقة علم ان هذا الحكم غير مختص بالهبة بل الاب احتاج فله الاخذ من مال
 ابنه ولو غايها كما ذكر في باب النفقات قال صدر الشريعة ونحن نقول به الى لا ينبغي ان
 يرجع الا الوالد فانه يتمكن للحاجة فتوهم بعض الناس من قوله ونحن نقول به ان الاب
 ان يرجع فيما ويب لابنه عندنا ايضا مطلقا وهو باطل مشأه الفعلة عن قوله الا الوالد
 فانه يتمكن للحاجة فتوهم بعض الناس من قوله ونحن نقول به ان الاب ان يرجع فيما ويب
 لابنه عندنا ايضا مطلقا وهو باطل مشأه الفعلة عن قوله فانه يتمكن للحاجة فان مراده
 ما ذكرناه لو لم يحج لم يجز له الاخذ من مال ابنه فان ما توهموا مخالفتنا لشرع علمنا
 كفاضحان وغيره ان قرابة الولد من جملة الموانع كما في الآباء والامهات وان علوا
 والاولاد وان سفلوا والاخوان والاخوات واولادهم وان سفلوا والاعمام و
 العتات والاخوان والحالات فقط فان اولادهم ليسوا بمحارم كما مر في كتاب النكاح ثم
 ان موانع الرجوع في الهبة سبعة ذكر الاول بقوله ومنعه المحرمية بالقرابة ووجه كونها
 مانعة ان المقصود وهو صلة الرحم يحصل بها واجبة في المحارم وكل عقد فاد مقصود
 يلزم وذكر الثاني بقوله وزيادة منصرف عطف على قوله المحرمية بالقرابة كبناء وعرسا ومن

وسمى ووجه كونها مافعة ان الرجوع المايصح في الموهوب والزيادة ليست بموهوبة
فلم يصح الرجوع فيها والعقل غير ممكن للرجوع في الاصل لا الزيادة فاستغنى الرجوع اصلا
وذكر الثالث بقوله وموت احد هما اما اذا مات الموهوب له فلان الملك قد انتقل الى
الورثة واما اذا مات الواهب فلان النص لم يوجب حق الرجوع الا للواهب والوارث
ليس بواهب وذكر الرابع بقوله وعوض فان حق الرجوع في الهبة كان لخليل في مقصوده و
قد عدم ذلك بوصول العوض اليه اضيف اليها اي الهبة بان قال خذ عوض بيتك
او بدلا عنها او بما يثلها او مكانها فقبض لم يرجع فلو وهب وعوض ولم يصف رجوع
كل الهبة مطلقا الى سواء كان العوض من الموهوب له او الاجنبي بامر الموهوب له او لا
لان العوض سلم له فلم يبق حق الرجوع وكذا ليس للاجنبي المحض الرجوع في عوضه
لان متبرع عن الموهوب لا يسقط حق الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع المحض على
الموهوب له اذا كان بغير امره لانه متبرع وكذا اذا امره الا اذا قال عوض عني على اني ضامن
كذا في الايضاح وذكر الخامس بقوله وخرجهما عن ملكه فان تبدل الملك كتبدل العين
وقد تبدل السبب وذكر السادس بقوله والزوجية فانها نظير القرابة المحمية في التوصل
بدليل جريان التوارث بينهما بلا حجب وبطلان مكان المقصود الصلة وقد حصل وقت
الهبة حتى لو وهب لامرأة ثم نكحها لم يرجع فيها ولو وهب لامرأة ثم ابانها فليس له
ان يرجع لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها وذكر السابع
بقوله وهل الموهوب فانه اذا ملك تعذر الرجوع فلو ادعى الموهوب له الهلاك صدق
بلا حلف كذا في الكاظم وضابطها الضابط للموانع حروف دمع خرقه مأخوذ مما قيل
ومانع عن الرجوع في الهبة يا صاحبي حروف دمع خرقه قاله الزيادة والميم موت
احدهما والعين العوض والخيال الخروج عن الملك والزواج الزوجية والقاف القرابة والهاء
الهلاك الخرق الطعن والخازق السنان فكانه شبه الدمع باللسان وهب لاجنه واجنبي
عبدا فقبضه الى الاخ والاجنبي العبد له كالتواهب الرجوع في نصيب الاجنبي لان الهبة
صح في حق العبد كما لا يقسم ولا مانع من الرجوع بخلاف الاخ فان القرابة فيه مافعة

او قال الموعود له قد بذلتا عنك اوعضا
 او قال بذلتا اوعضا اوعضا اوعضا
 او قال لا نفع الا بغيرك اوعضا اوعضا
 او قال قد نالنا منك اوعضا اوعضا
 او جازيتك علم اوعضا اوعضا
 فذا الموعود له يتوقف الحكم فيه على البعض
 ويتطلب ما يتعلق به ويتوقف اصلا وان
 ولا يكون له معنى الكسوف ان اعطاه شيئا ولم
 يعوضه اياها اوعضا اوعضا
 عوضا عن شيئا لا يكون عوضا عن شيئا
 من غير الرجوع فان عوضه عن شيئا
 بطل الرجوع في الجميع قل العوضا
 وان عوضه عن نفسه فله الرجوع فيها
 لان المانع التوقيف فيقدر بقدره
 نقل من الاحتياط

عنه وبه رجل سيفا وقبضة الرجل فوجهه الى الرجل السيف لا ختم رجوع الشاة اورد
عليه فلا اول الرجوع فيه لان الموهوب لما عاد الى الشاة بالرجوع لا بسبب جديد كان لا
الرجوع فيه ولو تصدق به الثالث على الشاة ان كان فقيرا او باعه منه ان كان غنيا لم يرجع
الاول لان هذا ملك جديد لعوده اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا بهذا الملك
فلا يرجع كذا في المحيط يرجع في احتقاق نصمها الى نصف الهبة والمراد الموهوب بنصف
عوضها لانه لم يدفعه اليه الا بسم له الموهوب لكل فاذا فات بعضه رجوع عليه بقدره
كغيره من المعاضات لانه احتقاق نصفه يعني اذا احتق نصف العوض لا يرجع شي حتى
يرد ما بقي من العوض لانه يصلح عوضا عن الكل ابتداء وبالاختقاق ظهر انه لا عوض الا هو
فيكون خبر الان حقه في الرجوع لم يسقط الا بسم له لكل العوض ولم يسم فان شاء ردة
ما بقي ورجع في الكل وان شاء امسك ما بقي ولم يرجع شي بخلاف ما اذا كان العوض
مشروطا لانها لا تتم تبعا فيوزع البديل على البديل فاذا احتق بعضه يرجع بما يقابل من
العوض كذا في الاسرار ولو عوض نصمها رجوع بالسم يعوض لان التقويض مانع فاذا وجد
في النصف يستعقب قدره ولو باع نصمها او لم يبيع رجوع في النصف لانه الرجوع في الكل
ففي البعض اولى ولا يمنع بيع النصف وادى الى الرجوع انما يبيع بحيث يؤخذ الموهوب
من يد الموهوب له بتراض من الطرفين او حكم قاض لان الرجوع في الهبة يختلف فيه فمنهم
من راي ومنهم من ابي وفي اصلها لان الواجب ان طالب بحقه فالموهوب له يستعقب بملك
وفي حصول المقصود وعدمه خفاء اذ من الجائز ان يكون مراده الثواب والتواضع فاعط
هذا لا يرجع لحصول مقصوده ومن الجائز ان يكون مراده العوض فعلى هذا يرجع فلا بد
من الفضل بالرضا او القضا فصح احتقاق الموهوب اي احتقاق الموهوب له العبد للموهوب
بعد الرجوع متعلق بالاعتناق قبل القضا لانه لا يخرج عن ملك الموهوب له الا بالقضا
فصح احتقاق قبل ولم يضمن الى الموهوب له بهلاكه الى الموهوب بعد الرجوع وقبل القضا
بعد المنع عن الواجب لقيام ملكه فيه وكذا اذا ملكه بده بعد القضا لم يضمن لان اصل قبضه
لم يكن موجبا ضمان المقبوض عليه وهذا دام عليه واستدانة الشئ معتبرة باصله ولكن ضمن

ضمن به اي بهلاك بعد القضا والمنع اي منعه بعد القضا وطلب الواجب فان الموهوب
حيث يكون امانة عند الموهوب له والمنع بعد الطلب بوجوب الضمان في الامانة ومع احد هما
عطف على قوله بتراض الى الرجوع بتراض او حكم قاض فصح لعقد الهبة من الاصل واعادة الملك
القديم لا الهبة للواهب فلم يشترط قبضه اي قبض الواهب لان القبض انما يعتبر في انتقال
الملك لا في القود الملك القديم وصح الى الرجوع في الشاة القابل للقبض كنصف دار وهبت
ولو كان هبة تامه فيه تلف الموهوب في يد الموهوب له فاحتق فضمن لم يرجع على الواهب
لانها عقد تبرع فلا يضمن فيه السلامة فبطلان الرجوع لما منع ثم زال الى المانع عاد الرجوع
بيانه انه اذا بني في الدار الموهوبة وبطل القاض رجوع الواهب بسبب البناء وهدم الموهوب له
البناء وعادت الدار كما كانت فلا يرجع فيها بخلاف ما لو اشترى عبد ابانها ثلثة ايام
ثم اعيد في مدة الخيار وخاض المشتري البائع في الرد وبطل القاض حقه في الرد بسبب الخي
في مدة الخيار ليس له ان يرد كذا في المحيط وهي بشرط العوض هبة ابتداء هذا اذا ذكره بملكه على
بان يقول وهبت لك هذا العبد الثوب بعدك هذا او بالف درهم وقبل الاخر يكون بيعا ابتداء
وانتها بالاجماع كذا في شرح الهداية وغيره فشرط قبضها الى العاقدين للعوضين لكون لكل
منهما هبة وبطلت بالبيع كما هو حكم الهبة ولم يخرج هبة الاب مال طفل بشرطه كالم يخرج
هبة به وبيع انها فترد بالغيب وخيار الردية وبشعق الشفعة كما هو حكم البيع
هذا عندنا وعند زفر والشافعي بيع ابتداء وانها لان العبرة للمعاني ولنا انه لا يخلو على
جهتين فيجمع بينهما ما امكن عملا بالشبهين فان قلت الهبة عليك عين بلا عوض والبيع عليك
عين بعوض فكيف يجمع بينهما وايضا التملك لا يجري فيه الشرط وكله على ينفذ الشرطية قلت
قد عرفت ان معنى كونها تملك بلا عوض كونها تملك بلا شرط عوض لا بشرط عدم العوض فلا ينافي
كونه بيعا وعرفت ايضا ان الشرط المنافي للتملك شرط فيه معنى الربوا او الفارق لا مطلق الشرط
حتى لو قال بعث هذا منك على ان يكون ملكا كصح البيع فيكون ما نحن فيه شرطا ابتداء نظرا
اي العبارة حتى لا يصير كالبيع لازما قبل القبض وشرطا بغير العوض نظرا لما يقول اليه حتى
يوفر عليه احكام البيع حال البقاء وهبت كروبا سا فقهره الموهوب له لا يرجع فرق بين هذا

نوشت

وبين الفصل بان في الفسادة زيادة متصل دون الفصل كذا عبد كافر اسلم في الموهوب
 له او جارية علمها الموهوب في الزمان او الكتابة او نحوهما حيث لا يرجع الواهب في هذه الصورة
 لان بالاسلام وتعلم الزمان ونحوها زاد الموهوب فبطل الرجوع وكذا ان يهب ببعد اذ تجل
 الواهب الموهوب له ان يبيع حيث بطل حق الرجوع لزيادة متصل في قيمة الموهوب تصدق
 على غنى ان قال لغني تصدقت عليك بهذه الدراهم او وحب لتغير ان قال له وبهتت بهذه
 الدراهم لا يرجع اعتبار اللفظ في المسئلة الاولى والمعنى في الثانية كذا في **فصل** وحب
 انه لا يحملها او على ان يرة فاعليه او بعثها اليه او وحب دار او تصدق بها ان يرة
 عليه شيئا منها او يعوضه في الهبة والصدقة شيئا منها صحت اي الهبة لانها لا تبطل بالشروط
 الفاسدة كما مر والشيء ام اجاز العري وبطل الشرط كما سبنا وبطل الاستثناء اي الاستثناء
 المحل لانه انما يعمل في المحل الذي يعمل فيه العقد وقد عرفت ان سببه المحل لا يجوز فلا يجوز
 استثناءه ايضا وبطل الشرط المحل لفته مقتضى العقد وهو ثبوت الملك مطلقا فاذا اعتبر
 الشرط المذكورة فثبت بها وهو بنا في الاطلاق واعتراض الزبلي على قولهم او يعوضه
 شيئا منها بان المراد به اما الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط
 وان اراد به ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على ان يرة
 عليه شيئا منها **اقول** تحت الشق الاول قوله فهي والشرط جائز ان ممنوع وانما يجوز اذا كان
 العوض معلوما لما عرفت من المباحث السابقة وصرح به بعض شراح الهداية وكذا الحال
 في الصدقة اعتق حملها ووجهها صحت الهبة في الام لان الجنتين لم يبق على ملكه فلم يكن الموهوب
 مشغولا بملك الواهب بخلاف التدبير في بطلانها ووجهها لم تصح الهبة لان المحل يبق على
 ملكه لا يجوز تعليق الا براء عن الدين بشرط الا بقاء في الشرط كائن فلو قال لم يبره اذ جاء
 عند فانت براء منه اي من الدين بطل اي الابرار لانه تعليق بشرط محض ولو قال لم يبره ان
 كان لي عليك دين ابرائتك عنه وله وعليه دين صح الا براء لانه تعليق بشرط كائن فيكون
 تنجية او جاز العري لا الوقي العري ان يجعل داره لآخر مدة عمره واذا مات ترة عليه فيصح ان
 التملك وبطل الشرط والوقفي ان يقول ان مت فبلك فليكون تملك مضافا الى زمان والو

الشروط ما

وهو من الارتقاب وهو الانتظار كانه ينظر موته فلا يبيع لعدم التملك في الحال
 وقال ابو يوسف يبيع الرقبي ايضا بناء على انها تملك للحال واشترط الاستعداد
 بعدم موته عنده فيكون النزاع لفظيا **كتاب الاجارة** لما فرغ من مباحث
 تملك العين بلا عوض شرع في مباحث تملك المنفعة بعوض فقال في لغة فعالة
 من اجرة من باب طلب وضرب آتم للاجرة وهي ما يعطى من كوى الاجير وشرعا
 تملك نفع بعوض وانما عدل عن قولهم تملك نفع معلوم بعوض كذلك لانه ان كان
 نفعها للاجرة الصحيحة لم يكن ما فاعلتا وله الفاسدة بالشرط الفاسد وبالشروع
 الاصل وان كان نفعها للازم لم يكن تقييد النفع والعوض بالمعلومية صحيحة وما
 اختلفت هنا تعريف للازم كما ان تعريف البيع كان كذلك عين او دين او نفع الاولان
 ظاهران واما الثالث فسيأتي توضيحه وتنفقه باعرتك هذه الدار شهر ايكذا او وبتك
 منافعها يعني ان الاجارة تنفذ بلفظ العارية حتى لو قال لغيره اعرتك هذه الدار
 شهر ايكذا قبل المحل طيب كانت اجارة صحيحة اما العارية فلا تنفذ بلفظ الاجارة
 حتى لو قال اعرتك هذه الدار بلا عوض كانت اجارة فاسدة لا اعاره ولو قال له
 وبتك منافع هذه الدار شهر ايكذا يجوز ويكون اجارة كذا في الفتاوى والصغرى
 واختلف في انعقاد بلفظ البيع ذكر شيخ الاسلام ان فيه اختلافاً في المشايخ و
 وقال اذا قال المحل لغيره بعثت نفسي منك شهر العمل كذا فهو اجارة وعن الكرخي
 ان الاجارة لا تنفذ بلفظ البيع ثم رجع وقال تنفذ كذا في الخلاصة ويعلم النفع
 ببيان المدة طال او قصرت كالسكنى والزراعة مدة كذا اي سكنى الدار او الارض
 او زراعة الارض مدة كذا او بيان العمل كالصباغة والصبغ والخيطة ونحوها
 او الاشارة عطف على بيان اي يعلم النفع ايضا بالاشارة كتقول هذا الماشية فان
 النفع ليس بشار اليه لكن يعلم من الاشارة انه الفعل المخصوص لا يلزم الاجر بالبعد
 اي لا يملك بنفس العقد ولا يجب تسليمه به عينا كان او دين لان العقد معاوضة
 احدا العوضين منفعة تحدث شيئا والآخر مال ومقتضى المعاوضة الى واة
 تحدث ما

فمن ضرورة التراضي في جانب المنفعة التراضي في البذل بل بتجديد بان يعطيه قبل خلول
الاجل فانه يكون هو الواجب بالعقد حتى لا يكون له حق الاسترداد او شرطه ان
شرط تجديد حال العقد فانه حينئذ يجب او الاستيفاء الى استيفاء المنفعة المعقود
عليه فان الاجر حينئذ يجب ايضا او كونه منه الى من الاستيفاء و فرع على هذا بقوله
فيجب ان الاجر لا يرضى ولم تكن لوجود التمكن من الاستيفاء وبقوله ويحفظ
ان الاجر بالغيب الى اذا غصبها غاصب من يده يسقط الاجر للموثر طلب الاجر للدار
والارض لكل يوم وليلة لكل مرحلة والقياس ان يطلب في كل ساعة بحسب الحاجة
للمساواة كما عرفت لكنه يقتضي الى الخرج اذا لم يعلم حصته الا بمقتضى فرجعه الى ما ذكر
والحجاطة ونحوها يعنى للموثر طلب الاجر في هذه الصنایع اذا فرغ من العمل لكل
يوم وان عمل في بيت المتاجر حتى اذا عمل في بيت المتاجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق
شيئا من الاجر على ما في الهداية والتجريد وذكر في المبسوطين والفوائد الظهيرية
والذخيرة وشروح الجامع الصغير انه اذا حاط البعض في بيت المتاجر يجب
الاجر له بحسب ما اذا سرق الثوب بعد ما حاط بعضه يستحق الاجر بحسب ما
والخبر فيه ان المتاجر طلب الاجر للمخبر في بيت المتاجر بعد اخراجه من الثور فان
احترق بعده فلا اجر ولا غرم لاسيما ان الاجر والضمان لا يجتمعان وقبل الاجر
ويغرم قال في الوقاية فان احترق بعد ما خرج فلا اجر وقبل لا ولا غرم فيها وقال
صدر الشريعة الى في الاحتراق قبل الاخراج وبعد الاخراج **اقول** فيه بحث اما اوله
فلانه مخالف لما في شروح الهداية ان فيما قبل الاخراج غرم ما حتى قال في غاية البيان
انما قيد بعدم الضمان في صورة الاحتراق بعد الاخراج من الثور لانه اذا احترق
قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا واما ثانيا فلانه مخالف للقاعدة
المعروفة التي ذكرها من ان الاجر المستحق يضمن ما تلف بعمله فان قيل وضع المسئلة
فيما اذا خبره في بيت المتاجر وذلك يمنع ان يخبره بغيره فيكون اجيرا خاصا وسجيا
ان ما تلف بعمله لا يضمن قلنا قد صرح الشراح بانه اجير مشترك حيث قالوا اجير الواحد

الظهيرية

الواحد من وقع العقد في حقه على المدة بالتخصيص كما سيأتي لكن استوجبه شرعا للخدمة
لا يخدم غيره وما نحن فيه مستاجر على العمل بلا بيان المدة ولا مدخل للمعتل في بيته فكان
اجيرا مشتركا ولهذا غيرت العبارة الى ما ترى ومنه ان هذه المدة ان صاحب
الهداية قال فلو احترق او سقط من يده قبل الاخراج فلا اجر له لانه لا قبل التسليم
فان اخرجه ثم احترق من غير فعله فلا اجر لانه صار مسلما بالوضع في بيته ولا ضمان عليه
لان لم يوجد منه الخيانة فحصل صاحب الوقاية قوله ولا اجرة ضمان عليه متعلقا بما
قبل الاخراج ايضا فلم يزم ما لزم الجرم من الصواب واليه المرجع والمآب من العمل
اثر في العين كالصباغ وقصار بقصر بالتأخير ونحوه قيد به ليكون له اثر واحترزه
عن غاسل الثوب كما سيأتي بحسب العين للاجر لان المعقود عليه وصف في الحمل
فكان حق الجب لا استيفاء البذل كما في البيع فلا غرم ان ضاع العين بعده لانه اما
في يده ولا اجر لان المعقود عليه يملك قبل القبض ومن لا اثر له كالحال والملاح ونحوه
الثوب بغير ما ذكر لا يحس له ان للاجر ذكر في النهاية ان القصار اذا لم يكن له عمل الا اذا
الدرن اختلفوا فيه والاصح ان له حق الجبس على كل حال لان البياض كان مشتركا
وقد ظهر بفصل بعد ان كان له كما بالاستئثار فصار كانه احدث بالظهار وعرضه الى
الجامع الصغير لقاضي خان بخلاف راء الا بق حيث يكون له حق جبه وان لم يكن
لعمل اثر في العين فانه كان على شرف المهلك فكانه اجباه وباع منه بالجمل ان شرط
عمله لا يستعمل غيره لان المعقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم بغيره مقامه بخلاف
السلم فان المعقود عليه هناك العين لا العمل في زمان يعمل بغيره والا الى وان لم يشترط عمل
جاز استعمال غيره لان الواجب عليه احدث المعقود عليه ويملكه الا بقاء بنفسه وبالا
بغيره استاجر رجلا ليحيى بماله فمات بعضهم فجاء بمن بقي فله الاجر بحسب ما لو كان
معياله معلومين لانه او في بعض المعقود عليه فيحق العوض بقدره والا الى وان لم يكن
معياله معلومين فكل الى كل الاجر واستاجر رجلا لا يصال قط او زاد الى زيدان رده
القط والواد لموته اي زيدا وغيبته ذكره في النهاية لانه لا جبر لان المعقود عليه

سنة

في الكتاب نقله لانه المعقود او وسيله اليه وهو العلم بما في الكتاب كمن انكم تعلق
وقد نقضه بالعود فيسقط الاجر ويصير كالجبا اذا خا ط الثوب ثم نقضه فانه
لا اجر له وكذا الزاد فانه بالعود نقض تسليم المعقود عليه فان دفع القط الي ورثة
في صورة الموت او من سلم اليه اذا حضر في صورة الغيبة وجب الاجر بالذات بالاجماع
وهو نصف الاجر المستحق لانه اني باقضي ما في وسعه وان وجده ولم يوصل اليه لم يجب
شي لانثناء المعقود عليه وهو الايصال صح استيجار دار ودكان بلا ذكر ما يعمل فيه
لان العمل المتعارف فيهما الشئ فيصرف اليه وانه لا يتفاوت فيصح العقد وله كل عمل
لاطلاق سوى موطن البناء كالمضادة لان فيه ضررا ظاهرا فيتقيد العقد بما وراء
دلالة اوارض عطف على دارا صح استيجار ارض لبناء او غرس لانه منفعة معلومة
يعتد بعقد الاجارة عادة فاذا مضى المدة قلعه الى البناء ونحوه وسلم الارض و
فارغه الا ان يضمن الموجه قيمته الى قيمة البناء ونحوه سحق القلع فاذا ضمن بتملكه
بلا رضى المستاجر ان نقص القلع الارض والا فبرضاء او يرضى الى الموجه بتركه فيكون
البناء والغرس لصاحبها والارض لصاحبها والزرع اذا انقضت مدته لا يجبر
على قلعه بل بتركه باجر المثل الى ان يدرك لان له نهاية معلومة فامكن رعاية الجانبين
فيه والوطيلة كالشجر لان لها بقاء في الارض ليست كالزرع وقد علم حكم الشجر او دابة
عطف على ارض ارض ارض استيجار دابة للوكوب او الحمل بنسخ الحاء او استيجار ثوب
لللبس ان بين الراكب والحمل بكسر الحاء واللابس قال في الكفر والدابة للوكوب
والحمل والثوب لللبس عطف على الدور في قوله صح اجارة الدور ففهم منه ان اجارة
الدابة وما عطف عليه جائزة مطلقا وقد قال في الكافي فان لم يبين من يركبها او ما يحمل
عليها او من يلبسها فلا اجارة فاسد ولهذا قلت ان بين الراكب والحمل فان عم بان قال
على ان يركب او يلبس من شاء او يحمل ما شاء اركب والبس من شاء وحمل ما شاء لو جرد
الاذن من الموجه ولكن اذا ركب بنفسه او اركب واحدا ليس له ان يركب غيره لانه
تعلق مراد من الاصل فصار كانه نص على ركوبه ابتداء كذا في الكافي وان خصص براكب

312
براكب ولا يس فخالف ضمن لانه نقضه كذا كل ما يختلف بالمستعمل كالفسطاط حتى
لو استأجره فدفعه اليه بغيره اجارة او اعاره فقتبه وسكن فيه ضمن عند ابي يوسف
لتفاوت الناس في نصبه واحتياجه مكانه وضرب اوتاده وعند محمد لا يضمن لانه
للكتي فصار كالدار وفيما لا يختلف به الى بالمستعمل بطل التقييد لانه غير مفيد فان
سعى في الحمل نوعا وقد راكبو بركه الى المستاجر حمل شئ في الضرر وان تساوبا وزنا
والاحق كالمسح والشعر لا الاخر كالمسح والمحد يد حتى اذا استاجر ما يحمل عليها
قطنا سماه فليس له ان يحمل عليها مثل وزنه حديد لانه ربما يكون اضر بالدابة لان الحديد
يجتمع في موضع من ظهرها والقطن ينسط على ظهرها وضمن باردا ف رجل ان ذكر ركوبه
الى ركوب نفسه نصف قيمتها بلا اعتبار بها ذكر الاراداف لانه لو ركبها وحمل على
عائنه غيره ضمن جميع القيمة وان كانت الدابة تطيق حملها لان ثقل الراكب مع الذي
حمله يجتمعان في مكان فيكون اشق على الدابة اما اذا كانت لا تطيق فيجب عليه جميع
الضمان في الاحوال كلها وفيه بقوله رجلا لانه لو اردف صبيلا بسنك ضمن ما زاد او
الشغل وان كان صبيلا بسنك فهو كالرجل كذا في الكفاية وضمن بالزيادة على حمل معلوم
ما زاد ان اطاق الحمل الى ضمن قدر ازاو على قدر الحمل المعلوم في الشغل لانها يمكن
بما دون فيه وغير ما دون فيه والسبب الشغل فانهم عليها والا لان لم ينطق حمل شئ
فيضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيه فيكون اهلا كالمركبها بغيره الى الراكب وكجه وهو
ان يحدبها الى نفسه ليقف ويجري فانه يضمن بهما لان الاذن مفيد بشرط السلامة لتحقق
السوق بدونه وجوازها الي الدابة عما الى عن مكان استوجرت اليه ولو وصلته دابة
وجايتها الى للذات والجحى وردت اليه عطف على جوارها يعني اذا استأجرها الى موضع
فجاء بها الى موضع آخر ثم ردها الى الاول ثم نفقت فهو ضامن لما قيل تاويل منه المسئلة
اذا استأجرها دابة لا جانيها لغيره العقد بالوصول الى الاول فلا يصير بالعود مردودة
اليه بالمالك معني اما اذا استأجرها دابة وجانيها يكون بمنزلة المودع اذا خالفه الو دبعة
ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب يحرك على اطلاقه والفرق ان المودع مأمور بالحفظ

مقصودا فبقى الامر بالحفظ بعد العود الى الوفاق فيحصل الرد الى نائب الملك وفي
 الاجارة والعارية يصير الحفظ مأثورا به تبع الاستعمال لا مقصودا فاذا انقطع
 الاستعمال لم يبق هو نائبا فلا يرد بالعود قال في الهداية هذا صحيح وقال في الكافي
 الاول صحيح ونوعه الا ضمن نوع سرج حمار مكتوب وايكافه يعني اذا اكثر حمار سرجا
 ونوع سرجه واوكفه بضمين مطلقا الا سواء كان الايكاف مما يوكف هذا الحمار بمثل
 اول اما الثاني فظاهر واما الاول فلان الايكاف ليس من الجنس لا خلافا في صورته
 ومعنى بضمين القيمة اذا عطي كما اذا حمل الحديد مكان الحنطة واسرجه بالاسرج
 الحمار بمثل حيث بضمين كل قيمة لانه بعد اطلاقه لا بد ان يكون ابدل الحنطة بالحديد وسلكوا
 الى بضمين الحمار قيمة متاع حمله ان سلك بسلك طريقه ما عينه المتاجر لكن الناس
 يسلكونه ايضا وقد تناووا الى الطريقان بالطول والعرض الصعوبة والسهولة حتى
 ان لم يتفاوتا فلا ضمان عليه ان يملك اذا لا فائدة في تعيينه حتى او سلكوا ما لا يسلكه الناس
 لصحة التقييد وحصول الخلفه وحمله في البحر يعني اذا حمل في البحر فيما يحل التمسك حتى اذا تلف
 لان البحر متلف حتى ان للمودع ان يسافر بالوديعه في البر لا البحر وله ان يحوّل الاجرة الى صورة
 المذكورة ان بلغ المنزل سالما لحصول المقصود واستأجر ارضا لزروع بتر فزوع رطبة
 ضمن ما نقصت لان الرطوبة اعظم ضررا من البر لا تشترع وعرفها فيها وكثرة الحاجة اليها
 فكان خلافا الى شرط فيضمن ما نقصت بلا اجرة لانه حار غاصبا حيث اشغل الارض
 بجبن آخر غير ما امر به دفع ثوبا الى خياط ليحيط قميصا بدينهم فحاطه قبا خيرا الدافع
 ان شاء ضمنه قيمة ثوبه او اخذ القبا باجر مثله ولم يرد على المسمى قبل معناه القطر الذي
 هو وطلاق لا يستعمل استعمال القيص وقيل هو بجره على اطلاقه لانها يتعاربان في
 المنفعة لانه يشترط وسطه وينتفع به انتفاع القيص فيه المحافظة ولا يجاوز به الدين المسمى
 كما هو حكم الاجارة الفاسدة دفع غلامه الى حاكم مدة معلومة ليعلم النبي على ان يعطي الكسوة
 المولى لكل ثوبه كذا اجاز ولو لم يشترط على اخذ اجر فبعد ثوبه طلب الاستاد من المولى اجر او
 وهو منه الى المولى من الاستاد ينظر الى عرف البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد بالاستاد

في المحالة فيميل
 الى ان يجهل بين شيئين
 لكن يجب اجر المثل
 انقص وجهه الموافقة

تعليم
 للاستاد يحكم باجر مثل تعليم ذلك العلم العمل وان كان يشهد للمولى فباجر مثل العلم على الاستاد
 وكذلك لو دفع ابنه ذكره قاضي خان **باب الاجارة الفاسدة** تفيد بامور ذكر الاول بقوله
 بالشرط المفسد للبيع لان النافع يكون لها قيمة بالعقد وتضيق به ما لا يفتقر الاجارة بالمعاوضة
 المالية دون ما سواها من النكاح والخلع والصلح عن دم العبد ونحوها وذكر الثاني بقوله
 والشيوع بان يورث مضيا من داره او نصيبه من دار مشتركة من غير شريك وانما فدت
 لان المقصود منها الانتفاع وهو امر حسن لا يكتفى بالمشاع ولا يتصور تشبيهه فلا يجوز بخلاف
 البيع لان المقصود به الملك وهو امر حكيم يكتفى بالمشاع فيجوز الاصل احتراز به عن الشيوع
 الظاهر فانه لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية كما اذا اجر كل الدار ثم فسخها في النصف
 او اجر رجلان دارا لهما واحد فمات احدهما او بالعكس الا من شريك فان كل المنفعة حينئذ
 يحدت على ملكه فالبعض يحكم الملك الحقيقي والبعض يحكم الاجارة فلا يظهر معنى الشيوع وانما يظن الخلاف في حق التيب ولا عبرة
 صحيح العقد على انه لا يفسد في رواية عن ابي حنيفة كذا في الكافي وذكر الثالث بقوله وجهالة
 المسمى بان جعل الاجرة ثوبا او دابة بلا تعيين وذكر الرابع بقوله وعدم التسمية
 بان قال اجرتك داري شهر او سنة ولم يقل بكذا او تفد ايضا اذا استأجر حائوتا او دارا
 سنة بمائة درهم على ان يورثها المتأجر ويكون على المتأجر اجر المثل بالغاما بلغ لانه
 لما شرط المرتبة على المتأجر صارت المرتبة من الاجر فقصر الاجر بمجمله لا ذكر قاضي خان و
 انما لم يذكر ههنا لدخوله تحت قوله وجهالة المسمى فان فدت بهما الى يهدين الاخرين
 وجب اجر المثل باستيفاء المنفعة اذ قبل استيفائها لا يثبت اجر بالغاما بلغ والا الى
 وان لم يفسد بهما بل الشرط او الشيوع لم يرد اى اجر المثل على المسمى اى اذا كان اجر المثل
 زائدا على المسمى لا يجب الزيادة لانها رخصا باسقاط حقها حيث سميها لا قبل وينقص
 عنه اى اذا كان اجر المثل ناقصا على المسمى في الفاسد وبغيرهما لان النافع لا قيمة لها في
 انفسها عندنا وانما يتقدم بالعقد او بشهرته فاذا لم تقم في انفسها وجب الرجوع
 الى ما قومت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها باسقاطه واذا جعل المسمى او علم
 التسمية انتفى المرجع ووجب الموجب الاصل وهو وجوب القيمة بالغة ما بلغت هكذا

لاختلاف التيب مع اتحاد الحكم
 واذا لم يظهر الشيوع صح

لا يجب قبل المسمى لغا التسمية
 وانما لازم اجر المثل بالتفاد بهما بالغاما بلغ
 ما بلغ ولم يفرق على المسمى صح

ينبغي ان تقرر هذا الكلام فان عبارة القوم مضطربة في هذا المقام فان اجره واداه تفرع
على قوله وجهها له المسمى بعبد المسمى بعبد مجهول فكن مدة كسنة شهر مثلاً ولم يدفعه الى
العبد فعليه للمدة اجر المثل بالغام بالغ ويخرج الباقي من المدة اجره واداه كل شهر كذا
صح في واحد فقط وفي الباء اذ لا يمكن تصحيح العقد على جملة الشهور لجهلها ولا على
ما بين الاواني والكل لعدم اولوية بعضها من البعض فتعين الاواني واذا اتم الشهر الاول
فلكل منهما ان ينقص الاجارة لانها العقد الصحيح وفي كل شهر سكن في اوله فانه
اذا سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن للموخر ان يخرجها الى ان تنقضي
الا بعذر وكذا كل شهر سكن في اوله لان الرضا منيها بالعقد يتم بالسكن في الشهر الثاني
وهذا هو القياس وقد مال اليه بعض المتأخرين وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار
في الليل الاول من الشهر الداخل ويومها لان ذلك راس الشهر وفي اعتبار الاول
نوع خرج الا ان يسمى الكل بان يقول اجرتها سنة اشهر كل شهر بكذا متعلق بالمكان
بالمستلكن معا يعني اذ ادين جملة الشهور وعين حصته لكل منها جازا العقد لان المدة
صارت معلومة فارتفع المانع من الجواز اجرها سنة بكذا صح وان لم يسم اجر كل شهر
لان المدة معلومة الا يركب ان اجارة شهر واحد تنقضي فان لم يتم قسط كل يوم
واول المدة ما سمي بان يقول من شهر رجب من هذه السنة والاي وان لم يتم شيئاً
فوقت العقد لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي مثل تعيين الزمان الذي
يعقب السبب كما في الاجال بان باع ايام شهر والايمان بان حلف لا يكلم فلاننا حيث
اعتبر فيها الا ابتداء بعد الفراغ من التكليم فان كان الى العقد حين يهل الهلال اعتبر
الهلة اي شهور السنة كلها بالالهلة لان الهلة اصل في الشهور قال تعالى قل هي موافقة
للسنة والا فالايام لان الاصل اذا تغذر بشار اليه البدل استاجر عبداً باجر معلوم
وبطعامه لم يخرجها له بعض الاجراء جاز اجارة الحجام في اخذ اجرة لما روى انه عم
دخل الحجام في الخففة وتعارف الناس والحجام لما روى انه عم احبهم واعطى اجرة
واظن باجر معين والقياس ان لا يصح لانها تزود على استهلاك العين وهو اللبن فصار كاستجار

كاستجار البقرة او الالة ليشرب لبنها او البتان لياكل ثمرها وجه الاستحسان قوله تعالى
فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن وعليه انفق الاجماع وقد جرى به التعامل في الاعصار
بلا تكميه ولا تسليم ان العقد ورد على استهلاك العين بل على المنفعة وهي حضنة الصبي
وتلقينه ثديها وتربيته وحذمته واللبن تابع وانما لا يستحق الاجرة اذ ارضعت بلبن
الثاة لانها لم تأت بالعمل الواجب عليها لانه ايجار وليس بارضاع وطعامها وكسوتها
وعند هما لا يجوز للجها له وله ان ايجاله انما نقض العقد لا فضاها الى النازعة وبنا ليس
كذلك لان العادة بين الناس التوسعة على الاطفال لان منفعة ذلك ترجع الى اولادهم
وللزوج وطهرها لانه بيت المستاجر الا بانه يدفع ليس للمستاجر ان يمنع زوجها من وطئها
لان الوطئ حق الزوج فلا يمكن من ابطال حقه لكن المستاجر يمنع من وطئها في منزل
لان المنزل ملكه فلا يجوز له ان يدخل بلا اذنه وله ان للزوج في تكاثر ظاهر بين الناس
او عليه شهود فسخها الى فسخ اجارة الظن لو بغير اذنه ان سواء كان الزوج ممن
يشينه ان تكون امراته ظليراً او لا لان هذه الاجارة توجب خللاً في حق الزوج و
للزوج ان يمنع امراته عما يوجب خللاً في حقه وفيما الى في تكاثر غير ظاهر بل باقرار ما
لا الى ليس له ان يفسخ الاجارة لان العقد قد لازمها وقولها غير مقبول في حق من استلهم
وجاز للمستاجر فسخها ان رضت او جليت لان لبنها نفع بالولد وعليها غسل الصبي
وبنا به واصلاح طعامه ودهنه لان العادة ان الظن هي التي تتولى هذه الامور فصار
ذلك كالمشروط لا تخفى منها الى من الشباب والطعام والدهن وهو ان نفعه واجره ان
اجر العمل للرضعة وارضاعها على اسمها ابيه وفرع على هذا بقوله فان ارضعت بلبن
سنة وعقدته بطعام ومضت المدة فلا اجر فان اجر الارضاع لما كان على الاب كان ترك
الارضاع حرماناً عن الاجر فان الارضاع هو اشراب الصبي لبنها بادخال حليته ثديها
في فمها ولهذا قال صاحب الهداية فان هذا ايجار وليس بارضاع فقوله فان ارضعت
يكون من قبيل المشاكلة بخلاف ما اذا دفعته الى حاد منها حتى ارضعت حيث يستحق الاجر
كذا في الكفاية ولم يفسخ الاجارة للاذان والامانة والحج وتعليم القرآن والنفقة والغنا

والملاهي والنوح وفي المحيط في كتاب الاستحسان اذا اخذ المال بلا شرط يباح لانه اذا
اعطاء مال عن طوع بلا عقد وعيب التيسر وهو ان يوجر فجلا يبتز ويعل الاثبات والمرا
اخذ الاجرة عليه والاصل ان الاجارة لا تجوز عندنا على الطاعات والمعاشية لكن لما وقع الفتوى
في الامور الدينية جوزها المتأخرون ولذا قال وفيه اليوم بصحتها كالاجارة لتعليم القرآن
والنسخة والامانة والاذان ويجبر المستاجر على دفع الاجر ويجس به وعلى الحكومة المرسومة
وهي هدية يهدى للمعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميا بها لان العادة جرت
بهدايا الخلاء وفيه كذا الاجارة ان دفع اليها آخر غير لا يسجد بنفسه او استاجر
حمارا ليجل زاده ببعضه الى بعض الزاد او نور البطيخ بوجه بعضه وفيه هذا الاخير
يسمى تغير الطمان وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله والاولان في
معناه او من يجزله كذا اليوم بكذا ال اذا استاجر رجلا بجزله هذه العشرة الاصوع
من الدقيق اليوم بدرهم فعد عذابا حنيفه لجماله المعقود عليه لان ذكر الوقت يقتضي
كونه المنفعة وذكر العمل مع تقدير الدقيق يقتضي كونه العمل ولا توجب لاحد على الآخر
مع ان نفع المستاجر وقوعها على العمل لانه لا يستحق الاجر الا به لكونه اجرا مشتركا وقوع
الاجرة وقوعها على المنفعة لانه يستحق الاجرة بمفعلة عمله او لا فعد العقد ولو كان
المعقود عليه كليها او جعل هذا العمل مستقرا لهذا اليوم فهو غير مقدور عادة وعنى الى
حنيفة انه اذا سمي عملا وقال في اليوم جازت الاجارة لان في للظرف لا للتقدير المدة فلا يقتضي
الاستغراق وكان المعقود عليه العمل وهو معلوم او ارضا بشرط ان يبنها او يكره اها
او يبيعها لان اثر هذه الافعال يبقى بعد انقضاء المدة وليست من مقتضيات العقد
وفيه نفع صاحب الارض فقد كالمبيع بخلاف استجاره على ان يكرهها او يزرعها او
يسقيها ويوزعها لانه شرط يقتضيه العقد لان الزراعة مستحقة بالعقد وهي لا يثبات
الا بالسقي والكره فلا تنفذ وبلا ذكر زراعتها او ما يوزع فيها لم يصح اما الاول فلان الارض
يساجر للزراعة والبناء والغرس فما لم يبين شيئا منها لم يعلم المعقود عليه واما الثاني
فلتفاوت انواع الزراعات واخر بعضها بالارض فما لم يبين شيئا منها لم يعلم المعقود

المعقود عليه الا ان يعم الموزع بان يقول على ان تزرع مثلي فحينئذ يصح لوجود الاذن منه
ولو زرعها بلا ذكر الزراعة او ما يزرع فمضى الاجل عدا الى العقد صححا ولا كسر لا ارتفاع الجهار
بالزراعة قبل تمام العقد استاجر رجلا لاي بغيره ولم يسم حله فحل بمقتضى العقد لم يضمن لان الاجارة
فاسدة والعين امانة ولم يوجد العقد وان بلغ المكان المهور فله المسمى من الاجر استخاناو
التيسر ان يجب اجر المثل لانه وقع فاسدا وجه الاستحسان ان الجهار ارتفعت قبل تمام العقد
فان نازعا الى العاقدان قبل الرخ في الصورة الاولى او اكل في الصورة الثانية فحلت
الاجارة بغير نفعها القاضيه فعلى العاقد ان يعيد الى المستاجر على الدابة وضمن او حمل طعاما
مشتركا بينه وبين آخر فاستاجر احدهما الآخر او حارة الى مكان كذا اكل الطعام كله فلا اجر له
لالمسمى ولا اجر المثل اما في الاول فلما تقرر ان الاجر والضمان لا يجتمعان واما في الثاني فلان العقد
ورده على ما لا يحتمل الوجود فبطل كاجارة ما لا منفعة له لان المعقود عليه حل النصف الشايع
وحله غير مقصور لانه فعل حتى لا يتصور في الشايع من حيث انه شايع بخلاف البيع لانه
تصرف شرعي وهو جمل كذا في المحمود في الطريق يعني استاجرة دابة ثم تحدد الاجارة في بعض الطريق
وجب اجر ما ركب قبل الانكار ولا يجب الاجر لما بعده عند ابي يوسف لانه بالبحر صار غاصبا
والاجر والضمان لا يجتمعان عند محمد يجب الاجر كله لانه سلم من الاستعمال فسطر الضمان كذا
في الكافي وزاده شرح الجمع للمص بعد قوله فسطر الضمان قوله وعقد الاجارة قائم لان الاجارة
لا تنسخ بوجه واحد فوجب له الاجر المسمى على المستاجر لا التزامه بذلك اجارة النفع بالنفع تجوز
اذا اختلفا واذا اختلف الا فيعني اذا اجر داره يسكنها بسكنى دار اخرها او دابة ليوكمها بركوب اية
اخرى او ثوبه ليلبسها بلبس ثوب اخر لم يجز عندنا لان المعقود عليه ما يحدث من المنفعة
وذا لم يوجد في الحال فاذا اختلف الجنس كان كباية الشيء بجنس نسبة واجنس بانفراده
يحرم النساء عندنا بخلاف ما اذا اختلف الجنس لان النساء في الجنس المختلف ليس بحرام
كذا في الكافي **اقول** يرد على ظاهره ان قوله لان النساء في الجنس المختلف ليس بحرام مخالف لما قال
في باب الربوا ان وجد القدر والجنس حرم الفضل والنساء لوجود العلل وان وجد احدهما
وعدم الآخر حل الفضل وحرم النساء مثل ان يسلم به وبان يروي او يركب شجرة شجرة

وان عد ما حل الفضل والنساء فان البر والشعر جبان مختلفان وقد جرم النساء فيه
ودفعه ان مراده بالجسد المختلف لا يكون فيه قدر كبسج خفة تر كحتم شعرا حيث جاز
فيه النسبة لا خلافا للجسد وانتفاء القدر كما مر في بابيه وهناك كذلك فان جسد النفع اذا اختلف
وليس النفع من المقدرات الشرعية لم يجرم النساء لا انتفاء جزأ العلة فيكون هذا خلافا في قوله
وان عد ما حل الفضل والنساء هذا وقد عطل في الحيط عدم الجواز اذا اختلف الجنس بان النافع
معدوم في الطرفين فكانت نساء لا عين والنهي عن بيع الكاكي بالكاكي الا انه خصه عنه
خلافا لجنس بالاجماع والله اعلم **باب الاجارة الاجيرة نوعان** احدهما الاجيرة المشركة وثانيها
الاجيرة الخاصة وسبب بيان الاول من اجل لاول واحد كالتحاط وكخو او يعمل له او لواحدا عملا
غير موقت فانه اذا استأجر رجلا وحده للتحاط او الجزية في بيته غير مقيده بيوم او يومين
كان اجيرا مشركا وان لم يعمل لغيره او موقفا بلا تخصيص يعني اذا استأجر رجلا ليعمل غيرة
شرا بدينهم فهو اجير مشرك الا ان يقول ولا تزعم غنم غيري فحينئذ يصير اجيرا وحده وسبب
تحقيقه وانما لا يستحق ان لا يستحق الاجير المشرك الاجارة الا بعمله كالصباغ وكخو لان
الاجارة عقد معاوضة تقتضي المساواة بين العوضين فاما بسم المعقود عليه للمساواة
وهو العمل لا يسلم للاجيرة العوض وهو الاجر ولا يضمن ما يملك في يده سواء يملك بسبب
يمكن الترخ عنه كالسرقة او بما لا يمكن كالخرق الغالب والفاوة لان العين امانة عنده لانه
قبضه باذن المالك لم ينفعه وهي اقامة العمل فيه له فلا يكون مضونا عليه كالمودع واجير
الواحد وان وصية شرط عليه الضمان لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعا
اما فيما لا يمكن الترخ عنه فالاجماع واما فيما يمكن فعلى الخلاف فعند ما يجوز لانه يقتضيه
العقد عند ما وعنده فيه لا ذكر واخفى المتأخرون بالصلح على النصف لا خلافا للصحة
رضيه فيه كذا في العا دية بل يضمن ما يملك بعمله كالحرق او حرق الثوب الحاصل من الدق
او دق القصار ووزن الحمال فان التلف الحاصل من زلفه حصل من تركه التثبيت
في المشي وانقطاع جيل شدة الجمل فان التلف الحاصل به حصل من تركه التوثيق في شدة
الجمل وغرق السفينة من مدة الا اذ غرق الا يضمن اذا غرق من مدة السفينة او

كنازده بتملاء

السفينة او سقط من دابة وان كان يسوقه او فوده لان ضمان الادنى لا يجب بالعقد
بل بالجنابة وما يجب بهما يجب على العاقل والعاقل لا يتحمل ضمان المعقود وهذا ليس
بجنابة لكونه ماذونا فيه او يملك من جنابة او قصيد لم يجر المقادير اذ اذ اذ لا يضمن ايضا
دابة يملك من قصده وكخو لم يجر المقادير لانه التزم بالعقد فصار واجبا عليه والواجب
لا يجامعه الضمان كما اذا احدث القاض او عزز رومات المضروب الا ان يكن الترخ عنه
كدق الثوب وكخو اذ بقوة الثوب ورقته يعلم ما يجمل من الدق بالاجرة فاما يمكن
تقييده بالسلامة منه بخلاف القصد وكخو فانه يثبت على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف
ذلك بنفسه ومالا يجمل من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره الا اذا
جاوز المقادير فيضمن الزايد كله اذا لم يملك واذا يملك يضمن نصف دية النفس لانه يملك
بما دون فيه فيغير ماذون فيه فيضمن بحسبه وهو النصف حتى ان الختان لو قطع الى
الحشفة وبرء المقطوع يجب عليه دية كاملة لان الزايد هو الحشفة وهو عضو كامل
فيجب عليه دية كاملة وان مات يجب عليه نصف الدية وهي من الغرايب حيث
يجب الاكثر بالبراء والاقول بالهلاك ذكره الزيلعي فان انكسر دين في الطريق ضمن الحال قيمة
في مكان حمله بلا اجرة او مكان كسره بحسبه اجرة اما الضمان فلانه تلف بفعل لان الدخول
تحت العقد على تسليم والمفد غير داخل واما الحمار فلانه اذا انكسر في الطريق والحمل
شي واحد يبين انه وقع تحتها من الابتداء من هذا الوجه وله وجه آخر وهو ابتداء الحمل
حصل بامره فلم يكن تعديا وانما صار تعديا عند انكسره فيميل الى ان الجهتين شأ فان
مال الى كونه متعديا ضمن قيمته في الابتداء ولا الى الاجرة يبين انه كان متعديا من الابتداء و
وان مال الى كونه ماذونا ولا يوارى انما صار متعديا عند انكسره ضمنه قيمة عند انكسره واعطاه اجرة
بحسبه وثاني النوعين الاجيرة الخاصة ويسمى اجيرا واحدا ايضا وهو من يعمل لواحدا عملا
موقفا بالتحصيل وفوايد القود عرفت مما سبق ويستحق الاجر بسم نفسه مدته
وان لم يعمل كاجير شخص كخدمته او رعي غنمه وليس له ان يعمل لغيره لان مائة فيه صارت
مستحقة له والاجر مقابل بها فيستحقه ما لم يمنع من العمل مانع كالمريض والمطر وكخو ذلك

اجير

تأمنع التمكن من العمل اعلم ان الاجير للخدمة او الوحي الغنى انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط
عليه ان لا يخدم غيره ولا يرعى غيره او ذكر المدة او لا ان يستاجر راعيا شريرا ليرعى له غنما
باجر معلوم فانه اجير خاص باول الكلام **اقول** ضرورة انه اوقع الكلام على المدة في اوله
فيكون منافعه للتاجر في تلك المدة فيمتنع ان يكون لغيره فيها ايضا وقوله بعد ذلك
ليرعى الغنى يحتمل ان يكون لا يباع العقد على العمل فيصير اجيرا مشتركا لانه من يقع عند
على العمل وان يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاصة في المدة فان الاجارة
على المدة لا يصح في الاجير الخاص ما لم يبين نوع العمل بان يقول استاجر منك شرا للخدمة
او للحصاد فلا يتغير حكم الكلام الاول بالاحتمال فيبقى اجيرا وحيدا ما لم ينص على خلافه
بان يقول على ان ترعى غنم غيرة مع غنمي وهذا ظاهر او اخر المدة بان استاجره ليرعى
غنما مستأجرة باجر معلوم شرا فحينئذ يكون اجيرا مشتركا باول الكلام لا يباع العقد
على العمل في اوله وقوله شرا في آخر الكلام يحتمل ان يكون لا يباع العقد على المدة فيصير
اجيرا واحدا ويحتمل ان يكون تقدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يغيره اول كلام
بالاحتمال ما لم يصرح بخلافه ولا يضمن ما يملك في يده او يعمل اما الاول فلان العين
امانة في يده بالاجماع اما عنده فظاهر واما عندهما فلان تضمن الاجير المشترك نوع
احتان عندهما صيانة لاموال الناس لانه يتقبل الاعمال من خلق كثير طمعا في كثرة الاجر
قد يعجز عن القيام بها فيملك عنده طوبى فيجب عليه الضمان اذا يملك بايكن التميز
عنه لئلا يتسلل في حفظها واجره الواحد لا يتقبل الاعمال فاخذ فيه بالقياس واما الثاني
فلان المنافع صارت مملوكة للتاجر فاذا امره بالصرف الى ملكه صح وصار نايبا منابه
فصار فعله منقولا اليه كانه فعله بنفسه وقرع عليه بقوله فلا يضمن ظنر صبي ضاع الى
الصبي في يده او سرق ما عليه الى على الصبي من الحلي لكونها اجيرا وحيدا صح توديد الاجر
بالترديد في العمل نحو ان خطبه فارسا فبدرهم وان خطبه روميا فبدرهمين و زمانه
نحو ان خطبه اليوم فبدرهم وان خطبه غدا فنصفه ومكانه نحو ان سكت في هذه الدار فبدرهم
او هذه فبدرهمين والعامل نحو ان سكن فيه عطارا فبدرهم وان سكن حذادا فبدرهمين

فبدرهمين والمسافة نحو ان تذهب الى كوفة فبدرهم وان تذهب الى واسط فبدرهمين
واكمل نحو ان تحمل عليها شعيرا فبدرهم او برا فبدرهمين وكذا اخبره بين ثلثة اشياء
ولو بين اربعة لم يجر كما في البيع والجامع دفع الحاجة لكن يجب اشتراط اخبار التبعين
في البيع لا الاجارة لان الاجرة انما تجب بالعمل واذا وجد بصير المتقود عليه معلوما
وفي البيع يجب الثمن بنفس العقد فيتحقق الجهالة بحيث لا يرتفع النزاع الا بان
الحجارة ويجب اجر ما وجد من الامرين المرد فيها قليلا كان او كثيرا لكن اذا كان
ان التردد في الزمان نحو ان خطبه اليوم فبدرهم وان خطبه غدا فنصفه يجب في
الاول ان يجب اذا وجد العمل في يوم الاول الى ان يجب اذا وجد العمل في اليوم الاول
من اليومين المرد فيها ما سمي من الاجر وفي الثاني ان يجب اذا وجد العمل في اليوم الثاني
منها اجر المتصل بغيره لا يدعى المسمى وعندهما الشترطان جائزان وعند ذفر فاسدان
لان ذكر اليوم للتعجيل وذكر الغد للتأخير فيجمع في كل يوم شيئا ن والواجب احدهما
ويحتمل ان يكون كماله كالقوله في خطبه اليوم بدرهم او نصف درهم والمان كل واحد منهما
مقتضاه فصار كاختلاف النوعين كالرومية والفارسية وله ان العقد المضاف
الي الغد لم يثبت في الاول فلم يجمع في اليوم شيئا ن فلم يكن الاجر مجهولا في اليوم
والمضاف الي اليوم يبقى الي الغد فيجمع فيجمع في الغد شيئا ن درهم او نصف درهم
فيكون الاجر مجهولا وهي تمنع جواز العقد بين المتاجر تنورا او كانوا في الدار المستأجرة
واحرق بعض بيوت الجيران او الدار لاضمان عليه مطلقا ان سقوا بنى باذن صاحب
الدار او لا لان هذا الانتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير بينة الباقي الى النقصان
الا ينصع ما لا ينصفه الناس من ترك الاحتياط في وضعه وايقاد نار لا يوقد شيئا
في الشوارع والكاون كذا في العادة استاجر حمارا فضل عن الطريق ان علم انه لا يجد
بعد الطلب لم يدر اراع يد شاة من قطيعه فخاف على الباقي ان يسمعها كذا في الخائنة لا
لا يجر بعد موثر للخدمة بلا شرط لان في خدمة السفر زيادة مشقة فلا ينظمها الا
لا يسترد متاجرا اجر عمل عميد بحور يعني اذا استاجر عبدا بحورا شرا واعطاه الاجر

فليس للمساكين ان يأخذ منه الاجر لان منه الاجارة بعد الفراغ صحيحة حتى انما لان فسادا
لوعاية حق المولى بعد الفراغ رعاية حقة في الصحة ووجوب الاجر له ولا يضمن اكله على عبد
عصية فاجر هو ان العبد نفسه يعني رجل غصب عبدا فاجر العبد نفسه وسلم عن
العمل فحقت الاجارة لكونه نفعاً حق المولى فان اخذ العبد الاجر فاخذ العاصب الاجر
منه فالمر لا يضمن عند اي حيفه وقالوا يضمن لانه ائلف مال الغير بلنا وويل لان الاجر مال
المولى وله انه ائلف مالا غير متقومه حق المثل فلا يضمن كمنصاب السرقة بعد القطع
كما اذا اجره العاصب فانه اذا اجر عبدا غصبه واخذ الاجرة وائلفه لا يضمن لان الاجر له
وصح للعبد قبضها اي الاجرة الحاصلة من ايجارة نفسه اتفاقا لانه نافع كحضر ماذون
فيه كقبول الهبة وفائدة تظهر في حق خروج المسافر عن عملة الاجرة فانه يحصل بالاداء
اليه ويأخذ مولاة قايمة لانه وجد عين ماله ولا يلزم من بطلان التقوم بطلان الملك
للمالك استاجر عبدا شهرين شهر اربعة وشهر اربعة يصح على الترتيب المذكور لان الشهر
المذكور او لا ينصرف اليه ما يلي العقد تحري بالحوار فيصرف الثاني اليه ما يلي الاول ضرورة
حكم الحال اذا اختلفت ايام في العبد ومريضه وجرى ماء الرجم يعني ان استاجر عبدا اكل
بدرهم فقبضه في اول الشهر ثم جاء آخر الشهر والعبد مريض او ابق واختلفا فقال المسافر
مريض هو وابق من اول المدة وقال المخرج آخر ما حكم الحاكم فان كان العبد ابقا ومريضا في الحال
يحكم بانه كذلك من اول المدة فلا يجب الاجر وان لم يكن ابقا ومريضا يحكم بانه كذلك من اول
المدة فيجب الاجر وكذا الاختلاف في جرى ماء الرجم القول لرب الثوب في القمص والقباء
والصفرة والحكة يعني اذا قال رب الثوب للحياطة امرتك ان يحيط ثوبي قباء فخطته قبضا
او للصباغ امرتك ان تصبغ ثوبي احر فصبغته اصفر وقال الحياطة والصباغ ما امرتني
به الذي فعلته فالقول في الصورتين لرب الثوب مع اليقين لان الاذن يستفاد من قبل فكان
القول قوله فيما اذن فيه فاذا لم يكن لهما بيعة فليفت رب الثوب في الصورة الاولى خيرا وان
ان شاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول ولا اجر له وان شاء اخذه واعطاه اجر مثل ولا يجوز
به الحسم لانه امثل امره في اصل ما امر به وهو القطع والحياطة خالفه في الصفة فختار

كان في نصاب الرقبة بعد القطع فانه غير متقوم وملكه

فختار ايها شاء وفي الثانية خيرا ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض وان شاء اخذ
ثوبه واعطاه اجر مثل لا يجاوز به المسمى ايضا والقول لرب الثوب في الاجر وعده
اي صدق رب الثوب مع يمينه في قوله علمت لي ثوبا لاجارة قال بل باجر لانه ينكر العقد
ووجوب الاجر وتقوم عليه **باب فسخ الاجارة فسخ** الى للمساكين ولاية الفسخ
لانها تنفس لاحتمال الانتفاع بوجه آخر ولهذا لم يقبل فسخ خيار الشرط بان استاجر
دار سنة على ان ياتي او المور بالخيار فيها ثلثة ايام وانما تنفس به لانها عقد معاوضة
ولا يجب قبضه في المجلس ويجوز الفسخ بالاقالة فيجوز شرط الخيار فيه كالبيع وخيار
الرؤية لانه عم قال من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه والاجارة شراء المنفعة و
فيما لو ظاهر الحديث لفظا ودلالة وخيار عيب حاصل قبل العقد وبعده اما جواز
الرؤية عيب حاصل قبل العقد فظاهر واما جوازه بما بعد العقد فلان المعقود عليه هو
المنفعة فلهذا يوجد شيئا وكل ما كان كذلك فكل جزء منه بمنزلة الاصل فكان العيب
حاصلا قبل القبض وذلك يوجب الخيار كذا البيع وعلى هذا الفرق بين ان يكون العيب
حادثا بعد قبض المسافر او قبله لان الذي حدث بعد قبض المسافر كان قبل قبض المعقود
عليه وهو المنفعة كذا في شرح الهداية بقوت النفع صفة عيب تحراب الدار وانقطاع
الروح وما الارض فان كلا منهما يفتوت النفع فيثبت خيار الفسخ او يحل عطف على بقوت
به ان النفع يعني ان العيب لا يفتوت النفع بالحلية بل يحل به بحيث يجوز ان يستفاد به في الجملة
لمرض العبد ودر الدابة فان الاجارة تنفس به فلو لم يحل اي العيب به اي بالنفع وانفسخ
الى المسافر بالمحل بالنفع واستوفى المنفعة وقد رضى بالعيب او ازاله الى الاضرار المور
سقط خياره لزوال سببه ولذا قالوا ان العيب اذا لم يحل بالنفع المقصود لم يكن محجوزا
للفسخ نحو ما اذا كان في الدار حياطة للحمار ولا يستفاد به في سكناء وسقط ذلك الحياطة
ليس له ولاية الفسخ لان المعقود عليه المنفعة فاذا لم يتمكن الحمار منها لم يثبت الخيار
وبعد عطف على خيار الشرط لزوم ضرر لم يستحق بالعقد ان يبقى العقد كذا يكون
وجع خرش استوجر حدا لقلعه فان العقد ان يبقى لزوم قلع سن صحيح وهو غير مستحق

خرش سن
ديش سن

بالعقد وموت عرس او احتلا عرسا استوجرا كطباخ لطبخ ولغيرها فان العقد ان ينفذ
فخر المستاجر بالتلاف مال في غير الولية ولزوم دين عطف على لزوم ضرر لا يقضي
الا بمن الموجه فانه اذا اجره كانا او دارا ثم افسد ولزوم ديون لا يقدر على قضاها الا
بشئ ما اجره او افسد فسخها فسخ ولا يلزم ضرر الجبس وسفر عطف على لزوم مستاجر
عبد للخدمة الا في المصرا ومطلقا لا غير مفيد يكونها في المصرا وان كان نحو لاعم الحذمة
في المصرا فان منع ما كلفه السفر فملك المستاجر الفسخ لوجود العذر وان اراد المستاجر
سفره فلما كلفه الفسخ لوجود العذر وان رضى المالك بسفره فليس للمستاجر الفسخ
لانقاذ العذر واقله مستاجر وكان يستجر فان الاجارة ان بقيت لزوم اداء اجر الدكان
وهو يمتنع بالافلاس واقله لا يحاط بعمل باله استاجر عبد الحيط فركه على قبة بقوله
يعمل باله لان من ليس له مال ويعمل بالاجر فأس مال ابوة ومراض فلا يتحقق العذر
في حقه وبدا يمكنه الدابة من سفره فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزوم ضرر
زايد لاحتمال كون قصده سفر الحج فذهب وقته او طلب عزم له فحضر او التجارة فافترق
فافتقر خلاف متعلق بقوله وخطا بعمل باله استاجر عبد الله كمشايرة المستاجر
عبد له ان يخطى لعمل متعلق بالترك في الصرف فانه لا يكون عذرا اذ يمكنه ان يعقد الغلام
للخياطة في ناحية ويعمل في الصرف في ناحية وبدا المكارى متعلق بقوله وبدا المكنول
فانه ايضا ليس بعذر اذ يمكنه ان يعقد ويبعث دوابه على يد تلميذه او اجيره ويبعث ما اجره
متعلق بقوله ولزوم دين فانه ايضا ليس بعذر بدون حقوق دين كامة وتنفخ الاجارة
بلا حاجة الى الفسخ بموت احد المالكين احد العاقدين لو عقدت لنفسه لانها لو بقيت نصيب
المنفعة المملوكة او الاجارة المملوكة لغير العاقد مستحقة بالعقد لا انتقالها الى الوارث وهو لا يجوز
ولو عقدت لغيره لا الى لا تنفخ كالوكيل والوصي والمتولي لبقاء المستحق عليه والمستحق
حتى لو مات المستوفد لم يملك لما ذكرنا وتنفخ بموت احد المستاجرين او الموجهين في
حصته فقط وبقيت في حصته الحي وقال زفر بطل فيها لان الشيوع مانع قلنا الشروط
تواخي وجودها في الابد لا ابتداء كالتهادية في النكاح **سائل شقي** احرق حصا يد ارض

والاذا رايها ما يبيع من المصل
الفصل في المصود

ارض وهي جمع حصيد وحصيدة وهما الزرع المحصود في الارض استاجرها او استعارها فاحترق
ما في ارض غيره لم يضمن لان هذا السبب وليس بمباشرة فلا يكون متعدها كافر الثرة ملك
ان لم تضرب الرياح قال الامام شمس الابنة عدم الضمان اذا كانت الرياح ساكنة ثم تغيرت
اما اذا كانت مضطربة فيضمن لان موقد النار يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون مباشر او وضع
جره في الطريق فاحترق شئ ضمن لانه متعده بالوضع ولورفعها الرياح الي شئ فاحترقته
لا يضمن لان الرياح شئت فعلم كذا في النهاية سقى ارضه سقيا لا يتحمل الا لا يتحمل تلك
الارض ذلك السقي فتعده الى الماء المجارة ضمن لانه مباشرة لا سبب اقعد حياط ونحوه
في كانه من يطرح عليه العمل بالنصف جازا فاحترق الدكان قد يكون ذاجاه وحرمة
ولكن لا يكون حاذقا في العمل فيقع حاذقا يطرح عليه العمل وكان القياس ان لا يجوز
لانه استاجره بنصف ما يخرج عمله وهو مجهول كقفيز الطمان لكنه جاز استحسانا لانه
شركة الوجود في الحقيقة فان هذا بوجاهته يقبل وذاك بخلافه يعمل فيستظم المصلحة
ولا يضره الجهالة فيما يحصل كاستجار رجل لرجل عليه محلا ورأبدين ومحل محلا معناه اداء
فانه جاز استحقاقا وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي لان المحل متفاوت مجهول فيغني
اي ان الزاع وجه الاستحسان ان الجهالة تزول بالصرف في المعاد واراها جود الاراءة المحل
الحال احسن لان المشاهدة انفي للجهالة استاجره ارجل المحل قدر زاد فاعلم منه زاد نحو
لانه استحق عليه محلا مقدرا في جميع الطريق فله ان يستوفيه قال الغاصب دارة فروعها
والاجارة بها كل شهر بكذا علم يرفع وجب المسمى لانه اذا عتق الاجارة والغاصب رضى بها
ظاهر النقص بالمعقد اجارة الا اذا انكر الغاصب ملكه ملكه فانه اذا انكره لم يكن راضيا
بالاجارة وان وصليته اثبت ان ثبت صاحب الدار كونها ملكا له او اقر الغاصب
به ان اتقا بملكه ولم يرض بالاجارة صرح بعدم رضاه به فحسنة لا يعيد رضاه ظاهر التمسك
ان جاز له ان يجر الاجير من غير موجه ولا يجوز ان يوجهه لان الاجارة تملك المنفعة
والمستاجر في حق المنفعة قائم مقام الموجه فيلزم تملك المالك ويغير ويودع فيها لا يختلف
الناس في الانتفاع به لانه لا ملك منافعه جاز له ان يملكها لكن لا فيما يختلف الناس في الا

في الاستغفار بها والا كان متعديا فاذا استأجر دار ففصل وقبض ولم سلمها اليه حتى
 تمت المدة رجع الوكيل بالاجر على الامر كذا ان شرط تعجيل الاجر وقبض ومضت المدة
 ولم يطلب الامر وان طلب وان لم يتعجل الا الاجر لا ان لا يرجع على الامر ولا حتى مضت
 يعني لو وكل رجلا يستأجر له دارا معينة فاستأجر وقبضها ومنعها من الامر ولا حتى مضت
 المدة فالاجر على الوكيل لانه اصبل في الحقوق ورجع الوكيل بالاجر على الامر لانه في القبض
 نائب عن الموكل في حق ملكه المنفعة فصار قابضا حكما فان شرط الوكيل تعجيل الاجر
 وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلبها الامر منه رجع الوكيل بالاجر عليه لان الامر صار
 قابضا بقبضه ما لم يظهر المنع ولو طلبها فابى حتى تعجل لا يرجع به على الامر لانه لما جسي
 الدار من الامر وحقق جسي خرجت يد الوكيل من ان يكون يد نيابة فلم يصير الموكل قابضا
 حكما ولم نصرا لما في حادثة يد الموكل حكما فلم يجب الاجر على الموكل كذا في الكافي للفاضل
 الاجرة على كتب المكاتب قدر ما يجوز لغيره لان كتبها ليس من افعال القضاء يحرم له
 المتأجر لا يكون خصما للدعي الاجارة والرهن والشراء لان الدعوى لا يكون الا على ما ملك العين
 بخلاف المستأجر لانه ما ملك العين ذكره في العوادي **كتاب العارية** لما فرغ من كتاب تملك
 النفع بعوض شرع في كتاب تملك النفع بلا عوض في الصحيح ان بالشديد كانها شوب
 ايا العار لان طلبها عار وحب وفي الهداية هي من العربية وهي العطية وفي الكافي هي من النعا
 والتناوب فكانه يجعل للغير نوبة في الاستغفار بملكه ان يعود اليه هي لغة ما ذكره في تملك
 تقع بلا عوض وبهذا يخرج الاجارة ونفع باعرتك لانه خرج فيها واظهرت ارضي لان
 لان الطعام الا طعام اذا اضيف ايا ما لا يطعم كالارض يراد به الكل غلتها اطلاقا لا اسم
 المحل على الحال ومثلك تولى هذا وجازي هذه اذا لم يرده الهبة فان المنح تملك العين
 عرفا وعند عدم ارادة يحمل على تملك المنافع واصلا ان يعطى ناقة او شاة يشرب لبنها
 ثم تود وكثر استعماله في تملك العين فاذا اراد به الهبة افاد ملك العين والابقى على اصل
 وضعه وحملك على دابتي هذه اذا لم يرده الهبة فان هذا اللفظ يستعمل في عرفا الهبة
 لما سبق من قولهم حمل الامير فلانا على الفرس ويراد به التملك ومعناه لغة هو الاركان في هو

وهو مستعمل فيه ايضا فاذا نوى احدهما صح وان لم يكن له نية حمل على الادنى مثلا يلزم الاعلى
 بالشك **اقول** في هذا التقرير يدفع ما اعترض صاحب الكافي على الهداية بوجهين احدهما انه
 جعل في كتاب العارية هذين اللفظين يعني مثلك وحملك حقيقة لتملك العين وبجار التملك
 المنفعة ثم ذكر في كتاب الهداية الهبة في بيان الفاظها وحملك على هذه الهداية اذا نوى
 بالجلال ان الهبة وعلى بان الحمل هو الاركان حقيقة فيكون عاية لكنه يحتمل الهبة وبما هما
 انهما اذا كانا لتملك العين حقيقة والحقيقة يراد باللفظ بلانية فعند عدم ارادة الهبة
 لا يحمل على تملك المنفعة بل على الهبة اما ان دفع الاول فلانه اراد يجعل هذين اللفظين
 حقيقة لتملك العين في العارية جعلها حقيقة لغيرها فيكونان مجازين لتملك المنفعة
 عرفا ضرورة واراد يجعل الحمل حقيقة الاركان جعل حقيقة له لغة فيكون لتملك العين
 مجازا لغير ضرورة فلا منافاة واما ان دفع الثاني فلان الحقيقة انما تراد باللفظ بلا قرينة
 اذا لم يعارضها مجاز يستعمل فان النية اذا انتفت كان المعنى العرفي واللفظي المستعمل
 مستويين في الارادة فيجب حمل اللفظ على الادنى كذا يلزم الاعلى بالشك واخذتكم عيني
 فانه اذن له في الاتخاذ فيكون عارية وداري ككسني وداري ككسني فان لفظ كسني
 يحكم في ارادة النفع فيصرف اللام في قوله كك عن افادة الملك ويرجع المعبر من شاة لان المنافع
 تملك شيئا فشيئا بحسب حدودها فالحال لم توجد لم تملك فصح الرجوع ولا تضمن اذا ملكت بلا نفع لا
 لانها امانة ولا توجر الى العارية ولا ترين لان العارية الاعارة دون الاجارة والرهن والشئ
 لا تضمن ما فوقه فان اجر او رهن المستعير فملك العارية ضمنه المعبر عن ضمن المعبر المستعير
 لانها اذا لم تتناولها كان كل منهما غصبا ولا يرجع الى المستعير على احد اذ ظاهرا الضمان انه اجر
 او رهن ملك نفسه اوضح المستأجر ويرجع الى المستأجر على الموجود فعلا فخر العروعة ان
 لم يعلم انه عارية معه وان علم فلا يرجع لانه لم يعرفه فصار كالمستأجر من الغاصب عالما بالغصب
 ويعاد الى العارية مطلقا سواء اختلف استعماله او لا ان لم يعين منتفعا لانها لما كانت لتملك
 المنافع جاز ان يعبر لان المالك يملك التملك كالمستأجر يملك ان يوجر والموصى له بالخزنة يملك
 ان يعبر ويعاد ما لا يختلف استعماله ان عينه ان منتفعا وفرغ على قوله وقصار مطلقا بقوله

فمن استقار دابة مطلقا يحمل عليها ماشاء، ويعيد له الالحل ويركب بنفسه ويركب غيره
وأما فصل تعين وضمن بغيره حتى لو ركب بنفسه ليس له ان يركب غيره اذا تعين ركوبه
واركب غيره ليس له ان يركب بنفسه حتى لو فصل ضمن وان اطلق المعتبر الانتفاع
في الوقت والنوع انتفع ماشاء ان وقت شاء لانه يتصرف في ملك الغير فيملك التصرف
على الوجه الذي اذن له فيه وان قيد ضمن الالمستفيد بخلافه ايا شرف فقط التعبد
اما في الوقت والنوع او بالعكس او كليهما فيها فان عمل على وفاق القيد فظاهر وان
خالف ايا شرف ضمن والى مثل اختيار لا عارية التمين والملك والمورون والمعدود
المستأجر وقص لان العار الا عارية تملك المنفعة ولا ينتفع بهذه الامور الا بالملك
عندها ولا يملك استهلاكها الا اذا ملكها فاقضت عليك غيرها ضرورة وذلك بالهبة او
القرض والقرض ادناها ضررا لكونه موجبا لرد المثل هذا اذا لم يعين الجهة اما اذا
عينها كاستعارة الدابة ليعبر بها الميزان او يزين بها الدكان وكذا ذلك من الانتفاعات
فيصير عارية امانة ليس له الانتفاع باستهلاكها فكان نظير عارية الحمار والسيف
الحمار وفرج على كونها قرضا بقوله فيضمن بملكها قبل الانتفاع كما هو حكم القرض في
الاعارة ان اعارة الارض للبناء والغرس لان منفعتها معلومة تملك بالاجاز
فتملك بالاعارة وله الالمعبر ان يرجع لان الاعارة ليست بلازمة ويكلف قلعها ال
البناء والغرس لانه شاغل ارضه بملكه فيومر بالتفريغ الا اذا شاء ان ياخذها
بغيرتها اذا استخمرت الارض بالقلع فحينئذ يضمن له قيمتها مقلوبتين ويكونان له
كالا يلف ارضه عليه ويستبد ذلك به لانه صاحب اصل واذا لم يستخبره لا يجوز التمسك
الا باتفاقها ولا يشترط الاتفاق في القلع بل ايها طلبه اجيب وضمن رتب الارض
ما نقص البناء والغرس بالقلع ان وقت العارية لانه مغرور من جهة حيث وقت له
والظاهر هو الوفاء بالعهد فيرجع عليه دفعا للغرور عن نفسه وكراهة الالرجوع قبل
القبول وقت عتين لان فيه خلف الوعد ولو اعارة ارضه للزراعة لا تؤخذ الا الارض
حتى يحصد الالزراع الجازله ان يحصد دفعا مطلقا الالسوا، وقت اول الالان له

يُسْتَح

القول

لان له نهاية معلومة وفي التمسك مراعاة الحقتين بخلاف الغرس اذ ليس له نهاية معلومة
فيقلع دفعا للضرر عن المالك واذا كتب يكتب قد اطعني ارضك لا اعرضي يعني
اذا اعارة ارضيا بضماء ليزرعها يكتب المستعير انك اطعني ارضك كذا لا يزعمها عند ابي
حينئذ وقال لا يكتب انت اعرضي لان الاعارة هي الموضوع لهذا العقد والكتابة
بالموضوع اولى وله ان لفظ الاطعام اولى على المراد من الاعارة لانها تخص بالزراعة
واعارة الارض تارة تكون للزراعة وتارة للبناء وينصب القسط فكانت الكتابة
بلفظ الاطعام اولى ليعلم ان غرضه الزراعة فيجوز التوكيل برد العارية والمقصود به
التمتع فعلا واجبا ولو توكل به اى بالرد لا يجوز التوكيل على النقل على من له بل يدفعه اليه
حيث يجده لان التوكيل لم يضمن شيئا بل وعد ان يتراجع على الامر بخلاف التكفل لا يضمن
كالوكيل بضماء الدين فانه اذا امتنع عنه لا يجبر عليه رد المستعير الدابة مثله جده قوله
الا اني تسليم ولو وصلي مع عبده اى عبده المستعير واجبه مساندة او مشاورة لاني
اي متعلق بالرد اصطلح ما لهما لانفس ما لهما او العدة عطف على الدابة اى دار ما لهما
لانفسه تسليم حتى اذا اهلكا لم يضمن استحسانا والقياس ان يضمن لانه لم يرد العارية على ما لهما
ولا على ما لهما بل ضيعها وجه الاحسان انه اني بالتسليم المتعارف لانه رد العارية الى المر بط
او الى دار المالك وهما في يد المالك حكما فكان ردتهما ايا يد المالك كردها مع عبده المستعير مطلقا
اى سواء يقوم على دابته او لا هو الصحيح واجبه كما مر اى مشاورة او مساندة لان المالك
رضي به عادة لو كان المستعير غير نقيس يعني ان جواز رد المستعير على يد غلام صاحبه
او وضعه في داره او اصطبله انما يكون في الاشياء التي يكون في يد الغلام عادة وكذا اعذره
واما اذا لم يكن كذلك كعقد لؤلؤ او نحوه فاذا رده المستعير ايا غلام صاحبه او وضعه
في داره او اصطبله يضمن لان العادة لم تجز به وهذا الود دفعه المودع ايا غلامه يضمن
بخلاف الاجنبى اى بخلاف ما اذا رده فامع الاجنبى فانه يضمن بخلاف رد الوديعه والمقصود
لياد المالك فانه اذا ردها اليها ولم يسلمها اليه ضمن واما الوديعه فلا يملك الاحتفاظ ولم
يرض حكمه بخلاف غيره والا لادعاه عنده واما الغنم فلان الواجب عليه ابطال

ضمن

وكيل

فقد و ذلك بالوداي المالك للعبد المادون يملك العارة كذا في الخلاصة والمجهر اذا استعار
واستهلكه يضمن بعد العتق لان المعبر سيطر على التلا فو شرط عليه الضمان فصح تسليمه
وبطل الشرط في حق المولى ولو اعاد هذا المجهر مثل فاستهلكه ضمن الثاني للحال لان المجهر
عليه يضمن بالتلا فمالا استعار ذهبها فقد صبيها فسرقت الى ان ذهب منه فان كان الصبي
يضمن ما عليه لم يضمن ان المستعير لانه لم يبيع اذ المستعير ان يعيد والا يضمن لانه ضيقه
حيث وضعه عند من لا يعقل حفظه كذا في المحط وضعها الى وضع المستعير العارية بين
يديه فقام فصاحت لم يضمن لو كان نومه جالسا لان هذا حفظ عادة وضمن لو مضطجعا
لنذكر الحفظ ليس للاب اعارة مال طمعه كذا في الخلاصة واجرة الرد الى رد العارية والوديعه
والعين المتاجرة والمغضوب والرفق على المستعير والوديع والموجر والغاصب والمالك
لان المنفعة حصلت لهم **كتاب الوديعه** لا يخفى وجه ما سبقت كتب العارية بين لغة مطلق
الترك وشرعا امانة تركت للحفظ وركبها الايجاب من الوديع كادعيتك او ما ينوب عنها
قولا لو فمضوا فان من وضع ثوبه بين يدي رجل سوا قال هذا الوديعه عندك او سكت
وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر وترك الثوب ثم فضاغ صار ضامنا لان هذا الوديع
مرفوض بغيره فاضى جان والقول عطف على الايجاب حقيقة بان يقول قبل او اخذت
او نحو ذلك وغيره بان يسكت حين يبيع الثوب ولو قال لا اقبل الوديعه فوضع بين
يديه وذهب فضاغ الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يصير مودعا بلا قول ذكره
قاضي جان وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه لان الوديع عقد احتفاظ وحفظ
الشيء بدون اثبات اليد عليه كمال فايداع الطير في الهواء والعبد الابق والمال الساقط
في البحر غير صحيح وحكمها وجوب الحفظ على الوديع وصيرورة المال امانة عنده وفتح عليه
بقوله فلا يضمن الى الوديع ان يسكت او سرق عنه لقوله عليه السلام ليس على المستودع
غير المقتضى ضمانا والمقتضى الحائز والاعلال الحائز ولو وصله وحده ان لم يشرقه مع مال
المال المودع وقال مالك يضمن للتميم والحجة عليه ما قلناه الا ان يموت الى الوديع بمقتضى
الام لم يبين حال الوديعه فانه حينئذ يكون متعديا فيضمن كذا الاسان كل امين مات

مات مجهلا حال الامانة يضمن الامتوليا اخذ الغلة ومات مجهلا او سلطانا او دوع
بعض الغائين بعض القيمة ومات مجهلا اي لبيان المودع وقاضيا او دوع مال التيم ومات
بجهلا اي بلا بيان المودع كذا في الخاتمة ويحفظها بنفسه وعياله الى زوجته بغيره دون
وولده ووالديه واجيره ويضمن ان يحفظ بغيره او او دوعها لان المالك يضمن بحفظه
في يده دون غيره فيضمن ان يحفظ بغيره بالتليم اليه الا اذا خاف حرقا او غرقا فسلم
الى جاره او قلن اخر اذ لا يمكن ان يحفظها في هذه الحالة الا بهذا الطريق فصار مودعا
فيه ولا يصدق عليه الامانة لانه يدعى ضرورة يسقط الضمان بعد تحقق سببه فصار
كما اذا ادعى الاذن في الايداع كذا في يضمن اذا اطلب ربتها الى رب الوديعه فصح اي المودع
قادرا على تسليمها فانه اذا طالبه بالرد لم يكن راضيا بما سكت به فكون متعديا بالبيع
فيضمن او تعدى المودع وفتر التعدي بقوله فليس ثوبها او ركب دانتها او انفق
بعضها فان المودع اذا اتفق بعضها ضمن ما اتفق منها ولم يضمن كلها او خلط مثلا بما في
فانه اذا جامل ما اتفق فخلط بالباقي صار ضامنا لجميعها لانه صار مستهلكا للكل بالخلط
كذا في الكافي او محمدا عنده ينع اذا اطلبها صاحبها فيجدها عنده ثم اقر او لا ضمن لان المالك
عزله عن الحفظ حين طالبه بالرد فهو بالامسك بعده غاصب فيضمن فان عاد الى الاقرار
لم يبرأ عن الضمان لان العقد ارتفع ولا يعود الا بالتجدد ولم يجدد وانما قال عنده
لانه لو انكره عند غيره بان قال اجبني اعنديك وديعه لغلان فقال لا لا يضمن لان الحجة عند
غيبة المالك من الحفظ لانه يقطع به طمع الطامعين عنها فلا يضمن به او حفظ الى الوديعه
في دار امره اي يحفظها في غير داره فيضمن للحا لفته امره او خلط بما له حتى
يتميز سوا خلطها بجنه او بخلاف جنه فان الخلط استهلك عنده اي ضيقه مطلقا
وان اختلطت الى الوديعه به اي مال المودع بلا صنع منه كما اذا انشق الكلبان فخلطتا
انشرقا ولا ضمان اذ لا تعدى منه وهذا اتفاق وان اراد التعدي ينع اذا تعدى المودع
في الوديعه بان او دوعها عنده ثم اذال التعدي فردا الى يده رال الضمان بغيره ان الوديعه
اذا ضاعت بعد العود ايا يديه لم يضمن خلافا للشافعي هذا الذي ذكره حكم الوديعه

ايضا المودع

واختلف في سائر الاماكن قال في العارية لو استعار دابة الى مكان مستعمل فجزاها
 المستعير المكان المستعمل ثم عاد اليه فهو ضمان الى ان يرد لها المالك قبل هذا اذا استعار
 دابة لا جانيا ما اذا استعارها ذابها وجاها يبرأ وهذا القائل يتوكل بين المودع
 والمستعير والمستأجر اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق برون عن الضمان اذا كانت
 مدت الايداع والاعارة باقية ومن المشايخ من قال في العارية لا يبرأ عن الضمان
 ما لم يرد لها على ما كان سوا استعارها ذابها او ذابها وجاها وهذا القائل يقول ان
 المستعير والمستأجر اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان بخلاف
 المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق حيث يبرأ والقول الاول اشبه واليه مال شيخ
 الاسلام خوهر زاد وادى المودع السعير بها الى الوديعة وان كان بها حمل وموئنة ان
 الى الطريقان لا يقصده احد غاليا وان قصده امكنه دفعه بنفسه وبغيره
 ولم يبرأ المودع عن السفر فان لم يأت من اونها فضاغت ضمن او دعاه الى اودع
 رجلا رجلا مثليا يعني المكيدات والموزونات والعدديات المتقاربة لم يدفع
 الى المودع اياها احدها حصصا بحسب الاخر ولو دفع ضمن وقال لا يدفع ولا يضمن قبل الخلاف
 في المثليات والقيمية معا والصحح انه في المثليات فقط ولذا قال كافي القمي اودعها
 ما يقسم اقتسما اقتسامه وحفظ كل نصفه وان كان تما لا يقسم جاز ان يحفظ
 احدهما بان الاخر وذاك لان رضيا يحفظهما ولم يرض بحفظ احدهما كله فان الفعل
 كالحفظ متى اضيف الى اثنين فيما يقبل التجزئ يتناول البعض دون الكل فيقع
 التسليم الى الآخر بلا رضا المالك وضمن دافع كله لا قابضة لان مودع المودع لا يضمن
 عنه بخلاف ما لا يقسم فان دافع كله لا يضمن لانه لما اودعها مع عملها بامتناع اجتماعها
 عليه لئلا ونهارا واكثرها المايات كان راضيا بدفع الكل الى احدهما في بعض الاحوال
 كذا المرتهنان والوكيلان بالشيء اذا استأجر احدهما اياها اخر ما يقسم حيث يضمن بخلاف
 ما لا يقسم نهى عن الدفع الى عياله فدفع اليه اى انشكاك منه مع انه من عياله
 ضمن ودفع اليه من لا بد له منه كدفع الدابة الى عبده وما يحفظه النساء ايا عرسه لا
 اعلى

لا اى لا يضمن بيعه او دفع رجلا وديعة وقال لا تدفعها الى امرأتك وعبدك واشتكروا
 واجبرك وهم في عياله فان دفعها ايا واحد منهم فهلك فان كان يجزئ بدأ من الدفع
 اليه بان كان له سواه اهل وخدم فهو ضمان والا لم يضمن لان هذا الشرط مفيد
 فقد يأتى الانسان الرجل على المال ولا يأتى عياله لكن انما يلزم مراعاة شرطه
 بقدر الامكان فان كان يجزئ بدأ من الدفع ايا من نهى عنه وهو يمكن من حفظها على
 الوجه المأمور به فيضمن بحفظها على الوجه المأمور به وان كان لا يجزئ بدأ منه لم يضمن
 اذ لا يمكنه الحفظ الا به فلم يكن العمل به مع مراعاة هذا الشرط فلم يفتقر التقيد بقطل
 فصار كانه قال لا تحفظ فصار من اقصا الاصل وهذا كما اذا اودع دابة وقال لا تدفعها
 ايا غلامك ونهاه عن الدفع ايا امراته والوديعة شيء يحفظ على يد النساء والرجل
 ممن لا يجزئ بدأ منها فهذا الشرط ينقض اصله فصار باطلا كما لو امر بحفظها في بيت معين
 من دار او صندوق معين فيه الى البيت تحفظ في بيت اخر منها او من تلك الدار او
 صندوق اخر منه اى من ذلك البيت فانه حينئذ لم يضمن بخلاف الدارين الاصل ان الشرط
 انما يصح اذا كان مفيدا والعمل به يمكن والنهي عن الوضع في احدى مفيد لان الدارين
 تختلفان في الامن والحفظ فصح الشرط فامكن العمل به واما البتان في دار واحدة
 فكلما يختلفان في الحفظ المحرز فالمتكمن من الاخذ من احدهما يتمكن من الاخذ من الآخر
 فصار الشرط غير مفيد وتقدر العمل به ايضا ولا يعتبر وكذا الصندوقين فان تعيين
 الصندوق في هذه الصورة لا يفيد فان الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان طاهرا
 الا ان يكون لهما الى البيت والصندوق حلق ظاهر فحينئذ يفيد الشرط ويضمن بالخلاف
 اودع المودع فهلك ضمن المودع المودع الاول فقط وقال يضمن ايتها شاقان ضمن
 الاخر رجوع على الاول وان اودع الغاصب ضمن المالك ايا شاقان الغاصب والمودع
 اما الغاصب قطاهر واما مودعه فلقبضه منه بلا رضا ماله ثم انه ان يعلم انه غاصب
 رجع على الغاصب قولا واحدا وان علم فكذلك في الظاهر وحكى ابو اليسر انه لا يرجع واليه
 اشار شمس الاية كذا في النهاية كما في الغاصب وغاصبه والغاصب والمشرى منه فان

فان غاصبه والمشتري صار مشتركا بالتمتع منه ابتداء لعدم ان المالك فكذلك بقائه معه اليه
 ادعى رجلا ان كل منهما اياه او دعي اياه فكل منهما اياه او دعي اياه فكل منهما اياه او دعي اياه فكل منهما اياه او دعي اياه
 بينهما لان دعوى كل منهما صحت فتقررت اليهم لهما وانما يختلف لكل منهما بانفاده لان
 كلاهما ادعاه بانفاده والمصلحة على اربعة اوجه لانه اما ان يحلف لكل منهما او يحلف
 للاول ويحلف الثاني قالوا لا وبالعكس ويحلف لهما فان حلف لكل منهما فلا شيء لهما وان
 حلف للاول ويحلف الثاني في حال ان له ببدله او باقراره ولا شيء وان عكس فلا شيء
 خلافا للاول ولا شيء للثاني وان حلف للثاني ايضا فلا شيء لهما لانه يجب الحق
 لكل منهما عليه ببدله او اقراره وعليه الفاضل لانه ان يكون له اوجب لكل منهما كل الالف
 كان ليس معه غيره فاذا صرف اليها فقد صرف نصف نصيب هذا الى ذلك الى هذا فيقوم ذلك
 او دعي حريه الجحر او دعي الحريه الجحر او دعي الحريه الجحر او دعي الحريه الجحر او دعي الحريه الجحر او دعي الحريه الجحر
 اتلافه وضرط عليه الضمان فيصح التسلط وبطل الشرط في حق المولى فقط الى لا يضمن
 الثاني لان مودع المودع لا يضمن عند اي حيفه اذا لم يضمن بعد العتق رعاية حق المولى
 ولو ضاع المودع عند ثالث يضمن اذا اودع المودع في الثاني عند الجحر الثالث فملك عند
 الثالث فلا ضمان عليه ولا يضمن لانه مودع المودع وهو غير ضامن عند اي حيفه وعزم الاول
 بعد عتقه لما مر من قوله لانه سقط الى آخره وعزم الثاني في الحال لانه استهلكه بدفعه الى
 الثالث ومودع المودع يضمن عنده اذا جنى **كتاب الرهن** مناسبة لكتاب الوديعه
 ان عين الرهن امانة في يد المرتهن كما سياتي فيكون كالوديعه بهولقة الحب مطلقا
 وشرعا **باب المال** احراز عن رهن الحريه والمذبر والحجر ونحوها **باب يمين اخذه** اي
 الحق منه اي من المال وهو اي ذلك الحق **الدين حقيقة** وهو دين واجب ظاهرا وباطنا
 او ظاهرا فقط فانه يبيع بتمتع عبده وثمن خلع وثمن ذبيحة وبدل صلح عن انكار وان استحق
 او وجد حرا او ذمرا او مية او تصافا على ان لا دين لان الدين واجب ظاهرا وهو كاف
 لانه اكد من دين موعود كما سياتي **او حكا** كالايمان المضمونة بالمثل او القيمة والقوم يستوفونها
 الايمان المضمونة بنفسها وسياتي تحقيق وجه التسمية ان شاء الله تعالى **بفتح** حال

فيقوم

حال كونه غير لازم لانه تبرع كالرهن والصدقة **باب يمين** وقبول كما في الهبة **فلم يمين**
والرجوع عنه تفرج على قوله غير لازم **فاذا سلم** اي الراهن الرهن **وقبض** من قبل
 المرتهن **نحو** اي يجوز احراز عن رهن الثمر على الشجر ورهن الزرع في الارض لان
 المرتهن لم يجز **معه** اي عن ملك الراهن وهو احراز عن عكسه وهو رهن الشجر
 دون الثمر ودون الارض دون الزرع ورهن دار فيها مشاع الراهن **متممة** احراز
 عن رهن المشاع كرهن نصف العبد او الدار كذا في غاية البيان وهذه المعاني هي ما
 المناسبة لهذه الالفاظ لا ما قيل ان الاول احراز عن رهن المشاع والثاني عن رهن
 ثمر على الشجر دون الشجر كما لا يخفى على اهل النظر **لزم** اي الراهن هو جزء لقوله اذا سلمه
والتحلية فيه اي رفع المانع من القبض في زمان يمكن فيه **قبض** اي في حكم قبض المرتهن
 حتى اذا وجدت من الراهن بحضرة المرتهن ولم يأخذه فضاء ضمن المرتهن فلا وجه
 لما قال الزيلعي بناء على ظاهر المعنى اللغوي ان الصواب ان التحلية تسلم لانه عبارة
 عن رفع المانع من القبض وهو فعل المستلم دون المستلم والقبض فعل المستلم **كالباع**
 اي كما ان التحلية في قبض ائمة من على القوم بان التحلية ينبغي ان لا تكفي في قبض الرهن
 اذ القبض منصوص في الرهن بخلاف البيع حتى استدلوا على شرطية القبض في الرهن
 بقوله تعالى فان مقبوضة **وجوه** والاصل ان المنصوص يراعى وجوده على اكمل الجهات
 اقول المنصوص انما يراعى وجوده على اكمل الجهات اذ انص عليه بالاستقلال واما اذا
 تبع المنصوص فلا يجب ان يراعى وجوده كما ذكر فان الرضا في البيع منصوص عليه
 بقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن راض فلو صح ما قال المعترض لبطل بيع المكره ولم يفسد
 وليس كذلك كما سياتي **ولو يملك** اي الرهن اعلم ان الرهن امانة محضة عند الثالث في حق
 لو يملك لم يجعله مضمونا وعنده امانة لكن يد المرتهن استيفا، ويتقرر بالهلاك لان يد
 الاستيفا، يحصل من المانية دون العين فالاستيفا، بالعين كما ذهب اليه استيلاء المرتهن
 مستوف لا مستبدل وانما يحصل الاستيفا، بجنس الحق والمجانسة بين الاموال باعتبار
 صفة المانية دون العين فكان هو ايضا العين كالدين في حقيقة الاستيفا، ولهذا كان

ايضا

ذكر

نقطة الرهن على الراهن في حياته وكفنه بعد مماته وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم عليه
عزله فاذا هلك الراهن ضمن اي المدين بالاقبل يجب تعريفه باللام ليدل على كون من في قوله
من قيمته ومن الدين تفصيله وليس كذلك بل ببيان المعنى بالاقبل الذي هو من
هذين المذكورين اهما كان وقد وقع في نسخ الوقاية منك **اولوا استويا** اي الدين
وقمة الرهن **سقط دية** اي صار المدين مستوفيا لدينه ولو كانت **قيمة** اي الرهن
اكثر من الدين **فالفضل امانة** لان المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء وهو بقدر
الدين ولو كانت **اقل** منه **سقط من الدين قدره ورجع المدين بالفضل** مثلاً
اذا رهن ثوباً بقيمة عشرة عشرة فربك عند المشتري سقطت دية فان كانت قيمة الثوب
خمس يرجع المدين على الراهن بخمس اخرى وان كانت خمس عشرة فالفضل امانة **ضمن**
اي المدين **يدعوى الهلاك بلائيه** يعني اذ ادعى المدين هلاك الرهن ضمن ان لم يقع
البينة عليه مطلقاً اي سواء كان من الاموال الظاهرة كالحيوان والعبيد والعقار او
من الاموال الباطنة كالنقد والحقول والاروض وقال مالك يضمن في الاموال الباطنة
فقط **اي للمدين طلب دية من رهنه** لان الرهن لا يشق طلب الدين وله **جسم به**
اي الراهن بالدين وان كان الرهن في يده لان حقه باق بعد الرهن والجسم جزء الظلم
فاذا ظهر مظهر القاضى يجب دفع الظلم وله ايضا **جسم رهنه بعد الفسخ حتى يقضى**
دينه او يراه لان الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل برده على الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى
مضموناً ما بقى القبض والدين **لا الانتفاع به** اي بالرهن عطف على قوله طلب دية مطلقاً
اي لا بالاختزام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة ولا اعادة سواء كان من المدين او الراهن
الا بالاذن اي اذن الراهن ان كان المنتفع المدين او اذن المدين ان كان المنتفع الراهن
فلو فصل ان انتفع بالدين قبل الاذن **فعدى ولم يبطل** اي بالتعدى واذا
طلب اي المدين دية ولو لم يولد العقد **مربحاً** اي احضار الرهن لان قبضه قبض استيفاء
فلا وجه لقبض ماله مع قيام يد الاستيفاء لان هلاكه محتمل فاذا هلك في يد المدين تكرر الاستيفاء
ان لم يكن لحلم مؤنة متعلق بقوله ولو لم يولد العقد فان الاماكن كلها في حق التسليم مكان

ككان واحد فيما ليس لحلم مؤنة فان **احضره** اي المدين الرهن **سليم الراهن الدين ثم**
المدين الرهن ليستعين حق المدين كما في تعين حق الراهن بحضور الرهن تحقيقاً
للتسوية كما في البيع والثمن يحضر المبيع ثم يسلم الثمن **وان كانت** اي لحلم مؤنة **مسلم**
اي الراهن الدين **بلا احضار الرهن** اي لا يكلف المدين احضار الرهن لان الواجب
عليه التسليم بمحض التولية لا النقل من مكان الى مكان ولكن للراهن ان يخلقه بالله ما
هلك كذا في الكافي **مدين طلب دية لا يكلف اي المدين احضار رهنه وضع عند**
عدل بامر الراهن لكونه في يد الغير بامر الراهن **ولا** اي لا يكلف ايضا المدين احضار
ثمن باع المدين بامره اي بامر الراهن حتى يقبضه لانه صار ديناً بالامر ببيع الرهن
فصار كان الراهن رهنه وهو دين واذا قبضه يكلف احضاره لقيام البديل مقام
المبدل **ولا يكلف ايضا من رهنه رهنه** اي يمكن الراهن من بيعه اي الرهن
ليقضى دية يعني لو اراد الراهن ان يبيع الرهن ليقضى الدين ثم لا يجب على المدين
ان يكتنه من البيع لان حكم الرهن الحبس الدائم الى ان يقضى الدين فكيف يصح القضاء
من الثمن **ولا يكلف ايضا من قضى بعض دية تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية**
من الدين لان له ان يجس كل الرهن حتى يستوفي البقية كما في حبس المبيع **ويحفظ**
بنفسه وعياله كزوجه وولده وخدامه واجيره مشاهرة او مسانحة يسكنون معه
فان العبرة بالسكنة لا النفقة حتى ان المرأة لو دفعت ايا زوجها لا تقضى ذكر الزليج
وضمن بحفظه بغيره لانه ترك الحفظ الواجب **وتعديه** اي صريحاً **وابداعه** لما قرآن
عينة امانة **وجعل خاتم الرهن في خضرة اليمنى او اليسرى** لانه استعمال وجعله
في اصبع آخر حفظ **وتقلد سيف الرهن** لانه ايضا استعمال **لا الثلاثة** فانه حفظ
فان الشحمان يتقلدون في العادة بسيفين لا الثلاثة والضممان في هذه الصور ضممان
الغصب بجميع القيمة لان الزيادة على مقدار الدين ايضا امانة والامانات تضمن بالاطلاق
وفي لبس خاتم اي خاتم الرهن **فوق آخر زوج ايا العادة** فان كان ممن يتجمل بلبس خاتمين
ضمن والا كان حافظاً فلا يضمن **وعليه** اي على المدين **مؤمن حفظ** كاجريت الحفظ واجبر
حفظه

واجرا الحافط فان تمامه على المدين وان كان قيمة الرهن اكثر من الدين لان وجوبه بسبب الحبس
وصحة الحبس في الكل ثابت له **واما مؤن رده او جزء منه الى يده فينقسم الى المضمون**
والامانة يعني ان مؤنة رده الى مؤن ان كان خرج من يده كجعل الابقاع على المدين ان كان
قيمة الرهن مثل الدين وكذا مؤنة رده جزء منه الى يد المدين كذا واجرة الجرح ان كان قيمة
مثل الدين اما اذا كانت اكثر منه فيقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المدين والامانة
على الراهن وكذا امداد اداة القروض ومعالجة الامراض والغدا من الجناية **وبحسب الراهن**
خراج الرهن ومؤنة تبقية واصلاح منافع كنفقة الرهن وكسوته واجرة راعيه
وظهر ولد الرهن وسقى البستان والقيام باموره فالحاصل ان ما يرجع الى بائنه فهو
على الراهن سواء كان في الرهن فضل او لا لان العين بقيت على ملكه وكذا منافع ملكه
له وما يرجع الى حفظه فهو على المدين اما خاصة او بالقسيم كما مر **وكل ما وجب على احد**
من الراهن والمدين فاداه الآخر كان متبرعا لانه قضى دين غيره بغير امره **الا ان ياب**
به القاضي لان له ولاية عامة فكان صاحبه امر به **باب ما يصح رهنه والرهن به**
اولا يصح رهن الحرجين يعني الذهب والفضة **والكيل والموزون** لكونهما محل الاستيفاء
فلو رهن المذكوران بخلاف جنسهما هلكت بقيتهما كسائر الاموال وهو ظاهر ولو رهن
بخنجرها هلكت هلكت بثلثهما من الدين ويعتبر المماثلة في القدر وهو الوزن والكيل **بلا عبارة**
لجودة ولا للقيمة فان الدين زايده سقط قدر الرهن منه وبقي الزايده رهنه وان
عكس سقط قدر الدين منه والفضل للراهن **لا** اي لا يصح رهن **مشاع** لان حكم الرهن
كما عرفت بثبوت يد الاستيفاء وهو لا يتصور في المشاع من حيث انه مشاع **مطلقا** اي
سواء كان مما يحتمل القسمة او لا وسواء رهن من شركه او من اجنبي والطارق كالتقارن
هو الصحيح كذا في الخلاصة **وتحريم شجر دون** اي دون الشجر **وزرع او نخلا دونها** اي دون
الارض لان الرهون متصل بما ليس بمرهون خلقه فكان في معنى المشاع **كذا العكس** وهو
رهن الشجر لا الثمر ورهن الارض لا النخل او الزرع لان الاتصال يقوم بالطين فاصل
ان المرهون اذا امتص باليس بمرهون لا يجوز لامتناع قبض المرهون وحده ولا يصح ايضا

الجرح

بخنجرها

ايضا **رهن حرمه ومكاتب وام ولد ووقف وخر** لان حكم الرهن ثبوت يد الاستيفاء
ولا يثبت الاستيفاء منها لعدم المالية في الحر وعدم جواز بيع ما سواه ولا يصح **ارتهاها**
من مسلم او زمي واللام في **المسلم** متعلق بقوله رهن حرمه او ارتهاها اي لا يجوز للمسلم ان
يرهن حرمه او اماله او ميراثها من مسلم او ذمي لتعذر الابقاع والاستيفاء حق المسلم **ولا**
يفضن له اي للمسلم **ميراثها الذي** يعني ان كان المدين ذميا لم يضمنها للمسلم كما لا يضمنها بالقبض
منه لانها ليست بحال في حق المسلم **وفي عكس الضمان** يعني ان كان الراهن ذميا والمدين
مسلم فيضمن المدين الذي كما اذا غضب لانها مال للذمي **ولا يصح ايضا امانات** كالوديعة
والعارية ومال المضاربة والشركة لان موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء للمدين فكان
قبض الرهن مضمونا فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضمونا ويثبت استيفاء الدين
منه وقبض الامانات ليس بمضمون ليصح الرهن بها **ومبيع في يد البائع** لما عرفت ان الرهن
يجب ان يكون في مقابل الدين حقيقة او حكما لانه والمبيع في يد البائع ليس بدين حقيقة
وهو ظاهر ولا حكما لانه يجب ان يكون مضمونا بالمثل او القيمة والمبيع في يده ليس كذلك بل اذا
سقط الثمن وهو حق البائع وليس فيه ضمان والقوم يسمونه بالعين المضمونة بغيره وسنأتي
تحقيقه ان شاء الله تعالى **وذكر** تغير الرهن بالدرك ان بيع رجل سلعة وقبض ثمنها وسلمها
وخاف المشتري الاحتياق واخذ بالثمن من البائع رهنا قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملك حين
الرهن حل الدرك او لم يحل واذا هلك الرهن كان امانة عنده حل الدرك او لا اذا عقد
حيث يقع باطلا كذا في الكافي **واجرة نايحة ومضنية وثمن حرج** لو هلك الرهن لم يكن مضمونا
اذا لا يقابل شيء مضمون **وكفالة بالنفس** لتعذر الاستيفاء **وشفعة** لان المبيع غير مضمون
على المشتري **وعبد جاني او مديون** لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء
وقصاص مطلقا اي في النفس ومادونها لتعذر الاستيفاء **بخلاف الجناية خطاء** لان استيفاء
الارش من الرهن ممكن **وبيع بعين مضمون بالمثل او القيمة** كالخصوب وبديل الخلع والمهر
وبديل الصلح عن دم عمدا علم ان الاعيان ثلاثة اقسام احد بعين غير مضمون اصلا كالامانة
فان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثليا او قيمة ان كان قيميا فالامانة ان هلكت

هك

بلا فعد فلا شيء في مقابلتها او يتعد فلا يبقى امانة بل يكون مضموته وثانيها عين مضموته
 بنفسها كالمضروب ونحوه والقوم يسمونها الاعيان المضموته بنفسها ويريدون الاعيان
 المضموته في حد ذاتها ووجه ان يكون كالمضموته عبارة عن رد مثل الهالك او قيمة
 فانه اذا كان مثليا او قيميا بحيث لو هلك فعين المثل او القيمة فيكون مضموته في حد ذاتها
 مع قطع النظر عن العوارض وثالثها عين ليست بمضموته ولكنها تشبه المضموته كبيع في يد
 البائع فانه اذا هلك لم يضمن احد بطله او قيمته لكن الثمن يسقط عن ذمة المشتري وهو غير
 المثل والقيمة فبجهد هذا الاعتبار سموه بالعين المضموته بغيره فكل ما من قبيل المشاكلة
ويصح بدنه كما هو الاصل وهو توطئة لقوله **ولو موعود فله في يد المدين عليه** اي على
 المدين **بما وعد** من الدين يعني ان رهن يقرضه الف درهم وهلك الدين في يد المدين فهلك
 على المدين بمقابلته الا ان الموعود فيجب عليه تسليم الالف الى الراهن **اذا لم يكن الدين اكثر**
من قيمة الرهن بل كان مساويا او اقل حجة اذا كان اكثر لم يكن مضموته بالدين بالقيمة و
 يصح ايضا **برأس مال السلم وثن الصرف** لان المقصود ضمان المال والمجانسة ثابتة
 في المالية فيثبت الاستيناء من حيث المال **فان هلك** اي الرهن برأس المال او ثمن الصرف
تم العقد اي السلم والصرف **واخذ حقه** اي صار المدين مستوفيا لدينه لتحقيق القبض
 حكما وان افترقا قبل نقد **وهك بطل** اي عقد السلم والصرف لغوات القبض حقيقة
 وحكما ولما لم يثبت هذا التفصيل في السلم فيه افترده بالذكر فقال **وبالمسلم فيه وان هلك**
 اي الرهن **تم العقد وصار** اي الرهن **عوضا للمسلم فيه** فيصير كانه استوفاه وان فتح
 اي عقد السلم **صار** اي الرهن **رهنا بطل** وهو رأس المال فيجب فيضار كالمضروب
 اذا هلك وبه رهن يكون رهنا بقيمة **وهك رهنه بعد الفسخ** **وهك** اي بالسلم فيه
 حتى يجب عليه رد مثل السلم فيه لقبض رأس المال لانه رهنه به وان كان مجبوا بغيره وهو
 رأس المال **ويصح ايضا بدنه عليه** اي الاب **عبد طفل** مفعول الرهن المقدرة لانه يملك
 الايداع فهذا اولى منه في حق الصبي لان قيام المدين بمحضه ابلغ حوفا من العارمة ولو هلك
 يهلك مضمونا والوديعه تملك امانة والوصي كالأب وكذا وعن ابي يوسف وزفر انه لا يجوز

لا يجوز منها **ويصح ايضا بدين عبد او غنم او ذكوة** ان ظهر العبد حرا او الخيل حرة او الذكوة
 ميتا **وبدل الصلح عن الكار ان اقر ان لا دين** صورة رجل صالح عن الكار ورهن
 ببذل الصلح ثم تصاد فاعلم ان لا دين فالرهن مضنون والاصل في هذه المسائل ما مر ان
 وجوب الدين ظاهر ايكفي لصحة الرهن ولا يستلزم وجوب حقيقة **شركي على ان يرهن**
شئنا او يعطى كفلا حال كون الرهن والكفيل **معنيين** **لثمن** متعلق **يعطى وائي**
 اي المشتري ان يرهن ماسماه او يعطى كفلا سماه **صح** اي الشرا **الحسانا** لا قياسا
 لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين ولا نه صفقة في صفقة وهو
 منهي عنه كما مر وجه الاحتسان انه شرط ملازم للعقد لان الكفالة والرهن للاستيثاق
 وهو ملازم وجوب الثمن فاذا كان الكفيل حاضرا والرهن معينا اعتبر معنى الشرط وهو الا
 فسخ العقد والاعتبر عين الشرط ففسده **ولا يجبر** اي المشتري **على الوفاء** لان عقد الرهن
 تبرع من جانب الراهن ولا يجبر على المتبرع وانما صار حقا من حقوقه اذا اوصاه ولم يوجد
 بعد والوعد بالرهن لا يكون فوق الرهن ولو رهنه لا يلزم ما لم يسم فله ان لا يصير
 لازما بالوعد اولى **فللبايع** فسخه الا اذا سلم منه حالا او قيمة الرهن رهنا اي اذا ابي
 المشتري ولم يجبر على الوفاء جاز للبايع ان يفسخ العقد لان رضاه بالبيع كان بهذا الشرط
 فيه وانه لا يكون راضيا واذا لم يرض رضاه كان له ان يفسخ او يرضى بترك الرهن الا اذا
 كان كما ذكر لحصول المقصود حينئذ ان يد الاستيناء انما تثبت على المعنى وهو القيمة لان
 الصورة امانة **قال** اي المشتري **لبايعه** وقد اعطاه شيا غير المبيع **امسك هذا حتى اعطى**
ثمنك كان رهنا لانه ذكر ما يدل على الرهن لان العبرة للمعنى وفيه خلاف زفر **رهن**
عينان من رجلين بدنه لكل منهما صح وكل رهن عند كل منهما الا ان نصفه رهن لاحد ونصفه
 للآخر لان الرهن اضيف الى جميع العين بصفته واحدة ولا يتوحد فيه وموجب الجبس بالدين
 وهو لا يجزئ فصار مجبوسا بكل منهما فلا تنافي فيه كما اذا قتل واحد جماعة فحضر اولياءه
 المقتولين واستوفى يكون مستوفيا لنفسه وللباقين بخلاف الهبة من رجلين حيث لا يجوز
 عند اي حصة لان المقصود منها ايجاب الملك والعين الواحدة لا يتصور كونها ملكا لكل منهما مأكلا
 الملك ساه

سيتاق

فلا بد من الانتقام وهو نيا في المقصود وفي نهايتها كل في نوبة كالعديل في حق الآخر
هكك ضمن كل خفة اي حصة دينه اذ عند الهلاك يصير كل منها مستوفيا حصة لان الاستيفاء
يجزى فان قضى دين احد هما فكل **رهن للآخر** لان جميع العين رهن في يد كل واحد منهما
بلا تفرق **رهنا من رجل رهنا بدين عليه صاح** الرهن **بكل** اي كل الدين **بمكة** اي
المرتهن **اي قبض الكل** اي كل الدين لان قبض الرهن يحصل في الكل بلا شيوخ **بطل**
حجة كل من شخصين انه رهنة عبده وقبضه هذه مسئلة مستقلة لا تعلق لها بما سبق
يعني اذا استقام واحد اقام كل واحد من رجلين على رجل انه رهنة عبده الذي في يده و
قبضه فهو باطل لان كل منهما اثبتة ببيته انه رهنة كل العبد ولا وجه للقضاء لكل منهما
بالكل لان العبد الواحد يستحيل كون كل رهنا بهذا وكل رهنا بذلك في حالة واحدة ولا
للقضاء بكل واحد بعينه لعدم الاولوية ولا للقضاء لكل منهما بالنصف لزوم الشيوخ
فتعين التهار **ولومات رهنه والرهن معهما فبرهن كل كذلك** اي بانه رهنة عبده
وقبضه **كان نصفه** اي نصف العبد **كل منهما رهنا بحقة** لان حكمه في الحياة الحب
والشيوخ يضره وبعدها مات الاستيفاء بالبيع في الدين والشيوخ لا يضره **باب رهن يوضع**
عند عدل سمي به لعدالة في رهن الراهن والمرتهن **وضعا** اي وضع الراهن والمرتهن
الرهن **عنه** صح حلا فالملك **ولا ياخته منه** اي الرهن من العدل **احدهما** لتعلق حق
الراهن في الحفظ بيده وامانة وحق المرتهن به استيعا فلا يملك احدهما ابطال حق الآخر
وبعض اي العدل **بدفعه اليه** اي دفع الرهن اليه احدهما لانه مودع الراهن في حق العين
ومودع المرتهن في حق المالية واحد هما اجنبي عن الآخر والمودع يضمن بالدفع اليه الاجنبي
وبهكك على المرتهن ان هكك الرهن في يد العدل هكك في ضمان المرتهن لان يده يد المرتهن
وكل اي الراهن المرتهن **او العدل او غيره بما يبيعه** اي بيع الرهن **حلول الاجل** صح لانه
توكيل ببيع ماله **فان شرط** اي التوكيل في عقد **الرهن لم ينعزل** بالعدل وبموت الراهن
او المرتهن **الا بموت الوكيل** سواء كان الوكيل المرتهن او العدل او غيره بما واذا مات الوكيل
لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا تجزى فيها الارث ولان الموكل رضي براه لا بوارثه

لا براه غيره **وله** اي للتوكيل **بيعه** اي الرهن **بغيبه ورثته** اي الراهن كما يبيعه حال
حيوته بغيبته وان مات المرتهن فالوكيل على وكالته لانها لا تبطل بموتهما ولا بموت احدهما
ويجبر اي التوكيل **عليه** اي على البيع **ان حل الاجل والراهن غايب** لئلا يتضرر المرتهن
وكيفية الاجبار ان يجبر القاض اقاما لبيع فان لم يجز بعده فالقاضي يبيعه عليه **توكيل**
بالخصومة غايب موكله حيث يجبر عليها لدفع الضرر **ولو كل بالبيع مطلقا ثم نهاه عن**
النسيئة لم ينعك كذا في الكافي **ولا يبيعه الراهن او المرتهن الا برضا الآخر** لان كل منهما
حقاؤه الرهن للمرتهن حق الملك والمرتهن حق الاستيفاء **بأمر** اي الرهن **العدل** حتى يخرج
من الرهن **فالرهن رهن مقامه وان لم يقبض** لقيامه مقام المقبوض **فهكك** اي هكك
الثن هكك **على المرتهن** لبقاء عقد الرهن في الثمن لقيامه مقام المبيع المرهون **كذا قيمة**
عبد رهن قبل اي اذا قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمة صارت رهنا بدل العبد **وكذا**
عبد قتل اي العبد الرهن **فدفع به** فانه ايضا يكون رهنا بدل العبد المقتول **فاذا وقي**
اي ان باع العدل الرهن فاوفي **ثمنه** اي ثمن الرهن **المرتهن فاستحق** اي الرهن **ففي الهاك**
اي اذا هكك الرهن في يد المشتري قد وقع فيما رايناه من نسخ صدر الشريعة بدل المشتري
المرتهن فكانه سريه من الناح **ضمن المستحق الراهن** قيمة الرهن لانه غاصب في حقه
وضع البيع والقبض اي قبض الثمن لان الراهن ملكه باداء الضمان او ضمن المستحق **العدل**
القيمة لانه متعده بالبيع والتسليم **فهو** اي فحيت يكون العدل محبرا ان شاء **ضمن الراهن**
قيمة الرهن لانه وكيل فيرجع عليه بالحقة من الغرور من جهته **وضحا** اي البيع والقبض
لان ملكه بالضمان فتبين انه باع ملك نفسه فلا يرجع المرتهن على العدل بدينه **او ضمن المرتهن**
ثمنه الذي اداه اليه اذ تبين بالاحتقا انه اخذ الثمن بغير حق لان العدل ملك العبد
بالضمان **فهو** اي ذلك **الثن** اي للعدل لانه بدل ملكه وانما اداه اليه المرتهن على ظن ان المبيع
ملك الراهن فاذا تبين انه ملك لم يكن راضيا به فلان يرجع به عليه **ورجع المرتهن على رهنه**
بدينه لان العدل اذا رجع بطل قبض المرتهن الثمن فيرجع المرتهن على رهنه بدينه ضرورة
وفي القاي عطف على قوله ففي الهاك اي اذا كان الرهن قابلا في يد المشتري **اخذه** اي

من شتره لانه وجه عين ماله ورجع هذا اي شتره على العدل بثمنه لانه العاقد
 وحقوق العقد يتعلق به ثم يرجع هذا اي العدل على الراهن به اي بثمنه لانه الذي ادخل
 في العهدة بتوكيده فيجب عليه تخليصه واذا رجع عليه صح قبض المرتهن الثمن وسلم المقبوض
 له او يرجع العدل على المرتهن بثمنه لان العقد لما انتقض بطل الثمن وقد قبضه المرتهن
 ثمنا فاذا بطل وجب نقض قبضه ضرورة ثم يرجع هو الى المرتهن على الراهن بدينه لانه
 اذا رجع عليه وانتقض قبضه عاد حقه في الدين كما كان فيرجع به عليه وان لم يشترط
 الى التوكيل في عقد الرهن عطف على قوله فان شرط بل وكل بعده يعني ان ما ذكر من التفصيل
 انما يلحق اذا شرط التوكيل في عقد الرهن واما اذا لم يشترط فيه بل وكل الراهن العدل
 بعد العقد مما لحق العدل من العهدة رجع به العدل على الراهن فقط الى لا على المرتهن
 لان التوكيل اذا كان بعد العقد لم يتعلق به حق المرتهن فلا يرجع عليه كما في الوكالة المجردة
 عن الرهن بان وكل انسانا بان يبيع شيئا ويقضي دينه من ثمنه ففعل لم يحكمه عهدة لم يرجع
 به على القابض بخلاف الوكالة المشروطة في الرهن اذ يتعلق بها حق المرتهن وكان البيع
 واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز ان يلزمه الضمان قبض المرتهن ثمنه او لا صورة
 عدم قبضه ان العدل باع الرهن باموال الراهن وضاع الثمن في يد العادل بلا تعديبه ثم
 استحق المرهون فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على الراهن هلك الرهن مع المرتهن
 فاستحق ومن الراهن قيمة هلك بدينه يعني اذا استحق الرهن الهالك رجل فله الجواز ان شاء
 ضمن الراهن قيمة وان شاء ضمن المرتهن لان كلاهما متعدي في حقه بالتسليم او بالتقصير فان
 ضمن الراهن هلك بدينه لانه ملكه بادا الضمان فصح الا ايضا وان ضمن المرتهن رجع على الراهن
 بقيمة التي ضمنها وبدينه اما بالقيمة فلا نه مفرو من جهة الراهن بالتسليم واما بالدين فلا
 انتقض قبضه فيعود حقه كما كان بال تصرف والحجاية في الرهن وقبض الراهن
 اي اذا باع الراهن الرهن بلا اذن المرتهن فالبيع موقوف لتعلق حق المرتهن به فينوقف
 على اجازته ان اجاز المرتهن او قضى اي الراهن دينه نقدا اما الاول فلان التوقف لحقه ولا
 وقد رضى بسقوطه واما الثاني فلان المانع من التنفيذ قد زال والمقتضى وهو التصرف الصادر

فقد

المصادر من الاصل في المحل موجود والثمن رهن فان البيع اذا نفذ باجازه المرتهن
 ينتقل حقه اليه بدل وان فسخ اي المرتهن عقد الرهن لم يفسخ في الاصح لان التوقف
 مع المقتضى للنفاذ انما كان لصيانة حقه وحقه بستان باعقاده موقوف او اذ بقى موقفا
 صدر المشتري اليه فكره او رفع الامر الى القاضي ليفسخ الى القاضي العقد بحكم عجز الراهن عن
 عن التسليم باع اي الراهن الرهن من رجل ثم باع من آخر قبل الاجازة اي اجازة المرتهن
 وقف البيع الثاني على اجازته ايضا اي كما وقف الاول فان الاول موقوف والموقوف
 لا يمنع توقف الثاني فلو اجازته اي اجاز المرتهن البيع الثاني جاز الثاني لا الاول ولو باع
 الراهن الرهن ثم اجر اي الرهن او رهن او وقف من غيره اي غير المشتري فاجاز ما اي
 هذه التصرفات من البيع وغيره المرتهن جاز الاول وهو البيع لا البواقي والفرق بين
 المتيقن حيث جاز البيع الثاني بالاجازة في الاولى ولم يجز التصرفات المذكورة بعد البيع
 في الثانية سوى البيع مع وجود الاجازة للكل ان المرتهن فائدة في البيع لتعلق حقه
 به بدله بخلاف العقود المذكورة اذ لا بدل في الهبة والرهن وما في الاجازة بدل المنفعة لا العين
 وحقه في مالية العين لا المنفعة فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع فقط البيع
 وصح اعتاق الرهن الرهن وتديبه واستلاده لانه تصرف صدر عن الاهل
 ووقع في المحل فبطل الرهن لغوات محله فلو كان الراهن موسرا طوب بدينه الحال اذا لم يكن
 للزامة قيمة الرهن مع حلول الدين وفي الموجب اخذ منه اي الراهن قيمة وجعلت ههنا
 بدله حتى يحل الدين لتحقيق سبب الضمان وقاية في التضمين وهي حصول الاستيفاء
 ويجبره الى حلول الاجل فاذا حل استوفى حقه اذ كانت من حبه لان الغريم له ان يستوفي
 حقه من مال غيره اذا ظهر بجنس حقه فان كان فيها فضل ردة لانها حكم الرهن بالاستيفاء
 وان كانت اقل من حقه رجع عليه بالزيادة لعدم ما يسقطه ولو كان الراهن معسرا ففي
 العتق سعي العبد للمرتهن في الاقل من قيمته ومن الدين ان كان القيمة اقل من الدين
 سعي القيمة وان كان الدين اقل منها سعي في الدين ورجع على سيده اذا صار غنيا لانه
 قضى وهو مضطر فيه بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحل عنه وفي اخية يعني التديبه والاستلاد

سعى كل من المدين والمستولدة للمرتين في كل الدين بلامرجوع على سببه لانهما ادباه من مال
المولى لان كسبهما ماله **وانتلاف** اي انتلاف الراهن رهنه كاعتاقه غنيا ان كان الدين
حالا اخذ منه الدين وان كان مؤجلا اخذ قيمته فيكون رهنا لاي حلول الاجل واجبي انتلف
ضمن المرتين في اخذ مثل او قيمة وكان اي الماخوذ رهنا بدله كما من اعارة اي الرهن
مرتته رهنه او اعارة احداهما من الراهن والمرتين باذن صاحبه آخر فقبضه سقط
ضمانه اي ضمان الرهن حالا كمنافاة بين يد العارية ويد الرهن وان وصليته بقي الرهن
ولذا كان المرتين ان يردده اليه وفرج على قوله سقط ضمانه بقوله **فهلك** اي
الرهن مع مستعيره اي رهنه ان كان هو المستعير او مع اجنبي ان كان هو المستعير
هكك بلا شيء لغوات القبض المضمون **والكل منها** اي من الراهن والمرتين رده اي
رد الرهن المستعار رهنه كما كان لان لكل منهما حقا محترما فيه فان مات الراهن
قبل اي قبل رده الي المرتين في صورة الاعارة **فالمرتين احق به** اي بالرهن من ساير
الغرماء لان العارية ليست بلا زمة والضمان ليس من لوازم الرهن قطعا فان
حكم الرهن ثابت في ولد الرهن مع انه غير مضمون بالهلاك واذا بقي الرهن فاخذ عاد
الضمان لعود القبض فيعود بصفته **واذا اجر او وهب او باع احداهما باذن الآخر**
من اجنبي خرج عن الرهن ولا يعود الا بعقد مبتدأ ولو مات الراهن قبل الرد الي
المرتين فالمرتين اسوة للغرماء ان تعلق بالرهن حق لازم بهذه التصرفات فيستل
به حكم الرهن بخلاف الاعارة حيث لم يتعلق بها حق لازم فافترقا **رهن عبد اغصبه**
ثم اشتراه من ملكه لا ينقذ الرهن لانه توقف على اجازة المالك فلا ينقذ باجازه غيره
ولا يسقط الدين بهلاكه لان ملك الراهن ثبت بعد عقد الرهن بخلاف ما اذا هكك
في يد المرتين واختار المالك قضيتين الراهن لانه ملكه بالضمان من وقت الغصب فكان
ملك الراهن سابقا على الرهن كذا في القاعدية **من يدين اذن يستعمل** اي اذن للراهن
بلا طلب منه فيعاير والاستعارة وان كان الرهن عارية او استعارة اي الرهن من رهنه
لعل ان هكك اي الرهن حال العمل في صورتي الاذن والاستعارة لم يضمن اي المرتين

ضمة

اي المرتين لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي كالحقة ليد الرهن فانتفى الضمان **وفي طريقه**
اي قبل العمل وبعد الفراغ منه **ضمن كالرهن** اي ضمن المرتين ضمنا كضمان الرهن وهو معلوم
صح استعارة شيء لرهن لان المالك رضى بتعلق دين المستعير به وهو ملك كما يملك
ان يتعلق بذمة بالكفالة واذا صح **فدفع الرهن المستعير بما شأ** من قليل او كثير فان الاطلاق
واجب الاعتبار خصوصا في الاعارة لان الجهالة فيها لا تغني ايا المنازعة **وان عتق**
المعير تقيده بما عينه من قدر خانه اذا عتق قدر الا يجوز للمستعير ان يرهنه باكثر
منه او اقل لان التقييد مفيد وهو ينفي الزيادة لان غرضه الاحتباس بما يتيسر ادائه وينفي
النقصان لان غرضه المعير ان يصير المرتين مستوفيا للاكثر بقا بلته عند الهلاك ليرجع
عليه فلورهن باقل منه يهلك الباقي امانة فلا يرجع عليه **وجيب وموتين وبلية** فان
كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالنسبة ايا البعض وتفاوت الأشخاص في الامانة والحفظ فان **خالف**
اي بعد ما اعتبر التقييد **ان خالف المستعير المعير ضمة** اي المستعير المعير لمخالفته ويتم
الرهن لانه ملكه بالضمان فتبين انه رهن ملك نفسه **او ضمن المعير المرتين** لانه ايضا
متعير فصار الراهن كالعاصب والمرتين كعاصب العاصب **ورجع** اي المرتين بما ضمن
من القيمة **ويدين على الراهن** اما رجوعه بالقيمة فلازمه مغرور من جهة الراهن واما رجوعه
بالدين فلازم قبضه انتقض فعاد حقه كما كان **وان وافق** بان رهنه بمقدار ما امر به
وهلك اي الرهن عند المرتين استوفى اي المرتين كل دينه لو قيمة كالدائن او اكثر لتتمام
الاستيفاء بالهلاك **ووجب مثل** اي مثل الدين للمعير على المستعير وهو الراهن لانه قضى بذلك
القدر دينه ان كان كله مضمونا والا يضمن قدر المضمون والباقي امانة **لا القيمة** لانه قد
وافق فليس بمتعير **وبعض دينه** عطف على كل دينه اي استوفى المرتين بعض دينه
لو قيمة اقل اي اقل من الدين **وباقية** اي باقية دينه على الراهن للمرتين اذ لم يقع الاستيفاء
بالزيادة على قيمة **لوا فكم المعير** يعني ان المعير اذا اراد ان يعقضي دين المرتين فكم ملكه عن
الدين **ليس للمرتين ان يمتنع** عن تسليم الرهن لان المعير غير متبرع بقضا الدين لما فيه
من تخليص ملكه فصار ادائه كاداء الراهن فيجب للمرتين على القبول **ويرجع على الراهن**

بما أدى ان تساوى الدين بالقيمة لانه قضى دينه وهو مضطرب فيه فلا يوصف بكونه متبرعا
وانما قال اذا تساوى لانه ان كان اكثر من القيمة يكون في الزيادة على القيمة متبرعا فلا يرجع
بذلك القدر وان كان اقل من القيمة فلا يجبر المرتهن على تسليم الرهن ذكره تاج الدين
الشريعة هلك الى الرهن عند الرهن قبل رهنه او بعد فكله لا يضمن وان وصلية
تصرف فيه من قبل بالاستخدام او الركوب او نحو ذلك لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق
فلا يضمن خلافا للثالث في جنابة الرهن على الرهن مضروبة لانه نفوت حيف لازم محرم
وتعلق مثله بالمال يحصل المالك كالا جنتي في حق الضمان وجنابة المرتهن عليه الى الرهن
تسقط من دينه الى المرتهن بقدر ما اى الجنابة لانه ائتلف ملك غيره فله من ضمانه واذا
لزمه وكان الدين قد حل سقط من الضمان بقدره ولزمه الباقي لان ما زاد على قدر
الدين من القيمة كان امانة وانما ضمنه بالتلاف لا بعقد الرهن فهو بمنزلة الوديعة اذا
اتلفها المودع يلزمه الضمان كذا في غاية البيان وجنابة الرهن عليهما وعلى مالهما هدر
والمراد بالجنابة على النفس ما يوجب المال بان كانت الجنابة خطأ في النفس او في اموالها
واما يوجب القصاص فهو معتبر بالا جاع كذا في النهاية اما كون جنابته على الراهن هدر
فلا يوجب الجنابة المملوك على ما ذكره وهو فيما يوجب مال هدر لانه المسحق فلا يثبت الاحتياق
له عليه وما كون جنابته على المرتهن هدر فلا يوجب هذه الجنابة لو اعتبرنا ان المرتهن كان
عليه النظرية منها لانها حصلت في ضمانه فلا يفيده وجوب الضمان مع وجوب التخليص
عليه رهن عبد ايعمل الفأ بالي موجب فصارت قيمته مائة فقتله حر فمزم مائة
وحل اجله اخذ مرتهنه المائة من حقه وبسقط باقيه وهو تسعيائة لان نقصان الـ
السحر لا يوجب سقوط الدين لانه عبارة عن فتور رعبات الناس بخلاف نقصان
العين فاذا كان باقيا ويدا المرتهن يد الاستيفاء صار مستوفيا للكل من الابداء ولو كان
بامر به بناية الى باع المرتهن العبد بامر الراهن بها وقبضها رجع بما بقي وهو تسعيائة لان
الراهن اذا باعه صار كانه استرده وباعه بنفسه في يبطل الرهن ويبقى الدين الا بقدر
ما استوفى فكذا اظهرنا قتل اى عبد ايعمل الفأ عبد ايعمل مائة فذبح به فكل الى الرهن

الرهن بكل دينه لان العبد الباقي قائم مقام الاول فصار كات الاول قائم وتراجع
بسرعة جنى الى العبد المرهون بغير رهن رجل رجلا عبد اقيمة الف درهم بالف درهم
او اقل منه فقتل العبد قتيلا خطا فذاه مرتهنه لان ضمان الجنابة على المرتهن والعبد
كله في ضمانه ودينه مستغرق لرقبته فيقال للمرتهن اقد العبد من الجنابة فان ذاه اخل
رهنه وكان دينه على الراهن بحاله والعبد رهن كما كان ولم يرجع الى الراهن بشئ
من الغداء لان العبد كله مضمون وجنابة المضمون كجنابة الضامن فلو رجع على الراهن
رجع الراهن عليه ولا يفيده ولا يدفعه اى ليس للمرتهن ان يدفعه الى ولى الجنابة
لانه لا يملك التملك فان اى امتهن المرتهن عن الغداء دفعه الراهن ذاه فيسقط
الدين اى يقال للمرتهن ادفع العبد او اذاه بالدين فان دفع او فدى سقط دين
المرتهن واخذ الراهن العبد وبطل الرهن ان لم يكن اى الدين اكثر من قيمة اى قيمة
الرهن بل يكون مساويا او اقل منها وما اذا كان اكثر فيسقط من الدين مقدار
قيمة العبد ولا يسقط الباقى مات الراهن باع وصية الرهن وقضى الدين لانه قائم
مقامه فان لم يكن له وصى نصب اى وصى لبيعه اى نصبه القاضى رهن الوصى بعض
الثمرة لدين على الميت عند غريم من غريمه توقف على رضى الاخرين ولهم ردة لانه
ايشار بعض الغرماء بالا يناء الحكم لان موجب عقد الرهن ثبوت يد الاستيفاء للمرتهن
حكما فاشبه الا يشار بالا يناء الحقيقي فان قضى دينهم اى دين ساير الغرماء قبل الرد
اى قبل ان يردوه نفع لزوال المانع وهو حق بغير الغرماء ولو انفرد الغريم اى لم يكن
للميت الا غريم واحد جاز هذا الرهن اعتبارا بالا يناء الحقيقي وبيع في دينه لانه يباع فيه
قبل الرهن فكذا بعده واذا ارتهن اى الوصى بدين للميت على اخرج جاز لانه استيفاء حكما
وهو يملك ذلك وفي رهن الوصى تفصيلات تاتي في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى
رهن عشرين قيمة عشرة بها اى بعشرة فخر وتحلل وهو يساويها الى العشرة بقى رهنها
بها اى بالعشرة وكان ينبغي ان يبطل الرهن اذا بالخر خرج من كونه صالحا للا يناء اذ لم يبق
مالا مقبوضا وانما لم يبطل الرهن لانه بصدده ان يعقد بالتحلل ولهذا اذا اشترى عسيرا

اصح

فتم قبل القبض لا يبطل لاحتمال صيرورة خلافا فكذا هذا **ورهن شاه كذلك** اي قيمتها
 عشرة بعشرة **فان** بلا زح فديع جلد فساو **ورهنها فهو الى الجلد رهن به** اي بدرهم
 لان الرهن يتقرر بالهلاك فاذا اصل بعض المحل يعود حكمه بقدره بخلاف ما اذا ماتت
 الشاة المبينة قبل القبض فديع جلد فحيث لا يعود البيع لان البيع ينتقض بالهلاك
 قبل القبض والمستفاد لا يعود قيل ويعود البيع ايضا **فان الرهن كونه ولبنه وصوفه ونحوه**
للا رهن لتولده من ملكه **ورهن مع اصل** لانه له والرهن حق لازم فيسرى اليه **ويهلك**
مجانا اي ان هلك هلك بلا شيء لان الاتباع لا يسقط لها بما يتقابل بالاصل لعدم دخولها
 تحت العقد مقصودا **وان بقي اي النماء وهلك الاصل فلك بفسط** اي افكركم الراهن
 بفسط **يقسم الدين على قيمة** اي قيمة النماء **يوم الفكاك** بالفتح والكسر **وقية الاصل**
 اي اصل الرهن **يوم القبض** لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة تصير مقصودا
 بالفكاك اذا بقي اي وقته والتبع يتقابل بشئ اذا كان مقصودا كولد البيع فانه قبل القبض
 لاحصة له من الثمن فاذا قبضه المشتري وصار مقصودا بالقبض صار له حصه من الثمن
ويسقط من الدين حصه الاصل اي ما اصاب الاصل يسقط من الدين لانه يتقابل بالاصل
 مقصودا **ويهلك النماء بحصه** اي ما اصاب النماء افكركم الراهن به **الزيادة تصح في الرهن**
 مثل ان يرهن ثوبا بعشرة تساوي عشرة ثم يربد الراهن ثوبا اخر ليكون مع الاول رهنا
 بالعشرة **لا الدين** مثل ان يقول الراهن اقترضني خمسين على ان يكون العبد الذي
 عنده رهنا بالف والفرق ان الاصل المقرر بينهم ان الحاق باصل العقد انما يتصور اذا
 كان الزيادة في المعقود عليه والمعقود به فالزيادة في الدين ليس شيئا منها اما كونها غير
 معقود عليه فظاهر واما كونها غير معقود به فلو جوده بسببه قبل الرهن بخلاف الرهن
 فانه معقود عليه لانه لم يكن محبوسا قبل عقد الرهن ولا يبقى بعده **رهن عبد ايساوي الفا**
فدفع مثله اي عبد ايساوي الفا **ورهنها بدله فهو** اي الاول **رهن صحيح حتى يرد اليه** **وراهنه**
والمرتهن امين في الثاني حتى يجعل مكان الاول لان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين
 فلا يخرج عنه ما بقي الا بقتض القبض فاذا كان الاول في ضمانه لا يدخل الثاني فيه لانها

لانها رهنها بدخل واحد فيها فاذا زال الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيل يشترط تحريم
 القبض فيه لان المرتهن على الثاني امانة ويد الراهن يد استيفاء وضمان فلا ينوب عنه
 وقيل لا يشترط لان الرهن تبرع كالهبة وعينه امانة كما عرف وقبض الامانة ينوب
 عن قبض الامانة **ابو المرتهن الراهن عن دينه فقبله** اي قبل الراهن الابراء
او وهبه له فهلك الرهن في يد المرتهن بلا منع من صاحبه **يملك مجانا** احسانا وقال
 زفر بن قتيبة قيمته للراهن وهو القياس لان القبض وقع مضمونا فبقى كذلك ما بقي القبض
 وجه الاحتسان ان ضمان المرتهن باعتبار القبض والدين لانه ضمان استيفاء وذا
 لا يحقق الا باعتبار الدين وبالابراء لم يبق احدهما وهو الدين والحكم الثابت بعلة
 ذات وصفين يزول بزوال احدهما ولهذا الوردة الرهن سقط الضمان لعدم القبض
 وان بقي الدين فكذا اذا ابراء عن الدين سقط الضمان لعدم الدين وان بقي القبض
ولو استوفاه اي المرتهن دينه بالتام **او بعينه بايضا** **الراهن امتطوع او شرية**
عينا به اي ابا الدين **او صالى عنه** اي الدين **على عين او احواله** **مرتهنه بدينه على اخر**
فهلك في يده اي المرتهن **هلك بالدين** لان نفس الدين لا يسقط بالاستيفاء ونحوه لما اقر
 ان الدينون تقضى بمثلها لا انفسها لكن الاستيفاء يتعذر لعدم الفائدة لانه يعقب مطالبة
 مثل فاذا هلك الرهن تقرر الاستيفاء الاول فانتقض الثاني **ورده ما قبض اليه من ادى**
 في صورة ايقاع الراهن او المتطوع او الشرية او الصلح **وبطلت الحوالة** وهلك الرهن
 بالدين اذا بالحوالة لا يسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه تقوم مقام ذمة المحيل ولهذا
 يعود الي ذمة المحيل اذا مات المحتال عليه مغلسا **كذا** اي كما يهلك الرهن بالدين في صورة
 المذكورة يهلك به ايضا **اذا هلك بعد تصادقهما على ان لا دين** لان الرهن مضمون بالدين
 او بجهته عند توهم الوجود كما في الدين الموعود وقد بقيت الجهة لاحتمال ان يتصادقا
 على قيام الدين بعد تصادقهما على عدم الدين بخلاف الابراء لانه سقط به **كتاب الغصب**
 اورده عقيب كتاب الرهن لان في الاول جبا شرعيا وفي الثاني جبا غير شرعي **هو**
 لغة اخذ الشئ من الغير بالتقلب متقوما لا يقال غصب زوجه فلان وخمر فلان وشرعا

في الصورة

أخذ مال هو بمنزلة الجنب **مستقوم** احتراز عن الخمر **محترم** احتراز عن مال الحربي فإنه غير محترم
من يد ما كره بلا اذنه احتراز عن اخذه من يد المالك باذنه وإشارة إلى أن الله تعالى يرد المال
معتبرة في الغصب عندنا وعند الشافعي بوثبات يد العدو وان عليه وثقة الخلاف يظهر
في زوال يد المصوب كولد المصوبة وثقة البستان فإنها ليست بمضمونة عندنا لعدم
اليده وعند مضمونة لاثبات اليده فالخا صلا ان المعتبر في الغصب عندنا إزالة اليد المحقة
وثبات اليد المبطله وعند الشافعي المعتبر هو الثاني فقط **لا حقيقه** احتراز عن السرقة
فاحذام العبد وتحويل الدابة أي وضع الحمل عليها **غصب** لوجود إزالة اليد المحقة وثبات
اليده المبطله فيها **لا جلوسه على البساط** لعدم إزالة اليده بالاستيلاء فلم يوجد منه النقل
والتحويل والبسط ففعل المالك وقد بقي أثر فعله في الاستعمال فلم يكن اخذاً عنه **وبه حكم**
الأثم لمن علم أنه مال الغير ورؤ العين قايمة والفرم هالكه ولغيره أي لغيره من علم الاخوان
لأنه حق الغير فلا يتوقف على علمه ولا اثم لأنه خطأ وهو مرفوع بالحديث **ويجب المثل في**
المثل كالمكيل والموزون والعددي المتقارب لقوله تعالى فاعندوا عليه بمثل ما اعتدي
عليكم الآية المراد بالمثلي ما يوجد له مثله في الاسواق بلا تفاوت بين اجزائه يعتد به وما
لا يكون كذلك فهو قيمتي ثم المثل قد يكون مصنوعاً بحيث يخرج الصنعة عن المثلية بحمل
نادر بالنسبة إلى أصله كالقلم والقدر والابريق فيكون قيمياً وقد يكون مصنوعاً
بحيث لا يخرج الصنعة عن المثلية لبقائها كثره وعدم تفاوت كالدرهم المضروب والدنانير
فان انقطع أي المثل **فقيمة يوم الخصومة** وعند أبي يوسف يوم الغصب وعند محمد
يوم الانقطاع لأبي يوسف أنه لما التحق بالمثل لم يعتبر قيمة يوم انفقاده للسبب
لأنه الموجب وللمهران الموجب المثل في الزمة وإنما ينتقل إلى القيمة بالانقطاع فيعتبر قيمة
يوم الانقطاع ولا يبي حينه ان النقل لا يثبت بحمد الانقطاع ولهذا الوصل إلى ان يوجد
مثل فذلك وبمقتضى القاض ينتقل فيعتبر قيمة يوم الخصومة والقضاء **ويجب القيمة في**
القيمة كالعروض والحيوانات والعددي المتفاوت **يوم غصبه** لأنه مطالب بالقيمة حين
غصب فيعتبر قيمة عند ذلك **فان ادعى** أي الغاصب **الهالك خبيث حتى يعلم أنه** أي المصوب

انقطع

أي المصوب **لوبيق لظهور ثم قضى عليه بالبدل** لأن حق المالك ثابت في العين فلا
يقبل قوله فيه حتى يغلب على ظنه أنه صادق كما إذا ادعى المديون الا فلاس **برهن** أي
المالك أنه مات **عنه غاصب وقلب الغاصب** أي برهن أنه مات عند ما كره **في بيته**
أي بيته الغاصب **أولى عنه محجة** لأن وجوب الضمان بالغصب ثابت ظاهر وأثبت
الرد عارض والبيته لمن يدعي حلاً في الظاهر **وبيته المالك أولى عند أبي يوسف** لأن خا صلا
اختلافهما في الضمان وفي بيته اثباته **وهو أي الغصب** أي ما يحقق **فيما ينقل** ويجوز
للمعرف أنه إزالة المال عن يد ما كره باثبات اليده عليه ولا يمكن تحقيقه إلا في المنقول
لا العقار الذي لا ينقل ولا يجوز **فلو اخذ عقاراً وهلك في يده** بأن غلب السبل على
الارض فبقيت تحت المأوى وغصب دار فهدمت بأفة سماوية أو جالس سبل فزهد
بالبناء **لم يضمن** لا نفعاً شرط وهو الغصب **قيل** قايلاً عماد الدين والاستروشي في
فصولهما **الأصح أنه يضمن بالبيع والتسليم وبالحجور في الدود بعد** يعني إذا كان العقار
وديعه عنه فحجر كان ضامناً بالاتفاق **وبالرجوع عن الشهادة** بأن شهد على رجل
بالدار ثم رجعا بعد القضاء **ضمننا وضمن فيها** أي العقار والمنقول **ما نقص** مفعول ضمن
بفعله متعلق بقوله **نقص وسكنه** هذا بيان الضمان في العقار العبارة الصادرة
عن المشايخ هم هنا ما ذكرنا وبين شرح الهداية وغيرهم الفعل بالهدم والسكنى بالسكنى
المخصوصة وهي أن تكون مقارنته بعمل يقضي إياه الهدم أو كالحداثة والعصاة
حتى قالوا في شرح قول الهداية ويدخل فيما قاله إذا الهدم الدار بسكنه وعمله إنما قيد
بعمل لأنه إذا الهدمت الدار بعد ما غصب وسكن فيها لا بسكنه وعمله بل بأفة سماوية
فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف فظهر أن مرادهم بيان سببي النقص الأول
ما يوجب ابتداء وهو الهدم والثاني ما يقضي إليه بالاجرة وهو السكنى الخاصة وقد
صاحب لوقاية هذه العبارة فقال وما نقص بفعله كسكنه فلمزم عليه أن السكنى أن
قيدت بالعمل الموصوف لم يبق للسبب الأول أعني الهدم تعرض والالزم كون السكنى
المجردة عن العمل الموصوف سبباً للضمان وعرفت أن الدار مع السكنى إذا الهدمت

البناء

في الحال واما الضمان في الاخطا فلكونه متعديا فيه ايضا واما الملك فليلا يجتمع البدل
في ملك المفضوب منه **بلا حل** متعلق بملكه **قبل الرضا** اي رضا المالك اما باده او بابه
او تضمن القاطن وهذا استثنان والقياس ان يحل لان ملكه ثبت بكسبه والملك يجوز
التصرف بلا توقف على رضا غيره ولهذا الوضعية او بابه صح وجه الاحتسان قوله عليه
الصلوة والسلام في الشاة المذبوحة المضحية براضا صاحبها الطموية الا سرا فان الامر
بالصدق افاد زوال ملك المالك وحرمة الانتفاع للغاصب قبل الرضا ولان في اباحة
الانتفاع فتح باب الغصب فيخرج قبل الارضا **مما لا يملكه المالك** الفاد ونفاذ بيعه وطلبه مع
الحرمة لقيام الملك كالمبيع الفاسد **كذبح شاة وطبخها او شربها وطحن بزازرع**
وجعل حبه يدبشا والبناء على ساجه وهي شجرة عظيمة جة او لا يثبت الا ببلاد الهند وان
ضرب الحجرين درهما او دينار او انا فلما كره **بلا شئ** لان العين باقية من كل وجه ومعناه
الاصلي الثمنية وكونه موزونا وبها باقية ان يجري فيه الربوا باعتبار هذا **ذبح شاة**
عليه طرحها اي ذلك الغير مختار ان شأضنه قيمتها وسلم الشاة اليه وان شاء اخذها و
ضمن نقصانها لانه انما في من وجه لغوات بعض المنافع كالحمل والدر والنسل وبقاء بعضها
وهو اللحم وان كانت الدابة غير مأكول اللحم ففقط الغاصب طرفها يضمن المالك جميع قيمتها
لوجود الاستهلاك من كل وجه **كذا لو خرق ثوبا وفوت بعضه وبعض نفعه** يعني ان
المالك مختار فيه ايضا ان شاء ضمن الغاصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب وان
شاء اخذ الثوب وضمنه النقصان لما ذكر **ولو فوت كل ضمن** اي الغاصب كلها الى كل القيمة
وفي حرف يسير نقصه بلا تقويت شئ منه يضمن ما نقص واخذ رتب الثوب ثوبه لان
العين قائم من كل وجه **بني في ارض غيره او غرس قلعها** اي البناء والغرس **وردت**
لان الارض لا تغصب حقيقة فيبقى فيها حق المالك كما كان والغاصب جعلها مشغولة
فيومر بتغيرها كما لو شغل طرف غيره بطعامه **ولا يملكها** اي الارض **ان يضمن له** اي
للبناني او الفارس **قيمتها** اي قيمة البناء والغرس **ان تقصت** اي الارض **بم** اي بالبناء او الغرس
وبين معرفة قيمتها بقوله **فتقوم** اي الارض **بدونها** اي بدون البناء والغرس **ومح**

حتمام

ان نقصت ساه

احدهما حال كونه **مستحق القلع** فيضمن الغرض قيمة الشجر والبناء المستحق القلع **اقل**
من قيمته مقلوعا فقيمة المقلوع اذا نقصت منها اجرة القلع كان الباقي قيمة الشجر المستحق
القلع فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة واجرة القلع درهم بقي تسعة
درهم فيضمن المالك التسعة **هذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء والغرس**
واذا عكس فللغاصب ان يضمن له قيمة الساحة فيأخذها اي الساحة كذا في النهاية **حر**
الثوب الذي غصبه او صفرا **ولت السويق** الذي غصبه **بسم** فالمالك بالخيار
ان شاء **ضمنه** اي الثوب حال كونه **ابيض** يعني اخذه منه قيمة ثوب ابيض **ومثل سويق**
وسلمه الى الغاصب لانه من المثليات **او اخذها** اي الثوب والسويق **ضمن ما زاد**
الصبي والسن لان الصبي ما لم يتقدم بالثوب وبغضيه وصبيته لا يستطرحه ماله
ويجب صيانته ما لم يكن وذاته ايصال مع مال احد هما اليه وبقاء حق الاخر في عين
ماله وهو فيما قلنا من التجيز الا انا اثبتنا الخيار لرب الثوب لانه صاحب اصل والثا
صاحب وصف **وان سواد** اي الغاصب **ضمنه** اي المالك **ابيض او اخذه ولا شئ للغاصب**
من اجرة التسويد لانه نقص **فصل غيب** اي الغاصب ما غصب **ضمن قيمته** ملكه
اي الغاصب ملكا مستندا الى وقت الغصب وقال الشافعي لا يملكها لان الغصب تعد
محض فلا يكون موجبا للملك لانه حكم شرعي فيستدعي سببا مشروعا ولنا ان المالك
ملك بدل المفضوب بكماله اي رقبته ويؤا فوجب ان يخرج المفضوب عن ملكه لئلا يجمع
البدل والمبدل في ملك شخص واحد ووجب ان يدخل في ملك الغاصب والا لزم ثبوت
الملك بلا مالك **وصدق** اي الغاصب **في قيمة** اي المفضوب **بيمينه** ان لم يبرهن
المالك للزيادة يعني ان ادعى المالك زيادة قيمة المفضوب واكثره الغاصب فان برهن
المالك قبل والاصدق الغاصب بيمينه في نفي الزيادة كما في ساير الدعاوى **فان ظهر** اي
المفضوب **وهي قيمة اكثر** مما ضمن الغاصب **وقد ضمن بقوله** مع يمينه **احذه** اي
المفضوب **المالك ورد عوضه او امضى** اي المالك الضمان لان رضاه بهذا القدر
لم يتم حيث ادعى الزيادة وانما اخذ وزها لعدم البينة **ولو ضمن الغاصب بقول ما كره**

المستحق

او حجة اي حجة مائة او يكون الغاصب فهو له اي للغاصب ولا خيار للمالك لانه
بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعى هذا القدر فقط **نقد بيع غاصب ضمن بعد بيعه لا عتاقه**
كذلك اي اذا ضمن بعد الاعتراف لان الملك الثابت للغاصب ناقص لثبوت مستند
والثابت مستند اثبات من وجه دون وجه والمالك الناقص يكفي لنفاذ البيع دون
العتاق **واذا المضمون مطلقا** اي سواء كانت متصلة كالسنة والحسن او منفصلة
كالولد والشر لا تضمن الا بالتعدي او المنع بعد الطلب لانها مائة وحكمها هذا وما
نقصت الجارية بالولادة مضمون ويحتمل بولدها اي اذا ولدت الجارية المفضولة
ولم يكن النقصان مضمونا على الغاصب فان كان في قيمة الولد وفاء به جبر النقصان
بالولد ويسقط ضمانه عن الغاصب والا فيسقط بحسبه **في بامه غصبها فجلت**
فردت حاملا فولدت فماتت ضمن قيمتها لانه لم يرد كما اخذ لانه اخذ ولم ينفق
فيها سبب التلف ورد في فيها ذلك فصار كما اذا جت جناية في يد الغاصب فجلت بها
او دفع بها بعد الرد فانه يرجع بقيمتها على الغاصب كذا هذا **بخلها والحرمة** يعني
اذا نكحها رجل مكرهه فجلت فماتت في نفاسها فانها لا تضمن بالغصب ليقى عند نفاس
الرد ضمان الاخذ **فيها اي بامه غصبها واستولدها** اي جلست منه وادعى ثبت
النسب بعد ارضاء المالك لان التضمن ممن له حق التضمن او رث شجره والنسب
يثبت بها كما لو زنت به غير امه **والولد رقيق** لان الحرمة لا تثبت بالنسبة كذا
في الكافي **النافع** كركوب الدابة وسكنى الدار واخذ ادم المملوك **لا تضمن بالغصب**
والاتلاف صورة غصب لنافع ان يغصب عبدا مثلا ويسكر شهرا ولا يستعده ثم يرد
على سيده وصورة اتلاف لنافع ان يستول العبد شهرا ثم يرد على سيده كذا في الكافي
بل يضمن ما ينقص استعماله فيغرم النقصان **الا ان يكون** اي المضمون مستقرا
من قوله لا تضمن وقفا او مال يمين فان منافعهما تضمن كذا في العارضة وغيرها
ولا يضمن ايضا خمر المسلم وخنزيره بان اسلم ذمي وفيه الخمر والخير فاعلم بها
الاخر لانها ليس بالمال في حق المسلم بخلاف الذي من الخمر والخير حيث يضمنان بالاتلاف

بالاتلاف لانها مال في حق غصب **حرم مسلم فحلها بغير مقوم** كالنقل من الظل الى الشمس
ومنها اليه **او جلد ميتة** فبغيره اي بغير مقوم كالتراب والشمس **اخذها المالك**
بجائنا اذ ليس فيه مال مقوم للغاصب وكانت الدبابة اظهار للمالية والقوم فصات
كفيل الثوب **ولو اتلفها ضمن** لانه لا فدية ملك الغير **ولو حلقها بمقوم** كالحلج **مكر** اي الغاصب
الحل **ولا شئ للمالك عليه** اي على الغاصب لان الخمر لم يكن مقوما والمحلج مثلا مقوم فتخرج
جانب الغاصب فيكون له بغير شئ **ولو دفع به** اي بمقوم كالقسط والعقصة ونحوهما **الجلد**
اخذ المالك ورده ما زاد الدرع اذ به هذا الدرع باع اتصل بالجلد مال مقوم للغاصب
كالصبي في الثوب فتخرج جانب الغاصب **ولو اتلفه لا يضمن** لانه لم يتلف مال الغير
ضمن بكسر معريف وهوالة اللهو كبريط ورمز مارودف وطبل وطنبور **قيمة صاحبها**
لغير اللهو ففي الطنبور يعني الحث المخبوت ونحوه البواني **ويضمن باراقه يسكره ومنضم**
وقدر معناهما كتاب الاشارة **قيمتها لا امثل** لان المسلم ممنوع عن ملك غيرها ولو كان
فصل جاز وان اتلف صلب نصراني ضمن قيمته صليبا لانه مال مقوم في حق وهو مقوم عليه
فلا يجوز التعرض له **ويصح بيعها** اي بيع هذه المذكورات وقال لا يضمن ولا يضمن ببيعها
وقيل بخلافه في الدف والطبل اللذين يضر بان للهو فاما طبل الغزاة والدف الذي
يباح ضربه في العرس فيضمنه بالاتلاف بخلاف لهما ان هذه الاشياء اعدت للمعصية
فبطل تقومها بالخمر ولا انها اموال لصلاحيها لما يحل من وجوه الانتفاع وان صلحت
للا يحل ايضا وصارت **كالامة المغنبة ونحوها** كالكتب النطو والحمامة الطيارة و
والديك المقاتل والعبد الحصى حيث يجب فيها القيمة غير صالحه لهذه الامور والفتوى
على قولها اكثر الفساد فيما بين الناس كذا في الكافي **حق قيد عبدا او حلقه باطرا** **بته**
او فتح اصطلحها اي الدابة او فتح **قفص طائره قد ثبت** هذه المذكورات وفي الدابة
والقفص خلاف محمد اوسعي الى سلطان من يوز به ولا يدفع ايداه بل ارفع اليه
اوسعي اليه من يفسق ولا يمتنع عن الفسق بنهبه اي نهب الساعي او قال عند سلطان
قد يغرم وقد لا يغرم القول قول قوله انه وجه ما لا يغرمه لا يضمن لوجود السبب

على السحابة الى السلطان

وغيره من القوة الانتفاء
وغيره من القوة الانتفاء

لانه

كذا اي يضمن السامع لو سعى بغير حق عند محمد زجواله عن السفاية وبه يفتى **الترعية**
غيره بالاباق او قال اقتل نفسك ففعل اي ابق وقتل نفسه **وجب عليه** اي
 الامر **قيمة ولو قال له ائتلف مال مولاك فائتلف لا يضمن** لانه جال امر بالاباق
 او القتل صار غاصبا لانه استعمل في ذلك الفعل اما بالامر باتباع مال المولى فلا
 يصير غاصب العبد والعبد المقتضوب قائم لم يهلك وانما التلغ بفعل العبد كذا
 في العمادية **استعمل غيره لئلا** كان يقول ان يبق هذه الشجرة وانثر الثمر لئلا
 انت وانا وان لم يعلم انه عبد او قال ذلك العبد **اني حر ضمن قيمة** ان هلك لانه
 استعمل في منفعة **ولو استعمل لغيره** كان يقول ان تبق الشجرة وانثر الثمرة لئلا
 انت لا اي لا يضمن لانه لا يصير به غاصبا كذا في العمادية **كتاب الاكراه** وجه
 المناسبة بينه وبين الغصب ظاهر **هو** لغة حمل الفاعل على امر يكرهه وشرعا
حمل الغير على فعل اعم من النظم وعمل ساير الجوارح **بما** متعلق بالحمل وهو اعم من
 القتل واتلاف العضد والجس والضرب والقيء **يعدم رضاه به** اي رضاه الغير
 بذلك الفعل **لا اختياره** لا يعدم اختياره **كأنه** اي ما يعدم الرضا **قد يفرضه** اي
 الاختيار **وقد لا** اي لا يفرضه فالخامس ان عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه
 فاصل الاختيار ثابت في جميع صورته لكن في بعض الصور يفرض الاختيار وفي بعضها لا يفرضه
 اقول هذا هو المستطوع في جميع كتب الاصول والفروع حتى قال صدر الشريعة في التقيج وهو
 اما ملجئ بان يكون بفوت النفس او العضو وهذا مذهبهم للرضا مفيد للاختيار فاما
 غير ملجئ بان يكون بجس او قيء او ضرب وهذا مذهبهم للرضا غير مفيد للاختيار فلا يصح
 ما قاله الوقاية وهو فعل يوقعه بغيره فيفوت به رضاه او يفرض اختياره فان فيه
 جعل قسم الشئ قسما لا يخلو عن من يعوف معنى القسم والقسم والعيم والعجب
 ان صدر الشريعة بعد ما قال فيه ذلك قال في شرح الوقاية الاكراه نوعان احدهما ان
 يكون مفوتا للرضا وهو ان يكون بالجس او الضرب والثاني ان يكون مفدا للاختيار
 وهو ان يكون بالقتل او ازالة قطع العضو ففوت الرضا اعم من فساد الاختيار فقي
 بالترديد

فقي الجس او الضرب يفوت الرضا ولكن الاختيار الصحيح باق وفي القتل لا رضا
 ولكن له اختيار غير صحيح بل اختيار فاسد ثم قال وتحققه الى آخر ما قال والشجرة
 تنبت عن الثمر مع بقاء **اهلية** وعدم سقوط الخطاب عنه لان الكره مبتلى والابتلاء
 يحقق الخطاب الا يري انه متردد بين فرض وحظر وخصه وثالث مرة ويؤخر اخرى
 وهو دليل الخطاب وبقاء الاهلية **وشرط** اربعة امور الاول **قدر الحامل**
على تحقيق ما عهد به سلطانا وغيره يعني لقنا او نحو هذا عندنا وعند ابي حنيفة
 لا يحقق الا من سلطان لان القدرة لا تكون بلا منعة والمنعة للسلطان قالوا
 هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وبوطان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان
 من القوة ما يحقق به الاكراه فاجاب بناء على ما شاهدته وفي زمانها ظهر الفساد
 وصار الامور الى كل متقلب فيحقق الاكراه من الكل والفتوى على قولها كذا في الخلاصة
والثاني خوف الفاعل وقوعه اي وقوع ما عهد به الحامل بان يضمن على ظنه انه
 يفعل ليصير به محمولا على ما دعي اليه من الفعل والباشرة **والثالث كونه** اي الفاعل
مستعاضا كونه عليه كحق ما اي الحق نفسه كبيع ماله او اتلافه او عتاق عبده او كحق
 شخص آخر كاتلاف مال الغير او كحق الشرع كشراب الخمر والزنا ونحوهما **والرابع كون**
الكره به متلف نفس او عضو او موجب غم يعدم الرضا وهذا في مراتبه وهو
 ايضا متفاوت بحسب الاشياء كما سيأتي **وهو** اي الاكراه اما ملجئ **بفساد الاختيار**
 لو كان باتلاف نفس او عضو او ما غير ملجئ **لا يفرضه لو بجس او قيد مديد او قيد**
شد يدي المبسوط الحدة الجس الذي هو اكراه ما يجي الاعتماد البتة به وفي الضرب
 الذي هو اكراه ما يجي منه الالم الشديد وليس في ذلك حد لا يزد عليه ولا يقص منه لان
 المقادير لا تكون بالرأى ولكنه على قدر ما يري الحاكم اذ ارجع اليه **بخلاف قيد يوم**
او قيد اي قيد يوم **او ضرب غير شديد** فانها لا تكون اكراها اذ لا يبالي بمثل عادة فلا
 يعدم الرضا **الذي جاه** يعني انما تكون اكراها لرجل له جاه وعزة لان ضرره اشد
 من ضرر الضرب الشديد لغيره فيفوت به الرضا **فالاول** يعني الملجئ **رخص الكل مية**

ودم ولم خنزير وشرب خمر لان حرمة هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار وفي
 حالة الضرورة بمقاة على اصل الحبل بقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه فانه استثنى حالة
 الضرورة والاستثناء نكلم بالباقي بعد الشيا والاضطرار يحصل بالاكراه الملبى **وبالغدير**
على القتل اتم في هذه الصورة **كما في المحضة** لانه ما ابيح كان بالامتناع معاونا لغيره
 على اهلاك نفسه **ورخص ايضا تلفظ ككفر وقلبه مطمئن بالايمان** لحديث عائشة
 يا سر رضى الله عنه حيث ابنتي به وقال صلى الله عليه وسلم كيف وجدت قلبك قال
 مطمئنا بالايمان فقال عليه السلام فان عادوا فعد وفيه نزل قوله تعالى الا من اكراه
 وقلبه مطمئن بالايمان الآية **وبالغدير عليه** اي القتل في هذه الصور **اخرى** صار ما جازا
 ان صبر ولم يظهر الكفر حتى قتل لان جيبا رضى الله عنه صبر على ذلك حتى صلب وسماه
 النبي عليه السلام سيد الشهداء **ورخص ايضا اتلاف مال مسلم** لان اتلاف مال الغير
 يستباح للضرورة **كما في المحضة** وقد ثبتت **وكن صاحب المال ضمن الحامل** لان الفاعل
 آثر الحامل فيما يصلح له والالتفاف من هذا القبيل بان يلقيه عليه فيقتل **لا يقتل**
 عطف على اتلاف اي لا يرخص قتل مسلم بل يصبر على ان يقتل فان قتل كان آثما لان
 قتل المسلم لا يستباح للضرورة ما الا ان يعلم انه لو لم يقتل قتل **وبقادة العهد الحامل**
فقط عند ابي حنيفة ويحرم لان الفاعل آثر له وقال ابو يوسف لا يتعد واحد منهما للثبته
 وقال زفر بقاء الفاعل لانه مباشر وقال الشافعي بقاء كل منهما الفاعل بالمباشرة والى
 بالتسبب **ولا يرخص بالاول نفي الرجل** لانه كالقتل لان ولد الزنا هالك حكما
 لعدم من يرثه ولا يستباح للضرورة ما كالقتل **وكن لا يحد استحسانا** يعني اذا
 لم يرخص زناه بالملبى كان مقتضى القياس ان يحد لان انتشار الآفة دليل الطواعية
 ولكن لا يحد استحسانا فان انتشار الآفة **باعتبار الطواعية** اذ قد يكون طبعها كما في
 النائم **وبالثاني عطف على الاول** يعني نكراه غير ملبى لا يرخص الامور المذكورة
كنه اي الثاني من الاكراه **اسقط الحد في زناها** لانها وان لم تكن مكرهة فلا اقل من
 الشهية كذا في الحاشية **لان زناه** اي لم يسقط الحد في زناه لان الاكراه الملبى لم يكن رخصة

في المحضة

فيلفه

رخصة في حقه كما كان في حق المرأة حتى يكون غير الملبى شهية لئلا يندر الحد **فان المكره**
قولا يعني ان الاصل ان التصرفات القولية للمكره سواء كان مكرها بالملبى او بغيره
تتفق عندنا كما في البيوع الفاسدة **وما يحل النسخ بفسخ** ان فسخ المكره **وما لا**
 يحتمل فلا يفسخ **الاول** وهو ما يحتمل النسخ كبينه **وشرايه واجارته وصليبه**
وابوابه مدبونه او كفيه وصهبة فانه اذا اكراه على واحد منها باحد نوعي الاكراه
 خبر الفاعل بعد زوال الاكراه ان شاء امضاه وان شاء فسخ لان الاكراه مطلقا
 بعدم الرضا والرضا شرط صحة هذه العقود فقد بقواته **واقراؤه** فانه خبر يحتمل
 الصدق والكذب وانما صار حجة لوجهان جانب الصدق والاكراه دليل على كذبه فيما
 يقر به قاصدا الى دفع الشر عن نفسه **ومكره** اي المبيع بالاكراه **المشترى ان قص**
 كما في سائر البيوع الفاسدة **ويصح اعتاقه** اي اعتاق المشتري لكونه ملكه **ونزله**
 اي المشتري **قيمة** لانه ائلف ما ملكه بعقد فاسد **فان قبض** اي البايع المكره **الثنى**
او سلم المبيع طوعا قيد للمذكورين **نفذ** البيع لوجود الرضا **وان قبضه** اي الثمن
مكرها لا اي لا ينفذ لعدم الرضا **وردة** اي رد البايع الثمن الذي قبضه مكرها **ان بقي**
 في يده **ولم يقض ان هلك** لان الثمن كان امانة عند المكره لانه اخذه باذن المشتري و
 القبض اذا كان باذن المالك فانما يجب الضمان اذا قبضه للملك وهو لم يقبضه لكونه
 مكرها على قبضه فكان امانة كذا في الكافي **بخلاف ما اذا اكراه على الهبة بلا ذكر الدفع**
فوهب ودفع حيث يكون فاسدا اي يوجب الملك بعد القبض كالهبة الصحيحة
 بناء على اصلنا ان الاكراه على الهبة اكراه على الدفع والاكراه على البيع ليس اكراه على التسليم
هلك المبيع في بد مشر غير مكره والبايع مكره **ضمن** اي المشتري **قيمة للبايع** لانه
 قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه كما في اعتاق المشتري **ول** اي للبايع **ان يقضي**
ايا شاء من الحامل والمشتري كالفاسد وغاصب الفاسد فالمكره كالفاسد
 والمشتري كغاصب الفاسد **فان ضمن الحامل رجع على المشتري بقيمة** لانه قام
 مقام البايع باداء الضمان لان المضمون يصير ملكا للضامن من وقت سبب الضمان

وهو الغصب **وان ضمن احد المشتريين** وقد تداولته الايدي **نفذ كل شراء كان بعده**
اي بعد شرايه لانه ملكه باءا الضمان فظهر انه باع ملك نفسه ولا ينفذ ما كان قبل لان استناد
ملك الغير المشتري وقت قبضه بخلاف ما لو اجاز المالك المكره عقدا منها حيث ينفذ ما
كان قبل وبعده لان المانع من النفاذ حقه فيعود الكل جازيا **والثاني** وهو لا يحتمل
الفسخ **كنكاح وطلاق واعتاق** وسائر ما سياتي فان هذه العقود تصح عندنا
مع الاكراه قياسا على صحته مع الهزل وعند الشافعي لا تصح **ورجع** اي الفاعل على
الحامل **بنصف المسمى** في الطلاق **ان لم يبطا** وكان المهر مسمى في العقد وان لم يسم فيه
يرجع عليه بما لزمه من المنعة لان ما عليه كان على شرف ^{المرسطة} سقوط بوقوع الفرقة
من جهتها بحصية كالارتداد وتقبل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالطلاق وكان تقريراً
للمال من هذا الوجه فيضاف تقريره الى الحامل والتقرير كالاجاب فكان متسلفاً غير مرجع
عليه بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر يقرر صفها بالدخول لا بالطلاق **ورجع** الفاعل
على الحامل **بقيمة العبد** في الاعتاق لانه صلح الله له فيه من حيث الاتلاف فيضاف اليه
غله ان يضمنه مواسر كان او ميسراً لكونه ضمان اتلاف كما مر ولا يرجع الحامل على العبد
بالضمان لانه مواخذ باتلافه **ونذره** فانه اذا كره على النذر صح ولزم لانه لا يحتمل
الفسخ فلا يعمل فيه الاكراه وهو من الاتاق فيصير لهن جده ولا يرجع على الحامل بما لزمه
اذ لا مطالبة له في الدنيا **وبمينه وظهاره** حيث لا يعمل فيها الاكراه لعدم احتمالها
الفسخ **ورجعت وايلابيه وفيه فيه** اي في الابل باللسان بان يقول قبئت اليها
فانها لما صححت مع الهزل صححت مع الاكراه ايضا **واسلامه** فانه اذا كره عليه صار مسلماً
اذ وجد احد الركنتين قطعاً وفي الآخر احتمال فبرحنا جانب الوجود احتياطاً **بلا قتل لوجع**
يعني اذا اسلم بالاكراه ثم رجع عنه لا يقتل لكن الشبهة لاحتمال عدم الاسلام من الابتداء فيكون
كفره اصيلياً فلا يكون مرتداً **ولا يعتبر رقة** لانها تتعلق بالاعتقاد لا ترى انه لو نوى ان
يكفر يصير كافراً وان لم يكفر به والاكراه دال على عدم نفيه الاعتقاد **فلا تبين عريسه** لعدم
الحكم بالردة **صادرة السلطان** اي طلب منه مالا بالكره **ولم يعين بيع ماله** اي لم يفتلج

9
بيع ماله واعطى ثمنه **فباعه صح** اي ذلك البيع لعدم الاكراه بالنظر اليه كذا في الخلاصة **خوفها**
الزوج بالضرر حتى وهبت مهرها لم يبع **الهبة ان قدر** اي الزوج **على الضرر**
لوجود الاكراه **كتاب الحي هو لغة المنع مطلقاً** وشرعاً **ينفذ التصرف القولي** خصمه بالذکر
لان الحي لا يتحقق في افعال الجوارح وشره ان اثر التصرف القولي لا يوجد في الخارج
بل امره بغيره الشرع كالبيع ونحوه فاذا لم يوجد في الخارج جاز ان يعتبر عدمه بخلاف
التصرف الفعلي الصادر عن الجوارح فانه لما كان موجوداً خارجياً لم يحسب اعتباراً لعدمه كالقتل
واتلاف المال والآثار **وسبب الضرر** بان يكون غير بالغ فان كان غير مميز
كان عديم العقل فظاهر وان كان مميزاً فعقل ناقص فالضرر فيه محتمل واذا اذن له الوقي
صح تصرفه لترجح جانب المصلحة **والجنون** فان عديم الاقامة كان عديم العقل
كصبي غير مميز وان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي عاقل في تصرفاته
واما المعتوه فاختلافه في تفسيره واحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلطاً
الكلام فانه لا يبرأ الا انه لا يضرب ولا يسم كما يفعل المجنون **والوق** فان الرفيق
له اهلية في نفسه لكنه محجور رعايته لحق المولى كماله يبطل منافع عبده بايجارته نفسه
الاخر ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لكن المولى اذا اذن حتى بفوات حقه **فلم يبع**
طلاق صبي ومجنون مغلوب اما المجنون فلعدم عقله واما الصبي فغير العاقل
كالمجنون والعاقل على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولاوقوف المولى على عدم
التوافق باعتبار بلوغه حد الشهوة ولهذا لا يتوقف ان على اجازته ولا ينفذ ان يباشره
ولم يبع اعتاقها لتخصيه في الضرر ولا اقرارها لان اعتبار الاقوال بالشرع والاقوال
يحتمل الصدق والكذب وقيل الشارع شهادة البعض دون البعض فامكن رده فيرد
نظرهما **وصح طلاق العبد** لانه اهل ويعرف وجه المصلحة فيه وليس فيه ابطال ملك المولى
ولا تقويت منافع فينفذ **واقاراه في حق نفسه** لقيام اهلية **لا في حق مولاه** لرعايته
جانبه لان نفاذه لا يعزى عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكلاهما اتلاف ماله **فان اقر على**
اخر الى عتقه لوجود الاهلية وزوال المانع ولم يلزمه في الحال لقيام المانع بهذا اقرار

لغو المولى بال واما قوله به ولم يلزمه شيء بعد عتقه لما تقر بان المولى لا يستوجب على عبده
 مالا ولو اقر بحد وقود عجل ولم يؤخر الى عتقه لانه متى على اصل الحرية في حق الدم ولهذا
 لم يبيع اقرار المولى عليه فيها اى الحد والقود اذا عتقه منهم اى المحجورين من العقل
 اى يعقل العقد بان البيع سالب للملك والشرا جالب له احتراز به عن المجنون المغلوب
 والصبي الغير المتميز خيره وتبين الفسخ والامضاء واداء العقد مادار بين النفع
 والضرر بخلاف الاتهاب حيث يصح بلا اذن المولى وبخلاف الطلاق والعناق حيث
 لا يصحان وان اذن المولى وان اتلفوا الى المحجورين سواء عقلوا ولا شيئا صنفوا
 لما رانه لا حرج في افعال الجوارح لان اعتبار الفعل لا يتوقف على قصد فان النائم
 اذا انتقل على مال انسان واتلفه ضمن وان عدم القصد كنه لا يخاطب بالاداء الا عند
 القدرة كالمصير لا يطالب بالدين الا اذا اسروا كالنائم لا يؤمر بالاداء الا اذا استيقظ لا يحج
 حركه كلف بسفه هو يقتضى الا انسان فحمل على العمل بخلاف موجب الشرع والعقل
 مع قيام العقل وقد غلب في عرف الفقهاء على تذكير المال واسرافه على خلاف مقتضى
 الشرع والعقل وفسق ودين عند ابي حنيفة وعندهما وعند الشافعي يحج على السفه
 واذا طلب غرما للمفلس المحجور عليه حجه القاضى ومنعه من البيع والاقرار وعندهما وعند
 الشافعي يحج على القاضى سق وجوال بل مفيت ما حجت وهو الذي يعلم الناس الكيل و
 متطب جاهل ومكار مفلس هو الذي يكرى الدابة وياخذ الكرا فاذا جاء او ان
 السفر لا دابة له فانقطع المكثرين عن الرقعة فان في حجر كل منها فخر العاتة فالمفنى
 الحاجن بف على الناس دينهم والمتطب الجاهل بدانهم والمكارى المفلس يتلف اموالهم
 فان الله اذا ماتت في الطريق وليس له اخرى ولا يمكنه شراء اخرى ولا الاستجار فيؤدى
 الى انكاف اموال الناس بجمع المنع عن التصرف حقا قال في ابداء ليس المراد به حقيقة
 الحجز واصاب في الفتوى جاز ولو اذنت قبل الحجز واخطا لم يحجز وكذا الطبيب لو باع الادوية
 بعد الحجز نفذ بيعه فدل على انه ما اراد به الحجز حقيقة وانما اراد به المنع المحسنى اى يمنع هؤلاء
 الثلاثة عن علمهم علم حقا لان المنع عن ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بل

في هذا الباب من غير ان يبين
 في هذا الباب من غير ان يبين

بلغ الصبي غير رشيد الرشيد عندنا هو الرشيد في المال فاذا بلغ مصلحا للمال لا يحج عليه ولو
 فاسقا وعند الشافعي في الدين ايضا لم يسلم اليه مال حتى يبلغ خسا وعشرين سنة
 لما روى عن عمر رضي الله عنه قال ينتمى لى الرجل اذا بلغ خسا وعشرين ولو وصلته مع
 تصرفه قبل اى لو تصرف في مال قبل ذلك نفذ وبعدة اى بعد بلوغه خسا وعشرين يسلم
 يسلم مال اليه ولو بلار رشدا وقال لا يدفع حتى يوشى رشده ولا يجوز تصرفه فيه يحس
 القاضى المدينون لبيع مال لدينه لان قضاء الدين واجب عليه والمطالبة ظلم فيجسه
 الحكم دفعا لظلمه وايضا للحق اى مستحقة وقضى اى القاضى بلا امره امر المدينون ولا
 دينه من دواعى لان للداين ان ياخذ بدينه اذا ظفر بخص حقه بلارضوا المدينون فكان
 للقاضى ان يبيعه وباعه ونايه لدرهم دينه وبالعكس والقياس ان لا يجوز كلال الدين
 لان الدرهم والدنانير متخالفان وجاز استئناا ووجه انهما متحدان جنس في الثمنية
 والمالية حتى يقيم احداهما الى الاخر في الذكوة مختلفان في الصورة حقيقة وحكما اما الاول فظا
 واما الثاني فلعدم جريان ربوا الفصل بينهما لا اختلافهما في النظر الى الاتحاد ثبت للقاضى
 ولاية التصرف وبالنظر الى الاختلاف يسلب عن الداين ولاية الاخذ عملا بالشبهين لا اى
 لا يبيع القاضى عرضه وعقاره لدرهم دينه لان المقاصد تتعلق بصورها واعيانها و
 ليس للقاضى ان ينظر لغرضه على وجه يلحق به الضرر واما النقود فوسائل لان المقصود
 المقصود فيها المالية لا العين فافترا قال فلس ومع عرض شراء فقبض بالاذن
 اى اذن بايعة فبايعة اسوة للعرض وان كان قبل القبض فلا يبيع ان يحبس المتاع
 حتى يقبض الثمن وكذا اذا قبضه المشتري بغير اذنه كان له ان يسترده ويجب بالثمن
 حرج قاضى ورفع الى قاض اخر فاطلقه الثاني جاز اطلاقه وما صنع المحجور في مال من بيع
 او شراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان جائزا لا يحجز الاول بحجته فيه فيتوقف على امضاء
 قاض اخر كذا في الخاتمة فصل بلوغ الصبي باختلافه والاجال والانزال وبلوغ
 الصبية باختلافه والحجض والحجل الاصل ان البلوغ يكون بالانزال حقيقة ولكن
 غيره مما ذكر لا يكون الا مع الانزال فحصل كل واحد علامة على البلوغ والاى وان لم يوجد

شي من **فحتى** اي لا يحكم بالبلوغ حتى **يتم له** اي للصبي **ثاني عشرة سنة** ولها اي للصبية
سبع عشرة سنة عند ابي حنيفة لقوله تعالى ولا تقر بوا مال اليتم الا بالنكاح حتى
 حتى يبلغ اشده واشد الصبي على ما قاله ابن عباس وبعده الثقبى ثمانى عشرة سنة
 وقيل اثنان وعشرون وقيل خمسة وعشرون واول ما قالوه هو الاول فوجب ان يدار
 الحكم عليه لاحياط الا ان الجارية اسرع اذراك من الغلام فتقص سنة من لا شتمها
 على الفصول الاربعة التي توافق المزاج **وقالا فيها تمام خمس عشرة سنة** وهو رواية
 عن الامام **وبه يفتي** للعادة الغالبة اذ علامات تظهر في هذه المدة غالبا فحصلوا
 المدة علامة في حق من لم يظهر له العلامة **وادي مدته** اي البلوغ **له اثنا عشر سنة** ولها
سبع سنين اذ قد يحصل لهما في هذا السن علامة البلوغ **فان راسها** اي قوبا الى
 البلوغ بان يبلغا هذه السن **واقرا بالبلوغ** كانا **كالبالغ** حكما لان البلوغ لما كان حاصل
 في هذه السن ولو نادرا وكان مما يعرف منها كالحيض قبل اقرارها بضرورة **كتاب المأذون**
 الاذن لغة الاعلام وشرا فلك الحكم مطلقا وهو نوعان احدهما **اذن العبد** وهو **فك**
الحج بالرق الثابت شرعا على العبد **واسقاط الحق** اي حق المولى فان الاصل في الانسان
 كونه مائلا للتصرفات فتعلق حق المولى بعروض الرق صار مانعا لما لكتبة لها فاذا
 اسقط المولى حقه يعود الممنوع **فيتصرف** اي اذا كان اذن العبد فك الحج واسقاط الحق
 فيتصرف العبد **نفسه باهليته** فلا يرجع بالعهدة على المولى فانه اذا اشترى شيئا لا يطلب
 الثمن من المولى لانه مشتق لنفسه والوكيل يطلبه من المولى **ولا يتوقف** يعني اذا اذن لعبده
 يوما او شهر كان ما ذونا بدا اليه ان يحج عليه لان الاسقاطات لا يتوقف **ولا يتخصص**
 بنوع فاذا اذن بنوع عم اذنه انواع فكلها اذا قال اقدم صلبا فانه اذن بشره مالا يدر
 منه في هذا العمل وكذا اذا قيل **ادري** اي الغلة كل شهر كذا بخلاف ما اذا اذن بشره شي معين لانه
 استخدام لا اذن **ويثبت** ان الاذن دلالة **اذا اراد المولى يبيع عبده ملك الاجنبي** احتراز
 عما اذا اراد يبيع ملك مولاه فانه اذا اراد عبده يبيع ملكا من اعيان المالك فكس لم يكن ذلك
 اذنا له كذا في الحائنه **ويشترى ما اراده** وسكت اي المولى يكون اذنا له في التجارة دفعا للضرر

للضرر ولا يكون اذنا له في بيع ذلك الشيء او شرايه كذا في الاسترو شيعة **ويثبت**
فلو اذن اي العبد **مطلقا** بان يقول مولاه اذنت لك في التجارة **فكل تجارة منه** لان
 التجارة اسم عام يتناول الاعيان **فيبيع** **ويشترى** **ولو بغير فاحش** خلافا لهما
 وبالفن اليعرجان اتفاقا لتعذر الاحتراز عنه لهما ان البيع بالفن الفاحش منه عتلة
 التبرع حتى اعتبر من الثلث فلا يتناول الاذن وله ان تجارة والعبد منصرف باهليته
 لنفسه فصار كالحرة وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون **ويؤكل** **بها** لانه قد لا يتفرغ بنفسه
وبرهن **وبزمن** **ويتقبل الارض** اي ياخذها قبالة بالاستجارة والمساقات **وياخذ**
مزاومة **ويشترى** **بذرا** **وبزراعة** **وبسائر اجناس** **او بغيره** **ويؤكل**
ويضارب اي يدفع المال مضاربة وياخذه **ويشارك** **عنا** **انا** **من صنع** **التي**
ويقر **بين** لان الافوار به من توابع التجارة اذ لو لم يبيع لم يعامل احد **غير زوج** **وولد**
والله فان اقره لهم بالدين باطل عند ابي حنيفة خلافا لهما وهو كالا خلافا في بيع الوكيل
 منهم ذكره الزبلي **ويقر ايضا بغيره** **ودعيه** لان الافوار بها ايضا من توابع التجارة اما
 الثاني فظاهر وما الا اول فلان ضمان الغصب ضمان معاوضة لانه يملك المقصوب بالضرمان
ويهدى طعاما **بسييرا** **تحقيقا** **لحقه** **الاذن** **ويضيف** **من يطعمه** لانه من ضرورات
 التجارة استجلا بالقلوب **او هل حرفته** **ويحيط** **من الثمن** **بعب** مثل ما يحيط التجار
 لانه من صنعهم وربما يكون الخط انظر له من قبول المعيب ابتداء بخلاف الخط بلا عيب لانه
 تبرع محض **وياذن** **لعبده** **ذكره الزبلي** **ولا يتزوج** **الا باذن المولى** لان الاذن بالتجارة
 ليس اذنا له **ولا يتبرك** **وان اذن** **له** كذا في تحفة الفقهاء وفي التلويح في بيان العواض
 على الاهلية **ولا يتزوج** **رقبة** **ولا يكاثر** **لانها** **اس من التجارة** **ولا يعق** **لانه** **فوق**
 الكتابة **مطلقا** اي على مال او لا **ولا يقرض** **لانه** **تبرع ابتداء** **ولا يهب** **لانه** **تبرع محض** **مطلقا**
البعوض **او لا ولا يبرأ** **لانه** **كالهبة** **ولا يملك** **لانه** **ضرا** **محضا** **مطلقا** اي لا بالفن ولا بالمال
دين **وجب** **بجاءه** **مبتدا** **خبره** **قوله** **الا** **يتعلق** **برقبة** **او بما هو** **معنا** **كبيع** **وشراء**
واجارة **واستجارة** **وغرم** **ودعيه** **وغضب** **وامانة** **تجدد** **وعقود** **وجب** **بوطئ** **مشرية** **بعد** **الاختفا** **ق**

يتعلق برقبة لانه دين ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبة كدين الاستهلاك
والهرو ونفقة الزوجة **يباع فيان حضر مولاه** قال في الهداية يباع للفرما الا ان
المولى وقال شرآه هذا اشارة الى ان البيع انما يجوز اذا كان المولى حاضرا لان اعتبار
الفداء من الغائب غير متصور لان الخصم في رقبة العبد هو المولى فلا يجوز البيع الا
بحضرة او بحضرة نائبه بخلاف بيع الكلب فانه لا يحتاج الى حضور المولى لان العبد
خصم فيه **ويقتسم ثمنه بالخصم** ويتعلق **بكسب مطلقا** اي سواء حصل قبل الدين
او بعده **ويتعلق بما اتيه وان لم يحضر** اي مولاه هذا قيد للكلب والانه لا يباع ولا يتلف
بين تعلقه بالكلب وتعلقه بالرقبة فيتعلق بها ولكن يبدل بالاستيفاء من الكلب
لا مكان توفير حق الغرماء به مع تحصيل مقصود المولى فان لم يوجد الكلب يستوفى
من الرقبة كذا في الكافي لا اي لا يتعلق الدين بما اخذه منه **مولاه قبل الدين** لوجود
شرط الخلو له **ويطالب بباقي بعد عتقه** تانيا لتقرر الدين في ذمته وعدم فله
الرقبة ولا يباع ثانيا لان المشتري يمتنع حينئذ عن شراءه فيؤدي الى امتناع البيع
بالكلية فيتضرر الغرماء **ولمولا اخذ غلته مثل بوجوده** **وما زاد للفرما** يعني لو كان
المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل حقوق الدين كان له ان يأخذ ما بعد
لحوقه استحسانا والقياس ان لا يأخذ لان الدين مقدم على حق المولى في الكسب
وجبه الاستحسان ان ذلك نفع الغرماء لان حقهم يتعلق بكاسبه ولا يحصل الا
المكاسب الا ببقاء الاذن في التجارة ولو منع من اخذ الغلة تجر عليه فينسب اليه الكسب
ولو اخذ اكثر من غلته شرد الفضل على الغرماء لتقدم حقهم ولا ضرورة فيها **ونحو حجة**
اي يقول المولى له حجتك عن التصرف وايصال خبر حجة اليه **ان علم كثيرا قبل سؤره**
حتى لو حجه عليه في التسوق وليس فيه الاجل او رجلان لا ينجح اذا اعتبر اشتهايه
الحج وشيوعه في مقام ذلك مقام الظهور عند الكل هذا اذا كان الاذن الاول متابعا
اما اذا لم يعلم الا العبد ثم حجه عليه بعرفته ينجح لا تنافي الضرر ونحوه ايضا **بابا فيه** يعني
لان المولى لا يرضى بنصف ثمنه الخارج عن طاعته عادة فكان حجر عليه دلاله **و**

لان خصمه

وموت مولاه وجنونه مطبقا ولحقه بدار الحرب مؤثرا علم العبد او لم يعلم لان
الاذن ليس امرا لازما وما لا يكون لان ما من التصرفات يكون لدوامه حكم الا
كانه ياذن له ابتداء في كل ساعة لتمكنه من الفسخ والحج عليه في كل ساعة فلو تركه عما
عليه كانشاء الاذن فيه فيشترط قيام الاصلية في تلك الساعة كما يشترط في الابتداء
وقد زلت بالموت والجنون وبالحاق ايضا لانه موت حكما حتى يعتق مدبروه
وامهات اولاده ويقسم ماله بين ورثته فصار كحجر عليه في ضمن بطلان الاصلية
واستيلادها اي تنجح الامة المأذونه باستيلادها فانه يخصها بعد الولادة فيكون
الاستيلاد دلالا على عادة **باب التبدير** اي اذا استدان الامة المأذون لها اكثر من قيمتها
فدبرها المولى في ما ذون لها على حالها لعدم دلاله الحج اذ لم تجر العادة بتخصيص المدبرة
وضمن اي المولى **بها** اي بالاستيلاد والتبدير **قيمتها للفرما** لانه لا تلافه تحلا يتعلق به
حقهم اذ بها يتبع البيع وبه كان يقضى حقوقهم **اقرا** اي المأذون **بعد حجه ان ماله**
امانة او غضب او بدين عليه صح اقراره ويقضى عما في يده وقال لا يصح لان ماله
اقراره ان كان الاذن فقد زال بالحج وان كان اليد فالحج ابطالها لان اليد بالحج عليه
غير معتبرة وله ان المصحح هو اليد ولهذا لا يصح اقراره قبل الحج فيما اخذه المولى من يده
واليد باقية حقيقة وشرط بطلانها بالحج حكما فراغ ما في يده من الكسب عن حاجته
واقاره دليل تحقيقها **احاط دينه بماله ورقبته لم يملك مولاه ماله فلم يعتق عبده**
كسبه باعتاق مولاه وقال لا يملك المولى فيعتق العبد وعليه قيمة لوجود سبب الملك
في كسبه وهو ملك رقبة ولهذا يملك اعتاقه ووطئ الجارية المأذون لها وهو دليل كمال
الملك وله ان ملك المولى انما يثبت خلافا عن العبد عند فراغه عن حاجته والمحيط به
الدين المشغول بها فلا يخلف فيه والعتق وعدمه فرع بثبوت الملك وعدمه **وعتق**
ان لم يحيط اي دينه بماله ودينه بلا خلاف اما عندهما فظاهر واماعنه فلا لا يعرى
عن قليل دين فلو جعل ماله لا يفسد بانه لا يتقاع بكسبه اذا كان عليه دين ولا يبيع منه
بنقصان لانه مفهم في حقهم كونه مولاه **ويبيع مولاه** منه اي بمثل القيمة **وبالاقبل**

بمثل القيمة
ولا يبيع مولاه
بمثل القيمة

لان مولاه اجنبي عن كسبه اذا كان عليه دين كما مولا تمة فيه **وله** اي للمولى **ج**
اي المبيع **بالثمن** اي مقابلة استيفاء الثمن من العبد لان البيع لا يؤيد ملك اليد ما
لم يتصل اليه الثمن فيبقى ملك اليد للمولى على ما كان عليه حتى يستوفي الثمن ولهذا
كان اخص به من سائر الغرماء **ولو باع المولى من لا يملكه خط الزايد افسح العقد**
اي يؤمن مولاه بازائه الى الجاهة افسح العقد لان الزيادة تعلق بها حق الغرماء **وبطل**
الدين لو سلم اي مولاه **المبيع قبل قبضه** اي الثمن فلا يطالب العبد بشيء لانه لما سلم
المبيع سقطت حقه في الجسد ولا يجب له على عبده دين يخرج بمجانحه **اعتاقه** اي
المولى العبد الماذون **مدىونا** لبقاء ملكه **وضمن** المولى للغرماء **الاقل من دينه** و
قيمة اي اذا كان الدين اقل من القيمة يضمن الدين اذ لاحق لهم الا في الدين وان عكس
ضمن القيمة اذ تعلق حقهم بالرقبة وهو تلفها **وذا** اي الماذون ضمن **فصل دينه** على
قيمته لان الدين في ذمته وهما يلزم المولى لا بقدر ما تلف ضمانا فبقى الباقي عليه
كما كان **بيع عبده** ماذون له **يحبط دينه برقبته** وغيبه **المشتري** بعد ان قبض **اجاز**
الغرم اي خيرا **الغرم** ان يشأ **اجاز بيعه** **وله** ثمة لان الحق له والاجازة اللاحقة
كالاذن السابق **او ضمن المشتري او البائع قيمة** لان حقه تعلق بالعبد حتى كان
له ان يبيعه الا ان يقضي المولى دينه والبائع متلف بالبيع والتسليم والمشتري ماله
بالقبض والتغيب فيخبر في التضمن **فان ضمن المشتري رجع** اي المشتري **بالثمن على**
البائع لان اخذ القيمة منه كاخذ العين **وان ضمن البائع سلم المبيع للمشتري وتم البيع**
لنزوال المانع ثم اي بعد ما ضمن البائع **ان رد** اي العبد **على مولاه** **بعيب رجع** اي مولاه
على الغرم **بقيمة** وعاد حقه اي حق الغرم في العبد لارتفاع سبب الضمان وهو البيع
والتسليم فصار كالمصاحب اذا باع وسلم وضمن بالقيمة ثم رد عليه بعيب كان له ان
يرد على المالك ويسترد القيمة كذا هنا كذا في **وايهما اختار** **تضمنه** **بوي الاخر**
حتى لا يرجع عليه وان تويت القيمة عند الذي اختاره لان المختارين متساويان اذا اختار
احدهما تعين حقه فيه وليس له ان يختار الاخر **ولو ظهر** اي العبد **المغيب** **بعد التضمن**

سبع م س
التضمن بعد ما اختار تضمن احدهما **لا سبيل له** اي للغرم **عليه** اي العبد **ان قضى**
له بالقيمة **بيته** او **نكول** لان حقهم تحول الى القيمة بالقضاء **ولو قضى له** بالقيمة **بقول**
الحكم **مع يمينه** **وقد ادعى الغرم اكثر منه** فهو بالخيار ان شاء **رضى بالقيمة** **او رد**
واخذ العبد فيبيع له اذ لم يصل اليه تمام حقه بيمينه كذا في النهاية **وان باعته** **مطلقا**
دينه **فلا غرم** **رد بيعه** **ان لم ينف** **بدينه** **ثمة** لانه اذا لم ينف به له نقض البيع كيف كان
وان وفي ثمة **بدينه** **ولا محاباة في البيع** لا اي ليس للغرم ان يرد البيع لان حقه
قد وصل اليه فنفذ البيع لنزوال المانع **ولا يخاصم الغرم** **مشتريا** **بديته** **ان**
غاب **باليعة** **يعني** لو باع المولى عبده المديون وقبضه المشتري ثم غاب البائع لا يكون
المشتري حاضرا للغرم اذ انكر المشتري الدين لان الدعوى تتضمن فسخ العقد وهو
قيام بالبائع والمشتري فيكون الفسخ قضاء على الغائب والحاضر ليس بحكم **مشتري**
عبد او باع ساكتا عن اذنه **وحجه** **فوما ذون** **يعني** ان عبدا اذا قدم مصرا فباع
واشتري فالمسئلة على وجهين احدهما ان يخبر ان مولاه اذن له فيصدق استحسانا
عده لا كان او لا والقياس ان لا يصدق لانه مجرد دعوى منه ولا يصدق الابحجة لقوله
عليه السلام البيعة على المدعى وجه الاحتسان ان الناس تعاملوا ذلك واجماع
المسلمين حجة يخص بها الاثر ويترك القياس والنظر وثانيهما ان يبيع ويشترى ولا يخبر
بشيء والقياس فيه ايضا ان لا يثبت الاذن لان السكوت محتمل وزد الاحتسان يثبت
لان الظاهر انه ماذون لان امور المسلمين محولة على الصلاح ما امكن ولا يثبت
الجواز الا بالاذن فوجب ان يحمل عليه والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات دفعا
للضرر عن الناس **ولا يباع له** **بذنه** **الا اذا** **اقرو مولاه** **بذنه** لان الاذن بالتجارة وصفا
بيعه رقبته الماذون بالدين **او اثبت** **اي الاذن** **الغرم** **يعني** ان قال المولى هو محجور
فالقول له لتمسك بالاصل فلا يباع الا اذا اثبت الغرم اذنه في يباع **والنوع الثاني**
اذن الصبي والمعتوه **العتة** اختلال العقل بحيث يختلط كلامه فيشبه تارة بكلام
العقل وتارة بكلام المجانين وحكم حكم العبد مع العقل وهو **فك الحجة** **وابتات**

لهما ساه
 الولاية لها وتصرفهما ان نفع كالا سلام والاتهاب صح بدونه اي بدون الاذن
 وان تصرفه بالطلاق والعناق لاوان وصلة اذنا به وما نفع تارة **وضر آخره كالباع**
والشرع به اي بالاذن لان الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل مجنون يشبه
 طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب وعقله قصور وللغير عليه ولاية
 فالحق بالبالغ في النافع المحض وبالطفل في الضار المحض وفي الدائر بينهما بالطفل عند
 عدم الاذن يكون منعقد موقوف على اجازة الولي لان فيه منفعة لصبي ورثة ممتددا
 الى وجود التجارات حتى لو بلغ فاجازة نقد عندنا خلافا لوفرا لا توقوف على اجازة
 وليه وقد صار وليا بنفسه **وشرط الصحة** اي الاذن ان يعقلا **الباع سالب الملك**
 عن الباع **والشرع جالب** اي للملك اي المشتري **الولي الاب ثم وصية ثم اجبة الاب ثم وصية**
ثم القاضي او وصية دون الام او وصيتها وقد سبق الاشارة اليه في كتاب النكاح في باب
 الولي **ولو اقر اي الصبي والمعتوه لانهان بما معهما من الكلب والارث** يعني اقوان
 ماورثاه من ابيه الفلان **صح** في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه لا يصح فيما ورثه لان محبة
 اقوانه في كسبه الحاجة اي ذلك في التجارات ولا حاجة في الموروث وجه الظاهر انهما نصا
 راي الولي الحق بالبالغ وكل من المالكين ملكه فيصح اقوانه فيها **كتاب الوكالة** وجه
 المناسبة بين الكتابين ان في كل من الوكالة والاذن معنى الرضا بتصرف الغير وهي لغة
 الحفظ ومنه الوكيل في اسماء الله تعالى ولهذا قلنا فيمن قال وكلتك في مالي ملك الحفظ
 فقط وقيل التوكيل يدل على معنى التفويض والاعتماد ومنه التوكيل يقال على الله توكلنا
 اي فوضنا امورنا وسلمنا وعما هذا **التوكيل لغة** تفويض الامر الى الغير بشرعا **تفويض**
التصرف في امره الى غيره واقامته مقامه **والرسالة تبليغ الكلام الى الغير** بلا دخل
 في التصرف **وشرط جواز كونه الموكلا** اهل تصرفه بقول اهل التصرف لئلا يفهم اذاعة التصرف
 المذكور فانها باطله لا تستلزمها بطلان توكيل المسلم كافر ببيع الحر **وكون الوكيل بمقل**
 اي بمقل ان الباع سالب والشرع جالب ويعرف الغني البسير والفاقر **وبقصد**
 حتى لو تصرف هازلا لا يقع عن الامر ففرغ على قوله كون الموكلا اهل تصرف بقوله **فصح توكيل**
 بلا قصد

الكلام ساه

فصح توكيل المسلم كافر ببيع الحر وفرغ على قوله والوكيل بمقل ويقصد به بقوله
 والحر اي وصح ايضا توكيل الحر البالغ والملاذون عبد كان او صبيًا مثلها **فصح**
 فيتناول الصور الاربع **وصبيًا بعقله وعبدًا** حال كونها محرورين لوجود الشرط
 المذكور في كل مما ذكرنا لم يقل مهننا ويرجع حقوق العقد ايا موكلهما لانه قال فيما بعد
 ان لم يكن محرور **والتوكيل** عطف على توكيل المسلم **بكل ما يعقده بنفسه** فان الانسان
 قد يجر عن المباشرة بنفسه فيحتاج ايا توكيل غيره فلا بد من جوازه دفعا لحاجة **لنفسه**
 احتراز عن التوكيل حيث لا يجوز له ان يوكل فيما وكل فيه لانه امتداد التصرف عن غيره
 وهو مقيد بما امر به حتى لو صرح به ايضا جاز **وبالخصوصية** عطف على **بكل في كل حق**
 اذ ليس كل احد يهتدي ايا وجوه الخصوصية فيحتاج الى توكيل غيره كما مر ولم يلزم
 اي التوكيل بالخصوصية لم يقل لم يجز لان الجواز اتقائي والخلاف في الزوم **بلا رضا خصمه**
 المتأخرون اختاروا للفقوى ان القاضي اذا علم من الحكم التعت في اداء الوكيل لا يمكنه
 في ذلك وتقبل الوكيل من الموكل وان علم من الموكل القصد الى الاضرار لصاحبه في التوكيل
 لا تقبل منه التوكيل من الموكل الا برضا صاحبه وبخواختيار نفس الامة الشرعية كذا
 في الكافي **الا لموكل مريض او مسافر** اي غائب مسافة ثلاثة ايام فصاعدا **او مريد**
للسفر بان ينظر القاضي في حاله وفي عفته فانه لا ينبغي هبة من يسافر ولا تقبل قوله
 اني اريد ان اسافر **او محذرة** لم تجر عاداتها بالبروز وحضور مجلس الحاكم **وصح** ايضا
 التوكيل **بايضا** اي ايضا **كل حق واستيفائه الا حذوقه** فانه لا يجوز بعينه **موقوف**
 عن المجلس لانها بسقطان بالشبهات فلا يستوفى بما يقوم مقام الغير لما فيه من نوع
 شبهة **قال انت وكيل في كل شيء كان وكيل في الحفظ فقط ولو زاد جاز امره**
كان وكيل في جميع التصرفات حتى الطلاق والعناق قال في الفتاوى الصغرى
 لو زاد جاز امره فهو وكيل في الحفظ والبيع والشرع بقضاء ديونه وحقوقه والهبة و
 الصدقة وغير ذلك لانه فوض اليه التصرف عما فصار كما لو قال ما صنعت من شيء
 فهو جاز فيملك جميع انواع التصرفات حتى لو انفق على نفسه جاز لانه اجاز صنيعة

وهذا من صنيعه ثم قال وهذا التعليق يقتضي انه اذا اطلق امرأته جاز فيفتي بهذا حتى يتبين
خلافه **حقوق عقد** متبادله قوله الا في يتعلق به **بضمير الوكيل الى نفسه** في عرف
اهل المعامله **بيع واجارة و صلح عن اقرار** امثله للعقد فان الوكيل بالبيع يقول
بعث هذا منك ولا يقول بعث هذا منك من قبل فلان وكذا الوكيل بالشراء يقول اشتريت
هذا منك ولا يقول لا اجل فلان **تعلق** اي تلك الحقوق به اي بالوكيل **ان لم يكن** اي
الوكيل **محررا** احتراز عن الصبي والعبد المحجور فان توكيله ما جاز لكن حقوق عقدهما
ترجع الى الموكل ومثل حقوق العقد بقوله **كتسليم المبيع** ان وكل بالبيع **وقبضه** ان وكل
بالشراء **وقبضه** اي عن مبيعه **والمطالبة بشئ مشروط** يعني ان الوكيل بالشراء اذا اشترى
شيئا يطالبه البايع بشئ **والرجوع به** اي بالثمن **عند الاحتقاق** اي استحقاق ما باع
او رجوعه هو بالثمن على بايعه عند احتقاق ما اشترى **والمخاصمة** اي الخصام **والمخاصمة في**
شفعة ما يبيع وفي العيب فيرة اي المبيع المعيب في البايع لو كان بيده **وبعد تسليمه**
الى الموكل نردة باذنه اي اذن الموكل **والمشتري منه الثمن من موكل بايحه** يعني اذا وكل
رجلا يبيع شيئا فباعه ثم الموكل طلب الثمن من المشتري له منه لان المشتري اجبني عن العقد
وحقوقه كما يتبين **وان دفع اليه اي الموكل صلح ولا يطالبه بايحه** يعني الوكيل **ثانيا**
لان المقبوض حقه فلا فائدة في نزع منه ثم نردة اليه وبرئت ذمة المشتري لو وصول الثمن
الى مستحقه **والملك يثبت للموكل ابتداء** لكن خلافا **عن الوكيل جواب** عن سؤال
مقدر كما ذكرنا في النهاية وهو ان يقال اذا ثبت الملك للموكل ينبغي ان يكون الحقوق
راجعة اليه لانها تابعة للملك فاجاب عنه بهذا وقال نعم الملك يثبت للموكل ابتداء لكن
يثبت له خلافا عن الوكيل وحاصل ان الوكيل خلف عن الموكل في حق استفادة
التصرف والموكل خلف عن الوكيل في حق الملك كالعقد اذا قبل الية يثبت الملك للموكل
ابتداء **وقيل الملك يثبت للوكيل لكن لا يتقرر** بل ينتقل الى الموكل بلا مهلة **وعلى القولين**
لا يفتق قريب نراه اي الوكيل ولو كان اي المشتري **مريسة** لا يفسد **النكاح** اما على الاول
فظاهر لان المشتري لم يملك واما على الثاني فلان العتق وفساد النكاح يقتضيان تقرر الملك

القولين

الملك على ما ذكر في الزيادات وغيره فاذا لم يوجد لم يحصل واعتراض عليه بانه مخالف
لاطلاق قوله عليه السلام من ملك ذراحم محرم منه عتق عنه واجيب بان المطلق منصرف
الى الكامل وهو الملك المقرر والمجتهد غير غافل وانما فرعها الاكثر من على القول الاول
لانه الاصح عندهم **وحقوق عقد بضمير** اي الوكيل **الى الموكل نكاحا وخلع و صلح**
عن انكار او دم عتق على مال وكتابة وهبة وتصدق واعارة وايداع و
وهن واقرار يتعلق **بالموكل** وسره ان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب **ان المذكور**
من قبيل الاسقاطات والوكيل اجبني عن الحكم فلا بد من اضافة العقد الى الموكل
ليكون الحكم مقارنا للسبب اما النكاح فلا في الاصل في البضع المحرمة وكان النكاح
اسقاطا لها والساقط يتلوا شي فلا يتصور صدور السبب عن شخص على سبيل
الاصالة وقوع الحكم لغيره فحصل سفيرا ليقترن الحكم بالسبب حتى لو اضاف النكاح
الى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه لا يقبل الفصل عن السبب كما في البيع بخيار
فما زده ور السبب عن شخص اصالة ووقوع الحكم لغيره خلافا واما الخلع فلا في
اسقاط النكاح والناكح المروء والمنكوحه المرأة والوكيل اتمامه او منها وعلى التقديرين
يكون سفير محض فلا بد من الاضافة الى الموكل واما الصلح عن انكار فانه ايضا اسقاط
محض لا يشوبه معاوضة بل فدية عين في حق المدعي عليه ولا بد من الاضافة الى النكاح
الموكل وكذا الصلح عن دم العمد فانه اسقاط محض والوكيل اجبني سفير فلا بد من
الاضافة وكذا الحال في البواقي هذا ملخص ما ذكر القوم في هذا المقام ويصحح له
ما قال صدر الشريعة واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن اقرار وانكار
في الاضافة فان زيدا اذا دعي الدار على عمر وبالمائة ويقبل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح
سواء كان عن اقرار وانكار لانه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فتزوج الحقوق
الى الوكيل كما في البيع فتسليم بدل الصلح على الوكيل واذا كان عن انكار فهو فدية عين
في حق المدعي عليه فالوكيل سفير محض فلا يرجع اليه الحقوق وذلك لانه ان اراد بقوله
يتم الصلح سواء كان عن اقرار وانكار تمامه بلا اعتبار اضافة في صورة الاقرار الى الوكيل

وفي صورة الانكار الى الموكل فلا يلزم ذلك فانه عين النزاع وان اراد عامة باعتباره
تلك الاضافة كان اعتبارا فالصحة كلام القوم فلا وجه لانكار الفرق والقول بالتسوية
وافترج على كون الوكيل في هذه الصورة سفيرا محضا بقوله **فلا يطالب** من قبل المرأة
وكيل اي وكيل الزوج **بالمهر ووكيلها بتسليمها وببدل الخلع** لما مر من كون الوكيل
في هذه الصورة سفيرا محضا التوكيل بالاستفراغ باطلاق **حتى لا يثبت به الملك** لان تفويض
التصرف في ملك الغير لا يجوز ونفوض بالتوكيل بالشراء فانه امر يقضي المبيع وهو ملك
الغير واجب بان التصرف في ملك الغير انما يجوز اذا لم يكن بعوض وفي التوكيل بالشراء
عوض فافترقا **قالا الوسيلة** فانها غير باطلة لان تفويض التصرف فيها لان الرسول
سفيرا محضا وقد مر ان التوكيل بالاقرار صحيح لانه تفويض التصرف في ملكه **باب**
الوكالة بالبيع والشراء ان عمت اي الوكالة بجزء الشرط قوله الا في صحت قال في الهداية من
وكل بشره شئ فلا بد من تسمية جنس وصفته او جنسه ومبلغ ثمنه ليصير الفعل
الموكل به معلوما يمكن الاضمار الا ان يوكله وكالة عامة فيقول ابتع لي ما رايت
لانه فوض الامور الى رايه فاني شئ يشترط به يكون ممثلا **واعلم** بصيغة المجهول ان يكون
معلوما بين الوكيل والموكل **ما وكل بشرا في اوجله جهالة بسيرة** وهي جهالة النوع
صحت اي الوكالة **وان** وصلية لم يبين الثمن لان الوكيل يقدر على الامتثال **وان** شرطية
جهل اي ما وكل به جهالة فاحشة وهي جهالة الجنس لا اي لا تصح الوكالة **وان** وصلية
بين الثمن لان الوكيل لا يقدر على الامتثال **وان** شرطية **جهل** اي ما وكل به جهالة متوسطة
وهي ما بين النوع والجنس **فان بين النوع او ثمن عتين نوعا صحت** لان الوكيل حينئذ
يقدر على الامتثال لكون الجهالة بسيرة **والا فلا** لان التوكيل ههنا ايضا لا يقدر على
الامتثال لكون الجهالة فاحشة **الاول** وهو ما جهل جهالة بسيرة **كالغرس والبخل**
والحمار والثوب الهروي او المروي والثاني وهو ما جهل جهالة فاحشة **كالثوب**
اللبنة والرفيق والثالث وهو ما جهل جهالة متوسطة **كالعبد والامة والدرا فاذا**
وكل بشره فريس ونحوه مما ذكر صح وان لم يبين الثمن لانه من القسم الاول واذا وكل

اعلم
ممتلئ

وكل بشره **عبد ونحوه صح ان بين النوع كالترك او ثمن عتين نوعا** من انواع العبد
وجعل ملحقا بجهالة النوع وان لم يبين شئ منهما لم يصح والجنس بجهالة الجنس لانه
يخرج الامتثال واذا وكل بشره **ثوب ونحوه لا اي لا يصح وان بينه** اي الثمن اذ يخرج
بيانه لا ترتفع الجهالة **التوكيل بمشرا طعام يقع على البرود دقيقة** يعني دفعه الى آخر
دراهم وقال اشترى طعاما يشتري البرود دقيقة والقياس ان يشتري كل مطعم
اعتبار الحقيقة كما في اليمين على الاطلاق اذا الطعام اسم لما يطعم به وجه الاحتسان
ان الطعام اذا قرن بالبيع والشراء يحل على ما ذكرنا عرفا ولا عرف في الاكل فبقى
على الوضع **وقيل يقع على البرد درهم كثيرة والخبز قليل والدقيق في متوسطة**
دعابة للتناسب بين الثمن والمثمن **وفي مخذولة** يعني يقع على الخبز مطلقا يعني قلت
الدراهم او كثرت لدلالة الحال **وكل بشره** هذا العبد **بدن له على الوكيل صح** يعني
اذا وكل كان لرجل على آخره ان يشتري بها هذا العبد فاشتره صح ونزوم
الموكل حتى لو مات مات عليه **وان اطلق** يعني وكل بان يشتري له بالالف عبد غير
معين **واشترى عبدا كان** اي ذلك العبد **للكوكل الا ان يقبضه للموكل** حتى لو مات
قبل قبضه للموكل مات على الوكيل ولو بعد مات على الموكل وقال هو للموكل في الوجهين
اذا قبضه الوكيل لهما ان الدراع والدنانير لا يتعينا في المعاوضات دينا كانت او
عينا حتى لو تباعا عينا بدین ثم مضاد فان لا دين لا يبطل العقد فصار لا طلاق
والتقييد في الدين سواء فيصح التوكيل ويلزم للموكل ولا انها تعين في الوكالات حتى
لو قيد الوكالة بالعين منها او بالدين منها ثم استهلك العين او اسقط الدين باسقاط
دين الدين عن المديون بطل الوكالة واذا قصبت كان هذا تملك الدين من غير عين عليه
الدين بلا توكيل يقبضه او كان امرأ بدفع شئ لا يملكه الموكل الا بالقبض وهو الدين
وكلاهما غير جائز واذا لم يصح التوكيل نفذ الشراء على الوكيل فيملك من ماله الا ان
يقبضه الموكل من الوكيل فيصير ميعا بالتعاطي فيملك من مال الموكل **وكل عبدا بشره**
فمنه من مولاه اي للموكل **فان قال له يعني نفسي للفلان فباع صح** فيكون للموكل

لان العبد يصلح ان يشتري نفسه لنفسه وبغيره بالوكالة لكونه اجنبيا عن ماليتها
 والبيع يرد عليه من حيث انه مال لان ماليتها في يده فاذا اضافه الى الامر صح فكل
 الامثال فيقع العقد **لان لم يقل فلان بل قال بعني نفسي لنفسي** او قال
 بعني نفسي ولم يقل لي او فلان **عق** اما في الاول فلما مر انه يصح شراء نفسه واما
 في الثاني فلان المطلق يحتمل الوجهين ولا يقع الامثال بالاحتمال فيصير التصرف واقعا
 لنفسه **والثمن على العبد فيها** اي في الوجهين لان الامر اما اذا وقع الشراء لنفسه
 فظاهر واما اذا وقع الامر فلان المباشرة هو العبد فيرجع الحقوق اليه فيطالب بالثمن
 لكنه يرجع على الامر فان قبل العبد هنا محجور وقدم ان العبد اذا كان محجورا عليه
 لا يرجع الحقوق اليه قلنا زال الحجر هنا بالعقد الذي باشره مقتربا باذن المولى
وكل عبد من يشتري نفسه من مولاه اي العبد **بالف دفع** اي وكيل **فان قال** اي وكيل
له المولاه اشتريته لنفسه فباعه عتق عليه اي على ذلك المال لان بيع نفس العبد
 اعتاق وشراء العبد لنفسه بمال قبول الاعتاق ببدل والوكيل سفير عنه فصار كأنه
 اشترى بنفسه فلزم الولاء للمولى **وان لم يقل** وكيل **اشترىته لنفسه** لان العبد
وكيل لان اللفظ حقيقة للمعاوضة وامكن العمل بها اذا لم يبين ما ينافي ذلك فتوابع ذلك
 بخلاف شراء العبد لنفسه ليعين المجاز فيه **وعليه** اي على الوكيل **ثمن** لانه العاقد **والالف**
 الذي دفعه العبد للمولى لانه كسب عبده **قال** اي المأمور بشراء العبد **شريت عبدا**
للامرات اي العبد **وقال** اي الامر **بل شريت لنفسك فان كان** اي العبد **معينا**
فلو كان حيا فالقول للمأمور مطلقا اي سواء كان الثمن منقودا او لا **ولو ميتا فان كان**
الثمن منقودا فكذا اي القول للمأمور **والا** اي وان لم يكن منقودا **فللامر** اي القول
له وان كان غيره اي ان كان العبد غير ميت **فكذا** اي القول للمأمور **ان كان** اي الثمن
منقودا سواء كان العبد حيا او ميتا **والا** اي وان لم يكن الثمن منقودا **فللامر** سواء كان
 العبد حيا او ميتا قال في الثاني هذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مأمورا بشراء
 عبد بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل وجه

قوله

وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل بالشراء او ميتا فان كان
 مأمورا بشراء عبد بعينه فان اخبر عن ثرائه والعبد حي فالقول للمأمور بالاجماع ما
 منقودا كان الثمن او غير منقودا لانه اخبر عن امر ملك استينافه والمخبر به في التحقيق
 والنبوت يستغنى عن الاشهاد فيصدق وان كان العبد ميتا حين اخبر فقال هلك
 عندي بعد الشراء او انكره الموكل فان كان الثمن غير منقود فالقول للمأمور لانه يخبر
 عما لا يملك استينافه وغرض الرجوع بالثمن والامر منكروا ان كان الثمن منقودا
 فالقول للمأمور مع بعينه لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الخروج عن عهده **الامانة**
 من الوجه الذي ائتم به فكان القول له وان كان العبد بغير عينه فان كان حيا فقال
 المأمور اشتريته لك فقال الامر لابل هو عبدك فان كان الثمن منقودا فالقول
 للمأمور لانه يخبر عما يملك استينافه وان لم يكن منقودا فالقول للمأمور عندي حية
 وعند ما القول للمأمور وان كان العبد ميتا فان لم يكن الثمن منقودا فالقول للمأمور
 لانه اخبر عما لا يملك استينافه وغرض الرجوع بالثمن والامر منكروا ان كان الثمن منقودا
 فالقول للمأمور لانه امين ادعى الخروج عن عهده الامانة فيكون القول قوله قال في
 الهداية من امر رجلا بشراء عبد بالف فقال قد فعلت ومات عندي وقال لامر اشتريته
 لنفسك فالقول قول الامر فان كان دفع اليه الف فالقول قول المأمور لان في الوجه
 الاول اخبر عما لا يملك استينافه وهو الرجوع بالثمن على الامر وهو منكروا القول
 للمكروه في الثاني هو امين يدعى الخروج عن عهده الامانة فيقبل قوله وقال صدر الشريعة
 كل واحد من التعليلين شيئا للصورتين فلا يتم به الفرق اقول الامر ليس كما قال لان
 التعليل الثاني لا يجري في الصورة الاولى اذ لا يجوز ان يقال المأمور امين يدعى الخروج
 عن عهده الامانة لانه انما يكون امينا اذا كان قابضا للثمن والعرض انه لم يقبضه **اي**
للكوكل بالشراء الرجوع بالثمن على امره اذا فعل ما امر به سواء دفعه اي الثمن **الي با**
اولا **له ايضا حبس المبيع منه** اي من امره **لقبض ثمنه وان لم يدفعه** اي الثمن **الي**
 البائع لما تقرر من انعقاد مبادلة حكيم بينهما ولهذا اذا اختلفا في الثمن يتخالفان

وبرد الموكل على الوكيل بالعيب **فان هلك** اي المبيع **في يده** اي الوكيل **قبل الجس** **فعل الامر**
 اي هلك من ماله **ولم يسقط الثمن** لان يده كيد الموكل فاذا لم يجس يصير الموكل قابضاً
 بيده وان يجس حتى يستوفي الثمن لا ذكر **وبعد** اي بعد جسه **فعلية** اي المأمور
ويسقط اي الثمن لان الوكيل كالبائع منه فكان جسه لاستيفاء الثمن فيسقط اهلا
 كما في البيع **وليس للوكيل شراء** اي بعينه **شراؤه لنفسه** لانه يؤدي الى تقرير الامر
 حيث اعتد عليه **الا اذا اشراه** **بغير جسه** ما سمي او **بغير التفرد** او **شركه** **غيره** **بامره**
بغيبته فيجوز ان يكون المشتري للوكيل الاول لانه خالف امر الموكل فنقد عليه **فان حضر**
 اي الوكيل الاول **فلا امره** اي يكون المشتري للموكل الاول لحصول رأي وكيل وعدم
 المخالفة **وفي غير عين** اي اذا وكل شراء شي غير معين **فهو** اي ما اشراه للوكيل **الا اذا**
اطلق ونواه اي كون المبيع **لامره** اي اشترى بالف مطلقاً بلا تقييد كونه ملك الموكل
 لكن نواه الشراء فيكون للموكل **واضاف العقد الى ماله** اي مال امره بان يقول **اشترى**
 بهذا الالف وهو مال الموكل وان لم يقدر الثمن فان اضافته الى مال نفسه كان لنفسه
 حلالاً حاله على ما يحل شراؤه او بفعل عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى مال
 غيره مستكر شراؤه عادة **صح** اي الوكيل **بعقد الصرف والاسلام** العبارة المذكورة
 في كتب القضاة عقد الصرف والسلام قال صاحب الهداية والكافي وسائر المتأخرين المراد
 الاسلام اي شراؤه بعقد السلم **لا** اي لا يصح التوكيل **بقبول السلم** لانه توكيل ببيع
 البر بعقد السلم وهو لا يجوز اذ الوكيل يبيع طعاماً في ذمته على ان يكون الثمن لغیره
 ولا نظيره في الشرع **العبرة لمخارقة الوكيل فيها** اي الصرف والسلم لا مخارقة
الامر يعني ان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض في العقدين بطل الوجود الافتراق
 قبل القبض ولا عبرة لمخارقة الموكل لانه ليس بعاقده والمعتبر قبض العاقده وهو الوكيل
 فيصح قبضه وان لم يتعلق به الحق كالصبي والعبد المحرر وعليه بخلاف الرسول
 لان رسالته في العقد لا القبض **قال يعني هذا** **الزيد فاعلم** **فانكر المشتري** اي امر
 زيد بعد اقراره بقوله **لزيد** **فان كذب** اي كذب المشتري **زيد** في انكاره وقال انا

ع يقول ما

انا امرته **اخذه** اي زيد لان قوله يعني لزيد اقراره بالوكالة فاذا انكر الامر بعده
 صار منافقاً وقاضاً المناقض لا قول له فيكون للموكل **وان صدق** اي صدق المشتري **زيد**
 في انكاره **لا** اي لا ياخذ زيد لان اقرار المشتري ارتد بمرده **الابرضاه** لان المشتري له
 لما جحد الامر او مرة بطل اقرار المقر ولزم الشراء للمشتري فاذا سلم واخذ صار سحاً
 بالتعاطي امر بشراء من لم يدرهم فشرى منوين به مما يباع من **لزم الامر من نصف** **لان**
 امره بشراء من ولم يامر بشراء الزيادة فنقد شراء الثمن على الموكل والزيادة على الوكيل
ولو بشراء عبد بن معينين **بلا ذكر ثمن** فشرى احدهما او امره بشراء **اياهما بالف** **فتمت**
سوا فشرى احدهما بنصفه او اقل **وقع عنه** اي عن الامر في الصورتين **امان** **الا** **ولي**
 فلا نه قابل الالف بهما وقيمتهما سوا فينقسم بينهما بنصفين دلالة فكان امره بشراء
 كل واحد بحسمائة ثم الشراء بهما موافقة وباق من مائة الف في خير **وبالكثر** مخالفة
 اي شري فوقع **عن المشتري** **الا اذا اشركه الباقي** **بالباقي** **قبل الخصومة** لان الشراء الاول
 باق وقد حصل غرضه المصروح به وهو تحصيل العبدين ولم يثبت الانقسام **الا** **دلالة**
والصريح **بقوته** **قال الوكيل شريته بالف** **وقال الامر بنصفه** **فان كان** **الامر**
الف اي اعطاه الالف **صدق المأمور ان ساواه** اي المشتري الالف يعني اذا وكل
 رجل آخر بشراء عبد بالف فقال اشترية بالف وقال الامر اشترية بنصفه فان
 كان الامر اعطاه الالف وهو يساويه فالقول للمأمور لانه امين فيه وقد ادعى
 الخروج عن عمدة الامانة والامر يدعي عليه خمسمائة وهو منكرو **الا** اي وان لم يساوه
 بل مساوي خمسمائة **قال امر** اي صدق الامر بلا يمين لانه امره بشراء عبد بالف والمأمور
 اشتراه بعين فاحش فيقع فيضمن خمسمائة **وان لم يالفه** **وساوي نصفه**
 الى خمسمائة **صدق** اي الامر بلا يمين **وان ساواه** **تحالفا** لان الموكل والوكيل هناك
 والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن فيجب التحالف ويصح العقد فيلزم المشتري
 الوكيل **كذا معين لم يسم** **له ثمن** **فشراه** **واختلفا** **منه** يعني اذا قال لا اشتر هذا العبد لي
 ولم يسم ثمننا فاشتراه فقال الامر اشترية بخمسمائة وقال المأمور بالف وصدق

البائع المأمور بحالها لا يملكها بخلاف مقدار الثمن وليس لها بئسنة فوجب المضيق الي
التي لم تملكها المسئلة الا قبل الوكيل اذا خالف **امرا الامران كان خلافا في خبر في**
المجيب بان وكل بيع عبده بالف درهم فباعه بالف ومائة ينفذ ولو وكله ببيع
كذلك فباعه بمائة دينار لا ينفذ عليه وان كان خيرا كذا في الخلاصة فصل الوكيل
بالباع والنسبة لا ينفذ مع من ثمة شهادته له كاصل وفرعه وزوج وعريس وسيد
لعبده ومكاتبه وشركه فيما يشتركانه لان مواضع التهم مستثناة عن الوكالات
ومواضع التهم بدليل عدم قبول الشهادة بهذا اذا لم يطلق له الموكل وانما اذا اطلق
بان قال له بيع من شئت فخذ يجرى ببيعهم بثل القيمة ذكره الزيلعي وفي النهاية ان
الوكيل بالبيع اذا باع منهم ان كان باكثر من القيمة يجرى بلا خلاف وان كان
باقل منها بغير فاحش لا يجرى بالاجماع وان كان بغير يسير لا يجرى عنده و
يجوز عندهما وان كان بثل القيمة فعن ابي حنيفة روايتان **وصح بيع الوكيل**
بما قل او اكثر والعرض والنسبة لان التوكيل بالبيع مطلق فيجرى على
اطلاقه في غير موضع التهمة **وصح ايضا اخذه** اي اخذ الوكيل **وهنا وكفى**
بالثمن فلا يضمن ان ضاع اي الرهن في يده **او تولى ما على الكفيل** لان الجواز الشرعي
ينافي الضمان **وبقيت شراؤه بثل القيمة وعين يبيرو** ^{ههنا} **هو ما يقوم به مقوم**
من اهل الخبرة حتى لا يجوز شراؤه بغير فاحش بالاجماع قال في النهاية هذا التحديد
فيما لم يكن له قيمة معلومة في تلك البلدة كالعبدة والوداب ونحوهما فاما ما له قيمة معلومة
في البلدة كالخنز واللحم وغيرهما فزاد الوكيل بالشراء لا ينفذ على الموكل وان كان
الزيادة شيئا قليلا كالنفس ونحوه **وكل بيع عبده فباع نصفه** لان النصف مطلق
عن قيد الاجماع **وفي الشراء يتوقف على شراء الباقي** فان اشترى باقية قبل ان يختصا
لزم الموكل والالزم الوكيل لان شراء البعض قد يقع وسيله فينفذ على الامر اذا
بيع يعيوب على وكيل بئسنة او نكول اي الوكيل او قراره فيما لا يحدث رده
اي الوكيل على الامر باقراره فيما يحدث لا الى لا يرد على الامر بل يبقى عليه يعني ان

بئسنة ساه

يعني ان الوكيل يبيع شي بئسنة اذا باعه فرد عليه بالعيب فان كان تما لا يحدث مثل كالا
الزيادة او لا يحدث مثل في هذه المدة يرد على الامر سواء كان الرد على الوكيل بالبئسنة
او النكول او الاقرار في عيب لا يحدث مثل **الاصل في الوكيل المخصوص** ولهذا لو
قال جعلتك وكيل في مالي يصير حافظا لماله فقط **وفي المضاربة العموم** ولهذا
لو قال جعلتك مضارباً كان مضارباً في جميع الانواع **فان باع اي الوكيل نفسه فقال**
امره امرتك بنقد وقال اطلقت صدق الامر بناء على كون التقييد اصلا في الوكالة
وفي المضاربة يعني اذا باع المضارب شيئا فقال رب المال امرتك بنقد وقال اطلقت
صدق المضارب بناء على كون الاطلاق اصلا فيها وسيا في تحقيقة في اخر كتاب المضاربة
ان شاء الله تعالى **لا يتصرف احد الوكيلين وحده** لان الموكل رضي برأيها لا برأي احدهما
وان كان البديل مقدرا لان تقديره لا يمنع استعمال الراي في الزيادة والنقصان
وفي اختيار البائع والمشتري ونحو ذلك وهذا في تصرف لا مانع فيه عن الاجتماع و
يحتاج فيه الى الراي ولم يكن توكيلها بلفظ واحد ذكر الاقل بقوله **الا في خصوصية**
فان الاجتماع منها متعذر لافضائه الى التعيين في مجلس القضاء وذكر الثالث بقوله
ورد ودعية وقضاء دين وطلاق وعتيق لم يعوضا اذا لا يحتاج في شئ منها الى
الراي بل هو تعبير محض وعبارة الواحد والمثنى سواء بخلاف ما اذا قال لها طلقا
ان شيئا او قال امرتا بايديكما لانه تفويض الى مشيئتهما فيقتصر على المجلس او كان الطلاق
والعتق بعوض لانه يحتاج حينئذ الى الراي وذكر الثالث بقوله **ولم يكن توكيلها بكلام**
واحد بل على التعاقب فيجوز لاحدهما ان يفرد بالتصرف لانه رضي برأي كل
منهما على الانفراد وقت توكيله فلا يتغير ذلك بخلاف ما اذا وكلها بكلام واحد اذا
يفرد به احدهما وان كان احدهما حرا بالاعاقلة والاخر عبدا او صبيا يجرى عليه لانه
رضي برأيها وقت توكيله فلا يتغير ذلك فان تصرف احدهما بحضرة صاحبه فان اجاز
صاحبه جاز والا فلا ولو كان غايبا فاجاز لم يجرى ذكره الزيلعي **الوكيل بقضائه الدين**
لا يجوز عليه لانه لم يضمن شيئا بل وعد ان يتبرع على الامر بخلاف الكفيل لانه ضمن لا يتبرع

الشع خريد الشر

اي الوكيل الا باذن امره او باعمل براكب ونحوه كاصنع ما شئت مثلا فان وكل به
اي باذن الامر كان وكيل الامر لا ينزل بعزل موكل او موته وينزلان بموت
الاول وسبب تحقيقه في ادب القاضي ان شاء الله تعالى وكل اى الوكيل بلا اذنه ان اذن
الموكل فعقد اى وكيل عنه اى عند الموكل الثاني او عقد بعينه قبله فاجاز العقد
او كان الموكل **الاول قدر الثمن** صح اما الاولان فلان المقصود وهو حضور رايه
قد حصل في الصورتين واما الثالث فلان الاحتياج الى الراى فيه لتقدير الثمن ظاهر
وقد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقدر الثمن لانه لما فوض اليهما مع تقدير الثمن
ظهر ان غرضه اجتماع رايهما في الزيادة واحتياط المشتري كما مر **قال فوضت اليك امر**
امرائى صار وكيل بالطلاق وتقية بالمجلس فان طلق في المجلس صح والا فلا بخلاف
قوله وكلتك في امرائى حيث لا يتقيد بالمجلس فان طلق بعده صح من لا يلى غيره
لم يجز تصرفه في حقه لان محبة التصرف بمسئله على الولاية فاذا انتفت الثانية انتفت
الاولى فاذا باع عبدا ومكاتب او ذى مال صغيره **الحكم المسموع** وشري به واحد منهم
اي بذلك المال لم يجز لان نقاء ولايتهم عليه كذا تزوج صغيره كذلك اى حرة مسلمة
حيث لم يجز لواحد منهم ذلك لانتفاء الولاية **باب الوكالة بالخصومة والقبض**
اعلم ان الوكالة كيل بالخصومة وكيل بالقبض عند الائمة الشك في خلا فالزفر بناء على
ان القبض غير الخصومة وقد رضى بها دونهم ولهم ان من ملك شيئا ملك اتمامه وتمام
الخصومة وانتهى وقت القبض وقالوا الفتوى اليوم على قول زفر لفساد الزمان
ولهذا قلت **الوكيل بها وبالتقاضي لا يملك القبض** وبه يقتضى لظهور الحجة في
الوكالة وقد يؤمن على الخصومة من لا يؤمن على المال وكذا الوكيل بالتقاضي يملك القبض
على اصل الرواية لانه في معناه وضعه يقال اقتضيت حقى اى قبضته فانه مطاوع
قضى لكن العرف بخلافه وهو قاض على الوضع والفتوى على انه ايضا لا يملك **الوكيل بقبض**
الدين يملكها اى الخصومة عند اى حيفه حتى لو اقام المدعى عليه البيعة ان الدائنين استوفوا
منه او ابرأ يقبل بيعة **الوكيل بقبض العين** لا اى لا يملكها فلو برهن ذوال اليد على الوكيل

حضوره

على الوكيل بقبض عبدا ان الموكل باعه وقف الامر حتى يحضر الغائب صورة
وكل وكيل بقبض عبدا وغاب فاقام ذوال اليد البيعة انما اشترطه ممن وكله
بالقبض لم يقبل البيعة في اثبات الشرا وتقبل في دفع الخصومة فيتوقف حتى يحضر
الموكل وبعد البيعة **كذا الطلاق والعناق** يعني اذا اقامت المرأة البيعة على الطلاق
والعبدا والامة على العناق على الوكيل بنقلهم من مكان اى مكان لا يقبل هذه البيعة
على اثبات العناق والطلاق وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب **الوكيل بها**
اي بالخصومة اذا اتى اى امتنع عن الخصومة **لا يجبر عليها** لانه لم يضمن شيئا بل
وعدا ان يتوسع بخلاف **الكفيل** حيث يجبر عليها لانه ضمن كمالا **او كل بخصومه**
واخذ حقوقه من الناس عما ان لا يكون وكيله فيما يدعى على الموكل جاز فلو
اثبت المال له ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الصغيرى صح اقرار
اقرار الوكيل بالخصومة يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة واقرا على موكل
سواء كان موكل المدعى فاقربا بسيغا الحق او المدعى عليه فاقرب بثبوت عليه فان
كان ذلك **عند القاضي** صح **دون غيره** اى ان كان اقراره عند غير القاضي فشهد به
شاهدان عند القاضي لا يصح **وان انزل به** حتى لا يدفع اليه المال ولو ادعى
بعد ذلك الوكالة واقام بيعة لم يسمع لانه زعم انه مبطل في دعواه **كذا اذا استثنى**
الاقرار واقر عنه يعني اذا استثنى الموكل الاقرار بان قال وكلتك غير جاز الاقرار
واقرا الوكيل عند القاضي لا يصح لصحة الاستثناء ولكن يخرج عن الوكالة فلا يسمع
خصومة لاي لا يصح **توكيل كفيل بالقبض** صورة كفيل عن رجل بمال فوكلا صاحب
المال بقبضه من الغريم لم يصح لان الوكيل من يعمل لغيره ولو صح هذا صار عاملا
لنفسه في ابوابه بمكة زمته فاقدم الركن **بخلاف الرسول ووكيل الامام** **ببيع**
الغنيام والوكيل بالتزويج حتى يصح ضمانهم بالثمن والمهر لان كل واحد منهم سفير
مخص ومعتبر ذكره الزيلعي **الوكيل بقبض الدين اذا كفله وبطلت الوكالة** لان
الكفالة اقوى من الوكالة لكونها لازمة فتصلح ناسخة لها بخلاف العكس **والوكيل**

حيث

استثنى ساه

بالبيع اذا ضمن الثمن للبايع عن المشتري لم يجز لانه يصير عاملا لنفسه كما مر ولو
ادعى الحكم الضمان بوجه لبطاله وبدونه اي بدون الحكم لا اي لا يوجب كونه تبرعا
مصدق التوكيل بقبض دينه لو غير ما امر بدفع دينه الي الوكيل يعني اذا ادعى رجل
 انه وكيل فلان الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه اليه لانه اقرار على
 نفسه لان ما يدفعه خالص حقه اذا لم يكون تقضي بامثالها حتى لو ادعى انه في
 الدين الي الدين لا يصدق اذ لم يرد دفع الوكيل باقراره ولم يثبت الا بقاء الجرد وعوله
 فان حضر الغائب وصدقه ثم الامر **وان كذب الغائب دفع** اي المصدق اليه اي
 الغائب **ثانيا** اذا لم يثبت الاستيفاء لا بكار الوكالة والقول قوله فيه محتمل فيفسد
 الاداء **ويخرج به على الوكيل ان يبقى في يده** لان غرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل
 فدان ينقص قبضه **وان ضاع** لا اي لا يرجع لانه يتصدق به اعترف انه محقق في
 القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والمظلوم لا يظلم غيره **الا اذا ضاع** اي شرط على
 مدعي الوكالة الضمان عند الدفع اي دفع ما ادعاه **اولم يصدق** اي في دعواه التوكيل
ودفع اليه على رجاء الاجازة اي اجازة الغائب فاذا انقطع رجاءه رجع عليه
او دفع اليه مئة بال في دعواه التوكيل **ولو لم يكن مصدق التوكيل** غير ما بل **مودعا**
لم يؤمر بالدفع لانه اقرار بحال الغير بخلاف الدين فانه يقضي عليه كما مر **وكذا لو ادعى**
 الشراء وصدقه يعني لو ادعى انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه المودع لم يؤمر
 بدفعها اليه لان اقراره على الغير غير مقبول **وامر به** اي بالدفع **لو قال** اي المدعي
توكيها اي الوديعة **المودع ميراثا لي وصدقه** اي المودع لان ملكه قد زال بموته وانفق
 انه مال الوارث فيه دفعه اليه **وقل** بصيغة المجهول اي جعل رجل وكيله بقبض مال
وادعى الغريم قبض دايته دفع اي الغريم اليه اي الوكيل يعني يجبر على دفعه اليه
 لان وكالته تثبت بقوله اخذه رب المال حيث لم ينكر الوكالة وادعى الا بقاء وفي ضمير دعواه
 اقرار بالدين وبالوكالة واذا كان اقرار بثبت الوكالة في زعمه ولم يثبت الا بقاء الجرد وعوله
 فؤمر بالدفع اليه **واستخلف** اي الغريم **دايته على عدم القبض** لان قبضه يوجب براءة

براءة ذمته فاذا عجز عن اقامة البيعة استخلفه **لا الوكيل على عدم علمه بقبض الموكل**
 اذ لا يجز النيابة في اليمين **وكذا يعيب** اي براءة المبيع بسبب عيب **فاذا ادعى البايع ضي**
المشتري لم يرد اي الوكيل عليه اي البايع **حتى يخلف** اي البايع **المشتري** بخلاف مسئلة الدين
 لان التذكر يمكن هناك باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند تكوله ولا يمكن
 ذلك في العيب لان القضاء بالفسخ نافذ ظاهر او باطنا عند اي حينة فيصح القضاء
 ولا يستخلف المشتري بعده لانه لا يفيد اذ لا يجوز فسخ القضاء وليس في مسئلة الدين
 قضاء بل امر بالتسليم فاذا ظهر الخطا فيه امكن نزع منه ودفعه الي الغريم بلا نقض
 القضاء **ودفع رجل الي آخر عشرة يتفقها على اهل فانفق عليهم عشرة اخرى في يدها**
 استحسن ان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء لان الانفاق لا يكون بدون الشر فليكون
 التوكيل به توكيلا بالشراء والوكيل بالشراء يملك التقدم من مال نفسه ثم يرجع به على الامر
الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم قال في الصفوى الوكيل بقبض الدين اذا حضر
 خصما فاقربا التوكيل وانكر الدين لا يثبت الوكالة حتى لو ادعى الوكيل اقامة البيعة
 على الدين لا يقبل واذا ادعى ان فلانا وكله بطلب كل حق له بالكوفة وبقبضه والخصم
 فيه وجا بالبيعة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل احد للموكل قبله حق فان
 القاضي لا يسمح من شهوده حتى يحضر خصما جاحدا ذلك او مقرا به فحينئذ يسمح ويقدر
 الوكالة فان احضر بعد ذلك غريبا يدعي عليه حقا للموكل لم يحجج الي اعادة البيعة ولو
 يدعي انه وكله بطلب كل حق له قبل انسان بعينه يشترط حصة ذلك بعينه ولو اثبت
 ذلك المحضر من ذلك المعين ثم جاء بخصم آخر يدعي عليه حقا يقيم البيعة على الوكالة
 مرة اخرى **باب عزل الوكيل بعزل الموكل** لان الوكالة حقة فلا ان
 يبطل **وعزل نفسه** بان يقول عزلت نفسي **بشرط علم الآخر** اي في صورتين
 هي اذ اعزل الموكل يشترط علم الوكيل به وان عزل نفسه يشترط علم الموكل به حتى
 اذا لم يبلغه العزل فهو على وكالته وقصره جاز حتى يعلم **باخبار** متعلق بالعلم
عدل واثنين ولو غير عدلين اعلم ان الوكالة تثبت بخبر الواحد اذا كان اوعدا

٥١
 والتمسك بالبرهان في مسائل الفقه
 النفقة

علا كان او فاسقار جلا كان او امرأة حبسها كان او بالغاً وكذلك العزل عندهما
وعند اي حنيفة لا يثبت العزل الا بالعدد والعدالة وينعزل ايضا بموت الموكل
هكذا وقعت عبادة القديري ووقفت في الكافي والوقاية هكذا بموت احدهما او
لما لم يكن لذكر الوكيل بهنا فائدة فركته وينعزل ايضا **بموت احد من الوكيلين**
والموكل حينئذ **مطلقاً** لان قليل عجزه الاغناء وهو شرعياً في حقيقته وحول كامل
عندهما محمد رحمه الله وهو الصحيح **والحكم بلحوقه** اي لحوق احدهما بدار الحرب **مردداً**
فان لحوقه لا يثبت الا بحكم الحاكم فاذا حكم به بطلت الوكالة بالاجماع واما قبل فموقوفة
عند اي حنيفة وانما ينعزل بهذه الاشياء لان الوكالة عقد غير لازم فكان بطلانه حكم
الابتداء فيشترط لقيام الامر في كل ساعة ما يشترط للابتداء **وذا** اي انعزال الوكيل
في الصور المذكورة **اذا لم يتعلق به** اي بالوكيل **حق الغير** واما اذا يتعلق به ذلك
فلا ينعزل كما اذا شرطت الوكالة في بيع الوهن كما مر او جعل امرأته في يد غيره
الزوج وينعزل ايضا **بتصرفه بنفسه** اي تصرف الموكل بحيث يخرج الوكيل عن الامتثال
به كما اذا وكل باعتاق عبده او كتابة وتزوج امرأة او بشر شيئ او طلاق او خلع
او بيع عبده فاعتق او كاتب او زوج او اشترى او اطلق ثلاثاً او واحدة ومضت
عدها او خالفها او باع بنفسه فانه لو فعل واحداً منها بنفسه يخرج الوكيل عن ذلك الفعل
فتبطل الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا اطلقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة
لا مكان تنفيذ ما وكل به ولو تزوجها بنفسه واما ان لم يكن للوكيل ان يزوجهما من لزوا
حاجة بخلاف ما لو تزوجها الوكيل واما ان كان تزوج الموكل لان
الحاجة باقية **وتعود الوكالة اذا عاد اليه** اي الموكل **قديم مكر** يعني اذا وكل ببيع
عبده ثم باعه الموكل ثم رد عليه بعيب بقضاء كان للوكيل ان يبيعه وكذا لو وكل
كل واحد من رجلين ببيع فباعه احدهما فردة عليه بعيب فلكل واحد منهما ان يبيعه
ثانياً كذا في الصغير **او بقي اثره** اي اثر مكره كما اذا اطلق امرأته واحدة وهي في العدة
وتصرف الوكيل غير متعذر بان يوقع الباقي وينعزل ايضا بافتراق الشريكين **وان لم يعلم**

وان لم يعلم الشريك وهذا يحتمل امرين احدهما ان يكون الافتراق بهلاك المالين او
مال احدهما قبل الشراء فان الشريكة تبطل به وتبطل الوكالة التي في ضمنها علماً به او لا
لانه عزل حكمي اذ لم يكن الوكالة مصرحاً بها عند عقد الشريكة وثانيهما ان احدهما او كلاهما
لو وكل من يتصرف في المال جاز فلما افتراقا انعزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منهما
اذ لم يصح جازاً لاذن في التوكيل وانما ذكرنا الوجهين اذ لو بقي الافتراق على ظاهره
لم يصح قولهم وان لم يعلم الشريك اذ لا يصح ان ينفرد احدهما بفسخ الشريكة المستترة
للكالة بلا علم صاحبه وينعزل ايضا **بموت موكل لو كان الموكل مكاتباً ومجراً لو كان**
مأذوناً لما مر ان بقاء الوكالة معتبراً بابتدائها لكونها غير لازمة فيشترط في حاله
ابقا قيام الامر كما في الابتداء وقد بطل بالبحر فتبطل الوكالة علم الوكيل او لا لان
البطلان امر حكمي كما مر **اذا وكل** يعني ان ما ذكر من انعزال وكيل المكاتب مجزئ ووكيل
وكيل المأذون مجزئ اذا وكل كذلك الوكيل في **العقود والخصومات لا قضاء**
الدين او اقتضائه لان العبد مطالب بايفاء ما وليه وله مطالبة استيفاء ما وجب له
لا وجوبه كان بعقده واذا بقي حقه بقي وكيله على الوكالة كما لو وكل ابتداء بعد الخرج بعد
انقضاء العقد بما شره **لا ينعزل بعزل المولى وكيل عبد المأذون** لانه مجزئ خاص
والاذن في التجارة لا يكون الا عاماً فكان العزل باطلا لا ترى ان المولى لا يملك
منه عن ذلك مع بقاء الاذن ذكره الزيلعي **قال وكلتلك بكذا اعلم اني متى عزلتك**
فانت وكيل فانه اذا عزله لا ينعزل بل كان وكيله وهذا يسمى وكيل دورياً واذا
اراد ان يعزله بحيث يخرج عن الوكالة يقول **عزله عزلتك ثم عزلتك** فانه اذا قال
عزلتك كان معزولاً لا نظراً الى ظاهر اللفظ ومنصوباً بوجود الشرط حيث قال متى
عزلتك فانت وكيل واذا قال ثم عزلتك ينعزل عن الوكالة الثانية بهذا اللفظ لان
متى تفيد عموم الاوقات لا عموم الافعال **ولو قال كلما عزلتك فانت وكيل** لا يكون
معزولاً بل كلما عزله كان وكيله لان كلما يفيد عموم الافعال واذا اراد ان يعزله
يقول **عزله رجعت عن الوكالة المعلقة** فاذا رجع عنها لا يبقى لها اثر فيما يقول

بعد **واو** **عز** **لكن** **عن** **الوكالة** **المخيرة** **الحاصلة** **من** **لفظ** **كلما** **يؤول** **كتاب الكفالة**
 هي لغة الفهم مطلقا وشرعا **ذمة** **الذمة** **في** **مطالبة** **النفس** **او** **المال** **او** **التسليم**
 قال في الهداية والكا في وغيرهما **ذمة** **الذمة** **في** **المطالبة** **وقيل** **في** **الدين** **والاول**
 اصح اقول لاصحة للثاني اصلا ليكون الاول اصح لخروج الكفالة بالنفس عنه مع
 انهم قسموها بعد التعريف الى الكفالة بالنفس والمال ثم ان تقسيم الكفالة الى
 القسمين يشعر باختصارها فيها مع انهم ذكروا في اثناء المسائل ما يدل على وجود
 قسم الثالث وهو الكفالة بتسليم المال كما سياتي ولهذا اخترت تعريفا صحيحا
 متناولا لجميع الاقسام **صريح** **او** **كنه** **بالايجاب** **اي** **ايجاب** **الكفالة** **الكفيل** **بقوله**
كفلت **عن** **فلان** **فلان** **بكذا** **والقبول** **اي** **قبول** **الطالب** **وهو** **المكفول** **له** **وشرطا**
مطلقا **كون** **المكفول** **به** **نفسا** **كان** **او** **مالا** **مقدورا** **للتسليم** **من** **الكفيل** **حتى** **لا** **تصح**
الكفالة **بالحدود** **والقصاص** **كما** **سياتي** **وحكمها** **لزوم** **المطالبة** **على** **الكفيل** **بما** **هو** **على**
اصيل **نفسا** **كان** **او** **مالا** **واهلها** **اهل** **التبوع** **بان** **يكون** **حرًا** **مكلفا** **فلا** **يصح** **من**
العبد **والصبي** **والجنون** **لكن** **العبد** **يطالب** **بعد** **العنف** **كذا** **في** **الخلاصة** **فالمعنى**
مكفول **له** **لان** **فايدة** **الكفالة** **ترجع** **اليه** **والمدعى** **عليه** **مكفول** **عنه** **ويسمى** **الاصل**
ايضا **والنفس** **في** **الكفالة** **بالنفس** **او** **المال** **في** **الكفالة** **بالمال** **مكفول** **به** **فالمكفول** **عنه**
وبه **في** **الكفالة** **بالنفس** **واحد** **ومن** **لزم** **عليه** **المطالبة** **بكفيل** **فالكفالة** **اما** **بالنفس**
وان **تعد** **تا** **اي** **الكفالة** **بالنفس** **والنفس** **ايضا** **الاول** **ان** **ياخذ** **منه** **كفيل** **ثم** **كفلا** **ثم** **كفلا**
والثاني **ان** **يتعد** **د** **النفس** **المكفول** **بها** **فانه** **جائز** **كالجوز** **بالديون** **الكثيرة** **او** **بالمال**
وما **يتعلق** **به** **وهو** **التسليم** **اما** **الاولى** **اي** **الكفالة** **بالنفس** **فتصح** **بكفيل** **بنفس**
وبما **يعتد** **به** **عنها** **اي** **عن** **النفس** **كالرأس** **والوجه** **والرقبة** **والجسد** **والبدن** **و**
كفلت **برأسه** **ووجهه** **او** **جزءا** **منها** **ككفلت** **بنصفه** **او** **ثلثه** **او** **ربعه** **ويصح** **ايضا**
بضميمة **وعلى** **قانون** **اللزوم** **فمنها** **انا** **ملتزم** **بتسليم** **والي** **تستعمل** **في** **معنى** **على**
وانا **به** **زعم** **فان** **الرعاية** **هي** **الكفالة** **او** **قبيل** **هو** **بمعنى** **الزعم** **لابا** **ناضما** **لمعرفة**

وفي الدين كونه صحيحا حتى لا يجوز الكفالة بتسليم المال به كالكفالة

لمعرفة لان موجب الكفالة التزام التسليم وهو ضمن المعرفة لا التسليم **واختلف**
في **ان** **اضامن** **لتعريفه** **او** **على** **تعريفه** **كذا** **في** **الخلاصة** **فان** **عين** **وقت** **التسليم** **احضر**
فيه **اذا** **طلب** **رعاية** **لما** **لزمه** **كذا** **احضره** **ايضا** **اذا** **اطلق** **بان** **قال** **انا** **كفيل**
بنفسه **اذا** **طلبته** **استلم** **اليك** **او** **ان** **طلبته** **وتخوذك** **او** **ان** **عزم** **بان** **قال** **انا** **كفيل**
كلما **طلبته** **او** **منى** **ما** **طلبته** **استلم** **اليك** **وان** **لم** **يخضه** **جبه** **الحكم** **لا** **متناعه** **عن**
ايعا **حق** **لا** **زم** **عليه** **لكن** **لا** **يجب** **اقل** **ما** **دعي** **لعله** **لم** **يعلم** **لماذا** **دعي** **وان** **غاب**
اي **المكفول** **عنه** **وعلم** **مكانه** **ام** **هل** **اي** **الحكم** **الكفيل** **مدة** **ذهاب** **ه** **واياه** **فان** **مضت**
ولم **يجر** **جبه** **وان** **لم** **يعلم** **اي** **مكانه** **لم** **يطالب** **اي** **الكفيل** **به** **اي** **المكفول** **به** **لانه**
غاب **وقد** **صدقه** **الطالب** **فصار** **كل** **الديون** **اذا** **ثبت** **اعساره** **وان** **اختلفا** **فقال**
الكفيل **لا** **اعرف** **مكانه** **وقال** **الطالب** **تعرفه** **ينظر** **فان** **كأنه** **خرجه** **معروفه** **يخرج**
اي **موضع** **معلوم** **للتجارة** **في** **كل** **وقت** **فالقول** **قول** **الطالب** **ويؤثر** **الكفيل** **بالذ** **طاب**
اي **ذلك** **الموضع** **لان** **الظاهر** **يشهد** **الطالب** **والا** **فالقول** **قول** **الكفيل** **لانه** **متمسك** **به**
بالاصل **وهو** **الجهل** **ومسك** **لزوم** **المطالبة** **وان** **شرط** **تسليمه** **في** **مجلس** **القاضي**
سلمه **فيه** **ولم** **يجز** **في** **غيره** **وبه** **يعني** **في** **زمانا** **تلتها** **وان** **الناس** **في** **اقامة** **الحق** **ذكروا**
الزبيل **وغيره** **كفيل** **بالنفس** **اي** **شهر** **يطالب** **بها** **بعد** **بعض** **لوقال** **كفلت** **ككفيل**
فلان **اي** **شهر** **فانه** **لا** **يطالب** **به** **بتسليم** **النفس** **في** **هذا** **الشهر** **ويطالب** **به** **بعد** **مضي** **الشهر**
قال **شمس** **الابنة** **الحلواني** **هنا** **يدل** **على** **خلاف** **ما** **يظنه** **العوام** **فانهم** **يقولون** **اذا** **قال**
الرجل **بالنارسية** **لا** **خمن** **فلان** **لا** **يزيد** **فتم** **قروا** **تا** **يأت** **سأل** **انه** **يطالب** **به** **بتسليم** **ال**
النفس **في** **السنة** **قبل** **مضي** **الاجل** **ولا** **يطالب** **به** **بتسليم** **ها** **بعد** **مضي** **الاجل** **قال** **وليس**
الامر **كما** **يظنون** **بل** **الجواب** **على** **العكس** **الا** **ان** **يزيد** **وايقولوا** **الكفالة** **هنا** **كاه** **كه**
بجواب **ي** **بتوسيع** **الشرط** **فحيث** **يطالب** **في** **السنة** **وبعد** **كذا** **في** **الخلاصة** **وفيه** **ايضا**
الجدل **في** **سقوط** **المطالبة** **ان** **يزيد** **الكفيل** **كفالة** **فيقول** **انا** **كفيل** **بنفسه** **فلان**
اي **كذا** **من** **الاجل** **ثم** **لا** **كفالة** **كك** **به** **على** **بعد** **ذلك** **وانا** **جوز** **فاذا** **قال** **ذلك** **فانه** **لا** **يطالب** **به**

في الحال ولا بعد مضي الاجل **برئ الكفيل بعبوة** اي يموت الكفيل لحصول العجز الكلي
عن تسليم المطلوب من الكفيل بعد موته وورثته لم يكفلوا له بشئ وانما يكفونه
في حاله لا فيما عليه ولا يفي الكفالة باعتبار تركته لا امتناع الاستيفاء النفس من
المال بخلاف الكفالة بالمال **وبرئ الكفيل بالنفس ايضا بعبوتها** اي النفس المطلوبة
لا امتناع التسليم ولو كان النفس المكفول بها **عبد الكفيل** وانما قال هذا فاعلم ان
ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه لزمه قيمته فان هذا اذا كان على العبد مال مطالب به
وكفيل بنفسه رجل وانما اذا كان المطالب به رقبة العبد فيأتي انه اذا مات
واثبت الخصم دعواه ضمن الكفيل قيمته لا اي لا يبرأ الكفيل **بموت الطالب** بل واثرة
او وصية بطالب الكفيل **وبرأ الكفيل ايضا بتسليم الكفيل او ما موره** وكذا
كان او رسولا **المطلوب او تسليم ذلك** اي المطلوب **فنه الى الطالب**
متعلق بقوله وتسليم حيث يمكن خاصة متعلق به ايضا يعني اذا سلم
الكفيل من كفيل به الى الطالب في موضع يمكن خاصة برب وان لم يقل اذا سلمته
اليك فانما برب حتى لو سلمه في بوية او سوادا وسجن حب فيه غير الطالب
لم يبرأ **فان لا سلمته اليك عن طرف الكفيل** في صورة تسليم المأمور **او سلمت**
فنه عنه اي عن الكفيل في صورة تسليم المأمور **فنه** قال قاضي حان المكفول
بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول له وقال سلمت فنه عن الكفيل برب وان لم
يقبل عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا الوامر الكفيل وجلا ان سلم نفسه المكفول به
اي الطالب ان قال المأمور للطالب سلمت اليك فنه عن الكفيل برب الكفيل وفي
تسليم الاجنبي شرط معه اي ما ذكر من قوله عن الكفيل **قبول الطالب** قال قاضي
حان لو ان رجلا اجنيا ليس بمأمور سلم المكفول به الى الطالب وقال سلمت
عن الكفيل ان قبل الطالب برب الكفيل وان سلمت الطالب ولم يقبل قبلت لا يبرأ الكفيل
كفيل بنفسه عا انه ان لم يسلمه عنده فهو ضامن لما عليه من المال ولم يسلمه عنده
الكفالتان اي بالنفس والمال يعني رجل له على غيره مائة درهم فكفيل اخر بنفسه علي

المالك

على الوجه المذكور حتى الكفالتان وان لم يوافق به عند الجدة فعليه المائة لانه علق الكفالة
بالمال بعدم الموافقات وهذا التعليق صحيح لتعامل الناس آياه وان كان القياس
يأباه وبالجملة يتبرك القياس في البيع على لو اشترى فعلى عا ان يحرقوه البائع مع
ان يابه اضيعة من الكفالة فلا ينترك هنا ولا يابها او يسع لانها من التبرعات اولي واذا لم يوافق
حتى لزمه الدين لا يبرأ من الكفالة بالنفس اذا لاقى في بين الكفالتين **وان مات المطلوب**
ضمن الكفيل المال بحكم الكفالة **او مات الكفيل فمورثه** اي ضمن وارثه **او مات الطالب**
فكذا اي طلب وارثه هو **او عا رجل مائة دينار لم يبيتها** بانها حيدة او ردية او شرفية
او افرنجية ليصح الدعوى **فكفيل بنفسه** **اخر انه ان لم يسلمه عنده فعليه المائة**
صح اي الكفالتان عندهما وقال محمد لم يصح اذا لم يصح الدعوى ببيان فلم يجز احضا
النفس لعدم صحة الكفالة بها فلم يصح الكفالة بالمال لا بقتلها عليها ولا لها ان المال ذكر
معرفا فنصرف الى ما عليه فتصح الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين التخي باصل
الدعوى فظهر صحة الكفالة الاولى فيثبت عليها الثانية **والقول** اي للكفيل
في البيان اذا اختلفا في وجوده وعدمه لانه يدعي الصحة **لا جبر على اعطاء كفيل**
في حد وقود مطلقا عنه وعند ما يجبر في حد القذف لان فيه حق العبد وفي القود
لانه حاله حق العبد بخلاف الحد ودالحال الصلة له فعليه ان يبنى الكل على الدر
فلا يجز فيها الاستيثاق بخلاف سائر الحقوق لانها لا يندرك بالشبهات فيلحق بها الاستيثاق
واعطى جاز لا مكان ترتيب موجه عليه وهو المطالبة بالنفس **ولا جبر فيها** اي
الحد والقود **حتى يشهد مستورا او عدل** لان الجبر ههنا للتمتع وهي تثبت باحد
شطري الشهادة اما العدد او العدالة بخلاف الجبر في الاموال لانه غاية عقوبة فيها
فلا يثبت الاجتهاد كالملة **واما الثانية** اي الكفالة بالمال **فتصح ولو جهل المكفول به**
اذا صح دين الدين الصحيح دين لا يسقط الا بالاداء او الابداء احتراز به عن بدل
الكتابة وشيئا بكفالت عنه بالف **وبما لك عليه** وبما يدركك **في هذا البيع** وهذا
يسمي ضمان الدرك وهو ضمان الاحتقاق اي يضمن المشتري اذا احتق المبيع **وبما با**
يحت

هذا

فلان اي ما بيعت منه فاني ضامن لثمنه لا ما اشتريته منه فاني ضامن للمبيع لان الكفا
 بالبيع لا يجوز كما سياتي وقد مر تمام تحقيقه في كتاب الوهن **او ما ذاب** اي وجب
 لك عليه وما في هذه الصور شرطية معناه ان يابعت فلانا فيكون في معنى التعيق
او علق عطف على صحيح وينا **بشرط** يعني صحيح الشرط والافق الا مثل السابقة
 مع الشرط ملام اي مناسب للكفالة بان يكون شرطا لوجوب الحق **نحو ان استحق**
المبيع او لا مكان الاستيفاء **نحو ان قدم زيد وهو مكفول عنه** او لتقدير الاستيفاء
ان غاب زيد المكفول عنه **عن المصنف** فان كلا منها مناسب للكفالة كالشرط والمكفول
 من الامثلة المذكورة فانها اسباب لوجوب المال فينا سبب ضم الذمة الي الذمة لا اي
 لا يقع الكفالة ان علق **نحو** اي بشرط غير ملام **نحو ان يبت الرجاء او جاء المطر**
 قال في الهداية لا يصح التعيق بمجرد الشرط كقولك ان يبت الرجاء او جاء المطر الا انه
 يصح الكفالة ويجب المال حالاً لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط
 الفاسد كالطلاق والعناق وتبعه صاحب الكافي وقال الزليقي هذا سهو
 فان الحكم فيه ان التعيق لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملام فصار كما لو علقه
 بدخول الدار ونحو مما ليس بملام ذكره قاضي حان وغيره اقول قوله سهو خطأ
 لان المذكور في العمادة والاسترواحية ان الكفالة مما لا تبطل بالشرط الفاسد
 فالظاهر ان فيه روايتين يؤيده ان الصدر الشهيد ينقل مسئلة هي ان العبد الماذون
 اذا ائتمه دين وحاق صاحب المال ان يعقده المولى فقال رجل لصاحب المال ان
 اعقده المولى فانا ضامن له نيك عليه صح الكفالة ثم يقول هذه المسئلة دليل على
 ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز ولا يصح ايضا **بجها له المكفول عنه**
بجها له المكفول له الاول **نحو ما ذاب لك على الناس او واحد منهم فعلى** والثاني
نحو ما ذاب للناس او واحد منهم عليك فعلى كذا في العمادة ولا بنفس حيد وقصا
 لما مر ان شرطها كون المكفول به مقدرا للتسليم من الكفيل وهذا ان لبس كذلك وانما قال
 بنفس حيد وقصا احترازاً عن الكفالة بنفس من عليه الحيد والقصاص فانه يجوز كما مر

ولا يجعل دابة معينة مستأجرة او حذمة عبد معين مستأجر لها للعوض عن التسليم
 لانه استحق عليه الحمل على دابة معينة والكفيل لو اعطى دابة من عنده لا يستحق
 الاجر فصار عاجزاً ضرورة وكذا العبد للخدمة بخلاف ما اذا كانت الدابة غير معينة
 لان الواجب على الموجه الحمل مطلقاً والكفيل بقدر عليه بان يجعل على دابة نفسه
ولا بالثمن للموكل ورب المال اي اذا باع رجل لرجل ثوباً بامره ثم ضمن الثمن
 عن المشتري لا امر او باع المضارب مال المضاربة ثم ضمن الثمن لرب المال لا يصح
 لان حق القبض للموكل والمضارب ولهذا لا يبطل بموت الموكل حتى لو مات كان له
 ان يقض الثمن وكذا الوضوء الموكل عن قبض الثمن حال حيوانه لا يعمل منه فلو صح
 الضمان صار ضامناً لنفسه وانه لا يجوز **وللشريك اذا بيع عبد صفقة** يعني باع
 رجلاً من عبد الرجل صفقة واحدة وضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن بطل
 الضمان لان الصفقة اذا اتحدت فالثمن يجب لهما مشتركاً بينهما فلو صح ضمان
 احدهما لصاحبه بنصيبه شاعيا صار ضامناً لنفسه وهو باطل ولو صح نصيب
 صاحبه خاصة يؤول الى قسمة الدين قبل القبض وهو باطل لان القسمة تقتضي
 ان يصير حق كل واحد منهما مقفوزاً في حيز على حدة وهو لا يتصور في الدين وان باع
 العبد صفقتين بان باع كل واحد منهما نصفه بعقد على حدة فضمن احدهما لصاحبه
 حصته من الثمن هي لان العقد الصفقة اذا تعدت فالحق لكل منهما بعقده يكون له
 خاصة **ولا بالعبد** لانه لا اسم مشترك يقع على الصك القديم والعقد وحقوق العقد
 والدرك وخيار الشرط فتعذر العمل بها قبل البيان ولذلك بطل الضمان **ولا بالخلاص**
 عند اي حيف لان معناه عند تخفيض المبيع عن الحق وتسليمه الي المشتري
 وهو غير مقدور له وصح عندهما لان معناه عند ضمان الثمن ان يحجز عن تسليم
 العين بورد الاحتياق فيكون كالدرك **ولا بديل الكفا** لانه في معرض الزوال
 بالبيع فلا يكون ديناً صحيحاً **ولا عن ميت مغلس** يعني اذا مات من عليه دين ولم
 يترك شيئاً فكفيل عنه لا فخر ما رجل لم يبع عند اي حيفه ومحمد رحمه الله لا كفيل بدين

معينة

ساقط عن ذمة الاصيل لان الدين عبارة عن اشتغال الذمة بددين يجب ادائه
لكن في حكم مال لانه يؤل اليه المال وقد عجز بنفسه ويخلفه فقات عاقبة الاستيفاء
فسقط ضرره ولا يقبل الطالب في المجلس اي في مجلس عقد الكفالة الا في مثله
واحدة هي ان يكفل وارث المريض عنه بغية الغرماء بان يقول المريض لورثته
او بعضهم تكفلوا عني بما علي من الدين لغرمائي فضموا به مع غيبتهم فانه جائز
اكتسبا وان كان القيس ان لا يجوز لان الطالب غائب ولا يتم الضمان الا بصحوا
بقوله وجه احسان ان هذه وصية منه لورثته بان يقضوا دينه ولهذا يصح
وان لم يستم المريض الدين وغرماءه لان الجهالة لا يمنع صحة الوصية ولهذا قال
الا اذا ترك مالا وصحت اي الكفالة بلا قبول الطالب عند ابي يوسف وابي
حنيفة مطلقا رواية وفي اخرى اذا بلغه الخبر واجاز وبه يفتي كذا في تلخيص
الجامع الكبير وفي الفتاوى البرازية واجمعوا اي الكفيل اذا قال بطريقه لا جاز
بان يقول انا كفيل بفلان على فلان جاز كذا في الخلاصة ولا بالامانات
كالوديعة والمستفارة والمستاجر ومال المضاربة والشركة ولا بالمبيع قبل
القبض والمربون بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول به
مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكنه ان يخرج عنه الا بدفعه او دفعه بدله ليحقق
معنى الضم فيجب على الكفيل والامانات ليست بمضمونة والمبيع قبل القبض ليس
بمضمون بنفسه بل بالثمن كما مر وكذا الوهن ليس بمضمون بنفسه بل بسقط الدين
اذا هلك فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل في هذه الصور لعدم وجوبه على
الاصيل ويجوز اي الكفالة بتسليمها اي تسليم الامانات والمبيع والمربون
فان كانت قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس
وقيل ان وجب اي تسليمها على الاصل كالعارية والاجارة جازت اي الكفالة به اي
بتسليمها والا وان لم يجب تسليمها عليه كالوديعة فلا اي لا يجوز الكفالة بتسليمها
وتصح اي الكفالة بالثمن لانه دين صحيح وهو مضمون على المشتري والمضروب

والمضروب والمقبوض على رسوم الشريك او المبيع بيعا فاسدا فانها مضمونة حتى
اذا هلكت عنه يجب الضمان عليه فامكن ايجابه على الكفيل وتصح بالخارج لانه دين
مطالب من جهة العباد فصار كسائر الديون بخلاف الزكاة في الاموال الظاهرة والباطنة
لان الواجب فيها فعل هو عبادة والمال محل ولهذا لا يؤخذ من تركه بعد موته
الا بوصية والنواب قيل هي ما يكون بحق كاجرة الجارس وكوى النهر المشترك
والمال الموظف لجهيز الجيش وفداء الاسرى وقيل هي ما ليس بحق كالجبايات التي في
زماننا ياخذ الظلم بغير حق فان اريد الاول جاز الكفالة بها اتفاقا لانه واجب
كالمضمون وان اريد الثاني ففيه اختلاف المشايخ والقسم هي النواب الا
ان القسم ما يكون راتبا والنواب ليست كذلك وانما يوظفه الامام عند الحاجة
اذا لم يكن في بيت المال شيء وقيل هي ان يمتنع احد الشريكين من القسمة بينه وبين
صاحبه فيضمنه شخص لانها واجبة والدرك قد مر بيانه والشجة وهي الجراحة
والكفالة بها ان يقول كفلت بموجيها وهو الارش وقطع الاطراف اذا لم يكن
موجب القصاص بل الذية اذا الواجب حينئذ مال واجب الاداء قال ادفعه
اليك او اقصيه لا يكون كفالة الا ان يذكر ما يدل على الالتزام او علق قال
في الخلاصة وفي فتاوى النسفي لو قال لصاحب الدين الدين الذي لك على فلان
انا ادفعه اليك او اقصيه لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام بان يقول
كفلت او ضمنت او عني او الى امال وقال تعليقا يكون كفالة نحو ان قال ان لم يؤد
فلان فانا اؤدكي يصح للطالب مطالبة الاصيل مع الكفيل لانه مضمون الكفالة وهو
ضم ذمة لياذمة في المطالبة يقتضي قيام الذمة الاولى لا الباءة غيرها الا اذا شرط
البراءة فيكون اي الكفالة حوالا حينئذ اعتبار للمعنى كما ان الحوالة بشرط عدم
البراءة فيكون اي الكفالة اي براءة المحيل كفالة وله ايضا مطالبة احدهما ولو بعد
مطالبة الآخر لان مقتضاها الضم لا التملك بخلاف المالك اذا اختار احد الغاصبين
حيث يتضمن التملك منه اذا قضى القاضي به فلا يمكن التملك من الثاني كقول مالك عليه

اي قال كملت بمالك عليه **فان برهن الطالب على الف لزوم** اي الالف الكفيل لان
 الثابت بالبرهان كالثابت بالبيان **والا** اي وان لم يبرهن **صدق الكفيل فيما يبرهن**
مع يمينه لانه منكر للزيادة **لا الاصيل في الزايد عليه** في حق الكفيل يعني اذا اعترف الا
 بان الزايد على ما اقرب الكفيل لم يصدق على كفيلا لانه اقرار على الغير ولا ولاية له عليه بل
 يصدق في حق نفسه **كفيل بامره** يعني يجوز الكفالة بامر المكفول عنه وبلا امره لا طلاق
 قوله صلى الله عليه وسلم الزعيم غارم فاذا كفيل بامره وادى **رجع عليه** اي المكفول عنه
بما ادى اذا ادى ما ضمنه لانه قضى دينه بامره فيرجع عليه واذا ادى خلافه رجع بما
 ضمن لا بما ادى حتى لو كفيل بالحياد وادى الزينوف وتجاوز من له الدرع على المكفول عنه
 رجع بالحياد ولو كفيل بالزينوف وادى الحياد رجع عليه بالزينوف لان رجوع الكفيل بحكم
 الكفالة فانما يرجع بما يدخل تحت الكفالة بخلاف المأمور باداء الدين فانه يرجع بما
 ادى اذ لا يجب عليه شيء حتى يملكه بالاداء بل كان مقرضا فيرجع بما ادى **ولا بطلان** اي
 الكفيل المكفول عنه بالمال **قبل الاداء** الى المكفول له لانه لا يملك ما في ذمة المكفول عنه
 ويملكه بعده فيرجع **وبدونه** اي بدون امره **لم يرجع** بما ادى لانه متبرع فيه **وان وصية**
اجاز اي المكفول عنه **بعد العلم** لان كل كفالة تنفقه غير موجبة للرد لا تنقلب موجبة
 ابد كذا في العتبية **قال ضمن فلان الغاصلي** ضمن فادى لم يرجع عليه **الا اذا قال** اي
 كما مر في الكفالة بالنفس **فان لزوم** اي لانم الطالب الكفيل لطلب المال **لازم** اي الكفيل
 المكفول عنه **وان حبس** اي صار الكفيل محبوسا **حبس** هو المكفول عنه اذ لم ياحقه
 ما حلقة الامن جهته فيجوز مثله **ابراء الطالب الاصيل ان قبل** اي الاصيل الا
 برئا اي الاصيل والكفيل معا **واخوه** اي الطالب عنه اي الاصيل **تاخر عنها** الا
 والكفيل **تابع** بلا عكس **فهما لا استلزامه** بتبعيته الاصيل للفرع **ولو ابراء** اي الطالب
الكفيل فقط برئ وان لم يقبل اذ لا دين عليه ليجتاح الى القبول بل عليه المطالبة
 وهي تسقط بالبراءة **وان لم يقبل لو وهب الدين له** اي الكفيل ان كان غنيا **وتصدق**
 عليه ان كان فقيرا **يشترط القبول** كما هو حكم الهبة والصدقة وهبة الدين لغير من عليه

العتبية

عليه الدين تصح اذا سخط عليه والكفيل مسقط على الدين في الجور كذا في الكافي **وبعد**
له الرجوع على الاصيل كذا في التتارخانية **صالح** احداهما من الاصيل او الكفيل **الطالب**
عن الف على خصماة برئا اي الاصيل والكفيل لانه اضاف الصلح الى الالف الدين
 وهو على الاصيل فيبرأ عن خصماة وبرائه توجب براءة الكفيل **وان اذما الكفيل**
رجع على الاصيل اي بخصماة **اذا ما ان كفيل بامره** اذ بالاداء عليك ما في ذمة الاصيل
 فاستوجب الرجوع **ولو صالح** اي خصماة **اخر رجوع بالالف** لانه مبادلة فذلك ما في ذمة
 الاصيل فيرجع بكله عليه **صالح** اي **عن موجب الكفالة لم يبرأ الاصيل** لان
 موجبها المطالبة وبراء الكفيل عنها لا يوجب البراء الاصيل قال الطالب للكفيل برئت
 الى من المال رجع على الاصيل لانه اقرار بقبض المال من الكفيل لانه اسند البراءة الى
 الكفيل وغناها الى نفسه بقوله الى والبراءة التي ابتدأها من الكفيل وانتهى بها الى الطالب
 لا يكون الا بالبراءة فكان هذا اقرارا بالقبض منه فيرجع ان كانت الكفالة بامره **و**
في ابرائه اي لا يرجع لانه ابراء لا اقرار منه بالقبض من الكفيل **واختلف في برأت**
 يعني اذا قال الطالب للكفيل برئت ولم يقبل اليه فهو ابراء عند محمد وعنده ابي يوسف
 اقرار بالقبض هذا كله اذا غاب الطالب **وان كان حاضرا يرجع اليه في البيان** لصدور
 الاجمال عنه **لا يصح تعليق البراءة عنها** اي الكفالة **بالشرط** مثل ان جاء غدا فانت
 برئ منها لان في الابراء معنى التملك كالابراء عن الدين وهذا على قول من يقول بثبوت
 الدين على الكفيل ظاهر **وعلى قول من يقول بثبوت المطالبة فقط** فلا ان فيها عليك المطالبة
 وهي كالدين لانها وسيلة اليه والتمليك لا يقبل التعليق بالشرط وقيل يصح لان
 الثابت فيها على الكفالة الكفيل المطالبة لا الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضا
 كالطلاق والعتاق وقيل اذا كان الشرط ممالا منقصة فيه لكطالب اصلا هو اذ جاء
 غدا لا يجوز واذا كان مالا مستعارا فيه نفع للطالب يجوز كما اذا كفيل بالمال والنفس
 وقال ان وافيتك به غدا فانما برئ من المال فقيل الطالب فوافاه الكفيل في الغد
 فهو برئ من المال كذا في العتبية **مات الكفيل قبل الاجل حل** اي الدين عليه **فان ادى**

بما

وارثه لم يرجع قبل حلوله لان الكفيل التزام الدين موجبا فلو رجعا بالمحل
وهو اكثر من الموجب المالية يكون ربوا وان مات المطلوب قبل الاجل حل عليه
فقط وان مات اى الكفيل والمكفول عنه فالطالب ياخذ من اى الترتيبين بشا
لان دينه ثابت على كل واحد منهما كمال حال الحياة لا يسترد اصيل ما ادى الى
كفيل ليدفع الى طالبه وان لم يعط اذ تعلق به حق على احتمال قضاء الدين فلا يجوز
الاسترداد ما بقى هذا الاحتمال على عجل زكوة ودفعها الى الساعي وان ربح اى
الكفيل به اى بالمال الذى قبضه الكفيل من المطلوب قبل ان يعطى الطالب طالب
اى للكفيل لانه ملكه بالتبضع وكان الربح بدل ملكه ونزب ردة اى الربح على قاضيه
وهو الاصيل فيما يتعين بالتعيين كالشعير والخط وهذا اذا قضى الاصيل الدين
وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وعنه انه يتصدق به وقال لا يطيب له الربح وهو رواية
عنه امر كفيل ببيع العينة ففصل فالمبيع للكفيل والربح الذى حصل للبائع
يكون عليه اى الكفيل لا الامر بانه ان الاصيل امر الكفيل ببيع العينة وهو ان
يقول له اشتر من الناس نوعا من الاقمشة ثم بعه فارجع البائع منك وحسب
انت فعلى وهو ياتي اى تاجر فيطلب منه القرض ويطلب التاجر الربح ويخاف
من الربوا فيبعه التاجر ثوبا يساوى عشرة مثاقير بحسب عشرة نسبة فيبعه هو في
السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويجب عليه للبائع خمسة عشر اى اجل معلوم
او يقرضه خمسة عشر درهما ثم يبيعه المقرض ثوبا يساوى عشرة مثاقير بحسب عشرة فياخذ
الدراهم التى اقترضه على انها ثمن الثوب فيبقى عليه خمسة عشر قرضا فاذا فعل
ذلك نفذ عليه الربح الذى ربحه التاجر بلزومه ولا يلزم الامر شي لان اما ضامن
لما يخسر كما قاله بعضهم نظرا الى قوله على فانها تلجوج فلا يجوز كما اذا قال لرجل
ببيع في السوق فاخترت فعلى واما توكيل بالشرا كما قاله بعضهم نظرا الى الامر به
فلا يجوز ايضا لانه نوع الثوب وعنه وبسمى هذا النوع من البيع عينة كما فيه
من السلف يقال باعه بعينة اى فسيئة ذكره الزيلعي كفى بما اذاب له او قضى له عليه

عليه او بما لزمه له اى كفى لرجل عن رجل لرجل باذاب له عليه فغاب الاصيل فبرهن
المدعى على الكفيل ان له على الاصيل كذا ردة اى لم يقبل برصانه على الكفيل حتى يحضر الغائب
فيقضى عليه لان شرط وجوب المال على الكفيل القضا بالمال على الاصيل وهو لم يوجد
لكنه غائبا برهن ان له على زيد الغائب كذا وهذا كفيل قضى على الكفيل لان المدعى بها
مال مطلق فامكن اثباته بخلاف ما تقدم فانه مقيد بكون المال مقضيا به على الاصيل
ولو زاد بامره قضى عليها لان الكفالة بامره بتبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء وبغير امره
نكت بتبرع ابتداء وانتهاء فالقضاء باحدهما لا يكون قضاء بالآخر فاذا قضى بهما
بالامر يشترط وهو يتضمن الاقرار بالمال فيصير مقضيا عليه والكفالة بغير امر لا يست
جانبه لان صحته تقتضي قيام الدين في ذم الكفيل فلا يتعدى عنه وفي الكفالة بالامر
يرجع الكفيل بما ادى على الامر ككفالة بالدرك تسليم للمبيع واقرار منه بانه لاحقه له
في المبيع حتى لا يجوز بعد دعوى ملكيته ككاتب شهادة في حقه كتب فيه باع ملكه او
باع بيحانا فذاتا فانه ايضا تسليم للمبيع واقرار منه بانه لاحقه له في المبيع لا كتب
شهادته في حقه بيع مطلق عن قيد الملكية وكونه نافذا باتا فانه لا يكون تسليما
بل يسمع بعده دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك للمبيع لان البيع
قد يصدر من غير المالك ولعل كتب الشهادة لمصلحة الوافعة بخلاف ما تقدم فانه مقيد
بما ذكره كتب شهادة على اقرار العاقدين فانه ايضا لا يكون تسليما اذ لا يتعلق به
حكم وانما هو مجرد اخبار ولو اخبر بان فلانا باع شيئا كان له ان يدعيه قال ضمنية
لك الى شهر وقال الطالب حال فالقول للضامن يعني اذا قال الكفيل للطالب
ضمنت لك عن فلان الغا الى شهر فلا تطالبني الآن وقال الطالب هو حال فالقول
للكفيل وعكس في كذا على ما به الى شهر اذا قال الآخر حالة والفرق ان الكفيل لم يقر
بالدين ادلا دين عليه في الصحيح كما هو مرار بل اقر بمجرد المطالبة بعد الشهر والطالب
يدعى للمطالبة في الحال وهو يتكبر بالقول والمقود اذا اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه
وهو تاخير المطالبة الى شهر فلا يقبل قوله الابينة لا يؤخذ ضامن من الدرك اذا احتج

كفيل

السبع قبل العشاء على البائع بالثمن لان البيع لا ينتقض بمجرد الاستحقاق ما لم يقض
 بالثمن على البائع فلا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل **قال لاخر اسلك هذا الطريق**
فانه آمن فسلك واخذ واماله لم يقض ولو قال ان كان محقوا واخذ مالك فانافضا
 وبقي المبلغ بحالها ضمن وصار الاصيل ان المذخور انما يرجع على الغار اذا حصل الغرور
 في ضمن المعاوضة او ضمن الغار بصفة السلامة للمذخور نصا حتى لو قال الطحان لصاحب
 الحطة اجعل الحطة في اليد لو جعلها في اليد لو ذهب من ثقبه ما كان فيه الى الماء و
 الطحان كان عالما به يقض لانه صار غارا في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لان ثمنه
 ما ضمن السلامة بحكم العقد وهنا العقد يقضي السلامة كذا في العاديه **فصل لهادين**
على آخر فكل واحد من الصاحب بنصيبه لم يجز يعني اذا كفل احد الشريكين لصاحبه بنصيبه
 من الدين لم يجز لانه لو انصرف الى نصيبه يكون قسمه الدين وهو باطل ولو انصرف
 الشايع يكون ضامنا لثمنه فلو قضى بحكم الضمان له ان يسترد اللاداء بعقد فاسد
 كما هو لو ادى متبرعا جاز لان التبرع لا يتم الا بالقض وبه يصير عينا ويتميز نصيب
 شريك بصيرورته عينا بفعله كذا في الوجيز شرح الجامع الكبير **عليها دين لاخر بان**
اشترى عبدا بآلف وكفل كل عن الآخر جاز لعدم المانع ولم يرجع على شريكه الا
بما ادى زايده على النصف لان كلاهما الاصيل في النصف وكفيل في النصف الآخر
 فيما يؤديه ينصرف الى ما عليه اصاله اذ لا معاوضة بين ما عليه اصاله وبين ما عليه
 كفالة لان الاول دين ومطالبة والثاني مطالبة فقط واما الزايده فينصرف الى ما عليه
 كفالة ولانه لو وقع في النصف عن صاحبه كان لصاحبه ان يرجع عليه بان يجعل المؤدى
 عنه لان المؤدى نايبه واداء نايبه كادائه فيؤدي الى الدور **كفلا بشئ من رجل**
بالعاق وكفل كل به اي بذلك الشئ عن الآخر بامره يعني اذا كان على رجل الف
 درهم مثلا فكفل عن رجلان كل منهما بجميعه على الافراد ثم كفل كل منهما عن صاحبه
 بما لزمه بالكفالة اذ الكفالة بالكفيل جائزه **فما ادى** اي احد هما **رجع بنصفه على**
شريكه ثم يرجعان على الاصيل او رجع هو الكل على الاصيل لان ما عليه ما مستويا

وباقى

الى مؤدى

مستويا ان فلا ترجع او الكل كفالة فيكون المؤدى شايعا بينهما فيرجع بنصفه على
 شريكه اذ لا يؤدى الى الدور هذا اذا كفل كل منهما عن صاحبه بالجميع **واما كفل كل**
منهما بالنصف ثم كفل كل عن صاحبه فهي كما قيلها اي كالمسئلة الاولى في الصحيح
 حتى يرجع على شريكه بما ادى عالم يزعم ان النصف كذا لو كفل عن الاصيل بالجميع معا
 ثم كفل كل عن صاحبه لان الدين ينقسم عليها نصفين فلا يكون كفيلة عن الاصيل
 بالجميع او كل به بالجميع متعاقبا ثم كفل عن صاحبه بالنصف لما ذكره **وان ابراه**
الطالب احدهما اخذ الآخر بملك لان ابراه الكفيل لا يوجب براءة الاصيل فيبقى المال
 كله على الاصيل والآخر كفيل عنه فيأخذ **افترق المفاوضان** اي الشريكان شركة
 مفاوضة اخذ العزم ايا شاء بكل الدين لان كلاهما كفيل عن الآخر كما سياتي
 في كتاب الشركة **ولا يرجع حتى يودي اكثر من النصف** لما ذكر في كفالة الرجلين **كتاب**
عبدية بعقده بان قال كاتبكما بالالف الى سنة مثله **وكفل كل عن صاحبه جاز**
 استحسانا والقياس ان لا يجوز لان فيه كفالة المكاتب والكفالة بيد الكتاب و
 كل منهما بائنا فراه باطل وعند الاجتماع او في فضاء كما اذا تعاقبت كتابتهما فانه باطل
 ولهذا قال بعقده وجه الاحتسان ان تصرف الانسان يجب تصحيه بقدر الامكان
 وقد امكن بهنا بان يجعل كل المال على كل منهما في حق المولى وحق نفسه وعتق
 الآخر معلقا بادائه لان معنى قوله كاتبكما بالالف ان ادبهما الف درهم فانتما حران
 فكانه قال لكل منهما ان ادب الف فانت حر فيكون عتق كل واحد معلقا باداء
 الف ولا يحصل عتقه بآداء نصفه اذ الشرط يقابل المشروط جملة ولا يقابل اجزاء
 فيطالب المولى كلاهما بالجميع المال بحكم الاصاله لا الكفالة فايهما ادى عتق وعتق
 الآخر تبعاله كما في ولد المكاتب **فما ادى احد هما رجع على الآخر بنصفه** لا استواءهما
 ولو رجع بالكل ولم يرجع بشئ انتفى المساواة **وان اعتق احد هما قبل ان يوديا**
 شيئا جاز لمصادفة ملكه وبرئ المصدق عن النصف لانه لم يرض بالمال الا ليكون
 وسيلة الى العتق ولم يبق وسيلة فيسقط النصف ويبقى النصف على الآخر لان

كفل به بالجميع

لان المال في الحقيقة مقابل برقيتها حتى يكون موزعا متقسما عليها وانما جعل على كل واحد منها القيمة الضمان فكان ضروريا لا يتعدى غير موضعها واذا اعتق استغنى عنه وانتهى الضرورة فاعتبر مقابلا برقيتها ولهذا يتصف واذا اعتق المولى احدهما **اخذ ابا شامة من لم يعتق** اما اخذ المعتق فبالكفالة واما اذا اخذ صاحبه فبالاصاله اعترض بان اخذ المعتق بالكفالة تصحح للكفالة ببدل الكفالة وهو باطل واجيب بان كلاهما كان مطالبا ببيع الالف والباقي بعض ذلك فيبقى على تلك الصفة لان البقاء يكون على وصف الشئ فان **اخذ المعتق رجعا صاحب بما ادي** لانه اذا اده عنه بامره **وان اخذ الآخر** لا ادي ليرجع عليه لانه اده عن نفسه **مال لا يجب** على عبده حتى يعتق وهو دين لم يظهر في حق المولى كما اذا لزمه باقراره واستقرضه او وطئه بشبهة او استهلكه ودفعه فانه لا يظهر في حق المولى بل يؤخذ بها العبد بعد عتقه **حال على من كفله بكفالة مطلقة عن قيد الحول والتأجيل** لان المال حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة لكنه لا يطالب لان ما بيده لمولاه ولم يرض بتعلقه به والكفيل غير معسر بخلاف ما اذا كفله بدين مؤجل حيث لا يلزم الكفيل حالا لانه التزم المطالبة بالدين المؤجل **وان ادى رجعا عليه بعد عتقه لو كفله بامره** لان الكفيل بالاداء ملك الدين وقام مقام الطالب فلا يطالب قبل الحرية **ادعى على عبده مالا وكفله بنفسه رجل فأت العبد برك الكفيل** لبراءة الاصيل بموته كما اذا كان المكفول بنفسه حر اما **ت عبد مكفول برقبته وبرهقن انه** لمعنه ضمن الكفيل قيمة يعني ادى رجل رقبته عبدا فكفله به آخر فأت العبد واقام المدعى البينة انه كان له ضمن الكفيل قيمة اذ كان على المولى ردة على وجه يخلفه قيمة وقد التزم الكفيل ذلك وبعد موته تبقى القيمة على الاصيل فكذلك الكفيل **كفله عبدا عن مولاه بامره فتفق فاداه او عكس** اي كفله مولى عبدا عنه واداه بعد عتقه لم يرجع **واحد منهما على الآخر** معنى الاول ان لا يكون على العبد دين لان امره يتكفله بوجه اذا لم يكن عليه دين مستغرق وان كان فلا يصح لتضمنه ابطال حق الغريم واما كفالة المولى

المولى عبده فتصح مطلقا وانما لم يرجع لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لان **احدهما** لا يستحق على الآخر دينا فلا يتقلب موجبة بعده كما اذا كفله رجل عن آخر بغير امره فاجاز فانها لا يتقلب موجبة للرجوع كما مر فكذلك هذا ثم فائدة كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبة بايقاف الدين من ساير امواله وفائدة العكس تعلقه برقبته العبد **كتاب الحوالة** هي لغة اسم بمعنى الاحالة وهي النقل مطلقا وشرعا **نقل الدين** من ذمة الى ذمة اي من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه وانما حصلت بالدين لانها نقل شرعي والدين وصف شرعي يظهر اثره في المطالبة فان نقل الشرعي جاز ان يؤثر في الوصف الشرعي كما ان البيع الشرعي جاز ان يؤثر في نقل الملك الذي هو الوصف الشرعي ويتبعه نقل العين الذي هو المبيع **المديون بحيل والدين بمحال** **ومحال له ومحال له** يعني يطلق عليه هذه الالفاظ الاربعة في الاصطلاح **ومن قبلها** اي الحوالة **محال عليه ومحال عليه** يعني يطلق ايضا عليه هذا اللفظان **والمال محال له بشرط ايضا** الصحة الحوالة **رضا الكل** اما رضا الاول فلان ذوي المروآت قد يأنفون بتحمل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه واما الثاني وهو المحال فلان فيها انتقال حقه الى ذمة اخرى والذم متفاوت فلا بد من رضاه واما رضا الثالث وهو المحال عليه فلا ينافي التزام الدين والتزوم لها بلا التزام **بلا خلاف الا في الاول** حيث قال في الزيادات الحوالة تصح بلا رضا المحيل لان التزام الدين من المحال عليه تصرف في حق نفسه والمحيل لا يتصرف بل فيه نفع لان المحال عليه لا يرجع اذا لم يكن بامره **وبشرط حضور الثاني** يعني لا تصح الحوالة في غيبة المحال له **الا ان يقبل** اي الحوالة **ففي ذم له** اي لاجل الغائب كذا في الحاشية **لان حضور الباقيين** اما عدم اشتراط حضور الاول وهو المحيل فبان بقول رجل للدين لك على فلان بن فلان الف درهم فاحصتها بها على فرفض الدين فان الحوالة تصح حتى لا يكون له ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحال عليه فبان بحيل الدين على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت الحوالة كذا في الحاشية **واذا**

واذا تمت اي الحوالة **برئ المحيل** عن الدين بقبول المحال والمحتمل عليه لان مع الحوالة
 النقل كما هو مقتضى فرائض ذمة الاصيل لان من المحال بقا الشيء الواحد في حلتين في
 زمان واحد **ولا يرجع عليه المحال الا بالتوى** لانها مقيدة بسلامة حقه لانه المقصود
 فيرجع عند عدم السلامة وبين التوى بقوله **بوت المحال عليه مفسدا او حليفه** حال
 كونه **منكرو حوالة** **ولا يثبت عليه** لان العجز عن الوصول الى حقه بتحقيق بكل منهما وهو
 التوى حقيقة وعندهما هذان وثالث وهو ان يحكم القاضي بافلاسه في حياته **تصح**
 اي الحوالة **بالدرام المودعة** يعني اذا اودع رجلا الف درهم واحال عليه آخر صح لانه
 اقدر على التسليم فكانت اولى بالجوار **وتصح ايضا بالدرام المخصوصة** اي الدرهم
 التي غصبها المحال عليه من المحيل **وبالدين** الكاين للمحيل على المحال عليه **وتبطل** اي الحوالة
بهلاك الاولى اي الوديعة لتقيد الكفالة لانه ما التزم الاداء الا منها **واستحقاقها** لانه
 كمالها **وبير المودع** ويعود الدين على المحيل **وتبطل ايضا باحتقاق الثانية** اي
 الدرهم المخصوصة لعدم ما يحلها **وبير الغاصب** ويعود الدين **لا يهلكها** اي لا
 تبطل الحوالة بهلاك الثانية **اذا كان فيه** اي في هلاكه **وفاء** اي ما بقي بمال الحوالة
 ويكون الضمان قايما مقام المخصوص **وفيه** اي في هذه الصور المعدودة **لا يبطال**
المحيل المحال عليه بالعين او الدين اللذين قيدت الحوالة بهما لتعلق حق المحال له
 بها **ولا يبعد المحال عليه ان يدفعها الى المحيل** يعني كما لا يملك المحيل مطالبة المحال
 عليه لا يملك المحال عليه ايضا ان يدفعها الى المحيل حتى لو دفع صار ضامنا للمحال له
 لانه استهلك ما تعلق به حق المحال له **مع ان المحال اسوة لغرماء المحيل بعد موته**
 يعني ان هذه الاموال اذا تعلق بها حق المحال كان ينبغي ان لا يكون المحال اسوة
 لغرماء المحيل بعد موته كما في الرهن مع انه اسوة لهم لان العين الذي بيد المحال عليه
 للمحيل والدين الذي له عليه لم يصير مملوكا للمحال بعقد الحوالة لا يدا وهو ظاهر ولا رقيب
 لان الحوالة ما وضعت للتمليك بل للنقل فيكون بين الغرماء واما المودع فملك الموهو
 يدا وجبا فثبت له نوع اختصاص بالموهون شرعا لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره ان

الحوالة
 عند الكفالة
 وقع الاصل
 سهوا

ان يشاركه فيه **بخلاف الحوالة المطلقة** اعلم ان الحوالة اما مطلقة واما مقيدة اما
 المطلقة فهي ان يرسلها ارسالا لا يقيد بها دين له على المحال عليه ولا بعين له في يده او يحيل
 على رجل ليس له عليه دين ولا في يده عين له واما المقيدة فهو ان يكون للمحيل مال
 عند المحال عليه دين ولا في يده عين له واما المقيد فهو ان يكون للمحيل مال عند المحال
 عليه من وديعة او غصب او عليه دين فقال احلت الطالب عليك بالالف الذي له
 على علي ان توديتها من المال الذي لي عليك وقبل المحال عليه فلما بين حكم المقيدة اراد
 ان يبين حكم المطلقة بانها مخالفة له حيث يطالب فيها المحيل المحال عليه بالعين او الدين
 وبعد المحال عليه ونفي ان يدفعها الى المحيل اذا تعلق الحق المحال بما عنده او عليه
 بل حقه في ذمة المحال عليه وفي ذمة سعة **لا تبطل باخذ ما عنده** من العين كالمقصود
 والوديعة **او عليه** من الدين سواء كانت الكفالة مطلقة او مقيدة اما الاول فلان
 الاطلاق ينافي بتعلق الحق لخصوصيات ما عنده او عليه والمبطل تعلقه واما الثاني في
 فلان المحيل ليس له حق الاخذ من المحال عليه فان دفع اليه المحال عليه فقد دفع
 ما تعلق به حق المحال فيضيق المحال عليه **لا يقبل قول المحيل احلت بدني لي عليك**
للمحال عليه اذا طلب مثل ما احال يعني وجعل احال رجلا على آخر بالف فدفعه المحال
 عليه الى المحال ثم طلب الدافع الف من المحيل فقال المحيل احلت بالف لي كان عليك و
 والمحال عليه انكره فالقول له لا للمحيل ولا يكون الاقرار من المحال عليه بالحوالة اقرا
 منه بالدين عليه ولا بقوله الحوالة دليل على ان عليه دين لان الحوالة تصح وان لم يكن
 للمحيل على المحال عليه دين **ولا قول المحال للمحيل اذا طلبه احلتي بدني لي عليك**
 يعني اذا قال المحيل للمحال اعطني ما قبضته من فلان فاني احلتك لتقبضه لي وكنت و
 كيبي قبضه فقال المحال احلتي بدني لي عليك فالقول للمحيل لان المحال يدعي عليه الدين
 وهو منكرو فالقول للذكر ولا يكون الاقرار من المحيل بالحوالة واقدمه عليها اقرارا منه
 بان عليه دين للمحال لان لفظ الحوالة تستعمل في الوكالة **يجوز المحال اذا ادعى المحيل**
فلم تقبل لاحتمال عود الطالب الى المحيل بالتوى **احال غريمه على رجل عما ان يعطيه**

الظاهر الحوالة
 بدل الكفالة

من ثمن داره اي دار المحال عليه فقبل صحت الحوالة لانه حال بما يقدر على اتيانه لانه
 يملك بيعها ولا يجبر على البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع يجبر على الاداء
 ليحقق الوجوب ولو حال على ان يعطى من ثمن دار الجبل لا اي لا تصح لانه لا يقدر
 على بيعها الا اذا امره بالبيع فحينئذ يقع لوجود القدرة على البيع والاداء باع بشرط
 ان يحل على المشتري بالثمن غير مال اي للبايع بطل البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه
 نفع للبايع ولو باع بشرط ان يحال بالثمن صح لانه يوكده موجب العقد اذ الحوالة في العادة
 تكون على الامن والاحسن قضاء فصار كشرط الجودة كره السفينة بضم السين وفتح
 التاء واحدة السفن تعريب سفته وهي شئ يحكم وسمي بذلك هذا ليقض بالاحكام
 امره وصورة ان يدفع الى تاجر مبتغا قرضا ليدفعه الى صديقه في بلد اخر ليستفيد به
 سقوط خطر الطريق **كتاب المضاربة** وجه المناسبة بين الكتابين وجود معنى نقل
 المال في الحوالة والمضاربة في الجمل هي لغة مفاعلة من الضرب في الارض وهو السد في
 سمي بهذا العقد بها لان المضارب يسير في الارض غالبا لطلب الزرع وشرعا عقد **شركة**
في الزرع بمال من رجل وعمل من آخر وركنها **الايجاب** بان يقول رب المال دفعت
 هذا المال اليك مضاربة او معاينة او خذ هذا المال واعمل به علي ان مازقه الله تعالى
 بينا نصفا او خذ ذلك من الفاظ تثبت بها المضاربة **والقبول** بان يقول المضارب
 قبل ونحوه **وحكمها** انواع الاول انها ابداء او لانه قبض المال باذن ماله لا على وجه
 المبادلة والثيقة بخلاف المعبوض على سبوم الشرا لانه قبضه بدلا وبخلاف الرهن لانه
 قبضه وثيقة **وتوكيل عند عمل** لانه يتصرف فيه له بامر حتى يرجع بالحقة من العهدة
 على رب المال **وشركة ان نرح** لانه يحصل بالمال والعمل فيشتركان فيه **وعصب ان خالف**
 لتعديبه على مال غيره فيكون ضامنا ولو وصليه **اجاز يده** اي المضارب اذا اشترى
 ما نهى عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم اجاز رب المال لم يجز وكذلك المستبضع **واجارة**
فاسدة ان فسد فان الواجب للمضارب فيها اجر المثل كلاجارة الفاسدة وهو بدل
 عمله لانه لا يستحق المسمى لعدم الصحة ولم يرض بالعمل مجازا فيجب اجر المثل **فلان زرع حبيذ**

حبيذ لانه يكون في المضاربة الصحيحة ولما فسدت صارت اجارة بل اجر مثل عمل كما هو حكم
 الاجارة الفاسدة **مطلقا** اي سواء ربح او لا **بلاز يادة على المشروط** كما هو حكم الاجارة
 الفاسدة وقوم فلا ضمان فيها اي المضاربة الفاسدة **كالصحيح** لانه امين فلا يكون
 ضيما **واما دفع المال الى آخر وشرط الزرع للمالك فبضاعة** وشرط للعامل **فقرض** ولما
 غلب اسلوب الوقاية حيث لم ينعقد البضاعة والقرض في سلك الابداع وغيره لما يرد عليه
 من قول صدر الشريعة ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الزرع فكيف يكون بضاعة او
 قرضا **وشرطها خمسة** الاول **كون رأس المال من الايمان** فلا تصح **الا بمال تصح به الشركة**
 لانها تصير شركة بحصول الزرع فلا بد من مال تصح به الشركة وهو الدراهم والدنانير و
 والتبر والفلوس النافقة كاسياتي **ولو دفع عرضا ومن بيعه وعمل مضاربة في ثمنه**
فقبل بيعه لانه لم يصف المضاربة الى الارض العرض بل الى ثمنه وهو مما يصح به المضاربة
 والاضافة الى المستقبل يجوز لانها وكالة او ودعية او اجارة فلا يمنع شئ منها الاضافة
 والثاني **كونه عينا لا دينيا** لان المضارب امين ابتداء ولا يتصور كونه امينا فيما عليه
 من الدين فلو قال اعمل بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجز **فما لو كان**
له دين على ثالث فقال اقبض مالي على فلان واعمل به مضاربة حيث يجوز لانه اضاف
 المضاربة الى زمان القبض والدين فيه يصير عينا وهو يصلح ان يكون رأس المال و
 الثالث **تسليمه الى المضارب** حتى لا يبقى لرب المال فيه يد بل لان المال يكون امانة عنده
 فلا يتم الا بالتسليم اليه كالودعية بخلاف الشركة لان المال في المضاربة من احد الجانبين
 والعمل من الجانب الآخر فلا بد ان يخلص المال للعامل ليتمكن من التصرف فيه واما العمل
 في الشركة فمن الى اثنين فلو شرط خلوص اليد لاحد هالم ينقذ الشركة لا تنقأ شرطها وهو
 العمل منها **فشرط العمل على رب المال بفسده** ان شرط ان يعمل المالك مع المضارب ففسد
 المضاربة لان هذا الشرط يمنع من التسليم المال الى المضارب والتحلية بين المال والمضارب
 شرط صحة العقد فاما بابه كان مفسدا ضرورة **والرابع كون رأس المال معلوما** لا يتبعها
 في المنازعة **تسمية** بان يعقد على قدر معين من مال تصح به الشركة **او اشارة** كما اذا دفع

المشترى فضة
او ذهب لاسد لهما

المال والمضارب

مضاربة الى رجل دراهم لا يعرف قدرها فانه يجوز ويكون القول في قدرها وصفها للمضارب
مع يمينه واليمين للمالك **والحامي كون نصيب المضارب من الربح معلوما عنده**
اي عند العقد لان الربح هو المصروف عليه وجهاته فوجب فساد العقد **والسادس**
شروع الربح بينهما بحيث لا يستحق احدهما دراهم مسماة لقطعة الشركة في الربح لا يتحقق
المضاربة لانها لا احتمال ان لا يحصل من الربح الا قدر ما شرط له واذا اتفق في الربح
لا يتحقق المضاربة لانها جازت بخلاف القياس بالنص بطريق الشركة في الربح فيقتصر
على مورد النص **فيفسد بشرط زيادة قدر معين لاحد منهما فلا اجر مثل** لانه لم يرض
بالعمل مجانا ولا سبيل الى المسمى المشروط للفساد فيصار الى اجر المثل ضرورة والربح
لرب المال لانه مائة مائة كذا اي يفسد المضاربة **كل شرط يوجب جهالة الربح** كالمو قال
لك نصف الربح او ثلثه او ربعه لما مر ان الربح هو المصروف عليه فجهالة نقد العقد
وغيره لا اي غير ذلك من الشروط الفاسدة لان عقد المضاربة **يل بطل الشرط** كاشتراط
الخسران على المضارب لانها جزء من المال فلا يجوز ان يلزم غير رب المال لكنه شرط
زائد لا يوجب قطع الشركة في الربح والجهالة فيه فلا تنفذ المضاربة لانها لا تنفذ
بالشروط الفاسدة كالوكالة ولان محتملها تتوقف على القبض فلا تبطل بالشرط كالبهية
واذا احتج فله اي للمضارب **في مطلقها** وهو ما لم يقيد بزمان او مكان او نوع من
التجارة نحو ان يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة ولم يزد عليه **البيع مطلقا** اي
بنقد ونسيئة **الا باجل لم يعد** عند التجار كعشرين سنة **وله ايضا الشراء والتوكيل**
بهما اي بالبيع والشراء **والسفر والابضاع** وهو دفع المال بصلعة **ولو رب المال**
وسياتي انه لا تبطل المضاربة **والايداع والرهن والائتمان والاستجار والاحتيا**
اي قبول الحوالة بالتمن **مطلقا** اي على الايسر والاعسر لان كل ذلك من صنيع التجار
للمضاربة عطف على البيع قوله فله في مطلقها البيع اي ليس له فيه ان يضارب مع
الاجنبى **الا باذنه او بعمل برأيه** لان الشيء لا يستيج مثل لاسوانها في القوة
كالوكيل لا يملك التوكيل بخلاف المستعير والمكاتب لانها يمكن الاعارة والكتابة لان
يملكان

لان الكلام في التصرف بناية وبها يتصرفان بحكم المالكية لا النيابة اذا استعير ملك
المنفعة والمكاتب صار حواليا والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التصريح به
او تفويض العام اليه والايداع والابضاع دون المضاربة فيقتصر **ولا يفيد ان**
اي الاذن واعمل برأيه **في الاقراض والاستدانة** نحو ان يشتري بكثر من مال المضاربة
بل يحل التصريح بهما لانها ليس من صنيع التجار ولا يحصل منها الغرض وهو الربح
اما الدفع مضاربة فنصيحهم وكذا الشركة والخلط بال نفسه فيدخل تحت هذا
القول وفرع على الاستدانة بقوله **فلو شري بالمال** اي المضاربة **ثوبا وقصر بالماء**
او نقل متاع المضاربة من موضع الى آخر **بالماء** لانها لا بعد ذلك القول **كان متوطعا**
لانه استدان في حق المالك بلا اذنه اذنا قال بالماء لانه اذا قصر بالشئ حكمه حكم الصبي
وان صبغه احمر شرك **بما زاد ودخل في عمل برأيه** وانما قال احمر لانه ان صبغه
اسود لم يدخل تحت العمل برأيه عند اي حيلة لما مر ان السواد عيب عنده بخلاف سائر
الالوان **كالخلط** اي خلط مال المضاربة بال نفسه **فلا يضمن** اي اذا دخل في عمل
برأيه لا يضمن المضارب **بهما** اي بصبغه احمر وبالخلط لانه فعل ما فعل باذنه
حصة في ثوبه صبغه ان بيع وحصة الثوب في مالها يعني يصير المضارب شركا في الثوب
بعد رماله من الصبي فاذا بيع الثوب كان حصة قيمة الصبي في الثوب للمضارب
وحصة الثوب الابيض من مال المضاربة **ولا تجاوز** عطف على قوله لا المضاربة
اي ليس له في مطلقها تجاوز **بلد او سلعة او وقت او شخص عينه المالك**
لانه لم يملك التصرف الا بتفويض فيقيد بما فوض اليه وهذا القيد يفيد لان التجار
يختلف باختلاف الامكنة والامتنعة والاوقات والاشخاص وكذا ليس له ان يدفع
بصلعة الى من يخرج من تلك البلدة لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في هذا المال
في غير هذا البلد فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا **فان تجاوز** بان خرج الى غير ذلك
البلد او اشترى سلعة غير ما عينته او في وقت غير ما عينته او بايع مع غيره
من عينته **ضمن** وكان ذلك له **وله ربحه وعليه خسرانه** لانه تصرف في مال غيره بغير اذنه

وان لم يتصرف فيه حتى رده الى البلد الذي عتبه برأى من الضمان لانه امين حاله
ثم عاد الى الوفاق ورجع المال مضاربة على حاله لان المال باق في يده بالعقد
السابق **ولا** اي ليس له ايضا **زوج قين من مالها** وعن ابي يوسف انه يزوج
الامة لانه من الاكساب اذ يستفيد به المهر وسقوط النفقة من مال المضاربة ولها
انه ليس من التجارة والعقد لا يتضمن الا التوكيل بالتجارة فلا يلزمه وان كان اكسابا
كالتجارة والاعتناق على ضعف قيمة **ولا شراء من يعتق عا رب المال** بقراءة او عين
بان قال ان ملكته فهو حر لان المضاربة اذن يتصرف يحصل به الزوج وبهذا انما يكون
بشرا ما يمكن بيعه وهذا ليس كذلك **ولا من يعتق عليه** اي المضارب **ان كان**
في المال زوج لان نصيبه يعتق عليه فينفذ نصيب رب المال **فان فعل** اي
اشترى من يعتق على واحد منها **صار** اي شراؤه **لنفه** دون المضاربة لان
الاكساب متى وجد نفاذا على المشتري ينفذ عليه كالوكيل بالشراء اذا خالف **وان**
لم يكن زوج صح اي شرا من يعتق عليه لا تنفاه المفد **فان ظهر** اي الزوج بزيادة
قيمة بعد الشراء **اعتق حظه** اي المضارب من العبد لانه ملك قريبه **ولم يضمن** للمالك
شيئا لانه انما اعتق عند الملك لا يصنع منه بل سبب زيادة قيمة بلا اختيار فصار
كالوورثة مع غيره بان اشترت امراة ابن زوجها ثم ماتت وترك هذا الزوج
واخاعتق نصيب الزوج ولا يضمن شيئا لاجلها لعدم الصنع منه **وسعى** العبد
في قيمة نصيب المالك من العبد لاجتبا من ماله عنده **معه** اي مع المضارب **الف**
بالنصف فاشترى به امة قيمتها **الف** فوطئها فولدت ولدها **مساهو** بالفا
فادعاه حال كونه **موسرا** قبلت قيمته **الف** وخمس مائة **سعى** للمالك **بالف**
وربعه او اعتقه اي اشاء المالك استسعى الغلام **الف** ومائتين وخمسين
وان شاء **اعتقه فان قبض** اي المالك **الف** من الغلام **ضمن** المدعي **نصف قيمتها** اي
الامة وذلك لان دعوة المضارب وقعت صحيحة ظاهرا لانه يحمل على انه ولده من
الكاح بان زوجها البايع له ثم باعها منه وهي جلي منه حملا لامره على الصلاح لكن

لكن لا يفيد هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من الجارية و
وولده مشغول برأس المال فلا يظهر الزوج فيه لما عرف ان مال المضاربة اذا
صارت اجناسا مختلفة كل واحد منها لا يزيد على رأس المال لا يظهر الزوج عندنا
لان بعضها ليس باولى به من البعض فحينئذ لم يكن للمضارب نصيب في الامة ولا في
وانما الثابت له بحرق حق التصرف فلا ينفذ دعوته فاذا زادت قيمته وصارت
الفا وخمس مائة يظهر الزوج فذلك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوته
لوجود شرطها وهو الملك بخلاف ما اذا اعتق الولد ثم ظهر الزوج حيث لا ينفذ اعتنا
السابق لانه انشاء فاذا بطل لعدم الملك لا ينفذ بعده بحدوثه واما الدعوة
فاخبار فاذا ارد في حق غيره فهو باق في حق نفسه فاذا ملك بعد ذلك نفذه
دعوته كما اذا اخبر بحرية عبد لغيره يرد اخباره فاذا ملكه بعد ذلك صار حرا
باب ضارب بلا اذن اي دفع المضارب المال الى غيره مضاربة بلا اذن
المالك **لم يضمن** بالدفع **مالم يعمل الثاني** واذا عمل ضمن الدافع زوج الثاني اولا
وهو قولها وظاهر الرواية عنه **وفي رواية** لم يضمن **مالم يزوج** وهو رواية لكن
عنه لانه يملك الا بضاع فلا يضمن بالعمل مالم يزوج فاذا زاح فقد اثبت له شركة
في المال فيصير كحظ مالها بغيره فيجب الضمان وجه ظاهر الرواية ان الزوج
انما يحصل بالعمل فيقام سبب حصول الزوج مقام حقيقة حصوله فيصير ورة
المال مضمونا به وهذا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمن
الاول وان عمل الثاني لانه اجبر فيه والاجبر لا يستحق شيئا من الزوج فلا يثبت
الشركة له بل له اجر مثله على المضارب الاول ولاول ما شرط له من الزوج **وان**
اذن اي المالك **فدفع بالثلث وتصرف الثاني ورجع وقيل له** ما رزق الله تعالى
فبيننا نصفان يعني بعد ما دفع اليه رب المال مضاربة بالنصف واذن له ان
يدفعه بالثلث وتصرف الثاني ورجع فان كان رب المال قال له على ان مارزق الله
فبيننا نصفان **فللمالك النصف والاوّل السدس والثاني الثلث** لان دفع

اقر

الاول الى الثاني مضاربة صحح حيث كان باذن المالك الا ان المالك شرط لنفسه نصف
 جميع ما رزق الله تعالى وما رزقه به جميع الربح لكان له نصف جميع الربح فلا يكون
 للمضارب الاول ان يوجب شيئا من ذلك لغيره بل ما اوجب للثاني مضاربة وهو
 ثلث الربح ينصرف الى نصيبه خاصة فبقى له السدس وتطير له ما ذلك لان عمل الثاني
 وقع له كمن استاجر رجلا على حياطة ثوب بدرهم فاستاجر الخياط من يخطه
 بنصف درهم طاب للاول الفضل كذا **ولو قيل ما رزقك الله فهو بيننا نصفان**
فلعل ثلث اي للمضارب الثاني الثلث والثالث بين المضارب الاول وبين
 رب المال نصفان لان المالك ما شرط لنفسه نصف جميع الربح بل نصف ما يحصل
 للاول والمالك شرط لنفسه نصف ذلك ولذا كان الباقي بينهما **ولو قيل ما ربح**
 من شئ فبيني وبينك نصفان وقد دفع الى غيره بالنصف **فللثاني نصف ولهما**
 اي الاول والمالك **نصف** لان الاول شرط للثاني نصف جميع الربح وهو ما دون
 فيه من جهة المالك فاحتقه والمالك شرط لنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح الاول
 الا النصف فكان بينهما **ولو قيل ما رزق الله تعالى على نصف او قال ما فضل**
فبيني وبينك نصفان وقد دفع الى آخر مضاربة بالنصف **فنصف للمالك و**
نصف للثاني ولا شئ للاول لان المالك شرط لنفسه نصف جميع الربح فانصرف
 شرط المضارب الاول النصف للثاني الى نصيبه فيكون للثاني بالشرط فلا شئ للاول
 لانه جعل ما كان له للاول كمن استاجر اجيرا لخطه ثوبا بدرهم فاستاجر الاجير من
 يخطه له بدرهم فانه لا يسلم للاول شئ حيث عقد على جميع حقه **ولو شرط للثاني ثلث**
 اي للمضارب الثاني ثلثي الربح **فللمالك والمضارب الثاني النصفان وبضمن المضارب**
الاول للثاني السدس من الربح لانه شرط للثاني شيئا هو مستحق للمالك وهو السدس
 فلم ينفذ في حق المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية لانه التزام السلامة فاذا لم يسلم
 ربح عليه كمن استاجر رجلا لخطه ثوبا بدرهم فاستاجر الاجير رجلا آخر ليخط بدرهم
 ونصف فانه يضمن له زيادة الاجر **صح شرط للمالك ثلثا وللعبد اي عبد المالك ثلثا ليعمل**

المالك

ليعمل معه اي مع المضارب ونف ثلثا وللعبد اي عبد المالك لان اشتراط
 العمل على العبد لا يمنع التولية والتسليم لان للعبد يد امتهن خصوصا اذا كانت
 مأذونا له واشتراط العمل اذن له ولهذا لا يبي المولى لا خذما او دعه العبد وان كان
 محجورا عليه واذا لم يمنع التولية لم يمنع الصحة ولا كذلك اشتراط العمل على المالك لانه يمنع
 التولية فيمنع الصحة واذا صحت كان ثلث الربح للمضارب لان المشروط له هذا القدر
 والثلثان للمالك ان لم يكن على العبد دين لان ما شرط للعبد فليس له وان كان
 عليه دين فللعبد **وتبطل اي المضاربة بموت احد** اي المالك او المضارب
 لانها توكيل وموت الوكيل او الموكل تبطل الوكالة **ولحق المالك بدار الحرب**
موتها وحكم القاضي به لانه كالموت **لا حقوق المضارب بها** لان تصرفاته انما توقفت
 بالنظر الى ملكه ولا ملك له في مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلا توقف في ملك
 المالك فبقيت المضاربة على حالها **ولا تبطل بالدفع الى المالك بضاعة او مضاربة**
 فان قيل ينبغي ان يكون الا بضاعة للمالك مفد للعقد لان الربح حيث يكون
 للمالك وقد اعتبر في مفهومه الشركة في الربح وشرط كونه متاعا بينهما قلنا العقد
 اذا صح ابتداء باعتبار شيوخ الربح بينهما لا تبطل بتخصيص احد بها بالربح وعند
 زفوي بطل **ينعزل اي المضارب بعزل اي عزل المالك اياه ان علم بعزله** لانه وكيل
 من جهة فيشترط علمه بعزله كما مر في الوكالة **واذا علم والمال عروض يبيعها ولا**
 ينعزل عنه لان له حقا في الربح ولا يظهر ذلك الا بالنقد فثبت له حق البيع ليعطيه
 ذلك **ولا يتصرف في غيرها** لان البيع بعد العزل كان للضرورة ليعطيه الربح ولا حاجة
 اليه بعد النقد **ولا في نقد من جنس رأس المال** لانه معزول في حقه **ويبدل به**
خلافه اي اذا تحول والمال نقود لكن من خلاف جنس رأس المال فليس له ان يبيع جنس
 رأس المال قياسا لان النقد ين جنس واحد من جنس حيث التهمة وفي الاحتسان في ذلك
 لان الواجب على المضارب ان يرد مثل رأس المال وانما يتحقق ذلك بوجبه فكان له
 بيعه ضرورة **افترا** اي للمضارب والمالك **وفي المال دين ورجح لوجه** اي المضارب

طلب لانه كالاجير والزوج كالأجرة له وقد سلم له ذلك فيجب عليه ان يملكه كما في الأجرة
 المحضة **كالآل** فانه يعمل بالأجرة **والتمار** هو الذي يجلب اليه العروض والحيوانات
 لبيعها باجر من غير ان يستاجر فهو ايضا يعمل بالأجرة ويجعل ذلك بمنزلة الاجارة
 الصحيحة بحكم العادة فيجب ان على طلب الثمن **وبالزوج** لا اي ان لم يكن في المال زوج
 لم يلزم المضارب طلبه لانه وكيل محض ومتبرع ولا جبر على المتبرع **وبكل** اي المضاربة
المالك به اي بالطلب لان حقوق العقد يتعلق بالعاقدة والمالك ليس بعاقدة فلا يمكن
 من الطلب الا بتوكيل فيومر بالتوكيل لئلا يضيع حقه **كذا سائر الوكلاء** اي كل وكيل
 بالبيع اذا امتنع عن التقاضي لا يجبر عليه بل يجبر على ان يجعل صاحب المال ولا يضيع
 حقه **المالك من الزوج** يعني ان ما يملك من مال المضاربة فهو من الزوج دون راس المال
 والهلاك يصرف الى التبع الاصل كما يصرف الهلاك في مال الزكوة الى العفو لا النصاب
فان زاد اي زاد الهلاك على الزوج لم يضمن المضارب لانه امين فلا يكون ضمينا **قسم**
الزوج والعقد باق وهلك المال او بعضه **تواد الزوج** لياخذ راس مال
 يعني اقتسام الزوج والمضاربة بحالها ثم هلك المال او بعضه تواد الزوج لياخذ المالك
 راس ماله لان الاصل ان القسمة لا يبعث حتى يستوفي المالك راس ماله لان الزوج زيادة
 على الاصل وهي لا تكون الا بعد سلامة الاصل فاذا هلك ما في يد المضارب امانة ظهر
 ان ما اخذه من راس المال فيضمن المضارب ما اخذه لانه اخذه لنفسه وما اخذه
 المالك بحسب من راس المال واذا استوى راس المال **فما فضل يقسم** بينهما
 لانه زوج **وما نقص لم يضمن** المضارب لانه امين **وان** اقتسم الزوج **فما كان** الى
 المضاربة ثم عقد عقد اخر **فهلك المال لم يتواد** الزوج الاول لان المضاربة الاولى
 قد انتهت والثانية عقد جديد فهلك المال في العقد الثاني لا يوجب انتفاض الاول في
 العقد الثاني كما لو دفع اليه مالا اخر **نفقة مضارب في الحضر** مبتدأ **من ماله** جنبه
كداية فانه اذا مرض كان دواؤه من ماله سواء كان في السفر والحضر لانه لم يجس
 من مال المضاربة فلا يجب به النفقة فيه بل هو ساكن بالسكنى الاصل ووجوب النفقة

النفقة على الغير بسبب الاحتباس به فلم يوجد فكانت في ماله وفي السفر طعاما
 وشرا به وكسوة واجرة خادمه وغسل ثيابه والدفن اذا احتج اليه وركوبه
 كراء وشراء وعلفه من ماله اي مال المضاربة فانه اذا سافر صار محبوسا بالعمل
 للمضاربة فوجبت النفقة في ماله لاجل الاحتباس به **بالمعروف** اي بخبر زايده على
 الحاجة الاصلية ولانا نقص عنها **وضمن الزايد** على المعروف **وردة الباقي** من الطعام
 وغيره **بعد الاقامة الى لها** اي مال المضاربة لتتمام الحاجة **ومادون سفر** يفدو
 اليه ولا يبيت باهل كالسفر **والاقل** لان ربح المضارب اخذ المالك من الزوج **قد**
المنفق اي قدر ما انتفق المضارب **من راس المال** حتى يتم راس المالك فان فضل
 شيء قسم بينهما **وان ربح** اي باع المضارب متاع المضاربة **مراجعة حسب نفقة**
 اي ما انتفق على المتاع من اجرة الحمل واجرة القطار والحمل والسمار لان هذه الاشياء
 تزيد في القيمة وتعارف التجار كالحا فها براس المال في البيع المراجعة **لا** اي لا تحب
نفقة نفق في سفره وتقبلاته في المال لانهم لم يتعارفوا ذلك ولا يزيد ايضا في قيمة
 المتاع معه اي مع المضارب **الف بالنصف** فاشترى به برأ فباعه بالفين واشترى
 بهما اي بالالفين **عبد** ولم ينقد **الف** فباعا **اي** الفان **عنده** اي المضارب **عزم**
 اي المضارب **حس مائة** **والمالك الباقي** وهو الف وخمس مائة **وربح العبد للمضارب**
وباقي وهو ثلاثة ارباع لها اي للمضاربة ورأس المال الفان وخمس مائة لان المال
 لما صار الفين ظهر ربح في المال وهو الف فكان بينهما نصفين فصيب المضارب منه
 خمس مائة فاذا اشترى بالالفين عبدا صار العبد مشترك بينهما فربعه للمضارب
 وثلاثة ارباعه للمالك ثم ضاع الفان قبل النقد كان عليهما ضمان ثمن العبد على قدر
 ملكهما في العبد فربعه على المضارب وهو خمس مائة وثلاثة ارباعه على المالك وهو
 الف وخمس مائة فصيب المضارب خروج عن المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومال
 المضاربة امانة وبينهما تناف ونصيب المالك على المضاربة لعدم ما بينهما **وربح**
على الفين فقط يعني لا يبيع العبد مراجعة الا على الفين لانه اشترى بهما **فلو بيع** اي

اي العبد **بضعها** وهو اربعة الاف **فخصرها** اي حصه المضارب **ثلاثة الاف** قاله
 وحسب ما في من راس المال **والربح فيها خمس مائة** بينهما نصفان **شري من المالك**
بالف عدا شرا بنصفه **رايح بنصفه** لا يتمم الالف لان بيعه من المضارب كبيع
 من نفسه لانه وكيله وان حكم بجواره لتعلق حق المضارب به فلا يجوز بناء المراجعة
 عليه لانها مبني على الامانة والاحتراز عن شبهة الحياثة فثبتني على ما اشتراه به المالك
 فيكون المضارب كالوكيل له في بيعه ولو كان بالعكس اي اشترى المضارب من الآخر
 بحسب ما في عدا فباعه من راس المال بالف يبيعه مراجعة بحسب ما في لان البيع الحار
 بينهما كالمعوم لما ذكر فثبتني المراجعة على ما اشتراه به المضارب كانه اشتراه له وناول
 اياه ببيع **شري بالف عدا يعدل الفين فقتل رجلا خطاء** فامر بالدفع
 او الفداء فان دفعا العبد اثمرت المضاربة لان العبد بالدفع زال عن ملكها بلا بدل
 فان فد ياخر من العبد عن المضاربة اما حصه المضارب فلان ملكه فيه فقرر
 بالفداء فصار كالقسمه واما حصه المالك فلان العبد بالجناية صار كالزاني عن
 ملكها اذ الموجب الاصل هو الدفع وبالفداء صار كأنها اشترياه ثم الفداء عليها
 بالارباع فربح **الفداء عليه** اي المضارب **وباقية** وهو ثلاث الارباع **على المالك**
 لان الفداء مؤنة الملك فيقدر بقدره وقد كان الملك بينهما ارباعا لان المال اذا
 صار عينا واحدا ظهر الربح وهو الف بينهما والف للمالك برأس ماله واذا فديا
 صار العبد لهما وخروج **عنها** اي المضاربة فيخدم المضارب يوما والمالك ثلاثة
 ايام بقدر حقهما **شري عدا بالف** وهو هلك الالف قبل نفعه دفع المالك عنه ثم
 ونم اي كلما هلك الالف دفع المالك الف الى مالائنه وجميع ما دفعه راس ماله
 فرق بين هذا وبين الوكيل بشره بعينه بالف دفعه اليه فاشترى فملك الالف
 قبل ان ينقذه للبايع فان لم يردج على الموكل مرة فقط بان المال في يد المضارب
 امانة لما مر والاستيفاء انما يكون بقبض مضمون فلو حمل قبضه على الاستيفاء صار
 ضامنا وهو ينافي الامانة فيجب قبضه ثانيا على جهة الامانة لا الاستفاء فاذا هلك

فاذا هلك كان الهلاك على المالك بخلاف الوكيل لا مكان جعله مستوفيا لان الضمان
 لا ينافي الوكالة فان الغاصب اذا توكل ببيع المغصوب جاز حتى اذا هلك في يده بعد
 ما صار وكيله ضمن فاذا اشترى العبد بالف وجب للبايع على الوكيل الثمن ووجب
 للوكيل على الموكل مثل فاذا استوفى حقه على الموكل حمل قبضه على جهة الاستفاء لا الامانة
 فاذا استوفاه مرة لم يبق الحق اصلا فاذا هلك المقبوض كان الهلاك عليه لا محالة
معه الفان فقال دفعت الف ورجعت الف او قال **المالك دفعت الفين او**
ادعى المضارب العموم او قال ما عيشت لي تجارة والمالك ادعى الخصوص يعني
 في الصورتين الاخيرتين **قال قول للمضارب** اما في الاولى فلان حاصل اختلافهما
 في مقدار المقبوض والقباض احق بمعرفة مقداره لاستصحابه المال وفي مثل القول
 للقباض ضمينا كان او امينا وايتها برهن على ما ادعى من الفضل قبل لان راس المال
 يدعى فضلا في راس ماله والمضارب فضلا في الربح والبيئات للاثبات واما في الاخيرة
 فلان الاصل فيهما العموم والقول لمن يتمك بالاصل **ولو ادعى كل نوعا فله المالك**
 ان القول له لا تقارنهما على الخصوص فاعتبار قول من يستفاد الاذن من جهة اولى
 والبينة للمضارب لاحتمال حاجته الى نفي الضمان **كما لو قال من معه الف هو مضاربة**
زيد وقدر ربح وقال زيد بضاعة حيث يصدق زيد مع اليمين لانه يتكرد دعوى
 الربح او دعوى تقوم على المضارب **وكما لو قال من معه الف هو قرض وقال زيد**
بضاعة او ودية حيث يصدق زيد مع اليمين لانه يتكرد دعوى التملك **ولو قتا**
وقتا بان قال رب المال دفعت اليك في رمضان وقال المضارب دفعت في سواي
فصاحب الوقت الاخير اولى لان الآخر يفسخ الاول **كتاب الشركة** لا يخفى وجه
 المناسبة بين الكتابين **هي** اختلاط شئ بشئ ومنه الشركة بالتحريك جباله الضابطة
 لان فيه اختلاط بعض حيلة ببعض ثم اطلقت على العقد مجازا لكونه سببا له ثم
 صارت حقيقة عرفية ومعنى **أما شركة ملك** وهي ان يملك عينا بارت او شرا او اتهما
 او استيلاء على مال حربي او اختلاط مالهما بلا صنع من احدهما او خلطهما حتى

بضاعة

تعد التميز كالخطة بالحظ والشعير بالشعير وتكون ذلك **او تصرف** كالخطة بالشعير
وتكون ذلك **وكل اجنبي** في مال صاحبه حتى لا يجوز له التصرف فيه الا باذنه كالاجابة
فصل في بيع حظه اي نصيبه من المال من شركه **والمن غيره** بلا اذن شركه **الا في صورة**
الخلط والاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه والفرق ان خلط الجنب بصفة التصدي
سبب لزوال الملك عن المخلوط الي الخالط واذا حصل بغير تفعة حصل سبب
الزوال من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل منهم زايلا عن الشريك في حق البيع
من غير الشريك فلا يجوز الا برضاء الشريك غير زايلا في حق البيع من الشريك على
بالشركين وهذا اولى من عكسه لان التصرف مع الشريك اسرع نقاذ من التصرف
مع الاجنبي بدليل جواز تعليق معتق البعض للشريك لا للاجنبي وكذا اجارة
المشاع من الشريك جايزة **واما شركة عقد** عطف على قوله اما شركة ملك **وكذا**
الاجاب بان يقول احدهما شريك في كذا وفي عامة التجارات **والقبول**
بان يقول الاخر قبلت فانها عقد من العقود الشرعية فلا بد لها من ركن كسائر
وشرطها كون المعقود عليه اي التصرف الذي عقد الشركة عليه **قابلا للوكالة**
ليقع ما يحصل له كل منهما مشترك بينهما فيحصل لنفسه بالاصله ولشريكه بالوكالة
ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالاخطاب ونحوه من المباحات فان التوكيل
لا يقع فيه بل ما يكسبه يكون له خاصة **وعدم ما يقطعها** اي الشركة **كنشط دراهم**
استامة من الزوج لاحدهما فانه يقطع الشركة في الزوج لاحتمال ان لا يبقى بعد هذا
الدرهم المستامة لزوج يشتركان فيه **وهي** اي شركة العقد **ثلاثة الاول شركة بالاموال**
والثاني شركة بالاعمال وتسمى هذه الشركة اصطلاحا **شركة الصنایع** وشركة
التقبل وشركة الابدان ووجه التسمية ظاهر **والثالث شركة الوجوه** وقال في
الهداية ثم هي على اربعة اوجه اي شركة العقود على اربعة اوجه مفاوضة وعنان
وشركة الصنایع وشركة الوجوه وتبعه صاحب الكافي وقال في غاية البيان هذا
التقسيم التقسيم فيه نظر لانه يوقع ان شركة الصنایع وشركة الوجوه مغايرتان للفاوضة

للمفاوضة والا ولي في التقسيم ما ذكره الشيخان ابو جعفر الطحاوي وابو الحسن الكوفي
في مختصرهما بقولهما الشراكة على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة
وشركة بالوجوه وكل واحدة على وجهين مفاوضة وعنان وفي الهداية اشارة الى هذا
حيث قال في بيان شركة الوجوه وانها تفصح مفاوضة لانه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة
في الابدان واذا اطلقت يكون عنوانا فلما عثرت على هذا اختارته وبينته على طبق
غاية البيان وقلت **وكل منها اما مفاوضة** وهي بمعنى المساواة سمي هذا العقد بها
لاشتراط المساواة فيه من جميع الوجوه كما سباني **او عنان** مأخوذ من قولهم عنت
اي عرض سمي هذا العقد به لما قال ابن السكيت كانه عن لهما شئ فاشتركا فيه او من
عنان الفرس كما ذهب اليه الكسائي والاصح لان كلا منهما جعل عنوان التصرف في
بعض المال الى صاحبه **اما المفاوضة في الشركة بالاموال فبان تضمنت وكالة**
اي يكون كل منهما وكيل الآخر لتحقيق المقصود وهو الشركة في المشترك لانه لا يقدر ان
ان يدخل في ملك صاحبه الا بالوكالة منه لعدم ولايته عليه لا يقال قد مر ان الوكالة
بالجهول لا يجوز فوجب ان لا تفصح هذه الشركة لتضمنها الوكالة بالجهول الجنب كما اذا وكل
بشئ ثوب ونحوه لانا نقول الوكالة بالجهول لا يجوز قصد او يجوز ضمنا كما مر في
المضاربة **وكفالة** بان يكون كل منهما كفيلا للآخر لتحقيق المساواة بينهما وطلب كل
منهما فيما باشره احدهما لا يقال قد مر ان الكفالة لا تفصح الا بقبول المكفول له في المجلس
ككيف جازت ههنا مع جهالة لانا نقول قد مر ايضا ان الفتوى على صحتها ولو سلم ذلك
في الكفيل القصدى وههنا ضمني كالوكالة **وتساويا** اي الشريكان **مالا** يعني مالا يصح به
الشركة كما سبق بخلاف العروض والعقار حيث لا يضرب في التفاضل فيها **وتصرفا**
بان يقدر احدهما على ما يقدر عليه الآخر من التصرفات والاقاات معنى المساواة **فلا يبيع**
تفريع على قوله وكفالة **بين عبد بن وصي بن ومكاتبين** فانهم ليسوا باهل الكفالة
ولا بين حر ومملوك وصي وبالغ ومسلم وذمي تفريع على قوله تصرفا فان الحر البالي
يستقل بالتصرف والكفالة والعبد لا يملك شيئا منها الا باذن مولاه والصبي لا يملك

الكفالة وان اذن له الولي ويملك التصرفات باذنه والكافر اذا اشترى حيا او
خنزيرا لا يقدر المسلم ان يبيعه ومن شرطها ان يقدر على بيع ما اشتراه شريكه
لكونه وكيله في البيع والشراء وكذا المسلم لا يقدر على شراءها كما يقدر الكافر عليه
ولم يقدر دينيا كما سائر الكتب لان اراج ما يفيد تحت قوله ونصر فاما ذكرنا فهو
عنه **ولا بد** في انعقاد شركة المفاوضة **من ذكر لفظ المفاوضة او بيان معناه** الى
معنى ذلك لان اكثر الناس لا يعرفون جميع شرائطها فيجعل التصريح بالمفاوضة
قايما مقام ذلك كل وان بيننا جميع ما يقتضي المفاوضة صحة اذا عبرة للمعنى لا للفظ
مشرى كل لهما الى اذا ذكر اللفظ او بين المعنى يكون ما اشتراه كل واحد منهما مشتركا
بينهما لان مقتضى المفاوضة المساواة **الا طعام اهل** والادام **وكسوتهم** اي كسوة
اهل وكسوة فانها يكون له خاصة استحسانا والقياس ان يكون على الشركة لانها
من عقود التجارة فكان من جنس ما يتناول عقد الشركة وجه الاستحسان لانها
مستثناة من مقتضى المفاوضة اذ كل منهما حين شارك صاحبه كان عالما بحاجة
اي ذلك في مدة المفاوضة ومعلوم ان كل منهما لم يقصد بالمفاوضة ان يكون نفقة
ونفقة عياله على شريكه وان لا يتمكن من تحصيل حاجة الا بالشراء فصار كل منهما
مستثناة بهذا القدر من تصرفهما بمقتضى المفاوضة فالاستثناء المعلوم
بدلالة الحال كالاستثناء المشروط واللبايع ان يطالب بثمن الطعام والكسوة
ايتها شاة المشتركة بالاصالة وصاحبه بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري ان ادى
من مال الشركة بقدر حصته لان الثمن كان عليه خاصة وقد قضى من مال الشركة
وكل دين لازم احدهما بايحه فيه الشركة وسياق بيانه وهو احتراز عن لزوم
دين بايحه فيه الشركة كالحناية والصلح عن دم عمد والكلج والجمع والنفقة
كالشراء والبيع والاستجار وكفالة **بأمره** اي بأمر الكفول عنه **فمنه** اي ذلك
الدين **الاخر** وانما ضمن فيها تحقيقا للمساواة **وبلا امر** لا اي لا يضمن شريكه لانها
تبرع بحض الكفالة بالنفس واذا كانت بامركات مفاوضة كما سياتي **واما العنان**

٣٤٩
واما العنان في الشركة **بالاموال** عطف على قوله اما المفاوضة فهو شركة في كل
تجارة او نوع منها كالبر والاعطام ونحوهما **ويتضمن الوكالة** ليحقق المقصود
بالشركة وهو التصرف في مال الغير **فقط** اي دون الكفالة لانها تثبت في المفاوضة و
ضرورة المساواة التي يقتضيها اللفظ وهذا اللفظ لا يثبت عنه كالموت **ويصح ببعض**
المال لان الحاجة ماسة اليه والمساواة ليست شرطا فيه فوجب القول بصحة
ومع الفضل احدهما لعدم اشتراط الساوي فيه وتساوي ما لهما لا الربح
وبالعكس اي تساوي الربح لا المالين لقوله صلى الله عليه وسلم الربح على ما شرطوا
والوضعية على قدر المالين مطلقا بلا فضل بخلاف شرط كل الربح لاحدهما الخروج
العقد عن الشركة **ويصح ايضا يكون احدهما الى احد المالين دراهم والاخر**
ونائبه او من احدهما دراهم بيض ومن الآخر سود **ولا خلط** وقال زفر والشافعي
رحمهما الله لا يصح بدونه لان الربح فرع المال ولا يتصور وقوع الفروع على الشركة
الا بثبوت الشركة في الاصل ولا اشتراك بلا خلط ولنا ان الشركة عقد توكيل من
الطرفين يشترى كل منهما بماله عما ان يكون المشترك بينهما وهذا لا يقتضي الخلط
والربح يسمي بالعقد كما يسمي بالعقد بالمال ولهذا يسمى العقد شركة وهذه الشركة
مستثناة الى العقد حتى جاز شركة الوجه والتقبل فاذا استندت الى العقد بشرط
فيها المساواة والاتحاد والخلط **وكل يطالب بثمن مشتركة لا الاخر** لامرأة متضمن
للكفالة لا الكفالة والوكيل هو الاصل في الحقوق **ثم يرجع على شريكه بخصته منه**
اي من الثمن **ان اداه من مال** لان مال الشركة لانه وكيل من جهته في حصته فاذا
ادى من مال نفسه رجع عليه **ولا يصح ان** اي المفاوضة والعنان بالشركة
بالاموال **الا بالنقد** اي الدراهم والدينار **والفلوس النافقة** اي الواجبة
والنقد وهو ذهب غير مضروب **والنفقة** وهي الغنمة الغير المضروبة **ان تعا مل**
الناس بها اي بالنقد والنقرة **والنفقة** ان عقد الشركة على الفلوس النافقة يجوز
اتفاقا لكونها غنما باصطلاح الناس واما النقرة فقد جعل في شركة الاصل و

وفي الجامع الغير بمنزلة العروضا فلا يصلح ان لرأس مال الشركة والمضاربة وجعل
 في صرف الاصل كالاثمان والا حول ظاهر المذهب قالوا المعتبر فيه العرف ففي كل بلدة
 جرى التعامل بالمبايعة بالتبر فهو كالنقد ولا يتعين بالعقد ويصح الشركة به وتزل
 التعامل باستعمال ثمن بمنزلة الضرب المخصوص وكل بلدة لم يجر التعامل بها فهو كالنقد
 يتعين في العقود ولا تصح به الشركة كذا في الكافي ولا يصح ان الابداء **وبالعروض** لكن
بعد بيع كل من الشريكين نصف عرضه بنصف عرض الآخر يعني لو باع كل منهما نصف
 مال من العروض بنصف مال الاخر منه صار الشريكين في الثمن شركة ملك حتى لا يجوز
 لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد صار شركة عقد حتى جاز لكل منهما ان
 يتصرف في نصيب الآخر وهذه جيلة لمن اوداد الشركة في العروض **وان ملك احد المفاوضين**
 بارت او هبة **ما صح فيه الشركة** كما مر انفا وقبض عطف على ملك صارت المفاوض
عنانا لوزال المساواة المعتبرة في المفاوضه هلاك مالهما او مال احدهما قبل
الشراء يبطلها لانها من العقود الجائرة فيشترط لدوامه ما يشترط لابتدائه وهذا
 ظاهر في هلاك المالين وكذا اذا هلك احدهما لانه لم يرض شركة صاحبه في ماله الا لشركته
 في ماله فاذا فات ذلك لم يكن راضيا بشركته فيبطل العقد لعدم القايده **وهو** اي الهلاك
على صاحبه اي صاحب المال قبل الخلط هلك في يده او يد الآخر اما اذا هلك في
 يده فظاهر واما اذا هلك في يد الآخر فلكونه امانة عنده وبعده اي بعد الخلط يهلك
 عليها لانه لا يميز فيه هلك من المالين **فان هلك مال احدهما بعد شراء الآخر بالمشترية**
 على ما شرط لان الملك حين وقوعه مشترك بينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير
 الحكم بهلاك مال الآخر والشركة شركة عقد حتى ان ابرهما باعه جاز بيعه لان الشركة
 قد تمت في المشتري فلا ينقض بهلاك المال بعد تمامها **ورجع على الآخر بخسسته من ثمنه**
 لانه اشترى نصفه بوكالة ونقد الثمن من مال نفسه فيصح رجوعه كما مر **وان هلك**
قبل ان يشرى الآخر فان وكل حين الشركة صريحا فشرية لهما على ما شرط في رأس
المال لا الرجوع مثلا ان كان رأس المال بينهما اثلاثا فالمشتري يكون اثلاثا وان كان انصافا

انصافا فذلك لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصريح بها قايمة فكان مشتركا
 بحكم الوكالة ويكون شركة ملك حتى لا يملك احدهما ان يتصرف في نصيب الآخر **والا**
 اي وان لم يولد صريحا فلا اي لا يكون المشترك لهما بل للمشتري خاصة لان الوقوع
 على الشركة حكم وكالة تثبت في ضمن الشركة وقد بطلت الشركة بهلاك مال احدهما فيبطل
 ماله ضمنهما من الوكالة **ولكل من هذين الشريكين** اي المفاوضين وشريكي العنان
ان يبضع من الوكالة لانه يعتاد في عقد الشركة **وبودع** لانه من عادات التجار
وبضارب اي يدفع المال مضاربة لانه دون الشركة فيجوز ان يتضمنها بخلاف
 الشركة لان الشئ لا يضمن مثله **وبوكل** من يتصرف فيه بيعا وشراء لانه من عادة التجار
والمال في يده اي يد كل من الشريكين امانة حتى اذا هلك لم يضمنه **واما المفاوضه**
في شركة الصنائع فيان يشترك صانعان متساويان فيما يحى فيه المساواة في
 المفاوضه المذكورة وهي المفاوضه في الشركة باموال بان يكونا من اهل الكفاية
 وان يشترط بان يكون مارزق الله تعالى بينهما نصفين وان يتلفظا بلفظ المفاوضه
 وقد مر بيان **سوى المال** لاحصاص المساواة فيه بالمفاوضه السابقة **كصباغين**
او جباط وصباغ اشارة الى اتحاد الصنعة والمكان ليس بشرط في شركة الصنائع
ويقبل العمل عطف على يشترك **لاجر بينهما** اي يكون كل ما يحصل احدهما من الاجر
 مشتركا بينهما كما هو حكم المفاوضه **وضحت وان** وصليته **شرطا العمل نصفين والمال**
اثلاثا استحسانا وفي القياس لا يصح لان الصنان بقدر العمل فالزيادة عليه ربح
 مالم يضمن فلم يجر العقد لافضائه اليه وحاركة شركة الوجوه وجه الاستحسان ان ما يملكه لا يكون
 ربحا لان الربح عند اتحاد الجنس وقد اختلف لان رأس المال عمل والربح مال فكان
 بدل العمل والعمل يتقوم بالتقوم فيقدر بقدر ما يقوم به فلا يحرم بخلاف شركة الوجوه
 كما سبق ان شاء الله تعالى **ولزم كلا عمل قبل** احدهما ويطلب الاجر الى كل منهما **ومير**
الدافع بدفعه اليه والكسب بينهما نصفين وان عمل احدهما قياسا واستحسانا لان هذا
 مقتضى المفاوضه المتضمنة للكفالة **واما العنان في شركة الصنائع** فيان يشترك

ونقضت وكالة اعتبارها في جميع انواع الشركة وكذا لا تختصيا لجميع المفاوضه

صانعان بلات وبينهما فيما ذكر وتضمنت وكالة فقط ويثبت به الاحكام المذكورة
اختصاصا والقياس ان لا يثبت لان الشركة وقعت مطلقة عن قيد الكفالة والاحكام
 المذكور من موجباتها وجه الاختصاص ان هذه الشركة مقتضية لوجوب العمل في ذمة
 كل منهما ولهذا يستحق الاجر بسبب نفاذ تقبل عليه فخرى بحرى المعاوضة في ضمان العمل
 واقتضاء البدل حتى قالوا اذا اقر احداهما بدين من ثمن صابون او اشتان مستهلك
 لم يصدق على صاحبه ويلزمه خاصة لان التخصيص على المعاوضة لم يوجد ونفاذ
 الاقرار يوجب التصريح بها **واما المعاوضة في شركة الوجه** سميت به اذ لا يشتري
 بالنسبة الامن له وجانبه عند الناس **فبان يشتركون مشتريا** فيما ذكر بل مال
ليشترى متعلق بقوله يشتركون **بوجوبهما** وبيعهما **وتضمنت وكالة** لما مر ان
 التصرف على الغير لا يجوز الا بوكالة او ولاية ولا ولاية فتعين الاولى وكفالة تحقيقا
 لمعنى المعاوضة **واما العنان فيها** ان في شركة الوجوه **فبان لا يعتبر التساوي فيها** الى
 في الامور المذكورة في المعاوضة وتضمنت وكالة فقط لما مر وان شرطا الى الشريكان
 شركة الوجوه **مناصفة المشتري او مثاله فالزوج كذلك** وشرط الفضل باطل
 لان الزوج لا يحتج الا بالعمل كالمضارب او بالمال كرب المال او بال ضمان كالاستاذ الذي
 يتقبل العمل من الناس فيلقية على التلميذ باقل مما اخذ فيطلب له الفضل بال ضمانات
 ولا يحتج شيئا لعدم هذه المعاني **فصل في شركة الفاسدة لا شركة في الاحتطاب والا حشا**
والاصطياد وسائر المباحات لان الشركة تتضمن التوكيل وهو ثابت ولاية التصرف
 فيما هو ثابت للموكل وهذا المعنى لا يتصور هناك لان الموكل لا يملكه فلا يملك اقامه
 الغير مقامه **وما حصل احد بما فلا لانه اثر عمله وما حصله معا فلا لانه اثر عملهما**
نصفين تحقيقا للمساواة **وما حصل احد بما باعانة الاخر فلا** الى للمحصل لانه الاصل
 في العمل ولا اخرج مثل بالغما بالغ عند محمد رضي الله عنه ولا يزاد على نصف ثمة عند
 اي يوسف كما هو حكم الاجارة الفاسدة على خلاف بينهما **ولا في الاستقبا بان كان لهما**
فضل ولا خراوية واستقيا احدهما والكسب للعامل للكون عاملا وعليه اجر العمل

منها ما لا يرى ان من قال لغيره تصرف في ماله على ان يضمن بعض احواله

الله تعالى

طريقه المار به المذنب

لاخر لانه اجبره اجارة فاسدة **الزوج في الشركة الفاسدة على قدر المال وان كان الفضل**
 لان الاصل ان الزوج تابع للمال كالزوج ولم يعدل عنه الا عند صحة التسمية ولم يفتح فيطل
 شرط الفضل لان استحقاقه بالعقد فيكون فيه تقرير الفساد وهو واجب الرفع **و**
تبطل اي الشركة مطلقا **بموت احدهما ولو حكما بان يرد ويلحق بدار الحرب ويحكم**
 به القاضي لان الوكالة لازمة للشركة والموت يبطل الوكالة وبطل الا لازم مبطل
 للملزم **لا يترك احدهما مال الاخر بلا اذنه** اي ليس لاحد الشريكين ان يودي ذكاة مال
 الاخر بلا اذنه لانه ليس من جنس التجارة **فان اذن كل لصاحبه فاذ ياولاء** اي بالتقارب
ضمن الثاني وان جهل باداء الاول لانه انما يغير المأمور به لانه اسقاط الغرض عنه ولم
 يسقط فصار محالفا فيضمن علم او لم يعلم لانه صار معزولا باداء الموكل حكما لغوات المحل
 وذا لا يختلف بالعلم والجهل كالوكيل يبيع العبد اذا اعتقه الموكل بفرض علم به او لم يعلم
وان اذ باع ما ادى كل واحد بغيره صاحبه واتفق اداؤه في زمان واحد ولا يعلم
 التقدم والتأخر **ضمن كل قسط الاخر** ويتقاضيان فان كان مال احدهما اكثر يرجع بالقر
 شري **مفاوضة امه باذن شريكه ليطاء** فهي له **مجانا** يبيع اذا اذن احد المعاوضين لصاحبه
 بشراء امه ليطاء فاشترى المأمور وادى الثمن من مال الشركة فهي له بغير شيء اي لا يقوم
 لشريكه شيئا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يرجع عليه بنصف الثمن لان الشراء
 وقع للمأمور خاصة فكان الثمن واجبا عليه وقد اداه من مال الشركة فيرجع عليه بنصف
 الثمن كما في ثمن الطعام والكسوة وله ان الجارية تدخل في ملكها جريعا على مقتضى الشركة ثم
 الاذن يضمن به نصيب لان الوطن لا يحل الا بالملك فصار كما اذا اشترى بالمال ثم قال احد
 للاخر قبضها لك كان به وبهبة المشاع فيما لا يبيع جارية بخلاف طعام الابل وكسوتهم
 لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة كما مر بيانه ولا ضرورة في مثلثا **واخذ البائع بثمنها**
ايا شئ المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة كما مر في الطعام والكسوة **كتاب المزارعة**
 هي لغة مفاعلة من الزرع وشرعا عقد على الزرع ببعض الخارج ولا تصح عند ابي
 حنيفة رحمه الله لحديث رافع بن خديج انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة وهي مزارعة

ياد

شراء

بالعلم

الارض على الثلث او الربع من الخير وهو الاكار لمعالجة الجار وحق الارض الرخوة ولاها
 استجارا ومن بعض ما يخرج من عمل فكان في معنى فقيز الطمان كما مر في الاجارة
وتصح عندهما لانه صل الله عليه وسلم دفع نخيل خيبر الى اهلها معاملة وارضها مزارعة
 على نصف ما يخرج من ثمر وزرع وبه عمل الصحابة والتابعون والمحدثون الصالحون
 الى يومنا هذا ويثبت بترك خبر الواحد والقياس ولهذا قالوا **وبه يفتى وركنها الايجاب**
والقبول كسائر العقود وشرطها ثمانية امور الاول اهلية العاقدين اذ لا صحة لعقدتا
 بدونهما والثاني صلاحية الارض للزراعة ليحصل المقصود والثالث بيان مدة متعا
 بان يقول الى سنة او سنتين مثلا لان العقد يرد على منفعة الارض ان كان البذر
 من قبل العامل او على منفعة العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض والمنفعة
 لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة فكانت المدة معيارا للمنفعة فيجب ان يكون المدة
 مما يمكن فيها من الزراعة حتى اذا بينت مدة لا يمكن فيها منها فسدت لعدم حصول الله
 المقصود وكذا اذا بينت مدة لا يبعث احد الى مثلها عادة كذا في الذخيرة والرابع
بيان رب البذر اي من كان البذر من قبله لان المقصود عليه يختلف باختلاف
 فان البذر ان كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل
 صاحب الارض فهو منفعة العامل ولا بد من بيان المقصود عليه لان جرها لله تقضي
 ايا النزاع والخامس بيان جنس اي جنس البذر اذ لا بد من بيان جنس الاجرة وهو
 لا يعلم الا ببيان جنس البذر والسادس **بيان حفظ الآخر** اي بيان حفظ من لا بذر من قبل
 لانه يستحق عوضا بالشرط فلا بد ان يعلم اذما لا يعلم لا يستحق شرطا بالمعقود والسابع
 التحلية بين الارض والعامل حتى اذا شرط في العقد ما يزول به التحلية وهو عمل صاحب
 الارض مع العامل فسد والثامن **الشركة في الخارج** عند حصوله لانه يفقد اجارة
 ابتداء ويقيم شركة انتهاء وكل شرط يورث الى قطع الشركة في الخارج يكون مفى للعقد
وانما تصح عندهما اذا كان الارض والبذر لواحد والبقر والعمل للاخر لان صاحب
 الارض استاجر العامل للعمل والبقر آلة العمل فجاز شرطه عليه كما لو استاجر خياطا

في ميسر الجاهل

خياطا ليخط بابرة نفسه او الارض لواحد والباقي للاخر لان رب البذر استاجر
 الارض بخير معلوم من الخارج ولو استاجر باجر معلوم من الدراهم والدنانير صح فكذا
 اذا استاجر باجر بذلك او العمل لواحد والباقي للاخر لان صاحب الارض استاجر العامل
 ليعمل باله المتاجر فيصح كما لو استاجر خياطا ليخط بابرة رب الثوب وانما تصح ايضا
 اذا كان نفقة الزرع عليها بتدريجها كاجر الحصاد والرفاع والدوس والتذرية
 لان الغرم بالغنم حتى لو شرطت لاحدهما فسد العقد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه
 نفع لاحدهما اي العاقدين فيفسد ان كان الارض والبقر لواحد والبذر والعمل
 للاخر لان رب البذر استاجر الارض والبقر واستجار البقر بخير من الخارج مقصودا
 لا يصح لان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الارض فان منفعتها قوة في طبعها
 تحصل بها الخارج ومنفعة البقر صلاحية يقيم بها العمل فلهذا المجانسة لا يمكن جعل
 البقر تابعاً لمنفعة الارض ولا يجوز استحاق منفعة الارض مقصودا بالمزارعة
 كما لو كان البقر مشروطا على احد بهما فقط بخلاف جانب العمل لان البقر آلة العمل
 فحصلت تابعة لمنفعة العامل او كان البذر لاحدهما والباقي للاخر لان كل واحد
 من البذر والبقر لان الشرع لم يرد به او كان البذر والبقر لواحد والباقي وهو الارض
 والعمل للاخر لان كل واحد من البذر والبقر لما لم يصح عند الافراد لم يصح عند الاجتماع
 او شرطاً لاحدهما قفراً انما سماة فانه ايضا مفى لاحتمال ان لا يخرج الارض
 الا هذه القفراً ان يكون هذا الشرط قاطعاً للشركة او شرطاً لاحدهما ما يخرج من
 موضع معين او ما على الماذيانات وهي اوسع من السواقي او السواقي جمع ساقية
 وهي اكبر من الجدول واصغر من النهر فانه ايضا مفى لاحتمال ان لا يخرج الامن
 ذلك الموضع فيكون الشرط قاطعاً للشركة او شرطاً يكون نفقته على العامل عامر
 انه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين او شرطاً رفع رب البذر بذره
 او رفع الخراج الموطّف وتنصيب الباقي حيث يفسد في صورتين لاحتمال ان
 لا يحصل الا ذلك القدر واما اذا كان خراج مقاسية نحو الثلث او الربع فيجب كالموشرط

لا يقتضيه

رفع العشر وقسم الباقي والارض عشرة اشرية او شرطت البذر عشرة خارج لنفس
او لآخر والباقي بينهما لانه مشاع فلا يؤدى الى قطع الشراكة **او شرط كون التبن احدهما**
والحب للآخر لانه يقطع الشراكة في الحب وهو المقصود **او شرط تنصيف الحب والتبن لغير**
رب البذر حيث يفسد لانه شرط محالف لمقتضى العقد وهو يؤدى الى قطع الشراكة اذ ربما
ينصيب آفة فلا ينفق الحب فلا يخرج الا التبن ولو شرط الحب نصفين ولم يتعرضا للتبن
او شرط الحب نصفين **وجعلناه** اي التبن **لرب البذر** صححت اما الاولى فلا نهما شرطا
الشراكة فيما هو المقصود والسكوت عن التبع لا يوجب فساد العقد في الاصل والثانية فلا نه
شرط موافق لحكم العقد لانه غناء ملكه **واذا فسدت** اي المزارعة **فالحاج لرب البذر**
لانه غناء ملكه والفرع يملك ملك الاصل وانما يستحق الآخر بالتسمية فاذا فسدت كان
الغناء كله لرب البذر **والآخر اجر مثل عمله او اجر مثل ارضه** يعني ان كان البذر من صاحب
الارض فللعامل اجر مثل وان كان من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه
فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل اجر مثل لا يؤاد على المسمى لانه رضى بسقوط
الزيادة ولو كان رب البذر العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه لاستيفائه مثله
الارض بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذ لا مثل لها فاذا صح **فالمشروط** اي الواجب
هو المشروط للصحة **الا للترام ولا شئ للعامل ان لم يخرج** اي الارض شيئا لانه يستحقه شراكة
ولا شراكة في غير الخارج **ويجبر العامل ان ابي لارب البذر** يعني اذا عقدت المزارعة
فامتنع من العمل رب البذر فله ذلك لانه لا يتوصل الى الوفاء بالعقد الا بتلاف البذر
وفيه ضرر يلزمه فلا يجبر عليه كالمواستأجر اجيرا لهدم داره وفي الكفاية هذا **قبل القاية**
وبعد يجبر وان امتنع العامل اجبره الحاكم على العمل لان القاء الوفاء به ممكن بلا ضرر
بالحق فلزم العقد كما سائر الاجارات الا اذا كان له عذر يفسخ به الاجارة كالمرض
ففسخ به المزارعة **ولو ابي رب البذر والارض له وقد كثر العامل فلا شئ له**
في عمل الكراب **قضاء** لان عمله انما يتقوم بالعقد والعقد فاسد العمل مجزئ من الخارج
ولا خارج بعد **ويسترضى ديانة** يعني انما ذكر جواب في القضاء فاما فيما بينه وبين ربه

بما لا يفسد العقد

صح

ربه فيلزمه ان يعطى العامل اجر مثل عمله لانه انما استعمل باقامة هذه الاعمال ليحصل
له نصيبه من الخارج فاذا اخذ الارض منه فقد غرر والتخريف مدفوع فيقتضى بان
يطلب رضاه **ويطلى** اي المزارعة **بموت احد هما** اي العاقدين كماله الاجارة **فلو**
ثلاث سنين فلما ثبت في الاولى ومات صاحب الارض قبل ادراك ترك اي الزرع
في يد المزارع ادراكه وقسم على الشرط وبطلت اي المزارعة **في السنين الاخر**
بين لان في ابقاء العقد في السنة الاولى مراعاة حق المزارع والورثة وفي القطع ابطالا
لحق العامل لانه كان الابقاء اولى واما في الاخرين فلا حاجة الى الابقاء اذ لم يثبت
الحق للمزارعة في شئ بعد فعلها بالقياس **فتمت المدة قبل ادراكه فعلى المزارع اجر**
مثل نصيبه من الارض حتى يدرك الزرع لانه استوفى منفعة بعض الارض للتربية
حصته فيها الى وقت الادراك **ونفقته** اي نفقة الزرع كاجراسق والحفاظة
والحصار والوقاع والدوس والتذرية **عليها** بقدر حقوقها حتى يدرك كنفقة
العبد المشترك العاجز عن الكسب **وفي موت احد هما قبل ادراك الزرع** **تكون** اي
الزرع في مكانه **اي ادراكه ولا شئ على المزارع** لانا ابقينا عقد الاجارة ههنا استحقاقا
لبقاء مدة الاجارة فامكن استمرار العامل او وارثه على ما كان عليه من العمل اتمافي
الاول فلا يمكن الابقاء لانقضاء المدة **انفق احد هما على الزرع بلا امر صاحبه** او
امور قاض **فهو متطوع** في الاتفاق لان كل واحد منهما غير مجبور على الاتفاق فصار
كالدار المشتركة بينهما اذا استمرت فانفق احدهما في مرتها بلا امر كان متطوعا
وتفسخ اي المزارعة **بدين يوجب اليه** اي بيع الارض كماله الاجارة وليس للعامل
ان يطالبه بما كسب الارض وحفر الآبار وسوى مسنأة بشئ اذ لا يجوز ان يطالبه
بالمسمى وهو الخارج لانه معدوم ولا باجر المثل لانه انما يجب عند فساد العقد ولم يفسد
ولو ثبت اي الزرع لم تبع اي الارض **قبل استحصاده** اي الزرع لان في البيع ابطال
حق المزارع والتاخير اولى من الابطال ويجزئ القاض ان جبه لانه جزء الظلم
لانه ممنوع عن بيع الارض فلم يكن ظالما **كتاب المساقات** هي لغة مفاعلة من

من السقي وغيره **دفع الشجر الى من يصلح** بجزء من ثمره وهي كالمزارعة في انها باطلا
عندنا في حنفية رحمة الله خلافا لهما وان الفتوى على صحتها وشروطها كشر وطها المكنة
ههنا كالمسألة العاقدين وبيان نصيب العامل والتخلف بين الاشجار والعامل
والشركة في الخارج وما عدا ذلك من الشروط المذكورة فيها لا يجري ههنا فتصح بلا ذكر المدة
والقياس ان لا تصح لانها اجارة بمعنى كالمزارعة وتصح استحسانا ويصح على اول غير
يخرج اذ لا دوران الثمر وقت معين قلما يتفاوت **وتفد ان لم يخرج** الى في هذه الا
السنة لعدم تناول العقد غير هذه السنة فكانها نصا على ذلك ذكره تاج الشريعة
الاذا دفع استثناء من قوله فيصح بلا ذكر المدة **غروا ساء ارض لم تبلغ** الى تلك الغراس
التمر على ان يصلحها فخرج كان بينهما نصفين حيث تفد ان لم يذكر سنين معلومة
ذكره قاضي خان اودفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم الوقت فانها
تفد لان اصول الرطبة كالغراس بخلاف رطبة لبغاها غاية كسنة اشهر مثلا
حيث يجوز ويصح على اول جرة اي قطع يكون اي يحصل ذلك الاول لا ما بعده دفع
رطبة انتهى جازها على ان يقوم عليها **يخرج بذر** ويكون الى البذر بينهما
نصفين جاز بلا ذكر وقت استحسانا لان الادراك وقتا معلوما عند المزارعين و
البذر انما يحصل بعمل العامل فاشتراط المناصفة فيه يكون صحيحا **والرطبة لصاحبها**
اذ لا اثر فيه لعمل العامل ولو شرط تنصيفها **فدت** لاشتراط الشركة فيها وهو حاصل
قبلها **ذكر مئة لا يخرج التمر فيها** بان دفع الارض لغيره الكرم سنة او سنتين
بعض الخارج فانه يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج التمر فيها **تفد** لان المقصود
بالمساقات الشركة في الخارج وهذا الشرط يمنع المقصود فيكون مفدا للعقد
وذكر مئة قد يخرج التمر فيها وقد لا اي لا يخرج لا اي لا يفد فاعلم العلم بفوات المقصود
بل هو متواتر في كل مزارعة ومساقات بان يصطلم الزرع او التمر افة سماوية **فلو خرج**
اي التمر في وقت سمي **فصل الشرط لصحة العقد** **والا** اي وان لم يخرج فيه بل تأخر عنه ف
العقد اذ تبين انها سمي مدة لا يخرج التمر فيها فلو علم ذلك ابتداء لان العقد فاسدا هكذا

كذا اذا تبين انتهاء واقف فللعامل اجر المثل كلف المزارعة تصح اي المساقاة في
الكرم والشجر والبقول واصول الباذنجان والخل ولوصلية فيه **غروا** لم يدرك
حتى لو كان مدركا لم تصح العقد اذ لا يكون حينئذ ^{بطلان} العمل العامل اثر كالمزارعة وعند
الشافعي لا يجوز المساقات الا في الخلل والكرم دفع ارضا سنين معلومة على ان يغرسها
اشجارا وتكون هي اي الاشجار والارض بينهما نصفين **فدت** لاشتراط الشركة
فيما كان حاصلا قبل الشركة لا بعد وهو الارض فان غرسها اي العامل الارض غروا
من عنده فاخرجت ثمرها كان الكل لصاحب الارض وللغراس عليه قيمة غراسه
واجر مثل عمله لان صاحب الارض استاجر العامل ليحصل ارضه بستانا بالآلات نفسه
على ان يكون اجره نصف البستان الذي يظهر بعمل والآلة له فيكون في معنى قفيل
الطمان انتهى عنه فيكون فاسدا ثم الغراس ملك للغراس وقد تعذر رده في عليه
لا تصالها بالارض فيجب قيمتها واجر مثل عمله لانه لا يدخل في قيمة الغراس لقوتها
بنفسها **تبطل** اي المساقاة بموت احد **وما مضى مدتها والتمري** هذا قيد لصورة الموت
ومضى المدة وانما بطلت لان صاحب الارض استاجر العامل بقبض الخارج ولو استأجر
بدراهم بطلت الاجارة بموت احد **فكذا** اذا استأجره بعض الخارج **فلومات صاحب**
الارض فللعامل القيام عليه حتى يدرك الثمر وان وصلية كرمه ورثته صاحب الارض
لان في انتقاض العقد بموته اضرارا بالعامل وابطالا لما كان مستحقا له بالعقد وهو
ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتقض العقد تكلف الجذاذ قبل
الادراك وفيه ضرر عليه واذا جاز نقص الاجارة لدفع الضرر فلان يجوز ابقاؤه
لو فيه كان اولى **فان مات العامل فلورثته القيام عليه وان كرمه صاحب**
الارض لانهم قايئون مقامه وقد كان له وفيه نظر للجانبين **فان ماتا فالخيار في**
القيام عليه او تركه **الي ورثته العامل** لقيامهم مقامه وقد كانه يفعل حتى يبلغ الثمر
ويكون بينهما على السواء لان في الامور بالجذاذ قبل الادراك اضرارا بهما والضرر مدفوع
كما هو ولا يفسخ **الا بعد** كما في الاجارات ومنه كون العامل عاجزا عن العمل

لم يجهز هذا الخبر بعد موت صاحب الارض فكيف يكون له رثته
وان لم يمت احد جانبي العقد اي مدة مساقاة فالتامر المساقاة
على ما كان عليه

فانها لو لم تفسح لزمه استجار الاجراء فيلحق به ضرر لم يلزمه بعقد المساقاة وقد مر
ان الضرر مدفوع او كون العامل سارقا يخاف عاقبته اي غر الشجر او سقفة السقف
بالخربك جمع سقفة وهي غصن الخلل كذا في الصحاح **كتاب الدعوى** اورده عقيب
المعاملات لانها يترتب عليها في الوجود وهي لغة قول يقصد به الانسان ايجاب
حق على غيره والتمها للتأنيث فلا تنقون وجمعها دعاوى تسكن بفتح الواو وكفتوى
وقناوى وشرعا **مطالبة حق** من حقوق العباد **عند من** وهو القاضي له **الخلاص**
اي تخلصه من المدعى عليه **اذا ثبت والمدعى من اذا ترك ترك** اي لا يجبر على الخصم
اذا تركها ولما كان هذا متناولا للاغلب من المتنازعين فعلا احتزر عنه بقوله
من المتنازعين قولا ولما كان هذا متناولا للمتنازعين في المباحة احتزر عنه بقوله
في الحق اي حق العبد **والمدعى عليه بخلافه** اي يجبر على الخصومة اذا تركها فانطبق
الحق على المجدود وقد اختلفت عبارات المسارح المشايخ في حقه والصحيح ما
ذكره هنا قيل المدعى عليه وهو المتكبر والآخر هو المدعى قالوا هذا صحيح ولكن الشان
في معرفة لان العبرة للمعان دون الصور والمباني فان الكلام قد يوجد من الشخص
في صورة الدعوى وهو انكار معنى كالودع المودع اذا ادعى رد الوديعة او هلاكها
انه لا يلزم رد ولا ضمان ولا يخلط به انه رد لان العين ابدأ يكون على النفي **وركنها**
اي ركن الدعوى **اضافة الحق الى نفسه** ان كان اصلا **واي من تائب** اي المدعى
منابه كانه الوكيل واب الصغير ووصيه **عند النزاع** متعلق باضافة الحق **وايها**
اي الدعوى **العاقل** خرج به المجنون **المجتز** خرج به الصبي الغير المميز قال الاثر وشي
في جامع احكام الصفار الدعوى من الصبي المجز عليه غير صحيحة اما الصبي المأذون
له فدعواه صحيحة وان كان مدعا عليه فغيره ايضا صحيح بشرط جوازها في مجلس
القاضي فان الدعوى في مجلس غيره لا تقع حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه **وحكمها**
جواب الجواب على الخصم وهو المدعى عليه حتى اذا امتنع عنه اجبره القاضي عليه
وانما تفتح اي الدعوى **اذا التزم** شيئا على الخصم **بعد ثبوتها** والا كان عبثا لا يقدم

فانها لو لم تفسح لزمه استجار الاجراء فيلحق به ضرر لم يلزمه بعقد المساقاة وقد مر ان الضرر مدفوع او كون العامل سارقا يخاف عاقبته اي غر الشجر او سقفة السقف

منه

لا يقدم عليه عاقل **وعلم المدعى** عطف على التزم اي صار ما يدعيه معلوما وبين
ذلك بقوله **فلو كان** ما يدعيه **منقولا في بد الخصم ذكر** اي مدعيه معلوما **انه في يده**
بغير حق فان الشيء قد يكون في يد غير المالك بحق كالرهن في يد المهرن والمبيع في يد
البائع لاجل قبض الثمن قال صدر الشريعة بهذه العلة تشمل العقار ايضا فلا ادري
ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم اقول دراية وجهه موقوفة على مقدمتين ستمتين
احدهما ان دعوى الاعيان لا يصح الا على ذي اليد كما قال في الهداية انما ينتصب خصما
اذا كان في يده والثانية ان الشبهة معبرة يجب دفعها لا الشبهة كمالا قالوا ان
شبهة الربو ملحق بالحقيقة لا الشبهة الشبهة اذا عرفتها فاعلم ان في ثبوت اليد على
العقار شبهة تكون غير مشأية بخلاف المنقول فانه فيه مشاهد فوجب دفعها في
دعوى العقار باثباته بالبيينة لتصح الدعوى وبعد ثبوتها يكون احتمال كون اليد لغير
المالك شبهة الشبهة فلا يعتبر واما اليد في المنقول فلكونه مشأية لا يحتاج اليها اثبات
لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك فوجب دفعها ليصح الدعوى **وطلب** عطف على ذكر
احضاره اي احضار ما يدعيه **ان امكن لشاره في الدعوى والشهادة** لان
الاعلام باقضى ما يمكن شرط وذا في المنقولات بالاشارة لانها تبلغ اسباب التعريف
حتى لو قالوا في المنقولات التي يتعذر نقلها كالرخام مثلا حضر الحاكم عنده او بعث امينا
وذكر قيمة ان تعذر اي احضاره ليصير المدعى معلوما لان الاعيان تتفاوت
والشرط ان يكون الدعوى في المعلوم وقد تعذر مشأية فوجب ذكر قيمة لانها
خلف عنه قال الفقيه ابو الليث بشرط مع ذكر القيمة ذكره الذكورة والاثوثة قال
قاضي حان وصاحب الذخيرة ان كان العين غائبا وادعى انه في يد المدعى عليه فانكر
ان يبين المدعى قيمة وصفته تسع دعواه وتقبل بيئته **ولو قال غصبت مني عين**
كذا ولا ادري قيمة قالوا يسمع قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبت مني
عين كذا ولا ادري اهو هالك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكره عامة اكتب انه
تسعى دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرر به
تضرر

بالحق لا بد ان يكون المدعى عليه في الدعوى

اقول فائدة صحيحة الدعوى مع هذه الجمل الفاحشة توجه اليه على الخصم اذا انكر والجبر
على البيان اذا اقر ونكل عن البيان فليتا مل فان كلام الكافي لا يكون كافيا لانه التحقيق
الحمد لله على التوفيق ولو كان ما يدعيه **عقاراً ذكر حدوده** الاربعة لتعذر التعريف
بالاشارة لانه مما لا ينقل فيصار الى التحديد لان العقار يعرف به **وكفى الثلاثة** وقال
ذو الرلان التعريف لم يتم ولنا ان الاكثر حكم الكل **الا ان يغلط في الحد الرابع** لان الله
يختلف به بخلاف تركه **كذا الشهادة** اي يشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة
وان ذكروا ثلاثة من الحدود في الشهادة قبلت شهادتهم عندنا خلافا لفرقروان كان
الرجل مشهورا يكتفى بذكره وفي الدار لابد من التحديد وان كانت مشهورة عندنا جيفة
وعندنا لا يشترط لان الشهرة مغنية عنه وله ان قد رقا لا يصير معلوماً الا بالتحديد
وذكر ايضا بطالبه لان المطالبة حق المدعي فلا بد من طلبه **وذكر ايضا انه في**
يد المدعى عليه لانه انما يصير خصما بكونه في يده **وهو اي كونه في يده لا يثبت بتبصا** **دعوا**
على انه في يده **بل يثبت بالبينة او علم القاضى** لاحتمال كونه العقار في يد غيرهما
وقد تصادقا على ذلك بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهدة كما مر في العادة اذ يد
عينه في يد رجل واراد احضاره في مجلس الحكم فافكر المدعى عليه ان يكون في يده
في المدعى بشا يدين شهادته ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ
بسنة هل سمع وهل يجبر المدعى عليه على احضاره بهذه البينة ام لا كانت
واقعة الفتوى وينبغي ان يقبل لانه ثبت يده في زمان الماضي ولم يثبت خروجه من
يده وقد وقع الشك في زوال اليد فيثبت اليد مالم يوجد المزيل قال شمس الائمة
الكلواني ومن المنقولات مالم يمكن احضاره عند القاضى كالصبرة عن الطعام والقطيع
من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان يستر له
الحضور وكان مأذونا بالاستخلاف يبعث حليفه الى ذلك الموضع وهو قاطع
ما اذا كان القاضي مجلس في داره ووقع الدعوى في جبل ولا يسبح باب داره فانه يخرج
الى باب داره ويأمر نايبه حتى يخرج ليشير اليه الشهود بحضرة وفي القدوري اذا كان

اذا كان المدعى بشا يتعذر نقله كالرجاء فالحكم فيه بالخيار ان شاء حضر وان شاء بعث
امينا كذا في الذخيرة وذكر القاضي امام ظهر الدين ان هذا انما يستقيم اذا كان العين المدعى
في المصرا اما اذا كان خارج المصركيف يعقضي به القاضي والمصير شرط لجواز القضاء في ظاهر
الرواية فطريقه ان يبعث واحدا من اعدائه حتى يسمع الدعوى والبينة ويعقضي ثم بعد
ذلك يعقضي قضاؤه **ولو كان ما يدعيه ديناً في الذمة ذكر حجه** كالدراهم والدنانير والبر
والشعير ونحوها **وقد ر** كما في الن وقبيل وقبيلين ونحوها فان الدين لا يعرف
الا بذلك **وذكر ايضا مطالبته** بم لامرانه **حقه واذا حجت** اي الدعوى **القاضي عنها**
ليفتح وجه الحكم اذا الحكم بالبينة بخالف الحكم بالاقرار ومعنى سؤاله ان يقول ان خصمك
ادعى عليك كذا او كذا فاذا اتفق **فان اقر** اي الخصم **الزم** اي القاضي **بموجب** لم يبق قضي
او حكم لما قال في الكافي ان اطلاق لفظ القضاء يوسع لان الاقرار حجة بنفسه ولا يتوقف
على القضاء فكان الحكم من القاضي الزاماً للخروج عن موجب ما قرره بخلاف البينة
على دعواه لان الاصل في فصل الخصومة البينة **وان انكر** اي الخصم **سأل** اي القاضي
المدعى بينة لان البنى على المدعى عليه وسلم قال للمدعى الك بينة فقال لا فقال لك بينة
سأل ورتب اليه على عدم البينة فلا بد من السؤال عنها ليتمكن من الاستحلاف **فان**
اقامها اي البينة **فرض عليه** لانه يؤخذ دعواه بالبينة فهي فعل من البيان فانها دلالة و
واضحة يظهر بها الحق عن الباطل **والا** اي وان لم يقرها بل عجز عن اقامتها **حلف** اي
القاضي **الخصم بطلبه** اي طلب المدعي لان الحلف حقه ولهذا اضيف اليه بحرف اللام
في الحديث وجه كونه حقا له ان المنكر قصد انواء حقه على رعه بالانكار فكيف انشاع من
انواء نفسه باليمين الكاذبة وهي الغفوس ان كان كاذبا كما يزعم وهو اعظم من انوار
المال ويحصل للحالف الثواب بذكر الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم فلا بد
ان يكون النكول في مجلس القضاء لان المتعبر عين قاطع للخصومة ولا عبرة لليمين
عند غيره وهل يشترط القضاء على فور النكول فيه اختلاف ثم اذا حلف المدعى عليه فا
فالمدعى على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له ان يخاضع مالم يقر البينة على وفق دعواه

سأل مح

مدعى عليه

فان وجدنا قايما وقضى له بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمعون بها بعد اليمين
ويقولون يترجح جانب صدقه باليمين فلا يقبل بيته المدعى وهذا القول ليس بشئ
لان عمر رضي الله عنه قبل البيعة من المدعى بعد اليمين المتكررة وكان مخرج رضي الله عنه يقول
اليمين الفاجرة احق ان ترد من البيعة العادلة وهل يظهر كذب المتكذب باقامة البيعة
والصواب انه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الربيعي **فان نكل** اي قال
لا احلف مرة **وسكت بلا آفة** من طريش او خريس فانه نكل حكما **وقضى صح** لان اليمين
واجبة عليه لقوله صلى الله عليه وسلم واليمين على من اكر ترك هذا الواجب بالنكول
دليل على انه باذل او مقر واللا لا قدم على اليمين بقبضها عن عمدة الواجب ودفعها
للغير عن نفسه بهذا المدعى او الاقرار به والشرع الزم التورع عن اليمين الكاذبة
دون التورع عن اليمين الصادقة فتترجح هذا الجانب على جانب التورع في نكوله
وهو اي القضاء **بعد عرض اليمين** اي عرض القاضي اليمين على الخصم بان يقول
ان لم تحلف احكم عليك **ثلاثا احوط** لاحتمال ان يحلف بعد مرة او مرتين **ولا عبرة**
بعد القضاء لقوله اخلف لانه ابطال حقه بالنكول فلا ينقض به القضاء **ويجوز**
اي قوله اخلف **قبل الحكم وتوقف العرض ثلاثا** اذا يلزم منه نقض القضاء ولا
فاد آخر **ولا يرد اليمين على المدعى وان نكل خصمه** وعند الشافعي رضي الله عنه
ان لم يكن للمدعى بيعة اصلا وحلف القاضي المدعى عليه فنكل مرة اليمين على المدعى فان
حلف قضى به والا انقطعت المنازعة بينهما لان الظاهر صار شأنا للمدعى بنكوله
فيعتبر يمينه كالمدعى عليه وكذا اذا اقام المدعى شاهدا واحدا وعجز عن اقامة شاهد آخر
فانه يرد اليمين عليه ان حلف قضى له بما ادعى وان نكل لا يقضى له بشئ لانه صلى الله عليه
وسلم قضى بشاهد ويمين وعندنا يستحلف المدعى عليه فقط ويقضى عليه بالنكول لقوله
صلى الله عليه وسلم البيعة للمدعى واليمين على من اكر ومطلق التقيم يقتضي انتفاء مشاركة
كل واحد منهما عن قسم صاحبه فيدل على ان جنس الايمان في جانب المدعى عليه ولا يمين
في جانب المدعى اذا لام في اليمين للاستغراق فمن جعل الايمان جهة للمدعى فقد خالف

غنية ثابت

حالف النقص وحديث الشاهد واليمين غريب ومار وبناه مشهور تلقته الائمة بالقبول
حتى صار في حيز التواتر فلا يعارضه عيان يحيى بن معين قدرة كذا في الكافي **ويقال**
اي المدعى عليه **لا اقر ولا انكر حبه** القاضي حتى يقر او ينكر لانه ظالم فخر او له الجبس
ادعي اي رجل على آخر ما لا فانكر اي المدعى عليه فاصطلى عا ان يحلف المدعى عليه **ويروى**
من المال فحلف فالصلح باطل وهو اي المدعى على دعواه ان اقام بيعة تسمع وان
لم يقرها وانحلف يحلفه القاضي لولا ان لو لم يكن الحلف الاول حين الصلح **عنده** فان
التحليف عند غير القاضي لا يعتبر كما ان النكول عند غيره لا يوجب الحق لان المعتبر عند
قاطعة الخصومة واليمين عند غير القاضي غير قاطعة **ولو كان الحلف الاول عنده كفى**
لا يحلف ثانيا كذا الواصطي ان للمدعى لو حلف فالخصم ضامن وحلف اي المدعى
لم يضمن ان الخصم كذا في العبادية **لا تحليف في نكاح** بان ادعى رجل على امرأة او على غيره
نكاحا والآخر منكر **ورجعة** بان ادعت عليه او هو عليها بعد العدة انه راجعها في
العدة وانكر الآخر **وفي ابلاء** بان ادعى المولى عليها او هو عليه بعد المدة انه قاتل المدة
وانكر الآخر **واسيلا** بان ادعت امه على سيدتها انها ولدت منه هذا الولد او ولدت
ولدا قدماء او اسقطت سقطا مستبين الخلق منه وانكر المولى ولا يثنى من الجانب
الآخر اذ لو ادعى المولى ثبت الاسيلا باقراره ولا يعتبر انكاره **ورق** بان ادعى على
بجهول النسب انه عبده او ادعى المجهول انه عبده وانكر الآخر **ونسب** بان ادعى على مجهول
النسب انه ابنه او هو يدعي عليه والآخر ينكر **ولاء** بان ادعى على معروف الرق انه
معتقه او مولاه او دعي المعروف ذلك عليه او كان ذلك في ولاء المولاة والآخر ينكر
وحد سواء كان ذلك حذاه هو خالص حق الله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر وحد السرقة
او ديار بين الحيتين كحد القذف حتى ان من ادعى على آخر انه قذفه وانكر القاذف لا يستحق
لان الغالب فيه حق الله عندنا فالحق بالحدود الحاصلة لله تعالى واما في السرقة فلان السا
يستحق لاجل المال اذا اراد المالك اخذ المال لا القطع فيقال له دعي ذكر السرقة وادعي
تناول مالك فيكون لك عليه يمين قال في النهاية لا يستحق في الحدود بالاجماع الا اذا تضمن

حقاً بأن علق عتق عبده بالزنا وقال أن زنت فانت حر فادعى العبد انه ذني ولا يثبت
 له عليه يستلزم المولى حتى اذا نكل يثبت العتق لا الزنا **وللعان** بان تدعى المرأة القذف
 بالزنا وجوب اللعان وهو ينكر جميع ما ذكر قول ابي حنيفة وقال لا يستلزم فيها كلها
 الا في الحد واللعان لان هذه حقوق يثبت بالشهادتين فيجوز فيها الاختلاف كالا موال
 بخلاف الحدود وهذا لان فائدة الحلف ظهور الحق بالنكول والنكول اقرار لان الحلف
 لما وجب فتركه دليل على انه باذل ومقر ولا يمكن ان يجعل باذلاً لان النكول يعتبر من
 الماذون والمكاتب وهما لا يمكن البذل فيجعل مقراً ضرورة والاقرار يحكي في
 هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة لانه سكوت في نفسه والسكوت محتمل فلا يكون
 حجة فيما يسقط بالشهادتين واللعان حد الاذواج فاشبه حد القذف ولنا ان النكول
 بذل واباحة اذ لو حمل على الاقرار كذبناه في الانكار ولو جعل بذلاً قطع الخصومة
 بلا كذب فكان هذا أولى صيانة للمسلم عن ان يظن به الكذب وهذه حقوق لا يحرك
 فيها البذل فلا يقضى فيها بالنكول كالتصاص في النفس بخلاف الاموال وذلك لان
 المرأة لو قالت مثلاً لا كذا بيني وبينك ولكني بذلت نفسي لك لم يصح كلامها وكذا ساير
 الامثلة فالحاصل ان كل محل يقبل الاباحة بالاذن ابتداء يقضى عليه بنكوله وما لا فلا
 قال قاضي حان الفتوى على قولها وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعى عليه فان رآه
 معتمداً يحلفه ويأخذ بقوله وان كان مظلوماً لا يحلفه اخذاً بقوله كذا في الكافي
وحلف السارق وان نكل ضمن ولم يقطع لانه في السرقة يدعى المال والحد واجب
 الحد لا يجامعه الشبهة بخلاف ايجاب المال فيثبت به كما يثبت بشهادة رجل وامرأتين
 حيث لا يثبت القطع ويضمن المال كذا الزوج اذا ادعت طلاقاً قبل الدخول
 يعني اذا ادعت الزوجة طلاقاً قبل الدخول وكحلف الزوج فان نكل ضمن نصف
مهرها عند المهر لان الاختلاف يحكي في الطلاق اتفاقاً خصوصاً اذا كان المقصود المال
 لانه دعوى المال حقيقة فيثبت بنكوله المال لا الكفاح **وكذا النسب اذا ادعى حقاً**
 يعني يحلف في دعوى النسب اذا ادعى حقاً **كارت ونفقة** بان ادعى رجل على رجل انه اخو

اخوه ومات ابوهما وترك مالا في يد المدعى عليه او طلب من القاضي فرض النفقة
 على المدعى عليه بسبب الاخوة فانه يستلزم على النسب بالاجماع فان حلف برأوان نكل
 قضى بالمال والنفقة لا النسب **ونحوه التقيط** بان كان صبي في يد رجل التقيط وهو
 هو لا يعتبر عن نفسه فادعت امرأة حرة الاصل انه اخوها تريد قصر يد الملقط
 لما لها من حق الحضنة وادعت استخلافه فنكل يثبت به لها حق نقل الصبي الى حرمها
 ولا يثبت النسب **وعتق بالملك** بان ادعى عبداً على مولاه انه معتق لانه اخوه واختلف
 فان حلف برأوان نكل قضى بالعتق لا النسب **وامتناع الرجوع في الهبة** بان اراد الوهب
 الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك فان المدعى عليه يستلزم على ما يدعي عليه
 من النسب بالاجماع **فان نكل في الصورة المذكورة ثبت الحق** لا يصح الاقرار به **والاى**
 يعني الارث والنفقة والحجر والعتق وامتناع الرجوع لا النسب **ان كان** اى النسب
 نسباً لا يصح الاقرار به **والاى** وان كان نسباً يصح الاقرار به **فعلى الخلاف** يعني
 يستلزم في النسب المجرى عندهما اذا كان نسباً يثبت باقراره بانه ان اقرار الرجل
 يصح بالاب والابن والزوجة والمولى واقرار المرأة يصح بالاب والزوج والمولى
 ولا يصح بالابن اذ فيه تحيل النسب على الغير فكان اقرارها على الغير فلا يصح فلو ادعى
 رجل انه ابوه او ابنه ولم يدع مالا يستلزم عندهما لانه لو اقر به يثبت فيستلزم
 لوجبه النكول الذي هو اقرار وان ادعى انه اخوه او عمه او نحو ذلك لا يستلزم المدعى
 عليه لانه لو اقر به لا يثبت لان فيه تحيل النسب على الغير **يحلف منكر القود** يعني ادعى
 على غيره قصاصاً في النفس او في ماله فانكرا استلزم اجماعاً **فان نكل في**
النفس لم يقض بقتل ولا دية بل يحبس حتى يقرأ ويحلف وفيما دونها يقتصر عند
 ابي حنيفة وعندهما يلزمه الدية فيما ولا يقض بالقصاص لان المقصود فيما دون
 النفس عقوبة تدبر بالاشهاد ولا يثبت بالنكول كالتصاص في النفس لان النكول
 وان كان اقراً عندهما ففيه شبهة العدم لانه امتنع عن اليمين تورعاً عن اليمين الصادقة
 لا يكون اقراً بل يكون بذلاً واذا امتنع التوديع الدية وله ان الطرف محل البذل

فُسُوْفِي بالتكول كالمال فان الاطراف يُسَكُّ بها مسك الاموال لانها خلقت وقاية
للفس كالمال فيجري فيها البذل بخلاف النفس **ويُحْلَفُ في التعزير** يعني اذا ادعى على آخر
ما يوجب التعزير واراد تخليفه اذا انكر فالقاضي يحلفه لان التعزير يحض حق العبد
ولهذا يملك العبد اسقاطه بالعفو ولا يمنع الصغر وجوبه ومن عليه التعزير اذا
مكن صاحب الحق منه اقامه ولو كان حق الله تعالى لكان هذه الاحكام على عكس
هذا والاستحلاف يجري في حقوق العباد سواء كانت عقوبة او مالا فان **تكل عذر**
لان التعزير يثبت بالشبهات في ازان يقتضي فيه بالتكول **قال** اي المدعى **ليتيه حاضرة**
في المص **واستحلف الخصم لا يحلف** قيد بالمصر لانها اذا حضرت في مجلس الحكم لا
يحلف اتفاقا كذا في النهاية **ويكفل بنفسه ثلاثة ايام** ليلا يغيب ويطلق حق المدعى
ويجب ان يكون الكفيل معروف الدار لتحصل قابلية التكفل ولا بد للتكفل من قوله
لي يتيه حاضرة في المصرح لو قال لا يتيه لي او شهودي غيب لا يكفل اذ لا قابلية فيه
فان اتي ان يعطيه كفيل **لازم** اي دار مصر حيث سارحت لا يغيب **ولا زم الغيب**
اي لكان الخصم غيبا **ولا يكفل** اي الغيب **الا في آخر المجلس** لان في اخذ الكفيل والملازمة
زيادة على قدر المجلس اضرارا بالغيب لمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا القدر ظاهرا
والحلف بالله تعالى دون غيره لقوله عليه الصلوة والسلام لا تحلفوا بآبائكم ولا
بالطوائم فمن كان منكم حالفا فليحلف بالله وليذر **الطلاق والعناق** لما روي
الا اذا اتى الخصم يعني جاز للقاضي ان يحلفه بالطلاق والعناق لقوله المبالاة باليمين
بالله تعالى زمانا **كأن اذا نكل لا يقضي** واذا قضى لم ينفذ ذكره الزبلي وشيخ الهادي
ويحلف اي اليمين **بصفاته** تعالى كأن يقول قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب
والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من ما تعلم من العلانية ما غفلان هذا عليك ولا عليك
هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وللحلف ان يزيد في التخليط على
هذا وان ينقص منه لكنه يحاط فلا يذكر بلفظ الواو ولا يكرر عليه اليمين اذا لازم
عليه يمين واحدة ولا ان يحلف ويقول بالله تعالى او والله لان المقصود منه التكول

لكن

حفظ

التكول واحوال الناس فيه مختلفة فمنهم من تمنع اذا غلظ عليه اليمين ويخاسر اذ لم
تغلظ فكان الراي فيه الى القاضي وقيل لا يغلظ على المعروف بالصلوة ويغلف على
غيره وقيل يغلف في الخطير من المال لا الحقيق **لاي لا يغلف بالزمان والمكان** وعند
الشافعي يغلف بهما اما الاول فان يكون بعد صلوة العصر يوم الجمعة واما الثاني فبان
يكون في المص الحامع عند المنبر **وحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى**
والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى **والمجوسي بالله الذي خلق النار**
فيغلف على كل واحد بما يعتقد تغليب اليمين به ليكون رادعا له عن الاقدام على اليمين
الكاذبة وعن اي حيلة انه لا يحلف الا بالله حالما يتبادر عن شريك الغير معه في التعظيم
وذكر الحنفية انه لا يحلف غير اليهودي والنصراني الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لما
في ذكر النار في اليمين من تعظيم النار لان اليمين مشربة ولا ينبغي ان تعظم النار بخلاف
التوراة والانجيل لان كتب الله تعالى واجبه التعظيم **ولا يحلف الوثني الا بالله** الا
الكفرة كلهم مع افتراق مللهم يقررون بالله تعالى قال الله تعالى ولئن سألتم من خلق
السموات والارض ليقولن الله كذا في الكافي **ولا يحلفون في معايدهم** لان فيه تعظيمها
ويحلف على الحاصل في سب يرتفع كالبيع والنكاح والطلاق والغضب والتعزير
وبين الخليف بقوله **بالله ما بينكم ابيع قائم او نكاح قائم الان او ما هي باين منك الان**
او ما يجب عليك ردة الان او ما يجب عليك حق التعزير الان لا اي لا يحلف على
السب وبينه بقوله **ما بعته ونحوه** اي ما نكحها وما طلقها وما غصبته وما شتمته
الاصل ان الدعوى اذا وقعت في سب يرتفع بعد وقوعه كالبيع ونظائره فان
اليمين تكون على اصل لا على السب عند اي حيلة ومحررهما الله حتى اذا ادعى انه
ابتاع من هذا عبدا بالف فحلف بالله ما بينكم ابيع قائم ولا يحلف بالله ما بعته فله
فعله باع ثم قال كذا النكاح وغيره ثم الخليف على الحاصل لا السب هو الاصل عند
اذا كان سببا يرتفع بوافع **الا اذا كان فيه** اي في الحلف على الحاصل **قرن النظر للمدعى**
فيحلف على السب اجماعا كدعوى شفعة بالجوار ونفقة مبتوتة فانه اذا ادعى

بكماس

عندنا

شفعة بالجوار والمشتري عن لبراهان كان شافعيًا فانه يحلف على السبب اذ لو
حلف على الحاصل بالله ما هو مستحق للشفعة يصدق في عينة في اعتقاده فينفوت النظر
في حق المدعي وكذا ادعت مستوتة نفقة والزواج ممن لا براهان كونه شافعيًا فانه يحلف
على السبب اذ لو حلف على الحاصل بالله ما لها عليك النفقة يصدق في عينة في اعتقاده
فينفوت النظر في حق المدعي **ويحلف على سبب لا ترتفع** برفع بعد ثبوته لا على
الحاصل اجماعا **كعبه مسلم يدعي عتقه** فانه اذا ادعى عتقه على مولاه وحججه المولي يحلف
على السبب بالله ما اعتقه لعدم الضرورة اليه التحليف على الحاصل اذ لا يجوز ان
يعود الرق بعد العتق **سما بخلاف الامة والعبد الكافر** حيث يحلف فيها على
الحاصل اي ما هي حرة او ما هو حر في الحال لا مكان تكرر الرق على الامة بالردة
والحق والسبي والعبد الكافر ينقض العهد والحق ولا يتكرر على العبد المسلم
استحلف خصمه فقال حلفتني مرة فقام البينة تقبل يعني ادعى على آخر ما لا فأنكر
واراد المدعي تحليفه فقال المدعى عليه انك حلفتني على هذه الدعوى عند قاضي
بلد كذا فأنكر المدعي ذلك فاقام المدعى عليه بينة على ذلك **تقبل ولو لا** اي ان
لم يكن له بينة **واستحلفه** اي اراد تحليف المدعي **جاز** اي تحليفه **قال** اي المدعي **لا يثبتني**
ثم برهن او لا شهادة لي ثم شهد معنى الاول ان يقول المدعي ليس لي بينة على دعوى هذا
الحق ثم جاء بالبينة ومعنى الثاني ان يقول الشاهد لا شهادة لفلان عندي في حق
بعضه ثم شهد به **فيه روايتان** في رواية لا تقبل لظاهر التناقض وفي رواية تقبل **والا**
القبول يجوز ان يكون له بينة او شهادة فتسبها ثم ذكرها وان لا يعلمها ثم علمها **قبل**
تقبل ان وفق وفاقا ذكره في المتن كذا اذا قال لا دفع لي ثم اتى بدفع اي فيه روايتان
وقبل لا يصح دفعه اتفاقا لان معناه ليس لي دعوى الدفع ومن قال لا دعوى لي قبل
فلان ثم ادعى عليه لا يسمع كذا هنا وبعضهم قال يصح وهو الاصح لان الدفع يحصل بالبينة
على الدفع لا بدعوى الدفع فيكون قوله لا دفع لي بمنزلة قوله لا بينة لي كذا في العمادية **البينة**
بحري في الاختلاف يعني يجوز ان يكون شخص نايبا عن آخر له حق على غيره في طلب البينة

البينة عن المدعى عليه اذا عجز عن اقامة البينة **لا يحلف** يعني لا يجوز ان يكون شخص نايبا
عن شخص توجه عليه البينة ليحلف من قبله وفتح على الاول بقوله **قالوكيل والوصي**
المتولي وابو الصغير يستحلف اي يطلب الحلف من الخصم **ولا يحلف** اي واحد من الوكيل
وغیره **الا اذا صح اقراره** اي اقرار واحد منهم **على الاصل كالكيل بالبيع او الخصومة**
في الرد بالعيب فان الوصي اذا خصم في عيب بعين باعه للصغير لا يستحلف والوكيل
بالبيع او الخصومة في الرد بالعيب من جهة المالك يستحلف لان البينة لرجل الكول ولو
لواقر الوصي صريحا لا يصح فكذا لا يستحلف واما الوكيل فاقراره صحيح على الموكل فكذا
تكول **التحليف على فعل فنه يكون على البينات** اي انه ليس كذلك والبنات القطع
والتحليف على فعل غيره يكون على العلم اي انه لا يعلم انه كذلك وجه الاول ظاهر واما
وجه الثاني فلانه لا يعلم ما فعل غيره ظاهرا فلو حلف على البينات لامتنع عن البينة مع
كونه صادقا فيها فيستعز به فطلب العلم بالعلم فاذا لم يقبل مع الامكان صار باذلا وموقرا
هذا اصل مقرره عندنا وكان الامام في الاسلام يزيد عليه حرفا وهو ان التحليف
على فعل غيره على العلم **الا اذا كان** اي فعل الغير **يثبتا بتصل به** اي بالحالف وفتح
عليه بقوله **فاذا ادعى بمرقة العبد واباقه يحلف** اي البايع **على البينات** مع انه
فعل الغير يعني ان مشرك العبد اذا ادعى انه سارق او ابق واشتت اباقه او سرقة
في يد نفسه وادعى انه ابق او سرق في يد البايع واراد التحليف يحلف البايع بالله ما ابق بالله
ما سرق في يدي وهذا التحليف على فعل الغير وانما صح **لان تسليم** اي تسليم البايع
المبيع **سليما عن العيوب واجب عليه** اي البايع **فالتحليف** يرجع الى ما ضمن البايع
بنفسه فيكون على البينات **فاذا ادعى سبق الشراء** تفريع على قوله وفعل غيره على
العلم يعني اذا اشترى زيد من عمر وشيئا ثم ادعى بكونه اشتراه قبله وعجز عن البينة
يحلف خصمه وهو زيد **على العلم** اي انه لا يعلم انه شراه قبله لما مر **كذا ادعى بينا او عينا**
على وارث اما الاول فبان يقول رجل لاخر ان لي عينا مورثك الف درهم فأت عليه
الدين واما الثاني فبان يقول ان هذا العبد الذي ورثت من فلان ملكي ويملك يفر

حق ولا يثبت لواحد منهما فان الوارث **يخلف على العلم بالبنات** لما ذكرنا **اعلم المصنف**
كونه ميراثا او اقربته المدعى او يوصف بالختم عليه كذا في العادة **ولو ادعى الميراث**
 الذين او العين على غيره **يخلف** اي المدعى عليه **على البنات** لا العلم لما ذكرنا **الموهور**
والشترى اي ولو وصف رجل لرجل عبدا فقبضه او اشترى رجل من رجل عبدا
 فجاء رجل وزعم ان العبد عبده ولا يثبت له فارد اختلاف المدعى عليه **يخلف على**
البنات ادعى رجل منكوبة الغير اي انها منكوبة **فان يخلف ولا يثبت له** اي للمدعى
يخلف الزوج على العلم اي انه لا يعلم انها منكوبة **فان حلف انقطع النزاع و**
ان نكل خلت اي المرأة **على البنات** اي انها ليست امراته **فان نكلت قضى بنكا**
المدعى كذا في العادة اعلم ان كل موضع وجب فيه اليقين على البنات فحلف على العلم
 لا يكون معتبرا حتى لا يقضي عليه بالكل ولا يقطع فلا يقطع اليقين عنه وكل موضع
 وجب فيه اليقين على العلم فحلف على البنات يعتبر اليقين حتى يقطع اليقين عنه
 ويقضي عليه اذا نكل لان الحلف على البنات أكد فيتعين بخلاف العكس ذكره الترمذي
ادعى شيئا مختلفا يخلف على الكل مرة في العادة ادعى اعيانا مختلفة الجنس و
 النوع والصفة وذكر قيمه الكل جلة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة احتلف المشايخ
 فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجمال وهو الصحيح لان المدعى لو ادعى
 غصب منه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة لكل ان ادعى ان الاعيان
 قائمة في يومه باحضارها فيقبل البيعة بحضرتها وان قال انها قد هلكت في يده
 او اشترىها فثبت قيمة الكل جلة بسم دعواه وتقبل بيعة وان لم يكن له بيعة
 حلف على الكل مرة لان وجوب الخلف مبنى على صحة الدعوى وقد صححت فوجب
 على الكل مرة اقربدين او غيره ثم قال كنت كاذبا في اقواله **يخلف المقر** اي
 المقر لم يكن كاذبا فيه **ولست بمبطل في دعوائك عليهم** عند ابي يوسف وهو آحسان
 وعندهما يوم تسليم المقر به الى المقر له وهو القياس لان الاقرار حجة ملزمة شرعا
 كالحجة لبيته بل اولي لان احتمال الكذب فيه ابعد وجه الاحتمال ان العادة جرت

على العلم ما

جرت بين الناس انهم اذا ارادوا الاستدانة يكتبون الصك قبل الاخذ ثم ياخذون
 المال فلا يكون الاقرار دليلا على اعتبار هذه الحالة في نفسه الفتوى لتغير احوال
 الناس وكثرة الخداع والخيانات وهو يتقرر والمدعى لا يضره اليقين ان كان صادقا فيما
 اليه ذكره الترمذي **صح فداء اليمين والصلح عنه** يعني اذا ادعى رجل على آخر مالا فانكر
 فانخلف فافدى يمينه بمال وصالح عن يمينه على مال صح لما روى عن عثمان رضي الله عنه
 انه ادعى عليه اربعون درهما فاعطى ثوبا وافدى يمينه ولم يخلف وعن حذيفة رضي الله
 عنه انه افدى يمينه بمال ولانه لو حلف وقع في القيل والقال فان بعض الناس يصدق
 وبعضهم يكذب فاذا افدى يمينه صان عرضه وهو حن قال صلى الله عليه وسلم
 ذبوا عن اعراضكم باموالكم **ولا يخلف بعده** اي ليس للمدعى ان يخلفه بعد ذلك لانه اسقط
 خصومه باخذ البذل منه بخلاف ما اذا اشترى يمينه بعشرة دراهم مثلا حيث لم يجر وكان له
 ان يستخلفه لان الشراء عقد عليك المال بالمال واليمين ليست بمال كذا في العناية **باب**
التخالف اختلغا اي المتبايعان في قدر الثمن بان ادعى المشتري ثمنه وادعى البايع
 اكثر منه **او وصفه** بان ادعى البايع انه بدرام رايحه وادعى المشتري انه بدرام كاسية
او جنسه بان ادعى البايع انه بالدنانير وادعى المشتري انه بالدرام **او اختلغا في قدر**
المبيع بان اعترف البايع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه **حكم لمن برهن** اي
 ايها اقام البيعة تحكم له لانه قد رد دعواه بالحجة فبقى في الجانب الآخر مجرد الدعوى والبيعة
 اقوى لانها تلزم على القاضي الحكم والدعوى لا يلزم **وان برهنها حكم لمثبت الزيادة** لان
 البيئات للانباء ومثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر **فان اختلفا فيهما اي الثمن**
والمبيع جميعا بان قال البايع بعت العبد الواحد بالعين وقال المشتري لابل بعت
 العبدين بالف **فحج البايع في الثمن والمشتري في المبيع** **اولى** لان حجة البايع في الثمن
 اكثر اثباتا وحجة المشتري في المبيع اكثر اثباتا **فان عجز** اي ان لم يكن لكل واحد منهما بيعة
قبل للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي يدعيه البايع **والافسخنا المبيع وقبل للبايع اما**
ان تسلم مالا دعاه المشتري المبيع والافسخنا المبيع لان العرض قطع الخصومة وقد امكن

ذلك برضا أحدهما بما يدعيه الآخر فيجب ان لا يجعل القاض بالفسخ حتى يسأل كلاهما
 بما يختاره **وان لم يرضيا بدعوى أحدهما تخالفان** أي استخلف القاض كلاهما على دعوى
 الآخر أصلا ان التخالف قبل القبض حال قيام السلعة على وفق القياس لان البائع
 وجوب تسليم البيع بما ادعاه ثمة والبائع ينكره فكان كل منهما منكرا وتحليف المنكر
 موافق للقياس واما التخالف بعد القبض فعلا خلاف القياس عند أبي حنيفة وابي
 يوسف لان البيع سلم للمشتري فلا يكون مدعي على البائع شيئا فبقى دعوى البائع
 على المشتري زيادة الثمن وهو ينكر فيكتفي بحلفه وانما ثبت التخالف بعد القبض بقوله
 صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تخالفا وترادا **ويبدأ**
بيمين المشتري لانه اقواهما انكارا لانه المطالب او لا بالثمن فيكون هو البادي بالانكار
 فيه ايمينه **لو سلمه بيمين** أي هذا اذا كان بيع عين بدية **والا** أي وان لم يكن كذلك
 بل بيع عين بعين حتى يكون مقايضة او ثمن بيمين حتى يكون صرفا **فأيهما شاء**
 أي بدءا القاض يمين أيهما شاء لاستوائهما في فائدة النكول وصفة التخالف ان يحلف
 المشتري بالله ما اشتراه بالغين ويحلف البائع بالله ما باعه بالف **وفسخ القرض**
 أي فسخ القاض البيع بينهما **بطلب أحدهما** او طلبهما **ولا يفسخ** وقيل يفسخ بيمين
 التخالف والصحيح هو الاول لانها لا حلفا لم يثبت ما ادعاه كل منهما فبقى بيعا بيمين
 بحول وفسخ القاض قطعا للنازعة بينهما وفرع عليه ما ذكره في المبسوط بقوله
فلو طوى المشتري الجارية المبيعة بعد التخالف وقبل الفسخ يحل أي وطوؤه لانها
 لم تخرج عن ملكه ما لم يفسخ القاض **ومن نكل** عن اليمين من المتبايعين **لزمه**
دعوى الآخر بالتقصا لانه صار مقرا بما يدعيه الآخر وبادلا له **لا تخالف في اصل**
البيع والاجل وشرط الخيار وبعض بعض الثمن ومكان دفع المثل فيه وحلف
المنكر أي منكر البيع والاجل وغيرهما لان هذا اختلاف في غير البيع والثمن فاشبه
 الاختلاف في الخط والابراء بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنس حيث يكون
 بمنزلة الاختلاف في القدر **ولا بعد هلاك المبيع او خروجه عن ملكه او تغيره**

في قوله لا يفسخ القاض البيع بينهما بطلب أحدهما او طلبهما

بالتقصا به

او تغيره بالعيب يعني اذا هلك المبيع او خرج عن ملكه او تغير مجذوث العيب عنده
 وصار بحال لا يقدر على رده بالعيب **ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا** أي في حنيفة وابي
 يوسف بل القول للمشتري وعند محمد والشافعي يتخالفان فيفسخ البيع على قيمة
 الهالك لان كلاهما يدعي حقا ينكره الآخر فيتخالفان ولهما ان التخالف بعد قبض
 المبيع مخالف للقياس فلا يتعدى ايا حلف حال هلاك السلعة **كذا بعضه** أي اذا
 هلك بعض المبيع او خرج عن ملكه ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا **الا ان يرضى البائع**
بتروك حصة الهالك أي عدم اخذ شيء من ثمن الهالك وجعل العقد كأن لم يكن
 الأعلى القيام **ولا في بدل الكتابة** أي لا تخالف ايضا بين المولى والمكاتب اذا اختلفا
 في قدر بدل الكتابة لان التخالف يكون في المعاوضات عند تجا حد الحقوق الا لزمه
 وبدل الكتابة بغير لازم لجواز العجز واذا انعدم التخالف وجب اعتبار الدعوى
 والانكار فيكون القول قول العبد مع يمينه لانكاره الزيادة وان اقاما البيعة
 فبيعت المولى اولى لانها تثبت الزيادة **ولا في رأس المال بعد اقالته** أي اذا اقال
 عقد السلم واختلفا في رأس المال لم يتخالفا اذ لو تخالفا تفسخ الاقالة ويعود
 السلم وهو لا يجوز لان اقالته اسقاط الدين والساقط لا يعود **بل صدق السلم**
عليه لو حلف لأن رب السلم يدعي عليه زيادة وهو منكر **ولا يعود السلم** لما ذكر
 ان الساقط لا يعود **بخلاف البيع** يعني اذا اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة وقبل
 قبض المبيع يحكم بالتخالف وعاد البيع والفرق ان الغرض من التخالف فسخ الـ
 العقد حتى يعود كل منهما الى اصل ماله واليه الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم تخالفا
 وتوادا والتخالف في الاقالة في السلم لا يفيد هذا الغرض لان الاقالة في السلم بعد
 نقاذ لا يحتمل الفسخ بساير اسباب الفسخ حتى لو قال نقضنا الاقالة لا
 لا ينقض فلا يحتمل الفسخ لما وان الساقط لا يعود واما الاقالة في البيع فما يحتمل
 الفسخ بساير اسباب الفسخ حتى لو قال نقضنا الاقالة تنتقض فاحتمل الفسخ
 بالتخالف ايضا لا تنقأ المانع ههنا لان ملك العين يحتمل العود **اختلفا في قدر**

المهر قضى لمن برهن اي اقام البينة لانه تور دعواه وصح كاسمها مبينة وان برهن
فلها اي قضى للموارة **ان شهد مهر المثل له** اي للزوج بان كان مثل ما يدعي الزوج
او اقل لان الظاهر يشهد للزوج وبينة الموارة ثبت خلاف الظاهر وقضى له اي
للزوج ان شهد اي مهر المثل لها بان كان مثل ما يدعيه اليه او اكثر لانها ثبت الخط وهو
والكثير مما ادعى خلافه **وان شهد اي مهر المثل لهما** اي لو احدى منهن بان كان اقل مما ادعته
تبارتا اي تافطتا لاستوائهما في الاثبات لان بينة تثبت الزيادة وبينة تثبت الخط
فلا يكون احدهما اولى من الآخر **وان عجزا عن البرهان تخالفا واثما نكل لزمه دعوى**
الآخر لانه صار مقرا بما يدعيه خصمه او باذلا ولا يصح **بفتح النكاح** لان عين كل منهما
يبطل ما يدعيه صاحبه من التسمية فيبقى العقد بلا تسمية وهو لا يفسد النكاح اذا
المهر تابع فيه بخلاف البيع فان عدم تسمية الثمن بفسده كما مر في البيوع وبفتح
القاضي قطعاً للمنازعة بينهما بل حكم **مهر المثل** اي يجعل حكماً فيقضى بقوله اي الزوج
لو كان مهر المثل كما قال او اقل منه ويقضى بقوله لو كان مهر المثل كما قالت او اكثر
منه وبه اي يقضى بمهر المثل لو كان مهر المثل بينهما بان كان اكثر مما قاله واقل مما قاله
اذم ثبت الزيادة على مهر المثل ولا الخط منه للتحالف **اختلفاً في بدل الاجارة**
بان ادعى الموجه انه اجرة شهر او عشرة دراهم وادعى المتأجر انه استأجره بجنة
او المنفعة بان ادعى الموجه انه اجرة شهر او ادعى المتأجر انه استأجره شهرين
قبل قبضها اي قبض المنفعة **او اختلفا فيها** اي في بدل الاجارة والمنفعة معاً
تخالفا وتزاد لم يذكر الاجل لعدم جريان التحالف فيه بل القول لمكان الزيادة ذكر
في النهاية ووجه التحالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع قبل قبض المبيع
فيكون كل من المتعاقدين يدعي على الآخر وهو يكره وكون كل من العقدین معاوضة يحرك
فيها الفسخ قاله في حقه واعتراض بان قيام المعقود عليه شرط لصحة التحالف والمنفعة
معدومة واجيب بان الدار مثلاً اقيمت مقام المنفعة في حق ابواب العقد عليها فكانت
قائمة نقدية **وخلت المتأجر اولا** لو اختلف في الاجرة وخلت الموجه لو اختلف في

نكاح

في المنفعة وان نكل ثبت قول الآخر وان برهن قبل وان برهن في المخرج
اولي لو اختلف في الاجرة ووجه المتأجر اولى لو اختلف في المنفعة نظراً لزيادة
الاثبات ووجه كل في زائد يدعيه اولى لو اختلف فيهما اي الاجرة والمنفعة بان ادعى
الموجه شهر او عشرة والمتأجر شهرين بجنة فيقضى بشهرين بعشرة **ولا تخالف لو**
اختلف بعد قبض المنفعة والقول للمتأجر مع بينة لان جريان التحالف لا قبل
الفسخ والتنازع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد فيها **وبعد قبض بعضها** اي المنفعة
تخالفا وفسخت اي الاجارة فيما بقي والقول للمتأجر فيما مضى لان الاجارة
تتقيد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة
كالمعقود عليه ابتداء فصار ما بقي من المدة كالمعقود بالعقد فسخا فان فيه بخلاف
ما اذا هلك بعض المبيع لان كل جزء منه ليس بمعقود عليه عقد ابتداء بل الجمل
معقود بعقد واحد فاذا تعدد الفسخ في بعضه بالهلاك قصدر في كل ضرورة **اختلف**
الزوجان في متاع البيت سواء قام النكاح بينهما **اولا** وادعى كل منهما ان المتاع
كله ولا بينة لهما فالقول لكل منهما فيما يصلح له يعني ان القول فيما يصلح للرجال
كالعمارة والقباء والعلسوة والطلسان والسلاح والمنطقة والكت والدرع
والفوس والسياب ونحو قول الزوج مع بينة بشهادة الظاهر له وفيما يصلح
للنساء كالدرع والخمار وثياب النساء وحليهن ونحو قول الموارة مع بينة لانه
شاهد لهما **الاذا كان كل منهما بفعل او بيع ما يصلح للآخر** اي الا ان يكون الرجل
صانعاً له اساور وحوادث النساء والحلي والخيل ونحو ذلك فلا يكون لها وكذا اذا
كانت المرأة دالة ببيع ثياب الرجال او تاجرة بجنة ثياب الرجال والنساء او
او ثياب الرجال وحدها كذا في شرح الهداية والقول له اي للرجل فيما يصلح لهما كـ
كالفرش والامتعة والاواني والرفيق والمنزل والعقار والمواشي والمعقود لان
الموارة وما في يد الزوج واذا تنازع اثنان في شيء وهو في يد احدهما كان القول له
كذا هنا بخلاف ما يخص بهما لان لها ظاهراً آخر اظهر من اليد وهو يد الاستعمال فحصل

القول قولهما كرجلين اختلفا في ثوب احدهما لابس والاخر متعلق بكمه قال لا بولي
هذا اذا كانا خطين فاذا مات احدهما فالمشكل للحي **بيمينه** حوا كان اورقيا اذا لا يند
للميت فقيت يد الحي بلامعارض هكذا ذكر في الهداية والجامع الصغير للمصدر الشريف
وصدر الاسلام وشمس الايمه الخوان وقاضي حان وقال شمس الايمه السرخسي في الجامع
الصغير وقع في بعض النسخ للحي منها وهو سهو وفي رواية محمد وزعفراني للحريهما
بالراء ولو كان احدهما مملوكا فالتناع للحري في الحيوة لان كثر اقول **والحي في الموت** اذا لا يد
للميت فحلت يد الحي عن المعارض وض وهذا عند ابي حنيفة وقالوا العبد المادون و
المكاتب كالح لان لهما يد معتبرة في الخصومات حتى لو اختصم لحر والمكاتب في شئ هو
في ايديهما يقضي بينهما لا استواءهما في اليد بخلاف ما لو كان محجورا حيث يقتضي به الحر اذا لا
يد له **فصل** فممن يكون خصما ومن لا يكون قال المدعا عليه **هذا الشئ اودعني**
زيدا او اجرني او وهبني او اعارني او غصبته وبرهن عليه اندفعت خصومة
المدعي يعني ادعى رجل عبدا في يد رجل انه له فقال ذواليد هو فلان الغائب اودعني
اي اخر ما ذكرنا فاقام على ذلك بيته او اقام ان المدعي اقرا ثمة فلان اندفع
عنه خصومة المدعي لانه ثبت بيته اتم وصل اليه من جهة فلان وان يده ليست
بخصومة وقال ابن شبرمة لا يخرج من الخصومة باقامة البيته لانه خصم بيده
فصار منا قضاة دفع الخصومة عن نفسه وقال ابن ابي ليلى يخرج منها بمجرد قوله
بغير بيته اذا لا ثمة فيما يقرب على نفسه وقال ابو يوسف ان كان ذواليد رجلا
صالحا تندفع عنه الخصومة اذا اقام البيته وان كان معروفا بالحيك لا تندفع
رجوع اليه حين اتيك بالقضاء وعرف احوال الناس فقال المحتال من الناس
قد ياخذ مال انسان غصباً ثم يدفعه سرّاً الى مريد سفره ويودعه بشهادة الشهود
حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فيه اقام ذواليد بيته على ان فلانا اودعه
في بطل حقه وقال محمد لا تندفع اذا قالوا بوجهه لا باسمه ونسبه وقال ابو حنيفة
تندفع ان قال الشهود نعرفه باسمه ونسبه او بوجهه لان ذواليد يحتاج الى

الى دفع الخصومة عن نفسه وانما تندفع اذا ثبت ان يده ليست يده ملك وخصومة
 وقد حصل ذلك لانه ثبت انه ليس بجسم لهذا المدعى فاننا نعلم ان مودعه ليس
 المدعى اذا الشهود يرفعون المودع بوجهه **وان قالوا ودعه من لا نعرفه لا ان يكون**
دفعاً لا احتمال ان يكون المودع هذا المتنازع كما قال اي ذواليد سرقته من الغائب حيث
لا تندفع الخصومة لانه يزعم ان يده يده ملك صار معتزفاً يكون خصماً او قال المدعى عليه
غصبه او سرقته او سرق مني حيث لا تندفع به الخصومة وان وصليته بوجه ذواليد
على ايداع زيد اما الاولان فلان المدعى انما صار خصماً بدعوى الفعل عليه لا يديه
 فلا تندفع دعواه باحالة الملك الي غيره لانه لم يدع الملك عليه بل ادعى الفعل عليه وهو
 الغصب او السرقة واما الثالث ففيه خلاف في محل حيث قال تندفع به لانه لم يدع انه
 الفعل عليه بل ادعى الفعل على مجهول وهي باطله فالحق بالعدم بقي دعوى الملك
 ولهما ان هذا كقصة ذي اليد للسرقة ولو جئته لم تندفع كذا هنا لان ذلك الفعل يستدعي
 فاعلاً والظاهر انه الذي في يده وانما ابراهمه **درا** للحديث فتزل ذلك منزلة قصبة **خلاف**
غصب مني على البناء للمفعول حيث تندفع به الخصومة اذ لا حد فيه فلا يجوز عن كشفه
 فلو قضى عليه ثم حضر الغائب فاقام البيعة على ملك يقبل لانه لم يصير مقضياً عليه وانما
 قضى على ذي اليد فقط **ولو قال اشترية من زيد وقال ذواليد هو اي زيد او دعي**
دفعت اي الخصومة بلا حجة لتصادقهما على ان اصل الملك فيه لزيد فالظاهر ان وصوله
 الى يده في اليد من جهته فلم تكن يده بد خصومة بل بد نيابة والدعوى انما تنجح على من
 يكون له يده ملك **الا اذا بوطن المدعى ان زيداً وكله بقبضه فينبذ بوجه دعواه لانه**
ثبت بحجة انه احق بما سكره فان طلب المدعى عليه ما ادعى من الابداع حلف على البتة
ولو قال ذواليد اودوك ولم يصدق البيعة لان الوكالة لا تثبت بقوله **باب دعوى**
الرجلين حجة الخانج في الملك المطلق اولى من حجة ذي اليد لان الخانج هو المدعى
 والبيعة بينة المدعى بالحديث كما مر وفيه خلاف الشافعي رحمه الله فاذا نكل المدعى عليه
 قضى بالمال عليه للمدعى خلافاً لقيده الملك بالمطلق احرازاً عن المقيد بدعوى النكاح

[illegible]

خواهر ساد

السابق ان ارجا اى ذكر كل منهما تاريخا فهو لا اول منهما لانه اثبت الشراء في زمان
 لا ينافى فيه احد فاندفع الآخر به **ولذى يدان لم يورجا** اى ان لم يذكر تاريخا
 لكنه في يد احدهما فهو اولى لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شرايه وتحقيقه يتوقف
 على مقدمتين احدهما ان الحادث يضاف الي اقرب الاوقات والثانية ان ما مع
 البعد بعدية زمانية فهو بعد اذا تقررتا فقبض القابض مبني على شرايه ومتأخر
 عنه ظاهرا فكان بعد شرايه ويلزم من ذلك ان يكون شراء غيره القابض بعد شراء القا
 بض فكان شراؤه اقدم تاريخا وقد تقدم ان التاريخ المقدم اولى **واذخ احدهما**
 يعني ان المدعى لذى يدان اذخ احدهما لان التاريخ حاله الا افراد غير معتبر كما مر
 فيبقى اليد الدالة على سبق الشراء كما عرفت **ولذى وقت ان وقت احدهما فقط**
 لثبوت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال الآخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضى له
 بالشك **بلا يد لهما** بان كان المبيع في يد ثالث يعني اذا ذكر بيته الخارج وقفا قد و
 اليد اولى اذ يذكر الوقت لا يزول احتمال سبق ذى اليد لان تمكنه من قبضه يدل
 على سبق شرايه الا ان يشهد شهود الخارج ان شراؤه قبل صاحب اليد اذ يتحقق
 بها اليد لان الصريح يفوق الدلالة **وعلى كراج** عطف على قوله على ما في يد آخر يعني
 ان برهن كل من الخرجين ان هذه زوجة **سقطا** اى البركانان **ان لم يورجا او**
استوى تاريخهما لتقدر القضا بهما اذ النكاح لا يقبل الاشراك **فهي لمن صدقته**
منهما لان النكاح مما يحكم به بقصادق الزوجين فيرجع اليه تصديقهما فيجب اعتبار
 قولها ان احدهما زوجها **الا ان تكون** اى المحوارة **في بيت الآخر** ودخل بها فيكون
 هو اولى ولا يعبر قولها لان تمكنه من نقلها او من الدخول بها دليل على سبق عقده
الا ان برهن الآخر انه زوجها قبل فيكون هو اولى لان الصريح يفوق الدلالة
 فالحاصل انهما اذا تنازعوا في امرأة واقاما البينة فان ارجا وتاريخ احدهما اقدم
 كان هو اولى وان لم يورجا واستوى تاريخهما فان كان مع احدهما قبض كالدخل
 بها او نقلها الي منزل كان هو اولى وان لم يوجد شئ من ذلك يرجع الى تصديق المرأة

وان صدقت غير ذي برهان يعني ان ما ذكر كان فيما اذا صدقت احدا المبرهينين و
 ان صدقت غير ذي البرهان **ففي** لا لانه اقوى من التصديق ثم لا يقضي لغيره اذ لا
 اقوى من البرهان **الا اذا ثبت سبقه** لان البرهان مع التاريخ اقوى من البرهان بدو
كما يقضي بحجج الخارج على ذي يد ظاهر الشكاح الا باثباته اي اثبات سبق نكاحه
 على نكاح ذي اليد **بيته الشراء او المهر او من هبة وصدقة مع قبض** يعني اذا
 اذ ادعى احدهما شراء من شخص وادعى الآخر هبة وقبضا من ذلك الشخص واقاما
 البيته ولا تاريخ معهما كان الشراء اولى لانه اقوى كونه معاوضة من الجانبين
 ومثلا للملك بنفسه بخلاف ما اذا اختلف الملك لهما او كان معهما تاريخ حيث
 لا يكون الشراء فيه اولى اذ عند اختلاف الملك يصير كل منهما خصما عن محله الحاجة
 الى اثبات الملك وبما في ذلك سؤالا وفيما اذا اتحد الملك لا يحتاجان الى اثبات
 الملك له لثبوت باثباتهما وانما يحتاجان الى اثبات سبب الملك لنفسهما وفيه
 تقدم الاقوى وفيما اذا كان فيهما تاريخ والمملك لهما واحد كان لا قدمهما تاريخا
 لثبوت ملكه في وقت لا ينافيه فيه احد بخلاف ما اذا كان للملك مختلفا حيث لا
 يعتبر منه سبق التاريخ كما سياتي ان شاء الله وكذا الشراء والصدقة مع القبض
 في جميع ما ذكر من الاحكام واما كون المهر اولى من هبة وصدقة مع قبض فمعناه
 ان رجلا ادعى عبدا مثله يد رجله انه وهبه له او تصدقه عليه وقبض وادعت
 امراة اذا اليد تزوجها على ذلك العبد وقبضته كان المهر اولى لانه كالشراء اذ كل
 منهما عقد معاوضة يثبت الملك بنفسه **ورهن معه اي مع قبض اولى من هبة**
مع احسانا والقياس كون الهبة اولى لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت وجه
 الاستحسان ان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان
 اقوى لانه يثبت اكثر اثباتا بخلاف الهبة بشرط العوض لانه بيع انشأه والبيع ولو
 بوجه اقوى من الرهن **برهن خارجا** على ملك مطلق **موتخ او شراء موتخ من**
واحد غير ذي يد احترز بهذا عما اذا برهن على ما في يد آخر كما مر او برهن خارجا على

لما عرفت ان النكاح ان صدقت غير ذي البرهان في لا لانه اقوى من التصديق ثم لا يقضي لغيره اذ لا اقوى من البرهان الا اذا ثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى من البرهان بدو

لان البيع يصح بالعقد والهبة لا تصح الا بالقبض فكان البيع اسبق

على ملك مطلق موتخ وذو يد على ملك اقدم تاريخا فالسابق اولى لانه اثبت انه
 اولى المالكين ولا يتلقى الملك الا من جهته ولو برهن على شراء متفق تاريخا من آخر
 او وقت احدهما فقط ففرضي لهما نصفين في الصورتين اما في الاولى فلان كلا منهما يثبت
 الملك لبايعه وملك بايعه مطلق ولا تاريخ فيه فصار كما اذا حضر البايعان فاوجب
 الملك بل تاريخ فيكون بينهما نصفين واما في الثانية فلان توقيت احدهما لا يدل على
 تقدم الملك لحواله ان يكون الاخر اقدم بخلاف ما اذا كان البايع واحدا لانه انشأه على
 ان الملك لا يتلقى الا من جهته فاذا اثبت احدهما تاريخا يحكم له به حتى يبين ان غيره تقدم
 ولم يبين **برهن خارجا على ملك وذو يد على الشراء** بان كان عبدا مثله يد زيد فادعاه
 بكر بانه ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على الشراء منه **فد واليد اولى** لان التاريخ ان
 كان يثبت اولى الملك فذو اليد يتلقى الملك منه ولا تنا في فيه فصار كما اذا اقرب بالملك له
 ثم ادعى الشراء منه **كذا اذا برهن كل من الخارج وذو اليد على التاج ونحوه** وهو كل سبب
 للملك لا يتكرر فانه في معنى التاج كالنسيج في الثياب لا تنسج الا مرة كسج الثياب
 القطنية وغزل القطن وحمل اللبن واتخاذ الجبن واللبن والمزج والصبغ
 ونحوها وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى التاج فيقضي به للخارج كالملك المطلق ولو
 مثل الحر والبناء والغرس وزراعة الحنطة والجوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة
 لانه اعرف به فان شكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء ببينة هو الاصل والعدل عنه
 بحيث التاج فاذا لم يعلم يرجع الى الاصل **ولو كان التاج ونحوه عند بايعه** فان كلا منهما
 اذا تلقى الملك من رجل واقام البيته على سبب ملك عنده لا يتكرر فهو بمنزلة اقامتها على
 ذلك السبب عند نفسه **فد واليد اولى من الخارج** لان بيته قامت على اولى ملك فلا يثبت
 للخارج الا بالتلقي منه **الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا** قال في الذخيرة الى اصل ان بيته ذي
 اليد على التاج انما توجه على بيته الخارج على التاج او على مطلق المطلق الملك بان
 ادعى ذو اليد التاج وادعى الخارج التاج او ادعى الخارج ملكا مطلقا اذ لم يدع الخ
 عا ذي اليد فعلا نحو الغصب او الودعة او الاجارة او الوهن او العارية او نحوها فا

كالصور تحت شجر المور

الخ
 في يد جلا اولى

بالتلقي

فاما اذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك فبيته الخارج اولى وانما قال في رواية لما قاله العامة
بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه ابو الليث في باب دعوى التنازع من المبسوط ما يخالف
المذكورة الذخيرة فقال دابة في يد رجل اقام آخر بيته انهما دابة نتجت عنه فانه يقضي بها
لذي اليد لانه يدعي ملك التنازع والاخر يدعي الاجارة والاعارة فالتنازع اسبق منها فيقضي
لذي اليد هذا خلافا لما نقل عنه ولو برهن احداهما من الخارج وذو اليد على الملك المطلق
والآخر على التنازع والنتيجة اولى لان برهانه قام على اولية الملك فلا يثبت للآخر الا بالتلفيق
منه برهن كل من الخارج وذو اليد على التنازع من الآخر اي صاحبه بلا وقت سقطا
توك في بيع عند اي حنفية واي يوسف وعند محمد يقضي بالبيتين ويكون للخارج لا مكان
العمل بهما بان يجعل ذو اليد كانه اشترى من الآخر وقبض ثم باع لان القبض دليل
الشراء كما مر ولا يعكس لان البيع قبل القبض لا يجوز عنده وان كان في العقار ولهما
ان الاقدام على التنازع اقرار منه بالملك له فصار كما اذا قاما على اقرارين وفيه التمايز
بالاجماع فكذا هنا وان وقت البيتين في العقار ولم يثبتا قبضا ووقت الخارج
اسبق يقضي لذو اليد عندهما فيجعل كانه اشترى اولا ثم باع قبل القبض من ذي
اليد وهو جائز في العقار عندهما وعند محمد يقضي للخارج اذا لا يبيع عنده يبيع قبل القبض
فيبقى على ملكه وان اثبتا قبضا قضى لذو اليد بالاجماع لكون البيعتين جابزين على القوة
وان كان وقت ذو اليد اسبق قضى للخارج فيجعل كانه اشترى اولا ثم باع
ولم يسلّم او سلم ثم وصل اليه بسبب آخر ولم يرجح بكثرة الشهود والاعدية يعني اذا
اقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة مثلا او احدهما عدلين والاخر اعدلين فلما
سواء اما الاول فلان الترجيح لا يقع بكثرة العلل حتى لا يترجح القياس بقياس آخر وكذا
الحديث واما الثاني فلان المقبرة الشاهد اصل العدالة ولا حجة للاعدلية فلا يقع التكرار
الترجيح بها ادعى احد الخارجين نصف دار والاخر كلها يعني اذا كانت دار في يد رجل
ادعى اثنان احدهما كلها والاخر نصفها وبرهنها فلو ربح الاول والباقي وهو ثلاثة ارباع
لثاني عند اي حنفية فان صاحب النصف لا ينزع الاخره النصف الاخر فلم له وصارت

نأجرهما من ذي اليد
او اعارها منه او هبها
اناه وذو اليد اقام
بيته انهما دابة

او التساقط

وصارت منازعة بينهما في النصف الاخر فيستصف بينهما وعندهما في بيتهما اثلاثا فيدعي
الجميع باخذ سهمين ومدعي النصف سهما واحدا فيقسم بينهما اثلاثا وان كانت اي
الدار معهما اي في يدهما في الثاني وهو مدعي الكل لانه اذا برهن كان نصفها له على وجه
القضاء وهو الذي كان بيد صاحبه اذا جتمع فيه بيته الخارج وبيته ذي اليد وبيته
الخارج اولى فقضى له بذلك ونصفها لاهل وجه القضاء وهو الذي كان بيده لان صاحبه
لم يدعيه ولا قضاء بلا دعوى فيتوك في يد برهنه على تنازع دابة اي تنازع عا في دابة
واقام كل منهما البيته انهما نتجت عنه او عند بايعه مطلقا اي سواء كانت في يدهما او
يد احدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف ذكره الزيلعي وارجح قضى لي ووافق
سرها وقت شهادة الظاهر وان اشكل اي سن الدابة بان لم يوافق التارحين
فلهما اي قضى لهما بهما لان احدهما ليس باولى من الآخر ان يكن في يد احدهما فقط
بان كانا خارجين والدابة في يد ثالث او في يدهما والا اي وان كان في يد احدهما فلا
اي قضى بها لذو اليد لان الامر على شكل سقط التارحان فصار كأنهما لم يورخا
ذكره الزيلعي وان خالف اي سنها الوقتين بطلت البيتان لظهور كذب التريقين
فيتوك في يد من كانت يده كذا في الهداية والكافي قال الزيلعي الاصح انهما لا يبطلان
بل يقضي بهما بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضي
بها لذو اليد لان اعتبار ذكر الوقت لحقهما وحققهما هنا في اسقاط اعتباره لان
في اعتبارهما اسقاط حقهما فلا يعتبر فصار كأنهما ذكر التنازع من غير تاريخ وفيه صاحب
اليد اولى ان كانت في يد احدهما والا فهي بينهما كما اذا اشكل في موافقة سنها احد التارحين
وهكذا ذكره محمد رحمه الله والا اول ذكره الحكم رحمه الله وهو قول بعض المشايخ وليس
بشيء ولهذا قلت كانت لهما يشتركان فيها يقضي بها لو كان المدعيان خارجين او
ذوي يد ولو في يد احدهما كانت له لما ذكر برهنه احداهما على غضب شيء والاخر على اية
نصف اي اذا كان عين في يد رجلين فبرهن احدهما على الغضب والاخر على الودعة
يقضي بهما بينهما نصفين لان الودعة تصير غضبا بالجوهر حتى يجب عليه الضمان و

ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق بخلاف ما اذا خالف بالفعل بلا جرم ثم عاد الى الوفاق
 كما اذا اقررت في موضع **ادعى الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا كان في ملكه يقبل** معنى
 اذا ادعى الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا العين كان في ملكه يقبل لان شهادتهم
 تثبت الملك في الحال الماضي وما يثبت في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل كذا في
 العمادية نقلا عن المحط **الراكب والابن اولى من اخذ للحمام واكرم** اي اذا تنازعا
 في الدابة احدهما ركبها والاخر متعلق بلحمها وتنازعا في ثوب احدهما لابس
 والاخر متعلق بكمه كان الراكب والابن اولى من المتعلق بالحمام واكرم لان ثوبها
 اظهر اختصاصه بالملك فكانا صاحبي يد والمتعلق خارج وذو اليد اولى واما اذا اقام
 البينة فيبني الخارج اولى لما مر مرارا **ومن في السرج اولى من يده** لان عكته من
 ذلك الموضع دليل على تقدم يده بخلاف ما اذا كانا ركبتيه على السرج حيث يكون بينهما
 لا يتوابعان في التصرف ولو تعلق احدهما بذنبها والاخر بمسك للحمام كان للمسك اذا
 لا يمسك الحمام غابا الا المالك بخلاف التعلق بالذنب **وذو حبلها اولى من متعلق**
كونه اي تنازعا في دابة عليها حمل لاحدهما وللآخر كوز فالاول اولى لانه اكثر تصرفا
 فيها وينصف البساط بين جالس **والمتعلق به يحكم الاستواء** بينهما لا بطريق القضا
 لان الجلوس ليس بيد عليه لان اليد يكون بكونه في بيته او نقله من موضعه بخلاف
 الركوب واللبس حيث يكون بهما غاصبا لثبوت يده عليه ولا يصير غاصبا بالقعود
 على البساط **كن معه** اي في يده **ثوب وطرفه مع الآخر** حيث ينصف بينهما لان يد كل منهما
 ثابت فيه وان كان يد احدهما في اكثر ولا يوزج به لما مر ان التزجيج لا يكون بالاكثارية
لا يدرى اي لا يكون قد ثبت مع الآخر حتى لو كانت معه لا يوجب التنصيف لانه ليست
 بثوب لانها غير منسوجة فلم يكن يده شيء من الثوب فلا يوزج الآخر **بخلاف جالس**
دار تنازعا فيها حيث لا يقضي بها بينهما لا بطريق التوك ولا بغيره لان الجلوس لا يدل
 على الملك **الحايط لمن جدد وعلم عليه او متصل به اتصال تربيع** الاتصال نوعان احدهما
 اتصال ملازمة وهو ان يلازم احد الطرفين بالآخر والثاني اتصال تربيع وهو ان

الخروج
 يدرك
 الخلد

وهو ان يكون لبنات الحايط المتنازع فيه متداخلة في انصاف لبنات الحايط
 الذي لا نزاع فيه وان كان الحايط من حطب والتربيع ان يكون اطراف حشبات
 احدهما موكبة في الاخرى وهذا هو المراد بهنا لانه شاهد ظاهر لصاحبه لان الظاهر
 انه هو الذي بناه مع حايطه اذ متداخلة انصاف البنات واطراف الحشبات لا
 يتصور الا عند بناء الحايطين معا فكان اولى وكذا اذا كان لاحد المتنازعين
 جذوع على الحايط كان له لان صاحب الجذوع يستعمل الحايط بما وضع له الحايط
 وهو وضع الجذوع عليه **لا ينفى عليه هراوى** ومع حشبات توضع على الجذوع ويبلغ
 عليها ثواب فانها غير معتبرة وكذا البوارى لانه لم يكن استعماله وضعا اذا الحايط لا ينفى
 لها بل للتسقيف وهو لا يمكن على الهراوى والبوارى **بل بين الجارين لوتنازع عايف**
 اذا تنازعا في حايط ولا حد بينهما عليه هراوى وليس للآخر عليه شيء فهو بينهما ولا يخص به
 صاحب الهراوى **وذو بيت من دار كذا بيوت منها في حق ساحتها** اي اذا كان
 بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد زيد والبيوت الباقية في يد عمرو **فهي** اي الساحة
 تكون بينهما حال كونها **نصفين** لا تقسمانها استعمالها وهو المور فيها والتوضي وكذا
 الحطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصار نظير الطريق **بخلاف الشرب** اذا تنازعا فيه
فانه بقدر الارض اي يقسم بينهما بقدر ارضيهما لان الشرب يحتاج اليه لاجل
 سقى الارض فعند كثرة الارض يكثر الحاجة اليه **برهنا** اي حارجان **عيا يده ارض**
 اي على ان لكل منهما يدا **فبها قضى بيدها** لان اليد فيها غير مشاهدة لتقدر احضارا
 والبينة تثبت ما غاب عن علم القاض **ولو يوهن عليه احدهما وكان تصرف**
فيها يان اي بين من يان وبني او جفر **قضى بيده** اما الاول فلقيام الحج فان اليد حق
 مقصود واما الثاني فلو جود التصرف والاستعمال فيها **صبي يعترى** اي يتكلم ويعلم
 ما يقول **قال انا حر فالتقول له** لانه اذا كان يعترى عن نفسه فهو يده نفسه فلا يقبل
 دعواه اذ عليه انه عبده عند انكاره الا ببينة كالبايع **فان قال انا عبد فلان** وهو
 عبودي اليد **قضى لمن معه** يعني ذال اليد لانه اقرا له لا يد له حيث اقر على نفسه بالرق

انصاف

التراب

فكان ملكاً لمن في يده كالتعاقب فان قيل الاقرار بالرق ضار فكان الواجب ان لا يعتبر في
حق الصبي قلت الرق لم يثبت بقوله بل بدعوى ذي اليد لعدم المعارض لدعوى الحرية
لانه لما صار في يد المذموم بقي كالتعاقب في يده فيقبل اقراره عليه **فلوكبر وادعى الحرية ببيع**
الادعاء **بالبيته** لان التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى كما سبق في حقيقة
ان شاء الله تعالى **باب دعوى النسب** اعلم ان الدعوة نوعان احدهما دعوة الاستيلاء
وهي ان يكون العلوق في ملك المذموم والثاني دعوة التحرير وهي ان لا يكون العلوق
في ملك المذموم والاول اولى لانه اسبق لاستنادا الى وقت العلوق واقتصار دعوة
التحرير على الحال وسبب في توضيحه ان يشاء الله تعالى **باع امه فولدت لاقل من ستة**
اشهر مذبيعت فادعاه ثبت نسبه واميتها وقال زفر والشافعي رحمهما الله لا يثبت
لان بيعه اقرار منه بانها امه فبالدعوة يصير منافضا ولنا ان مبنى النسب على الكفاءة
فيحفي فيه التناقض كما سبكر فقبل دعوته اذا تعين يقين بالعلوق في ملكه بالولادة
لاقل فانه كالبيته العادة في اثبات النسب منه وإظهار عدم الزنا منها وامر النسب
على الكفاءة فقد يظن المراد ان العلوق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان عذرا له في اسقاط
اعتبار التناقض واذا صحت الدعوة استندت الى وقت العلوق فيظهر انه باع امه
ولده **فيفتح البيع** لعدم جواز بيع ام الولد **وبردة الثمن** لان سلامة الثمن مبنية
على سلامة المبيع بخلاف دعوى اب البائع لعدم انقضاء العلوق على ملكه اذ كان له
حق التملك على ولده وقد زال ذلك بالبائع **وان ادعاه المشتري قبل ثبت** اي نسبه
منه ويحل على انه نكحها واستولده ثم اشتراها **ولو ادعاه معه** اي مع البائع او بعده
لا اي لا يثبت نسب المشتري لان دعوة البائع دعوة استيلاء تكون اصل العلوق
في ملكه ودعوة المشتري دعوة تحرير اذ اصل العلوق لم يكن في ملكه والاول اقوى لما مر
كذا اي يثبت النسب من البائع **ان ماتت الام** فادعاه البائع وقد ولدت لاقل و
ياخذ مويبة المشتري كل الثمن لان الولد هو الاصل في النسب لانها تستفيد الحرية
منه الا ترى اي قوله صلى الله عليه وسلم اعترفا ولدها فالثابت لها حق الحرية وحقيقة
الده

حقيقة الحرية والحقيقة اقوى من الحق فيستتبع الاواني ولا يضره فوات البيع **بخلاف**
الولد فانه اذا مات دون الام فادعاه البائع وقد ولدت لاقل لم يثبت نسبه لا يستفاد
بالموت عن النسب ولم يصير امه ولد لان الاستيلاء فرع النسب فلو ثبت لكان اصلا
وهو باطل بخلاف بيعه فانه اذا باع عبداً ولد عنه ثم باع المشتري من آخر ثم ادعاه البائع
الاول انه ابنه فهو ابنه وبطل البيعان لان اتصال العلوق بملكه كالبيته العادة
والبيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا يحتمل فينقض البيع لاجله **واعتاقها**
اي اعتاق المشتري الام ولولده **كقوتها** حتى لو اعتق الام لا الولد فادعى البائع الولد
انه ابنه صحت دعوته وثبت نسبه منه ولو اعتق الولد لا الام لم تصح دعوته لاني حق
الولد ولا في حق الام اما الاول فلانها لو صحت بطل اعتاقه والعق بعد وقوعه لا
يحتمل البطلان واما الثاني فلانها تبع له فاذا لم يصح في حق الاصل لم يصح في حق
التبع ضرورة **والتمديد كالاتاق** لانه ايضا لا يحتمل النقص لثبوت بعض انا
الحرية كاستناع التملك للغير وفيما اذا اعتق المشتري الام او دبرها برة البائع
على المشتري حصة من الثمن عندهما وعنده برة كل الثمن في الصحيح كما في الموت كذا
ذكره الهداية وذكره في المسوط برة حصته من الثمن لا حصته بالالاتاق وفوق على
هذا بين الموت والعق بان الاتاق كذب البائع فيما زعم حيث جعلها معتقة من المشتري
فبطل زعمه ولم يوجد التلذيب في فصل الموت فيؤخذ بزعمه فيسترد بحصته ايضا كذا
في الكافي **ولو ولدت لاكثر من سنتين** من وقت البيع لم يصح دعوة البائع اذ لم يوجد
اتصال العلوق بملكه يقينا وهو الشاهد والحجة **وصدقة المشتري** اي صدق المشتري
البائع **ثبت النسب** اذ عدم ثبوته لرعاية حقه واذا صدقه زال ذلك المانع **ولم يطل**
بيعه للحزم بان العلوق ليس في ملكه فلا يثبت حقيقة العتيق ولا حقه لانه دعوة تحرير
وغير المالك ليس من اهله **وكاتب امه ولده نكاحا** هي امه ولدت من زوجها فملكها
او امه ملكها زوجها فولدت فادعى الولد **ولو ولدت فيما بين الاقل والاكثر وصدقه**
اما المشتري **كان الحكم كالاول** يعني يثبت نسبه واميتها ويفتح البيع وبردة الثمن

ثم لما بين حكم ولدانه ولدت بعد ما باعها ثم ادعاه اراد ان يبين حكم وليه ولد عنه
بقوله **باع المولود عنه فادعاه بعد بيعه مشتريه ثبت نسب ورثه بيعة** لان
اتصال العلوق بملكه كالبيعة كما هو البيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة
لا يحتمل فينقص البيع لاجل كذا **لو كانت الولد اور هذه او آجره او كاتب الام**
اور هذه او آجره او زوجه ايمان حيث يثبت النسب وبور هذه التفرقات
مخلاف الاعتناق على ما مر **باع احد التوامين** وبها ولدان بين ولادتهما اقل من
سنة اشهر فيكونان من ماء واحد اذا لا يتصور علوق الثاني حادثا اذا جيل
اقل من ستة اشهر والعلوق على العلوق متعذر لانها اذا جيلت ينسد الرحم
واذا كان كذلك ادعى نسب احدهما يثبت نسبهما منه لانها لا ينفصلان نسبيا
فتثبت نسب احدهما يستلزم ثبوت نسب الآخر علوقهما وولادتهما عنه
واعتقه مشتريه ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبهما منه وبطل عتق المشتري
لان الذي عنه ظهر انه حوالا اصل فاقضى كون الآخر ايضا كذلك لاسيما كونهما
حوالا اصل والآخر رفيقا وقد خلفا من ماء واحد وكان هذا نقض الاعتناق باير
فوقه وهو حرة الاصل **قال لصبي هذا الولد متى ثم قال ليس متى ثم قال هو متى يصح**
اذا الاقرار بان ابنه تعلق حق المقر والمقر له اما حق المقر له فانه يثبت نسب من
رجل معين حتى ينتهي كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس هذا الولد مني لا يملك
ابطال الولد فاذا عاد الى التصديق يصح ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح
النفي لان النسب يثبت واذا ثبت لا يتغير بالنفي وهذا اذا صدق الابن اما بغير التصديق
فلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير بانه جزئي لكن اذا لم يصدق الابن ثم عاد الى التصديق
ثبت النسب لان اقرار الابن لم يبطل بعدم تصديق الابن فيثبت النسب ولو انكر
الاب الاقرار فاقام الابن البيينة انه اقر في ابنته تقبل بيئته والاقرار بانه ابنه
مقبول لانه اقرار على نفسه بانه جزوه اما الاقرار بانه اخوه لا تقبل لانه اقرار على
الغير كذا في العادة **قال لصبي هو ابن زيد ثم قال هو ابنه لم يكن ابنه وان محمد وصيه**

فاذا ج

وصليته **زيد بنقته** وهذا عند ابي حنيفة وقالوا اذا جحد زيد بنقته فهو ابن للمقر
واذا صدق زيد او لم يدر مقصد يقفه ولا تكذيبه لم تنجح دعوة المقر عندهم لما كان
الاقرار اريد بقرينة فصار كأن لم يكن والاقرار بالنسب يرتد بالولد اذا تعلق به
وان لم يحتمل النقص وله ان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوت والاقرار بغيره لا يرتد
بالولد اذا تعلق به حق المقر له حتى لو صدق بعد التكذيب يثبت النسب منه وايضا
تعلق به حق الولد فلا يرتد بقرينة المقر له **قال له** اي لصبي كان في يد مسلم وكافر
مسلم هو عبيد وكافر هو ابني كان ابنا وحران ادعيا معا لانه يكون حرا حالا
ومسلمانا لا لظهور دلائل التوحيد لكل عاقل وفي العكس يثبت الاسلام تعاو
لا يحصل له الحرية مع عجزه عن تحصيلها **وان سبق دعوى المسلم كان عبد الا كذا**
في النهاية وان ادعيا البتة كان ابنا للمسلم لاسيما انهما في دعوى البتة وترجع المسلم
بالاسلام وهو اولى للصبي لحصول الاسلام له حالا بعبا لانه **قال زوج امرأة**
لصبي معها هو ابني من غيره وقالت ابني من غيره فهو ابنيها لو كان غير معتبر
والا وان كان معتبرا فهو من صدقه لان كلا منهما اقر بالولد بالنسب وادعى ما يبطل
حق صاحبه بغيره قوله ولا يفرج احد على الآخر لاسيما ابدىها فيه وقيام ايديها
عليه وقيام الفرائض بينهما دليل ظاهر على انه منهما **ادعت ذات زوج بنوة صبي**
لم يخر حتى يشهد امرأة على الولادة لانها تدعى بحمل النسب على الغير فلا تصدق الا بحجة
بخلاف ادعاء الرجل فان فيه تحيل النسب على نفسه ثم شهادة القابل حجة فيها لان
الحاجة الى تعيين الولد اذا النسب يثبت بالفرائض **ان كانت معتدة ولم**
حج تمامه عند ابي حنيفة رحمه الله وهي رجلان او رجل وامرأتان الا اذا كان هناك
حبل ظاهر واعترف من قبل الزوج وقال لا يكفي في الحجج شهادة امرأة واحدة وقد مر
في الطلاق **ولو لا النكاح والعدة كان ابنها** اذ ان لم تكن ذات زوج ولا معتدة
يثبت النسب منها بقولها لان فيه الزام على نفسها كما في الرجل **ولدت امه تزوجها**
رجل على انها حرة **واشتراها او تهبها واستحققت** يعني من وطئ امرأة معتدرا

على ملك بين او كاح فولدت ثم استخفت الوالد **عزم الاب قيمة الولد** باجماع الصحابة
رضي الله عنهم ولان النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد حرة الاصل في حق ابيه
ورقبته حق مدعيه فظالمهما ثم الولد حاصل في بيعه بلا تعدد منه فلا يضمن الاب المبيع
كما ولد المفضولة فلها باعتبار قيمته يوم يخاصم لانه يوم المبيع وهو حر عامر
انه خلق من ماء الحرة ولم يرخص الوالد بوقبه كما رخص في الامة المنكوسة **وان مات**
فلا شيء على ابيه لانعدام المبيع **وبرثة** اي يكون الاب وارثا له لانه حر الاصل في حق
ابيه فمات ترك يكون ميراثا لابي **وان قتل ابوه او قتل غيره اخذ ابوه بقيمة** في
الصورتين اما في الاولى فلتحقق المبيع من الاب بقتل وامائه الصورة الثانية
فلسلامة الولد له اذ الله به بدل المحل شرعا فصار الولد سالما له بسلامته فيعرف
قيمه للمحقق كالموكلان حيا **ورجع بها** اي بقيه التي ضمنها **كثرتها** اي كارجوع بمن
الجارية **على بايعه** اي بايع الولد يبيع امه لانه ضمن له سلامة لانه جزء المبيع والبايع
يضمن للمتركي سلامة المبيع بجميع اجزائه لان العور يشملها **بالعقر** اي لا يرجع
به عليه لانه لزمه باستيفاء منافعتها وهي ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البايع ضامنا
لسلامته **فصل الاستبراء والاستبراء والاستبراء** اي طلب المرأة
شي من غيره وطلب مهبتها منه وطلب ابداعه عنده وطلب اجارته له **بمنع دعوى**
الملك للطالب لان كلامهما اقرار بان ذلك الشيء ملك لذي اليد فيكون الطلب بعد
تناقضا **والاستكاح في الامة يمنعها دعوى الملك وفي الحرة يمنع دعوى النكاح** كذا
في جميع الفتاوى ادعى على آخر ما لا فقال الخصم المدعى عليه على وجه الدفع ابرأني عن
دعواه وبرهن فادعى ثانيا انه اي المدعى عليه اقر بعد الابراء فلو كان قال اي
الخصم ابرأني وقبلته او قال صدقته في ذلك لم ينعج **دفع الدفع** يعني دعوى الاقرار
وان لم يكن قال قبلت الابراء صح لانه اذا لم يقل ذلك جاز ان يكون المال عليه ليرة الابراء
لانه يرتد بالردة بخلاف ما اذا قال قبلت الابراء لانه بعد القبول لا يرتد بالردة كذا في الفتاوى
الظهيرية ادعى رجل على آخر ما لا قال اي الآخر ما كان لك على شيء قط معناه نفى

ديته عزم اي ابوه

فصل

نفى الوجوب عليه في الماضي على سبيل الاستعراق **فبرهن** اي المدعى على الف وبرهن
المنكر على القضاء او الابراء قبل هذا اي صار برهان المنكر مقبولا وقال زفر لا
يقبل لان القضاء يتلو الوجوب وقد انكره فكان مناقضا لدعواه ولنا ان
التوفيق ممكن لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا للخصوصية **الا ان يزيد**
اي المدعى عليه بان يقول **ولا اعرفك** او ما اشبهه بقوله ولا رايتك ولا جرى بيني
وبينك بخالطة فلا يقبل بيته على القضاء ولا الابراء لتعذر التوفيق اذ لا يكون
بين اثنين اخذ واعطاء وقضا واقضاء ومعاملة بلا اختلاط ومعرفة **وقيل**
يقبل به ايضا نقل القدرى عن اصحابنا انه ايضا يقبل لان المحقق او المحقق
قد يودى بالشك على بابه فياخذ بعض وكلاءه بارضائه ولا يعرفه ثم يعرفه
فكان التوفيق ممكنا قالوا وعلى هذا اذا كان المدعى عليه ممن يتولى الاعمال
بنفسه لا يقبل بيته وقيل يقبل البيته على الابراء في هذا الفصل باتفاق الروايات
لانه يتحقق بلا معرفة كذا في النفاية وقال في القينة المدعى عليه قال للمدعى لا
اعرفك فلما ثبت الحق بالبيته ادعى الاتصال لا يسمع ولو ادعى اقوال المدعى عليه
بالوصول او الاتصال يسمع **قال احمد الورثة لا دعوى في التركة لا تبطل**
دعواه لان ما ثبت شرعا من حق لازم لا يقطع بالاسقاط كما لو قال لست انا
ابن لابي **قال لست انا بوارث فلان** ثم ادعى ارثه وبين الجهة صح لما سألني
ان التناقض في موضع الحفاء لا يمنع صحة الدعوى **قال ذو اليد ليس بهذا وخو**
او قال ليس ملكي او لاحق لي فيه ونحو ذلك **ولا منازع** ثم ادعاه فقال ذو اليد هو
لي صح والقول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار للمجهول باطل و
التناقض انما يبطل اذا تضمن ابطال حق على احد **ولو كان ثم منازع كان اقراره**
وهو رواية الجامع الصغير **وفي اخرى** لا وهو رواية دعوى الاصل لكن قالوا القاضي
يسأل ذا اليد هو ملك المدعى فان اقر به امره بالتسليم اليه وان انكر امر المدعى با
باقامة البيته عليه **ولو قال** اي قال ليس بهذا وخو **الخارج لا بدعي** ذلك الشيء

خارج

بعده للتناقص وانما لم يمنع ذاليد على ما مر اجتنابا لقيام اليد كذا في العادة **ادعى**
زيد مالا ولم يثبت فادعاه على آخر لم يسمع كذا في القضية **اقرار مال لغيره كما يمنع و**
دعواه لنفسه يمنعها اي دعواه لغيره **بو كالة او وصية** يعني اذا اقر رجل بمال ابنه
لغلام ثم ادعاه لنفسه لم يسمع وكذا اذا ادعاه بوكالة انه لو كثر او وصاية انه لو
موصيه لان فيه تناقضا لان المال الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة
بخلاف ابراهه عن جميع الدعاوى ثم الدعوى بهما اي بوكالة او وصية حيث يصح لعدم
التناقص لان ابراهه الرجل عن جميع الدعاوى المتعلقة بماله لا يقتضي عدم صحة
دعوى مال لغيره على ذلك الرجل **ادعى دارا لنفسه ثم ادعى انها وقت عليه يسمع**
كدعوى ماله اي لنفسه ثم دعواها لغيره **ولو عكس** اي ادعى انها وقت لغلام
ثم ادعى لنفسه **لم يجز في رواية** وهي رواية قاضي حان **وجاز في رواية اخرى ان وفق**
وهي رواية الذخيرة حيث قال فيه ومن ادعى لغيره بوكالة او الوصية ثم ادعى
لنفسه لا تقبل الا ان يوفق فيقول كان لغلام ثم اشتريته منه واقام البينة
على ذلك فيجوز يقبل **ادعى المصوبة** وتبين النسب **وبرهن الخصم ان النسب بخلاف**
ان قضى بالاول لم يقض به والا تناقضا للتناقص وعدم الاولوية برهن
انه ابن عمه لا بية وبرهن الدافع انه ابن عمه **لا يسمع فقط او على اقرار الميت به** اي
بانه ابن عمه **لا يسمع فقط كان دفعا قبل القضاء بالاول** لا بعده لتاكده بالقضاء
بخلاف الاول **ادعاه ميراثا بالمصوبة فدفعه ان يدعي خصمه قبل الحكم اقرار**
مفعول يدعي بانه من ذوي الارحام اذ يكون حينئذ بين الكلامين تناقص
قال هذا الولد مني ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذ باقراره بانه
تعلق حق المقر له اذ ثبت نسب من رجل معين حتى ينتهي كونه مخلوقا من ماء الزنا
فاذا قال ليس مني هذا لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصديق يسمع اقول
قد وقع العبارة في العادة والاستحسانية هكذا قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني
صح اذ باقراره بانه من اقره الظاهر انه سهل من الناحية الاول يدل عليه التعليل
كذلك الذي كثر ذكره

التعليل الذي ذكرناه لانه يقتضي ان يكون ههنا ثلاث عبارات تعيد الاولى اثبات
البينة والثانية بغيرها والثالثة العود الى الاثبات والمذكور فيها العبارتان فقط
ولو عكس اي قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني **لا** اي لا يصح النفي لان النسب يثبت و
اذا ثبت لا يستغنى بالنفي **برهن على قول المدعي انا مبطل في الدعوى او مشهود كذبه**
او ليس عليه شيء الدفع ولو برهن على قوله بدروغ كوا ان ارم لا ان لا يصح
الدفع اذ لا يلزم منه كذب مشهود ياتي بهم الخصم **المدعى عليه جاء بخط البراهة** يعني
اذا ادعى رجل على آخر قد راى من المال فاقربه المدعى عليه ثم قال قد ابرأت ذمتي عنه و
اظهر كتاب الابراء فقال **المدعى نعم** كنت ابرأت ذمتك **كفى كنت صبيا وقت الابراء**
فالتقول والبيته على خصمه لانه اسند الى حالة منافية للضمان فالخصم اذا ثبت
بلوغه في ذلك الوقت اندفع كلامه **ادعى قيمة جارية مسرقة فبرهن الخصم انها**
حية وانما في بلد كذا لا يقبل الا ان يجي بها حية كذا في الذخيرة **ادعى الاخوة**
ولم يذكر اسم الجدة صح بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم الجدة
كما في العادة **التناقص في موضع الخفاء لا يمنع صحة الدعوى وقيل يمنع** ولهذا الاصل
فروع كثيرة ذكر بعضها سابقا وسندكر بعضها وذكر ههنا واحدا منها فقال **قال فادعى**
الوصية وانكره الوارث واقام اي الموصي له **بينة فادعى الوارث الرجوع تقبل**
وهو الصحيح لان هذا تناقص في طريقتي خفاء اذ لعل الموصي قد اوصى ولم يعلم الوارث
ورجع الموصي ولم يعلم به الوارث فيجد بناء على ذلك **وقيل لا** اي لا تقبل لظاهر التناقص
وايضاً اذا استاجر دارا من رجل ثم ادعى على الابراج ان هذه الدار ملكي لان ابي كان اشتراها
لاجلي في صغيرى وهي ملكي واقام البينة يسمع ولا يكون هذا التناقص مانعا صحة الدعوى
لما فيه من الخفاء لان الاب يستقل بالشراء للصغير ومن الصغير لنفسه والابن لا يعلم
له بذلك وهذا كما لو اقامت المرأة بينة على الطلاق ثلاثا بعد ما اختلفت نفسها اليها ان
تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة لاستقلال زوجها في ايقاع الطلاق عليها
من غير علمها ولها نظائر ذكرت في العادة وغيره **تدنيب الكليل ينصب خصما عن**
مصلحة صاحب

عن الاصيل بلا عكس اي الاصيل لا ينتصب خصما عن الكفيل لان القضاء على الكفيل
قضاء على الاصيل والقضاء على الاصيل ليس قضاء عليه صورة كان لو حل على آخر الف
درهم وله كفيل بامر المطلب فلقى الطالب الاصيل قبل ان يلقى الكفيل واقام عليه بيته
ان لي عليك كذا وفلان كفيل بامر كذا فانه يقضي على الاصيل بالف درهم ولا يكون هذا
قضاء على الكفيل حتى لو لقي الكفيل ليس له ان ياخذ منه شيئا بلا اعادة البيعة عليه ولو
لقى الكفيل اولا وادعى ان لي على فلان الف وانت كفيل بهالي عنه بامره واقام البيعة
ثبت المال عليه وعلى الغائب وينتصب الكفيل خصما عن الاصيل **اذا اشترك الدين**
بين شركيين لا يجزى الارث فاحدهما لا ينتصب خصما عن الآخر عند ابي حنيفة رحمه الله
بخلاف ما اذا اشترك بها يعني اذا اشترك بينهما بجهة الارث فاحدهما ينتصب خصما
عن الآخر وعند ابي يوسف ينتصب خصما على كل حال قال محمد ما قاله ابو حنيفة
قياسا وما قاله ابو يوسف استحسانا ومحمد اخذ بالاحسان كما يري يوسف كذا في المتفق
ثم على قولهما اذا حضر الغائب وصديق الحاضر فيما ادعى كان بالخيار ان شأنا
المدعى فيما يقضي ثم يشعان المطلب وان شاء يتبع المطلب وياخذ نصيبه كذا
كتاب الاقرار اورده بعد الدعوى لان الدعوى ينقطع به ولا يحتاج بعده
اي شيء اخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى الشهادة ولهذا عقبه بها **هو مشتق من القرار**
فهو لغة اثبات ما كان متنازلا وشرعا **اخبار بحق لاخر عليه** لا اثبات له عليه
سببا وشرطه ستذكر في انشاء الكلام ان شاء الله تعالى **وحكم ظهور المقر به**
بلا تصديق وقبول من المقر به فانه ملزم على المقر بما اقر به لو فهمه **والاعني** الخبر به
لان مدلوله الصدق والكذب احتمال عقلي كما تقرر في موضعه **الان نسب الوالد** يعني
اذا اقر رجل بيعة غلام مجهول النسب صح اقراره وكذا اذا اقر هو وامراة بالوالد بن
والولد صح **وفيه** وهو ان يقر رجل وامراة بالزوج او المولي حيث صح ويشترط
تصديق هؤلاء وسبب في تحقيق بياحه ان شاء الله تعالى **ولكن برودة** اي الاقرار **برودة** اي المقر
الابعد اي بعد تصديقه فانه لا يرد حينئذ **لا بثبوت ابتداء** عطف على قوله ظهور المقر به

عقبه بها

المقر به اي لا بثبوت المقر به للمقر له لانه ليس بناقل بملك المقر الى المقر اقول سره ان الاقرار
اخبار يحتمل الكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضعي عنه بخلاف الانشاء كالبيع والهبة
وغيرهما لانه ايجاد معنى باللفظ بقاؤه في الوجود فيمتنع فيه التخلف فقد فرغ عما كون
حكم الاقرار ظهور المقر به لا بثبوت ابتداء او لا بقوله **فتح الاقرار بالخبر للمسلم** حتى
يؤمر بالتسليم اليه ولو كان تملك ابتداء لما صح وقائنا بقوله **لا الاقرار بطلا في او عطف**
مكره لقيام دليل الكذب وهو الاكراه ولو كان حكمه ثبوت ما اقر به بان كان انشاء
لصح لان انشاءهما مع الاكراه يصح عندنا وثالثا بقوله **ولو ادعاه** اي الاقرار ابتداء
بان يقول اقرت لي بكذا فادفعه الي **او جعل** اي الاقرار **سببا** بان يقول ان لي
عليك كذا الا انك اقرت لي به **لم يسمع** عند عامة المشايخ لان نفس الاقرار ليس ناقلا
للكمال لا عرف **بخلاف دعواه** اي الاقرار في الدفع فانهم اختلفوا انه هل يصح دعوى
الاقرار في طرف الدفع حتى لو اقام المدعى عليه بيعة ان المدعى به لا حقه على المدعى عليه
او اقام بيعة ان المدعى اقر ان هذا العين ملك هذا المدعى عليه فهل تقبل قال بعضهم
لا تقبل وعائتهم انها على انه تقبل واجمعوا على انه لو قال هذا العين ملكي واقر به صاحب
اليه او قال لي عليه كذا وكذا اقر به بهذا المدعى عليه يصح الدعوى به ويسمع البيعة
على اقراره لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب وفي هذه الصورة لو انكر هل يكلف على عدم
اقراره فيه خلاف بين ابي يوسف ومحمد وقبل يكلف لانه لو نكل ثبت الاقرار والفتوى
على انه لا يكلف على الاقرار وانما يكلف على المال كذا في العادة ولا يعا بقوله **ولو كذب**
المقر اي في اقراره بالمال **لم يحل** اي للمقر له اخذ المال **الا بطيب نفس** اي نفس المقر
ولو كان حكمه اثبوت بكل اخذه **وهو** اي الاقرار **حجة قاصرة** اما حجة فلان النبي صلى
الله عليه وسلم قد رجم ماعزا باقراره على نفسه بالزنا والقامدية باقراره فلما جعل الاقرار
حجة في الحدود التي تنبذ بالشهادات فلان يكون حجة في غير اولي وعليه انفق اجماع
الامة واما قصوره فلقصور ولاية المقر عن غيره فيقتصر عليه **بخلاف البيعة** فانها
تصير حجة بالقضاء وللقاضى ولاية عامة فيتعدى الى الكل ما الاقرار فلا يقتصر الى القضاء
حتم

وله ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر عليه حتى لو اقر مجهول النسي بالرق لرجل جاز
ذلك على نفسه وماله ولم يصدق على اولاده وامهاتهم ومدبره ومكاتبه اذ ثبت حق
الحرية او استحقاها لهؤلاء فلا يصدق عليهم **اقر مكلف** اي عاقل بالغ **حر او عبد ماذون**
لي معلوم متعلق باقر **صح** اي اقرار كل من الحر والعبد الماذون اما الاقل فظاهر واما الثاني
فلا يصدق بالاحرار في حق الاقرار لان المولى اذا اذن له فقد رضى بتعلق الدين برقبته
فكان مسلطا عليه من جهة **مطلقا** اي سواء كان تصرة فالاشتراط لصحة وكفالة اعلام
ما صادف ذلك التصرف او لا كما سياتي ويشترط التكليف لان الصبي والمجنون لا يتعلق
باقرارهما حكم **ولو اقر مجهول صح** ايضا لان الحق قد يلزمه مجهولا بان اتلف مالا لا يدرى
قيمه او جرح جراحه لا يعلم اذ شرها لو كان ذلك التصرف **تصرفا لا يشترط الصحة و**
تحققه اعلام ما صادف ذلك التصرف **كالغصب والوديعة** فان الجهالة لا تمنع تحقيق
الغصب فان من غصب من رجل مالا مجهولا ليس او اودعه مالا ليس صح الغصب
والوديعة وبثبت حكمها **بخلاف ما اشترط له ذلك** فان كل تصرف يشترط لصحة اعلام
ما صادف ذلك التصرف فالأقرار به مع الجهالة لا يصح **كالباع والاجارة** فان من اقر انه
باع من فلان شيئا واخر من فلان شيئا واشترى من فلان كذا بشئ لا يصح اقراره
ولا يجبر المقر على تسليم شي **ولزمه** اي المقر بمثل الغصب او الوديعة **بيان ما**
جهل بالقيمة يعني اذا قال لفلان على حق او شئ لزمه ان يبينه بما له قيمة لانه اجبر
عن الوجوب في ذمته وبما لا قيمة له لا يجب في الذمة فاذا بين لغير ذلك كان رجوعا
فلا يصح **وصدق المقر بيمينه ان ادعى حظه اكثر منه ولم يبرهن** يعني ان المقر اذا
بين المجهول بما له قيمة وادعى المقر له اكثر منه فان بوجهه عليه حكم به والا صدق المقر
بيمينه على عدم الزيادة عليه **ولم يصح** اي الاقرار للمجهول **اذا فحنت جهالة بان**
يقول هذا العبد لواحد من الناس لان المجهول لا يكون مستحقا وان لم تفحش بان اقر
بانه غصب هذا العبد من هذا او من هذا فانه لا يصح عند شئ الايئة السرخسي لانه اقرار
للمجهول وانه لا يفيد وقيل يصح وهو الاصح لانه يفيد وصول الحق الى المستحق لانها اتفاقا

اتفقا على اخذه فلهما حق الاخذ ويقال له بين المجهول لان الاجمال من جهة وبیان
المجل على المجل وصار كما لو اعتق احد عبديه وان لم يبين اجبره القاضي على البيان
ايضا لا للحق الى المستحق كذا في الكافي **كذا** اشارة الى عبد ماذون له في قوله اقر مكلف
حر او عبد ماذون **لي مجهول اقر بما لا يهتم فيه كذا** **وقود** يعني اقراره به صحيح لان اقراره
عنده موجبا لتعلق الدين برقبته وهي مال المولى فلا يصدق عليه للتمتع وقصور المحبة
بخلاف الماذون له لانه مسلط على الاقرار من جهة المولى لان الاذن بالتجارة اذن بما يلزمها
وهو دين التجارة بخلاف القود والحة لانه يبقى على الاصل الحرية فيها لانها من خواص
الادمية ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه بالحة والقود **فيؤخذ به الآن** ولا يؤخر الى العقد
وكذا المجزؤ اقر بما فيه تامة كالمال نظر الى اصل الادمية **فيؤخر الى عتقه** وعاية حتى
المولى **ولزم في عتق ماله** **ورفع** يعني لا يصدق في اقل منه لانه لا يبعد ما لا عادة **ولزم في**
على مال عظيم نصاب في مال الزكاة وقدر النصاب قيمة في غيره اي غير مال
الزكاة يعني لا يصدق في اقل من مائتي درهم في الفضة واقل من عشرة مثقال في الذهب
وفي اقل من خمسة وعشرين في الابل ولا في اقل من قدر النصاب قيمة في غير مال الزكاة
لان النصاب عظيم حتى صار صاحبه به غنيا **ولزم في على اموال عظام ثلاثة نصاب**
من جنس ما سماه اعتبارا لادنى الجمع حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم **وفي درهم**
ثلاثة اعتبارا لادنى الجمع وفي درهم كثيرة عشرة اي لا يصدق في اقل منها عند اي حبيقة **الله**
لانها اقصى ما ينتمى اليه اسم الجمع **وفي كذا درهمها** لزم درهم لانه تفسير للجمع كذا في الهداية
وقال قاض حان لو قال كذا دينار عليه ديناران لان كذا كناية عن العدد واقل العدد
اثنان **وفي كذا كذا درهمها لزم احد عشر درهما** اي لم يصدق في اقل منه لان كذا كناية
عن عدد مجهول فقد اقر بعد دين مجهولين ليس بينهما حرف عطف واقل عدد دين
كذلك من المفسر احد عشر **وفي كذا لزم احد عشر** اي لم يصدق في اقل منه
لانه ذكر عدد دين مبرهين بينهما حرف العطف واقل ذلك من المفسر احد وعشرون
وجوب الاقل في الفضلين ليقضاهما والاصل في الذم البوابة **ولو ثلث** اي قول

كذا **بلاوا** وان يقول كذا كذا كذا **فاحد عشر** حملا للواحد منها على التكرار اذ لم يجمع
بين ثلاثة اعداد بلا عطف فلابد من حمل الواحد على التكرار ثم حمل الاثنين على اقل عدد
يقتادو لتعريفه بذكر عدد من بلا عطف وهو احد عشر **ومعها** اي لو نلت لعقل كذا
مع الواو **فمائة واحد وعشرون** لانه اقل ما يعبث عنه بثلاثة اعداد مع الواو **ولور** **يج**
اي قوله كذا **مع ثلث الواو** بان يقول كذا وكذا وكذا **زيد الف** على العدد
الذي قبل فيلزم الف ومائة واحد وعشرون لانه نظيره **على قبلي اقار بالدين** يعني
اذا قال لي علي من مال كذا او قبلي كان اقار بالدين لان علي للايجاب والالتزام و
قبلي ينفي عن الضمان يقال قبيل فلان عن فلان اي ضمني وسمي الكفيل قبلا لانه ضامن
للمال **وان وصل به وديعه** ان قال المقر بلا تراخ وهو وديعه صدق لان المضمون
عليه الحفظ والمال محله فقد ذكر المحل واراد الحيل واحتمل اللفظ مجازا فيصح
موصولا لا مفعولا عندك **مع في بيتي في صدوقي في كسي اقار بالامانة** لان
الكل اقار يكون الشيء في يده وذا يكون امانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون
امانة وهذه اقلها **جميع مالي او جميع ما امكرك** **فقط** لا اقار لانه مال او ماملك
يمتنع ان يكون لاخره تلك الحال فلا يصح الاقار واللفظ يحتمل الانشاء فيحل عليه
ويكون هبة **بقتضي التسليم** فان وجد حث والافلا **قوله ليني الالف** مبتداء خبره
قوله الاتي اقار يعني لو قال له رجل لي عليك الف درهم فقال **اتزن او انتقد او**
احلني بها او قضيتك **او ابرأتني منه او تصدقت به علي او وطعت لي او احلتك**
به تخاربه اقار وبلا ضمير **لا امانة** **الاربعة** الاولى اقار فلان الضمير راجع
الي الالف المذكور وهو موصوف بالوجوب فكانه قال اتزن او انتقد او اجل
او قضيتك الالف الواجب لك علي حتى لو لم يذكر الضمير بان قال اتزن او اجل
مثلا لا يكون اقار اذ لا دليل على انصرفه الي المذكور واما الخامن فلان دعوى الا برأ
كالقضاء لان الابراء اسقاط وهو انما يكون في مال واجب عليه واما السادس و
السابع فلان هذا دعوى التملك منه وذا لا يكون الا بعد وجوب المال في ذمته واما

واما الثامن فلان تحويل الدين من ذمة الى ذمة لا يكون بدون الوجوب **وقوله نعم**
اقار يعني اذا قيل له هل لي عليك كذا فقال نعم يكون اقارا لانه موضوع للحواب و
لا يحتاج الى الرباط **لا الالباء برأسه** **نعم** **في جواب هل لي عليك كذا** لان الاشارة من الا
قاية مقام الكلام لان من غيره **اقربدين مؤجل** **وقال المقر له حال صدق في يمينه** يعني
اذا اقربدين مؤجل فصدقه المقر له الدين وكذبه في التاجيل لزمه الدين حال لانه
اقرب حتى على نفسه وادعي لنفسه حقا فيه فيصدقه في الاقرار بلا حجة دون الدعوى
كما لو اقربعه في يده انه لفلان اسجرة منه فصدقه المقر له الملك لا الاجارة **و**
لزم في لي على مائة ودرهم دراهم اي اذا قال له على مائة ودرهم لزم مائة درهم ودرهم
ولزم في مائة وثوب ثوب وبغير المائة اي يرجع في تفسير المائة اليه **المائة والقبيل**
في مائة ودرهم كذلك وهو قول الشافعي رحمه الله لانه عطف مفسر على مائة في الفصيلين
والمطف لم يوضع للبيان فبقيت المائة مبرمة فيها ولان قوله ودرهم بيان للمائة
عادة لان الناس استعملوا تكرار الدرهم واكتفوا بذكر مرة وهذا فيما يكثر استعماله
وهو عند كثرة الوجوب بكثرة اسبابه وذا في المقدرات كالمكليات والموزونات لانها
ثبتت دينها في الذمة سلم وقضا ونجا بخلاف الثياب وما لا يكال وما لا يوزن ك
فان وجوبها لا يكثر في الذمة لان الثياب فيها لا ثبت الا في السلم والتكاح وذا لا يكثر
فبقي على الحقيقة **كذا وثوبان** اي اذا قال له على مائة وثوبان وبغير المائة **وفي الحج**
اي اذا قال له على مائة وثلاثة اثواب **كلها ثياب** لانه ذكر عدد دين ثم لم يذكر اعني مائة
وثلاثة واعقبها تفسيرها فانصرف اليها لاستوائها في الحاجة الي التفسير لا يقال
الاثواب لا يصلح ميمر المائة لانها لما اقرنت بالثلاثة صار كعدد آخر واحد
ولزم في علي نصف درهم ودينار وثوب ونصف هذا العبد وهذه الجارية
نصف كل منهما لان الكلام كذا وقع على شي بغير عينة او بعينه فنصرف النصف
الي الكل كانه قال علي نصف هذا ونصف هذا الى آخره **اقرب عشرة دراهم ودينار**
او قبلا ط كان من الفضة لان الاكثفا بالتفسير الاول شائع عندهم قال تعالى

جس
الر

الله

ولبنوا كهنهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا يعني من السنين **اقرب في قوصة**
لزماء اي التمر والقوصة فسترة في المبسوط بقوله غصبت تمر في قوصة ووجهه ان
القوصة وعاء وظرف لم يغصب الشئ وهو مطروف لا يتحقق بدون المطرف فيلزم ما
وكذا الطعام في السفينة والحظ في الجوالق بخلاف ما اذا قال غصبت من قوصة
لان من الانتزاع فيكون اقرارا بغصب المتزوع **وداية** اي اقرب داية **اصطبل**
لزمه اي الدابة **فقط** اي بلا اصطبل لان غير المنقول لا يضمن بالغصب عندهما
خلافا لمحمد **كذا الطعام في البيت** يعني يلزم الطعام لا البيت الاصل في جنس هذه المسائل
ان الظرف ان امكن ان يجعل ظمنا حقيقة فينظر فان امكن نقل لزمه والالزم الى
المطروف فقط عندهما لان الغصب الموجب للضمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى
انه لم ينقل لا يصح في لانه اقرب غصب تام لانه مطلق فيحمل على الكمال وعند محمد لزمه
جميعا لان غصب غير المنقول متصور وان لم يكن جعل ظمنا حقيقة لم يلزمه الا الاول
كقوله درهم في درهم ولم يلزم الثاني لانه لا يصلح ان يكون ظمنا **واقرب نجام له خلقه**
وفضيه لان الامم بينهما **واقرب سيف له فضل وجفنه وحمايل** لان اسم السيف
يطلق على الكل النصل جديدة والجفن غيره والحمايل جمع حمار بكسر الحاء وصي
علاقته **واقرب حبل له عيانه وكسوتها** لا يطلق الامم على الكل عرفا لانها بيت ترتب
بالثياب والابسة والستور **واقرب له ثوب في ثوب او في منديل لزمه** لانه ظرف له
حقيقة وامكن نقل كاسر **واقرب ثوب في عشرة اثواب** لثوب عند ابي يوسف وقال محمد
عليه احد عشر ثوبا لان الثوب من الثياب قد يلف في عشرة فامكن جعل ظمنا كقوله
حظ في جوالق ولا يي يوسف وهو قول ابي حنيفة **اولا ان العشرة** لا تكون ظرفا لواحد
عادة والمتنع عادة كالمتمنع حقيقة **واقرب حبة في حبة بنية الضرب له خمسة** لان
اثواب الضرب في كثير الاجزاء لانه كثير المال **وبنية مع عشرة** اي لو قال اردت حبة مع خمسة
لزمه عشرة لان اللفظ يحتمل قال تعالى فادخلني في عبادي قبيل مع عبادي فاذا حمل الله
اللفظ ولو مجازا ونواهيه لا سيما اذا كان فيه تشديد على نفسه كما عرف في موضعه وفي

وفي من درهم الى عشرة وما بين درهم الى عشرة تسعة عن ابي حنيفة وقال لا يلزم
عشرة وقال زفر بن زمر ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر حدا والحد
لا يدخل في الحد ودولهما ان الغاية يجب ان يكون موجودة اذ المعدوم لا يجوز
ان يكون حدا للموجود وجوده بوجوبه فيدخل الغايتان وله ان الغاية لا تدخل
في المغايات لان الحد يغاير الحد ولكن ههنا لانه من ادخال الاولى لان الدرهم الثاني
والثالث لا يتحقق بدون الاول فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية
في ومن داري ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط ما بينهما لما ذكر ان الغاية لا تدخل
في المغايات **اقرب بالحمل لرجل** اي حمل جارية او حمل شاة **صح** اقرب لزمه لان له وجهها
صحها وهو ان رجلا اوصى به لرجل ومات الموصي فيقروا رثته للموصي له **مطلقا** اي
سواء بين سببا صالحا ولا **اولا** اي اقرب للحمل صح ايضا لكن لا مطلقا بل **ان بين سببا**
صالحا كارت ووصية بان قال مات ابوه فورثه او اوصى له به فلان فالاقراء
صح لانه بين سببا لوعايتاه حكمنا به فكذا اذا ثبت باقراء ثم اذا وجد السبب الصالح
فلا بد من وجوه المقر عند الاقراء واحتملا وذلك بان تضعه لاقل من سنة اشهر
مذمات المورث او الموصي اذا كانت ذات زوج او لاقل من سنتين من وقت الفراغ في
اذا كانت معتدة **فان ولدت حيتا لاقل من سنة اشهر في الصورة الاولى او من سنتين**
في الصورة الثانية فله ما اقر لوجوده في البطن حين مات المورث او الموصي **او ميتا** اي
ان ولدت ميتا **فالموصي والمورث** اي يرد المال الى ورثة الموصي والمورث لان هذا
الاقراء لهما في الحقيقة وانما يستقل ايا الجين بعد ولادته ولم ينتقل فيكون لورثتهما
او ولدت حيتين فلها ما اقر نصفين ان كانا ذكورا او اثنتين وان كان احدهما ذكورا
والاخر انثى ففي الوصية كذلك وفي الميراث للذكر مثل حظ الانثيين **وان بين بغير صالح**
للسببية كبيع **واقراض وصية** بان قال الحمل باع مني او اقترضني او وهب لي **او اقام**
الاقراء ولم يبين سببا بان قال على رجل فلانة كذا **الغنا** اما الاول فلانه بين مستحيل لعدم
نصهما من الجين لاحقيقة وموطاه ولا حكما لانه لا يولي عليه واما الثاني فكان

مطلق الاقرار بنصف ^{الافراد} الى الالبسب التجارة ولهذا حمل اقرار الماذون واحدا
المثاقا وضيق عليه فيصير كما اذا صرح به **الشهيد** اي جعل رجلين شاهدين **علي**
الف في مجلس والشاهد رجلان **اخران في مجلس آخر** **لزم الثاني** يعني لو اراد صك
على الشهود فاقترع عليهم من بين اواكثربا بالف في ذلك الصك فالواجب ان واحد
اتفاقا لان الثاني هو الاول لكونه مضمنا بالمال الثالث في الصك وان لم يقيد بالصك
بل اقترع حصة الشاهدين بالف ثم في مجلس آخر حصة شاهدين بالف ببيان السبب
فقد ابي حنيفة يلزمه الثاني بشرط مغايرة الشاهدين الاخرين للاولين في رواية
بشرط عدم مغايرتهما لهما في اخرى وهذا بناء على ان الثاني غير الاول كما اذا كتبت
لكل الف صكاً والشاهد على كل صك شاهدين وعندهما لم يلزمه الا الف واحد لدلالة
واحدة العرف على ان تكرار تأكيد الحق بالزيادة في الشهود وان اتحد المجلس فاللغز
الف واحد اتفاقا على خروج الكرمي لان للمجلس تأثيرا في جمع الكلمات المتفرقة و
جعلها في حكم كلام واحد اتفاقا **الامر بكتابة الاقرار اقرار** يعني لو قال للصك ان اكتب
لفلان خط اقرارى بالف على يكون اقرارا ويجزى للصك ان يشهد بالمال عليه
وكذا لو قال اكتب ببيع هذه الدار يكون اقرارا بالبيع كتب او لم يكتب ولو قال للصك ان
اكتب طلاق امرأتى نطلق كتب او لم يكتب كذا في العادة وانما قال **حكما** لان الامران
والاقرار اخبار فلا يكونان متحدين حقيقة بل المراد ان الامر بكتابة الاقرار اذا حصل
حصل الاقرار **احد الورثة اذا اقر بالدين قبل يلزمه كله وقبل يلزمه حصته** يعني
اذا ادعى رجل ديناً على ميت واقر بعض الورثة في قول اصحابنا يؤخذ من حصته المقر
جميع الدين قال الفقيه ابو الليث هو القياس لكن الاحتياط عندى ان يؤخذ منه ما
يخصه من الدين وهو قول الشعبي والبصري وابن ابي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم
من تابعهم وهذا القول ابعد من الضرر وذكره شمس الابنة الخلو في ايضا قال
مشايخنا بزيادة شيء لا يشترط في اكتب وهو ان يقضى القاض عليه باقراره اذ يجزى
الاقرار لا يجزى الدين في نصيبه بل يجزى بقضاء القاض ويظهر ذلك بمسألة ذكرها في الزيادة

في الزيادة وهو ان احد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل ان الدين كان على الميت
فانه تقبل وتسمع شهادة هذا المقر فلو كان الدين يجل في نصيبه يجزى اقراره لزم ان لا تقبل
شهادته لما فيه من الغرم قال رحمه الله وينبغي ان يحفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة
عظيمة كذا في العادة **باب الاستثناء وما يعناه** في كونه مغتبطا كالشرط ونحوه **استثنى**
بعض ما اقر به متصلا باقراره لزمه باقية يعني اذا قال له على عشرة دراهم الا واحد لزمه
تسعة لما تقر به الاصول انه يكلم بالباقي بعد الشئ اي الاستثناء فكانه قال ابتداء
له على تسعة وشرط الاتصال عند عامة العلماء لكونه مغتبطا ونقل عن ابن عباس
رضي الله عنه جواز التاخير **ولو كلف** اي لو استثنى كلفه **فكلم** اي لزمه كله لو كان الاستثناء
بمعين لفظ نحو علماني كذا الا علماني لانك قد عرفت انه تكلم بالباقي بعد الشئ ولا
باقي بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل موصولا كان او مفصلا
فان استثنى الكل لزمه الكل وبطل الاستثناء **بخلاف** ما اذا كان الاستثناء بغير ذلك اللفظ
نحو علماني كذا **الا فلانا و فلانا و فلانا ولا اعلام** **لغيرهم** فانه اذا كان بغير اللفظ
الاول امكن جعله تكلما بالباقي بعد الشئ لانه انما صار كذا ضرورة عدم ملكه فيما سواه
لا امر يرجع الى اللفظ فبالنظر الى ذات اللفظ امكن ان يجعل المستثنى بعض ما تناول
الصدر والامتناع من خارج بخلاف ما اذا كان بعين ذلك اللفظ حيث لا يمكن جعله
تكلما بالباقي بعد الشئ **كذا** اذا قال علماني كذا **الا هؤلاء** فانه يصح ايضا لوجود التغاير
اللفظي **استثنى وزنيا او كيليا من درهم صح فيه** يعني لو قال له على مائة درهم
الا دينار او اقل فقير حنطة صح عند ابي حنيفة رحمه وابي يوسف ولزمه مائة درهم الا
قيمة الدينار او القليل والقياس ان لا يصح هذا الاستثناء وهو قول محمد وزمزان **الا**
اخراج بعض ما يتناول صدر الكلام على معنى انه لو لا الاستثناء لكان داخل تحت الصدر
وهو لا يتصور في خلاف الجنس كلفهما صحى اه استحسانا بان المقدرات جنس واحد
معنى وان كانت اجناسا صورة لانها ثبتت في الذمة ثنائيا اما الدينار فظاهر وكذا غيره لان
الكل او الورثي مبيع باعتبارهما ثمن باوصافهما حتى لو عينا تعلق العقد باعتبارهما ولو

ولم يستل ولو وصفا ولم يقتضا صار حكمها حكم الدنانير وهذا يستوي الجيد والودى فيها
 وكانت في حكم الشئ في الذمة كجني واحد مع فالاستثناء تكلم بالباقي معنى لا صورة **ولو**
غيرها اي غير الوزني والكيل **منها** اي من الدرام لا اي لا يصح عندنا خلافا للشافعي رحمه الله
 له انها لا تتحد اجساما من حيث المالمية ولنا ان ذلك القدر لا يفيد الاتحاد الجسدي بل لا بد من
 وصف الثمن ولو لمعنى كما عرفت **اذا وصل باقراره انشاء الله بطل** اي ابطال وصلى
 الاقرار لان التعليق بمشبه الله تعالى ابطال عند محمد فيبطل قبل انعقاده للحكم وتعليق
 بشرط لا يوقف عند اي يوسف فكان اعدا ما من الاصل **اقرب بشرط الخيار** بان قال
 فلان على الف درهم على اني بالخيار ثلاثة ايام **لزم المال** لصحة الاقرار لوجود الصيغة
 الملزمة **وبطل شرط** لان الاقرار اخبار ولا مدخل للخيار في حق الاخبار لانه ان كان
 صدقا فهو واجب العمل به وان لم يختر وان كان كذبا فهو واجب الرد فلا يتغير باختيار
 وعدم اختياره وانما تأثير شرط الخيار في العقود ليختبر من الخيارين فسخه
 وامضاء **اقراره واستثنى بناؤه** بان قال هذه الدار فلان لا بناؤه **لانا** اي الارض
 والبناء **للمقر** اذ لم يصح استثنائه لان اتم الدار لا يتناول البناء مقصودا اذ الدار
 اتم لا ادبر عليه الحائط من البقعة والبناء يدخل تحتها لفظا ولهذا لو اخفى البناء
 قبل القبض لا يقطع شئ من الثمن بمقابلته بل تخير المشتري والاستثناء انما يكون مما
 يتناول الكلام فصلا لا تصرف لفظي اقول يرد على ظاهره ان كون البناء جزءا من الدار
 مما لا يخفى على احد ولهذا يضمن بالتلف فيكون كواحد من العشرة فوجه عدم صحة الاستثناء
 وتحقيق معرفته وجهه موقوف على مقدمة مقررة في علم الكلام والاصول وهي ان
 الركن قسمان احدهما اصلي وهو الذي دخل في مدلول **اللام** بحيث اذا انتفى لم يصح إطلاق
اللام على الباقي كواحد من العشرة وراس من الحيوان وثانيهما زايدي وهو الذي يدخل
 في مدلول **اللام** لكن اذا انتفى لا ينتفى اطلاق **اللام** على الباقي كيد زيد ورجل حتى اذا قال هذا
 العبد لزيد الا بده او رجلا لم يجز وهذا التحقيق يظهر دفع ما يرد على ظاهر قولهم الاقرار
 في الايمان ركن زايدي بان الركبة تقتضي الدخول والزيادة تقتضي الخروج فكيف يجتمعان

يجتمعان ووجه الدفع ان الدخول بالنظر الى تناول اللفظ ظاهر او الخروج بالنظر
 الى التبعية حقيقة فلا منافاة **وفصل الخاتم ونخل البستان وطوق الحارة**
كبنائها اي بناء الدار كونهما من تناول اللفظ تبعا لفظا حتى لم يصح استثناء
 ايضا بخلاف ما اذا قال **الاكثرها** او **بناها** لفظا منها لانه دخل فيه لفظا فصحة الاستثناء
كذا اذا قال بناؤه على وارضها فلان يعني اذا قال هكذا كانت الارض والبناء فلان
 اذا الاقرار بالارض اقرار بالبناء تبعا كما لا قرار بالدار **ولو قال وعوضها فلان**
 بعد ان قال بناؤه على **كان كما قال** لان العوض عبارة عن البقعة الخالية عن البناء
 والشجر فكانه قال بياض هذه الارض دون البناء فلان **وحج** اي الاقرار **بالقن**
من قن عينة وانكر قبضة يعني لو قال له على الف درهم من ثمن قن اشتريته منه
 ولم اقبضه فان ذكر قننا بعينه قبل المقر له ان ثبت فسلم القن وخذ الف والافلا
 لك **فلسم لزم الف والافلا** هذه المسئلة على وجه واحد هذا وهو ان يصدق
 وسلم القن وجوابه ما ذكرنا لان ما ثبت يتصادقها كالثابت عيانا والثاني ان يقول
 المقر له القن قنك مبيعة وانما بعثك فتاخره وفيه المال لازم على المقر له ان يرد
 المال عليه عند سلامة القن له وقد سلم حين اقره ذو الابد بانه ملكه فيلزمه المال والاسباب
 مطلوبة لاحكامها لا لعيانها فلا يعتبر الكاذب في السبب بعد اتفاقهما في وجوب حمل
 المال والثالث ان يقول القن قني ما يفتك وحكي ان لا يلزم المقر شئ لانه انما
 اقره بالمال اذا سلم له القن ولم يسلم له **والرابع** ان يقول القن قني ما بيعته وانما بعثك
 غيره وحكي ان يتخالفان كلامهما مدعى ونكر لان المقر يدعي تسليم قن عينة والآخر
 ينكر والمقر يدعي على المقر الفايبيع غيره وهو ينكر واذا تخالفا انتفى دعوى كل منهما
 عن صاحبه فلا يقتضي عليه شئ والعبد سالم لمن في يده هذا اذا عين القن **وان لم يعينه**
لزم اي الف **ولما انكاه** اي لا يصدق في قوله ما قبضت عند اي حبيفة **وصل**
او فصل لانه رجوع عما اقربه والرجوع عن الاقرار باطل كقوله من ثمن خمر او خمر
 يعني لو قال فلان على الف درهم من ثمن خمر او خمر يولزم الف **وصل** او فصل كقوله

رجوعاً بعد الأثر وقال ان وصل صدق وان فصل لم يصدق لانه بيان تغيير فصيح
موصولاً لا مفصولاً كالاستثناء والشرط وفيه من مائة اوقش وهي زبوف او بنهرجة
او ستوقه او صااص لزمه الجبة يعني لو قال له على الف درهم من مائة اوقش او قال اقرضني
الف درهم ثم قال زبوف او بنهرجة او ستوقه او صااص او قال الا انهار زبوف او قال
فلان على الف درهم زبوف من مائة اوقش او قال المقر جبار لزمه الجبار يعني جنيته
وصل او فصل لما مر وقال ان وصل صدق والا فلا لما مر ايضا وفي من غضب او ودعه
عطف على قوله وفي من ثمن ان ادعى متعلق بقوله وفي من غضب او ودعه احد هذه المذكورة
الاربعة يعني اذا قال له على الف درهم من غضب او ودعه الا انهار زبوف او بنهرجة صدق
اي الذي وصل او فصل اذا احتصاص للغضب والودعه بالجبار دون الزبوف
لان الغاصب يغضب ما يجد والمودع يودع ما يحتاج الى حفظ فلم يكن قوله زبوف
مغيراً لاول كلامه بل هو بيان النوع فصيح موصولاً لا مفصولاً **الفصل في الاجرة**
يعني ان قال له على الف درهم من غضب او ودعه الا انهار ستوقه او صااص فان وصل
صدق وان فصل لا اذا الستوقه ليست من جنس الدراهم ولهذا لا يجوز بها التجوز في
الصرف والسلم لكن الاسم يتناولها مجازاً فكان بيان تغيير فصيح موصولاً لا مفصولاً
قال غضبت ثوباً وجأ بمعي صدق بيمينه ان لم يثبت الخصم سلامته لان الغضب
لا يقتضي السلامة كما في قوله على الف الا انه ينقص كذا متصلاً لما عرفت ان الاستثناء
يصح متصلاً لا مفصلاً قال رجل لآخر اخذت منك الفاً ودعته فهلك وقال **الا**
بل غضبتا ضمن الالف لانه اقرب سبب الضمان وهو اخذ مال الغير ثم ادعى ما يوجب
البراءة عنه وهو الاذن بالاخذ والاخر يكره فكان القول قوله مع يمينه الا ان ينكل عن
اليمين فيجوز لاي لزمه المال بخلاف قوله **غضبت في رة قوله اعطيتني ودعته** اي لو قال المقر
اعطيتني الف درهم ودعته فهلك وقال المالك لابل غضبتني لا يضمن المقر لانه لم يقر
بسبب الضمان والمقر يدعي عليه سبب الضمان وهو يكره فكان القول قوله **قال كان**
هذا ودعته لي عندك فاخذته فقال هو لي ياخذته يعني اذا اخذ رجل من رجل شيئاً

اي صح

شيئاً فقال **الاخذ كان هذا ودعته لي عندك فاخذته فقال الماخوذ منه هو لي ياخذته** اي
منه لان الاخذ اقرب اليه من الاخذ منه وهو سبب الضمان كما بين وادعى استحقاقه
عليه فلا تقبل بل يجب عليه رد عينه قائماً بقيمة هالكاً **صدق من قال اجرت فري**
او ثوب لي فلانا فركب اولب ورده الي وقال كدبت بل الفرس والثوب
لي وقد اخذته مما بيني ظلماً فالقول للمقر وللآخر البينة او خاط ثوبي هذا بكذا فقبضت
اي لو قال خاط فلان ثوبي هذا بنصف درهم ثم قبضته وقال فلان الثوب ثوبي ما
فالقول للمقر ايضا **قال هذا الالف ودعته لزيد لابل بكر فالالف لزيد وعلي**
المقر مثل بكر لانه لما اقر لزيد حج اقراره له وصار ملكاً له وقوله بعد ذلك لابل بكر خروج
عنه فلا يقبل قوله في حق زيد ويجب عليه ضمان مثلهما **بكر اقر بدين لسان ثم قال كنت**
كاذباً فيه اي في اقراره **حلف المقر على عدم كذبه** اي على ان المقر ما كان كاذباً فيما
اقره به ولو لم يستعجل فيما تدعيه عليه عند اي يوسف وعندهما يؤمر بتسليم المقر
الى المقر والغتوى على انه يحلف المقر لبيان العادة بين الناس انهم يكتبون حكت
الاقرار ثم ياخذون المال كذا في الكافي **باب اقرار المريض** يعني مرض الموت
دين صحيح مطلقاً ان سواء علم سببه او علم باقراره فيها ودين مرض موت بسبب فيه
ان مرضه معروف كبذل ما يكره او اهلكه او مهر مثل عورته وعلم معاينة بمقدار ما
علم ما اقرب فيه الي في مرضه وعند الشافعي رحمه الله هذا يساوي الاولين لا سواء
السبب وهو الاقرار ولنا ان المريض يحج عن الاقرار بالدين ما لم يفرغ عن دين
الصحة فالدين الثابت باقرار المحجور لا يوافق الثابت بلا حجة كعبد ما دون اقرار الدين
ثم اقرار الدين بعد الحجر فالثاني لا يوافق الاول **والكل** اي كل دين الصحة ودين المرض سبب
فيه معروف ودين المرض الذي علم يحج الاقرار فيه **مقدم على الارث** لان قضاء الدين
من الكوائج الاصلية وحق الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ ولهذا تقدم حاجته في
التكفين ولم يحج تخصيص غريم بقضاء دينه ولا اقراره لوارثه سواء اقر بدين او
عين لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لوارث **الاد**

لا يتصدق البقية اي بقية الفراء او بقية الورثة لان المانع من التخصيص تعلق
حقهم بالتركة فاذا صدقوه زال المانع وحاز التخصيص **وجاز** اي اقرار المريض
لغيره اي غير الوارث لوجود مقتضى وانتفاء المانع اما الاول فلانه تصرف في خالص
ماله وهو يقتضي الجواز واما الثاني فلان المانع من الجواز كان الارث وقد انتهى ولو
وصلية كان اقراره **بكل مال** لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه قال اذا اقر الرجل في مرضه
بدين لرجل غيره وارث فانه جائز وان احاط بما له والقباس ان لا يصح اقراره الا في الثلث
لان الشرع قصر تصرفه على الثلث وتعلق بالثلثين حق الورثة ولهذا لو تبرع بجميع
ماله لم ينفذ الا في الثلث فكذا الاقرار وجب ان لا ينفذ الا في الثلث ولكن ترك القياس
لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما **اقراره** اي لاجنبى **بماله** ثم اقر بينونة ثبت **نسبه و**
بطل اقراره واقر لاجنبى ثم تكلمها صح اقراره لها وعند فر تطل هذا الاقرار ايضا
للتهمة ولتأنيده اقر وليس بينهما سب التهمة فلا يبطل بسبب يحدث بعده بخلاف
المسئلة الاولى لان دعوة النسب تستند الى زمان العلوق فيظهر ان البينة ثابتة
زمان الاقرار فلا يصح اما الزوجية فيقتصر على زمان التزوج فلا يظهر ان اقراره
كان لزوجته بخلاف **الرهبة والوصية** اي بخلاف ما لو وهب لها شيئا او وصى لها
بشيء ثم تزوجها فانها يبطلان اتفاقا فان الوصية تملك بعد الموت وهي وارثة
حينئذ فلا يصح والرهبة في المرض وصية حتى لا ينفذ الا من الثلث كما سبق في بيان كتاب
الوصية فصارت كالوصية **ولو اقر بدين لمن طلقها فيه** اي مرض موته **فلهما الاقل من**
الارث اي ميراثهما منه **والدين** لقيام التهمة ببقاء العدة وباب الاقرار كان مستندا
لبقاء الزوجية فربما اقدم على الطلاق ليصح اقراره لها زيادة على ارثها ولا تهمه في
اقلها فيثبت **اقراره بدين غلام** حيث قال هذا النبي **جهل نسب في مولده و**
قدم بياننا فائدة هذا القيد **ويولد مثل لثله وصدق** اي الغلام ذلك المقر **وهو من**
اهل اي اهل التصديق **ثبت نسب** اي نسب الغلام منه **اي المقر وشارك** اي الغلام
الورثة شرط جهالة النسب لانه لو علم لم يثبت من غيره وان يولد مثله لثله لئلا يكون

ليلا يكون مكذبا ظاهرا وان يصدق الغلام لان المسئلة في غلام يعتبر عن نفسه
فلا بد من تصديقه لانه في بد نفسه حتى اذا كان صغيرا لا يعتبر بمصديقه
لذا قال وهو من اهلها وشارك الورثة لانه لما ثبت نسب من صار كالوارث المعروف
صح اقراره اي الرجل **بالولد والوالدين** لانه اقر على نفسه وليس فيه حمل النسب
على الغير **والزوج والمولى** لان موجب اقراره يثبت بينهما بتصادقهما بلا اقرار
بأحد فينفذ **صح اقرارها بالوالدين والزوج والمولى** لان اصل اقرار الانسان
حجه على نفسه لا على غيره وبالاقرار هو لا يكون الا اقرار على نفسه فيقبل **وشرط قصد** **بهم**
لان اقرار غيره لا يلزمهم لان كلامهم في بد نفسه الا اذا كان المقر صغيرا في يد المقر
وهو لا يعتبر عن نفسه او عبدا لم يثبت نسب لغيره الا اقرار ولو كان عبد الغير بشرط
تصديق مولاه **كما بشرط تصديق الزوج** في دعوى المرأة الولد او شهادة امرأته
قابلية كانت او غيرا **في اقرار امرأته ذات زوج بالولد وعدم العدة في غيرها** اي في اقرار
امرأته غير ذات الزوج يعني دون غيرها فينفذ عليها **صح التصديق بعد موت المقر**
الا من الزوج بعد موتها مقرة يعني صح التصديق في النسب بعد موت المقر بقاء النسب
بعد الموت وان اقر بنكاح المرأة ومات فصدقته بعد موته يصح حتى تكون لها المهر و
الارث ببقاء حكم النكاح وبالعدة وان اقرت بنكاح رجل ومات فصدقها الزوج لم
يصح تصديقه عندي حنفية لانها لما مات زال النكاح بعلانية حتى يجوز له ان يتزوج
اخرها وارثا سواها ولا يحل له ان يفسخها فبطل اقرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان
الاقرار **فونسب من غير ولد كاخ وعم لم يثبت** اي النسب ولا يقبل اقراره في حق
لان فيه تحمیل النسب على الغير فاذا ادعى نفقة او حضنة يعتبر في حقها **ويوث الا**
مع وارث وان بعد يعني ان كان للمقر وارث معروف قريب او بعيد فهو احق بالارث
من المقر حتى لو اقر باخ وولعه او حاله قال ارث للعمة والحالة لان نسب لم يثبت فلا يورث
الوارث المعروف **مات ابوه فاقرباؤه شاركه في الارث بلا نسب** لان مقتضى **مقابل**
اقراره شيان حمل النسب على الغير ولا ولاية له عليه وشركته في الارث وله فيه ولاية فيعتبر

النبي لا الاول اقرا احد ابني ميت له اي لذلك الميت على آخر دين بقبض متعلق بامر
ابيه نصفه لاشي له والنصف للآخر يعني ان من مات وترك ابنين وله رجل
الف درهم فاقرا احد الابنين ان اباه قبض منه نصفه وكذا في الآخر فلا شيء للمير والمكذب
نصفه لان الاقرار باستيفاء الدين اقرار بالدين على الميت لان قبض الدين انما يكون
بقبض عين مضمون حتى يصير دينا فيقتاضان فاذا كذبه اخوه استغرق الدين نصيبه
فالم قبض جميع الدين لا يكون له من الميراث شيء ولا يرجع الميراث اخيه بنصف
ما قبض وان تصاد قاعا اشتراكه اي المقبوض بينهما لانه لو رجع على اخيه لرجع
اخوه على الغريم فيرجع الغريم على المقر بقدر ذلك لانتقاض المقاصة في ذلك القدر
وبقي دين على الميت والدين مقدم على الارث فيؤدي الى الدور **فصل حرة اقرت**
بدن فكنزها زوجها في حق اي حق زوجها عند اي حنيفه حتى
تجس وتلازم كالدين الثابت بالمعاينة بالاسم لا بالاناء او بالبينة وعندهما
لا ان تصدق في حق الزوج فلا تجس ولا تلازم لان فيه منع الزوج عن غيبانها
واقرا لا يصح فيما يرجع ايا بطلان حق الزوج **بجهول النسب اقرت بالرق**
لاسان وصدقها المقر ولم يزوج **واولاد منه** اي من الزوج وكذا في الزوج صح
في حقها اي حق المروءة حتى اذا علق بعد الاقرار ولد يكون رقيقا **لاحقة وحق الاولاد**
فرع على قوله وحقه بقوله **حتى يبطل النكاح** وفرع على قوله وحق الاولاد بقوله **واولاد**
حصل قبل الاقرار وما في بطنها وقت اي وقت الاقرار **احرار** لم يحصل لهم قبل اقرار
بالرق واما ولد علق بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند اي يوسف اذ حكم بوقتها وولد
الرقيقة رقيق وحر عند محجة لانه تزوجها بشروط حرية اولاده منها فلا يصدق على ابطال
هذا الحق **بجهول النسب حرز عبته ثم اقر بالرق لاسان وصدقته صح في حقه** حتى صار
رقيقا **دون ابطال العتق** حتى بقي معتقه حرا فان مات العتق اي العبد
الذي اعتقه **بجهول النسب بونه وارثه ان كان** اي له وارث والآي وان لم يكن له وارث
فالمقر له اي بونه المقر لانه كان للمقر وقد اقر للمقر فان مات المقر ثم العتق فانه

مصلحة

فانه لعصبته المقر لانه لما مات انتقل الولاء اليهم بخلاف ما لو كان حيا قال
لي عليك الف فقال الحق او الصدق او البقين او نكر اي قال حقا او صدقا
او بيقينا او كورا اي قال الحق الحق او الصدق الصدق او البقين البقين او حقا
حقا او صدقا صدقا او بيقينا بيقينا او قرون بها البر بان قال البر الحق او الحق
البر اي اخوه كان اقرا لانه مما يوصف به الدعوى فصلح للجواب ويستعمل في
التصديق عرفا فكانه قال ادعيت الحق اي اخوه ولو قال الحق حق او الصدق
صدق او البقين بيقين لا اي لا يكون اقرا لانه كلام تام بخلاف ما تقدم لانه لا
يصلح للابتداء قال لانه يا سارقة يا زانية يا مجنونة يا ابقة او قال هذه السا رقة
فعلت كذا او باعها فوجد اي المشتري بها اي بالجارية واحد منها اي من هذه القيود
لا ترد الى الامة بعد البيع به اي بواحد من هذه العبارات لان غير الاخير نداء وقصد
المنادي اعلام المنادي واحضاره لتحقيق الوصف الذي ناداه به ولهذا لو قال له
لامرأة يا كافرة لا يفرق بينهما والاخوة شتمه **بخلاف منه سارقة او منه ابقة**
او منه زانية او مجنونة حيث ترد بواحد من هذه العبارات لانه اخبار وهو لتحقيق
الوصف **وبخلاف باطالق او منه المطلقة فعلت كذا** حيث تطلق امرأته لانه
تمكّن من اثبات منه الوصف شرعا فيجعل كلامه ايجابا ليكون صادقا فيما يتكلم به
ونعم لا يتكلم بتمكّن من اثبات تلك الاوصاف فيها وكان نداء وشتما لا تحقيقا ووصفا
كذا في الكافي **كتاب الشهادات** اورده عقيب كتاب الاقرار لما مر من ان الحاجة
الي الشهادة بعد عدم الاقرار فيكون متأخرا عنه في الاعتبار وهي اي الشهادة **اجبار**
بحق للغير على آخر سواء كان حق الله تعالى او حق غيره عن علم لا يقين اي ناشئا
عن يقين لا عن حسيان **وتحسين** واليه الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم اذ اربيت مثل
الشخص فاشهدوا لا قدع ولهذا قالوا انما مشتقة من الشهادة التي بمعنى المعاينة **وشروطها**
العقل الكامل بان يكون عاقل بالغا فلا تقبل شهادة المجنون والقصي **والضبط**
وهو حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء **والولاية** بان يكون حرا فلا تقبل

شهادة القن **وركنها** الداخل في حقيقتها **لفظا** **شهد** بمعنى الخبر دون القسم ذكره الزيلعي
حتى اذا ترك لم تقبل الشهادة **وحكمها وجوب الحكم على القاضي بوجوبها بعد التركية** و
القياست ترك بالنصوص والاجماع **وجب** اي الشهادة **بالطلب** اي طلب المدعي في
حق العبد وانما اعتبر طلبه اي طلب المدعي في حق العبد لانها حقه فيستلزم طلبه كما في
سائر الحقوق **ان لم يوجد بدله** ولا يجوز كتمانها لقوله تعالى ولا ياتي بالشهاد اذ ما دعوا
ثم انه انما ياتي اذا علم ان القاضي يقبل شهادته وتعين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا
يقبل شهادته او كانوا جماعة فادى غيره ممن يقبل شهادته فقبلت لا ياتي وان ادى غيره ولم يقبل
شهادته ياتي ممن لم يودى اذا كان ممن تقبل شهادته لان امتناعه يؤدي الى مضيق الحق **دون**
حق الله تعالى فانها تجب فيه بلا طلب **كعتق الامه وطلاق المرأة** فان فيها تحريم
الفرج وترك الشهادة فيها رضى بالفسق والرضى به فسق **وستر في الحدود** **وانفصل**
لقوله صلى الله عليه وسلم الذي شهد عنده وتوسرته بتوبك لكان خيرا لك وتلقينه للدرء بمقار
بقوله صلى الله عليه وسلم لعنك الله شهادتها وقيل لها آية ظاهرة على وجوب الاستر **وبقول**
المرقة اخذ لا سرق احياء الحق المسروق منه ورعاية جانب الستر **ونصاها للزنا** **اربعة**
رجال لقوله تعالى والاني باين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا عليهم اربعة شكم ولقوله
تعالى لم ياتوا بربعة شهداء **ونصاها للبقية الحدود والقود** **رجالان** لقوله تعالى
واستشهدوا شهيدين من رجالكم ولا تقبل فيها شهادة النساء لما فيها من شبهة البدلية
ونصاها للولادة واستلال الصبي للصلاة عليه والبركة **وعيوب النساء** في موضع
لا يطلع عليه الرجال **امواء واحدة** لقوله صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة فيما لا
يستطيع الرجال النظرا فيه **والجمع المحلى باللام** يراد به الجنس اذا لم يكن ثم معهود اذا الكل
ليس بمراد به الاقل لبقية **ونصاها للغيره بين المختلف** سواء كان مالا او غيره **كنكاح**
وطلاق ووكالة وصية واستلال الصبي للرجلان او رجل وامرأتان لما روي ان عمر وعليا
رضي الله عنهما اجازا شهادة النساء مع الرجال في النكاح والفرقة كما في الاموال وتوابعها **ولزم**

بأن كونهما جرحا ملزمة لانه خبر محتمل للصدق والكذب

يعني رد غدوغي وقدة جاني كالحق

ولزم في الكل من الصور الاربع المذكورة **لفظا** **شهد** للقبول حتى لو قال الشاهد اعلم او
اتيقن لا تقبل شهادته لان النصوص وردت بهذه اللفظة وجواز الحكم بالشهادة على خلاف
القياس فيقتصر على مورد النص **ولزم ايضا العدالة** وهو كون حسنة الرجل اكثر
من سيئة وهذا يستلزم الاجتناب من الكبار وترك الاحرار على الصغار لان الصغير
تكون كبرية بالاصرار على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صغيرة مع الاصرار
ولا كبيرة مع الاستغفار **لوجوب** اي وجوب القبول لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم
ولان الخبر يحتمل الصدق والكذب والحجة هو الخبر الصدق وبالعدالة يتوهم جهة الصدق
اذ من ارتكب غير الكذب من المخطورات يرتكب الكذب ايضا وفيه اشارة الى ان العدالة
شرط وجوب العمل بالشهادة لا شرط اهلية الشهادة لان الفاسق اصل للولاية و
القضاء والسلطنة والامانة والشهادة عندنا وعن ابي يوسف ان الفاسق اذا
كان وجهه في الناس ذامرة تقبل شهادته والاصح ان شهادته لا تقبل الا ان القاضي
لوقضى بشهادته تصح عنده كذا في الكافي **وصي** اي الشهادة لو كانت **على حاضره** **الاشارة**
اي اشارة الشاهد **الى مواضع اعني الخصمين المدعي والمدعى عليه والمشهدوب** **لو**
كان عينا احتراز عن الدين **ولو كانت على غائب او ميت فتسوه ونسبه** **الى ابيه**
فقط بان قالوا على فلان بن فلان لا تقبل حتى **نسبه الى جده ولا ينويه صناعته** **ال**
ان ذكر واسمه واسم ابيه وصناعته لا يكفي **الا اذا كان معروفا** بان يكون في بلدته شركا
له في تلك الصناعة وان كان ذكر اسمه واسم ابيه وقبيلة وحرفته ولم يكن في محلة رجل
اخر هذا الاسم وهذه الحرفة يكفي وان كان اخر مثله لا يكفي حتى يذكر شيئا اخر يفيد التمييز
ولو ذكر اسمه واسم ابيه وقبيلة او صناعته ولم يذكر اسم الجد تقبل فشرط التعريف ذكر
ثلاثة اشياء ففعل هذا لو ذكر لفته واسم ابيه قيل يكفي والصحيح انه لا يكفي وفي اشتراط
ذكر الجد خلاف **ولو قضى بلا ذكر الجد فقد كذا في العادة ولا يسأل عن شاهد بلا**
طعن الخصم يعني القاضي يقتصر على ظاهر الادلة العدالة في المسلم ولا يسأل ولا يتحقق ان
الشاهد عدل او لا اذا لم بطعن فيه **الخصم** واذا طعن سأل القاضي عنه في السر وركبتي

اختلاف

قد اخذت وهي قبيلة مخصوصة والاني

لانه وفيه فضل محمد فيها

في العلانية **الا في جدي وقود** فانه يسأل في السر وتزكي في العلانية فيها بالاجماع طعن الخصم
اولا لانه يحتاج لاسقاطها فيشترط الاستقصاء فيها **وعند ما يسأل في الكل سرا**
وعلاية وان لم يطعن الخصم لان بناء القضاء على الحجة وهي شهادة العدل فيعرف
على العدل **وبه يعني** ثم ان التزكية في السر ان يبعث قطعة قوطاس كتب فيه اسماء
الشهود وحليتهم ويلتزم من المزكي تعريف حالهم والتزكية في العلانية ان يجمع القاضي
بين المزكي والشهود في مجلس القضاء فيسأل المزكي عن الشهود بحضرة الشهود هؤلاء
عدل مقبولوا الشهادة لمزكيهم او يخرجهم ووقع الاكتفاء بتزكية السرة زمانا لان
تزكية العلانية بلا وقتة اذ الشهود والمذيع يقابلون الجارج بالاذى والاضرار
وكفى للتزكية ان يقول المزكي او يكتب في ذلك القوطاس تحت اسمه **هو عدل** ومن
عوفه بالنسبة لا يكتب شيئا احدا ان اعين التزكي او يكتب الله اعلم **وان لم يقبل جازر**
الشهادة قاله الكافي ثم قيل لا بد ان يقول المصدق هو عدل جازر الشهادة اذ العبد
او المحدث في قذف اذا تاب قد يعتدل والاصح ان يكتفي بقوله هو عدل لبسوت الحرية
بالدار اقول فيه اشكال لان المحدث في القذف التائب قد يكون معه لا كما ذكره فلا بد
من قول جازر الشهادة بالخروج وهذا لا يوردها عبارة الهداية اذ لم يذكر فيها المحدث
في القذف لكن لا بد فيه ايضا من اعتبار هذا القيد لخبره فحينئذ لا يكون الاكتفاء بقوله
عدل اصح **ولا يبيع تعدل الخصم** هكذا قال ابو حنيفة رحمه الله يعني ان تعدل المدعى
عليه الشهود لا يبيع لان من زعم المدعى وشهوده ان المدعى عليه ظالم كاذب في الانكار
وتزكية الكاذب الفاسق لا يبيع وعندهما يبيع ان كان من اهله بان كان عدلا لكن
عند محمد لا بد من ضم اخرايه لعدم جواز تعدل الواحد وابو يوسف يجوز كفا
والمراد بتعدله تزكيته **بقوله هو عدل لكنهم اخطوا وانسوا او هو عدل**
ولم يزد على هذا **وما لو قال صدق او عدل صدقة** فقد نزل الحكم لانه اقوال منه
بشبه الحق بخلاف ما لو قال هو عدل ولم يزد عليه حيث لا يلزم شي لانهم مع كونهم عدولا
يجوز منهم النسيان والخطا فلا يلزم من كونه عدلا ان يكون كلامه صوابا **وكفى واحد**

انما هو ان يجمع بين المزكي والشهود في مجلس القضاء فيسأل المزكي عن الشهود بحضرة الشهود هؤلاء
عدل مقبولوا الشهادة لمزكيهم او يخرجهم ووقع الاكتفاء بتزكية السرة زمانا لان
تزكية العلانية بلا وقتة اذ الشهود والمذيع يقابلون الجارج بالاذى والاضرار

قول او عدل صدقة
جمع صادق ككاتب
كاتبه

اذا كان الشاهد لا يسمع
الشاهد او لا يسمع
يحل فيه مسلم عن اي قول
الشاهد والاشياء اجتهاد

واحد للتزكية ولتوجه الشاهد والرسالة الى المزكي لان التزكية من امور الدين
فلا يشترط فيها الا العدل حتى يجوز تزكية العبد والمواة والاعمى والمحدث في القذف
التائب لان خبرهم مقبول في الامور الدينية **والاحوط اثنان** لان فيه زيادة
طمأنينة هذا كله في تزكية السرة واما تزكية العلانية فيشترط فيها جميع ما يشترط في
الشهادة من الحرية والبر وغير ما سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة فيها
اظهر ولهذا يختص بمجلس القضاء **لسامع** اي يجوز لسامع ما يتعلق **بالاقوال**
كالبيع بان يسمع قول البائع يفت وقول المشتري اشترت **والاقرار** بان يسمع قول
المقر فلان على كذا **اوراى ما يتعلق بالافعال** حكم قاض او غضب او قتل **ان**
يشهد فاعل قوله يجوز المقدر في قوله **لسامع وان لم يشهد عليه** ويقول اشهد انه
باع او اقولا نعين السبب فوجب عليه الشهادة به كما عاين وهذا اذا كان البيع بالعقد
ظاهر وان كان بالتعاطي فكذا لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد
قيل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكمي لا حقيقي **ويقول الله**
لا تشهدني كما قيل يكون كاذبا **ولا يسمع الشهادة بسماعه من وراء الحجاب** اي لو سمع
الشاهد صوت من يشهد عليه من وراء الحجاب لا يسمع ان يشهد لاحتمال ان يكون
غيره اذ الغيبة تشبه النعمة **الا اذا تعين القابل** بان يكون في البيت وحده وعلم
الشاهد انه ليس فيه غيره ثم جلس على الميك وليس فيه مسك غيره فسمع اقوال الداخل
ولم يره اذ حينئذ يحصل به العلم لكن ينبغي للقاضي ان لا يقبل لو فتر له اذ ليس من جواز
ضرورة الشهادة القبول عند التفسير فان الشهادة بالسامع تقبل في بعض الاحوال
لكن اذا صرح به لم تقبل كما سياتي **او يورى شخص القابل ويشهد عنده اثنان انها فلا**
بنت فلان بن فلان قال الفقيه ابو الليث اذا اقرت امرأة من وراء الحجاب وشهد
عنده اثنان انها فلا بنت فلان بن فلان لا يجوز لمن سمع اقوالها ان يشهد عليها الا
اذا رأى شخصها ينعى حال ما اقرت فحينئذ يجوز ان يشهد على اقوالها بشرط رؤية شخصها
لارؤية وجهها وقال ابو بكر الاسكاف المواة اذا حشرت عن وجهها فقالت انا فلا بنت

كشفت

فلان بن فلان وقد وصيت لزوجي ميري فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة عدلين
انها فلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن للشاهدين ان يشيروا اليها فان ماتت فحينئذ
يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان كذا في العادة **والاشهاد**
على الشهادة ما لم يشهد عليها لانها تصرف على الاصل بازالة ولايته في تنفيذ قوله على
المشهود عليه وازالة الولاية الثابتة للغير ضرر عليه فلا بد من الالامة والتحصيل منه **ولا**
يشهد ايضا من راي خطه الذي كتب فيه شهادته **ولم يذكر كذا** اي شهادته **كذا القاضي**
يعني اذا راي في ديوانه اقرار رجل بحق او شهادة بشهود والرجل على رجل بحق وهو
لا يذكره لا يحكم به ولا ينفذ حتى يذكره **وكذا الراوي** يعني اذا لم يذكره لا يحل له الرواية لان
كلامها لا يحل الا لمن علم ولا علم هنا لان الخط يشبه الخط **ولا بالتسامع الا في النسب**
والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف فان الشهادة بالت
جائزة فيها اذا خبر بها رجلان او رجل وامرأتان عدولا والقياس ان لا يجوز
لان الشهادة لا تجوز الا بعلم كما مر ولا يحصل العلم الا بالمشاهدة والعيان او بالخبر
المؤثر ولم يوجد فصار كالبيع والاجارة بل اولى لان حكم المال اسهل من حكم النكاح
وجه الاختار ان هذه الامور يختص بعناية اسبابها حواشي من الناس ويتعلق
بها احكام تبقى على انقضاء القرون وانقراض الاعصار فلم يزل تقبل فيها الشهادة
بالتسامع اذ لا يخرج وتعطيل تلك الاحكام بخلاف البيع والهبة والاجارة ونحوها
لانه كلام يسمعه كل واحد وانما يجوز ان يشهد بالتسامع اذا حصل العلم بالتواتر
بالاشهاد او باخبار من يثق به ويستوطن ان يخبر رجلان عدلان او رجل وامرأتان
لانه اقل نصاب يفيد العلم الذي ينبغي عليه الحكم في المعاملات وقيل يكفي في الموت اجناد
واحد او واحدة لان الناس يكرهون مشاهدة تلك الحالة فلا يحضره غالب الا واحد او واحد
بغير راي لو قال اني اشهد بموت فلانة مثلا بالتسامع لا يقبله القاضي وذلك لان النهاية انه لو لم
يخبر الموت الا بشخص واحد فارد ان يشهد بموته عند الحاكم
اخذ بذلك رجلا عدلا ثم يشهد ان بذلك
عند الحاكم وهو اعجب المسائل والى

قوله ان يشهد بالت مع مفعول
فسر راي لو قال اني اشهد بموت
فلانة مثلا بالتسامع لا يقبله
القاضي وذلك لان النهاية انه لو لم
يخبر الموت الا بشخص واحد
فارد ان يشهد بموته عند الحاكم
اخذ بذلك رجلا عدلا ثم يشهد ان بذلك
عند الحاكم وهو اعجب المسائل والى

فاما شرايطها التي شرطها الواقف فلا تشترط قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني
لا بد من بيان الجهة بان يشهدوا ان هذا وقف على المسجد او المقبر ونحو ذلك حتى لو لم يذكر
ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم وتماويل قولهم لا تقبل شهادتهم على شرايط الواقف
ان بعد ما ذكرنا ان هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا ان يبدأ من غلته فيصير
اي كذا ولو قالوا ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم كذا في الكافي **وبشهادة راي جالس مجلس**
القضاء يتروى اليه الخصوم انه قاض وان لم يعاين تقليد الامام اياه ويشهد
ايضا راي راي وحل وامرأة يسكنان بيتا بينهما انبساط الازواج انتهاء
عرسه كما لو راي عينا في يد غيره عملا بظاهر الحال ويشهد ايضا راي شئ يسوق الرقيق
المعتبر فان غير المعبر حكم العروص في يد متعلق بالراي المقدر متصرف كالملاك
كما يتصرف الملاك **انه لا يتعلق** بشهادة المقدر صورة رجل راي عينا في يد انسان ثم راي
ذلك العين في يد آخر والاول يدعي الملك وسعه ان يشهد بانه للمدعي لان الملك في الاشياء
لا يعرف يقينا بل ظاهرا فاليد بلا منازعة دليل الملك ظاهرا **اذا شهد به** اي بانه ملك قلبه
فان وقع في قلبه انه ملك الغير لا يحل له الشهادة بالملك لان الاصل اعتبار اليقين في
جواز الشهادة كما مر من قوله صلى الله عليه وسلم اذا علمت مثل الشئ فاشهد ولا تفتح
فان تفتح ذلك يصار الى ما يشهد به القلب **فان فسر** اي الشاهد **للقاضي شهادة بالت** مع
في الصورة الاولى **وبحكم اليد** في الصورة الاخيرة **بطلت** فانه اذا اطلق وقع في قلب
القاضي صدقه فيكون شهادته منه عن علم ولا كذلك اذا فسر وقال سمعت كذا وعن هذا
كان المراسيل من الاخبار اقوى من المنا **يذكر كذا في الكافي** **الوقف** فان الشاهد
اذا فسر شهادتهما بالتسامع يقبل ذكره في العادة **شهادة** اي حضره في زيد
او صلى عليه فهو معاينة حتى لو فسر للقاضي يقبل اذ لا يدفن الا الميت ولا يصلح الاعلى
الشهادة بالايجاب شهادة بالقبول في المعاوضات كالبيع والاجارة والنكاح ونحوها
حتى لو شهد على تزويج الاب فقط اي بلا ذكر القبول تقبل اي الشهادة بخلاف الهبة

الخطا في رافعة طائفة
ببر لا يخرج عنها كذا في رافعة
منه وهو لا يخرج صدق كذا
ببر لا يخرج عنها كذا في رافعة
منه وهو لا يخرج صدق كذا

حتى لو شهدوا بالله **بلا ذكر القبول لم يقبل** كذا في العمادية **باب القبول وعدمه**
تقبل من اهل الاهواء اعلم ان اهل الاهواء على ما ذكره في الكتب الكلامية اهل القبلة
الذين لا يكون معتقداً معتقداً اهل السنة وهم الجبرية والقدرية والروافض
والخوارج والمعتزلة والمشبّهة وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين فرقة
وعندنا تقبل شهادتهم خلافاً للشافعي **الاخطابية** هم من غلاة الروافض يعتقدون
جواز الشهادة لكل من حلف عندهم انه محقق ويقولون المسلم لا يحلف كاذباً وقيل برون
الشهادة لشعيرتهم واجبة فيمكن التنبه في شهادتهم **وتقبل من الذي على مثل وان**
اختلفت كاليهود مع النصارى **وتقبل من الذي على المستامن** لان الذي اعلى
حالاً منه لكونه من اهل دارنا ولهذا يقبل المسلم بالذي ولا يقبل بالمستامن **بلا**
عكس ان لا تقبل شهادة المستامن على الذي لقصور ولايته عليه لكونه ادنى حالاً منه
وتقبل الشهادة منه اي المستامن على مثل ان اتحد دارهما وان كانا من اهل دارين
كالروم والترك لا تقبل لان الولاية فيما بينهم تنقطع باختلاف الميادين ولهذا لا يجري
التوارث بينهما **وتقبل ايضا من عديم الدين** فان العداوة الدينية تدل على
قوة دينه وعدالة بخلاف العداوة النبوية فانها حرام فمن ارتكبها لا يؤمن من القول
عليه **وتقبل ايضا من علم اي مرتكب معصية صغيرة بلا اصرار عليها ان اجتب**
الكبائر وهو معنى العدالة كما مر **وتقبل ايضا من اقل** لاطلاق النصوص **بلا**
تقييد بالحيثان ولا لايجل بالعدالة هذا اذا تركه لعذر به من كبر او خوف هلاك واذا
تركه استحفاً فالدين لم يقبل لانه لا يكون عدلاً ولم يقدر ابو حنيفة له وقفاً اذ لم يرد به
كتاب ولا سنة ولا اجماع والمقادير لا يعرف بالوالي وقدرة المتأخرون فقبل سبع سنين
الى عشرين سنين وقبل اليوم السابع من ولادته (وبعد الى ان يحتمل ولا يلزمك به **ومن**
الخصي وولد الزنا والخنثى اذا كانوا عدلاً فان قطع العضو وجنابة الايوان لا يوجب
قدحاً في العدالة وقبل عمر رضي الله عنه شهادة الخنثى اما رجل او امرأة وشهادة
طعن

لم يرد في النسخة
التي هي في
الكتاب

في نسخة
التي هي في
الكتاب

فعله فيجعل امرأة في حق
الشهادة حتى لا يجوز
مع رجل ما لم يضمن اليه امرأة
ولا مع النساء بلا رجل معهن
دعوى

وشهادة الجسنيين مقبولة ثم انه ان لم يكن مشكلاً فلا اشكال فيه وان كان مشكلاً فيحصل
امراً في حق الشهادة احتياطاً **والعتيق للمعتق وبالعكس** لعدم التهمة وقد
ثبت ان قتيلاً شهد على عند شريح فقبل شهادته وهو كان عتيقاً على **والعمال** المراد
عمال السلطان عند عامة المشايخ لان نفس العمل ليس بعتيق الا اذا كانوا على الظلم قالوا
هذا كان في زمانهم لان الغالب عليهم الصلاح فاما الذين في زماننا فلا تقبل شهادتهم
لغلبة ظلمهم كذا في الكافي **وتقبل الشهادة لاجبه ولعمري ومن حرم رضاعاً او مصابة**
كام اميراته وبنتها وزوج بنته وامرأة ابيه وابنه لان الاملاك بينهم متميزة والأيدي
متميزة ولا بسوطة لبعضهم في مال البعض فلا تحقق التهمة بخلاف شهادته لقرابته
ولاداً وشهادة احد الزوجين للآخر **وتقبل من كافر على عبد كافر مولاه مسلم او على**
حر كافر موطأ مسلم يعني يجوز شهادة الكافر على عبد كافر مولاه مسلم وعلى وكيل كافر موطأ
مسلم **بلا عكس** اي لا يجوز شهادة الكافر على عبد مسلم مولاه كافر وعلى وكيل مسلم موطأ
كافراً مسلماً اذا كان له عبد كافراً ذنبه بالبيع والشرك فشهد عليه شاهدان كافران
بشراء او بيع جازت شهادتهما عليه لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على
الكافر قصد اولزم منه الحكم على المولى المسلم ضمناً ولو كان المولى كافراً والعبد المادون
مسلماً لا تقبل شهادة الكافر عليه لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر على مسلم قصد
ولو ان مسلماً وكل كافر بشراء او بيع فشهد على الوكيل شاهدان كافران بشراء او بيع جازت
شهادتهما عليه لانها قامت لاثبات امر على الكافر ولو ان كافر وكل مسلماً بشراء او بيع لا تقبل
شهادتهما عليه لانه شهادة كافر قامت لاثبات امر على المسلم قصداً كذا في الشرح المسعودي
لتلخيص الجامع الكبير **لا من كافر على مسلم** عطف على قوله تقبل من اهل الاهواء
الا في الوصاية والنسب اذا ادعى حقاً من قبل الميت على خصم حاضر يعني اذا
ادعى الايضاً من نصرائي واقام شاهدين نصرانيين على خصم مسلم او ادعى ان فلان
ابن فلان النصراني مات وهو وارثه واحضر مسلماً للميت عليه دين واقام شاهدين
نصرانيين على نسبه يقبل وهذا استحسان والقياس ان لا تقبل وجه الاستحسان ان لا تقبل

ان المسلمين لا يحضرون موت النصارى والوصاية تكون عند الموت غالباً وسبب
ثبوت النسب النكاح وسبب عدمه لا يحضرون نكاحهم فلم يقبل شهادة النصارى على
المسلم في اثبات الابطال الذي بناؤه على الموت والنسب الذي بناؤه على النكاح
اذ لا يضياع الحقوق المتعلقة بالابطال فقبلت ضرورة كما قبلت شهادة القابلة
للضرورة **وامن اعمى** لان الاداء يفتقر الى التمييز بين الخصمين والمشهود به ان كان
منقولاً ولا يثبت الا على الابطال وفيه شبهة يمكن التحرز عنها بحسب الشهود **ومرئى** اذا شهد
من باب الولاية ولا ولاية له على احد فلا تقبل شهادته **ولو على كافر ومملوك وصبي**
اذ لا ولاية لهما على انفسهما فغيرهما اولى **الا ان يحل** اى الشهادة في الوقوف
الصغير واذ يابعد الحربة والبلوغ فقبل لان التحمل بالمعانية او الابعاد
وبما لا ينافيانها وعند الاداء هما من اهل الشهادة **ومحدود في قذف وان تاب**
بقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً **الا ان يحذر كافر قبل** فان الكافر اذا حذ في
القذف ولم تجز شهادته على اهل الذمة لان له شهادة على حبه فترد تحت الحدة فان سلم
قبل شهادته عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادة استفاداً بالاسلام ولم يلحقها رد
وصح الشهادة على اهل الاسلام لانها لم تكن ثابتة زمان الرد والحد فلما جازت شهادته
على اهل الاسلام جازت شهادته على الكافر ضرورة بخلاف العبد اذا حذ بالقذف ثم
عتق حيث ترد شهادته اذ لا شهادة للعبد اصل حال رقه فيتوقف الرد على حدوثها
فاذا حذ كان رد شهادته بعد العتق من تمام حده **ومسجون في حادثة البجن** يعني
اذا حدث بين اهل البجن حادثة في البجن واداد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة
لم تقبل لكونهم مشركين كذا في الجامع الكبير **واصل وفرع وزوجه وعوبه وسيد**
لعبد ومكاتبه الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا
الوالد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيد ولا المولى لعبده
ولا الاجير لمن استأجر والمراد بالاجير على قول المناجيك التلميذ الخاص الذي يعد ضراساً له
ضرر نفسه او نفعه نفع نفسه وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا شهادة للقاتل لاهل

المراد التلميذ والعبد والخادم

لاهل البيت وقيل هو الاجير مسانده **ومرئى** لا يستوجب الاجر بمناقضة فاذا
شهد له في مدة الاجارة فكانت استأجره عليها **ويشترى فيما يشترى** لانها شهادة
لنفسه من وجه فلو شهد فيما لا يشترى كان فيه تقبل لعدم التهمة **ومحذ بفعل الردى**
لاصراره على الفسق وامان في كلامه لين وفي اعضائه كسر ولم يشترى بشئ من الافعال
الردية فلا ترد شهادته **وناحية ومضنة** لا تركابهما الحرام طمعا في المال بالناحية **والمراد**
تبوؤ في مضنة غيرهما واتخذت مكاناً **والغنى** للوجوه في جميع الاديان خصوصاً
اذا كان من المرأة فان نفس رقع الصوت منها حرام فضلاً عن ضم الفتا الىه ولهذا
لم يقبل منها بقوله للناس وقيد به فيما ساء **ومد من الشرب** اى الاشارة الى المحرمة فان
ادمان شرب غير طيب لا يسقط الشهادة ما لم يسكر **على الله** شرط الادمان ليكون ذلك
ظاهراً من شرب الخمر سراً ولا يظهر ذلك لا يخرج من كونه عدلاً وان كان شرب
الخمر كبيرة وانما يسقط عدالة اذا كان يظهر ذلك او يخرج سكراناً وتلعب الصبيان
اذ لا ضرورة لغيره ولا يجوز عن الكذب عادة كذا في الكافي **وعد وبب الدنيا** قال في
المحيط لا يجوز شهادة رجل على رجل سبها عداوة في شئ من امور الدنيا وقال الزاهد
ما ذكر في المحيط اختيار المتأخرين واما الرواية المخصوصة فبخلافه فاذا كان عدلاً لا تقبل
شهادته قال وهو الصحيح وعبد الاعتماد **ومن يلبس بالظهور** لشدة غفلة واضرار
على نوع لهو ولان الغالب انه ينظر الى العورات في السطوح وغيره وهو فسق فاما اذا
امسك الحام للاستيناس ولا يظهر له لا يزول عدالة لان امسكها في البيوت مباح
او الطنبور لانه من الهوا **وبعض للناس** لانه يصير على نوع فسق ويجرم على ارتكاب
كبيرة ولا يمنع عادة عن المجازفة والكذب واذا كان لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه لازالة
الوحشة فلا يقبل في الشهادة **او يترك ما يحذر** اى يأتى نوعاً من الكبائر الموجبة للحذر
لوجود قاطبة بخلاف اعتقاده واذ ادل قلة ديانته فلعلم بجوازها على شهادة زور كذا في
الكافي اقول ظاهر هذا مخالف لما نقلنا عنه في شرب الخمر سراً لكن التوفيق بينهما ان المراد
بارتكاب ما يحذر به ليس ارتكاب ما من شأنه ان يحذر به بل ارتكاب ما يحذر به بالفعل

ولا يكون ذلك الا باظهاره واطلاع الشهود عليه **او يدخل الحام بلا زور** لان كشف
 العورة حرام ومع ذلك يدل على عدم المبالاة **او بالكل الربو** لانه فاسق وشرط
 في المبسوط ان يكون مشهورا بالكل الربو لان التجارة فلما يتخلصون عن الاسباب
 المفصلة للعقد وكل ذلك ربوا فلا بد من الاشتهار **او يلعب بنرد او بغيره بشرط**
او يترك به اي بالشرط **العقلاء** لان كلامها كيدية تدل على الدانة فاما مجرد
 اللعب بالشرط بدون قمار وقرعة صلاة فليس يفسق مانع للشهادة وان كان
 مكروها عندنا لان للاجتهاد فيه مساعدا لكونه مباحا عند الشافعي رحمه الله واما من يلعب
 بالنرد فهو مردود الشهادة مطلقا **او يبول او ياكل على الطريق** فيدلها **او يظهر**
سب السلف وهو الصحابة والعلماء المجتهدين ورضوان الله عليهم اجمعين لان هذه
 الافعال تدل على قصور عقده ومرتوة ومن لم يتبع عنها لا يتبع عن الكذب عادة بخلاف
 من لا يرتكبها **شهادته** اي ابنا الميت ان اباهما **وصي الوصي** اي جعل هذا الشخص وصيا
 وهو اي ذلك الشخص **يدعيه** اي كونه وصيا **وصي** اي شهادتهما احسانا وان انكر الوصي
 ذلك لم تقبل والقياس ان لا تقبل وان ادعى **كشهادة ابني الميت** اي غريمين لهما على الميت
 دين **ومدونه** اي غريمين للميت عليهما دين **والموصي لهما** اي رجلين اوصى لهما الميت
وصيه على الابصاء اي نصب الوصي وهو متعلق بقوله كشهادة وكان القياس
 ان لا تقبل شهادة هؤلاء لانهما يجوران الى انفسهما فعنا شهادتهما فيرد ذلك لان الوالي
 قصدا لهما نصب من يتصرف لهما ويقوم باحياء حقوقها والغريمين قصدا نصب من
 يستوفيان منه حقوقهما او يبران بالدفع اليه والوصيين قصدا نصب من يعينهما على
 التصرف في مال الميت والموصي لهما قصدا نصب من يدفع اليهما حقوقهما وجه الاحسان
 انهما لست بشهادة حقيقة لانها توجب على القاضي ما لا يمكن منه بدونها وهذه ليست كذلك
 لتمكنه من نصب الوصي اذ ارضى الوصي والموت معروف حقتا لاموال الناس عن الضياء
 لكن عليه ان يتأمل في صلاحية من ينصبه واهليته وبؤلا شهادتهم كفوه مؤنة التعيين
 ولم يشقوا بها شيئا فصار كالفرعة في كونها ليست بحجة بل واقعة مؤنة تعيين القاضي

القاضي ولو شهد ان اباهما الغائب وكل يقبض دينه **رقت** اي شهادتهما سواء **ادعى**
 اي الوكيل الوكالة **اولا** لتمكن الشهادة في شهادتهما لانها يشهدان لغيرهما وقد مر بطلانها
كالشهادة على الشهادة جرح مجرد وهو ما يفسق الشاهد ولا يوجب عليه حق الشرع
 او العبد فانها لا تقبل كفاستق **او اكل الربو او انه استاجرهم** ونحو ذلك كما سياتي
 لانها انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزام والفسق ليس كذلك لانه يبر
 بالتوبة والاستجار وان كان امرازا يدعى الجرح لكن لا خصم في اثباته اذ لا تعلق له
 بالاجرة حتى لو اقام المدعى عليه البيعة ان المدعى استاجرهم بكذا واعطاهم ذلك من مالي
 الذي عنده تقبل كما سياتي قال صدر الشريعة اذا اقام البيعة على العدالة فاقام الخصم
 البيعة على الجرح ان كان الجرح جرحا مجردا لا يعتبر عنه بيعة الجرح وانما قلت ان صورة
 المسئلة بهذا لانه ان لم يقع البيعة على العدالة فاجرحه ان الشهود فساق او اكل الربو
 فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة لا سيما اذا اخبر بخبر ان الشهود فساق اقول
 تحققة ان جرح الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها ومن باب الديانات
 ولهذا قبل فيه جزا الواحد لما مر في كتاب الكرامة والاحسان وبعد التعديل دفع للشهادة
 بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد الجرح المعبر ومن القواعد المقررة
 ان الدفع اسهل من الرفع وهو السري كون الجرح الجرح مقبولا قبل التعديل ولو من واد
 وغير مقبول بعده بل يحتاج اليه نصب الشهادة واثبات حق الشرع او العبد فاضل
 بهذا التحقيق ما اعتوض عليه بعض المتصنفين بلا شعور على مواد القابل ومع ذلك
 ذاهل عن القواعد وغافل حيث قال اقول فيه نظر اذ الغرض ان مثل هذه الشهادة
 لا يصبر سواء كان قبل تعديل الشهود او بعده فلا حاجة الي ما ذكر من الصور المفيدة
 ولذلك قلت بعد التعديل وقبل قلت مثل ان يشهدوا على ان شهود المدعي فسقة
او زناة او اكلة الربو او شريرة او على اقرارهم انهم شهدوا بالزور او على اقرارهم
اقر في هذه الشهادة او على اقرارهم ان المدعي مطلق في هذه الدعوى او انه لاشهادة
لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة وانما لم يقبل هذه الشهادات بعد التعديل لان

لان العدالة بعد ما ثبتت لا ترتفع الا باثبات حق الشرع او العبد كما عرفت وليس
 في شيء مما ذكرنا اثبات واحد منها بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في
 الرفع كما مر وقيل على اقوال المدعى **بغيرهم** او اقواله **بشهادتهم بالزور او بانه**
استأجرهم على هذه الشهادة او **مخدودون لعذري او انهم زناوا ووصفوا**
الزنا او سرقوا متى كذا او شربوا الخ ولم يتقدم العهد بان لم يزل الزوج في الخمر
 ولم يرض شهره في الباقي فيه بعدم التقادم اذ لو كان متقدما لا يقبل لعدم اثبات الحق
 به لان الشهادة بحجة متقدم مردودة **او شركاء المدعى والمدعى** مال مع يشتركون فيه
او قذفه والمقذوف يدعيه او انه استأجرهم بكذا واعطاهم اياه مما كان لي
عنده او اني صالحهم على كذا او دفعته اليهم على ان لا يشهدوا علي زورا
وشهدوا له زورا فانا اطلب ما اعطيهم وانما قبلت في هذه الصورة لان في بعضها حق
 الله تعالى في بعضها حق العبد والحاجة ما سته الي احياء هذه الحقوق من اى شاهد
 رده قاض في حادثة اى لم يقبل شهادته فيها ليس لآخر اى قاض غيره قبوله فيها لان
 الظاهر ان ردة الاول لوجه شرعي ولا يجوز مخالفة الثاني له **شهادة قاصرة بتمتعهم**
قبل في مثل ان شهدوا بالدار بلا ذكر انهم يد الخضم فيشهد به آخران فانها يقبلان
 لان الحاجة الي الشهادة لا تثبت به المدعى عليه حتى يصير خصما في اثبات الملك للمدعى
 ولا فرق في ذلك بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة فريق واحد او فريقين ثم اذا شهدا
 انها في يد المدعى عليه سألهم القاضي عن سماع شهدون انها في يده او عن معاينة لانهم
 ربما سمعوا اقواله انها في يده وظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة كذا في العادة وان
 شهدا بالملك في المردود واخوان بالمدود حيث يقبلان **لا ذكر وان شهدوا على الاسم**
فانهم يعرفوا الرجل بعينه فيشهد آخران انه المدعى به اى بذلك الاسم وسيا في نظائره
شهد عدل فقال او طقت بعض شهادتي لم يصرف اي بمعنى ما شهد تذكر لفظا تركه في شهادته
 فذكره يقبل اذا لم يكن فيه مناقضة واطلق في الجامع الصغير والمحيط انه اذا لم يبرح
 عن مكانه جاز ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وانه شرط حسن ذكره الزا

في شهادته
 في شهادته
 في شهادته

والنبح

الزا هدى بيته الموت من المرح اولى من بيته الموت بعد البراء يعني رجل جرح
 انسانا ومات المرح فاقام اولياؤه بيته انه مات بسبب المرح واقام الضابط
 بيته انه براء ومات بعد عشرة ايام في بيته اولياؤه المقتول اولى **وبيته الغبن اولى**
من بيته كون القيمة مثل الثمن يعني ان وصيا بأكرم الصبي وبلغ العبي وادعى غبنا
 واقام بيته واقام المشتري بيته ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن في بيته الغبن
 اولى لانها تثبت امر زائدا ولان بيته الفساد ارجح من بيته الصحة **وبيته كون**
المصرف عاقلا اولى من بيته كونه مخلوطا العقل او مجنونا يعني ان امه اقامت
 بيته ان مولاد بترط في مرض موته وهو عاقل واقامت الورثة بيته انه كان مخلوط
 العقل في بيته الامه اولى وكذا اذا خالغ امراته ثم اقام الزوج بيته انه كان مجنونا وقت
 الخلع واقامت بيته على كونه عاقلا حينئذ او كان مجنونا وقت الخصومة فاقام
 وليه اولى كان مجنونا والمواة على انه كان عاقلا في بيته المواة اولى في الفصلين **وبيته**
الاكراه اولى من بيته الطلوع يعني لو اثبت اقوال انسان بشئ طائعا فاقام المدعى
 عليه بيته اني كنت مكروفا في ذلك الاقرار في بيته الاكراه اولى لانها تثبت خلاف الظاهر
باب الاختلاف في الشهادة اعلم ان مبنى الباب على اصول مقررة منها ان الشهاد
 على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى من مدعى لان ثبوت حقوقهم يتوقف على
 مطالبهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله تعالى حيث لا يشترط فيها الدعوى لان اقام
 حقوقه واجبة على كل احد وكل احد خصم في اثباتها فصار كان الدعوى موجودة و
 منها ان الشهود اذا شهدوا باكثر من المدعى كان المدعى مكذوبهم فيبطل شهادتهم واذا
 شهدوا بالاقل تقبل للاتفاق فيه ومنها ان الملك المطلق ازيد من المعقيد لثبوت من
 الاصل والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين
 ليس كالاختلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي ان يكون كل منهما
 مطابقة للآخر في المعنى وفي لفظ لا يوجب اختلاف المعنى اما المطابقة بين الدعوى
 والشهادة فينبغي ان تكون في المعنى فقط ولا يجزى باللفظ كذا في الفصول وسبب زيادة

توضح له وبه يعلم ان عبادة الوفاة ليست كما ينبغي حيث قال شرط موافقة الشهادة
الدعوى كاتفاق الشاهدين لفظا ومعنى ولهذا قلت **يجب مطابقة الشهادة للدعوى**
لا لفظا ومعنى معا بل **معنى فقط** فلو ادعى ملكا مطلقا فشهد ابلتك بسبب كدعوى
الدال بالارث مثلا **قبلت** لانهم شهدوا باقل مما ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة للفظا
معنى كاسم **وبعكس** ان لو ادعى ملكا بسبب وشهدوا بملك مطلق لا اى لا يقبل لانها شهدا
بالكثر مما ادعى فتقبل كاسم **ويجب تطابق الشهادتين في المعنى واللفظ لا بوجوب اختلاف**
اي اختلاف المعنى بان يتطابق لفظهما على افادة المعنى بطريق الوضع لا التضمنين وعند
يكفى الاتفاق في المعنى حتى اذا ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدرهم واخر بدرهمين
واخر مثله واخر باربعة واخر بخمسة لم يقبل عنه لعدم المطابقة لفظا ومعنى
باربعة لاتفاق الشاهدين الآخرين فيها معنى **فلو شهد احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج**
قبلت لامتداد معناهما كذا الية والعطية ونحوهما ولو شهد احدهما بالف والاخر به
بالعين او مائة ومائتين او طلقة وطلقين او ثلاث وقت لا اختلاف المعنيين
كما اذا ادعى غصبا او قتل فشهد احدهما به والاخر بالاقرار به حيث لا يقبل بخلاف
ما اذا شهدا بالاقرار به حيث يقبل **وقبلت على الف في بالف ومائة** اي في شهادة احدهما
بالف والاخر بالف ومائة **ان ادعى المدعى الاكثر** وهو الف ومائة لاتفاقهما في الف
وتفرد احدهما بمائة بخلاف ما اذا كان يدعى الف فقط حيث لا يقبل لان المدعى كذب
من شهد بالزيادة هذا الذي ذكرنا هو في الدين وفي العين يقبل على الواحد كما لو شهد
واحد ان مدين العبدين له واخر ان هذا قبلت على العبد الواحد الذي اتفقا
عليه بالاجماع كذا في باب الشهادة في الشرب من الحيط وفي العقد لا اى لا يقبل مطلقا
ان سواء كانت على الاقل والاكثر او كان المدعى هو البائع او المشتري **فلو شهد واحد**
بشراء عبد او كتابة بالف واخر بالف وخمسائة وقت لان المقصود اثبات السبب
وهو العقد فالبيع بالف غير البيع بالف وخمسائة فاختلف المشهود به لا خلافا للثمن
فلم يتم النصاب على واحد منهما ولان المدعى يكذب احد شاهديه كذا العتق بمال و

٩٠
بمال والصلح عن قود والرهن والخلع **ان ادعى العبد في الصورة الاولى والعاقل**
في الثانية **والراهن في الثالثة والمرأة في الرابعة** لان هؤلاء لا يقصدون اثبات المال
بل اثبات العقد وهو مختلف لما عرفت **وان ادعى الآخر** بان قال مولى العبد اعطيتك
على الف وخمسائة والعبد يدعى الالف او قال ولي الفصاح صا حكتك على الف وخمسائة
والعاقل يدعى الالف وكذا الباقيان **فكده دعوى الدين** في وجوبها اذ ثبت العقد
والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق ففي الدعوى في الدين كذا في الهداية والمدي
في الرهن اذا كان المرتهن كان دعواه في الدين بلا حفا لان الرهن لا يكون الا بعد الدين
فتقبل البيعة في حق ثبوت الدين كما شأثر الديون ويثبت الرهن بالالف ضمنا وتعا
للدين كذا في كفاية قال صدر الشريعة ليس هذا كدعوى الدين لان الدين يثبت باقرار
المديون فيمكن ان يقر عند احدا الشاهدين بالف الشاهدين وعند الآخر باكثر ويكون
ايضا ان يكون الحق هو الاكثر لكنه قضى الرايد على الالف او يورث عنه عند احدا
الشاهدين دون الآخر فالتوفيق بينهما ممكن اما هنا فالمال يثبت بتسوية العقد
والعقد بالف غير العقد بالاكتر ففي على كل واحد شهادة فرد فلا يقبل كما في الطرف
الآخر اقول جوابه ان المشبه لا يجب ان يكون في حكم المشبه به بجميع الوجوه بل المراد
بكونه كدعوى الدين ان الشاهدين اذا كانا مختلفين لفظا لا يقبل عند اي حينة وان
كانا متفقين فان ادعى المدي الاقل لا يقبل شهادة الشاهد بالاكتر وان ادعى الاكثر
يقبل على الاقل وانما كان كذلك لان المال في هذه الصور الاربعة وان كان ثابتا بالعقد
حين العقد وتابع له لكن الامر صار بالعكس حين الدعوى لما عرفت ان صاحب
الحق اذا اعترف بالعقد والعتق والطلاق والمدعى في الرهن اذا كان هو الموثق
كان الدعوى في الدين ولا يعتبر العقد وان اعتبر اعتبره بالبيع للدين كما في الرهن فظهر
ان قوله فالمال يثبت بتسوية العقد انما نشأ من عدم التفرقة بين ثبوت العقد وزوال
فتدبروا الاجابة كالباع في اقول **المدة للحاجة** اي اثبات العقد **وكا** **لدين بعد**
والمدعى هو الموجه اذا لا حاجة هنا اي اثبات العقد **والنكاح يصح بالاقل مطلقا** اي

سواء كان الدعوى من الزوج او المرأة والمدعى يدعى الاقل والاكثر عندهما تبطل الشهادة
ولا يقضى بشئ كذا البيع لان المقصود من الجانبين اثبات التكاليف والسبب والنكاح بالف
غير النكاح بالف وخمسة وله ان المال في النكاح تابع ولهذا يصح بلا تسمية المهر ومن
حكم التابع ان لا يغير الاصل الا يورى انه لا يبطل بغيره ولا يفسد بفساده فكذا لا يختلف
باختلافه اذا انتفاعا ما هو الاصل وهو الملك والحل فوجب القضاء به واذا وجب بقي
المهر مالا منفردا فوجب القضاء باقل المقدارين كما في المال المنفرد **شهادا بالف وقال**
احدهما قضى خمسمائة قبلت بالف لانها انتفاع عليه **كما اذا شهد بقرض الف وقال**
احدهما قضاه اي ذلك القرض قبلت الشهادة على القرض لا تنفذها عليه **وردة قوله**
قضى كذا اي قضا خمسمائة في الاول وقضى القرض في الثاني لانه شهادة فرد **الا اذا شهد**
مع آخر اذ يوجد نصاب الشهادة **ولا يشهد من علمه** اي القضاء في الصورتين حتى
بقرة المدعي بما قبض لئلا يكون اعانة على الظلم **شهادا بقبل زيد يوم كذا بكذا** وشهادا **آخر ان**
بقر فيه اي في ذلك اليوم **يكوف ردة** تابعه ان اربعة رجال اجتمعوا عند قاض فشهد
اثنان منهم بما ذكر او لا والاخران بما ذكرنا نيا ردة شهادتهما لان احدي الطائفتين كاذبة
يقتن فان قضى باحدهما ردت **الاخرى** لرجحان الاولى بالسبق **شهادا بسرقه**
بقرة واختلاف لونها بان قال احدهما كانت بيضاء والاخر كانت سوداء او قال احدهما
كانت صفراء والاخر خرا **قطع** وقال لا يقطع لانها اختلاف في المشهود به فيمتنع به القول
كما اذا اختلفا في الذكورة والانوثة او اختلفا في اللون في الغضب بل اولى لان الثابت
بالغضب ضمان لا يسقط بالشهادة والثابت هنا حد يسقط بها وله انهما اختلفا فيما ليس
من صلب الشهادة ولهذا لو سكتا عن ذكر اللون يقبل شهادتهما والتوفيق ممكن لان اللونين
قد يجتمان بان يكون احدهما كود والاخر ابيض ويورى احدا الشاهدين احدهما فظها و
الاخر **الاخر مختلف الذكورة والانوثة** لانه لا يعرف الا بالقرب منه وعند القرب لا يقع الا
شبهة فلا يشغل بالتوفيق **وبخلاف الغضب** لانه يقع في النهار غالبا فيمكن ان
الشاهد من القرب من الغاصب فينامل في جميع الوان المصنوب فلا يشغل بالتوفيق

بالتوفيق ملك المورث لا يقضى لوارثه **بلا جرة الشاهدين** وبين معنى الجرة بقوله **بقولهما**
مات وترك ميراثا له او وذا ملكا او في يده اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة بالميراث هل
يحتاج الى الجرة والنقل وهو ان يقول ما ذكر في المتن او لا قال ابو حنيفة ومحمد لا بد منه خلافا
لابي يوسف هو ان يقول ان ملك المورث ملك الوارث لكون الوراثة خلافة ولهذا يورث
بالعيب ويورث عليه به فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة للوارث **وبه ما يقولان** ملك
الوارث يتجدي في حق العين ولهذا يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثة ويجل للوارث
الفني ما كان صدقة على المورث الفقير والمجترى يحتاج الى النقل لئلا يكون كسحب كسحاب
الحال مبتا لكن يكفي بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لبثوث الانتقال حينئذ
ضرورة وكذا الشهادة على قيام يده لان الايدي عند الموت ينقلب يد ملك بواسطة الضمان
اذ الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يستوي اسبابه ويثبت ما كان بيده من المقتضيات
والودائع فاذا لم يثبت فافظا هو من حاله ان ما في يده ملكه فحتمل اليد عند الموت دليل الملك
كذا في الجرة فائدة فائدة **قولهما** اي الشاهدين **كان** اي ما يدعيه هذا الوارث **لا يبيعه اعا ردة**
او اودعه او اجرة ذا اليد يعني اذا مات رجل فاقام وارثه بيته على دار انها كانت لابي
اعادة او اودعها الذي في يده فانه ياخذها ولا يكلف البيعة انه مات وتركها ميراثا له
بالاتفاق اما عند ابي يوسف فانه لا يوجب الجرة في الشهادة واما عندهما فلا في قيام اليد عند
الموت يفتح عن الجرة وقد وجدت لان يد المستعير والمودع يد المعير والمودع **شهادا بيدتي**
مذ كذا ردت يعني اذا كانت دار في يد رجل فادى آخر انها له واقام بيته انها كانت في يده
مذ شروا وسية لم يقبل وعن ابي يوسف انها تقبل لان الثابت بالبيعة كالثابت باقرار الخصم
ولو اقر المدعى عليه به دفعت ايا المدعي اتفاقا ولهما ان هذه شهادة قامت على مجهول وهو اليد فانها
الآن منقطعة ويجعل انها كانت بيد ملك او وديعة او اجارة او غصب فلا يحكم باعادتها بالثبوت
الا ان يقولوا اي الشاهدين **وانه** اي المدعى عليه **احدث اليد فيه فيقضى له** اي المدعى باليد
ويؤمر اي المدعى عليه بالتسليم اليه اي المدعى **كن لا يصير** اي المدعى عليه به اي يؤول اليد عنه
مقتضا عليه حتى لو برهن اي المدعى عليه **بعد على انه ملكه** تقبل كذا في العادة **وان اقر**

وهما ساه

ملكها

المدعى عليه به اى يكون في يد المدعى او شهد له اخواه المدعى عليه اقرب المدعى الى
بانه كان في يده او اقرب مكانا او شهد له اى المدعى عليه اخذه من يده اى المدعى دفع اليه المدعى
كذا في الكافي **باب الشهادة على الشهادة** اعلم ان جواز الاحسان والقياس لا يقتضيه
لان اداء العباد بدينه لزم الاصل لا حق للشهود لعدم الاجبار والنيابة لا تجزى في
العبادات البدنية لكنهم احسنوا جوازها في كل حق لا يسقط بشبهة لشدة الحاجة اليها لان
الاصل قد يعجز عن ادائها لو تدها او سفره او خذ ذلك فلو لم يجز لا يجرى الى ضياع كثير من الحقوق
ولهذا جازت وان كثرت اعني الشهادة على الشهادة للفروع ثم وثم كثر فيها شبهة البدلية لان
البدل ما لا يصار اليه الا عند العجز عن الاصل على الشهادة وهذه كذلك ولذا لا يقبل فيما يسقط
بالشهادت كشهادة النساء مع الرجال **ويقبل فيما لا يسقط بشبهة بشرط تعدد حضور الاصل**
اى اصل الشاهد على القضية **بموت او مرض** اى يكون مرضا لا يستطيع به حضور مجلس
الحاكم **او سفر** اى يكون غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فان جوازها للحاجة وانما عتبت
عند عجز الاصل وهذه الاشياء يتحقق العجز بلامرية وعن ابي يوسف انه ان كان في مكان
لوعده لا اداء الشهادة لا يقدر ان يبيت باصل صح الاكراه احياء لمحقوق الناس قالوا الاول
احسن والثاني اوفق وبه اخذ الفقيه ابو الليث **وبشرط شهادة عد عن كل اصل لقول**
علي رضي الله عنه لا تجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين **وان لم يبا فرعا مما يقع** لا يجب
ان يكون لكل شاهد شاهدان مغايران بل يكفي شهادة شاهدين عن كل اصل ثم بين كيفية الشهادة
على الشهادة بقوله **بان يقول الاصل مخاطبا للفروع اشهد على شاهدي اتي اشهد بكذا**
اى بان فلان بن فلان بن فلان الفلاني اقر عندى بكذا **ويقول الفروع اشهد ان**
فلانا اشهدني على شهادة بكذا وقال اى فلان اشهد على شاهدي بذلك اذ لابد من شهادة
الفروع وذكر شهادة الاصل وذكر التحيل والعبارة المذكورة تفي بذلك كلوهي وسطي العبارة
والهاهنا الاداء لفظ اطول من هذا وهو ان يقول الفروع عند القاضي اشهد ان فلانا شهد
عندي ان فلانا على فلان كذا من المال واشهدني على شهادة خاموني ان اشهد على شهادته
وانا اشهد على شهادته بذلك الآن فذلك ثمانى شيئات والمذكور اول خمس شيئات والا قصر منه

منه وهو ان يقول الفروع عند القاضي اشهد على شهادة فلان بكذا وفيه شيئات ولا يحتاج
الى زيادة شيئين وهو اختيار الفقيه ابو الليث واستاره ابو جعفر كذا في العناية **صح تعديل**
الفروع للاصل لانه ان كان عدلا صحيحا للتركية والاصل لا يخلو للشهادة لا يقال هو منهم لان شهادة
نفسه لا يصح الا بتعديل لاننا نقول العدل لا يترحم بمثل كمالا يترحم في شهادة نفسه مع احتمال
انه انما يشهد ليصير مقبول القول **كاحد** اى كما يصح تعديل احد **الشاهدين للآخر** المذكور نا
انه ان كان عدلا الى آخره **وان سكت** اى الفروع عن تعديل الاصل **صح نقلها** اى نقل
شهادة الاصل وان كان مستورا كذا في المحيط **وعدوا** اى يتعرف القاضي الذي يسمع شهادته
الفروع عدالة الاصول ممن هو اصل للتركية كما اذا حضروا وشهدوا فان ثبت عدالتهم حكم
والا فلا **انكر الاصول شهادة بطل شهادة الفروع** قال في الكافي معنى المسئلة انهم
قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما توالوا وغابوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم
بهذه الحادثة امامهم فحضرتهم فلا يلتفت اليها شهادة الفروع وان لم ينكروا وهذا لان تحيل
شرط وقد فات للتعارض بين الخبرين يعنى خبر الاصل وخبر الفروع وقال الزبيدي
معناه اذا قال شهود الاصل لم يشهدوا على شهادتنا فوالا وغابوا ثم جاء الفروع وشهدوا
عند الحاكم لم يقبل شهادتهم لان التحيل شرط ولم يثبت للتعارض بين خبر الاصول وخبر
الفروع لان الاصول يحتمل ان يكونوا صادقين فلا يثبت التحيل مع الاحتمال اقول قد
وقعت العبارة في الدراية وشروجه وسائر المعنويات بكذا وان انكر شهود الاصل
الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على احد مغايرة الاشهاد للشهادة فكيف يصح تعديل
واصل منشأ غلطه قولهم لان التحيل لم يثبت للتعارض فان معنى التحيل هو الاشهاد وخفى
عليه ان التحيل لا يثبت ايضا اذا انكر اصل الشهادة بل هذا ابلغ من انكار الاشهاد كولا
كنية وهي ابلغ من الصريح **شهد احدا شهادة اثنين على فلانة بنت فلان الفلانية و**
قالا اخبرنا بمعرفتها وجاء المدعى بامرأة لم يعرفها انها هي قيل للمدعى معات شاهدين
انها هي لان التعريف بالنسبة قد تحقق بشهادتهما والمدعى يدعى ان تلك النسبة للحاضرة و
يحتمل ان يكون لغيره فلا بد من اثباتها للحاضرة فهذا من قبيل ما مر من شهادة قاصرة بتمها بغير

كذا الحكم يعني ان القاضي اذا كتب الى قاض آخر ان فلانا وفلانا شهدا عندك بكذا من المال على فلانة بنت فلان الفلانية واحضر المدعى امراءه عند القاضي المكتوب اليه وانكر المرأة ان تكون هي النسوة بتلك النسبة فلا بد من شاهدين آخرين يشهدان انها هي النسوة بتلك النسبة **ولو قال** اي الشاهدان **فيهما** اي في المسئلتين المذكورتين لبيان النسبة **التمعية لم يخرج من بابا الى فخذ** بسكون الحاء القليل الخاصة او جدها اذ لا بد من التعريف وهو لا يحصل بالنسبة العامة والنسبة اليه بنوع عامه اذ لا يخصى عدد من بخلاف النسبة اليه الفخذ لانها خاصة حتى انكره يقوم مقام ذكر الجدة لانه اسم الجد الاعلى فقام مقام الجد الادنى **اشهد** اي الاصل على شهادة ثم نهاه ان الفرع عنها اي عن الشهادة على شهادة لم يصح اي نسبه كافر ان شهد على شهادة مسلمين لكافر على كافر لم يقبل كذا اشهادهما على القضاء لكافر على كافر وقبل شهادة رجل على شهادة ابيه و **على قضاء ابيه في الصحيح** هذه المسائل الاربعة من الحائنة من ظهرا انه شهد زورا بان اقربا نفسه انه شهد زورا او شهد بقتل رجل او موته فجاء حيا او شهد برؤية الهلال فحضر ثلاثون يوما وليس بالسماء على ولم يوالهلال **بالتشهير** قال في الكافي اعلم ان شهادته الزور يورى جمعا اتصل القضاء بشهادته او لانه انكسب كيدوا افضل ضرره بالمسلمين وليس فيها حد مقدر فيعز زورا له وتكيد الا انهم اختلفوا في كيفية فقال ابو حنيفة تعزيره تشهيره فقط وقال لا يضرب ويحبس وهو قول الشافعي لا يزول عن عمر رضى الله عنه انه ضرب شاهد الزور اربعين سوطا وسم وجهه وراى ان شريحا رضى الله عنه كان يشهر ولا يضربه فبعضه الى السوق ان كان سوقيا والى قومه ان كان غير سوقي بعد العصر فيجمع ما كانوا يقولون او وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروه الناس وشريحا كان قاضيا في زمن الصحابة ومثل هذا التشهير لا يخفى على الصحابة رضى الله عنهم ولم ينكر عليه احد منهم فحل محل الاجماع **باب الرجوع عن الشهادة هو ان يقول كنت مبطلا فيها** اي الشهادة **وخوفا** كان يقول رجعت عما شهدت به او شهدت بزورا فيما شهدت **فلا يكون انكارا رجوعا** لان الرجوع عنها يقتضى سبق وجودها

التمعية

وجودها **لا يصح** اي الرجوع **الا عند القاضي** سواء كان هو الاول او غيره لان الرجوع عنها ثوبه والثوبه على حب الجناية فالسب بالسب والاعلان بالاعلان وشهادة الزور جناية في كفاية مجلس الحكم فالتوبة عنها تقتضي الرجوع في غير مجلس القاضي فاذا ادعى المشهود عليه رجوعا واثام عليه بيته او عجز عنها واراد تخليف الشاهد لم يقبل القاضي بيته عليها ولا يحل لها لان البيته واليمين يتربان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع في غير مجلس القاضي باطله حتى لو اقام البيته انه رجع عند قاض فلان وضمنه المال قبلت بيته لصحة السب **وحكم بعد القضاء وقبض المال التعزير والتضييع** اما التعزير فلما مروا اما التضييع ان تضييع ما اتلفاه بشهادتهما فلا قرارهما على انفسهما بسبب الضمان وهو الشهادة الباطلة والتناقض لا يمنع حكم اقاربه على نفسه وانما قال وقبض المال لان القاضي اذا قضى ولم يقبض المدعى مدعا له لا يجب الضمان لعدم الاتلاف **ولم ينقض** اي القضاء لانه لا يتحقق بالكلام المتناقض لا ينقض بالكلام المتناقض **وحكم قبل** اي قبل القضاء **التعزير فقط** وقدر العبرة في حق الضمان **للباقى لا الرجوع** بهذا هو الاصل وقد فرغ عليه بقوله **فان رجع احدهما ضمن النصف** اذ بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فبيضا احدهما على الشهادة يبقى الحجة في النصف فيجب على الرجوع ضمان ما لم يبق الحجة فيه وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يبقى بقاء بعض العلة كابتداء الحول لا ينفق على بعض النصاب ويبقى منقضا ببقاء بعض النصاب **وان رجع احدهما لم يضمن** اي الرجوع اذ بقي من يبق بشهادته كل الحق **وان رجع اخر ضمنا** اي الرجوعان النصف اذ بقي على الشهادة من يبقى به نصف المال **وان رجعت امراة من رجل وامراة من رجل** **ضمنت الربع** اذ بقي على الشهادة من يبقى ثلاثة الارباع **وان رجعتا ضمنتا النصف** لبقاء من يبقى به النصف **وان رجعت ثمان** من رجل وعشرة نسوة فلا ضمان لبقاء من يبقى بشهادة كل المال وهو رجل وامراة ثمان **فان رجعت اخرى ضمن الشئ الربع** لبقاء من يبقى به ثلاثة ارباع الحق اذ النصف يبقى بالرجل والربع بالباقية **وان رجع الكل الى النساء فعليه السبع** **والرجل**

برشا هو ايل استباح حكم ثابت او ملان
الحق اي يشهد ايل حكم ثابت او ملان
فلهاء برى لشركه رجوع ليسيلم آخر حكم
باطل الملان اول آخر من حكم باق دورا رجوع
ابدا حضره لسف فاما من اوله

وعند ما بقي وهو خمسة الاسداس في الاولى والنصف في الثانية **عليهم عمل**
القولين لهما ان النساء وان كن في الاولى في الشهادة لم يمين الامام رجل واحد ولهذا
لا تقل شهادتهما الا بانضمام رجل وكان الثابت بشهادة نصف المال وبشهادتهما نصف
وكان كل امرأتان يعومان مقام رجل واحد فمئة نسوة كحة من الرجال فصار كما
لو شهد به ستة رجال ثم رجعوا فالضمان يكون عليهم اسداسا **وان رجعت** اي النسوة
العشرة **فقط** وبقي رجل **فالنصف** **وقا** اما عند ما فظا به لان الثابت بشهادتهما
نصف المال وكذا عند اذ بقي من يبقى به نصف المال فصار كما لو شهد به ستة رجال
ثم رجعت خمسة **وضمن رجلان شهدا مع امرأة فرجعوا** اي الكل لان المرأة الواحدة
ليست بشاهدة اذ المرأتان كشاهد واحد فكانت الواحدة بعض الشاهد فكان القضاء
مستندا الى شهادة رجلين بلا امرأة **ولا يضمن راجع في الكا** **بهمس** مطلقا
سواء شهد عليها او عليه الاصل ان المشهود به ان لم يكن مالا بان كان قصاصا او نكاحا
او غيرها لم يضمن المشهود عندنا خلافا للشافعي وان كان مالا فان كان الاتلاف بعوض
بعد له فلا ضمان على الشاهد لان الاتلاف بعوض كالاتلاف وان كان بعوض لا يضمن
فبقدر العوض لا ضمان بل فيما وراه وان كان الاتلاف بلا عوض اصلا وجب ضمان
الكل اذا قدر هذا فنقول اذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وعصى جاحدة واقام عليه
بينة فقضى بالنكاح ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئا سواء كان المسمى مهر مثلها او
او اقل واكثر لانها وان اتلفا البضع عليها بعوض لا يعدد ولكن البضع لا يتقوم
على المتلف وانما يتقوم على الممتلك ضرورة التملك فان ضمان الاتلاف يقدر بالمثل ولا
ماثلة بين البضع والمال فاما عند دخول في ملك الزوج فقد صار متقوما اظهرها
لخطره **الاما زاد على مهر المثل** يعني ان كان مهر مثلها مثل المسمى او اكثر لم يضمن شيئا لانها
او جبا المهر عليه بعوض يعدل او يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج
متقوم وثبت ان الاتلاف بعوض يعدل لا يوجب الضمان وان كان مهر مثلها اقل من
المسمى ضمن الزيادة للزوج لانها اتلفا عليه قدر الزيادة بلا عوض **ولا يضمن ايضا**

مثلا

ايضا راجع في البيع **الاما نقص من قيمة البيع ان ادعى المشتري** اشتريت هذا
العبد من هذا الرجل بالف وهو يساوي الالفين فانكر المصاع عليه فشهد شاهدان ثم رجعا
بضمنا الغالب لبيع لانها اتلفا عليه **ولا يضمن ايضا راجع في البيع** **الاما زاد على القيمة**
من الثمن ان ادعى البائع بان يقول ان المشتري يشترى هذا العبد بكذا او عليه الثمن
وانكره المشتري فشهد شاهدان انه اشترى العبد بالالفين وهو يساوي الفان ثم رجعا بضمنا
للمشتري الغالب لانها اتلفا عليه **ولا يضمن في الطلاق قبل الوطن** **الانصف** **مهر** يعني اذا شهدا
بالطلاق قبل الوطن ثم رجعا بضمنا نصف المهر بخلاف ما اذا شهدا بالطلاق بعد الدخول
لان المهر نكاح بالدخول والاتلاف **وضمن في العتق القيمة** يعني اذا شهدا على عتق عبد ثم
رجع ضمن قيمة العبد **وضمن في القصاص الدية** يعني اذا شهدا ان زيدا قتل بكرا فاقضى زيد
ثم رجعا يوجب الدية عندنا لا القصاص لانه جزاء مباحة القتل ولم يوجد منها ذلك وعند
الشافعي يقتض **ويضمن الفرع بوجوه** لان الحكم اضيف الى ادعاء الشهادة في مجلس القضاء
فكان التلف مضافا اليه فضمن **لا بقوله بعد الحكم كذب شهود الاصل او غلطوا في**
شهادتهم لانهم لم يرجعوا عن شهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالوجوه ولا يلتفت الى قولهم
لان القضاء المنص لا يتحقق بقولهم كما لا يتحقق بوجوههم كذا في **ولا الاصل بقوله**
ما شهد يعني ان الاصول اذا رجعوا بعد الحكم وقالوا لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا
لم يضمنوا اذ لم يوجد من جهتهم سبب موجب للضمان لانكارهم سبب الاتلاف وهو الاشهاد
على شهادتهم ولا يبطل القضاء للتعارض بين الخبرين فصار كرجوع الشاهد بخلاف ما
قبل القضاء لانهم انكروا الخبر واليمين **او بقوله** **اشهد** **وغلطت** يعني اذا قال الاصول
اشهدنا مع كتمان غلطنا فانهم لا يضمنون عندنا حنيفة وابو يوسف لان القضاء لم يقع بشهادتهم
بل وقع بشهادة الفرع وعند محمد ضمنوا لان الفرع نقلوا شهادة الاصول فكانهم حضروا
شهدوا ثم حضروا ورجعوا **ولورجع الكل** ال الاصول والفرع **ضمن الفرع** فقط عند
لا يثبت الاتلاف الشهادة القابلة في مجلس القضاء وذا وجد من الفرع وعند محمد المشهود عليه
يخير بين تضمين الفرع وتضمين الاصول لان القضاء وقع بشهادة الفرع فثبتون علم

انما يضمن الفرع
لما يضمن الاصول
فيما يضمن الفرع
فيما يضمن الاصول

فقلوا شهدائهم بأمرهم **وضمن الموكي بالرجوع** يعني ان الموكي ان رجوع عن التزكية
ضمن عندنا حصة لان الحكم انما يضاف الى الشهادة والشهادة انما يصير حجة بالعدالة
وهي انما يثبت بالتزكية فيصيرت في معنى علة العلة كالرعي فانه سبب لمضي التزكية في
الهدوء وهو سبب الوصول الى الموكي اليه وهو سبب الجرح وهو سبب تروا في الالم
وهو سبب الموت ثم اضيف الموت الى الرعي الذي هو العلة الاولى حتى يحل عليه
احكام القتل من القصاص والدية والكفارة وعندنا لا يضمنون لانهم اشوا على الشهود
خبرافصاروا كما لو اشوا على المشهود عليه بان شهدوا باحصائه **لا شاهد الا حصا**
يعني لو شهدوا بالا حصان ثم رجعوا لم يضمنوا لانه شرط محض **كما ضمن به** اي بالرجوع
شاهد اليمين لا الشرط يعني ان شهد شاهدان باليمين وقالا انه قال لعبد ان
دخلت الدار فانت حر او قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق وهي غير دخول
بها وشهد آخران بوجود الشرط اي دخول الدار ورجع الفريقان بعد الحكم فالقضا
على شهود اليمين لان وجود الشرط لا يدخل في القدر وهو قيمة العبد ونصف المهر
لانهم شهدوا بالقول اذا التفت انما حصل بالاعتاق والتطليق وهم الذين اشوا تلك
الكلمة والتعليق بالشرط كان مانعا فعند وجود الشرط اضيف التلف الى علة لانه
لا ذوال مانع **كتاب الصلح** اورده ههنا لانه انما يصار اليه اذا لم يكن
من المذموم عليه اقرار ولا للمدعي شاهد فالمناسب ان يورد بعد الاقرار والشهادة
هو لغة اسم يعني المصالحه وهو خلاف الخصامة واصلة من الصلاح بمعنى استقامة
الحال وشرعا **عقد يرفع النزاع وركنه الايجاب والقبول** بان يقول
المدعي عليه صاكتك من كذا على كذا او من دعوى كذا على كذا ويقول الآخر قبلت
او رضيت او ما يدل على رضاه وقبوله **وشرط العقل** وهو شرط في جميع
التصرفات الشرعية فلا يصح على المجنون وصبي لا يعقل **لا البلوغ فصح من الصبي**
المأذون ان يقع او عرى عن ضربتين يعني اذا ادعى الصبي المأذون على انسان
دينا فصالحه على بعض حقه فان لم يكن له عليه بيعة جاز الصلح اذ عند انعدامها لا

لاحق له الا الخصومة والحلف والمال انفع له منهما وان كانت لم تجز لان الخط يتبرع وهو
لا يملك وان اخر الدين جاز سواء كان له بيعة او لانه من اعمال التجارة والصبي المأذون
في التجارات كالبالغ **ولا الحرية** يعني ان حرية المصالح ليست بشرط ايضا **فصح** اي الصلح
من العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح على حقه بعض الحق اذا كان
له عليه بيعة ويملك الرهن مطلقا وحده بعض الثمن للعبد المأذون ولو صالحه البايع على حقه
بعض الثمن جاز لمأذون في الصبي المأذون **ومن المكاتب** فانه نظير العبد المأذون في
جميع ما ذكرناه عدا ما بقي عليه ورعي فان عجز المكاتب فادعى رجل عليه ديننا فاصطلى على
ان يأخذ بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن عليه بيعة لم يجز لانه لما جاز صار مجزوا فلا يصح
صلحه **وشرط ايضا كون المصالح عنه حقا للمصالح ثابتا في الحقل لاحقا لله تعالى** ففرغ
على قوله ان يكون المصالح عنه حقا للمصالح بقوله **فلو ادعت مطلقة على زوجها ان**
صبيته بدها من النسب على شيء **بطل** لان النسب حق
الصبي لاحقا فلا يملك الاعتياضي عن حق غيره وفرغ على قوله ثابتا في الحقل بقوله **ولو**
صالح الكفيل بالنفس على مال على ان يبرئ من الكفالة بطل لان الثابت للطالب
قبل الكفيل بالنفس حق المطالبة بتسليم نفس المكفول بنفسه وذلك عبارة عن ولاية المطا
وانها صيغة الوالي فلا يجوز الصلح عنها بخلاف الصلح عن القصاص لان الحقل هناك يصير
مملوكا في حق الاستيفاء فكان الحق ثابتا في الحقل فيملك الاعتياضي عنه بالصلح **كذا الصلح**
من الشفعة يعني اذا صالح الشفيع من الشفعة التي وجبت له على شيء على ان يسلم الدار
للمشتري كان الصلح باطلا اذ لاحق للشفيع في الحقل سوء حق التملك وليس بامر ثابت في
الحقل بل هو عبارة عن الولاية كما مر وفرغ على قوله لاحقا لله تعالى بقوله **ولو صالح عن حد**
بطل يعني لا يجوز ان يكون المصالح عنه حق الله تعالى سواء كان مالا عينا او دينيا او حقا
ليس بمال حتى لا يجوز الصلح عن حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بان اخذ زانيا وسارقا من
غيره او شارب خمر فصالحه على مال على ان لا يرفع اليه ولي الامر لانه حق الله تعالى ولا يجوز
الصلح من حقوق الله تعالى لان المصالح بالصلح يتصرف في حق نفسه اما باستيفاء كل حقه

او يستيفاء بمضه واستقاط البائة او بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه وكذا اذا
صالح من حد القذف بان قد فقه فصاله على مال على ان يعفو عنه لانه وان كان للعبد فيه
حق فالغالب فيه حق الله تعالى والمطلوب ملحق بالمعدوم شرعا **بخلاف التغير حيث يصح**
الصالح عنه لانه حق العبد **والنفاص** في النفس وما دونها لانه ايضا حق العبد وشرط
ايضا **كون البديل مالا الاصل** في هذا الفصل ان الصالح يجب حمل الى اقرب العقود اليه
واشبهه به او ما يصح تصرف العاقل بقدر الامكان فان كان عن مال بمال كان في معنى
البيع فلا يصح الصالح عن الحر والميتة والدم وحيد الاحرام والحرم وتلك لان في الصالح
معنى المعاوضة فلا يصح للمعوض في البيع لا يصح عوضا في الصالح **معلوما ان**
اجتج الى قبضه واللام يشترط معلومية فان من ادعى حقا في دار وادعى المدعى عليه
قبل حقا في حانوته فصالحا على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه صح وان لم يبين
كل منهما مقداره حقه لان جهالة الساقط لا تغني الى المنازعة كذلك **او منقعة بان**
صالح على حذمة عبد بعينه سنة او ركوب دابة بعينها او زراعة ارض او سكنى دار
وقتا معلوما جاز الصالح ويكون في معنى الاجارة لانها عليك المنفعة بعوض وقد
وحكم وقوع البرائة عن الدعوى لما رآه عقد يرفع النزاع **وهو ان الصالح**
اما باقرار من المدعى عليه او سكوت منه بان لا يقر ولا ينكر **وانكار** وكل ذلك
جائز لقوله تعالى والصالح جوع عرفه باللام فالظاهر العموم **الاول** ان الصالح باقرار
كبيح في احكامه لو وقع عن مال بمال لان حقيقة البيع مباداة مال بمال كما مر في غير
اي في هذا الصالح **احكامه** اي احكام البيع وهي الشفعة والرد ببيع وخيار رؤية
وخيار شرط والفساد بجهاز البديل لانها هي المفضية الى المنازعة دون جهالة المصالح عنه
لانه يسقط والساقط لا ينقض البها **وان استحق المدعى او بعضه رجح المدعى عليه**
على المدعى **بالبديل** في الصورة الاولى **او بعضه** في الثانية يعني اذا ادعى زيد على بكر دارا
او بعضا منها وصالح بكر في الاول على الف وفي الثانية على خمائة فاستحق الدار كلها او
بعضها رجح بكر على زيد في الاول بالف وفي الثانية بخمائة **وان استحق البديل او بعضه**

او بعضه رجح المدعى وهو زيد على المدعى عليه وهو بكر بالمدعى وهو الدار وبعضها
لان كلامهما عوض عن الآخر فانهما اخذ منه بالاحتقاق رجح بما دفع ان كلاهما الكل وان
بعضا فالبعض كما هو حكم المعاوضة **وكا جارة** عطفت على قوله كبيع **لو وقع الصالح عن**
مال بمنفعة لان العبرة للمعان والاجارة عليك المنفعة بعوض وهذا الصالح كذلك
وشرط التوقيت فيه وبطل بعت احدهما في المدة كما هو حكم الاجارة وقدم **والا**
اي الصالح بسكوت وانكار **معاوضة في حق المدعى** لانه يأخذ عوضا عن حقه في ربح
وفدا بين وقطع نزاع في حق الآخر اذ لو لا بقي النزاع ولزم اليقين وهذا في الانكار
ظاهر واما في السكوت فانه يحتمل الاقرار والانكار فلا يشترط كون عوضا حقه بالشك
مع ان حمل على الانكار اولى لان فيه دعوى تفريغ الذمة وهو الاصل **فلا شفعة في صلح**
عن دار مع احد بعينه اذا ادعى رجل على آخر داره فسكت الآخر وانكر فصالح عنها بدفع
شئ لم تجب الشفعة لانه يزعم انه يشتري الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصالح ويدفع خصم
المدعى عن نفسه لانه يشتريها وزعم المدعى لا يلزمه **وتجب** الى الشفعة **لو وقع الصالح**
عليها اي على الدار بان يكون بدلا **باحد** اي الانكار والسكوت لان المدعى يأخذ عوضا
عن حقه في ربح فيعامل بربحه والاقرار بهنا **فان استحق المدعى او بعضه**
في صورة الصالح بسكوت او انكار **بثمة المدعى البديل** اي بدل المدعى او بعضه
ويجانب مع المستحق لان المدعى عليه لم يدفع العوض الا ليدفع خصومه عن نفسه
ويبقى المدعى في يده بلا خصومة احد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده ويظهر ايضا ان
المدعى لم يكن له خصومة فيرجح عليه **وان استحق البديل او بعضه رجح الى الدعوى**
في كل ان استحق كل العوض او بعضه اي ان استحق بعضه لان المدعى لم يترك الدعوى
الا ليلزم له البديل فاذا لم يسلم له رجح بالمبديل **هناك البديل قبل التسليم** الى المدعى
كاستحقاقه في الفصلين اي فصل الاقرار وفصل السكوت والانكار فان كان عن
اقرار رجح بعد الهلاك الى المدعى وان كان عن انكار رجح بالدعوى **صالح على بعض ما**
يدعيه لم يرجح يعني اذا ادعى رجل على آخر دارا فصالحه على قطعة منها لم يرجح الصالح

وهو على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض المدعى كان استثناء لبعض الحق
واسقاطا للبعض والاسقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات واحد
وترك ميراثا فورا لبعض الورثة عن نصيبه لم يجز لكونه براءة عن الاعيان **الا بزيادة شئ**
في البذل او الابراء عن دعوى الباقي هذا كما قالوا من الحكمة في جواز الصلح على
بعض المدعى وهو ان يزيد على بدل الصلح درهما مثلا ليكون مستوفيا بعض حقه واخذ
العوض عن البعض او يلحق به ذكرا للبراءة عن دعوى الباقي لان الابراء عن دعوى العين جاز
صح اي الصلح عن دعوى المال لانه في معنى البيع فما جاز بيعه جاز صلحه **وعن دعوى**
المنفعة كان يدعى في دار سكني سنة وصية من صاحبها في الوارث او اقرضا له على مال
او منفعة جاز لان اخذ العوض عنها بالاجارة جاز فكذا الصلح لكن انما يجوز الصلح عن
المنفعة على المنفعة اذا كانت مختلفة الجسد بان يصالح عن السكنى على خدمة العبد مثلا
واما اذا اتحد جسما كما اذا صالح عن السكنى على السكنى مثلا فلا يجوز وقد مر في كتاب الاجارة
وعن دعوى الرق اذا ادعى على مجهول الحال انه عبده فصالح المدعى عليه على مال جاز
وكان عتقا بمال مطلقا اي في حق المدعى والمدعى عليه حيث يثبت الولاء **لو وقع الصلح**
باقرار من المدعى عليه والا اي والزم يكن باقرار **فقطعه نزاع في زعم المدعى عليه**
وعتق بمال في زعم المدعى حيث لا يثبت الولاء الا ان يقيم المدعى البينة فيقبل ويثبت الولاء
وعن دعوى الزوج النكاح وكان خلعا يعني صح الصلح اذا كان الرجل المدعى والمرأة
تتولا مكان اعتبار العتق فيه بان يجعل في حقه في معنى الخلع لان اخذ المال عن ترك البضع
خلع والصلح يجب حملها على اقرار بعبودية اليه كما مر وفي حقها لا فتاء اليهين وقطع للخلع
الخصوصية **لا عن دعوى النكاح** اي لا يجوز الصلح اذا كان المدعى المرأة بان تدعى نكاحا
على رجل فصالحها على شئ وانما لم يجز لانه بذل لها الترتك الدعوى فان جعل ترك الدعوى
لغيرها فرقة فلا عوض على الزوج في الفرقة كما اذا مكنت ابن زوجها وان جعل فرقة
فالرجال على ما كان عليه قبل الدعوى لان الفرقة لما لم توجد كانت دعواها على حالها بقاء
النكاح في زعمها فلم يكن ثمة شئ يتقابل بالعوض فكان رشوة وقيل يجوز لانه يجعل كانه رجل

كانه زادا في مهرها ثم حالها على اصل المهر لا الزيادة فسقط الاصل لا الزيادة **ولا عن**
دعوى حد لما عرفت ان الصلح لا يكون في حق الله تعالى ودعوى **نفس** لان الصلح
اما اسقاطا او معاوضة والنسب لا يحتملها **ولا اذا قتل ما دون رجلا عدا وصالح**
عن نفسه لان نفسه ليست من كسبه فلا يجوز له التصرف فيها ثم صلح العبد المأذون
له وان لم يصح لكن ليس لولي القتل ان يقتل بعد الصلح لانه اذا صالحه فقد عفى
عنه ببدل فصح العفو ولم يجب البذل في حق المولى بل تأخر الى ما بعد العتق لان صلحه
عن نفسه صحيح لكونه مكلفا ولم يصح في حق المولى فصار كانه صالحه على بدل مؤجل بل
يؤخذ به بعد العتق ولو فعل ذلك جاز الصلح وان لم يكن له ان يقتل فكذا هذا اذا
في العتابة **وصح اي الصلح** يعني صلح المولى **عن نفسه عبيده** **فصل في ذلك** اي القتل عدا
لان عبده من كسبه فيجوز التصرف فيه واستخلاصه **وصح صلح المكاتب عن نفسه** لانه
كالحرة وجهه عن يد المولى وهذا اذا ادعى احد رقبته فانه يكون خصما فيه واذا جني عليه
كان الاورش له واذا قتل لا يكون قيمة للمولى بل لورثته حتى يؤدي بها كتابته ويحكم بحرية
في آخر حياته ويكون الفضل لهم فصار كالحرة فيجوز صلحه عن نفسه ولا كذلك العبد المأذون
ذكرة الزبلي **وصح الصلح عن مغضوب تلف باكثر من قيمة او عرض** يعني ان
من غضب ثوبا او عبدا فتمت الف واستهلكه فصالحه على الثمن او عرض جاز وعندهما
لا يجوز اذا كان بعين فاحش لان حقه في القيمة فالزائد عليها ربوا وله ان حقه في الهالك
باق ما لم يحكم القاضي بالضممان حتى اذا ترك التضمن بقي العبد كالحاكم على ملكه حتى يكون له
الكفن عليه فاعتباضه باكثر من قيمة لا يكون ربوا اذا الزايد على المالية يكون في مقابلة
الصورة الباقية حكما لا القيمة حتى لو قضى القاضي بالقيمة ثم نصالحا على اكثر لم يجز لان
الحق قد انتقل بالقضاء الى القيمة وكذا الصلح بعرض صح وان كان قيمة اكثر من قيمة
مغضوب تلف لعدم الربوا **وصح في العبد باكثر من الدية والارش وفي الخطاء** لان
الدية في الخطاء مقدرة والزيادة عليها يكون ربوا فيبطل الفضل والواجب في العبد هو
القصاص وهو ليس بمال فلا يتحقق فيه الربوا فلا يبطل الفضل بهذا اذا صالح على احد

صح صراحة صاحب المصنف

وهي الفقة ونحوه
وهي الفقة ونحوه

مقادير اليد فان صالح على غير صالح لا يبرأ مبادلة بها لكن يشترط القبض في المجلس يخرج
عن ان يكون ديناً بدين كذا في الكفاية **كأن موبر اعتق نصفه وصالح عن باقيه**
بأكثر من نصف قيمته يعني عبد بين رجلين اعتقه احدهما وهو موبر فصالح عن باقيه
بأكثر من نصف قيمته بطل الفضل اتفاقاً لان القيمة في العتق منصوص عليه كما مر في باب
وتقدير الشرع ليس ادنى من تقدير القاض ولا يجوز الزيادة عليه **ولو صالح عن باقيه**
بمعرض مطلقاً اي وإن كانت قيمته أكثر من قيمة نصف العبد لان الفضل لا يظهر
عند اختلاف الجنس **وكل بالصلح عن دم عداوة على بعض دين بدعيه** من المكدرات
او الموزونات **لزم بدله الموكّل دون الوكيل** لانه اسقاط محض وكان الوكيل سفير
محضاً ولا ضمان عليه كالوكيل بالنكاح **الا ان يضمن** اي الوكيل البذل فانه حينئذ يكون
مؤاخذاً بالضمان لا بالصلح **وفيما هو كبيع** وهو اذا كان الصلح عن مال بمال **لزم**
وكبر لان الحق حينئذ يرجع الى الوكيل هذا اذا كان الصلح عن اقرار او امانة اذا كان
عن انكار فلا يجب البذل على الوكيل كذا في الكفاية **صالح فضولي وضمن البذل**
او اضاف الى ماله بان قال على الفتي هذا **او اشار الى نقد او عرض بلا نسبة** **الى**
الى نفسه بان قال على هذا الالف او على هذا العبد **او اطلق** بان قال على الف
ونقد اي سلم على الصلح في هذه الصورة **وصار الى المصالح متبرعاً بها** اي في
الصورة الواحدة لانه فعل بلا اذن المدعى عليه **وان لم ينقد** اي لم يسلم الفضولي البذل
وقف اي صار الصلح موقفاً على الاجازة **فان اجاز المدعى عليه صح الصلح ولزم**
البذل والا ان لم يجز **رد** اي الصلح بهذه صورة خمس لان الفضولي اما ان يضمن
المال او لا فان لم يضمن فاما ان يضيف الى ماله او لا فان لم يضيفه فاما ان يشترط نقد او
عرض او لا فان لم يشترط فاما ان يسلم العرض او لا فالصلح جائز في الوجوه كلها الا الوجه
الاخير وهو ما اذا لم يضمن البذل ولم يضيف الى ماله ولم يشترط اليه ولم يسلم الى المدعى حيث
لا يحكم بجوازه بل يكون موقفاً على الاجازة اذ لم يسلم للمدعى عوض فلم يسقط حقه مجازاً
لعدم رضاه به فان اجاز المدعى عليه جاز ولزمه المشروط لا التزامه باختياره وان رده

وان رده بطل بخلاف سائر الوجوه فانها جائزة **اما الاول** فلان الحاصل للمدعى عليه
جنبتيه البوابة في حقها الاجنبي والمدعى عليه سواء ويجوز ان يكون الفضولي اصيلاً اذا ضمن كما
كالفضولي بالخلع اذا ضمن البذل **واما الثاني** فلانه اذا اضاف الى نفسه فقد التزم
تسليمه فصالح الصلح **واما الثالث** فلانه اذا عينه للتسليم فقد شرط له سلامة العوض فضلاً
العقد تامة بقبوله ولو اتى هذا العبد او وجد به عبناً فرده او وجد حراً او مذبذباً او
مكاتباً فلا يسيل له على المصالح ولكن يرجع في دعواه لان المصالح لم يضمن **واما الرابع**
فلان دلالة التسليم على رضی المدعى فوق دلالة الضمان والاضافة الى نفسه على رضاه
والخمس ما يكون كباقي الوجوه لم يند صحت الصلح **عن الصلح عن جنس ماله على**
اي اذا كان بدل على الصلح من جنس ما يستحقه المدعى على المدعى عليه بعقد مدانية جرت
بينهما فالصلح **أخذ بعض حقه وحطاً لباقيته** لان تصرف العاقل البالغ يصح ما أمكن
ولا يمكن تصحيح معاوضة لما فيه من الربو **فصح** اي الصلح **عن الف على خمس مائة**
وعن الف جواد على خمسين فمحل خطأ للبعض في المسئلة الاولى ولللبعض
والصفة في الثانية لان عين هذه الخمسة كانت مستحقة بذلك العقد الذي الدين به **وعن**
الف حال على الف مؤجل اذ لا يمكن جعل معاوضة لان بيع الدراهم بالدراهم نسبية لا
يجوز فلا بد من حمل على خبر فيه معنى الاستقاط **وعن عشرة دراهم وعشرة دنانير على خمسة**
دراهم حالة او مؤجل اذ يعتبر خطأ للدنانير كلها وبعض الدراهم وثاجيلاً للبعض لا معاوضة
لان معنى الاستقاط لازم في الصلح فاذا امكن ان يجعل خطأ واستقاطاً لم يعتبر معاوضة
لا عن دراهم على دنانير مؤجل لان الدنانير غير مستحقة بعقد المدانية فلا يمكن حمل
على تأخير حقه فيجعل على المعاوضة وبيع الدراهم بالدنانير نسبية لا يجوز **ولا عن الف مؤجل**
على نصيبه حالاً لان المعجل غير مستحق بعقد المدانية اذ المستحق به هو المؤجل والمعجل خير
منه فقد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقاً بعقد المدانية فصار معاوضة والا جلت كان
حق المديون وقد تركه بازاء ما حط عنه من الدين فكان اعياناً عن الاجل وهو حرام الا
ان ربوا النسبة حرام لشبهة مبادلة المال بالاجل فلان يحرم حقيقة اولى **ولا عن الف سود**

على نصف بيبضا لان البيضا غير مستحق بعقد المداينة فكان معاوضة لان من لا السوء
 لا يستحق البيضا فقد صالح على ما لا يستحق بعقد المداينة فكان معاوضة الالف بخمسة
 وزيادة ونصف الجردة وكان ربوا **ولا عن دين عليه على جند غيره بغير عينه** لان
 الصلح على غير جند الحق لا يكون الا معاوضة وجهالة البدل تبطلها **صالح عن كره حنيفة**
على عشرة دراهم فان قبض اي بعشرة في المجلس **جاز** اي الصلح لما عرفت ان الصلح في
 صورة اختلاف الجند في معنى البيع فيجب قبض احد العوضين في المجلس **والا فلا** اي ان
 لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع الدين بالدين وهو باطل **وان قبض**
خمس وبقي خمسة فتفرق في النصف فقط لوجود المصحح في ذلك القدر **كذلك العكس**
 يعني لو صالح عن عشرة عليه على مكيل او موزون **فان قبض في المجلس جاز** **والا فلا** لما
 عرفت **قال ادفع الى خمسمائة غدا على انك بولي من الباقي فان دفع غدا بولي و**
الا فلا اي ان لم يدفع لم يبرأ عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف يبرأ لان البراءة
 حصل مطلقا فتثبت البراءة مطلقا كما براء بالابراء كما سيأتي ولهما انه ابرأ بمقتضى الشرط
 والمقتضى ينفذ عند فواته وذلك لانه بدأ بأداء خمسمائة في الغد وانه يصليح غرضا
 جازا فلا يبرأ وتوسلا اي تجارة اخرج فصلح ان يكون شرطا بحسب المعنى وكلاهما
 على وان كانت للمعاوضة لكنها قد تكون بمعنى الشرط كما في قوله تعالى يبايعكم على ان
 لا يشركن بالله شيئا وقد تعذر العمل بمعنى المعاوضة فحل على الشرط فصح ان تصرفه
 هذه المستلزمة على وجه احدها ما ذكره والثاني ما ذكره بقوله **ولو قال صالحك انك** اي عن
 الالف على خمسمائة تدفعها الى غدا وانت بولي من الفضل على انك ان لم تدفعها
غدا فالكل عليك كان الامر كما قال يعني ان قبل وادى بولي عن الباقي **والا فالكل**
 عليه كما في الوجه الاول وهذا بالاجماع لانه اني بصريح التقييد فاذا لم يؤخر بطل والناس
 ما ذكره بقوله **وان قال ابرأ انك عن خمسمائة من الالف على ان تعطيني خمسمائة**
غدا ابرأ وان وصليتها بغيرها لانه اطلق الابراء واداء خمسمائة غدا لا يصليح عوضا
 ويصلح شرطا مع الشك في تقييده بالشرط فلا يتقيد بالشك بخلاف ما اذا بدأ بأداء

يعني على الزم التمسك بمثلها

باداء خمسمائة لان الابراء حصل مقرونا به فمن حيث انه لا يصليح عوضا يقع مطلقا
 ومن حيث انه يصليح شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك فانما ذكر
 الرابع بقوله **واذا لم يوقت** اي لم يذكر لفظ غدا بل قال ادفع الى خمسمائة **فانك**
 بولي من الباقي **برئ** لانه لما لم يوقت للأداء وقتا لم يكن الاداء غرضا صحيحا لانه واجب
 عليه في كل زمان فلم يتقيد بل حمل على المعاوضة ولا يصليح عوضا بخلاف ما مر لان الاداء
 في الغد فيه غرض صحيح كما مر وذكر الخامس بقوله **وان علق صريحا لم يبع** يعني اذا قال
 ان ادبت الى اومني او اذا فانت بولي لم يبع الابراء لانه علقه بالشرط صريحا وهو
 باطل للمعنى بيان ما يبطل بالشرط وما لا يبطل **قال** اي المديون سراً **للا دين الاخر** **لك**
بمالك حتى تؤخره عن او تحط ففصل اي التأخير او الحط **صالح** اي التأخير والحط لا
 ليس بمكروه **عليه** اي الدين حتى انه بعد التأخير لا يتمكن من مطالبة في الحال وفي الحط
 لا يتمكن من مطالبة ما حطه ابدا **ولو اعلن** اي ما قاله سراً **اخذ الآن** اي احاذ المال من
 المقر في الحال بلا تأخير **وحط الدين المشتري اذا قبض احداهما شانه يشاكر**
الاخر فيه هذا الاصل كلي يتفرع عليه فروع يعني اذا كان لرجلين دين على آخر فقبض احدهما
 شانه ملكه مشاعا كما حصل فلصاحبه ان يشاكر في المقبوض لانه ازيد الاداء بالقبض اذ
 ماله الدين باعتبار عاقبة القبض لكن هذه الزيادة راجعة الى اصل الحق فيصير كزباد
 الثمرة والولد فله حق المشاركة ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض لان العين
 غير الدين حقيقة وقد قبضه بدلا عن حقه فيملكه حتى ينفذ تصرفه فيه ويضمن لشريكه
 حصته والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب متحد كتمن المبيع اذا اخذ الصفقة
 وثن المال المشترك ونحو ذلك ورجعا على الغيرم بالباقي لان المقبوض اذا كان مشتركا
 بينهما فلا بد ان يكون الباقي كذلك وفروع على الاصل المذكور بقوله **فلو صالح احد**
عن نصيبه على ثوب اخذ الشريك الاخر نصفه اي نصف الدين من غير ثوب لانه كان عليه
 ولم يستوفيه فيبقى في ذمته **واخذ نصف الثوب من شريكه** لان الصلح وقع عن
 نصف الدين وهو مشاع لان قسمه الدين حال كونه في الذمة لا يصح وحق الشريك

يعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على اجازته واخذ النصف دال على اجازة العقد
فيصح ذلك **الا ان يضمن اي شريك الدين لان حقه فيه ولو لم يصالح**
احدهما بل اشرك بنصفه اي بنصف الدين **شئان** اي ضمن احدهما **الا ان يزوج**
اي يبيع الدين لانه صار قابضا حقه بالمقاصة بلا حط لان مبي البيع على الماكسة فصا
كقبضه نصف الدين فيكون لشريكه ان يرجع عليه بالربح بخلاف الصلح لان مبياه
على الحط والاعراض ولهذا لا يملك بيعه من جهة فكان المصالح بالصلح ابراه عن بعض
نصيبه وقبض بعضه فاذا الزمنا دفع ربح الدين تهرز ربح المصالح لانه لم يستوف
تمام نصف الدين فلذا احتراه **وفي الابرار عن حصته** اي اذا ابراه احد الشريكين
ذمة المديون عن حصته **وفي المقاصة بدين سبق** اي اذا كان المطلوب على احد
الطالبين دين بسبب قبل ان يجب لهما عليه فصار قصاصا لم يرجع الشريك
على المديون بحصته في الصورتين اما الاولى فلان الابرار اتلاف وليس بقبض فلم
يزد نصيب المشترك بالبراءة فلم يرجع واما الثانية فلانه قضى دينه كان عليه ولم
يقبض لان الاصل في الدينين اذ التقيا قضا ان يصير الاول مقضيا بالثاني والمشارك
انما ثبت في الاقتضا **وفي بعضها قسم الباقي على سهامه** اي لو ابراه عن بعض حصته
كان قسم الباقي على ما بقي من السهام لان الحق عاد الى هذا القدر حتى لو كان لهما على
المديون عشرون درهما فابراه احد الشريكين عن نصف نصيبه كان المطالبة بالخمسة
وللساكن المطالبة بال عشرة **صالح عن عيب فظهر عدمه او زال بطل الصلح** قال
في العمادية ادعى عيبا في جارية اشتراها واكثر البايع فاصطلحا على مال على ان يبراه
المشتري البايع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن لها عيب او كان ولكنه قد زال فللبايع
ان يسترد بدل الصلح **صالح احد ربي سلم عن نصيبه على ما دفع فان اجازة الآخر**
نقد عليها وروية يعني اذا سلم رجلان الى آخر في طعام ثم صلح احدهما مع المسلم اليه
على ان ياخذ نصيبه من رأس المال وبفسح عقد السلم في نصيبه لم يجز عند ابي حنيفة
ومحمد الا باجازه الآخر فان اجاز جاز وكان المقبوض من رأس المال مشترك بينهما وما

وما بقي من السلم مشترك بينهما ايضا وان لم يجز فالصلح باطل وقال ابو يوسف جاز
اعتبارا بسيار المديون فان احد الدينين اذا صلح المديون عن نصيبه على بدل جاز فكان
الآخر مختارا بين ان يشاركه المقبوض وبين ان يرجع على المديون بنصيبه كذلك ههنا ولها
انه لو جاز فاما ان يجوز في نصيب خاصة او في النصف من النصيبين فعلى الاول لزوم قسم
الدين قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتميز ولا يميز الا بالقسم وقد تقدم
بطلانها وان كان الثاني فلا بد من اجازة الاخر لانه فسح على شريكه عقده فيفقرا با رضاه
اخرج احد الورثة عن عرض او عقار بمال او اخرج عن ذنب بفضة او بعتك اي
عن فضة بذهب او عن نقدين بهما اي بالنقدين بان كان في التركة دراهم ودينارين
وبدل ايضا دراهم ودينارين اي الصلح صرفا للجنس الى خلافه كما في البيع **قل بدلا**
اي لا يعتبر في النقدين التساوي بل يعتبر التقابض في الجنس لانه صرف فاذا وجد صح والا
فلا **وفي النقدين وغيرهما باحد النقدين** اي اذا كانت التركة ذهبا وفضة وغير
ذلك فصالحه على ذهب وفضة لم يجز لاحتمال الربوا **الا اذا كان المعطي اكثر من**
خصته من ذلك الجنس ليكون حصته بمنزلة الزيادة بمقالة حقه من بقية التركة حقا
عن الربوا فلا بد من التقابض فيما يقابل حصته من الذهب والفضة لانه صرف في هذا
القدر **وبطل ان شرط لهم الدين من التركة** يعني اذا كان في التركة دين على الناس
فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم بطل الصلح لانه يصير
مملكا حصته من الدين لسيار الورثة بما ياخذ منهم من العين وتمليك الدين من غير من عليه
الدين باطل وان كان بعوض واذا بطل في حصته الدين بطل في الكل **الا اذا شرطوا**
برائة الغرماء منه اي من الدين ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح فيجوز بيع الصلح لانه
حيث يكون عليك الدين من عليه الدين او قضا نصيب المصالح منه اي من الدين
تبرعا ثم صالحوا عاين من التركة فانه يجوز ولا يخفى ما فيها من ضرر لبقية الورثة فالاولى
ما ذكره بقوله او اقضوه اي المصالح قدر حصته منه اي من الدين وصالحوا عن غيره
واحالهم اي احوال المصالح الورثة بالقرض الذي اخذ منهم **على الغرماء** ويقبلوا الحوالة

واختلف في صحة الصلح عن تركه مجهولة لادب فيها قوله على مكيل او موزون
متعلق بالصلح يعني اذا لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة واريد الصلح على مكيل
او موزون قبل لا يتضح لاحتمال ان يكون في التركة مكيل او موزون ونصيبه من ذلك مثل بدل
الصلح فيكون ربوا وقيل يصح لاحتمال ان لا يكون في التركة مكيل او موزون وان كان فيجوز
ان يكون نصيبه اقل من بدل الصلح فكان القول بعدم الجواز مؤدبا الى اعتبار شبهة
الشبهة ولا يحق فيها **وصح في الاصح عن تركه مجهولة في يد البقية من الورثة غير المكيل والموزون**
لانه لا ينفذ الى المنازعة لقيام المصالح عنه في يد البقية من الورثة وقيل لا يصح لانه يبيع
لان المصالح عنه عين ومع الجمال فيه لا يصح البيع **كتاب القضاء** اورده بعد
الصلح لانه انما يحتاج اليه اذا لم يكن بين المتخاصمين صلح هو لغة الاحكام وشرعا الزام
على الغير بيمينه او افراد او نكول لان حقيقة فصل الخصومة وهو انما يكون به
واهل اهل الشهادة لان كلا منهما من باب الولاية لانه تنفيذ القول على الغير ولان
كلا منهما الزام اذا الشهادة ملزمة على القاضي والقضاء ملزم على الخصم فما يشترط لا
لاهلية الشهادة يشترط لاهلية القضاء **وشرط اهليتها شرط اهليته** وقدم ذلك
في كتاب الشهادة **والفاسق اهله فيكون اهله كنه لا يقبله** اذ لا يثبت عليه لعله مبالاة
بواسطة فسقة حتى لو قلد كان المقلد انما كما يصح قبول شهادته لوجود اصل الاهلية
ولا تقبل لما ذكره لو قيل القاضي وحكم بها كان انما كنه ينفذ وفي الفتاوى القاعدية
بهذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو يحفظ **اختلف في كون المصير شرط النفاذ وكون**
القيمة من اعمال المصير شرط النفاذ في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ليس بشرط
وكثير من مشايخنا رحمهم الله اخذوا برواية النوادر باعتبار الحاجة ولو امر رجلا بالقيمة
في الرستاق جاز باتفاق الروايات لان القيمة ليست من اعمال القضاء وكذا اذا خرج
الى القرى ونصب فيما في امور القضاء الصغار او الوقف او نكاح الصغار وكذا احكى
فتوى ظهير الدين المروغيني لانه ليس بقضاء ولا من اعمال القضاء قال في الفصل الحادي
والثلاثين من شهادات المحيط ان هذا مشكل عندي لان القاضي انما ينفذ ذلك بولاية

بولاية القضاء الا يوثق انه لو لم يوثق له بذلك لم يملك فكان من جملة القضاء **اخذ**
القضاء برشوة لا ينفذ حكمه قال في العادة القاضي اذا اخذ القضاء برشوة هل
يصير قاضيا اختلف فيه المشايخ والصحيح لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه
وان كان عدلا ففسق باخذ ما يستحق بالعزل لوجود سبب الاحتقاق وقيل يغرل
لان المقلد اعتقد عدالة فلم يرض بقضائه بدونها وقال قاضي حان اجمعوا على انه
اذا ارشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارشى **وينبغي ان يكون موثوقا به في عفافه** وهو
الاختراز عن الحرام **وعقوله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة** وهي ما يروى عن النبي
عليه السلام **والاثار** وهي ما يروى عن الاصحاب رضي الله عنهم **ووجوه الفقه** اي
مسائل متعلقة باحكام الوقايح **والاجتهاد شرط الاولوية** لا الجواز كذا المفتي يعني
ينبغي ان يكون موضوعا بالصفت المذكورة ولا يشترط فيه ايضا الاجتهاد **ولا يطلب**
القضاء اي بالقلب **ولا يباين** اي باللسان لقوله عليه السلام من سأل القضاء
وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسده اي يلهي الرشوة ويوقعه للصواب
الاقدار **ويجوز الاقوال والاولى** اي ينبغي للمقلد ان يختار للقضاء من هو اقدر واولى به
ولا يكون فظا غليظا جبارا عينا لانه خليفة رسول الله عليه السلام في القضاء قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من قلد غيره عملا وفي رعيته من هو اولى به فقد خان الله
ورسوله وخان جماعة المسلمين وعمل القضاء من امور الدين واعمال المسلمين
ويكره التقليد اي اخذ القضاء **لمن حاف الحيف** اي الظلم والجور على غيره وان امن
منه لا يكره وقيل يكره بلا اكراه لقوله عليه السلام من ابشئ بالقضاء فكانا ذم بغير
سكين وقيل قد اذ ذرا به بعض القضاء وقال كيف يكون هكذا ثم دعي في مجلسه بمن يستوي
شعوره فجعل الخلاق يخلق بعضا شعرا ذقنه فعطس فاحسب المومسي حلقه والقي
راسه بين يديه كذا في الكافي **ويجوز تقلد عن الجابر** كما يجوز من العادل لان الصحابة
رضوان الله عليهم اجمعين تقلدوا القضاء من معاوية بعد ان ظهر الخلاف لعلي كرم
الله وجهه مع ان الحق كان معه وتقلدوا من يزيد مع فسقه وجوره والتابعون تقلدوا

من الحجاء مع كونه اظلم زمانه **ومن اهل البغى** قال في العادة التقدر من اهل البغى يصح
 ويجوز استيلاء الباغي لا ينفذ قضاء العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لو اظهروا
 الباغي بعد ذلك لا ينفذ قضاياه بعده ما لم يقدره السلطان العدل **فان تقدر طلب**
ديوان قاض قبل وعلى الخرابط التي فيها نسخ السجلات والصلوك ونحو ذلك لان
 القاضي يكتب نسختين احدهما يكون في يد الخصم واخرى في ديوان القاضي اذ ربما
 يحتاج اليها يفتي من المعاني ويأخذ يد الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان
 ثم الورق الذي كتب عليه القاضي المعزول هذه النسخ ان كان من بيت المال يجبر
 على دفعه لانه انما كان في يده ليعمل وقد صار العمل لغيره وكذا ان كان من مال او مال
 الخصوم في الصحيح لانه ما اخذه للموت بل للتدبير وكذا الخصوم تركوه في يده في عمله
 وقد انتقل العمل الي غيره **والزم مجوسا اقربى او قام عليه بيته** يعني فظ في حال
 المجوسين لانه نصب ناظرا للمسلمين فمن اقربى او انكر فقامت عليه بيته الزمة اياه
 ولا تقبل قول المعزول عليه الا بيته لانه صادكوا احد من الوعايا وشهادة الواحد
 ليست بحجة خصوصا اذا كانت بمفعل ففـ **والا** اي وان لم يعرف ولم يقع عليه بيته
نادى عليه اي لم يجعل بحلته حتى ينادى عليه اي باثر مناديا ينادى كل يوم اذ جلس
 من كان يطلب فلان فلان المجوس الغلاتي حتى فيحضر حتى يجمع بينهما فاذا لم يظهر
 خصم اخذ منه كفلا بنفسه **وخلاه** اي اطلقه **ونظرة الوداع** وغلات الوقوف
 التي وضعها المعزول في ايدي الامنا وعمل بالبيته او اقراوذي اليد لان كل ذلك
 حجة **لا بقول المعزول لما امر الا ان يقروا باليد بالتليم منه** اذ ثبت باقراره ان
 اليد كانت للقاضي فيصح اقرار القاضي كانه في يده في الحال لان من في يده مال اذا اقره
 لانه ان يقبل اقراره **وجلس للحكم في مسجد والجامع اولى** لانه اشهر مواضع البلدة
 او يجلس في داره واذن للناس بالدخول فيها ويجلس معه من كان يجلس قبله
 لان المجلس في داره وحده يورث التهمة **وردا** اي لم يقبل هدية لان قبولها يؤدي الي
 مراعاة المهدى **الا من ذي رحم محرم او من اعتاد منها ذواته** اي لا يورد منها قدرا

قدرا عهد اي جرت عادة قبل القضاء بهاداته لان الاول صلح الروح والثاني ليس للمقتضا
 بل جرى على العادة **ان لم يكن لهما خصومة** اذ لو كانت لكان اكلا بمقتضاه **وشهد الحارة**
 لانه من حقوق المسلم **لا الدعوة الحارة** ويعي لوعلم المضيف ان القاضي لا يحضر في البيت
 لان الحارة لاجل القضاء بخلاف العادة **ويجوز مرضا** لانه ايضا من حلة الحقوق
وسوى بين الخصمين جلوسا و**اقبالا** لقوله عليه السلام اذ ابتلى احكم بالقضا
 فليسوى بينهم في المجلس والاشارة والنظر **ولا يسار احدهما ولا يشير اليه ولا يلقنه**
حجة للتمه ولا يضحك في وجهه لانه اغتراب على خصمه **ولا يخرج مطلقا** اي لا يمازحهما
 ولا واحدا منهما ولا غيرهما لانه يزول بهما به القضاء وهذا احسن مما قال في الوقاية ولا يخرج
 مع لما قال في الكاذب ولا يخرج معه ولا مع غيره **ولا يلقن الشاهد شهادته** بان يقول
 له اشهد بكذا او كذا لانه اعانه لاحد الخصمين فيكون كلقين الخصم **واسحبه ابو يوسف**
فيما لا تهم فيه لان الشاهد قد يحصر بهما به المجلس فكان تلقينه احياا للحق بمنزلة احضا
 الخصم والتكليف **واذا ثبت الحق على الخصم باقراره او بيته امره** اي القاضي المقر
 بدفعه **اي الحق فان ابي** اي امتنع عن الدفع **حب** شرط الاباء بعد امره ولم
 يفرق بين ما اذا ثبت الحق عليه بيته او اقراره وفرق بينهما في الهداية فقال اذا ثبت
 بالبيته يحبس كما اذا ثبت لظهور المظلل بانكاره وان ثبت باقراره لم يحبس اذ
 لم يعرف كونه محاطا في اول الوصول فلم يطلع في الامهال فلم يستصحب المال فان امتنع
 بعد ذلك حبس لظهور مظل ومثل حكمي عن الصدر الشهيد والمحكمي عن شمس الائمة عكسه
 لانه اذا ثبت بالبيته يعتذر ويقول ما علمت ان له على ديني الا الساعة فاذا علمت
 قضيت ولا ينافي ذلك في الاقرار والاحسن ما ذكره هنا كما قال الزيلعي **قدرا ما يري**
 اختلف في تقدير مدة الحبس والصحيح انه مفوض الى راي القاضي لان الحبس للايداء
 واحوال الناس فيه متفاوتة **بطلب ذي الحق** متعلق بقوله حبس وكذا قوله **فيما لا يري**
 متعلق به بدلا عن مال حصل له كمن مبيع وقروض او التمس بعتقه كالمهر المعجل و
 بدل الخلع ودين الكفارة لان المال اذا حصل في يده ثبت عتاقه به واقدامه على التزاد

بأختاره دليل يساره وفي غيره من الديون لا يجس ان ادعى الفقر اذ لا دليل على
اليسار الا اذا ثبتت غريمه غناه فيجب قدر ما يراه كماله لان دليل اليسار اذا
لم يوجد كان القول لمن عليه الدين وعلى المدعي اثبات غناه فيجب ثم يسأل عنه
فان لم يظهر له مال اطلق لقوله ففظة الى ميرة فجبه بعده يكون ظلما ولم يمنع
غرماءه عنه لان ثبوت حقه عليه لا يمنع طلب الآخر حقه منه ولا يقبل بينته على
افلاسه قبل حجه لانها بينته على النفي فلا يقبل ما لم يتأيد بقوة وهو الجس وبعده
تقبل على سبيل الاحتياط وبينته اليسار اولى يعني اذا اقام المدعي بينته على اليسار
والمدعى عليه على الاعسار فيبته اليسار اولى لانه عارض والبينته للاثبات وابد
جس الموسع لان الجس جزء الظلم فاذا امتنع من اداء الحق مع القدرة عليه ظهر
ظلمه فيجوز بتأيد حجه لا يجس لنفقة ما ضية لزوجة وولده لانها تسقط
بعض الزمان وان لم تسقط بان حكم الحاكم بها واصطاح الزوجان عليها فلا جس ايضا
لانها ليست ببذل من مال ولا لزمته بعقد على ما ذكرنا بل جس في الاتفاق عليها اذا
ابى عن الاتفاق لان النفقة لحاجة الوقت وفي تركه قصد اهلاكها فيجب لدفع
هلكها تقضي المرأة في غير حجة وقود لما مر ان القضاء يستقي من الشهادة وشهادتها
جائزة في غير ذلك فكذا قضاؤه فيه ولا يجوز فيها لما فيه من شبهة البلية ولا يتخلف
قاضي اي لا ينصب نائباً لان المفوض اليه القضاء لا التقليد ولا يتصرف في غير ما فوض
اليه كالوكيل لا يوكل بلا اذن الموكل الا اذا فوض اليه الاستخلاف اليه بان قيل لمن
قبل السلطان وكل من شئت بخلاف المأمور باقامة الجمعة وهو الخطيب فانه
يستخلف في الصلوة للضرورة لكونها على شرف الفوات فكل من يخرج لفات الجمعة
من سماع الخطبة مفعول يستخلف وقد مر تحقيقه في باب صلاة الجمعة وقرع على
قوله الا اذا فوض اليه بقوله فاناب القاضي المفوض اليه نائب عن الاجيل
يعني السلطان فلا يعزل اي اذا كان نائباً عن الاصل لا يعزل القاضي الا اذا فوض
اليه بان قيل لمن قبل السلطان استبدل من شئت فحينئذ يجوز له العزل ولا يعزل

بينة

ولا يعزل اي نائب القاضي بخروج اي القاضي عن القضاء هذا ايضا قرع على ما
قبل ونائب غيره اي غير المفوض اليه ان قضى عنه او اجازة اي لم يقض عنه لكن سمع
انه قضى في غيبة واجازة هي قضاؤه لان المقصود حضوره في الاول وقد وجد بمضي
حكم قاضي آخر يعني اذا رفع اليه حكم قاضي امضاه اذا كان مجتهدا فيه الا ما خالف الكتاب
او السنة المشهورة او الاجماع اذ لا مزية لاحد الاجتهاديين على الآخر وقد تأيد الاول
باتصال القضاء به فلا ينقض بما هو دونه فلو قضى قاضي بشاهد وعين المدعي او بشهود
حق الوطني بحجة النكاح في مطلقة الثلاث او بحوز بيع متوك التسمية عند الوجوز
بيع درهم بدرهمين لا ينقض اما الاول فلي لفة الكتاب لانه تعالى قال واستشهدوا شهادتين
من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان هذا لما يذكر كونه الحكم عليه ولانه قال
ذلك ادنى ان توثقا بوا ولا مزيد على الادنى واما الثاني فلانه مخالف للحديث المشهور
وبوحدية العيلة واما الثالث فلانه مخالف لما تنفوا عليه في الصدر الاول فكان
قضاؤه بخلاف الاجماع واما الرابع فلان الخلاف فيه منقول عن ابن عباس رضي الله
عنه فقد انكر عليه الصحابة ولا يعتبر خلافه كذا في الكافي وقد قرع على قوله يعني حكم قاضي
آخر بقوله فان امضى جزء الشرط قوله الاتي نفذ قضاء من حجة في قذف وتاب او قضاء
الاعمى او قضاء امرأة قوله حجة او قود متعلق بقوله قضاء او قضاء قاضي الامراء
وقاضي شهادة الحدود والتاب وشهادة الاعمى وقضاء لامرأة بشهادة زوجها
او قاضي حجة او قود بشهادتها اي بشهادة امرأة نفذ لان كلا منها مجتهد فيه ولم يخالف
ما ذكره لو ابطر ثانياً نفذه ثالث لان الاجتهاد الاول والثاني والاول تأيد باتصال
القضاء به فلا ينقض باجتهاد لم يتأيد به لانه دونه والقضاء حق الشرع يجب صيانته ومن
صيانته ان يلزم ولا يعرض عليه واما قضاء عبد وصبي مطلقا اي سوا كان على مسلم
او كافر وقضاء كافرا على مسلم فلا ينقض ابداً لان نقض اهلية الشهادة فيهم عليه يوم
الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل يعني اذا ادعى رجل ان اباه مات في يوم
كذا وقضى به فادعت امرأة ان الميت تزوجها بعد ذلك اليوم يسمع ويقضى بالنكاح ولو

وقاضي

ولو ادعى قتل فيه وقضى به لم يسمع دعواه النكاح بعده كذا اذا ادعى ان فلانا مات وترك
 هذا اميرا ان الامام ومات وترك ميراثا لي وقضى له بالبيتة فقال المدعى عليه ان امك
 التي تدعى الارث عن ماتي قبل فلان التي تدعى انه مات اولاً واقام البيتة لم يصح الدفع
 وسره ان القضاء بالبيتة عبارة عن دفع النزاع والموت من حيث انه موت ليس محلاً
 للنزاع ليرتفع بانثاء بخلاف القتل فانه من حيث هو محمل للنزاع كما لا يخفى **القضاء**
بجل او حرمه بشهادة زور ينقض ظاهراً وباطناً اذا ادعى بسبب معين يعني انه
 العقود كالبيع والشراء والاجارة والنكاح والفسوخ كالاتا والفرقة بطلاق وكحو
 فانه ينقض فيها عند ابي حنيفة ظاهراً وباطناً وعند الباقيين ينقض ظاهراً لا باطناً **بخلاف**
الاملاك المرسلة وهي التي لم يذكر فيها سبب معين فانهم اجمعوا انه ينقض فيها ظاهراً
 لا باطناً لان الملك لا يبدل من سبب وليس بعض الاسباب اولى من البعض لغيرها فلا
 يمكن اثبات السبب سابقاً على القضاء بطريق الاقتصار في النكاح والشراء بقدم النكاح
 والشراء تصحى للقضاء وفي الهبة والصدقة روايتان عن ابي حنيفة والمراد بالنفاذ
 ظاهراً ان يسلّم القاضي المرأة نفسها الى الرجل ويقول سلّمى نفسك اليه فانه زوجك
 وبالنفاذ باطناً ان يحل له وطؤها ويجل لها التمكين فيما بينها وبين الله تعالى لهم ان
 شهادة الزوجية ظاهراً لا باطناً فينقض القضاء كذلك لان القضاء ينقض بقدر الحجج
 ولما روي ان رجلاً ادعى على امراة نكاحاً بين يدى علي رضي الله عنه واقام شاهدين
 وقضى بالنكاح بينهما فقالت ان لم يكن بدي يا امير المؤمنين فزوجني منه فقال علي شاهدك
 زوجاك ولو لم ينقض العقد بينهما بقضائه لما امتنع من تجديد النكاح عند طلبها ورغبة
 الزوج فيها وقد كان في ذلك تحميها من الزنا وكان الشهود زوراً بدليل **القصة القضاء**
في مجتهده في الباء في قوله بخلاف رايه متعلق بالقضاء المراد بخلاف الروايات خلاص
 المذهب الحنفي اذا حكم على مذهب الشافعي او حقه او بالعكس واما اذا حكم الحنفي بما ذهب
 اليه ابو يوسف او محمد او نحوهما من اصحاب الامام ليس حكماً بخلاف رايه لو كان قضاؤه
 ناسياً مذهباً **نقضه عند ابي حنيفة ولو عامداً ففيه روايتان** وجه النفاذ انه ليس

على القضاء

للزوجة

ليس بخطا بيقين **وعند ما لا ينقض في الوجهين** لانه قضى بما هو خطأ عنه **قيل عليه**
الفتوى قاله في الهداية **وقيل الفتوى على النفاذ فيها في الفتاوى الصغرى** اذا قضى
 في محل الاجتهاد وهو لا يرد ذلك بل يرد خلافه ينقض عند ابي حنيفة وعليه الفتوى كذا في
 الكافي **لا يقضى على غائب ولا ليقول عليه السلام** لعلي رضي الله عنه لا تقض لاحد الخطين
 حتى تسع الآخر ولان القضاء لقطع المنازعة ولا منازعة منها لعدم الانكار فلا يصح القضاء
 الا بحضور نائبه حقيقة كوكيل ووصية او شرعاً كوصي القاضي او حكماً بان يكون
 ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر فيستحب الحاضر خصماً عن الغائب و
 يصير القضاء عليه كالقضاء على الغائب كما اذا برهن على ذي يد انه اشترى المدعى
 من فلان الغائب فحكمه على الحاضر كان حكماً على الغائب يعني اذا ادعى غيباً في يد غيره
 انه اشترى من فلان الغائب واقام البيتة على ذي اليد وقضى به ثم حضر الغائب
 وانكر ذلك لا ينفذ اليه انكاره ولا يحتاج الى اعادة البيتة لانه صار مقضياً عليه فان
 المدعى لا يتوسل اليه اثبات حقه على الحاضر الا باثباته على الغائب **ولو كان** ما يدعى
 على الغائب **شرطاً** لما يدعى على الحاضر لا اى لا يكون الحكم على الحاضر حكماً على الغائب
اذا كان فيه ابطال حق الغائب كمن قال لامراة ان طلق فلان امراة فانت طالق
 فاقامت زوجة الى ان طلق فلان طلق امراة ووقع الطلاق على لا يقبل بشهرها في
 الاصح لان فيه ضرراً على الغائب لا بطلان نكاحه بخلاف ما لم يتضمن ضرراً كما لو علق طلاقها
 بدخول فلان الدار فانه تقبل لعدم تضمنه ابطال حق الغائب وبسبب زيادة تفصيل
 ذكرت في المنيه فمن اراد ما فليست فيها **واما اذا قضى عليه** اى على الغائب متعلق بقوله
 لا يقضى على غائب **فقبل ينقض وقيل لا** قال في العمدية الحكم على الغائب ينقض عند الشافعي
 وينقض عندنا في احدي الروايتين **الفرقة بالدين فولاية البيع للقاضي**
للزوجة اذ لا ملك للزوجة فيها فلا يكون لهم ولاية البيع **يقرض** اى القاضي مال الوقت
 والغائب **واليتيم ويكتب** الصك لذكر الحق **لا الاب والوصي** اى لا يقرض الاب مال
 ابنه والوصي مال اليتيم والفرق ان في الاقراض مصلحة لبقاء الاموال محفوظة مضمونة

انما يقضى بالملك لا بالدين ولا يرد ذلك بل يرد خلافه ينقض عند ابي حنيفة وعليه الفتوى كذا في الكافي لا يقضى على غائب ولا ليقول عليه السلام لعلي رضي الله عنه لا تقض لاحد الخطين حتى تسع الآخر ولان القضاء لقطع المنازعة ولا منازعة منها لعدم الانكار فلا يصح القضاء الا بحضور نائبه حقيقة كوكيل ووصية او شرعاً كوصي القاضي او حكماً بان يكون ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر فيستحب الحاضر خصماً عن الغائب و يصير القضاء عليه كالقضاء على الغائب كما اذا برهن على ذي يد انه اشترى المدعى من فلان الغائب فحكمه على الحاضر كان حكماً على الغائب يعني اذا ادعى غيباً في يد غيره انه اشترى من فلان الغائب واقام البيتة على ذي اليد وقضى به ثم حضر الغائب وانكر ذلك لا ينفذ اليه انكاره ولا يحتاج الى اعادة البيتة لانه صار مقضياً عليه فان المدعى لا يتوسل اليه اثبات حقه على الحاضر الا باثباته على الغائب ولو كان ما يدعى على الغائب شرطاً لما يدعى على الحاضر لا اى لا يكون الحكم على الحاضر حكماً على الغائب اذا كان فيه ابطال حق الغائب كمن قال لامراة ان طلق فلان امراة فانت طالق فاقامت زوجة الى ان طلق فلان طلق امراة ووقع الطلاق على لا يقبل بشهرها في الاصح لان فيه ضرراً على الغائب لا بطلان نكاحه بخلاف ما لم يتضمن ضرراً كما لو علق طلاقها بدخول فلان الدار فانه تقبل لعدم تضمنه ابطال حق الغائب وبسبب زيادة تفصيل ذكرت في المنيه فمن اراد ما فليست فيها واما اذا قضى عليه اى على الغائب متعلق بقوله لا يقضى على غائب فقبل ينقض وقيل لا قال في العمدية الحكم على الغائب ينقض عند الشافعي وينقض عندنا في احدي الروايتين الفرقة بالدين فولاية البيع للقاضي للزوجة اذ لا ملك للزوجة فيها فلا يكون لهم ولاية البيع يقرض اى القاضي مال الوقت والغائب واليتيم ويكتب الصك لذكر الحق لا الاب والوصي اى لا يقرض الاب مال ابنه والوصي مال اليتيم والفرق ان في الاقراض مصلحة لبقاء الاموال محفوظة مضمونة

والقاضي بقدر على التحصيل بخلاف الاب والوصي **قضى بالجور مستورا واقرب فالغرم**
عليه في ما لو قضي بالجور خطأ فعلى المقتضى له كذا في التنازع خاتمة والواقعات
للمصدر الشهيد حكما اي جعل الخصمان بينهما حكما من صلح قاضيا اي لم يتصف بما ينافي
 القضاء **حكم بينهما بيته او اقرارا** معنى الحكم بالبيته دفع نزاع بينهما بها ومعنى الحكم بالاقرار
 الالتزام على المقر بوجبه ذكره في النهاية **او تمول في غير حدة او قودا ودية على العاقلة**
ورضا بحكمه صح الاصل ان حكم الحاكم بمنزلة الصلح فلا يجوز استحقاقه بالصلح يجوز
 التحكيم فيه وما لا فلا ويستثناء الى والقود والدية لا يجوز بالصلح فلا يجوز التحكيم فيها
ولا يفتى به اي بصحة في غير ما ذكر لئلا يتجاسر العوام فيه **كذا اي يصح اخباره باقرار**
احد الخصمين وبعدالة شاهد حال ولا يثبت اي بقاء حكمها لا اي لا يصح اخباره **بحكم**
بحكمه لا نقضاء ولا يثبت كالتقاضى المرفوع اذا قال قضيت عليك بكذا **والكل منهما الرجوع**
قبل حكمه لانه حكم من جهتها فيستوقف حكمه على رضاها فان قيل التحكيم يثبت باتفاقهما فينبغي
 ان لا يصح الاخراج الا باتفاقهما قلنا شرط وجود الشيء لا يجب ان يكون صحيح اجزا في شرط
 بقاء ذلك الشيء كما في البناء **لا يصح** اي لا يصح الرجوع بعد حكمه لانه صدر عن ولاية عليها
 كالتقاضى اذا قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه **لا يصح حكمه لا بويه وولده وروجه** حكم
 القاضي المولى اذ لا يقبل شهادته لهم للبراءة فاولى ان لا يصح قضاؤه لهم **بخلاف حكمها** اي
 المولى والمحكم **عليهم** حيث يجوز لعدم الشهادة فيه **وان حكما رجلين فلا يثبت من اجتماعهما**
 حتى لو حكم احدهما بدون الآخر لم يثبت لانه امر يحتاج فيه الى الرأى والرضا برأى المشتري فيها
 يحتاج فيه الى الرأى لا يكون رضاي الواحد كافي في البيع والخلع ونحوهما **رفع حكمه**
الى المولى ان وافق مذهب امضاء اذ لا فائدة في نقضه ثم في احكامه **والاى وان**
خالف ابطل فوق بين هذا وبين ما اذا رفع الى القاضي قضية قاض آخر فانه لا يردده و
 ان حالف رايه اذا كان ذلك في فصل مجتهد فيه ووجهه ان الحكم له ولاية على الحكام دون
 غيرهما والقاضي الذي رفع اليه حكم غيرهما فلا يكون حجة عليه وكان كالصلح فلا يردده
 اذا حالف رايه واما القاضي فله ولاية على كل الناس فكان قضاؤه حجة في حق الكل فلا يكون

فلا يكون لهذا القاضي ان يردده اذ اصادف القضاء بحل بان يكون فصلا مجتهدا فيه
 فائدة اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع القاضي البيته عليه او غاب الوكيل بالخصومة
 بعد قبول البيته قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك البيته قبل لا يقضى وقيل
 يقضى وقال شمس الاية وهذا رفق بالناس ولو اقر المدعى عليه ثم غاب يقضى عليه باقرا
 في قوله وان غاب الوكيل او مات بعد ما اقيمت عليه البيته ثم حضر الموكل يقضى عليه
 بتلك البيته وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه بتلك البيته وكذا لو مات
 المدعى عليه بعد ما اقيمت عليه البيته يقضى بها على الوارث وكذا لو اقيمت البيته على
 احد الورثة ثم غاب يقضى بها على الوارث الاخر وكذا لو اقيمت البيته على نائب الصغير
 ثم بلغ الصغير يقضى بها عليه ولا يكلف باعادة البيته كذا في الحاشية **باب كتاب**
القاضي قال في الهداية باب كتاب القاضي ايا القاضي ثم قال فان شهد واعلى خصم حكمه
 بالشهادة لوجود الحجة وكتب بحكمه وهو المدعى سجلا وقال في النهاية المراد بالخصم هو
 الوكيل عن الغائب او المتخ الذي جعل وكيله لا يثبت الحق ولو كان المراد المدعى عليه
 لما احتج الى كتاب قاض آخر لان حكم القاضي قد تم على الاول اقول لا يخفى ما فيه من انه
 التكلف والاحسن ان يقال ان قوله فان شهد واعلى خصم ليس بمقصود بالذات في
 هذا الباب بل توطئة لقوله وان شهد واعلى خصم لم يحكم ونظايره كثيرة وترك ههنا قوله
 ايا القاضي لان هذا الباب غير مختص به بل بين فيه السجل والمحضر والصك والوثيقة
شهد اعلى خصم حاضرا حكم القاضي بها اي بشهادتها **وكتب به** اي بحكمه **وهو السجل** في
 المغرب السجل كتاب الحكم وقد سجل عليه القاضي به فالسجل كتاب قاضيه ذكر فيه حكمه سواء
 كان منه ايا قاض آخر او لا الثاني ظاهر والاول يكون في صورة الاتخفاف فان المدعى عليه
 اذا كان محكوما عليه واداد الرجوع على بايعه وهو في بلدة اخرى فطلب من القاضي ان
 يكتب حكمه الى قاض تلك البلدة ليحصل حقه يكتبه القاضي ويكون ايضا سجلا لتضمنه
 الحكم **او شهد اعلى خصم غائب لم يحكم** بتلك الشهادة لما مر ان القضاء على الغائب لا يصح
وكتب بها اي بتلك الشهادة ايا قاض يكون الخصم في ولاية **بحكم المكتوب اليه** وهو

بالخصم هو ج

وهو الكتاب الحكمي سمي به لان المقصود به حكم المكتوب اليه **وكتاب القاضى الى القاضى**
ونقل الشهادة حقيقة لان مضمونه ذلك **وتقبل فيما لا يسقط بشبهة** احتراز عن الكذب
والقود لما سياتى كالدين فانه يعرف بالقدر والوصف لا يحتاج فيه الى الاشارة
والعقار فانه يعرف بالتخديد ولا يحتاج فيه الى الاشارة **والنكاح** بان ادعى رجل
نكاحا على امرأة او بالعكس واداد كتاب القاضى بذلك الى قاض آخر **والطلاق**
بان ادعت طلاقا على زوجها **والعتاق والوصية والنسب من المحي والميت و**
المغضوب والامانة والمضاربة المجرى ديتن والشفعة والوكالة والوفاق
والقتل اذا كان موجبه المال لما سياتى انه لا يقبل في القود **والورثة** فان ذلك
بملازمة الدين **والمستقول في المختار** قال في المختار لما قيل انه لا يقبل في الاعيان المستقلة
كالنكاح والعبيد والامانة ونحوها للحاجة الى الاشارة فيما ينقل عند الدعوى والشهادة
وقال في المحيط رجع ابو يوسف عن القول الاول وقال انه يقبل في العبد لالامانة
لان الباقي يغلب في العبيد دون الامانة وعنه انه يقبل فيها بشرائط وعن محمد انه
يقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون وقال القاضى السبكي وعليه الفتوى كذا
في الكافي **لا في حجة وقود** اي لا يقبل فيها لان فيه شبهة البدلية عن الشهادة ولا يثبتها
على الاعتلال وفي مقبول سعي اثباتها **وذكر عطف على قوله** وكتب بها اسمى اي اسم
القاضى الكاتب **ونسبه واسم المكتوب اليه ونسبه واسم الشهود واسماهم**
وان كل واحد منهم شهد عن الدعوى الصادرة عن فلان بن فلان ولا يصح
الاقتصار على قوله غب الدعوى ولا يكفي ان يكتب عن ذلك **وغيب الاستشهاد**
حتى اذا شهد شاهد قبل الاستشهاد لا يقبل **شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى**
قد مر في كتاب الشهادة بيان المراد بالاتفاق لفظا ومعنى **وقراء** اي القاضى الكتاب
على من اشهدتهم ليعرفوا ما فيه او يعلمهم به ان لم يعرفوا عليهم اذ لا شهادة بلا علم و
كتب اسماهم واسماهم اي اسما شهود الطريق واسماهم فيه اي في الكتاب الحكمي فان
كونه كتاب القاضى لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتاب كذا في الخلاصة وكتب تاريخ ال

٢٢٥
تاريخ الكتاب ولولم يكتب فيه التاريخ لا يقبل وان كتب بنظره هو كان قاضيا في
ذلك الوقت ام لا ولا يكتفى بالشهادة اذا لم يكن مكتوبا **وختمه عندهم وسلم اليهم**
ليلا يتوهم التغير وهذا عند ابي حنيفة ويحذرهما الله اذ عندهما علم الشهادة في الكتاب
شرط جواز القضاء به **وابو يوسف لم يشترط ذكر اسم المكتوب اليه ونسبه بل**
جوز ان يكتب ابتداء الى كل من يصل اليه كتابي هذا من القضاة ولا القراءة عليهم و
ختمه فسر في ذلك حين استل بالقبض وليس الجرح بالمعاضة **وعليه المتأخرون**
توسعة على الناس فالخاص ان سجل القاضى الى القاضى لا يكون الا بعد الحكم وكتاب
القاضى الى القاضى الذي هو نقل الشهادة لا يكون الا قبل الحكم ويشترط ان يكون الكتاب
من معلوم الى معلوم في معلوم اي المدعى لمعلوم اي المدعى على معلوم اي المدعى عليه
والقياس ياتي جواز العمل بكتاب القاضى لان كتابه لا يكون اقوى من خطابه ولو حضر
بنفسه مجلس القاضى المكتوب اليه وعبر بلسانه ما في الكتاب لم يعمل به القاضى لانه صادر
واحد من الرعايا فكذا اذا كتب اليه كنه جواز فيما يشترط بالشهادة الحاجة الناس اليه
اذ قد يكون الشاهد للموا على حقه في بلدة وخصمه في بلدة اخرى فيستعذر بالجمع بينهما ولا
يمكن من ان يشهد على شهادتهما اذ اكثر الناس يجرؤون عن اداء الشهادة على وجهها فيحتاج
اي نقل الشهادة بالكتاب ايا مجلس ذلك القاضى **لا تقبل** اي نقل **الشهادة الا من قاض**
مولى من قبل السلطان احتراز عن الحكم **بملك الجمعة** اي يقدر على اقامة الجمعة فلا يقبل
من قاضى رستاق **ولا يجوز كون شهود الطريق كفارا** ولو كان المدعى عليه كافرا لان
شهادتهم ملزمة للحكم على القاضى فيكون حجة عليه ولا جرة بالختم اذ على غائب ما لا
واراد بيعت وكيل لتحصيل **استخلف** اي المدعى القاضى بانك ما قبضته كذا او بعضا
وما ابوات دمت وما تعلم ان رسولا او وكيلك قبض منه لان ذلك الغائب
يحمل ان يدعى بعد وصول الكتاب اليه انه ادى ذلك المال اليه ولا يكون له رتبة في حجة
يتوجه اليه من المدعى فاذا حلف قبل يدفع ذلك ويقتصر المسافة فان انقطع الشهود
اي شهود الطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب اليه **ووجد الختم**
اي قاضي آخر

في ولاية قاض آخر **شهادة** على شهادتهما رجلين **آخرين** كما **الشهادة** على **الشهادة** وكثيرهما
على طريقها أي الشهادة على الشهادة بدلها أي بدل الشاهدين الأصليين فإنها أي ما
كتب **الحج** إلى من انتهى إليه **الأصل** أي أصل المكتوب أن كان الخصم في بلدة **أو** إلى قاض
آخر أن لم يكن فيه ثم إلى آخر ثم إلى آخر إلى أن يصل إلى من يكون الخصم تحت ولاية
لما فرغ من بيان الأحكام المتعلقة بجانب القاضي الكاتب شرع في بيان الأحكام المتعلقة
بجانب المكتوب إليه فقال ثم انه أي من كان الخصم في ولاية سواء كان ابتداء وانتهاء
لا يقبل أي نقل الشهادة **الأخصر** **الخصم** لأنه بمنزلة ادعاء الشهادة على الشهادة إذا كان الكاتب
ينقل الفاظ الشهود بكتابه إلى المكتوب إليه كما أن شاهد الفرج ينقل شهادة شهود الأصل
بعبارة وكما لا يسمع الشهادة على الشهادة إلا بحضرة الخصم فكذلك لا يفتح الكتاب إلا بحضرة
الخصم بخلاف سماع القاضي الكاتب الشهادة لأنه للنقل للحكم وهذا الحكم **قيل** ولم يشترط
أيضا **ابو يوسف** في شرحه إلا قطع قال أبو يوسف يقبل من غير حضور الخصم لأن الكتاب
يخص بالمكتوب إليه فكان له أن يقبل والحكم بعد ذلك يقع بما علم من الكتاب فاعتبر
حضور الخصم عند الحكم به كذا في غاية البيان **ولا يقبل أيضا** **الأبشهادة** **رجلين** **أو**
رجل **وأمرأتين** لأن الكتاب قد يزور إذا الخط يشبه الخط والخاتم يشبه الخاتم فلا
يثبت إلا بحجة تامة وأيضا كتاب القاضي ملزم أذ يجب على المكتوب إليه أن ينظر فيه و
يعمل به ولا الزام إلا باليمين **فإذا شهد عنه** أي شاهد الطريق عند القاضي المكتوب إليه
أنه كتاب القاضي فلان بن فلان وعدهوا فتحه قال في الكافي الصحيح أنه إنما يفتح الكتاب
بعد ثبوت العدالة فربما يحتاج إلى زيادة الشهود وإدعاء الشهادته إنما يكون بعد قيام
الخصم وقواه على الخصم والزعم ما فيه أن بقي كاتبة قاضيا فيبطل أي كتاب القاضي
أن زال عن القضاء بموت أو عزل أو زوال اهلية القضاء **قبل وصوله** أي الكتاب
إليه لأن الأصل أن خبر الواحد لا يقبل وإنما قبلوه باعتبار الولاية الشرعية فإذا لم يبق
عادلا لم يزل الأصل ولهذا لو اتفق قاضيان على أحدهما أو في مصر ليس من عملهما فقال
أحدهما الآخر قد ثبت عندي كذا فاعمل به لم يقبل لانتفاء الولاية **كذا زال المكتوب**

بذلك

المكتوب إليه أي عن القضاء بما ذكر من الأسباب فإنه أيضا بطلان كتاب
القاضي الكاتب **الآذا كتب بعد أسير** أي أم المكتوب إليه **والى كل من يصل إليه من**
قضاة المسلمين فإنه ملحق بالاول صحت كتابته القاضي إليه فيجعل غيره تبعه
وكم من شيء ثبت تبعه ولا يثبت قصدا **وان كتب** أي قوله إلى كل من يصل إليه من قضاة
المسلمين **ابتداء** أي بلا تسمية القاضي المكتوب إليه **جوزة** **ابو يوسف** فإنه توسع بعد
ما ابتلي بالقضاء **فان قال الخصم** بعد وصول الكتاب **لست الذي كتب فيه فعلي**
المدعى إثباته باقامة اليمين على أنه **هو** **أو طعن** أي الخصم عند هذا القاضي في القاضي
الذي كتب **أول** **الشهود** **الذين** شهدوا عليه بالحق عند القاضي الذي كتب الكتاب
وقال لهذا القاضي أني أتيت بما وضح به عندك أو قال له سئل عن ذلك فأنك تجده
على ما قلت لك لو قال فيهم ما يسقط به عدالتهم بأن قال إن الشهود الذين شهدوا عند
القاضي الكاتب عليه بالحق عبيد أو محدودون في قذيف أو من أهل الذمة سمع
القاضي هذا الطعن فإن أقام على ذلك شاهدين لم يقبل القاضي ذلك الكتاب لأن
هذه الأشياء ليست بحجج مفردة فلا ينع قبول الشهادة عليها وبما تبين أن ما ذكره في
شرح الجامع الصغير في كتاب القضاء أن قيل إن الخصم ذكر أن الشهادة على الجرح أو
المفرد مقبولة غير صحيحة لأن هذه الأشياء ليست بحجج مفردة إذا أقام شاهدين وإذا قام
شاهد أو أحد أكثر في الكتاب أن هذه الشهادة يعني أنه عكست التهمة بشهادة الواحد فيقع الله
الشبهة في القضاء والقضاء مع الشهادة لا يجوز فيتحقق فإن وجد الأمر على ما قاله هذا
الواحد فلا يقضي بالكتاب كذا في شرح أدب القاضي للخصم **وان مات** أي الخصم **نفته**
أي القاضي الكتاب **على وارثه** **أو وصيه** لقيامهم مقامه **جاء نقل شهادة شاهد واحد**
يعني إذا كان لرجل على آخر في بلدة أخرى دعوى وله شاهد واحد في بلدة وأخرى بلدة
المدعى عليه وإذا دان ينقل شهادة من في بلدة ويدعى على ذلك الشخص ويمسك بكتاب
الشهادة وبشاهد هناك **جاء** **جاء** **كتب** **توكيل غائب** يعني إذا كان لرجل على آخر في
بلدة أخرى دعوى وأراد أن يوكل رجلا في تلك البلدة ليحاضم من جانبه مع ذلك الرجل

جاء ايضا واختلف في حكم اي القاضي **بعدم** قالوا ان يحذر الله اعتبر علم القاضي
 حتى قال اذا علم القاضي ان زيدا غصب شيئا من المدي يأخذه من زيد ويدفعه الى المدي
 وهذا جواب رواية الاصول وروى ابن سماعة عنه ان القاضي لا يقضي بعلمه وان
 استفاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد قال لعل القاضي يكون
 غالطا فيما يقول فيشروط مع علمه شاهد آخر حتى يكون علمه مع شهادة آخر شاهد آخر
 بمعنى شاهد من كذا في العادة ثم لما فرغ عن ذكر السجل وبيان نقل الشهادة شرع في بيان
 المحضر وما اعتبر فيه وفي السجل من تمام التبين وبيان الصك والحجة والوثيقة
 فقال **والمحضر ما كتب فيه حضور المحمي المتخاصمين عند القاضي وما جرى**
بينهما من الاقرار من المدي عليه او الالكار منه والحكم بعد انكاره بالبيته من المدي
او النكول عن اليمين من المدعى عليه وجه يرفع الاشبهة وكذا السجل قال
 في المحيط البرقاني ان الاشارة في الدعاوى والمحاضر ولفظ الشهادة من اعم ما يحتاج
 اليه وانما كانت اعم قطعا لاحتمال لان المدعى بدعواه يستحق المدعى به على المدعى عليه
 والشهود بشهادتهم يثبتون استحقاقه ولا يثبت الاستحقاق مع الاحتمال وكذا في السجلات
 لا بد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان مجلس الحكم واحضر مع
 نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتي بصحة المحضر وينبغي ان يكتب فادعى
 هذا الذي حضر على هذا الذي حضره او بدونه فتوقع انه احضر هذا وادعى على غيره و
 كذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه في اثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا
 والمدعى عليه هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالصحة بدونه وكذلك قالوا في
 السجلات اذا كتب قضيت لمحرم هذا على احد هذا لا بد ان يكتب قضيت لمحرم هذا المدعى على
 احد هذا المدعى عليه وكذا قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود واساير والى
 المدعين لا يفتي بصحة لان الاشارة المعبرة هي الاشارة عند الحاجة اليها في موضعها
 ولعلمهم اشاروا الى المدعى عليه عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى واساير والى المدعى
 عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه ويكون ذلك اشارة الى المحامي المتدعين ولا يكون

المحضر ساد

في المحضر

ولا يكون معتبرة فلا بد من بيان ذلك بابلح الوجه قطعا للوضع **والصك ما كتب فيه**
البيع والرمق والاقرار ونحوها في المغرب الصك كتاب الاقرار بالمال وغيره
معرب والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة يعني السجل والمحضر والصك لان في كل
 منها معنى الحجية والوثيقة **مسائل مشي** جمع شيت بمعنى متفرق **لا يتبدل وسئل**
فيه اي في السفل **ولا ينفك كوة بلا رضى ذي العلو عند اي حينة** رحمه الله يعني اذا
 كان علو لرجل وسفل لآخر فليست لصاحب السفل ان يتد فيه وتدا ولان ينقب كوة
 بلا رضى ذي العلو عند اي حينة رحمه الله سواء كان مضرا الذي العلو ولا وقال لا يصنع فيه
 ما لا يضر بالعلو وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلوان بني في العلوية او يصنع
 جدوعا او يحدث كنيفا **رايعة مستطير** ^{سوقان} ^{جنتا} ^{اريد} **تشعب عنها** رايعة بغير نافذة **لا يفتح**
اهل الاولى من حايطة دارهم **بابا في الثانية** لان فتحه للمور وليس لهم حق المرور
 في الرايعة السفلى بل هو مختص باهلها لانها يجمع اجزاها ملك لا رباها حتى لو بيع فيها
 دار لا يكون لاهل الاولى حق الشفعة فاذا اراد واحد ان يفتح بابا فقد اراد ان
 يفتح طريقا في ملك الغير ويحدث لنفسه حق الشفعة فيها فيمتنع من ذلك بخلاف
 النافذة لان حق المرور فيها للعامة **بخلاف** رايعة **مستديرة لرق طرافها** حيث
 يجوز ان يفتح بابا في حايطة في اي جانب شاء لان هذه سكة واحدة وهي بمنزلة سكة
 مشتركة في دار وللمل واحد منهم حق المرور في كلها ولهذا لو بيعت فيها دار كانت
 الشفعة للكل على السواء فيفتح الباب لا يحدث لنفسه الشفعة فلا يمنع **ادعى هبة**
في وقت فسيل بينة فبرهن على التراء بعد وقت الهبة قبل وقبل لا يفتي ادعى
 دارا في يد رجل انه وصيها له وسلمها اليه في وقت كذا فسأل القاضي البيته فقال انه
 حجة في الهبة فاشتريتها منه وادعى وقتا بعد وقت الهبة وبرهن عليه تقبل ولو ادعى
 وقتا قبل وقت الهبة فبرهن عليه لا يقبل والفرق ان التوفيق في الوجه الاول
 ممكن فلا يتحقق التناقض لجواز ان يقول وصي لي منذ شهر ثم حجة في الهبة فاشتريتها
 منه منذ اسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن التوفيق فيتحقق التناقض **قال رجل لآخر**

مطلب مسائل

الاشارة بمصاف

ثم حجة في

اشترت مني هذه الجارية فانكروا الآخر **الشراء للقابل** اي جاز لمن قال اشترت
 وطهرها وكان الظاهر ان لا يجوز لاقراؤه بملك الغير **ان ترك** اي البائع **الخصوصية**
 لان المشتري لما جحد كان فسخا من جهة اذ الفسخ يثبت به فاذا ترك البائع الخصوصية
 ثم الفسخ باقتران العمل به وهو اسكان الجارية ونقلها **اقرب قبض عشرة دراهم**
ثم ادعى انها زبوف او بنهرجة صدق مع يمينه وفي السقفة لا اي لا يصدق لان
 اتم الدرهم يقع على الجاد والزبوف والبنهرجة دون السقفة ولهذا يجوز التجوز في الفرق
 والسلم بالزبوف والبنهرجة لا بالسقفة والقبض لا يخص بالجناد فلا تناقض بين دعوى
 الزيادة والبنهرجة وبين الاقرار بقبض الدرهم فيقبل **اقرب قبض الجاد** او حقه او الثمن
 او الاستيفاء اما الاقرار بالثلاثة الاول فظاهر واما الاقرار بالاستيفاء فلا بد عبارة عن
 القبض بوصف التمام فكان عبارة عن قبض حقه الزبوف ما يورده ليت المال والبنهرجة
 ما يورده التجار والسقفة ما غلب عليه الغش **قال وجعل لآخر لك على الف فرده**
 اي قال ليس لي عليك شيء **ثم صدق** اي قال في مجلسه بل لي عليك الف **لما تصد بطلا**
حجه اي لا يكون على المقر شيء لان المقر اذا قال لا شيء لي عليك فقدره اقراره والمقر لا ينفرد
 برده الاقرار فيملك ابطال نفسه فاذا بطل بوجه الحق اقراره بالعدم فاذا ادعى بعده فلا بد
 من الحجة او تصديق خضر **ادعى حجة دنايبر فقال المدعى عليه او فتيكها في بنهرج**
بشهادون انه دفع اليه حجة دنايبر لكننا لا ندرى انها من هذا الدين او غيره
جاء شهادتهم وبنو المدعى عليه كذا في العادة اقام البينة على شرا واداد الرد
بعيب ردت بينة بايعه على بوائنه من كل عيب بعد انكاره يبيعه يعني انه ادعى
 على رجل انه اشترى منه هذه الامة وانكر المدعى عليه البيع فبرهن المشتري عليه ثم وجد بها
 عيبا قديما واراد ردّها فبرهن البائع انه بوي اليه من كل عيب لم يقبل للتناقض بين الكلامين
 اذ شرط البراءة من العيب قصر في العقد بتغييره عن اقتضاء صفة السلامة الي غير ما
 وتغيير العقد من وصف الي وصف بلا عقد محال واذا بطل التوفيق ظهر التناقض
 وعن ابي يوسف انه يقبل اعتبار بفضل الدين ولهما ان الدين قد يقضى وان كان باطلا

ابعد

وان كان باطلا كما مروا كذلك هنا **بطل صدك كتب ان شاء الله في آخره** اي اذا كتب
 رجل اقراؤه بدية في صدك ثم كتب في آخره ومن قام بهذا التوكيد الحق فهو ولي ما فيه يعني
 من اخرج هذا الصدك وطلب ما فيه من الحق فله ولاية ذلك ان شاء الله فبطل الذكر
 كل عند الامام وعندهما ينصرف الاستثناء ايا قوله من قام ايا آخره وقولها احسان لان
 الاصل ان ينصرف الاستثناء الى ما يلبه لان الذكر للاستيفاء ولو صرف ايا الكل يكون لا يبطال
 ولا ان الكل كنه واحد حكم العطف فيصرف الى الكل كلف الكلمات المعطوفة كقول عبده
 حر وامة طالق وعليه المثنى ايا بيت الله ان شاء الله تعالى ولو ترك فوجبة قالوا لا يلحق
 به ويصير كفاضل السكوت **مات ذمي فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقال**
ورثته بل قبل صدقوا لان الاسلام ثابت في الحال والحال يدل على ما قبلها كما في المسئلة
 الطاحونة اذا اختلف الموجر والمساجر في جربا الماء وانقطاعه حيث يحكم الحال و
 يستدل بها على الماض وهذا ظاهر يصير للدفع وان لم يعتبر للاحتقاق **كله مسلم مات**
فقالت عرسه اسلمت قبل موته وقالوا بعده فالقول للورثة ايضا لانها تدعى امرا
 حادثا والاصل في الحوادث ان يضاف حدوثها ايا اقرب الاوقات **قال هذا ابن مودعي**
الميت لا وارث له غيره دفعها اليه يعني من مات ورثه بدرجل مائة درهم وديعة فقالت
المودع لرجل آخر هذا ابن الميت لا وارث له غيره فالقاضي يقضي بدفع الوديعة اليه لانه
 اقرب بان ما يدعيه حق الوارث بطريق الخلافة فصار كما اقرانه حق المورث وهو حي بطريق
 الاصل **فان اقربا بن آخر لم يقبل اذا كذب الاول** بل يكون المال كله الاول لان هذه
 شهادة على الاول بعد انقطاع يده عن المال فلا يقبل كما لو كان الاول ابنا معروفا فتركه
قسمت بين الورثة او الغرماء بشهود لم يقولوا لا نعلم له وارثا او غير ما اخر لم يلقوا
 اي لم يؤخذ منهم كغيره بالنفس عند الامام وقالوا يؤخذ لان القاضي نصب ناظر للغيب
 والموت قد يقع بغيب فلا يمكن له بيان كل الورثة او الغرماء فيجوز ان يكون له وارث
 غائب او غير غائب فيجب على القاضي الاحتياط بالتكليف بالغة في الاحياء وتغاديا
 عن الاقوال وله ان جهالة المكفول لا تبطل الكفالة كما مر في كتابها **ادعى داره بدرجل**

فوجبة
 يعني صدقة اخذته بدار
 الاولين بواقته الذميمة
 ان شاء الله كتب ايله

لنفسه ولا فيه الغائب **وربما** عليه **أخذ نصف المدعى وترك باقية مع ذي اليد** لا تكفي **محمداً** **أولاً** وقالوا إذا جردنا ذوا اليد أخذنا القاضيه منه ويجعلها في يد أمين حتى يقدم الغائب وإن لم يجز ترك النصف الآخر في يده حتى يقدم الآخر لأن الجاحد خائن فيؤخذ منه والمقر أمين فيترك في يده **وله** أن اليد الثابتة لا تنزع بلا ضرورة ولا ضرورة لأن القضاء وقع للميت بالكل لأن الوارث قال هذا ميراث ولا وارث لا يثبت الملك للموت واحتمال كونه مختار الميت ثابت فلا يتقص يد كالمو كان مقراً وبطل محوؤه بقضاء القاضيه والظاهر أنه لا يجز فيما يستقبل لأن الحادثة صارت معلومة للقاضيه ولذي اليد ومحوؤه باعتبار اشتباه الأمر عليه **وقد زال كذا المنقول في الأصح** أي إذا كانت الدعوى في المنقول فقيل يؤخذ منها اتفاقاً لا احتياج المنقول إلى الحفظ والنزع من يده أبلغ في الحفظ كمالاً يتلف وأما العقار فيحفظ بنفسه وقيل المنقول على الخلاف أيضاً يعني يترك النصف في يد ذي اليد وهذا أصح لأنه يحتاج إلى الحفظ والترك في يده أبلغ في الحفظ لأن المال في يد الضمين أشد حفظاً وبالانكار صار ضماناً ولو وضع في يد عدل كان آمناً فيه ولو تلف لم يضمن وإنما لا يؤخذ الكفيل لأنه إنشاء خصوصية والقاضيه وضع لعلمها لا لاشتائها **وصية بثلث مال يبيع على كل شيء وإذا قال مالي أو مال كذا صدقة يبيع على مال الزكوة** والقياس فيها واحد وهو قول زفر رحمه الله لأن اسم المال عام فيلزم التصديق بكل مال كما في الوصية ولنا إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى ثم ما أوجب الله تعالى من الصدقة المضافة إلى مال مطلق لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تصرف إلى الفضول لا إلى كل المال فكذلك ما يوجب العبد على نفسه بخلاف الوصية لأنها اخت الميراث كونها خلافاً كالوارثة والارث يحرك في جميع الأشياء فكذلك الوصية **فإن لم يجد غيره أي غير مال الزكوة أمسك منه قوة فإذا ملك تصدق بقدره** لأن حاجته مقدمة إن كان صاحب حرفة يمك قوت يوم وإن كان صاحب دور وحوافيت يمك قوت شهر وإن كان صاحب صنعة يمك قوت سنة وإن كان تاجر أمسك مقدار ما يصل إليه ماله **صح أيضاً** **بلاعلم القاضي الوصية لا التوكيل**

فإن ذاك اليد قد اختار الميت فلا يقصر يده

لا التوكيل بلا علم الوكيل **عند** إذا أوصى رجل أياً آخر ولم يعلم الوصي حتى باع شيئاً من التركة فهو وصي ويعد جازماً ولا يبيع بيع الوكيل حتى يعلم والفرق أن الوصية تختلف بعد انقطاع ولاية الموصي فلا يتوقف على العلم كتصرف الوارث والتوكيل اثبات ولاية التصرف في ماله لا تختلف بعده بقاء ولاية الموصي عنه فلا يبيع بلا علم من ثبت له الولاية **فلو علم الوكيل وتوهم فاسق صح تصرفه** لأن الإعلام بالوكالة اثبات حق للوكيل ليستوفيه إن شاء وليس فيه الزام بشرط شرط إبطاء الزام **ويشترط لغز** **خبر عدل أو مستورين كعلم السيد بحياة عبده والشفيع بالبيع والكبر بالثبات** **ومسلم لم يهاجر بالنسبة إليه** لأن الخبر بهذه الجملة يشبه التوكيل من حيث أن المتصرف يتصرف في ملكه ويشبه الالتزامات لما فيه من ضرر يلزم الآخر من حيث منه عن التصرف فوجب أن يشترط أحد شطري الشهادة وهو العدد أو العدالة فوفوا على الشبهتين حقهما **باع القاضيه أو أمانة عبداً للفرما** **وأخذ المال فضاء وأحقق العبد من يده** المشتري لم يضمن أي القاضيه أو أمانة بعت له الإمام فإلهم يحتاجون إلى أمثال هذا كثير فلو وجع الحقوق إليهم لتقاعدوا عن أقامتها فيجمل مصالح الناس **ورجع المشتري على الغرماء** لأنه عقد لم يرجع عهده على العاقد فيجب على من يقع العقد والبيع واقع للغرماء فيكون العهدة عليهم كما لو كان العاقد صبياً أو عبداً محجوراً وقد توكلا عن غيرهما بالبيع فإن الحقوق ترجع إلى الموكل **وإن باع الوصي لهم أي للغرماء بأمر القاضيه وقبض ثمنه وضاع من يده وأحقق العبد أومات قبل قبضه أي الثمن رجع المشتري على الوصي** لأن الرجوع بالثمن من حقوق العقد وحقوقه ترجع إلى العاقد وهو الوصي نيابة عن الميت لأنه وإن نصب القاضيه قائماً فنصبه ليكون قائماً بمقام الميت لا ليكون قائماً بمقام القاضيه وحقوق العقد ترجع له لو باشره في حياته فكذلك يرجع إلى من قام مقامه **وهو أي الوصي عليهم** أي يرجع على الغرماء لأنه باع لهم فكان عاملاً لهم ومن عمل لغيره عملاً ولحقه فيه ضمان يرجع على من وقع عليه العمل ولو ظهر بعده للميت مال رجع الغرماء فيه بدية لأنه لم يصل إليه وقيل لا يرجع أيضاً بما غرم الوصي من الثمن لأن الضمان و

قبضه سائر

وجب عليه بفعله لان قبض الوصل كقبضه والاصح انه يرجع لانه قضى ذلك وهو مضطرب فيه
كذا في الكافي **القاضي اخذ الثلث للفقراء او لم يعطهم اياه حتى هلك كان من**
مالهم اى الفقراء والثلثان للورثة كذا في الواقيات ووجه ما مر **اموك قاضي**
عالم عدل برجم او قطع او ضرب قضى به على شخص وسعك فعله وقلنا محمد بن
آخر لا تقبل قوله حتى يبين الحجة لان قول القاضي يحمل الغلط والتدراك لا يمكن وكثير
من مشايخنا اخذوا به وقالوا ما احسن هذا زمانا لان القضاة قد فسدوا فلا يؤمنون
على نفوس الناس ودمائهم واموالهم الا في كتاب القاضي ايا القاضي فانهم اخذوا فيه بظاهر
الرواية للضرورة ووجه ظاهر الرواية في الاولى ان القاضي امين فيما فوض اليه ونحن امرنا
بطاعة اولى الامر وطاعته في قصده وقبول قوله وقال الشيخ ابو منصور ان كان
القاضي عالما عادلا يجب قبول قوله لظاهر الامر وعدم تهمته الخطأ والخيانة **وصدق**
عدل جاهل سئل فاحسن تفسيره بان يقول في الرضا اني استغفرت المقرب كما هو
المعروف فيه وحكى عليه بالبرجم ويقول في حد السرقة انه ثبت عندي بالحجة انه اخذ
نصا من حرز لا يشترط فيه وفي القصاص انه قتل عدلا بلا شبهة فحينئذ يجب تصديقه وقبول
قوله **ولم تقبل قول غيرهما** وهو جاهل فاسق وعالم فاسق لانه الخطأ بالجهل والحيث
بالفسق **الا ان يبين سبب الفسق الحكم** يعني سببا شرعيا فحينئذ تقبل قوله لانتفاء
التهمة **صدق معزول قال لزيد اخذت منك الفاقضيت به ليكره ودفعت اليه او**
قال قضيت بقطع يدي في حق وادعى زيد اخذه وقطعه ظلما واقر ان زيد يكونها
في قضائه يعني اذا قال قاض معزول لرجل اخذت منك الف درهم ودفعته الي زيد
وقضيت به لا عليك فقال الرجل اخذت ظلما فالقول للقاضي بلا عيب وكذا لو قال
قضيت بقطع يدي بحق وقال فعلت ما فعلته ظلما فالقاضي يصدق بكل حال اذا كان
المأخوذ منه ماله او المقتطوع يده مقرا بكونه حال قضائه لانه لما اقر به صار مقرا بشهادة
الظاهر للقاضي لان فعل القاضي على سبيل القضاء لا يوجب عليه الضمان فحمل القول قوله
بلا عيب اذ لو لم يقر به لزمه الضمان صار خصما وقضاء الخصم لا ينفذ ولو انكر كونه قاضيا يومئذ و

يومئذ وقالوا فعلت قبل التقدير او بعد العزل فالقول قول القاضي ايضا والصحيح
لانه اذا عرف انه كان قاضيا صح اضافة الاخذ اليه حاله القضاء لانها معهودة وهي منافية
للضمان فصار القاضي بالاضافة الي تلك الحالة منكر الضمان فكان القول قوله كما لو
قال طلقت او اعتقت وانا مجنون وجنونه كان معهودا **كتاب القسمة** لا يخفى
وجه المناسبة بين كتاب القضاء وكتاب القسمة هي لغة اسم للاقتسام كالقدرة لا قسما
وشرعا **تعيين بين الحقوق الشائعة بين المتقاسمين وركنها فضل يحصل به التمييز**
بين الانصاف كالكيل والوزن والعد والوزع في الكيل والوزن والعددي والوزن
وسببها طلب التزكيا او احدى الانتفاع بحصة حتى اذا لم يوجد منهم المطلب لم
يصح القسمة **وشرطها عدم فوت المنفعة** فانها اقراز مال لكل واحد قبل القسمة بين
الملك والمنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقي المهرز على ما كان قبل الاقراز باصل ومنا
واما اذا تبدل فيكون تبديلا لا اقرازا **وحكمها تعيين نصيب كل فريق على حدة**
لانه الاثر المتروك عليها **ولا تعري مطلقا** اي سواء كانت في المثليات او القيميات
عن معنى اقراز وهو اخذ عين حقة ومعنى مبادلة هي اخذ عوض عنه اي عن
حقة اذا من جزء معين الا وهو شتم على النصيبين وكان ما ياخذ كل منهما نصف
ملكه ولم يستفد من صاحبه فكان اقرازا والنصف الآخر كان لصاحبه فصار له عوضا
عما في يد صاحبه فكان مبادلة وان وصلي **غلب الاول** اي معنى الاقراز والتمييز
في المثليات وهي الكيل والموزونات والعدديات المتقاربة لان ما ياخذ مثل حقة
صورة ومعنى وامكن ان يحمل عين حقة وان غلب **الثاني** اي معنى المبادلة **في غير ما**
يعني الحيوانات والعروض لوجود التفاوت ابعاضها فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ
حقة وفروع على ما ذكر بقوله **فياخذ شريك حصته بعينه صاحب في الاول** كونه
عين حقة **لا الثاني** كونه غير حقة **ولمعنى الاقراز يجبر عليها في متحد الجنس** من
غير المثليات **فقط عند طلب احدهم** يعني ان المبادلة لما كانت غالبية في القيميات كالحيوانات والعروض كان ينبغي ان لا يجبر على القسمة فيها لكن يجبر عليها لما فيها

من معنى الافراز فان احدهم يطلب القسمة يسأل القاض ان يخصه بالانتفاع
بنصيبه ويمنع الآخر عن الانتفاع بكله فيجب على القاض اجابته وان كانت اجناسا مختلفة
لا يجز القاض على قسمتها لتعذر المبادلة باعتبار فحص التفاوت في المقاصد ولو تولا
جاز لان الحق لهم **ويجب نصب قاض برزق من بيت المال** لان الاصح ان لا
القسمة من جنس عمل القضاء لتمام قطع المنازعة بها فاشبه برزق القاض **وصح**
نصب باجر على عدد الرؤس اي رؤس المتقاسمين عند الامام لان النفع لهم على
الخصوص وعندهما على قدر الانصاف لانه مؤنة الملك يفقد بقدره ولان الاجرة
مقابل التمييز وانه لا يتفاوت وربما يصعب الحساب بالنظر الى القليل وقد يعكس
الامر فتعذر اعتباره فيتعلق الحكم باصل التمييز ثم ان الاجر هو اجر المثل وليس له
قدر معين فان باشر القاض بنفسه القسمة فعلى رواية كون القسمة من جنس عمل
القضاء لا يجوز له اخذ الاجر وعلى رواية عدم كونها منه جاز **ويجب كونه عدلا عالما بها**
اي بالقسمة لانه ان كان من جنس عمل العمل القضاء فلا بد من القدرة وهي بالعلم
ومن الله اعتماد على قوله وهي بالعدالة **ولا يعين واحد لها** اذ لو تعين حكم بالزيادة
على اجر مثل **ولا يشترك القائم** لئلا يتواضعوا على مخالفة الاجر فيؤدي الى الاختلاف
بالناس وصحت **برضا الشركاء** لو لايتهم على انفسهم واموالهم **الا عند صفر احد** هم فحينئذ
لا يصح بل يحتاج الى امر القاض لتصور ولايتهم عنه **قسم نقليا ادعوا له وعقارا**
ادعوا له او ملكا مطلقا ولو ادعوا له عن زيد لا اي لا يقسم حتى يبرهنوا على
موتة وعدد ورثة لا خلاف في الاولين في هذا خلاف للامامين لهما انه في يد هما
وهو دليل الملك والاقرار امانة الصدق ولا منازع لهم فيقسم بينهم كل في المنقول
الموروث والعقار المشترك واليسنة لا تفيد لانها على المنكر لكنه يذكر في حكم القسمة
انه قسمها باقرارهم يقتصر عليهم ولا يكون قضاء على شريك آخر لهم ولا ان الميت يصير
مقضي عليه بقسمة القاض وقول الشركاء ليس بحجة عليه فلا بد لهم من اقامة البينة
ليثبت بها القضاء على الميت فان الشك قبل القسمة مبقة على ملك الميت بدليل ثبوت

ثبوت حقه في الرياسة وايد كاولاد ملكه وار باحد حتى تقضي منها ديونه وتنفذ وصاياه
وبالقسمة تنقطع حق الميت عن الشركة حتى لا يثبت حقه فيما يحدث بعده من الزوايد و
كان هذا قضاء على الميت بنقطع حقه فلا بد من البينة وبصير بعضهم حينئذ مدعيها و
البعض خصما وان كان مقرأ **ولا ان يوهنا** اي العقار **معها حتى يبرهنوا انه لهما**
يعني اذ ادعوا الملك في العقار ولم يذكر وكيف انتقل اليهم لم يقسمها حتى يبرهنوا البينة انه
لها لاحتمال ان يكون لغيرهما ثم قل هذا قول ابي حنيفة رحمه الله خاصة وقيل هو قول الكل
وهو الاصح لان القسمة ضربان حكم الملك تكمل للمنفعة وحكم اليد تكميلا للحفظ وفتح
الاول منها لعدم الملك وكذا الثاني للاستعانة عنه لانه محفوظ بنفسه كذا في **الكلمة موهنا**
على الموت وعدد الورثة واي العقار **معهم وفيهم صغيرا وغائب قسم ونصب**
قايض لهما هو وصي من الطملى ووكيل من الغائب لان في هذا النص نظر للغائب
والصغير فلا بد من اقامة البينة على اصل الميراث في هذه الصورة عنده ايضا بل
اولى لان في هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير بقولهم وعندهما يقسم بينهم
باقرارهم ويعزل حق الغائب والصغير ويشهدانه قسمها بينهم باقرار الكبار المخصوص
وان الغائب او الصغير على حجة **وان يوهن واحد من الورثة او اشتروا الى الشركة**
وعاب احدهم او كان اي العقار مع الوارث الصغير او الغائب او كان معه شيء
منه اي من العقار لا اي لا يجوز القسمة اما الاول وهو عدم جواز القسمة اذا يوهن
واحد فلانه ليس معه خصم وهو ان كان خصما عن نفسه فليس احد خصما عن الميت و
عن الغائب وان كان خصما عنهما فليس احد بخاصم عن نفسه ليقم البينة عليه بخلاف ما لو
الحاضر من الورثة اثنين حيث يكون القسمة قضاء بحضرة المتقاسمين واما الثاني وهو
عدم جواز القسمة اذا شرى او غاب احد مع فلفرق بين الارث والشر فان ملك الوارث
ملك خلافة حتى يرد بالعيب على بايع المورث ويورث عليه بالعيب وبصير مقرر ان المورث
حج لو وطئ امته اشتراكا مورثة فولدت فاستحق رجوع الوارث على بايع مورثة بتمرها و
قيمة الولد المخرور من جهته فان نصب احدهم خصما عن الميت فيما يده والآخر عن نفسه

فصار القسمة قضاء بحضرة المتقاسمين واما الملك الثابت بالشراء الكل واحد منهم
فلك جديد بسبب بآشعة فضيب ولهذا لا يرد بالبيع على بايعه ولا ينتصب الحاضر
حضما عن الغائب فيجوز تكون البينة في حق الغائب قايمة بلا خصم فلا تقبل واما
وهو عدم جواز القسمة اذا كان العقار مع الوارث الصغير او الغائب او ثلث منه فلا
بينة القسمة قضاء على الغائب او الصغير الحاضر باخراج شئ مما كان في يده عن يده بلا
خصم حاضر عنهما **وقم بطلب احدهم ان انتفع كل حصته وبطلب ذي الكثير**
فقط ان لم ينتفع الآخر لقله حصته يعني اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه قم بطلب
احدهم لان في القسمة تكيل المنفعة وكان حقا لازما فيما يحتملها اذا طلب احدهم وان
انتفع احدهم بنصيبه اذا قم وتضرر الآخر لقله نصيبه فان طلب صاحب الكثير قم و
ان طلب صاحب القليل لم يقم كذا ذكر الخصاف وذكر الحصان عكسه وذكر الحكم في
مختصره ان اتهما طلب القسمة قم القاضي قال في الخاتمة وهو اختيار الشيخ الامام
المعروف بخراجه زاده وعليه الفتوى قال في الكافي ما ذكر الخصاف في صحيحه والذخيرة
وعليه الفتوى **لا** اي لا يقسم **ان تضرر كل للقل لا بطلبهم** لان الخرج على القسمة
لتكبير المنفعة وفي هذا تفويتها فيعود على موضعها بالنقض ويجوز بالتراض لان
الحق لهم **ولا الجنتين بالتداخل** يعني لا يقسم الجنتين باحوال بعضه في بعض بان
اعطى احد المتقاسمين بغيره والآخر شائين مثلا جاعلا بعض هذا في مقابل ذاك
اذلا اختلاطين الجنتين فلا يقع القسمة بغير ابل يقع معاوضة فيعتمد التراض دون
الجر لان الاجبار للقاضي يثبت بمعنى التمييز لا المعاوضة **ولا الرقيق** يعني اذا كان الرقيق
وهو العبد والامانين اثنين وطلب احدهما القسمة فلا يخلوا اما ان يكون مع الرقيق
الرقيق شئ آخر تصح منه القسمة جبر الكف والغنى والنياب او لا فان كان صح القسمة في
قولهم جميعا على الاظهر اما عندنا فظاهر واما عندنا في حنفية فيجعل الذي مع الرقيق
اصلا في القسمة جبر او يجعل الرقيق تابعا في القسمة وقد ثبت الحكم لشيئين معا وان
لم يثبت قصدا للشرب في البيع والمقتولات في الوقف وان لم يكن فان كانوا ذكورا واناثا

واناثا لم يقسم الابوضا هما وان كانوا ذكورا واناثا لا يقسم القاضي بينهما عندنا في حنفية
ولا يجبرهما على ذلك وقال لا يجبرهما عليها لا اتحاد الجسد كذا الابل والغنم وكذا ان التفاوت
في الادى فاحش لتفاوت المعاني الباطنة كالدهن والكياسة ونحوهما فلا يكون ذلك
قسمة وانفرادا بخلاف سائر الحيوانات فان التفاوت فيها يقبل عند اتحاد الجسد الا
يرون ان الذكر والانثى من بني ادم جنسان ومن سائر الحيوانات جنس واحد **ولا الجواهر**
قبل اذا اختلف الجسد كاللاكي واليوافيت لا يقسم لان الجسد لما اختلف لم يتحقق
معنى القسمة وهو تكيل المنفعة وقبل لا يقسم الكبار منها فحش التفاوت ويقسم
الصغار لقله التفاوت وقبل الجواب بجري على اطلاقه لان جهالة الجواهر فحش من
جهالة الرقيق ولهذا التزوج على لولوة او باقوت او خالغ عليها لا يصح التسمية
ولو تزوج او خالغ على عبد بجه فاولى ان لا يجبر على القسمة **ولا الحمام والبيرو والرجي**
الابوضاهم وكذا الحايطة من الدارين لان القسمة لتكبير المنفعة فاذا لم يكن كل نصيب
متغايبا انتفاعا مقصودا لا يتحقق معنى القسمة فلا يقسم القاضي بخلاف التراضي لا التزاهم
لان التزاهم الضرر **ور مشوكة اودار وضيفة اودار وحانوت قسم كل واحد** لانها
امور ثلاثة الدور والبيوت والمنازل فالدور متلازمة كانت او متفرقة لا يقسم
عنده قسمة واحدة الا بالتراضي والبيوت تقسم مطلقا لتغايبها في معنى السكنى والمنازل
ان كانت مجتمعة في دار واحدة متلاصقا بعضها ببعض قسمة قسمة واحدة والا فلا لان
المنازل فوق البيت ودون الدار فالحقت المنازل بالبيوت اذا كانت متلازمة وبالدار
اذا كانت متباينة وقال في الفصول كلها بنظر القاضي ايا اعدل الوجوه ويحضي على ذلك
واما الدور والضيعة والدار والحانوت فيقسم كل منها وحدها لا اختلاف الجند ثم لما
فرغ من بيان القسمة وبيان ما يقسم وما لا يقسم شرع في بيان كيفية القسمة فقال
ويصور القاسم ما يقسم اي ينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه على القسطاس ليتمكن
حفظه **ويعدل** اي يسوية على سهام القسمة **ويذكره** ليعرف قدره **ويقوم بناءه** اذ
ربما يحتاج اليه بالآخرة **ويبرز كل قسم** اي يبيظه عن الباقي **بطريقه** وشربه ليلا يكون

المنفعة عايفة القسمة

لئلا يكون نصيب بعضهم تغلق بنصيب الآخر فيحقق معنى التمييز والافراز على الكمال
 فاذا كان اي ما يقسم بين جماعة لهم سدس وثلاث ونصف مثلا يجعل اي يجعل
 ما يقسم ستة اسهم ويلقب الاول بالسهم الاول وما يليه بالثاني والثالث
 الى السدس ويكتب اسامهم ويجعلها قسمة فمن خرج اسمه او اقله السهم الاول
 فان كان صاحب السدس اخذ حقه وان كان صاحب الثلث اخذه وما يليه وان
 كان صاحب النصف اخذه والذين يليان ولا يدخل دراهم ليست من التركة
 في القسمة الا برضاهم صورته دارين جماعة فارادوا قسمتها وادخلوا الجانيين
 فضل بناء فارادوا احد الشركاء ان يكون عوض البناء دراهم واراد الاخر ان يكون
 عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في
 نصيبه ان يورد بازاء البناء من الدراهم الا اذا فسر فحينئذ للقاضي ذلك لان القسمة
 من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم في الدار لا في الدراهم فلا يجوز قسمة ماليين
 بشركة فان وقع مسيل قسم هذا من قبيل بقوله وبغير ذلك قسم بطريق وشربه
 وما بينهما من مميزات الاول او طريقه في قسم الاخر بلا شرط فيها اي في القسمة
 صرف اي المسيل او الطريق عنه اي القسمة الاول افيها يكن ليحصل معنى القسمة وهو
 قطع الشركة وتكميل المنفعة بلا ضرورة والافسحت اي القسمة لان المقصود وهو
 ما ذكرنا لم يحصل فيفتح ويستأنف عما وجه يمكن لكل منهما ان يحصل مسيل او طريق
 جاز شهادة القاسمين عند اختلاف المتقاسمين في القسمة عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وعند محمد والشافعي رحمهم الله لا يجوز لانها شهادة على فضل نفسها ولها انها شهادة على
 فضل غيرها باستيفاء جفرها سفلى وعلو وسفلى وعلو مجرد ان عن العلو والسفلى
 قوم كل واحدة وقسم بها اي بالقسمة لان السفلى يصلح لا يصلح له العلو كاليثرو
 السرداب والاصطبل وغير ذلك فصارا كالجنيين فلا يمكن التحديد الا بالقيمة اقرا احد
 المتقاسمين المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم ان بعضا
 مما اصابه في يد صاحبه وقد كان اشهد على نفسه بالاستيفاء لا بصدق الالحج لان القسمة

لان القسمة بعد تمامها عقد لازم فمدعى الغلط يدعى لنفسه حق الفسخ بعد لزوم
 سبب ظهور العقد فلا تقبل الالحج فان لم يوجد استخلف الشركاء لانهم كانوا قروا
 لزومهم واذا انكروا حلفوا عليه لوجاء التناول فمن حلف منهم تخلص ومن نكل جمع بين
 نصيبه ونصيب المدعى فيقسم بينهما على قدر نصيبهما لان التناول كالمقر واقراه حجة عليه
 دون غيره قالوا ينبغي ان لا يستمع دعواه اصلا للتناقض واجيب بان القاسم امين
 وهو اعتمد على قوله فافترم لمانا بل حق التامل ظهور الغلط في فعله فلا يواخذ بذلك
 الاقرار عند ظهور الحق وان قال اي احد الشركاء قبضت يعني نصيبه فاحذر شريك
 بعضه وانكر اي شريك حلف لانه يدعى عليه الغصب وهو منكروا القول للمنكر
 مع اليقين وان قال قبل اقراه بالاستيفاء اصحابي من كذا اي كذا ولم يسم الى
 تحالفا وفسخت اي القسمة لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فصار
 نظر الاختلاف في مقدار المبيع كما ذكر في احكام الخالف في الدعوى ولو اختلفا في
 التقويم لم يلتفت اليه لانه دعوى الغبن ولا اعتبار به في البيع فكذا القسمة لوجود
 الرضا الا اذا كانت القسمة بمضاء القاضي والغبن فاحش لان تصرفه مقيد بالعدل
 ولو اقسما دارا واصحاب كلاً طائفة فادعى احدهما بيتا في يد الاخر ايه من نصيب
 وانكر الاخر فعليه البيينة لانه يدعى عليه حقا وهو منكروا ان اقاما فالعبرة ببينة
 المدعى لانه خارج ان الحق بعض معين من نصيبه لا تنسخ القسمة اتفاقا و
 في استحقاق بعض شايع في الكل تنسخ اي القسمة اتفاقا وفي استحقاق بعض شايع
 من نصيبه لا تنسخ عند ابي حنيفة اي لا يفسخ كمن له ولاية الفسخ بل يرجع في
 نصيب شريكه خلافا لابي يوسف فانه يقول تنقضي القسمة وما بقي في ايديهما يكون
 بينهما نصيبين وقول محمد مضطرب والاصح انه مع ابي حنيفة كذا في الكلام ظهور دين في
 التركة المقسومة تنسخ اي القسمة الا اذا قضوه اي الورثة الدين او ابراء الغرماء
 ذمم الورثة او بقي منها ما بقي به اي بالدين يعني اذا قسمت التركة بين الورثة ثم ظهر دين
 يحيط قبل الورثة اقضوه فان قضوا صحت القسمة والافسحت لان الدين مقدم على الارث

فيمنع وقوع الملك لهم فيها الا اذا قضوا الدين او ابوا الغرماء ذمهم فحينئذ يصح القسمة
لزوال المانع فكذلك اذا لم يكن محبطا لتعلق حق الغرماء بها الا اذا بقي منها ما يفي بالدين
فحينئذ لا تنسخ لعدم الاحتياج اليه **ولو ظهر غيب فاحش في القسمة بالقضاء تبطل**
عند الكل لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد وان كانت بالتراضى ان يبطل
القسمة فقد قيل لا يلتفت الي قول من يدعي لانه دعوى الغيب ولا عبرة به في البيع فكذلك
في القسمة لوجود التراضى وقيل تنسخ وهو الصحيح كذا في الكفا **ادعى احد المتقاسمين**
دنيا في الشراكة صح اذا اقام البينة له ان ينقض القسمة ولم يكن قسمة ابوا من
الدين لان القسمة تصارف الصورة وحق الغريم يتعلق بالمعنى **ولو ادعى عينا**
لا يصح لوجود التناقض اذا اقام على القسمة اقوار منه بان المقسوم مشترك
وصح المهايأة وهي لغة مفاعلة من الهبة وهي الحالة الحاصلة الظاهرة للمعطي **حاضر المعطي**
للمتخذ والنهاية تفاعل منها وهي ان يتواضعوا على امر فيتراضوا به وحقيقته ان
كل منهما رضي به **واحدة** ويجوز ان يشترط في القسمة المنافع والقياس ان لا يجوز لانها
مبادلة المنفعة بجنسها لكنها جازت بالاجماع **في سكون هذا بعضا من دار وذاك**
بعضا وسكون هذا علوة وذاك سفلا وفي حذمة عبد بان يخدم العبد هذا
الشريك يوما وذاك الشريك يوما كسكنى بيت صغير بان يسكنه هذا الشريك يوما
وذاك يوما وخدمة عبيدين بان يخدم زيد هذا العبد ويخدم بكر العبد **لاخر**
اذا كانت المهايأة في المكان كانت افرا من كل وجه ولهذا لا يشترط فيها التوقيت
وجاز لكل منهما ان يستقل ما اصابه بالمهايأة شرط ذلك في العقد او لا حدوث المنافع
على ملكه ولا كذلك العارية والاجارة وفي المهايأة في الزمان افرا من وجه ويجعل
كالاستقراض لنصيبه يكره فكان مبادلة من وجه وانما قلنا ذلك لان معنى الافراز
يتحقق في المهايأة في المكان دون الزمان وكذا لو تهايا في الزمان في عبد واحد لانهما
متعين في التقدير النهائي في المكان والبيت الصغير كالعبد **لا في غلة عبد او عبيدين**
او غلة بطل او بطلين او ركوب بطل او بطلين او ثوة شجرة او لبن شاة اي لا يجوز

اي لا يجوز المهايأة في هذه الاشياء اما في عبد واحد او بطل واحد فلان النصيبين يتعاقبان
في الاستيفاء فالظاهر التغير في الحيوان فيفوت المبادلة بخلاف المهايأة في استغلال دار
واحدة حيث يجوز في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغير في العقار فافترا واما في
عبيدين او بطلين فلان النهائي في الخدمة يجوز للضرورة لا امتناع قسمتها ولا ضرورة
في الغلة لانها تقسم واما في ركوب بطل او بطلين فلان الركوب يتفاوت بتفاوت
الراكبين فلا يتحقق التسوية فلا يجبر القاضى عليه واما في ثوة شجرة او لبن شاة وكخه
فلان النهائي يختص بالمنافع فلا يوجد في الاعيان والضرورة يتحقق في المنافع لا مشاع
قسمتها بعد وجوده لسرعة ختامها بخلاف الاعيان **كتاب الوصايا** ووجه ايراد
هذا الكتاب في آخر الكتاب ظاهر لان آخر احوال الائمة في الدنيا الموت والوصية معامل
وقت الموت ولزادة اختصاص بكتاب القسمة لان القسمة بين الورثة تكون بعد
الموت والوصية اسم يعنى المصدر ثم سمي به الموصى به والا ايضا لغة طلب شئ من غيره
ليفعل في غيبة حال حيوة وبعد وفاته وشرعا يستعمل تارة باللام يقال اوصى فلان
لفلان بكذا بمعنى ملكه بعد موته ويستعمل اخرى بالي يقال اوصى فلان ايا فلان بمعنى
جعل وصيا له يتصرف في ماله واطفال بعد موته والقوم لم يتصرفوا للفرق بينهما وبيان
كل منهما بالاستقلال بل ذكرهما في انشاء تقرير المسائل وقد بين هنا كل منهما بانفراده و
لما امتنع تعريف التقطع اللفظ المشترك بين المعنيين بمعنوي واحد عرف كلاهما بالخال
او المقسمة بينهما فقال **الا ايضا جعل الغير مال له بعد موته او تقديس التقديس**
في ماله ومصابح اطفاله اية غيره بعد موته فهنا بيان لبيان المعنيين **الاول**
في بيان الوصية بالمال وكخه وهو المنفعة فان الوصية قد تكون بالمنفعة كما يشاء
ذكرها قوله **اوصيت بكذا فلان وكخه** من الفاظ المستعمل فيها وشرطها كون الموصي
اهلا للتملك فلا يجوز من المملوك ولو مكاتب والصغير والمجنون **وعدم استعراقه**
بالدين لانه مقدم على الوصية كما سياتى **وكون الموصي حيا وقتها** اذ لو كان ميتا بطلت
الوصية وكونه **غير وارث ولا قاتل** لما سياتى من عدم جواز الوصية للوارث والقاتل

وكون الموصي به قابلا للتملك بعد موت الموصي ما لا كان او مستغنى وحكمها كون
الموصي به ملكا جديدا للموصي لا لاقامة الموصي اياه مقام نفسه حتى وجب الاستبراء
عليه للجارية الموصي بها جازت بالثالث الاجنبي وان لم يجز الوارث لقوله صلى الله عليه
وسلم ان الله تصدق عليكم بثلاث اموالكم في اخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم تضعونها
حيث شئتم وعليه الاجماع ويعتبر كون وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية
لانها تملك مضاف الي ما بعد الموت فيعتبر وقت التملك حتى اذا اوصى لاجنه وهو وارث
ثم ولد له ابن وصحت الوصية للاخ ولو عكس بان اوصى لاجنه وله ابن ثم مات الابن قبل
موت الموصي بطلت الوصية للاخ لما ذكرنا **الزيادة عليه** اي على الثالث لان حق الورثة
تعلق بالمال لا بفقد سبب زواله اليهم وهو استغناؤه عن المال لكن الشرع جوزه
في حق الاجانب بقدر الثالث ليتدارك تقصيره كما مر ولم يجز في حق الورثة لبيان اذ
بعضهم بايثار البعض **الا ان يجز وراثته بعده** اي بعد موته وهم كبار لان الامتناع
لجميعهم وهم اسقطوه ولا يعتبر اجازتهم حال حيوته لانها قبل ثبوت الحق لان ثبوته
عند الموت فكان لهم ان يردوه بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق
لهم فليس لهم ان يرجعوا عنه لان الساقط لا يعود **ونذبت باقل منه** اي من الثالث
عند غني ورثته او استغناهم بحصتهم لانه يتوحد بين الصدقة على الاجنبي و
الهبة للقريب والاولى اولى اذ يستغنى بها رضا الله تعالى **ولو لاها** اي لو لا غناهم ولا
استغناهم بحصتهم **فالترك اولى** لان ترك الوصية صدقة على القريب بقدر الوصية
والوصية تصدق على الاجنبي فالاولى اولى لقوله عليه الصلوة والسلام افضل الصدقة
على ذي الرحم الكاشح **كرها مع احد هما** ان لم يكن الورثة اغنياء او لا يستغنون بحصتهم
من التركة فترك الوصية اولى **وجبت اذا كان عليه حق الله تعالى كالزكاة والحج**
لانه لما قصر منه في حيوته وجب عليه التدارك بعد مماته تخليه لذمته **وتؤخر** اي الوصية
عن الدين لانه اهم الحاجتين فانه فرض والوصية تبرع الا ان يبرأه الغرماء فيجوز تصحيحه
لزوال المانع وصحت اي الوصية **بالكل** اي بكل ماله **عند عدم وارث** لان المانع من التصحيح

الحمل

من الصحة تعلق حق الوارث فاذا انتفى تصح وصيته **لملكه ثلث ماله** في الخلاصة
الوصية للعبد بعين من اعيان ماله لا تصح اما لو اوصى بثلث ماله مطلقا فيصح ويكون
وصية للعق فان خرج من الثلث قيمة العبد عتق كل بغير سعاية وان خرج بعضه
عتق وسعى ببقية قيمته ولو اوصى بشئ من الدلاء او الدنانير المرسل قال الامام
السني الاصح انه لا يصح كالوصية بالعين وقال في المنية لو اوصى لعبد العتق اولامة
القيمة جازت الوصية وهذا مخالف لما في الخلاصة فاما ان يفتد هذا بما سوى العين
او يطلق ويحل على غير الاصح وفي الثانية لو اوصى لمالك بثلث ماله او لام ولد بثلث ماله
لمدبر نفسه جاز الكل استحسانا ولو اوصى لعبد العتق اولامة القيمة ثم مات جازت
الوصية في كلهم الا ان عند اي حصة في الوصية للعق يفتق ثلثه بجائنا وعليه ثلثا قيمته
ولثلث ماله من سائر التركة فيستاقصان ويتوذا ان الفضل وعند صاحبه يفتق
العبد ويصرف اولاه الى العتق فان فضل من الثلث شئ كان الفضل للعبد وصحت
الحمل بان يقول اوصيت لحمل فلانة كذا درهمها **وب** اي بالحمل ايضا بان يقول اوصيت
بحمل جارية هذه فلان فان الوصيتين تصحان لان الوصية اخت الميراث والارث
يجوز في الصورتين فيصح الوصية ايضا لكن الثانية انما تصح **ان ولد الحمل لاقل**
من ستة اشهر من وقتها اي وقت الوصية فان تصح وصية الحمل موقوفة على وجوده
وانما يتبين وجوده اذا ولد في هذه المدة **وبالامه** **الاحملها** فانها ايضا تصح لان الاصل
انما يصح اقراه بالعقد يصح استناؤه ومالا فلا كما مر في البيوع ويصح افراد الحمل
بالوصية فيصح استناؤه **ومن المسلم للذمي وبالعكس** فالاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله
عن الذين لم يقاتلوكم في الدين والثاني لانه بعقد الذمة يساوي المسلم في المعاملات
جاز التبرع من الجانبين في الحياة وكذلك في المات **لاحقني في داره** اي مع الصغير
الوصية للحقني وهو في دار مع باطله لانها بر وصلة وتنهى عن بر من يقاتلنا لقوله تعالى
انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم من دياركم الآية وفي السيد الكبير ما يدل
على الجواز ووجه التوقيف انه لا ينبغي ان يفضل وان فضل جاز كذا في الكافي والنهاية

اقول لا يحق بغيره بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول الحامي مع الصغير وهو في دراج
 فانه احراز عن حربي ليس في دراج وهو المستامن فان الحربي مادام في دار الحرب
 من يقاتلنا بخلاف المستامن فانه ليس كذلك وهو المراد بما ذكر في السير الكبير **والاوارث**
 لقوله عليه السلام لا وصية لوارث **وقال مباشرة** سواء كان عامدا او خطاء لقوله
 عليه السلام لا وصية للقاتل ولانه قصد الاستعجال بفعل مخطويع فغوب بالحريمان
 عن مقصوده وهو الارث وقوله مباشرة احراز عن التسيب كوضع الحجر في غير ملكه
الا باجازة ورثة وهو كبار الاستثناء متعلق بالمستلئين **او يكون القاتل صبيا**
 ذكره في الاسرار **ولا من صبي مميز** لانه تبوع وهو ليس من اسل **الا في تجهيزه وامر**
وفته فانه يجوز عندنا استحسانا حتى اذا لم يكن مميزا لم يجز **وان وصله مات بعد**
الادراك متعلق بقوله ولا من صبي مميز يعني اذا اوصى ثم مات بعد الادراك لم يجز
 لعدم الاهلية وقت المباشرة **او اضافها اليه** بان قال اذا درك قلتي لفلان وصية
 فانه لا يجوز لقصور الولاية فلا يملك تهييرا وتعليقا كما في الطلاق والعنق **ولا من عيب**
 لانه ليس من اهل التبوع **ومكاتب وان ترك وفاء** لانه ايضا ليس من اهل التبوع
 وقيل عندهما يصح في صورة ترك الوفاء **الا اذا اضاف** اي اضاف العبد والمكاتب
 الوصية **اي العتق** فحينئذ يصح لان اهليتها تامة والمانع حق المولى فيصح اضافته
 اي حال اسقاط **ولا من معتقل اللسان** بالاشارة اعلم ان ايماء الاخرس وكتابه
 كالبيان بخلاف معتقل اللسان في وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود والفرق
 ان الاشارة انما تقوم مقام العبارة اذا كانت معهودة وذلك في الاخرس دون معتقل
 اللسان حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارة معهودة كان بمنزلة الاخرس وقد رالا متداد
 بسنة وقيل ان دامت العقل الى الموت يجوز اقراه بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه
 لانه يخرج عن النطق بمعنى لا يوصي زواله فكان كالآخرس قالوا وعليه الفتوى ذكره الزيلعي
قوله بعد موته اي قبول الوصية لا يعتبر الا بعد موت الموصي لان اوان ثبوت
 حكمها بعد الموت **فيبطل قبولها ورثه** اي قبل الموت كما اذا قال لامواته انت

د معتقل سنان

لامواته انت طالق غدا عياد رجع فوذا وقبولها باطل قبل الفد كما مر **وبه** اي بالقبول
يملك اي الموصي به ولا يملك قبل لان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يرث الموصي
 بالعيب ولا يملك احد اثبات الملك لغيره بلا اختياره بخلاف الميراث فانه خلافها
 حتى يثبت فيه هذه الاحكام جبر من الشارع بلا قبول لولايته عليه **الا اذا مات موصيه**
ثم هو اي الموصي له **بلا قبول فهو** اي الموصي به بلا قبول **لورثته** ان ورثة الموصي له استخسا
 والقياس ان تبطل الوصية لما ذكر ان الملك موقوف على القبول فصار كشيء قبل قبوله
 بعد ايجاب البايع وجه الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قدرت بموته تاما لا يلحق
 الفسخ من جهته وانما توقفت لحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في بيع شرط فيه الحيا
 للمشتري اذا مات قبل الاجازة **ول** اي يجوز للموصي الرجوع عنها اي الوصية **بقول**
صريح نحو رجعت عما اوصيت لانه تبوع لم يتم فصار كالرهن **وفصل يقطع حق المالك**
عن المقتضوب كقطع الثوب وخياطة **او يزيد في الموصي به ما ينجح تسليمه بدونه**
كالبناء او يزيل ملكه كالباع فان كل تصرف واجب زوال ملك الموصي كان رجوعا كما
 اذا باع الموصي به ثم اشتراه او وصيه ثم رجع فان الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا زال عنه
 كان رجوعا واذبح الشاة الموصي بها رجوع لانه للصرف الحاجة عادة فصار هذا المانع
 اصلا ايضا **بخلاف غسل ثوب اوصي به** فانه لا يكون رجوعا لان من اراد ان يعطي
 ثوب غيره بغسله عادة فكان تقرير **الحكم وليس بوجوع** لان الرجوع اثبات في الماضي
 ونفي في الحال والحكم ونفي في الماضي والحال فيهما تناف ولهذا لا يكون محود النكاح فرقة
كذا كل وصية اوصيت بها فمرا او ربوا فانه ايضا ليس بوجوع لان وصف الحرية
 والربوبية يقتضي بقاء الاصل فلا يتحقق الرجوع **وقوله كل وصية اوصيت بها اخرتها**
بخلاف تركتها فان الاول ليس بوجوع والثاني رجوع لان ترك الشيء اسقاط والتأخير ليس
 باسقاط فان الدارين اذا قال لعدوته تركت لك دينك كان ابوا ولو قال اخرت عنك لا يكون
 ابوا كذا في المحيط **وبخلاف كل وصية اوصيتها فهي باطله** فانه ايضا رجوع لان الباطل
 ذاهب مثل ان لا اصل له **والذي اوصيت به لزيد فهو له واو لفلان وارثي** فان

خلافه

لا يثني

فان كلامها يكون رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشركة وثبات التخصيص له فا
 فاقضى رجوعا عن الاول ثم الورثة بالجواز وان شاءوا ردوا بخلاف
 ما اذا وصى به لآخر ايضا فانه لا يكون رجوعا لان اللفظ صالح للشركة والمحل تقبلا
 فيكون العبد مشترك بينهما **ولو كان فلان ميتا وقربا فالأولى من الوصيتين بحا لها**
لا بطلان الوصيتين لانه لما ثبت للثاني كان رجوعا عن الاول فبطلت في حق الاول وصحت
 في حق الثاني ثم بطلت بموته قبل موت الموصي **يبطل وصية المريض ووصيته لمن نكحها**
بعد ما ان بعد الهبة والوصية الاصل في هذا الفصل ان كون الموصي له وارثا وغير وارث
 لجواز الوصية وفساده باعتبار يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقرار يعتبر كون المقر له وارثا
 او غير وارث يوم الاقرار بجوازه وفساده فاذا وصى المريض لامرأة بشئ او وصى
 لها شيئا ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية والهبة اما الوصية فلانها ايجاب مضاف الى
 ما بعد الموت وهي وارثة حينئذ والوصية للوارث باطلان واما الهبة وان كانت محرقة
 صورة فهي كالمضاربة ايا ما بعد الموت حكما لانها وقعت موقع الوصايا لانها تبرع
 بتقرر حكمه عند الموت بخلاف اقرار فان الموصي اذا اقر لامرأة بدين ثم تزوجها
 ثم مات جاز اقراره لاما من المعتبر فيه كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار
 وهي اجنبية فيه **ويبطل وصية وصية واقراه لابنه كافر او عبدا او مكاتبان**
اسلم او عتق بعد ذلك ان بعد الوصية والهبة وغيرهما اما الوصية والهبة فلما
 ان المعتبر فيها حال الموت واما الاقرار فانه وان كان ملزما بنفسه لكن سب
 الارث وهو البقرة في يوم وقت الاقرار فيورث تامة الا ان اقر فصار باعتبار التهمة المحققا
 بالوصايا **المفقد** وهو العاجز عن الشيء لذاته وجلبه **والفقير** الفلج والي عرض
 نصف البدن فيمنعه عن الحس والحركة الارادية **والاشل** وهو الذي في يده ارتعاش
 وحركة **والسلول** وهو الذي يكون له علة السل وهو قرح يكون في الزينة **ان طال**
مدة سنة كالصحيح والآفا للمريض يعني ان هذه امراض مدمنة فمن مرض في
 واحد منها وتصرف بشئ من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مشتمل على الفصول الاربعة

في هذه الوصية
 في هذه الوصية
 في هذه الوصية
 في هذه الوصية

الاربعة كان المريض مرض الموت فيعتبر تصرفاته من الثلث وان مات بعد تمامها لم
 يكن مرض الموت لانه اذا سلم في الفصول التي كل منها مظنة للمهلك صار المرض بمنزلة
 طبع من طبائعه وخرج صاحبه من احكام المرض حتى لا يشتغل بالتداوي **اجتمع اد**
الوصايا وكان بعضها فرضا وبعضها نفلا وضاق الثلث ففي الفرض والنفل قدم
 الفرض سوا قدمه الموصي واخره كالحج والزكوة والكفارات لان الاصل ان يقدم الاثم
وان تساوت في القوة قدم ما قدم ان الموصي في الذكر لان الظاهر من حال الانسان
 ان يبدأ بما هو الاثم عنده والثابت بالظاهر كالثابت بالنفس ولو نص على تقديم ما بدا
 به لزمنا تقديمه كذا هنا **وصي حج اجمع عنه راكبا من بلده ان كفى نفقة** لان الواجب
 الحج من بلده ولهذا يعتبر فيه من المال ما يكفيه من بلده والوصية لاداء ما كان واجبا
 عليه وحج راكبا لا يلزمه ان يحج ماشيا فانصرف اليه على الوجه الذي وجب عليه **والا**
اي وان لم يكن فمن حيث يكفي والقياس ان لا يحج عنه لانه اوصى بالحج بصفة وقد غدت
 وجه الاحتسان انا نعم ان غرضه تنفيذ الوصية فتقدم ما امكن **مات حاج في**
طريقه واوصى به بان يحج عنه حج كذلك اي من بلده ان كفى نفقة والا فمن حيث يكفي
 وقالوا وهو قول زفر بن يحيى من حيث يبلغ وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره
 في الطريق واما من لا وطن له فيحج عنه من حيث مات بالاجماع ذكره الزيلعي **اوصى بان**
يحج عنه بهذه المائة فملك منها درهم يحج عنه بما بقي من حيث يبلغ احتسابا وان
لم يملك شي اجمع بها فان بقي منه شيء رد على الوارث لان الشركة حق الورثة الا ما
 اشتغل بحق الوصية بخلاف الوصية باعتناق عبد عنه اي بهذه المائة فملك منها درهم
حيث لم يعقق بالباقي لان الوصية اذا وجبت لمسحق لم يصح تنفيذها لغيره ومنها او
 صى بالعقق لعبد يشتري باسمي فلم يصح تنفيذها في عبد يشتري باقل منه لانه غير الاول
 فكان فيه تنفيذ الوصية لغير الموصي له وهذا لا يجوز **اوصى بان يشتري بكل مال عبد**
فيعقق عنه ولم تجز الوارث بطلت لاما من العبد المشتري بالكل معاير لما يشتري بالثلث
 كذا اذا اوصى بان يشتري لعبد بالف درهم وزاد الالف على الثلث لم تجز للتقابر

المراد طريقتا حرجنا اخرى

المراد كلام

اجازته برسمه او شئ

بينهما ايضا **باب الوصية بالثلث اوصى له بثلثه ولاخر بثلثه** فان اجاز الوصية
 فلها الثلثان ولهم الثلث **وان لم يجزوا الى الورثة فالثلث بينهما** نصفين لانها
 استويا في سب الاحتقاق فيستويان في الاحتقاق والثلث يصفى عن حقهما فيكون
 بينهما **ولو اوصى له بثلثه ولاخر بكل ولم يجزوا فكذلك عند ابي حنيفة** اي الثلث ينصف
 بينهما **وعندهما يورث** اي يجعل اربعة اسهم ثلث للموصى له بكل واحد للموصى له
 بالثلث لان الزايد على الثلث انما يبطل بمحض ان الموصى له لا يستحق حقا على الوارث
 لكن يعتبر ان الموصى له ياخذ من الثلث بحصة ذلك الزايد اذ لا موجب لابطال هذا
 المحض يخرج الثلث ثلثه فالثلث واحد والكل ثلاثة صارت اربعة فيقسم الثلث بينهما
 السهام **ولو له بثلثه ولاخر بنصفه ولم يجزوا** **فالثلث بينهما نصفان عنده وعند**
عامة اسم سهران لصاحب الثلث لانه يجعل كل سدس سهما وثلاثة اسهم
لصاحب النصف لانه حاصل بالضرب **ولو له بالثلث ولاخر بالسدس فالثلث**
بينهما اثلاثا عندهم بخلاف ثم هذا الخلاف مبني على خلاف مقرر بينهم ذكره بقوله
ولا يضرب ابو حنيفة للموصى له بما زاد على الثلث قال في العناية ان لا يجعل
 من ضرب في ماله **سهما** اي جعل ومفعول لا يضرب محذوف اي لا يضرب شيئا و
 قال صدر الشريعة المراد بالضرب المضرب المصطلح بين الحساب فاذا اوصى بالثلث
 والثلث الكل فعند ابي حنيفة سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف يضرب النصف
 في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فكل سدس
 المال وعندهما سهام الوصية اربعة والواحد من الاربعة ربع فيضرب الربع في ثلث
 المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الكل ثلاثة من الاربعة وفي ثلاثة
 ارباع الثلث فيضرب ثلاثة الارباع في الثلث يعني ثلاثة ارباع الثلث ولصاحب
 الثلث واحد من الاربعة فيضرب الواحد في الثلث وهو الربع يعني ربع الثلث **الا**
الحجيات صورها عند ابي حنيفة ان لو جعل قيمة احداهما الف وقيمة الاخر ستمائة واوصى
 بان يباع احدهما الفلان بمائة والاخر فلان بمائة فان الحجابة حصلت لاحدهما بالف

يعني في ثلث الماله في
 قيمه طرح ايدوه
 ما بين ثلثين
 نصف الورثة

الف والاخر بمائة والكل وصية لكونه في حال المرض فان لم يكن غيرهما ولم تجز الوصية
 جازت الحجابة بقدر الثلث فيكون بينهما اثلاثا يضرب الموصى له بالف بحسب وصية
 ومع الف والموصى له الاخر بحسب وصيته وهي خمسة فلو كان هذا كسائر الوصايا
 على قول ابي حنيفة وجب ان لا يضرب الموصى له بالف باكثر من خمسة **والسعاية** صورها
 ان يوصى بعق عبد بن قيمة احداهما الف والاخر الفان ولا مال له غيرهما ان اجازت
 الوصية عتقا جميعا وان لم يجزوا عتقا من الثلث وثلث ماله الف والالف بينهما على قدر
 وصيتهما ثلثا الالف للذي قيمته الفان وبقي في الباقي والثلث للذي قيمته الف وبقي
 في الباقي **والرابع المرسلة** ان المطلقة عن كونها ثلثا او نصفها او نحوها صورها ان
 يوصى لرجل بالعين والاخر بالف وثلث ماله الف ولم تجز الوصية فانه يكون بينهما اثلاثا
 كل واحد منهما يضرب بحسب وصيته لان الوصية في محجها صحيحة لجواز ان يكون له مال
 آخر يخرج هذا قدر القدر من الثلث ووجه فرق الآمات بين الصور الثلاث وبين
 غيرها ان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صرحا كالنصف والثلثين ونحوهما
 والشرع يبطل الوصية في الزايد يكون ذكره لغوا فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف
 ما اذا لم تكن مقدرة حيث لا يكون في العاقبة ما يكون مبطلا للوصية كما اذا اوصى بجزء
 بحسن درهما واقفق ان ماله مائة درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية لا مكان ان يظهر
 له مال فوق المائة واذا لم يكن باطلا بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب **ولو اوصى**
نصيب ابنه بطل لان الوصية بما هو حق الابن لا يصح لغيره **ولو اوصى بمثل** اي
 مثل نصيب ابنه **لا** لا يبطل اذ لا مانع منه **ولو اوصى بسهم او جزء** اي لو قال اوصيت
 بسهم من مالي او جزء منه **له بيتن وان** اي يقال للوارث اعط ما شئت لانه مجهول ولها
 لا يمنع صحة الوصية فالبيان اي الوارث هذا ما اختاره المشايخ بناء على الفرق بان السهم
 كالجزء واما اصل الرواية فيجوز وهو المذكور في الوقاية **ولو اوصى سدس ماله ثم بثلثه**
اجيز له ثلثه اي يكون السدس داخل في الثلث قال صدر الشريعة فان قلت قوله ثلث
 مالي ان كان اخبارا فكاذب وان كان انشاء يجب ان يكون له النصف عند اجازة

الورثة وان كان في السدس اخبارا وفي الثلث انشاء فهذا متع ايضا ورد هذا السؤال ولم
 يجب عنه اقول وبالله التوفيق بخارانه انشاء وانما يجب له النصف عند الاجازة لو كان
 النصف مدلول اللفظ وليس كذلك فان الثلث والسدس في كلامه شايخ وضم الشايخ الى
 الشايخ لا يفيد اذ ياد في المقدار بل يعين الاكثر مقدما كان او مؤخر او هذا قال الجمهور
 في تعليق لان الثلث متضمن للسدس فان التضمين لا يتصور الا في الشايخ وضم السدس
 الشايخ الى الثلث الشايخ لا يفيد زيادة في العدد فلا يتناول الاكثر من الثلث وقاية
 الاجازة انما تظهر فيما يكون متناول اللفظ والا كان بواستثناء الاجازة ويقرب من
 هذا قول اهل العقول ان ضم الكل الى الكل يفيد الجزئية **وفي سدس مالي مكرور السدس**
 يعني اذا قال سدس مالي لم ثم قال في ذلك المجلس او في مجلس اخر سدس مالي لم كان لسدس
 واحد لان المعرفة اعيدت معرفة **وبثلث دراهم او غنم وهلك ثلثاه ما بقى**
 يعني اذا اوصى بثلث دراهم او ثلث غنم فهلك ثلثا كل منهما وبقي ثلثه وهو يخرج من
 ثلث ما بقى من مال الموصي لجمع ما بقى وقال زفر بن ثابت يلقى لان كل واحد منهما مشترك
 بين الورثة والموصي والمشارك يتولى ما تولى منه على الشركة ويبقى ما بقى منه عليها و
 صار كما اذا كانت الشركة اجناسا مختلفة ولنا ان في الجنس الواحد يمكن جمع حق اعدام
 في الواحد ولهذا يجزى فيه الجبر على القسمة واذا امكن جمع حق الموصي له فيما بقى فبقيا
 للوصية على الارث لان الموصي جعل حاجته في هذا المعين مقدمة على حق ورثته بقدر
 الموصي به وكان حق الورثة كالتابع وحق الموصي له كالاصل والاصل في مال استعمل
 على اصل وتبع اذا هلك شيء منه ان يجعل الهاك من التبع كما في مال الزكاة حيث
 يصرف الهاك الى العنق والائتم الى فصاب يلبس ثم وثم **ولو اوصى بثلث رقيقة**
او ثياب مختلفة او دراهم او له الى الموصي لثلث ما بقى لان الظاهر منها التفاوت
 بين افرادها فيكون اجناسا مختلفة فلا يمكن جمع حق اعدام في الواحد **ولو اوصى**
بثلث او له الى الموصي نقد ودين على الغير من جنس الالف هو اي الالف الموصي به
نقد ان خرج اي الالف من ثلث النقد لا مكان ابناء كل ذي حق حقه بلا جنس فصلا
 نقدا

فيصار اليه **والا فثلث النقد وثلث المأخوذ من الدين** يعني كلما خرج شيء من الدين
 اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف لان الموصي له شر يك الوارث وفي تخصيصه بالعين بخس
 في حق الورثة لان العين اولى من الدين **ولو اوصى بثلث لزيد وبكر الميث كان**
لزيد مطلقا اي سواء علم موت بكر او لا لان الميث ليس باهل للوصية فلا يراحم الحي
 الذي هو من اهلها كما اذا اوصى لزيد وحيار وعن ابي يوسف انه اذا علم الموصي موته فلا
 نصف الثلث لان الوصية صحيحة عنده لغيره فلم يرضى للمح في الالف نصف الثلث بخلاف
 ما اذا علم موته لان الوصية ليكره لغيره فكان راضيا بكل الثلث **لزيد كذا اوصى له**
لزيد ولين كان في هذا البيت ولا احد فيه لان الثلث لزيد لان المعدوم لا يحق
 مالا **او اوصى له لزيد ولعقبه** كان الثلث لزيد لان العقب من يعقبه بعد موته
 فيكون معدوما في الحال **اول** اي لزيد **ولولد بكر فمات ولده قبل موت الموصي او له**
ولفقراء ولده او لمن اقترن من ولده وفات شرط عند موت الموصي فالثلث
 كل لزيد في هذه الصور لان المعدوم او الميث لا يحق شيئا فلا يثبت المواجهة لذلك لزيد
 فصار كما اذا اوصى لزيد ولجدار وان قال ثلث مالي **بينهما** اي بين زيد وبكر **ميت**
فنصفه اي نصف الثلث **لزيد** لان مقتضى هذا اللفظ ان يكون لكل منهما نصف
 الثلث **اوصى لزيد مثلا بثلثه وهو الموصي فقوله** اي الموصي **ثلث مالي** اي الموصي
عند موته لان الوصية عقد اختلاف مضاف الى ما بعد الموت ويشت حكمه بعد فشرط
 وجود الملك عند الموت لا قبل وكذا اذا كان له مال فهلك ثم اكتسب **ولو اوصى بثلث**
غنم ولا غنم له او هلك قبل موته بطل الاصل لما ذكرناه ايجاب بعد الموت فيعتبر
 قيامه حينئذ فان هذه الوصية تعلقت بالعين فتبطل بالعين بغوانة عند الموت
 وان لم يكن له غنم فاستفاده ثم مات فالصحيح ان الوصية صحيحة **كذا ابتداء من غنم ولا غنم له**
 فان وصية باطلا لانه لما اضاف الى الغنم علم ان مراده عين الشاة حيث جعل جزاء
 من الغنم **وفي قوله اوصيت ببشاة من مالي** اي قيمتها من مالي لانه لما قال من مالي دل
 على ان غرضه الوصية بالية الشاة **ولو اوصى بثلث مال لامهات اولاده وهن ثلث**
 الثلث

والفقراء والمساكين لهم اي لامهات الاولاد **ثلاثة اجناس** من الثلث **ولهم**
اي للفقراء والمساكين **الباقين** من ثلثة الاجناس بالمناصفة هذا عند
تقديم الثلث على سبعة اسهم ثلثة منها لامهات الاولاد واثنان منها للفقراء واثنان
للمساكين لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع واقله الميراث اثنان والوصية
اثنان الميراث ولهما ان الجمع المحلي باللام يراد به الجنس ويبطل الجمع كقول تعالى
لا تحل لك النساء فراده الواحد فيقسم على خمسة ولهن ثلث منها ولو اوصى بثلثة
لزيد وللغراء نصف بينهما عند ما وعند محمد يقيم الثلث اثلاثا ولو اوصى بمائة
لزيد ومائة لكرار او وصى بها اي بمائة **لزيد وخمسين لكرار ان اشرك اخرهما**
اي قال لا خرا شركت معهما **فل** اي لذلك **الآخر ثلث كل مائة في الاول** لان نصيب
زيد وبكر مساويان فيه وقد اشرك اخر معهما فيكون شريكا لكل منهما فلما اكل
منهما وهو ثلث المائة **ونصف الكل** منها في **الثاني** لان تحقيق المساواة بينهما
غير ممكن لتفاوت المالين ولا بد من العمل بمفهوم لفظ الاشتراك فحملناه على مساواة
لكل واحد منهما كما هو وجه القياس عملا باللفظ بقدر الامكان **وفي له علي دين فصد قوه**
صدق ايا الثلث يعني اذا قال المربي مخاطبا لورثته فلان علي دين فصد قوه
فيما قال صدق فلان ايا الثلث والقياس ان لا يصدق لانه امرهم بخلاف حكم الشرع
وهو تصديق المدعي بلا حجة ولان قوله فلان علي دين اقوال بالمجهول وهو ان كان
صحيحا لكنه لا يحكم به الا بالبيان وقد فات وجه الاحتسان انه سقط على مال بما اوصى
وهو يملك هذا التسليم بقدر الثلث بان يوصيه له ابتداء فيصح تسليمه ايضا
بالاقوال بدني مجهول والموت قد يحتاج ايا ذلك بان يعرف اصل الحق ولا يعرف
قدره فيسمى في كذا رتبة بهذا الطريق فيحصل وصية في حق التقييد وان كان دينيا
في حق المسحق وجعل التقدير فيها ايا الموصي فلها ايضا صدق في الثلث لا الزيادة
فان اوصى بالثلث معه اي مع المقر الاول بلا رجوع عنه **عن** اي الثلث **لها**
اي للمقر والموصي **والباقي** وهو الثلثان **للورثة** لان ميراثهم معلوم وكذا

وكذا الوصايا معلومة وهذا مجهول فلا يوزن المعلوم فيقدم على المعلوم فيقال
اي بعد ما عزل يقال **للكل** من اصحاب الوصايا والورثة **صدقه قوه فيما شئتم وما بقي**
من الثلث فلا يصح الوصايا لا يشاركون فيه صاحب الدين في العزل فائدة اخرى
وهي ان احد الفريقين قد يكون اعرف بقدر هذا الحق وابصر به والاخر اكد والنج
وربما يختلفون في الفضل اذا ادعاه الخصم فاذا عزلنا قلنا علمنا ان في الشركة دينيا
شايعا في كل الشركة فامرو اصحاب الوصايا والورثة ببيان **واذا بينوا شيئا يؤخذ**
اصحاب الثلث بثلث ما اقر والباق لهم ويؤخذ الورثة بثلثي ما اقر وانه ينفذ
اقوال كل فريق في قدر حقه **ويختلف كل** اي كل فريق منهم **على العلم في دعوى الزيادة**
اي اذا ادعى المقر زيادة على ذلك لانه تخليف على ما جرى بينه وبين غيره **وفي بالف**
لوارث واجنبي لم يصفه وخاب الوارث يعني اذا اوصى لوارثه ولا جني فلا جني
نصف الوصية وتبطل وصية الوارث لانه اوصى بما يملك الا بصا به وبما لا يملك صح
في الاول لا الثاني **وفي الحى والميت الكل للحى** لان الميت ليس باهل الوصية فلا يصح
من احما فيكون الكل للحى والوارث من اهلها ولهذا يصح تاجازة الوارث لكنه حرم
لعارض وبثلاثة اثواب متفاوتة **بكل رجل ان ضاع ثوب ولم يدري اى هو**
الورثة تقول لكل ثوب حقك بطلت يعني اذا كان له اثواب جيد وردى ووسط
فاوصى بكل واحد لرجل وضاع ثوب ولا يدري ايها هو والورثة تقول لكل واحد
منهم الثوب **الثوب** الذي هو حقك قد ضاع وكان المسحق مجهولا وجهاته تمنع
صحة القضاء وتحصيل المقصود فتبطل الوصية كما اذا اوصى لاحد هذين الرجلين
الا ان يسم الورثة الثوبين الباقيين **وان سلموا الباقيين** زال المانع وهو
الجهل وصحت الوصية **اخذوا الجيد ثلثي الجيد وذو الردى ثلثي الردى وذو**
الوسط ثلث الكل من الجيد والردى لان الثوبين انما يقسمان بين الثلاثة على هذا
الوجه وهو ان ياخذ كل واحد منهم ثلثي الثوب وانما تعين حق صاحب الجيد في
الجيد اذ لا حق له في الردى يبين ويحتمل ان يكون حقه في الجيد بان يكون هو الجيد الا صلى

ويحتمل ان يكون حقه في الضايح بان يكون هو الاجود وكان تنفيذ وصيته من
 محل يحتمل ان يكون حقه اولى وانما يتعين حق صاحب الردي في الردي اذ لا حق له
 في الجيد يتعين ويحتمل ان يكون حقه في الردي بان يكون هو في الردي الاصلي ويحتمل ان
 يكون حقه في الضايح بان يكون هو الارداء فكان تنفيذ وصيته من محل يكون حقه
 اولى وانما يتعين حق الاخر في ثلث كل من التوطين لان صاحب الجيد لما اخذ ثلثي الجيد
 وصاحب الردي ثلثي الردي لم يبق الا ثلث لكل واحد منهما فقد تعين حقه في ذلك ضرورة
 كذا في الكافي **وبيت معين من دار مشتركة قسم فان اصاب** اي البيت المعين
الموصى فهو للموصى له والاى وان لم يصبه فله قدره يعني اذا كان دار بين رجلين
 فامضى احداهما لرجل بيت منها بعينه فانها تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصى
 فهو للموصى له عندهما وعند غيره نصفه للموصى له وان وقع في نصيب الاخر فللموصى له
 مثل ذراع البيت فيما اصاب عندهما وعند غيره مثل ذراع نصف البيت **كذلك الاقوار**
 يعني اذا كان مكان الوصية اقوار فالحكم كذلك قبل بالاجماع وقبل فيه خلاف محمد
وبالف معين من مال زيد له الاجازة بعد موت الموصى والمنع بعد ما يعني اذا
 اوصى من مال رجل لآخر بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصى فان دفعه اليه
 جازوله ان يمنح لانه تبرع بالغير فيتوقف على اجازته فاذا اجاز كان متبرعا
 منه ايضا ولا ان يمنح من التبرع لانه لم يتم بعد فاشبه الرهب قبل التسليم بخلاف
 ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث واجازت الورثة لان الوصية في مخرجها صحيحة
 لمصادقها ملك نفسه والامتناع حق الورثة فاذا اجازوا سقط حقهم فيمنع
 من جهة الموصى **اقرا احد الاثنين بعد القسمة بوصية ابيه دفع ثلث نصيبه لانه**
 اقر له بثلث شايخ في التركة وهو في ايديهما فيكون مقرا بثلث ما فيه بخلاف ما اذا
 اقراهما بدين لغيره لان الدين مقدم على الميراث فيكون مقرا بثلثه فيقدم عليه
 اما الموصى له بالثلث فشرط الوارث فلا يلزم له شيء الا ان يسلّم للورثة مثله **ولدت**
الموصى بها لزيد بعد موت الموصى وقبل القسمة وقبل الموصى له فيها مال اخر جا

فيمنع

ان خرجا من الثلث والاخذ الثلث منها ثم يعني اذا اوصى لرجل بامية فولدت
 بعد موت الموصى ولدا قبل القسمة وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فاما للموصى له لان الام
 دخلت في الوصية اصالة والولد تبعاً لا اتصال بالام واذا ولدت ولدا قبل القسمة
 والتركة قبلها بمسافة على حكم ملك الميت بدليل ان ينفذ وصاياه منه ويقضى ديونه
 دخل في الوصية كانه اوجب فيها الوصية وكانا للموصى له وان لم يخرج من الثلث
 ينفذ وصيته او لا من الام ثم من الولد اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموصى
 له **ولو ولدت بعد ما** اي بعد القول وبعد القسمة **فهو للموصى له** لان التركة ما
 بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميت فحدثت الزيادة على حالص ملك الموصى له ولو ولدت
بعد القول وقبلها اي القسمة ذكر القدر الذي لا يكون موضع به ولا يعتبر خروج
 من الثلث وكان للموصى له من جميع المال كالوولدت بعد القسمة ومشاخا قالوا
 يصير موصى به حقه بعينه خروجه من الثلث كالوولدت قبل القول ولو ولدت **قبل**
موت الموصى له يدخل تحت الوصية **بل بقي على حكم ملك** اي ملك الميت لانه لم يدخل
 تحت الوصية قصدا ولا سراية واكتب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي **باب**
العق في الموصى الاعتاق في المرض من انواع الوصية لكن لما كان له احكام مجزئة
 مخصوصة افرد به باب على حدة واخره عن صريح الوصية لان الصريح هو الاصل
المعتبر حال العقد في تصرف الاشياء فيه معنى التبرع احترار عن تصرف اخبار
 فانه اذا اقر بالدين في المرض نفذ من كل المال وكذا النكاح فيه مهر المثل نفذ من كل المال
ولو كان ذلك التصرف الاشياء في الصحة في اي يعتبر من كل ماله والا فثلاثة
 بخلاف الاخبار وما ليس بتبرع فانه ليس كذلك **والمعتبر حال الموت في الاضافة**
اليه فيكون ذلك التصرف الاشياء من ثلثه مطلقا اي سواء كان في الصحة او المرض
 بعد ان كان مضافا الى الموت اذ مات لوجود المضاف اليه **ومرض صح منه كالصحة**
 لان حق الوارث او الغريم انما يتعلق بماله في مرض الموت وبالبشرى ظهر انه ليس كذلك
 واعتاقه اي المويضي **ومحابة وصية وضمان من الثلث** لانها في حكم الوصية لكونها

يعني قيمته
 انما هو بوجه

ت

وهذا من الاخبار

في المرض **فان حابا واعتق** فهي اى الحيازة **احق** من العتق **وبها** اى الحيازة والعتق
في عكس اى اذا اعتق فحيا **باسواء** صورة الحيازة ثم الاعناق ما اذا باع عبدا قيمة ما يتان
بماية ثم اعتق عبدا قيمة ماية ولا مال له سواهما يصرف الثلث اى الحيازة وبسعي العبد
في كل قيمة وصورة العكس اعتق العبد الذي قيمة ماية ثم باع الذي قيمة مايتان بماية
يقسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين فالعبد المعتق يعتق نصفه تجانا ويسعى في
نصف قيمته وصاحب الحيازة ياخذ العبد الآخر بماية وحسين **وعندهما عتق اولى**
فيهما اذ لا يلحقه الفسخ ولان الحيازة اقوى لانه في ضمن عقد المعاوضة لكن اذا وجد
العتق اولا وهو لا يحتمل الرفع بزاج الحيازة **ففي عتق بين الحيازة نصف**
من الثلث لا اولى من الحيازة **ونصف للآخرين** يعنى العتق والحيازة الثانية لان
العتق يتقدم عليها فيستويان **وفي عكس** يعنى اذا اعتق ثم حابا ثم اعتق **لها** اى الحيازة
نصف ولها اى للعتقين **نصف** يعنى بقسم الثلث بين العتق الاول والحيازة و
ما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني **تبطل** اى الوصية **بعق عبده**
ان جنى بعد موته فرفع يعنى اذا اوصى بعق عبده ثم مات فجنى العبد جنابة ودفع
بها بطلت الوصية لان الدفع قد صح لان حق ولى الجنابة مقدم على حق الموصى وحق
الموصى له لانه يتلقى الملك من جهة الا ان ملكه فيه باق وانما يزول بالدفع فاذا خرج به
عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باعه الموصى او واره بعد موته بان ظهر على الميت دين
وقد اوصى بعق العبد وبيع العبد بدينه **وان فدى** لانه ان فدىه الورثة كان
كان العبد في مالهم لانهم هم الذين التزموه وجازت الوصية لان العبد لم يخرج عن الجنابة
بالفداء لانه لم يخرج من الوصية **اوصى لزيد بثلث ماله وتوك عبدا فادعى زيد عتق**
في صحة والوارث في مرضه يعنى اذا اوصى رجل له وارث لزيد بثلث ماله وتوك عبدا
فاقرب كل من الوارث وزيد انه اعتقه لكن ادعى زيد اعتاقه في صحة لانه يكون وصية بعتق
من الثلث وادعى الوارث اعتاقه في مرضه ليكون وصية **صدق الوارث وحرم زيد**
لان الموصى له يدعى اخفاقا ثلث ما بقى من التركة بعد العتق لان الاعناق في الصحة ليس بوصية

بوصية ولهذا يستغنى عن جميع المال والوارث بنكوه لان مدعاه العتق في المرض وهو وصية
ايضا لكنه مقدم على الوصية بثلث المال وكان منكرا والقول المنكر هو **اليمن الا ان**
بفضل من ثلثه شئ على قيمة العبد اذ لا مزاج **اقتصر** اى زيد على **دعواه** اى ان الاعناق
في الصحة ولا مال لان الثابت بالبيعة كالنكاح عيانا وهو خصم في اقامتها بالاثبات حقه
ادعى زيد دينه على ميت وادعى عبده اعتاقه في صحة وصدقها وارثه سعى العبد
في قيمته ويدفع اى تلك القيمة **الى الغريم** وقال لا يعتق ولا يسعى في شئ لان العتق
والدين ظهران معا بتصدق الوارث في كلام واحد فصار كأنها ثبتا بالبيعة ومن
اعتق عبدا في صحة مات وعليه دين لم يسع العبد له في شئ فهذا مثله ولان الاقرار
بالدين اقوى ولهذا يعتبر من كل المال في جميع الاحوال وهو ليس بوصية من المريض
والاقرار بالعتق في المرض بمنزلة الوصية حتى اعتبر من الثلث والا قوى يدفع الادنى
فقتضاه ان يبطل العتق اصلا لكنه بعد الوقوع لا يحتمل الانتقاض فقتضاه معنى
ياجب السعاية مات وتوك ابنا والى دفعه فقال رجل لى عليه الف درهم
وقال رجل آخر الالف المتروك وديعة لى وصدقها الابن قبل الوديعة عنده
اقوى وعندهما سواء هذا مختار صاحب الهداية وقيل الالف بينهما نصفان عنده
وعندهما الوديعة اولى هذا مختار صاحب الكافي **باب الوصية للاقارب وغيرهم**
اقاربهم هذا وما عطف عليه مبتدأ خبره قوله الاقارب محرمات فضاعدا واقرباؤه وذووا
اقربته وذووا النسب محرمات فضاعدا من ذوى رحم الاقرب فالاقرب
يعنى لو اوصى بواحد مما ذكر فمضى عنده اى حصة الاقرب فالاقرب من كل ذى رحم محرم
منه سوى الوالدين والولد اذ لا يطلق عليهما اسم القريب ومن سمي والده قريبا كان
عاقلا لان القريب في العرف من يتقرب اليه بواسطة غيره وتقرب الوالد والولد
بنفسهما لا بغيرهما ويدخل فيه الجد والجدة وولد الولد في ظاهر الرواية لما ذكرنا
اعبر الاقرب لان الوصية اخت الميراث وهي تعتبر في الميراث فكذا فيها والجمع المذكور
في الميراث اثنان فكذا في الوصية وانما اعتبر المحرمية لان المقصود من الوصية صلاحه

ثم الفضل ثم العاقر ثم البطن ثم العجز كذا في الصحاح **في تناول الالانات ومولى العتاقة**
والموالة وحلفائهم اذ ليس المراد بها اعيانها بل مجرد الانتساب كبنى ادم ولهذا قيل
فيه مولى العتاقة والموالة وحلفائهم **اوصى من لم يعتقدون ومعتقون بطلت**
لان المولى لفظ مشترك بين معنيين احدهما مولى العتاقة والاخر منع عليه فلا يستعملها
لفظ واحد في موضع الاثبات بخلاف ما اذا حلف لا يكلم مولى فلان حيث تناول الالانات
والاستفلال لانه مقام النفي والاتنافية فيه **الا ان يبين في حصة** قال في الكافي فوجب
الوقف حتى يقوم البيان ولم يوجد فبطل ضرورة **ويدخل فيه** اي في المولى من اعتقه
في صحة وفي مرضه لتناول اللفظ اياهم **لا بد برونه وامهات اولاده** لا يعتقهم يحصل
بعد الموت والوصية تضاعف ايا حال الموت فلا بد من تحقيق الالم قبله وعن ابي يوسف
انهم يدخلون لان سبيل الاحتقاق لازم في حقهم فيطلق اسم المولى عليهم **باب الوصية**
بالخدمة والسكنى والتمتع مع الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معينة
وابدا لان المنافع يصح تملكها في حال الحيوة بيد او بدونه فكذا بعد المات في حصة
كافة الاعيان ويكون محبوسا على ملكه في حق المنفعة حتى تملكها الموصي له على ملك
الموصي كما يستوفى الموقوف عليه منافع الوقف على حكم ملك الوقف ويحوز موقفا
ومؤبدا كما في العارية فانها تملك على اصلنا بخلاف الميراث فانه خلافة فيما يملك المورث
وهو عين يبقى والمنفعة عرض لا تبقى حتى ان الموصي له بالخدمة اذا مات لا يورث
عنه **وبطلت** اي صحى الوصية بغير عبده وغلة دار لانها بدل المنفعة فاحذت حكمها
فان حرجت رقبتهما اي رقبته العبد والدار **سلت اليه** اي الموصي له **لها** اي للوصية
لان حق الموصي له في الثلث لا تراحم الورثة **والا** اي وان لم يخرج رقبتهما من الثلث **بها** اي
العبد اي يخدم الورثة يومين والموصي له يوما لان حقه في الثلث وحقهم في الثلثين
كافة الوصية بالعين ولا يمكن قسمه العبد اجزاء لانه لا يخرج فيصيرنا الى المهاداة ابقاء
للحقين **ويقسم الدار اثلاثا** يعني اذا اوصى بسكنى الدار ولم تكن يخرج من الثلث فيقسم
عين الدار اثلاثا للانتفاء لامكان القسمة بالاجزاء وهو اعدل للتسوية بينهما زمانا واذانا

وذا نانا وفي المهاداة تقديم احداهما زمانا **او مهاداة** اقسام الدار مهاداة من حيث الزمان
لان الحق لهما الا ان الاول اولى **وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها** اي الدار
وعن ابي يوسف ان لم ذلك لانه خالص ملكهم وجه الظاهر ان حق الموصي له ثابت
في سكنى جميع الدار بان يظهر للميت مال آخر وكذا الحق المزاحمة فيما ايديهم لو خرب ما في
يده والبيع يتضمن ابطال ذلك فتقواعنه **وتبطل** اي الوصية **بموت** اي موت الموصي له
في حصة موصيه لما تقر ان ايجاب الوصية يكون بعد الموت فاذا مات الموصي
لم يصح الايجاب كما لا يصح ايجاب البائع للمستوى بعد موته **وبعد موته** اي موت
الموصي له **يعود** اي الموصي له الى الورثة لان الموصي اوجب الحق للموصي له يستوفى المنافع
على حكم ملكه فلو انتقل الى وارث الموصي له احتقها ابتداء من ملك الموصي له رضاه وهو
غير جائز **وليس للموصي له بالخدمة والسكنى ان يواجر العبد او الدار** لان المنفعة ليست
بالعاصلة او في تملكها بالمال احداث صفة المانية فيها تحقيقا للمساواة في عقد
المعاوضة فانما ثبت هذه الولاية لمن يملكها بتعاين ملك الرقبة او لمن يملكها بعقد المعاوضة
حتى يكون مملكا لها بالصفة التي يملكها بها اما اذا تملكها مقصودة بغير عوض ثم ملكها
بعوض كان مملكا اكثر مما يملكه معن وهو لا يجوز **والوصي له بالخدمة استخدام**
اي العبد **او سكناء** اي الدار **في الاصح** لانه اوصى له بالخدمة وهو رابع او دنا يورث
هذا استيفاء المنفعة نفسها ولا شك انهما متغايران ويتفاوتان في حق الورثة فانه
لو ظهر دين يملكهم اداؤه من الخدمة باسترادله منه بعد استقلالها بخلاف ما اذا استوفى
المنافع نفسها **ولا ان يخرج العبد من البلدة الا ان يكون هو واهله في غير**
في حصة للخدمة ان خرج من الثلث لان الوصية تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصي
فاذا كان الموصي له واهله في موضع آخر مقصوده ان يجعل العبد اياهم لخدمتهم واذا
كان في موضع مقصوده ان يملكه من خدمته العبد من غير ان يلزمه مشقة السفر فلا يكون
له ان يخرج من بلده **والا** اي وان لم يخرج من الثلث **فلا** اي لا يخرج العبد للخدمة **الا**
الا باذن الورثة بقاء حقهم فيه **اوصى لرجل بخدمته عبده سنة ولاخر بخدمته**

سنتين ولم يجزوا اي الورثة خدمهم اي العبد الورثة سنة ايام وخدم الموصي
لها ثلاثة ايام يوما لصاحب السنة ويومان لصاحب السنتين حتى يمضي
سنتين لان عين العبد لا تقسم فيقسم بالنهاية زمانا يوفيه الحق لهم او
صلى هذا العبد لفلان ويجزى من آخر وهو يخرج من الثلث صح اي الايضه لانه
اوجب لكل منهما شيئا معلوما وما اوجب لكل منهما محتمل الوصية بانفراده فلا يتحقق
بينهما مشاركة فيما اوجب لكل منهما ثم اذا صحت الوصية لصاحب الخدمة فلو لم يوص
في الرقبة بشئ لصارت الرقبة ميراثا للورثة مع كون الخدمة للموصي له فكذا اذا وصى
بالرقبة لانسان آخر لان الوصية كالملوثة فيكون الملك يثبت بعد الموت واوصى
لرجل ثمرة بستان فمات اي الموصي وفيه ثمرة يكون له اي للموصي له هذه الثمرة
فقط لا ما يحدث بعده وان ضم الالموصي ابا ان قال ثمرة بستان في ابداء فلا معها
اي مع ثمرة الاولى ما يحدث بعده مطلقا كما في غلة بستانه يعني اذا اوصى بغير
بستانه فلا الغلة القابضة وغلة فيما يستقبل وان لم يقل ابداء والفرق ان الثمرة اسم
للموجود عرفا فلا يتناول المعدوم الا بدلالة زائدة كالتنصيص على الابدال لانه لا يتأبد
الا بتناول المعدوم والمعدوم مما يذكر وان لم يكن شيئا واما الغلة فيتناول الموجود
وما هو بغيره الوجود مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان بالكل من غلة ارضه او
داره فاذا اطلقت يتناولها بلا توقف على دلالة اخرى بخلاف الثمرة اذا اطلقت
حيث لا يراد بها الا الموجود فلها يقتصر الصرف عند دليل زائد واوصى بصوف غنمه
وولدها ولبنها لماله وقت موته ضم ابداء ولا يعني اذا اوصى بصوف غنمه او
باولادها او لبنها ثم مات فلما في بطونها من الولد وما في فروعها من اللبن وما على
ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال ابداء او لم يقل لانه ايجاب عند الموت
فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ بخلاف ما تقدم والفرق ان القياس ياتي بملك المعدوم
الا ان في الثمرة والغلة المعدوم جاء الشرع بورد العقد عليها كالمعاملة والاجارة
فاقتضى ذلك جوازها في الوصية بطريق الاولى لان ياربها اوسع واما الولد المعدوم والصوف

فيه ما

والصوف واللبن فلا يجوز ايراد العقد عليها اصلا ولا يستحق بمقتضاها الا بدخل تحت
الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاتها بمقتضى البيع متعاقبا بمقتضى الخلع
مقصودا فكذا بالوصية اوصى بحمل داره مسجد او لم يخرج من الثلث واجازوا
اي الورثة بحمل مسجد ان رعاية الجانب الوارث والوصية واوصى بظهر مركبة في
سبيل الله تعالى بطلت اي الوصية عند اي حصة لان وقف المنقول غير جائز
عند فكذا الوصية وعند ما يجوز اوصى بشئ للمسيح لم يجز الا ان يقول يتفق عليه
لانه ليس باهل للملك والوصية تملك وذكر الفقهاء بمنزلة الوقف على مصالحه وعند ما
يجوز لانه يحمل على الامر بالصرف ايا مصالحه تصحيجي الكلام قال اوصيت بثلاثي لفلان
او فلان بطلت عند اي حصة لجها له الموصي له في ثلث الورثة فايها ما شاء
كما لو قال لفلان او لفلان على الثلث اعطوا لقيامهم مقامهم به فصل وصايا الذي
على اربعة اوجه لانها اما بعصية عندنا وعندهم كالمغنيات والناجيات
فصح لو كانت لقوم معينين تملك من الثلث فانهم لما تعينوا اجاز عليهم و
الا اي وان لم يكونوا معينين فلا اي لا يصح اصلا اما تملك فلان التملك للجمهور
لا يصح واما قرينة فلا انها معصية عند الكل فكيف يصح قرينة واما بعصية عندهم
وقرينة عندك جعل داره مسجدا او الاسراج في المساجد فلا يصح اعتبار الاعتقاد
لانا نعمل معهم بديانتهم الا ان يكون لقوم باعبارهم فحينئذ تصح تملكها منهم وذكر الجهة
مشهورة واما بقرينة عندنا وعندهم كجعل ثلثة الفقراء او اعترف الرقبة او الا
في بيت المقدس فيصح اتفاقا لان الديانة متفقة من الكل واما بقرينة عندهم ومعصية
عندنا كجعل داره بيعة لليهود او كنيسة للنصارى او بيت نار للمجوس فيصح مطلقا
اي سواء عين قوما او لا وعند ما لا اي لا يصح الا ان يوصى لمعينين لهما انة وصية
بالمعصية وفي تنفيذها تقرير المعصية والسبيل في المعصية ردع لا تنفيذ ولا ان المعصية
ديانتهم في حقهم لانا امرنا بان يتركهم وما يدنيون وصي قرينة عندهم فصح وتورث
اي البيعة والكنيسة والبيت النار ان صنعت في الصحى اي اذا صنعت يهودي

لان المانع من الجواز تعلق
حقهم فاذا اجازوا زال
المانع وان لم يجزوا
جعل ثلثها مسجدا صح
وعند اي يوسف لهما
ان يطلعا على اخذ الثلث
كما لو قال لفلان او لفلان
على الف صح صح

فصل

بيت

او نفي كنية او محو بيت ناري في صحة ثم مات فهو ميراث لان هذا بمنزلة الوقف
عند ابي حنيفة والوقف عنده يورث ولا يلزم ما لم يستحل فكذا هذا واما عند ابي حنيفة
معصية فلا تصح **ودونهم** اي من يتبع هوى نفسه ميلا الى البدع **ان الكفر** اي
حكم بكفره كطائفة منهم يقولون لعلي رضي الله عنه **الاكبر فكلما لم يرد** اي فيكون
على الخلاف المعروف في تصرفاته بين الامام وصاحبه وفي المرتبة الاصح انه تصح و
صاها لانها تبقى على الردة بخلاف المرتبة لانه يقتل او يسلم **والا** اي وان لم يكفر **فما**
فكالمسلم في وصاياه لانا امرنا باتباع الاحكام على الظاهر **تنبيه** لما كان منها ما
مهم ففهم مما سبق ضمنا وكان مما يجب حفظها والاهتمام بها احالة لكثرة وقوعها
وعقل كثر من الناس عنها اوردها منها وصدرها بالتنبيه اشارة الى ما ذكره **الوصية**
المطلقة بان يقول مثله هذا القدر من مالي او ثلث مالي وصية او وصيت بهذا
القدر من مالي او ثلث مالي **لايجل للغير** لانها صفة وصي على الغني حرام **وان**
وصية **عمت** بان يقول الموصي يا كل من هذا الفقير منها الفقير والغني لان الكل الغني من
الوصية لا يصح الا بطريق التملك والتمليك لا يصح للمعتدين والغني لا يعين ولا يصح
واذا حصصت اي الوصية **بغني** بان يقول مثله هذا القدر من مالي او وصية لزيد
وهو غني او بغير **اغنياء محصورين حلت لهم** لصحة التملك لهم لتعظيم كذا
الحال في الوقف يعني ان الوقف المطلق يخص بالفقراء لايجل للغير وان عم واذا خص
بغني معين او بغير محصورين اغنياء حل لهم ويملكون منافعة لا عينه حتى اذا استوا
يتقرر عينه في ملك الواقف او ورثته واذا ما توايكون للفقراء **الباب الثاني**
في الابصاء يعني جعل الغير وصيا او وصي **لازيد** اي جعل وصيا وقبل عنده **جاز**
فان رده عنده ردة لانه متبرع في ذلك فان شاء دام عليه وان شاء رجع اذ ليس للموصي
ولاية الزام التصرف على الغير وليس في الرجوع تعريض او يمكنه ان يوصي غيره **والا** اي و
وان لم يرده عنده سواء رده عنده او بعد مائة **فلا** اي لا يورث لانه لا قبل في وجهه اعتمد
الموصي على قوله فلم يوص اي غيره فلو جوز نارد في حيوة او بعد مائة لصار الميت مغفورا

تنبيه

باب

مغفرا وذلك باطل **وان سكت** اي لم تقبل ولم يرد **فما الموصي فله ردة وقبول لانه**
متبرع في التصرف للغير فلا يلزم ذلك بلا قبول كالكال ولا تغير بينهما لان الموصي هو الذي
اغتر به حيث لم يتعرف عن حاله انه تقبل الوصاية او لا **وان ردة ثم قبل صح الا اذا انقذت**
اي الموصي اليه ان لم تقبل حتى مات الموصي ثم قال لا قبل ثم قال قبل صح ان لم يكن القاض
اخرجه حين قال لا قبل لان الابصاء لا يبطل بمجرد قوله لا قبل لان في ابطاله ضرر بالميت
والضرر واجب الدفع فان كان القاض اخرجه عن الابصاء حين قال لا قبل فاذا قبل
بعده لا يصح لان اخرجه قد صح لانه موضح الاجتهاد اذ الرد صحيح عند زفر **ولزم** اي
الابصاء **يبسح شئ من التركة وان جهل** اي الوصي **ب** اي يكون وصيا لوجود دليل القبول
اذ المقصود به هو التعرف وهو معتبر بعد الموت لان او ان ولاية بعده وينفذ البيع
لصدوره عن الوصي وان لم يعلم كونه وصيا بخلاف ما لو وكل رجل بالبيع فباع شيئا
من متاعه وهو لا يعلم وكالته حيث لا ينفذ لان الابصاء اثبات خلافة لشعبية او
انقطاع ولاية واذا كان استخلاف فاصح بغير علم كالوارثة فاما التوكيل فاثبات
الولاية وليس بالتخلاف لثبوت في حال قيام الموكل فلا يصح بغير علم من يثبت عليه كاثبات
الملك بطريق البيع والهبة **واوصى الى عبد لغيره او كافرا او فاسقا بذكر القاصي**
بغيره هذا اللفظ يشير الى صحة الوصية لان الاخراج المفهوم من التبدل انما يكون
بعد ثبوت الابصاء وذكر مجرد في الاصل ان الوصية باطله قبل معناه يستبطل في جميع هذه
الصور وقبل في العبد معناه باطل لعدم ولاية وعدم استبداده وفي غيره يستبطل و
قبل في الكافر باطل ايضا لانه لا ولاية على المسلم ووجه الصحة ثم الاخراج ان الابصاء الى
الغير انما يجوز شرعا ليم به نظر الموصي لنفسه ولا ولاؤه وبالا بصاء اي هو لا لا يتم معنى
النظر وان وجب اصل النظر لكون العبد اهلا للتصرف ليس بمولى عليه من جهة من يتصرف
عليه وكون الفاسق من اهل الولاية والخلافة ارثا ونصفا حتى لو تصرف فنقد
نصفه ولثبوت ولاية الكافر في الجملة حتى نفذ شراره عبدا مسلما ولكن يجزى على بيعه
انما قال لا يتم معنى النظر لتوقف ولاية العبد على اجازة سيده ويكفي من الحجر بعد ما و

وشتغال بمجدة المولى فيتوسع التقصير في استيفاء حقوق الميت وتوسع الحياة من الكفاية
للمعاداة الدينية ومن الفاسق لفسقه فيخرج القاض من الوصاية ويجعل مكانه و
صيا آخر تبعا للنظر **واوصى المعبود في لورثة صفار** حتى لو كان فيهم كبير لم يصح
عنده وعندهما لا يصح مطلقا لان فيه اثبات الولاية للملوك على المالك وهو قلب المملوك
وله انه اوصى ايا من هو احد فيصح كالمال ووصى ايا مكاتب نفسه او مكاتب غيره وهذا
لان مكلف مستند بالتصرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصفار وان كانوا املاكا لكن
لما قام لهم ايقون مقام نفسه صار مستندا بالتصرف مثل بلا ولاية لهم عليه بخلاف عبد
الغير فانه مولى عليه وبخلاف ما اذا كان فيهم كبير لانه يسبح نصيبه او ينفذ فيخرج الوصي
عن الاداء بحقه فامتنع الجواز **واوصى ايا خارج عن القيام بها** اي بالوصاية لم يعزل
القاضي بل ضم اليه غيره لان في الضم رعاية الحقين حق الموصى وحق الورثة فان تكبد
النظر يحصل به لان النظر يتم باعانة غيره ولو شكى الوصي اليه ذلك فلا يجيبه حتى
يعرف ذلك حقيقة لان الشاكي قد يكون كاذبا تخفقا على نفسه ولو ظهر للقاضي
بحجته اصلا استبدل به غيره رعاية للنظر من الجانبين **ويبقى على الوصاية امين بقدر**
اي لا يجوز للقاضي اخراجه لانه ان اختار غيره لكان دونه لانه مختار الميت الا ترى انه
يقدم على الميت مع كمال شفقة فلان يقدم على غيره احق **واوصى الى اثنين**
لا ينفرد احدهما بالتصرف بدون الآخر ولو وصليه اي ولو كان ايضا واه الى كل منهما
بالانفراد عند ابي حنيفة وبخلافه اشياء سبقت وقال ابو يوسف يتصرف كل
في الجميع لان الايصاء من باب الولاية وصي اذا ثبت للاثنتين شرعا ثبت لكل واحد كمال
على الانفراد كالاخوين في ولاية الانكاح فكذا اذا ثبت شرطا فان الولاية لا تتحد
البحر في كونها عبارة عن القدرة الشرعية والقدرة لا تتحد ولهما ان الموصي انما رضي
بوايهما لاراي احدهما والفرق بين بينهما بخلاف الاخوين في الانكاح لان السبب في الاختار
وهي قابلية كل منهما على الكمال والاسباب الايصاء وهو اليها لاي لكل منهما ثم استثنى من قوله
لا ينفرد احدهما بقوله **الاشارة كقوله او يتجزئه** فانه لا يستثنى على الولاية ورعا يكون احدهما

هشام

احدهما غائبا في اشتراط اجتماعهما فساد الميت ولو فعل عند الضرورة جيرانه جاز
والخصوصية في حقوقه لانها لا يجتمعان عليه عادة ولو اجتمع لم يتكلم الا احدهما غائبا
وبشراء حاجة الطفل لان في تأخير خوف خوف الضرر **والايتهاب له** اي
قبول الرهبة للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا انكر الامم وظهر من في عيال **واي**
واعناق عبد معين ورثة وديعة وتنفيذ وصية معينين لعدم الاحتياج اليه
الرأي **وبيع ما يخاف تلفه وجمع اموال ضايعة** لان فيه ضرورة **وان مات**
احدهما فان اوصى الى الحي او الى آخر فله اي لمن اوصى اليه الوصي سواء كان الحي
او آخر **التصرف في التركة وحده** ولا يحتاج اليه نصب القاض وصيا **والا اوان**
لم يوص الوصي ضم الى القاض **اليه غيره** لان الموصي قصد ان يخلفه وصيا متقرا فان
في حقوقه وامكن تحقيقة بنصب وصي آخر **نصب القاض وصيا امينا** كافيا لم ينفرد
بغزله لانه اشتغال بما لا يفيد الا ان لا يكون **عذلا فيعزل** وينصب عدلا ولو عدلا
غير كاف ضم اليه كافيا **وبغزله** وقبل قائل السرقندي في مجموعة **وبغزله**
ايضا اي بغزله القاض **العدل المكاف** واستبعد استبعده ظهير الدين المورغاني بانه
مقدم على القاض لانه مختار الميت فاذا انفرد وصي الميت وان كان عدلا كافيا فكيف
وصي القاض **وصي الوصي وصي لهما** يعني اذا مات الوصي واوصى ايا آخر فهو وصيه في تركته
وتركة الميت الا ان الوصي يتصرف بولاية مستقلة اليه فيملك الايصاء ايا غيره كالجد
وقسمه اي قسم الوصي نائب عن **ورثة غيب مع الموصي** يعني اذا مات
رجل له ورثة غيب واوصى ايا زيد وكبر مبلغ جاز لزيد الوصي ان يقسم تركته بين
ورثة الغيب وبين بكر الموصي له بان ياخذ حق الورثة ويسلم الباقي ايا الموصي له
لان الوارث خليفة الميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه به ويصير مغرورا بشراء المورث حتى
يكون الولد حرا والوصي خليفة الميت ايضا فيكون خصما للوارث اذا كان غائبا فصحت
قسمته عليه **فلا يجمعون** اي الورثة عليه اي الموصي له **ان ضاع قطعه** اي حقة
الورثة **مع** اي مع الوصي لان الهلاك بعد تمام القسمة يكون على من وقع الهلاك في

في قسمة وقسمه الى الوصي على الموصي له الغائب معهم اي مع الورثة لا اي لا يحج
لان الموصي له ليس خليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جديده لا يورث بعيب
ولا يورث عليه ولا يصير مفرورا بشراء الموصي فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته **فيرجع**
الى الموصي له ان ضاع قسطه مع الوصي **بثلث ما بقي** لانه شريك الوارث في ثلث ما تولى
من المال المشترك على الشراكة ويبقى ما بقي عليها **وللقاض قسمة ما واخذ قسطه** اي يجوز
للقاض ان يقسم التركة عن الموصي له الغائب مع الورثة واخذ قسط الموصي له لان القاض
نصيب ناظر الاستحالة الموقوفة والغيب ومن النظر افراز قسط الغائب وقبضه فنقد
ذلك وصح حتى لو حضر الغائب وقد ضاع المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل **ما لهم**
اي الوصي مع الورثة في الورثة **في الوصية يحج** واخذ الوصي المال **فهلك المال في يده او يد**
من يحج عن الموصي **بثلث ما بقي** من التركة لان العسمة لا تزداد اهلها بل المقصود ما
وهو تادئة الحج فلم يعتبر دونه فصار كما اذا هلك قبل العسمة **صح بيعه** اي الوصي
بعد من التركة بغيبته الغرماء لان الوصي قائم مقام الموصي ولو تولاها حيا بقية
بنفسه بغيبته جاز وان كان مريض موته فكذا من قام مقامه وسره ان حق
الغرماء تعلق بالمالية لا بالصورة وهي باقية ببقاء الثمن **باع** اي الوصي **ما اوصى**
بيعه وتصدق بثمنه **فاسحق** اي المبيع **بعد ان هلك ثمنه معه** اي مع الوصي
ضمن اي الوصي لانه العاقد فيكون العهدة عليه وهذه عهدة لان المشتري منه ما
رضي ببدل الثمن الا لیس له العبد ولم يسل فقد اخذ الوصي البايع مال الغير بلا رضاه
فيجب عليه رده **ورجع في التركة** لانه عامل له فيرجع عليه كالوكيل **كوصي باع حصه**
الصغير وهلك ثمنه معه اي مع الوصي **فاسحق** اي العبد **فانه** اي الوصي يرجع
في ماله اي مال الصغير لانه عامل له **وهو** اي الصغير يرجع على الورثة بحصته
لانتقاض القسمة باسحقاق ما اصابه **وله** اي الوصي ان يسافر بالالصغير ويرجع
مضاربة وبضاعة ويوكل ببيع وشراء واستجار ويودع ماله ويكاتب قسمة
ويزوج امته لاقته ويوهن ماله بدينه وبدين نفسه فلو هلك ضمن قدر المولى

المولى من دينه وله ان يعمل بمضاربة وينبغي ان يشهد عليه ابتداء والا
صدق ديانته ويكون المشتري كله للصبي قضا وبما تملك الاب في ذلك كله
ليس للاب تحريقة وتو بال ولا ان يهب ماله ولو بموضع كذا في العمادية وله
اي للوصي التجارة بمال اليتيم **لا لنفسه** به اي لا يجوز له التجارة لنفسه بمال اليتيم
سواء ورثه من ابيه او تملكه بوجه آخر لان المقوض اليه الحفظ لا التجارة **ولا بمال**
الميت فان فعل ورجح ضمن المال وتصدق بالزوج عند ابي خنيفة ومحمد بنهما الله
وعند ابي يوسف سلم له الزوج ولا يتصدق بشئ كذا في الحاشية **ويحتاج** اي يقبل
الحالة على الاملاء لا الاغنى لما فيه من الضرر **ولا يقرض** اي الوصي مال اليتيم لانه
تبرع وهو عاجز عن التخلص بخلاف القاض فانه قادر عليه وكذا انه ان يقرضه
ومال الوقف والغائب **ولا يشتري ولا يبيع الا بما يتقايين الناس** لان تصرفه
نظري ولا نظري الغبن الفاحش بخلاف السيرة اذ لا يمكن التحرز عنه غنى اعتباره
انسد ادباب البيع **وسيع على الكبير الغائب الا العقار** لان الاب يلي ما سواه
ولا يملكه فكذا وصية وكان القياس ان لا يملك الوصي اذ لا يملك الاب على الكبير لكنهم
استحسنوا لانه مما يسارع اليه الفساد فيحتاج اليه الحفظ بخلاف العقار فانه محصن
بنفسه **اذ لم يكن دين** في الفتاوى الظهيرية عدم جواز بيع العقار للوصي اذ
لم يكن على الميت دين واما اذا كان فيملك بغير الدين **وبيعه** اي الوصي العقار
وان لم يكن دين **بضعف قيمته او للدين** كما نقلنا عن الظهيرية **او النفقة** اي
نفقة الصغير قال في الهداية في او اخر باب النفقة الاب اذا باع العقار والمنقول
على الصغير جاز لكمال الولاية ثم له ان ياخذ منه نفقة لانه جنس خفي **او وصية**
موسلة اي مطلقة بان يقول ثلث مالي اربعة مثلاً وصية فيجوز بيع ال
العقار اذا كان في المال **او زيادة خرجه على غلته او اشرافه** اي قربه **على الخراج**
حتى اذا لم يبيع كان خراجا فله اعذاره **لا يجوز اقراه** اي الوصي بدين على الميت
ولا بشئ من تركته انه لئلا يكون اقراه على الغير الا ان يكون المقر وارثا فيصح

في حصته لانه اقرار على نفسه اقرى الوصى بعين لاخر ثم ادعى انه الصغير لا يسمع
كذا في العمادية **شهد وصيان ان الميت اوصى ابا زيد معها وابنان ان اباهما**
اوصى ابا زيد بطلت اي شهادتهم لانهم متهمون اما الوصيان فلا نباتهما لانفسهما
معينا الا ان يدعيهما المتهودون فيقبل استحسانا لان للقاضي ولاية نصب الوصى ابتداء
وولاية ضم اقرارهما قهما استقطا مؤنة التعيين عن القاضي واما الابنان فلم يجرهما الى
انفسهما نفقا بنصب حافظ للتركة **كذا شهادتهما للصغير بحال** سواء انتقل اليه
من الميت او غيره **او كبير بحال الميت** فانها ايضا باطله اما الاولى فلان التصرف في
مال الصغير للوصى سواء كانت من التركة ام لا واما الثانية فلان مال الكبير ان كان
من التركة فلا يجوز شهادة الوصى عند ابي حنيفة لان له ولاية الحفظ وولاية البيع ان
كان الكبير غائبا وصحت الشهادة **في مال غيره** اي غير الميت فان مال الكبير ان لم يكن من
التركة فلا تصرف للوصى فيه فيجوز شهادته وصحت **شهادة رجلين لآخرين ببلغ**
دين على الميت والاخرين للاولين بمثل مجاز في الشهادة بوصية الف هذا
قولهما وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا لان الدين بالموت يتعلق بالتركة
اذ الذمة خربت بالموت ولهذا لو استوفى احدهما حقه من التركة شاركه الآخر في ذلك
الشهادة مثبتة حق الشراكة فحققت التهمة ولهما ان الدين يجب في الذمة وفي قابله
لحقوق شتى فلا شراكة ولهذا لو تبرع اجنبى بقضاء دين احد المالكين للآخر حق المشاركة
بخلاف الوصية لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشترك بينهما فاوثر
شبهة او شهادة **الاولين بعد والاخرين بثلث مال** حيث لم تنص ايضا لان الشهادة
توجب شركة في المتهود به **اضعف الوصيتين مبتدا** وغيره قوله الاتي كاقوى الوصيتين وهو
وصى الام والاخ والع في اقوى الحالين وهو حال صغر الورثة كاقوى الوصيتين
وهو وصى الاب والجد والقاضي في اضعف الحالين وهو حال كبر الورثة لان
الوصى انما يستفيد التصرف من الوصى فيكون تصرفه على مقدار تصرف موصيه فوصى
الام حال صغر الورثة كوصى الاب حال كبرهم **لاضعف كوصى الام مثلا ببيع المنقول**

المنقول وغيره لقضاء الدين عند فقد الاقوى للضرورة ولا يشتري الا الاضعف
الا ما لا بد للصغير منه من نفقة او كسوة ولا يتصرف مطلقا فيما استفاد
الصغير من غير ابيه لانه ان تصرفه على مقدار تصرف موصيه **وصى الاب اولى**
من الجد لان وصيه قائم مقامه وهو اولى من الجد فكذا اختياره ولان اختياره
مع وجود الجد يدل على ان تصرفه انفع لبيته من تصرف ابيه **وان لم يوص** اي لم
ينصب وصيا **فالجرح مثل** اي مثل الاب قائم مقامه في التصرفات حتى ملك النكاح دون
الوصى ومن هنا مسائل مهمة نقلنا من الخاتمة منها رجل مات وترك ورثة فبلغهم
ان اباهم اوصى بوصيا ولا يعلمون ما اوصى فقالوا اجزنا ما اوصى به ذكر في المتن
انه لا يجوز وانما يجوز اذا اجازوا بعد العلم وفي المتن اذا دفع الوصى الى اليتيم مال بعد
البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قد قبض جميع تركته والده فلم يبق له تركته والده عنده
من قليل وكثير الا قد استوفاه ثم ادعى شيئا في يد الوصى وقال هو من تركته ابي واقام البيعة
قبلت بيعة وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس
ثم ادعى ديناً على رجل يسمع دعواه ومنها وصى انفذ الوصية من مال نفسه قالوا ان
كان هذا الوصى وارث الميت يرجع في تركته الميت والا فلا وقيل ان كانت الوصية
للعباد يرجع لان لها مطالبا على كل حال من جهة العباد فكان قضاء الدين وان كانت
الوصية للفقراء لا يرجع وقيل لا ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى وهو كالموكيل له
بالشراء اذا ادى الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع وكذا الوصى اذا اشترى كسوة للصغير
او اشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا ولو قضى دين الميت
من مال نفسه بغير امر الوارث واشهد على ذلك لا يكون متطوعا وكذا بعض الورثة
اذا قضى دين الميت او كفن الميت من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير طعاما او
كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت وكذا الوصى
اذا ادى خراج اليتيم او غيره من مال نفسه لا يكون متطوعا ولو كفن الوصى الميت
من مال نفسه قبل قوله في ذلك ومنها وصى باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باكره مما باع

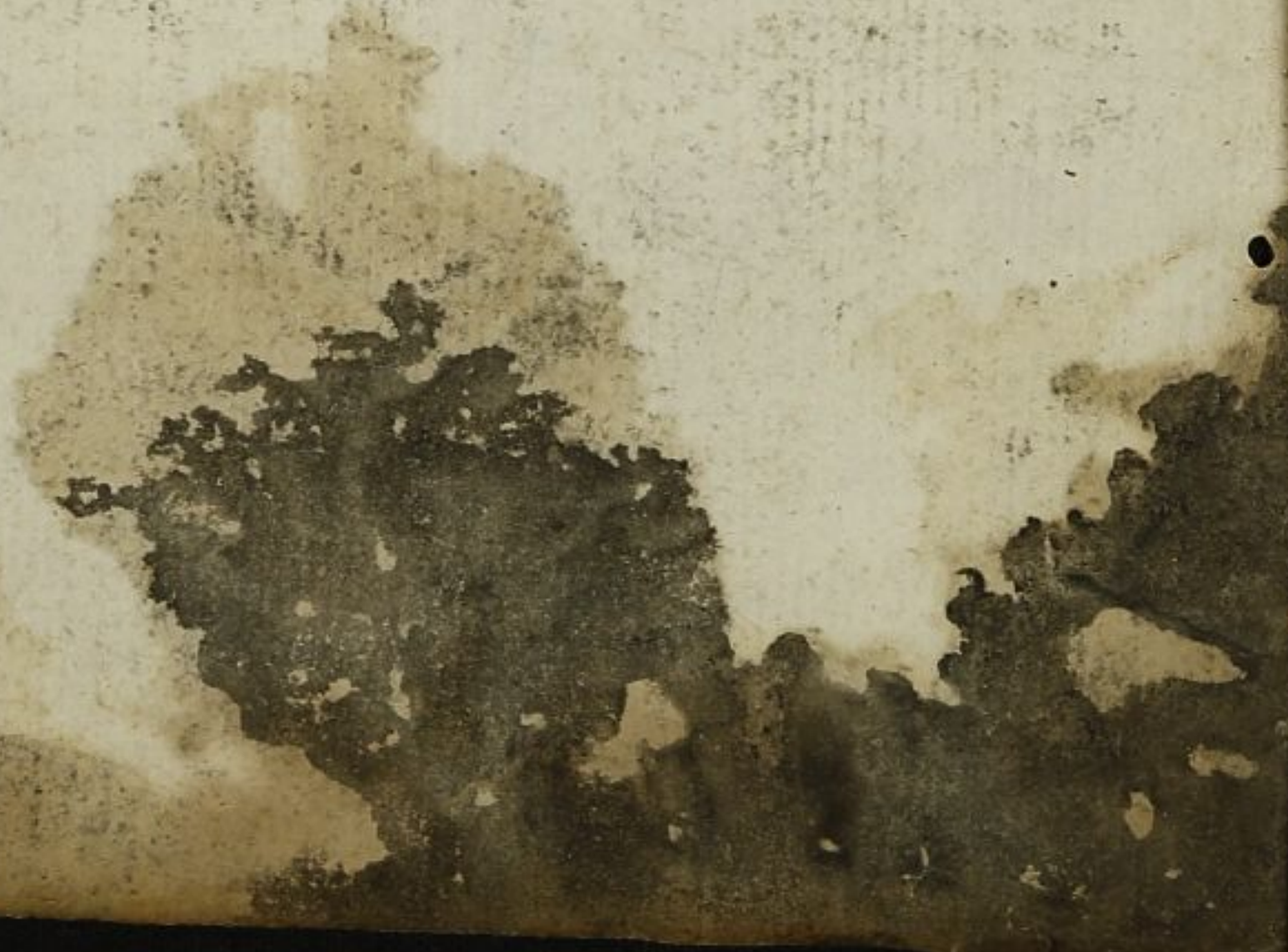
الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله واعاننا عليه وما كنا نقدر
عليه لولا عناية الله ليس الغرض الا صلى من هذه الكلمات المدح بل الامثال
بما فهم من قوله تعالى واما بنعمه ربك فحدث وحبنا الله ونعم الوكيل
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله وحده
تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب في يد عبد الضعيف بالي
عمر الله ابيه ولوالديه واحسن اليهما واليه وكان
الاحتتام في وقت الضحى في شهر ربيع الاول
في آخر اليوم الجمعة سنة ثمان واربعين

والف
ربيع الاول في اخر صنفه
تمام اوله بكتاب

۱۰۵۸

فان القاضي يرجع الى اهل البصرة ان اخبره ثنان من اهل البصرة والامانة انه باع
بقيمة وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت اليه من يزيد وان كان في المزايدة يشتري
بكثر وفي السوق باقل لا يفتن بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل ال
البصرة والامانة فان اجتمع رجلا من منهم على شيء يؤخذ بقولها وهذا قول محمد و
اما على قولها فقول الواحد يكفي كماله الزكاة وعلى هذا قيم الوقف اذا اجروا
الوقف ثم جاء آخر يزيد في الاجر ومنها وصي باع تركه الميت لانفاذ وصيته فمحمد
المشتري فخلقه الوصي فخلف والوصي يعلم انه كان كاذبا في بيعه فان القاضي يقول
للوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينهما فحوز ذلك وان كان تعليقا بالخط
وانما يحتاج الى فتح الحاكم لان الوصي لو عزم على ترك الخصومة كان فسخا بعزله
الاقالة فيلزم الوصي كالموتقايلا حقيقة فاذا فسح القاضي لم يكن اقاله فلا يلزم
وصي هذا اخر ما من الله تعالى على بلطفه من شرح غور الاحكام المسمى بدرر الحكام
جث وفقني لجمعه وتحريه وعلى احسن الصور تصويره • جاويا لمهمات خلت
عنها الكتب المشهورة وان كانت في بعض المختبرات مسطوفة • ولقد بذلت
بجهود في التفسير والتفصيل والتهديب والتوضيح • وتبع اقوال الايعة الكرام • و
استطلاع اراء فضلا لامة القظام • حتى عثرت على ما صدر عن بعض الافاضل
من العثرات على مقضى البشرية ووقفت على ما وقع من بعض الاماثل من رلات
يس نفس الانسان عنها عوية ولا عبت فان ساير العلوم بالنسبة الي هذا العلم
كنسبة القطرة الى البحر المتلاطم الامواج لا يغوص على فوايده كل غواص قوي فضلا
عن الرجاء ولذا اتى العلماء المتأخرين مع كمالهم في الفنون الآلية وتخصيفهم فيها
كتبا معتبرة لم يحوموا حول هذا العلم ولم يستغفوا فيه ولورسالة مختصرة وهذا
العبد الفقير الى الله الغني مع مطالعة معهم في قصاينهم فيما نسبوا اليه ومعاوضة
اياهم في مؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه بحيث قبلها علماء العصر وفضلاء الدهر اما من
كتب هذا المتن اللطيف المشتمل على الفوائد والشرع الشريف المملوء بالفوائد الحمد لله

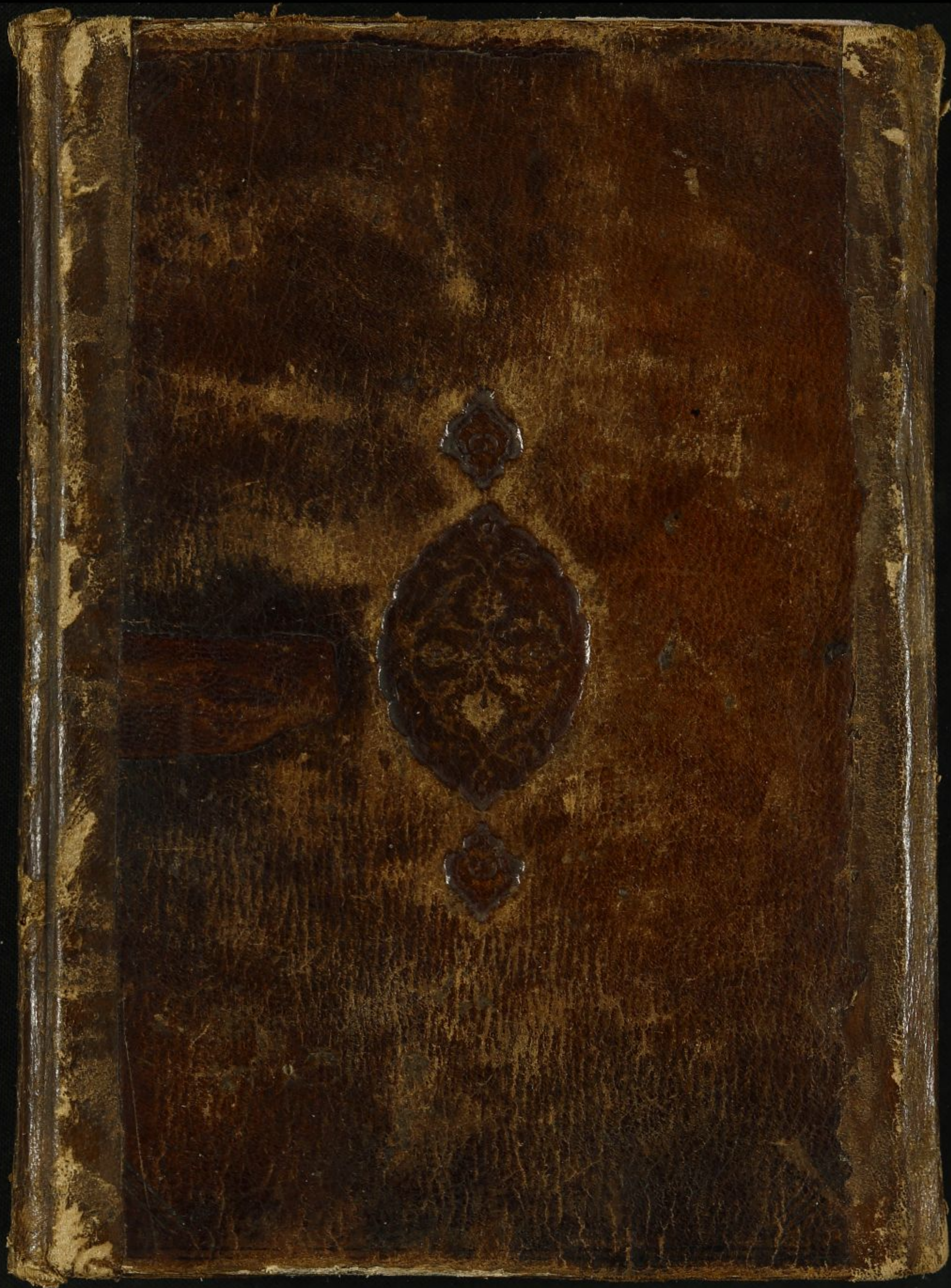
Handwritten text in Arabic script, consisting of approximately six lines. The ink is faded and the script is cursive. The text is located in the upper right quadrant of the right page.





عَلَّمَ الْفَقِيرَ الْيَسِيرَ سُبْحَانَ وَتَعَالَى
أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ غُفْرَ الْوَرْدِ
وَإِحْسَنُ الْيَوْمِ وَالْيَوْمِ
لَهُ





فان القاضي يرجع الى اهل البصرة ان اخبره اثنان من اهل البصرة الامانة ان بيع
 بيمينته وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت اليه من يزيده وان كان في الخريدة يشتري
 بالكثرة والسوق باقل لا ينقص بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل ال
 البصرة والامانة فان اجتمع رجلا منهم على شئ يؤخذ بقولها وهذا قول محمد و
 اما على قولها فقول الواحد يكفي كماله التركة وعلى هذا قيم الوقف اذا اجر مستغل
 الوقف ثم جاء آخر يزيده الاجر ومنها وصي باع تركته الميت لانفاذ وصيته فجد
 المشتري فختلف الوصي فحلف والوصي يعلم انه كان كاذبا في بيعه فان القاضي يقول
 للوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينهما فحوز ذلك وان كان تعليقا بالخط
 وانما يحتاج الى فتح الحاكم لان الوصي لو عزم على ترك الخصومة كان في
 الاقالة فيلزم الوصي كالتوقيلا حقيقة فاذا فسح القاضي لم يكن اقا
 وصي هذا اخر ما من الله تعالى على بلطفه من شرح غور الاحكام المس
 جت وفقني لجمعه وتحريره وعلى احسن الصور تصويره • جازيا لمهمات
 عنها الكتب المشهورة وان كانت في بعض المختبرات مسطوفة • ولقا
 بمهودى في التفسير والتفخيم والتهديب والتوضيح • وتبع اقوال الائمة الكا
 واستطلاع اراء فضلا الائمة العظام • حتى عثرت على ما صدر عن بعض
 من العترة على مقتضى البشرية ووقفت على ما وقع من بعض الاماثل
 ليس نفس الانسان عنها عوية ولا عيب فان ساير العلوم بالنسبة اليها
 كنسبة القطرة الى البحر المتلاطم الامواج لا يغوص على فوايده كل غواص قوي
 عن الرجاء ولذا اتى العلماء المتأخرين مع كلالهم في الفنون الالهية ونصب
 كتباً معتبرة لم يجزوا حول هذا العلم ولم يقتفوا فيه ولورسالة مختصرة وهذا
 العبد الفقير الى الله الغني مع مطالعة معهم في قصايتهم فيما انتسبوا اليه ومعارضة
 ابايهم في مؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه بحيث قبلها علماء العصر وفضلاء الدهر اما منهم
 بكتب هذا المتن اللطيف المشهور بالفوائد والشرح الشريف المملوء بالفوائد الحمد لله



الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله واعاننا عليه وما كنا نقدر
 عليه لولا عناية الله ليس الغرض الاصل من هذه الكلمات المدح بل الامتثال
 بما فهم من قوله تعالى واما بنعمه ربك فحدث وحسنا الله ونعم الوكيل
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله
 تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب في يد عبد الضعيف بالي
 عمر الله اليه ولوالديه واحسن اليهما واليه وكان
 الاحتتام في وقت الضحى في شهر ربيع الاول
 في آخر اليوم الجمعة سنة ثمان واربعين

والف
 ربيع الاول سنة ثمان واربعين
 تمام اولدي بوكتاب
 ١٠٤٨

من فرائد الامور الفاضحة غريب كل صلوحة عشرين مرة وتكرار الله تعالى
 وحسن حاله في كل مرة ويستمره في كل يوم وكذا في كل سنة
 ابواب الجبروت والنفذ كل في الباب والسميات وان من عوارض
 الدهر وكذا في كل يوم والنفذ كل في الباب والسميات وان من عوارض
 قتلنا الا اعطاه قال بعض العلماء بالقدرة في الف خاتمة ظاهره والنفذ
 خاتمة باطنه في كل يوم والنفذ كل في الباب والسميات وان من عوارض
 قتلنا الحيات في كل يوم والنفذ كل في الباب والسميات وان من عوارض

